

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥

14866
sept 1995

Arabic

العمال فى عالم يزداد تكاملا

World Develop Report 1995

Workers in an Integrating
World

FILE COPY



مؤشرات التنمية الدولية

تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٥

العمال
فى
عالم يزداد
تكاملاً

حقوق التأليف © ١٩٩٥ البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك
الدولي، World Bank 1818 H Street, N.W., Washington,
D.C 20433, U.S.A

جميع الحقوق محفوظة . لا يجوز استنساخ أى جزء
من هذا المطبوع أو تخزينه فى نظام للاسترجاع ،
أو نقله فى أى شكل أو بأى وسيلة إلكترونية
أو ميكانيكية ، أو بالتصوير أو بالتسجيل
أو غير ذلك دون الحصول على إذن
مسبق من البنك الدولي .

الطبعة الأولى حزيران / يونية ١٩٩٥ .

رسم الغلاف هو البناءون الثمانية (١٩٨٢) لجاكوب لورنس ، تم
استنساخه بإذن من الفنان ومن صالة عرض فرانسيس سيترز
جاليرى . والعمل الفنى الأصيل جزء من مجموعة « سياتل سيتى
لايت بورتابل ووركس » التى تديرها لجنة سياتل للفنون . قام
بتصويره ستيف يونج .

هذا المجلد نتاج عمل موظفى البنك ، والأحكام الواردة فيه لا تعكس
بالضرورة آراء مجلس إدارة البنك ، والبلدان التى يمثلها . والبنك
لا يضمن دقة البيانات المدرجة فى هذا المطبوع ولا يتحمل أية
مسؤولية كانت عن أى نتائج تترتب على استخدامها . والحدود
والألوان والمسميات وغير ذلك من
المعلومات الواردة فى أى خريطة فى هذا المجلد ،
لا تعنى إصدار أى حكم من قبل البنك الدولي
بصدد المركز القانونى لأى إقليم أو التصديق
على هذه الحدود وقبولها .

ISSN 0163-5085



أعد الترجمة العربية : مركز الأهرام للترجمة والنشر
طبع بمطابع الأهرام التجارية - قليب
مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء
القاهرة
جمهورية مصر العربية

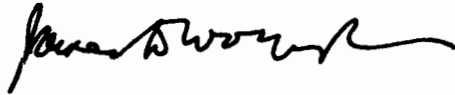
تمهيد

المال . ويمكن أن يشمل ذلك ، لا مجرد توفير شبكة للأمان الاجتماعي ، وإنما أيضا المعاونة في إعداد العمال لمواجهة التغيير .

ثالثا ، إن السياسات العمالية أخطأت في كثير من البلدان بمحابتها من يحتلون وظائف جيدة على حساب العمال في القطاعين الريفي وغير الرسمي والمتعطلين . وللحكومات دور متميز في وضع الإطارين القانوني والتنظيمي اللذين يمكن أن تعمل في ظلهم النقابات والمؤسسات وفي ضمان أن يشجع هذان الإطاران إسهام النقابات والمؤسسات في التنمية . كما يقتضى الأمر أن تحدد الحكومات معايير الحد الأدنى وأن تمنع الاستغلال والتمييز ، فالسياسات العمالية الناجحة هي السياسات التي تعمل في توافق مع السوق وتتفادى توفير أنواع خصّة من الحماية والامتياز لفئات بعينها من العمال على حساب أشدهم فقرا .

رابعا ، يستفيد العمال في نهاية المطاف من الإصلاح الاقتصادي مع انتقال الدول من التخطيط المركزي إلى نظم السوق ومن الحماية إلى الانفتاح . بيد أن التغيير قد يكون مؤلما حيث إن العمالة والأجور ينخفضان عادة بصورة مؤقتة ، ويتعين على العمال الانتقال من الوظائف القديمة إلى وظائف جديدة . وتظل هناك حاجة لقيام الحكومات بتوفير دعم قوى للعمال وأسرهم في أوقات الانتقال هذه .

ومن أهداف هذا التقرير أن يثير نقاشا واسعا ومستنيرا حول هذه القضايا التي يختلف حولها الرأي عادة . وهناك هدف آخر أكثر أهمية ، هو الإحياء بتغيير في السياسات يتيح الفرصة لإنشاء المزيد من الوظائف السليمة ، إذ أن العمل هو في نهاية المطاف الأساس الوحيد الذي تستطيع الاقتصادات والشعوب أن تشيد فوقه نجاحا يستمر ويبقى .



جيمس د . ولفنسون

رئيس البنك الدولي

أول حزيران / يونيو ١٩٩٥

يعد العمل - الأمن والمنتج والسليم بيئيا - مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل مكان . وقد سلم البنك الدولي منذ أمد طويل بالقيمة الحاسمة للعمل ، في النصائح التي يقدمها للحكومات وفي السياسات التي يدعو إليها . وتلك ليست مجرد قضية اقتصادية ، فهي لبّ التنمية البشرية وجوهرها . والعمل في حد ذاته موضوع جدير كل الجدارة بهذا التقرير السنوي الثامن عشر عن التنمية في العالم . وهو يركز على الأجور التي يحصل عليها العمال ، والمخاطر التي يواجهونها ، والظروف التي يعملون في ظلها . ومن المحتم أن يكون للعمل تقريبا نفس التأثير على من لا يعملون - الأطفال ، والمسنون وغير القادرين على العمل - مثل تأثيره على من يعملون .

ومما يجعل التقرير عملا يجيء في وقت مناسب ، ذلك التأثير المتزايد لاتجاهين عالميين متميزين : تناقص تدخل الحكومات في الأسواق ، وزيادة تكامل تدفقات التجارة ورأس المال وتبادل المعلومات والتكنولوجيا . وفي ظل مناخ التغيير العميق هذا ، تؤدي الضغوط التي تملحها المنافسة العالمية إلى اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بالأجور وظروف العمل . والحقيقة القاسية للسوق العالمية هي أن العقاب يكون شديدا على فشل السياسات - من خلال تحركات الأموال ، والتغيرات في الحصص من السوق ، وأخيرا من خلال التقلبات في مستويات العمالة والأجور .

ويرى البعض أن السوق العالمية الجديدة مصدر للفرص ، حيث يحقق النشاط والجدية مكافآت سريعة ؛ ويرى آخرون في التغيير تهديدا للأمن . ومن ثم فإن الدعوة للحماية بعيدة عن أن تكون قد هزمت في أجزاء من العالمين الصناعى والنامى .

ويطرح هذا التقرير أربع نقاط أساسية : فهو يؤكد أولا ، وانطلاقا من البحوث السابقة - أساسا بحوث تقرير عن التنمية في العالم ، ١٩٩٠ - المنافع التي تعود على العمال في كل البلدان ، وبصفة خاصة البلدان الفقيرة ، من النمو الاقتصادي الذى يرفع الإنتاجية الذى تحركه استثمارات سليمة في رأس المال وصحة الناس وتعليمهم .

ثانيا ، أن التكامل المتزايد بين البلدان ، بما في ذلك التكامل من خلال الهجرة ، يمكن أن يفيد العمال في البلدان الفقيرة والغنية في نفس الوقت . لكن للحكومات دوراً مهماً في مساعدة العمال الذى تضرّ بهم التغيرات في أنماط التجارة وتدفقات رأس

أعد هذا التقرير فريق يقوده مايكل والتون ويضم أروب بانرجي ، اليخاندرا كوكس انوارز ، ايزاك ديوان ، حافظ غانم ، ديفيد لنداور ، أنا ريفنجا ، ومايكل روتكوويسكي . وتلقى الفريق مساعدة قيمة من فينود اهوفا ، ديون فيلمر ، براين كورمار ، كلاوديو إ . مونتيجرو ، سارياجيت سنها ، زي وانج . وكان انوارز هولز هو المحرر الرئيسي . وتم العمل في ظل التوجيه العام لمايكل برونو .

وقد كثيرون غيرهم داخل البنك وخارجه تعليقات ومساهمات مفيدة (انظر المذكرة البيبليوغرافية) . وأسهمت دائرة الاقتصاديات الدولية في التذييل الخاص بالبيانات وكانت مسئولة عن إعداد مؤشرات التنمية الدولية . وضمت هيئة العاملين في إنتاج التقرير آمي بروكس ، كاثرين كلاين دال ، جيوفري ايتون ، ستيفاني جيرارد ، أوبري هيلجمان ، كاث كوكاك ، جيفري ن . ليكسل ، هيو نيز ، كاثي روزن ، بيانريس مستيو ، تريسي أ . سميث ، ومايكل ترينواي . وقام بالتصميم بريان نويز من المجموعة المسئولة عن إعداد المجلة . ورأيت فريق العاملين المعاونين ريبيكا سوجوي وضم دانييل تشيسون ، اليزابيث ف . دي ليما ، ومايكل جيلو ، ترينداد س . انجلس ، وفيما بعد عملت ماريا اميل كمسؤول إداري . وكانت أوراق المعلومات الأساسية والمساهمات التي جاءت من المشاركين في اجتماعات التشاور عوناً مهماً في إعداد التقرير . وترد قائمة بأسماء المشاركين في اجتماعات التشاور في المذكرة البيبليوغرافية .

المحتويات

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات ٨

نظرة عامة ١١

١ مقدمة : عالم منكب على العمل ٢١

الباب الأول

أى الاستراتيجيات الائتمانية يصلح للعمال ؟ ٢٩

٢ النمو الاقتصادى وعائد العمل ٣٠

٣ الأسر المعيشية ، والنمو ، والتوظيف ٣٩

٤ سياسات وأنماط الطلب على العمل ٤٩

٥ المهارات اللازمة للتنمية ٥٦

٦ الأسواق والعمال وعدم المساواة ٦٣

الباب الثانى

هل التكامل الدولى فرصة للعمال أم تهديد لهم ؟ ٧٣

٧ سوق العمل العالمية الناشئة ٧٤

٨ تقسيم دولى للعمل أخذ فى التغير ٨٠

٩ قدرة رأس المال على الانتقال : نعمة أم نقمة ؟ ٨٨

١٠ الهجرة الدولية ٩٣

الباب الثالث

كيف ينبغى للحكومات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟ ٩٩

١١ السياسة العامة ومعايير العمل ١٠٠

١٢ دور النقابات العمالية ١١٣

١٣ معالجة عدم استقرار الدخل ١٢٣

١٤ الحكومة باعتبارها رب عمل ١٣٠

الباب الرابع

كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد العمال فى فترات التغيرات الكبرى ١٣٧

١٥ أنماط الاصلاح ١٣٨

١٦ الفائزون والخاسرون ١٤٥

١٧ اعادة هيكلة العمالة ١٥٢

الباب الخامس

المستقبل المتوقع للعمال فى القرن الحادى والعشرين ١٦٣

١٨ خيارات السياسة والفرص المتوقعة للعمال ١٦٤

مذكرة بيبليوغرافية ١٧٤

التذييل : الاحصاءات العمالية الدولية ١٩٥

مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٥

الإطارات

- ١ عالم منكب على العمل ١٢
- ١ - ١ كيف يتسنى لنا مقارنة الأجور الحقيقية فيما بين البلدان ٢٥
- ١ - ٣ ما هي البطالة ؟ ٤٦
- ١ - ٤ تفسير ضعف الطلب على العمل في الزراعة : حالة كولومبيا ٥٤
- ١ - ٥ كم تزيد الأجور نتيجة للتعليم ؟ ٥٩
- ١ - ٦ هل يدل انخفاض أجر المرأة عن الرجل على أن ثمة تمييز ضدها ؟ ٦٧
- ١ - ٧ هل تلحق البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية ؟ ٧٩
- ١ - ٨ كيف تؤثر التجارة مع البلدان النامية على العمال غير المهرة في البلدان الصناعية ؟ ٨٢
- ٢ - ٨ هكشر أولين ، والمهارات ، والميزة النسبية ٨٥
- ١ - ١٤ كيف تنطبق مشكلة علاقة الرئيس بالوكيل (المرووس) على العمالة في القطاع العام ؟ ١٣١
- ١ - ١٦ هل نعرف مدى تدهور رفاهية الأسر المعيشية في فترات التغير الرئيسية ؟ ١٤٨
- ١ - ١٧ ما مدى فاعلية البرامج العامة لإعادة التدريب ١٥٧

أشكال النص

- ١ الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية ١٣
- ٢ معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ورأس المال ١٥
- ٣ نمو الأجور الحقيقية في الصناعات التحويلية والمنحى التصديري ١٦
- ٤ دخل الفرد من الأجور الحقيقية في أربعة بلدان تجري اصلاحات شاملة ١٩
- ١ - ١ سكان العالم في سن العمل بحسب القطاع وفئة الدخل القطرية ٢٣
- ٢ - ١ الأجور الحقيقية في مهن منتقاة في سبعة مدن ٢٤
- ٣ - ١ نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الاجمالي حسب الأقاليم ٢٦
- ١ - ٢ اتجاهات الأجور الحقيقية في بولندا وغانا وماليزيا ٣١
- ٢ - ٢ معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والأجور الحقيقية في الزراعة والصناعات التحويلية ٣٤
- ٣ - ٢ نصيب العامل من الناتج المحلي الاجمالي وحصة القوة العاملة في التوظيف في غير الزراعة مقابل أجر ٣٥
- ٤ - ٢ رؤوس الأموال المادية والبشرية ونمو نصيب العامل من الناتج المحلي الاجمالي ٣٦
- ٥ - ٢ معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي وعدد السكان الذين هم في سن العمل حسب الأقاليم ٣٨
- ١ - ٣ معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الجنس والعمر ٤٠
- ٢ - ٣ حالة التوظيف بالنسبة للسكان في سن العمل بحسب الجنس والعمر في ماليزيا ٤١
- ٣ - ٣ نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي والبطالة ٤٧
- ١ - ٤ التوزيع القطاعي للتوظيف حسب مستوى دخل البلد ٤٩
- ٢ - ٤ القيمة المضافة لكل عامل والتوزيع القطاعي للتوظيف في ماليزيا وجمهورية كوريا ٥٠
- ٣ - ٤ نصيب العامل من الناتج المحلي الاجمالي وحجم القطاع غير الرسمي في الحضر ٥٥
- ١ - ٥ التحصيل الدراسي ونمو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في جنوب شرقي آسيا ٥٨
- ١ - ٦ فروق الأجور بين خريجي الجامعات وخريجي المدارس الابتدائية ٦٥
- ١ - ٧ تكاليف النقل والاتصالات الدولية ٧٦
- ٢ - ٧ التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والهجرة في البلدان الصناعية والنامية والتي تمر بمرحلة انتقال ٧٧
- ١ - ٨ معدلات نمو الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية وصادراتها ٨١
- ١ - ١١ الحد الأدنى للأجور ونصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ١٠٧
- ٢ - ١١ الامتثال لمعايير العمل الوطنية حسب المؤسسات الصغيرة جدا ١٠٨
- ١ - ١٢ العضوية النقابية باعتبارها حصة من قوة العمل من بلدان مختارة ١١٦
- ٢ - ١٢ الأجور الحقيقية في مناجم الفحم بالهند ١١٧
- ١ - ١٤ التوظيف في الحكومة والإدارة العامة ١٣٠
- ٢ - ١٤ الاختلافات في الرواتب بين القطاع العام والخاص في مصر وغانا ١٣٣

- ١٥ - ١ الزيادة في التجارة والتوظيف بالقطاع الخاص في اقتصادات مختارة تأخذ بالاصلاح ١٤١
- ١٥ - ٢ التوزيع القطاعي للتوظيف في الصين وروسيا ١٤٢
- ١٦ - ١ عدم المساواة في الدخل والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل ١٤٧
- ١٧ - ١ الحد الأدنى للأجور كجزء من متوسط الأجور في اقتصادات مختارة تأخذ بالاصلاح ١٥٤
- ١٨ - ١ الأجور الفعلية والتي تم اسقاطها وحصل التوظيف حسب الأقاليم ومستوى المهارة ١٦٨

جداول النص

- ١ - ١ القوة العاملة في العالم حسب فئات الدخل القطرية والأقاليم ٢١
- ٢ - ١ السكان الذين هم في سن العمل حسب مركزهم من العمالة في غانا وماليزيا وبولندا ٣٠
- ٢ - ٢ الدخل في مهن منتقاة في ماليزيا ٣٣
- ٤ - ١ التغير في الإيرادات والعمالة في الاقتصادات المحمية والاقتصادات ذات المنحى التصديري ٥١
- ٦ - ١ متوسط سنوات التعليم لكل فئة من الفئات الخمس لدخل الفرد في بلدان نامية مختارة ٦٤
- ٨ - ١ تقديرات للتغيرات في الأجور والأسعار الناجمة عن اتفاق جولة أوروغواي بحلول عام ٢٠٠٥ ٨٤
- ٩ - ١ المديونية ، اداء سوق الأوراق المالية ، والأجور في أكبر خمسة بلدان مدينة في أمريكا اللاتينية ٩١
- ١٠ - ١ سكان العالم الذين ولدوا في بلدان أخرى حسب المنطقة ٩٥
- ١١ - ١ أنواع تدخل الحكومات في أسواق العمل ١٠١
- ١١ - ٢ العمالة بأجر كحصة من اجمالي العمالة حسب القطاعات ومجموعات الدخل القطرية ١٠٢
- ١١ - ٣ أنصبة العمال والعمالات في العمالة بغير أجر ١٠٤
- ١١ - ٤ نسب الأجور في مهن صناعية حضرية منتقاة إلى الأجور في الريف ١٠٨
- ١١ - ٥ تطبيق معايير الصحة والسلامة في المؤسسات التي بها نقابات والتي ليس بها نقابات في الولايات المتحدة حسب حجم المؤسسة ١١١
- ١٢ - ١ تأثير انشاء النقابات على المبادرات التي تتخذها المؤسسات في ماليزيا لتعزيز الانتاجية ١١٤
- ١٢ - ٢ علاوات الأجور النقابية في بلدان مختارة ١١٥
- ١٢ - ٣ أنواع التنظيمات العمالية في جمهورية كوريا ١١٩
- ١٣ - ١ مدى انتشار التحويلات الخاصة ومقاديرها في بلدان مختارة ١٢٤
- ١٥ - ١ سمات أنماط الاصلاح الاربعة الرئيسية ١٣٩
- ١٥ - ٢ الأجور الحقيقية والبطالة في اربع بلدان تجري عمليات الاصلاح في أمريكا اللاتينية وافريقيا ١٤٠
- ١٥ - ٣ الأجور الحقيقية والبطالة في خمسة بلدان كانت مخططة مركزيا من قبل ١٤٠
- ١٦ - ١ تأثير الإصلاح على العمال في انماط الاصلاح الاربعة الرئيسية ١٤٩
- ١٧ - ١ السياسات التي تيسر إعادة هيكلة العمالة ١٥٣
- ١٨ - ١ افتراضات تعزز الاسقاطات ١٦٥
- ١٨ - ٢ اسقاطات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفي الصادرات حسب الأقاليم ١٦٦
- ١٨ - ٣ اسقاطات أجور العمال المهرة وغير المهرة حسب الإقليم ١٦٧

جداول التنبيل

- أ - ١ عرض العمل ١٩٦
- أ - ٢ توزيع قوة العمل ١٩٩
- أ - ٣ النمو في نصيب الفرد من الناتج والأجور ٢٠١
- أ - ٤ التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية ٢٠٢

التعاريف والملاحظات الخاصة بالبيانات

منطقة تجهيز الصادرات . منطقة جغرافية محددة ينتج فيها رجال الصناعة من أجل التصدير ، وهي معفاة من دفع الرسوم على المدخلات المستوردة ، ومعفاة عادة من بعض التنظيمات المحلية .

حرية تكوين الاتحادات . حرية العمال في تكوين النقابات والمنظمات الأخرى التي يتمثل هدفها في زيادة قدرتهم على المساواة الجماعية ، والانضمام إليها .

رأس المال البشري . المهارات والقدرات المتجسدة في فرد ما أو قوة عمل ما ، والتي تم اكتسابها جزئيا من خلال تحسين الصحة والتغذية والتعليم والتدريب .

سياسة الدخول . أي محاولة تقوم بها الحكومة للحد من الزيادة في الأجور والرواتب بغرض خفض التضخم أو الحفاظ على مستويات التوظيف .

ومخططات المعاشات من نوعين أساسيين . مخططات دفع التكاليف من الحسيلة وهي ترتيبات تديرها الحكومة ويتم الدفع فيها للمتقاعدين من الإيرادات الجارية ، ومن ثم تشكل تحويلا ممن يعملون حاليا . وعلى النقيض من ذلك ، في المخططات سابقة التمويل ، تدفع المستحقات من الأموال المتراكمة من الاشتراكات السابقة ، ومن ثم فهي « تحويلات » فيما بين الأزمنة من جيل من العمال لنفسه .

تصحيح تعادل القوة الشرائية . التصحيح من أجل أغراض البحث في البيانات المتعلقة بالدخول النقدية للعمال لتعكس القوة الحالية لوحدة من العملة المحلية على شراء السلع والخدمات في البلد الذي أصدرت فيه ، والتي قد تكون أكبر أو أقل من مما تشتريه وحدة من نفس العملة من السلع والخدمات المكافئة في البلدان الأجنبية بأسعار الصرف في السوق الجارية . والأسعار المصححة بتعادل القوة الشرائية تفيد في المقارنة بين مستويات معيشة العمال في البلدان المختلفة . وفي هذا التقرير ، فإن البيانات المذكورة « بالأسعار الدولية » مصححة لمراعاة تعادل القوة الشرائية .

المصطلحات المختارة المستخدمة في هذا التقرير القوة العاملة ومكوناتها . تتكون القوة العاملة في بلد ما من كل المدرجين في السكان في سن العمل (البالغين من العمر خمس عشرة سنة إلى أربع وستين سنة) الذين يعملون أو يبحثون عن عمل . وتشمل العاطلين (الذين يبحثون عن عمل لكنهم لا يستطيعون العثور عليه) ولكن يستبعد منها العمال المحيطين (الذين يأسوا ولم يعودوا يبحثون عن عمل) والآخرين الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل (أعضاء الأسرة الذين يرعون الأطفال ، وكذلك الطلاب ، والمتقاعدون على المعاش ، والعاجزون وغيرهم) . ويستخدم تعبير البطالة الجزئية ، وإن تباينت تعريفاته في الكتابات المختلفة ، في هذا التقرير ليعنى العمل عددا من الساعات خلال فترة معينة أقل مما يرغب فيه العامل . ومعدل مشاركة القوة العاملة هو نسبة السكان الذين في سن العمل المشاركين في القوة العاملة . وتتكون القوة العاملة من جميع الأشخاص الذين يعملون بالفعل ، سواء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي - أي القوة العاملة ناقصا المتعطلين . ويتكون القطاع الرسمي من تلك المؤسسات ، العامة أو الخاصة ، التي تكتري عمالا بموجب عقود وتخضع لقوانين العمل ولوائحه . ولأغراض التحليل التطبيقي ، يُعرّف القطاع الرسمي بحيث يشمل كل المؤسسات غير الزراعية التي تكتري عمالا باعتبارهم مستخدمين أجراء .

سياسات سوق العمل الإيجابية . هي السياسات التي ترمي لمعاونة المتعطلين على الرجوع للعمل أو تحسين الفرص أمام من يعملون حاليا ؛ وتتضمن المساعدة في البحث عن عمل ، والتدريب ، ومبادرات خلق الوظائف . وتتميز عن السياسات السلبية ، التي تسعى لدعم مستوى معيشة من لا يعملون بتقديم إعانات نقدية أو غيرها .

العمل الإيجابي . منح الأفضلية في التوظيف للأشخاص الذين يعتقد أنهم عانوا في الماضي من التمييز في الوظائف .

المساواة الجماعية . المفاوضات بين نقابة ما (أو ممثلين آخرين للمستخدمين) وأرباب الأعمال لتحديد مستويات الأجور وظروف التوظيف الأخرى .

مجموعات البلدان

لأغراض عملية وتحليلية ، فإن المعيار الرئيسى الذى يستخدمه البنك الدولى فى تصنيف الاقتصادات هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . وقد تم تصنيف كل اقتصاد باعتباره منخفض الدخل ، أو متوسط الدخل (ينقسم فرعياً إلى اقتصاد الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصاد الشريحة العليا من الدخل المتوسط) ، أو مرتفع الدخل . كما استخدمت مجموعات تحليلية أخرى تستند إلى المناطق والصادرات ومستويات الديون الخارجية .

وبسبب التغييرات التى تطرأ على نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى على مر الزمن ، فإن التركيب القطرى لكل مجموعة من مجموعات الدخل قد يتغير من أحد إصدارات تقرير عن التنمية فى العالم إلى الإصدار التالى . وإذا ما تحدد التصنيف لأى إصدار ، فإن كل البيانات التاريخية الواردة فيه تنظم على أساس نفس المجموعات القطرية . والمجموعات القطرية المستخدمة فى تقرير العام الحالى محددة كالآتى :

اقتصادات منخفضة الدخل ، وهى التى بلغ فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٦٩٥ دولاراً ، أو أقل فى عام ١٩٩٣ .

اقتصادات متوسطة الدخل ، وهى التى يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى على ٦٩٥ دولاراً ، ولكنه يقل عن ٨٦٢٦ دولاراً فى عام ١٩٩٣ . وهناك تقسيم إضافى بلغ فيه نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى عام ١٩٩٣ ما مقداره ٢٧٨٥ دولاراً للتمييز بين اقتصادات الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط واقتصادات الشريحة العليا من الدخل المتوسط .

اقتصادات مرتفعة الدخل ، وهى التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الإجمالى ٨٦٢٦ دولاراً أو أكثر فى عام ١٩٩٣ .

العالم ، ويضم كل الاقتصادات ، بما فيها الاقتصادات ذات البيانات القليلة والاقتصادات التى يقل عدد سكانها عن مليون نسمة ؛ وهذه الاقتصادات لم تعرض بصورة منفصلة فى الجداول الرئيسية ، ولكنها وردت فى الجدول ١ فى الملاحظات التقنية على مؤشرات التنمية العالمية .

وقد تختلف معايير الدخل فى مؤشرات التنمية الدولية عن تلك المستخدمة فى متن التقرير .

والصنيف حسب الدخل لا يعكس بالضرورة حالة التنمية (ففى مؤشرات التنمية الدولية ، تم تحديد بعض الاقتصادات مرتفعة الدخل التى صنفتها الأمم المتحدة باعتبارها اقتصادات نامية ، أو التى اعتبرتها سلطاتها كذلك بالرمز +) . واستخدام مصطلح « البلدان » للإشارة للاقتصادات لا ينطوى على أى

حكم من قبل البنك بصدد الوضع القانونى أو غير القانونى لاقليم ما .

والبلدان المدرجة فى التصنيفات القطرية المستخدمة فى التقرير واردة فى الجدول أ - ١ فى التذييل .

ملاحظات خاصة بالبيانات :

المليار : هو ١٠٠٠ مليون .

التريليون : هو ١٠٠٠ مليار .

الأطنان : هى أطنان مترية تساوى ١٠٠٠ كيلو غرام أو ٢٢٠٤,٦ رطل .

الدولارات : هى دولارات الولايات المتحدة الحالية ما لم يشر إلى خلاف ذلك .

معدلات النمو : تستند إلى بيانات الأسعار الثابتة ، وقد حسبت ، ما لم ينص على خلاف ذلك ، باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، انظر الملاحظات التقنية لمؤشرات التنمية الدولية للاطلاع على تفاصيل هذه الطريقة .

الرمز / فى التواريخ مثل « ١٩٩٠ / ١٩٩١ » معناه أن الفترة الزمنية قد تقل عن عامين وإن كانت تمتد عبر سنتين شمسيين وتشير إلى سنة محسوبة ، أو سنة مسح ، أو سنة مالية .

الرمز .. فى الجداول معناه عدم توافر البيانات .

الرمز — فى الجداول معناه عدم الانطباق . (والحيز الأبيض فى مؤشرات التنمية العالمية يعنى عدم الانطباق) .

الرقم صفر فى الجداول وفى الأشكال يعنى الصفر ، أو كمية أقل من نصف الوحدة المبيّنة وليست معروفة على وجه أدق .

التاريخ الفاصل لكل البيانات الواردة فى مؤشرات التنمية العالمية هو ٢٩ نيسان / إبريل ١٩٩٥ .

والبيانات التاريخية الواردة فى هذا التقرير قد تختلف عن البيانات الواردة فى إصدارات سابقة بسبب استمرار استيفاء البيانات إلى آخر لحظة كلما توافرت بيانات أفضل ، أو بسبب التحول إلى سنة أساس جديدة بالنسبة لبيانات الأسعار الثابتة ، أو بسبب التغيير فى التكوين القطرى لمجموعات الدخل والمجموعات التحليلية .

والمصطلحات الاقتصادية والديموغرافية الأخرى قد ورد تعريفها فى الملاحظات التقنية المتعلقة بمؤشرات التنمية العالمية .

نظرة عامة

الضرائب وإضافة الإكراميات (البقشيش) وذلك مقابل العمل خمسين ساعة . وهي تعدّ بالمستويات الفرنسية فقيرة . وتعتبر فرانسواز من الناحية القانونية عاملة مؤقتة ليس لها أى ضمان وظيفي ، ولكنها فى فرنسا أحسن حالاً مما كانت ستغدو عليه فى فييت نام . فأجرها يماثل ثمانية أمثال ما تكسبه هوا فى مدينة هوشى منه . وتمثل فرانسواز وسواها من العاملين فى قطاع الخدمات فى البلدان ذات الدخل المرتفع نحو ٩ فى المائة من القوة العاملة العالمية .

• • •

وجان - بول فرنسى يبلغ من العمر خمسين عاماً ، وفرص العمل المتاحة أمامه تبدو باعثة على الكآبة . فقد عمل عشر سنوات فى مصنع للملابس فى تولوز ، وكان يحمل معه إلى بيته ما يعادل ٤٠٠ دولار فى الأسبوع - أى اثنا عشر مثلاً لمتوسط الأجر فى صناعة الملابس فى فييت نام . ولكنه سيفقد وظيفته فى الشهر المقبل عندما يغلق المصنع أبوابه . صحيح أن إعانة البطالة ستدراً عنه الصدمة جزئياً ، ولكن الفرص المتاحة له للحصول على ما يقارب مرتبه السابق فى وظيفة جديدة فرص ضئيلة . فالمرجح أن يظل الفرنسيون من عمر جان - بول الذين يفقدون وظائفهم فى بطالة على مدى أكثر من سنة ، وقد أخذ جان - بول يشجع ابنه على بذل قصارى جهده فى مدرسته حتى يتسنى له الانتقال إلى الكلية لدراسة برمجة الحاسب الآلى . ويشكّل العمال ، من أمثال جان - بول العاملين فى الصناعة فى البلدان المرتفعة الدخل ٤ فى المائة فقط من القوة العاملة فى العالم .

• • •

لهذه الأسر الأربع - واثنان منها تعيشان فى فييت نام واثنان فى فرنسا - مستويات للمعيشة وتوقعات بالنسبة للمستقبل تختلف اختلافاً كبيراً . فاحتمالات التوظيف والأجور فى تولوز وفى مدينة هوشى منه هى على طرفى نقيض ، حتى عند إجراء تسوية للدخل لمراعاة الفوارق فى نفقات المعيشة ، كما تم هنا . والأجر الهزيل الذى تحصل

دونغ مزارع قروى فييتنامى يصارع فى سبيل قوت أسرته ويكسب فى الأسبوع ما يعادل ١٠ دولارات مقابل ثمانى وثلاثين ساعة من العمل فى حقول الأرز وإن لم يكن يعمل طوال الوقت إلا سنة أشهر من السنة - أما خارج الموسم ، فلا يسعه أن يكسب إلا النزر اليسير . وتعمل زوجته وأطفاله الأربعة معه فى الحقول ، ولكن لا تستطيع الأسرة أن تبعث إلى المدرسة إلا بأصغر طفلين . أما ابنة دونغ البالغة من العمر أحد عشر عاماً ، فتبقى فى البيت للمعاونة فى الأعمال المنزلية ، فى حين يعمل ابنه البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً بائعاً متجولاً فى المدينة . فأسرة دونغ ، هى بأى مقياس من المقاييس ، تعيش فى فقر . ويشكّل العمال المماثلون لدونغ ، الذين يكسبون فى العمل فى المزارع العائلية فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، نحو ٤٠ فى المائة من القوة العاملة فى العالم .

• • •

وهوا شابة فييتنامية تقيم فى المدينة ، وتجرب يُسر الحال للمرة الأولى ؛ فتكسب فى مدينة هوشى منه ما يعادل ٣٠ دولاراً فى الأسبوع مقابل العمل ثمانياً وأربعين ساعة فى مصنع للملابس - وهو مشروع مشترك مع مؤسسة فرنسية . وهى تُجهد نفسها فى العمل فى سبيل تدبير معاشها ، وتتفق ساعات طويلة فى رعاية أطفالها الثلاثة كذلك ؛ أما زوجها فيعمل ساعياً . ولكن مستوى معيشة أسرة هوا يمثل أضعاف مستوى معيشة أسرة دونغ ، وهو بالمستويات الفيتنامية يدل على الميسرة . وهناك كل ما يدعو إلى توقع استمرار عيشها هى وأطفالها على مستوى للمعيشة يفضل كثيراً مستوى معيشة والديها . ويشكّل المستخدمون الذين يتقاضون أجراً ويعملون فى القطاع النظامى فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، نحو ٢٠ فى المائة من القوة العاملة العالمية .

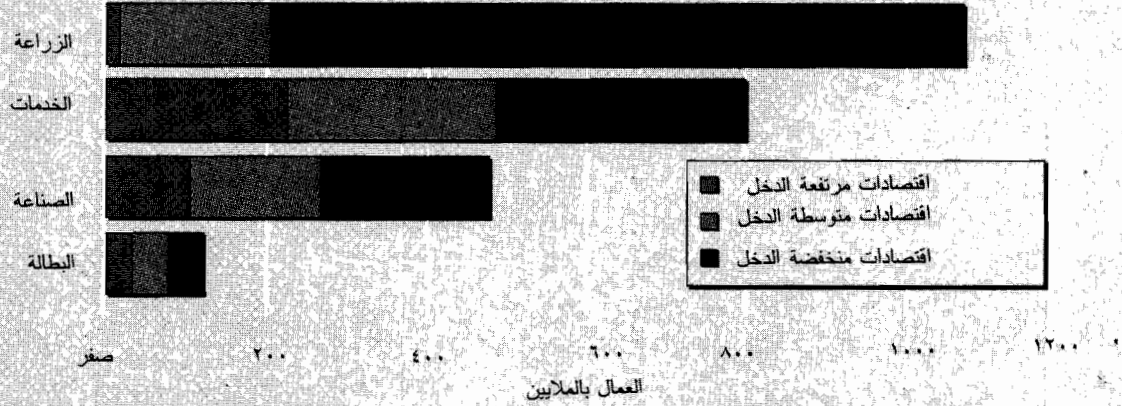
• • •

وفرانسواز مهاجرة فى فرنسا من أصل فييتنامى تعمل ساعات طويلة ناذلة فى مطعم للوفاء باحتياجاتها . وتتقاضى ما يعادل ٢٢٠ دولاراً فى الأسبوع بعد اقتطاع

الإطار ١ عالم منكب على العمل

وقطاعات حضرية غير رسمية ٩ وهناك ١٥ في المائة لديهم عقود لدفع الأجور ، وهم يعملون أساساً في قطاعات الصناعة والخدمات الحضرية . وفي البلدان المتوسطة الدخل يعمل نحو ٢٩ في المائة في المزارع و ١٨ في المائة في أنشطة ريفية وحضرية غير رسمية و ٤٦ في المائة في أعمال بأجر في الصناعة والخدمات . وفي البلدان الغنية يعمل غالبية العمال في وظائف في القطاع الرسمي ، مع حوالي ٤ في المائة يعملون في الزراعة و ٢٧ في المائة في الصناعة و ٦٠ في المائة في الخدمات . وهناك نحو ١٢٠ مليون عامل متعطل في العالم بأسره . والعمال في البلدان المنخفضة الدخل يهيمنون على القوة العاملة الزراعية في العالم ، ولكنهم يشكلون أيضاً ، من حيث أعدادهم المجردة ، ما يقرب من نصف عمال الصناعة في العالم ونحو ثلث المتعطلين منهم عن العمل (انظر الشكل) .

يشكل الدخل المستمر من العمل بالنسبة لمعظم الأسر المعيشية ، الفقيرة والتربة على حد سواء ، العامل الرئيسي المقرر لأوضاعها المعيشية . ومن جملة عدد العاملين في أنشطة إنتاجية على نطاق العالم كله ، وعددهم ٢.٥ مليار شخص ، يعيش ما يزيد على ١.٤ مليار شخص في بلدان فقيرة ، وتعريفها البلدان التي كان دخل الفرد السنوي فيها يقل عن ٦٩٥ دولاراً في عام ١٩٩٣ . وهناك ٦٦٠ مليوناً آخرون يعيشون في بلدان متوسطة الدخل ، أما الباقون وهم نحو ٣٨٠ مليوناً في بلدان مرتفعة الدخل حيث كان معدل دخل الفرد سنوياً يزيد على ٨٦٢٦ دولاراً في عام ١٩٩٣ . وهناك فوارق شاسعة في أنماط التوظيف فيما بين هذه الفئات الثلاث العريضة من البلدان . ففي البلدان الفقيرة يعمل ٦١ في المائة من القوة العاملة في الزراعة ، فيفلحون المزارع العائلة أساساً في حين يعمل ٢٢ في المائة في قطاعات ريفية غير زراعية



القوة العاملة في العالم بحسب القطاع ومستوى الدخل في البلد . والبيانات هي إسقاطات عن عام ١٩٩٥ من واقع عينة من البلدان في كل فئة من فئات الدخل . المصدر : تقديرات العاملين في البنك الدولي استناداً إلى ما يلي : البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ١٩٩٤ ، ومنظمة العمل الدولية ١٩٨٦ ، مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية ، ومنظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، ومصادر قطرية .

جان - بول . وفي الوقت عينه ، يجاهد دونغ في سبيل الاندماج حتى يتسنى لأولاده أن يتلقوا تعليماً ويغادروا الريف إلى المدينة حيث تعلن الشركات الأجنبية عن وظائف جديدة بأجور أفضل .

إن هذه هي أزمنة ثورية يمر بها الاقتصاد العالمي . فإن تبني فكرة التنمية المستندة إلى السوق من جانب كثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، وإن فتح الأسواق الدولية ، وإن التقدم الضخم الذي حدث في سهولة تدفق السلع ورؤوس الأموال والأفكار حول العالم ، تجيء بفرص جديدة ، وتجيء أيضاً بمخاطر جديدة بالنسبة للبلايين من البشر . وفي عام

عليه فرانسواز يستطيع بوضوح أن يوفر أسلوب حياة أوفر رخاءً للغاية لهوا . والجزء الأكبر من القوة العاملة في العالم ، من شاكلة دونغ ، يعمل خارج نطاق العمل بأجر في مزارع عائلية وفي القطاع غير الرسمي ، وهؤلاء يكسبون بصورة عامة دخلاً من العمل يقل حتى عن ذلك (الإطار ١) . ولكن حياة العمال الحضريين في أجزاء شتى من العالم آخذة في التشابك بصورة متزايدة . فالمستهلكون الفرنسيون يشترون منتجات عمالة هوا . وفي اعتقاد جان - بول أن الأجور المنخفضة التي تتقاضاها هوا هي التي تسلبه وظيفته ، في حين أن العمال المهاجرين مثل فرانسواز يستشعرون وطأة الغضب لدى

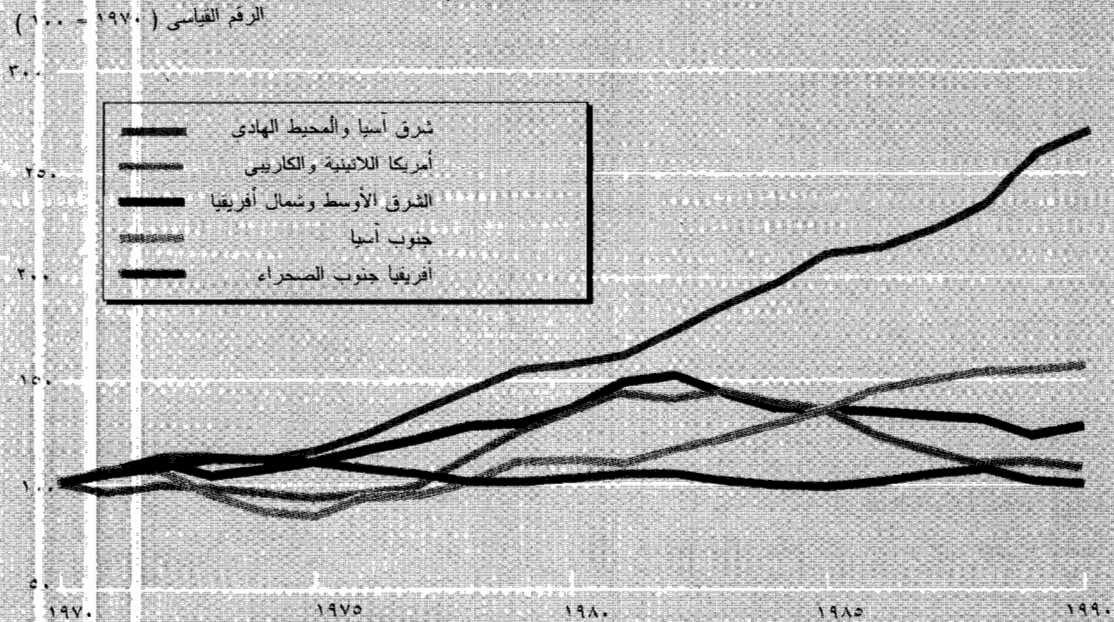
الكبرى من العدد الذى يربو على المليار فرد الذين يعيشون على دولار يوميا أو أقل كما هو حال دونغ وأسرتة - على عائد من العمل الشاق منخفض انخفاضاً يرثى له. وفى بلدان كثيرة ، يفتقر العاملون إلى تمثيل ، وهم يعملون فى ظروف غير صحية أو خطيرة أو مهينة . وهناك فى الوقت عينه ١٢٠ مليوناً أو نحو ذلك من العاطلين عن العمل فى العالم كله ، وملايين أخرى فقدت الأمل فى الاهتمام إلى عمل .

ومع ذلك ، فإن المخاوف من أن تؤدى الزيادة فى التجارة الدولية والاستثمار وتقلص التدخل من جانب الدولة إلى الإضرار بالعمالة هى مخاوف تفتقر إلى أى أساس جوهري . فقد حقق العمال تقدماً واسعاً فى كثير من البلدان ، ولا سيما البلدان التى تبنت هذه الاتجاهات العالمية ، والتى شاركت مشاركة فعالة فى الأسواق الدولية وحاذرت التدخل المفرط من جانب الدولة . وبرغم تضاعف القوة العاملة فى العالم على مدى العقود الثلاثة الماضية ، فإن إنتاجية العامل المتوسط فى العالم قد تضاعفت .

١٩٧٨ كان حوالى ثلث القوة العاملة فى العالم يعيش فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزياً . وكان مالا يقل عن ثلث آخر يعيش فى بلدان مرتبطة ارتباطاً هزلياً بالمعاملات الدولية ، وذلك بسبب الحواجز الحمائية المفروضة على التجارة والاستثمار . وإذا استمرت الاتجاهات الأخيرة ، فإن ما لا يقل عن ١٠ فى المائة من العمال المقيمين فى تلك البلدان سيكونون بحلول عام ٢٠٠٠ منقطعى الصلة إلى حد كبير بالأسواق العالمية .

ولكن التغير السريع ليس أبداً بالأمر السهل . وفى البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء هناك مخاوف من ازدياد انعدام الأمان مع ما يلوح من أن التغير التكنولوجى ، والتفاعلات الدولية الأخذة فى الاتساع ، والانهيار فى الهياكل المجتمعية التقليدية ، تهدد الوظائف والأجور والدعم للمسنين . ولا أدى النمو الاقتصادى والتكامل المتزايد إلى حل مشكلة الفقر والحرمان فى العالم . فالواقع أن أعداد الفقراء قد تزداد ارتفاعاً إلى أكثر من ذلك مع تنامي القوة العاملة من ٢,٥ مليار حالياً إلى ما يقدر بـ ٣,٧ مليار فى ثلاثين عاماً . وتعتمد الغالبية

ارتفعت الأجور الصناعية ارتفاعاً حاداً فى شرق اسيا وإن تكن قد نمت ببطء أو انخفضت فى أماكن أخرى .



الشكل ١: الأجور الحقيقية فى الصناعة التحويلية . البيانات هى متوسطات غير مرجحة لعينة من البلدان فى كل اقليم . المصدر : بيانات الأجور من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، بعد تصحيحها مراعاة لاعتبار التضخم .

حقيقة طالما صدقت على العمال الذين يعيشون فيما يعرف اليوم بالبلدان الغنية ، كما صدقت بصورة باهرة على الاقتصادات التي أخذت بالتصنيع مؤخراً في شرق آسيا على مدى بضعة العقود الأخيرة . فقد أدى النمو إلى الإقلال من الفقر من خلال زيادة العمالة وزيادة إنتاجية العمل وارتفاع الأجور الحقيقية (الشكل ١) . ثم إن النمو يجنح إلى الإقلال من الفقر وعدم المساواة ، بما في ذلك عدم المساواة بين الرجل والمرأة . وفيما يتعلّق بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حالياً ، فإن الخشية من أن يؤدّي النمو في المقام الأول إلى خدمة رأس المال ، وخلق عدد قليل من الوظائف ، والنكوص عن زيادة الأجور ، هي خشية لا تستند إلى أساس . والعمال في فبييت نام هم اليوم من أفقر العمال في العالم . فإذا انتهجت بلادهم طريق النجاح الذي سلكته بلدان أخرى في شرق آسيا ، لأمكنهم أن يستمتعوا بمضاعفة دخلهم من العمل في عقد من الزمان أو نحوه .

إن التنمية التي تستند إلى السوق ، والتي تشجّع المؤسسات والعمال على الاستثمار في رأس المال المادي وفي التكنولوجيات الجديدة وفي المهارات هي السبيل الأفضل لتحقيق النمو ومستويات المعيشة المرتفعة للعمال . أما البلدان التي حاولت مساعدة العمال بالتحيز في الاستثمار ضد الزراعة لمصلحة الصناعة ، أو بحماية وظائف قلة محظوظة من عمال الصناعة من المنافسة الدولية ، أو بإملاء الزيادات في الأجور إملاءً ، أو بخلق وظائف لا تدعو الحاجة إليها في القطاع العام ، فقد فشلت في المدى الطويل - سواء في أمريكا اللاتينية أو في الاتحاد السوفياتي السابق أو في سواهما . إن أكثر ما يعوز القوة العاملة لأي دولة هو وجود طلب أقوى على خدماتها ، زائداً مستويات عالية من الاستثمار في التعليم المدرسي والتدريب وإنشاء الطرق وفي الآلات . وقد تحقق هذا على أفضل صورة متى أقدمت الحكومات - كما في شرق آسيا - على استخدام الأسواق الدولية استخداماً جيداً ، ولا سيما بالنسبة لتوسيع نطاق الصادرات ، وتقديم دعم قوى للفلاحة العائلية . وقد قامت القطاعات العامة في هذه الاقتصادات بمساندة الأسواق على الاضطلاع بوظائفها بكفاءة وذلك بتوفير مناخ مستقر على صعيد الاقتصاد الكلي يساعد على الادخار والاستثمار ، وبدعم التوسع في البنية الأساسية الاقتصادية والخدمات الاجتماعية .

ويخلص هذا التقرير إلى أن مشكلات الدخل المنخفض وظروف العمل السيئة وانعدام الأمان ، التي تؤثر في كثيرين من عمال العالم هي مشكلات يستطاع معالجتها معالجة فعّالة على نحو يقلل من الفقر ومن عدم المساواة على الصعيد الإقليمي . ولكن الاضطلاع بهذا يحتاج إلى سياسة محلية سليمة وإلى بيئة دولية مؤازرة ، وهو ما يعني أن على الحكومات :

□ أن تسلك طرقاً للنمو تستند إلى السوق من شأنها خلق نمو سريع في الطلب على العمل ، والتوسع في مهارات القوة العاملة ، وزيادة الإنتاجية .

□ وأن تستغل الفرص الجديدة المواتية على الصعيد الدولي بأن تفتح على التجارة وتجذب رؤوس الأموال - ولكن عليها أن تعالج أسباب الخلل التي تترتب أحياناً على التغيرات الدولية .

□ وأن تضع إطاراً لسياسة العمل يكمل أسواق العمل غير الرسمية والريفية ويدعم التفاوض الجماعي في القطاع الرسمي ، ويوفر الضمانات للعمال المستضعفين ، ويتفادى أسباب التحيز التي تماليء العمال الميسورى الحال نسبياً .

□ وأنه فيما يتعلّق بالبلدان التي تجاهد في سبيل الانتقال إلى نمط للتنمية يكون أكثر استناداً إلى السوق وتكاملاً دولياً ، فعليها أن تحاول تصميم الانتقال بحيث يتم بأسرع ما يستطاع دون أن يكون ذلك بتكلفة باهظة أو دائمة يتحملها العمال .

الاستراتيجية الإنمائية والعمال

ارتفعت الأجور في الصناعة في مجموعة من اقتصادات شرق آسيا ذات المنحى التصديري بنسبة ١٧٠ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ في حين زاد عدد الوظائف في الصناعة بنسبة ٤٠٠ في المائة . وارتفعت أجور العمال الزراعيين في الهند بنسبة ٧٠ في المائة . وإن تكن الأجور الصناعية - في نفس الوقت - لم ترتفع إلا بنسبة ١٢ في المائة في مجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية ، وانخفضت في كثير من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء .

• • •

إن النمو الاقتصادي هو في مصلحة العمال . وهذه

قد يبدو - من المنظور الاقتصادي العملي - مخاطرة قليلة الجدوى لأن كثيرين منهم متقدمون في السن أو غير مُهيئين اجتماعياً للعمل ، أو ملتصقون بمناطق متخلفة ، ولكن القلق من ناحية بؤسهم وتماسكهم الاجتماعي يقضى بأن تمتد السياسات حتى تصل إليهم . وكلما طال أمد ترك هؤلاء الناس في المؤخرة ، ازدادت صعوبة عملية كسر دورات الفقر الأقاليمية الذاتية الاستمرار .

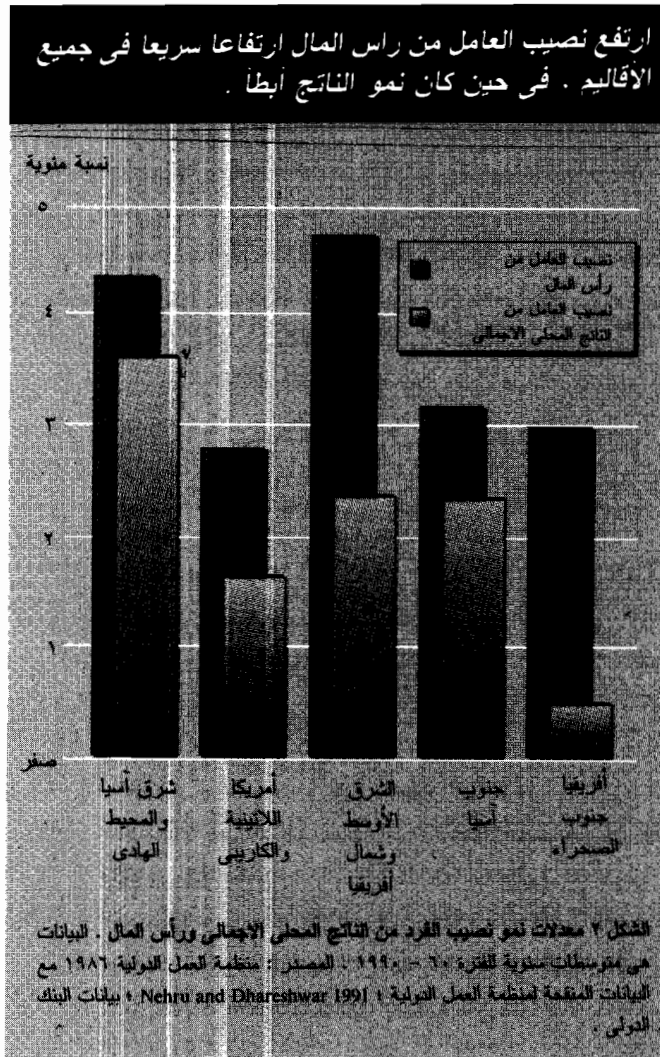
التوظيف في عالم متكامل

ارتفع نصيب صادرات الصناعات التحويلية في البلدان النامية من ٢٠ في المائة إلى ٦٠ في المائة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ . وتشكل البلدان المنخفضة والمتوسطة

وإن الاستثمار في مهارات العمال وصحتهم وغذائهم هو مفتاح لرفاههم وللنجاح الاقتصادي أيضاً . ولكن أداء بعض البلدان كان أداء سيئاً على الرغم من الاستثمار في التعليم المدرسي . فالاستثمار في رأس المال المادي أو في رأس المال البشري لا يضمن النمو (الشكل ٢) . وتمثل الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل في أوروبا وآسيا الوسطى حالة متطرفة من الاستثمار المرتفع الذي أدى إلى ركود دخل العمال ثم انهياره فيما بعد .

والنمو المستند إلى السوق الذي يتطلب العمالة يجنح بدوره إلى الإقلال من عدم المساواة - داخل البلدان وعبر الأقاليم - بشرط أن تكفل الحكومات استثماراً عريض القاعدة في قدرات الناس وفي الأصول المادية المكملّة لذلك التي تقرر الفرص المتاحة لهم . صحيح أن اقتصادات التخطيط المركزي حققت درجات عالية من المساواة وتواجه اليوم ، بصورة عامة ، شيئاً من تزايد عدم المساواة ، إلا أن الاستراتيجية الشرق آسيوية ، المتمثلة في دعم المزارع العائلية وتقادي أسواق العمل الثنائية وتشجيع النمو الدافق في التوظيف الرسمي من خلال التصدير ، قد حققت نمواً سريعاً مع حدٍ من الفقر وعدم مساواة أقل . وعلى النقيض من ذلك ، فطالما عرفت الغالبية من بلدان أمريكا اللاتينية توزيعات للدخل تنسم بدرجة عالية من عدم المساواة ، ومازال هذا هو حال بعضها ، مع تركيز حيازة الأراضي في أيدي قلة ، ومع تحيّر مسارات النمو ضد العمالة .

وحالات عدم المساواة بين الرجال والنساء وبين الفئات الإثنية وبين الأقاليم الجغرافية هي حالات مزمنة بدرجة خاصة . فالمرأة في كثير من الأحيان تعمل أكثر من الرجل ، ولكنها تتقاضى أجراً أقل منه ، بسبب العبء الأثقل للعمل في البيت ، أو قلة التعلم أو قلة فرص الوصول إلى وظائف تدفع مرتبات أكبر . فالطبقة المنبوذة في الهند يقتصر شغلها على العمل ذي الأجر القليل . وهناك مناطق فقيرة مثل ولاية تشيباس في المكسيك ، تظل عادة فقيرة نسبياً في حين يتوسع الاقتصاد في مجموعه . وبعض هذه الفئات يستفيد فعلاً من التنمية (ولا سيما لأن الفوارق في الأجور بين الرجل والمرأة تقل عادة) ولكن غيرها يخرج صفر اليدين . ومساعدة من فاتهم القطار هو من أشد المشكلات حدة في السياسة ، سواء بالنسبة للبلدان الفقيرة والغنية على حد سواء . والاستثمار في هؤلاء القوم



المتعددة الأطراف مقصورة بصورة مباشرة على المسائل المتعلقة بالتجارة ، وعلى الحيلولة دون إساءة استخدام هذه الروابط من جانب أصحاب المصالح في الحماية للحد من التجارة التي يحتاج إليها عمال البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إذا ما أريد لدخلهم أن يرتفع . وكما يتضح من تاريخ الإصلاح التجارى . فإن التدابير التجارية الصائبة ، حتى ما كان منها حسن القصد ومصمم تصميمياً رشيداً ، يمكن اقتناصها من جانب مصالح الحمائيين .

تدبر التغييرات الرئيسية

من جملة العمال فى العالم البالغ عددهم ٢,٥ مليار ، هناك ١,٤ مليار يعيشون فى بلدان تهاجر فى سبيل الانتقال من مذهب التدخل من جانب الدولة ، أو من الدرجات العالية لحماية التجارة أو من التخطيط المركزى .



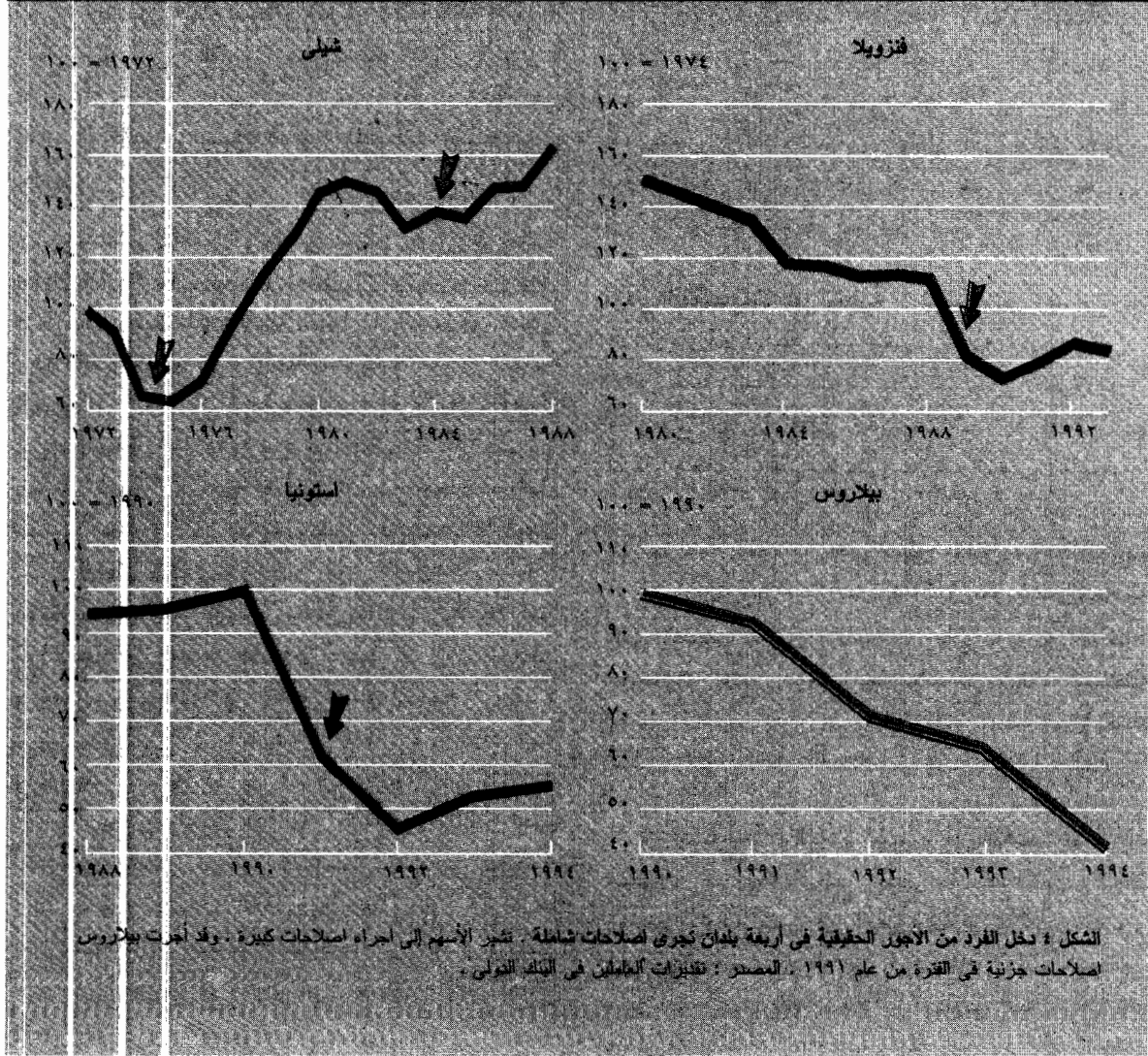
ويصارح عدد كبير من الاقتصادات النامية أو التى تمر بمرحلة انتقال فى استراتيجيتهما الإنمائية مع تغييرين رئيسيين أو مع أى منهما : تغيير من الحماية إلى مزيد من التكامل مع الأسواق الدولية ، ومن التدخل الكثيف من جانب الدولة إلى اقتصاد للسوق تضطلع فيه الدولة بدور أصغر فى تخصيص الموارد . ومن شأن هذين التغييرين أن يكون لهما بعداً قوى فى سوق العمالة . وتتمثل خصائصهما الرئيسية فى التعجيل بالقضاء على الوظائف التى ليس لها مستقبل أو قدرة على البقاء ، وإنشاء وظائف جديدة . وكثيراً ما تقتزن العملية بتراجع فى الاقتصاد الكلى وانخفاض حاد فى الطلب على العمل فى الأمة كلها . وكثيراً ما يستشعر العمال فى الأجل القصير ألماً مع انخفاض الأجور الحقيقية ومع زيادة البطالة ومع تحول العمالة إلى أنشطة غير رسمية . وفى الأرجنتين وبوليفيا وشيلي والمكسيك انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة الثلث أو أكثر قبل أن تنتعش ثانية . وفى بلغاريا وبولندا وجمهورية التشيك وروسيا ورومانيا ، انخفضت الأجور الحقيقية بين ١٨ و ٤٠ فى المائة فى السنة الأولى من سنوات الانتقال . وفى بعض البلدان ، ومنها بلغاريا وبولندا ، ارتفعت نسبة البطالة من مستويات لا تذكر إلى ١٥ فى المائة أو أكثر . أما فى الصين وغانا ، فقد ارتفعت الأجور أثناء عملية التصحيح وبقيت البطالة منخفضة .

وتهتئة أسباب أفضل للمرأة للوصول إلى وظائف فى القطاع الرسمى . ولدى الهند قوانين رشيدة خاصة بتشغيل الأطفال ، ومع ذلك فهناك ملايين من الأطفال الذين يعملون فى كثير من الحالات فى أوضاع محفوفة بالمخاطر . وتشغيل الأطفال هو فى جزء منه انعكاس لحالة الفقر . ولكن ليس من الضروري الانتظار إلى أن يتحقق الإقلال من معدل الفقر ، لمعالجة أشد جوانب تشغيل الأطفال إذلالاً وتهديداً للحياة . وفى مدينة باغسانجان فى الفلبين أدت الإجراءات المدنيةية التى اتخذت إلى الحد بصورة هائلة من بغاء الأطفال . وفى البرازيل والفلبين والهند ، ترتب على الإجراءات المحلية التى اتخذت ، بتأييد من الجمهور ، إلى تحسين الحالة الصحية للأطفال العاملين وتهئية فرص تعليمية أكبر لهم .

كما يتعين على الحكومات أن تضع سياسة تتعلق بالتوظيف فى القطاع العام . فكثيرون من عمال القطاع العام يجهدون أنفسهم فى العمل المنتج . ولكن الملاحظ فى كثير من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، ولا سيما فى إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ، أن نوعية الخدمة العامة قد تأثرت بعد ما دمرت الروح المحركة ، توليفة من العمالة الزائدة ، والأجر غير الكافى وضعف الإدارة . وكثيراً ما تتمثل الإصلاحات الضرورية فى استعادة مستويات الأجور وتخفيض عدد العمال فى القطاع العام ، مع اقتران ذلك بتحسينات فى عملية توظيف وترقية ومحاسبة الموظفين المدنيين والمدرسين والممرضات ورسمى السياسة . وإن إعادة تعريف دور الدولة يزيد من أهمية بقاء الحكومات فعالة فى الميادين التى بقيت منشغلة بها .

وإذا كان هناك ما يسوغ تأييد حقوق العمال فى تشكيل اتحادات لهم وفى المفاوضة الجماعية وتأييد الحد من تشغيل الأطفال فى الإطار الوطنى ، فهل ينبغى ربط هذه المبادئ باتفاقات التجارة الدولية مع فرض جزاءات على مخالفتها ؟ يفرق الذين يدعون إلى الربط بين المعايير « الأساسية » ، وهى بالنسبة للكثيرين تماثل الحقوق الأساسية ولا يترتب عليها مباشرة زيادة تكاليف العمل وبين المستويات الأخرى ، مثل الحد الأدنى من الأجور ، وهى دالة مباشرة لمستوى التنمية . وهى تفرقة سليمة ، وهناك حجج تساق حول القلق الدولى بإزاء المعايير « الأساسية » . غير أن الأفضل هو جعل اتفاقات التجارة

تنخفض الأجور حيث تتطوى مرحلة الانتقال على انخفاض في الاقتصاد الكلى ، وإن كانت تنتعش بصورة أسرع متى كان الإصلاح أكثر مصداقية .



بصورة نسبية ، وقد حققنا - أو هما بسبيل أن نحققا انتعاشاً في الأجور والتوظيف . وعلى النقيض من ذلك نعثر في بيلاروس وفنزويلا وعانتا من الانخفاضات أو الركود في الأجور وفي التوظيف (الشكل ٤) .

فهل الاستراتيجية التي تتوخى الانتقال التدريجي هي أفضل بالنسبة للعمال ؟ فحيث تسمح الظروف ابتداءً بالقضاء التدريجي على الوظائف دون تعريض الإصلاح للخطر ، وهو الإصلاح المطلوب لإيجاد وظائف جديدة ، فإن التدرج يكون معقولاً . وتمثل الصين مصداقاً لهذه

صحيح أن الإصلاح الاقتصادى يستطيع توفير فرص لبعض العمال ، ولكن له آثاراً مُشوهة على سواهم . بل إن أفضل الإصلاحات تصميماً يسفر ، في الأجل القصير ، عن كاسبين وخاسرين . وإن الانتقال بالاقتصاد إلى طريق النمو الجديد بأسرع ما استطاع هو الكفيل بإبقاء الألم والتكلفة الاجتماعية للتصحيح في الحدود الدنيا ، فاستقرار الاقتصاد على الصعيد الكلى ومصدقية حزمة الإصلاح الشامل هما إذن عنصران حاسمان . وهناك بلدان مثل إستونيا وشيلي كان أدأوهما أداءً طيباً من هذه النواحي

واقعة الأمر أن هناك مخاطر من أن يزداد العمال في البلدان الأفقر حالاً تخلفاً عما هم عليه ، وذلك مع اتساع الفوارق نتيجة لانخفاض الاستثمار والإنجاز التعليمي . وهناك بعض عمال ، ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء ، يمكن أن يزدادوا هامشية . أما الذين يبقون بمنأى عن الرخاء العام في البلدان التي تتمتع بالنمو ، فهؤلاء يمكن أن يعانون من خسائر مستمرة ، مما يدير دوائر الإهمال فيما بين الأجيال .

وهناك خطر كبير من أن يتزايد عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء على مدى العقود المقبلة ، في حين يزداد الفقر عمقاً . ولكن حدوث ذلك لن يكون ضرورياً إذا ما قامت البلدان باختيار السياسات الصائبة ما كان منها دولياً أو محلياً . فالإبقاء على علاقات التجارة المفتوحة ، والحيلولة دون أن تؤدي العجزات المالية في البلدان الغنية إلى مزاحمة الاستثمار في أماكن أخرى ، وتحقيق نمو مرتفع ومستقر في البلدان مرتفعة الدخل من شأنه المحافظة على الطلب العالمي والمساعدة على درء أى ضغوط حمائية في البلدان الغنية ربما نشأت عن البطالة الضخمة المستمرة . ومما يفوق هذا أهمية وجود سياسة محلية تنشط الطلب المتزايد على العمالة ، وسياسة عمالية سليمة .

إن الحكومات والعمال آخوذون في التكيف تلقاء عالم متغير . وقد يغدو التغيير عسيراً أو مخيفاً بسبب تراث الماضي . ومع ذلك ، فإن تحقيق عالم جديد للعمل تنضوي فيه جميع فئات العمال ضمن دينامية للدخل المرتفع ، وظروف أفضل للعمل ، وأمن وظيفي أكبر ، هي في جوهرها مسألة اختيارات سليمة - سواء في الميدان الدولي أو المحلي . والاختيارات الصائبة تنطوي على التوسل بالأسواق لإيجاد فرص ، ورعاية أولئك المستضعفين أو من فاتهم القطار ، وتهيئة ظروف للعمال تجعل اختياراتهم للوظائف حرة وتمكنهم من التفاوض على ظروف عملهم والانتفاع بالفرصة التعليمية الأفضل لأبنائهم . إن دونغ وهوا وفرانسواز وجان - بول - وملايين مثله من العمال - لهم جميعاً مصلحة قوية في السياسات الجيدة ، إذ أن عليهم هم وعائلاتهم أن يتعايشوا مع نتيجة ذلك .

المقولة ، ولكن البلد تمتع بهامش كبير للتوسع في الوظائف ، أولاً في الزراعة ثم في الصناعة شبه المملوكة للقطاع الخاص التي تستطيع تمويل تكلفة قطاع الدولة المفتقر نسبياً إلى الكفاءة . أما في معظم البلدان الأخرى ، فإن التدرج يتعذر البدء به ، سواء بسبب الخلل في الاقتصاد الكلي أو بسبب تكاليف القطاعات المفتقرة إلى الكفاءة .

وسياسات الاقتصاد الجزئي ، التي تؤثر في قدرة العمال على الانتقال ودخلهم ، يمكن أن تضطلع بدور كبير في التأثير في وتيرة التغيير الشاملة ، وأيضاً في ضمان رفاه العمال طوال فترة الانتقال . وعادةً تنطوي السياسة الجيدة على العمل في ثلاثة مجالات : تعزيز قدرة العمال على الانتقال ، والافلال من عدم الأمان بشأن الدخل ، وإعداد العمال لمواجهة التغيير ، وهي مجالات يكمل بعضها البعض الآخر إلى حد كبير . فزيادة قدرة العمال على الانتقال تنطوي في كثير من الأحيان على تدابير تسمح بالقضاء على الوظائف بما في ذلك تسريح عدد كبير من العمال من القطاع العام حتى يتسنى لها أن تضي في طريقها . وفي كثير من البلدان تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير للفصل بين استحقاق الخدمات الاجتماعية والتوظيف ، وإلى تحرير أسواق الإسكان . ولكن من الأهمية بمكان أيضاً مراعاة احتياجات أولئك الذين يتعرضون لخطر حدوث انخفاضات شديدة في دخلهم . وهنا تستطيع تحويلات الدخل أن تضطلع بدور هام ، كما أن إعادة التدريب تساعد فئات معينة من العمال ، ولكن ليس من المحتمل أن تكون هي الترياق الشافي لجميع الأمراض .

تباعد أم تقارب ؟

سيعيش حوالي ٩٩ في المائة من العمال البالغ عددهم مليارات المقدّر انضمامهم إلى القوة العاملة في العالم على مدى السنوات الثلاثين المقبلة في البلدان التي هي اليوم بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . وهناك بعض فئات من العمال الفقراء نسبياً شهدت مكاسب كبيرة في السنوات الثلاثين الماضية - ولا سيما في آسيا ، ولكن لا يوجد اتجاه عالمي صوب تقارب العمال الأغنياء والفقراء .

مقدمة : عالم منكب على العمل

أن ٩٩ فى المائة من النمو المقدر مستقبلياً فى القوة العاملة من الآن حتى عام ٢٠٢٥ سيحدث فى الاقتصادات التى تعرف اليوم بأنها منخفضة ومتوسطة الدخل (الجدول ١ - ١) .

وبجعل النمو المزدهر فى القوة العاملة الذى يناز بقوة إلى الأقاليم الفقيرة ، مهمة رفع مستويات المعيشة لفقرى العالم مهمة تبدو رهيبية - بل مستحيلة . ومع ذلك ، فإن الدلائل البادية فى العقود الأخيرة لا تعزز نبوءات النمو والغم - بشأن الاكتظاظ السكانى ، والبطالة الضخمة والفقر الضارب فى الجذور . وعلى الرغم من هذه

نمت القوة العاملة العالمية نمواً ضخماً فى العقود الأخيرة . ومن المقدر أن قوة العمل العالمية فى عام ١٩٩٥ تضم ٢,٥ مليار رجل وأمرأة فى سن العمل ، وهو ما يقرب من مثلى ما كانوا عليه فى عام ١٩٦٥ . وتتوقع التقديرات زيادة أخرى على النطاق العالمى قدرها ١,٢ مليار بحلول عام ٢٠٢٥ . يضاعف إلى هذا أن هذا التوسع كان غير متماثل من الناحية الجغرافية . فمنذ عام ١٩٦٥ تفاوت النمو فى عرض العمل تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقاليم : إذ تفاوت بين ٤٠ فى المائة فى الاقتصادات المرتفعة الدخل فى العالم و ٩٣ فى المائة فى جنوب آسيا و ١٧٦ فى المائة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا . كما

البلدان المنخفضة الدخل تشكل حصة متزايدة من القوة العاملة فى العالم .

الجدول ١ - ١ القوة العاملة فى العالم حسب فئات الدخل القطرية والأقاليم

فئة الدخل أو الإقليم	العمال بالملايين (أ)			النسبة المئوية من الإجمالي		
	١٩٦٥	١٩٩٥	٢٠٢٥	١٩٦٥	١٩٩٥	٢٠٢٥
العالم	١٣٢٩	٢٤٧٦	٣٦٥٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠
فئة الدخل						
الدخل المرتفع	٢٧٢	٣٨٢	٣٩٥	٢١	١٥	١١
الدخل المتوسط	٣٦٣	٦٥٨	١٠٢٠	٢٧	٢٧	٢٨
الدخل المنخفض	٦٩٤	١٤٣٦	٢٢٤١	٥٢	٥٨	٦١
الإقليم						
إفريقيا جنوب الصحراء	١٠٢	٢١٤	٥٣٧	٨	٩	١٥
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٤٨	٩٦٤	١٢٠١	٣٤	٣٩	٣٣
جنوب آسيا	٢٢٨	٤٤٠	٧٧٩	١٧	١٨	٢١
أوروبا وآسيا الوسطى	١٨٠	٢٣٩	٢٨١	١٤	١٠	٨
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢٩	٨٠	٢٠٤	٢	٣	٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٣	١٦٦	٢٧٠	٥	٦	٧
الدخل المرتفع (منظمة التنمية والتعاون فى الميدان الاقتصادى)	٢٦٩	٣٧٣	٣٨٤	٢٠	١٥	١٠

(أ) الأعمار من خمسة عشر إلى ستة وأربعين .
المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع البيانات المنقحة لمنظمة العمل الدولية .

انزادات التي لا سابق عهد لها في عرض العمل ، فإن العامل المتوسط في العالم اليوم أحسن حالاً مما كان عليه منذ ثلاثين سنة خلت . ولكن ليس ثمة ضمان بأن العمال الأفقر سيشهدون ارتفاعاً في مستويات معيشتهم . فلم ينل الجميع حصة من انرخاء المتصاعد في العقود الأخيرة - بل إن بلداناً كثيرة ، وحتى أقاليم بأسرها لم تعرف إلا ارتفاعاً قليلاً في دخل الفرد فيها . وما برح الافتقار إلى المساواة ، فيما بين الأقاليم وداخل البلدان كذلك ، سمة بارزة من سمات الاقتصاد العالمي . وقد جاء في أحد التقديرات أن متوسط دخل الفرد في أغنى البلدان كان في عام ١٨٧٠ يساوي أحد عشر مثلاً للدخل في أفقر البلدان ؛ وقد ارتفعت النسبة إلى ثمان وثلاثين في عام ١٩٦٠ وإلى اثنتين وخمسين في عام ١٩٨٥ .

نتائج الأجور والتوظيف

إن الغايات الاقتصادية للأسر المعيشية متشابهة في كل مكان : فالأسر تجتهد في تلبية احتياجاتها الأساسية وتحسين مستويات معيشتها وتدبر المخاطر التي تواجهها في عالم يعدم فيه اليقين ، وتوسيع الفرص أمام أطفالها . ولكن الفرص المتاحة لتحقيق هذه الغايات عن طريق العمل تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين الأقاليم في مراحل التنمية المختلفة . إذ يعيش ما يزيد بكثير على نصف عدد سكان العالم ممن هم في سن العمل ، وقوامهم نحو مليارى شخص ، في اقتصادات منخفضة الدخل حيث كان متوسط الدخل السنوى للفرد يقل في عام ١٩٩٣ عن ٦٩٥ دولاراً . وهناك ٤٠ مليوناً غيرهم من العمال المسنين ، وهناك أطفال ورد أن عددهم يتفاوت بين ٥٠ مليوناً و ٦٠ مليوناً يعملون . وبسبب شيوع بخس التقديرات ، فإن عمالة الأطفال قد تضم في واقع الأمر عشرات أخرى من الملايين .

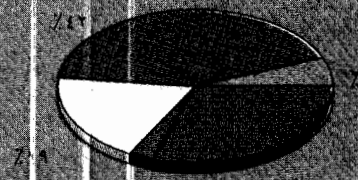
ويلاحظ أن حوالى ثلث عدد السكان ممن هم في سن العمل في الاقتصادات المنخفضة الدخل لا يعملون ، لأن بعضهم يذهب إلى المدرسة أو يربى أطفالاً أو يرعى شؤون الأسرة ، وهناك آخرون عاطلون لأنهم عاجزون عن العمل أو عن الاهتمام إلى عمل (الشكل ١ - ١) . ولكن الغالبية منهم تعمل ، ويرجع السبب الرئيسى لفقرها لا إلى بطلانها بل إلى أجورها المنخفضة من العمل . ومن بين الذين يعملون ، يشغل ما يقرب من ستة من كل عشرة منهم في الزراعة . ومن بين الباقين ، فإن الذين يعملون

فهل يُقدّر لهذا النمط من الرخاء المتزايد ، دون مشاركة متساوية فيه ، أن يستديم ؟ هناك تحولان منهجيان في اقتصادات العالم يؤثران تأثيراً عميقاً في مستقبل العمل في السنوات الألف المقبلة ، يتمثل أحدهما في الدور المتغير للدولة ، أساساً كرد فعل للفشل الذى منيت به الحكومات في تحسين الرفاه عن طريق العمل الحكومى . وهو تحول يرى بصورة جلية في انتهاء الطراز السوفياتى من الاشتراكية ، وإن قيام الدولة بدور نشيط قد خضع لفحص دقيق في كل بلد من بلدان العالم تقريباً . وأما التغيير الثانى فيتمثل في أن الأسواق قد بانت متكاملة تكاملاً مطرداً ، سواء داخل الأمة أو فيما بين الأمم . والذى حرك هذا الاتجاه إلى العولمة هو ما أحرز من إنجازات في النقل والاتصالات والتكنولوجيا الصناعية ، وفوق كل شيء ، فتح الأسواق الوطنية أمام التجارة الدولية . والبلدان التى حققت لعمالها أكبر مكاسب هى البلدان التى قررت في وقت مبكر انتهاز الفرص الدولية والاعتماد بصورة متزايدة على قوى السوق عوضاً عن الاعتماد على الدولة في تخصيص الموارد .

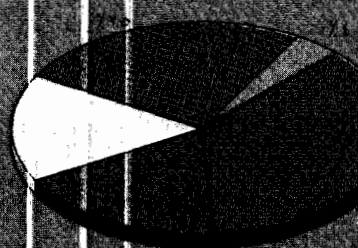
ويجرى هذا التقرير تقييماً لما يعنيه وجود عالم تحركه بنرجة أكبر قوى السوق - وهو عالم أكثر تكاملاً - من الناحية الاقتصادية بالنسبة للعمال . ونحن نركز على أربعة أسئلة ، هى : أى استراتيجيات التنمية هى الكفيلة بتحسين اندخل وظروف العمل بصورة أفضل بالنسبة للعمال ؟ وهل التكامل المتنامى يهيئ فرصة أمام العمال أو يمثل

يختلف حجم السكان في سن العمل وتوزيعهم باختلاف الدخل في البلدان .

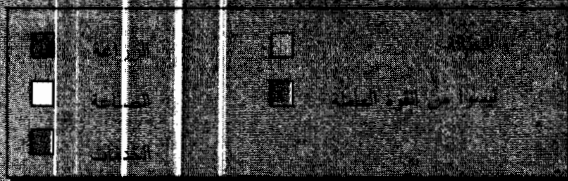
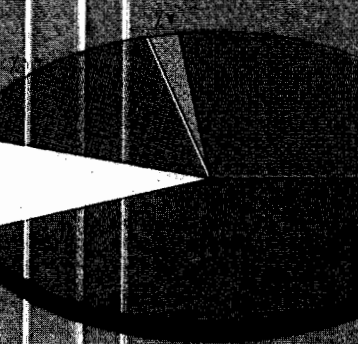
الاقتصادات المرتفعة الدخل (٥١٧ مليونا)



الاقتصادات المتوسطة الدخل (١٠٣١ مليونا)



الاقتصادات المنخفضة الدخل (٧١٣ مليونا)



البيانات مأخوذة من تقرير منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٥، ص ١٠٠. وتختلف النسب المئوية بين البلدان في كل فئة. وفي بعض البلدان، لا تتوفر بيانات كافية لتوزيع السكان في سن العمل. وتختلف النسب المئوية بين البلدان في كل فئة. وفي بعض البلدان، لا تتوفر بيانات كافية لتوزيع السكان في سن العمل. وتختلف النسب المئوية بين البلدان في كل فئة. وفي بعض البلدان، لا تتوفر بيانات كافية لتوزيع السكان في سن العمل.

منهم في قطاع الخدمات يزيدون بنحو ٥٠ في المائة على الذين يعملون في الصناعة (التعدين والصناعة التحويلية والتشييد والمرافق) . ويلاحظ أن حوالي ١٥ في المائة فقط من القوة العاملة هي التي تستطيع كسب معيشتها في اقتصاد رسمي ، وهو الاقتصاد الذي يُعرف بأنه يمثل شركات غير زراعية من القطاع الخاص تدفع أجوراً ، وشركات القطاع العام .

والوضع في الاقتصادات المرتفعة الدخل مختلف اختلافاً صارخاً . إذ أن نحو ثلث عدد السكان في سن العمل فيها إما أنهم خارج القوة العاملة أو عاطلون . على أن كل الباقيين تقريباً ، وقوامهم نحو ٣٥٠ مليوناً من الأثداء ، يعملون مقابل أجور . ويستخدم قطاع الخدمات أكثر من ستة عمال من كل عشرة عمال - أي ما يزيد على مثلي عدد العمال في الصناعة . أما الزراعة فتستخدم ٣ في المائة من القوة العاملة . والمقدر أن هناك نحو ٣٠٠٠٠ طفل عامل . والوضع في البلدان المتوسطة الدخل إنما يجيء بين حالتى الدخل المنخفضة والمرتفعة . والذين لا يعملون يمثلون أربعين في المائة من جميع الذين هم في سن العمل ، ويعمل نحو الثلث في الاقتصاد الرسمي (أى بوصفهم مستخدمين نظاميين في الصناعة أو الخدمات ويتقاضون أجوراً) ، ويعمل في الزراعة نحو الخمس ، أما الباقيون فيعملون في ضرب من ضروب الاستخدام غير الرسمي . وقد أبلغ عن وجود أكثر من ٧ ملايين طفل عامل في البلدان المتوسطة الدخل .

وعلى الصعيد العالمى ، تمثل البطالة - وتُعرف تقليدياً بأنها تنصرف إلى الباحثين عن عمل دون أن يتمكنوا من العثور على شيء - نحو ٣ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل (نحو ٥ في المائة من القوة العاملة) ، وهو تقدير يغدو غير دقيق بسبب الاختلافات في التعريفات الوطنية والصعوبات في عمليات القياس . وفى أكثر الأحيان تكون البطالة في الاقتصادات المرتفعة الدخل أعلى نسبة ، ولكنها مع ارتفاع الدخل وزيادة الحضرة وعمليات الانتقال الاقتصادى الكاسحة ، أصبحت أكثر شيوعاً فى طائفة من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل .

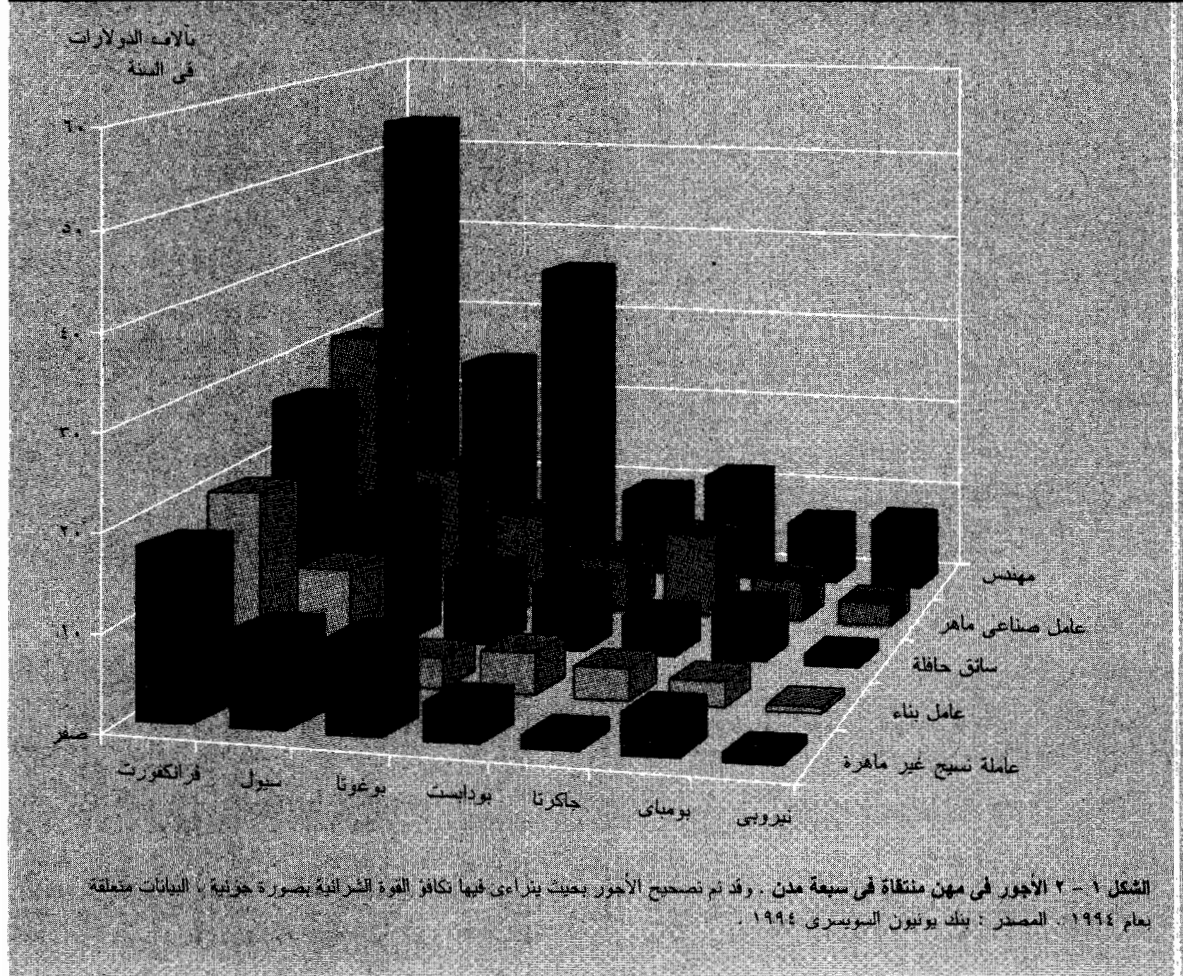
وكما أن فرص الاستخدام تتفاوتت تفاوتاً كبيراً فيما بين البلدان والأقاليم ، فإن الأجور تتفاوت بدورها (الشكل ١ - ٢) . إذ توازى أجور المهندسين فى فرانكفورت

يعملون في المزارع العائلية وفي القطاع غير الرسمي أقل بكثير حتى من العمال غير المهرة في الحضر - وإذا أضيف إلى الصورة عائد عملهم ، كان الفارق في العائد ، محلياً ودولياً أيضاً ، أكبر حتى من ذلك .

وإلى جانب هذه الفوارق في الأجور ونتائج التوظيف فيما بين البلدان ، هناك فوارق كبيرة بين الرجل والمرأة داخل البلدان . وفي معظم المجتمعات تعمل المرأة ساعات أطول مقابل أجر أقل . وتشغل المرأة بصورة غير متناسبة في البيت ، ترعى الأطفال ، وتعمل الأسرة المعيشية - وهي أنشطة تخرج عن نطاق السوق . وفي بلدان كثيرة تتلقى المرأة تعليماً أقل وفي أحيان كثيرة يكون تمثيلها في الوظائف الجيدة دون المستوى ، وتتقاضى عادة

بألمانيا - بعد تصحيحها مراعاة للفوارق في القدرة الشرائية لعمالهم - ستة وخمسين مثلاً لأجور العاملات الإناث غير الماهرات في النسيج في نيروبي بكينيا (الاطار ١ - ١) ، وهي فجوة يمكن أن يُعزى جزء منها إلى الهيكل المهني للأجور في كل اقتصاد محلي - والنسبة بين أجور المهندسين وأجور العاملات في صناعة النسيج هي في نيروبي ثمانية إلى واحد ، وفي فرانكفورت ثلاثة إلى واحد . ويعزى جزء من هذه الفجوة إلى الفوارق الدولية في عائد العمل المتماثل - فنسبة أجور المهندسين الألمان إلى المهندسين الكينيين هي سبعة إلى واحد ، ونسبة أجور العاملات الألمانيات في صناعة النسيج إلى أجور العاملات الكينيات هي ثمانية عشر إلى واحد . ويكسب الأربعون في المائة من سكان العالم الذين هم في سن العمل ، والذين

تختلف الأجور اختلافاً هائلاً عبر الهيكل الهرمي الدولي للأجور .



الإطار ١ - ١ كيف يتسنى لنا مقارنة الأجور الحقيقية فيما بين البلدان ؟

في حساباته الفوارق في مجموعة السلع التي يرجح استهلاك العمال لها في البلدان المختلفة . ومع ذلك ، فإن الأجور المحولة إلى دولارات باستخدام أسعار صرف تعادل القوة الشرائية تقدر بصورة أفضل كمية السلع والخدمات التي يستطيع العمال في بلدان مختلفة شراؤها (وفي حين أن أسعار صرف تعادل القوة الشرائية توفر بالتالي أساساً أفضل لإجراء مقارنات بشأن الرفاه ، فإن الأسعار الرسمية تظل أنسب عند الحكم على قدرة البلدان على المنافسة دولياً) .

واستخدام تعادل القوة الشرائية عوضاً عن أسعار الصرف الرسمية يؤثر في النتائج الواردة في الشكل ١ - ٢ تأثيراً كبيراً . فعادة ما تجرى البلدان الأكثر فقراً عمليات تصحيح أكبر ، لأن سلمها وخدماتها التي لا يتجر فيها أرخص . مثال ذلك في عام ١٩٩٤ حصل سائق الحافلة في سيول بكوريا على ١٢٨٠٠ دولار في السنة بسعر الصرف الرسمي ، وحصل سائق الحافلة في بومباي بالهند على ١٧٠٠ دولار بسعر الصرف الرسمي أيضاً . فهل الكورى حقيقة أفضل حالاً سبع مرات من الهندي ؟ ننتبين من التحويل إلى دولارات تعادل القوة الشرائية أن ماكسبائه كان ١٥٦٠٠ دولار و ٥٥٩٠ دولاراً على التوالي . فالكورى من حيث القوة الشرائية كان أفضل حالاً من نظيره الهندي بأقل من ثلاث مرات ، لأن أسعار السلع التي يتجر فيها في بومباي أقل بكثير منها في سيول .

كيف يكون العمال في بلد ما أفضل حالاً من نظرائهم في بلد آخر ؟ هذا سؤال يطرح في كثير من الأحيان عند النظر إلى البيانات فيما بين البلدان المختلفة . ولكن إجراء مقارنة لأجور العمال في الاقتصادات المختلفة قد تكون عملية خداعة ، لأن كل عامل منهم يتلقى أجره بالعملة المحلية . والحل الواضح هو تحويل الأجور إلى عملة مشتركة ، وهي عادة الدولار الأمريكى . وجئى وقت قريب ، كان الأسلوب الأشيع المتبع في إجراء هذه المقارنة هو استخدام أسعار الصرف الرسمية . غير أن الأجور المقومة بالدولار التي تُحتسب بهذه الكيفية لا تتراعى فيها مستويات معيشة العمال بصورة واقية ، إذ أن أسعار البضائع التي يستهلكونها تتفاوت بين البلدان . والسلع التي لا يتجر فيها ، كالإسكان أو الخدمات الشخصية بصورة خاصة ، تتفاوت أسعارها تفاوتاً واسعاً ، لأن الذي يقررها هو أوضاع الطلب والعرض محلياً .

ولمعالجة أمثال هذه المشكلات ، فقد جرى هذا التقرير في المقارنات الخاصة بالأجور على استخدام أسعار للصرف تم تصحيحها بحيث تراعى تعادل القوة الشرائية ، وبمقتضاه تتم معادلة السعر فيما بين البلدان عن نفس المجموعة من السلع والخدمات . مثال ذلك أن سعر صرف الروبية الهندية يتعادل القوة الشرائية بقيس مبلغ الروبيات الذي تدعو إليه الحاجة في الهند لشراء سلة منقاة من السلع التي يتجر فيها أولاً يتجر والتي تكلف في الولايات المتحدة دولاراً واحداً . وهذا النهج لا يدخل

وقيمتها . ومتى كان نصيب العامل من الناتج مرتفعاً ، فإن جزءاً صغيراً من القوة العاملة سيكون مشغلاً بالزراعة ، لأن طلب الاقتصاد على الغذاء يمكن الوفاء به على يدى عدد صغير من المزارعين المحليين ذوى الانتاجية العالية ، أو عن طريق التبادل المريح للسلع التي ينتجها عمال الصناعة والخدمات ذوو الانتاجية العالية مقابل الغذاء المنتج في الخارج . ويلاحظ فيما بين المهن أن في وسع المهندسين أن يكسبوا أكثر مما يكسبه عمال النسيج لأن القيمة السوقية لسنة كاملة من العمل في تصميم آلة تنتج المنسوجات أكبر من قيمة المعروض في سنة من الأقمشة التي ينتجها العامل القائم بتشغيل هذه الآلة . وداخل المهن نفسها فإن التفاوت في الأجور فيما بين البلدان إنما يعكس متوسط مستوى الانتاجية على نطاق الاقتصاد كله . فإذا كسب سائق حافلة في سيول مثل ما يكسبه سائق حافلة في بومباي ثلاث مرات ، فما هذا لأن الكورى أفضل ثلاث مرات في قيادة الحافلة . وإنما لأن معنى المستوى الأعلى لانتاجية العمالة في الاقتصاد الكورى بأسره ، وبالتالي المستوى الأعلى للدخل هناك ، هو أنه يتعين ، من ناحية ،

أجراً يقل عن أجر الرجل حتى مقابل أداء نفس العمل ، وهي فوارق قد تكون منبعثة عن أعراف ثقافية ، ولكنها تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين وإلى استخدام غير ناجع لموارد المجتمع البشرية .

لِمَ كان أداء بعض العمال أفضل من أداء غيرهم ؟

لِمَ توجد أمثال هذه الفوارق الكبيرة في التوظيف والأجور وبالتالي في مستويات المعيشة فيما بين الأقاليم ؟ لِمَ تستأثر الزراعة باستخدام عدد على هذا القدر من القوة من الرجال والنساء العاملين في الاقتصادات المرتفعة الدخل ، ولكنها تستأثر بما يزيد على نصف القوة العاملة في البلدان المنخفضة الدخل ؟ ولم يوجد مثل هذا القدر من التشتت في الأجور ، سواء فيما بين المهن داخل الاقتصاد أو فيما بين العمال الذين يؤدون مهام متشابهة ولكنهم يعيشون في بلدان مختلفة ؟

إن الفوارق في نتائج سوق العمل يمكن ردها أساساً إلى إنتاجية العمل - أى إلى كمية مساهمة العمل في الناتج

ثلاثة أنماط

إن النمو السريع الذى تحقق فى نصيب العامل من الناتج فى بلدان مثل إندونيسيا وجمهورية كوريا ومن فترة أقرب الصين ، قد أحدث نمواً سريعاً فى دخل العمال الأجراء والذين يعملون لحسابهم الخاص ، وأحدث كذلك تدفقاً سريعاً من جانب العمالة الريفية للعمل فى الصناعة والخدمات ذات الانتاجية الأعلى . وقد قامت هذه الاقتصادات جميعاً فى شرق آسيا باستثمارات ضخمة فى رأس المال المادى والبشرى ، مع التأكيد بصورة خاصة على تنمية الموارد البشرية فى طول السكان وعرضهم . وكانت المشاركة الفعالة فى الأسواق الدولية مفتاحاً للتوسع فى التوظيف فى الأعمال ذات الانتاجية الأعلى ، سواء فى المنتجات الأولية أو فى السلع المصنوعة . وقد انطوت هذه الاستراتيجية على دعم قوى للزراعة ، ولا سيما للمزارع العائلية ، وتغادت غالباً التفرقة الحادة بين عمال القطاع الحضرى والعمال الريفيين . وترتب على المنحى القوى نحو التصدير خفض الربح الاقتصادى ، كما أن السياسات العمالية لم تمالئ الفئات المحظوظة من العمال . ولشرق آسيا سجل فى العلاقات العمالية أقل استثارة للاعجاب : إذ أن كثيراً من البلدان فرض قيوداً على اتحادات العمال . كما عانى بعضها من عنف مرتبط بالعمل . على أنه ما من دليل يوحى بأن مثل هذه التقييدات كانت ضرورية لتحقيق ما أحرزه شرق آسيا من نجاح .

وفى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب آسيا انتهج معظم البلدان - وبدرجات متفاوتة - طرقاً للتنمية داخلية المنحى وتحمى صناعات بعينها وتحتيز ضد الزراعة . وقد أفادت هذه الاستراتيجيات عدداً محدوداً من « أصحاب النفوذ المطلعين على بواطن الأمور » - وهم أصحاب رؤوس الأموال والعمال المستخدمون فى القطاع المشمول بالحماية . وفى كثير من الحالات استندت محاولات الاحتفاظ بالأوضاع المحظوظة لهؤلاء العمال إلى تدخلات مؤسسية - كالخطر المفروض على فصل العمال فى أمريكا اللاتينية أو استخدام أعداد أكبر من اللازم من العمالة فى الوظائف العامة فى جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء ، عوضاً عن زيادة الطلب على العمل أو تحسين الانتاجية . أما عواقب ذلك ، فقد تمثلت فى ببطء النمو فى الطلب على العمل ، ولا سيما فى القطاعات الصناعية التى

اعتمدت اعتماداً رئيسياً على الأسواق المحلية ، وفى وجود فجوة كبيرة نسبياً بين العمال فى القطاع الرسمى والعاملين فى القطاعات الريفية وغير الرسمية الأقل حظاً . وقد تسنى لبضعة من البلدان ، ولا سيما فى جنوب آسيا ، أن تحقق للعمال الريفيين مكاسب كبيرة من خلال بذل دعم فعال للمزارع العائلية والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة . ولكن حتى هناك ، كانت مكاسب العمال أقل بكثير مما كانت ستتحقق لو أن الصناعة كانت قد انطلقت .

وعلى مدى عقود ، كانت اقتصادات التخطيط المركزى ، ولا سيما تلك التى فى أوروبا وآسيا الوسطى ، مثالا للنموذج الاقتصادى الذى يتناقض مع نموذج السوق فى البلدان الصناعية المرتفعة الدخل . فباعتبارها نفسها نصيراً للعمال وفرت لعمالها أجوراً مرتفعة وكذلك حماية من المهد إلى اللحد - ولم تترك حاجة إلى قيام نقابات حرة مستقلة . وقامت أسوةً باقتصادات شرق آسيا ، بإجراء استثمارات كثيفة فى الآلات والمهارات . ولكنها ، خلافاً لشرق آسيا ، أضعفت من الزراعة الأسرية أو دمرتها ، ودفعت بالعمال - عوضاً عن إغرائهم - للعمل فى الصناعة ، وانتهجت طريقاً أملت عليها استراتيجية إنمائية كانت منبئة الصلة بالحقيقة الاقتصادية المحلية تماماً كما كانت منبئة الصلة بالأسواق الدولية . وقد أخفقت الاستثمارات الضخمة فى تدارك ألوان الخلل الحادة فى تخصيص الموارد ، وانعدام الدينامية التكنولوجية . فكان ركود الأجور ، وحالات النقص (فى السلع) ، والنخلف فى قطاع الخدمات ، والتلوث الصناعى الذى هو من أسوأ ما عُرِف فى العالم ، كانت جميعها أمارات على فشل التخطيط المركزى فى تحسين معيشة العمال تحسناً مستداماً .

وقد وصل طريقان من هذه الطرق الثلاثة المتباعدة إلى نقطة مسدودة ليس منها بَدْ . وبات كثير من لعمال أسوأ حالاً مما كانوا عليه قبل عقدين أو ثلاثة من العقود الخوالى . واليوم تمر الاقتصادات الحماية واقتصادات التخطيط المركزى سواء بسواء بتغييرات كبيرة ناحية التوسع فى الاعتماد على الأسواق الدولية والمحلية . وقد أحدثت هذه التغييرات - التى فرضتها من ناحية تلك الصدمات الحادة التى حدثت على صعيد الاقتصاد الكلى ، والتحول الجذرى الذى طرأ على السياسات من ناحية أخرى - تغييرات عنيفة عادةً بالنسبة للعمال فى فترة الانتقال قبل أن يسترد النمو انتعاشه .

نطاق هذا التقرير

أسواق العمالة ، و يقيم السياسات وأى نوع منها هو الذى يكون معقولاً فى عالم يزداد انفتاحاً ويتسم فى كثير من الأحيان بمزيد من الديمقراطية . وإذا أريد لاستراتيجية تستند إلى السوق أن تنجح ، فلا بد للحكومات من أن تضع سياسات عمالية تتناول الحقوق الأساسية للعمال ، والتميز وعدم المساواة ، وضمان الدخل ، ودور الحكومة نفسها بوصفها رب العمل . وهى سياسة ينبغى أن تأخذ بعين الاعتبار حقائى السوق . وعوضاً عن إملاء النتائج ، فإن من المتعين فى التصرفات والتشريعات الحكومية أن تكون مكتملة لكل من الحلول التى ينتهى إليها القطاع غير الرسمى ، ونتائج الحلول التى يجرى التفاوض عليها بين العمال وأرباب العمل فى القطاع الرسمى . ولا بد للسياسات الحكومية من أن تمكن العمال وأرباب العمل من التفاوض فيما بينهما ، ومحاذرة مساعدة قلة من أصحاب النفوذ على حساب العدد الساحق من الفقراء الذين لا يتمتعون بنفوذ .

ويستكشف الباب الرابع الآثار التى تعود على العمال نتيجة للتحويلات الكبيرة بعيداً عن الحماية والتخطيط المركزى . وللظروف المبدئية والسياسات الاقتصادية الكلية أهميتها بالنسبة لمسار الأجور ونتائج التوظيف . ولا مفر من أن يكون هناك كاسبون وخاسرون ، ولكن كلما عجلت الاقتصادات بالشروع فى النمو ، قل عدد العمال الذين يعانون من خسائر مستديمة . وفى وسع السياسات المتعلقة بسوق العمل أن تيسر عملية إعادة الهيكلة ، وذلك بتشجيع المرونة فى الأجور وقدرة العمال على الانتقال ، وبتصميم تحويلات موجهة إلى ضحايا التحول ، وباتخاذ تدابير معينة يراد منها مساعدة العمال على الاهتداء إلى عمل .

ومع وجود سياسة فعالة ، تتوافر للقوة العاملة المتزايدة فى العالم إمكانية كبيرة للتمتع بمكاسب ضخمة فى العقود المقبلة . ولكن هذه النتيجة التى تتسم بالتفاؤل ليست نتيجة مضمونة . فإن لم تنتهج البلدان الفقيرة سياسات تستند إلى السوق ، أو إذا أدت النزعة الحمائية إلى وقف الاتجاه نحو مزيد من التكامل العالمى ، فإن المستقبل سيشهد - عوضاً عن ذلك - بطناً فى النمو ، وزيادة فى عدم المساواة على الصعيد العالمى . ويستعرض الفصل الختامى فى التقرير ما للتحليلات الواردة فى الفصول السابقة من نتائج ضمنية بشأن العمال فى القرن الحادى والعشرين .

ينبرى هذا التقرير لتفسير كيف يمكن للنتائج التى تعود على العمال أن تكون على هذا القدر غير المعتاد من الاختلاف فى أنحاء مختلفة من العالم ؛ وكيف أن من شأن الاختيارات السياسية الجيدة أن تحقق التغييرات المنشودة فى حياة العمال . ويستعرض الباب الأول التجارب الإنمائية طويلة الأجل للبلدان المختلفة . من منظور ما قد عنته هذه التجارب بالنسبة للعمال ، كما يحلّ العلاقة بين محدّدات النمو والسياسات التى تؤثر فى الطلب على العمل وفى تنمية الموارد البشرية ، ويستكشف العلاقة بين عدم المساواة وطريق التنمية ، ويخلص إلى نتيجة مؤداها أن من شأن الاستثمار الكبير ذا القاعدة العريضة فى البشر وفى رؤوس الأموال ، والاعتماد على الأسواق ، أن يحققاً نمواً سريعاً ومنصفاً نسبياً فى دخل العمل . كما أن مسألة السياسة ليست مسألة المفاضلة بين حرية النشاط الاقتصادى والتدخل الحكومى ، ولكنها تتمثل بالاحرى فى كيفية اتخاذ الاجراءات الحكومية الفعالة التى تدعم أداء السوق أداءً ناجحاً . وتشجع الاستثمار المنتج ، وتستجيب للاحتياجات المتعلقة بالعمال ، من كانوا منهم متحيزاً ضدهم أو من كانوا متضررين على نحو آخر .

ويقيم الباب الثانى العواقب المترتبة على التطورات انبوية المستمرة بشأن العمال ، مع التأكيد على المسار الذى يرجح أن تتخذه فى المستقبل . فالتكامل الاقتصادى يخلق سوقاً عالمية للعمل بحيث إن القرارات المتعلقة بالأجور والاستخدام فى بلد ما تتأثر تأثراً متزايداً بالتفاعلات التى تجرى مع البلدان الأخرى . والتجارة والهجرة وتدفقات رؤوس الأموال لها كلها إمكانيات لتحسين رفاهية العمال ، ولا سيما فى البلدان الأفقر ، والتجارة هى الطريق الأهم بمراحل . ولكن لن تتحقق هذه الامكانيات إلا إذا كانت السياسات المحلية سياسات سديدة . وفى عالم تتسم فيه رؤوس الأموال بالقدر على الانتقال ، يكافأ النجاح مكافأة طيبة ، أما الفشل فيعاقب معاقبة قاسية . ومع التوسع فى التجارة الحرة فإن العمال فى البلدان التى لا تتمشى مع التحسينات الجارية فى إنتاجية منافسيها ، سيجنون مكاسب أقل .

وينقل الباب الثالث إلى دور السياسات الحكومية فى

الباب الأول

أى الاستراتيجيات الإنمائية يصلح للعمال ؟

حققت الاقتصادات المستندة إلى السوق نمواً فاق في سرعته ما حققته اقتصادات التخطيط المركزى أو الحماية . ولكن كيف يؤثر النمو في العمال ؟ وما هو دور الحكومات في تعزيز ارتفاع الدخل بالنسبة للعمال وأسرهم ؟ نتناول في هذا الباب من التقرير العلاقة بين التنمية في المدى الطويل وما يصيبه العمال من حظوظ ، ونستقصى في الفصل الثالث طبيعة التفاعلات بين الأسر المعيشية وأسواق العمالة . ثم ننظر في الفصلين الرابع والخامس في كيف تؤثر اختيارات السياسات في نمو الطلب على العمل وفي توفير المهارات . وأخيراً نتساءل في الفصل السادس عن نتائج السوق ، وكيف تؤثر في انعدام المساواة في الأسلوب الذى يتم به توزيع مكافآت النمو .

النمو الاقتصادى وعائد العمل

مختلفة اختلافا شديداً على مدى العقود الثلاثة الماضية ، كما يبحث فى محدّدات النموّ وأهمية الاستثمار فى رأس المال المادى والبشرى ، ويدرس ما إذا كان النمو السريع للسكان يجنح إلى الهبوط بمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ويفقر السكان .

كيف تؤثر الاستراتيجيات الإنمائية فى دخل العمل ؟

تمثل بولندا وغانا وماليزيا مناطقها الخاصة تمثيلاً نمطياً - وهى مناطق أوروبا الشرقية وإفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا . وقد نما عدد السكان الذين هم فى سن العمل فى جميع الاقتصادات الثلاثة نمواً كبيراً على مدى العقود الثلاثة الأخيرة ، ولكن حكوماتها بدأت عملها باستراتيجيات إنمائية مختلفة ، فكانت النتيجة حدوث اختلافات واسعة فى معدلات النمو الاقتصادى ودخل العمل (الشكل ٢ - ١) .

إن النمو الاقتصادى مفيد للعمال . فلا يسع البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أن تستدیم النمو الذى تنشده دون تحقيق أفضل استخدام لسكانها الذين هم فى سن العمل . وقد تحقق النمو المستدام مع ارتفاع الطلب على العمل فى البلدان التى اعتمدت على الأسواق - المحلية والدولية - فى توجيه عملية التنمية ، فى حين أن الاستراتيجيات ذات المنحى الداخلى واستراتيجيات التخطيط المركزى أخفقت بصورة عامة فى جلب مكاسب مستدامة لجميع العمال . ولكن الاختيار أمام الحكومات اليوم ليس مجرد اختيار بين الأسواق الحرة وتدخل الدولة ، ولكن المهمة تتمثل فى تقرير أنواع التدخل الحكومى الذى يعزز الأداء الكفء للأسواق على أفضل صورة ويشجع بقدر أكبر الاستثمار الإنتاجى فى المصانع والتكنولوجيا والبشر ، ويكون من شأنه مساعدة العمال لمحرورمين . فذلك هو التحدى الجديد للتنمية .

ويبحث هذا الفصل فى السبب فى أن بعض البلدان ينمو أسرع من غيره ، مع التركيز على ثلاثة بلدان لها تجارب

يحقق النمو وارتفاع الدخل مزيداً من التوظيف مقابل أجر .

الجدول ٢ - ١ السكان الذين هم فى سن العمل حسب مركزهم من العمالة فى غانا وماليزيا وبولندا (نسبة مئوية من الاجمالى)

المركز من العمالة	غانا		ماليزيا		بولندا	
	١٩٦٠	١٩٨٩	١٩٥٧	١٩٨٩	١٩٥٥	١٩٩٠
العمال الأجراء	١٤	١٤	٣٥	٤٢	٤١	٥٢
العاملون لحساب أنفسهم	٥٨	٥٩	٢٧	٢٠	٣٢	٢٣
متعطلون عن العمل	٤	٢	١	٣	صفر	٥
خارج دائرة القوة العاملة	٢٤	٢٤	٣٧	٣٥	٢٧	٢٠

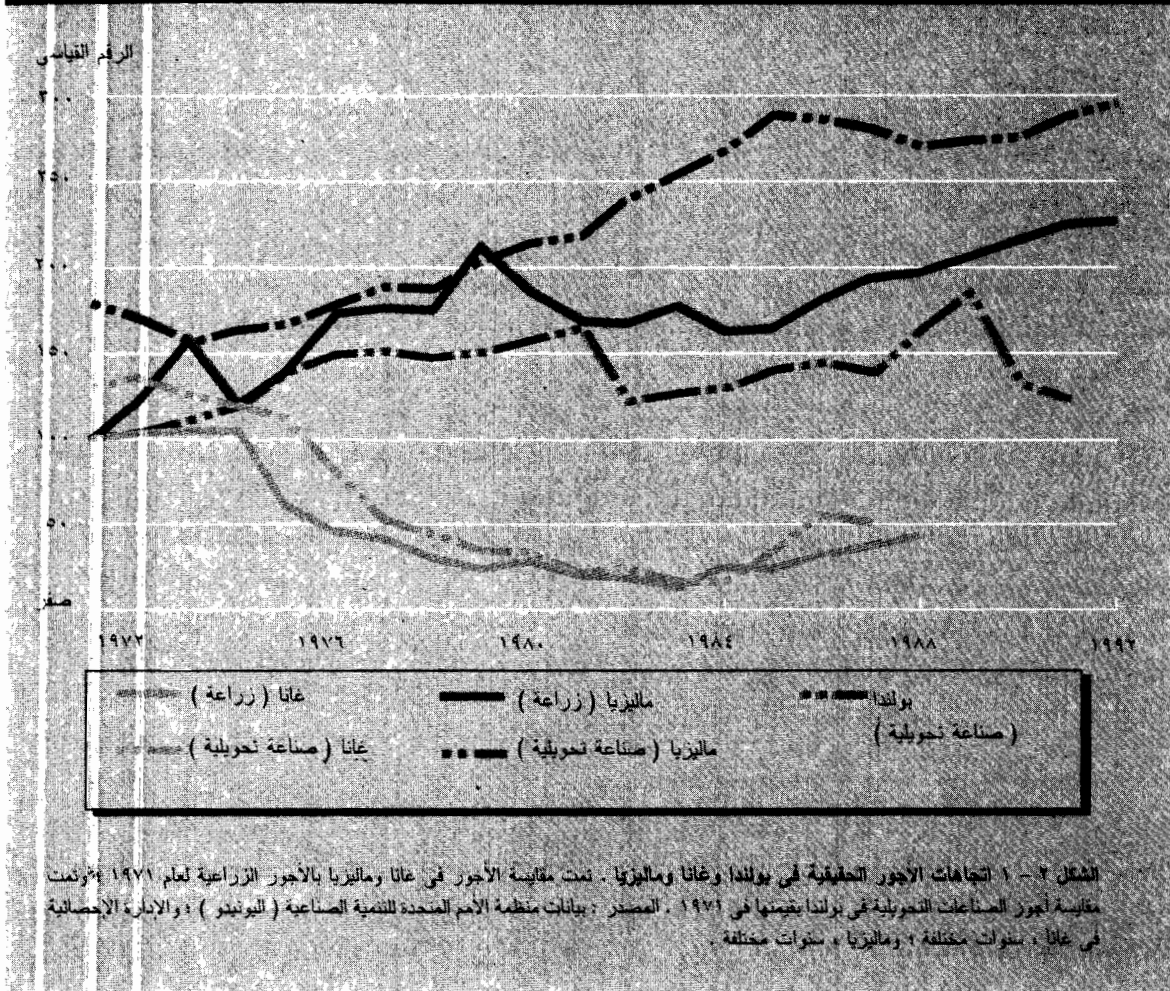
المصدر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ؛ بيانات دراسة استقصائية لقياس مستويات المعيشة فى غانا عن ٨٨ - ١٩٨٩ ؛ وبيانات استقصاء القوة العاملة فى ماليزيا عن ١٩٨٩ ؛ والكتاب السنوى الاحصائى لبولندا ١٩٩٣ .

الأسواق الدولية أساساً على التجارة مع اقتصادات التخطيط الأخرى التي يتم التفاوض عليها مركزياً .

واعتباراً من عقد الستينيات عانت غانا من تدهور اقتصادي على مدى عقدين تلاه برنامج كبير للإصلاح وانتعاش متواضع بدأ في أواخر عقد الثمانينات وهو مستمر إلى اليوم . وبين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠ انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي بنسبة ١,٥ في المائة في السنة في المتوسط ، وازداد الفقر عمقاً . وفي الوقت عينه تضاعف عدد السكان الذين هم في سن العمل في غانا من نحو ٣,٥ مليون إلى ٧,٨ مليون . واستمرت البطالة تمثل نسبة مئوية صغيرة فقط من القوة العاملة : وفي عام ١٩٨٩ كان توزيع السكان الذين هم في سن العمل متاربياً

فغانا كانت قد تكاملت مع السوق العالمية تكاملاً هزياً ، وتعتمد على تدخل الحكومة في تخصيص الموارد ، وذلك مثلاً من خلال الاستخدام الواسع لمجالس تسويق المنتجات التي تديرها الدولة ، وفرض قيود صارمة على النقد الأجنبي . وتبنت ماليزيا بدورها ضروباً شتى من التدخل ، منها مؤسسات القطاع العام المحمية وبرنامج عريض لإعادة التوزيع . ولكن الاستراتيجية الشاملة لماليزيا اعتمدت اعتماداً شديداً على عمليات السوق ؛ فأسواق رؤوس الأموال مفتوحة ، والاقتصاد يتوجه إلى الخارج . أما في بولندا ، فلم تكن السوق هي التي تقوم بتخصيص الموارد ، بل المخططون المركزيون . واختيرت أهداف الناتج وخصصت المدخلات دون اعتبار للتكلفة الحقيقية للفرصة البديلة بالنسبة للموارد ؛ واقتصرت المشاركة في

سلكت الأجور الحقيقية في بولندا وغانا وماليزيا مسارات مختلفة .



لما كان عليه قبل ثلاثين سنة خلت (الجدول ٢ - ١) . واستمرّ العاملون لحساب أنفسهم في المناطق الحضرية والريفية يشكلون أكثر من نصف عدد السكان الذين هم في سنّ العمل . وكان هناك ربع آخر خارجاً عن دائرة القوة العاملة - منشغلاً بتربية الأطفال أو الذهاب إلى المدرسة أو عاجزاً عن العمل . ولم يكن يشتغل بالعمل بأجر إلا ١٤ في المائة من السكان الذين هم في سن العمل ، وكان أكثر من نصفهم مستخدمين في القطاع العام . أما الاستخدام بأجر في القطاع الخاص باعتباره حصة من القوة العاملة ، فقد انخفض فعلاً .

وانطلق الاقتصاد في ماليزيا في نفس هذه الفترة وانخفض عدد الأسر المعيشية التي تعيش في فقر مدقع انخفاضاً هائلاً . وحققت ماليزيا نمواً في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي نسبته ٤ في المائة في السنة على الرغم من الطفرة التي حدثت في عدد السكان الذين هم في سن العمل فارتفع عددهم من ٤,٢ مليون إلى ١٠,٤ مليون - وهو يمثل زيادة أكبر وأسرع مما عرفته غانا . وكما هو الحال في غانا ، فإن معدلات مشاركة القوة العاملة تغيرت تغيراً قليلاً مع مرور الوقت ، ولم تشكل البطالة إلا نسبة مئوية صغيرة من القوة العاملة . أما الذي تغير ، فهو الاستخدام مقابل أجر ، الذي ارتفع ، والعمل لحساب النفس الذي انخفض ، مع زيادة الوظائف في الصناعة والخدمات زيادة هائلة (الجدول ٢ - ١) . وفي عام ١٩٥٧ كان عامل من كل اثنين يشتغل في مزارع للأشجار ، وبحلول عام ١٩٨٩ كان عامل واحد فقط من كل عشرة عمال يعمل فيها وتضاعفت العمالة بأجر ثلاث مرات بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٨٩ ، في حين انخفض نصيب القوة العاملة المشتغلة بالزراعة من ٥٨ في المائة إلى ٢٦ في المائة .

كذلك نما اقتصاد بولندا نمواً سريعاً في الفترة ٥٠ - ١٩٧٩ . إذ زاد صافي الناتج المادي (الناتج المحلي الإجمالي ناقصاً معظم الخدمات العامة والشخصية) بنسبة ٤,١ في المائة في السنة ، وزاد استثمار رؤوس الأموال بنسبة ٩,٧ في المائة في السنة . ونما عدد السكان نمواً بطيئاً بنسبة تقرب من ١,٢ في المائة في السنة ، واندمجت البطالة - إذ كانت الدولة تضمن الوظائف للعمال . وقامت الحكومة بنقل آلاف من العمال من الحقول إلى المدن ، ودفعت بعشرات الآلاف من النساء إلى الانخراط في القوة

العاملة . ولكن النمو أثبت أنه غير مستدام - إذ استند أساساً إلى زيادة حجم رؤوس الأموال وعدد العمال عوضاً عن أن يستند إلى زيادة إنتاجية رؤوس الأموال والعمل . وتباطأت الانتاجية في أواخر عقد الستينات ، ولكن الاقتراض الأجنبي الكثيف أرجأ الأزمة إلى أن توقف اقتصاد بولندا في نهاية الأمر عن النمو تماماً . وبحلول عام ١٩٩٢ كان الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ بنسبة ٩ في المائة . وبصورة عامة ارتفع عدد السكان الذين هم في سن العمل بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٩٠ من ١٧ مليوناً إلى ٢٥ مليوناً . وكانت حصة السكان العاملين المشتغلين في وظائف بأجر قد زادت ، ولكن زاد أيضاً عدد المتعطلين عن العمل وعدد الذين يعيشون تحت خط الفقر .

وترأت في الزيادات التي طرأت على الأجور صورة الأداء الاقتصادي الشامل في البلدان الثلاثة جميعها . فمتوسط الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية في غانا ظل ثابتاً تقريباً في عقد الستينات ، ولكن مع تحول النمو إلى الاتجاه السلبي انهيارات القوة الشرائية للأجور في الصناعات التحويلية : وبحلول عام ١٩٨٤ تدهورت الأجور الحقيقية إلى ١٣ في المائة من مستواها قبل عقد من الزمان ، كما انهارت الأجور في الزراعة (الشكل ٢ - ١) . ولو كان دخل الأسر المعيشية قد انخفض بالقدر الذي انخفضت به الأجور الحقيقية ، لمات معظم العائلات جوعاً . وبدلاً من ذلك ، فإن أهل غانا كیفوا أنفسهم بطرق شتى إزاء الأجور المتداعية . فالعائلات الزراعية القادرة على استهلاك ما تنتجه بنفسها وجدت شيئاً من الحماية من الركود الاقتصادي والتضخم السريع . أما العمال في الحضر ، فإما أنهم شغلوا عدّة وظائف أو هاجروا عائدين إلى المناطق الريفية ؛ واعتمد بعض العائلات على تحويلات واردة من أسر معيشية أخرى . ولم تبدأ الأجور في الصناعة التحويلية في معاودة الارتفاع إلا مؤخراً مع الانتعاش الاقتصادي .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن عمال ماليزيا جنوا ثمرات النمو الاقتصادي : إذ شهدت غالبية القطاعات الرئيسية زيادات مستدامة في الأجور الحقيقية ، في حين أن عدداً أكبر من العمال اهتدوا إلى وظائف في أنشطة مع مرتبات أكبر ولها إنتاجية عالية . ومنذ أوائل عقد السبعينات تضاعفت الأجور المدفوعة في المزارع وأيضاً الدخل

الحقيقي من الصناعة التحويلية ، وانضم معظم الذين دخلوا إلى القوة العاملة إلى الصناعة الحديثة واقتصاد الخدمات حيث بلغ متوسط دخل العمال في الصناعات التحويلية مثلي دخل العمال العموميين في المزارع . بل إن الذين لم يكونوا يعملون مقابل أجر ، قد عرفوا مكاسب كبيرة طرأت على إيراداتهم من العمل . وأما العمال الذين يعملون لحساب أنفسهم ، كالباعة الجائلين والحلاقين وسائقي الشاحنات ، فقد عرفوا نمواً في إيراداتهم يساوي الزيادة في أجور عمال الصناعات التحويلية أو تجاوزها (الجدول ٢ - ٢) .

كما أن الأجور الحقيقية في بولندا تمشّت بدورها مع التغييرات التي طرأت على الناتج المحلي الاجمالي . ففي عقد السبعينات ، بقي النمو في الأجور الحقيقية مرتفعاً ، وكان أعلى حتى منه في ماليزيا . ولكن الأجور في بولندا انخفضت في عقد الثمانينات ثم ركدت ، وزادت البطالة في عقد التسعينات . ولم يتأت لبولندا أن تستديم المكاسب السابقة في رفاه عمالها . وانخفضت الإيرادات الحقيقية في الصناعة التحويلية بمقدار الربع بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩١ (الشكل ٢ - ١) .

وهكذا استفاد العمال الماليزيون من النمو الاقتصادي ، في حين عانى البولنديون والغانيون من الافتقار إليه . وما هذه البلدان بفريدة في نوعها . صحيح أن الدلائل على اتجاهات الأجور في الأمد البعيد في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ليست كثيرة ، غير أنه فيما يتعلق بالبلدان التي توافرت البيانات عنها ، فإن النمو في المدى الطويل اقترن بالارتفاع في الأجور الحقيقية في الزراعة والصناعات التحويلية (الشكل ٢ - ٢) . وليس في هذا ما يبعث على الدهشة : إذ أن الناتج المحلي الإجمالي يقيس القيمة المضافة من جانب جميع عوامل الإنتاج - الأرض والعمل ورؤوس الأموال - والأجور تقيس القيمة المضافة من قبل العمل . فإذا كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي آخذاً في النمو ، فلا بدّ عندئذٍ من أن يكون نصيب الفرد من القيمة المضافة آخذاً في النمو - ولا بدّ للأجور كذلك من أن تنمو في ظل معظم الظروف .

كذلك يغيّر النمو الاقتصادي من مركز العمال بالنسبة للتوظيف . وفي البلدان الفقيرة تشغل الغالبية من العمال لحسابها الخاص في أعمال منخفضة الإنتاجية نسبياً في

الزراعة أو في الخدمات . ولكن مع ازدياد البلدان غنى ، ينتقل عدد أكبر من العمال إلى العمالة في الصناعة والخدمات ذات الإنتاجية الأعلى والأجور الأكبر (الشكل ٢ - ٣) . وهذا التحول هو نتيجة للنمو ، وإن كان يمهّد الطريق أيضاً أمام مزيد من النمو ، وزيادات في مستويات المعيشة . ويرتبط إضفاء طابع رسمي على علاقات الاستخدام بالفرص المتزايدة للتخصص والتدريب ، وتجميع المخاطر ، وضمان الدخل بصورة أكبر .

ما الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي ؟

إن ما يتمتع به العمال من منافع في الاقتصادات السريعة النمو ليس نتيجة لتوفير وظائف في القطاع العام أو إجراء زيادات في الأجور مفروضة من جانب الحكومات . ذلك أن فرص العمالة الآخذة في الاتساع والأجور الآخذة في الارتفاع هما ثمرة النمو وزيادات في نصيب الفرد من الناتج على نطاق الاقتصاد كله . وتحقق هذه النتائج بفعل استراتيجية إنمائية تستند إلى السوق ، وذلك من خلال قرارات خاصة بالاستثمار تتخذها المؤسسات والأسر المعيشية والحكومة . وإن البحث عن

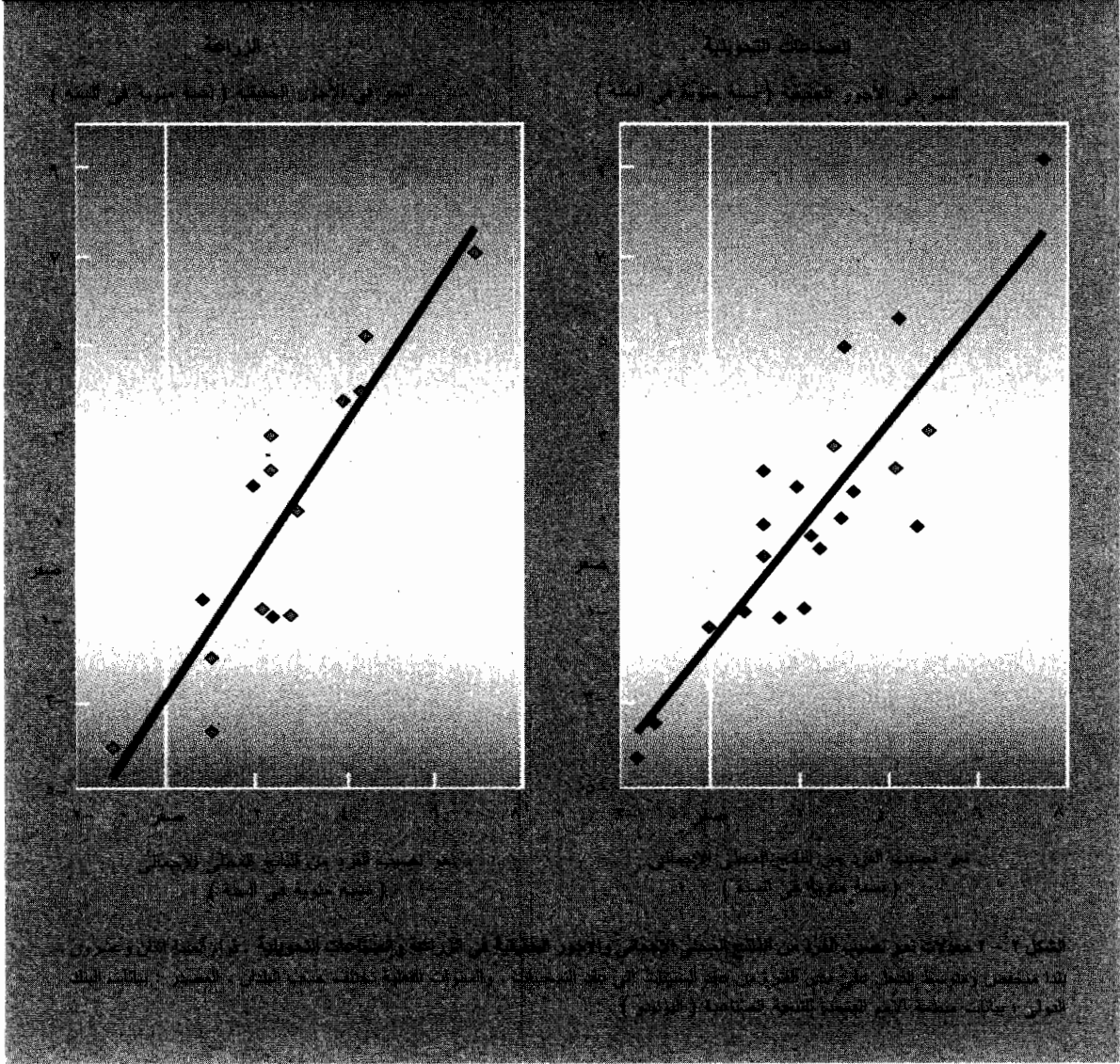
في ماليزيا ، استفاد العمال في جميع القطاعات من النمو .

الجدول ٢ - ٢ الدخل في مهن منتقاة في ماليزيا

المتوسط السنوي لمعدل نمو الدخل ١٩٨٩ - ٧٣ (نسبة مئوية)	الدخل في ١٩٨٩ (الصناعة التحويلية = ١٠٠)	المهنة
		العمال الأجراء
٣,٠	٥٠	عمال المزارع العموميون
٣,٥	١٠٠	عمال الصناعات التحويلية
		العاملون لحساب أنفسهم
٤,٤	١١١	الباعة الجائلون
٤,٦	٩٥	الحلاقون
١,٦ -	٤٢	العاملون في المغاسل
٢,٥	٦٤	عمال إعداد الشاي
٤,٧	١٢٠	سائقو الشاحنات
٥,٦	١٣٨	أصحاب المحال

المصدر : بيانات استقصاء القوة العاملة في ماليزيا عن ١٩٧٣ و ١٩٨٩ .

هناك ارتباط قوى بين النمو الاقتصادى فى الاجل البعيد ونمو الأجور فى الزراعة والصناعات التحويلية .



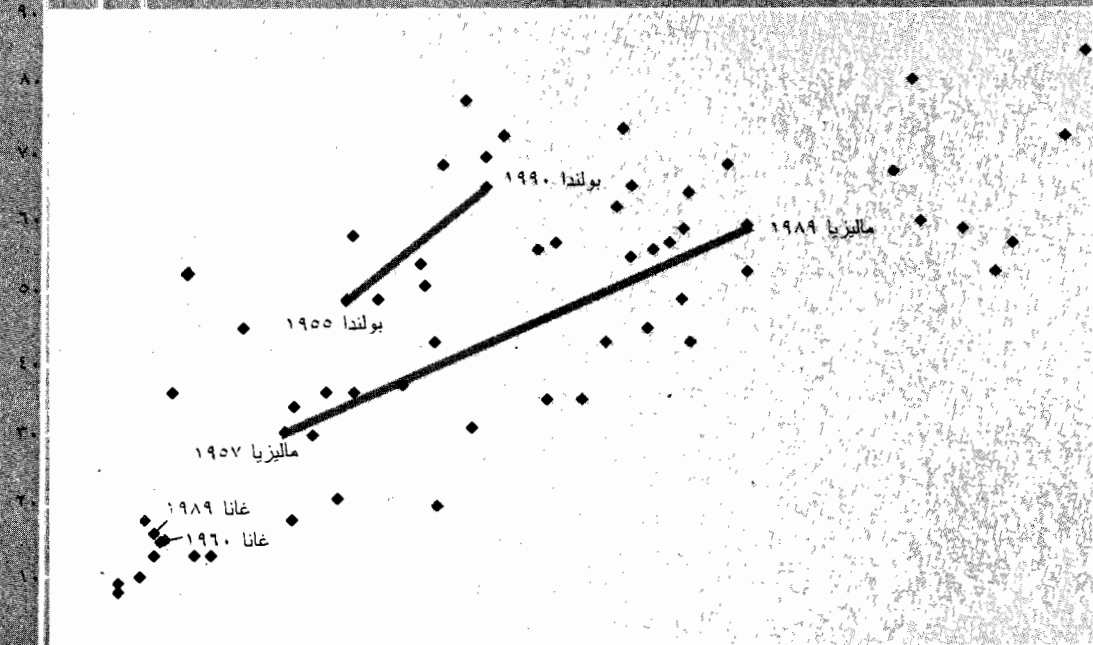
بناء الطرق الريفية . ولكن الاستراتيجية الإنمائية التي تستند إلى السوق معناها أنه يتعين على الحكومات قبل كل شيء أن تمكن مشروعات الأعمال والأسر المعيشية من الاستثمار في أنفسها وذلك مثلاً بحماية حقوق ملكيتها وتوفير الأسباب لحصولها على التعليم .

والدلائل التي تربط النمو الاقتصادي بالاستثمار دلائل
طاعية . ف فيما يتعلق بالأفراد ، فإن التوسع في التعليم
المدرسي يرتبط ارتباطاً قوياً بالزيادات في إنتاجية العمل ،

أنشطة أكثر ربحا يشجع مشروعات الأعمال - سواء أكانت مزارع أسرية أم مؤسسات في القطاع غير الرسمي أم شركات كبيرة - على الاستثمار في المعدات والتكنولوجيا الجديدة وتدريب العمال . فالأسر المعيشية التي تسعى للحصول على إيرادات أعلى من الساعات التي تنفقها في العمل ، ستقوم بالاستثمار في رؤوس أموالها البشرية الخاصة من خلال تحسين الصحة والتغذية ومن خلال التعليم المدرسي والتدريب . أما الحكومات فستساهم مساهمة مباشرة بقيامها بالاستثمار في السلع العامة مثل

زادت حصة القوة العاملة فى التوظيف بأجر فى القطاع الحديث مع ارتفاع نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى .

النسبة المئوية للقوة العاملة فى العمل بأجر فى الصناعة والخدمات



نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى (بالآلاف الدولارات)

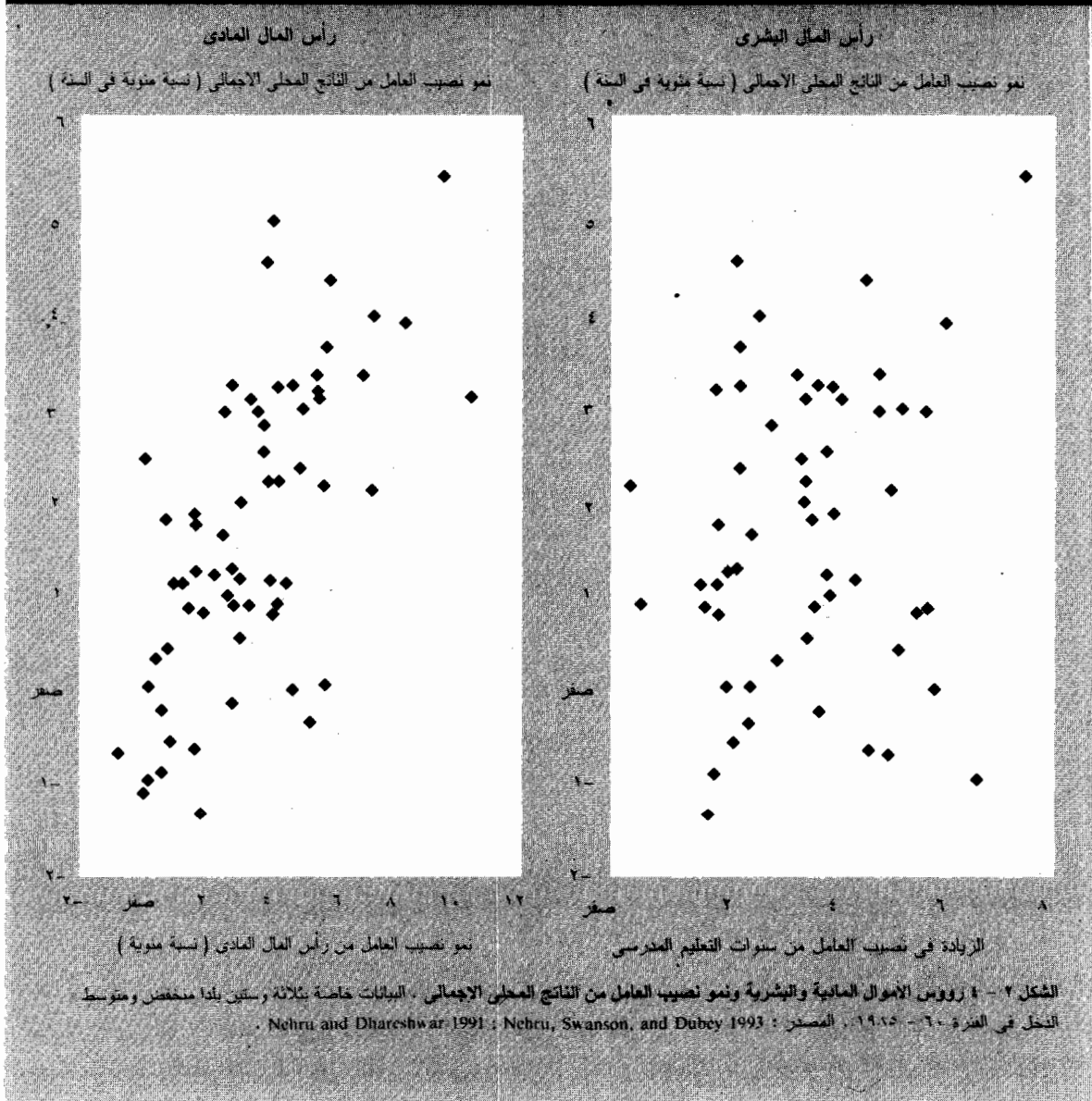
الشكل ٢ - ٣ : نصيب العامل من الناتج المحلى الإجمالى وحصة القوة العاملة فى التوظيف فى غير الزراعة مقابل أجر . فوام العينة سنة وخمسة بلدان منخفض ومتوسط الدخل . وكل نقطة على خط تمثل بلدا واحدا فى أحدى سنة قارنت فيها بيانات عنه . وبيانات الناتج المحلى الإجمالى هى بالأميرال الدولية لعام ١٩٨٥ ، المصدر : سلسلة العمل الدولية ، سنوات متقطعة ، Summers and Heston 1993 .

المعدل الاجمالى للالتحاق بالمدارس الثانوية من ٢٧ فى المائة إلى ٣٧ فى المائة (والمعدلات الاجمالية للالتحاق تشمل التلاميذ الذين ليسوا فى السن المدرسية المعتادة ، وبالتالي فإن النسبة يمكن أن تتجاوز ١٠٠ فى المئة من السكان المعنيين) . وليست هناك أى منطقة أخرى تضاهى هذا النمو الشامل فى الاستثمار والمكاسب المحققة فى نمو الناتج المحلى الاجمالى والتوسع فى العمالة بأجر والزيادة فى الدخل .

والعلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادى تتجلى فى البيانات التى تقارن معدلات النمو فى نصيب العامل من الناتج المحلى الاجمالى فيما بين البلدان فى المدى البعيد (٦٠ - ١٩٨٥) مع التقديرات الحديثة لتراكم رأس المال

وبقدرة أكبر على الحصول على الدخل (الفصل الخامس) . وعلى الصعيد الكلى ، يلاحظ أن البلدان التى حققت مستويات عالية مستدامة من النمو الاقتصادى هى البلدان التى شهدت زيادات سريعة فى أرصدة رؤوس الأموال المادية والبشرية . وبين عامى ١٩٦٥ و ١٩٩٠ ، زادت الاقتصادات النامية ذات الأداء الفائق فى شرق آسيا من نسب استثماراتها إلى الناتج المحلى الاجمالى فيها زيادات كبيرة ، وذلك مما متوسطه ٢٢ فى المائة فى عام ١٩٦٥ إلى ما متوسطه ٣٥ فى المائة فى عام ١٩٩٠ . كما زاد رأس المال البشرى زيادة سريعة : فبين عامى ١٩٦٥ و ١٩٩٠ زاد المعدل الاجمالى للالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٩٢ فى المائة إلى ١٠٢ فى المائة ؛ وتحرك

الاستثمار في رأس المال المادي والبشري استثمار ضروري ولكنه لا يضمن نمو الإنتاجية .



صحيح أن الاقتصادات السريعة النمو تستثمر استثماراً أكبر ، ولكن الاستثمار في حد ذاته لا يؤدي بالضرورة إلى نمو أسرع - إذ أن الصلة بين الاستثمار ونمو الإنتاجية هي أبعد ما تكون عن التلقائية . وهناك اقتصادات كثيرة زادت من نصيب العامل فيها من أرصدها من رؤوس الأموال المادية والبشرية ، ومع ذلك شهدت معدلات نمو الإنتاجية إما منخفضة أو حتى سلبية . وبعض البلدان التي

المادي وسنوات التعليم المدرسي للعمال (الشكل ٢ - ٤) . وتتضح العلاقات الإيجابية بين الاستثمار ونمو نصيب الفرد من الناتج من عينة قوامها أكثر من ستين بلداً منخفض ومتوسط الدخل تشمل جميع الأقاليم باستثناء الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقال في أوروبا وآسيا الوسطى (والتي لا تتوافر حتى الآن مقاييس مقارنة للاستثمار بالنسبة لها) .

درجت بصورة نظامية على استثمار أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - ومنها الاتحاد السوفياتي السابق وتزانيا وسري لانكا ، والصين في عقد السبعينات - لم تحقق نمواً سريعاً . كما أن التغييرات التي تطرأ على متوسط سنوات التعليم المدرسي للعمال ترتبط بالنمو الأسرع ارتباطاً ضعيفاً . فقد توسعت كثرة من البلدان الأفريقية في نظمها التعليمية ، وزادت من متوسط سنوات التعليم المدرسي لقوتها العاملة ، ولكنها لم تشهد إلا نمواً ضئيلاً مقابلاً لذلك .

النمو الاقتصادي وعرض العمل

هل يؤدي النمو السريع في عدد السكان إلى الحد من النمو ومن مستويات المعيشة ؟ إن الحجة القائلة إن الاقتصادات النامية تستطيع استيعاب عدد كبير من العمال هي حجة تبدو مقنعة . فالنمو الاقتصادي يحتاج إلى إنتاجية أخذة في الارتفاع (نصيب العامل من الناتج) ، ومن هنا ومع تساوى جميع الاعتبارات الأخرى ، فإن العدد الأكبر من العمال معناه انخفاض الإنتاجية . ولكن إن لم تكن الاعتبارات الأخرى متساوية فالعدد الأكبر من العمال يعني مزيداً من الناتج ، كما أن النمو في الناتج يتوقف على كمية وإنتاجية جميع المدخلات ، بما في ذلك رأس المال المادي ورأس المال البشري والتكنولوجيا وكذلك عدد العمال . وليس من الضروري أن يكون لنمو السكان أثر سلبي في الاستثمار ، ولا من الضروري أن يقلل من إنتاجية المدخلات .

وقد يكون للنتائج الهزيلة التي تعود على العمل صلة ضعيفة بمعدل النمو في عرض العمل . وواقع الأمر في العقود الأخيرة أن الفوارق في نمو عرض العمل المحتمل في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تفسر الفوارق في أوضاع سوق العمل . ففي الفترة ٦٥ - ١٩٩٣ ، تشابهت معدلات النمو في عدد السكان الذين هم في سن العمل تشابهاً يبعث على الدهشة فيما بين الأقاليم ، فلم تكن تختلف إلا ببضعة أعشار من نقطة مئوية (والاستثناء الوحيد هو إقليم أوروبا وآسيا الوسطى التي كانت قد حققت فعلاً بحلول عقد الستينات معدلات منخفضة في الخصوبة) . ولكن الفوارق في معدلات نمو انتاج المحلي الاجمالي كانت ضخمة كما يتضح من الشكل ٢ - ٥ . ففي شرق آسيا ، فاق النمو في الناتج النمو الحادث في عدد السكان الذين هم في سن العمل بما

وهذه العلاقة التي هي أبعد ما تكون عن التلقائية بين الاستثمار ونمو الإنتاجية تنطوي على نتيجتين ضمنييتين أخريين ، أولاهما أن النمو لا يتوقف على مدى سرعة تراكم المدخلات وحسب ، بل يتوقف كذلك على نوعية هذه المدخلات والتكنولوجيا التي تنطوي عليها ومدى استخدامها استخداماً كفواً . والاقتصادات السريعة النمو لا تقوم بمجرد زيادة الاستثمارات ، ولكنها تجمع بين رأس المال المادي والعمال المتعلمين بأساليب تزيد من نصيب العامل من الناتج وهي نتيجة تشير إلى الدور الحاسم الذي تضطلع به السياسات الحكومية في تهيئة بيئة تشجع على الاستثمار الانتاجي .

ثانياً ، إن العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري ونمو الإنتاجية هي اضعف بكثير منها بين الاستثمار في رأس المال المادي ونمو الانتاجية ، كما يتضح من الشكل ٢ - ٤ . إلا أن هذا لا يوحي بأن لرأس المال البشري أهمية أقل بالنسبة للنمو . ويؤخذ من دراسات الاقتصاد القياسي أن معدلات الاستثمار والهيئات الأولى للتعليم هي مؤشرات قوية تنبئ بالنمو اللاحق . وإذا تساوت جميع الأمور الأخرى ، فإنه كلما زاد عمال الأمة تعليماً زادت امكانياتهم على اللحاق بالتكنولوجيات السائدة ، وبهذا يتحقق نمو أسرع في الناتج . بيد أن ما يضعف العلاقة هو ما يبدو من أن العمال يريدون الاستثمار في رأس المال البشري حتى في أنواع البيئات الشائنة المنخفضة النمو التي تجنح إلى تخويف استثمار القطاع الخاص في رأس المال المادي . وهناك سبب يتمثل في أن رأس المال يتسم بقدرة أكبر على الانتقال وفي وسعه أن يلتمس بسهولة فرصاً أفضل في أقاليم أو بلدان أخرى . وهناك سبب آخر هو أن الأسر المعيشية قد تواصل الاستثمار في التعليم

يتباطأ النمو فيه بعد ذلك . وفى عقدي الستينات والسبعينات ، كان عدد السكان الذين هم فى سن العمل فى جمهورية كوريا ينمو بسرعة ٢,٨ فى المائة فى السنة ومع ذلك فإن النمو الاقتصادى شجع بتوسيعه فرص التوظيف فعلاً على زيادة عرض العمل وذلك مع ارتفاع معدلات مشاركة المرأة . ومع نمو الدخل ، توازره جهود تنظيم الأسرة ، شرعت الأسر المعيشية الكورية تختار عدداً من الأطفال أقل . ومع انخفاض الخصوبة استثمرت العائلات مزيداً من المال فى كل طفل لديها ، فزاد ذلك من متوسط عدد السنوات التى أمضوها فى المدرسة . كما أن الاقتصاد الآخذ فى النمو مكن الحكومة والأسر المعيشية من تخصيص مزيد من الموارد بالنسبة لكل تلميذ ، مما حسن من نوعية نظام التعليم الكورى . كما أن الاستثمار فى رأس المال البشرى ساعد على استدامة معدلات النمو اتسريع فى كوريا ، وسدّ الحلقة المفرغة للخبرة بين النمو الاقتصادى وعرض العمل . واليوم كادت كوريا ، شأنها شأن أمم شرق آسيا الأخرى ، تنجز مرحلة الانتقال الديمغرافى من المعدلات المرتفعة للخصوبة إلى المعدلات المنخفضة لها ، وتواجه السوق العالمية بقوة عاملة بطيئة النمو فائقة المهارة متزايدة الجزاء الطيب عن العمل .

على أن المعضلة ما زالت ماثلة بشأن ما الذى ينبغي عمله بشأن مستقبل عرض العمل فى المناطق التى أصيب فيها النمو الاقتصادى بالركود ، واستمر عدد السكان فى النمو السريع كما هو حادث فى جزء كبير من إفريقيا والشرق الأوسط . ليست هناك أجوبة سهلة . فالأمر يستلزم ما يقرب من عشرين سنة لكى تحقق معدلات الخصوبة المنخفضة بظناً مقدوراً فى نمو عرض العمل . ثم إن انخفاض الخصوبة من شأنه فى المدى القصير أن يزيد من عرض العمل إذا انضمت النساء اللاتى كان يتعين عليهن تربية الأطفال لقوة العمل بدلاً من ذلك . وإذا كان الهدف المتوخى هو زيادة دخل العمال ، فإن الموارد تحقق عانداً أعلى لو استخدمت فى تشجيع زيادة الطلب على العمل - وأمثال هذه التدابير تحقق تحسناً فى النتائج التى تعود على العمل بأسرع مما تحققه المحاولات المباشرة الرامية إلى الحدّ فى المستقبل من عرض العمل . وبناء عليه ، فإن إبطاء النمو فى عدد السكان وإن لم يكن هو البديل لبذل جهود لزيادة الطلب على العمل ، فليس ثمة مبرر يدعو إلى التركيز على السياسات الاجتماعية التى

كان النمو فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل متشابهاً فيما بين الأقاليم على خلاف النمو فى الناتج المحلى الإجمالى .



متوسطه نحو ٥ نقاط مئوية فى السنة ؛ وفى أمريكا اللاتينية كان الفرق أقل من ١,٥ نقطة مئوية ؛ أما فى إفريقيا جنوب الصحراء فقد فاق النمو فى عدد السكان الذين هم فى سن العمل النمو الحادث فى الناتج المحلى الإجمالى . وحيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادى ، نما متوسط الناتج بالنسبة للعامل الفرد نمواً سريعاً فتضاعف فى شرق آسيا مرة فى كل خمسة عشر عاماً بالمقارنة بمرة كل خمسين عاماً فى أمريكا اللاتينية ، وانخفض فعلاً فى أفريقيا جنوب الصحراء .

وبين النمو الاقتصادى وعرض العمل اعتماد متبادل ، ولكن يبدو أن علاقة السببية تسير فى اتجاه آخر . خلافاً لما يُدعى فى كثير من الحالات ، وذلك بأن تشجّع النمو الاقتصادى السريع فى عرض العمل فى بادئ الأمر ، ثم

تركز الأجور وتنخفض مستويات المعيشة كما كان الحال في غانا قبل الإصلاحات التي أجرتها . ولكن العمل المجرد على زيادة رصيد رأس المال المادي وعدد سنى التعليم المدرسى لا يُترجم تلقائياً إلى نمو مستدام ، وهو ما اكتشفته بولندا . والاستراتيجية الإنمائية التي تستند إلى السوق وتشجع المؤسسات والأسر المعيشية على الاستثمار في المستقبل بصورة منتجة ومربحة تستطيع اسدامة الطلب المرتفع على العمل . وهي استراتيجية تمكن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من توسيع فرص التوظيف وزيادة أجور قواها العاملة التي كثيراً ما تكون آخذة في النمو السريع .

تساهم في خفض الخصوبة - كتعليم البنات ، وإجراء تحسينات في مركز المرأة ، واستثمارات في الصحة الانجابية وتنظيم الأسرة ، وهي تدخلات قد يكون لها ما يبررها من حيث مساهمتها في صحة الفرد والأسرة ورفاهيتهما .

• • •

إن النمو الاقتصادى يحقق أجوراً أعلى ويشجع العمال على الانتقال إلى وظائف ذات أجر أعلى وإنتاجية عالية في القطاع الرسمى كما يستبان من تجربة ماليزيا . والاستثمار في رأس المال المادي وفى البشر هو مفتاح النمو الاقتصادى والإنتاجية الأعلى - وفى غياب الاستثمار ،

الفصل الثالث

الأسر المعيشية ، والنمو ، والتوظيف

وبين الطلب عليه من جانب رب العمل هو الذى يسفر عن نتائج التوظيف التى نلاحظها .

ويرسم هذا الفصل خريطة للتغيرات التى تطرأ على قرارات الأسر المعيشية بشأن العمل ولما تجلبه التنمية من تنظيم للعلاقات الخاصة بالتوظيف ، ثم يتأمل فى المحددات التى تقرر البطالة فى البلدان الغنية والفقيرة .

قرارات الأسر المعيشية وعرض العمل

للأسر المعيشية فى كل مكان موارد محدودة تحقق بها أهدافها . والمورد الرئيسى بالنسبة لغالبيتها ، ولا سيما فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، هو وقت العمل .

مشاركة القوة العاملة

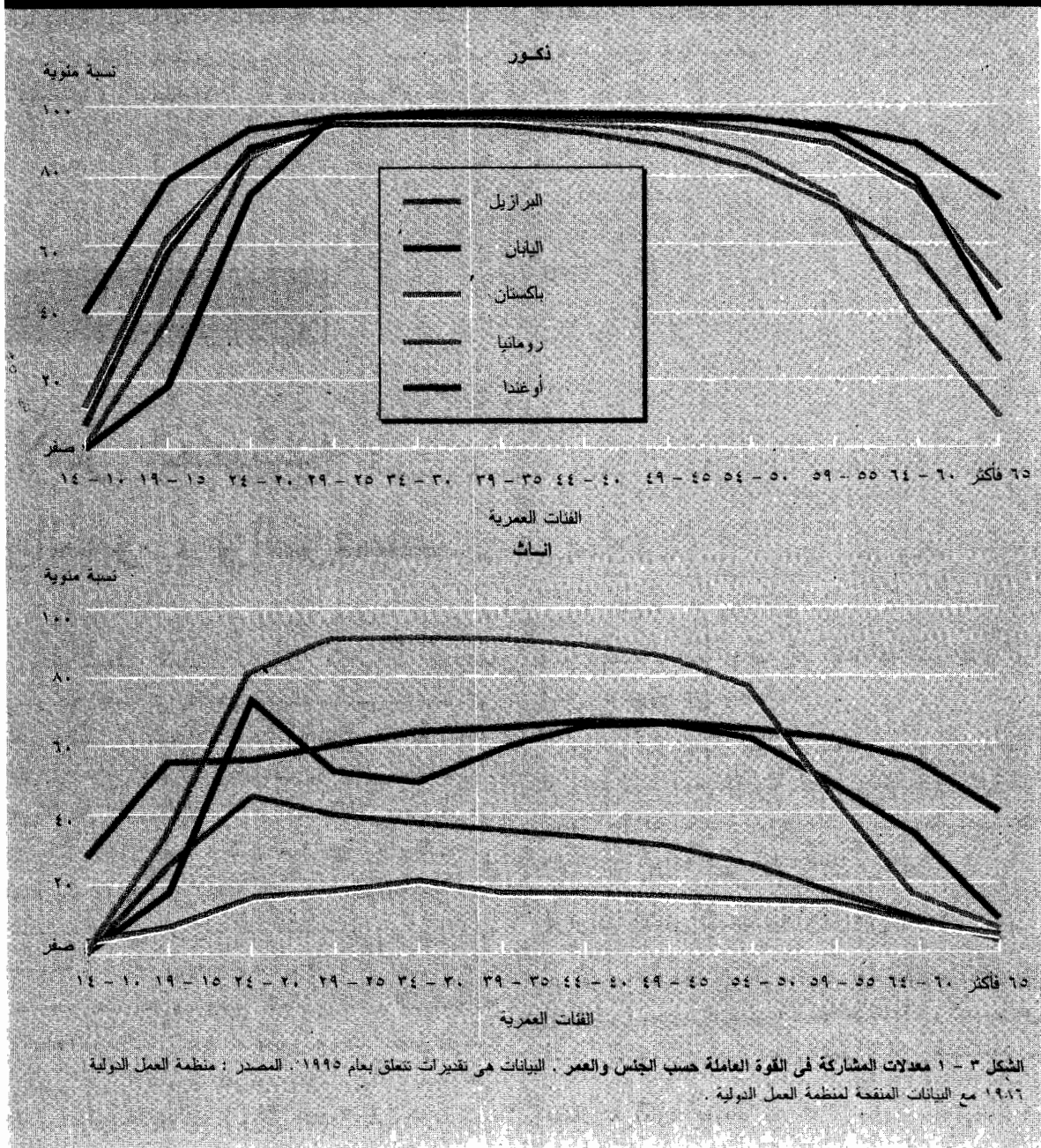
يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر كيفية تخصيص

ينفق معظم الناس ، أياً كان عرقهم أو جنسيتهم أو مرحلة التنمية فى بلادهم ، معظم حياتهم فى العمل فى سبيل العيش . وللمنمو الاقتصادى وارتفاع دخل الفرد تأثير هائل فى نوع العمل الذى تضطلع به الأسرة المعيشية ، وفى الدخل الذى تتقاضاه ، وفى الكيفية التى تنصرف بها فى وقتها ، وفى القطاع الذى تعمل فيه وهل تقدم على الهجرة أم لا ؛ ويؤثر ارتفاع إنتاجية العامل ونقاضيه أجراً حقيقياً مرتفعاً فى القرارات التى تتخذ بشأن من فى الأسرة المعيشية ينبغى له أن يعمل ومن ينبغى له أن ينال تعليمًا ، وما مقدار هذا التعليم ، وكيف تتعامل الأسرة المعيشية مع الأخطار ومع الدخل غير المضمون . وفيما يتعلق بأرباب العمل ، فإن الإنتاجية المرتفعة تؤثر فى الطلب على العمل ، وفى تنظيم الإنتاج ، وفى طبيعة عقود التوظيف . وإن التفاعل بين عرض العمل الذى توفره الأسرة المعيشية

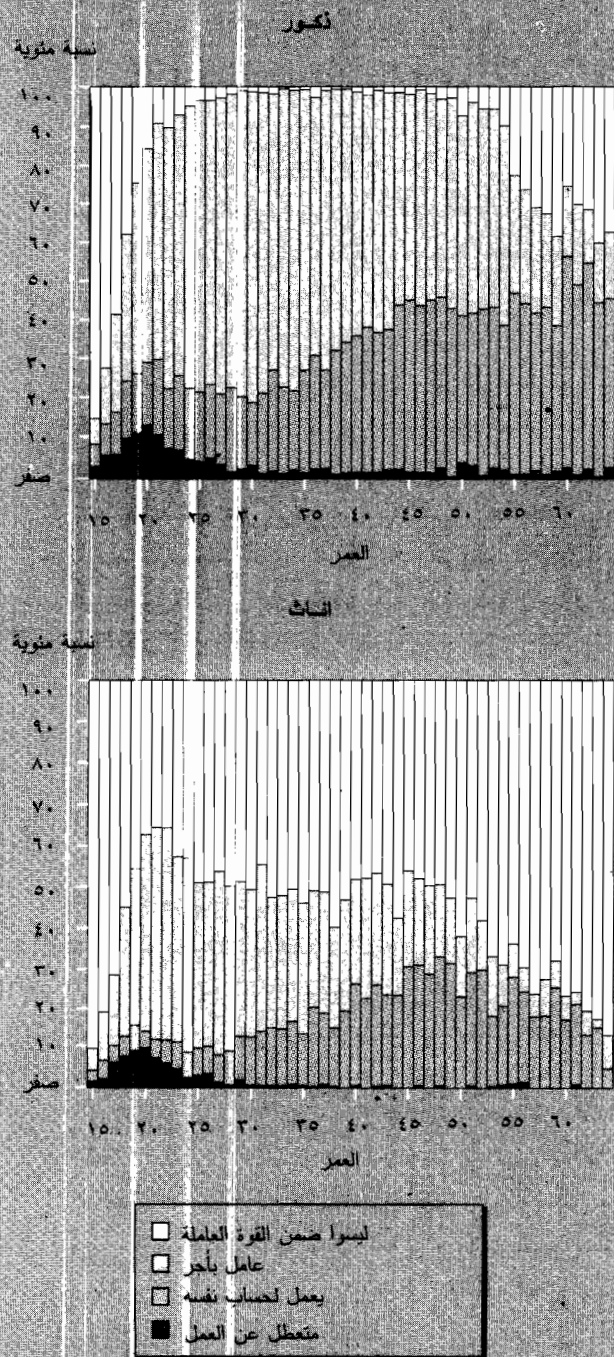
لوقت الاجمالي لعملها بين النشاط المستند إلى المنزل ونشاط السوق . وقرارات الأسر المعيشية تتأثر بدخلها وبالأجور التي يحصل عليها كل فرد من أفرادها . والدخل المنخفض لا يعنى دائماً إنفاق ساعات طويلة في العمل . فتوحى الدلائل المستمدة من استقصاء للأسر المعيشية في

غانا وماليزيا بأن العمال القادمين من عائلات تنتمى إلى فئة الأربعين في المائة الدنيا من توزيع الدخل يقضون في العمل ساعات تقل بنسبة من ١٥ إلى ٢٠ في المائة في المتوسط عن الساعات التي يقضيها الأفراد القادمون من فئة العشرين في المائة العليا . ولعل هذه النتيجة راجعة إلى

تتمثل أنماط مشاركة الذكور في القوة العاملة فيما بين البلدان في حين تختلف الأنماط بالنسبة للإناث .



تتفاوت المشاركة في القوة العاملة والتوظيف بأجر والبطالة جميعاً حسب العمر والجنس .



الشكل ٣ - ٢ حالة التوظيف بالنسبة للسكان في سن العمل بحسب الجنس والعمر في ماليزيا . البيانات تتعلق بعام ١٩٨٩ . المصدر : بيانات استقصاء القوة العاملة في ماليزيا .

الافتقار إلى فرص العمل ، ولا سيما في المناطق الريفية . ولكن الانتاجية الأعلى للعمالة والأجور الحقيقية الأعلى من شأنهما في مرحلة ما زيادة دخل الأسر المعيشية بالقدر الذي يكفي لكي يختار الفرد العمل عدداً أقل من الساعات . ومن مزايا النمو الاقتصادي المستدام في البلدان الصناعية الحالية ذات الدخل المرتفع أن هناك انخفاضاً بنحو ٤٠ في المائة في عدد ساعات العمل التي يعملها الفرد في السنة ، مما متوسطه ٢٦٩٠ ساعة في عام ١٩٠٠ إلى ١٦٣٠ ساعة في عام ١٩٨٦ .

كما يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر من يذهب للعمل وفي أي أنشطة . ووفقاً لمقياس العمل الذي يتبع بصورة تقليدية ، فإن الرجل يعمل ساعات أطول من المرأة . ولوحظ في طائفة كبيرة من البلدان أن كل الرجال تقريباً بين الخامسة والعشرين والرابعة والخمسين من العمر يشتغلون بصورة مباشرة في أنشطة مدرة للدخل ، سواء في المنزل أو في مزرعة للأسرة أو في مؤسسة أو في سوق العمل (الشكل ٣ - ١) . وتقتصر الاختلافات بين البلدان بالنسبة للشباب والمسنين . ومن ذلك مثلاً أن نسبة المراهقين والمسنين الذكور الذين يعملون في أوغندا أكبر منها في البرازيل ، وهو ما يرجع في جزء منه إلى اختلاف مستويات الدخل ، وبالتالي اختلاف أنماط التعليم المدرسي والتقاعد .

وبالنسبة للذين يشتركون في أنشطة السوق ، فإن التوظيف مقابل أجر أكثر شيوعاً بين الشباب ، أما انتشار حالات عمل المرء لحساب نفسه وتنظيم المشروعات الخاصة ، فهو يزايد مع زيادة العمر ؛ والبطالة أعلى ما تكون بين العمال الشباب (الذين يرجح قيامهم بتغيير أعمالهم) . وهذا يوحي بأن التوظيف مقابل أجر يمثل بالنسبة لعدد من الأفراد طريق البدء واكتساب بعض الدخل وتعلّم المهارات ثم إقامة عمل مستقل في خاتمة المطاف . ويعطى الشكل ٣ - ٢ صورة للسكان في سن العمل في أحد البلدان ، ماليزيا ، ويوضح كيف يتفاوت تخصيص الوقت بحسب العمر والجنس .

ولكن التعريف التقليدي « للعمل » يسيء توصيف الجهد النسبي ، إذ نادراً ما يؤخذ في الحساب الوقت المخصص لأنشطة الأسرة المعيشية خلاف الزراعة . وفي جميع المجتمعات تقريباً يقوم معظم الأسر المعيشية بإسناد عبء

السياسات التي تنحاز ضد الزراعة وتنحاز إلى المناطق الحضرية من حيث إيجاد الوظائف وتقديم الخدمات العامة أو كليهما (الفصل الرابع) . وأياً كان الأمر ، فإنه يتعين فهم سلوك الهجرة بوصفه استجابة من الأسرة المعيشية للفرص المتاحة في مكان آخر ، وهو ما يعنى أن الجهود التي تبذل للحد من الهجرة قد يكون مآلها الخيبة أو يكون تنفيذها أمراً مكلفاً .

الخصوبة والتعليم المدرسى

يعكس عدد الأطفال الذى ينجبه زوجان ، إلى حد كبير ، التفضيلات المتعلقة بحجم الأسرة . ويمثل الأطفال فى الأسر المعيشية الريفية الفقيرة مصدراً مهماً من مصادر العمل الزراعى والأمان فى الشيخوخة . ومع التنمية ، يرغب معظم الأسر فى عدد أقل من الأطفال ، وذلك مع ازدياد فرص التوظيف والقيمة السوقية لوقت المرأة ، واختيار المرأة أن يكون لديها عدد أقل من الأطفال . وفى الوقت نفسه ، فإن الارتفاع فى الدخل يقلل من القيمة الاقتصادية للأطفال بوصفهم عمالاً عائليين ، وبوصفهم بديلاً لنظم ضمان الدخل ، سواء النظم الحكومية أو نظم القطاع الخاص الأكثر اتساقاً بالطابع الرسمى ، بما فى ذلك دعم الشيخوخة .

وإذ يختار الآباء الأكثر غنى أن يكون لديهم عدد أقل من الأطفال ، فهم يقومون بالاستثمار استثماراً كثيفاً فيهم ، ولا سيما فى شكل المزيد من التعليم . وفى معظم البلدان تتلقى البنات من التعليم أقل مما يتلقاه الصبيان - وبصورة أساسية فى جنوب آسيا والشرق الأوسط - ولكن البنات فى بعض المناطق ، ولا سيما فى أمريكا اللاتينية ، يتلقين فعلاً تعليماً أكبر . وتعليم البنات تعليماً مدرسياً أقل إنما يعكس فرصاً اقتصادية أقل بالنسبة للمرأة ، كما أن له آثاراً ثقافية مباشرة . ومن مظاهر التنمية فى شرق آسيا التوسع السريع فى تعليم البنات والصبيان أيضاً ، مما عاد بمنافع على الجيل التالى . وعادةً تخصص الأمهات ذوات التعليم الأكبر قدراً أكبر من موارد الأسرة المعيشية لأغراض التغذية وتربية أطفالهن ، كما أنهم يؤلن تعليمهم أولوية أكبر . والتأثير المتراكم لقرارات الأسر المعيشية المذكورة هو تحقيق نمو أبطأ ومهارات متزايدة للقوة العاملة - بعد تعثر استمر ما يقرب من خمس عشرة إلى عشرين سنة .

تربية الأطفال وإدارة المنزل إلى المرأة . وكثيراً ما يتضح من دراسات الاقتصاد الجزئى أن المرأة تعمل ساعات أطول مما يعملها الرجل - ولا سيما متى كانت عاملة أيضاً فى اقتصاد السوق .

ومشاركة المرأة فى القوة العاملة كثيراً ما يطرأ عليها تغيير بأشكال مهمة مع المضى فى التنمية . وتجنح معدلات المشاركة من جانب الإناث إلى الارتفاع متى كان تنظيم الاقتصاد يدور حول الانتاج المستند للأسرة فى الزراعة . ومع النمو الاقتصادى وزيادة الحضرة تنقص المشاركة فى أحيان كثيرة ، إذ تبقى المرأة فى البيت فى حين يخرج الرجل للعمل . وفى المستويات الأعلى من هذا لدخل الفرد ، تعود مشاركة المرأة إلى الزيادة مع زيادة خيارات السوق بالنسبة للمرأة . كما تعكس أنماط المشاركة فى القوة العاملة بدورها الاختلافات الثقافية والمذهبية . فالحاجة تدعو إلى مزيج من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية لتعليل السبب فى أن معدلات مشاركة المرأة فى أوغندا ورومانيا واليابان أعلى منها فى باكستان والبرازيل (الشكل ٣ - ١) .

الهجرة

كما يتعين على الأسر المعيشية أن تقرر أين تعمل ؟ والهجرة - سواء أكانت دائمة أم مؤقتة ، محلية أم دولية - هى قرار تتخذه سوق العمل إلى حد كبير : فينتقل أفراد الأسر المعيشية إلى حيث توجد وظائف . ومتى كان الدخل منخفضاً ، يتطلب العمل مقابل أجر نزوح أفراد الأسرة المعيشية الريفية ، إما بصورة مؤقتة أو دائمة . ثم إن الهجرة تنترأى فيها الرغبة فى تنويع مصادر الدخل - فقد تبعث الأسرة المعيشية بشخص للعمل فى المدينة ، فى حين يبقى الآخرون فى مزرعة الأسرة أو فى اقتصاد الأجر المحلى . وبصورة عامة ، تقترن الهجرة المؤقتة بوظائف موسمية ، وقد تقتضى عبور الحدود الدولية : ومن الأمثلة على ذلك عمال المزارع الأندونيسيون الذين يسافرون إلى ماليزيا ، والعمال المكسيكيون الذين يسافرون إلى الولايات المتحدة ، والموزامبيقيون الذين يقصدون جنوب إفريقيا .

وتنحو التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت نحو زيادة فرص التوظيف الحضرى ، وتشجع العمال على إعادة الاستيطان فى المدن . على أن هذه العملية قد تشوهها

معالجة المخاطر

من دواعي القلق الشائع بين الأسر المعيشية كيفية معالجتها للمخاطر التي تواجهها ، سواء بسبب انهيار المحصول ، أو البطالة ، أو اعتلال الصحة ، أو العجز في سن الشيخوخة . وينطوي جزء من الاستراتيجية التي تتبعها الأسرة المعيشية في تخصيص وقت العمل على معالجة مخاطر الانخفاض المؤقت أو الدائم في الدخل . بل إن الأسر المعيشية العاملة الفقيرة تجد لديها وسائل لمعالجة عدم اليقين الاقتصادي وتفلح في تقليل الفرق بين الاستهلاك والدخل بدرجة أكبر . وهو ما يتحقق بطائفة شتى من الآليات - إعادة تخصيص وقت العمل ، وقرارات الخصوبة والزواج ، والمدخرات المالية ، والتحويلات المالية داخل الأسرة أو من المجتمع ، أو الاقتراض . فقرارات الخصوبة مثلاً ، تنجم في جزء منها عن الخطر المتصور بأن بعض الأطفال سيموتون قبل أن يصلوا سن البلوغ ، مما يعرض للخطر مصدر الآباء الرئيسي للدعم في سن الشيخوخة .

ويتفاوت مدى استجابة عملية تخصيص العمل لاستراتيجية إدارة المخاطر بنقاوت البدائل المتاحة . فقد تبين في بوتسوانا وسواها أن الأسر المعيشية تقرّر الكيفية التي تخصص بها وقت عمل أفرادها في البيت وفي المدن الأخرى (أو في الخارج) على أساس الحد من المخاطر . ومع التنمية الاقتصادية ، تنحو الأسر المعيشية نحو تخصيص مزيد من الوقت لأنشطة تستند إلى السوق . أما المخاطر المرتبطة بسوق العمل ، ولا سيما مخاطر البطالة ، فتزداد أهميتها بدرجة نسبية .

علاقات التوظيف

يعمل نصف عدد العمال في العالم لحسابهم الخاص أو يعملون في مشروعات عائلية . ولكن مع تنامي الاقتصادات يقبل مزيد من العمال على العمل مقابل أجر ، فتغدو علاقات التوظيف علاقات رسمية ومنوعة ومعقدة بصورة متزايدة . وهناك قوى كثيرة تعمل عملها بصورة نمطية في استنفار الجهد ورصده والمشاركة في المخاطر وضمان العدل . والترتيبات المجدية في مرحلة من مراحل التنمية قد لا تؤدي وظيفتها فيما بعد مع التطور الحادث في الاقتصاد .

والشكل الغالب من أشكال تنظيم العمل في الاقتصادات التقليدية هو شكل مؤسسة الأسرة ، وهي مزرعة عادة . والمزية الرئيسية فيها هي أن الأسرة المعيشية تجتني جميع مكاسب نشاطها ، بحيث تكون لجميع أفرادها مصلحة مباشرة في العمل الانتاجي ، أما عيوبها فتتمثل في صغر حجمها والموارد المحدودة . ومتى كان معظم الانتاج زراعياً ، فإن وفورات الحجم لا تهم ؛ وحتى حيث تسبغ التقنيات الجديدة المنطوية على الميكنة مزايا على المزارع ذات الحجم الكبير في بادئ الأمر ، فالمعتاد أن تنشأ أسواق للتأجير تسمح لصغار المزارع بأن تستفيد من هذه المزايا . وتتوافر للمزارع الأكبر حجماً عادة فرص أفضل للحصول على الائتمان . ولكن كفة المزايا الخاصة بالمزارع الأسرية من حيث استثارة الجهد ترجح كفة المزارع الأكبر بصورة عامة . وما فتئت مزارع الأسرة وغيرها من المؤسسات الصغيرة تمثل الأشكال الأكفأ لتنظيم العمل بالنسبة لقدر كبير من الانتاج في المجتمعات الأفقر .

وحتى حين تكون الغلبة لمزارع الأسرة ومؤسسات الأسر المعيشية ، فإن هناك أنواعاً أخرى من علاقات التوظيف تتعايش معها . وأبسط أشكال عقد العمل ، هو العقد الخاص بعمل عارض صرف ، مثل العقد الذي يرم مع مقتطفى الفاكهة وسائقى سيارات الأجرة والعمال المؤقتين . ونقاس الإنتاجية بسهولة في هذا الشق من سوق العمل ، وتكون المحاسبة بالقطعة مقبولة من جانب العمال وأرباب العمل باعتبارها نظاماً عادلاً للجزاء . والطلب على هذه العمالة دالة لقيمة مساهمة العامل في الناتج ، في حين أن العرض يتوقف على مدى تقدير الأفراد لقيمة وقتهم (أو ما الذي يستطيعون كسبه من مكان آخر) . ومع التوسع في فرص التوظيف ، يصبح هذا النوع من خدمة العمل أكثر تخصصاً . وكثيراً ما يشترط الدفع بترتيب سابق عن الخدمات اللازمة لضمان توريد العمال في الوقت المناسب . ويبرز مقابلو العمالة باعتبارهم قوة فاعلة مهمة في هذا المقام ، كما كان شأنهم عند ازدهار صناعة الفاكهة في عقد الثمانينات في شمال شيلي . وكان لمنظمى المشروعات أهميتهم في الصناعة كثيفة الاستخدام للعمل والتي تقع في مناطق يعيش سكانها في أماكن متباعدة . وهؤلاء يتعاقدون مع المزارعين ، ويقومون بدور وكالات الاستخدام ويساهمون في تدفق المعلومات

عبر أسواق العمالة في المناطق المتجاورة .

عقود ضمنية

تبين من الدراسات المتعلقة بأسواق العمل الريفية في البلدان النامية أن القوى الاجتماعية والاقتصادية الحاذقة ، كثيراً ما تؤثر في الأجور . ففي القرى الفقيرة يحتمل أن تحدد الأجور عند مستوى يضمن للعمال الحصول على ما يكفي لطعامهم حتى يؤدوا عملهم بكفاءة . والأكثر شيوعاً هو تحديد الأجور بالنسبة لمهمة معينة في موسم ما . وربما روعيت اعتبارات أى الأجور يكون عادلاً . وقد اتضح من دراسات أجريت في الهند أن معدلات الأجور اليومية في مناطق ريفية معينة معدلات موحدة بصورة تبعث على الدهشة وذلك بالنسبة للعمال من نفس الجنس على الرغم من الفوارق في الانتاجية الفردية . صحيح أن الأجور تتفاوت فعلاً بالنسبة للمهام المختلفة ، والمحددة بموسم بعينه ، ولكنها لا تعكس الانتاجية بصورة مباشرة . وبدلاً من ذلك ، ينزع العمال الأكبر انتاجية للحصول على مزيد من فرص التوظيف في حين أن العمال الأقل انتاجية منهم لا يحصلون إلا على فرص توظيف أقل في المواسم الراكدة - وتحتوى هذه العقود على حوافز للمكافأة على الجهد المبذول ، وكثيراً ما تنطوى على عنصر لمشاطرة المخاطر . ولهذه الأسباب نفسها شاعت عقود المزارعة ، ولكن الأرجح استخدامها حيث تكون تكاليف الرصد مرتفعة أو حيث تكون العلاقة بين الجهد المبذول والانتاجية غير واضحة .

عقود رسمية

مع زيادة دخل الفرد والتصنيع ، أصبحت الترتيبات غير الرسمية والانتاج على نطاق صغير أقل جدوى . فمعظم أنشطة الصناعات التحويلية ، وكثير من أنشطة الخدمات تبدى قدراً من وفورات الحجم أكبر منه في الزراعة ، سواء في الانتاج أو التسويق أو التمويل . يضاف إلى هذا أن العمال يُكثرون لا لمجرد الاضطلاع بمهمة محددة تحديداً صارماً ، بل لكي يصبحوا جزءاً من جهد منسق . ولابد من تدريبهم وإعطائهم مسؤوليات وتحديات وحوافز . وما زالت الاعتبارات المتعلقة باستثارة الجهد ، والقلق من ناحية المخاطر ، والأعراف الاجتماعية تتفاعل مع التكنولوجيا فتتمخض عن النتائج التي تلاحظ في سوق العمل ، ولكن هذا يجرى حله بصورة

متزايدة من خلال عقود رسمية بين المستخدمين وأرباب العمل .

وتوفر عقود العمل الرسمية بصورة نمطية إطاراً للاستثمارات المشتركة من جانب أرباب العمل والعمال . والمؤسسات تعرف قيمة القوة العاملة الموثوق بها والمدرّبة تدريباً جيداً والتي تلم بالخصائص المحددة لعملية إنتاجها . ومن هنا تخصص الموارد المطلوبة لاستخدام وتدريب قوة عاملة تطابق احتياجاتها تماماً ، وتقدم حوافز لمن يقيمون على الولاء . ويقدر العمال بدورهم قيمة ضمان حصولهم على أجر منتظم . ويقدم بعض الشركات « أجور كفاءة » - وهي أجور تتعمد تحديدها بأعلى من أجر السوق - كيما تزيد من تكلفة خسارة الوظيفة بالنسبة للعامل ، وتحصل في لقاء ذلك على عمال جيدين وتحفظ بهم وتحفزهم . أما التفاصيل المتعلقة بعقود العمالة فلا بد من أن تتفق مع نظام أوسع لحقوق العمال القانونية ، وهي التي تحكم بصورة نمطية علاقات العمل في الاقتصادات العصرية ، فتشمل معايير الحد الأدنى ، وعضوية النقابات ، وضمان الوظيفة ، وهي قضايا تعود إليها في الباب الثالث من التقرير .

البطالة

اشتغل ماسييك ما يقرب من نصف عمره البالغ اثنين وخمسين عاماً في مصنع ستار للشاحنات في تساراشويس في بولندا . وتم إعادة هيكلة المصنع تحت إدارة جديدة ، وكان ماسييك من بين الآلاف من العمال الذين فقدوا وظائفهم . وفي ضوء سن ماسييك ومهارته المحدودة فسيكون من الصعب عليه جداً الاهتداء إلى وظيفة جديدة .

• • •

ونغولو فلاح معدم يعيش بالقرب من كور هوغو في شمال كوت ديفوار ، ويعمل خمس عشرة ساعة في الأسبوع في المتوسط . ولقد كان يود أن يعمل عدداً أكبر من الساعات ليحسن من مستوى معيشة أسرته ويدفع نفقات تعليم أطفاله ، ولكن العمل الكافي لا يتوافر إلا في موسم الحصاد .

• • •

وزيبا تخرجت من حوالى ثلاث سنين من جامعة دكا في بنغلاديش ، فاهتدى كل زملائها من الذكور تقريباً إلى

عمل ، أما زيبا فهي برغم السعى الجاهد في سبيل الاهتداء إلى عمل في دكا وشيتا غونغ ومسقط رأسها في بلدة خولنا ، فإن شيتا لم يعرض عليها . فأرباب العمل يفضلون استخدام الرجال اعتقاداً منهم بأنهم سيكونون أكثر التزاماً بالحرص على مستقبلهم العملى .

• • •

تقوم الأسر المعيشية بتوفير العمالة التى يطلبها أرباب العمل ، وهذا التفاعل زائداً عمل الأشخاص لحساب أنفسهم والانتاج الأسرى هو الذى يسفر عما نلاحظه من فرص التوظيف ومتاحقه من أجور . ولكن كثرة من الذين يريدون العمل ليس فى وسعهم الاهتداء إليه . وتتخذ البطالة أشكالاً كثيرة ، كما يتضح من القصص المتناقضة لماسيك ونغولو وزيبا ، وكلها تنطوى على تكلفة بشرية . وأسباب البطالة معقدة ، وكثيراً ما تكون مبنية الصلة بمستوى التنمية . ومن الواضح أن الفرق بين معدلات البطالة الفرنسية واليابانية (وهى ١١,٦ و ٢,٥ فى المائة على التوالي فى عام ١٩٩٣) ليس نتيجة للاختلاف فى الدخل . ولكن للتنمية تأثيراً مهماً فى الكيفية التى تعبر بها البطالة عن نفسها وهو ما ورد فى الإحصاءات الرسمية (الإطار ٣ - ١) .

وفى البلدان المنخفضة الدخل ، تستوعب العمالة غير الرسمية والرسمية مجتمعين كل القوة العاملة عادةً ، ولا سيما فى المناطق الريفية . وكثيرون من أولئك العمال ليسوا فى حالة استخدام كامل ، فبعضهم قد يعمل جزءاً من الوقت فقط ، وينفق فى العمل ساعات طويلة فى ذروة المواسم الزراعية ، ولكنهم فيما عدا ذلك يبقون عاطلين معظم الوقت . غير أن طبيعة الإنتاج فى الاقتصادات الزراعية هى من شاكلة تجعل البطالة الصريحة - التى نعرف بأنها عمالة ليس لها استخدام أو تبحث عن عمل - نادرة نسبياً . والأفراد الذين ينتمون إلى الأسر المعيشية الفقيرة لا يسعهم البقاء بدون عمل ، كما أن المشاركة فى عمل منخفض الإنتاجية فى الزراعة أمر واسع الانتشار . ولكن إذا كانت البطالة الصريحة منخفضة ، فإن استخدام العمالة استخداماً ناقصاً أمر منتشر . فالعمال الريفيون فى غانا يعملون ما متوسطه ثمانية وعشرون ساعة فى الأسبوع فقط ، فى حين أن ما يقرب من ١٠ فى المائة من القوة العاملة فى فييت نام تعمل أقل من خمس عشرة ساعة

فى الأسبوع وإن كان كثيرون منهم يؤدون العمل ساعات أطول . وقدر مكتب الإحصاءات فى بنغلاديش أن ما يقرب من ٤٣ فى المائة من القوة العاملة فى البلاد كانت فى عام ١٩٨٩ تستخدم استخداماً ناقصاً .

والموارد البشرية تستخدم استخداماً ناقصاً فى كل البلدان تقريباً - فالراغبون فى العمل لا يسعهم الاهتداء إلى القدر الذى يبعونه من العمل . وفى المناطق الأفقر والريفية يتخذ هذا أساساً شكل بطالة جزئية موسمية . وفى المناطق الحضرية ، يتخذ ذلك مظهر العمال الذين ثبتت همتهم فكفوا عن البحث عن عمل . (وفى جنوب إفريقيا تبلغ جملة البطالة بين السود ما يقرب من ٤٠ فى المائة وقد كف حوالى ثلاثة أرباعهم حتى عن البحث عن عمل) .

وعبر مسار التنمية ، وانعكاساً للتحوّل الهيكلى للاقتصاد ، فإن التركيز فى البطالة يتغير من البطالة الجزئية إلى ضرب من ضروب البطالة الأكثر صراحة . ويرجع هذا الانتقال فى جزء منه إلى ارتفاع الدخل والحضرة . ومع نمو البلدان وارتفاع دخل الأسر المعيشية ، يتسنى للأفراد أن يبدعوا فى احتمال قضاء فترات بدون عمل وهم ينتظرون وظيفة . أما الاقتصادات الأكثر عصرية ، فهى تنظم العمل على نحو لا يجعلها تسلس القياد لمشاطرة العمل أو تصحيح عدد ساعاته بمثل السهولة التى تتم فى الترتيبات الزراعية . على أنه يلاحظ وجود فوارق ضخمة - فى البطالة الصريحة حتى فيما بين البلدان التى هى من نفس مستوى الدخل . إذ يتشابه دخل الفرد فى البرازيل وبولندا والجزائر جداً ، ولكن معدلات البطالة الصريحة فيها كانت فى أوائل عقد التسعينات على التوالي ٢١ و ٣,٩ و ١٦ فى المائة (الشكل ٣ - ٣) . وإذا أريد فهم هذا التباين ، فمن الأهمية بمكان إدراك القوى الاقتصادية المختلفة التى تتولد عنها البطالة .

فالبطالة الصريحة قد يحركها عرض العمل أو الطلب عليه : وقد يتراءى فيها قرار يتخذه العامل برفض وظيفة معروضة عليه والانتظار إلى أن تعرض عليه وظيفة أفضل ؛ أو قد تكون أمانة على توقعات خاطئة ، أو قد تنتج عن فشل السياسات أو عن أوجه الجمود التى تقلل من الطلب على العمل بالنسبة للعرض . وفى كثير من الأحيان تقسم البطالة بحسب النوع أو السبب . فالبطالة الانتقالية التى تنتج عن العمل المعتاد للأسواق ، هى بصورة نمطية بطالة قصيرة الأمد ، وتمثل جزءاً من عملية بحث العمال

الإطار ٣ - ١ ما هي البطالة ؟

من هم العاطلون عن العمل ؟ إنهم يشملون العمال الريفيين في كوت ديفوار والعمال المعدمين في الهند العاجزين عن الإهداء إلى عمل في موسم الكساد ؛ وعمال الصلب البولنديين وعمال الموانئ الهولنديين الذين فقدوا وظائفهم في التغييرات القطاعية في الطلب على مهاراتهم ؛ وأفراد الطبقة الدنيا في الولايات المتحدة وجبل من شباب العمال في جنوب إفريقيا ممن تعذر عليهم الإهداء إلى أعمال أو الذين أنكر عليهم الوصول إليها ؛ وخريجي الجامعات المصريين والموظفين المدنيين السابقين في نيكاراغوا الذين فشلت توقعاتهم في الحصول على وظائف جديدة والذين تحولهم أسرهم الممتدة إلى أن تظهر وظائف مناسبة .

كم عدد المتعطلين عن العمل ؟ استند معظم معدلات البطالة التي تم الإبلاغ عنها إلى المعايير التي أوصت بها منظمة العمل الدولية : وهم الأشخاص فوق سن معينة الذين كانوا في فترة الإسناد (الأسبوع الماضي مثلاً) بدون عمل وجاهزين حالياً للعمل ويبحثون عن عمل .

وبمقتضى هذا التعريف فإن المتعطلين عن العمل يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة نسبياً من عدد السكان الذين هم في سن العمل ، وإن تكن البطالة المسجلة خلال حالات التصحيح العادية - الولايات المتحدة في عقد الثلاثينات ، وشيلي في أوائل عقد الثمانينات وبلغاريا في عقد

التسعينات - قد ضمت من ١٥ إلى ٢٥ في المائة من القوة العاملة . والمقاييس الأدعى إلى الشمول التي يستعان بها في قياس استخدام العمالة استخداماً ناقصاً تكاد تحصر المدى الحقيقي لوقت العمل العاطل . وبعض المقاييس تتناول العمال المحيطين - الذين لا يعملون ويبدو أن يعملوا ، ولكنهم أقلعوا عن البحث عن عمل بسبب الافتقار إلى الفرص . وهناك فئة أخرى لا تحسب ضمن العاطلين عن العمل ، وقوامها أولئك الذين يعملون مدة أقل من التفرغ الكامل ، لا لأنهم اختاروا ذلك ، بل لعدم توافر مزيد من العمل . وتضم هذه الفئة الذين يظلون رسمياً في حالة استخدام كامل ، ولكنهم لم يعودوا يذهبون إلى العمل (الموظفون الصينيون « المبعدون عن المناصب ») أو الذين أعطوا إجازة غير محدودة بدون أجر (وهو أسلوب شائع في أوكرانيا) . ولأن توافر العمل هو أمر ذاتي في جزء منه ، فإن الوصول إلى التقديرات المضبوطة لحجم هذه الفئات يتسم بصعوبة خاصة . ومع ذلك ، فإذا أضيفت التقديرات الخاصة بالمحيطين ومن يعانون من بطالة جزئية من العمال إلى من أحصوا باعتبارهم عاطلين عن العمل ، فإن مقياس من الاستخدام الناقص للعمال يرتفع ارتفاعاً كبيراً (انظر الجدول) .

البطالة والبطالة الجزئية في بلدان منتقاة

(نسبة مئوية من القوة العاملة)

البلد	السنة	العاطلون عن العمل	العمال المحيطون	من يعانون بطالة جزئية(١)
غانا	١٩٨٨-١٩٨٩	١,٦	١,٥	٢٤,١
فيت نام	١٩٩٣-٩٢	١,٣	٣,٥	١٠,٠
أوكرانيا	١٩٩٤	٠,٤	...	١٤,٥
جنوب إفريقيا(ب)	١٩٩٣	١١,٩	٢٥,٥	٥,٥
أسبانيا	١٩٨٥	١٧,٣	٢,٦	٤,٥
الولايات المتحدة	١٩٩١	٦,٨	٠,٩	...

... بيانات غير متوافرة

ملاحظة : رتب البلدان تنازلياً حسب دخل الفرد . وباستثناء أوكرانيا ، فإن العمال المحيطين بحسبون ضمن القوة العاملة .

(أ) الذين يعملون خمس عشرة ساعة أو أقل في الأسبوع

(ب) الأفريقيون فقط .

المصدر : بالنسبة لغانا وفيت نام ، بيانات الدراسة الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة ؛ وبالنسبة لجنوب إفريقيا ، مشروع لإحصاءات مستويات المعيشة وبيانات التنمية ؛ وبالنسبة لاسبانيا ، استقصاء أحوال أعمار العمال ، ١٩٨٥ ؛ وبالنسبة للولايات المتحدة ، إهرنبرغ وسميث ١٩٩٤ ؛ وبالنسبة لأوكرانيا ، بيانات سوق العمل في الصناعة الأوكرانية في ٩٢ - ١٩٩٤ : النتائج المعتمدة من استقصاء القوة العاملة في أوكرانيا ، منظمة العمل الدولية CEET ، بودابست ١٩٩٤ ؛ والنشرة الإحصائية : Rynole Truda v stranakh SNE ، موسكو ١٩٩٤ .

جديد إلى القوة العاملة بمجرد استئناف النمو . والبطالة الهيكلية تقترن بالركود الاقتصادي ، أو بالخلل في وظيفة أسواق العمل ، أو بفشل السياسات ، وهي تدوم عادة مدة أطول ، ويحتاج التخلص منها لا إلى إنعاش الطلب الكلي وحسب ، بل يحتاج كذلك إلى معالجة مشكلات المهارات أو عدم التوافق الجغرافي بين الوظائف والعمال ،

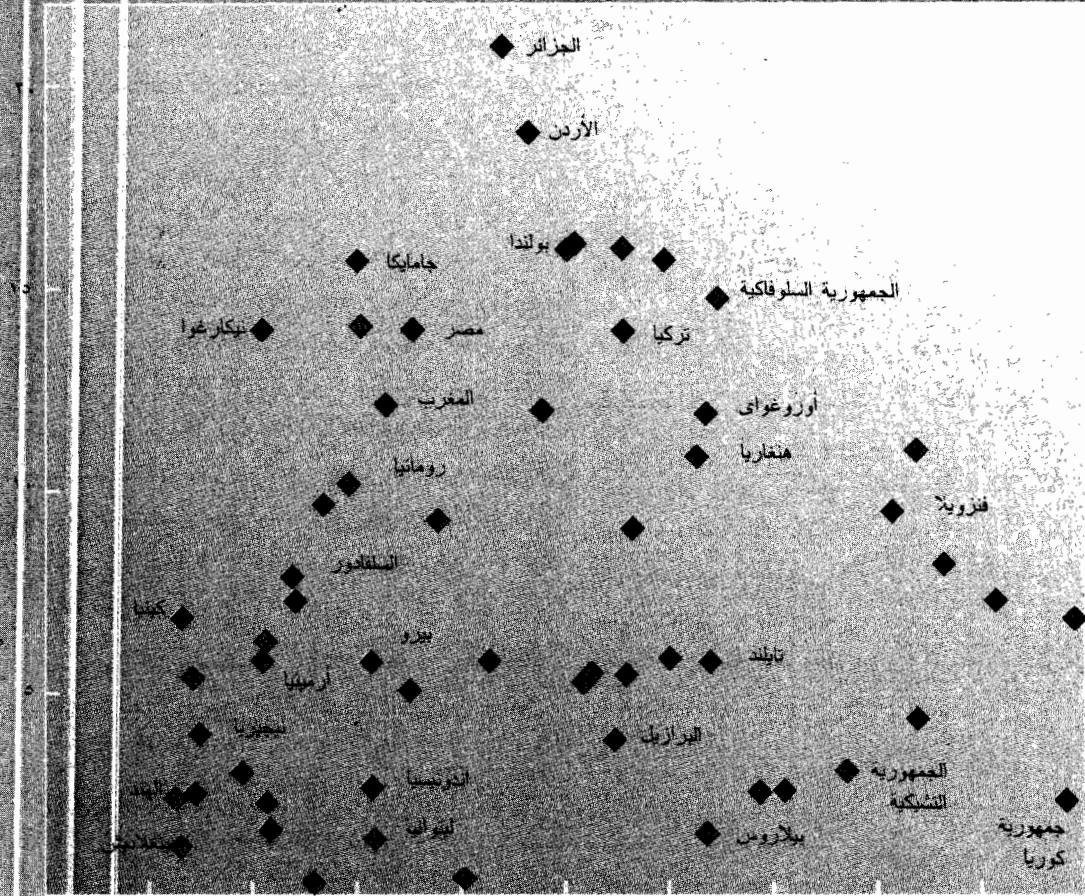
عن وظائف مناسبة ، وبحث أرباب العمل عن عمال مناسبين . والبطالة الدورية تنشأ عن التقلبات في الطلب الكلي على العمل ، وهي وإن تكن في بعض الحالات واسعة الانتشار وحادة ، إلا أنها بطالة وقتية عادة . ومن الممكن أن تسفر هذه البطالة عن زيادة في البطالة طويلة الأجل إذا ما استعصى على العاطل عن العمل أن ينضم من

والتخلص من الممارسات المتشددة المتعلقة بالأجور والتوظيف ، والارتقاء بمهارات العمال .
 والانتعاش الحثيث الذي عرفه الاقتصاد العالمي ، إلا أن البطالة الصريحة قد تنامت في بلدان كثيرة . ففي أوروبا ، يعتقد أن استمرار معدلات

والتخلص من الممارسات المتشددة المتعلقة بالأجور والتوظيف ، والارتقاء بمهارات العمال .
 والانتعاش الحثيث الذي عرفه الاقتصاد العالمي ، إلا أن البطالة الصريحة قد تنامت في بلدان كثيرة . ففي أوروبا ، يعتقد أن استمرار معدلات

هناك فوارق هائلة في معدلات البطالة حتى فيما بين البلدان من نفس مستوى الدخل .

معدل البطالة (نسبة مئوية)



حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالآلاف الدولارات)

- ◆ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- ◆ جنوب آسيا
- ◆ أفريقيا جنوب الصحراء
- ◆ شرق آسيا والمحيط الهادئ
- ◆ أوروبا وآسيا الوسطى
- ◆ أمريكا اللاتينية والكاريبي

الشكل ٣ - ٢ : نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والبطالة . قوام العينة سبعة وخمسون اقتصادا منخفض ومتوسط الدخل . نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالأرقام الدولية لعام ١٩٩٣ ، معدلات البطالة في سنوات مختلفة في أواخر عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات . المصدر : البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ، ١٩٩٤ ، ومنطقة العمل الدولية ، ١٩٩٤ ، وبيانات البنك الدولي .

البطالة المرتفعة خلال عقد الثمانينات ناشىء عن مزيج من النمو الهزيل فى الطلب على العمل ، وحالات الجمود فى الأجور الحقيقية فى مواجهة الطلب المتناقص على العمال غير المهرة ، ووجود نظام للرفاهية يوفر للمتقاعين به حوافز سلبية تصرفهم عن قبول الوظائف ، ووجود قيود فى بعض قطاعات الخدمات حالت دون نمو فرص التوظيف .

والبطالة تتسم بحدّة خاصة فى كثير من الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، حيث خضع كثير من المؤسسات للانضباط الذى تفرضه الأسواق للمرة الأولى فاضطرت إلى تخفيض الإنتاج أو إلى إغلاق أبوابها تماماً . وكانت البطالة المسجلة رسمياً فى بلغاريا وجمهورية السلوفاك وهنغاريا حتى وقت قريب يرجع إلى عام ١٩٨٩ بطالة هينة . ولكن البلدان الثلاثة جميعها واجهت بحلول عام ١٩٩٣ معدلات للبطالة الصريحة تفاوتت بين ١٢ و ١٦ فى المائة . ولكن لم تمر كافة الاقتصادات التى تواجه عملية الانتقال بنفس هذه التجربة . فقد بقيت البطالة الصريحة فى بيلاروس وجمهورية التشيك وروسيا عند رقم واحد . وإن يكن عمال كثيرون فى بيلاروس وروسيا قد استغنوا عنهم فى الواقع أو صاروا يعملون نصف الوقت .

• • •

إن التنمية الاقتصادية تجلب معها فرصاً جديدة سريعة التغير لأولئك المشاركين فى سوق العمل . ويتوقف التقدم على ما تبديه الأسر المعيشية من رغبة وقدرة على الادخار وتكديس أرصدها الانتاجية ، وعلى رغبة منظمى المشروعات فى تنظيم عناصر الانتاج بحيث يتسنى تحقيق المكاسب التى يمكن للتخصّص أن يغلبها ورغبة الحكومات فى تعظيم هذه الجهود بدلاً من تثبيط الهمم . والنمو الاقتصادى يجعل خدمات العمل خدمات مكلفة بصورة متزايدة ، مما يحفز الأسر المعيشية على أن تختار طرقاتاً بديلة تدير بها وقتها ، ويحفز أرباب العمل على استكشاف طرق أفضل لتنظيم الإنتاج . ولكن هذه النفعالات لا تتسم بالكمال ، وكثيراً ما يحدث أن تجد كثرة من العمال أن عملها يستخدم استخداماً ناقصاً وأن دخلها منخفض .

وأتثناء النمو الذى تحقق فى القطاع العصري فى عقد الثمانينات ، ركزت فرص التوظيف فى كثير من البلدان

وأتثناء النمو الذى تحقق فى القطاع العصري فى عقد الثمانينات ، ركزت فرص التوظيف فى كثير من البلدان

وأتثناء النمو الذى تحقق فى القطاع العصري فى عقد الثمانينات ، ركزت فرص التوظيف فى كثير من البلدان

سياسات وأنماط الطلب على العمل

تعنى التنمية الاقتصادية إجراء تغييرات جوهرية فى هيكل العمالة وزيادة هائلة فى الإنتاجية . فأنماط العمل فى الصناعات التقليدية تتغير عندما تؤدى الزيادة فى تكاليف العمل ، إلى جانب الإنجازات التكنولوجية ، إلى تشجيع الأخذ بأساليب جديدة . وفى الوقت نفسه تتسع فرص العمل فى الخدمات والصناعة بينما تتناقص فرص العمل فى الزراعة ، وينتقل العمال إلى المناطق الحضرية ومن القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى . وقد تحقق قدر أكبر من الرخاء للعمال عندما كانت عملية الارتقاء بالإنتاجية وانتقال الأيدي العاملة تستند إلى الحقائق القائمة فى السوق . وقد ثبت أن المحاولات التى بذلتها الحكومات للتحكم فى سرعة التغيير ، عن طريق حماية الصناعة وفرص العمل فى القطاع الرسمى ، محاولات غير قابلة للاستمرار وكثيرا ما تؤدى إلى عكس المقصود منها ، فتبطئ النمو الاقتصادى وتكبت الطلب على الأيدي العاملة وتشجع الاتجاه إلى القطاع غير الرسمى .

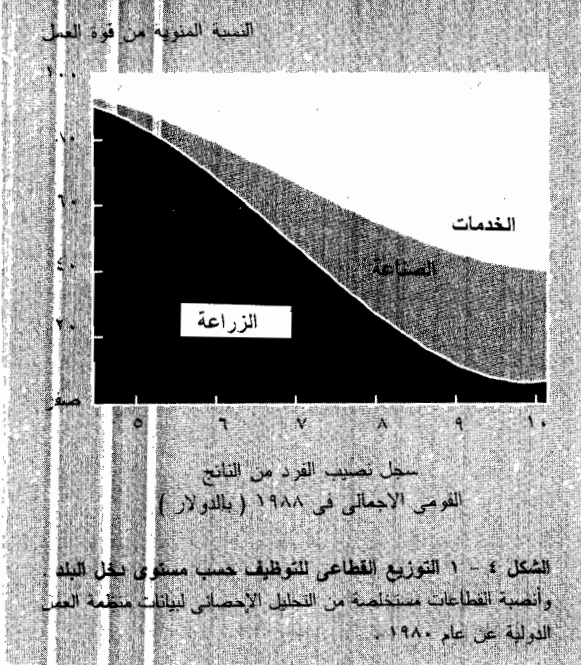
ويهدف هذا الفصل إلى توضيح السبب فى أن نمو الإنتاجية يغير من نمط العمالة . ثم يناقش كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد أو تغرق عملية النمو الذى يتطلب زيادة فى الأيدي العاملة وكذلك عملية التحول الهيكلى .

يهدف هذا الفصل إلى توضيح السبب فى أن نمو الإنتاجية يغير من نمط العمالة . ثم يناقش كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد أو تغرق عملية النمو الذى يتطلب زيادة فى الأيدي العاملة وكذلك عملية التحول الهيكلى .

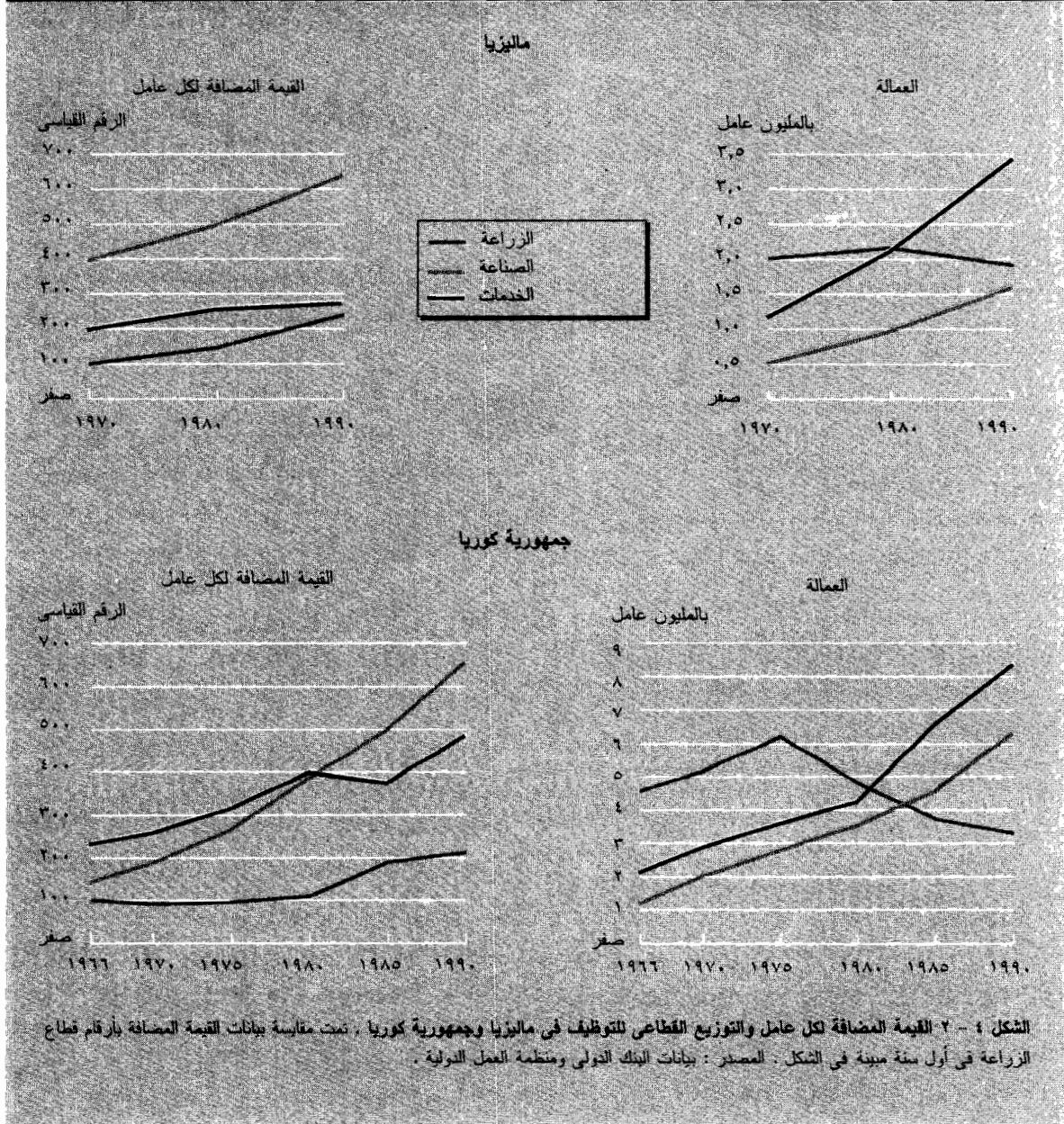
التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية

يؤدى نمو الإنتاجية وارتفاع الأجور الحقيقية إلى تغيير الأساليب التى تعمل لها الاقتصادات . فعندما تصبح المهارات ورؤوس الأموال أكثر توافرا تجد البلدان المختلفة أن من الأجدى لها اقتصاديا أن تستخدم الأيدي

التنمية تنقل العمال من الزراعة إلى الصناعة والخدمات



وجد عمال ماليزيا وكوريا فرص عمل متزايدة في القطاعات ذات الانتاجية العالية والمتصاعدة .



زراعياً على الكفاءة . والبلدان التي حبتها الطبيعة بكميات كبيرة من المعادن مثل أندونيسيا وفنزويلا تميل إلى تخصيص قدر أقل من العمل للصناعات التحويلية وقدر أكبر للخدمات .

كما أن ارتفاع الأجور الحقيقية يشجع المنتجين في

إلى ٦٠٪ في المائة . ويرتبط هذا التحول بزيادة العمالة في القطاع الرسمي التي تناولناها في الفصلين الثاني والثالث . غير أن اختلاف البلدان فيما تهبه لها الطبيعة من موارد يمكن أن يحدث اختلافات واسعة عن هذا النمط الأساسي . فالبلاد التي تحظى بوفرة من الأراضي الزراعية مثل الولايات المتحدة ونيوزيلندا تبقى أبان تطورها ، منتجا

تأخرت الاقتصادات المحمية عن غيرها في حصلة الإيرادات من السلع المصنوعة ونمو العمالة

الجدول ٤ - ١ التغير في الإيرادات والعمالة في الاقتصادات المحمية والاقتصادات ذات المنحى التصديري (النسبة المئوية في السنة ، ٧٠ - ١٩٩٠)

البلد	الإيراد الحقيقي للعامل	العمالة مقابل أجر
الاقتصادات المحمية بشدة		
الأرجنتين	- ٠,٩	- ٢,٥
غانا	- ٥,٥	- ٢,١
الهند	- ٢,٢	- ٢,٠
بيرو	- ٣,٣	- ٢,٠
زامبيا	- ٠,٩	- ٢,٠
الاقتصادات ذات المنحى التصديري		
جمهورية كوريا	٨,٢	٦,٢
ماليزيا	٢,٢	٨,٢
تايلند	٣,٠	٥,١

المصدر : Banerji, Campos, and Sabot, background . paper

إذ أن المؤلف أن يتطلب الأمر إلغاء بعض الوظائف أيضا . فقد زادت العمالة في الصناعة الكورية مثلا من عدد يتجاوز قليلا مليون وظيفة في ١٩٦٦ إلى أكثر من ٦ ملايين وظيفة في ١٩٩٠ ، وخلال هذه الفترة زادت حصة الصناعة التحويلية من إجمالي العمالة من ١٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة . ولكن هذا النجاح الاقتصادي لم يكن موزعا توزيعا متكافئا بين الصناعات ، بل وكثيرا ما أدى إلى تدمير الوظائف . من ذلك إن العمالة زادت في صناعة الخشب الرقائقي من ٢٣ ألف وظيفة إلى ٣٢ ألف وظيفة في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ لكنها انخفضت بعد عام ١٩٨٠ . وخلال هذه الفترة نمت الأجور الحقيقية سريعا ، مما دفع إلى تحولات في الصناعة عززت الإنتاجية .

أخطاء السياسات التي تقلل الطلب على العمل

كثيرا ما تفشل التحولات في مجال العمالة في أن تعكس التغيرات التي يحررها السوق ، بل تنتج بدلاً من ذلك من المحاولات التي تبذلها الحكومات للتعجيل بالتحول من الأنشطة والقطاعات منخفضة الإنتاجية إلى نظيرتها

قطاع معين على الأخذ بالتقنيات الإنتاجية التي توفر الأيدي العاملة ، في نفس الوقت الذي ينتقل فيه العمال من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة مرتفعة الإنتاجية ، على نحو ما يوضحه الاختلاف في تنظيم إنتاج الألبان في كل من المكسيك وإكوادور وتكساس . فالمزارع العائلية الفقيرة في ريف المكسيك ، والتي تعمل كل منها برأس مالها الهزيل وبدون استئجار خدمات متخصصة ، لا تكاد تكسب شيئا يزيد على دخل الكفاف ، ولا تنتج سوى من ثلاثة إلى أربعة لترات في اليوم من كل بقرة . أما في مرتفعات الإكوادور فإن المزارع التجارية الصغيرة لإنتاج الألبان تستأجر عمالا تدفع لهم ١٠٠ دولار في الشهر ، وتستخدم مجموعة من خدمات السوق مثل التلقيح الصناعي ، وتنتج ثلاثة عشر لترا في اليوم من كل بقرة ، في حين تعتمد مزارع تكساس بدرجة أكبر على معاملات الأسواق للحصول على مدخلات مثل المواد المغذية التكميلية والخدمات البيطرية ، ويحصل العاملون في تلك المزارع على أجر يبلغ ١٢٠٠ دولار في الشهر ، ولكن أبقار هذه المزارع تنتج عشرين لترا في اليوم أو أكثر .

وعندما تتوسع الاقتصادات ، تنافس فرص العمل الجديدة الفرص القائمة . ونظرا لأن الطلب يتزايد في مجالات أخرى فإن العمال يهجرون الأنشطة منخفضة الإنتاجية والأجور . ويبين الشكل ٤ - ٢ اتجاهات إنتاجية العمل داخل القطاعات المختلفة وفيما بينها في كل من ماليزيا وجمهورية كوريا خلال العقود الثلاثة الماضية . وقد يعكس الأداء الباهر لماليزيا في مجال الإنتاجية جزئيا التوسع في التوظيف في قطاعي الصناعة والخدمات ذوي الإنتاجية العالية ، ولكنه يعكس أيضا حقيقة أن الزراعة عززت إنتاجيتها بدرجة كبيرة في حين أبطأت على عدد العمال فيها ثابتا تقريبا . بل لقد كان سجل كوريا أكثر إثارة ، وإن كانت إنتاجية الزراعة فيها لم تبدأ في التحسن إلا بعدما شرع هذا القطاع في التخلص من العمال في منتصف السبعينات . وقد تبين من تحليل مصادر نمو إنتاجية العمل الوطنية في كوريا وماليزيا ، أن ما يقرب من ٦٠ في المائة من الإجمالي يأتي من ارتفاع إنتاجية العمل داخل القطاعات ، ويأتي معظم الباقي من الانتقال بين القطاعات المختلفة .

ونمو إنتاجية العمل ، سواء داخل القطاعات أو فيما بينها ، ليس مجرد قصة تتعلق بإنشاء وظائف جديدة ،

أمرنا سينا بالنسبة للزراعة . ولما كان القطاع الزراعى هو القطاع الرئيسى كثيف الاستخدام للعمل فإن هذا يشكل تحيزا مناهضا للطلب على العمل . ومناهضا لأفقر فئات العمال . وفى كثير من الأحيان كانت الضريبة الحقيقية على الزراعة ضخمة . فقد تبين من دراسة أجريت على ثمانية عشرة بلدا أن إجمالى الضريبة (الظاهرة والضمنية) على الزراعة بلغت ٣٠ فى المائة فى الفترة ٦٠ - ١٩٨٤ أى بما يكافئ تحويل ٤٦ فى المائة من القيمة المضافة فى الزراعة سنويا إلى القطاعات الأخرى . وقد تراوح هذا التحويل بين ما يقرب من ٥٠ فى المائة فى حالة الضرائب المفرطة على الزراعة فى بلاد مثل غانا وزامبيا ، وما بين ١٠ و ٢٠ فى المائة للضرائب المعتدلة كما هى الحالة فى ماليزيا . أما كوريا والبرتغال فتقدمان فى الواقع دعما للزراعة . وفى معظم الحالات لم تكن الضرائب الصريحة هى المصدر الأساسى للضرائب . ما يقرب من ثلاثة أرباع الإجمالى فى المتوسط - بل الآثار غير المباشرة لحماية الصناعة ، وما ينجم عن ذلك من مغالاة فى تقييم سعر العملة . وبينت الدراسة أن الضرائب المنخفضة على الزراعة تعنى سرعة أكبر فى النمو الزراعى ، وسرعة أكبر فى النمو الإجمالى . ونظرا لأن ذلك أدى إلى التعجيل بعملية التنمية الإجمالية ، فقد كان من المفارقات أنه ترتب على انخفاض الضرائب على الزراعة الإسراع بالتحول من العمالة الزراعية إلى العمالة فى الصناعة والخدمات .

كذلك ، فإن نمط التغير التكنولوجى مسألة مهمة أيضا . فعندما يكون التقدم التكنولوجى بطيئا فى قطاع رئيسى كثيف الاستخدام للعمل ، فإن هذا القطاع يمكن أن يغدو قطاعا متلكئا فى التقدم الإجمالى للبلد . وربما يرجع ذلك إلى التقاعس عن تطوير وتطوير تقنيات جديدة ، كما حدث فى الزراعة فى أثناء الثورة الصناعية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة . وفى هاتين الحالتين كان التقدم التقنى مركزا فى الصناعة والاتصالات ، وكان ذلك من العوامل التى أدت إلى ركود أجور العمال غير المهرة حتى عندما شرع النمو الإجمالى فى الانطلاق فى هذين البلدين . ولكن الثورة الخضراء غيرت موقف الزراعة بصورة عميقة فى العقود الثلاثة الماضية . فحيثما تمكن المزارعون من الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة - على الأخص فى أجزاء كبيرة من آسيا - كان التغير التقنى فى الريف سريعا مما أفضى إلى

مرتفعة الإنتاجية . وهناك طرق ثلاثة حاولت الحكومات بها إحداث التغيير : اتباع سياسات ينشأ عنها تحيز موال للصناعة ومناهض للزراعة ؛ واتباع سياسات متحيزة ضد الطلب على العمل فى الزراعة ؛ والتنظيمات الرامية إلى جعل العمالة فى القطاع الرسمى أكثر جاذبية للعمال . وهذه الطرق الثلاثة جميعا تكبت النمو فى الطلب على العمل ، وتؤدى إن أجلا أو عاجلا إلى الإضرار بالنمو الإجمالى .

التحيز الموالى للصناعة

ثبت فى نهاية الأمر أن السياسات التى اتبعت فى مجموعة واسعة من البلدان التى انصب اهتمامها على التصنيع من أجل إحلال الواردات هى سياسات سيئة بالنسبة للعمالة الصناعية ، للنمو الزراعى ، وللأداء الاقتصادى بصفة عامة (الجدول ٤ - ١) . فالهند مثلا حظت بنمو مطرد فى الأجور ولكنها شهدت تباطؤا فى نمو العمالة فى الصناعات التحويلية . وعانت بلدان مثل الأرجنتين وبيرو وغانا وزامبيا من انخفاض الأجور وتباطؤ نمو العمالة (وكان النمو سلبيا فى حالة الأرجنتين) على حد سواء .

وفشلت حماية الصناعة فى إحداث زيادة دينامية فى كشوف رواتب العمال الصناعيين . كما أدت إلى حدوث تحيزات مناهضة للعمل داخل الصناعة : فالدراسات تبين أن صناعات التصدير فى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تكون عادة أكثر كثافة فى استخدام العمل عنها فى البلدان التى تتبع سياسة إحلال الواردات ، ولكن المألوف أن تفرض على المجموعة الأولى ضرائب غير متناسبة بدلا من أن تتلقى دعما . وغالبا ما يكون رأس المال مدعوما بصورة ضمنية عن طريق تخفيض الحماية على السلع الرأسمالية المستوردة وعن طريق المغالاة فى تقييم أسعار العملات ، مما يزيد من تحيز التصنيع ضد الأيدى العاملة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاقتصادات الناجحة فى شرقى آسيا ركزت اهتمامها على التصدير ، وكانت التحيزات لصالح الصناعة لديها معتدلة نسبيا . وشهدت تلك البلدان نموا فى العمالة الأجيعة تجاوز كثيرا النمو السكانى كما شهدت نموا ملحوظا فى أجور عمال الصناعة التحويلية .

وقد ثبت أن تدليل الصناعة أمر طيب لقلّة من الصناعات لكنه أمر سيء لنمو العمالة الصناعية . كما كان

من الأراضي ، ولا تستخدم غير عدد ضئيل للغاية من الأيدي العاملة ، لكنها تحظى بالأفضلية في الحصول على الائتمان وغيره من أشكال الدعم . ففي أمريكا اللاتينية لم يؤد الإصلاح الزراعي فاطر الهمة الذي كان يهدف إلى إعطاء المستأجرين الزراعيين حقوق الملكية أو كان يهدف بذلك ، إلا إلى اشتداد تحيز أصحاب الأراضي تجاه الأخذ بممارسات الإنتاج الموفرة للأيدي العاملة . وكانت كولومبيا مثالا صارخا للأثار المعاكسة لهذه السياسات على الحوافز . فالأراضي التي كان يمكن استخدامها بكفاءة لزراعة المحاصيل تستخدم بدلا من ذلك لتربية الماشية ، وذلك بسبب تحيز السياسات لصالح المزارع الكبيرة (الإطار ٤ - ١) . وفي كثير من بلدان كتنة مجلس التعاضد الاقتصادي ما زالت الأراضي مملوكة للمزارع الجماعية الضخمة أو لخلفائها .

ويحتاج كثير من البلدان إلى خصخصة انزراعة أو إلى الإصلاح الزراعي أوإليهما معا . وقد سارت فييت نام وألبانيا في هذا الاتجاه بالفعل ، وهناك برنامج للإصلاح الزراعي يجرى تطبيقه في جنوب إفريقيا . والإصلاح الزراعي يتحقق على أفضل صورة داخل إطار سوقى يضم مشترين وبائعين راغبين في التعامل معا ، وليس عن طريق نزع الملكية . وضمانا لنجاح الإصلاح يمكن معاونة الفقراء بمنح يستخدمونها في شراء المزارع وتنميتها . كما أن هناك حاجة لإعادة توجيه الدعم التقنى والتسويقى والاستثمار فى البنية الأساسية الريفية من العمل لصالح كبار المزارعين إلى العمل لمصلحة صغار الملاك .

التنظيمات العمالية ، ازدواجية قوة العمل ، القطاع غير الرسمى

يتطلب التغيير فى تخصيص الموارد الذى يجعل فى الإمكان تحقيق التحول الذى يعزز الإنتاجية فى اقتصاد ما ، وجود سوق للعمل مفتوحة أمام القوى الاقتصادية . أما السياسات التى تشجع على تشكيل مجموعات صغيرة من المشتغلين فى أنشطة مرتفعة الإنتاجية فتؤدى إلى الازدواجية (تقسيم قوة العمل إلى فئة تتمتع بالامتيازات وفئة محرومة منها) وتميل إلى إغلاق القطاع الرسمى فى وجه المؤثرات الأوسع لسوق العمل ، على حساب نمو عدد الوظائف . وتترتب تلك النتائج عادة عندما تكون سوق المنتجات محمية من المنافسة عن طريق الحماية التجارية

نمو سريع فى الدخل الريفى الإجمالى ، وحقق مكاسب كبيرة لعمال الريف عن طريق التأثير المباشر على دخل المزارع والأجور الزراعية . وقد تبين من دراسة أجريت فى ريف الهند أن زيادة الغلة الراجعة إلى التغير التقنى قللت من نفشى الفقر بين سكان الريف من ٥٦ فى المائة إلى ٣٠ فى المائة فى الفترة بين منتصف السبعينات وعام ١٩٩٠ ، وذلك عن طريق زيادة دخل المزارع ، وارتفاع بنسبة ٧٠ فى المائة فى الأجور الزراعية على حد سواء . وبينت دراسات عديدة أن الطلب المتصاعد على الخدمات والسلع الاستهلاكية والمدخلات يحدث تأثيرا كبيرا غير مباشر على توسع القطاع الريفى غير الزراعى .

ولكن حدوث التغير التكنولوجى يتطلب أن تكون بيئة السياسات مساندة له . والتحيز الحاد المناهض للزراعة ، وليس عدم الاستجابة من جانب المزارعين ، هو السبب الرئيسى فى تباطؤ نمو الإنتاجية الزراعية فى إفريقيا جنوب الصحراء .

التحيزات المناهضة للعمل فى نطاق الزراعة

فى الفترة بين ١٩٥٠ وأواخر السبعينات ، كانت السياسات الزراعية فى كل من الاقتصادات ذات المنحى السوقى واقتصادات التخطيط المركزى تنبع من الرأى القائل بأنه ليس من المرجح أن يستجيب الفلاحون لحوافز السوق ، وأن المزارع الكبيرة أكثر كفاءة ، وأن الأمل الأكبر فى هذا القطاع معقود على التحديث المعتمد على كثافة رؤوس الأموال . وقد ثبت خطأ تلك النظرة . فهناك عدد قليل من الاقتصادات ، معظمها فى شرقى آسيا ، لم يتجنب فقط الإفراط فى فرض الضرائب على القطاع الزراعى بل وفر أيضا للزراعة التى تتم على نطاق صغير دعما قويا عن طريق البنية الأساسية والخدمات . وكان من العوامل التى يسرت ذلك أن سبقت إصلاحات زراعية تتعلق بتوزيع الأراضي (فى كوريا وتايوان الصينية) أو وجود تاريخ طويل من الإنتاج عن طريق المزارع الصغيرة (فى إندونيسيا وتايلند) والانتقال السريع إلى إنتاج المزارع الصغيرة (فى الصين بعد سنة ١٩٧٨) . وقد تمتعت هذه الاقتصادات بنمو ريفى سريع وتحول ملموس نحو العمالة غير الزراعية داخل المناطق الريفية .

بيد أنه فى كثير من الاقتصادات ، تستحوذ المزارع الكبيرة والتى تستخدم رأس المال بكثافة ، على نسبة كبيرة

الإطار ٤ - ١ تفسير ضعف الطلب على العمل في الزراعة : حالة كولومبيا

ولجأ المزارعون الفقراء إلى وضع اليد ، فشهدت السبعينات موجة واسعة من الاحتلال غير المشروع للأراضي ، ولكن هذا الأسلوب في حيازة الأراضي أوقف في عام ١٩٨٨ . وكان الخيار الوحيد الباقي أمام الفقراء هو شغل الأراضي الحدية ، والتي غالبا ما تكون غير مستقرة من الناحية الإيكولوجية ، على حدود الغابات المطيرة أو في التلال شديدة الانحدار . وتجرى في كثير من المناطق تعرية منحدرات الجبال وإخلاقها من الغطاء النباتي ومن التربة السطحية وبالتالي تفقد تلك المناطق القدرة على الاحتفاظ بالرطوبة ، وكان لذلك تأثيره الضار على تدفق المجارى المائية . وعلى الرغم من أن عدم توافر فرصة الحصول على الأرض والعمل في المزارع ليس هو السبب الوحيد لأعمال العنف التي شهدتها ريف كولومبيا ، فلا شك في أنه من عوامل تفاقم الوضع . وقد تبين أن المحافظات التي ابتليت بأعمال العنف أكثر من غيرها هي التي شهدت معدلات أعلى من المتوسط في انخفاض مساحة الأراضي التي يفلحها المستأجرون في الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٨ .

وقد سنت كولومبيا نوعا مختلفا من قوانين الإصلاح الزراعي في ١٩٩٤ بهدف إلى زيادة دور السوق في تحويل الأراضي إلى فقراء الريف . وبمقتضاه يتلقى من يحق لهم طلب الشراء دعما يبلغ ٧٠ في المائة من ثمن قطعة أرض تكفي لإعالة أسرة زراعية ، كما تحصل الأسرة على قرض يغطي الثلاثين في المائة الباقية . والمعتزم أن يتجمع المزارعون الذين يتلقون الدعم في جمعيات تعاونية للتفاوض على شراء الأراضي ممن يملكون مساحات واسعة . كما أن القانون الجديد يعطي حق الملكية لواضعي اليد المستقرين في الأراضي الحدودية ، ويتضمن النص على تدابير لتحسين الأراضي التي تشغلها مجتمعات السكان الأصليين . ولا يتضمن القانون إصلاحا للقيود على استئجار الأراضي ، ولكنه خطوة في الاتجاه الصحيح .

تعتبر كولومبيا مثالا لبلد فرض ضرائب على الزراعة وحقق مع ذلك معدلا مرموقا من النمو الزراعي من خلال مجموعة من أشكال الدعم . ولكن كولومبيا تبين أيضا بوضوح كيف أن تحيز السياسات داخل القطاع يمكن أن يؤدي إلى إنقاص الطلب على العمل . فما زالت معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى بكثير منها في المدن ، وإن كان الفقر قد انخفض في البلد في مجموعه .

والمقدر أن معدل الضريبة الضمنية التي فرضتها كولومبيا على الزراعة وصل إلى ٣٠ في المائة في الفترة ٦٠ - ١٩٨٤ ، ومع ذلك بلغ متوسط النمو الزراعي ٣,٥ في المائة سنويا بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٨٧ . وكان طريق النمو في البلد معتمدا بدرجة عالية على كثافة استخدام رأس المال والأراضي . فزادت رؤوس الأموال بنسبة ٢,٨ في المائة سنويا ، وزادت مساحة الأراضي المخصصة للزراعة وتربية الماشية بنسبة ١,٤ في المائة ، في حين لم تزد العمالة إلا بنسبة ٠,٦ في المائة . وشجعت المعاملة الضريبية التفضيلية ، ودعم الائتمان ، والقضاء تقريبا على إيجار الأراضي على نمط للنمو الزراعي يعتمد بدرجة مفرطة على الوفرة في الأيدي العاملة . وابتداء من سنة ١٩٣٦ وانتهاء بخطة لاى دى ابارسيريا ، في ١٩٧٥ اتخذت سلسلة من التدابير كان من نتيجتها - المقصودة أو غير المقصودة - إنقاص الحافز لدى كبار أصحاب الأراضي لتأجير أراضيهم للمزارعين المستأجرين . وفي سنة ١٩٦٨ أصبح من المحرم قانونا استخدام طريقة المزارعة بالمشاركة في المحصول . وعمل المزارعون على إنقاص اعتمادهم على العمال عن طريق الميكنة ، التي تتم عادة عن طريق الائتمان المدعوم ، أو بالتحويل إلى تربية الماشية . وحدث في الفترة بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ انخفاض حاد في العمالة الريفية ، بلغ ٣,٩ في المائة سنويا .

ويزيد من تعقيد الاقتصاد السياسى للتصحيح فى القطاع الصناعى . وكذلك فإن ضعف الإرتباط بين اشتراكات الضمان الاجتماعى ومنافعه أدى عمليا إلى تحويل الاشتراكات إلى ضريبة ، وشجع على التهرب الضريبى عن طريق تغيير حالة العاملين . وقد تبين من دراسة لنظام الضمان الاجتماعى فى البرازيل ، أن هناك ما يدل على أن العمال يبقون فى القطاع غير الرسمى إلى أطول أجل ممكن ولا يتحولون فى نهاية الأمر إلى التوظيف الرسمى إلا من أجل الوفاء بالاشتراطات المنصوص عليها فى نظام المعاشات .

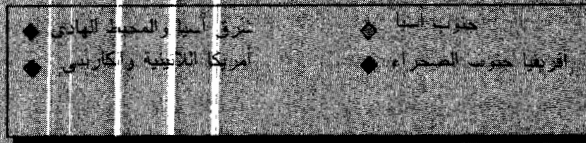
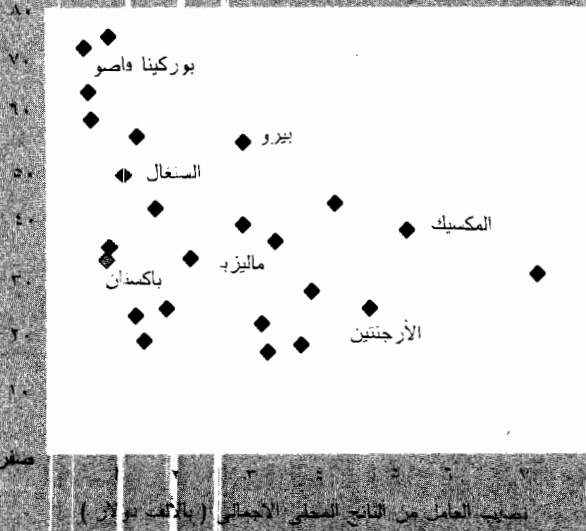
ويتراوح نطاق القطاع الحضرى غير الرسمى من نحو ٧٥ فى المائة من قوة العمل الحضرية فى بوركينافاسو وسيراليون إلى قرابة ٢٠ فى المائة فى سنغافورة . ويميل العمل فى القطاع غير الرسمى لأن يكون أعلى فى إفريقيا

أو الملكية العامة ، واقتراان ذلك بتنظيمات حكومية للعمل تهدف - عادة بحسن نية - إلى حماية أو دعم أحوال العمال المشتغلين فى القطاع الرسمى . وقد يخلق ذلك فئة صغيرة من العمال ذوى الامتيازات النسبية ممن لهم مصلحة فى استمرار هذا الوضع المتميز .

وفى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وجنوبى آسيا والشرق الأوسط تقرر قوانين العمل قواعد متشددة تضمن الأمن الوظيفى ، مما يجعل قرارات التعيين غير قابلة للنقض من الناحية العملية ، كما أن نظام تمثيل العمال وتسوية المنازعات كثيرا ما يخضع لاتخاذ قرارات حكومية بتعذر التنبؤ بها ، مما يزيد من عدم اليقين بالنسبة لتقدير المؤسسات لتكاليف العمل فى المستقبل . ولا يوجد فى الهند حتى الآن قانون مناسب لإعلان الافلاس ، مما يجعل إغلاق المصانع مسألة خاضعة للتقدير الحكومى

ينكمش القطاع غير الرسمي مع تقدم التنمية .

القطاع الحضري غير الرسمي كسبة من قوة العمل الحضرية



الشكل ٤ - ٣: نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي وحجم القطاع غير الرسمي في الحضر - تآلف المعية من أربعة وعشرين بلداً نامياً وتختلف الستراتيغيا للبلدان من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٩. ونصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي مقيس بالأسعار الدولية في ١٩٨٥. المصدر: Banerji, background paper, Summers and Heston 1991.

العمال من مزايا العمل ولا يعتبرها أصحاب الأعمال ضرورية مفروضة عليهم .

• • •

إن النمو الاقتصادي وارتفاع الأجور الحقيقية يعنinan ارتفاع إنتاجية العمل داخل القطاعات ، وأن العمال سينتقلون إلى القطاعات الأعلى إنتاجية مثل الصناعة والخدمات . لكن الحكومات ستفشل حتما إذا حاولت التعجيل بهذه العملية عن طريق إدخال تحيزات لصالح الأنشطة المرتفعة الإنتاجية . ومن المفارقات أن التحيزات التي تميل لصالح الصناعة على حساب الزراعة ، ولصالح

جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية . وهناك علاقة عكسية داخل كل إقليم بين البقاء في القطاع غير الرسمي وإنتاجية العمل (الشكل ٤ - ٣) . لكن للسياسة المتبعة أهميتها في هذا المجال أيضا . فالضرائب الباهظة والتنظيمات المتشددة يمكن أن تزيد من حجم القطاع غير الرسمي . وقد أجريت دراسة مقارنة بين السلفادور والمكسيك وبيرو تبين منها أن مستوى العمل في القطاع غير الرسمي أقل في حالة المكسيك ، حيث لا يحظى العاملون في القطاع الرسمي بامتيازات أكبر مما يحظى به العاملون في القطاع غير الرسمي من حيث الأجور والقوانين التي تضمن لهم وظائفهم .

فما الذي ينبغي للحكومات أن تفعله بشأن العمل غير الرسمي أو لصالحه ؟ هناك ثلاثة أنواع معقولة من المبادرات الأساسية . الأول ، إلغاء التحيزات المناهضة للعمل ، سواء كانت ضد العمالة في الزراعة أو في مؤسسات القطاع الرسمي ، مما يؤدي إلى تقليل الضغط على القطاع غير الرسمي من جانب عمال الزراعة الذين يهجرون الأرض لكنهم لا يستطيعون العثور على وظائف في القطاع الرسمي . والثاني ، يتعين جعل العبء الضريبي والتنظيمي على النشاط الرسمي في مستويات معتدلة (وقابلة للإنفاذ) . والثالث ، هناك ثمة مجال للعمل العام المباشر ، ولا سيما في نمط توفير البنية الأساسية الحضرية وتجنب توجيه الائتمان المدعوم إلى المؤسسات التي تلقى معاملة تفضيلية . وترى المؤسسات الصغيرة أن عدم توافر الائتمان قيد على نشاطها ، ولكن تجربة بلدان شرقى آسيا تبين أن المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تتطور على الرغم من وجود أسعار فائدة حقيقية تصل إلى ٤٠ في المائة ما دامت تملك فرصة الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق .

وكما ورد في الفصل الثالث ، توجد في جميع الاقتصادات سلسلة متصلة من فرص العمل ، ابتداء من عمل الفرد لحسابه الشخصي في نطاق الأسرة المعيشية حتى العمل الرسمي في المنشآت المسجلة . وإذا تجاهلت سياسة العمل دور الأجور وظروف العمل باعتبارها حوافز وإشارات سوقية فسينتهى بها الأمر إلى إغلاق سوق العمل الرسمية دون تأثير قوى السوق ، وعدم تشجيع إكساب عقود العمل الطابع الرسمي . ويناقش الباب الثالث المعايير وأحكام ضمان الدخل التي يمكن تحمل مستلزماتها ، والتي يعتبرها

اقتصاد أكثر إنتاجية وأكثر رسمية ، بدلا من أن تعجل بذلك .

رأس المال على حساب العمل ولصالح العمل الرسمي على حساب العمل غير الرسمي تميل إلى إبطاء التحول نحو

الفصل الخامس

المهارات اللازمة للتنمية

وتنظيم عمل الآخرين . ويبدأ الاستثمار في الموارد البشرية لتعلم تلك المهارات - أى الاستثمار في الصحة والتغذية وفي التعليم والتدريب - فى سن مبكرة ويمتد طوال الحياة . ويخلق هذا الاستثمار رأس المال البشرى اللازم لرفع إنتاجية العمل وتحقيق الرخاء الاقتصادى للعمال وأسرهم .

ومن شأن إنقاص سوء التغذية بالبروتين والطاقة ، وزيادة استهلاك المواد المغذية النذرة مثل الحديد واليود ، أن يزيد من إنتاجية العمل عن طريق تحسين القدرة الذهنية والبدنية . وقد تبين من دراسات تحليلية أجريت على الأسر المعيشية الريفية فى جنوبى الهند وفى جزيرة مندانوا فى الفلبين أن زيادة الوزن بالنسبة للطول (وهو مقياس لحالة التغذية فى المدى الطويل) وكذلك زيادة الطول وحده (وهو مقياس بديل للتغذية فى الطفولة) يرتبط كلاهما ارتباطا وثيقا بزيادة إنتاج العامل البالغ . ويبدو أن الأثر الكمى لتحسين التغذية فى وقت مبكر من الحياة على الإنتاجية فى المستقبل فى هذه الحالات يعادل على الأقل التأثير الذى كثيرا ما يشار إليه للتعليم الابتدائى .

والتعليم لا غنى عنه لزيادة إنتاجية الفرد . فالتعليم العام يزود الأطفال بمهارات يستطيعون أن ينقلوها فيما بعد من عمل إلى آخر ، وبالأدوات الذهنية الأساسية اللازمة لمواصلة التعلم . وهو يزيد القدرة على أداء المهام النمطية ، وعلى معالجة المعلومات واستعمالها ، وعلى التكيف مع التكنولوجيات الجديدة وممارسات الإنتاج الجديدة ، وتوضح هذه النقطة الأدلة المستمدة من الأخذ

إن زيادة مهارات العمال وقدراتهم هى مفتاح النجاح الاقتصادى فى ظل الاقتصاد العالمى الذى يزداد تكاملا وتنافسا . ومن شأن الاستثمار فى البشر أن يرفع مستوى معيشة الأسر عن طريق إتاحة فرص أوسع ، وزيادة الإنتاجية ، واجتذاب الاستثمارات الرأسمالية ، وتدعيم القدرة على الكسب . كما أن لتحسين الصحة والتغذية والتعليم قيمته فى حد ذاته ، إذ يتيح للناس أن يعيشوا حياة أكثر انجازا . وهناك اعتراف عالمى بأهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى ، ولا سيما التعليم ، بالنسبة للنمو الاقتصادى ورخاء الأسر المعيشية . وقد أسهم هذا الإدراك فى تحقيق زيادة عالمية لم يسبق لها مثيل فى الالتحاق بالمدارس فى العقود الأخيرة . غير أن هذه الاستثمارات وحدها لا تؤدي دائما إلى الإسراع بالنمو . ففي ظل البيئة الخاطئة قد لا تغل الاستثمارات فى البشر سوى التبديد للموارد العاطلة .

ويتناول هذا الفصل السبب فى أهمية رأس المال البشرى ، ولماذا لم يتمكن كثير من البلدان من جنى ثماره ، والدور الذى تستطيع الحكومات أن تلعبه لمساندة استثمارات الأسر المعيشية فى رأس المال البشرى .

ما هو رأس المال البشرى ؟

تعتمد حياة الزراعة وعمال الصناعة وعمال الخدمات اعتمادا متزايدا على اكتسابهم مهارات أساسية مثل معرفة القراءة والكتابة ومبادئ الحساب بالإضافة إلى المهارات الأكثر تخصصا ، والقدرة على النهوض بمهام معقدة ،

بسلالات الحبوب الغذائية عالية الغلة في الصين والهند . وبعد مراعاة حجم المزارع وغيره من عوامل الإنتاج ، بينت الدراسات أن المزارعين الذين حصلوا على تعليم أفضل في محافظة هونان بالصين كانوا أكثر استعدادا للأخذ بالسلالات الزراعية الأعلى إنتاجية . وفي الهند ، تبين أن المناطق التي كان بها عدد قليل نسبيا من المزارعين الحاصلين على التعليم الابتدائي عند بداية الثورة الخضراء قد حققت نموا أقل من المناطق التي أتاحت لها نفس الفرص التكنولوجية لكن زراعتها كانوا أفضل تعليما .

وثمة علاقة مماثلة بين التدريب على العمل والإنتاجية . فقد اقترن التدريب المعتمد على المؤسسة في تاوان الصينية بزيادة ملموسة في الناتج بالنسبة للعامل الواحد ، وتحققت أكبر المكاسب في المؤسسات التي استثمرت في التدريب والتكنولوجيا معاً في وقت واحد . وكما في حالة الثورة الخضراء ، فإن رأس المال البشري يحقق عائداً عالياً بصورة خاصة عندما تتوافر الفرصة للاستفادة من الأفكار الجديدة .

والاستثمارات في البشر تتكامل عادة فيما بينها بدرجة عالية . فالتغذية المناسبة والصحة الوفرة يزيدان من قدرة الأطفال على التعلم . وقد بينت دراسة أجريت على أربع قرى في غواتيمالا أن توفير الأغذية التكميلية المضاف إليها البروتين للأطفال أحدث تحسناً ملموساً في تحصيلهم الدراسي وفي الامتحانات التي عقدت بعد ذلك بنحو عشرة أعوام . وتحسين التعليم العام في أحد البلدان يزيد من احتمال أن يتلقى العمال تدريباً بعد انتهاء تعليمهم الرسمي . ففي بيرو كان احتمال تلقى العمال الذكور الحاصلين على قدر من التعليم الثانوي تدريب من أرباب أعمالهم ، يزيد بنسبة ٢٥ في المائة على من لم يحصلوا على أي قدر منه . أما إذا كانوا قد أتموا التعليم الثانوي فإن احتمال حصولهم على التدريب كان يزيد بنسبة ٥٢ في المائة .

وزيادة رأس المال البشري للعمال تزيد من قدرتهم على اكتسب ، لأن الاقتصادات ذات المنحى السوقى تكافئ العامل الماهر القادر على تقديم قدر أكبر من الناتج ، أو على تقديم ناتج له قيمة أعلى في السوق . ومكافئة التعليم والمهارات ، بالقياس إلى العمال غير المهرة ، آخذة في الارتفاع المطرد في الوقت الحالي في بعض الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل حيث ظلت

القواعد الإدارية وليست السوق هي التي تحدد الأجور لزمن طويل . ففي سلوفينيا شهد العمال المتعلمون والذين لهم خبرة عمل سابقة زيادة في أجورهم ، نظراً لأن قوى السوق التي أطلقت حديثاً بدأت في توسيع هيكل الأجور بما يتفق مع الاختلاف في قيمة إنتاجية العامل .

رأس المال البشري : ضروري ولكنه لا يكفي

إن المزيد من التعليم يعنى في العادة أشخاصاً أكثر إنتاجاً . ولذا فليس من المستغرب أن الالتحاق بجميع مستويات التعليم في العالم زاد منذ سنة ١٩٦٠ خمسة أمثال . واليوم يعيش أكثر من ٥ من كل ١٠ من خريجي المدارس الثانوية في بلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل ، ومنذ ثلاثين عاماً كان يعيش فيها ثلاثة من كل عشرة فقط . وفي عام ١٩٦٠ كان ما يقرب من ثلث مجموع الكبار في البلدان النامية يعرفون القراءة والكتابة . وارتفعت هذه النسبة في ١٩٩٠ إلى أكثر من النصف . وهذا الاتجاه موجود في جميع الأقاليم ، وإن كان الاختلاف في النتائج ما زال كبيراً . وعلى النطاق العالمي ضفق تعليم المرأة يتحسن بصورة مطردة ، وإن كان توزيع التعليم بين الرجال والنساء ما زال بعيداً عن التكافؤ في معظم الأقاليم .

فلماذا ظل النمو الاقتصادي مراوفاً في كثير من أنحاء العالم على الرغم من ارتفاع مستويات التعليم وغيره من أشكال رأس المال البشري ؟ هناك سببان . الأول أن رأس المال البشري يمكن أن يستخدم استخداماً سيئاً . وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري لا تستطيع أن تعودن عن البيئة المعادية للنمو الاقتصادي ولا أن تغلب عليها . والثاني أن استثمارات رأس المال البشري يمكن أن تكون من الصنف الخاطئ أو من نوعية سيئة . فالانفاق على الموارد البشرية كثيراً ما يعجز عن توفير كمية أو نوعية أو طراز رأس المال البشري الذي كان يمكن تحقيقه لو كانت الأموال قد أنفقت بطريقة أفضل . وهناك أمثلة عديدة على أشكال التغذية التكميلية التي لم تحدث أثراً يذكر على حالة التغذية لمن يتلقونها ، وهناك أمثلة على زيادة الالتحاق بالمدارس دون إحداث تغيير يذكر في نتائج الامتحانات النمطية . وهناك أمثلة على خريجي معاهد التدريب العامة الذين لم يجدوا سوقاً لمهاراتهم الجديدة . والاستفادة غير الكاملة بتعليم العمال ومهاراتهم هي في

باستراتيجية للتنمية - هي التخطيط المركزي في فييت نام ، وإحلال الواردات في الفلبين - ثبت أنها عاجزة عن الاستفادة الكاملة من رصيدها من رأس المال البشرى . وعلى النقيض من ذلك فإن بعض البلدان التي حققت نجاحا في جنوب شرقي آسيا كانت لديها في البدء مستويات منخفضة نسبيا من رأس المال البشرى ، ولكنها اتبعت استراتيجيات عملت على توسيع نطاق التعليم وزيادة الطلب على العمل في نفس الوقت .

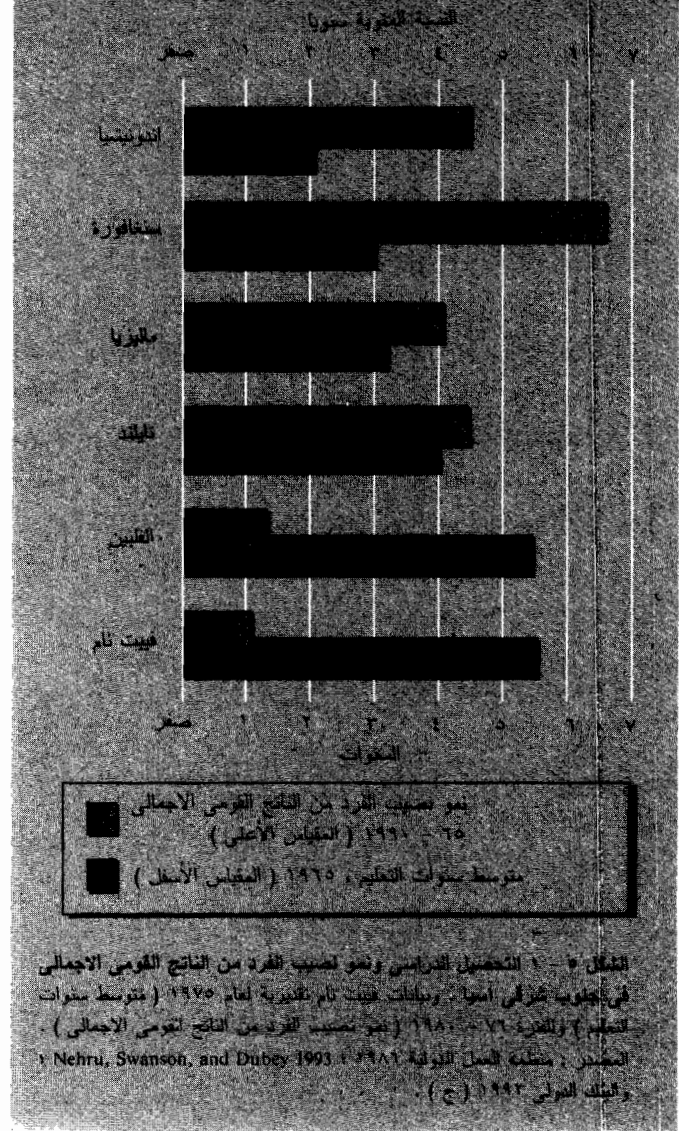
ولا شك في أن الفلبين وفييت نام حصلا على عائد من استثماراتها في مجال الموارد البشرية . وقد حمل كثير من الفلبينيين المتعلمين مهاراتهم إلى خارج بلادهم وأصبحت تحويلاتهم إليه أكبر مصدر للعملة الأجنبية في اقتصاد الفلبين . وفي فييت نام اليوم تسهم الاستثمارات السابقة في رأس المال البشرى في تحسين الأداء الاقتصادي بعد أن اتبع البلد نهجا للتنمية أكثر اعتمادا على السوق . ولكن ما تثبته كل من الفلبين وفييت نام هو أن التوسع في القدرات البشرية لا يحقق إمكانياته الكاملة إلا إذا كانت هناك زيادة موازية في الطلب الذي يحركه السوق على مهارات العمال .

وكذلك فإن سياسة الحكومة تجاه الموارد البشرية هي جزء من السبب في أن الاستثمارات في البشر لا تؤتي ثمارها في جميع الأحوال . وهناك أمثلة عديدة على ذلك ، وسنقصر حديثنا هنا على التعليم . فالإفراط في الإنفاق على الأجهزة البيروقراطية للتعليم والبنية الأساسية للمدارس بدلا من الإنفاق على القائمين بالتدريس وعلى لوازم التعليم ، يؤدي إلى انخفاض محصلة التعليم كما ونوعا . وينتج ذلك أيضا عن المعلمين ذوي التدريب الضعيف والتقاعد عن تحديد معايير مرتفعة للتلاميذ . وأخيرا فإن رأس المال البشرى يميل لأن يكون غير منتج نسبيا عندما لا تتفق المهارات المكتسبة في المدرسة مع الفرص المتاحة في السوق ، أو عندما يجرى تشجيع التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي والثانوي . وفي كل هذه الحالات تكون هناك حاجة إلى تحسين سياسة التعليم لضمان أن تعطى النفقات على التعليم استثمارا إنتاجيا في رأس المال البشرى .

دعم الاستثمار في البشر

تستثمر الأسر المعيشية طواعية لضمان جودة صحة

حتى في جنوب شرقي آسيا . لم تكن المستويات الأولية للتعليم المرتفعة نسبيا ضمانا للنمو الاقتصادي .



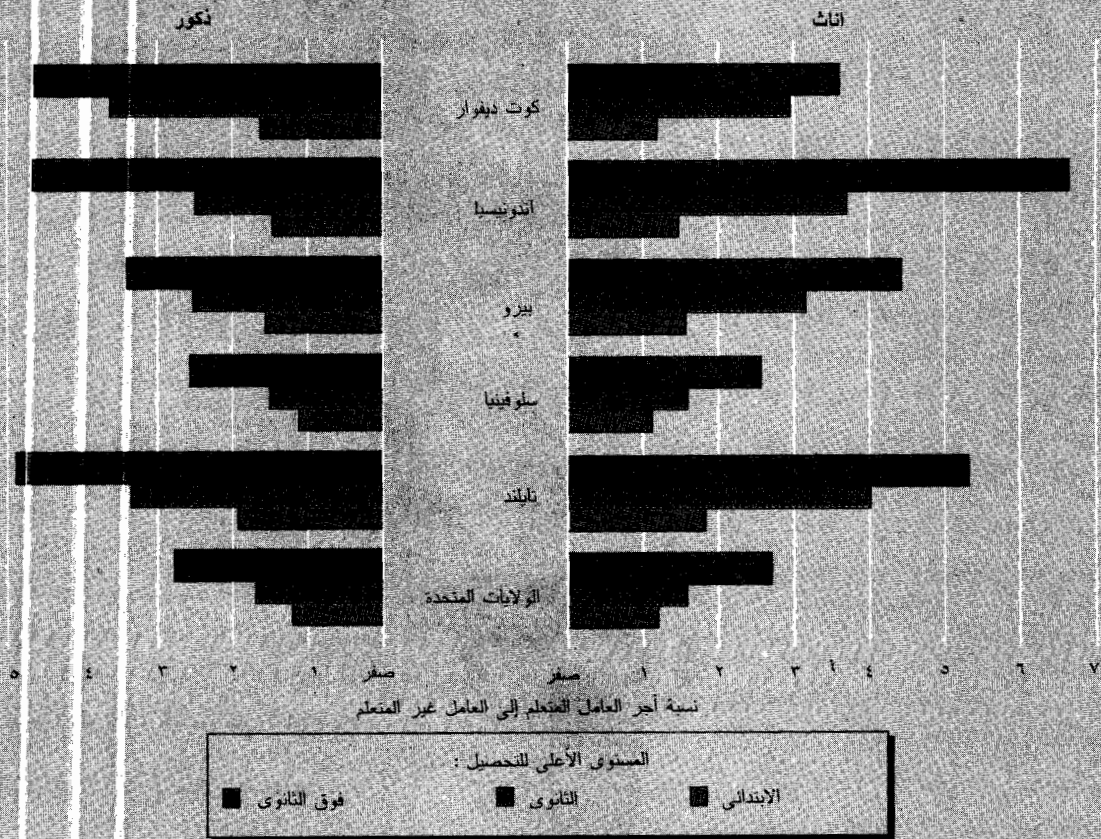
أغلب الأحوال مشكلة تتعلق بالافتقار إلى الطلب على العمل بسبب استراتيجيات التنمية غير السليمة . وذلك واضح في كثير من الأقاليم ، بما فيها جنوب شرقي آسيا . فالقوى العاملة في فييت نام والفلبين كان لديها تاريخيا معدلات لمعرفة الكبار بالقراءة والكتابة والتحصيل المدرسي أعلى منها بالنسبة للبلدان الأخرى في الإقليم . لكن نمو كل من هذين الاقتصاديين كان بطيئا نسبيا ، كما يتبين من الشكل ٥ - ١ ، وذلك أساسا لأن كلا البلدين أخذ

الإطار ٥ - ١ كم تزيد الأجور نتيجة للتعليم ؟

منهم (كوت ديفوار) ، وتكون المكافأة أقل حيث توجد وفرة نسبية من العمال المتعلمين (سلوفينيا والولايات المتحدة) . كما أن حجم علاوة الأجر يتوقف على مستوى التعليم - ففي بلدان الدخل المنخفض والمتوسط في الشكل ، تتجاوز نسبة الأجر بين خريجي المدارس الثانوية والمدارس الابتدائية النسبة بين خريجي المدارس الابتدائية والذين لم يحصلوا على أي تعليم ، وذلك في جميع الحالات باستثناء حالة واحدة . وتكون علاوة الأجر الناتجة عن التعليم أعلى بالنسبة للنساء عنها بالنسبة للرجال في بعض الأحيان (في إندونيسيا وبيرو وتايلاند مثلاً) . وليس معنى ذلك أن النساء يكسبن أكثر من الرجال ، ولكنه يعني فقط أن العائد الاقتصادي لتعليمهن يمكن أن يكون أعلى .

في جميع البلدان ، يميل العمال الحاصلون على تعليم أكبر إلى كسب أجور أكبر من العمال ذوي التعليم الأقل . ويؤيد التحليل الإحصائي التفصيلي للبلدان الواردة في الشكل وجود ارتباط إيجابي بين الأجور والتعليم بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء . وقد نبين وجود هذا الارتباط سواء في الاقتصادات التي تنمو بسرعة (إندونيسيا وتايلاند) والاقتصادات التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل (كوت ديفوار وبيرو وسلوفينيا) .

وهناك اختلاف كبير في حجم علاوة الأجر المرتبطة بالتعليم . ويبدو أنها ترتبط بالندرة النسبية للعمال المتعلمين - حيث تكون المكافأة أعلى حين يزيد الطلب على العمال المتعلمين (تايلاند) أو ينخفض المعروض



علاوة الأجر الناتجة عن التعليم للذكور والإناث . استخرجت النسبة من التقديرات الإحصائية المعدلة لمراعاة متغيرات مثل العمر . والبيانات خاصة بعام ١٩٨٦ ، فيما عدا تايلاند (٨٨ - ١٩٨٩) وسلوفينيا والولايات المتحدة (١٩٩١) . المصدر : Appleton, Collier, and Horsnell 1990 ; Behrman : ١٩٩١ . and Deolalikar 1994 ; Orazem and Vodopivec 1994 ; Schultz 1993 ; Khandker 1991 .

٥ - ١) . ومع ذلك ، فإن الأسر المعيشية لا تستثمر بالقدر الكافي في رأس المال البشري في كثير من الأحيان . وعندما تفعل ذلك يكون على الحكومة دبر

أفرادها وتعليمهم ، لأن المنافع الناتجة عن ذلك - ومن بينها المنفعة الاقتصادية المتمثلة في ارتفاع العائدات طوال الحياة - تزيد في العادة على التكاليف زيادة كبيرة (الإطار

أساسى فى دعم هذا الاستثمار فى البشر .

والأسر المعيشية لا تملك عادة معرفة كافية بعائدات رأس المال البشرى ، ولا سيما فى مجالى الصحة والتغذية . إن التوعية الصحية والغذائية التى ترعاها الحكومات ، قد تشجع الأسر المعيشية على القيام بتلك الاستثمارات ذات العائد المرتفع ، كما أن الحكومات تتدخل عندما تكون الأسر راغبة فى الاستثمار فى الموارد البشرية ولكنها عاجزة عن ذلك لأن المقرضين ليسوا على استعداد لتقديم قروض بضمان إيرادات قد تتحقق فى المستقبل . وأخيرا فإن قيمة الاستثمار فى رأس المال البشرى بالنسبة للمجتمع ربما تزيد على قيمتها بالنسبة لكل أسرة على حدة : فالمجتمع الأحسن تعليما أقدر على الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة ، كما أن خبرات التعليم الموحد تسهم فى بناء الأمة . وللحصول على هذه المزايا الاجتماعية تستطيع الحكومات أن تغير الحوافز التى تواجهها الأسر ، وذلك بتوجيه الدعم إلى الفقراء أو بتقديم الخدمات بالمجان ، كما فى حالة التعليم الابتدائى .

ويتطلب الأمر فى كثير من الأحيان بذل جهود خاصة للتغلب على الاتجاه لأن تحصل البنات على تعليم أقل مما يحصل عليه البنون . فالتعليم ، بالإضافة إلى المزايا التى يوفرها للمرأة فى سوق العمل ، يرتبط بانخفاض الخصوبة ، وانخفاض وفيات الأمهات ، وتحسن الصحة والتغذية وتربية الأطفال . وقد يتعذر تحقيق هذه النتائج بصورة كاملة بدون تدخل حكومى قوى . وعلى ذلك فإن أهداف مكافحة التمييز ، والإقلال من الفقر ، وتشجيع الإنصاف تبرر التدخل الحكومى للتشجيع على تراكم رأس المال البشرى ، خاصة بين الفقراء .

التدريب كنوع من الاستثمار

التعليم المنتج لا ينتهى مع انتهاء الدراسة . ومعظم الأفراد يستمرون فى بناء مهاراتهم طوال حياتهم العملية ، عن طريق التدريب فى أثناء العمل وفى مراكز التدريب الرسمية . والتدريب استثمار من منظور العامل وصاحب العمل على حد سواء . وكثيرا ما يكون العمال على استعداد لدفع رسوم دورات التدريب ، أو لقبول أجور أقل مما يحصلون عليها إن لم يلتحقوا بتدريب فى أثناء العمل ، وذلك فى مقابل ارتفاع الأجر المتوقع فى المستقبل . فهناك حافز للمؤسسات للاستثمار فى تدريب المستخدمين بها

لأنها كثيرا ما تكون بحاجة إلى عمال يملكون مهارات معينة . ولن يكون أى من الجانبين واثقا تمام الثقة بأنه سيحصل على عائدات هذه الاستثمارات كاملة : فالعمال قد يتركون عملهم ويحولون مكاسبهم إلى رب عمل آخر ، أو قد يفقدون وظائفهم ويكتشفون أن المهارات التى اكتسبوها ليست صالحة للنقل لأماكن أخرى . وقد وجد العاملون وأرباب الأعمال وسائل للتغلب على هذه المشكلة بحيث يستطيع الجانبان أن يحققا مكاسب : فأرباب الأعمال يوفران الأمن الوظيفى للحد من تغيير العمال ، والعمال قد يوافقون على إبرام عقود للتدريب يدفعون بمقتضاها لرب العمل مبلغا إذا تركوا العمل قبل أن يكون قد استرد المبالغ التى استثمرها ، كما أن العمال وأرباب الأعمال يمكن أن يتقاسموا الزيادة فى الإنتاجية الناتجة عن التدريب .

ونظرا لأن التدريب يعتبر عادة استثمارا جيدا ، فإن معظم أعمال التدريب تتم بدون تدخل الحكومة . ويختلف حجم التدريب الذى تنهض به المؤسسات . ويكون الاختلاف كبيرا فى بعض الأحيان بين البلدان والقطاعات ، بل وبين المؤسسات فى نفس القطاع ، وذلك تبعاً لحجمها ونوع ملكيتها . ففي سنة ١٩٩١ ذكر ٢٤ فى المائة من عمال المكسيك أنهم يتلقون شكلا ما من أشكال التدريب فى أعمالهم لتحسين مهاراتهم وكان الرقم المناظر فى اليابان ٣٧ فى المائة . واحتمال أن توفر المؤسسات التى تعمل فى الصناعات ذات التكنولوجيا الرفيعة فى إندونيسيا تدريباً لعمالها أعلى منه فى المؤسسات التى تعمل فى القطاعات ذات التكنولوجيا المنخفضة . واحتمالات الاستثمار فى التدريب فى المؤسسات ذات المنحى التصديرى فى القطاع الكيميائى فى تايوان الصينية أكبر ثلاث مرات عنها فى المؤسسات التى تنتج للقطاع الداخلى ، وأكبر ست مرات عنها من المتوسط فى مؤسسات النسيج التايوانية . ويبدو أن التوجه نحو التصدير ، وسرعة التحول التكنولوجى ، ودرجة تعليم قوة العمل ، والدورات الاقتصادية وتوقعات النمو ، تحدد جميعها مدى استعداد المؤسسة لتدريب عمالها .

وإذا كان التدريب يحقق مصلحة كل من العمال وأرباب الأعمال ، وإذا كان يتم فى اقتصادات السوق استجابة للأوضاع الاقتصادية الأساسية ، فهل ينبغى للحكومات أن تتدخل فيه ؟ ينبغى للحكومات أن تتدخل فى سوق التدريب

ولا سيما فى صورة برامج التلمذة الصناعية التقليدية . وفى دراسة استقصائية أجريت على عمال الصناعات الصغيرة فى غانا ، تبين أن ٤٤ فى المائة منهم تدربوا كصبيان فى مجالاتهم ، وأن ٥٢ فى المائة من المؤسسات كانت تقوم بتدريب الصبيان فى وقت إجراء هذه الدراسة . وتؤكد الدراسات التى أجريت فى بلدان أخرى أن نقص المهارة نادرا ما يذكر على أنه مشكلة جوهرية تواجه أصحاب المنشآت الصغيرة .

وقد يكون التدريب فى القطاع غير الرسمى كافيا لاستمرار الأنشطة الجارية ، ولكن الافتقار إلى المعرفة بالتسويق وبالتكنولوجيات الجديدة وبالمهارات العامة اللازمة لدوائر الأعمال ربما يعرقل توسع مؤسسات القطاع غير الرسمى . وقد تبين أن خدمات التدريب الموجهة للمؤسسات الصغيرة والرامية إلى علاج هذه العيوب تبشر بالأمل فى التحسن . ومن أمثلة ذلك برنامج خدمات الدعم المتعددة (الذى يعرف باسمه المختصر بالأسبانية CIMO) وهو يوفر المساعدة التقنية وخدمات التدريب للمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا فى المكسيك . وأثبت العديد من دراسات الحالة حدوث تحسينات فى الإنتاجية تحقق مردودية للتكاليف ، وزيادة فى فرص العمل والربحية بين المشاركين فى هذا البرنامج . غير أن إمكانيات تكرار هذا النظام وتوسيعه محدودة ، وذلك لارتفاع تكاليف الكثير من التدخلات العامة والموجهة إلى المؤسسات الصغيرة ، بسبب النفقات الإدارية للبرامج ، والمعدل المرتفع لفشل المؤسسات الصغيرة .

وفى كثير من البلدان تلجأ الحكومات للتدريب من أجل معالجة مشكلات مثل انخفاض مستويات المهارة بين قوة العمل المشتغلة بالفعل ، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب ، وفصل العمال فى أثناء فترات الانتقال التى تشمل الاقتصاد برمته ، والبطالة الهيكلية والفقر الملازم للعمال المحرومين . ولكن الحكم على ما إذا كان للاتفاق العام على التدريب ما يبرره أم لا ، يتوقف على السبب الجوهري للمشكلة ، وعلى تكلفة الفرصة البديلة للموارد العامة .

ويبدو أن انخفاض مستوى مهارة القوة العاملة لا يرجع إلى عيوب فى سوق التدريب بقدر ما يرجع إلى انخفاض المستوى العام للطلب على العمال . وقد يصدق القول نفسه على بطالة الشباب . ولكن المبرر للتدخل الحكومى فى

إذا كانت هناك أوجه فشل أو عيوب معينة فى السوق ، أو إذا كانت تريد أن تحقق أهدافا أخرى بخلاف الكفاءة الاقتصادية . وكما هو الحال بالنسبة للتعليم العام ، فإن الأفراد ربما لا يقومون بالقدر الكافى من الاستثمار فى التدريب بسبب الافتقار إلى المعلومات ، أو بسبب عيوب سوق الائتمان أو لأن النتائج الفرعية المترتبة على التدريب قد تحدث فجوة كبيرة بين العائد الخاص والعائد الاجتماعى . بيد أنه فيما يتعلق بالتدريب داخل المؤسسة على الأقل ، فإن كثيرا من هذه المشكلات قد تكون ثانوية بالنسبة للعوائق التى تحول دون قيام المؤسسة بالاستثمار فى المهارات .

وعندما يكون مستوى المهارات فى سوق العمل منخفضا ، ربما تستثمر المؤسسات مبالغ أقل مما ينبغى فى التدريب بالرغم من العوائد المتوقعة التى تبرر هذا الاستثمار ، وذلك خوفا من أن يجد عمالها بعد تدريبهم عملا فى أماكن أخرى . وليس من المعروف بعد مدى جسامه هذه المشكلة . فحيثما كانت عوائد التدريب عالية ، كما هو الحال فى جمهورية كوريا ، استمرت المؤسسات فى الاستثمار فى التدريب على الرغم من أن معدل تغير العاملين كان طوال السبعينات وخلال جزء من الثمانينات يصل إلى ٥ أو ٦ فى المائة من قوة العمل فى الصناعة يتركون عملهم كل شهر .

وربما ينشأ الافتقار إلى التدريب أيضا نتيجة للتنظيمات الموضوعية لسوق العمل - ومن بينها تقرير حد أدنى مرتفع للأجور والقواعد الموضوعية للترقى فى سلم الوظائف داخل المؤسسات - والتى تمنع المؤسسات من دفع أجور أقل للمدربين أو تقيد تعيين العمال المدربين . وفى المكسيك يؤدى التشريع الفيدرالى لشئون العمل ، الذى يحدد قواعد متشددة تقوم على أساس الترقية بالأقدمية إلى إضعاف الحافز لتدريب العمال . والحل المثالى هو إلغاء هذه القيود الأساسية ، فإذا لم يتحقق ذلك ، يكون من البديل وضع تدابير تعويضية لدعم التكاليف التى يتحملها صاحب العمل فى التدريب .

والافتقار إلى المعلومات عن المهارات المطلوبة ، وضرورة الاستفادة من وفورات الحجم الكبير فى التدريب ، مبرران آخران للتدخل الحكومى . وقد يبدو أن هذين القيدين لهما أهمية خاصة بالنسبة للقطاع غير الرسمى ، ولكن التدريب فى أثناء العمل ، شائع فيه ،

التدريب ، العامة منها والخاصة ، ويتوقف استردادها لتكاليفها على عثور معدل أدنى من المتدربين لديها على وظائف بعد إتمام التدريب . وبهذه الطريقة ينتقل عبء تصميم برنامج التدريب الناجح إلى المكان الملائم له وهو مؤسسات التدريب نفسها .

وقد شرعت المؤسسات الخاصة لتقديم التدريب تظهر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الشرقية وآسيا ، وذلك مثلا لتعليم اللغات الأجنبية ومهارات الكمبيوتر . وقبل مرحلة الانتقال كانت جميع مؤسسات التدريب مؤسسات عامة ، وكان القليل منها موجهًا إلى المهارات الجديدة التي يحتاجها اقتصاد السوق الحديث . وتستطيع الحكومات أن تدعم مبادرات القطاع الخاص عن طريق إلغاء القيود المفروضة على توفير القطاع الخاص للتدريب : مثل فرض قيود سعرية على رسوم التعليم ، والتنظيم المفرط للمناهج ، والتنافس مع المؤسسات العامة المدعومة ، فهذه كلها تحد من استجابة القطاع الخاص .



إن الأسر المعيشية والمؤسسات تحتاج إلى بيئة تشجع على اتخاذ القرارات السليمة فيما يتعلق بالاستثمار في المهارات . فما الذي ينبغي أن تفعله الحكومات ؟ عندما يكون العائد الفردي الخاص لرأس المال البشرى مرتفعا ولكن الاستثمارات لا يتم الاضطلاع بها ، ينبغي للحكومة أن تحاول أولا أن تعرف السبب في ذلك قبل تصميم التدخلات وتنفيذها ، ولا سيما استراتيجيات الأسعار . ويكون توفير الحكومة للتعليم الابتدائي بالمجان عادة أمرا منطقيا ، حتى يجنى المجتمع بأسره الثمار وحتى يصل التعليم إلى الفقراء . ولكن فيما يتعلق بمعظم برامج الموارد البشرية الأخرى ، لا يكون هناك عادة مبرر لتوفيرها بالمجان . وفي مجال التدريب بصفة خاصة ، ينبغي أن تركز الحكومات جهودها على توفير التمويل أكثر من تركيزها على إنتاج التدريب ذاته . وينبغي أن يتجنب التدخل الحكومي ، أيًا كان شكله ، أن تذهب منافعه للقلة المتميزة وينبغي إيلاء الأولوية العليا للاستثمار في الأطفال لأن صحتهم وتغذيتهم وتعليمهم الأساسى هي الركيزة التي يقوم عليها مستقبل الأمة .

تدريب العمال الذين فصلوا من وظائفهم أكثر وجاهة وإلحاحا . ففصل العاملين من وظائفهم بسبب عمليات الانتقال الاقتصادية الأساسية ، أو بسبب الصدمات الشاملة ، قد يستدعى دعم الحكومة لإعادة التدريب بسبب غياب الأسواق ، وجسامة المخاطر ، والحاجة إلى ضمان الاستقرار الاجتماعى ، وتأييد الجمهور لبرنامج الإصلاح الأوسع . ومن المؤسف أن المزايا الاقتصادية المباشرة لهذا التدخل تكون محدودة فى معظم الأحيان . (انظر الفصل السابع عشر) .

وغالبا ما يكون التدريب الذى يتم بقيادة المؤسسات هو أكثر الوسائل مردودية للتكاليف لتطوير مهارات العمال . وبالمقارنة به ، فقد ثبت أن التدريب الذى توفره الحكومات فى معظم البلدان ، عن طريق مراكز التدريب التابعة لها ولا سيما فى التعليم المهني باهظ التكاليف ولم يزود المتدربين عادة إلا بالقليل من المهارات المطلوبة فى السوق ، ولا بد من العثور على وسائل لإعادة توجيه مؤسسات التدريب العامة حتى تستجيب لاحتياجات المستهلكين وللطلب فى السوق . وكثيرا ما تكون أفضل وسيلة لتحقيق ذلك هى تحويل التمويل الحكومى من مقدمى التدريب إلى جانب الطلب فى السوق . مما يمكن العمال المستهدفين من أن يشتركوا فى التدريب فى ظل بيئة تنافسية تشمل موردين متعددين .

وقد حدث هذا التحول فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية . حيث ضمن التمويل لمؤسسات التدريب عن طريق استقطاعات من الأجور للقيام بالتدريب قبل استلام العمل ، بالرغم من أن هذه المؤسسات كانت تعجز فى حالات كثيرة عن تشغيل خريجها . ولكن مع توافر الحوافز السليمة ، تطور الكثير من هذه المؤسسات وهى تقوم الآن بالبيع المباشر للخدمات المطلوبة للمؤسسات الخاصة والأفراد . ومن أمثلة الإصلاحات الناجحة فى هذا المجال استخدام شيللى لقوائم لتدريب العمال ، والائتمانات الضريبية لأرباب الأعمال . فالقوائم توزع على الفئات المستهدفة من العمال الشباب ، والمتعطلين والنساء عادة . وفى الوقت نفسه ، تقوم إحدى الهيئات الحكومية بطرح الحق فى تقديم دورات تدريبية فى مزاد فى السوق التنافسية لمنظمات

الأسواق والعمال وعدم المساواة

ما الذى يحدد عدم المساواة فى دخل العمل ؟

فى جميع البلدان ، تختلف الأجور التى تدفع للعمال فى شتى القطاعات والمهن اختلافا واسعا . وحتى فى بونندا التى كانت اشتراكية فى السابق ، كان متوسط الأجور فى عام ١٩٩٣ فى المهن الأعلى أجورا - المهندسين والعمالون فى الصناعات الاستخراجية - يزيد بما يقرب من ٨٠ فى المائة على الأجور فى المهن الأدنى أجرا - لمن يقومون بالخدمات الشخصية . وقد يكسب العاملون المهرة من ذوى الياقات البيضاء فى صناعة الخدمات المالية ثلاثة أمثال الأجر الذى يحصل عليه العامل غير الماهر فى تجارة التجزئة . وتعكس الفروق فى الأجور بين الأفراد إلى حد كبير ، الاختلاف فيما منحوه من المواهب والمهارات وكذلك اختلاف ظروف العمل أو اشتراطات الوظيفة ، فالوظائف الصعبة والوظائف التى تؤدى فى بيئة محفوفة بالمخاطر أو حافلة بالقدارة ، يرجح أن تدفع عنها أجور أعلى من الوظائف التى تتطلب نفس القدر من المهارة ولكنها أسهل وأكثر أمنا ونظافة .

وحتى عندما تؤخذ جميع هذه العوامل فى الحسبان ، يظل هناك قدر من الاختلاف فى الأجور . وربما يكون هذا الاختلاف راجعا لقدرة فردية غير ظاهرة ، أو للتمييز فى المعاملة ، أو لغير ذلك من أشكال فشل الأسواق . وحتى فى أسواق العمل ذات التكامل المرتفع فى الولايات المتحدة ، بينت الدراسات التفصيلية لفروق الأجور أن السمات الفردية والعوامل المتعلقة بالصناعة أو المهنة أو المؤسسة لا تفسر إلا ما يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ فى المائة من الفروق الملحوظة . ويظهر من المقارنة بين فروق الأجور فى البلدان المختلفة أنه على الرغم من أن التفاوت يميل إلى الانخفاض عندما تزداد الاقتصادات ثراء ، فإنه يمكن أن يكون واسعا بين البلدان المتماثلة فى مستويات الدخل .

وربما يكون توزيع دخل العمل المستند إلى السوق

يفيد النمو الاقتصادى بصفة عامة غالبية سكان البلد ، إذ أن الاقتصاد يصبح أكثر كفاءة ، ويخلق المزيد من الوظائف ، ويرفع مستوى الدخل . ولكن بينما يتحسن وضع معظم الأسر المعيشية ، يستمر عدم المساواة بين الأفراد والجماعات عادة : بين الرجال والنساء ، وبين المجموعات الإثنية ، بل وبين الأسر المعيشية . ويفشل النمو فى الوصول اطلاقا إلى بعض الفئات . فالمعوقون ، والمحرمون اقتصاديا ، والذين يعيشون فى مناطق فقيرة متأخرة هم من بين أكثر الفئات تعرضا لخطر الإهمال . وقد لا تتمكن هذه الفئات ، إذ تنفق على الفرص المتساوية ، للحصول على الأصول - ولاسيما التعليم والتدريب على المهارات - والتى تواجهها فى كثير من الأحيان عقبات أخرى مثل التمييز الإثنى أو الجنسى ، من الاستفادة من الفرص الجديدة التى يولدها التغيير الاقتصادى .

وليس من الضروري أن يعنى النمو مزيدا من عدم المساواة . فالنمو الذى امتد لفترة طويلة كثيرا ما أدى إلى تقليل عدم المساواة ، كما حدث مثلا فى اندونيسيا وكولومبيا وماليزيا . كما أن النمو يؤدى فى كل الحالات تقريبا إلى الإقلال من الفقر ، وذلك أحيانا على الرغم من ازدياد عدم المساواة كما حدث فى البرازيل فى الفترة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٠ . ولكن ينبغى للمجتمعات أن تهتم بمسألة توزيع الدخل ، على الأقل لأن زيادة التكافؤ فى توزيع الدخل تضمن أن تنتشر منافع النمو بشكل أكثر تكافؤا وتصل إلى الفقراء .

ويتناول هذا الفصل توزيع الدخل الذى يحصل عليه الناس من عملهم - سواء من العمل مقابل أجر أو عمل المرء لحساب نفسه فى مزرعة أو عمله بوصفه تاجرا . ويبحث الفصل أبعاد وأسباب استمرار عدم المساواة بين الأفراد والأقاليم وبين الجنسين والمجموعات الإثنية . ثم يتناول ما تستطيع الحكومات أن تفعله لتحسين توزيع الفرص ولمساعدة من يفوتهم القطار .

الفقراء هم عادة الذين تتاح لهم فرصة أقل في التعليم .

الجدول ٦ - ١ متوسط سنوات التعليم لكل فئة من الفئات الخمس لدخل الفرد في بلدان نامية مختارة

البلد	الفئة الدنيا	الثانية	الثالثة	الرابعة	الفئة العليا	الجملة
البرازيل	٢,١	٣,١	٤,٣	٥,٧	٨,٧	٥,٢
غواتيمالا	١,٠	١,٥	٢,٣	٣,٥	٧,٠	٣,٢
فييت نام ^(١)	٥,١	٥,٧	٦,١	٦,٥	٨,٠	٦,٤
كوستاريكا	٤,٨	٥,٦	٦,٢	٧,١	٩,٤	٦,٨

ملاحظة : البيانات عن جميع الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر .
(أ) البيانات عن الفئات الخمس للإنفاق .

المصدر : Viet Nam poverty assessment; Psacharopoulos and others 1993.

زيادة تعليم الفقراء يمكن أن تحدث أثرا واضحا على عدم المساواة في الأجور . فمزال عدم المساواة في التعليم في البرازيل يزيد كثيرا عنه في جمهورية كوريا ، ويفسر أكثر من ربع فارق الأجور الكبير بينهما . وفي كولومبيا أدى التوسع في التعليم إلى إنقاص الفروق بين أعلى الأجور وأدناها بنسبة ٢٠ في المائة بالرغم من زيادة الطلب على العمال المهرة . وفي كل من ماليزيا وكوستاريكا اقتربت زيادة فرص التعليم بانخفاض حاد في عدم المساواة في الأجور . وكما يبين الشكل ٦ - ١ ، فإن التوسع في التعليم يعمل بصفة عامة على انقاص الفروق في الأجور . غير أن هناك استثناءات : ففي بلدان مثل شيلي والمكسيك قضت على الآثار الايجابية لزيادة التعليم التحولات الشديدة في الطلب لغير صالح العمال غير المهرة .

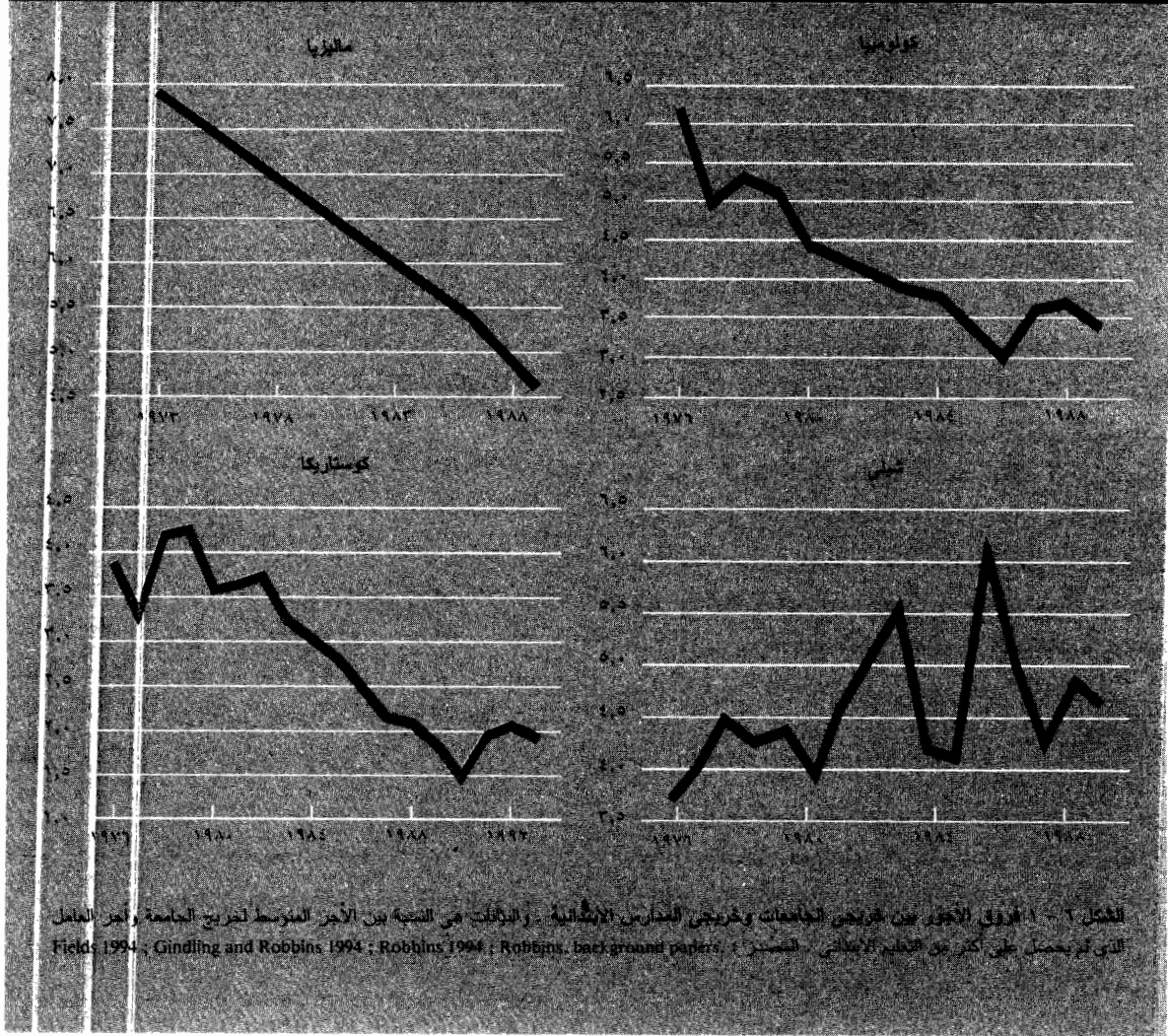
وعدم المساواة بين الدخل في الريف والحضر منتشر بشكل خاص . ويرجع جانب كبير من عدم المساواة هذا إلى السياسات التي ظلت عشرات السنين تحابي المدن على حساب الريف . ورغم التخلي عن هذه السياسات في كثير من البلدان بصورة جزئية أو كلية ، فإنها ما زالت قائمة في بلدان أخرى - ولا سيما في أفريقيا . وقد تضمنت تحيزات السياسة المناهضة للريف ، التمييز ضد الزراعة الناشئة من المغالاة في تقييم سعر العملة وحماية الصناعة ، وكذلك من فرض ضريبة على سلع التصدير الأساسية . وتفاقت تلك التحيزات بالتحيز لصالح المدن

متكافئا بدرجة أو أخرى ، كما أنه يمكن أن يجعل كثيرا من العمال يعيشون في ظل الفقر . وهناك عاملان لهما أهمية خاصة في تحديد عدم المساواة . أكثرهما تأثيرا هو التوزيع المبدئي للأصول ، وخاصة التعليم (الجدول ٦ - ١) . وأشد أعضاء المجتمع فقرا هم عادة الذين تتاح لهم فرصة أقل للحصول على الأرض والانتماء والخدمات الاجتماعية والمهارات التي تسمح للعمال الفقراء بالانتقال إلى القطاعات ذات الإنتاجية العالية والأجور الأكثر ارتفاعا . والعنصر الثاني المحدد لعدم المساواة هو الطريقة التي تكافأ بها الأصول المتماثلة مكافأة مختلفة عبر القطاعات والمهن ، فهذه الفروق لا توجد بين وظائف القطاع الرسمي الحديث فحسب ، بل توجد أيضا بين إيرادات العمل في قطاع الأجور وعمل المرء لحساب نفسه ، وبين النتائج المختلفة التي تتحقق في إطار عمل المرء لحساب نفسه .

عدم المساواة في توزيع الأصول

يرتبط عدم المساواة في الدخل بين العمال عموما ارتباطا قويا بعدم المساواة في التعليم والمهارات . والتحصيل الدراسي هو أهم منبى منفرد بدخل العامل الفرد . فإذا اقترن بالمتغيرات الأخرى لرأس المال البشري مثل الخبرة والمهنة ، يلاحظ أن المهارات تمثل من ثلث إلى نصف عدم المساواة في الإيرادات المشاهدة بين الأفراد داخل البلد الواحد . ولا غرو أن السياسات التي تؤدي إلى

ضاقَت فجوة الأجور بين العمال الحاصلين على مستويات مختلفة من التعليم ، إلا حينما تحول الطلب على العمل بشدة من العمال غير المهرة ، كما حدث في شيلي .



أن تصبح المدن قادرة على استخدامهم استخداماً مربحاً ، كما أسفرت عن كبت الأجور في القطاع الحضري غير الرسمي .

ويمكن أن يستمر عدم المساواة متصلاً بصورة واضحة عبر الأجيال ، لأن منافع الأصول المادية والتعليمية ومراكز القوى تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، كما أن القواعد الثقافية التي تعمل على إدامة عدم المساواة تصبح راسخة في النظم الاقتصادية . وتغيير توزيع الأصول أمر حاسم لتحطيم دوائر الفقر هذه والاقبال من عدم المساواة في

في تخصيص البنية الأساسية المادية والاجتماعية ، وبالسياسات التي جعلت من الصعب على الفقراء الحصول على الأراضي ، مما يقلل من فرص عمل الأفراد لحساب أنفسهم في الريف بصورة حادة . وكان التعويض الذي يعطى عن هذه السياسات المعاكسة حيثما وجد ، يستفيد منه في المقام الأول المزارعون الأكبر حجماً والأكثر ثراءً ، وظل عمال الريف الفقراء والمزارعون الذين يفلحون مساحات صغيرة يتحملون عبء هذا التمييز . وعلى نحو ما ورد في الفصل الرابع ، أسفرت هذه التحيزات في السياسة عن انتقال العمال إلى المدن قبل الآوان ، أي قبل

غير أن أسواق العمل الرسمية كثيرا ما تكون مشوهة ومتحيزة ضد الفقراء . ففي كثير من البلدان أدت التنمية الحضرية إلى تشجيع نمو فئات من العاملين في القطاعات الرسمية المحمية . أما الغرباء غير المنتمين إلى تلك الفئات ، ومن بينهم معظم الفقراء في القطاع الريفي والقطاع الحضرى غير الرسمي ، فلا تتاح لهم فرصة الوصول إلى الوظائف ذات الأجور العالية والتي تتمتع بالمزيد من الأمن الوظيفي وبظروف عمل أحسن ، وهى التى يتمتع بها العمال المحظوظون .

أبعاد عدم المساواة

وحتى فى حالة عدم وجود تشوهات ، فإن الإيرادات وسوق العمل قد لا تتسم بالمساواة بسبب التمييز . مثلا ضد النساء أو الفئات الاثنية . كما أن إيرادات العمل قد تتوقف أيضا على الاختلافات الإقليمية ، مما يجعل الأسر ضحية لأحداث الجغرافيا . وهناك ثلاثة أشكال من عدم المساواة ثبتت بصفة خاصة صعوبة التغلب عليها عن طريق قوى السوق وحدها : عدم المساواة بين الرجال والنساء ، وعدم المساواة بين المجموعات الاثنية والاجتماعية وعدم المساواة بين الأقاليم .

عدم المساواة بين الرجال والنساء

وفى جميع المجتمعات تقريبا تملك المرأة سلطة أقل من الرجل ، وتحصل على أجر أقل عن عملها ، ولديها سيطرة أقل على موارد الأسرة ، وتتلقى فى كثير من البلدان تعليما أقل . وفرصة المرأة فى الوصول إلى الوظائف ذات الأجور العالية أقل من فرصة الرجل فى القطاع الرسمي ، كما أنها ممثلة بصورة غير متناسبة بين من يعملون فى الأسرة بدون أجر ، وفى القطاع غير الرسمي ، وعندما يسمح لها بدخول نفس الأسواق التى يدخلها الرجال فإنها غالبا ما تواجه التمييز ضدها .

ورغم أن المرأة تشتغل بالأنشطة السوقية عددا من الساعات أقل من ساعات عمل الرجل فى المتوسط ، فإن هذا الفرق توازنه وتزيد عليه الساعات الأطول من الجهد التى تبذلها فى الأنشطة المنزلية ، وفى جميع البلدان تقريبا ، تعتبر المرأة مسؤولة عن حصة غير متناسبة من العمل داخل الأسرة . وقد تبين فى بنغلاديش أن الرجال والنساء يعملون تقريبا نفس عدد الساعات كل أسبوع .

الدخل . ولكن تحقيق ذلك ليس سهلا . لإعادة توزيع الأراضي (أو رأس المال) على نطاق واسع لم يحدث إلا نادرا فيما عدا حالة الثورانات السياسية الكبرى . وقد أسفرت هذه الإصلاحات فى أجزاء من شرقى آسيا ، حيث أدت إلى وضع الأراضي بصورة مستقرة فى أيدي صغار المزارعين ، عن التعجيل بالنمو فى الريف وزيادة فرص العمل وتحقيق الاستقرار السياسى . وحيثما تم تجميع الأراضي ، أو حيثما لم يحصل صغار المزارعين على حقوق مستقرة فى الأرض كما حدث فى المكسيك ، اقترنت الإصلاحات بالركود الاقتصادى والسخط الاجتماعى . ومع ذلك ، فإن الأمر سيتطلب إجراء المزيد من الإصلاح الزراعى ، حيثما تظل مساحات واسعة من الأراضي بغير استغلال كفاء فى الملكيات الكبيرة .

وهناك وسيلة أسهل للاقلال من الفقر وزيادة التكافؤ فى الدخول ، وهو تغيير توزيع رأس المال البشرى . وبخلاف الحال مع رأس المال المادى أو الأراضي ، يمكن أن يتحقق ذلك بإضافة المزيد إلى الرصيد الحالى وليس عن طريق إعادة التوزيع . فالاستثمار فى رأس المال البشرى للفقراء ، عن طريق الرعاية الصحية الأولية والتعليم ، كان جزءا مهما من الاستراتيجيات الناجحة لتخفيف عبء الفقر فى بلدان مثل اندونيسيا وكولومبيا .

عدم المساواة فى عائدات الأصول

كذلك تؤثر زيادة العائدات من الأصول القليلة التى يملكها العمال الفقراء تأثيرا كبيرا فى توزيع الدخل . ولما كان الأصل الأساسى لدى الفقراء هو العمل ، فذلك يعنى قبل كل شئ إزالة التحيزات التى تميل إلى كبت عائدات العمل .

ويمكن للتحويل نحو سوق للعمل أقل تشوها وأكثر اتساما بالطابع الرسمى ، أن يعمل كآلية لتحقيق التكافؤ . وفى حالة عدم وجود عيوب فى السوق مثل التمييز ، فإن سوق العمل بأجر تضمن حصول العاملين ذوى الإنتاجية المتماثلة ، والذين يعملون فى وظائف متساوية ، على أجور متماثلة . ونتيجة لذلك ، فإن الإيرادات فى سوق العمل بأجر ، أقل ارتباطا بما يتوافر للعامل فى البداية من أصول ، من ارتباط الإيرادات الناجمة عن عمل المرء لحسابه الخاص .

الإطار ٦ - ١ هل يدل انخفاض أجر المرأة عن الرجل على أن ثمة تمييزاً ضدها ؟

وتأتى أوضح الأمثلة الصارخة على استخدام هذا المنهج من بلدان مثل
اكادور وجامايكا والفلبين . فبناءً على هذه البلدان لديهن بالفعل قدر من
التعليم والخبرة ، يزيد في المتوسط عما لدى الرجال ، ولكنهن يتقاضين
أجوراً تقل عن أجورهم بنسبة بين ٢٠ و ٣٠ في المائة . وكان المفترض
في هذه البلدان أن تحصل النساء على أجور أعلى من الرجال لو أن سوق
العمل تقيم مساهمتهن على قدم المساواة .

ولكن هناك صعوبات تتعلق بهذا التحليل : إذ أن استخدام السنوات
التي انقضت منذ ترك المدرسة ، مثلاً كمقياس للخبرة يخفض طبيعة خبرة
المرأة ، كما أن استخدام فئات مهنية واسعة ربما يخفى اتجاهها لأن تشغل
النساء وظائف أقل مكانة من وظائف الرجال في نفس المهنة . ومع
ذلك ، فإن النتائج المستمدة من طائفة واسعة من البلدان انشائية تبين أن
أسواق العمل تتحيز بغير شك ضد المرأة العاملة .

لا تعكس الفجوة الملحوظة بين أجور الجنسين بالضرورة تمييزاً في
سوق العمل . فالأجر الأقل الذي تحصل عليه المرأة في اقتصادات
معينة ، قد يكون انعكاساً لتدنى إنتاجيتها في العمالة الأجيعة . فتعليم
النساء في البلدان النامية غالباً ما يكون أقل من تعليم الرجال ، وكذلك
خبرتهن في العمل . ولابد من مراعاة هذه العوامل عند إعداد تقديرات
التمييز في الأجر . ومن وسائل ذلك وضع تقدير لعائد سمات وخصائص
معينة مثل التعليم والخبرة والمهنة ، بالنسبة لكل من الذكور والإناث على
حدة ، ثم يجري تحليل الفرق الملاحظ في الأجر إلى جزئين : يبين الأول
ذلك الجزء من الفرق الراجع لكون سمات المرأة وخصائصها ، أدنى ،
من سمات الرجل وخصائصه ، بينما يتناول الثاني ما كان يمكن أن تكسبه
المرأة لو توافرت لها نفس السمات التي يتسم بها الرجال في الاقتصاد .
ويشير هذا المقياس الثاني إلى التمييز إذا ظلت مكاسب المرأة أقل من
مكاسب الرجل رغم التساوى في الصفات .

يبتعد عن الكفاءة أكثر فأكثر عندما تؤدي التنمية
والتغييرات التكنولوجية إلى إطالة الحياة العملية للمرأة
وانقاص عدد الأطفال ، ودفع علاوة أكبر مقابل المهارة .

وتتبع الاختلافات في عائد العمل لكل من الرجل
والمرأة من مصدرين . الأول أن المرأة تكون عادة أقل
براعة في المهارات القابلة للتسويق بسبب التحيز ضد
المرأة في التعليم والتدريب على المهارات . والتحيزات في
مجال التعليم شديدة في آسيا والشرق الأوسط وكبيرة في
أفريقيا ، ولكنها ليست بذات شأن في أمريكا اللاتينية وبلدان
الكتلة السوفياتية السابقة . والثاني أن فرص التوظيف
المتاحة للمرأة كثيراً ما تكون أضيق نطاقاً ، ولذلك فإن
الإيرادات التي تحصل عليها في سوق العمل أقل مما
يحصل عليه الرجال الذين يتمتعون بنفس المواهب
الطبيعية . وفي كثير من البلدان يستمر وجود فروق كبيرة
بين أجر الأنثى وأجر الذكر حتى بعد تصحيح الأرقام
لمراعاة الفروق في التعليم والخبرة (الإطار ٦ - ١) .
ففي الهند يمثل الأجر الحقيقي للمرأة ٥١ في المائة من أجر
الرجل ، ولا يمكن تفسير غير ٣٤ من النقاط المنوية في
هذه الفجوة بالاختلاف في خصائص العامل . وفي كينيا
يقل أجر المرأة عن أجر الرجل بنسبة ١٨ في المائة بعد
تصحيح الأرقام لمراعاة المهارة والخبرة . وفي أمريكا
اللاتينية يمثل الأجر المتوسط للأنثى ٧١ في المائة من
الأجر المتوسط للذكر ، ولا يمكن تفسير غير ٢٠ نقطة

ولكن في حين يخصص الرجال ٩٠ في المائة من ساعات
عملهم للأنشطة المدرة للدخل ، فإن المرأة تخصص ٨٠
في المائة من وقت عملها للأعباء المنزلية اليومية .
ويستمر هذا التقسيم للعمل حتى عندما تعمل المرأة خارج
البيت ، فالمرأة في الأرجنتين تعمل في المتوسط ثلثاً
وسبعين ساعة في الأسبوع إن لم تكن مستخدمة في وظيفة
خارجية ، وتعمل ستاً وخمسين ساعة إذا كانت تعمل في
الخارج . ويزيد ذلك كثيراً على عمل الرجل . وتؤثر هذه
الفروق بين الرجل والمرأة في تخصيص الجهد على توزيع
السلطة داخل الأسرة . فعندما لا تكسب المرأة غير قدر
ضئيل في الاقتصاد النقدي ، يكون لها صوت أقل في
تخصيص دخل الأسرة وفي القرارات الاستراتيجية للأسرة
مثل القرارات المتعلقة بالتعليم . وتبين الأدلة أن هذا
التوزيع للسلطة له آثار ضارة على الأبناء ولا سيما
البنات .

وينتج جزء من تقسيم العمل بين الرجال والنساء من
الدور الأساسي للمرأة في انجاب الأطفال وتربيتهم .
وبصفة خاصة عندما تكون الحياة قصيرة نسبياً والخصوبة
مرتفعة ، تميل المرأة لأن تكون مقيدة بالأنشطة المنزلية
في جزء غير قليل من حياتها العملية . وفي بعض
الأحيان ، يمكن لفارق القوة العضلية ، كما هو الحال في
معظم الأعمال غير الماهرة ، أن يعزز الأساس الاقتصادي
لتقسيم العمل التقليدي بين الجنسين . ولكن هذا التقسيم

مئوية من الفارق بالاختلاف فى رأس المال البشرى . وحتى فى الاتحاد السوفياتى السابق ، كانت المرأة تكسب فى المتوسط أجرا يقل بنسبة ٣٠ فى المائة عن أجر الرجل ، وأقل من عشر هذا الفارق كان يرجع إلى الاختلاف فى المواهب الطبيعية .

وقد ثبت أن النمو الاقتصادى أداة بطيئة لتغيير مركز المرأة . ففي البلدان الصناعية ظل عدم المساواة بين الرجل والمرأة مستقرا بصورة ظاهرة لما يقرب من قرنين من الزمان ، قبل أن يحدث فيه انخفاض حاد خلال السنوات الثلاثين الماضية . ولم يكن للتحويل من الزراعة إلى الصناعة والخدمات أثر كبير دائما على التحيز المهني ضد المرأة . فما زالت التفرقة المهنية حادة فى روسيا مثلا ، وذلك يفسر جانبا كبيرا مما لوحظ هناك من الفارق فى الأجر بين الرجل والمرأة . ولكن المأمول أن يحدث التغيير فى البلدان النامية بصورة أسرع . وثمة أدلة حديثة مستمدة من ستة بلدان نامية فى شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تبين أن النمو الاقتصادى أدى إلى زيادة أجور الإناث وأنقص فروق الأجور فى تلك البلدان جميعا باستثناء بلد واحد . ولكن التفرقة فى التوظيف ظلت فى معظم الأحيان دون تغيير .

وهذه الجوانب من التخلف تنبع من عدد من العوامل . فالسلطة الكبرى للرجال فى معظم المجتمعات تؤثر فى مدى مشاركة المرأة فى قوة العمل . عندما يفضل الرجال مثلا ألا تعمل زوجاتهم خارج البيت . والتميز فى موقع العمل ، النابع جزئيا من العادات الثقافية ، أمر منتشر . وهناك كثير من العوامل المؤسسية والقانونية المرتبطة بذلك والتي تتجه إلى انقاص الطلب على المرأة العاملة ، وخاصة فى وظائف القطاع الرسمى - من ذلك مثلا أن التمييز ذا الطابع الأبوى ربما يحول دون اشتغال المرأة بالأعمال « الخطرة » أو العمل فى ساعات الليل .

ويترتب على ضعف الفرص فى سوق العمل للمرأة ضعف الحوافز لتعليم البنات . ويؤدى ذلك إلى دائرة مفرغة ، إذ أن المرأة الأقل تعليما يقل احتمال قيامها بتعليم بناتها . وربما يكون كسر هذه الحلقة صعبا . ولابد من زيادة الضغوط والحوافز لتعليم البنات ، كما يمكن أن يكون لدعم رعاية الأطفال والإصلاح التشريعى دور فى هذا المجال . ومن المهم أيضا اتخاذ تدابير للحد من التمييز ضد

المرأة فى موقع العمل ، وتجنب رفع التكاليف التى يتحملها أصحاب الأعمال عند استخدام المرأة عن طريق المحاولات ذات الطابع الأبوى لحمايتها (انظر الفصل الحادى عشر) .

عدم المساواة بين المجموعات العرقية والاجتماعية

يشارك السكان الأصليون فى أمريكا اللاتينية ، والأمريكيون الأفارقة والأهالى الأصليون فى الولايات المتحدة ، والغجر فى أوروبا الوسطى والشرقية ، وفئات المنبوذين فى الهند ، والسود فى جنوب أفريقيا ، فى أن مركزهم الاجتماعى منخفض نسبيا فى سوق العمل ، بسبب الأعراق التى ينتمون إليها أو الفئات الاجتماعية التى ولدوا فيها . وعدم المساواة هنا يكون بين الأسر وليس فى داخلها ، ولكن المسألة هنا أيضا هى أن مستقبل الفرد يتقرر بمصادفة ميلاده .

فئات مثل هنود الانديز والسود فى جنوب أفريقيا ، تكسب فى العادة إيرادا أقل مما يكسبه العمال الآخرون فى نفس الاقتصادات . فالعمال الذكور من الأهالى الأصليين فى بوليفيا يكسبون فى المتوسط ٦٠ فى المائة مما يكسبه العامل من الفئات الأخرى من غير السكان الأصليين . وأجور من يتكلمون لغة الغوارانى (نسبة للشعب التوبى الغوارانى فى بوليفيا وباراغواى والبرازيل - المترجم) فى باراغواى تمثل ٦٤ فى المائة من أجور من يتكلمون الأسبانية . وفى البرازيل لا يكسب السود غير ٥٠ فى المائة مما يكسبه البيض . لكن كما هو الحال فى التمييز بين الرجل والمرأة ، لا تعكس جميع فجوات الأجر تمييزا فى المعاملة . فما يقرب من ٧٠ فى المائة من فارق الإيرادات بين العمال من الأهالى الأصليين وغيرهم فى بوليفيا مثلا يمكن أن يعزى إلى الاختلاف فى التحصيل المدرسى والخبرة العملية . وليس هناك تفسير للثلاثين فى المائة الباقية والتي تمثل عوامل لا تدخل فى الحساب مثل الاختلاف فى القدرة أو نوعية التعليم ، بالإضافة إلى التمييز فى سوق العمل .

وكل شخص من سبعة أشخاص فى الهند - أى نحو ٢ فى المائة من سكان العالم - هو عضو فى فئة من الفئات المنبوذة . ويولد هؤلاء الأفراد المنتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية فى عائلات تؤدى مهنا تقليدية - مثل كنس

الطرق وبيع الجلود والعمل في الزراعة - لا يدر التعليم فيها ، واكتساب المهارات عائدا كبيرا . كما استخدمت التقاليد لغرض عدم تمكين هذه العائلات من تغيير المهن التى تقوم بها - فابن كناس الشوارع يصبح أيضا كناسا للشوارع . ولا يوفر انعدام المرونة المفرط هذا فى سوق العمل حافزا كبيرا لأفراد هذه الفئات للحصول على التعليم . وقد جرى فى السنوات الأخيرة التخفيف من عادة وراثه المهنة . ولكن فى سنة ٨٨ - ١٩٨٩ كان ثلث العمال فى القطاع غير الرسمى فى ولاية بيهار الهندية ينتمون إلى فئات المنبوذين .

وفى جنوب أفريقيا عمل النظام الاستعماري ثم نظام الفصل العنصرى على خلق فروق فى امتلاك الأصول والسلطة بين البيض والسود . وقد نجحت الديمقراطية أخيرا فى اعطاء السلطة السياسية للأغلبية السوداء ، ولكن الحكومة تواجه الآن مهمة صعبة هى عكس اتجاه النتائج التى نجمت عن عقود طويلة من التمييز ، وذلك فى المقام الأول فى التعليم والمهارات . والوضع صعب بصفة خاصة بالنسبة للمجموعة التى تلقت دراستها فى السبعينات والثمانينات . فقد كانت مدارس السود ذات نوعية منخفضة ، بالإضافة إلى أن كثيرا من تلاميذ المدارس كانوا يقاومون الفصل العنصرى عن طريق مقاطعة المدارس . ومعظم يدخلون العصر الجديد مسلحين بوعى سياسى قوى ، ولكن بقدرة ضعيفة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية الآخذة فى الاتساع .

واعضاء الجماعات التى لا يتوافر لها قدر كبير من القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يكونون ضحية لدوائر يشد بعضها أزر بعض من انخفاض التعليم وانخفاض العائد فى سوق العمل ، مما يعود فيضعف الحافز للحصول على رأس المال البشرى . وهذه الدوائر تجعل من الصعب بصورة متزايدة التغلب على الفقر النسبى - والفقر المطلق فى بعض الأحيان - والحرمان من الرخاء المتزايد الذى تشارك فيه الفئات الأخرى فى الاقتصاد ، وهنا أيضا تكتسب القضايا المتعلقة بالعلاقة بين الأجيال أهمية كبيرة ، وخاصة عندما تجد الفئات الاجتماعية نفسها مقيدة بدورات متراكبة من التبعية والدونية .

وهناك فئة واحدة استخدمت السياسة الحكومية بصورة

واضحة للخروج من هذا الوضع والدخول إلى التيار الرئيسى للاقتصاد هى فئة «اليومبيوتيرا» ، أى الأشخاص المنحدرون من أصل الملاى فى ماليزيا . وهذه التسمية تعنى حرفيا «أبناء الأرض» ، وكان معظم أفرادها لا يسمح لهم فى معظم سنوات هذا القرن بالعمل خارج نطاق الزراعة التقليدية الصغيرة وزراعة الأرز . وعند احراز الاستقلال ، ورغم أنهم كانوا يمثلون الأغلبية الاثنىة ويتحكمون فى القطاع العام ، فقد كان دورهم الاقتصادى محدودا ، إذ كانت الصناعة والشؤون المالية فى معظمها فى أيدي الطبقة الوسطى المنتمية إلى أصول صينية . ومن أجل زيادة دورهم فى الاقتصاد اتبعت حكومة ماليزيا عددا من السياسات المتضافرة ، شملت التعليم المدعوم والموجه لهذه الفئة ، والمعاملة التفضيلية فى القطاع العام الذى كان أخذا فى التوسع . ونجحت هذه السياسات فى رفع مستوى التحصيل الدراسى والدخل المتوسط لتلك الفئة . ونتيجة لذلك ، حدث انخفاض ملحوظ فى عدم المساواة فى الدخل بين هذه الفئة وبقية السكان ، ولاسيما الصينيين والهنود : ففي الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤ زاد متوسط الدخل لهذه الفئة بنسبة ٤٠ فى المائة عن دخل الفئات الأخرى . غير أن هذه السياسات لم تسهم بقدر مماثل فى إنقاص عدم المساواة العام ، وذلك لأن عدم مساواة الدخل داخل كل مجموعة اثنية قد ازداد .

عدم المساواة بين الأقاليم

غالبا ما يكون لعدم المساواة بعده الاقليمى . ففي جميع البلدان تقريبا يوجد عدم المساواة بين الأقاليم فيما وهبته لها الطبيعة من موارد ، وفى الدخل ، ومعدلات النمو . ومن المعروف أن عدم المساواة هذا يستمر عبر الزمن . وتصل العيوب النسبية فى بعض الأقاليم إلى حد متطرف يقلل من فرص الأفراد الذين يولدون فيها . فمستقبل الطفل الذى يولد فى ولاية شياپاس المكسيكية مثلا ، يكون أشد قتامة من مستقبل الطفل الذى يولد فى مكسيكوسيتى : فاحتمال موت طفل شياپاس قبل بلوغ سن الخامسة ضعف احتمال موت طفل مكسيكوسيتى ، وفرصة اتمامه التعليم الابتدائى تقل إلى النصف ، وتصل احتمالات عيشه فى مسكن لا يصل إليه الماء الجارى إلى عشرة أمثال . وبفرض أنه لن يهاجر ، فسيفقد ما يكسبه عن ما يكسبه العامل المماثل له الذى يعيش فى مدينة مكسيكوسيتى بنسبة ٢٠ إلى ٣٥

في المائة ، وأقل مما يكسبه العامل الذي يعيش في شمال المكسيك بنسبة ٤٠ إلى ٤٥ في المائة .

وتكون الظروف القائمة في البداية عنصرا حاسما في تحديد الأداء الإقليمي . إذ تجتمع ندرة الموارد ، وتاريخ الاهیال والافتقار إلى الاستثمارات ، وتركز الأشخاص ذوی المهارات المنخفضة الذين قد يكونون مميزين عرقيا عن بقية السكان ، لتفسر الأداء المتخلف لبعض المناطق . فمناطق غانسو ، التي يقل فيها دخل الفرد بنسبة ٤٠ في المائة عن المتوسط الوطني ، هي من أفقر مناطق الصين . والظروف الجغرافية غير الملائمة ، وضعف التربة المعرضة للتعرية بصورة عالية ، وقلة الأمطار وعدم انتظامها ، وقلة فرص العمل في غير الزراعة ، هي الأسباب الأساسية لارتفاع مستوى الفقر فيها . ولا يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مقاطعة شاكو في الأرجنتين عن ٣٨ في المائة من المتوسط القومي . ويفسر الجانب الأكبر من هذا الاختلاف انخفاض التحصيل التعليمي والافتقار إلى البنية الأساسية ولا سيما الطرق .

وقد يستمر الفقر الإقليمي ، النسبي والمطلق ، لفترات طويلة ، حتى عندما يكون النمو قويا في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد . ومن أمثلة ذلك أن تدهور اقتصاد السكر في القرن التاسع عشر دفع مناطق البرازيل الشمالية الشرقية إلى انحدار لم تشف منه بصورة كاملة أبدا . وفي الولايات المتحدة تضاعف حظ ويست فرجينيا المعتمدة على استخراج الفحم عند انهيار صناعة الفحم وزيادة الاعتماد على النفط والغاز في إنتاج الطاقة . وما زالت تلك المنطقة من أفقر مناطق الولايات المتحدة حتى اليوم . وفي تايلند فشلت التنمية السريعة في الوصول إلى الأهالي الذين يقطنون المرتفعات الشمالية . فأقل من ٣٠ في المائة من قراها بها مدارس ، ولا يستطيع القراءة والكتابة بلغة الثانی من سكانها أكثر من ١٥ في المائة ، ومتوسط دخلهم السنوي يقل عن ربع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

ما الذي يمكن عمله لمساعدة من فاتهم القطار ؟

النمو المعتمد على السوق ، والذي يحقق استخداما كفوًا للعمل ويشجع على قيام قطاع كبير للعمالة بأجر ، يمكن أن يكون له أثر طيب في تحقيق المساواة . ولكن التنمية المعتمدة على السوق وحدها هي أداة ضعيفة في انقاص عدم المساواة بين الجنسين أو بين الفئات الاثنية ، أو الفئات

الاجتماعية الأخرى . ومن الأمور الحاسمة في تحقيق تحسن في توزيع الدخل ، تحسين توزيع الإمكانات الأولية ، خاصة عن طريق تعزيز فرص الفقراء في الحصول على التعليم . ويمكن للعمل الحكومي أن يؤدي دورا في التعجيل بالتغيير عن طريق السعي إلى تحسين الهبات البشرية للمحرومين ممن هم أسوأ حالا ، والعمل على الحد من التمييز . ولكن معالجة مشاكل من فاتهم القطار تمثل تحديا هائلا للسياسات ، سواء في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية ، إذ أن مردود الاستثمار في هؤلاء الأفراد منخفض عادة ، إما لتقدمهم في السن مما لا يترك لهم الكثير من السنوات الباقية للعمل ، أو لأنهم يفتقرون إلى المهارات الأساسية اللازمة لبنية عمل محددة ، أو لأنهم مقيدون بأقاليم متخلفة .



تعيش أرملة في الثالثة والخمسين من العمر من فئة كابو المنبوذين من قرية شنتا بالي في منطقة راؤول مندال في الهند ، وحدها في كوخ مبني من الطين . وكانت قد تزوجت من ابن عم لها يكبرها سنا لا يملك أرضا . وأصبحت بعد موته بدون أي مورد خاص بها . وهي تكسب عيشها من صنع أنسجة الشبيكة ، التي تعمل فيها عشر ساعات في اليوم وتستخدم ٥٠٠٠ متر من الخيط ، وتكسب ما يساوي ٠,٣٠ دولارا في اليوم . ويحرمها تقدمها في العمر ، وضعف صحتها ، وهويتها القوية ، من المشاركة في أعمال مربحة أخرى .



وهناك عامل زراعي لا يعمل بطاقته الكاملة يعيش بالقرب من « تمالي » في منطقة السافانا في غانا ، يشتغل في المتوسط أقل من أربعة أيام في الأسبوع . وعندما يعمل ، يحصل على حوالي ٠,٨٠ دولارا في اليوم . ويكون العمل متوافرا في موسم جني القطن ، لكن العمل ينذر في الشتاء . ويعيش الرجل مع زوجته وخمسة أبناء في كوخ مبني من الطين . وتعنى زوجته وابنتهما البالغة من العمر عشر سنوات بمرزعة الخضر الصغيرة التابعة له والتي توفر الغذاء للأسرة حتى عندما يكون الرجل بلا عمل . ويشعر الأبوان بالقلق على مستقبل أبنائهما . ويرغبان في الانتقال إلى منطقة يكون بها المزيد من فرص العمل ، ولكنهما لا يستطيعان المغامرة بفقد الشيء الوحيد

الذى تمتلكه الأسرة ... وهو تلك القطعة الصغيرة من الأرض .

• • •

ما الذى تستطيع الحكومات أن تفعله بشأن حالات كهذه ؟ يجب أن تجمع السياسات الرامية لمساعدة من فاتهم القطار بين اتخاذ تدابير خاصة لاندماج الأفراد سليمى البنية فى عالم العمل ، واجراء تحويلات تضمن لهم مستويات للمعيشة فوق حد أدنى معين ، والقيام بتدخلات من أجل الوصول إلى أبنائهم واتاحة الفرصة للجيل القادم للخروج من قبضة الفقر .

الاستثمارات الموجهة

يستطيع المجتمع أن يعمل على اندماج العمال المحرومين ضمن التيار العام عن طريق برامج إعادة التدريب التى توفر لهم المهارات الأساسية ، أو عن طريق البرامج التى تساعد على أن يعملوا لحسابهم الخاص . وبرامج التدريب الموجهة إلى الفئات المحرومة - والتى ينصب اهتمامها على الاقلال من الفقر وليس على إعادة تزويد العاطلين بأدوات جديدة - نادرة نسبيا فى البلدان النامية ، ولكن لها تاريخا أطول فى العالم الصناعى . فالولايات المتحدة مثلا كانت لديها برامج تُرعاها الحكومة لمساعدة المحرومين منذ عام ١٩٦٤ . وكان الكثير من هذه البرامج مرتبطا بخطط تحويل الدخل ، مثل برنامج « مساعدة الأسر التى تعول أطفالا » . ولم تحقق هذه البرامج غير نجاح متواضع : فأدت خدمات التدريب إلى زيادة إيرادات المشتركين فيها فى بعض ، وليس كل ، الأحوال . وعلى العموم ، كان تدريب المحرومين فى الولايات المتحدة أكثر جدوى فى مساعدة النساء منه فى مساعدة الرجال أو الشبان .

وعادة ما يقترن الحرمان والفقر بانعدام فرص استخدام البنية الأساسية سواء منها المادية والاجتماعية ، إذ كثيرا ما يكون تخصيص الانفاق الحكومى على الخدمات الاجتماعية متحيزا ضد الفقراء ، وخاصة ضد الفقراء فى الريف وفى المناطق المتخلفة . وتكون النتيجة عادة هى عدم حصولهم على خدمات المجارى ، والطرق ، ومرافق الصحة والتعليم اللازمة لخدمة المجتمعات الفقيرة . وقد يكون لإصلاح الميزان عن طريق الاستثمار العام فى البنية الأساسية فى تلك المناطق المحرومة أهمية حاسمة فى

مساعدة الأسر الفقيرة على الخروج من براثن الفقر . وكان برنامج « التضامن » المكسيكى يمد البلديات الفقيرة منذ عام ١٩٨٨ باعتمادات لتمويل المشروعات الفرعية الصغيرة المرتبطة باصلاح المدارس ، وتحسين امدادات المياه فى الريف ، وتجديد الطرق الريفية وصيانتها .

تحويل الموارد

فى بعض الأحيان لا يكون هناك مجال واسع للاستثمار لمساعدة من فاتهم القطار ، سواء فى المهارات أو فى البنية الأساسية . وفى هذه الحالة ، فإن الأمر يستلزم سياسات أو تحويلات لتخفيف حدة الفقر . ويمكن اندماج هذه التحويلات فى الآليات الأخرى الأكثر استمرارا لضمان الدخل (انظر الفصل الثالث عشر) أو يمكن أن تكون جزءا من تدابير انتقالية خاصة (انظر الفصل السابع عشر) . وسواء كان الاجراء دائما أو مؤقتا فإن نوع شبكة الأمان التى يقع عليها الاختيار يكون فى العادة دالة للدخل فى البلد وتقاليده . وفى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد تودى خطط التوظيف العامة إلى تحقيق هذه التحويلات بطريقة مردودة التكاليف . وفى السنوات الأخيرة جرب العديد من البلدان نهجا تجمع بين تخفيف حدة الفقر وإعادة إدماج من خرجوا من وظائفهم فى مراحل التصحيح الاقتصادى فى سوق العمل . من ذلك مثلا ، أن بوليفيا والسنغال وغينيا ومصر وهندوراس أنشأت صناديق اجتماعية لتشجيع الأنشطة المدرة للدخل وإقامة مشروعات صغيرة جدا . وتقوم هذه الصناديق عادة بتمويل المشروعات الصغيرة للبنية الأساسية ، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب ، وإقراض المبالغ الضئيلة . غير أنه لن يكون فى الوسع إعادة اندماج جميع من فاتهم القطار فى سوق العمل . وقد تكون هناك ضرورة للقيام بتحويلات إضافية ، سواء فى صورة نقدية أو فى صورة أغذية للعاجزين عن العمل - بسبب كبر السن أو الاعاقة مثلا .

مد اليد إلى الجيل القادم

الأرجح أن تكون السياسات الرامية للوصول إلى أبناء من فاتهم القطار ، أكثر فاعلية ، إذ أن كسر دورة الفقر التى تمتد من جيل إلى آخر يعنى اتاحة الفرصة للأبناء للاستفادة من الفرص التى فانت أباءهم . والاستثمار فى رأس المال البشرى لهؤلاء الأبناء عنصر أساسى ، ولكن التعليم وحده لا يكفى فى العادة : إذ يتطلب الأمر الاستثمار

توسيع نطاق خدمات التعليم ليشمل الفقراء ، والمجتمعات المحلية التي لا تلقى كفايتها من هذه الخدمة ، وزيادة عدد المعلمات ، وتوسيع نطاق برنامج رائد للمنح التعليمية للبنات . وتجرب السلفادور تطبيق برنامج موجه للتغذية يقوم على توزيع الأغذية التكميلية على تلاميذ المدارس .



تستطيع التنمية المعتمدة على السوق أن تقلل من عدم المساواة ومن الفقر في البلدان النامية . ومن الأمور الحاسمة في تشجيع النمو الأسرع وفي الحد من عدم المساواة ، أن تضمن للعمال الفقراء فرصة الحصول على التعليم . وألا تكون أسواق العمل مشوهة بحيث تحول دون زيادة أجور العاملين في القطاع الرسمي . ولكن أشكال عدم المساواة تستمر قائمة حتى في الاقتصادات التي تحقق نموا ملموسا ، وذلك بسبب التمييز القائم على أساس الجنس أو العرق ، أو لأن أفراد بعينهم أو أقاليم بذاتها يتم استبعادهم من الحصول على ثمار النمو . وينبغي أن تقوم السياسات الحكومية ، كلما كان ذلك ممكنا ، بمكافحة التمييز ، وباجتذاب الفئات المستبعدة وادخالها في التيار الرئيسي للاقتصاد . ولكن ينبغي للحكومات قبل كل شيء أن تضمن ألا يظل أبناء الأسر المحرومة في إसार الفقر ، بل أن تتاح لهم فرصة تحقيق إمكانياتهم كاملة .

في صحتهم وتغذيتهم أيضا . وقد أبرز الفصل الخامس ، كما نوقش بشيء من التفصيل في الإصدارات السابقة من تقرير عن التنمية في العالم ، مدى التكامل بين هذه الأنواع المختلفة من التدخلات : فتحسين التغذية والصحة يؤدي إلى تحسين قدرة الأطفال على التعلم في المدارس ، ويزيد من إنتاجيتهم في العمل عندما يكبرون .

ويبذل عدد من البلدان جهودا لتحسين أداء الخدمات الاجتماعية للفقراء وأبنائهم . فبرنامج الرعاية المجتمعية للأطفال وتغذيتهم في كولومبيا مثلا ، يوفر الرعاية للأطفال قبل سن المدرسة ، ويشمل تزويدهم بوجبات غذائية ومتابعة حالتهم الصحية . ويستفيد الأطفال المشاركون في هذا البرنامج من أنشطة التعليم في رياض الأطفال ، وتحسن تغذيتهم ، ويلقون المزيد من الرعاية الصحية . وتستفيد الأسر - وخاصة الأمهات - من الفرصة التي تتاح لها للبحث عن عمل مقابل أجر خارج البيت . وهناك برنامج في المكسيك « لتوفير الرعاية الصحية الأساسية للأهالي غير المؤمن عليهم » ، يقدم كلا من خدمات الرعاية الصحية الأساسية والمساعدات الغذائية الموجهة للفقراء الذين لا تشملهم خطط التأمين . ويهدف برنامج التعليم العام في بنغلاديش إلى زيادة تكافؤ الفرص لالتحاق الأطفال الفقراء ولاسيما البنات ، بالمدارس الابتدائية والثانوية . ويتركز اهتمام هذا البرنامج على

الباب الثانى

هل التكامل الدولى فرصة للعمال أم تهديد لهم ؟

ترتبط حياة العمال فى شتى أنحاء العمال بالتجارة الدولية وتدفقات رأس المال ، والهجرة ، بصورة متزايدة ، ويؤدى هذا لتوسيع الفرص ، لكنه يثير أيضا مخاوف من أن تكلف المنافسة الدولية ورأس المال المنطلق بكامل حرية ، العمال وظائفهم أو تلحق الضرر بمستويات معيشتهم ، وان يلقى ببعض مجموعات العمال ، أو البلدان خارج الأسواق الدولية الآخذة فى التوسع بأسرها . ونحدد فى الفصل السابع قنوات التفاعل فى عالم آخذ فى التكامل ، وتقيم فى الفصول الثلاثة الباقية من هذا الباب من التقرير كيف تؤثر التجارة وتدفقات رأس المال والهجرة على العمال فى البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء .

سوق العمل العالمية الناشئة

اليومية . وهو يكسب دولارين في اليوم ، ولديه أمل في المستقبل .

• • •

ان العمال في أنحاء العالم يعيشون حياة تزداد ترابطا . ومعظم سكان العالم يعيشون الآن في بلدان إما أنها مندمجة في الأسواق العالمية للسلع والأموال ، أو أنها تسير بسرعة في هذا الطريق . ومنذ وقت ليس ببعيد ، في أواخر السبعينات ، لم يكن هناك غير عدد قليل من البلدان النامية ، في مقدمتها بعض بلدان شرق آسيا ، يفتح حدوده لتدفقات التجارة ورؤوس الأموال الاستثمارية . وكان ما يقرب من ثلث القوة العاملة في العالم يعيش في بلدان ذات اقتصاد مخطط مركزيا ، وثلث آخر على الأقل يعيش في بلدان معزولة عن الأسواق الدولية بحواجز تجارية مانعة وضوابط شديدة على رأس المال . وحاليا تدخل السوق العالمية ثلاثة تكتلات عملاقة للسكان ، هي الصين وجمهورية الاتحاد السوفياتي السابق والهند . تضم ما يقرب من نصف القوى العاملة في العالم ، كما أن هناك بلدانا كثيرة أخرى من المكسيك إلى اندونيسيا أقامت بالفعل روابط عميقة بتلك الأسواق . ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٠٠ أن يكون أقل من ١٠ في المائة من عمال العالم منعزلين عن المجرى الرئيسي للاقتصاد .

ولكن هل أصبح العمال أحسن حالا نتيجة لاتجاهات العولمة هذه ؟ إن قصص من يخسرون بسبب تكامل الأسواق كثيرا ما تحتل العناوين الرئيسية للصحف : كيف فقد « جو » وظيفته بسبب المنافسة من جانب العمال المكسيكيين الفقراء أمثال « ماريا » ، وكيف أن أجر « ماريا » يظل منخفضا بسبب الصادرات الأرخص سعرا من الصين . ولكن لدى « جو » الآن وظيفة أفضل ، كما أن الاقتصاد الأمريكي كسب من توسيع الصادرات الى المكسيك . وقد تحسن مستوى معيشة ماريا ، ويستطيع ابنها أن يأمل في مستقبل أفضل . ونتاجية كل من العاملين أخذت في الارتفاع مع زيادة الاستثمارات ، التي تمول

يعيش « جو » في مدينة صغيرة في جنوب تكساس . ولم تكن وظيفته القديمة بوصفه محاسبا في مؤسسة للنسيج ، حيث عمل سنوات طويلة ، وظيفة مضمونة تماما . وكان يكسب ٥٠ دولارا في اليوم ، ولكن الوعود التي تلقاها بالترقية لم تتحقق مطلقا ، واضطرت المؤسسة في نهاية المطاف إلى اغلاق أبوابها لأن الواردات الرخيصة من المكسيك دفعت أسعار المنسوجات الى الهبوط . وعاد « جو » الى مقاعد الجامعة فدرس إدارة الأعمال وعين مؤخرا في أحد البنوك الجديدة في المنطقة . وهو يتمتع الآن بحياة أكثر راحة حتى بعد أن يسد الأقساط الشهرية للقرض المدعوم من الحكومة الذي حصل عليه ليواصل دراسته .

• • •

انتقلت ماريا منذ أمد قريب من قريتها في وسط المكسيك والتحقت الآن بعمل في مؤسسة مملوكة للولايات المتحدة في قطاع الماكلا دورا بالمكسيك . وبيد زوجها خوان ورشة صغيرة لتنجيد السيارات ، ويعبر الحدود في موسم الحصاد في بعض الأحيان بصورة غير قانونية ليعمل في مزارع كاليفورنيا . وقد تمكنت ماريا وخوان وابنهما من تحسين مستوى معيشتهم منذ خروجهم من إطار زراعة الكفاف ، ولكن أجر ماريا ظل على حاله عدة سنوات دون زيادة ، فهي ما زالت تكسب نحو ١٠ دولارات في اليوم ، ومن المحتمل أن ينقص أجرها بعد ما حدث مؤخرا من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج .

• • •

« وخيساو زى » عامل صناعي في شنزن وهي من المناطق الاقتصادية الخاصة في جنوب الصين . فهو بعد أن قضى ثلاث سنوات صعبة على الطريق بوصفه جزءا من سكان الصين المتنقلين ، هربا من الفقر في مقاطعة سيشوان الغربية ، استقر أخيرا لدى مؤسسة جديدة من هونغ كونغ تنتج الملابس لسوق الولايات المتحدة . وهو الآن يحصل على أكثر من طبق من الأرز كجوبته

الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، والوضع القلق فى الشرق الأوسط . ولكن الاجراءات التى اتخذتها البلدان النامية ذاتها كانت هى العنصر الأهم . فمن خلال رفض استراتيجيات التنمية القديمة التى فشلت والقائمة على الانعزال عن أحداث الاقتصاد العالمى ، انضم عدد من البلدان أكبر من أى وقت مضى إلى المجرى الرئيسى للاقتصاد .

وتمر الآن استراتيجيات التنمية بتغير سريع فى كافة أنحاء العالم . فقد تم التخلي عن التخطيط المركزى فى الاتحاد السوفياتى السابق وأوروبا الشرقية ، وتعكس بلدان فى كافة أنحاء أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا والشرق الأوسط سياساتها التى كانت قائمة على احلال الواردات والرامية الى التخلص من الحاجة للتجارة . وهذه الثورة فى مجال التنمية أوضح ما تكون فيما يتعلق بالسياسات التجارية ، فمنذ عام ١٩٨٦ أبلغ أكثر من ستين بلدا ناميا مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) بالاجراءات التى اتخذتها من جانب واحد ، وانضم اربعة وعشرون بلدا الى الغات ، وهناك عشرون بلدا غيرها تستكمل اجراءات الانضمام الى المنظمة التى تخلف الغات وهى منظمة التجارة العالمية . والمتوقع أن تنخفض الحواجز التجارية بدرجة أكبر حاليا بعد أن اكتملت جولة أوروغواى ، وبعد توسيع اتفاق التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية (نافتا) والاتحاد الأوروبى .

ويتزايد سعى الحكومات الى تحسين قدرة اقتصاداتها على التنافس الدولى بدلا من وضعها خلف أسوار الحماية . وقد حققت البلدان النامية تقدما هائلا فى التعليم وتحسنا مطردا فى رأس المال المادى والبنية الأساسية ، عزز قدرتها الانتاجية ومكنها من التنافس فى الأسواق العالمية . وفى الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٢ ارتفع نصيب بلدان الدخل المنخفض والمتوسط فى القوى العاملة العالمية من ٧٩ فى المائة الى ٨٣ فى المائة ، ولكن نصيبها من القوة العاملة الماهرة العالمية (أى العاملون ذوو التعليم الثانوى على الأقل) قفز من الثلث إلى قرابة النصف . وكذلك زاد نصيبها من رصيد رؤوس الأموال ، وإن كان هذا النصيب مازال صغيرا ، إذ أنه ارتفع من ٩ فى المائة إلى ١٣ فى المائة من الاجمالى العالمى .

ولقى هذا التحول فى الاستراتيجية الانمائية دعما من التغييرات التكنولوجية التى جعلت التحرك فى أنحاء العالم

جزئيا من خلال مدخرات العاملين فى البلدان الأخرى ، كما أن صندوق معاشات « جو » طفق يكسب عائدات أعلى عن طريق تنويع الاستثمارات والفرص الاستثمارية الجديدة . ويتطلع « خوان » الى اليوم الذى لن يكون فيه بحاجة الى السفر الى الشمال . فى حين أن « خيساو زى » على استعداد لاقتناص فرصة الحصول على الأجر الذى يحصل عليه خوان حاليا فى كاليفورنيا .

وهذا التراكم فى العلاقات الاقتصادية لم يكن يخطر ببال أحد قبل عشر سنوات أو عشرين سنة فحسب . ومع نمو الفرص الجديدة للتجارة والتعامل ، حدث تحول فى المواقف أيضا . ففي الخمسينات والستينات كان معظم البلدان النامية يرى فى قوى السوق العالمية خطرا على تصنيعه وتنميته . أما اليوم فيرى فيها مصدرا للفرص الجديدة . ويتزايد الاعتراف بأن الصادرات تخلق وظائف جيدة ، وأن تدفق رؤوس الأموال الخارجية يساعد على التراكم والنمو ، وأن الهجرة تحقق مكاسب متبادلة .

ولكن لم يستفد الجميع من ذلك ، وتعرض النظام الدولى لانتقاد من جانب البعض فى البلدان الصناعية حيث تجعل البطالة المتزايدة وعدم المساواة فى الأجور ، الناس يشعرون بأنهم أقل أمنا بصدد المستقبل . فبعض العمال فى العالم الصناعى يخشون أن يفقدوا وظائفهم بسبب الصادرات الرخيصة الآتية من منتجين يتحملون تكلفة أقل . ويخشى الآخرون أن تغير الشركات مواطنها وتذهب إلى الخارج سعيا وراء الأجور المنخفضة والمعايير المتساهلة ، أو يخافون أن تتجمع أعداد كبيرة من المهاجرين الفقراء على الأبواب ، ويعرضون العمل بأجور أقل . وكانت نتيجة ذلك أن انتشرت المطالبة باجراءات حمائية يقوم الكثير منها تحت شعار المطالبة بتجارة عادلة ومعاملة نزيهة .

القوى المحركة للتكامل العالمى

كان التغير التكنولوجى المتصل ، والانخفاض المستمر فى تكاليف الاتصالات والنقل ، عاملا رئيسيا وراء التكامل العالمى . كما أن النقل والتجارة عبر الحدود أصبحا الآن أكثر يسرا بسبب التقدم فى تسوية كثير من المنازعات السياسية التى كانت سببا فى انقسام العالم الاقتصادى على امتداد عشرات السنين ، مثل الحرب الباردة ، ونظام

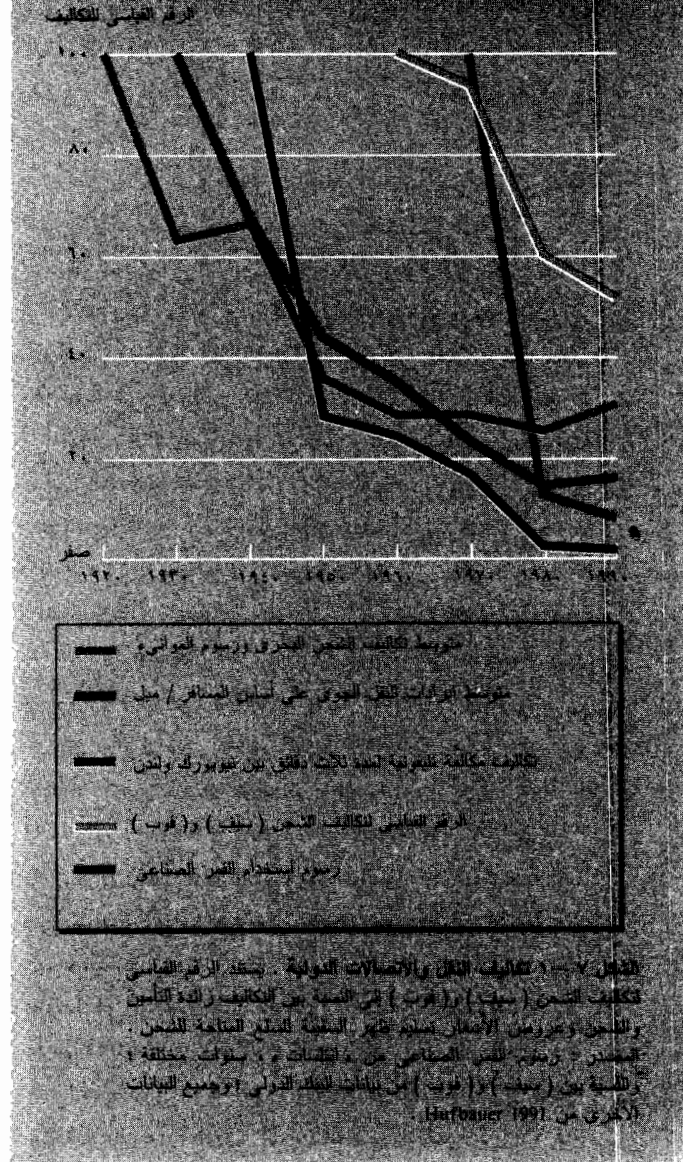
وضوحاً - فتكلفة المكالمة التليفونية الدولية انخفضت ست مرات فى الفترة بين ١٩٤٠ و ١٩٧٠ وعشر مرات بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ .

قنوات التفاعل العالمى

التجارة الدولية هى أول الطرق التى يشعر من خلالها معظم البلدان بتأثير التكامل الاقتصادى . وقد زاد حجم السلع والخدمات التى يُتجر فيها عبر الحدود زيادة هائلة فى السنوات الأخيرة ، بحيث باتت تمثل زهاء ٤٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٠ بعد أن كانت ٢٥ فى المائة فى ١٩٧٠ (الشكل ٧ - ٢) . وفى ١٩٩٠ ، كان ١٧ فى المائة من القوة العاملة فى البلدان النامية وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر فى قطاع التصدير . وكانت الصادرات إلى البلدان الغنية تمثل ثلثي هذا العنصر الدافع للتوظيف . وحدث تحول سريع الى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى : اذ زادت حصة السلع المصنوعة فى صادرات البلدان النامية ثلاثة أمثال فى الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، من ٢٠ فى المائة إلى ٦٠ فى المائة . وتمثل هذه الزيادة تغيراً جذرياً فى تقسيم العمل الدولى منذ الستينات عندما كانت البلدان النامية لا تصدر تقريباً غير السلع الأولية على وجه الحصر تقريباً . ومع توسع الصادرات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمل ، بلغت التجارة سن الرشد .

والتجارة الدولية أخذت فى الانتعاش - ولكنها لم تؤثر فى جميع الأقاليم على نحو متكافئ . اذ كانت اقتصادات شرق آسيا سباقاً فى الكشف عن التأثير الدينامى على النمو الاقتصادى عندما تقترن التجارة المفتوحة بالانفاق الحكومى الموجه الى البنية الأساسية من رأس المال البشرى والمادى والتوسع فى استيراد رؤوس الأموال والتكنولوجيا . واتبع نفس النهج وسعى الى استغلال النمو الذى يقوده التصدير ، العديد من الاقتصادات متوسطة الدخل من شيلي إلى تركيا . فمع ارتفاع الاقتصادات الناجحة المصنعة حديثاً سلم الجودة وابتعادها عن المنتجات المعتمدة على العمل غير الماهر ، تقدمت بلدان أشد فقراً مثل الصين والهند ، لتحل مكانها . وتجر اذياتها متعثرة وراء الأقاليم الأخرى ، أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ، اللذان لم يوسعان صادراتهما من السلع المصنوعة . ومازال كل منهما منتجا للسلع الأساسية

انخفضت تكاليف النقل والاتصالات بشدة فى القرن العشرين .



أكثر يسراً - فالسلع ورؤوس الأموال والأشخاص والأفكار تنتقل الآن بسرعة أكبر وتكلفة أقل من أى وقت مضى . وترجع هذه التغييرات الى الانخفاض الشديد فى تكاليف النقل والاتصالات . ففي سنة ١٩٦٠ كان مستوى تكاليف النقل البحرى أقل من ثلث ما كان عليه فى ١٩٢٠ ، واستمرت التكاليف فى الانخفاض بعد ذلك (الشكل ٧ - ١) . وتكاليف الاتصالات تنخفض بدرجة أكثر

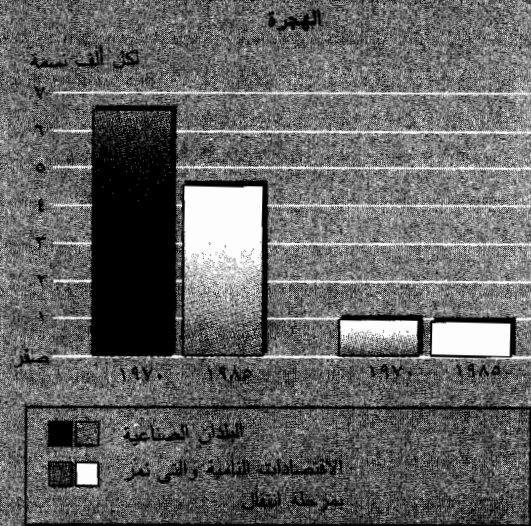
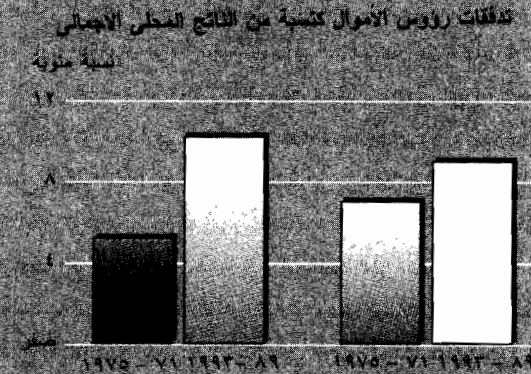
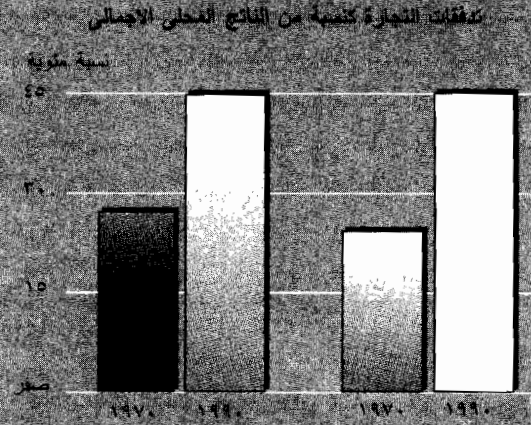
الأولى ، واستمرت معدلات تبادلها التجارى فى التراجع .

وكذلك أصبحت رؤوس الأموال أكثر قدرة على الحركة ، فى سعيها الدائم الى الحصول على أفضل العوائد . فقد زادت التدفقات الاجمالية لرؤوس الأموال (أى التدفقات للداخل بالاضافة الى التدفقات للخارج) وهى مقياس من المسلم به أنه غير دقيق لقدرة رأس المال على الانتقال ، من ٧ فى المائة الى ٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى الاقتصادات النامية والاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال خلال العقدين الأخيرين (الشكل ٧ - ٢) . وقد خففت القيود على رأس المال ، وكان من السهل الالتفاف حولها على أى حال . وينتقل الآن رأس المال بسهولة أكبر داخلا الى البلدان الناجحة ، وخارجا من البلدان التى تزيد فيها المخاطر على عائدات الاستثمار .

ولكن رؤوس الأموال لا تتجه دائما إلى البلدان الأكثر فقرا . ورغم أن اجمالى تدفقات رؤوس الأموال زادت بصورة مطردة ، فإن التدفقات الصافية (أى التدفقات الاجمالية الى الداخل ناقصا التدفقات الاجمالية الى الخارج) ظلت ضئيلة وغير مستقرة . فقد زادت التدفقات الصافية فى السبعينات ، وانخفضت بصورة حادة فى الثمانينات عندما أدت الديون الى ارتفاع أعباء خدمة الدين وهروب رؤوس الأموال على نطاق واسع ، ثم عادت إلى الارتفاع مرة أخرى فى أواخر العقد . وبحلول عام ١٩٩٢ عاد صافى تدفقات رؤوس الأموال الى البلدان النامية الى مستوياته السابقة . وبوجه عام ، لم تلعب الموارد من البلدان الغنية الى البلدان الفقيرة سوى دور متواضع فى استكمال المدخرات المحلية فى البلدان النامية : وإذا أخذنا بالفرض الأقصى القائل بأن معدلات الادخار المحلى لم تتأثر بتلك التدفقات ، فإن ما يقرب من ١١ فى المائة من تكوين رأس المال فى البلدان النامية فى الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ يمكن أن يعزى الى الأثر التراكمى لقدرة رأس المال على الانتقال (وهو مبلغ لا يعادل سوى نحو ٢ فى المائة من الأرصدة الرأسمالية الموحدة فى البلدان الصناعية) .

وكان أداء الأقاليم غير متمائل فى اجتذاب التدفقات الرأسمالية . فقد كانت أمريكا اللاتينية منذ أمد طويل مشاركا له أهميته فى أسواق رأس المال الدولية .

زادت تدفقات التجارة ورؤوس الأموال بسرعة .
بينما انخفضت قدرة العمل على الانتقال .



الشكل ٧ - ٢ : التجارة وتدفقات رؤوس الأموال والهجرة الى البلدان الصناعية والنامية والى تمر بمرحلة انتقال . البيانات عن التدفقات الى الداخل وإلى الخارج بالنسبة لجميع البلدان فى كل مجموعة المصدر : بيانات الهجرة من Zlotnik 1993 وجميع البيانات الأخرى من البنك الدولى .

و تعرضت بلدان ذلك الاقليم لخسائر فادحة نتيجة لأزمة الديون في الثمانينات ، ولكنها شهدت تدفقات جديدة كبيرة بعد تخفيض الديون في أواخر ذلك العقد . وقد بينت أزمة المكسيك في ٩٤ - ١٩٩٥ مدى تقلب هذه التدفقات عندما تنحسر الثقة بالإدارة الاقتصادية . وكان دور التدفقات الرأسمالية في الماضي أقل أهمية في آسيا ، ولكن هذا الاختلاف أخذ في الاختفاء بسرعة مع زيادة مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الصين ، والتحرير التدريجي لأسواق رأس المال في الهند وشرق آسيا ، ويأتي الجانب الأكبر من رؤوس الأموال التي تتجه إلى افريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط من المصادر الرسمية . ولكن هروب رؤوس الأموال من هذين الاقليمين كان كبيرا .

هل سيأتي عصر ذهبي جديد يحدث فيه التقارب ؟

بدأ معظم العمال في البلدان النامية فحسب يحسون بمنافع - وتكاليف - التكامل العالمي . وكانت مشاركة البلدان النامية في عملية العولمة السابقة في الفترة من ١٨٥٠ إلى ١٩٠٠ ضئيلة ، تقوم غالبا على شروط غير مواتية ولا سيما في آسيا وافريقيا . فقد اقتصر صادراتها على المنتجات الأولية . وكانت رؤوس الأموال تتدفق إليها أساسا لدعم تلك المشروعات - أي لتنمية القدرة على استخراج الموارد الطبيعية والحفاظ على تأييد الحكومات الصديقة . أما اليوم فالفرصة متاحة للبلدان النامية للقيام بدور أكثر ايجابية . والامكانات هائلة لجنى ثمار كبيرة . ويتوقف ما اذا كانت تلك الاحتمالات ستتحقق أم لا ، على اختيار حكومات البلدان النامية للسياسات ، وعلى رد فعل البلدان الصناعية .

وقد طفق اجتماع التغير التكنولوجي القوى المؤدى الى خفض التكاليف ، والتغير في السياسات ، والتطورات السياسية ، يشكل روابط أوثق في سوق العمل العالمية . ولكن من الحماقة التنبؤ باختفاء الفروق بين البلدان الغنية والفقيرة بسرعة عن طريق التقارب فيما بينها ، سواء الى أعلى (أى ارتفاع الأجور ومستويات المعيشة في البلدان الأكثر فقرا في اتجاه الأجور ومستويات المعيشة في البلدان الغنية) أو إلى أدنى (العكس) . وفكرة التقارب محببة لدى المشتغلين بالاقتصاد ، الذين يرحبون باتفاقها مع النظرية ، ولكنها تلقى اعتراضا قويا من جانب الشعبويين ممن يسعون الى تملق الجماهير في البلدان الغنية . فهم يرون في هذا التقارب خطرا على دخلهم . غير أن خبرة الماضي لا تؤيد أيا من آمال الأولين أو

و تعرضت بلدان ذلك الاقليم لخسائر فادحة نتيجة لأزمة الديون في الثمانينات ، ولكنها شهدت تدفقات جديدة كبيرة بعد تخفيض الديون في أواخر ذلك العقد . وقد بينت أزمة المكسيك في ٩٤ - ١٩٩٥ مدى تقلب هذه التدفقات عندما تنحسر الثقة بالإدارة الاقتصادية . وكان دور التدفقات الرأسمالية في الماضي أقل أهمية في آسيا ، ولكن هذا الاختلاف أخذ في الاختفاء بسرعة مع زيادة مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الصين ، والتحرير التدريجي لأسواق رأس المال في الهند وشرق آسيا ، ويأتي الجانب الأكبر من رؤوس الأموال التي تتجه إلى افريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط من المصادر الرسمية . ولكن هروب رؤوس الأموال من هذين الاقليمين كان كبيرا .

والهجرة الدولية للأشخاص بحثا عن عمل هي العنصر المتخلف في هذه القصة . فالتدفقات السنوية للهجرة من البلدان النامية (أى اجمال التدفقات الى الداخل والخارج) لم تعد الآن أكبر مما كانت في أوائل السبعينات بالنسبة إلى حجم السكان ، وتبلغ حوالى مهاجر واحد لكل ألف من السكان (الشكل ٧ - ٢) . والأثر الاجمالي للهجرة الدولية يقل كثيرا عن أثر رأس المال أو التجارة : فليس هناك غير ما يقرب من ٢ في المائة من الأشخاص الذين ولدوا في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل لا يعيشون في بلدانهم الأصلية . والمهاجرون يرسلون إلى بلدانهم ما يقرب من ٧٥ مليار دولار في السنة ، أى زهاء ثلث حجم التدفقات الصافية لرأس المال . وفي الوقت الحالى ، يخرج من البلدان النامية في كل سنة ما بين ٢ الى ٣ ملايين نسمة من المهاجرين الجدد (سواء بطريق شرعى أو غير شرعى) ، ويذهب زهاء نصفهم الى البلدان الصناعية . وبالنسبة لهذه الأخيرة فإن الهجرة من البلدان النامية تترجم إلى ١,٥ مهاجر جديد لكل ألف من السكان في السنة ، وهو نفس ما كان عليه الحال في عام ١٩٧٠ . أما الهجرة بين البلدان الصناعية فقد انخفضت منذ ١٩٧٠ من ٢,٥ مهاجر لكل ألف من السكان في ١٩٧٠ إلى ١,٥ لكل ألف في ١٩٩٠ . بيد أن نسبة أبناء البلدان الصناعية المولودين في الخارج - والتي تبلغ حاليا نحو ٥ في المائة - آخذة في الزيادة بسبب تباطؤ نمو السكان من أبناء البلد .

وكذلك فإن الهجرة الدولية لم تتخذ أبعادا عالمية . فمعظم المهاجرين يبقون داخل أقاليمهم : فأكثر المهاجرين من الأفارقة يتجهون عادة إلى بلاد افريقية أخرى ، وأكثر

المائة) ، ثم تحسن الوضع شيئا ما فى الأونة الأخيرة نتيجة للنمو الأسرع فى البلدان الفقيرة فى آسيا .

• • •

ان العولمة أمر حتمى - إذ أن رفاه « جو » و « ماريا » و « خسيلاوى » أكثر ارتباطا اليوم عما كان فى أى وقت سابق . ولكن آثار السياسات الاقتصادية الوطنية مازالت تسيطر على آفاق النمو . وتزيد قوى العولمة كلا من منافع السياسات السليمة وتكاليف الفشل . ورغم أنه ليس فى وسع أية مجموعة من العمال أن تعتمد على قوى التقارب لرفع أجورها بصورة آلية ، فإنه فى الوقت نفسه لا يجوز لها أن تخشى من أن تؤدى تلك القوى بصورة حتمية إلى جذب أجورها إلى سفلى . ويتوقف ما اذا كان سيحل عصر ذهبى جديد يستفيد منه الجميع فى المقام الأول ، على استجابة البلدان فرادى للفرص الجديدة التى يتيحها هذا الاقتصاد العالمى بصورة متزايدة .

مخاوف الآخرين (الاطار ٧ - ١) ، فقد تقاربت الأجور فى أوروبا والولايات المتحدة ، حيث كان التكامل عميقا ولم تكن الأوضاع المبدئية مختلفة اختلافا كبيرا ، ولكن حتى فى تلك المناطق كان التقارب بطيئا وغير كامل .

ولكن فى حين بدأت بعض البلدان الأقل ثراء - وخاصة نجوم شرق آسيا - تلحق بالبلدان الغنية ، فشلت بلدان كثيرة فى تضيق الفجوة ، وازدادت أوضاع بعضها سوءا . وبوجه عام ، فإن التباعد وليس التقارب كان هو القاعدة : فنسبة دخل الفرد فى أغنى البلدان إلى دخله فى أفقر البلدان زادت خمس مرات بين ١٨٧٠ و ١٩٨٥ ، وزاد عدم المساواة العالمى زيادة طفيفة بين ١٩٦٠ و ١٩٨٦ (تقلص نصيب أفقر ٥٠ فى المائة من سكان العالم فى إنتاجه من ٧,٣ فى المائة الى ٦,٣ فى المائة ، فى حين زاد نصيب أغنى ٢٠ فى المائة من ٧١,٣ فى المائة الى ٧٤,١ فى

الإطار ٧ - ١ هل تلحق البلدان الفقيرة بالبلدان الغنية ؟

الاقتصادية القياسية عبر البلدان تبين أيضا حدوث « التقارب المشروط » . فعندما ينحدر نمو دخل الفرد ليس فقط بالنسبة لمستوى الدخل الأولى بل أيضا بالنسبة للعناصر الأساسية المحددة للنمو - مثل معدلات الاستثمار ورأس المال البشرى - فإن المستوى الأولى الأدنى ينمو بمعدل أسرع للنمو . ومعنى ذلك أنه اذا كانت معدلات الاستثمار متماثلة فى جميع البلدان وكذلك مستويات رأس المال البشرى ، فإن البلدان الفقيرة ستتمو على نحو أسرع من البلدان الغنية (ولكن بفارق ضئيل) ، وعلى ذلك فإن الاختلاف فى دخل الفرد يتناقص بمرور الزمن . ويعزى هذا النوع الضعيف من التقارب بوجه عام الى الميزة التى يضيفها التخلف : إذ أن الاكتشافات التقنية الجديدة التى تتحقق فى البلدان الغنية تفيد البلدان الأكثر فقرا .

كيف يمكن التوفيق بين التباعد والتقارب المشروط ؟ ان البلدان التى تبدأ فقيرة تميل لأن تستثمر أقل من البلدان الأخرى ، وأن يكون سكانها أقل تعليما . وبذلك تغلق الدائرة . فالبلدان الفقيرة تتجه لأن تنمو ببطء أشد من البلدان الأغنى بالرغم من المميزات (الضئيلة) التى يضيفها التخلف لأن فقرها لا يسمح لها بالاستثمار فى رأس المال البشرى والمادى بقدر ما تستثمره البلدان الأكثر غنى .

هل هناك ميزة للتخلف ؟ لم أن البلدان الأكثر ثراء تزداد غنى بينما تزداد البلدان الفقيرة فقرا ؟ وما دور التكامل الدولى فى السماح للبلدان الفقيرة بالتحاق بالبلدان الأخرى ؟ إن الحوار الدائر حول التقارب بين البلدان يقوم على البحث عن مثل هذه القواعد التاريخية . ويشير البحث التطبيقي الحريص إلى أن التباعد المطلق فى نصيب الفرد من الناتج سمة غالبة على المسرح الاقتصادى العالمى ، غير أن قوى « التقارب المشروط » تعمل فعليا هى أيضا .

فالاختلاف فى نصيب الفرد من الدخل هو السمة الغالبة على التاريخ الاقتصادى الحديث . وفى أحد التقديرات ، أن نسبة دخل الفرد فى أغنى البلدان إلى دخله فى أفقر البلدان زادت من أحد عشر مثلا فى ١٨٧٠ إلى ثمانية وثلاثين فى ١٩٦٠ ، ثم إلى اثنين وخمسين فى ١٩٨٥ . وعلاقة التباعد هذه بين الأداء فى مجال التمر والمستوى الأولى لدخل الفرد لا تنطبق فقط على تلك الحالات المتطرفة ، بل كانت صحيحة كما أثبتت التجربة أيضا فى المتوسط بالنسبة لعينة من ١١٢ بلدا . ويؤكد التحليل الإحصائى لنمو دخل الفرد أهمية المستويات الأولى : فقد نمت البلدان التى بدأت أغنى من غيرها فى المتوسط بسرعة أكبر من غيرها . ولكن بينما يبدو أن التباعد المطلق هو القاعدة ، فإن الدراسات

تقسيم دولى للعمل أخذ فى التغير

المائة فى البلدان النامية التى كان فيها نمو الصادرات كحصة من الناتج القومى الإجمالى أعلى من المعدل الوسيط ، لكن الأجور ركبت فى البلدان التى توسعت فيها الصادرات بأقل قدر (الشكل ٨ - ١) . ولا يعنى هذا بالضرورة أن زيادة الصادرات شرط كاف للنمو الاقتصادى الأسرع ، لكنه يشى بأنها جزء من القصة . والتجارة تساعد العمال بطريقتين :

□ فهى تتيح للعمال أن يتسوقوا السلع الاستهلاكية من الأماكن التى تكون فيها أرخص ، وتتيح لأرباب العمل شراء المعدات والتكنولوجيات التى تكمل على خير وجه مهارات عمالهم . وقد قام التصنيع السريع لشرق آسيا لحد كبير على استيراد أفضل التكنولوجيات والمعدات من الغرب على نطاق واسع . وفى البلدان الصناعية ، أدى الاستيراد من البلدان التى تنتج بتكلفة أرخص ، إلى خفض سعر السلع الاستهلاكية التى تتضمن استخداما كثيفا للعمل .

□ والأكثر أهمية ، أن السوق العالمية تحرر العمال من القيود التى يفرضها الطلب المحلى . ولهذا أهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان التى تسعى للانتقال إلى الأنشطة الأعلى إنتاجية وهى الأنشطة التى تعد مفتاحا للتنمية . ولم تزد السلع المصنوعة كثيفة الاستخدام للعمل فى اقتصادات شرق آسيا من جراء البيع فى الأسواق المحلية التى ظلت زراعية فى الأساس ، وإنما عن طريق الوصول إلى الأسواق الدولية . وفى الوقت نفسه ، تعثرت الصناعة فى اقتصادات جنوب آسيا الخاضعة للحماية ، حتى وقت قريب على الأقل . وليست الأسواق العالمية أكبر من أى سوق محلية بمفردها فحسب ، بل هى أيضا أكثر استقرارا بصفة عامة . وهى مازالت قادرة على استيعاب وافدين جدد . وعلى الرغم من أن صادرات البلدان النامية من السلع الأولية والمصنوعة زادت بأكثر من ٥ فى المائة

لعب أطفال من الصين ، ونحاس من شيلي ، وأرز من تايلند - إن التجارة فى السلع ، وفى الخدمات على نحو متزايد ، هى أهم أشكال الاتصال الاقتصادى ببقية العالم وأكثرها استقرارا بالنسبة لجو وماريا وخسباو زى . كما أنها تبشر بفرص كبيرة لتقليل تكاليف الاستهلاك والاستثمار ، وللتعجيل بنمو الإنتاج والأجور . لكن يتعين على البلدان أن تمر بعمليات تصحيح كبيرة ومؤلمة عادة قبل أن تجنى هذه الثمار ، خاصة إذا كان اقتصادها خاضعا فى السابق لحماية ثقيلة الوطأة . والتغيرات فى نمط التجارة تحدث تحولات اجتماعية ، تضر بالعمال الذين يفتقرون إلى المرونة أو إلى المهارات اللازمة لترك القطاعات المتهورة التى كانت الحواجز التجارية تدعمها من قبل .

ومن ثم ، فهناك أيضا أسباب للقلق - على الرغم مما يبشر به اتفاق جولة أوروغواى وانتشار الاتفاقات الإقليمية للتجارة الحرة . ويتطلب جنى الثمار التى تطرحها التجارة الأكثر تحررا أن تكون أطر السياسات المتبعة ، على الصعيدين الوطنى والدولى ، مساندة للتغيير . ويبحث هذا الفصل فى كيفية تأثير التقسيم الدولى للعمل الآخذ فى التغير على مختلف مجموعات العاملين ، وما يخبئه الغد للتجارة الدولية والعلاقات التجارية ، وكيف يمكن للسياسة أن تدعم ذلك النوع من التغيير الذى يحسن أقدار العمال .

التجارة تزيد رفاهية معظم العمال

التجارة الدولية تفيد معظم العمال : نظرا لأن العمال هم أيضا مستهلكون ، تحقق لهم التجارة مكاسب مباشرة من خلال الواردات الأرخص ، كما أنها تمكن معظم العمال من أن يصبحوا أكثر إنتاجية مع ازدياد قيمة السلع التى ينتجونها . وهناك إحصاء يبرر بقوة الحاجة إلى استراتيجية يقودها التصدير : فخلال العقدى الماضيين ارتفعت الأجور الحقيقية بمعدل سنوى متوسط قدره ٣ فى

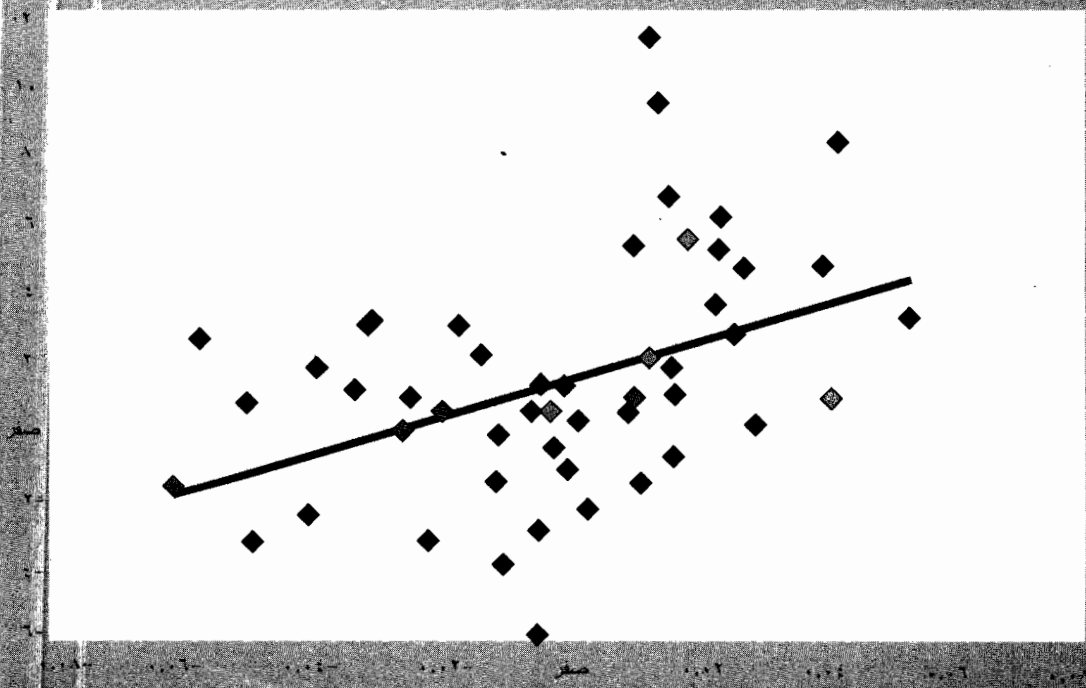
تضر العمال غير المهرة في البلدان الصناعية ، مثل « جو » . وإن كان معظم الاقتصاديين يعتقدون أنها لا تفسر سوى جزء صغير نسبيا من الصعوبات التي تواجهها أسواق العمل (الإطار ٨ - ١) . كما أضرت أيضا العمال في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل الذين أذاهم زوال القطاعات التي كانت محمية فيما سبق . ولكن مادام المجتمع بأكمله يكسب ، فإن التحدي الذي يواجه صانعي السياسة هو تيسير الانتقال إلى التجارة الحرة عن طريق تشجيع القوة العاملة على الارتقاء

سنويا في السنوات الأخيرة ، ويبلغ إجماليها حاليا ٩٠٠ مليار دولار سنويا ، فإنها لا تزال تمثل ٣,٥ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي الموحد للبلدان الغنية .

وتحقق التجارة مكاسب متبادلة لكل البلدان ، ولكن يمكن أن تكون لها أيضا آثار توزيعية مهمة داخل الحدود الوطنية ، فتفيد عمالا من أمثال ماريا وخسايو زى ، الذين تصبح منتجاتهم محل طلب أكبر ، وتضر آخرين يخسرون أمام المنافسين الجدد . فالتجارة مع البلدان الأكثر فقرا

زادت الأجور حيثما زادت الصادرات .

متوسط النمو في الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية (نسبة مئوية سنويا)



متوسط التغير السنوي في نسبة الصادرات للناتج القومي الإجمالي

- ◆ جنوب آسيا
- ◆ شرق آسيا والمحيط الهادئ
- ◆ أفريقيا جنوب الصحراء
- ◆ أمريكا اللاتينية والكاريبي
- ◆ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل ٨ - ١ معدلات نمو الأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية وصادراتها . البيانات عن خمسين بلدا ناميا خلال ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ . المصدر : بيانات منظمة الأمم المتحدة للصناعة (اليونيدو) ، بيانات البنك الدولي .

وكان تأثير زيادة التجارة على توزيع الدخل في البلدان النامية أكثر تباينا من تأثيره على الفقر بدرجة كبيرة . ففي المغرب كانت التجارة باعثا على المساواة . وفي شرق آسيا أيضا ، أصبح توزيع الدخل أكثر مساواة مع توسع التجارة . ولكن موجة لتحرير التجارة أقرب عهدا ، توأمت مع زيادة الأجور وعدم المساواة في الدخل في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل شيلي والمكسيك . ففي مشاريع الماكويلا دورا في المكسيك ، ارتفعت نسبة أجور من لا يشتغلون بالانتاج (أصحاب الياقات البيضاء) إلى أجور المشتغلين بالانتاج من ٢ في المائة في ١٩٨٥ إلى ٢,٥ في المائة في ١٩٨٨ . وفي شيلي ارتفعت أجور خريجي الجامعات بالنسبة إلى خريجي المدارس الثانوية بمقدار ٥٦ في المائة بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠ . ويمكن إيجاد

بمهاراتها ، مثلما حدث مع « جو » . بتحويض الخاسرين (انظر الباب الرابع) - ويتفادى الحماية ، التي تجعل الكعكة الوطنية أصغر حجما فحسب .

وكان هناك ارتباط وثيق بين الانفتاح المتزايد على التجارة والافلال من الفقر في معظم البلدان النامية . ففي المغرب مثلا ، انخفض تفشي الفقر بمقدار النصف ، من ٢٦ في المائة إلى ١٣ في المائة من السكان ، في خمس سنوات فقط بعد تحرير التجارة في منتصف الثمانينات . واجتذبت الوظائف الجديدة ، ومعظمها مرتبط بقطاع صناعة الملابس المزدهر المتجه للسوق الأوروبية - العمال غير المهرة من المناطق الريفية إلى المدن . كما اقترن النمو الذي يقوده التصدير بالإقلال من الفقر في شرق آسيا وشيلي وموريشيوس وتركيا .

الإطار ٨ - ١ كيف تؤثر التجارة مع البلدان النامية على العمال غير المهرة في البلدان الصناعية ؟

لهذه التجارة على العمال في البلدان الصناعية لا بد وأنه كان محدودا . وتبين حسابات المحتوى من عناصر الإنتاج أن التجارة مع البلدان النامية خلال العقدين الماضيين قللت الطلب على العمال غير المهرة بما يتراوح بين ٣ ملايين و ٩ ملايين عامل ، أي بما يتراوح بين ١ و ٣ في المائة من إجمالي العمالة (٢ إلى ٥ في المائة من قوة العمل غير المهرة) ، حسب ما إذا كانت النسب المستخدمة في الحسابات هي نسب البلدان الصناعية أو النامية .

لكن هذه التقديرات لا تفسر الخسائر الإضافية في الوظائف إما بسبب الابتكارات الموفرة للعمل التي تسعى إليها المؤسسات دفاعا عن نفسها أو بسبب استبعاد العمال غير المهرة في الخدمات أو قطاعات السلع التي لا تدخل في التداول التي تزود الصناعة التحويلية بالمدخلات الوسيطة . وليست هناك طريقة دقيقة لتحديد هذه الآثار كليا . ولكن لو كانت التجارة مع البلدان النامية هي التي تفسر كل التطورات في سوق العمل في البلدان الصناعية ، لارتفع المدى الأعلى المقدر للتأثير المباشر للتجارة إلى أربعة أمثال .

ويبدو تأثير التجارة متواضعا أيضا عند مقارنته بالتغيرات الأخرى في أسواق العمل . ففي الولايات المتحدة وحدها مثلا ، نمت العمالة في الخدمات (أساسا تجارة التجزئة والفنادق والمطاعم) بما يزيد على ٦ ملايين عامل خلال الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . كما يوضح ارتفاع عدم مساواة الأجور داخل مجموعات العمال المهرة ، وزيادة نسبة العمالة الماهرة إلى العمالة غير الماهرة في كل القطاعات ، أن بعض القوى الأخرى تحدث تأثيرها . وبصفة خاصة ، يبدو أن التغير التكنولوجي يؤدي بصورة متزايدة إلى الوفر في العمل . وربما يرجع ذلك جزئيا إلى زيادة المنافسة الدولية .

يشعر كثيرون في البلدان الصناعية بالقلق من جراء انكماش الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمل ، بما في ذلك قطاعات بأحدها مثل الثياب والأحذية ، في وجه منافسة متزايدة من المنتجين الذين يدفعون أجورا منخفضة وما يصاحبها من عمليات إعادة توظيف للوظائف تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات . وقد تعرضت البلدان الصناعية لتحولات بارزة منذ ١٩٧٠ في الجوانب الأساسية من هيكل العمالة والأجور . فقد زاد عدم المساواة في الأجور بصورة حادة في الثمانينات في البعض منها ، خاصة الولايات المتحدة : إذ ارتفع متوسط الأجور الحقيقية للشبان الأمريكيين الحاصلين على درجة جامعية بنسبة ١١ في المائة بين ١٩٧٩ و ١٩٨٧ ، في حين انخفضت أجور الحاصلين على تعليم ثانوي فحسب بنسبة ٢٠ في المائة . وفي أوروبا ، أسهمت آليات تحديد الأعمار التي قُصد بها تقليل عدم المساواة في زيادة البطالة : فقد كان هناك ٨ ملايين عاطل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ١٩٧٠ ، ويوجد بها حاليا ٣٥ مليون عاطل ، أي ٨ في المائة من قوة العمل - معظمهم من العمال غير المهرة .

ولا ريب في أن جانبا من هذه التطورات يرتبط بالمنافسة المتزايدة من واردات البلدان النامية . والسؤال الصعب هو بأي قدر يحدث هذا ؟ ويخلص معظم التحليلات إلى أن التجارة مع البلدان النامية لا يمكن أن تفسر إلا من ١٠ إلى ٣٠ في المائة من صعوبات سوق العمل في البلدان الصناعية ، لكن بعض الدراسات تخلص إلى نتائج أكثر تطرفا - على جانبي المعادلة . ولم تكن واردات من السلع المصنوعة من البلدان النامية تمثل سوى نحو ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية في ١٩٩٢ . وحتى عندما تؤخذ في الاعتبار طبيعة السلع المعنية ذات الكثافة في استخدام العمل بصورة غير معتادة ، فإن التأثير المباشر

تتجاوز ٤٠ في المائة في ١٩٤٧ . ثم خفضت الجولة الأخيرة الرسوم الجمركية لمتوسط قدره ٣,٩ في المائة . وظل متوسط الرسوم الجمركية أعلى على الواردات من البلدان النامية ، لأن الرسوم الجمركية على الصادرات المعتادة للبلدان النامية مثل المنسوجات والملبوسات ومنتجات الأسماك ظلت أعلى بصفة عامة . ومن المزايا الملموسة الأخرى للجولة ، الإلغاء على مراحل لكافة القيود الكمية وأوجه الدعم على الزراعة والمنسوجات والملبوسات ، وإن كان الإلغاء على مراحل سيكون بطيئا .

وتخفيض الحواجز التجارية يغير الأسعار المحلية ويدفع العمال إلى القطاعات التي تستطيع بلادهم أن تتجر فيها دوليا على أفضل وجه . ومع شروع بلدان كثيرة في تخفيف الحواجز التجارية في نفس الوقت ، فإن نمط العرض الدولي سيتغير تدريجيا وإن كان بصورة عميقة . وتشير التقديرات الانتقائية لآثار التنفيذ الكامل لجولة أوروغواي ، مع بقاء مميزات كل منطقة من عوامل الإنتاج عند مستوياتها الراهنة ، إلى مكاسب عالمية في الرفاهية متواضعة وإن لم تكن قليلة الشأن . فبمجرد تطبيق كل الأحكام المتعلقة بفرص الوصول للأسواق ، ستبلغ المكاسب العالمية ما مجموعه من ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليار دولار سنويا . وسيذهب نحو الثلث من هذه المكاسب إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال . وسترتفع القوة الشرائية للأجور في كافة المناطق عدا أفريقيا (الجدول ٨ - ١) . وسترتفع الدخول من الأجور الإسمية في البلدان التي تحظى بميزة في السلع كثيفة الاستخدام للعمل - بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين وجنوب آسيا - وتنخفض في كافة البلدان الأخرى بسبب ازدياد المنافسة في السلع التي تخصص فيها حاليا . لكن تخفيضات الأسعار ستعوض هذا الانخفاض في الدخول وتزيد عليه .

والغاء اتفاق الألياف المتعددة يمثل مكسبا صافيا للمنتجين منخفضي المهارة . فبمقتضى الترتيب القديم ، كان في مقدور البلدان الصناعية أن تفرض حصصا على وارداتها من الثياب التامة الصنع - وهي البند الوحيد الذي يحظى فيه المنتجون منخفضو المهارة بميزة نسبية مؤكدة والذي يمثل إلى جانب المنسوجات ، ما يزيد على نصف صادراتهم من السلع المصنوعة . وسيؤدي دخول منتجين جدد في هذه القطاعات إلى زيادة فرص العمل في

ارتباط بين هذه الاتجاهات وبين استخدام تكنولوجيات جديدة موفرة للقوى العاملة ، خاصة ثورة الحاسب الآلي ، التي زادت عدم المساواة في البلدان الصناعية . لكن هناك أيضا عددا من العوامل الأخرى يمكن أن يفسر هذه الظاهرة : إذ يندر وجود العاملين ذوي التدريب الجيد من أصحاب الباقات البيضاء بعد التحرير مباشرة ؛ وبعض الصناعات التي كانت محمية من قبل كانت هي نفسها صناعات كثيفة الاستخدام للعمل ، وبعض الأنشطة التي أخذت تنتقل مع رأس المال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية هي أنشطة كثيفة المهارة بمقاييس البلدان النامية ؛ وفي بعض البلدان متوسطة الدخل يواجه العمال غير المهرة منافسة أكبر من جانب العمال في البلدان الأكثر فقرا .

مستقبل التجارة

من المرجح أن تتسارع هذه الاتجاهات في التقسيم الدولي للعمل عبر العقود القادمة . وستكون هذه التغيرات مدفوعة بقوتين مرتبطتين بالسياسة ، ألا وهما تحرير التجارة والتغيرات في التوزيع الدولي للعمل الماهر ، وقوة خارجية ، هي التغير التكنولوجي ، خاصة تكاليف الاتصالات الآخذة في الانخفاض . ولو أديرت هذه التغيرات بفعالية ، لأفضت لارتفاع حقيقي في دخول معظم العمال ، وإن كانت ستعني أيضا تقلبات في مستويات فرص العمل صعودا وهبوطا في مختلف الأنشطة داخل البلدان . وقد أثار تعميق التكامل قضية الربط بين التجارة وإنفاذ معايير العمل الوطنية ، وهي القضية التي سنناقشها في الفصل الحادي عشر .

مكاسب تتحقق لمرة واحدة من التحرير

إن الإتفاق الذي توصلت إليه جولة أوروغواي في عام ١٩٩٤ أوسع نطاقا وأشد طموحا من أى اتفاق تم التفاوض عليه في أى وقت بشأن التجارة متعددة الأطراف . وواسطة عقده هي إنشاء منظمة جديدة متعددة الأطراف ، هي منظمة التجارة العالمية ، التي ستجمع تحت لواء واحد كل الاتفاقات المنفصلة التي تم التفاوض بشأنها خلال الجولة . وكانت الجولات السابقة لتحرير التجارة قد خفضت متوسط الرسوم الجمركية في البلدان الصناعية على المنتجات الصناعية إلى ٦,٣ في المائة بعد أن كانت

تشجيع البلدان الغنية بالأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية على زيادة إنتاج وتصدير الأغذية إذا كانت الزيادة في أسعار الأغذية ستذهب للمزارعين .

مكاسب دينامية من التحرير

من المرجح أن يتجاوز التأثير الدينامي للتحرير على التجارة العالمية تلك التأثيرات التي تحدث لمرة واحدة . ومثلما تبين تجربة شرق آسيا ، فإن البلدان التي تستطيع أن تزيد قدرتها المحلية بالاستثمار في رأس المال البشري والمادى يمكنها أن تحقق النمو بالارتقاء في سلم المنتجات ، منتقلة من المنتجات منخفضة القيمة إلى الصادرات الأعلى قيمة . وستواجه هذه الاستراتيجية قيودا شديدة إذا كان الطلب المحلي يحد من الإنتاج في ظل عدم وجود أسواق للتصدير آخذة في التوسع .

لكن استراتيجية للنمو يقودها التصدير لا تعنى توليفات متماثلة من المنتجات لكل البلدان النامية . ذلك أن مسار النمو الذى ينتجه كل بلد سيتوقف على هباته الطبيعية الأولية وعلى اختياراته الاستراتيجية . وبالنسبة لبلدان كثيرة ، يعنى الارتقاء في سلم المنتجات التحول من الزراعة والإنتاج الأولى إلى الصناعة التحويلية . أولا إلى السلع كثيفة الاستخدام للعمل ثم إلى المنتجات كثيفة الاستخدام للمهارة بصورة متزايدة (الاطار ٨ - ٢) . لكن البلدان الأكثر ثراء في الموارد الطبيعية ستظل لمدة أطول مصدرا صافيا للمنتجات الأولية : وستعين عليها أن تبلغ مستوى متوسطا للمهارة أكثر ارتفاعا ، وأن تراكم مزيدا من رأس المال بالنسبة لكل عامل قبل أن تبدأ التخصص في السلع المصنوعة . وتتضح الأمثلة الجيدة على ذلك ، فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فى مرحلة أسبق من تاريخها . وفى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، قد يؤدى تراكم المهارات ورأس المال أولا إلى زيادة كفاءة إنتاج السلع الأولية قبل أن يفضى إلى نمو فى الصناعة التحويلية . وعلى النقيض من ذلك ، فإن اكتساب المهارة وتعميق رأس المال ، سينعكسان فى نمو سريع للصناعة التحويلية فى البلدان الفقيرة بالموارد - اقتصادات شرق آسيا حديثة التصنيع فى الماضى ، والهند والصين حاليا . بيد أن بلدانا أخرى إمداداتها ضعيفة من الموارد الطبيعية قد تظل مصدرا صافيا للمنتجات الأولية إذا كان عرض العمل الماهر فيها أكثر هزالا - مثلما هو

سترتفع القوة الشرائية للأجور مع التطبيق الكامل لاتفاق جولة أوروغواى .

الجدول ٨ - ١ تقديرات للتغيرات فى الأجور والأسعار الناجمة عن اتفاق جولة أوروغواى بحلول عام ٢٠٠٥ (نسبة مئوية)

البلد أو الاقليم	التغير فى الأجور غير المصححة	التغير فى أسعار المستهلك	التغير فى الأجور المصححة لمراعاة تغيرات الأسعار
البلدان الصناعية	١,٨-	٢,١-	٠,٣
الاتحاد الأوروبى	٠,١-	٠,٨-	٠,٧
اليابان	١,٦-	٢,٠-	٠,٤
أمريكا الشمالية			
"بلدان النامية"	٥,٠	١,١	٣,٨
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٠,١-	١,٣-	١,٢
الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع	٥,٦	٢,٨	٢,٩
الصين	٠,٧-	٠,٩-	٠,٢
أمريكا اللاتينية	٧,٢	٥,٤	١,٨
جنوب آسيا	١,٥-	١,٥-	صفر
أفريقيا جنوب الصحراء			

المصدر : هيرتل وآخرون ، ١٩٩٥ .

المنسوجات والنياب فى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين وجنوب آسيا . وسيؤدى هذا الدخول إلى تخفيض الأسعار ، ويفيد المستهلكين على النطاق العالمى لكنه يضر بالمنتجين الراسخين فى البلدان الصناعية وبالاقتصادات حديثة التصنيع فى آسيا وأمريكا اللاتينية . وفى البلدان الصناعية ، ستعوض مكاسب فرص العمل فى الصناعات الأعلى أجرا وكثيفة الاستخدام للمهارات مثل الآلات ومعدات النقل ، وفى الخدمات ، خسائر فرص العمل فى الأنشطة كثيفة الاستخدام للعمل .

واتفاق جولة أوروغواى فى الزراعة نعمة مختلطة بالنسبة للبلدان الفقيرة . إذ أن إلغاء ما تقوم به البلدان الصناعية من دعم الصادرات سيؤدى فى الأجل القصير إلى تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للأغذية ، أساسا أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط ، لكن ستتأثر لمصدرى الأغذية فرص جديدة فى الأسواق . وسيتم

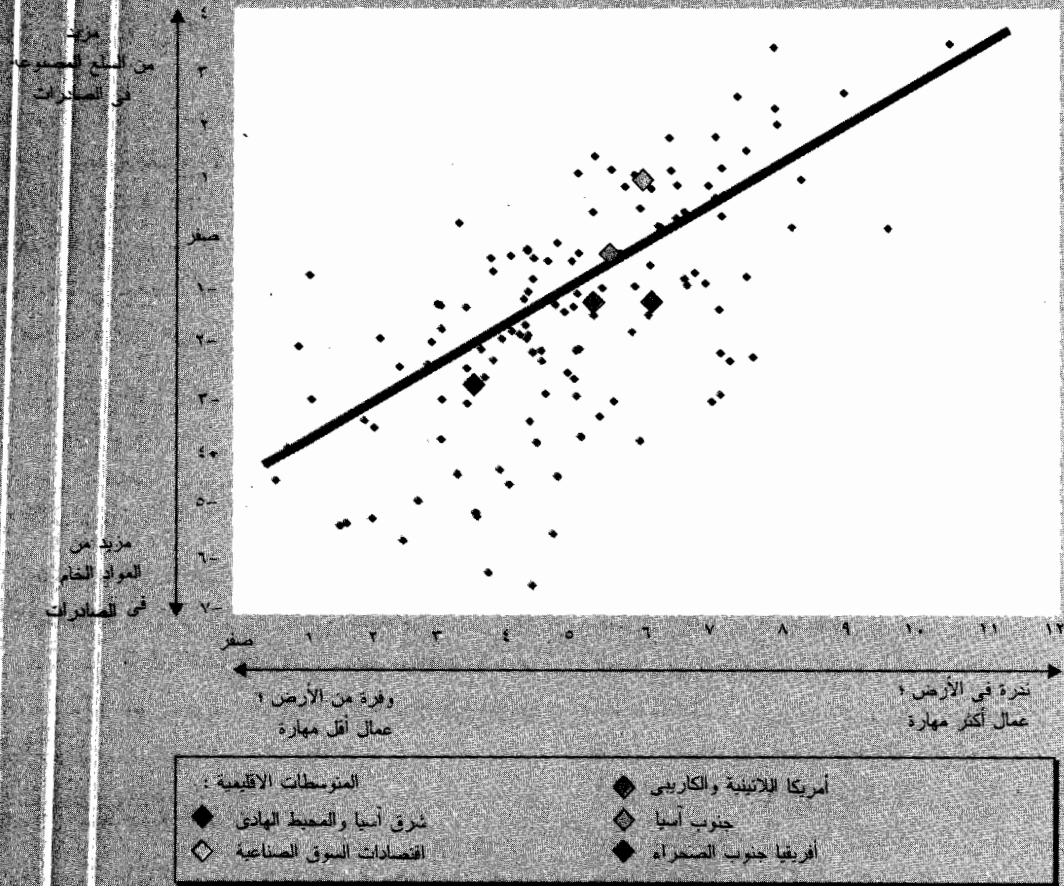
الإطار ٨ - ٢ هكشر أولين ، والمهارات ، والميزة النسبية

المقابلين لخط الانحدار ، وتقع فيما بينهما أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وشرقها . بهذا الترتيب . وهناك دلالة لترتيب أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا إذ أن جنوب آسيا وأفريقيا كلاهما لديه مستوى منخفض من الالتحاق بالمدارس ، وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا مصفويات متوسطة . ولكن الأراضي قليلة في المنطقتين الآسيويتين بالمقارنة بأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

إن تراكم المهارات يزيد النمو عن طريق توفير طبيعة الميزة النسبية . وعلى الرغم من أن الرقم جرى تقديره على أساس بيانات أحصلت عن القطاعات المختلفة في عام ١٩٨٥ ، فيمكن أيضا استخدامه لوصف ديناميات التنمية . ويتمثل التقدم في الشكل البياني في التحرك لأعلى وإلى اليمين ، مما يصور مستوى أعلى في متوسط المهارة في قوة العمل بالبلد المعنى وزيادة في ميزته النسبية في الصناعة التحويلية بالنسبة للسلع الأولية .

إن نموذج هكشر أولين المشهور للتجارة يركز على العلاقة بين الهبات الطبيعية والميزة النسبية : فالبلدان تنزع إلى تصدير السلع التي يحقق إنتاجها استخداما وسعا لموامل الإنتاج الأكثر وفرة فيها . وفي حين ركزت الأشكال المألوفة للنموذج على الهبات النسبية من رأس المال والعمل والموارد الطبيعية ، فإن صوره الحديثة تركز بصورة متزايدة على أهمية المهارات في معادلة التجارة ، وتلك وجهة نظر تؤيدها الأدلة التطبيقية بقوة . ويوضح هذا بصورة جيدة نموذج بسيط للتجارة يستند على افتراض أن الهبات النسبية لبلد ما من المهارات والأراضي محدث مهم للميزة النسبية التي يحظى بها .

وفي الشكل الوارد أعلاه ، يربط خط الانحدار انقسام صادرات كل بلد بين السلع المصنوعة والمنتجات الأولية بإمداداته النسبية من المهارات والأرض . كما أن المتوسطات الإقليمية موضحة في الشكل ، ويظهر أكبر تناقض بين أفريقيا والعالم الصناعي ، وهو الذي يظهر عند الطرفين



كثافة المهارات في الصادرات والهبات من رأس المال البشري . البيانات عن ١٢٩ بلدا صناعيا وأسيا في ١٩٩٠ ، والقيم على المحور الأفقي هي لوغاريتمات لنسبة متوسط التحصيل الدراسي في البلد إلى نصيب العامل من الأرض فيه ، وقيم المحور الرأسي هي لوغاريتمات لنسبة الصادرات من السلع المصنوعة إلى الصادرات من المواد الأولية . المصدر : بيانات التصدير من قاعدة بيانات كومفريد بالمكتب الإحصائي للأمم المتحدة ، بيانات التعليم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٠ ، وبيانات الأرض من البنك الدولي .

العمل منخفض المهارة ، سينخفض بالنسبة لأسعار المنتجات التي تستوردها الصين ، خاصة المنتجات الأولية والسلع عالية التكنولوجيا . وستخسر البلدان الأخرى التي تخصص في إنتاج الثياب مثل المكسيك وغيرها من الاقتصادات المصنعة حديثا ، ما لم ترتق بإنتاجها وتنقل إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى . وبالمثل ، فإن دخول الاقتصادات التي كانت من قبل مخططة مركزيا في السوق العالمية قد يخفض الأسعار والأجور في القطاعات ذات التكنولوجيا المتوسطة . وسيستفيد المستهلكون في كل الأحوال ، لكن العمال في القطاعات المتدهورة سيخسرون إذا لم يستطيعوا الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى أو إلى السلع غير الداخلة في التجارة .

ومن الناحية الأخرى ، فإن الحمائية هي استجابة تؤدي للهزيمة الذاتية . ولن يؤدي فرض قيود على التجارة أو رأس المال من أجل مساعدة من يخسرون إلا إلى جعل الكعكة الاقتصادية المحلية أصغر حجما . فهذه السياسات إذ تمنع المجتمع من المضي قدما للأمام ، تقضي لتقليل رفاهية العمال على المدى الطويل . وفي أحسن الأحوال ، فإن القيود التجارية يمكن أن تحمي السوق المحلية بتكلفة عالية يتحملها المستهلكون . ولكن نظرا لأن هذه القيود لا تحسن القدرة على المنافسة ، فإنها تعجل بانخفاض الصادرات ، وبالتالي الأجور الحقيقية بمرور الوقت .

وبالمثل ، فإن سياسة فرض الضرائب على الشركات متعددة الجنسيات في محاولة للإبقاء على الوظائف منخفضة المهارة ومنعها من الهجرة للبلدان النامية ستكون لها نتائج عكسية ، إذ أن نقل الإنتاج للخارج يعد استراتيجية فعالة لزيادة حصة مؤسسة ما من السوق في عالم يقوم على المنافسة . أو لتقليل خسائرها لأدنى حد . وعلى سبيل المثال ، فإنه بينما انخفض نصيب الولايات المتحدة من الصادرات العالمية من السلع المصنوعة عبر العقود الثلاثة الماضية من ١٧ في المائة إلى ١٢ في المائة ، لم ينخفض نصيب الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها إلا إلى ١٦ في المائة بعد أن كان ١٨ في المائة . وكان هذا النجاح النسبي راجعا لحد كبير إلى نمو العمليات فيما وراء البحار (ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية التابعة للمؤسسات متعددة الجنسية في الولايات المتحدة من ٣٧ في المائة إلى ٥٤ في المائة) . وقد حالت هذه العولمة للعمليات دون حدوث مزيد من الانخفاض في صادرات

الحال في نيبال مثلا . وأخيرا ، فإن بعض البلدان سيتمكن من أن يجد له ملاذا ملائما في الخدمات ، مثلما فعلت سنغافورة ولبنان اللتان تخصصتا في تزويد جيرانهما بالخدمات المالية ، أو الجزر الصغيرة الكثيرة المنتشرة حول العالم التي تخصص في السياحة .

من الذي يضار وما الذي ينبغي عمله ؟

تؤدي التجارة الحرة إلى ظهور خاسرين وفائزين نتيجة لما تحدثه من تغيرات في الأسعار الدولية ، سواء داخل البلدان أو فيما بينها . وتؤثر العولمة على الندرة النسبية لمختلف أنواع المهارات ، وعلى الأجور التي يمكن للعمال أن يحصلوا عليها . فمع انفتاح اقتصاد ما ، تصبح الأسعار المحلية أكثر توافقا مع الأسعار الدولية ، وترتفع أجور العمال الذين تكون مهاراتهم أكثر ندرة على النطاق الدولي منها محليا ، وتنخفض بالنسبة لأولئك الذين يلاقون منافسة أكبر . ومع انفتاح اقتصادات أخرى ، تتغير بدرجة أكبر الندرة النسبية لشئى المهارات في السوق العالمية ، على نحو يضر البلدان التي لديها وفرة من العمال الذين لديهم مهارات أخذت تصبح أقل ندرة . كما يعنى تزايد المنافسة أنه ما لم تستطع البلدان مسايرة مكاسب الإنتاجية التي يحققها منافسوها ، فإن أجور عمالها ستتآكل . ومن المرجح في العقد القادم أن تكون المجموعات الأكثر تعرضا للمخاطر هي :

□ العمال غير المهرة في البلدان متوسطة الدخل والغنية ، مثل ماريا وجو ، حيث سيواجهون مزيدا من المنافسة من جانب المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة .

□ بعض بلدان بأكملها (خاصة في افريقيا جنوب الصحراء) وهي التي تفتقر للديناميات اللازمة لتعويض الكفاءة المتزايدة التي يحققها منافسوها ، أو لا تتوافر لها المرونة اللازمة للانتقال إلى منتجات أخرى .

التصدي للمنافسة المتزايدة

قد تضار البلدان التي لا تلاحق التغير من جراء التحسينات في الكفاءة التي يحققها منافسوها . فإذا تغدو الصين مثلا مصدرا أكثر فعالية للثياب ومستوردا أكبر للسلع الأخرى ، فإن السعر الدولي للثياب التي تعتمد على

أعمال للتنمية . ففي معظم الأحوال ، اضعفت التطورات الدولية غير المواتية ، البلدان ذات الهياكل السياسية الضعيفة بدرجة أكبر . ففي كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، لم يؤد الانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية إلى انخفاض في الأجور والدخول فحسب بل أضعف أيضا قدرة صانعي السياسة على إيجاد الحلول . فالأسعار قد انخفضت بسبب التقدم التقني الموفر للمعادن والطاقة وبسبب الدعم الذي تقدمه البلدان الصناعية للزراعة ، ولكنها انخفضت أيضا بسبب التحسينات في الكفاءة التي حققها بعض المنتجين ، خاصة في آسيا . ولم يكن معظم مصدري السلع الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء بقادرين على مواجهة المنافسة . وعلى سبيل المثال ، فإن أشجار الكاكاو والمطاط والبن ، التي تم زرع الكثير منها في الخمسينات ، أصبحت أقل إنتاجية . ولم تظهر قطاعات جديدة مع تغير هياكل الأسعار : الواقع أن صادرات أفريقيا جنوب الصحراء من السلع المصنوعة انخفضت عبر العقدين الماضيين . والوضع مماثل في كثير من بلدان الشرق الأوسط ، وإن لم يكن بنفس الصورة المثيرة .

ويرتبط هذا الفشل في أفريقيا جنوب الصحراء وكثير من بلدان الشرق الأوسط بعدم اليقين المنتشر هناك ، والذي تؤدي نتائجه إلى زيادته قوة . وعلى الرغم من فرص الربح التي تتيحها السياسات الحالية ، فإن استثمارات القطاع الخاص لم تحقق الزيادة المرجوة ، ويؤدي هذا الفشل إلى تفاقم خطر انتكاس السياسات . ومع تزايد عدد المنافسين الجدد سيصبح الدخول إلى السوق الدولية أكثر صعوبة . وفي كلا المنطقتين ، يتطلب الأمر حاليا استراتيجيات يمكنها أن تولد دفعة قوية للصادرات . وقد تكسب البلدان ذات القطاعات الرسمية الصغيرة من إلغاء الضرائب على الشركات والصادرات إلغاء تاما .



إن التجارة تفيد معظم العمال ، لكنها لا تفيدهم كلهم ، وإذ يزداد انفتاح التجارة يستفيد الفقراء في البلدان النامية لأن الطلب على عملهم يرتفع وكذلك يستفيد العمال المهرة في الاقتصادات الصناعية نظرا لزيادة الطلب على مهاراتهم . لكن رفاهية العمال غير المهرة في البلدان الغنية والمتوسطة الدخل قد تنخفض . وينبغي أن تكون المنافسة من قبل المنتجين ذوي التكلفة المنخفضة مؤدية

هذه المؤسسات بسبب ضغوط المنافسة ، وأتاحت لها بدلا من ذلك أن تحقق صادرات إضافية وتخلق وظائف أفضل في الداخل (خاصة في أنشطة البحوث والتطوير عالية الكفاءة وفي الأنشطة الإشرافية) .

والبلدان التي حققت أكبر المكاسب من استراتيجية للتنمية يقودها التصدير عبر فترات طويلة هي تلك التي استجابت بمرونة للظروف المتغيرة . وتتبدى هذه المرونة في ردود أفعال أكثر حدة تجاه التغيرات في الأسعار . وقد تقلبت معدلات التبادل التجاري بالنسبة للبلدان النامية بصورة كبيرة لكنها سارت في اتجاه نزولي مطرد لعدة عقود ، خاصة بالنسبة للمنتجات الأولية . وتحقق الأداء المرموق لتلك البلدان التي زاد نمو الصادرات فيها بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي على المتوسطات الدولية خلال الفترة ٧٠ - ١٩٩٠ على الرغم من خسائر معدلات التبادل التجاري التي عانتها هذه الاقتصادات والتي بلغت نحو واحد في المائة سنويا . مما أنقص نمو الدخل بمقدار نحو ٠,٣ في المائة سنويا . ولا شك في أن الزيادات في الأجور التي بلغت نحو ٣ في المائة سنويا في هذه الاقتصادات كانت نتيجة لارتفاع أكبر حتى من ذلك في إنتاجية العمل ، وذلك داخل القطاعات أو عن طريق الانتقال من قطاع إلى آخر . وعلى النقيض من ذلك ، يعاني العمال المرتبطون بالجانب الضعيف في التجارة - أي الموجودون على نصف مقياس النمو التجاري الذي لم تزد فيه الأجور - من خسائر أكبر في معدلات التبادل التجاري ، بلغت في المتوسط نحو ٢ في المائة سنويا ، الأمر الذي أفضى أيضا ، بسبب قاعدة التصدير الأصغر ، إلى نمو ضئيل في الدخل مقداره ٠,٣ في المائة .

وحتى يظل الالتزام بالتجارة المفتوحة مقبولا من الناحية السياسية ، يتطلب الأمر في بعض الأحيان اتخاذ تدابير سياسية لتخفيف محنة الأقلية التي تخسر . ولكن على المدى الأطول ، من الواضح أن السياسات العامة التي تشجع العمال على الارتقاء بمهاراتهم وتعليم أبنائهم ، وتدعم قدرة العمال على الانتقال إلى وظائف جديدة ، أفضل من البرامج التي تخلق اعتمادا على المساعدات الحكومية (انظر الباب الرابع) .

البلدان المتعثرة

تحتل محنة البلدان المتعثرة مكانا يزداد أهمية في جدول

الرامية لتعويض من أضرروا من جراء التغير ،
ومساعدتهم على الانتقال لمهن جديدة ، ضرورة لكي
يمكن للتجارة أن تحقق دخولا أعلى للجميع ، وحتى يمكن
دحر نزعة الحمائية .

الى تعزيز الرفاهية ، بتشجيع العمال في البلدان الأكثر
ثراء على التحول من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى
الأنشطة ذات الإنتاجية المرتفعة . لكن هذه المكاسب
لا يمكن أن تتحقق إن ظل العمال عاطلين . والسياسات

الفصل التاسع

قدرة رأس المال على الانتقال : نعمة أم نقمة ؟

يعبر الحدود بسهولة أكثر مما يعبرها العمل ، غنى الرغم
من الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية للسيطرة على
ذلك العبور . وتؤدي قدرة رأس المال المتزايدة على
الانتقال إلى مضاعفة تأثير السياسات المحلية على الشؤون
المتعلقة بالعمل : فالنجاح يولد النجاح لأنه يجذب رأس
المال ، ولكن الفشل يعني أن العمل يلقي عقابا أقسى عندما
يهرب رأس المال من الساحة .

ويعالج هذا الفصل ثلاث قضايا مترابطة . أولا ، كيف
يمكن للاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال أن
تجذب مزيدا من رأس المال الخاص ؟ ثانيا ، ما الذي
يستطيع صانعو السياسة أن يفعلوه لتعظيم المنافع التي تعود
على العمال لأقصى حد وتقليل المخاطر لأدنى حد ؟ ثالثا ،
هل يمكن أن يضار العمال في البلدان الغنية بتدفقات رأس
المال إلى خارجها ؟ .

كيف يمكن جذب رأس المال ؟

استفادت البلدان الصناعية على الدوام بنصيب الأسد من
المخدرات العالمية . ويبلغ متوسط نصيب العامل من رأس
المال ١٣ ألف دولار في البلدان النامية و ١٥٠ ألف دولار
في البلدان الصناعية - أى بزيادة تقرب من اثنتى عشرة

تعنى عولمة الأسواق المالية تحقيق مكاسب لرأس المال
الخاص ، الذى يمكنه الآن أن يتدفق حول العالم بحثا عن
عائد أعلى . لكن كيف أثر ذلك على عمال مثل جو وماريا
وخساو زى ؟ يركز المتفائلون على إمكانات تحقيق
مكاسب متبادلة - فرأس المال والعمل يحتاج أحدهما للآخر
لإنتاج سلع وخدمات أعلى قيمة . وحيثما تكون السياسة
المحلية سليمة ، فإن تدفقات رأس المال لا بد أن تتبعها ،
مما يعزز تأثير التجارة المفتوحة بالسماح للبلدان بأن
تستغل ميزاتها التنافسية . ويركز المتشائمون على
المخاطر والمزالق - فالبلدان الغنية تخشى قيام تحالف بين
رأس المال والعمل الرخيص فى البلدان النامية يقلل
الأجور ومستويات المعيشة فى البلدان الغنية . وفى الوقت
نفسه ، فإن البلدان الأكثر فقرا تخشى الاستغلال - ألا يأتى
رأس المال إلا عندما تكون الأجور منخفضة ويرحل عندما
ترتفع . وتقلق البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء بسبب
قدرة الحكومات المحدودة على فرض الضرائب على رأس
المال ، وبسبب عدم الاستقرار الذى قد يحدثه رأس المال
المنرحل .

وفى وجهتى النظر المتفائلة والمتشائمة عناصر من
الصدق . لكن هناك حقيقة لا مراء فيها : إن رأس المال

لرأس المال ، والأكثر احتمالا أنها ستؤدي في المدى الطويل إلى تقليل تدفقات رأس المال الصافية إليها .

إن حائزى رأس المال يبحثون أولا وأخيرا عن العائد الجيد ، ويشعرون بقلق عميق إزاء المخاطر . وتتمثل عوامل الجذب الأساسية في وجود بنية أساسية جيدة ، وقوة عاملة يُعتمد عليها وماهرة ، وضمانات لحقهم في إعادة دخلهم ورأسمالهم على حد سواء لوطنهم ، والاستقرار الاجتماعي والسياسي . ووجود تراث من الإدارة المالية الحريصة والعلاقات القوية مع المجتمع الدولي العالمي انتهى سيكون فصمها أمرا مكلفا ، يؤثر على قرارات الاستثمار التي تتخذها كل من الشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين في المحافظ المالية أكبر من تأثير الصفقات الخاصة . وعندما تتعرض الأسواق المحلية للتشويه من أجل اجتذاب رأس المال ، ينتهي الأمر بأن يتقاسم العمال الأرباح المفرطة مع الأجانب . قد تكسب أقلية ضئيلة من العمال ، لكن معظمهم يخسرون من جراء تفاقم ازدواجية سوق العمل . وتعاني من هذه الأعراض بلدان مثل البرازيل ومصر التي قدمت في الماضي ميزات خاصة وأسواقا محمية . وبالمثل ، فإن قمع العمال من غير المرجح أن يكون إجراء قابلا للاستدامة ، لأنه يؤدي عاجلا أو آجلا إلى عدم استقرار المجتمع . وتمثل جنوب أفريقيا في ظل الفصل العنصري حالة قصوى لبلد قمعي نجح في البدء في جذب رأس المال الأجنبي لكنه انتهى إلى إفزاعه وجعله يهرب .

وقد يستخلص البعض درسا من الأزمة النقدية للمكسيك في ٩٤ - ١٩٩٥ مفاده أن التكامل العميق بأسلوب انفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) يزيد مكن الضعف في البلاد . لكن تلك قراءة خاطئة للحدث . فقد وفر الاتفاق حافزا للمستثمرين للانتقال للمكسيك ، لكن كانت هناك أيضا تدفقات ضخمة من رأس المال إلى بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية خلال تلك الفترة من الحماس للأسواق الناهضة وأسعار الفائدة الأمريكية المنخفضة . لقد تعرضت المكسيك لأزمة ، لكن شيلي لم تتعرض لذلك ، لأن سياسة القطاع المالي وسياسة الاقتصاد الكلي في المكسيك كانتا ضعيفتين ، في حين كانت سياسة شيلي قوية . وإضافة لذلك ، فلا شك في أن انضمام المكسيك للاتفاق ساعد على مواجهة الموقف بمجرد تفجر الأزمة ، سواء بتسهيل إعداد حزمة إجراءات للإنقاذ أو بالحيولة

مرة . وحدث بعض التقارب في السبعينات ، لكن الفجوة تزايدت في الثمانينات . وبالنسبة لمعظم البلدان النامية ، فإن نصيب التدفقات الأجنبية في الاستثمار صغير ، ويبلغ في المتوسط ١١ في المائة من رصيد رأس المال ويتراوح بين ٢٠ في المائة بالنسبة للبلدان الأفقر (معظمه في شكل ديون رسمية) و ٥ في المائة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل (أساسا في شكل رأسمال خاص) .

بيد أن الصورة أخذت تتغير مؤخرا : فقد طفق رأس المال الخاص يتدفق للبلدان النامية بمستويات قياسية . ويقدر أن إجمالي هذه التدفقات بلغ ١٧٥ مليار دولار في ١٩٩٤ ، أي ما يزيد على أربعة أمثال الرقم في ١٩٨٩ الذي بلغ ٤٢ مليار دولار ، جميعها على أساس صاف . وهناك عدة أسباب لتسارع هذه التدفقات : الإصلاح الاقتصادي في كثير من البلدان النامية ، وتخفيض الديون في مطلع التسعينات ، وانخفاض أسعار الفائدة العالمية . كما تغير تركيب هذه التدفقات بصورة مثيرة . فقد اتجه نحو ثلثي إجمالي التدفقات طويلة الأجل في الفترة الأخيرة للقطاع الخاص ، مقابل ٤٤ في المائة فقط في ١٩٩٠ . ولكن صافي التمويل من المصارف التجارية لا يزال سلبيا بعد ما يزيد على عقد من بداية أزمة الديون . وبدلا من ذلك ، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر ليلبلغ نحو ٦٧ مليار دولار في ١٩٩٣ (وحصلت الصين وحدها على ٢٦ مليار دولار) ، وأعقبته استثمارات في الحوافظ المالية أعلى بصورة حادة (٤٧ مليار دولار) ، وانفجار في إصدار السندات من قبل المؤسسات الخاصة والحكومات (٤٢ مليار دولار) .

السياسات اللازمة لاجتذاب رأس المال الخاص

للعامل مصلحة في اجتذاب رأس المال ليكون مكملا لعملهم ولزيادة إنتاجيتهم وأجورهم . وقد تركزت الزيادة السريعة في تدفق رأس المال الخاص إلى العالم النامي في عدد قليل من البلدان الناجحة . فكيف تستطيع البلدان الأخرى أن تجني مكاسب مماثلة ؟ هل ينبغي لها أن تمنح رأس المال ميزات خاصة ؟ وهل من الضروري الإبقاء على الأجور منخفضة أو الحد من النشاط النقابي ؟ على الرغم من أن بلدانا كثيرة قدمت بالفعل إعفاءات ضريبية واغراءات أخرى ، وأن بعض الحكومات الاستبدادية قمت العمال ، فإن هذه ليست هي عوامل الجذب الأساسية

دون حدوث انتكاس كبير في السياسة . ومثل هذا الانتكاس كان سيجر نتائج أوخم كثيرا على العمال .

بيد أن إمكان هروب رأس المال حقيقة من حقائق الحياة . لكل من الحكومات والعمال على حد سواء . ويعجز فرض الضوابط على رأس المال بصفة عامة عن وقف معظم أشكال قدرة رأس المال على الانتقال . فقد فشلت الضوابط على رأس المال التي طبقها معظم بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء خلال أزمة الديون في الثمانينات في منع هروب رأس المال على نطاق واسع . ما يعادل من ١٠ إلى ٢٠ في المائة من إجمالي رصيد رأس المال فيها . الأمر الذي أدى إلى حالات كساد محلي أعمق وانخفاض في الأجور أكثر حدة مما كان سيحدث لو لم يقع هذا الهروب .

الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها قوى محركة للتغيير

كانت الشركات متعددة الجنسيات أداة رئيسية لعولمة الصناعة ، فقد زودت العمل الرخيص نسبيا في البلدان النامية برأس المال والتقنيات الحديثة اللازمة لإدارة التخزين وللاتصالات السلكية واللاسلكية ، وكذلك للانتاج . وحدث معظم توسع الشركات متعددة الجنسيات في الأونة الأخيرة في البلدان النامية : فقد كانت ٥ ملايين وظيفة من ٨ ملايين وظيفة أنشأتها الشركات متعددة الجنسيات بين ١٩٨٥ و ١٩٩٢ في العالم النامي . ويبلغ عدد العمال الذين تستخدمهم الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية حاليا ١٢ مليون عامل ، لكن العدد الحقيقي لمن يدينون بأسباب كسب معيشتهم للشركات متعددة الجنسيات قد يكون ضعف ذلك العدد ، نظرا لانتشار التعاقد من الباطن .

وتستجيب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حاليا بصورة سريعة لفرص الربح الجديدة ، فينتقل الإنتاج إلى الأماكن التي تكون الأجور فيها منخفضة بالنسبة للإنتاجية المحتملة . ومن المهم للبلدان أن تجتذب رأس المال استنادا لأسس اقتصادية سليمة ، وليس من خلال حماية الأسواق المحلية ، التي يسعد الشركات متعددة الجنسيات كثيرا أن تستغلها . وفي الماضي كان الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق أساسا إلى البلدان ذات الأسواق المحلية الكبيرة

والغنية مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، كما يتبدى في الارتباط القوي بين أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ودخل الفرد . وقد نزعت التدفقات الأحدث عهدا إلى البحث عن أرصفة أرخص للتصدير ، واختفت تقريبا العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (كحصة من إجمالي الاستثمار) ودخل الفرد . وتدفقات التجارة عبر الحدود داخل الشركات تمثل حاليا نحو ثلث التجارة العالمية وربما ما يصل إلى ١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي العالمي .

وتمثل الشركات متعددة الجنسيات حصة كبيرة من العمالة الصناعية في القطاع الحديث في البلدان الصغيرة والكبيرة على حد سواء . أكثر من الخمس في الأرجنتين واندونيسيا وبربادوس وبوتسوانا والفلبين وسنغافورة وسري لانكا وماليزيا وموريشيوس والمكسيك . ولكن بلدانا نامية كثيرة تخشى أن تؤدي المنافسة المتزايدة على الأموال من قبل البلدان النامية الأخرى إلى زيادة الاستثمارات الرخالة ، المتأهية للرحيل عند حدوث أقل صدمة ، والتي لا يرجح أن تقيم روابط قوية مع بقية الاقتصاد . ومن الأمثلة على ذلك ، الاستثمار في مناطق تجهيز الصادرات . وهي مناطق محددة معفاة من الجمارك تمثل نحو ٤٥ في المائة من حجم العمالة التي تنشئها الشركات متعددة الجنسيات في البلدان النامية ، مع اقتصار المنافع التي تعود على البلدان المضيفة على إيرادات العمال . وهذه المشكلة حادة بصفة خاصة في الصناعات التي تحتاج لمهارة منخفضة ، مثل صناعة الثياب والأحذية ، حيث الدراية المتوافرة لمؤسسات بعينها ضئيلة وتكاليف الخروج من دائرة النشاط منخفضة . وقد تكون هذه المخاوف مشروعة ، لكن البديل لعدم قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء أى وظائف جديدة أقل جاذبية من ذلك . وينبغي النظر إلى الوظائف التي تقتضي مهارة منخفضة باعتبارها مجرد خطوة في دينامية النمو . وفي كثير من الحالات الناجحة مثل جمهورية كوريا ، والفلبين ، وموريشيوس ، توقف حاليا تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات المهارة المنخفضة مع ارتفاع الأجور ونضج المؤسسات المحلية ، وانتقلت المؤسسات الأجنبية العاملة في تلك القطاعات إلى جيل جديد من مناطق تجهيز الصادرات بها عمالة أرخص . في الصين وسري لانكا والمغرب .

كيف يمكن للعمال أن يكسبوا من تدفقات رأس المال ؟

يمكن للعمال أن ينتفعوا من تدفقات رأس المال للداخل ، لكنهم يكونون دائما هم الأكثر تضررا من جراء هروب رأس المال . فخلال أزمة الديون فى الثمانينات ، كانت تكاليف التصحيح عالية ، وتحمل العمال نصيبا كبيرا من عبء التصحيح (انظر الباب الرابع) . ففى أمريكا اللاتينية ، هبطت الأجور فى المتوسط بمقدار ٢٥ فى المائة خلال هذه الفترة ، على الرغم من ارتفاع الرقم القياسى للبورصات الإقليمية بصورة هائلة (الجدول ٩ - ١) . والأزمات المالية تضر بالعمال لعدة أسباب :

□ إن رأس المال أكثر قدرة على الانتقال من العمل ، مما يجعل فرض الضرائب أكثر صعوبة ، ولذا ينتهى الأمر عادة بأن يدفع العمال الفاتورة . وجزءا كبيرا من عبء خدمة الدين على الديون الحكومية المرتفعة يقع على كاهل العمال فى شكل نقص فى الخدمات الاجتماعية ، وتقلص الاستثمارات العامة وزيادة الضرائب . وانتقال العمال الضرورى نحو القطاعات التى تدخل منتجاتها فى التجارة يقتضى تكاليف حقيقية - بطالة انتقالية وخسارة فى رأس المال البشرى - لا يمكن تعويضها إلا بصورة جزئية من خلال التحويلات التى تمولها الضرائب على رأس المال . وفى بعض الأحيان ينتهى الأمر بأن تكفل الأموال العامة الشركات المثقلة بالديون . وحدثت مثل هذه الكفالات فى معظم أنحاء أمريكا اللاتينية فى مطلع الثمانينات وهى تفسر جزءا من أزمة الديون . ففى شيلي مثلا ، كان القطاع الخاص ، وبالذات البنوك ، هو الذى تعاقد فى الأصل على غالبية الديون العامة . لكن العمال هم الذين دفعوا الفاتورة من خلال الضرائب المستقطعة منهم ، عندما أفلس هؤلاء المدينون من القطاع الخاص .

□ إن رأس المال حريص . قد يستغرق رأس المال وقتا طويلا ليتدفق عائدا إلى بلد ما فى أعقاب تعرضه لأزمة ، تاركان العمل يعانى من نقص فى رأس المال فى هذه الأثناء . ولا يكفى أن تقوم البلدان بإجراء التصحيحات المطلوبة فى حساباتها الداخلية والخارجية - إذ ينبغى أن يؤمن المستثمرون بأن هذه التغييرات مستديمة . وقد يستغرق بناء هذه الثقة

انخفضت الأجور فى البلدان المديونية الرئيسية فى أمريكا اللاتينية منذ أزمة الديون . لكن أسواق الأوراق المالية انتعشت .

الجدول ٩ - ١ المديونية ، أداء سوق الأوراق المالية والأجور فى أكبر خمسة بلدان مدينة فى أمريكا اللاتينية

البلد	نسبة الدين - الناتج القومى الإجمالى فى ١٩٨٢	نسبة الدين - لسوق الأوراق المالية فى ١٩٩١ إلى الرقم القياسى لها فى ١٩٨٢	نسبة الأجور الحقيقية فى ١٩٩١ إلى أجور ١٩٨٢ ^(١)
الأرجنتين	٠.٥٥	٢٥	١.٠٢
البرازيل	٠.٣٥	٤	٠.٦٩
شيلي	٠.٧٨	١٥	٠.٨٥
فنزويلا	٠.٤١	٩	٠.٦٠
المكسيك	٠.٥٣	٤٧	٠.٧٨

أ - فى الصناعة التحويلية .
المصدر : بيانات اليونيدو والمؤسسة المالية الدولية .

وقتا - خمس سنوات أو أكثر - بل وتظل بعد ذلك هشة . وعندما تتزايد المخاطر ، فإن توقع انفضال يمكن أن يصبح حدثا يحقق نفسه بنفسه ، معجلا بحدوث أزمة مالية ، خاصة عندما يقترب مستوى المديونية من حافة الخطر . ويبين تخفيض قيمة العملة الأخير فى المكسيك مدى تأثير التوقعات فى بيئة يصل فيها حراك رأس المال الى حده الأقصى .

ويتطلب التأكد من أن العمال يكسبون من تدفق رأس المال للداخل ، وأنه تم التقليل لأدنى حد من احتمالات هروب رأس المال ، إجراءات أساسية على عدد من الجبهات ، تتعلق بنوع الاقتراض الدولى ، ونطاق الضوابط المفروضة على رأس المال ، وأنواع أخرى من الإجراءات المحلية . فالاستثمار عمل تجارى محفوف بالمخاطر ، وينبغى تحويل أكبر قدر ممكن من هذه المخاطر بعيدا عن ميزانية الحكومات وتوجيهه إلى المقرضين والمقرضين من القطاع الخاص والأسواق . والدين الخارجى المملوك ملكية عامة هو أسوأ شكل للتمويل من وجهة نظر العمال . فهو ينزع إلى مزاحمة واستبعاد الاستثمار الخاص الأكثر نفعا وإنتاجا الذى يمكن للعمال أن يكسبوا منه أكثر ، وينزع عبء سداد الديون إذا ساءت الأمور ، إلى أن يقع على كاهل العمال - وهو عبء

يزيد منه عادة تخفيض قيمة العملة الذي يكون مطلوباً لتوليد النقد الأجنبي اللازم لخدمة الدين . والتمويل الذي تتوسط فيه الأسواق ويتم تخصيصه من خلال القطاع المصرفي المحلي وأسواق الأوراق المالية أفضل في تحويل المخاطرة بعيداً عن العمال . مادامت الدولة لا تتولى إقالة عثرة المؤسسات الفاشلة . إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل وسيلة من منظور تقاسم المخاطر .

وقد أصبح بعض البلدان مؤخراً يشعر بالقلق إزاء التدفقات الكبيرة لرأس المال العائدة في أعقاب اتفاقات تخفيض الديون أو التحرير المالي ، ولكن في حين أن الضوابط على تدفقات رأس المال ، خاصة التدفقات قصيرة الأجل والسائلة ، قد تكون مفيدة ، فإنها تغدو أقل نفعاً بصورة متزايدة . ويزيد الخوف من الأموال سريعة الحركة عندما تكون كفاءة الوساطة المالية منخفضة ، ويكون من المرجح نقل الخسائر المحتملة إلى كاهل دافعي الضرائب . والعمال أكثر تعرضاً لنتائج تحمل المخاطر المفرطة والكفالات المكلفة عن طريق إيجاد تأمين صريح أو مستتر للودائع ، والاقتراض المفرط من قبل شركات أكبر من أن يسمح لها بالفشل ، أو عمليات الاقتراض التي تقوم بها البنوك والتي تكون رهينة لمقترضين مركزهم ضعيف . وتتطلب الوساطة المالية الجيدة وجود وسطاء جيدين . فبدونهم ستؤدي التدفقات المستندة للسوق إلى انفجارات مالية كما حدث مرات عديدة في الماضي .

التوقعات بالنسبة لتدفقات رأس المال

من المرجح أن تكون عولمة رأس المال بداية لفترة طويلة وذات نفع متبادل من تدفقات رأس المال الكبيرة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية . وتزويد القوة العاملة المتزايدة المهارة في البلدان النامية برأس مال أكثر تقدماً سيعزز إنتاجية العمال ، في حين ستساعد الاستثمارات الجيدة طويلة الأجل في تلك البلدان قوة العمل الآخذة في التقدم في السن في البلدان الصناعية في الحصول على أقصى المنافع من صناديق معاشاتها . كما أن التقاء زيادة التجارة وتدفقات رأس المال أمر حميد : فتدفقات رأس المال ستساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص التجارية الجديدة وزيادة حافزها لاتباع سياسات محلية سليمة . لكن إعادة توطين رأس المال لن تحدث بين عشية وضحاها ، ولن تؤدي إعادة التوطين إلى اختلالات اجتماعية كبيرة بالنسبة للبلدان الصناعية .

وستظل تدفقات رأس المال مقيدة بالمخاطر القطرية ، ولن تنمو إلا بنفس سرعة تحسن الجدارة الائتمانية للبلدان النامية . وتلك قيود شديدة . وفي البلدان ذات الجدارة الائتمانية المتوسطة تبلغ نسبة الخصوم الأجنبية للصادرات اثنين إلى واحد ، ووصلت في أفضل الأحوال إلى ثلاثة إلى

واحد . وهناك أيضاً أشياء تستطيع البلدان الصناعية أن تقوم بها للإبقاء على أسعار الفائدة الدولية منخفضة . وثمة أسباب تدعو للاعتقاد في الأجل المتوسط بأن العرض من المدخرات العالمية قد يزيد في العقد القادم ، لأن العوامل الديمغرافية ستجعل المدخرات في البلدان الغنية ترتفع أولاً ثم تهبط مع تقدم سكانها في السن . ومن المتوقع فيما بين الوقت الحاضر وعام ٢٠١٠ أن ترتفع نسبة السكان الذين بين سن الأربعين والخامسة والستين في البلدان الصناعية .

وقد أصبح بعض البلدان مؤخراً يشعر بالقلق إزاء التدفقات الكبيرة لرأس المال العائدة في أعقاب اتفاقات تخفيض الديون أو التحرير المالي ، ولكن في حين أن الضوابط على تدفقات رأس المال ، خاصة التدفقات قصيرة الأجل والسائلة ، قد تكون مفيدة ، فإنها تغدو أقل نفعاً بصورة متزايدة . ويزيد الخوف من الأموال سريعة الحركة عندما تكون كفاءة الوساطة المالية منخفضة ، ويكون من المرجح نقل الخسائر المحتملة إلى كاهل دافعي الضرائب . والعمال أكثر تعرضاً لنتائج تحمل المخاطر المفرطة والكفالات المكلفة عن طريق إيجاد تأمين صريح أو مستتر للودائع ، والاقتراض المفرط من قبل شركات أكبر من أن يسمح لها بالفشل ، أو عمليات الاقتراض التي تقوم بها البنوك والتي تكون رهينة لمقترضين مركزهم ضعيف . وتتطلب الوساطة المالية الجيدة وجود وسطاء جيدين . فبدونهم ستؤدي التدفقات المستندة للسوق إلى انفجارات مالية كما حدث مرات عديدة في الماضي .

وصعوبة السيطرة على مستوى وتركيب تدفقات رأس المال الخاص للداخل تزيد من أهمية سياسات الاقتصاد الكلي الحريصة . خاصة بالنسبة للعمال . وهذا يعني الحفاظ على سعر الصرف الصحيح ، وأسعار الفائدة الصحيحة ، ومستوى الاحتياطات الصحيح ، لمنع حدوث تدفقات مفاجئة لرأس المال للخارج .

وهناك أيضاً أشياء تستطيع البلدان الصناعية أن تقوم بها للإبقاء على أسعار الفائدة الدولية منخفضة . وثمة أسباب تدعو للاعتقاد في الأجل المتوسط بأن العرض من المدخرات العالمية قد يزيد في العقد القادم ، لأن العوامل الديمغرافية ستجعل المدخرات في البلدان الغنية ترتفع أولاً ثم تهبط مع تقدم سكانها في السن . ومن المتوقع فيما بين الوقت الحاضر وعام ٢٠١٠ أن ترتفع نسبة السكان الذين بين سن الأربعين والخامسة والستين في البلدان الصناعية .

ضخم في البلدان النامية . وتعنى هذه التقديرات ، بافتراض أن الاستجابات ستكون طبيعية ، تعزيز النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يتراوح بين نصف في المائة وواحد في المائة سنويا . لكن الانضباط الذى يفرضه حراك المدخرات - على سياسات الاقتصاد الكلى ، وعلى التوجيه الإدارى ، وعلى المؤسسات - ربما يكون أكثر أهمية من المكاسب المباشرة المترتبة عليه بالنسبة للعمال في البلدان النامية .



إن وجود السوق العالمية لرأس المال يجعل الفرق بين الفائزين والخاسرين أشد وضوحا . وسيصبح المستقبل أكثر إشراقا بالنسبة لماريا وخسباو زى إذا استطاعت حكوماتهما أن تحققا التوازن السليم بين الحيلة المالية ، والاعتماد على الأسواق ، والسياسات الاجتماعية المفضية إلى الاستقرار . لكن تدفقات رأس المال للخارج ستنزع لتقليل الاستثمار والنمو في البلدان التى تفشل فى تحقيق التوازن السليم - بل وستؤدى حتى لاستبعادها من التيار الرئيسى للاقتصاد كلية .

واحد ؛ ويمكن اعتبار النسبة الأخيرة حدا أعلى للسرعة التى يمكن أن تنمو بها ديون البلدان النامية بصورة مأمونة . وحتى لو افترضت كافة البلدان النامية ما يكفى للوصول لهذا الحد خلال فترة طولها خمس سنوات ، فإن أقصى قدر من التدفقات سيصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنويا . (من المرجح أن يكون الطلب الفعال على الأموال أصغر كثيرا ، لأن عددا كبيرا من أكثر البلدان جدارة بالانتماء ، مثل البرتغال وتايلند وكوريا وماليزيا وصلت إلى نقطة فى دورة الادخار والاستثمار ، باتت فيها هى نفسها من البلدان المصدرة لرأس المال) . ومع ذلك ، فإن هذا المبلغ نفسه صغير بمقاييس البلدان الصناعية . فخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ، لم يبلغ مجموع التدفقات (الصافية) إلى البلدان النامية سوى ٢ فى المائة من رصيد رأس المال فى البلدان الصناعية . وفى أقصى الأحوال ، فإن هذه التقديرات الأولية ستبلغ ضعف مستوى متوسط التدفقات التاريخية .

وفى حين أن لتدفقات رأس المال هذه تأثير ضئيل على العمال فى البلدان الصناعية ، يمكن أن يكون لها تأثير

الفصل العاشر

الهجرة الدولية

فى البلد المضيف ، حيث يفقدون الوظائف التى تذهب للمهاجرين أو تنخفض الأجور ، ومع تحركات رؤوس الاموال ، وزيادة القدرة على الانتقال - انتقال العمال ذوى المهارة العالية فى هذه الحالة - تنزع لمكافأة النجاح لكنها تعاقب بشدة أوجه الفشل فى السياسة المحلية . وتظل الهجرة الدولية للعمال أكثر تعرضا للاتهام من الناحية السياسية من تدفقات التجارة ورأس المال . وفى البلدان المضيف ، زادت المعارضة العامة للمهاجرين غير

إن تدفقات العمال الدولية ، مثلها مثل تدفقات التجارة ورأس المال ، تتيح إمكانات كبيرة لإفادة مواطنهم الأصلي والبلدان المضيف على حد سواء . وعادة ما يكون المهاجرون أكثر إنتاجية - ويقللون تكاليف العمل - فى البلد المضيف ، ويرسلون تحويلات إلى أقاربهم فى موطنهم ، مما يعزز الدخل فى بلادهم الأصلي (الأكثر فقرا فى العادة) . لكن الهجرة تثير القلق أيضا ، إذ لا يكسب الجميع منها : فالأرجح أن يعانى منها العمال غير المهرة

١٩٩١ تغييرا جذريا في حالة المهاجرين ، عندما غادر مليون مصرى العراق ، و ٨٠٠ ألف يمنى السعودية ، وحلول الآسيويين والمصريين محل نحو ٥٠٠ ألف من العمال الفلسطينيين والأردنيين فى الكويت . ونشأ فى عهد أحدث طلب أخذ فى التزايد على العمال المؤقتين فى الاقتصادات الآسيوية الناجحة ، خاصة اليابان وجمهورية كوريا وماليزيا . ولم تتحقق المخاوف من حدوث تحرك سكانى ضخم فى أعقاب حل الاتحاد السوفياتى ، سواء داخل الإقليم أو من الشرق إلى الغرب .

وارتفع تدفق المهاجرين إلى البلدان الصناعية (الجدول ١٠ - ١) ، وتحول تركيبيه نحو مصادر البلدان النامية . وفى استراليا وكندا والولايات المتحدة طفقت التدفقات إليها من البلدان النامية ترتفع ببطء ووصلت إلى نحو ٩٠٠ ألف مهاجر سنويا بحلول عام ١٩٩٣ . وفى أوروبا الغربية ، بدأ توظيف العمال على نطاق واسع خلال سنوات الازدهار فى الستينات . وعقب صدمة النفط فى ١٩٧٣ والكساد المترتب عليها ، تم تشجيع العمال الأجانب على العودة لديارهم . وحدث انخفاض فى عدد السكان الأجانب فى مطلع الثمانينات ثم زاد عددهم إلى نحو ١٨٠ ألف مهاجر سنويا . بيد أن هذا الانفجار الأخير فى الزيادة ، على خلاف مثيله فى الستينات ، يحدث فى بيئة تتسم بتزايد البطالة مما يضاعف التوترات الاجتماعية ويزيد من كراهية الأجانب . فى الولايات المتحدة وعبر أوروبا على حد سواء .

من يكسب ومن يخسر ؟

تخلق الهجرة مكاسب فى الكفاءة عندما ينتقل العمال إلى المكان الذين يكونون فيه أكثر إنتاجا . وقد تكون هذه المكاسب موزعة على نطاق واسع : على المهاجرين بحصولهم على إيرادات أعلى ، وعلى بلدانهم الأصلية من خلال التحويلات ، وعلى البلدان المقصودة من خلال تقليل تكاليف الإنتاج . لكن ليس من الضرورى أن يكسب الجميع ، خاصة إذا حل المهاجرون غير المهرة محل العمال من أبناء البلاد ذوى المهارة المماثلة . بيد أن الآثار تتوقف فى المدى القصير إلى المتوسط على ما إذا كانت مهارات المهاجرين تكمل أم تحل محل مهارات العمال من أبناء البلاد ومهارات من لم يستفيدوا من الأوضاع الجديدة .

المهرة بصورة حادة ، وتفاقت من جراء ذلك صعوبات فرص التوظيف المحلى والتي لا يتسبب المهاجرون فيها بالضرورة . ويبحث هذا الفصل ما إذا كان المهاجرون يسلبون العمال من أبناء البلاد وظائفهم ويسهمون فى عدم المساواة فى الأجور . هل يمثلون عبئا صافيا على الميزانيات الحكومية ؟ وهل يمكن عمل شيء ما لوقف خروج العمال المدربين من البلدان الأكثر فقرا ؟

أبعاد الهجرة

على امتداد التاريخ ، كانت هناك فترات عملت فيها الهجرة كصمام أمان اقتصادى واجتماعى مهم ، يسمح بإعادة توطين العمال فى الأماكن التى يكونون فيها أكثر ندرة . وكانت تكلفة السفر وصعوبته قيما خطيرا فى العادة ، لكن حدث تغير كبير فى القرن العشرين عندما أصبحت تكاليف الانتقال أقل ، مما جعل فى الإمكان حدوث زيادة سريعة فى قدرة العمال على الانتقال ، على الرغم من أن ظهور الدولة القومية زاد من فرض الضوابط على الهجرة . واليوم ، زاد عدد الدول المرسلة للمهاجرين والمتلقيه لهم على حد سواء - إذ يعيش الآن ١٢٥ مليون نسمة على الأقل خارج بلدانهم الأصلية . ويأتى المهاجرون حاليا بصورة متزايدة من البلدان الفقيرة ، وتغدو فترات إقامتهم فى البلدان المضيفة أقصر أجلا . كما زاد عدد العمال ذوى المهارات العالية المترحلين . كذلك حدثت زيادة حادة فى عدد اللاجئين ، نتيجة للصراعات الإقليمية وانهار النظام القديم للانقسام إلى شرق وغرب .

وما يزيد على نصف التدفق العالمى للهجرة يتم حاليا فيما بين البلدان النامية . وتتضمن الأمثلة ذهاب أبناء جنوب آسيا لبلدان النفط الغنية فى الشرق الأوسط والاقتصادات المصنعة حديثا فى شرق آسيا ، وتجذب البلدان الناجحة نسبيا فى أفريقيا جنوب الصحراء العمال من جيرانها الأكثر فقرا . فقد استقبلت كوت ديفوار ونيجيريا وجنوب أفريقيا نحو نصف التدفق الكبير للهجرة فى أفريقيا . لكن مهاجرين كثيرين عادوا لبلادهم الأصلية خلال الثمانينات ، فى الوقت الذى أدت فيه الأزمة الاقتصادية إلى ظهور سلوك معاد للمهاجرين . وكان الطلب على المهاجرين المؤقتين فى بلدان الخليج قد ارتفع بصورة حادة فى السبعينات وأوائل الثمانينات قبل أن يتراجع مع انخفاض أسعار البترول بعد ١٩٨٢ . وشهدت حرب الخليج فى

يعيش معظم المهاجرين في البلدان النامية ، لكن حصة أكبر كثيرا من سكان البلدان الصناعية ولدوا بالخارج في بلدان أخرى .

الجدول ١٠ - ١ سكان العالم الذين ولدوا في بلدان أخرى حسب المنطقة

الاسم	ملايين الأشخاص		النسبة المئوية من اجمالي السكان	
	١٩٦٥	١٩٨٥	١٩٦٥	١٩٨٥
العالم	٧٥,٩	١٠٥,٥	٢,٣	٢,٢
البلدان الصناعية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق	٣١,٠	٤٧,٤	٣,٥	٤,٥
أوروبا	١٥,٦	٢٣,٠	٣,٥	٤,٧
الاتحاد السوفيتي السابق	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
أمريكا الشمالية	١٢,٧	٢٠,٤	٦,٠	٧,٨
الأوقيانوسية	٢,٦	٣,٩	١٤,٨	١٦,٠
البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل	٤٥,٠	٥٨,١	١,٩	١,٥
الكاريبى وأمريكا الوسطى	٠,٥	٠,٩	٢,٠	٢,٧
الصين	٠,٣	٠,٣	صفر	صفر
شرق وجنوب شرق آسيا	٧,٦	٧,٥	١,٩	١,٢
شمال أفريقيا وغرب آسيا	٥,٥	١٣,٤	٤,٠	٥,٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٠,٧	٥,٨	١١,٠	٣٤,٢
أمريكا الجنوبية	٥,٤	٥,٦	٢,٤	١,٥
جنوب آسيا	١٨,٧	١٩,٢	٢,٨	١,٨
أفريقيا جنوب الصحراء	٧,١	١١,٣	٣,٠	٢,٧

المصدر : الأمم المتحدة ، ١٩٩٤ ب .

البلدان المرسله للمهاجرين

تحقق الهجرة بصفة عامة مكاسب مهمة للبلدان المرسله ، من خلال التحويلات في المحل الأول . وتمثل التحويلات لبعض البلدان نسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي . بين ١٠ و ٥٠ في المائة في الأردن وليسوتو واليمن والصفه الغربية وغزة . وقد تصل نسبة التحويلات إلى الصادرات لأرقام عالية تبلغ من ٢٥ إلى ٥٠ في المائة - مثلما هو الحال في باكستان والبرتغال وبنغلاديش وبوركينا فاسو وتركيا وجامايكا وسرى لانكا والسودان ومصر والمغرب وملاوى واليونان . ونظرا لأن الفروق في الأجور الدولية جذ كبيرة ، فإن المبالغ المحولة هي عادة أضعاف ما كان المهاجرون يمكن أن يكسبوه في موطنهم - نحو الضعف

في حالة المهاجرين من الفلبين وكوريا مثلا . لكن التحويلات تنزع للانخفاض عندما يندمج المهاجرون في البلد المضيف .

وعلى مستوى الأسرة ، تكون القرارات المتعلقة بالهجرة عادة جزءا من استراتيجيات تنويع المخاطر . ففي لبنان الذي مزقته الحرب ، أتاح تدفق العمال المهرة للخارج لمن بقوا في البلاد أن يتجنبوا كارثة : إذ بلغت التحويلات ما يقدر بـ ٥٠ في المائة من الدخل الوطني في ١٩٨٠ . وفي البلدان التي تطبق سياسات نشيطة لمساعدة المتعطلين تقلل الهجرة للخارج الضغوط على الميزانية . ولم يكن مخطط ضمان التوظيف في مصر لينجح في السبعينات دون الهجرة الضخمة لبلدان الخليج . وفي

في الهند منذ التحرير الاقتصادي .

البلدان المستقبلية للهجرة

كذلك تكسب البلدان المستقبلية للهجرة ، خاصة الاقتصادات الصناعية . والواقع أن البلدان الصناعية هي التي استهلكت عامدة كل تدفقات العمال اليها . فالمهاجرون المهرة يجلبون معهم مكاسب بسبب وفورات الكثرة . وتدفعات العمال غير المهرة تفيد حائزي رأس المال والقسم الأكثر مهارة من قوة العمل ، لكنها قد تضر العمال غير المهرة من أبناء البلاد ، بكبت أجورهم .

ومن ناحية أخرى ، فإن المخاوف التي تتردد بشأن سرقة المهاجرين للوظائف من أبناء البلاد مفرطة في التبسيط ، وتكون المكاسب الاجتماعية التي تعود على عمال البلدان المضيفة أكبر ما يمكن عندما يجلب المهاجرون خصائص تكمل المزيج الوطني الفعلي من المهارات . وتستند اقتصادات الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وثقافتها إلى المهاجرين . وفي أماكن أخرى ، يشكل المهاجرون وذريرتهم مصدرا مهما للدينامية ، ومن الأمثلة على ذلك رجال الصناعة الصينيين في اندونيسيا وماليزيا ، ورجال أعمال هونغ كونغ في كندا ، ومنظمو المشروعات الهند واللبنانيون في أفريقيا ، والموظفون المدنيون الأردنيون والفلسطينيون في بلدان الخليج الغنية بالنفط . ويهاجر العمال على نحو متزايد لشغل الوظائف اليدوية غير الماهرة التي يحاول العمال من أبناء البلاد تفاديها . وربما يمثل هذا النوع من الهجرة ما يصل إلى ٧٠ في المائة من التدفقات في الآونة الأخيرة . وفي فرنسا وألمانيا يشكل المهاجرون غير المهرة ، أساسا من شمالي أفريقيا وتركيا ، ما يصل إلى ٦٠ و ٨٠ في المائة من إجمالي تدفقات المهاجرين ، على التوالي . وتتضمن الأمثلة الأخرى الفلسطينيين في إسرائيل ، والباكستانيين في الخليج ، والإندونيسيين في ماليزيا ، والبوليفيين في الأرجنتين . وغالبا ما يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف كانت ستحتفى لولا هذا ، بل ويخلقون وظائف لأبناء البلاد ، فانتاج زيت النخيل والمطاط في ماليزيا ربما لم يكن ليبقى لولا العمال الاندونيسيون . والمهاجرون الذين يعملون في المناجم ، مثلما يحدث في جنوب أفريقيا ، أو في المزارع ، مثلما يحدث في أسبانيا والجمهورية الدومينيكية وماليزيا ، يحولون دون اختفاء هذه الصناعات في وجه منافسة المنتجين ذوي التكلفة الأدنى .

بورتوريكو ، كان قانون الحد الأدنى للأجور الصادر في الولايات المتحدة سيؤدي إلى بطالة عالية لو لم يوجد تأثير السحب من الأسواق في الخارج (هاجر ثلث القوة العاملة إلى الولايات المتحدة) .

وتأثير الهجرة على التفاوت في الأجور تأثير معقد . ونظرا لأن الهجرة مكلفة ، فنادرا ما يجيء المهاجرون من أفقر الأسر . ونتيجة لذلك ، فإن التحويلات عادة ما تزيد التفاوت في الدخل ، كما كان الحال في مصر والفلبين ، بيد أن هناك تأثيرات معوضة . فمع تطور شبكات الهجرة وانخفاض التكاليف ، يستطيع العمال الأكثر فقرا تحمل تكاليف الهجرة . فقد تبين من دراسة أجريت في قريتين مكسيكيتين ، أن التحويلات كانت باعثة على المساواة في القرية التي توجد بها شبكات أكثر رسوخا ، ولكنها تزيد عدم المساواة في القرية الأخرى . وقد تبين عادة أن التحويلات باعثة على المساواة عند أخذ آثار الجولة الثانية في الاعتبار . فقد زادت التحويلات الاستثمار في المناطق الريفية في باكستان ، وعززت الطلب على العمال غير المهرة .

وقد أخذ الخوف من استنزاف العقول ينقلص في كثير من البلدان حيث لم يعد الافتقار إلى المواطنين ذوي التعليم العالي يحد من توافر المهارات . لكن استنزاف العقول لا يزال يمثل مشكلة حيث توجد تشوهات في سوق العمل أو في نظام التعليم . وفي بعض البلدان التي توجد بها قطاعات حديثة راكدة ، ينتج الدعم السخي للتعليم العالي خريجين أكثر مما يستطيع الاقتصاد استيعابهم ، مما يفرض تكاليف مالية كبيرة ويخلق ضغوطا للهجرة . كما أن هجرة العمال المهرة ترجع أحيانا لنقص الطلب ، مثلما يحدث عندما تكبت السياسات الحكومية تكوين رأس المال والطلب على العمل الماهر . وفي كلتا الحالتين أضرار كثيرة من البلدان الأفريقية بشدة . فسوق المهارات ، مثلها مثل سوق رأس المال ، أصبحت سوقا عالمية ، مما يزيد التكاليف المرتبطة بفشل السياسات : وكان خروج أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من المهنيين ذوي العرض النادر ضخما في زائير وزامبيا والسودان وملاوي . ولكن من المرجح أن يعود المهاجرون عندما تتحسن الظروف في الوطن . فعلى سبيل المثال كان العائدون الهنود من وادي السليكون والمناطق المماثلة في الولايات المتحدة ، القوة الرئيسية وراء نمو صناعة برامج الكمبيوتر الجاهزة

والمهاجرون غير المهرة قد يلحقون الضرر بالسكان غير المهرة من أبناء البلاد ، إذا كان الطلب على العمال غير المهرة الذى يولدونه بصورة غير مباشرة - من خلال طلبهم على السلع والخدمات - أقل من عرض العمل الذى يوفره هم ، حيث إن ذلك سيحدث ضغطا نزوليا على أجور العمال غير المهرة .

والضغط الذى أحدثته المهاجرون على القسم غير الماهر من سوق العمل فى الولايات المتحدة وأوروبا مماثل للضغط الذى أحدثته تجارتها مع البلدان النامية ، مما زاد القوة العاملة بنحو ٥ فى المائة وأثر أساسا على العمال غير المهرة . وعلى سبيل المثال ، فإن عاملا واحدا من كل أربعة فى الولايات المتحدة ممن يقل تعليمهم عن اثنتى عشرة سنة ولِدَ خارج البلد : وتقدر بعض الدراسات أن الهجرة تفسر نحو ٣٠ فى المائة من ارتفاع التفاوت فى الأجور فى الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين . كما أن آثار الهجرة أقوى من آثار التجارة ، نظرا لأن المهاجرين يستطيعون الدخول للقطاعات غير الداخلة فى التجارة والتي كان العمال الذين تودى التجارة إلى فصلهم يستطيعون أن يجدوا لهم مكانا فيها لولا هذا .

تنظيم الهجرة

حررت بلدان كثيرة تجارتها ، لكنها جميعا تقريبا تنشب بفكرة أن الحكومات ينبغي لها أن تنظم الهجرة . وللوهلة الأولى ، تبدو الدعوة لقدرة العمال على الحركة بصورة أكثر حرية من وجهة النظر الاقتصادية فى نفس وجهة الدعوة إلى التجارة الحرة . فكل منهما يؤدى لتحقيق مكاسب إجمالية ، لكنهما كليهما أيضا قد يخلقان اختلالات اجتماعية تتطلب مواجهة عن طريق السياسات . ويبدو أن الفرق الرئيسى بينهما فرق غير اقتصادى : فالهجرة الضخمة تثير الاضطراب فى الطريقة التى ينظر بها المجتمع إلى نفسه باعتباره كيانا ثقافيا أو اثنيا موحدًا . فقد فضلت اليابان مثلا هجرة ذوى الأصول اليابانية إليها من البرازيل ، وفضلت ألمانيا هجرة الألمان إليها من أوروبا الشرقية ، على دخول أعضاء المجموعات الاثنية الأخرى .

لكن هناك أيضا اعتبارات اقتصادية تجعل الهجرة مختلفة عن التجارة . وأحد الفروق هو أن بعض المهاجرين قد يلتزمون زيادة دخلهم عن طريق الانتقال

حتى إن لم يعودوا أكثر إنتاجا فى البلد المضيف عنهم فى بلدهم الأصل . وبلدان الخليج من الأمثلة المتطرفة على هذا . إذ تنزع هذه البلدان بسبب احتياطياتها من النفط إلى الحد من حقوق الملكية بعدم السماح للمهاجرين بأن يصبحوا مواطنين . ويسود الخوف فى البلدان الصناعية من أن مغنم دولة الرفاهية هى التى تجذب المهاجرين . وتصبح دول الرفاهية معرضة للمخاطر بصورة خاصة عندما يكون لها جيران فقراء ، فتواجه الولايات المتحدة مثلا ضغطا من المكسيك وبلدان الكاريبي ، وتواجه فرنسا ضغطا من بلدان المغرب ، وألمانيا ضغطا من تركيا ، ولكن رغم أن الأدلة متضاربة ، لا توجد دلائل قوية على أن المهاجرين يشكلون عبئا ماليا . ربما يرجع ذلك تحديدا إلى أن معظم البلدان الغنية ، خاصة تلك التى لديها نظم متطورة للرفاهية ، تحاول تطبيق بعض الضوابط على خصائص المهاجرين الذين تقبلهم . وكانت كل البلدان الصناعية تقبل المهاجرين بصورة انتقائية ، مستخدمة أدوات تتراوح من قيود التأشيرة والضوابط على الحدود إلى المعايير التشريعية للقبول - السن والثروة والتعليم والأصل الوطنى والروابط الأسرية . وأقوى الأمثلة على أن المهاجرين يمثلون استنزافا للميزانية يوجد فى الولايات المتحدة ، وهى بلد زاد فيه المهاجرون غير المهرة مؤخرا . فعلى أساس نصيب الفرد ، يبدو أن الموجات الجديدة من المهاجرين تحصل على منافع للرفاهية أكبر مما حصلت عليه الأفواج السابقة ، وأكبر بصورة طفيفة مما يحصل عليه السكان فى مجموعهم .

وفى حين أن هذه الحجج تدعم الدعوة لفرض ضوابط على نوعية المهاجرين ، فهناك أسباب أخرى تقدم عادة لدعم القيود الكمية . ذلك أن نقشى الفقر الدولى وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات ، يعنى أن قدرة العمال على التحرك بحرية قد تودى إلى هجرات كبيرة إلى البلدان الغنية ، مما ينتج عنه اختلالات اجتماعية كبيرة . وتكون هذه التأثيرات أكبر كثيرا من تلك الناتجة عن التجارة المفتوحة ، فهى تكون أكثر انتشارا ، وتؤثر على قطاع الخدمات وكذلك على قطاع السلع الداخلة فى التبادل . وستكون عمليات إعادة التوزيع المطلوبة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ضخمة ومكلفة . وسيتعين العدول عن استهداف صناعات محددة ، مثلا من خلال برامج دعم الدخول الزراعية ، واتباع سياسات أكثر شمولًا وأقل

والخادمت السريلانكيات وعمال البناء الكوريين منذ أن بدأت المنظمات (أحيانا بمساندة من الدولة) فى إدارة الهجرة المؤقتة على أساس أكثر اتساما بالطابع الرسمى .

ونجحت بلدان قليلة - على سبيل المثال سويسرا وبلدان الخليج - فى الابقاء على العمال المؤقتين بصورة مؤقتة ، لكن فى حالات أكثر اتجهت مثل هذه المخططات إلى أن تصبح دائمة ، مثلما حدث فى فرنسا وألمانيا . ولتقليل ارتباط المهاجرين بالبلد المضيف (والميل إلى إحضار من يعولونهم أيضا) ، شجعت بلدان كثيرة على مناوبة المهاجرين . وفى المملكة العربية السعودية مثلا ، ترتفع تكاليف تصاريح العمل بصورة حادة عند تجديدها .

• • •

إن الهجرة تفيد عادة البلدان المرسله لها والبلدان المستقبله لها على حد سواء . لكن من غير المرجح أن تصبح فى أهمية تحركات التجارة ورأس المال كشكل للتفاعل الاقتصادى بين البلدان الصناعية والنامية ، فتدفع الهجرة حتى مستوى معين يكون مفيدا للطرفين ، لكن الهجرة بغير قيود للعمال غير المهرة من المرجح أن تأتى بنتائج عكسية . وبسبب التكاليف الاقتصادية المحتملة للعمال غير المهرة من أبناء البلاد ، والمقاومة الثقافية يكون من الضرورى تنظيم الهجرة لضمان قدرتها الذاتية على الاستمرار . لكن إدارة تدفقات الهجرة صعبة لأن فرض القيود قد يخلق ريع الندرة الذى يشجع على التدفقات غير المشروعة . وينبغى حماية حقوق الانسان الأساسية للمهاجرين ، وأن يخضعوا لنفس قوانين ولوائح العمل التى يخضع لها المواطنون . وبالإضافة لذلك ، لا تتوافر للمهاجرين فى بلدان كثيرة فرصة الحصول على الخدمات الاجتماعية والحقوق الأخرى على قدم المساواة مع المواطنين . وعلى الأقل ، فإن البرامج المؤقتة يمكن أن تكون مفيدة فى تحقيق استقرار سوق العمل فى البلد المضيف وفى تقليل الضغط من أجل الهجرة غير المشروعة على حد سواء .

كفاءة . وفى هذه الحالة ، يكون من المعقول الأخذ بالبديل الذى يقضى بإبطاء الهجرة إلى المعدل الذى تظهر فيه أوجه الندرة فى العمل ، مع ارتفاع مهارات أبناء البلاد . وقد طبقت أوروبا هذا النوع من السياسات فى فترة ازدهار التعمير فى الستينات .

لكن سياسات تقييد الهجرة سياسات خذاعة . فقد تفضى إلى نتائج وبيلة إذا شجعت على الأعمال غير المشروعة والاستغلال . والتحدى الرئيسى فى مجالها هو تحقيق ما يعد بديلا جذابا للكثيرين من الراغبين فى الهجرة دون إيجاد حافز على الأنشطة غير المشروعة . ويوجد بالولايات المتحدة أكبر عدد من المهاجرين بصورة غير مشروعة - ربما يصل إلى ٤ ملايين - بسبب حدودها الطويلة مع المكسيك . ولدى أوروبا الغربية نحو ٣ ملايين أغلبهم من أفريقيا . والمهاجرون بصورة غير مشروعة فى وضع محفوف بالمخاطر لأقصى حد لأنه يمكن ترحيلهم فى أى وقت ، مما يخلق دافعا لاستغلالهم من جانب أرباب الأعمال عديمى الضمير . وعندما تكون أسواق العمل تنافسية ، مثلما هو الحال فى الولايات المتحدة ، يمكن دفع جزء من ريع الندرة مقدما : إذ يتعين مثلا على المهاجرين بصورة غير مشروعة من الصينيين أن يقدموا عادة عملا غير مدفوع الأجر لمدة ثلاث سنوات لوسيط ما قبل العبور . ومع ذلك تظل فروق الأجور الضخمة توفر حافزا للهجرة .

ونادرا ما يكون فى الوسع استخدام الهجرة كوسيلة لتحقيق التوازن فى الدورة الاقتصادية . فترتيبات العمل المؤقت توفر المرونة من منظور البلد المضيف ، وقد تكون مرغوبة من وجهة نظر المهاجر ، إذا كان البديل هو اتباع الطرق غير المشروعة . لكن ضمان أن يبقى العمال المؤقتون ، مؤقتين يتطلب مناوبة سريعة فى العمل ، مما يتضمن تكاليف من زاوية وقت الإدارة وخسائر فى المهارات اللازمة لبلدان محددة أو لوظائف محددة . ويعتمد بعض البرامج الناجحة على الإدارة الذاتية من قبل المهاجرين . فقد ارتفع الطلب على الممرضات الفلبينيات

الباب الثالث

كيف ينبغي للحكومات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟

تتدخل الحكومات فى مكان العمل وفى حياة العمال بعدة طرق . ولكن الجدل يدور حول ما إذا كانت هذه التدخلات تحقق صالح العمال على خير وجه . فيدعو طرف إلى عمل مقدم لحماية العمال ، من خلال وضع تنظيم للحد الأدنى للأجور ، وفرض قيود على فصل العمال وما إلى ذلك . ويعارض طرف آخر هذا التدخل ، لأنه يحبط خلق الوظائف ولا يساعد إلا مجموعة محظوظة من العمال ، بينما يؤدي للاضرار بأضعف المجموعات أو إهمالها فى أحسن الأحوال . ويحلل هذا الجزء من التقرير دور الحكومات فى أسواق العمل . فيبحث الفصل الحادى عشر معايير العمل وتأثيرها . ويستعرض الفصل الثانى عشر دور النقابات وعلاقتها بالحكومة . وينظر الفصل الثالث عشر فى السياسات المصممة للتصدى لعدم استقرار الدخل . ويتناول الفصل الرابع عشر دور الحكومة نفسها بوصفها ربة عمل .

السياسة العامة ومعايير العمل

والأسباب الأربعة جميعها ترتبط باعتبارات الكفاءة والإنصاف . فعندما تكون القوة غير متكافئة فى السوق ، يكون العمال عادة فى وضع ضعيف بالنسبة للشركات ، ويعجزون عن حماية أنفسهم من المعاملة الجائرة . ويؤدى هذا أيضا إلى خسائر فى الكفاءة حيث يقل احتمال أن يستثمر العمال فى المهارات التى تخص شركات معينة . بل وتصبح القوة غير المتكافئة فى السوق مشكلة أكبر بالنسبة للعمال الذين ينتمون إلى مجموعات كان صوتها عادة خافتا فى المجتمع - الأطفال والنساء والأقليات الاثنية والدينية . وتؤدى التفرقة إلى نتائج فى السوق لا تتسم بعدم الإنصاف فحسب بل تتسم بعدم الكفاءة أيضا : فهى تحد من مساهمة المرأة ومجموعات الأقلية فى التنمية الاقتصادية . ويزداد عدم الكفاءة عندما يكون إطلاع العمال وبعض أرباب الأعمال ضعيفا على أحوال بيئة العمل ، خاصة ما يتعلق بالصحة والأخطار التى تهدد السلامة . وأخيرا ، فإن العمال وأسرهم يعجزون عادة عن تأمين أنفسهم على النحو الكافى ضد خطر فقد الدخل نتيجة للبطالة أو العجز أو التقدم فى السن .

وتستجيب المجتمعات عادة لهذه المظالم أو لأوجه فشل السوق هذه بثلاث طرق : بوضع ترتيبات غير رسمية ، وبتمكين نقابات العمال من المساومة باسم العمال ، وبالتشريع أو التدخل الحكومى المباشر . وقد تكون ترتيبات سوق العمل غير الرسمية جـذ فعالة . وعلى الرغم من أن عقود العمل نادرا ما تعوض الفروق الأساسية فى الثروة والقوة بين أرباب الأعمال والمستخدمين ، فإن أرباب الأعمال فى المجتمعات التقليدية يحترمون عادة قواعد معينة للعدالة ويتقادون السلوك الاستغلالى ، وإلا واجهوا عقوبات اجتماعية . ويتضمن معظم عقود العمل غير الرسمية شكلا ما لتقاسم المخاطر . فالمزارعة مثلا ، التى يتقاسم فيها الفلاحون المعدمون إنتاجهم مع مالك الأرض ، هى ترتيب شائع لتقاسم المخاطر فى آسيا وأفريقيا . والترتيبات غير الرسمية يمكن أن تساعد أيضا فى توفير ضمان للدخل . والادخار الخاص آلية مهمة للتصدى للأخطار التى لا يسهل التأمين ضدها ، مثل

تختلف أسواق العمل عن أسواق السلع . فالأجور التى تحددها وشروط التوظيف التى تضعها تؤثر بصورة عميقة على نوعية حياة العمال وأسرهم ، عادة بطرق قد تبدو قاسية وظالمة . ولا غرو أن تكون المجتمعات ، والحكومات التى تمثلها ، المعنية بشكل خاص بأسواق العمل عبر العالم كله . فكل الحكومات تقريبا تحدد المعايير التى ينبغى مراعاتها فى مكان العمل ، مثل الحد الأدنى للأجور ووسائل الحماية الخاصة للعاملات وللأقليات . وتختلف المعايير فى أهدافها (الجدول ١١ - ١) ، فبعضها يرمى لحماية العمال ذوى الوضع الضعيف والقضاء على المظالم ، والبعض الآخر يهدف لمساعدة الأسواق على أن تعمل بطريقة أفضل . ولكن المعايير التى تحددها القوانين لا تحقق أهدافها دائما . فالبعض منها ينتهى بحماية مجموعة من العمال الميسورين نسبيا على حساب الحد من فرص العمل فى القطاع الحديث . وفى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال يؤدى تطبيق بعض المعايير إلى أنواع من الجمود ويعرقل إعادة توزيع العمال . والمعايير غير مطبقة فى كثير من البلدان النامية ذات القدرة الإدارية المحدودة .

فكيف ينبغى للحكومات أن تحدد معايير مكان العمل ؟ وهل يعد ربط المعايير بالتجارة الدولية أسلوبا كفوا لتحسين إنفاذها فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ؟ يحل هذا الفصل مبرر التدخل الحكومى فى سوق العمل ، وتكاليف ومنافع الأنواع المختلفة من المعايير التى تحددها القوانين ، ومبرر الدعوة للقيام بعمل دولى لتحسين إنفاذها .

لماذا ينبغى للمجتمعات أن تتدخل فى أسواق العمل ؟

تتدخل المجتمعات عندما تعجز أسواق العمل غير المقيدة عن تحقيق أكفأ النتائج ، أو عندما تريد جعل النتائج التى تحققها السوق مسايرة لتفضيلاتها وقيمتها . وتقدم عادة أربعة أسباب للتدخل : القوة غير المتكافئة فى السوق ، والتمييز ، وعدم كفاية المعلومات ، وعدم كفاية التأمين ضد المخاطر .

تتدخل الحكومات في أسواق العمل بتشكيلة من الطرق .

الجدول ١١ - ١ أنواع تدخل الحكومات في أسواق العمل

نوع التدخل	ضمانات وسياسات محددة	أمثلة
تحديد حقوق العمال وحمايتهم	حق تكوين الاتحادات والتنظيمات حق المساومة الجماعية	يستطيع العمال تشكيل اتحادات عمالية . يستطيع الاتحادات أن تتفاوض على الأجور وظروف العمل مع أرباب الأعمال .
حماية المحرومين	حق الانغماس في العمل الصناعي (الاضراب) تحديد حد أدنى لسن العمل	يستطيع العمال الاضراب أو استخدام أي وسائل أخرى غير عنيفة لتحقيق مطالبهم . لا يجوز السماح بتشغيل الاطفال دون الخامسة عشرة ، ويكون الحد الأدنى لسن العمل ثمانية عشرة عاما إذا كان العمل خطرا على الصحة والسلامة أو المعنويات .
	المساواة في الأجور وفي فرص العمل	لا يمكن أن يدفع لأي عامل أجرا يقل عما يدفع لآخر أو استبعاده من العمل لأسباب تتعلق بنوع الجنس ، والعنصر ، والدين ، والخلفية الاثنية ، الأصل القومي ، أو التوجه الجنسي . وقد يستخدم العمل الايجابي من أجل حماية المجموعات المحرومة . يقتضى الأمر توفير اجازة أمومة للعاملات ، وينبغي عدم إجبارهن على العمل ليلا .
تحديد حد أدنى للتعويض عن العمل	حد أدنى للأجور حد أدنى للاعانات غير المتعلقة بالأجور والأجر الإضافي	ينبغي ان يتقاضى العمال حدا أدنى للأجر بالساعة . ينبغي تزويد العمال بمناافع طبية ومتعلقة بالسكان ، وحد أدنى من أيام الاجازات سنويا ، وأجور محددة للعمل الإضافي بعد الحد الأقصى المحدد لساعات العمل .
ضمان ظروف عمل لائقة	حد أدنى من ظروف الصحة والأمان تحديد حد أقصى لساعات العمل	ينبغي توافر الاضاءة والتهوية السليمة في أماكن العمل ، وينبغي توفير الحماية للعمال من الأنشطة الخطرة . لا يمكن مطالبة العمال في الظروف العادية بالعمل أكثر من عدد معين من الساعات اسبوعيا ، وينبغي ان يكون لهم اجازة يوما واحدا على الأقل كل اسبوع .
توفير الضمان للدخل	الضمان الاجتماعي	يحق للعمال المبعدين من العمل نتيجة للعجز ، التسريح ، أو كبر السن الحصول على مدفوعات من التحويلات استنادا لخبرة العمل السابقة .
	ضمان الوظيفة ودفع مكافأة انتهاء الخدمة	للعامل بعض الحقوق في عدم الفصل حسب المزاج . وحق في التعويض عند الفصل .
	الاشغال العامة	يتم تقديم وظائف مؤقتة للراغبين في العمل في أوقات ضعف الطلب على العمل .

السائد لمشكلات سوق العمل في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط . ومثلما يبين الجدول ١١ - ٢ ، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من العمال في البلدان منخفضة الدخل ، وما يزيد على ٤٠ في المائة في البلدان متوسطة الدخل . هم عمال غير أجراء عادة ما يعملون في أسواق العمل غير

البطالة . وبالنسبة للفقراء الذين لا يملكون سوى مدخرات قليلة أو لا يملكون أية مدخرات كثيرا ما يكون الملاذ هو التحويلات الخاصة فيما بين الأسر - داخل الأسرة الممتدة أو داخل المجتمع المحلي . وحتى الآن لا تزال الترتيبات غير الرسمية هي الحل

منظمات عمالية . فهي تحدد القواعد التى تتم على أساسها المعاملات الاقتصادية الرسمية . وتكون هذه القواعد بالنسبة للعمالة غير الرسمية عادة قواعد ضمنية ، تنبثق من العرف الاجتماعى ومن الطابع الشخصى لعلاقة التوظيف ، فى حين أن العمالة فى القطاع الرسمى يحكمها إطار قانونى معلى يوفى الأساس إما للعقد الفردى أو العقد الجماعى . والقواعد التى تحكم أسواق العمل الرسمية تحدد عادة حقوق العمال والنقابات وأرباب الأعمال ؛ وشروط المساومة الجماعية ؛ ونظام تسوية المنازعات (انظر الفصل الثانى عشر) . كما تتدخل الحكومات بصورة مباشرة فى أسواق العمل لتحقيق أهداف اجتماعية معينة . ويتضمن البعض من أكثر التدخلات شيوعا ، حظر تشغيل الأحداث ، وحماية العاملات والأقليات ، وتحديد حد أدنى للأجور ، وسن القوانين بشأن السلامة فى مكان العمل والمعايير الصحية .

تشغيل الأحداث

لدى معظم البلدان قوانين تحظر تشغيل الأحداث . ومع ذلك ، ربما يشارك ١٠٠ مليون أو أكثر فى العالم من الأحداث الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة فى نشاط اقتصادى كبير فى فترة ما خلال السنة . وقد حسبت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه فى عام ١٩٩١ ، كان ٨٠ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وأربعة عشرة سنة يؤدون أعمال جد شاقة وتستغرق جزءا كبيرا من الوقت على نحو يعرقل تطوهم .

• • •

هناك طفلة عمرها عشر سنوات فى ريف ولاية ماهاراشترا فى الهند ملتحة بالمدرسة الابتدائية . وفى عصر كل يوم بعد الانتهاء من المدرسة تساعد فى شقيقتها أباهم فى العمل الزراعى . ويتعارض العمل مع دراستهم ؛ وكان على شقيقتها الأكبر أن يعيد الدراسة فى الصف السابع . بيد أن الأسرة لاتستطيع أن تتحمل تكاليف إرسالهم للمدرسة إن لم يعملوا .

• • •

وهناك صبي عمره ثلاث عشرة سنة يعمل فى محجر فى بوغوتا ويعيش مع أبويه فى مستوطنة عشوائية ولم يذهب للمدرسة قط ووظيفته هى أن يفرز الصخور حسب

تمثل العمالة مقابل أجر حصة أقل أهمية من الإجمالى فى البلدان الأكثر فقرا .

الجدول ٢.١١ العمالة بأجر كحصة من الإجمالى العمالة حسب القطاعات ومجموعات الدخل القطرية (نسبة مئوية من الإجمالى)

القطاع	منخفض الدخل	متوسط الدخل	مرتفع الدخل
الزراعة	٣,٠	٢٥,٦	٣٨,٢
الصناعة	٢٩,٨	٧٦,٧	٨٩,١
الخدمات	٤٦,٤	٦٨,٢	٨٥,٦
جميع القطاعات	١٧,١	٥٧,٤	٨٤,٤

ملاحظة : البيانات مقدرة مستقبليا بالنسبة لعينة من البلدان فى كل مجموعة دخل ، انظر جداول التذييل لمعرفة البلدان والسنوات .
المصدر : منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ مع تنقيحات لبيانات منظمة العمل الدولية .

الرسمية والريفية ، بعيدا عن النقابات وعن التدخل الحكومى المباشر . وحتى هذه الأرقام قد تغالى فى تقدير عدد العمال الذين تغطيهم الحماية فى القطاع الرسمى . فضعف القدرة الإدارية والقيود على حرية النقابات تعنى أن تنظيمات العمل فى كثير من البلدان ليست مطبقة حتى فى الشركات الحضرية الكبيرة . لكن الترتيبات غير الرسمية محدودة بطبيعتها . فهى تنزع إلى الانهيار عندما تنمو الشركات وتقلص الصلات الاجتماعية والمجتمعية بين العمال وأرباب الأعمال .

وهناك مشكلة رئيسية فى المؤسسات الحديثة هى مشكلة تنسيق أعمال عدد كبير من العمال للمساومة مع أرباب الأعمال وتحسين نوعية أماكن عملهم . وانتظام العمال فى نقابات عادة ، هو الوسيلة المألوفة للتصدى لمشكلة العمل الجماعى هذه . ويمكن للمساومة الجماعية التى تقوم بها النقابات أن تساعد فى حل مشكلات عدم تساوى القوى فى السوق ، والتمييز وعدم كفاية المعلومات . وتقدم النقابات خدمات مهمة لأعضائها ، وتتفاوض نيابة عنهم من أجل ظروف عمل أفضل ، وتحميهم من المعاملة الجائرة ، وتقسم تكاليف الحصول على معلومات بين عدد كبير من العمال .

وللحكومات دور مهم تلعبه حتى حيثما تكون هناك

الحجم بعد استخراجها بالبولدوزرات والمتفجرات وسحقها بالكسارات الميكانيكية . ويؤكد أبواه أنه لولا أجره لتضورت أسرته جوعاً ، وأنه في المحجر أفضل منه حالاً في الشوارع ، حيث يسقط في حياة الجريمة والأنشطة الخطرة الأخرى .



وبعض أنواع تشغيل الأحداث تعتبر أكثر خطراً من غيرها ، والبنات التي وصفناها في ماهارا شترا هي وشقيقاها يمثلون الغالبية الساحقة من الأحداث العاملين في أنحاء العالم . فهم معاونون بلا أجر في مزرعة الأسرة . ومعظم الناس لا يدينون هذا العمل بشرط أن يستمر الأطفال في الذهاب للمدرسة . والطفل في بوغوتا الذي نكرناه واحد من أقلية العمال الأحداث المنخرطين في عمل أجبر غير منظم في المناطق الحضرية . لكن معظم الناس يتخيلون طفلاً على شاكلته عندما يسمعون عبارة « تشغيل الأحداث » ، مما يثير صوراً مزعجة تذكر بالمصانع الشيطانية السوداء ، في عهد الثورة الصناعية .

أسباب تشغيل الأحداث

يرتبط تفشي تشغيل الأحداث بالفقر وبسوء نوعية التعليم أو عدم توافره . إذا يعمل الأحداث من الأسر الفقيرة لأن الأسرة تحتاج لدخل إضافي ، خاصة إذا كان المصدر الرئيسي لدخل الأبوين لا يتسم باليقين . وتبين الدراسات الاستقصائية التي أجريت في ريف الهند أن الأسر الفقيرة التي ليس لديها أي مدخرات أو أصول جارية والعاجزة عن الاقتراض ، ليس أمامها من خيار سوى إرسال أبنائها للعمل ، للتقليل لأننى حد من تأثير احتمال فقد أحد الأبوين للعمل أو سوء المحصول في مزرعة الأسرة . ومع ارتفاع دخل الأبوين ، فإنهما يستطيعان إرسال أبنائهما للمدرسة وليس للعمل . وقد تبين أن زيادة أجور الأمهات في مصر بمقدار ١٠ في المائة أفضى إلى انخفاض تشغيل الأحداث بين سنى الثانية عشرة والرابعة عشرة بنسبة ١٥ في المائة ، وانخفاض تشغيل الأطفال بين سن ست سنوات وإحدى عشرة سنة بنسبة ٢٧ في المائة . وفي الهند ، فإن نفس الزيادة ستقل مشاركة القوة العاملة من البنات بنسبة تتراوح بين ٩ و ١٠ في المائة .

والتعليم منخفض التكلفة ذو النوعية الجيدة يمكن أن

يقل تشغيل الأحداث . وتقدم ولاية كيرالا الهندية مثلاً لذلك ، إذ يذهب نحو ٢٥ في المائة من ميزانية الولاية إلى التعليم . مقابل ١٧ في المائة في المتوسط بالنسبة للولايات الهندية الأخرى . وقد حققت الولاية نتائج رائعة . ذلك أن مائة في المائة من التلاميذ الذين يلتحقون بالصف الأول يكملون الصف الخامس ، ومعدل معرفة القراءة والكتابة في الولاية ضعف المعدل القومي . وفرص الحصول على التعليم في كيرالا ليس لها مثل في الهند . ويوضح بحث انثروبولوجي في قرية لصيادى الأسماك في كيرالا أن الالتحاق بالمدارس لم يبلغ عمل الأحداث لكنه منع أسوأ أشكاله ، والتي يمكن العثور عليها في أماكن أخرى من الهند . وكثيراً ما يمكن التنسيق بين العمل واليوم الدراسي . وقد بين البحث أن أبناء القرية الفقراء يذهبون للمدرسة لكنهم يستمرون في العمل بعض الوقت للمساعدة في إعالة أسرهم . وتتضمن في العادة الأنشطة مدفوعة الأجر خارج وقت الدراسة ، رعاية الأطفال الأصغر سناً ، وجمع الأعلاف ، والاتجار في أشياء زهيدة القيمة ، والأعمال اليومية المنزلية ، وصيد الأسماك .

نحو القضاء على تشغيل الأحداث

للتشريعات القومية والاتفاقيات الدولية التي تحظر تشغيل الأحداث قيمة رمزية باعتبارها تعبيراً عن رغبة المجتمع في القضاء على هذه الممارسة . لكنها لا يمكن أن تحقق نتائج مالم تقترن بتدابير لتحويل ميزان الحوافز بعيداً عن تشغيل الأحداث والاتجاه به نحو تعليمهم . وتتمثل أهم الطرق التي تستطيع بها الحكومات أن تحول هذا الميزان في توفير شبكة للأمان لحماية الفقراء ، وتوسيع فرص الحصول على تعليم مرتفع النوعية ، وزيادة القدرة المؤسسية على تنفيذ تشريعات الحظر تدريجياً . وسيكون للبرامج التي توفر ضمان الدخل للأسر الفقيرة ، مثل برامج الإغذية مقابل العمل وغيرها من برامج الأشغال العامة ، تأثير مفيد على تشغيل الأحداث . ويمكن أن تفيد أيضاً التدابير المتخذة لتقليل تكاليف الالتحاق بالمدارس (الدعم ، وتشجيع مدارس أقرب لبيوت الأطفال) وتحسين نوعية التعليم (إدخال تغييرات على المقررات الدراسية ، وتوفير مدرسين أكثر وأفضل) . ومع تناقص تفشي الفقر وتحسن التعليم ، سيقول تشغيل الأحداث . وهذا بدوره سيجعل إنفاذ تشريعات الحظر أكثر سهولة ، بدءاً بالأشكال

المعايير التي تؤثر على المرأة العاملة وعلى الأقليات

هناك أيضا لوائح تنظيمية خاصة تحمي المرأة والأقليات الاثنية في كثير من البلدان ، ويمكن تقسيم المعايير الرامية لحماية هؤلاء العمال الى مجموعتين . توفر الأولى للمرأة حقوقا وحمايات خاصة في مكان العمل بسبب دورها في حمل الأطفال وتربيتهم . ومن أمثلة ذلك تقرير مزايا للامومة . وتسعى المجموعة الثانية إلى إنهاء التمييز في سوق العمل بتقرير أجر متساو للعمل ذي القيمة المتساوية أو حظر استبعاد المرأة أو الأقليات من وظائف معينة . ولا يقتصر استخدام المعايير المناوئة للتمييز على حماية العاملات . فهي تشمل أيضا في بلدان كثيرة الأقليات الاثنية والدينية .

حماية المرأة في أماكن العمل

توجد في كافة البلدان تقريبا تشريعات تحدد فترات معينة لإجازة الأمومة والمزايا الخاصة الأخرى المقدمة للمرأة . وعادة ما تطالب هذه التشريعات أرباب الأعمال بتقديم هذه المزايا للعاملات ، مما يزيد من تكاليف توظيفهن . ومن ثم ، فهناك خطر أن ينتهي التشريع الرامى إلى حماية المرأة بكبت أجرها أو إحباط توظيفها . وفي بعض الأحيان تكون لهذا النوع من المعايير آثار أخرى ليست موضع ترحيب . فقد لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية مثلا أن كثيرا من الشركات النمسية لاستخدام العاملات الشابات إلا بعقود محددة المدة بغية تفادى دفع المزايا المقررة للأمومة . ولا يستأجر بعض صناع الثياب في بنغلاديش العاملات الشابات إلا على أساس المياومة العارضة لنفس السبب . وتتخذ بعض الشركات في أمريكا اللاتينية احتياطات أكثر تطرفا ، فتطالب النساء بتقديم شهادات طبية تثبت عقمن قبل توظيفهن .

والمرأة في البلدان النامية ممثلة في القطاع غير الرسمي بشكل مغال فيه عادة (الجدول ١١ - ٣) ومن ثم فهي في تلفها للحصول على وظائف في القطاع الحديث تكون على استعداد لان تتجاهل تقاعس رب العمل عن الوفاء بالمعايير التي شرعتها الحكومات ، بل إن الكثيرات من النساء لا يعرفن حتى بوجود هذه المعايير : فقد

الممقوتة عالميا لتشغيل الاحداث مثل الدعارة والأعمال الخطرة .

كما قد يفيد التعاون بين السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومة . ومن أمثلة هذا التعاون صناعة صيد الاسماك في البحار العميقة في جزيرة سييو الفلبينية ، حيث يتم اكتراء أعداد من الغواصين من الفتيان لأداء مهنة خطيرة لأقصى حد تسمى صيد المورو - آمى . وقد أحجم المجتمع المحلى عن التصدى لهذه الممارسة لأن الآباء ليست لديهم طريقة أخرى لإعاشة أسرهم ، وجاءت المبادرة من أجل التغيير من مجموعات مدنية وطنية مقرها مانيل ، مارست ضغطا على الحكومة وحشدت المجتمع المحلى . وتم إنشاء قوة عمل معنية بموضوع المورو - آمى ، تضم ممثلى كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية . ووافق أرباب الأعمال تحت الضغط على ألا يوظفوا أحداثا دون الثامنة عشرة من عمرهم . وللحصول على مساندة المجتمع المحلى ، وخاصة مساندة أسر الأطفال ، فقد أعطيت الأولوية لإنشاء مصادر بديلة للدخل من خلال إقامة مشروعات لصناعة الصابون والنسيج وتربية الخنازير وتقديم القروض الميسرة والتدريب لأمهات الأحداث .

تميل العاملات إلى التركيز في القطاع غير الرسمي .

الجدول ١١ - ٣ أنصبة العمال والعاملات في العمالة بغير أجر (نسبة مئوية من الاجمالى)

البلد	السنة	العمال	العاملات
أنغوليسيا	١٩٨٩	٧٠	٧٩
باكستان	١٩٩٢	٦٦	٧٧
بوليفيا	١٩٩١	٤٢	٧٠
بيرو	١٩٩١	٣٩	٥٥
تايلند	١٩٨٩	٧١	٧٦
تركيا	١٩٩١	٥٥	٨٠
تنزانيا	١٩٨٨	٨٤	٩٥
تونس	١٩٨٩	٣٦	٥١
جمهورية كوريا	١٩٩١	٣٨	٤٣
الرأس الأخضر	١٩٩٠	٤٢	٥٤
السلفادور	١٩٩١	٢٨	٤٨
غانا	١٩٨٩	٦٩	٩٢

المصدر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، بيانات البنك الدولي .

والنساء الأشد فقرا في الأعمال الريفية وغير الرسمية .

السياسات المناهضة للتمييز

التمييز ضد المرأة . من الصعب عادة إنفاذ المعايير الموضوعية لحماية المرأة من التمييز في الوظائف . فإلزام معيار الأجر المتساوي عن العمل ذي القيمة المتساوية ، وليس مجرد العمل من نفس النوع ، يتطلب نظاما راقيا لتقييم الوظائف . وقد ثبت أن هذا صعب جدًا حتى في البلدان الصناعية وأنه مستحيل من الناحية العملية في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الخبرة والموارد المحدودة . وعلى أية حال ، فإنه ما لم يقترن تشريع الأجر المتساوي بحظر التمييز في مجال التوظيف ، فمن المرجح ألا يكون له تأثير كبير . ولا ينبغي للحكومات أن تتوقف عن الجهود المبذولة لوضع حد للتمييز في مكان العمل . لكن الأمر يتطلب تغيير البؤرة التي تركز عليها تلك الجهود ، مع تزايد التأكيد على السياسات الرامية إلى تحسين فرص حصول المرأة على وظائف القطاع الحديث . مثلا من خلال توظيف المزيد من النساء في القطاع العام على أساس الجدارة .

وتقدم مصر مثالا للكيفية التي بها يمكن أن تساعد سياسات التوظيف الحكومية في تحسين وضع المرأة في سوق العمل . وعلى الرغم من أن سياسة مصر الرامية لضمان الوظائف للخريجين قد أدت إلى نمو لا يمكن استدامته في العمالة الحكومية وتضخم أعداد العاملين ، فربما كان لها تأثير إيجابي على دور المرأة في سوق العمل . وقد كانت فرص المرأة في مصر ، مثل قريناتها في كثير من البلدان الأخرى ، محدودة جدا للحصول على وظائف في القطاع الحديث : فقد قدر معدل بطالة النساء الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى في ١٩٨٨ بـ ٣١ في المائة ، مقابل ١٠ في المائة بالنسبة للرجال . وبالإضافة لذلك ، فإن أجورهن في القطاع الخاص تبلغ النصف فحسب من أجور الرجال المماثلين . وتفيد سياسات التوظيف العامة في تعويض تأثير هذا التمييز بطريقتين . أولا ، توفر الحكومة فرصا للعمل للنساء أكثر مما يوفره القطاع الخاص غير الزراعي . ففي ١٩٨٦ ، كان ٢٦ في المائة من جميع موظفي الحكومة من النساء ، مقابل ٨ في المائة فقط في القطاع الخاص ، وبالإضافة لذلك ، كان نحو

توصلت دراسة استقصائية عن العاملات في صناعة الثياب في بنغلاديش إلى أن قلة ضئيلة هي التي تعرف أن لها حقا قانونيا في إجازة أمومة مدفوعة الأجر . ومع ذلك فإن هؤلاء العاملات أحسن حالا في وظائف القطاع الحديث منهن في غيرها . فرغم أن أجورهن أقل بمعايير القطاع الرسمي ، فإنها تزيد على ضعف ما كان في استطاعتهن كسبه في القطاع غير الرسمي أو في المناطق الريفية . وربما كان الأكثر أهمية ، أن امتلاك مصدر مستقر للدخل يمكن أن يغير مركزهن داخل الأسرة . وتشتغل العاملات الريفيات في بنغلاديش ساعات أطول من الرجال بما يتراوح بين ٥ و ٣٠ في المائة ، لأن لديهن مسؤوليات أسرية إضافية لعملهن في الحقول . ونادرا ما يكون لهؤلاء النساء رأي في توزيع مصروفات الأسرة . لكن الدراسات الاستقصائية تبين أن أزواج العاملات في صناعة الثياب يسهمون بما يتراوح بين ١,٣ و ٣,٧ ساعة يوميا في العمل الأسري ، وأن ٥٧ في المائة من العاملات يقررن كيفية إنفاق رواتبهن . ومن ثم ، يبدو أن النساء كمجموعة يكسبن من الفرص الأفضل للعمل في القطاع الحديث ، أكثر مما يكسبنه من المعايير المخصصة لحماية من تتوافر لهن بالفعل فرص توظيف جيدة .

ومن وسائل توفير مزايا خاصة للعاملات ، دون المخاطرة بتقليل أجورهن أو عدد المستخدمات منهن ، أن يتحمل المجتمع ككل تكاليف تلك المزايا بدلا من مطالبة أرباب الاعمال الذين يوظفون النساء بأن يدفعوا التكاليف وحدهم . وهذا هو النهج المعتمد في كثير من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا في السابق . وفي ظل هذا النظام يتم تمويل مزايا الأمومة عادة من خلال ضريبة الأجور والمرتبات . وإن كان في الوسع أيضا تمويلها من الإيرادات العامة . وبذلك يتم فصم الرابطة بين توظيف عاملة ما ودفع تكاليف تزويدها بمزايا محددة ، مما يلغي حافزا سلبيا مهما يحبط توظيف المرأة . وما دامت ضريبة الأجور واحدة بالنسبة لكل العاملين ، فإن هذا الترتيب يحول في واقع الأمر الموارد من الرجال إلى النساء ، لكنه يثير صعوبات في التطبيق عادة ، خاصة بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل . فالمتطلبات الإدارية مرتفعة ، وهناك مخاطر كبيرة لسوء الاستغلال . وبالإضافة لذلك ، فإن النظام الذي تموله الإيرادات العامة سيمول جزئيا مزايا مقدمة للعاملات في القطاع الرسمي على حساب الرجال

٩٥ فى المائة من العملات بالحكومة قد أكملن التعليم الثانوى على الأقل . ثانيا ، يُدفع للمرأة العاملة فى الحكومة نفس الأجر الذى يدفع للرجل .

أنواع أخرى من التمييز . تضع الحكومات أيضا معايير للقضاء على التمييز الاثنى والدينى . وتسعى بلدان مختلفة ، مثل الولايات المتحدة والهند إلى القضاء على التمييز فى أسواق العمل . وقد جرّم قانون الحقوق المدنية الصادر فى الولايات المتحدة فى ١٩٦٤ ، كل أشكال التمييز فى التوظيف ، بما فى ذلك التمييز على أساس الجنس أو الأصل الاثنى . ويعتمد الإنفاذ على مقاضاة من يمارسون التمييز ، وهو ما يمكن أن يكون أمرا صعبا تماما فى ضوء التكلفة المرتفعة للتقاضى ، وحقيقة أن النساء أو الأقليات المستبعدة من وظائف معينة نادرا ما تكون فى وضع يمكنها من تقديم الشكاوى أو حتى معرفة أنها تتعرض للتمييز . وقد أثمرت هذه الصعوبات خططا إيجابية للعمل ، تركز على النتائج وتحاول زيادة نسبة الأقليات والنساء المستخدمات فى مناصب معينة . بيد أن العمل الإيجابى يكون عادة مكلفا جدا ويصعب تنفيذه فى القطاع الخاص .

وفى الولايات المتحدة ، فإن خطط العمل الإيجابية - التى تحدد بصفة عامة أهدافا رقمية وجداول زمنية للتوظيف - مطلوبة من الشركات التى لديها تعاقدات مع الحكومة الاتحادية . ولدى الحكومة الهندية برنامج عمل إيجابى فى القطاع العام تحابى الفئات الأدنى . ولا يزال تأثير العمل الإيجابى موضع جدل . فالمعارضون له يرون أنه يولد رد فعل عكسى ومعاد للأقليات ويثير عداوة بين المجموعات الاجتماعية . بيد أن المؤيدين له يعتبرونه مفيدا لجعل الحكومة ومن يتعاقدون معها من القطاع الخاص يوظفون المزيد من العاملات ومن أبناء الأقليات .

الحد الأدنى للأجور

تظل مسألة ما إذا كان ينبغي وضع حد أدنى للأجور من أعقد المعضلات التى تواجهها الحكومات بالنسبة لسوق العمل . ويعتقد المؤيدون أن تشريع الحد الأدنى للأجور إن طُبّق بطريقة سليمة يمكن أن يزيد دخول أكثر العمال ابتلاء بالفقر بتكلفة قليلة للعمالة العامة أو بدون تكلفة إطلاقا . ويرى المعارضون أن الحد الأدنى للأجور يجعل الأمور

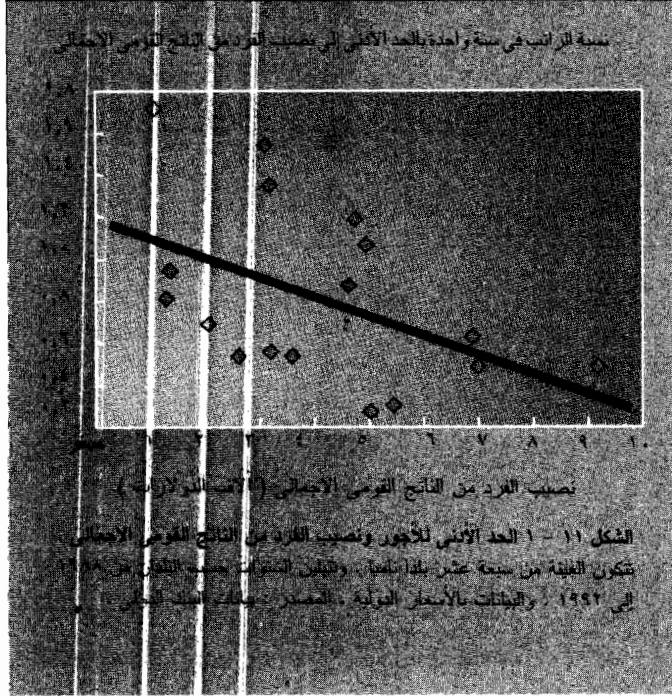
أكثر سوءا بالنسبة للعمال الفقراء بزيادته لتكاليف الإنتاج فى القطاع الرسمى وتقليل فرص العمل فيه . وعندئذ يضطر مزيد من العمال إلى البحث عن وظائف فى القطاع غير الرسمى غير المنظم ، مما يدفع أجور الفقراء العاملين للهبوط .

وكلا الجانبين على حق جزئيا . إذ يتوقف ما إذا كان للحد الأدنى للأجور من نتائج إيجابية أو سلبية فى مجموعه على تأثيره على فرص التوظيف ، وهو الأمر الذى يتوقف بدوره على هيكل السوق ، والمستوى الذى يتقرر به الحد الأدنى ، وقدرة الحكومة على إنفاذه . ففي سوق العمل كاملة المنافسة ، سيؤدى فرض حد أدنى ملزم إلى تقليل فرص التوظيف دائما . ولكن إذا كان لأرباب الأعمال بعض من قوة السوق فحسب ، فإن زيادة صغيرة فى الحد الأدنى للأجور قد تزيد فرص التوظيف . وبالطبع إذا كان الحد الأدنى مرتفعا بأكثر من اللازم ، فسيختار أرباب الأعمال الذين تتوافر لهم القوة فى السوق أن يوظفوا عددا أقل من العمال . وفى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يزيد رفع الحد الأدنى للأجور عادة الحافز لدى أرباب الأعمال والعمال لتفاديه ، حتى لا يؤثر كثيرا على فرص التوظيف - أو على الأجور .

الأدلة التطبيقية والخبرات القطرية

توجد أدلة مؤيدة لجانبى المناقشة كليهما . فربما يكون الحد الأدنى المرتفع للأجور بالنسبة للعمال الذكور فى منطقة تجهيز الصادرات فى موريشيوس فى الفترة السابقة على عام ١٩٨٤ قد أحبط توظيفهم . وقد ألغت الحكومة الحد الأدنى لأجور الذكور فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، بعد أن لاحظت أن الطلب على العاملات الإناث فى المنطقة (واللاتى كان الحد الأدنى لأجورهن أقل) فاق العرض ، فى حين كانت بطالة الذكور مرتفعة . وارتفع توظيف الذكور بصورة حادة ، وكان ما يزيد على ٩٥ فى المائة من العمال الذين تم توظيفهم فى كانون الثانى / يناير ١٩٨٥ يحصلون على أجور تقل عن الحد الأدنى السابق . ومن الناحية الأخرى ، فإن الأدلة الحديثة المستمدة من الولايات المتحدة تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الزيادات الصغيرة فى الحد الأدنى لا تضير فرص التوظيف . فالزيادة التى تمت فى الحد الأدنى للأجور فى ولاية نيوجيرسى فى ١٩٩٢ لم تقلل فرص التوظيف فى

انخفاض المستوى النسبي للحد الأدنى للأجور مع زيادة الدخل



فرص التوظيف الرسمية بزيادة تكاليف الأجور والتكاليف التي لا تتعلق بالأجور ، فإنه يضر الفقراء الذين يطمحون في فرص التوظيف الرسمية . ومن ثم ، فمن الصعب الدعوة لفرض حد أدنى للأجور في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على أساس مبررات الإنصاف .

القابلية للإنفاذ

وأياً كانت الآثار المحتملة للحد الأدنى للأجور ، فإنها لا تنفذ في كثير من البلدان (الشكل ١١ - ٢) . وتبين الدراسات الاستقصائية للأسر في المكسيك أن ١٦ في المائة من العمال الذكور المشتغلين كل الوقت و ٦٦ في المائة من العاملات الإناث كانوا يحصلون في عام ١٩٨٨ على ما يقل عن الحد الأدنى للأجر . وفي المغرب ، كان نصف الشركات التي جرى مسحها في ١٩٨٦ يدفع لعماله غير المهرة أجراً يقل عن الحد الأدنى . ولاتتوافر إلا لقلة من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، القدرة الإدارية اللازمة لتنفيذ ومراقبة تنظيمات الحد الأدنى للأجور ، خاصة عندما يتم تحديده على نحو مرتفع بحيث يحبط

صناعة الأغذية السريعة . وبالمثل ، توصل تقرير عبر الولايات إلى أن الزيادات التي تمت في ١٩٩٠ و ١٩٩١ في الحد الأدنى الفيدرالي للأجور لم تضر بفرص توظيف الشبان صغار السن .

ومن غير المرجح أن يكون للزيادة في الحد الأدنى للأجور نفس التأثير على فرص التوظيف في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، الذي كان لها في الولايات المتحدة . فالحد الأدنى في كثير من البلدان جَد مرتفع بالفعل بالنسبة للدخل في البلاد وللأجور الأخرى في الاقتصاد ، بحيث إنه حتى الزيادة الصغيرة ستقلل فرص التوظيف ، إذ ينزع مستوى الحد الأدنى للدخل بالنسبة للأجر المتوسط إلى أن يكون أعلى في البلدان الأكثر فقراً ، ثم ينخفض مع ارتفاع الدخل القومي (الشكل ١١ - ١) . وتزيد الحدود الدنيا للأجور في بعض القطاعات في بنغلاديش على ضعف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، في حين أن الحد الأدنى في كندا مثلاً لا يشكل سوى ربع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . وفي روسيا انخفضت نسبة الحد الأدنى للأجر إلى الأجر المتوسط مما يربو على ٤٠ في المائة في ١٩٩٠ لنحو ٢٠ في المائة في ١٩٩٣ . وفي كازاخستان ، انخفضت النسبة من نحو ٥٠ في المائة لحوالي ٢٠ في المائة خلال نفس المدة .

التأثير التوزيعي

قد يساعد الحد الأدنى للأجور على حماية العمال الأكثر ابتلاء بالفقر في البلدان الصناعية ، لكن من الواضح أنه لا يفعل ذلك في البلدان النامية ، فنادراً ما يكون الذين تشملهم أحكام الحد الأدنى للأجور في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل هم الأكثر احتياجاً . فمعظم الفقراء الحقيقيين يعملون في الأسواق الريفية وغير الرسمية في هذه البلدان ولا يحميهم تشريع الحد الأدنى للأجور ، والعمال الذين يحاول تشريع الحد الأدنى حمايتهم - عمال الحضر الرسميون - يكسبون بالفعل أكثر مما تكسبه الغالبية الأقل حظاً . وتكون الفروق مفرطة أحياناً - إذ يكسب عامل البناء الحضري في كوت ديفوار أجراً يعادل ٨,٨ أمثال معدل الأجر في الريف ، ويكسب عامل الصلب في الهند ٨,٤ أمثال الأجر في الريف (الجدول ١١ - ٤) . ويقدر ما يحبط تنظيم الحد الأدنى للأجر وغيره من التنظيمات ،

عملية التوظيف - مما يخلق حوافز قوية لدى أرباب الأعمال والعمال على حد سواء لتجاهل هذه التنظيمات . ومن الجلي أن أرباب الأعمال يستفيدون من الحد الأدنى الأقل ، مما يقلل التكاليف . كما يكسب العمال أيضا مدامت الأجور المعروضة تزيد على ما يمكنهم كسبه في أنشطة القطاع غير الرسمي .

وعندما نزلت الأزمة الاقتصادية والمالية بالعالم النامي في الثمانينات ، ترك معظم الحكومات الحد الأدنى الحقيقي للأجور ينخفض سريعا . ففيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ انخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور في المكسيك بنسبة ٤٣,٢ في المائة وهبط متوسط الأجور الحقيقية بنسبة ٤٣,٣ في المائة ؛ وفي الوقت نفسه تهاوى الحد الأدنى للأجور الحقيقية في شيلي بنسبة ٤٢,٤ في المائة ، ولكن متوسط الأجر الحقيقي انخفض بنسبة ٦ في المائة فقط . وفي كينيا انخفض الحد الأدنى للأجر الحقيقي بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ بنسبة ٤١,٢ في المائة ومتوسط الأجر الحقيقي بنسبة ٢٢,٨ في المائة . ولانخفاض الأجور الحقيقية تكاليفه بالنسبة للرفاهية ، لكن مدام أرباب الأعمال والعمال يتجاهلون تنظيم الحد الأدنى للأجر عندما تتعرض الوظائف للخطر ، فإن محاولة الإبقاء على الحد الأدنى للأجور لن تكون مجدية . وبالمثل ، انخفض الحد الأدنى للأجور في معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بمعدل أسرع من انخفاض متوسط الأجور . ومن غير المرجح أن يكون ذلك قد عرقل عملية إعادة توزيع العمال . وتركز المناقشات الدائرة حول الحد الأدنى للأجور في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على تأثيرها على عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية ونقل العمال من القطاعات الآخذة في الانهيار إلى القطاعات الدينامية . وقد تؤدي التنظيمات التي تفرض حداً أدنى للأجور إلى الإبطاء من عمليات تصحيح الأجور النسبية وإلى تشويه اشارات السوق خلال فترات الانتقال . بيد أنه في التطبيق العملي ، لم تعرقل هذه التنظيمات عملية التصحيح خاصة في الاتحاد السوفياتي السابق ، لأن كل الاقتصادات الانتقالية ، خفضت بصورة كبيرة الحد الأدنى الحقيقي للأجور .

معايير السلامة والصحة

يواجه العمال عادة أخطارا صحية في العمل . وقد قدرت منظمة الصحة العالمية أن نحو ٣ في المائة من

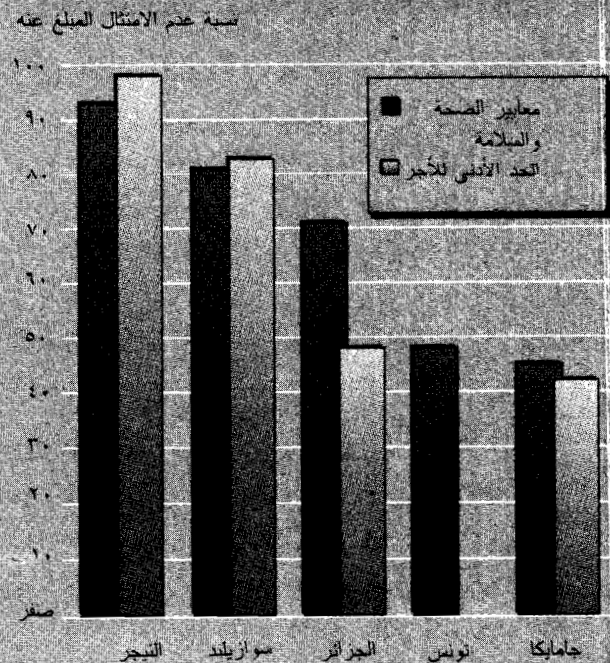
الأجور في الحضر أعلى كثيرا من الأجور في الريف في كثير من البلدان النامية .

الجدول ١١ . نسب الأجور في مهن صناعية حضرية منتقاة إلى الأجور في الريف

البلد	عمال الحديد والصلب	عمال البناء
الأردن	١,٣٢	١,٢٣
اندونيسيا	١,٥٠	١,٣٤
بيرو	١,٦٣	١,٤٣
ترينداد وتوباغو	٢,١٩	١,٥٤
تونس	١,٧٩	١,٥٦
الفلبيين	١,٩٦	١,٦٧
فيجي	١,٤٦	١,١٧
الكاميرون	١,٥٢	١,٥٢
كوت ديفوار	٣,٩٥	٨,٨٠
كوستاريكا	١,٠٩	١,١٠
كينيا	١,٣٧	١,٨٧
الهند	٨,٤٣	١,٧٠

المصدر : بيانات منظمة العمل الدولية والبنك الدولي

غالبا ما تتجاهل المؤسسات الصغيرة اللوائح المنظمة للعمل



الشكل ١١ - ٢ - الامتثال لمعايير العمل الوطنية حسب المؤسسات الصغيرة جدا . لم تكن البيانات الخاصة بالامتثال للحد الأدنى للأجر في تونس متاحة . المصدر : Morrison, Lecomte, and Oudin 1994.

عمال الزراعة وغيرهم من عمال القطاع غير الرسمي

يشغل معظم العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الأسواق الريفية وغير الرسمية حيث تكون معايير العمل المسجلة في القوانين بلا جدوى عادة في التصدي للأخطار الصحية والمتعلقة بالسلامة التي تتهددهم . وتحاول المجتمعات تحسين الأحوال الصحية والمتعلقة بالسلامة بالنسبة لعمال الزراعة والعمال غير الرسميين من خلال تطبيق سياسات عامة ترمي لتحسين البيئة العامة التي يعملون في إطارها ، وليس من خلال التشريعات العمالية . فالرقابة على استخدام الكيماويات الضارة في الزراعة مثلا تتم على خير وجه بواسطة التنظيمات المتعلقة باستيرادها أو إنتاجها . وبالمثل ، فإن الجهود المبذولة لتوفير مياه الشرب النظيفة في المناطق الريفية وتحسين الأحوال المتعلقة بالصرف الصحي في القرى ومدن الصفيح الحضرية يمكن أن يكون لها تأثير بالغ على رفاهية غالبية العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل .

وبرنامج مكافحة الديدان كلابيات الذنب في غربى أفريقيا من أنجح البرامج التي طبقت في أى وقت لتحسين المعايير الصحية لعمال الريف . وقد ظل داء كلابيات الذنب ، أو العمى النهري ، يوصف خلال فترة طويلة بأنه « الطاعون على الأرض » بسبب تأثيره المدمر على صحة عمال الريف ورفاهيتهم . ومنذ عشرين عاما كان منظر القرى المهجورة في غربى أفريقيا يعنى عادة أن العمى النهري قد حلّ وأن الزارعين هربوا للمناطق غير المنكوبة . واعتبر استئصال هذا الداء أفضل وسيلة لتحسين المعايير الصحية لعمال الريف .

وبرنامج مكافحة داء العمى النهري الذى بدأته في ١٩٧٤ سبعة بلدان افريقية - زادت مؤخرا إلى أحد عشر بلدا - بدعم مما يزيد على عشرين جهة مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ، نجح حاليا فى القضاء على الطفيليات المسببة للمرض بين الأهالى من البشر فى ما يزيد على ٦٠ فى المائة من مساحة البلدان الإحدى عشرة ، ويحمى البرنامج ما يزيد على ٣٠ مليون نسمة من الإصابة بالمرض . وقد شفى بالكامل نحو مليون ونصف مليون

العبء العالمى للأمراض سنويا ينجم عن حالات إصابة ووفاة كان يمكن الحيلولة دونها فى الأعمال ذات الخطورة العالية ، وعن الأمراض المزمنة الناجمة عن التعرض للمواد السامة والضوضاء وأنماط العمل الخطرة . وحسب تقدير منظمة العمل الدولية ، فإن تكلفة حالات الإصابة والوفاة المهنية فى البلدان الصناعية تتراوح بين ١ و ٤ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى . ومن المؤكد أن هذه التكاليف أكبر بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، لأن معدلات الحوادث المهنية أعلى . فمعدلات الإصابات المهنية القاتلة بين عمال البناء فى غواتيمالا ستة أمثالها فى سويسرا ، والحوادث القاتلة بين عمال صناعة النقل فى كينيا تسعة أمثالها فى الدانمرك ، واحتمال أن يموت عامل فى الصناعة التحويلية فى باكستان فى حوادث العمل تقرب من ثمانية أمثال ما يواجهه العامل فى فرنسا .

• • •

وفى ١٩٩٤ ، تم رفع قضية فى تكساس باسم ١٦ ألف عامل زراعى ادعوا تعرضهم لمبيد للآفات ، ثبت أنه يضر بالجهاز التناسلى ، مما أصابهم بالعقم . وفى كوستاريكا يعانى عمال الموز وأسرهم من حشد من المشكلات الطبية تتراوح من السرطان إلى معدلات أعلى من المتوسط من العيوب الخلقية ؛ ويؤكد خبراء الصحة أن هذه المشكلات ناجمة عن المبيدات القوية المستخدمة فى المزارع ، وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ما يزيد على مليون عامل زراعى فى أمريكا اللاتينية يتعرضون للتسمم فى كل عام وأن عشرة آلاف يموتون من التعرض للكيماويات .

• • •

وفى ٢٥ آذار / مارس ١٩١١ اكتسح حريق شركة « ترايانجل شيرتويست » فى الجزء الخاص بقرية جرينتش من مدينة نيويورك . ومات مائة وستة وأربعون عاملا ، معظمهم من النساء ، فى مبنى احترق وكانت أبوابه مغلقة للإبقاء على العمال فى عملهم . ووقع حادث مماثل بعد ذلك باثنين وثمانين عاما ، فى ١١ آيار / مايو ١٩٩٣ ، فى مصنع للعب الأطفال غربى بانغكوك . ومات مائة واثنان من العمال ، سبعة وثمانون منهم من النساء .

نسمة كانوا قد أصيبوا بالمرض لكنهم لم يصابوا بالعمى .
ويقدر أنه بحلول عام ١٩٩٥ ، سيكون البرنامج قد حمى
٢٥ ألف حالة أخرى من العمى ؛ وحرر ٢٥ مليون هكتار
من الأراضي من المرض ، وجعلها متاحة لإعادة
الاستيطان والزراعة ؛ وأتاح مليون عامل / سنة من العمل
المنتج الإضافي .

عمال القطاع الرسمي

تضع كل البلدان تقريبا تشريعات تقرر معايير الحد
الأدنى للسلامة والصحة بقصد حماية عمال القطاع
الرسمي . ويتم تبرير هذه التشريعات عادة على أساس أن
أرباب الأعمال يدركون مخاطر أماكن العمل لكن العمال
قد يكونوا غير واعين بها ، وحتى لو كان العمال واعين
بالمخاطر المهنية فقد يقبلون الوظائف الخطرة لأن فرصهم
قليلة أو منعدمة في الحصول على وظائف بديلة . وعلى
ذلك فإن بعض الحجج الداعية لوضع معايير تقع في بند
منع العمال من أن يلحقوا الضرر بأنفسهم بالموافقة على
القيام بعمل خطر . كما يتم الدفاع عن المعايير القانونية
على أساس أن هناك آثارا خارجية للمخاطر التي يتحملها
العمال - مثلا ، إذا كان دافعو الضرائب يدعمون تكاليف
العلاج الطبي لمن يتعرضون للحوادث أو يصابون
بالمرض .

وهناك صعوبة في تحديد المعايير تتعلق بكيفية تحديد
مستواها أو مدى صرامتها . فتقليل المخاطر في أماكن
العمل مكلف ، وتزداد عادة التكلفة بقدر انخفاض
المخاطر . وذلك بالإضافة إلى أن تكاليف الامتثال للمعايير
تقع لحد كبير على المستخدمين من خلال تخفيض الأجور
والإقلال من فرص العمل .

ونتيجة لذلك ، فإن تحديد معايير أعلى من اللازم يمكن
عمليا أن يقلل من رفاهية العمال ، لكن تحديدها بصورة
أدنى من اللازم قد يفشل في التصدي على الوجه المناسب
للأخطار التي يواجهها العمال . ومن ثم ، فالمستوى
المناسب هو الذي تتكافأ فيه التكاليف مع القيمة التي يضيفها
العمال على تحسين ظروف العمل والتقليل من المخاطر .
وليست هناك صيغة سحرية . ويتطلب تحديد هذا المستوى
في كثير من البلدان إجراء مشاورات بين الحكومة وأرباب
الأعمال والعمال .

ويمثل إنفاذ معايير الصحة والسلامة صعوبة في
العادة ، خاصة في المؤسسات الصغيرة في البلدان
منخفضة ومتوسطة الدخل (الشكل ١١ - ٢) . ويحاول
أرباب الأعمال أحيانا التملص من تنظيمات الصحة
والسلامة ، وقد يقبل المخاطرة العمال المحتاجون للوظيفة
ويرضون ضمنا بتجاهل التنظيمات . وتبين دراسة
استقصائية لأحوال الصحة والسلامة في الفلبين ، أن ٨١
في المائة من المؤسسات التي تم التفتيش عليها انتهكت
واحدا أو أكثر من المعايير . وفي كثير من البلدان ، تكون
القدرة على الالتزام ضعيفة بحيث لا يتوافر لأرباب الأعمال
حافز قوى للامتثال للمعايير . فغالبا ما تنقصر إدارات
العمال في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل للعاملين
والمعدات اللازمة لإجراء عمليات تفتيش دورية . وعندما
تتم عمليات التفتيش فقد تصبح مناسبة للحصول على
الرشاوى وليس لإنفاذ القانون . ففي عام ١٩٨٤ كان هناك
خمسون فقط من العاملين معيّنين لإجراء التفتيش وإنفاذ
معايير العمل في منطقة مانيلا العاصمة بأكملها ، التي
تشمل نحو ٣٠ ألف مؤسسة .

نحو تنفيذ أفضل للمعايير

مع ارتفاع دخل بلد ما ، يغدو قادرا على أن يكرس
مزيدا من الموارد لبناء قدرة إدارية لضمان احترام معايير
مكان العمل . وتعجز البلدان الأكثر فقرا عن إنفاذ معايير
العمل بنفس المستوى الذي تنفذها به الاقتصادات الأكثر
ثراء ، ومن ثم يقتضى الأمر أن تركز قدرتها الإدارية
المحدودة حيث تحقق أقصى نفع . فمن السهل مثلا وضع
ومتابعة المعايير المتعلقة بتوفير منافذ للهروب في حالة
الحريق . وقد كان في الامكان تفادي المآسى التي وقعت
مؤخرا في تايلند والصين لو كانت هذه المعايير قد طبقت .
كما أن تزويد العمال - والمنظمات العمالية - بمعلومات عن
مخاطر كيموايات سامة معينة وأخطار أماكن العمل
الأخرى ، زهيد التكاليف نسبيا ، ويمكن أن يكون فعالا
لللغاية في مساعدة العمال في التفاوض من أجل ظروف
عمل أفضل .

ويمكن للنقابات وغيرها من المنظمات المدنية أن تلعب
دورا مهما في إنفاذ المعايير المتعلقة بالصحة والسلامة .
فالعمال فرادى قد يجدون أن حصولهم بوسائلهم الخاصة
على المعلومات المتعلقة بالأخطار التي تهدد الصحة

تلعب اتحادات العمال فى الولايات المتحدة دورا مهما فى تطبيق معايير الصحة والسلامة .

الجدول ١١ - ٥ : تطبيق معايير الصحة والسلامة فى المؤسسات التى بها نقابات ، والتى ليس بها نقابات فى الولايات المتحدة حسب حجم المؤسسة

حجم المؤسسة (عدد الموظفين)	احتمال التفتيش (نسبة مئوية)		نسبة التفتيش عن طريق تجول المستفيدين ^(١)	
	بها نقابات	ليس بها نقابات	بها نقابات	ليس بها نقابات
٩٩ - ١	٦	١٤	٤٧.٨	٢.٧
٢٤٩ - ١٠٠	٣٧	٢٢	٥٩.٣	٦.١
٤٩٩ - ٢٥٠	٥٣	١٩	٦٣.٧	٢.٦
٥٠٠ فأكثر	٩٥	١٦	٦١.٨	٢.٧

ملاحظة : البيانات عن ١٩٨٥ .
(١) يستطب المستفيدين فى تعاملهم مع اثنين حكوميين فى جولة فى مكان العمل .
المصدر : رايلى ١٩٩١

بالعقوبات ، وللعمال الذين يقصد خدمتهم بالعقوبات ؟ وهاتان قضيتان مهمتان ، خاصة لأن بعض الضغط من أجل فرض عقوبات يأتى من المجموعات الداعية للحماية .

لقد كانت ظروف العمل ، مثل الإقلال من الفقر والتنمية الشاملة ، على الدوام مجالا مهما للنشغال الدولى ، وحتى الآن ، ركز العمل الدولى من أجل تحسين معايير العمل فى العالم النامى على دعم الجهود المحلية ، خاصة من خلال عمل منظمة العمل الدولية . وقد اعتمدت بلدان كثيرة اتفاقيات المنظمة ووضعت طائفة عريضة من معايير أماكن العمل ، ترصد المنظمة تنفيذها ، لكن معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عاجزة عن إنفاذ جميع المعايير التى أدخلتها فى نظمها القانونية . وفى كثير من الأحوال حُدثت معايير أعلى من اللازم . على مستويات أكثر ملائمة لبلد غنى - بحيث إنها حتى لو نفذت فقد تكون لها آثار غير مؤاتية ، على فرص التوظيف وعلى النمو الاقتصادى .

وقد أدى التقاعس عن تنفيذ الحد الأدنى من مجموعة معايير العمل فى البلدان الأكثر فقرا إلى دفع مجموعات كثيرة للدعوة لفرض عقوبات دولية لإجبار البلدان منخفضة

والسلامة أمر مكلف جدا ، وهم عادة يريدون تفادى استئثاره أرباب أعمالهم بالإصرار على احترام تلك المعايير . والمزايا الناجمة عن الامتثال للمعايير لا تقتصر على فرد بعينه بل يحظى بها العمال جميعهم . وتستطيع النقابة أن توزع تكاليف الحصول على المعلومات بشأن قضايا الصحة والسلامة على جميع العمال ، وأن تساوم أرباب الأعمال على مستوى المعايير الذى يتعين مراعاته ، وأن تتابع الإنفاذ دون تعريض أى عامل بعينه لخطر فقد وظيفته ؟

وتوضح الدراسات التى أجريت فى البلدان الصناعية أن دور النقابات فى ضمان الامتثال لمعايير الصحة والسلامة دور مهم عادة . وإذا كان للرصد الذى تقوم به النقابات تأثير إيجابى على الامتثال فى البلدان الصناعية حيث القدرة العامة على الإنفاذ عالية بالفعل ، فإن اسهامه يمكن أن يكون أكبر فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ذات الإدارات الأضعف . وقد توصلت دراسة أجريت فى ١٩٩١ واستخدمت فيها بيانات الولايات المتحدة إلى أن النقابات زادت بصورة مثيرة من إنفاذ مرسوم الصحة والسلامة المهنية فى القطاع الصناعى . ويزداد فى المؤسسات التى بها تنظيمات نقابية احتمال وجود تفتيش يتعلق بالصحة والسلامة ، وتميل عمليات التفتيش فيها إلى أن تكون أعمق غورا ، حيث يمارس المستخدمون « حقوقهم فى التجول » - أى حق اصطحاب مفتش حكومى خلال جولة فى مكان العمل (الجدول ١١ - ٥) .

معايير العمل والتجارة الدولية

يرى بعض أعضاء المجتمع الدولى أن النظام الحالى لوضع ورصد معايير العمل غير ملائم ويتطلب الأمر استكماله بالربط بين معايير العمل واتفاقات التجارة متعددة الأطراف أو اتفاقات القروض ، إذ ينبغى أن تواجه البلدان التى تتقاعس عن الوفاء بالحد الأدنى من مجموعة المعايير عاجلا أو آجلا عقوبات فى شكل قيود تجارية أو تقليل فرص الحصول على رأس المال . وقد خلص هذا الفصل إلى أن بعض المعايير لها جنواها داخل البلدان فحسب ، لكن ربطها بالمعاملات الدولية - التجارية أو المالية - يثير مجموعتين معقدتين من القضايا : أى المعايير هى الأساسية وأيهما يتعلق بمرحلة التنمية ؟ وما تكاليف هذا الربط بالنسبة لكل من التنمية الاقتصادية للبلدان المستهدفة

وتمثل الخطر الحقيقي في استخدام العقوبات التجارية كوسيلة لدعم الحقوق الأساسية ، في أن الرابطة بين المعايير والتجارة يمكن أن تصبح رهينة للمصالح الحمائية التي تحاول الإبقاء على الأنشطة التي جعلتها الواردات الرخيصة غير قادرة على المنافسة . ويبين تاريخ مكافحة الإغراق - الثأر من البلدان التي تباع سلعها في سوق بلد آخر بسعر يقل عن تكلفة إنتاجها ، أو يقل عن السعر في الأسواق الأخرى - أن الحماية التجارية الاستثنائية ، حتى عندما تكون رشيدة وحسنة القصد ، معرضة لخطر سوء استخدامها بدرجة كبيرة . فالعمل غير الماهر منخفض التكلفة هو الميزة الأساسية للبلدان الفقيرة . والفروق في الهبات الطبيعية هي صميم أساس التجارة الدولية ، ولا تشكل مثلاً هو موضع في الجزء الثاني من هذا التقرير ، مصدراً لانخفاض العام في فرص التوظيف في البلدان الأكثر ثراءً - وإن كانت قد تسهم في حدوث تغييرات في هيكل التوظيف وتقلص العمالة في أنشطة معينة . وحيثما تضيق الوظائف ، يكون هناك مبرر للعمل العام ، لكن الحماية التجارية أداة كليلية ، تفرض ضرائب على الآخرين في المجتمع وتؤخر التغيير الهيكلي الذي سيكون أساس النمو والوظائف في المستقبل .

• • •

نظراً لأن القطاع الرسمي صغير جداً عادة وأن قدرة الإنفاذ ضعيفة ، فإن معايير العمل في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل إما أنها لا تطبق إلا على قسم ضئيل من القوة العاملة ، أو لا تطبق على الإطلاق . وعادة لا تشمل تشريعات حماية العمال ، العمال المعوزين في هذه البلدان . فهم يستفيدون من العمل العام الذي يسعى لتحسين بيئة العمل في القطاعين الريفي وغير الرسمي - وذلك مثلاً من خلال توفير مياه الشرب وتحسين ظروف التصحاح أو القضاء على الأمراض المعدية . ولا يعني هذا أنه ينبغي ألا تحاول الحكومات تحديد المعايير لعمال القطاع الرسمي . ولكن الأمر يقتضي استكمال المعايير التي تهدف لحماية المعرضين للمخاطر أو الذين يلقون معاملة تمييزية - مثلاً بإصدار تشريع يحظر تشغيل الأحداث أو يضمن الأجر المتساوي - بإجراءات أخرى مثل دعم التعليم أو زيادة فرص حصول المرأة على وظائف القطاع الحديث . كذلك يمكن أن تؤدي معايير الصحة والسلامة إلى تحسين رفاهية العمال ، لكن الامتثال

ومتوسطة الدخل على رصد الامتثال لتنظيماتها العمالية . وقد توقف إبرام اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية على موافقة المكسيك على أن تنفذ بشكل أفضل معاييرها (البيئية وكذلك العمالية) . وحثت كل الاتحادات العمالية الدولية وكثير من المنظمات غير الحكومية وفرنسا والولايات المتحدة على ربط المعايير العمالية باتفاق جولة أورغواي ومعالجتها داخل منظمة التجارة العالمية الجديدة .

ويميز المؤيدون لربط المعايير العمالية بالمعاملات الدولية بين المعايير الأساسية التي يؤكدون أنها تمثل حقوقاً أساسية وينبغي أن تخضع للربط ، والمعايير التي لا بد وأن تظهر مع التطور ولا يقتضي الأمر ربطها بالمعاملات الدولية . وتتضمن المعايير الأساسية عادة حرية التنظيم والحق في المساومة الجماعية والغاء عمل السخرة (وهو المجال الوحيد الذي تناولته اتفاقية الغات بالفعل) ، والاشكال الاستغلالية لتشغيل الأطفال ، والتمييز .

ويتم التأكيد على أن حقوق الإنسان الأساسية هذه هي شواغل مطلقة ومعنوية وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس ضغوطاً تجارية على البلدان التي تنتهكها ، لأن هذه الانتهاكات تقلل من مشروعية النظام التجاري . وتتضمن المعايير التي يرتفع مستواها عادة مع التطور ، معايير الحد الأدنى للأجور والمعايير الصحية . ويعترف كثيرون من المدافعين عن الربط بأن استخدام العقوبات لإعلاء هذه المجموعة الثانية من المعايير قد يقلل التجارة العالمية بصورة خطيرة وقد يضر عملياً نفس الناس الذين يستهدف مساعدتهم .

وتمثل البلدان التي لا تحترم المعايير الأساسية معضلة خطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي . ويمكن تبرير اتخاذ عقوبات تجارية ضدها على أسس أخلاقية - وعلى أسس اقتصادية ، مثلاً لأن النقابات الحرة التي تساوم أرباب الأعمال بصورة جماعية يمكن أن تساعد في ضمان أن تعكس ظروف العمل مستوى الدخل في البلد . بيد أن هذه العقوبات ستضر المجتمع العالمي بأسره وليس البلد المعنى وحده ، وستزيد التكاليف التي يتحملها باقي العالم تبعاً لحجم البلد المخالف وأهميته . وهناك خطر ألا تطبق العقوبات إلا على البلدان الصغيرة ، في حين يمضي كبار منتهكي الحقوق الأساسية دون عقاب .

تبريره فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل . ومن المؤكد تقريبا أن محاولة ربط معايير العمل الوطنية بالعلاقات التجارية الدولية ستكون تكاليفها أكبر من منافعها .

يتزايد عندما تقوم برصده النقابات العمالية أو المنظمات المدنية الأخرى . وقد يفيد وضع حد أدنى للأجور فى ظل ظروف معينة فى البلدان الصناعية ، لكنه من الصعب

الفصل الثانى عشر

دور النقابات العمالية

هل تساعد النقابات الحرة ، إجمالاً ، أداء أسواق العمل لوظائفها أم تعرقه ؟ يبحث هذا الفصل الأدوار الاقتصادية والسياسية للنقابات ويحدد الاطار التشريعى والاطار الاقتصادى الأوسع نطاقاً الذى تعمل النقابات فى سياقه على أحسن وجه .

الدور الاقتصادى للنقابات

ثمة رأيان يختلفان اختلافاً كبيراً حول التأثير الاقتصادى للنقابات . إذ يرى المؤيدين أنها تعبر عن العمال بطريقة جماعية وتعزز الانتاجية والمساواة . وينظر اليها الخصوم باعتبارها احتكارات وتقيد فرص التوظيف من أجل رفع أجور أعضائها . فهل تسمح التحليلات الاقتصادية والتجارب القطرية لنا بإطلاق مثل هذه التعميمات ؟ الاجابة هى لا . فالنقابات يمكن أن تكون لها آثار ايجابية أو سلبية حسب الدوافع التى تواجهها والبيئة التنظيمية التى تعمل فى إطارها .

الآثار الايجابية

تحسين الانتاجية . يمكن أن تفضى الأنشطة النقابية إلى ارتفاع الكفاءة وتحسين الانتاجية . فالنقابات تقدم لأعضائها خدمات مهمة . فعلى مستوى المصنع ، توفر النقابات للعمال موقفاً جماعياً . ومن خلال موازنة علاقات القوة بين العمال والمديرين تحد النقابات من سلوك رب العمل التعسفى أو الاستغلالى أو الانتقامى . ومن خلال

تعتبر نقابات العمال الحرة حجر الزاوية فى أى نظام فعال للعلاقات الصناعية يسعى لتحقيق التوازن بين حاجة المؤسسات للبقاء قادرة على المنافسة وبين أمانى العمال فى الحصول على أجور أعلى وظروف عمل أفضل . وتعمل النقابات بمثابة وكلاء عن العمال ، إذ تنظم الأعداد الكبيرة من العمال فى كيان منفرد تساير قدرته على المساومة قدرة ارباب العمل . ويمكن للنقابات أن تقوم كذلك برصد مدى امتثال ارباب الاعمال للوائح الحكومية (الفصل الحادى عشر) ، كما يمكنها أن تساعد فى رفع انتاجية موقع العمل وتقليل أوجه التمييز فيه . وللنقابات كذلك دور غير اقتصادى - إذ أسهم بعض النقابات بشكل كبير فى التنمية السياسية والاجتماعية لبلادها . وتبقى الدول التى تقصر ، لأسباب سياسية فى العادة حرية النقابات على التنظيم والادارة ، بدون آلية تتيح للعمال والمؤسسات التفاوض حول الاجور وأحوال العمل على قدم المساواة . وتمثلت النتيجة فى التدخل والتنظيم المفرطين مع محاولة الحكومات تهدئة العمال وكسب التأييد للنقابات التى تسيطر عليها الدولة . غير أنه يمكن ان تكون للنقابات أيضاً آثار اقتصادية سلبية . فهى تنصرف فى بعض البلدان باعتبارها قوى احتكارية ، تحمى جماعة تمثل الأقلية من العمال النقابيين الميسورين نسبياً ، على حساب العاطلين والعمال المتواجدين فى الأسواق الريفية والأسواق غير الرسمية الذين تقل فى المقابل فرص التوظيف التى يوفرها لهم القطاع الرسمى .

وثمة دراسة قليلة جدا عن العلاقة بين النقابات العمالية وبين الانتاجية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، وان كان هناك تحليل حديث للبيانات المقدمة من ماليزيا يوفر بعض الدعم لوجهة النظر القائلة بأن النقابات تستطيع ان تحسن الانتاجية وترفع الكفاءة (الجدول ١٢ - ١) . اذ اتجهت المؤسسات الماليزية التي توجد بها تنظيمات نقابية إلى رفع كفاءة تدريب عمالها ، واستغلال تناوب الوظائف بهدف تعزيز المرونة والكفاءة في العمل . وكان الاحتمال اكبر في ان تأخذ هذه المؤسسات أيضا بأساليب مبتكرة لرفع الانتاجية ترتبط بالتغير التكنولوجي ، وبالتركيبة المتغيرة للمنتج ، وبإعادة تنظيم العمل .

زيادة المساواة والافلال من التمييز . تهمل النقابات إلى زيادة الفوارق في الأجور بين العمال النقابيين وغير النقابيين ، ولكنها تناضل عادة من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الأجور لصالح اعضائها . كذلك تناضل النقابات لمحاربة التمييز عندما يكون اعضاؤها من النساء أو ينتمون إلى الأقليات العرقية . وعلى الرغم من ان تقليل الفوارق بين الأجور بسبب النشاط النقابي قد يكون مستصوبا في بعض الأحيان فإن ذلك قد يحد من الكفاءة ، من خلال ارسال اشارات خاطئة إلى العمال تتعلق بالمهارات المطلوبة أكثر من سواها ، وبالصناعات والمهن التي تتميز بالانتاجية العالية .

وهناك كثرة من الوثائق بالبلدان الصناعية تؤكد

وضع الاجراءات المتعلقة بالنظر في الشكاوى والتحكيم ، تقلل النقابات من معدلات تبديل العمال ، وتعزز استقرار وثبات قوة العمل - وهي ظروف تؤدي ، اذا ما افترنت بتحسين شامل في العلاقات الصناعية ، إلى تحسين انتاجية العمال .

وفي وظائف كثيرة ، يكون العمال افضل معرفة من الادارة بأساليب تحسين الانتاجية ، ويكونون أشد رغبة في اقتسام هذه المعلومات اذا وثقوا من الاستفادة من أى تغيير يطرأ على التنظيم نتيجة لها . ذلك ان وجود وكيل ينوب عن العمال ، وهو النقابة ، قد يجعلهم أقل تشككا في أن تستفيد الادارة وحدها من أى معلومات يكشفون عنها . فإذا اشركت النقابة العمال في أنشطة تؤدي لتحسين الكفاءة ، امكن ربط الحركة النقابية بتنظيم أكثر انتاجية .

ويتبدى في ظروف العمل في بعض المؤسسات ، السمات المميزة للسلع العامة التي لا تخضع للمزاومة : وهي أن « استهلاكها » من جانب عامل واحد لا يقلل من توفرها بالنسبة لعامل آخر . والسلامة أثناء اداء الوظيفة مثال لذلك . ويمكن للعمال ان يسعوا للحصول على مستوى السلامة الذى ينشدهونه في موقع العمل من خلال تغيير الوظائف ، إلى ان يجدوا الوظيفة التي تناسبهم ظروفها ، وان كانت كثرة تبديل العمال طريقة عقيمة ومكلفة لأرباب العمل وللعمال سواء بسواء ، على أنه يمكن للنقابة تجنب تلك التكاليف اذا ابلغت تفضيلات العمال بكفاءة .

تؤكد المؤسسات التي توجد بها نقابات في ماليزيا أهمية زيادة الانتاجية .

الجدول ١٢ - ١ تأثير انشاء النقابات على المبادرات التي تتخذها المؤسسات في ماليزيا لتعزيز الانتاجية
(النسبة المئوية للمؤسسات التي تتخذ اجراءات في هذا الصدد)

نوع المؤسسة	تتخذ سياسة تناوب الوظائف	إعادة تنظيم العمل	الارتقاء بالتكنولوجيا	توسيع نطاق الانتاج
نقابة على مستوى المصنع	٢٠	٢٩	٤٠	٢٠
نقابة على مستوى اتحاد للصناعة	٣١	٣٢	٣٧	٢٦
لا توجد بها نقابات	٢٢	١٨	٢٦	٢٠

أ - مؤسسات بها أكثر من ١٠٠٠ عامل فقط .

المصدر : ستاتننج ١٩٩٢ .

تستطيع النقابات عادة أن ترفع أجور أعضائها فوق المستويات السائدة في سوق العمل بأسرها .

الجدول ١٢ - ٢ علاوات الأجور النقابية في بلدان مختارة

البلد	السنة	الفروق التكفيرية بين الأجور النقابية وغير النقابية (نسبة مئوية)
جنوب أفريقيا ^(١)	١٩٨٥	٢٤ - ١٠
المكسيك	١٩٨٩	١٠
ماليزيا	١٩٨٨	٢٠ - ١٥
غانا	١٩٩٣ - ٩٢	٣١
الولايات المتحدة	١٩٨٧ - ٨٥	٢٠
المملكة المتحدة	١٩٨٧ - ٨٥	١٠
ألمانيا	١٩٨٧ - ٨٥	٥

(١) نقابات السود فقط .

المصدر : Blanchflower and Freeman 1990; Moll 1993; Panagides and Patrinos 1994; Standing 1992; Teal 1994.

الانخفاض في تشتت الأجور داخل المؤسسات التي توجد بها نقابات ، وهناك دلائل على حدوث نفس الأثر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أيضا . وقد أظهرت دراسة قامت بها جمهورية كوريا في ١٩٨٨ - ١٩٩٠ أن النقابات هناك تولى أهمية عظمى للمساواة في الأجور ، وأن درجة تشتت الأجور في القطاع الذي توجد به نقابات كانت تقل بنسبة ٥,٢ في المائة عن مثيلتها في القطاع الذي لا توجد به نقابات . وفي المكسيك يبدو أن العمل النقابي ساعد في الحد من التمييز . وخلصت إحدى الدراسات التي استخدمت بيانات تتعلق بالأجور في عام ١٩٨٩ ، إلى أنه في القطاع الذي لا توجد به نقابات ، يتمتع الرجال بمزايا في الأجور تزيد بنسبة ١٧,٥ في المائة على أجور النساء ذوات المهارات والخبرة المماثلة ، ولكن الدراسة لم تجد أية فوارق كبيرة في الأجور بين الرجال والنساء في القطاع الذي توجد به نقابات . وبالمثل كشفت الدراسة عن وجود أوجه نقص كبيرة في أجور السكان الأصليين في القطاع الذي لا يوجد به نقابات وأن لم يكن هناك أي تمييز داخل المؤسسات التي تشملها النقابات العمالية .

الآثار انسلبية

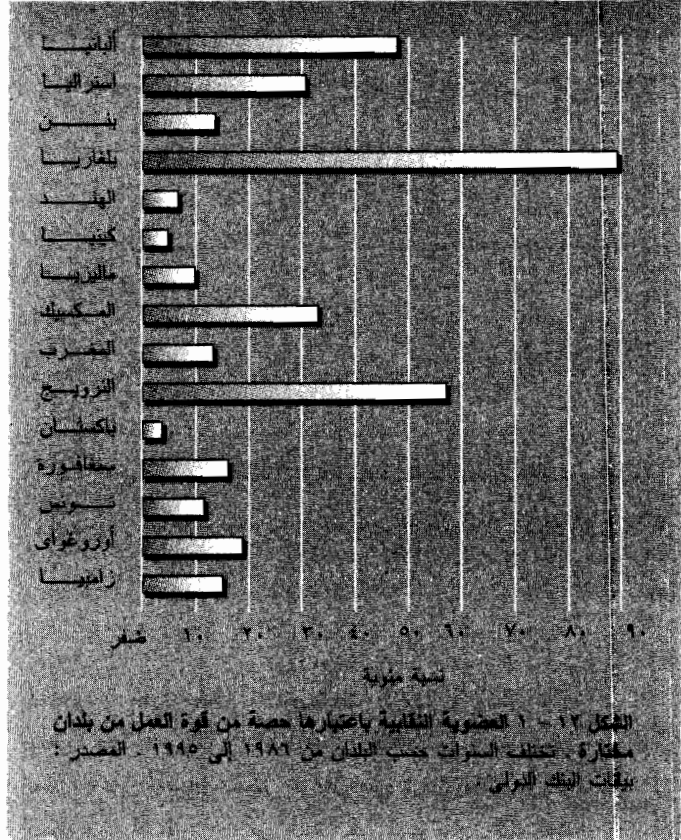
السلوك الاحتكاري . تتصرف النقابات في أغلب الأحيان كمؤسسات احتكارية تقوم بتحسين الأجور وأحوال العمل لأعضائها على حساب اصحاب رأس المال ، والمستهلكين والعمال غير النقابيين (غير المنظمين) . وتؤدي الأجور العالية التي تحققها النقابات لأعضائها ، إما إلى تخفيض أرباح رب العمل أو إلى نقل عبئها إلى المستهلك في شكل ارتفاع في الأسعار . وتؤدي كلتا النتيجتين بالمؤسسات التي توجد بها نقابات إلى تشغيل عدد أقل من العمال ، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل المتاح للقطاع غير المنظم وخفض الأجور فيه . وتجري في عدة بلدان دراسة مدى تأثير الأجور النقابية - وهو يمثل فرق الأجر الذي يتلقاه العمال ، والذي يعزى إلى عضويتهم في النقابات ، والذي كان سيمثل أجر غيرهم لولا هذا . وتشير النتائج إلى أن هذا الفرق قد يصل إلى ٣١ في المائة في البلدان النامية و ١٠ في المائة في أوروبا وحوالي ٢٠ في المائة في أمريكا الشمالية (الجدول ١٢ - ٢) .

وقد تؤثر الإجراءات التي تتخذها النقابات بشكل معاكس على توزيع الدخل حيث ترفع أجور قلة نسبية من العمال

النقابيين . ففي معظم الاقتصادات النامية ، ينتمي جزء صغير فقط من القوى العاملة إلى النقابات . فعلى سبيل المثال ، فإن النقابات تغطي ما يقل عن ٤ في المائة من قوة العمل في باكستان و ٥ في المائة في كينيا و ١٠ في المائة في ماليزيا (الشكل ١٢ - ١) . وفي مثل هذه الأطر ، تستطيع النقابات أن تلعب دورا مهما في تحديد فروق الأجور بين العاملين في مجال الاقتصاد الرسمي المحدود ، وبين الجبهة الكبيرة من العاملين في قطاع العمل غير الرسمي والريفي . فإذا غطت النقابات الاقتصاد الرسمي ، فمن المحتمل أن يأخذ الفرق في التوزيع الناتج عن ذلك ، في التراجع . وحيث أن إنتاج القطاع الرسمي يتمتع بإجراءات الحماية التجارية فالأرجح أن تتقاسم النقابات الغنائم في الغالب مع أصحاب رأس المال على حساب المستهلكين و جماهير العمال في القطاعات التي لا توجد بها نقابات .

غير أن وجود علاوة في الأجور النقابية لا يعتبر دائما دليلا على الآثار السلبية المترتبة على توزيع الدخل حتى في البلدان النامية . فقد أدت تحركات نقابات العمال السود في جنوب أفريقيا إلى علاوة في الأجور تتراوح بين ١٠ و ٢٤ في المائة في عام ١٩٨٥ . ولكن ربما يكون

نادرا ما تشمل عضوية النقابية غالبية العمال .



وبقوة القانون ، لتشمل العمال غير النقابيين . ففي اسبانيا تغطي اتفاقات جماعية ٧٥ في المائة من العاملين بالرغم من ان اعضاء النقابات لا يزيدون على ١٠ إلى ١٥ في المائة . أما في الحالات التي لا توجد بها نقابات عادة لضغوط تتعرض المؤسسات التي لا توجد بها نقابات عادة لضغوط سياسية لتقدم نفس مستوى الأجور المتفق عليها في المفاوضات مع النقابات ، وقد تختار دفع أجور أعلى حتى لا تقع قوة العمل الخاصة بها تحت سيطرة النقابات .

معارضة الإصلاح . استخدمت نقابات العمال في بعض الأحيان قوتها السياسية لمعارضة اجراء التصحيح الهيكلي . ففي الهند تمضى النقابات في انتقاد الجهود الأخيرة للحكومة لتحرير الاقتصاد ، على الرغم من النجاح الظاهر للعديد من هذه المبادرات منذ عام ١٩٩١ . فقد نظمت النقابات إضرابات عامة في جميع أنحاء البلاد لمعارضة التدابير الرامية لإعادة الهيكلة الصناعية الأولية التي تهدف جزئيا إلى زيادة توجه الهند نحو الخارج واصلاح مؤسسات الدولة . وتقوم النقابات في الهند بمساندة ذلك الجزء من الاقتصاد الأكثر احتياجا للإصلاح . وللنقابات العمالية في أمريكا اللاتينية كذلك تاريخ طويل في معارضة التصحيح . فقد عارضت الحركات العمالية المنظمة في الثمانينات برامج إصلاحية شاملة مثل « خطة كروزادو » في البرازيل و « خطة أسترال » في الأرجنتين .

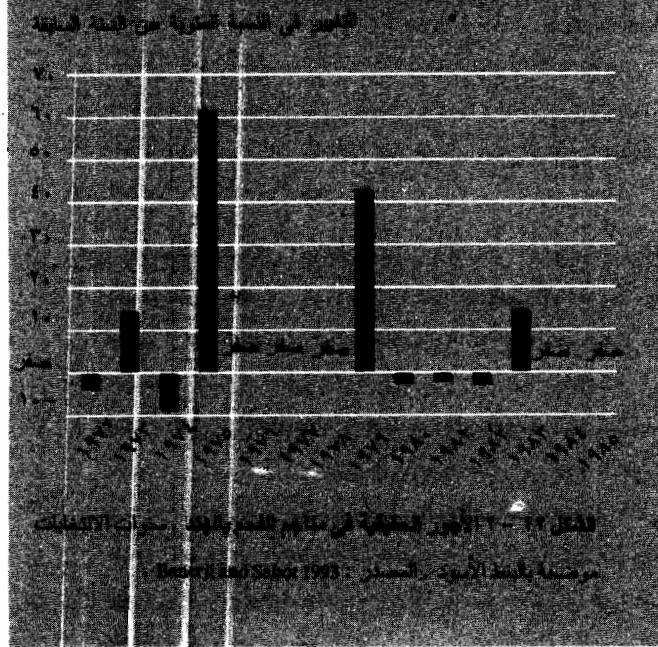
تحسين الآثار الاقتصادية المترتبة على الأنشطة النقابية

كيف يمكن لصانعي السياسة ان يخلقوا بيئة تقلل من الآثار السلبية التي قد تترتب على نشاط النقابات ، مع تشجيعها على المساهمة الايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي والانصاف ؟ برهنت التجربة على ان مثل هذه البيئة سوف تتضمن عادة اسواقا تنافسية للمنتجات واطرا تنظيمية ومؤسسية مصممة لحماية حرية العمال في تكوين الروابط والتنظيمات ، بما في ذلك حقهم في الانضمام للنقابة بمحض اختيارهم أو عدم الانضمام لأى نقابة على الاطلاق . وتسعى اللوائح في كثير من البلدان لمساندة عملية المساومة الجماعية في القطاعين الخاص والعام .

العمل النقابي قد ساعد على تحسين توزيع الدخل عن طريق رفع أجور العمال النقابيين السود وتقريبها من أجور العمال البيض .

وهناك حالات تكون فيها علاوة الأجور النقابية ضئيلة للغاية أو معدومة . فقد قدرت دراسة أجريت في كوريا في عام ١٩٩١ أن أجور عمال الانتاج النقابيين تزيد بنسبة ٢ إلى ٤ في المائة فقط على أجور العمال غير النقابيين . وقد يرجع الفشل في اكتشاف فروق ايجابية كبيرة بين الأجور النقابية وغير النقابية في بعض الأحيان ، إلى امتداد نفوذ النقابة لما وراء القطاع الذى تغطيه النقابات . اذ يوجد عادة قطاع آخر في الاقتصاد مرتفع الأجر نسبيا ، يتأثر بممارسات وضع الأجور التي تقررها النقابات . ويمكن العثور على أمثلة واضحة لذلك في بعض البلدان الصناعية حيث تمتد الاتفاقات النقابية الخاصة بالأجور بطريقة آلية ،

غالباً ما تشهد مناجم الفحم الهندية قفزات في أجورها قبل الانتخابات الوطنية .



العمال أو مديري المؤسسة الذين تفاوضوا من أجل زيادة الأسعار .

وتنص التشريعات في بلدان كثيرة على حق الانضمام الى اية نقابة يختارها الشخص باعتباره من الحريات الأساسية للإنسان . وهذا هو الأساس القانوني لظهور نقابات حرة ومستقلة . ومثل هذه النقابات قادرة على التصرف بوصفها ممثلة أصيلة للعمال ، ومن ثم قادرة على مساومة أرباب العمل بالدرجة التي تسمح بها البيئة التنافسية . وعادة ما يسمح هذا التشريع بإنشاء أكثر من نقابة لتمثل مجموعة معينة من العمال ، ويعتبر هذا حافزاً قوياً للنقابات القائمة للمحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها . وينظر إلى التشريع الذي يضع القيود على عدد النقابات المخصصة لكل مؤسسة باعتباره انتهاكاً لحقوق العمال . بيد أن ، تمزق النقابات ، والمنافسات التي تحدث فيما بينها يؤدي أحياناً إلى الفوضى والاضطراب ، كما أن تكاليف المساومة ترتفع إذا كان للعمال ممثلون كثيرون . وغالباً ما يجرى التعامل مع هذه المسائل من خلال التعاون ، حيث يقدم أرباب الأعمال الحوافز للنقابات لكي تتحد معاً من أجل المساومة . وتشمل حرية تكوين الروابط .

تشجيع المساهمة الإيجابية للنقابات

المنافسة في جانب الانتاج . تحد أسواق المنتجات التنافسية من قدرة نقابات العمال على الحصول على أجور أعلى لأعضائها . ذلك أن رفع الأجور في هذه الحالة من شأنه أن يجبر المؤسسات الخاضعة لنفوذ النقابات على التوقف عن العمل إلا إذا زادت الانتاجية بدرجة تبرر رفع هذه الأجور . أما في البيئات الأقل تنافساً ، فإن النقابات تحاول أن تستأثر بالريع الاقتصادي وتقيم تحالفات سياسية مع أرباب العمل ومع السياسيين الذين يقدمون الوعود بإدامة هذا الريع . ويتضح هذا النوع من السلوك في البلدان الصناعية حيث تبلغ علاوات الأجور النقابية اقصاها في القطاعات الخاضعة للتنظيم وفي الصناعات المركزة . وفي عديد من البلدان ، تعتبر معارضة النقابات لتحرير التجارة والخصخصة ، استراتيجية رشيدة للاحتفاظ بأجور أعلى للعمال النقابيين في الأجل القصير على حساب العمال غير النقابيين . ومن ثم ، فإن إنكفاء روح المنافسة الداخلية والانفتاح على الأسواق الدولية من شأنه أن يساعد على الحد من هذه الآثار السلبية .

اللوائح المنظمة للعمل ونظام العلاقات الصناعية .

يحدد هيكل التنظيم النقابي وتغطية الاتفاقات الجماعية ، السلوك النقابي . ومن المبادئ الأساسية للعلاقات الصناعية ، ضمان أن يتحمل الطرفان المشتركان في عملية المساومة تكاليف اعمالهما بدلا من إحالتها الى طرف ثالث . ولكن التشريع يقتضى في بعض البلدان دفع أجور العمال حتى في حالة إضرابهم - وهو حافز سلبي واضح يعوق الوصول لحل وسط . وعلى العكس من ذلك ، تحجم حكومات كثيرة عن تقديم القروض أو إرجاء دفع الضرائب بالنسبة للمؤسسات ، أثناء فترات الاضراب أو اغلاق المصنع للضغط على العمال . وتبين المساومات بين النقابات والمؤسسات العامة ، بشكل صارخ ، كيف يمكن للنقابات تحقيق نتائج مشوهة عندما يتحمل طرف ثالث تكاليف الاتفاقات التي يتم التوصل اليها عن طريق التفاوض . فإذا أمكن لمؤسسة عامة أن تلجأ للحكومة طلباً للدعم أو للحصول على تسهيلات ائتمانية عندما تواجه ضائقة مالية ، أو إذا كان وضعها الاحتكاري يتيح لها أن ترفع الأسعار حسب رغبتها ، فإن عبء التسويات الكبيرة يقع على عاتق أولئك الذين يدفعون الأسعار الأعلى أو الضرائب الأكبر المترتبة على ذلك ، وليس على عاتق

والغربية . وعلى الرغم من ان هذه الأنظمة زالت حظوتها ، مع صراع الأوروبيين مع البطالة الآخذة في التصاعد وأسواق العمل التي لا تنصف بالمرونة ، فإنها ترتبط بالنسبة للعمال الأوروبيين بعقود من العلاقات الصناعية الايجابية وبنائج طيبة من الأجور وفرص التوظيف . ولكن المساومة على الصعيد الوطنى تتطلب ان تشمل الاتفاقات النقابية غالبية العمال . فإذا لم يتحقق ذلك ، كما هو الحال فى أغلب البلدان ، فإن الاتفاقات الوطنية ستفيد القطاع النقابى على حساب الجماعات غير المنظمة والأكثر فقرا فى المجتمع . وكانت تلك هى النتيجة فى أمريكا اللاتينية ، حيث اختفت النهج المركزية إزاء العلاقات الصناعية .

وإذا حدثت المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أو المصنع ، فإن قدرة النقابة على تنفيذ الزيادات الاحتكارية للأجور ، تضعفها الضغوط التنافسية القوية الواقعة على المؤسسة من جانب أسواق المنتجات . وقد كشفت الحسابات فى ماليزيا ، على ان علاوة الأجور ، التى تحققها النقابات على مستوى المصنع تبلغ حوالى ١٥ فى المائة ، فى حين ان النقابات على مستوى القطاع أو الصناعة بأسرها ، ترتبط بعلاوة فى الأجور تبلغ ٢٠ فى المائة تقريبا .

وهناك أمثلة تبين كيف ان المساومة اللامركزية يمكنها أن تحقق نتائج طيبة ، وهى أمثلة مستقاة من بلدان صناعية معينة (مثل كندا ، والولايات المتحدة ، واليابان) وفى بعض اقتصادات شرقى آسيا التى اخذت بالتصنيع حديثا (مثل كوريا وهونغ كونغ بعد عام ١٩٨٧) . ولا يزال نظام المساومة الجماعية فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال ، قيد التطور . وفى كندا والولايات المتحدة ، غالبا ما تجرى المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة ، على الرغم من وجود بعض ترتيبات للتفاوض مع عدة أرباب أعمال . وليس هناك تراث يتعلق بإشراك المنظمات المركزية فى عملية المساومة فى أغلب القطاعات ، كما لا توجد أية منظمات مركزية لأرباب الأعمال . وقد تم الترحيب بإنشاء اتحادات للمؤسسات باعتبارها أحد الأعمدة الأساسية للعلاقات الصناعية التى تدعم الإنجازات الاقتصادية لليابان . وتحدث المساومة الجماعية فى اليابان على مستوى المؤسسة ، غير ان الاتحادات الكونفدرالية لنقابات العمال تلعب دورا تنسيقيا مهما اثناء الممارسات

والتنظيم كذلك حق الفرد فى عدم الانضمام القسرى إلى النقابة . وبالمقياس الاقتصادى يمكن لاية سوق تنافسية غير نقابية للعمل ، ان تفرض الانضباط على الممارسات النقابية الاحتكارية المتعلقة بالأجور . أما اذا أرهقت الدولة القطاع غير النقابى باللوائح المنظمة للحدود الدنيا للأجور ، والقيود المفروضة على تشغيل وفصل العمال ، فإن أداء القطاع سيكون اقل فاعلية فى مجال كبح جماح المطالب النقابية المتعلقة بالأجور .

وهناك مثالان متعارضان يوضحان أهمية أسواق المنتجات التنافسية ومبدأ جعل نتائج عمليات المساومة مبدأ هاديا . فقد كشفت دراسة استقصائية أجريت على عشرين مؤسسة صناعية فى البرازيل ، ان زيادة المنافسة فى مجال أسواق المنتجات ، جعلت تلك المؤسسات تستخدم تقنيات وعمليات لتحسين الإنتاجية مثل مراقبة الجودة ودوائر الجودة . ولم يتمسك العمال الحريصون على ضمان استمرار القدرة على المنافسة ، بالامتيازات السابقة لها ، بل تعاونوا ، بدلا من ذلك ، مع الادارة فى هذه العملية . ويبين هذا ، أن دور العلاقات الصناعية لا يقتصر على مجرد المساومة حول الأجور والشروط الأخرى . وفى كثير من البلدان ، يتعاون العمال والادارة فى بحث سبل إذكاء روح المنافسة . وعلى العكس من ذلك ، يتمتع عمال مناجم الفحم فى الهند ، بالحماية من المنافسة منذ استولت الحكومة على هذه الصناعة فى ١٩٧٣ . ويمارس عمال الفحم المنغمسون فى العمل النقابى بدرجة عالية ضغوطا سياسية من أجل الحصول على زيادات فى الأجور لا صلة لها بحقائق السوق . ونتيجة لهذا ، أصبحت أجورهم تستند بصورة رئيسية إلى الاعتبارات السياسية ، دون اعتبار لمصالح البلاد الاقتصادية وأهدافها الانمائية : اذ كانت الأجور الحقيقية لعمال الفحم تقفز بشكل ملحوظ فى السنوات التى سبقت الانتخابات الوطنية مباشرة (الشكل ١٢ - ٢) .

المساومة الجماعية فى القطاع الخاص

المستوى الذى تجرى عليه المساومة . تشير تجربة بلدان عديدة إلى أن المساومة على مستوى المؤسسة يمكن ان تكون الاطار المناسب لتحقيق الآثار الاقتصادية الإيجابية المطلوبة . وعلى الطرف الآخر ، المساومة على الصعيد الوطنى ، وهى النمط السائد فى أوروبا الشمالية

سجل عدد النقابات الكورية ارتفاعا حادا منذ ١٩٨٧ ، مع تنظيم أغلبها على مستوى المؤسسة .

الجدول ١٢-٣ أنواع التنظيمات العمالية في جمهورية كوريا

السنة	الاممالي	صناعة	فروع محلية (١)	نقابات على مستوى المؤسسة
١٩٦٥	٢٦٣٤	١٦	٣٦٢	٢٢٥٥
١٩٧٥	٤٠٩١	١٧	٤٨٨	٣٥٨٥
١٩٨٦	٢٦٣٥	١٦	صفر	٢٦١٨
١٩٨٨	٢٧٤٢	١٦	صفر	٢٧٢٥
١٩٩٠	٦١٦٤	٢١	صفر	٦١٤٢
١٩٩٢	٧٦٩٨	٢١	صفر	٧٦٩٦

(١) تحولت الفروع المحلية الى نقابات قائمة بذاتها في التفتيح الخامس بقانون العمل ، عام ١٩٨٠ .
المصدر : Krause and Park 1993. Reprinted with permission.

الدخل الصناعية أو النامية . ولا تزال النقابات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال ، تحاول ان تتكيف مع الحقائق الجديدة وان تطور نهجها الخاص بها إزاء المساومة . وكانت التجارب متضاربة . ويبدو ان المساومة على المستوى القطري ، فيما بين النقابات وارباب الأعمال في جمهورية التشيك - وهي بلد صغير نسبيا له تراث من التنسيق على الصعيد الوطني - تحقق نتائج طيبة . ولم يكن الحال كذلك في أوكرانيا ، حيث أدت المساومة المركزية في ١٩٩٣ إلى عقد اتفاق غير قابل للاستدامة ارتفعت الأجور بمقتضاه بسرعة فاقته سرعة التضخم .

ان حقيقة ان المساومة الجماعية على مستوى المصنع قد تتلاءم بصورة أفضل مع الأحوال السائدة في بلدان كثيرة ، لا تعني ان المشاورات التي تجرى على المستوى القطاعي أو الوطني ينبغي الا تحدث ، أو ان اتحادات النقابات لا دور لها . وفي كل الأمثلة القطرية تقريبا التي عرضنا لها هنا ، يجرى استكمال المساومة على مستوى المؤسسة بالتنسيق القطاعي والوطني . وربما تكون الاتفاقات المعقودة مع أرباب الأعمال المتعددين في ظروف معينة أكثر كفاءة من المساومة على مستوى المؤسسة ، وذلك على غرار ما يحدث في قطاع التشييد في بعض مناطق الولايات المتحدة ، حيث تتطلب طبيعة

السوية للمساومة . وفي هونغ كونغ يجرى تنظيم النقابات كذلك على مستوى المؤسسة ، رغم وجود بعض التنسيق من جانب الاتحادات النقابية كما هو الحال في اليابان . وتعمل نقابات هونغ كونغ في بيئة تنافسية قوية في سوق المنتجات ، وفي سوق العمل بسبب الهجرة من الصين . ويضعف هذا من مركزها في المساومة ، لاسيما ان معظم النقابات ضالعة في توفير التأمين والمساعدة الاجتماعية إلى أعضائها بدلا من الكفاح من أجل الحصول على أجور أكبر .

وتقدم التطورات الأخيرة في النظام الكوري للعلاقات الصناعية ، دروسا نافعة للبلدان الأخرى . وقد اتسع نطاق حرية النقابات بوصفها جزءا من عملية التحرير السياسي التي بدأت في عام ١٩٨٧ . وارتفع عدد النقابات واتسعت عضويتها بسرعة (الجدول ١٢-٣) . ففي ١٩٩٢ ، كان لدى كوريا ٧٦٧٦ نقابة على مستوى المؤسسة و ٢١ اتحادا صناعيا . وبعد بداية سادتها الفوضى ، تميزت بعلاقات سيطرت عليها المنازعات بين العمال والادارة في ٨٧ . ١٩٨٩ ، أخذت المساومة الجماعية تصبح ترتيبا مؤسسيا راسخا . وتنفذ المساومة مركزيتها ، وتجرى على مستوى المؤسسة ، فيما عدا حالات قليلة ، مثل مجال المنسوجات والأعمال المصرفية ، حيث تجرى المساومة على مستوى الصناعة أو من خلال ترتيبات تشمل عدة أرباب الأعمال . ولا تزال العلاقات الصناعية الكورية في حالة تطور ، وان كانت تقاليد التفاوض على مستوى المؤسسة لم يطرأ عليها تعديل ملحوظ في تجارب المساومة الجماعية الجديدة منذ ١٩٨٧ ، ولا يبدو ان عملية إعادة هيكلة انماط المساومة أمر محتمل الحدوث في المستقبل القريب .

ولا يزال نظام العلاقات الصناعية في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في حالة تطور هو الآخر . وقد ورثت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال اسواقا للعمل تخضع خضوعا شديدا لسيطرة النقابات ، حيث ينتمي أكثر من ٩٠ في المائة من العمال إلى نقابات كانت ترعاها وتساندها الدولة والحزب الشيوعي . وقد أدى التحول الاقتصادي والسياسي إلى انخفاض العضوية في النقابات ، حتى عندما طفت هذه النقابات تحصل على استقلالها . ولكن الانضمام للنقابات - الذي قدر في ١٩٩٠ بنحو ٨٠ في المائة في روسيا و ٦٠ في المائة في بولندا - لا يزال أعلى بكثير منه في معظم البلدان الأخرى المرتفعة

النقابات على نقابة واحدة لكل مؤسسة . فإذا أرادت الإدارة تقليل تكاليف المساومة إلى أدنى حد بالتعامل مع نقابة واحدة فحسب ، فلها أن تحت النقابات على الانضمام معا فى المساومة الجماعية . ويوفر تشكيل نقابات أخرى ، كابحا يحول دون قيام نقابة واحدة راسخة الأقدام بخدمة مصالح مجموعة صغيرة من العمال . ويتمثل البديل لذلك فى ان بعض لوائح العمل الأخرى - فى بنغلاديش مثلا - تنص على أنه يجوز أن تقوم نقابة واحدة فقط بالعمل « كوكيل للمساومة الجماعية » ، وتطالب بانتخاب هذا الوكيل من بين جميع النقابات فى المؤسسة على فترات منتظمة .

نقابات القطاع العام ، والاحتكارات الطبيعية

يعد ضمان قيام النقابات بدور إيجابى مسألة أكثر صعوبة عندما تعمل هذه النقابات فى أسواق غير تنافسية ، مثل القطاع العام والاحتكارات الطبيعية (مرافق الكهرباء ، وشركات الهاتف ، وغيرها) . ذلك ان التكاليف التى يتكبدها المجتمع نتيجة توقف رجال المطافئ وضباط الشرطة والمدرسين والمرضات وعمال المرافق أو القائمين بتشغيل وسائل النقل العام ، عن العمل يمكن ان تكون جد مرتفعة . فلا توجد أمام المستهلكين فرصة كبيرة للبحث عن هذه الخدمات فى أماكن أخرى . ويترتب على هذا ، ان جانبا كبيرا من تكاليف أى إضراب أو إغلاق لمحل العمل ، تقع على عاتق أطراف غير ممثلة فى المساومات .

وتثير السمات الخاصة لمساومات العمال فى القطاع العام معضلة صعبة . فهل ينبغى للقوانين ان تحمى حقوق عمال القطاع العام المتعلقة بحرية تكوين الروابط أو التنظيم وحقوقهم فى الاضراب ؟ أم هل ينبغى لها ان تحمى حق عامة الجماهير فى التمتع بالخدمات الضرورية دون انقطاع وحماية المجتمع من الوقوع رهينة فى يد جماعة صغيرة من الموظفين المدنيين ؟ .

ويتفاوت رد فعل المجتمعات لتلك الموضوعات . فعمال القطاع العام فى بنغلاديش مسموح لهم بتشكيل النقابات ، ولكن غير مسموح لهم بالمساومة الجماعية . ورواتب وأجور الموظفين المدنيين والعمال فى المؤسسات العامة تحددها لجان تعيينها الحكومة . بيد ان هذه الترتيبات لم تمنع عمال القطاع العام من تنظيم اضرابات غير قانونية

العمل ان يغير العمال أرباب الأعمال الذين يعملون لديهم فى أحيان كثيرة . ويمكن أن تكون اتحادات النقابات ذات أهمية عندما يتطلب الأمر إجراء تصحيح هيكلى واسع النطاق وعلاجا سريعا للتضخم . وفى اسرائيل والمكسيك ، احتشد العمال المنظمون وراء الحكومات التى التزمت ببرامج التصحيح ، ووافقت على الاحلاف الاجتماعية التى يسرت تحقيق الاستقرار ، وان كانت الأمثلة على هذا الدور البناء لاتحادات العمال نادرة . ومن الصعب اقناع جماعات الضغط القوية ، بالمساعدة فى صياغة وتنفيذ خطة لتحقيق الاستقرار ، وتجنب الاضرار العامة ضد تدابير إعادة الهيكلة الرامية إلى زيادة التوجه نحو الخارج وخصخصة الصناعة ، اذا كان من المرجح ان تتمثل النتيجة فى تخفيض الأجور النسبية لأعضائها .

التشريعات الداعمة ودور أرباب العمل . تتطلب

المساومة اللامركزية ضمانات قوية للحقوق النقابية ، وقد يتعرض نظام العلاقات الصناعية المستند إلى نقابات على مستوى المؤسسة ، لاساءة استخدامه من جانب أرباب العمل . ويحاول بعض أرباب العمل استخدام قوتهم النسبية فى الأسواق ، لإحباط تنظيم نقابات عمالية فى مشروعاتهم . ويمكن ان تؤدي اساءة استخدام اصحاب الأعمال لنظام العلاقات الصناعية إلى تدهور هذه العلاقات واشاعة الاضطراب ، الأمر الذى يصعب ان يقضى إلى الاستثمار والنمو . وينبغى للتشريعات العمالية ان تحاول تحقيق توازن صعب ، بأن تحمى حقوق النقابات وتحدد من نفوذها الاحتكارى المحتمل ، فى نفس الوقت .

وعادة ما يحدد أطراف المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أنفسهم ، مضمونها ، مما ينفي حاجة القانون لتحديد أى العقود قد تغطيها المساومة وأيهما لا تغطيها . فإذا رغبت الإدارة فى إبرام اتفاقات بشأن نسبة رأس المال للعمل ، وبرامج التلمذة الصناعية ، والأحوال التى يتم فيها تشغيل العمال المؤقتين ، فلا ينبغى للقانون ان يمنع ذلك . وفى اسواق المنتجات التنافسية تقع تكاليف مثل هذه الاتفاقات ، بصفة رئيسية على عاتق المؤسسة والنقابة ، الأمر الذى لا بد وان يردعهما عن التوصل إلى اتفاقات غير واقعية .

وليست هناك حاجة إلى إصدار قانون يقصر انشاء

وغيرها من ظروف العمل ، ومن ثم ترى الحكومات ضرورة التدخل وتحديد تلك الظروف اداريا . ونتيجة لذلك ، فإن كثيرا من البلدان التي تقوم بقمع أنشطة النقابات ، تنتهج سياسات عمل شائنة لأقصى حد .

لقد كان نضال عمال بولندا من أجل الحرية في الثمانينات تذكرة مؤثرة بأن غالبية نقابات العمال الحرة مؤسسات ديمقراطية . اذ كان زعماء حركة « تضامن » يؤمنون بأن تعدد النقابات العمالية يمكن ان يكون عاملا حفازا لقيام نظام سياسى يقوم على التعددية وأن النقابات الحرة تعتبر شرطا اساسيا لقيام المجتمع الحر . ولقد أدت المفاوضات التي دارت في مدينة « جدانسك » في آب / أغسطس ١٩٨٠ ، والتي ركزت على قضايا العمل ، إلى انشاء أول نقابة عمال حرة في بلد شيوعى . ولكن سرعان ما بات واضحا ان الحكم الاستبدادى ونقابة العمال الحرة لا يمكن ان يتعايشا : وحظرت القيادة الشيوعية نشاط حركة تضامن في عام ١٩٨٢ واعتبرتها خارجة على القانون .

ولقد أتاحت نقابات السود في جنوب افريقيا ، شأنها شأن حركة « تضامن » الفرصة أمام المغلوبين على أمرهم ليجعلوا أصواتهم مسموعة ، وعلى الرغم من أن النقابات كانت معنية أساسا بتنظيم العمال حتى يمكنهم المساومة بشأن المسائل المتعلقة بأماكن عملهم ، فقد حظت أنشطتها السياسية باهتمام أكبر . وكانت نية حكومة جنوب أفريقيا الأصلية تتجه نحو استحداث نظام تعددى للعلاقات الصناعية يقصر نشاط النقابات على المسائل المتعلقة بأماكن العمل ويترك المسائل السياسية للأحزاب السياسية ، غير ان تجربة جنوب افريقيا أوضحت كذلك ان نقابات العمال الحرة لا تتسق مع الممارسات غير الديمقراطية . وأصبحت الحركة النقابية للسود رائدة في مجال النضال ضد الفصل العنصرى .

وتواصل حكومات كثيرة ، لأسباب سياسية ، ممارسة سيطرة شديدة على الحركات العمالية . وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من الدول قد صادق على اتفاقية ٨٧ لمنظمة العمل الدولية التي تكفل حرية المشاركة في التنظيم وتكوين الروابط ، فقد ثبت تعذر تطبيقها على نحو كامل . فكثير من البلدان تحرم العمال من حق التنظيم خارج نطاق الهياكل المعترف بها والخاضعة للإشراف الرسمى . وردا على استفسارات منظمة العمل الدولية ، قدمت الحكومات

على النطاق القومى بهدف ممارسة الضغط السياسى على الحكومة من أجل رفع أجورهم . وفى ماليزيا ، يسمح بالمساومة الجماعية فى القطاع العام ، ولكن الحكومة المركزية لها سلطة قبول أو رفض الاتفاق النهائي . هذا بالإضافة إلى ان نقابات القطاع العام فى ماليزيا تميل إلى ان تكون أقل استقلالا إزاء الضغوط الحكومية من النقابات الأخرى فى جنوبى آسيا . وقد حرم عمال الهيئات الاتحادية فى الولايات المتحدة من حق تشكيل النقابات حتى عام ١٩٦٢ ، وحتى الآن فإنهم لا يملكون حق الاضراب . وفى كثير من الولايات الأمريكية ، يحظر على عمال الولاية تنظيم الاضرابات . ومن ناحية أخرى يسمح لعمال القطاع العام فى أسبانيا بتشكيل النقابات ، والمساومة الجماعية ، وتنظيم الاضراب ، شريطة ان يستمروا فى تقديم حد ادنى لمستوى « الخدمات الضرورية » ، يحدده القانون .

ويتوقف التعامل بنجاح مع المشاكل التي تثيرها نقابات القطاع العام على نوعية التشريعات العمالية وإجراءات تسوية المنازعات . وتحاول التشريعات العمالية الفعالة للقطاع العام ان تضع آليات لتسوية المنازعات ، بديلة للاضرابات والتوقف عن العمل . ويعتبر التحكيم عن طريق طرف ثالث مثالا واضحا لذلك . ففانون العمل فى شيلي ينص على نوع خاص من التحكيم للتعامل مع المنازعات التي تشمل عمال القطاع العام . ويطلب هذا الترتيب الذى يطلق عليه اسم « التحكيم المتعلق بالعرض النهائي » المحكم أن يختار إما العرض النهائي المقدم من الادارة أو العرض النهائي المقدم من النقابة . وهذا من شأنه أن يشجع الطرفين على تقديم مطالب معقولة ومن ثم صياغة العقد الخاص بهما .

النقابات والسياسة

تعتبر جميع المجتمعات التعددية ، ان حرية التنظيم وتكوين الروابط من الحقوق الأساسية للإنسان ، وان العمال المنظمين هم عادة طليعة الحركة الموجهة نحو مزيد من الانفتاح السياسى والديمقراطية ، وان كان كثير من البلدان لا يزال يقيد أنشطة النقابات العمالية . فكيف أثرت القيود المفروضة على حرية التنظيم وتكوين الروابط على نتائج سوق العمل ؟ ان البلدان التي تخلو من النقابات الحرة ، لا تتوافر فيها مساومة جماعية لتحديد الأجور

تفسيرات مختلفة لهذه الحالة ، لم تكن جميعها مقنعة . وافادت إحدى الحكومات النيجيرية ان قيامها بفرض مركز واحد للنقابات العمالية « جاء استجابة لرغبات العمال في إدماج النقابات العديدة مع أربعة من المنظمات المركزية التي كانت قائمة » . وحاولت حكومة مصر أن تبرر الاحتكار النقابي الذي يخلعه القانون على اتحاد نقابات عمال مصر ، معلنة انه « يمثل رغبة العمال ويلبي حاجات كثير من البلدان ، بما في ذلك البلدان النامية » . وابلغت حكومة سيشيل منظمة العمل الدولية أن الاحتكار القانوني « لاتحاد العمال الوطنى » تم اقراره « بعد الحل الطوعى لجميع النقابات » .

وفى غياب النقابات الحرة والمساومة الجماعية ، تجد حكومات كثيرة نفسها مضطرة إلى الوصول لعمال القطاع الرسمى من خلال لوائح العمال والامتيازات الخاصة . ويصدق هذا بصفة خاصة عندما تحتاج الحكومة إلى المساندة السياسية للجماعات الحضرية القوية لى تبقى فى السلطة . ومن نتائج ذلك ، ان تشوهات سوق العمل شديدة بوجه خاص فى كثير من البلدان التى تقمع النقابات العمالية . ويعكس تكديس العاملين فى القطاع العام ، وارتفاع الحدود الدنيا للأجور ، وفرض القيود على الفصل من الخدمة - وهى السياسات التى طبقتها تنزانيا وزامبيا والسودان والكونغو وكينيا فى فترة الستينات - الحقائق السياسية للحكومات التى وصلت إلى السلطة وقمعت أنشطة النقابات بعد الاستقلال . وفى مصر فى فترة الخمسينات والستينات ، وعد الرئيس جمال عبد الناصر أبناء الطبقة الوسطى فى الحضر ، إزاء حاجته إلى مساندة هذه الطبقة ، بوظائف فى القطاع العام عند تخرجهم من الجامعات . وفى بنغلاديش خلال الثمانينات ، تفاوض اللواء حسين محمد ارشاد نظرا لحاجته هو الآخر إلى

مساندة عمال الحضر ، مع اتحاد نقابات العمال فى بلاده ، ووافق على زيادة أجور القطاع العام ، والمستحقات التى تدفع عند الفصل من العمل ، والمزايا غير الداخلة فى الأجور .

ولم تأخذ كل البلدان التى قمعت أنشطة النقابات ، سياسات عمالية تفتقر إلى الكفاءة - وتعتبر كوريا قبل عام ١٩٨٧ ، مثلا يجدر ذكره - ولم تحقق كل البلدان التى سمحت للنقابات بالعمل فى حرية ، نتائج طيبة فى مجال العمل . ولكن احتمالات قيام الحكومات بإصدار تشريعات عمل لا تتصف بالكفاءة ، قد تزداد عندما لا يكون حق العمال فى التمثيل محميا . ويكشف التحليل التجريبي عن ان الحريات السياسية ، التى تسير دائما جنبا إلى جنب مع حرية النقابات فى التنظيم ، تقترن بشئانية أقل فى أسواق العمل ويقطاع رسمى أوسع نطاقا . وقد قيد بعض بلدان شرقى آسيا النشاط النقابى وحقق فى الوقت نفسه نموا سريعا فى مجال العمالة الرسمية فى ظل اتجاه معتدل تجاه الثنائية . ولكن يبدو انها تمثل استثناء من القاعدة .



إن حرمان العمال من حقوقهم ليس ضروريا لتحقيق نمو الدخول . ويمكن تحديد الظروف والسياسات التى تستطيع نقابات العمال الحرة فى ظلها ان تدفع خطى التنمية إلى الأمام بدلا من إعاقتها . والمرجح ان يكون للنقابات تأثيرات إيجابية على الكفاءة والانصاف كما ان من المرجح انه يتم التقليل لادنى حد من آثارها السلبية ، عندما تعمل فى بيئة تتنافس فيها أسواق المنتجات ، وتجرى فيها المساومة الجماعية على مستوى المؤسسة أو المصنع ، وتحمى فيها قوانين انعمل حق العمال كأفراد فى الانضمام إلى النقابة بمحض اختيارهم ، أو عدم الانضمام إليها على الإطلاق .

معالجة عدم استقرار الدخل

الأخطار التي يتعرض لها العمال في القطاع الحديث . ولكنهم يمثلون أيضا المجموعة التي يصعب للغاية توفير مزيد من الاستقرار لها من خلال التدخل الحكومي . ويرتبط فقدان الدخل ، في الغالب بفقدان فرص العمل ، وهو ما قد يحدث بسبب عدم توفر الوظائف - نتيجة لحدوث تغييرات موسمية أو أكثر استدامة في مجال الطلب على العمل - أو بسبب انعدام القدرة على العمل نتيجة للعجز البدني أو المرض أو الشيخوخة . وتعتمد الغالبية العظمى من العمال في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، على الترتيبات غير الرسمية لتوفير التأمين ضد هذه المخاطر ، وإن كانت الحكومات تتدخل في الغالب لاستكمالها . وتتخاضى برامج الأعمال العامة ، إذا أحسن تصميمها ، مزاحمة التحويلات الخاصة ، كما أنها استخدمت عادة لتقليل المخاطر التي يواجهها عمال القطاع غير الرسمي .

الدعم المجتمعي والتحويلات الخاصة

تخضع علاقات أرباب العمل والعمال في القطاع غير الرسمي للعادات والتقاليد الاجتماعية . وبالنسبة لمن يحصلون على الأجر ، تتضمن ترتيبات العمالة غير الرسمية عادة ، عنصرا من عناصر التأمين واقتسام المخاطر ، حيث يوافق أرباب العمل على دفع أجر محدد للعمال طالما بقوا في العمل ، بغض النظر عن أي تقلبات موسمية أو غير موسمية تطرأ على الطلب . ومن الشائع كذلك أن يقدم أرباب العمل القروض للعمال الذين يواجهون نفقات غير متوقعة ، أو أن يدعموا العمال الأكبر سنا أو غير القادرين على العمل لأسباب صحية . وهذا النوع من الدعم لا يتفق عليه مطلقا بصورة رسمية مقدما . ولكن الالتزامات غير الرسمية من جانب أرباب العمل تعتبر في كثير من البلدان ، جزءا مهما من مدونات قواعد السلوك المقبولة اجتماعيا ، ولا سيما في المناطق الريفية .

وتبقى المساعدة المالية من جانب الأقارب هي الشكل الرئيسي لدعم الدخل وإعادة توزيعه في البلدان النامية . كما يعتبر نظام الأسرة الموسعة طريقة مهمة لتوفير دخل وضمن إضافيين للعمال كأفراد ، ولأسرهم المعيشية

يمكن أن يسفر الانخفاض الحاد في الدخل المتولد من العمل ، عن تأثير عميق في المستويات المعيشية للعمال وأسرهم . وتعتبر البطالة والعجز وكبر السن أسبابا مهمة للفقر في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء ، ولزيادة الفقراء بالفعل ، فقرا على فقرهم . والتصدي لهذه المخاطر مهم بصورة خاصة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال . وقد استحدثت أغلب المجتمعات سبلا للتغلب على خطر انخفاض الدخل المتوقع وغير المتوقع على حد سواء على مستويات المعيشة . وغالبا ما ينطوي هذا على الجمع بين الادخار الخاص ، وآليات الدعم غير الرسمي ، والتزامات أرباب العمل . وتتدخل الحكومات عندما تبرهن هذه الحلول غير الرسمية أو الخاصة على عدم ملائمتها . وقد تجد الأسر المعيشية صعوبة في الاقتراض من أجل تغطية الانخفاض المؤقت في الدخل من العمل . وتنتهز آليات الدعم المجتمعي عند حدوث صدمة على نطاق المجتمع أو الاقتصاد كله ، وتميل إلى التراجع مع الحضرة وتناقص أهمية الأسرة الموسعة . والأسواق الخاصة للتأمين ضد البطالة والعجز ومعاشات الشيخوخة محدودة أو مفتقدة ، جزئيا لأنها يمكن أن تقاسى من آثار الحوافز الخاطئة مثل الاختيار غير الملائم (فالذين قد يحتاجون إلى التأمين هم وحدهم الذين يشترونه) ، والمخاطر الدعوية (بمجرد التأمين على الأفراد ، تقل احتمالات تفاديهم للسلوك المنطوي على المخاطرة) .

كيف يمكن للحكومات أن تسد على خير وجه الثغرات التي تتركها الترتيبات التقليدية والتي تحركها الأسواق ؟ يبحث هذا الفصل السبل التي تستطيع بها حكومات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أن تساعد الأسر المعيشية على التصدي للمخاطر التي تنطوي عليها سوق العمل في كل من القطاعين غير الرسمي والرسمي . وهو يحدد كذلك المآزق التي تواجهها الحكومات عند محاولتها القيام بذلك .

تحقيق استقرار الدخل لعمال القطاع غير الرسمي

يواجه عمال القطاع غير الرسمي في المناطق الريفية والحضرية خطر فقدان الدخل ، على نحو يفوق بكثير

التحويلات الخاصة كبيرة في كثير من البلدان .

الجدول ١٣ - ١ مدى إنتشار التحويلات الخاصة ومقاديرها في بلدان مختارة

البلد	السنة	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات ١٩٨٦)	النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتلقى أو تمنح تحويلات	متوسط التحويلات باعتبارها تمثل نسبة مئوية من متوسط الدخل ^(أ)
الأسر المعيشية المتلقية	الأسر المعيشية المانحة	الأسر المعيشية المتلقية	الأسر المعيشية المانحة	الأسر المعيشية المتلقية
السلفادور (فقراء الحضر)	١٩٧٦	٨٢٠	٣٣	١١
الهند	١٩٨٣ - ٧٥	٢٩٠	٩٣	٨
اندونيسيا (جاوه)	١٩٨٢	٤٩٠	٣١	١٠
الريف			٤٤	٢٠
الحضر		٣٠٠		
كينيا				
الحضر (مهاجرون جدد)	١٩٦٨		٥٩	٠٠
نيروبي (فقراء الحضر)	١٩٧١		٨٩	٠٠
على نطاق الأمة	١٩٧٤		٢٧	٣
الريف			١٩	٢
الحضر			٦٢	٤
ماليزيا	١٩٧٨ - ٧٧	١٨٣٠	٣٠ (ب)	١١ (ج)
المكسيك (ثريتان)	١٩٨٢	١٨٦٠	٠٠	١٦ (ب) - ٢١ (ج)
بيرو ^(أ)	١٩٨٥	١٠٩٠	٢٢	٢
الفلبين (ب)	١٩٧٨	٥٦٠	٤٧	٩
الولايات المتحدة	١٩٧٩	١٧٤٨٠	١٥	١

.. غير متاح

- (أ) يتضمن متوسط الدخل دخول من لم يتلقوا أو يمنحوا تحويلات . ومتوسط التحويلات المتلقاة باعتبارها تمثل نسبة مئوية من دخل المتلقين أكبر بكثير : ٣٩ في المائة في السلفادور و ٩ في المائة في بيرو . وبالمثل يتم حساب متوسط التحويلات ، باعتبارها نسبة من نفقات إجمالي الاستهلاك .
- (ب) المتوسطات غير متاحة : الأرقام ترمز إلى الحدود العليا والدنيا .
- (ج) كان متوسط التحويلات ٤٦ في المائة من الدخل بالنسبة للأسر المعيشية الواقعة في أدنى خمس للدخل .
- (د) هدايا نقدية في منطقة سكنية كبيرة تابعة للقطاع غير الرسمي .

المصدر : Cox and Jimenez 1990 .

الدعم في الشيخوخة هو أحد أسباب انجاب الأطفال . وقد كشفت الدراسات في بيرو وكينيا عن أن أكثر من ربع التحويلات الخاصة قدمها الأبناء لأبائهم ، وهناك أدلة كذلك على أن الأسر المعيشية التي تبنت بالعجز والمرض أو البطالة ، تتلقى تحويلات متزايدة . وأوضحت دراسة أجريت في بيرو أن المرضى يتلقون تحويلات أكبر ، كما بينت الدراسات التي أجريت في كل من بيرو واندونيسيا ، أن بطالة المرء تزيد بصورة كبيرة من احتمال تلقيه تحويلات ومن مقدارها على حد سواء .

برامج الأشغال العامة

تستطيع برامج الأشغال العامة أن تكمل الجهود الخاصة الرامية إلى مساعدة فقراء المتعطلين ، شريطة أن يكون المتلقون للمساعدة راغبين في العمل نظير أجور

المباشرة . وعلى سبيل المثال ، أفاد ٣٣ في المائة من مجموع عينة من فقراء الحضر في السلفادور ، بتلقيهم تحويلات خاصة ، تشكل في المتوسط ٣٩ في المائة من مجموع دخلهم (الجدول ١٣ - ١) . وفي ماليزيا ، تمثل التحويلات الخاصة نصف الدخل بالنسبة لخمس الأسر المعيشية الأشد فقرا . على وجه التقريب . وتقدم نحو ثلاثة أرباع الأسر المعيشية الريفية في جاوه ، اندونيسيا ، تحويلات خاصة لأسر معيشية أخرى .

وتقوم التحويلات الخاصة بوظيفة مهمة في التأمين ، فبالإضافة إلى الحد من عدم المساواة في الدخل ، فهي تقدم دعما لكبار السن وتخفف من الآثار المترتبة على العجز والمرض والبطالة . وفي غالبية البلدان النامية ، وخصوصا في المناطق الريفية ، تعتمد الأجيال الأكبر سنا على الشباب لاستكمال دخلهم . والحقيقة أن ضمان تلقي

منخفضة . وتعمل الأجور المنخفضة كآليات تحدد أهدافها بنفسها ، نظرا لأن المحتاجين حقا هم وحدهم الذين يقبلونها . وتكون هذه المخططات ملائمة بوجه خاص في أثناء فترات الكساد الاقتصادي عندما لا تتوفر فرص أخرى للتوظيف . وهي أيضا ملائمة تماما للمناطق الريفية في أثناء موسم الركود ، ويمكن أن تكون لها فائدة ثانوية تتمثل في تشييد أو صيانة أصول مهمة للبنية الأساسية . وفي إثيوبيا ، مثلا ، استخدم المشاركون في هذه البرامج في إنشاء الطرق ومنع تآكل التربة . وفي الولايات المتحدة ، وفيما قد يعتبر أهم استخدام لبرامج الأشغال العامة للاغاثة بين البلدان الصناعية حتى الآن ، وفرت « إدارة الارتقاء بالأشغال العامة » ، وظائف لما يقرب من خمس عمال الولايات المتحدة كافة في أثناء فترة الركود الاقتصادي الكبير خلال الثلاثينات .

كما استغل كثير من البلدان النامية برامج الأشغال العامة على نطاق واسع . ويوفر « برنامج الغذاء مقابل العمل » في زيمبابوي و« صندوق الطوارئ الاجتماعية » في بوليفيا مستوى أساسيا من فرص العمل والاستهلاك بالنسبة لبعض الفقراء . ويستخدم مشروع ضمان فرص العمل في ولاية ماهر اشترا الهندية ، الضرائب لاعادة توزيع الدخل من المناطق الحضرية الأكثر ثراء ، وخصوصا بمومباي ، إلى الفقراء العاملين في المناطق الريفية . ونفذت شيلي برامج كبيرة للأشغال العامة الحضرية - مولتها الحكومة في أثناء فترات الكساد الاقتصادي في أواسط السبعينات وأوائل الثمانينات . ومثل المشروع الهندي ، كان الهدف الرئيسي لبرامج شيلي هو خلق فرص للعمل : وفي ظل أقسى فترات الركود الاقتصادي في أوائل الثمانينات ، استوعبت تلك البرامج أكثر من ١٠ في المائة من قوة العمل . وبحلول كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ ، أي بعد سنة من الانتعاش الاقتصادي النشط في شيلي ، انخفضت تلك النسبة إلى أقل من ٠,١ في المائة .

وتميل فرص نجاح برامج الأشغال العامة إلى التزايد حيث يكون العمال أكثر قدرة على الانتقال وحيث توجد تقاليد للأشغال المجتمعية . وعندما يكون العمال قادرين على الحركة ، فإن نوعية المشروعات هي التي قد تحدد في الأساس موقع البرنامج . ذلك ان العمال الفقراء الباحثين عن وظائف عامة ، هم الذين يكونون مستعدين عادة لتغيير أماكن إقامتهم ، بشكل مؤقت على الأقل ، من

أجل الحصول عليها . الا أن انخفاض قدرة العمال على الحركة تحد من فاعلية هذه البرامج - وقد أوضحت بعض الدراسات أن العراقيين التي تعترض القدرة على الحركة في الصين زادت من صعوبة وصول برامج الأشغال العامة في تلك البلاد إلى الفقراء . فمشاركة المجتمع تزيد إلى حد كبير من احتمالات النجاح . وتوضح الدراسات في كل من السنغال والنيجر أن المجتمعات التي لها تقاليد قوية في مجال تجميع فرص العمل ، يمكنها أن تساعد في حشد العمال وتيسير انتاج السلع العامة ، على سبيل المثال ، من خلال الانتاج المحلي في المجالات المشتركة ، لصالح المشروعات المشتركة للمساهمين أو للمشروعات البسيطة لصالح تقديم المساعدة للمجاورات .

ويعتبر مستوى الأجور في مثل هذه البرامج مهما لتحديد مدى نجاحها في استهداف المستحقين . فقد تجتذب الأجور العالية العمال الأفضل حالا وتؤدي ، بسبب أن الميزانيات محدودة ، إلى وجود عدد أقل من الوظائف للمعوزين حقا . وتتضح أهمية تحديد الأجور في نجاح برامج الأشغال العامة ، في برنامج ماهارا اشترا في الهند ، الذي يحاول ضمان فرص العمل تحت الطلب . ففي الخمس عشرة سنة الأولى ، حافظ البرنامج على مساواة الأجور بالأجور السائدة للعمال الزراعية غير الماهرة والعارضة . ولكن تم في ١٩٨٨ زيادة الأجور زيادة حادة بشكل يتسق مع مضاعفة الحد الأدنى للأجر القانوني . وأدى الأجر المرتفع مقترنا بالضغط على الميزانية ، إلى القضاء بشكل فعال على ضمانات توفير فرص العمل في السنة التالية لزيادة الأجر .

ولغالبية برامج الأشغال العامة هدفان هما : تقديم الاغاثة إلى العمال المعوزين ، وإيجاد أصول عامة . وتحقيق هذين الهدفين ، يجب أن تدار البرامج بمرونة ، وأن تستجيب للتغيرات التي تطرأ على سوق العمل ، وأن تتوفر لها بصفة خاصة القدرة على توفير فرص العمل بسرعة في أوقات الأزمات . وينطوي هذا على الحاجة إلى حافظة كبيرة لمشروعات أحسن ترتيب أولوياتها . وفي الأوقات العادية ، ينبغي الاضطلاع ببرامج واحد أساسي فقط يتضمن استثمارات ذات عائد مرتفع . ويمكن بناء على ذلك ، توسيع فرص العمل في أثناء الأزمات من خلال تنفيذ بعض المشروعات ذات الأولويات المنخفضة التي تتضمنها حافظة المشروعات .

تحقيق استقرار الدخل لعمال القطاع الرسمي

تعتبر الأحكام التي تنص على تقاسم المخاطر بندا مشتركا في عقود العمل الرسمي . ولكن الحلول الخاصة لا تكفي عادة لأنها لا تستطيع التأمين ضد الصدمات التي تحدث على نطاق الاقتصاد كله ، وبسبب الفشل الذي يصيب سوق التأمينات ؛ ومن ثم ، تشارك معظم الحكومات في توفير استقرار الدخل لعمال القطاع الرسمي . ومن أجل هذا ، فمن المهم جدا صياغة تلك البرامج صياغة سليمة . وهناك خطر كبير بأن يجنى المستفيدون الأول من التأمين الاجتماعي - وهم عادة من ميسورى الحال نسبيا - المكاسب على حساب العمال الآخرين .

اعانات البطالة

توجد لدى غالبية اقتصادات السوق الصناعية ، وكذلك بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتى السابق ، أنظمة لاعانات البطالة . وتواجه هذه البلدان مسألتين هامتين هما : كيف ينبغي تمويل تلك الأنظمة ؟ وما الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان عدم تشويهها للحوافز ، وتثبيطها عزيمة العمال المتعطلين في البحث عن وظيفة ؟

من منظور الكفاءة يتطلب مخطط اعانات البطالة وعلى نحو مثالى ، من جميع العمال أن يدفعوا مقابل التأمين الخاص بهم ، من خلال فرض الضرائب عليهم - أو على أرباب أعمالهم ، الذين يلقون العبء بدورهم على العمال عن طريق خفض الأجور - بمعدلات مختلفة تتناسب مع احتمالات فقدان وظائفهم . بيد أنه في الواقع ، تقوم معظم البلدان بتمويل اعانات البطالة من خلال فرض ضريبة موحدة للأجور تقضى بأن يمول أرباب العمل المستقرة أحوالهم وعمالهم هذه الإعانات لصالح أرباب العمل الأكثر تعرضا لعدم الاستقرار . وتحاول الولايات المتحدة التصدى لهذه المشكلة باستخدام نظام للتصنيف قائم على التجربة : إذ يتم تمويل تأمين البطالة عن طريق فرض ضريبة على الأجور بسعر يتفاوت وفقا لاحتمالات تسبب رب العمل في استخدام الاعانات ، على أن يكون ذلك خاضعا لحدين أعلى وأدنى . ومن خلال رفع تكلفة تأمين البطالة بالنسبة للأنشطة التي تؤدي إلى مزيد من البطالة ، ينشئ نظام التصنيف القائم على التجربة همزة وصل آلية ما بين مصروفاته وإيراداته ، ويشجع قيام أنماط للتوظيف

أكثر ثباتا . غير أن أمثال تلك المخططات يغلب عليها التعقيد من الناحية الإدارية .

وقد تثبط اعانات البطالة السخية عزيمة بعض العمال على البحث الجاد عن العمل أو على قبول عروض الوظائف التي لا تحقق أمانهم ، وتعالج البلدان هذه المشكلة بتغيير الملامح الزمنية لتعويض البطالة ومبلغه . ذلك أن الجزء من المرتب الذي يتم تعويضه يتناقص عادة على مدار مدة تلقي الاعانة ، مما يزيد الحافز تدريجيا لدى العامل للعثور على وظيفة . وربما تطلب مكاتب التأمين ضد البطالة من المستفيدين قبول عروض الوظائف ، والانتظام في دورات تدريبية ، أو أن يتسلموا الاعانات بأنفسهم ، وبعض هذه المكاتب يعتبر الذين يتخلون عن وظائفهم طائعين غير أهل لتلقى الاعانات .

ولقد تمخضت تجربة البلدان الصناعية في مجال اعانات البطالة عن مبدئين هما : ضرورة أن ترتبط الاعانات ، كلما كان ذلك ممكنا ، بالبحث عن الوظيفة ، وضرورة تجنب الاعتماد الدائم على اعانات البطالة . ويحد أغلب البلدان من مدة تقديم الاعانات ، على أمل أن يختصر هذا نوبات البطالة ويقلل من الاعتماد على الاعانات . وهى تواصل في العادة تزويد الناس بالمستويات الأساسية للمساعدة الاجتماعية إذا أصبحوا غير مستحقين للاعانات ، ضمانا لعدم وقوعهم في براثن الفقر . ويقترن هذا النوع من المساعدة في بعض الأحيان بشكل من أشكال التدريب ، فى محاولة لتقديم دعم من فوره للدخل للمتطلين ، وزيادة احتمالات إعادة تشغيلهم .

اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي

ندر أن تستخدم مخططات اعانة البطالة في البلدان النامية بسبب تعقدها وارتفاع تكلفة تنفيذها . وبدلا منها ، طبق كثير من البلدان النامية لوائح خاصة بالأمان الوظيفي تجعل الاستغناء عن العمال أمرا صعبا على المؤسسات . وقد يحتاج الأمر إلى بعض اللوائح للحد من الممارسات الظالمة ، ولكن الاسراف في اللوائح يمكن أن يحبط توفير فرص العمل . ويرى بعض المراقبين أن اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي في البرازيل وبيرو وزمبابوى والهند جعلت أرباب الأعمال في القطاع الرسمي أشد حرصا على تشغيل عمال دائمين ، مما يبطئ معدلات توفير الوظائف الرسمية . ان الافراط فى تنظيم الأمان الوظيفي بوضع

التعويض عن الفصل من الخدمة

بدلاً من اللجوء إلى اللوائح التقييدية الخاصة بتأمين الدخل ، يتصدى كثير من البلدان للاهتمامات الحقيقية لعمال القطاع الرسمي ، عن طريق اجبار المؤسسات على تقديم مبالغ إجمالية كتعويضات عن الفصل من الخدمة ، إلى العاملين الذين تستغنى عن خدماتهم . ومن الناحية المثالية ، ينبغي أن يكون المبلغ المحدد موضع تفاوض بين العمال وأرباب الأعمال ، مع فرض نوع من الإشراف الحكومي لضمان الانصاف . وطبيعي أن يدفع العمال المستفيدون من هذا التأمين ، جزءاً من التكاليف على الأقل ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأجور المنخفضة . ولكننا نادراً ما نشاهد هذه الترتيبات ؛ وبدلاً من ذلك ، تحدد غالبية البلدان بالطريق الإداري تعويضات ثابتة عن الفصل من الخدمة تكون في أغلب الأحيان باهظة للغاية . فإذا كانت الأجور تنصف بالمرونة الكاملة ، فقد لا تمثل هذه التعويضات الباهظة مشكلة ، لأن أرباب الأعمال سيعادلون ارتفاع تكلفة الفصل من الخدمة من خلال تخفيض الأجور . بيد أنه إذا كانت الأجور جامدة ، فقد تؤدي التكلفة الإضافية إلى تثبيط التوظيف . وفي بعض البلدان ، يحاول أرباب الأعمال ، والعمال تجنب هذا الشرط عن طريق العقود المحددة المدة أو العقود اليومية ، التي تبطل الغرض من التشريع .

وتتمثل مشكلة تعويضات الفصل من الخدمة في تحديد مستوى التعويض الذي يوفر الحماية الكافية للعمال ، دون إفراط في إرهاق المؤسسات التي تحتاج إلى فصل العمال . ولا توجد صيغة سحرية لتحقيق هذا التوازن العادل ، وإن كان التفاوض الجماعي بين أرباب العمل والنقابات الحرة قد يحقق نتائج أكثر استصواباً من الأوامر التي تصدرها الحكومة . وينبغي أن تتاح الفرصة لممثلي أصحاب الأعمال والعمال للتفاوض بشأن كامل صفقة التعويض ، وأن يكونوا قادرين على مقايضة مزيد من تعويضات الفصل من الخدمة مقابل أجور أدنى أو ظروف عمل أقل ملاءمة . وفي هذا الإطار ، يمكن لقوانين العمل أن تعلن مبدأ استقرار الدخل من خلال دفع تعويضات الفصل من الخدمة ، وربما تضع حداً أعلى لمستواها ، مع ترك المبالغ الفعلية تتفاوت بين مؤسسة وأخرى . ويتمثل دور الحكومة في ضمان حماية حقوق العمال في التفاوض الجماعي ،

العراقيل أمام توفير الوظائف الرسمية ، قد يحمي أولئك العاملين بالأجر ، على حساب من يقعون خارج دائرتهم - المتعطلين وأولئك الذين يعملون في القطاعين غير الرسمي والريفي .

وغالباً ما يحاول التشريع الخاص بالأمان الوظيفي أن يحد من حالات الفصل التعسفي من الخدمة بالقاء المسؤولية القانونية على أرباب العمل الذين يفصلون العمال دون سبب عادل . ويشترط القانون المكسيكي على أرباب الأعمال أن يعطوا العمال الذين يجرى فصلهم مهلة شهر وأن يدفعوا لهم أجر ثلاثة أشهر كحد أدنى للتعويض عن الفصل . وفي غياب سبب عادل ، يزيد تعويض الفصل من الخدمة بمقدار أجر عشرين يوماً عن كل سنة من سنوات الخدمة في الوظيفة . وقد يؤدي هذا النوع من الصياغة إلى خلق مشكلة أن لم يشمل تفسير السبب العادل ، كما يحدث في بلدان كثيرة ، سوى سوء السلوك الجسيم فحسب ، ولم يشمل أسباباً اقتصادية . وفي هذه البلدان ، تتجه إعادة هيكلة المؤسسات إلى التسبب في حدوث منازعات حادة بين العمال والإدارة ، وإلى تبديد كبير للموارد . وفي أغلب الأحيان ، تنتهي النزاعات في ساحات المحاكم ، مما يثير الغموض حول الاعانات التي سيتلقاها بالفعل العمال المفصولون .

وتقدم سرى لانكا مثالا آخر على اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفي التي يمكن أن تقوض الأداء الكفء لسوق العمل ، فبالإضافة إلى مطالباتها أرباب العمل بتقديم تعويضات عن الفصل من الخدمة ، وإلى تقديم اشتراكات في صندوق الادخار للطوارئ ، تفرض قوانين سرى لانكا قيوداً صارمة على قدرة المؤسسات على الاستغناء عن العمال . فلا يجوز للمؤسسات التي يزيد عدد عمالها على خمسة عشر ، أن تفصل العامل من الخدمة استناداً إلى أسباب لا تتعلق بعدم الانضباط ، من غير موافقة كتابية ، من العامل المعني . وفي العادة يتعين على المؤسسات أن تدفع تعويضات كبيرة عن حالات الفصل من الخدمة ، تتجاوز ما يشترطه القانون ، من أجل الحصول على هذه الموافقة . ولا غرو أنه في ظل هذه الظروف ، تقوم كثير من المؤسسات بتشغيل العمال على أساس عارض أو يومي أو يعتمد على التعاقد من الباطن .

نحو أسرع مما كان متوقعا استنادا إلى اتجاهات الانتاجية والتوسع فى الانتاج فى الماضى .

وقد جرى تحليل اللوائح الصارمة للأمان الوظيفى فى زمبابوى والهند ، والتي تطالب المؤسسات بالحصول مسبقا على موافقة الحكومة قبل الاستغناء عن العمال . وكشف هذا التحليل عن أن مؤسسات القطاع الرسمى لا تستطيع القاء تكلفة الأمان الوظيفى على عاتق عمالها بسبب جمود نظام الأجور ، وبدلا من ذلك ، فإنها تصحح أوضاعها للتلاؤم مع التكلفة المترتبة على تطبيق هذه اللائحة ، عن طريق استخدام عدد أقل من العمال . وتقدر الدراسة أن هذه اللوائح خفضت ، فى المتوسط ، فرص العمل الرسمية فى ٣٥ صناعة فى الهند بنسبة ١٨ فى المائة ، وفى ٢٩ صناعة فى زمبابوى بنسبة ٢٥ فى المائة .

وقدمت دراسة لأسواق العمل الريفية فى شمالى شرقى البرازيل مزيدا من الأدلة على الأثر السلبي المحتمل للتشريع الخاص بالأمان الوظيفى . فقد اشترط قانون العمل الريفى فى البرازيل لسنة ١٩٦٣ ، أن تلتزم عقود العمل الزراعى بحد أدنى من معايير معينة ، بما فى ذلك التعويض عن الفصل من الخدمة ، وكان يمكن أن يؤدى هذا بالمؤسسات إلى تشغيل عمال مؤقتين (عارضين) بدلا من العمال الدائمين . وعلى الرغم من ازدياد مجموع العمالة فى المنطقة فى فترة الستينات ، فإن العمالة الدائمة انخفضت من ٤٥ فى المائة إلى ٣٩ فى المائة من العمالة فى موسم الذروة . وقد انعكس اتجاه الانخفاض ، فى السبعينات ، وقفز المعدل إلى ٦٥ فى المائة بحلول عام ١٩٨٠ . ولكن الدراسة أوضحت أنه فى غياب اللوائح الخاصة بتعويض الفصل من الخدمة ، كان يمكن للعمالة الدائمة أن ترتفع طوال هذه المدة . وتخلص الدراسة إلى أن التشريع البرازيلى ربما كان له تأثير سلبي على الانتاج لأنه أدى إلى انخفاض كبير فى عقود العمل الدائمة .

ولا تسفر جميع الدراسات عن وجود أثر سلبي للوائح الخاصة بالأمان الوظيفى وتعويض الفصل من الخدمة ، على العمالة الرسمية فى البلدان النامية . وعلى سبيل المثال ، ففي دراسة لمنظمة العمل الدولية ، ذكرت جميع المؤسسات الماليزية تقريبا ، أن القوانين الخاصة بالأمان الوظيفى لا تأثير لها على العمالة الخاصة بها . غير أن إمكانية وجود آثار سلبية على العمالة فى القطاع الرسمى

وفى المساعدة فى تسوية المنازعات . والاتفاقات التى يتم التوصل إليها بهذه الطريقة تتاح لها فرصة أفضل لتحقيق التوازن بين رغبة العمال فى الأمان وبين حقائق السوق ، ويكون تنفيذها أسهل من تنفيذ التعويضات المقننة تشريعا للفصل من الخدمة .

وكبديل لذلك ، يجوز للحكومات أن تقرر دفع تعويضات الفصل عن الخدمة بنفسها ، وتمويلها من حصيلة الإيراد العام . ومن ثم لا يكون للمستوى الذى يحدد لتعويضات الفصل من الخدمة أى تأثير على فرص التوظيف فى المؤسسات ومستويات الأجور . وبدلا من ذلك ، يقوم دافعو الضرائب بدعم العمال المتضررين . ولكن هذا النهج له مشاكله الرئيسية . فهو يقدم الدافع للمؤسسات والعمال للانخراط فى معدل مرتفع لتبديل العمالة . فقد يشجع المؤسسات مثلا على فصل العمال فى أثناء موسم الركود ثم إعادة تشغيلهم عندما يدب النشاط فى السوق ، تاركة للحكومة دفع التكاليف المترتبة على فصلهم .

الأدلة التجريبية

يعتقد كثير من المراقبين أن اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى وتعويضات الفصل من الخدمة التى تتبناها كثير من البلدان الأوروبية والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ، قد قللت من خلق فرص العمل . ولكن هناك دراسات تجريبية قليلة جدا تبلور هذا الاعتقاد ، كما يحاول عدد أقل - حتى من ذلك - من الدراسات تقدير حجم الأثر المترتب على ذلك . والدليل المستمد من البلدان الصناعية التى يجرى تنفيذ هذه اللوائح فيها بصرامة ، دليل غير حاسم . وقد كشف تحليل أجري فى عام ١٩٩١ عن تدهور صناعة الصلب فى أوروبا ، عن أن الضمانات المتشددة للأمان الوظيفى فى القارة أفضت إلى فقدان عدد من الوظائف أقل قليلا من مثيله فى المملكة المتحدة التى تنتهج سياسة أكثر التزاما بعدم التدخل . ومن ناحية أخرى . تقدم تجربة اسبانيا فى مجال اللوائح الخاصة بالأمان الوظيفى ، مثلا قويا أدى فيه تخفيف التشدد إلى توسيع فرص العمل . وقد اقترن الخيار الخاص باستخدام عقد عمل محدد المدة فى عام ١٩٨٠ ، وتوسيع نطاقه فى عام ١٩٨٤ ، بنمو فى إجمالى فرص العمل التى تكاد تتألف على سبيل الحصر من أشخاص معينين بعقود عمل محددة المدة ، وذلك على

مشروعات معسرة وإلى التحويلات الخاصة بإعادة التوزيع . ويمكن أن تكون مخططات المعاشات وإعانات العجز السخية حافزا للأفراد على الانسحاب من العمل في موعد مبكر عن موعد انسحابهم في حالة عدم وجودها . وقد قامت دراسة حديثة للبنك الدولي بتقييم المشكلات الناجمة عن الربط وعن الحوافز المشوهة فيما يتعلق بالمعاشات . وتوصلت إلى أن كثيرا من المخططات غير صالحة وأن التهرب يعتبر مشكلة رئيسة في بلدان مثل أوروغواي وتركيا وجامايكا ورواندا . وربما يكون كثير من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في بداية أزمات من هذا النوع . وهناك مسألة أخرى تتمثل في توجيه الإعانات لمستحقيها الفعليين . وغالبا ، تستخدم الإعانات التي أكدت جدواها الموارد المتاحة ، في البلدان الغنية ، وإن كانت تمثل عبئا إداريا ثقيلا . والمخططات التي تستهدف صفات مميزة وثيقة الصلة بالمحتاجين ، مثل الترميل ، وإعالة أحد الوالدين للأسرة ، أو وجود إعاقة أو عجز شديد ، عملية بدرجة أكبر بالنسبة لأغلب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل .



تخاطر أغلب الحكومات على نحو فعال في مشروعات تحقق استقرار الدخل ، رغم ما ينطوي عليه ذلك من المجازفة بإحباط توسيع نطاق العمالة الرسمية . وقد حققت حكومات كثيرة نتائج طيبة . وتعتبر برامج الأشغال العامة في أغلب الأحيان أداة قوية لتحقيق استقرار الدخل لعمال الريف وعمال القطاع غير الرسمي المتعطلين ، ولإستكمال الترتيبات المجتمعية وشبكات الأمان الأساسية الأخرى لصالح الفقراء . وبدلا من تأمينات البطالة ، فإن أفضل ما يصلح للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ذات القدرات الإدارية المحدودة ، هي المخططات القائمة على تعويضات الفصل من الخدمة بالنسبة للعمال الرسميين ، والتي يفضل التفاوض بشأنها في إطار التفاوض الجماعي . وتبين التجربة نجاح هذه الأنواع المختلفة من المخططات ، فضلا عن أنظمة المعاشات ، عندما تعتمد على التمويل الذاتي إلى حد كبير ، مع وجود تماثل وثيق بين الذين يدفعون والذين يستفيدون ، وعندما تكون مصممة من أجل التقليل لأدنى حد من الحوافز الدافعة إلى الانسحاب من قوة العمل أو الارتباط بعقود عمل غير رسمية أو عارضة .

ناجمة عن التكاليف المرتفعة لفصل العمال ، أدت بالعديد من البلدان إلى إعادة النظر في تشريعاتها الخاصة بالأمان الوظيفي وتعويضات الفصل من الخدمة . فقد نحتت السنغال قانون العمل الخاص بها ، وذلك بتخفيض تكلفة فصل العمال . وأضافت الأرجنتين « سببا اقتصاديا » إلى قائمة الأسباب المسموح بها للفصل من الخدمة في تشريعها الخاص بالأمان الوظيفي . وفي سلسلة من الإصلاحات بدأت في ١٩٧٨ ، تمسكت شيلي بالحد من التعويض الذي قد يحصل عليه العامل المفصول بناء على حكم المحكمة .

برامج مساعدة غير القادرين على العمل

إن تأمينات العمالة أو البطالة المتعلقة بالأشغال العامة لا صلة لها بأولئك الذين يمنهم العجز أو الشيخوخة من العمل . ذلك أن العجزة وكبار السن الذين ليس لهم سجل في العمل في القطاع الرسمي ، يعتمدون بشكل أساسي على آليات الدعم التي تعتمد على الأسرة والمجتمع المحلي في معظم المجتمعات . ومع هذا ، فقد نجحت بعض البرامج المتمسكة بالطابع الرسمي بدرجة أكبر والتي تقدم تحويلات للفقراء من غير العاملين . ففي بنغلاديش ، يقدم « برنامج تنمية الجماعات المحرومة » ، الحبوب إلى نحو نصف مليون من النساء والأطفال في الريف ، مع التركيز على المناطق الأشد تعرضا للخطر والاعتماد على القادة المحليين لتحديد المحتاجين . ويوفر مخطط يعتمد على استطلاع موارد العمال الزراعيين في ولاية كيرالا الهندية ، معاشا متواضعا يفي بتكاليف الرعاية المنزلية للمسنين دون أن يحل محل ترتيبات الدعم القوية غير الرسمية .

وبالنسبة لعمال القطاع الرسمي وفي المجتمعات الأكثر ثراء ، ومن بينها كثير من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال ، تعتبر المشروعات الرسمية للمساعدة الاجتماعية وإعانات العجز والمعاشات ، عادة مصدرا رئيسا في أغلب الأحيان لتقديم الدعم لغير القادرين على العمل . وتتخذ أنظمة التأمين ضد العجز ، وأنظمة المعاشات ، بصورة جزئية شكل برامج للتأمين ، حيث ترتبط بعقود العمل من خلال اشتراكات يسدها أرباب الأعمال أو العمال . ويعتبر ربط الإعانات بالاشتراكات المقدمة من جانب الفرد أو نيابة عنه ، أمرا مهما ، وفي غير ذلك ، هناك حوافز لتجنب دفع هذه المبالغ ، مثلا عن طريق التحول للعمالة غير الرسمية أو العارضة . ويمكن أن يؤدي هذا إلى

الحكومة باعتبارها رب عمل

بيروقراطيون وكتبة حكوميون ، يتسمون بالتفانى والكفاءة ، فإن جهاز الخدمة المدنية ككل ينظر اليه غالبا باعتباره جهازاً غير منتج والحوافز فيه ضعيفة . واقتداء باقتصادات شرق آسيا ، حيث أسهمت أجهزة الخدمة المدنية الكفوة فى التنمية الاقتصادية ، تسعى البلدان النامية فى افريقيا وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، إلى تحسين نوعية القطاع العام بها لجعله أكثر خضوعا للمساءلة وشفافية ، واستجابة لاحتياجات المجتمع .

كيف يتسنى تحسين الخدمات العامة ؟ للجابة عن هذا السؤال ، يدرس هذا الفصل سياسات الأجور والتوظيف . هياكل الحوافز الحكومية . ثم يناقش أنواع الإصلاح التى يمكن أن تحسن كفاءة واستجابة العاملين بالقطاع العام ، والسبب فى أن المعوقات الاقتصادية والسياسية يمكن أن تجعل تنفيذها أمرا صعبا .

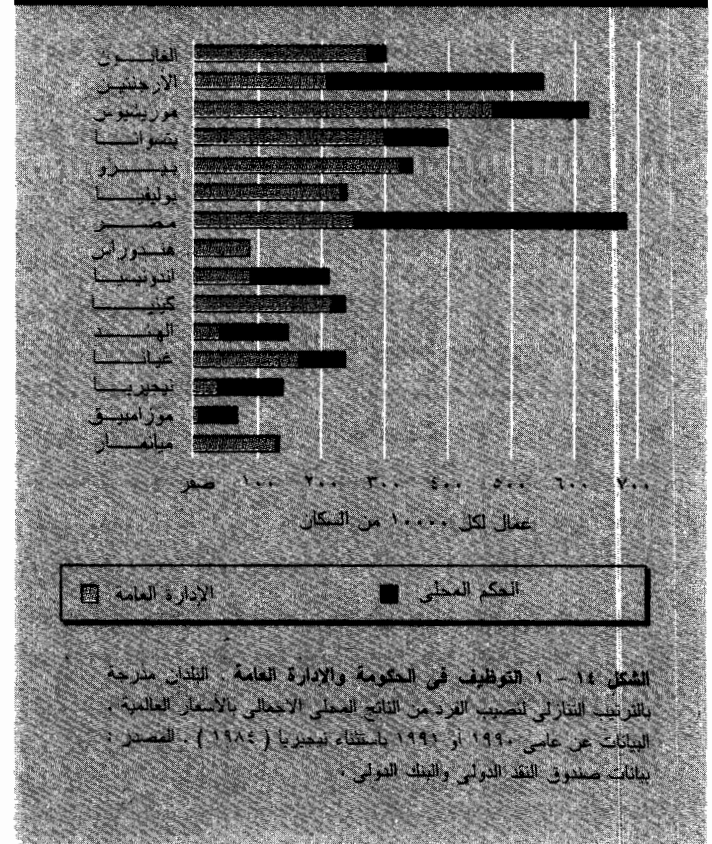
لماذا يكون أداء الوكالات العامة سيئا ؟

إن سوء توفير السلع والخدمات العامة الأساسية أمر شائع . فما السبب فى أن انتاجية الموظفين الحكوميين ، وخاصة فى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، يمثل هذا الانخفاض ؟ يقع جانب كبير من الاجابة فى الصلة بين الطبيعة الخاصة للخدمات العامة ، التى تجعل عملية الرصد شاقة وتجعل قياس الناتج أمرا صعبا ، وأيضا فى التاريخ الطويل لسياسات الافراد التى تنتهجها الحكومات والتى تتسم بسوء الاختيار وقصر النظر . فالمعلمون ذوو المعنويات المنخفضة لا يقدمون تعليما جيدا . وغالبا ما يضطر الأطباء إلى إيجاد مصادر مكملية لمرتباتهم الحكومية غير الكافية ، ومن ثم فلا يكرسون وقتهم للمرضى الفقراء . وبعض الموظفين البيروقراطيين أكثر اهتماما بالحصول على العمولات على عقود المشتريات ، من اهتمامهم بضمان التنفيذ الكفء لمشروعات البنية الأساسية الحيوية .

ويتسم قياس نوعية توفير الخدمات العامة وكميتها بالصعوبة ، مثلما يصعب تقييم العاملين على أساس

أصبحت الحكومات الكبيرة طرازا قديما . فمع اتجاه البلدان فى أنحاء العالم نحو الأسواق المفتوحة وتخفيف اللوائح الرسمية ، أخذ الكثيرون أيضا يعيدون النظر فى دور الدولة فى الحياة الاقتصادية . وعلى الرغم من أن الحكومة النشيطة ضرورية لتدعيم التنمية ذات المنحى السوقى ، والتى تتطلب مستويات عمالة مرتفعة ، فإن هذا يعنى غالبا حكومة أصغر ، تضطلع بأشياء مختلفة عما كانت تفعله فى الماضى ، وتنهض بها على نحو أفضل . ويتفاوت حجم قوة العمل فى الحكومة تفاوتاً كبيراً عبر البلدان (الشكل ١٤ - ١) . ولكن بينما يوجد بكل بلد مدرسون أفراد ، وضباط شرطة ، وموظفون

يتفاوت حجم جهاز الخدمة المدنية بشكل واسع عبر البلدان



الإطار ١٤ - ١ كيف تنطبق مشكلة علاقة الرئيس بالوكيل (المرووس) على العمالة فى القطاع العام ؟

على تحويل المسؤولية عن المتابعة من الإدارة إلى العاملين فى شكل مجموعات ، عن طريق جعل المدفوعات لكل عضو من المجموعة دالة لأداء المجموعة الإجمالية جزئيا . وأخيرا فإن أسلوب المكافأة ، الذى يستخدم على نطاق واسع فى الاقتصادات الغربية ، يعتمد على قيام الإدارة بتحفيز العاملين على تحقيق أهداف المنظمة من خلال الحوافز الشخصية مثل العلاوات والمكافآت ، والترقيات .

ويتطلب أسلوب ضغط النظراء ، وإلى حد ما أسلوب المكافأة ، أن يكون الرئيس قادرا على تقييم أداء المجموعة وتحديد إسهامات الأفراد . وتلك مهمة شاقة حتى فى شركة خاصة . وتتفاقم المشكلة بالنسبة لجهاز الخدمة المدنية من جراء صعوبة قياس الانتاجية . وضمان ان القضاة افراد يوفرون العدالة الملائمة ، أو ان رجال الشرطة يقدمون الأمن الجيد ، وهو ما يفرض مشكلة فريدة .

وقد أظهرت أمثلة أجهزة الخدمة المدنية الناجحة فى شرق آسيا وفى كثير من البلدان الصناعية ان مشكلات علاقة الرئيس بالمرووس ليست مستعصية على الحل . فمعظم القطاعات العامة الناجحة اعتمدت على مزيج من أساليب المطابقة ، والمكافأة ، بيد أنه حيث انهارت معنويات وروح القطاع العام ، يغدو من الصعب عادة استعادة أسلوب المطابقة فى الأجل القصير ، على الرغم من ان هذا ربما يكون جزءا من الحل فى الاجل الطويل . وسيكون التصدى لمشكلات المكافأة ضروريا لتحقيق المكاسب فى الأجل القصير والأجل المتوسط على حد سواء .

لماذا يميل موظفو القطاع العام بدرجة أكبر إلى التهرب من المسؤوليات أو لأن يشعروا بعدم الكفاءة بالمقارنة بموظفى القطاع الخاص ؟ ثمة مجموعة من التفسيرات تتدرج تحت عنوان عام هو « مشكلة علاقة الرئيس بالمرووس » ، فحينما يستخدم عنصر فاعل اقتصادى (رئيس) وكلاء آخرين (مرووسين) لتنفيذ مهام بالنيابة عنه ، فإن الرئيس يواجه التحدى المتمثل فى ضمان ان يعمل المرووسين بطريقة لا تنفى بأهدافهم الشخصية فحسب ، وإنما أيضا بأهداف الرئيس . وتتصدى المنظمات الخاصة لمشكلة علاقة الرئيس بالمرووس باستخدام أربعة أساليب شائعة - المطابقة ، والسلطة ، وضغط النظراء والمكافآت - ولكن كثيرا من الحكومات يجد أنه من الصعوبة بمكان انتاج هذه الأساليب وتطويرها .

ويعتمد أسلوب المطابقة ، وهو مهم بالنسبة للمنظمات فى اليابان وبلدان شرق آسيا الأخرى ، على إقناع الأفراد بجعل أهداف الشركة أهدافا لهم - لكى يتطابقوا مع الشركة . ولكن لكى تجدى المطابقة مع موظفى الخدمة المدنية ، فإن الأمر يقتضى مستوى من التلاحم الاجتماعى والإيمان بقيمة الخدمة العامة . ويعتمد أسلوب السلطة على موافقة الموظفين على أن يعملوا على النحو الذى يؤمرون به . وحيث ان هذا لا يجدى إلا حينما تكون النتائج المطلوب إنجازها محددة تماما ، وحينما لاتهتم الإدارة بالأسلوب المستخدم لتحقيقها ، فإن هذا الأسلوب لا يصلح للتطبيق فى معظم الأنشطة الحكومية . ويعتمد ضغط النظراء

كثيرة مواردها المحدودة لتوظيف المزيد من الأفراد بدلا من ضمان الأجور الكافية والموارد الأخرى اللازمة للأشخاص الموجودين بالفعل فى كشوف الرواتب العامة . وغالبا ما انهارت نظم الأجور الأساسية . واضطر العاملون بالقطاع العام إلى العيش على مصادر للدخل لا تتسم بالشفافية ، وتتراوح بين المنافع العينية والبقشيش إلى القيام بوظيفتين والفساد الإدارى . وفى بعض الحالات ، فاقمت الجهات المانحة الأجنبية التى تدعم عاملين معينين بالمشروعات ، المشكلة عن طريق تخطى قواعد الخدمة المدنية وتقديم حزم أجور خاصة . وأدى انخفاض الرواتب إلى الإقلال من الولاء والتفانى لدى موظفى الخدمات المدنية وإلى خفض الحوافز لدى العاملين الأمناء والموهوبين للتقدم إلى وظائف القطاع العام أو البقاء فيها . كما أدى انخفاض الرواتب أيضا بكثير من العاملين بالقطاع العام إلى محاولة استغلال مراكزهم من أجل الكسب المالى ، بينما عمل تكس العاملين على زيادة صعوبة متابعة الجهد . ووفر الافتقار إلى المدخلات

إنجازاتهم الشخصية . وفى مجالات مثل الصحة والتعليم ، يرهق تعدد الأهداف مقدمى الخدمات العامة - مثل ضمان الانصاف ، والتصدي للفقير - وهو ما لا يواجهه نظراؤهم بالقطاع الخاص . ومثلما هو الحال بالنسبة لغير ذلك من البيروقراطيين العاملين « على مستوى رجل الشارع » - قوة الشرطة ، والمحاكم ، وكلاء الارشاد الزراعى ، والرئ - فإن الإشراف المباشر والمستمر يعتبر أمرا مستحيلا لأن هؤلاء العاملين يتفاعلون مع الجماهير على أساس يومي وشخصي . ولهذا فمن الصعوبة بمكان قياس إسهام كل عامل ومكافأته على حدة . وتتفاقم المشكلة من جراء حقيقة أن العاملين الحكوميين لديهم فرص ضخمة للسعى وراء الربح والتهرب من المسؤوليات (الإطار ١٤ - ١) .

وفاقت السياسات الحكومية السيئة فى مجال الأجور والتوظف هذه المشكلات خلال الأزمات الاقتصادية التى وقعت فى السبعينات والثمانينات . واستخدمت حكومات

والإمدادات المكملة عذرا للأداء السيء . وقد جرى تلخيص مشكلات القطاع العام في بلدان كثيرة في تقرير أعدته في عام ١٩٨٢ لجنة حكومية أوغندية كالتالي : « كان الخيار أمام موظف الخدمة المدنية هو إما أن يظل على قيد الحياة بالتدنى في مستوى أخلاقياته وأدائه وشعوره بالواجب ، أو أن يظل مستقيما ويهلك . وقد اختار أن يظل على قيد الحياة » .

وتعتبر الأجور المنخفضة في القطاع العام ظاهرة جديدة نسبيا . فالعاملون في الحكومة بكثير من البلدان كانوا من قبل يتقاضون رواتب تزيد على نظرائهم في القطاع الخاص بالحضر . ففي تنزانيا ، كان المشتغل بالحكومة في عام ١٩٧١ يحصل على راتب يزيد بنحو ١٤ في المائة على راتب مستخدم القطاع الخاص الحاصل على نفس التعليم والخبرة العملية ، بينما كان الفرق المقدّر يتراوح في كينيا في عام ١٩٧٠ بين ١١ - ١٦ في المائة . وقد نتج الانخفاض في الراتب الحقيقي لموظفي الخدمة المدنية عن الأزمة المالية التي أثّرت في معظم البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في أواخر السبعينات وفي الثمانينات . وكان يتعين على الحكومات ، وهي تواجه قيودا متزايدة على مواردها ، أن تخفض العمالة العامة أو أن تجمدها . ولكن الكثير منها فعل العكس . فإذا شعرت الحكومات بالقلق من أن تؤدي البطالة إلى خلق مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة ، استجابت لتباطؤ النمو الاقتصادي بمحاولة استيعاب أعداد أكبر في القطاع العام . فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصومال فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ، ولكن عدد موظفي الخدمة المدنية الصوماليين ارتفع من ٢٠٠٠ إلى ٤٤٠٠٠ خلال نفس الفترة . وعلى الرغم من أن إيرادات الحكومة في غانا انخفضت من ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٧٠ إلى ٦ في المائة في عام ١٩٨٣ ، فقد ازدادت العمالة العامة إلى أكثر من الضعف .

وزادت المشكلة سوءا في بلدان عديدة نتيجة ضمان الوظائف بالقطاع العام لخريجي الجامعات ، وأولئك الذين يتم تسريحهم من الخدمة العسكرية ، أو خريجي معاهد تدريبية معينة .

وكان هذا المزيج من انخفاض الإيرادات الحكومية وزيادة العمالة بالحكومة يعني أنه كان لابد من انخفاض الرواتب الحقيقية . وأصبح التدهور في الرواتب الحقيقية

للمشتغلين بالحكومة ظاهرة واسعة الانتشار في البلدان التي تعاني مصاعب في الاقتصاد الكلي (الشكل ١٤ - ٢) . ففي زامبيا ، كان راتب وكيل الوزارة في عام ١٩٨٦ لا يمثل سوى ٢٢ في المائة من قوته الشرائية في عام ١٩٧٦ . وفي السلفادور ، انخفضت الرواتب الحقيقية لموظفي الخدمة المدنية خلال الثمانينات بنسبة تتراوح بين ٤٨ و ٨٩ في المائة ، وفقا للدرجة الوظيفية ، وعلى الرغم من أن بعض التخفيض في الرواتب الحكومية كان له ما يبرره للمواءمة بين الرواتب وبين السوق ولكي يعكس التصحيح على مستوى الاقتصاد الكلي ، فإن مثل هذه التخفيضات الكبيرة عملت دون شك على خفض نوعية الخدمات العامة .

وزادت نوعية الخدمات العامة تدهورا بسبب ضغط الرواتب ، حيث سمح بخفض رواتب الموظفين المهنيين والمهرة كقيم حقيقية بصورة أسرع من الانخفاض في رواتب الذين يشغلون وظائف أدنى . وتوفر تنزانيا مثالا بهذا الشأن . ففي عام ١٩٦٩ ، كان أعلى راتب في القطاع العام يبلغ ثلاثين مثلا أدنى راتب في الحكومة ، وبحلول منتصف الثمانينات ، انهارت هذه النسبة فأصبحت ٦ إلى ١ . وبالمثل ، كان المدير المساعد في زامبيا يحصل على ١٧ مثلا ما كان يحصل عليه الموظف العام الأدنى راتبا في عام ١٩٧١ ، ولكن هذه النسبة بلغت ٣,٧ مثلا فحسب في عام ١٩٨٦ . ولم يكن هذا نتيجة لأي تقييم للخبرة أو التعليم على أساس السوق ، وإنما كان انعكاسا لشعور رسمي السياسة بالعدالة وبالحقائق السياسية التي جعلت من خفض الرواتب المرتفعة أمرا أكثر يسرا . وكان للتغييرات الضخمة في الرواتب النسبية نتائج كبيرة على توظيف كبار موظفي الخدمة المدنية ، والموظفين الأكثر مهارة ، وعلى الاحتفاظ بهم وعلى أدائهم ، ومن ثم على إنتاجية أولئك من يعملون تحت إشرافهم .

وأدى خفض الانفاق على المواد والإمدادات إلى مزيد من التدهور في نوعية الخدمات العامة . فلم يكن موظفو الخدمة المدنية يزودون بالأدوات التي يحتاجونها للقيام بأعمالهم . إذ يضم كثير من المستشفيات العامة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أطباء ممتازين ولكن الانقار إلى الأدوية ومستلزمات الجراحة يحد بشكل خطير من قدرتهم على خدمة المرضى . كما لا يتم تزويد المدرسين في المدارس الحكومية بالكتب ، أو السبورات ، أو

الطباشير ، ويحصل موظفو الارشاد الزراعى على رواتبهم ولكنهم يفتقرون إلى المركبات والوقود المطلوبين لزيارة المزارع . وإذا واجهت الحكومات الاختيار بين خفض إجمالى الأجور بالقطاع العام ، وخفض الانفاق على عمليات التشغيل والصيانة ، فقد اختارت أن تسلك الطريق الايسر من الوجهة السياسية .

ودفعت أحوال العمل السيئة فى القطاع العام أفضل أعضاء قوة العمل وأكثرهم نكاء فى بلدان كثيرة - فى افريقيا ، وأوروبا الشرقية ، وجنوب آسيا - إلى البحث عن وظائف فى القطاع الخاص ، أو حتى إلى ترك بلدانهم . وفى فترة أقرب ، انخفض حجم العمالة فى الخدمة المدنية - بنسبة ٣٦ فى المائة فى جامايكا فيما بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٨ وبنسبة ٢٣ فى المائة فى غينيا فيما بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٩ ولكن ربما تكون نوعية موظفو الخدمة المدنية آخذة فى الانخفاض بدورها هى أيضا . وثمة سبب جذرى لهذا هو عدم قدرة هياكل التوظيف الحكومية على مكافأة أكثر العاملين مهارة بدرجة كافية . كما أن خفض حجم التوظيف غالبا ما يخفق فى حماية الأكثر قدرة ، بل يعتمد بدلا من ذلك على التخفيض الشامل .

تحسين نوعية المشتغلين بالقطاع العام وخضوعهم للمساءلة

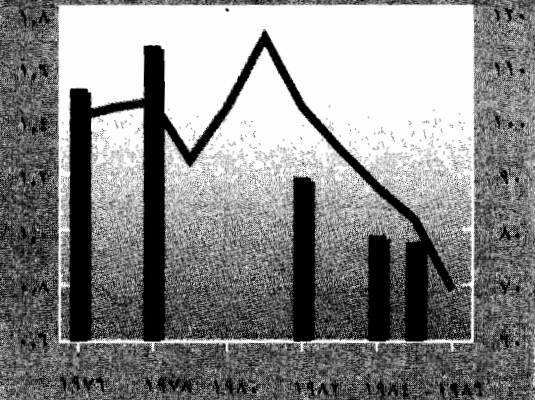
إن تحسين أداء المشتغلين بالحكومة ، على الرغم من صعوبته ، لا يعد أمرا مستحيلا ، مثلما تثبتته البيروقراطيات التى تعمل بكفاءة فى بعض بلدان شرق آسيا والبلدان الصناعية ، ويمكن توضيح بعض القضايا والنهج المختلفة التى تستخدم فى التصدى لها بالنظر فى حال المشتغلين فى مجال الرى بالحكومة فى الهند وجمهورية كوريا .

• • •

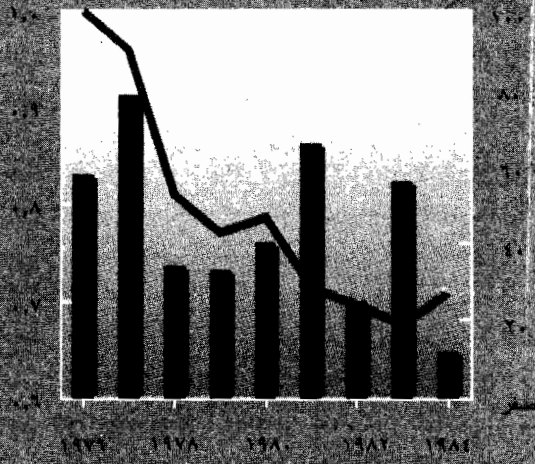
إن وظيفة عمال دوريات التفنيش على الرى هى وظيفة كاملة الدوام فى الهند . إذ يشرف عامل الدورية ، الذى يختاره المهندس المسؤول عن المشروع ، على بوابات الترعة البعيدة عن قريته ، ويعرف أنه على الرغم من أنه سيتم نقله إلى وظيفة أخرى خلال ست سنوات ، فإنه لا يمكن فصله بسهولة . ويغتنم الرئيس المباشر عندما

انخفضت الرواتب بصورة حادة فى أجهزة الخدمة المدنية فى كل من مصر وغانا .

الرقم القياسى (١٩٧٥ = ١٠٠)



الرقم القياسى (١٩٧٥ = ١٠٠)



نسبة الأجور فى القطاع العام إلى الأجور فى القطاع الخاص (الرقم القياسى ١٩٧٥ = ١٠٠)
الأجور الحقيقية فى القطاع العام (الرقم القياسى ١٩٧٥ = ١٠٠)

الشكل ١٤ - ٢ الاختلافات فى الرواتب بين القطاع العام والخاص فى مصر وغانا - قوائم بيانات من أجور فى مصر للأعوام ١٩٧٥ - ١٩٧٩ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٧ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٣ ، ٢٠٢٥ ، ٢٠٢٧ ، ٢٠٢٩ ، ٢٠٣١ ، ٢٠٣٣ ، ٢٠٣٥ ، ٢٠٣٧ ، ٢٠٣٩ ، ٢٠٤١ ، ٢٠٤٣ ، ٢٠٤٥ ، ٢٠٤٧ ، ٢٠٤٩ ، ٢٠٥١ ، ٢٠٥٣ ، ٢٠٥٥ ، ٢٠٥٧ ، ٢٠٥٩ ، ٢٠٦١ ، ٢٠٦٣ ، ٢٠٦٥ ، ٢٠٦٧ ، ٢٠٦٩ ، ٢٠٧١ ، ٢٠٧٣ ، ٢٠٧٥ ، ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٩ ، ٢٠٨١ ، ٢٠٨٣ ، ٢٠٨٥ ، ٢٠٨٧ ، ٢٠٨٩ ، ٢٠٩١ ، ٢٠٩٣ ، ٢٠٩٥ ، ٢٠٩٧ ، ٢٠٩٩ ، ٢١٠١ ، ٢١٠٣ ، ٢١٠٥ ، ٢١٠٧ ، ٢١٠٩ ، ٢١١١ ، ٢١١٣ ، ٢١١٥ ، ٢١١٧ ، ٢١١٩ ، ٢١٢١ ، ٢١٢٣ ، ٢١٢٥ ، ٢١٢٧ ، ٢١٢٩ ، ٢١٣١ ، ٢١٣٣ ، ٢١٣٥ ، ٢١٣٧ ، ٢١٣٩ ، ٢١٤١ ، ٢١٤٣ ، ٢١٤٥ ، ٢١٤٧ ، ٢١٤٩ ، ٢١٥١ ، ٢١٥٣ ، ٢١٥٥ ، ٢١٥٧ ، ٢١٥٩ ، ٢١٦١ ، ٢١٦٣ ، ٢١٦٥ ، ٢١٦٧ ، ٢١٦٩ ، ٢١٧١ ، ٢١٧٣ ، ٢١٧٥ ، ٢١٧٧ ، ٢١٧٩ ، ٢١٨١ ، ٢١٨٣ ، ٢١٨٥ ، ٢١٨٧ ، ٢١٨٩ ، ٢١٩١ ، ٢١٩٣ ، ٢١٩٥ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٩ ، ٢٢٠١ ، ٢٢٠٣ ، ٢٢٠٥ ، ٢٢٠٧ ، ٢٢٠٩ ، ٢٢١١ ، ٢٢١٣ ، ٢٢١٥ ، ٢٢١٧ ، ٢٢١٩ ، ٢٢٢١ ، ٢٢٢٣ ، ٢٢٢٥ ، ٢٢٢٧ ، ٢٢٢٩ ، ٢٢٣١ ، ٢٢٣٣ ، ٢٢٣٥ ، ٢٢٣٧ ، ٢٢٣٩ ، ٢٢٤١ ، ٢٢٤٣ ، ٢٢٤٥ ، ٢٢٤٧ ، ٢٢٤٩ ، ٢٢٥١ ، ٢٢٥٣ ، ٢٢٥٥ ، ٢٢٥٧ ، ٢٢٥٩ ، ٢٢٦١ ، ٢٢٦٣ ، ٢٢٦٥ ، ٢٢٦٧ ، ٢٢٦٩ ، ٢٢٧١ ، ٢٢٧٣ ، ٢٢٧٥ ، ٢٢٧٧ ، ٢٢٧٩ ، ٢٢٨١ ، ٢٢٨٣ ، ٢٢٨٥ ، ٢٢٨٧ ، ٢٢٨٩ ، ٢٢٩١ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٥ ، ٢٢٩٧ ، ٢٢٩٩ ، ٢٣٠١ ، ٢٣٠٣ ، ٢٣٠٥ ، ٢٣٠٧ ، ٢٣٠٩ ، ٢٣١١ ، ٢٣١٣ ، ٢٣١٥ ، ٢٣١٧ ، ٢٣١٩ ، ٢٣٢١ ، ٢٣٢٣ ، ٢٣٢٥ ، ٢٣٢٧ ، ٢٣٢٩ ، ٢٣٣١ ، ٢٣٣٣ ، ٢٣٣٥ ، ٢٣٣٧ ، ٢٣٣٩ ، ٢٣٤١ ، ٢٣٤٣ ، ٢٣٤٥ ، ٢٣٤٧ ، ٢٣٤٩ ، ٢٣٥١ ، ٢٣٥٣ ، ٢٣٥٥ ، ٢٣٥٧ ، ٢٣٥٩ ، ٢٣٦١ ، ٢٣٦٣ ، ٢٣٦٥ ، ٢٣٦٧ ، ٢٣٦٩ ، ٢٣٧١ ، ٢٣٧٣ ، ٢٣٧٥ ، ٢٣٧٧ ، ٢٣٧٩ ، ٢٣٨١ ، ٢٣٨٣ ، ٢٣٨٥ ، ٢٣٨٧ ، ٢٣٨٩ ، ٢٣٩١ ، ٢٣٩٣ ، ٢٣٩٥ ، ٢٣٩٧ ، ٢٣٩٩ ، ٢٤٠١ ، ٢٤٠٣ ، ٢٤٠٥ ، ٢٤٠٧ ، ٢٤٠٩ ، ٢٤١١ ، ٢٤١٣ ، ٢٤١٥ ، ٢٤١٧ ، ٢٤١٩ ، ٢٤٢١ ، ٢٤٢٣ ، ٢٤٢٥ ، ٢٤٢٧ ، ٢٤٢٩ ، ٢٤٣١ ، ٢٤٣٣ ، ٢٤٣٥ ، ٢٤٣٧ ، ٢٤٣٩ ، ٢٤٤١ ، ٢٤٤٣ ، ٢٤٤٥ ، ٢٤٤٧ ، ٢٤٤٩ ، ٢٤٥١ ، ٢٤٥٣ ، ٢٤٥٥ ، ٢٤٥٧ ، ٢٤٥٩ ، ٢٤٦١ ، ٢٤٦٣ ، ٢٤٦٥ ، ٢٤٦٧ ، ٢٤٦٩ ، ٢٤٧١ ، ٢٤٧٣ ، ٢٤٧٥ ، ٢٤٧٧ ، ٢٤٧٩ ، ٢٤٨١ ، ٢٤٨٣ ، ٢٤٨٥ ، ٢٤٨٧ ، ٢٤٨٩ ، ٢٤٩١ ، ٢٤٩٣ ، ٢٤٩٥ ، ٢٤٩٧ ، ٢٤٩٩ ، ٢٥٠١ ، ٢٥٠٣ ، ٢٥٠٥ ، ٢٥٠٧ ، ٢٥٠٩ ، ٢٥١١ ، ٢٥١٣ ، ٢٥١٥ ، ٢٥١٧ ، ٢٥١٩ ، ٢٥٢١ ، ٢٥٢٣ ، ٢٥٢٥ ، ٢٥٢٧ ، ٢٥٢٩ ، ٢٥٣١ ، ٢٥٣٣ ، ٢٥٣٥ ، ٢٥٣٧ ، ٢٥٣٩ ، ٢٥٤١ ، ٢٥٤٣ ، ٢٥٤٥ ، ٢٥٤٧ ، ٢٥٤٩ ، ٢٥٥١ ، ٢٥٥٣ ، ٢٥٥٥ ، ٢٥٥٧ ، ٢٥٥٩ ، ٢٥٦١ ، ٢٥٦٣ ، ٢٥٦٥ ، ٢٥٦٧ ، ٢٥٦٩ ، ٢٥٧١ ، ٢٥٧٣ ، ٢٥٧٥ ، ٢٥٧٧ ، ٢٥٧٩ ، ٢٥٨١ ، ٢٥٨٣ ، ٢٥٨٥ ، ٢٥٨٧ ، ٢٥٨٩ ، ٢٥٩١ ، ٢٥٩٣ ، ٢٥٩٥ ، ٢٥٩٧ ، ٢٥٩٩ ، ٢٦٠١ ، ٢٦٠٣ ، ٢٦٠٥ ، ٢٦٠٧ ، ٢٦٠٩ ، ٢٦١١ ، ٢٦١٣ ، ٢٦١٥ ، ٢٦١٧ ، ٢٦١٩ ، ٢٦٢١ ، ٢٦٢٣ ، ٢٦٢٥ ، ٢٦٢٧ ، ٢٦٢٩ ، ٢٦٣١ ، ٢٦٣٣ ، ٢٦٣٥ ، ٢٦٣٧ ، ٢٦٣٩ ، ٢٦٤١ ، ٢٦٤٣ ، ٢٦٤٥ ، ٢٦٤٧ ، ٢٦٤٩ ، ٢٦٥١ ، ٢٦٥٣ ، ٢٦٥٥ ، ٢٦٥٧ ، ٢٦٥٩ ، ٢٦٦١ ، ٢٦٦٣ ، ٢٦٦٥ ، ٢٦٦٧ ، ٢٦٦٩ ، ٢٦٧١ ، ٢٦٧٣ ، ٢٦٧٥ ، ٢٦٧٧ ، ٢٦٧٩ ، ٢٦٨١ ، ٢٦٨٣ ، ٢٦٨٥ ، ٢٦٨٧ ، ٢٦٨٩ ، ٢٦٩١ ، ٢٦٩٣ ، ٢٦٩٥ ، ٢٦٩٧ ، ٢٦٩٩ ، ٢٧٠١ ، ٢٧٠٣ ، ٢٧٠٥ ، ٢٧٠٧ ، ٢٧٠٩ ، ٢٧١١ ، ٢٧١٣ ، ٢٧١٥ ، ٢٧١٧ ، ٢٧١٩ ، ٢٧٢١ ، ٢٧٢٣ ، ٢٧٢٥ ، ٢٧٢٧ ، ٢٧٢٩ ، ٢٧٣١ ، ٢٧٣٣ ، ٢٧٣٥ ، ٢٧٣٧ ، ٢٧٣٩ ، ٢٧٤١ ، ٢٧٤٣ ، ٢٧٤٥ ، ٢٧٤٧ ، ٢٧٤٩ ، ٢٧٥١ ، ٢٧٥٣ ، ٢٧٥٥ ، ٢٧٥٧ ، ٢٧٥٩ ، ٢٧٦١ ، ٢٧٦٣ ، ٢٧٦٥ ، ٢٧٦٧ ، ٢٧٦٩ ، ٢٧٧١ ، ٢٧٧٣ ، ٢٧٧٥ ، ٢٧٧٧ ، ٢٧٧٩ ، ٢٧٨١ ، ٢٧٨٣ ، ٢٧٨٥ ، ٢٧٨٧ ، ٢٧٨٩ ، ٢٧٩١ ، ٢٧٩٣ ، ٢٧٩٥ ، ٢٧٩٧ ، ٢٧٩٩ ، ٢٨٠١ ، ٢٨٠٣ ، ٢٨٠٥ ، ٢٨٠٧ ، ٢٨٠٩ ، ٢٨١١ ، ٢٨١٣ ، ٢٨١٥ ، ٢٨١٧ ، ٢٨١٩ ، ٢٨٢١ ، ٢٨٢٣ ، ٢٨٢٥ ، ٢٨٢٧ ، ٢٨٢٩ ، ٢٨٣١ ، ٢٨٣٣ ، ٢٨٣٥ ، ٢٨٣٧ ، ٢٨٣٩ ، ٢٨٤١ ، ٢٨٤٣ ، ٢٨٤٥ ، ٢٨٤٧ ، ٢٨٤٩ ، ٢٨٥١ ، ٢٨٥٣ ، ٢٨٥٥ ، ٢٨٥٧ ، ٢٨٥٩ ، ٢٨٦١ ، ٢٨٦٣ ، ٢٨٦٥ ، ٢٨٦٧ ، ٢٨٦٩ ، ٢٨٧١ ، ٢٨٧٣ ، ٢٨٧٥ ، ٢٨٧٧ ، ٢٨٧٩ ، ٢٨٨١ ، ٢٨٨٣ ، ٢٨٨٥ ، ٢٨٨٧ ، ٢٨٨٩ ، ٢٨٩١ ، ٢٨٩٣ ، ٢٨٩٥ ، ٢٨٩٧ ، ٢٨٩٩ ، ٢٩٠١ ، ٢٩٠٣ ، ٢٩٠٥ ، ٢٩٠٧ ، ٢٩٠٩ ، ٢٩١١ ، ٢٩١٣ ، ٢٩١٥ ، ٢٩١٧ ، ٢٩١٩ ، ٢٩٢١ ، ٢٩٢٣ ، ٢٩٢٥ ، ٢٩٢٧ ، ٢٩٢٩ ، ٢٩٣١ ، ٢٩٣٣ ، ٢٩٣٥ ، ٢٩٣٧ ، ٢٩٣٩ ، ٢٩٤١ ، ٢٩٤٣ ، ٢٩٤٥ ، ٢٩٤٧ ، ٢٩٤٩ ، ٢٩٥١ ، ٢٩٥٣ ، ٢٩٥٥ ، ٢٩٥٧ ، ٢٩٥٩ ، ٢٩٦١ ، ٢٩٦٣ ، ٢٩٦٥ ، ٢٩٦٧ ، ٢٩٦٩ ، ٢٩٧١ ، ٢٩٧٣ ، ٢٩٧٥ ، ٢٩٧٧ ، ٢٩٧٩ ، ٢٩٨١ ، ٢٩٨٣ ، ٢٩٨٥ ، ٢٩٨٧ ، ٢٩٨٩ ، ٢٩٩١ ، ٢٩٩٣ ، ٢٩٩٥ ، ٢٩٩٧ ، ٢٩٩٩ ، ٣٠٠١ ، ٣٠٠٣ ، ٣٠٠٥ ، ٣٠٠٧ ، ٣٠٠٩ ، ٣٠١١ ، ٣٠١٣ ، ٣٠١٥ ، ٣٠١٧ ، ٣٠١٩ ، ٣٠٢١ ، ٣٠٢٣ ، ٣٠٢٥ ، ٣٠٢٧ ، ٣٠٢٩ ، ٣٠٣١ ، ٣٠٣٣ ، ٣٠٣٥ ، ٣٠٣٧ ، ٣٠٣٩ ، ٣٠٤١ ، ٣٠٤٣ ، ٣٠٤٥ ، ٣٠٤٧ ، ٣٠٤٩ ، ٣٠٥١ ، ٣٠٥٣ ، ٣٠٥٥ ، ٣٠٥٧ ، ٣٠٥٩ ، ٣٠٦١ ، ٣٠٦٣ ، ٣٠٦٥ ، ٣٠٦٧ ، ٣٠٦٩ ، ٣٠٧١ ، ٣٠٧٣ ، ٣٠٧٥ ، ٣٠٧٧ ، ٣٠٧٩ ، ٣٠٨١ ، ٣٠٨٣ ، ٣٠٨٥ ، ٣٠٨٧ ، ٣٠٨٩ ، ٣٠٩١ ، ٣٠٩٣ ، ٣٠٩٥ ، ٣٠٩٧ ، ٣٠٩٩ ، ٣١٠١ ، ٣١٠٣ ، ٣١٠٥ ، ٣١٠٧ ، ٣١٠٩ ، ٣١١١ ، ٣١١٣ ، ٣١١٥ ، ٣١١٧ ، ٣١١٩ ، ٣١٢١ ، ٣١٢٣ ، ٣١٢٥ ، ٣١٢٧ ، ٣١٢٩ ، ٣١٣١ ، ٣١٣٣ ، ٣١٣٥ ، ٣١٣٧ ، ٣١٣٩ ، ٣١٤١ ، ٣١٤٣ ، ٣١٤٥ ، ٣١٤٧ ، ٣١٤٩ ، ٣١٥١ ، ٣١٥٣ ، ٣١٥٥ ، ٣١٥٧ ، ٣١٥٩ ، ٣١٦١ ، ٣١٦٣ ، ٣١٦٥ ، ٣١٦٧ ، ٣١٦٩ ، ٣١٧١ ، ٣١٧٣ ، ٣١٧٥ ، ٣١٧٧ ، ٣١٧٩ ، ٣١٨١ ، ٣١٨٣ ، ٣١٨٥ ، ٣١٨٧ ، ٣١٨٩ ، ٣١٩١ ، ٣١٩٣ ، ٣١٩٥ ، ٣١٩٧ ، ٣١٩٩ ، ٣٢٠١ ، ٣٢٠٣ ، ٣٢٠٥ ، ٣٢٠٧ ، ٣٢٠٩ ، ٣٢١١ ، ٣٢١٣ ، ٣٢١٥ ، ٣٢١٧ ، ٣٢١٩ ، ٣٢٢١ ، ٣٢٢٣ ، ٣٢٢٥ ، ٣٢٢٧ ، ٣٢٢٩ ، ٣٢٣١ ، ٣٢٣٣ ، ٣٢٣٥ ، ٣٢٣٧ ، ٣٢٣٩ ، ٣٢٤١ ، ٣٢٤٣ ، ٣٢٤٥ ، ٣٢٤٧ ، ٣٢٤٩ ، ٣٢٥١ ، ٣٢٥٣ ، ٣٢٥٥ ، ٣٢٥٧ ، ٣٢٥٩ ، ٣٢٦١ ، ٣٢٦٣ ، ٣٢٦٥ ، ٣٢٦٧ ، ٣٢٦٩ ، ٣٢٧١ ، ٣٢٧٣ ، ٣٢٧٥ ، ٣٢٧٧ ، ٣٢٧٩ ، ٣٢٨١ ، ٣٢٨٣ ، ٣٢٨٥ ، ٣٢٨٧ ، ٣٢٨٩ ، ٣٢٩١ ، ٣٢٩٣ ، ٣٢٩٥ ، ٣٢٩٧ ، ٣٢٩٩ ، ٣٣٠١ ، ٣٣٠٣ ، ٣٣٠٥ ، ٣٣٠٧ ، ٣٣٠٩ ، ٣٣١١ ، ٣٣١٣ ، ٣٣١٥ ، ٣٣١٧ ، ٣٣١٩ ، ٣٣٢١ ، ٣٣٢٣ ، ٣٣٢٥ ، ٣٣٢٧ ، ٣٣٢٩ ، ٣٣٣١ ، ٣٣٣٣ ، ٣٣٣٥ ، ٣٣٣٧ ، ٣٣٣٩ ، ٣٣٤١ ، ٣٣٤٣ ، ٣٣٤٥ ، ٣٣٤٧ ، ٣٣٤٩ ، ٣٣٥١ ، ٣٣٥٣ ، ٣٣٥٥ ، ٣٣٥٧ ، ٣٣٥٩ ، ٣٣٦١ ، ٣٣٦٣ ، ٣٣٦٥ ، ٣٣٦٧ ، ٣٣٦٩ ، ٣٣٧١ ، ٣٣٧٣ ، ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٧ ، ٣٣٧٩ ، ٣٣٨١ ، ٣٣٨٣ ، ٣٣٨٥ ، ٣٣٨٧ ، ٣٣٨٩ ، ٣٣٩١ ، ٣٣٩٣ ، ٣٣٩٥ ، ٣٣٩٧ ، ٣٣٩٩ ، ٣٤٠١ ، ٣٤٠٣ ، ٣٤٠٥ ، ٣٤٠٧ ، ٣٤٠٩ ، ٣٤١١ ، ٣٤١٣ ، ٣٤١٥ ، ٣٤١٧ ، ٣٤١٩ ، ٣٤٢١ ، ٣٤٢٣ ، ٣٤٢٥ ، ٣٤٢٧ ، ٣٤٢٩ ، ٣٤٣١ ، ٣٤٣٣ ، ٣٤٣٥ ، ٣٤٣٧ ، ٣٤٣٩ ، ٣٤٤١ ، ٣٤٤٣ ، ٣٤٤٥ ، ٣٤٤٧ ، ٣٤٤٩ ، ٣٤٥١ ، ٣٤٥٣ ، ٣٤٥٥ ، ٣٤٥٧ ، ٣٤٥٩ ، ٣٤٦١ ، ٣٤٦٣ ، ٣٤٦٥ ، ٣٤٦٧ ، ٣٤٦٩ ، ٣٤٧١ ، ٣٤٧٣ ، ٣٤٧٥ ، ٣٤٧٧ ، ٣٤٧٩ ، ٣٤٨١ ، ٣٤٨٣ ، ٣٤٨٥ ، ٣٤٨٧ ، ٣٤٨٩ ، ٣٤٩١ ، ٣٤٩٣ ، ٣٤٩٥ ، ٣٤٩٧ ، ٣٤٩٩ ، ٣٥٠١ ، ٣٥٠٣ ، ٣٥٠٥ ، ٣٥٠٧ ، ٣٥٠٩ ، ٣٥١١ ، ٣٥١٣ ، ٣٥١٥ ، ٣٥١٧ ، ٣٥١٩ ، ٣٥٢١ ، ٣٥٢٣ ، ٣٥٢٥ ، ٣٥٢٧ ، ٣٥٢٩ ، ٣٥٣١ ، ٣٥٣٣ ، ٣٥٣٥ ، ٣٥٣٧ ، ٣٥٣٩ ، ٣٥٤١ ، ٣٥٤٣ ، ٣٥٤٥ ، ٣٥٤٧ ، ٣٥٤٩ ، ٣٥٥١ ، ٣٥٥٣ ، ٣٥٥٥ ، ٣٥٥٧ ، ٣٥٥٩ ، ٣٥٦١ ، ٣٥٦٣ ، ٣٥٦٥ ، ٣٥٦٧ ، ٣٥٦٩ ، ٣٥٧١ ، ٣٥٧٣ ، ٣٥٧٥ ، ٣٥٧٧ ، ٣٥٧٩ ، ٣٥٨١ ، ٣٥٨٣ ، ٣٥٨٥ ، ٣٥٨٧ ، ٣٥٨٩ ، ٣٥٩١ ، ٣٥٩٣ ، ٣٥٩٥ ، ٣٥٩٧ ، ٣٥٩٩ ، ٣٦٠١ ، ٣٦٠٣ ، ٣٦٠٥ ، ٣٦٠٧ ، ٣٦٠٩ ، ٣٦١١ ، ٣٦١٣ ، ٣٦١٥ ، ٣٦١٧ ، ٣٦١٩ ، ٣٦٢١ ، ٣٦٢٣ ، ٣٦٢٥ ، ٣٦٢٧ ، ٣٦٢٩ ، ٣٦٣١ ، ٣٦٣٣ ، ٣٦٣٥ ، ٣٦٣٧ ، ٣٦٣٩ ، ٣٦٤١ ، ٣٦٤٣ ، ٣٦٤٥ ، ٣٦٤٧ ، ٣٦٤٩ ، ٣٦٥١ ، ٣٦٥٣ ، ٣٦٥٥ ، ٣٦٥٧ ، ٣٦٥٩ ، ٣٦٦١ ، ٣٦٦٣ ، ٣٦٦٥ ، ٣٦٦٧ ، ٣٦٦٩ ، ٣٦٧١ ، ٣٦٧٣ ، ٣٦٧٥ ، ٣٦٧٧ ، ٣٦٧٩ ، ٣٦٨١ ، ٣٦٨٣ ، ٣٦٨٥ ، ٣٦٨٧ ، ٣٦٨٩ ، ٣٦٩١ ، ٣٦٩٣ ، ٣٦٩٥ ، ٣٦٩٧ ، ٣٦٩٩ ، ٣٧٠١ ، ٣٧٠٣ ، ٣٧٠٥ ، ٣٧٠٧ ، ٣٧٠٩ ، ٣٧١١ ، ٣٧١٣ ، ٣٧١٥ ، ٣٧١٧ ، ٣٧١٩ ، ٣٧٢١ ، ٣٧٢٣ ، ٣٧٢٥ ، ٣٧٢٧ ، ٣٧٢٩ ، ٣٧٣١ ، ٣٧٣٣ ، ٣٧٣٥ ، ٣٧٣٧ ، ٣٧٣٩ ، ٣٧٤١ ، ٣٧٤٣ ، ٣٧٤٥ ، ٣٧٤٧ ، ٣٧٤٩ ، ٣٧٥١ ، ٣٧٥٣ ، ٣٧٥٥ ، ٣٧٥٧ ، ٣٧٥٩ ، ٣٧٦١ ، ٣٧٦٣ ، ٣٧٦٥ ، ٣٧٦٧ ، ٣٧٦٩ ، ٣٧٧١ ، ٣٧٧٣ ، ٣٧٧٥ ، ٣٧٧٧ ، ٣٧٧٩ ، ٣٧٨١ ، ٣٧٨٣ ، ٣٧٨٥ ، ٣٧٨٧ ، ٣٧٨٩ ، ٣٧٩١ ، ٣٧٩٣ ، ٣٧٩٥ ، ٣٧٩٧ ، ٣٧٩٩ ، ٣٨٠١ ، ٣٨٠٣ ، ٣٨٠٥ ، ٣٨٠٧ ، ٣٨٠٩ ، ٣٨١١ ، ٣٨١٣ ، ٣٨١٥ ، ٣٨١٧ ، ٣٨١٩ ، ٣٨٢١ ، ٣٨٢٣ ، ٣٨٢٥ ، ٣٨٢٧ ، ٣٨٢٩ ، ٣٨٣١ ، ٣٨٣٣ ، ٣٨٣

ولهذا ، فإن عدد موظفي الخدمة المدنية ورواتبهم ، ليست هي المتغيرات الوحيدة التي تؤثر في نوعية الخدمات العامة . فالأمر يتطلب أيضا ضمان اختيار الحكومات للأشخاص الملائمين ، ومكافأتهم على العمل الدؤوب ، وإخضاعهم للمساءلة بصورة كاملة عن أعمالهم ، وإخضاع نوعية عمل موظف الخدمة المدنية لنظم السوق كلما أمكن ذلك .

والجمع بين الرواتب الجيدة ، والإجراءات الموضوعية المستندة إلى الجدارة في الاختيار ، مثل نظام اختبارات القبول ومقابلات المتقدمين للوظائف طريقة لضمان أن تجذب الخدمة المدنية أفضل الموظفين . وقد حققت الهند أداء جيدا في هذا الصدد . إذ تقوم لجان الخدمة العامة على النطاق الوطني وعلى صعيد الولايات بتعيين خريجي الجامعة في درجات الموظفين ، بأن تجري المقابلات للمرشحين المتقدمين وتصمم الاختبارات للإدارات الحكومية المختلفة . وعلى الرغم من أن عدد المتقدمين الكبير يعنى أن بعض المقابلات يستغرق أقل من ٥ دقائق ، فإن الاختبار والمقابلة يضيفان عنصر الاستناد للجدارة في عملية التوظيف .

كما يقتضى الأمر مكافأة العاملين بالقطاع العام على إنجازاتهم وإخضاعهم للمساءلة عن أوجه إخفاقهم . وهناك وسيلة قرية لحفز المشتغلين بالقطاع العام تنطوى على الربط بين الترقية والأداء . وتتعارض هذه الطريقة بصورة مباشرة مع تراث عمليات الترقية بجهاز الخدمة المدنية والتي لا ترتبط بالجدارة . والخدمة المدنية في الهند مثال على ذلك . فالترقية داخل كادر الموظفين الحكوميين تستند إلى الأقدمية فحسب . ويتم تعيين الموظفين في شكل مجموعات ، وتحدد الأقدمية داخل كل مجموعة بالدرجة التي تمنحها لجنة الخدمة العامة على أساس الاختبار والمقابلة التمهيديين . ويحمل الموظفون درجة الأقدمية هذه خلال بقية حياتهم المهنية ، ومن النادر أن تتم ترقية موظف خارج هذا النظام .

وقد قامت البيروقراطيات في بلدان شرق آسيا الناجحة بإدخال الجدارة كأساس لتحديد الترقية ، والربط بين الحوافز على الأداء الفردى وبين التشجيع على عمل الفريق . وتستند ترقية الموظفين في الخدمة المدنية الكورية إلى صيغة تضيف وزنا على كل من طول مدة

يشك في أن عامل الدورية لا يقوم بأداء واجباته ، كل فرصة لتوبيخه هو وعمال الدورية الخمسة الآخرين الذين يعملون تحت إشرافه .

• • •

وعامل الدورية الكورى هو مزارع من إحدى القرى التي تخدمها التربة . وهو يشرف على بوابات التربة بعض الوقت لمدة ستة أشهر خلال العام . ويعرف عامل الدورية الذى يختاره زعيم قريته ، إن أجره اليومي يعتمد على إعادة ترشيح زعيم له . ويشرف عليه مشرف واحد من نفس الوحدة المحلية ولكنه يعمل في جزء آخر من « منظمة تحسين الأراضي الزراعية » . ويحضر المشرف فجأة مرة أو مرتين أسبوعيا دون إنذار لتناول الغذاء ، ولكي يرى ما إذا كانت لدى عامل الدورية أية مشكلات .

• • •

ولعمال الدورية في الري أهمية حاسمة لأداء شبكات الري بالتربة في كلا البلدين . فخلال تفقدهم لضفاف الترع ، يقومون بفتح بوابات المياه وغلقها ، وتحويل تدفق المياه إلى المناطق التي تكون في أمس الحاجة إليها . وطبيعة الوظيفة تجعل من المستحيل عمليا رصد الأداء بأية طريقة مباشرة وموضوعية . ولكن تهرب عامل الدورية من مسؤولياته وفساده قد تكون لهما عواقب خطيرة على المحصول المحلي . وقد حقق النهجان الكورى والهندي في جهود المتابعة نتائج مختلفة تماما . فالموظف المدنى الكورى يعمل في ظل عدد من الضوابط والموازنات ، وهو ما يفتقر اليه في حالة نظيره الهندي ، مما يؤدي لضبط أية رغبة للتهرب من المسؤوليات . وكجزء من شبكة الزراعة المحلية ، يعتبر موظف الدورية الكورى مسئولا بصفة مباشرة أمام رئيسه وأقرانه . فإذا ما انحرف ، فإن أسرته وأصدقائه سيعانون ، وسيفقد وظيفته . كما يردعه عن التهرب من المسؤولية ذلك النمط العشوائي للمتابعة ورغبته في تحقيق آمال زملائه . وعلى الجانب الآخر ، ليست هناك روادع تحول دون تهرب العامل الهندي من واجباته ، ونظرا لأنه هو نفسه ليس مزارعا ، فإنه يعمل من أجل مجتمع ليس مجتمعه ، ولا يتم فصله إلا بسبب تجاوزات خطيرة . وفضلا عن هذا ، فإن علاقاته العدائية مع المشرف عليه تشجعه على التمارض تهربا من العمل .

السياسة وإصلاحات العمالة العامة

تدرك بلدان كثيرة الحاجة إلى إصلاح العمالة العامة . ولكن غالبا ما تمنع الحكومات في الاضطلاع بتغييرات هامة . وتعارض الحكومات الإصلاحات التي تنطوي على التخلص من الموظفين الزائدين عن الحاجة بالقطاع العام وضغط الأجور ، على أساس انها ليست ممكنة من الوجهة السياسية ، نظرا لأن العمال الأدنى مستوى هم عادة الخاسرون الرئيسيون . كما يحاج بعض الحكومات بأنه نظرا لأن عمال القطاع العام غير المهرة يشكلون الكتلة الأساسية التي تدعم النظام ، فان معيبتهم ستكون لها تكلفة سياسية كبيرة . وهناك عدة أمثلة على المعارضة السياسية لإصلاح جهاز الخدمة المدنية . فعلى سبيل المثال ، قوبلت الجهود الرامية إلى تخفيض حجم جهاز الخدمة المدنية البرازيلي بمعارضة هائلة وحالت دون المضي فيها الضمانات الدستورية لحقوق الموظفين . كما عارض اتحاد موظفي الخدمة المدنية القوى في جامايكا بنجاح عملية إعادة هيكلة الرواتب والتي كانت ستكافئ المستويات العليا على حساب المستويات الدنيا .

بيد أنه كانت هناك في حالات كثيرة مغالاة في المخاطر التي تتعرض لها نظم الحكم التي تضطلع بإصلاحات في هيكل الرواتب والتوظيف . فقد خفضت الأرجنتين ، وغانا ، وغينيا حجم العمالة العامة بنسب تتراوح بين ١٦ و ٢٣ في المائة دون معارضة سياسية كبيرة ، أو زعزعة لاستقرار نظام الحكم ، أو وقوع ثوران اجتماعي . فما السبب في ان الإصلاح لا يلقي سوى قليل من المعارضة على نحو مثير للدهشة ؟ ثمة سبب هو أن الاجور والمزايا المتاحة للعمالة العامة قد انخفضت بالفعل بصورة هائلة في البلدان التي كانت في حاجة ماسة إلى الإصلاح . وكلمة قلت قيمة الوظيفة ، قلت المعارضة للتخفيض . فتكاليف التصحيح كان قد تم تحملها إلى حد كبير بالفعل . وهكذا . فحتى المبالغ المتواضعة التي تدفع عند الفصل عن العمل قد تكون كافية للتعويض للقيام بعمليات ضخمة لتخفيض العمالة . وبالإضافة إلى هذا ، فإن الأدلة تشير إلى أن الأعداد الكبيرة من العمال غير المهرة الذين يشغلون الدرجات الدنيا في جهاز الخدمة المدنية ، والذين لا حول لهم ولا قوة نسبيا ، هم الهدف المعتاد لإصلاحات الخدمة المدنية . والعاملون بالقطاع العام في معظم البلدان غير

الخدمة والجدارة الفردية . والحكم على الجدارة ذاتي في جزء منه وموضوعي في جزء منه ، ويشتمل على درجات للاختبارات التي تتم في الدورات التدريبية ، وعلى تقييم المشرفين للأداء وعلى سجلات المكافآت نتيجة الأداء الوظيفي المتميز أو الخدمات العامة الأخرى . وبالإضافة إلى هذا ، تستخدم الجمعيات العامة ، واجتماعات المجموعات ، والرياضة ، والمسابقات فيما بين الوحدات لتقوية عمل الفريق . ومن شأن هذه الأعمال تقوية إحساس كل وحدة إدارية كمجموعة .

وقد كان من الصعب تقليديا وضع نظم الترقية المستندة إلى الجدارة في القطاع العام ، لان المديرين لا يمكنهم أن يقيسوا بموضوعية أداء الأفراد أو الجماعات التي تقدم الخدمات العامة والتي لا يوجد لها مقياس من حيث القيمة السوقية . وتحقيق اللامركزية في بعض الأنشطة العامة وتشجيع القطاع العام على توفير السلع العامة ، أحد الحلول لذلك . وليس في الإمكان توفير جميع السلع العامة بهذه الطريقة ، ولكن من الأهمية بمكان غالبا إخضاع موظفي الخدمة المدنية لشكل من انضباط السوق . وتوفر إصلاحات نظام التعليم الشيلي مثلا على ذلك . فقد تم تحويل ملكية المدارس العامة أولا إلى البلديات ، والتي منحت مسؤولية كاملة عن إدارتها وعن دفع رواتب المدرسين . وأدت اللامركزية إلى إخضاع موظفي الخدمة المدنية للمساءلة بصفة مباشرة أمام السكان الذين يقومون على خدمتهم ، وبعد ذلك ، تم إصلاح دعم الحكومة المركزية للمدارس العامة والمدارس الخاصة ، المدعومة ، حيث أصبحت قيمة الدعم تستند إلى عدد الطلاب المسجلين . وعن طريق رفع المدفوعات عن كل طالب بنسبة ١٠ في المائة عما قبل الإصلاح ، كفلت الحكومة قدرة المدارس الخاصة على تقديم التعليم المجاني ، وقدرة المدارس العامة على التنافس من أجل الحصول على تمويل من الحكومة المركزية . ومن ثم أصبح من السهولة بمكان عندئذ متابعة مديري المدارس والمدرسين ، الذين ظلوا موظفين حكوميين ، واجتذبت المدارس التي تم تحسينها المزيد من الطلاب والمزيد من الأموال الحكومية ، بيد أن برنامج الإصلاح هذا فرضته حكومة عسكرية استنادا إلى سياسات لقمع العمال ، ومن ثم ، فقد انطوى تنفيذه على تكلفة اجتماعية مرتفعة .

منظمين بصورة كافية تمكنهم من القيام بمعارضة مجدية
لعمليات التخفيض المقترحة .

بوصفها تهديدا خطيرا لها .

• • •

وظفت حكومات كثيرة تدرك أن زيادة التعرض
للمنافسة الدولية تتطلب بيروقراطيات مرنة وذات أداء
جيد . ولكي تصبح الحكومات رب عمل فعال وتضمن
خدمات عامة ذات نوعية مرتفعة ، فإن الأمر يقتضى
إصلاح سياساتها للرواتب والتوظيف والترقية واستخدام
القطاع الخاص بصورة أكبر فى تقديم الخدمات . ولكن
تنفيذ هذه الإصلاحات ، والذي غالبا ما ينطوى على
تخفيض حجم قوة العمل بالقطاع العام ، أمر صعب لأن
الاحتياجات السياسية والاقتصادية غالبا ما تتعارض .
ويتطلب النجاح درجة مرتفعة من الالتزام السياسى .

وتتجنب بعض الحكومات إصلاح الخدمة المدنية خوفا
من إحداث اضطراب فى نظام رعايتها لأنصارها الذى
يعتبر فى بعض الأحيان لازما لبقائها السياسى . وعادة
ما يرتبط تنظيم البيروقراطيات وعملها ارتباطا وثيقا بتوليد
وتوزيع المزايا الاقتصادية المطلوبة لبقاء الساسة فى
السلطة . وغالبا ما تعتمد الحكومات على الموارد التى
تسيطر عليها فى جهاز الخدمة المدنية لتفتيت المعارضة
 وإقامة رابطة فيما بين الحاكم وأنصاره توفر له الدعم .
وتنظر هذه الحكومات إلى إصلاحات الخدمة المدنية

الباب الرابع

كيف يمكن لخيارات السياسة أن تساعد العمال فى فترات التغيرات الكبرى ؟

غالبا ما يتسبب التصحيح الهيكلى والانتقال من التخطيط المركزى فى تغيرات مؤلمة للعمال ولأسرهم . ولكن هل يرجع الألم الذى يتحملونه للتصميم الخاطىء لسياسة الاصلاح أو لإخفاق استراتيجىة التنمية الفاشلة التى يسعى الاصلاح لاجتثاثها حاليا ؟ هل يعانى العمال من عبء غير متناسب لتكاليف التصحيح ؟ سنبحث هذه الأسئلة فى هذا الجزء من التقرير . ويستقصى الفصل الخامس عشر أوجه التشابه والاختلاف فى عمليات التصحيح الصعبة التى تمر بها الآن بلدان كثيرة ، وما الذى آل اليه حال العمال فى كل حالة . ويحلل الفصل السادس عشر مسألة من الذى يكسب ومن يخسر خلال هذه المراحل من الثوران الاقتصادى . كما ينظر الفصل السابع عشر فى قائمة من خيارات الاقتصاد الجزئى التى يمكنها التعجيل بالتحول وتسهيل أثره على العمال على حد سواء .

أنماط الإصلاح

متمثلة ، من الصعب ، إصدار أحكام عامة بشأن تأثيرها على العمال وعلى استجابة السياسة الملائمة . ولكن تجربة العقد الماضى توضح أن العمال يعانون بدرجة أكبر حينما تتأخر عمليات الإصلاح الضرورية أو يتم إجهادها ، وإن استعادة النمو المستدام هى مفتاح التحول الناجح ، وإن لسياسة الحكومة دورا مهما تلعبه فى تسهيل انتقال العمال وتأهيلهم للنجاح فى الظروف الجديدة .

ويضع هذا الفصل تصنيفا تفصيليا لعمليات التحول الاقتصادى ، كما يلقي الضوء على نتائج كل نوع على سوق العمل . ويركز بعد ذلك على الكيفية التى يؤثر بها اختلاف الظروف فى البداية على استراتيجية الإصلاح العامة وعلى دور السياسة على مستوى الاقتصاد الكلى .

سمات الإصلاح الرئيسية

لا تماثل تجربة بلد فى إدارة عملية التحول بصورة تامة تجربة أى بلد آخر ، فكل تجربة تنطوى على مزيج معين من عمليات التثبيت على مستوى الاقتصاد الكلى ، تحرير التجارة والأسواق الداخلية والإصلاح المؤسسى . والمكونات الأخيرة ، التحرير والإصلاح ، جزء لا يتجزأ من التحول الاستراتيجى نحو مزيد من التكامل العالمى وتقليص دور الدولة . وللمكونات الثلاثة جميعها تأثيرها على عنصر العمل . ونميز هنا بين أنماط أربعة أرى بها التحول فى البلدان المختلفة : ويلخص الجدول ١٥ - ١ كيف تختلف هذه الانماط بالنسبة لكل من أبعاد الإصلاح الثلاثة :

□ النمط الصناعى لما بعد الاشتراكية . وهو الوضع النموذجى فى الاقتصادات الصناعية التى كانت مخططة مركزيا من قبل ، وتتسم هذه التحولات بإجراء إصلاحات مؤسسية جذرية ، وحدوث انخفاضات ضخمة فى الناتج المحلى الاجمالى ، وإعادة توزيع كبير لعنصر العمل عبر القطاعات ، وابتعادا عن الدولة واتجاها نحو القطاع الخاص . ويكابد نحو ١٩٥ مليون عامل فى هذه الاقتصادات آثار عملية الانتقال هذه .

تغيرت حدود محيط الاقتصاد العالمى تغيرا جذريا عبر السنوات القليلة الماضية ، مع شروع سلسلة كاملة من البلدان فى إجراء عمليات تحول مثيرة . وقد تأثرت بذلك كافة أقاليم العالم تقريبا : أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط ، كرد فعل لأزمة الديون وصدمات أسعار النفط ؛ والصين وفيت نام ، مع اضطلاعهما بإصلاحات سوقية ؛ وأفريقيا جنوب الصحراء ، مع نضال القارة لاستعادة النمو ؛ وأوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتى السابق ، مع قيامها بملحمة الانتقال إلى اقتصاد السوق .

وينطوى معظم عمليات التحول هذه على الانتقال من استراتيجية فاشلة للتنمية إلى استراتيجية جديدة . وغالبا ما يتم ذلك فى سياق أزمة ما : كرد فعل لصدمات خارجية كما حدث فى أمريكا اللاتينية بعد أزمة الديون وفى أفريقيا جنوب الصحراء فى أعقاب هبوط أسعار السلع ، أو لانهيار عام فى النظام السابق ، كما حدث فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . ولكن الصدمات العالمية تلقى الضوء عادة على مشكلات النمو الفاشل وتفضح أوجه عدم الاتساق الداخلية فى النظام القائم .

وأيا كان السبب ، فإن انهيار استراتيجية التنمية يدفع البلدان إلى الاضطلاع بالإصلاح . ويقاوم بعض البلدان ، مثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ذلك ويحاول الإبقاء على الاستراتيجية القديمة لأطول فترة ممكنة . والبعض الآخر ، مثل نيجيريا وفنزويلا ، يتجمد لفترة ما فيما بين الاستراتيجيات المختلفة . ولكن مزيدا من البلدان تمتد من بولندا إلى شيلي ، يجعل من الحاجة إلى التغيير هدفا الأول ، ويقوم بعملية تصحيح سريعة لمواجهة الحقائق الجديدة ويتحول إلى مسارات إنمائية جديدة . وعادة ما ينطوى هذا التحول على حدوث اضطرابات وربما على تكاليف مرتفعة للتصحيح ولكنه إذا ما نجح ، فإنه يقود الاقتصاد إلى مسار لنمو أسرع .

وتجعل تلك التشكيلة الواسعة من أسباب التغيير واختلاف نقاط البدء فى البلدان التى تواجه صدمات

تتميز أنماط الإصلاح تبعاً لاختلاف ما تركز عليه .

جدول ١٥ - ١ سمات أنماط الإصلاح الأربع الرئيسية

النمط	التثبيت	التحرير	نطاق الإصلاح
الصناعي فيما بعد الاشتراكية	كبير	كبير	كبير
أمريكا اللاتينية	معتدل إلى كبير	معتدل	معتدل
أفريقيا جنوب الصحراء	صغير إلى معتدل	معتدل إلى كبير	معتدل
الآسيوية الزراعية	صغير	معتدل إلى كبير	معتدل إلى كبير

تأثير الإصلاح على سوق العمل

يلعب سوق العمل دوراً مهماً في تحديد مدى نجاح التصحيح والإصلاح وقوة تأثيرهما على مستويات المعيشة . ولرد فعل الأجور الحقيقية إزاء الانخفاضات التي تحدث على سبيل الاقتصاد في الطلب على العمل ، والسهولة التي يتسنى بها إعادة توزيع العمل من القطاعات الآخذة في الانهيار ، معاً تأثير كبير على رفاهة السكان المشتغلين خلال عملية الانتقال . ولأنماط المختلفة لخسائر فرص التوظيف وانخفاض الأجور الحقيقية ، وزيادة البطالة نتائج ضمنية مختلفة على توزيع الدخل ورفاهة السكان .

الأجور الحقيقية والبطالة

يتضمن معظم عمليات التصحيح انخفاضاً في الطلب الكلي على العمل نتيجة للهبوط الاقتصادي الكلي والإصلاح المؤسسي . ويتطلب التصحيح لمواجهة هذا الانخفاض في الطلب على العمل عادة تخفيضاً في الأجور الحقيقية . وقد شهد كثير من البلدان التي مرت بعمليات تصحيح حادة على مستوى الاقتصاد الكلي في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء تقلبات هائلة في الأجور الحقيقية ، والتي انخفضت في أدنى مستوياتها إلى ٣٠ في المائة من مستويات الذروة التي كانت قد بلغت - وهو انخفاض يفوق بكثير انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (الجدول ١٥ - ٢) . وقد انخفضت الأجور الحقيقية لأن الزيادة في الأجور الاسمية كانت تتعثر عادة عن ملاحقة التضخم . بيد أنه في جميع حالات التصحيح الناجحة ،

□ نمط أمريكا اللاتينية . تجمع عمليات التحول هذه بين التثبيت والتحرير الكبير ، وخاصة في مجال التجارة . وهي تقتزن بإعادة توزيع معتدلة لعنصر العمل ، وبعض الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي . ويتسق هذا النمط مع تجارب معظم بلدان أمريكا اللاتينية ، ولكنه يتسق أيضاً مع تجارب بعض الاقتصادات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، والفلبين . ويتأثر بهذا نحو ١٥٥ مليون عامل في تلك الأقاليم .

□ نمط أفريقيا جنوب الصحراء . عادة ما يسبق هبوط اقتصادي كلي ، الإصلاح في أحداث التصحيح هذه ، التي تتسم بإعادة هيكلة عميقة داخل قطاع حديث صغير وباستجابة ضعيفة نسبياً في مجال العرض بالريف (بسبب البنية الأساسية الضعيفة وصور التحيز المستمرة في السياسة) . وهناك ما يقرب من ٧٠ مليون عامل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يكافحون ويكابدون آثار التصحيح .

□ النمط الزراعي الآسيوي . تتصف عمليات الانتقال هذه في الاقتصادات التي تتسم بانها اقتصادات زراعية في المحل الأول . بنمو مطرد في الناتج المحلي الإجمالي ، وإجراء بعض الإصلاح المؤسسي ، وأيضاً بإعادة توزيع يحتمل أن تكون كبيرة (على مر الزمن) لعنصر العمل . وهذا هو النمط السائد في الصين ، والهند ، وفييت نام . ويعيش ما يزيد قليلاً عن مليار عامل ، أي أكثر من ثلث قوة العمل في العالم ، في الاقتصادات الزراعية الآسيوية .

عند إصلاح الاقتصادات في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، غالبا ما انخفضت الأجور الحقيقية بصورة حادة ثم انتعشت ، بينما ظلت البطالة معتدلة في الأغلب .

الجدول ١٥ - ٢ الأجور الحقيقية والبطالة في أربع بلدان تجري عمليات الإصلاح في أمريكا اللاتينية وإفريقيا

البلد	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
الأجور الحقيقية (رقم قياسي) (أ)	١٩٦,٤	٢٠٠,٠	١٨١,٨	١٤٥,٥	١٠١,٨	٧٦,٤	٦٥,٥	١٠٠,٠	٦١,٨	٧٦,٤	٩٩,٣	١٠٤,٠	١٠٥,٢
بوليفيا	٨٢,٠	٩٤,٣	١٠٠,٩	١٠٥,٦	١١٦,١	٩٧,٣	١٠٠,٠	٩٤,٥	٩٤,٥	٩٣,٩	٩٩,٣	١٠٤,٠	١٠٥,٢
شيلي	٠٠	٠٠	١٢٩,٤	١٣٥,٥	١٣٣,٥	٩٣,٦	١٠٠,٠	٩٤,٤	٦٦,٥	٦٦,٢	٨١,٢	٩٣,٧	١٠٣,٣
المكسيك	٢٧٥,٦	٢٢٦,٨	٢٤٣,٩	١٤٣,٩	١٢٩,٣	١٠٠,٠	١٤٦,٣	٢١٢,٢	٢١٨,٨	٢٥٤,٣	٢٥٤,٣	٢٩٥,٧	٣٧٩,٣
غانا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
معدل البطالة (نسبة مئوية)	١٤,٠	١٤,٠	١٠,٠	٧,٥	٦,٢	٧,٥	٨,٢	٦,٦	٥,٧	٤,٢	٥,٩	١١,٥	١٠,٧
بوليفيا	١٤,٠	١٤,٠	١٠,٠	٧,٥	٦,٢	٧,٥	٨,٢	٦,٦	٥,٧	٤,٢	٥,٩	١١,٥	١٠,٧
شيلي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المكسيك	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
غانا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

.. غير متاح
(أ) الرقم القياسي يساوي ١٠٠ في السنة الأولى للتصحيح
المصدر : تقديرات موظفي البنك الدولي .

تظهر الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تشكيلة متنوعة من أنماط تصحيح سوق العمل .

جدول ١٥ - ٣ الأجور الحقيقية والبطالة في خمسة بلدان كانت مخططة مركزيا من قبل

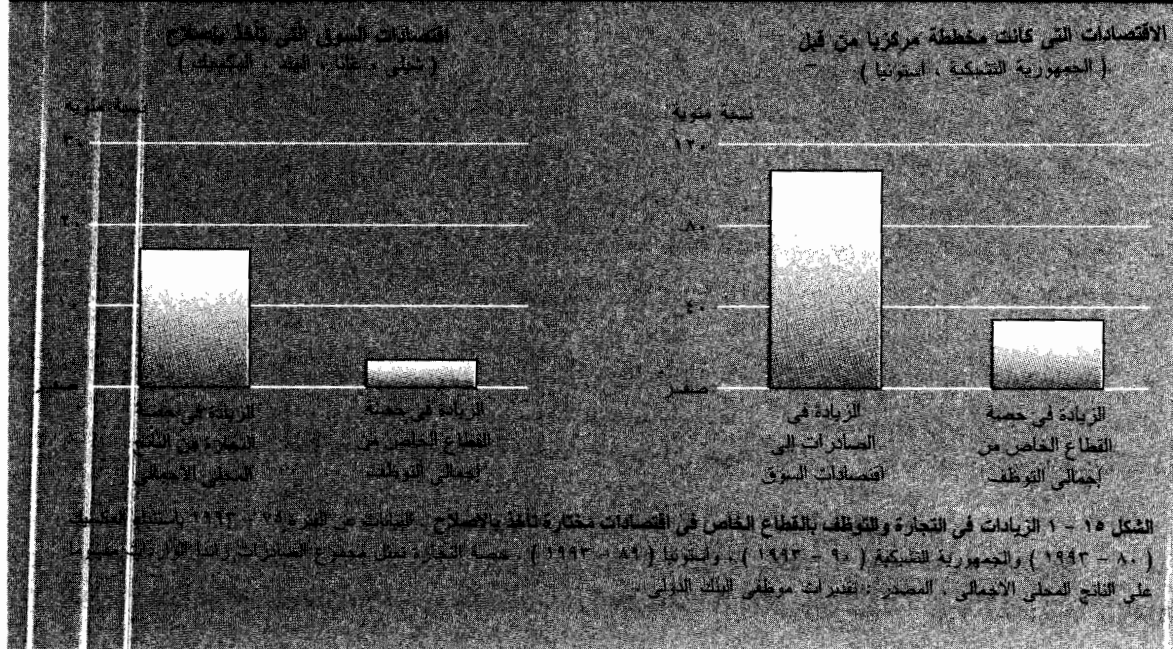
الاقتصاد	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الأجور الحقيقية (رقم قياسي) (أ)	٨٢,٧	٩٤,٩	١٠٠,٠	١٠٨,٢	١٠٩,١	١٠٨,٣	١٠٣,١	١١٢,٦	١١٧,٢	٠٠
الصين (ب)	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
هنغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بولندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
روسيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
معدل البطالة (نسبة مئوية)	١,٩	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٢,٥	٣,٠	٠٠	٠٠
الصين	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
هنغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
لاتفيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بولندا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
روسيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

.. غير متاح
(أ) الرقم القياسي يساوي ١٠٠ في السنة الأولى للتصحيح
(ب) تمت في عام ١٩٨٦ أولى المحاولات الرئيسية لإصلاح مؤسسات الدولة .
المصدر : تقديرات موظفي البنك الدولي .

معتدلة - ربما باستثناء بوليفيا . وفي عدد قليل من بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء ، كانت التقلبات في الأجور الحقيقية أقل حدة ؛ وشيلي مثال لذلك ، حيث كانت انخفاضات الأجور معتدلة بسبب آليات مؤسسية مثل ربط الأجور بالأسعار ، وإن كان الثمن هو زيادة البطالة . وتندرج أنماط تصحيح الأجور والعمالة بين البلدان التي كانت مخططة من قبل ضمن مجموعتين متميزتين . فقد

انتعشت الأجور ، عندما أدت عمليات التصحيح على مستوى الاقتصاد الكلى إلى كبح جماح التضخم ، وإن لم تصل في بعض الأحيان إلى مستوياتها السابقة . ويشاهد هذا النمط في بوليفيا ، وغانا ، والمكسيك ضمن بلدان أخرى . وتؤدي الانخفاضات الكبيرة في الأجور الحقيقية عادة إلى تقليل الحاجة إلى إجراء تخفيضات مطلقة في العمالة ، وفي هذه الاثناء ظلت البطالة في تلك البلدان

الزيادات في انفتاح الاقتصاد وفى التوظيف فى القطاع الخاص لها أهمية كبيرة .



أظهرت الصين وفيت نام اللتان تحملتا الانتقال إلى السوق دون التعرض لهبوط اقتصادى كلى ، نموا مطردا بصورة واضحة فى الأجور الحقيقية وبطالة لا تذكر . ومن ناحية أخرى عانت الاقتصادات الصناعية فى مرحلة ما بعد الاشتراكية ، فى بلدان مثل لاتفيا ، وبولندا ، وروسيا جميعها من مزيج من الانخفاضات الحادة فى الأجور الحقيقية والانخفاضات فى العمالة (الجدول ١٥ - ٣) . وفى بولندا ، كانت انخفاضات الأجور أقل قسوة ، وكان ارتفاع البطالة أكثر حدة ، فى حين انخفضت الأجور الحقيقية فى روسيا بدرجة أكبر ، ولكن البطالة الصريحة ظلت منخفضة . وتعكس هذه الاختلافات كلا من تأثير العوامل المؤسسية ، مثل مستوى إعانات البطالة ، والخيارات المتاحة للشركات والمشتغلين بشأن الإبقاء على فرص العمل مقابل خفض عدد الساعات التى يعملها كل عامل .

الأجور النسبية وإعادة توزيع عنصر العمل

للمستويات الأجور ليست هى الأمر المهم هنا ، وإنما ما إذا كان بوسع سوق العمل أن ترسل الإشارات التى تجتذب العمل إلى تلك الأسواق التى يكون الطلب فيها مرتفعا . وتقوم سوق العمل بهذه المهمة أساسا من خلال ما يحدث من تغيرات فى الأجور النسبية ، إذ ترتفع الأجور فى القطاعات الآخذة فى التوسع بالنسبة إلى الأجور فى القطاعات الآخذة فى الانكماش . وتشجع الزيادة المؤقتة فى فوارق الأجور على تدفق عنصر العمل بعيدا عن الوظائف غير القادرة على البقاء تجاه القطاعات الآخذة فى النمو . وكلما تسارع تدفق العمل نحو القطاعات الآخذة فى النمو تسارع التصحيح المرغوب فى الناتج القومى . وإذا تباطأ هذا التدفق - لعدم تغير الأجور النسبية ، أو لارتفاع تكاليف التصحيح ، أو لأن الوظائف القديمة تصبح غير قادرة على البقاء قبل خلق وظائف جديدة - فربما يشهد الاقتصاد انخفاضات انتقالية أكبر فى العمالة وارتفاعات موازية فى البطالة .

وهناك مؤشران لتأثير ذلك على عنصر العمل هما التغير الكلى فى انفتاح الاقتصاد (بالنسبة للاقتصادات المخططة مركزيا ، فى الانفتاح على التجارة مع اقتصادات

تنطوى جميع عمليات التحول على إعادة تخصيص عنصر العمل ، من الوظائف غير القادرة على البقاء إلى القطاعات والأنشطة الأعلى إنتاجية . والاستجابة الكلية

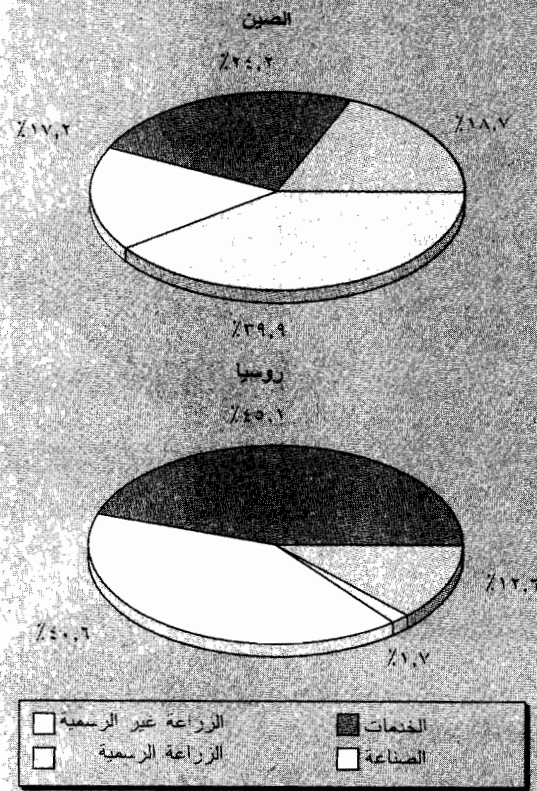
مضغوطة في البداية ، ولكنها اتسعت فيما بعد ، مع ارتفاع الأجور في الصناعات الآخذة في النمو ، ذات المنحى التصديري مثل معدات النقل ، بالنسبة للأجور في القطاعات الآخذة في الانكماش القائمة على إحلال الواردات . ففي شيلي ، ارتفعت الأجور في قطاعات الصناعة التحويلية بالنسبة لمتوسط الأجور ، وفي داخل قطاع الصناعة التحويلية ، زادت أيضا فوارق الأجور عبر القطاعات وتبعا لمستوى المهارة . كما تظهر واضحة التغيرات الكبيرة في الأجور النسبية فيما بين البلدان الصناعية فيما بعد الاشتراكية . فقد ارتفع تشتت الأجور فيما بين القطاعات في جمهوريتي التشيك والسلوفاك ، وحدثت زيادة مماثلة في تباين الأجور عبر الصناعات في بلغاريا .

وعادة ما تتحول فرص العمل بالتوازي مع هذه التغيرات في الأجور النسبية . فقد شهدت بوليفيا ، وكوت ديفوار ، وغانا جميعها تحولات في اتجاه العودة إلى الزراعة نتيجة للتغيرات في الأسعار النسبية والأجور ، وفي كوستاريكا تحولت فرص التوظيف نحو الصناعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير . وفي جمهوريتي التشيك والسلوفاك وبولندا وروسيا ، تدفق العمل من الصناعة نحو الخدمات ومن القطاع العام إلى القطاع الخاص . ففي روسيا مثلا ، انخفض نصيب الدولة من العمالة من ٨٣ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٠ إلى ٦٧ في المائة في عام ١٩٩٣ .

القيود التي تفرضها الظروف السائدة في البداية

تؤثر الظروف السائدة في البداية تأثيرا مهما على نطاق الإصلاح ووتيرته . فعلى سبيل المثال ، لا يتسنى تدبر وتيرة إلغاء الوظائف الا إذا كانت القطاعات التي كانت متمتعة بالحماية فيما سبق ، صغيرة بالنسبة لباقي الاقتصاد . وبالمثل فان النهج التدريجي للإصلاح أيسر في اقتصاد يبدأ من التوازن على مستوى الاقتصاد الكلى ، عنه في اقتصاد ابتلى بنضخم مرتفع أو نقص في النقد الأجنبي . وتوضح هذا المقارنة بين الصين وروسيا . فقد اختارت الصين نهجا للإصلاح يضم مسارين : إذ استمرت في فرض رقابة الدولة على المؤسسات القائمة ، بينما سمحت بنمو قطاع جديد لا يتبع الدولة ، أساسا خارج نطاق السيطرة الحكومية . وكان تطبيق هذه الاستراتيجية

ربما ساعد القطاع الزراعى غير الرسمي فى الصين ، ويزيد حجمه عدة مرات عنه فى روسيا ، الصين فى مرحلة الانتقال .



الشكل ١٥ - ٢ التوزيع القطاعي للتوظيف فى الصين وروسيا ، البيانات عن سنة ١٩٩٢ . وكلمة الرسمية هنا تشير أساسا إلى الزراعة الجماعية ، وتشير عبارة غير الرسمية إلى المزارع العائلية . المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

السوق) والارتفاع فى حصة العمالة بالقطاع الخاص . وبالنسبة للبلدان النامية المتجهة بالفعل نحو الأسواق ، تبدو الزيادة فى الانفتاح أكثر أهمية ؛ وبالنسبة لبعض البلدان انصناعية فيما بعد الاشتراكية ، قد يكون التحولان كبيرين للغاية (الشكل ١٥ - ١) .

وتظهر معظم الاقتصادات الآخذة فى الإصلاح تحولات كبيرة فى الأجور النسبية . ففي غانا ، زادت الأجور النسبية فى كل من الزراعة والتعدين ، وهما القطاعان اللذان حاباهما برنامج الإصلاح . وفى المكسيك ، كانت فوارق الأجور فيما بين القطاعات

الأجل القصير . وتنطوي خيارات السياسة على عدة أبعاد .

أول خيارات السياسة هو متى يبدأ التصحيح . ففي بعض الأحيان يكون هناك مجال لحرية التقدير : فقد كان بوسع بيرو بدء الإصلاح في منتصف الثمانينات ، ولكنها اختارت التأجيل - نظير تكلفة مرتفعة من حيث زيادة الفقر . ولكن من الأفضل بصفة عامة التصدى للإصلاح بمجرد أن تتوافر الثقة بالتزام الحكومة . فإذا انتظر صانعو السياسة حتى ينهار الاقتصاد ، فلن يتوافر لهم سوى عدد قليل من الخيارات وربما يواجهون انتقالاً أكثر إيلاماً . بيد أن التصدى للإصلاح قبل أن ترسخ الحكومة التزامها ومصداقيتها ، قد يحدث رد فعل سلبي ويؤدي لانتكاس قضية الإصلاح ، مع عواقب وخيمة بالنسبة للنمو ، على نحو يتضح من تجربة كوت ديفوار في الثمانينات .

وثانياً ، يتعين على صانعي السياسة أن يقرروا سرعة الإصلاح . فهل يكون الإصلاح تدريجياً ، مع إلغاء بطيء للوظائف غير القادرة على البقاء ؟ أم يكون سريعاً ، حتى مع المخاطرة بالتشجيع على حدوث انخفاض حاد في البداية في العمالة الكلية ؟ إن الوضع الأمثل من منظور العمل هو ألا يتم التخلص من وظائف إلا حينما تخلق وظائف جديدة ، ومن ثم يتم التقليل لأدنى حد من الطلب الإجمالي على العمل . وقد استخدمت هذه الاستراتيجية بلدان مثل الصين والهند ، والتي اختارت حماية الوظائف غير القادرة على البقاء ولتجنب المصاعب الاجتماعية والسياسية ، حتى على الرغم من أنه سيتعين في مرحلة ما ، التصدى لعدم كفاءة القطاع المتمتع بالحماية . بيد أنه نادراً ما يكون النهج التدريجي خياراً متاحاً أمام معظم البلدان . فمعظم الاقتصادات يبدأ الإصلاح في خضم أزمة اقتصادية في ظل تضخم متسارع وعجز بالحساب الجاري لا يمكن الاستمرار في تحمله . ومن ثم ، يصبح التصدى للتثبيت والتحرير في آن واحد هو الخيار الوحيد . ولا ينجح التثبيت السريع إلا إذا حظت نية الحكومة المعلنة بالتصدى للتضخم على نحو حاسم بالتصديق . ويتطلب هذا في معظم الأحوال خفضاً سريعاً للتضخم من أجل إرساء المصداقية ، وهو ما يستبعد النهج التدريجي . فكلما ازدادت جرأة حزمة الإصلاح وشموليتها وازدادت مصداقية نوايا الحكومة ، ازداد وضوح التغيير في توقعات الناس وسلوكهم .

ممكناً لأن قطاع الدولة غير الكفاء كان يمثل حصة صغيرة نسبياً من الاقتصاد . ونظراً لأن الصين كان بها قطاع زراعي غير رسمي أكبر كثيراً مما في روسيا ذات التصنيع الكثيف (الشكل ١٥ - ٢) فقد عانت درجة أقل من سوء تخصيص الموارد .

وقد عرقلت هذه الظروف المختلفة التي كانت سائدة في البداية مسار التحول والخيارات الاستراتيجية المتاحة لصانعي السياسة على حد سواء . فقد أعطت إمكانات العرض الريفي الكبيرة في الصين دفعة أولية قوية للنمو ولخلق فرص التوظيف في القطاع غير التابع للدولة ، وسمحت للحكومة بأن تتبنى نهجاً تدريجياً لإزاء إصلاح مؤسسات الدولة غير الكفوءة . وكان على بلدان وسط وشرقي أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق والتي تفقر إلى مثل إمكانات العرض هذه ، أن تصلح قطاعاتها التابعة للدولة وأن تقبل إلغاء العمالة الحكومية ، بدلاً من تأجيل عمليات الإصلاح على النحو الذي فعلته الصين . وكافتراض عام ، فإن الظروف السائدة في البداية تكون أكثر مواتية حينما يتسم العمل ورأس المال بقدرة مرتفعة على الانتقال ، وحينما توجد قطاعات قادرة على البقاء ولديها إمكانات قوية لزيادة العرض . وقد تطلبت البلدان التي كانت تضم قطاعاً خاصاً رسمياً متقدماً ومستوى معتدلاً من الحماية فحسب ، قدراً من إعادة تخصيص القطاعي لعنصر العمل ، أقل مما تطلبت الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل . وعلى النقيض من هذا ، فإن إعادة تخصيص عنصر العمل على نطاق واسع مطلوبة في بلدان وسط وشرقي أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق . وكان سوء تخصيص العمل قليلاً في كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ، ولكنها عانت ضعف استجابات الناتج في الأجل القصير بسبب عدم كفاية البنية الأساسية والدعم المؤسسي واستمرار تحيز السياسة ضد الزراعة .

دور السياسة

كذلك يمكن لاختيار السياسات وتتابعها أن يؤثر تأثيراً كبيراً على سرعة انتقال العمال ورفاهيتهم . ويتمثل الشاغل الأساسي في إدارة الإصلاح الهيكلي في كيفية تسهيل تدفق العمال من الوظائف غير القادرة على البقاء إلى الوظائف الجديدة ، دون زيادة تكاليف التصحيح في

الاجمالى خلال الجزء الأكبر من العقد . وعلى النقيض من ذلك ، اقترن التحرير فى غانا بعمليات تخفيض كبيرة متعددة فى قيمة السبدى وتصحيح فى السياسات على مستوى الاقتصاد الكلى من أجل خفض التضخم . وكانت النتيجة انخفاضاً حقيقياً فى قيمة العملة ، الأمر الذى وفر دافعا كبيرا لنمو الصادرات وخفف من تأثير خفض الحماية على القطاع المنافس للواردات .

وثمة بعد خامس لصياغة السياسة يتعلق بالاقتصاد السياسى للإصلاح . فالتجربة تظهر أن العامل الرئيسى للتصحيح الناجح هو الالتزام المتسم بالمصادقية بالتحول عن مسار التنمية القديم السيئ إلى توازن جديد موات للنمو . وينبغى للحكومات أن تكتسب هذه المصادقية ، لا عن طريق ترديد نصائح ومشورات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وإنما اتباع نهج متسق إزاء الإصلاح .

ويتطلب برنامج الإصلاح القابل للاستدامة والذى يحظى بالمصادقية أن ترى الحكومة ، ورأس المال ، والعمل أن هناك مصلحة مشتركة بينهم . والفوز بتأييد العمال المنظمين أمر حاسم ، وخاصة ان لم تكن الاتحادات العمالية ، كما هو الحال أحيانا ، تمثل سوى ذلك الجزء من قوة العمل الذى كان يحظى بامتيازات نسبية قبل الانتقال وربما تكون له مصالح راسخة فى عرقلة الإصلاح . وقد يساعد جعل المكاسب طويلة الاجل من عملية الإصلاح واضحة على خلق تأييد للتغيير ، وهو ما تستطيعه أيضا الآليات التى تنطوى على الالتزام المسبق من جانب الحكومة باتباع مسار الإصلاحات ومنعها من أن تخلف وعودها ، وقد ساعدت الموائيق الاجتماعية الشاملة فى اسرائيل والمكسيك خلال الثمانينات على اكتساب التأييد العريض للإصلاح . ويمكن لمثل هذه الموائيق أن تلعب أيضا دورا هاما فى جنوب أفريقيا فى التسعينات . ويمكن للموائيق الاجتماعية أن توفر وسيلة للعمال ، وأرباب الأعمال ، والحكومات للوصول إلى قدر من توافق الآراء بشأن حزمة الإصلاح ككل ، وبشأن عمليات المفاضلة التى تنطوى عليها . ويمكن أن تساعد أيضا على التخلص من التصور الذاتى للعلاقة بين الأسعار والأجور الاسمية . ولكن توجد للموائيق الاجتماعية جوانب سلبية . وهناك بصفة خاصة تعارض بين عمليات تصحيح الأجور المنسقة

أما البعد الثالث فى تصميم السياسة فيتصل بتتابع عمليات الإصلاح . فثمة درس مهم من كل من محاولات الإصلاح الفاشلة والناجحة فى أفريقيا جنوب الصحراء وفى أمريكا اللاتينية مؤداه أن الحكومات ينبغى أن تأخذ فى الحسبان الاعتماد المتبادل للأسواق فى عملية الانتقال وسرعات التصحيح المختلفة التى تأخذ بها . فالإصلاح ينبغى الا يتوقف عند أسواق السلع ورأس المال وبصفة خاصة لأن تصحيح سوق العمل أبطأ بصورة دائمة تقريبا من تصحيح أسواق السلع ورأس المال على أية حال . وغالبا ما يكون إصلاح سوق العمل هو العنصر المفقود الذى قد يعرقل العملية ، حيث أن الاستجابة الراكدة لسوق العمل تترك الاقتصاد الذى تم إصلاحه جزئيا عرضة للصدمات خلال مرحلة الانتقال . ويوضح انهيار البرنامج الشيلى فى عام ١٩٨٢ هذه النقطة . فبحلول عام ١٩٨٠ كانت شيلى قد حررت كلا من أسواقها الخارجية والمالية ، ولكنها لم تقم الا بإصلاح جزئى لسوق العمل وتركت آليات مقايسة الأجور دون تعديل . وقد أدى حدوث زيادة مفاجئة فى تدفقات رؤوس الأموال للدخل خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨١ إلى تقدير مغال فيه لقيمة البيزو ، فاقمت منه مقايسة الأجور بالتضخم الماضى . وازداد ارتفاع قيمة البيزو بالمعدلات الحقيقية . وفى عام ١٩٨٢ انهارت العملة ، حيث انخفضت بنسبة ٩٠ فى المائة تقريبا فى عام واحد فحسب ؛ وانكمش الناتج بنسبة ١٤ فى المائة ؛ وازداد معدل البطالة إلى ربع قوة العمل .

ومستوى سعر الصرف الحقيقى هو العنصر الرابع الحاسم فى تصميم السياسة ، وهو العنصر الذى تلقى عليه الضوء تجربة شيلى فى عام ١٩٨٢ . فالمغالة الكبيرة فى تقدير قيمة العملة الحقيقية لبلد ما قد تكون لها تأثيرات معاكسة كبيرة على صناعات السلع التى تدخل فى نطاق التبادل التجارى ، وقد تضعف استجابة الصادرات وخلق الوظائف الجديدة . وفى النهاية ، فإن المغالة فى تقدير القيمة الحقيقية للعملة يمكن أن تقوض عملية الإصلاح بكاملها . وقد حاولت كوت ديفوار فى منتصف الثمانينات إجراء التحرير مع الحفاظ على سعر صرف ثابت وعجز مالى كبير : وكانت النتيجة هى حدوث ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة ، وزيادة فى فاتورة الواردات ، وأزمة فى ميزان المدفوعات . وانعكس التصحيح الفاشل فى ركود فى النمو وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى

بإجراء تغييرات رئيسية فى استراتيجياتها الانمائية . وقد سادت سمتان هذه التغييرات : التحول صوب السياسات ذات المنحى التصديرى والاسواق المفتوحة ، وإعادة تقييم دور الدولة . وتفرض هذه التغييرات طويلة الأجل تحديات فريدة على تشغيل أسواق العمل . فهى تتطلب التعجيل بإعادة توزيع عنصر العمل من القطاعات غير القادرة على البقاء إلى القطاعات الآخذة فى التوسع . وهى تنطوى على التصدى للانخفاضات الحادة والانتقالية فى الطلب على العمل فى أنحاء البلد كله . ويتوقف مآل حال العمل خلال فترات التغيير الرئيسى هذه على الكيفية التى تقوم بها البلدان بالتصدي لهاتين المهمتين بنجاح . وعلى الرغم من أن الظروف السائدة فى البداية لها أهمية كبيرة فى تيسير عملية التصحيح ، فإن هذا ينطبق أيضا على خيارات السياسة بشأن توقيت الإصلاح ، ووتيرته وتتابعه .

التى تأتى بها المواثيق الاجتماعية وبين الحاجة القوية إلى مرونة الأجور النسبية وإعادة تخصيص عنصر العمل خلال عملية إعادة الهيكلة . ولحل هذا التعارض ، قد ترغب البلدان التى تحظى فيها النقابات بالقدرة على المساومة المركزية فى التحرك سريعا نحو ترتيب لا مركزى بمجرد أن تحقق التثبيت . ففي مطلع عام ١٩٩٥ ، تحركت المكسيك فى هذا الاتجاه - ربما بصورة متأخرة - عن طريق انتهاء اتفاقات الأجور المركزية ولصالح عمليات المساومة اللامركزية .

• • •

وعلى مدى العقدين الماضيين ، اضطلع كثير من البلدان النامية والبلدان التى كانت مخططة مركزيا من قبل ،

الفصل السادس عشر

الفائزون والخاسرون

سياسات التصحيح الهيكلى إلى حد مبالغ فيه بالتضخم وبالتوازن المالى ، وإلغاء اللوائح المقيدة للأسواق وتحريرها ، ولا تشغل كثيرا بالآثار المباشرة على العمال . ويشير استعراض الدلائل بصورة مؤكدة إلى أن العمال يعانون خلال التصحيح ربما على نحو أسوأ كثيرا من معاناة المجموعات الأخرى . ولكن هل هناك سياسات بديلة فعالة تناسب مصالح العمال على نحو أفضل ؟ يبحث هذا الفصل توزيع أعباء الانتقال والادعاء بأن سياسات التصحيح لا تناسب مصالح العمال على خير وجه .

التصحيح والعمال والفقراء

تنطوى عمليات التحول على إصلاحات هيكلية عميقة . فهى تخلق فرصاً جديدة تماماً كما تخلق مخاطر جديدة ، تولد بالضرورة فائزين وخاسرين . ولكن عند نقل العمال

يعانى العمال خلال الانتقال المؤلم من استراتيجية انمائية فاشلة ، حتى وإن استفادوا من التغير فى الأجل الطويل . وربما يجد الفقراء أنه من الصعب عليهم بصفة خاصة أن يواجهوا الانخفاضات فى الأجور وفى فرص التوظيف التى تنزع إلى الحدوث خلال فترات الانتقال . وفى بعض الأحيان تتأثر النساء بشكل غير متناسب . وقد يكون الاحساس بالألم عميقا إذا اصطحب الانتقال بركود أو إذا استغرق تجديد النمو وقتاً أطول مما كان متوقعا .

هل تعتبر الأعباء التى تلقيها برامج التثبيت والإصلاح على كاهل العمال تكلفة حتمية ، أم أنها دليل على عيب فى تصميم البرامج ؟ يحتاج كثير من المراقبين - من المتحدثين باسم الاتحادات العمالية إلى بعض المنظمات الدولية وغير الحكومية - بأنه فى اقتصادات السوق النامية والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل على حد سواء ، تشغل

إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية ، فإن التغير الهيكلي يؤدي في النهاية إلى زيادة الناتج والعوائد التي تتحقق لعنصر العمل .

ويميل عنصر العمل إلى المعاناة خلال الفترة الأولى من التصحيح ، ربما بدرجة أكبر من معاناة رأس المال . ولكن ذلك لا ينجم في الغالب الأعم عن عيب في تصميم سياسات التصحيح ، وإنما لأن التصحيح يحدث بالتزامن مع - أو تؤدي إليه - أزمة تنشب على مستوى الاقتصاد الكلي ، يتبعها انخفاض حاد في الطلب الكلي . وقدرة العمل على الانتقال على المستوى الدولي أقل من قدرة رأس المال ، ومن ثم فهو أقل قدرة على الرحيل حينما يتدهور الاقتصاد المحلي (انظر الفصل التاسع) . وبالتالي ، فحينما ينهار اقتصاد ما ، يرجح أن يتحمل العمل الجزء الأكبر من الصدمة ، بينما يهرب رأس المال . ولكن صدمة الطلب الكلي ، لا التصحيح الناشئ ، هي التي تؤدي إلى الإضرار بالعمال عادة .

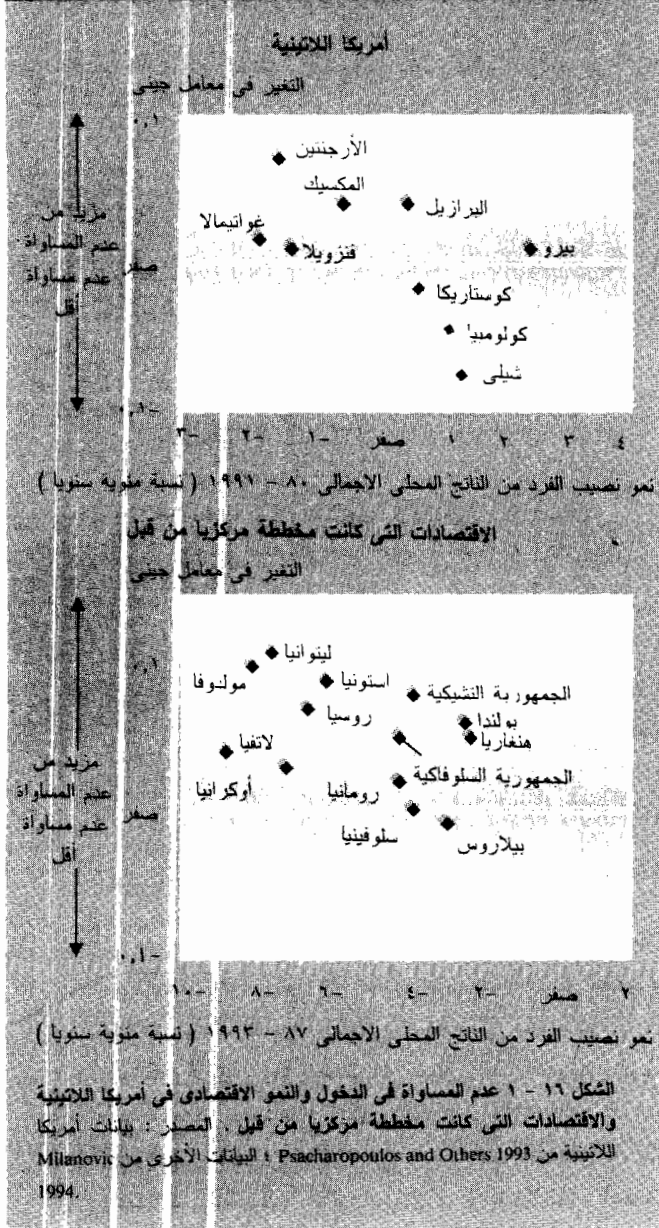
ويمكن للتصحيح أن يفيد العمال ، على الرغم من الانخفاضات المؤقتة في العمالة والأجور الحقيقية ، وذلك على نحو ما تشير إليه تجربة التصحيح في البلدان الأفريقية خلال الثمانينيات . فمن بين تسعة وعشرين بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء تناولتها دراسة حديثة للبنك الدولي ، فإن البلدان الست التي مضت لأبعد شوط في تنفيذ إصلاحات السياسة الرئيسية وتحقيق استدامتها ، حظت بأقوى انبعاث للنمو الاقتصادي . وفيما بين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ و ١٩٩١ ، شهدت هذه البلدان الست زيادة متوسطة في النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بلغت نقطتين مئويتين . وشهدت البلدان التي لم تضطلع بالتصحيح ، انخفاض معدل النمو المتوسط بها إلى -٢ في المائة سنوياً . وعلى الرغم من ندرة البيانات المتوافرة عن اتجاهات الأجور والعمالة في أفريقيا ، فإن الأدلة المستمدة من بلدين قاما بالتصحيح - تنزانيا وغانا - تبين أن أداء كل من العمالة والأجور قد تحسن في أعقاب الإصلاح الهيكلي . وفي خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، نمت العمالة في تنزانيا بمعدل سنوي متوسط قدره ٦,١ في المائة ، صعوداً من -١,٥ في المائة خلال النصف الأول من العقد . وفي غانا زادت العوائد الحقيقية في القطاع الخاص إلى ثلاثة أمثال تقريباً فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، في أعقاب الإصلاحات .

ومن المؤكد أن الفقراء في أمريكا اللاتينية عانوا خلال الأزمة التي حدثت على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولكن هذا يعزى بصفة رئيسية إلى أخطاء السياسة الماضية لا إلى سياسات التصحيح ذاتها . إذ كان الفقر المتصاعد في البرازيل وبيرو في الثمانينيات يرجع إلى الافتقار إلى التصحيح والتدهور الاقتصادي . وتوجد في بعض بلدان أمريكا اللاتينية أدلة على أن عدم المساواة ارتفع خلال فترات الركود وانخفض في فترات الانتعاش (الشكل ١٦ - ١) ، ولكن هذا يبدو سمة لصيقة بدورة الأعمال - على نحو ما هو عليه الحال في بعض البلدان الصناعية - وليس سمة لصيقة بالإصلاح . ففي شيلي تتوافر بعض الأدلة على ارتفاع فوارق الأجور فيما بين العمال حسب اختلاف مستوى تحصيلهم التعليمي حتى عام ١٩٩٢ ، ولكن النمو السريع في الأجور والعمالة يحقق منافع كبيرة بشكل واضح لجميع العمال في شيلي .

وقد اقترن الانتقال بزيادة عدم المساواة في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل . وقد كان عدم المساواة قليلاً جداً في ظل الاشتراكية ، ولكن اقتصادات السوق تتطلب قدراً من عدم المساواة لكي تعمل على نحو كفؤ : فلا بد أن تختلف الأجور إذا اردنا إثابة الاستثمارات في المهارات والخبرة . ومن ثم ، كانت الزيادة في عدم المساواة - والتي كانت مرغوبة حقاً - نتيجة لا مفر منها للانتقال من التخطيط المركزي في اتجاه نظام السوق . ففي جمهورية التشيك ، وبولندا ، وسلوفينيا ، وألمانيا الشرقية ، نجم تزايد عدم المساواة بصفة رئيسية من ارتفاع العوائد النسبية لمن تلقوا تعليماً عالياً . وتغيرت قليلاً ، أو لم تتغير أصلاً ، النسبة بين أجور الـ ١٠ في المائة من العمال الأدنى أجراً وأجور العامل المتوسط .

وكان الانتقال إلى السوق يعني زيادة في صفوف الفقراء في جميع الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل . وكانت الزيادة في الفقر كبيرة في بيلاروس ، وليتوانيا ، ومولدوفا ، وروسيا . ويرجح أن ينخفض مدى تفشي الفقر مع النمو الاقتصادي ، والذي استؤنف بالفعل في اقتصادات عديدة تمر بمرحلة انتقال . ومن ثم ، فإن الفقر الذي يحدث خلال الانتقال ينبغي ألا يصير دائماً بالنسبة لمعظم من يقعون في إسناره . ولا يرجح أن يظل فقراء سوى الذين تمنعهم مؤهلاتهم التعليمية المنخفضة من التكيف مع النظام الجديد .

شهدت اقتصادات أمريكا اللاتينية التي تدهورت في الثمانينات ارتفاعاً في عدم المساواة ، على النحو الذي شهدته جميع اقتصادات أوروبا التي مرت بمرحلة انتقال .



مباحاً فحسب بأسعار بالغة الارتفاع في السوق السوداء . ومع تحرير التجارة ، وتصحيح سعر الصرف ، وخفض الدعم ، أصبحت السلع المستوردة أقل تكلفة أو أصبحت متاحة لأول مرة ، بينما ارتفعت أسعار المرافق . والغذاء ، والاسكان .

وأسوأ سيناريو بالنسبة للعمال الفقراء هو الإصلاح الذي يبدأ ثم يتهاوى . ففي البلدان التي تتخلى عن الإصلاح في منتصف الطريق أو تتوه فيما بين المسارات المختلفة ، تنخفض مستويات المعيشة عادة بصورة هائلة وتظل منخفضة . ففي كوت ديفوار في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، أدى النمو الاقتصادي المستدام الذي نتج عن محاولة الإصلاح الهيكلي وارتفاع أسعار البن والكاكاو إلى الإقلال من الفقر بدرجة كبيرة . ولكن حينما انهارت معدلات التبادل التجاري للبلد في عام ١٩٨٦ ، وتخلت الحكومة عن الإصلاح ، تهاوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وحلّق الفقر مرتفعاً ، الأمر الذي محاسب الفترة السابقة . وفيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ، زادت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٣٠ في المائة إلى ٤٦ في المائة . وثمة مثال آخر هو الفلبين في مطلع الثمانينيات ، حينما سبب التضخم وسعر الصرف المقوم بصورة خاطئة معاناة الفقراء ومنعهم من تحقيق أية مكاسب . وفي أوكرانيا في مطلع التسعينيات ، وجه التضخم المفرط واستمرار القيود على التجارة الخارجية ، والاستجابة المتناقضة في القطاع الخاص لطمة للفقراء دون تحقيق الوعد بتحقيق تحسن سريع .

ويؤدي الركود ، والبطالة ، وانخفاض الأجور جميعاً إلى الإضرار بالفقراء بصورة حادة في مرحلة الانتقال المبكرة ، ولكن الإصلاحات الهيكلية التي تشكل التحول الحقيقي تفيد العمال الفقراء حتى في الأجل القصير . كما يعمل تحرير التجارة والتخفيض الحقيقي في قيمة العملة معاً على تنشيط الصادرات ، والتي تميل في البلاد النامية إلى أن تكون كثيفة الاستخدام للعمال الأقل مهارة . وتعني تنمية القطاع الخاص عادة ، تنمية مشروعات الأعمال الجديدة في القطاعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل . ونظراً لأن السلع الداخلة في نطاق التبادل التجاري تمثل جزءاً من سلة استهلاك معظم الفقراء أصغر منه في سلة الأثرياء ، فإن ارتفاع الأسعار النسبية للواردات يؤثر فيهم بدرجة أقل .

بيد أنه في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، قد تضرر هذه الآثار قصيرة الأجل بالفقراء . فقد كان يتم توفير الاسكان ، والمرافق ، والنقل العام بصورة مجانية تقريباً في ظل النظام السابق ، وكان الغذاء مدعوماً ، في حين لم يكن معظم السلع المستوردة متاحة أو

الإطار ١٦ - ١ هل نعرف مدى تدهور رفاهية الأسر المعيشية في فترات التغيير الرئيسية ؟

خلال عام ١٩٩٠ جنباً إلى جنب مع الانخفاض الأقل في الاستهلاك والذي بلغ ١٤ في المائة ، طبقاً للتقديرات الرسمية ، أو الانخفاض الذي بلغ ٥ في المائة ، والمستمد من بيانات الاتفاق الاستهلاكي . وفي كل من كندا و زامبيا ، زادت المشاركة في القطاع غير الرسمي . من ٣ في المائة من العمالة في عام ١٩٨٨ إلى ٢١ في المائة في عام ١٩٩٢ . بالنسبة لكندا ، ومن ١٩ في المائة في عام ١٩٧٨ إلى ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٢ بالنسبة لزامبيا . وفي كندا والمكسيك و زامبيا ، دخلت أعداد إضافية من النساء إلى قوة العمل : ففي غويكيل باكودور مثلاً ، قفزت نسبة الزوجات اللاتي يعملن خارج المنزل من ٤٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة خلال سنوات الانتقال . وزاد متوسط حجم الأسرة المعيشية أيضاً من ٤.٣ إلى ٥.٣ في المائة في زامبيا ، بينما ارتفعت نسبة الأسر المعيشية الممتدة من ٣٣ في المائة إلى ٣٨ في المائة .

وقياس الرفاهية صعب بصورة مشهورة . فالبيانات البولندية لا تفسر التحسن في تنوع المنتجات وجودتها خلال مرحلة الانتقال أو التخلص من مناعب صفوف الانتظار الطويلة . ومن ناحية أخرى ، فإن بيانات كندا و زامبيا لا تظهر الزيادة في الجريمة والعنف ، حتى داخل الأسر المعيشية ، التي صاحبت الانخفاض في مستويات المعيشة . ولا يظهر أي من البيانات مدى اضطراب الأسر ، وخاصة المرأة ، إلى العمل لساعات أطول (داخل وخارج المنزل) للتوفيق بين الدخل والاحتياجات . وبالتأكيد ، فإن بيانات الأجور والعمالة الرسمية لا تبين سوى جانب بسيط من الصورة .

قد تواجه الأسر في الاقتصادات التي تأخذ بالإصلاح خسائر تعجزها من حيث الرفاهية ، مع انخفاض الأجور الحقيقية وفرص التوظيف على حد سواء . ولكن الأسر المعيشية لا تتلقى هذه الصدمات بصورة سلبية ، وإنما تحاول التكيف لمواجهةها . فتتحول الأسر المعيشية من مصادر الدخل المتعلقة بالأجور إلى تلك التي لا تتعلق بها ، وبصفة خاصة من خلال زيادة المشاركة في القطاع غير الرسمي . فينضم مزيد من النساء إلى قوة العمل ، ويعمل عدد آخر من أعضاء الأسرة المعيشية ساعات إضافية للحصول على دخل مكمل . وفي بعض البلدان ينضم عدد آخر من كسبي الأجور إلى الأسرة لتجميع الدخل وتنجح المخاطر . ونظراً لأن الأسر المعيشية التي تتأثر بالصدمات المقترنة بالتحول تغير أنماطها الاستهلاكية أيضاً ، تنور مشكلات القياس بشأن تقدير مدى الانخفاض في الأجور . ونتيجة لهذا ، قد لا تمثل التقديرات الاجمالية للانخفاضات في الأجور والعمالة مقاييس دقيقة لما يؤول إليه حال الأسر المعيشية . ونوضح الدراسات التي أجريت في كندا ، والمكسيك ، وبولندا ، وزامبيا أسباب ذلك .

وهناك طريقة بسيطة لبيان الفارق بين التغيرات في الأجور والتغيرات في الرفاهية هي النظر في مدى تعديل الاستهلاك خلال فترات التغيرات الرئيسية . ففي المكسيك ، انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة ٨.٦ في المائة سنوياً بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ ، ولكن الاستهلاك الخاص انخفض بنسبة أكثر اعتدالاً بلغت ١.٩ في المائة سنوياً . وينبغي أن يقيم الانخفاض البالغ ٣٢ في المائة في الأجور الحقيقية في بولندا

من الذي يتحمل عبء التغيرات الرئيسية ؟

يعتمد معظم الأسر المعيشية بدرجة كبيرة على دخلها من العمل . ومن ثم ، فإن مستويات معيشة الأسر المعيشية خلال فترات التغير الرئيسي ترتبط على نحو وثيق - وإن لم يكن كاملاً - بما يحدث في سوق العمل . ولكن النظر إلى الأجور وحدها قد يكون خادعاً ، لأن هناك عدد من العوامل الأخرى يؤثر في مستويات المعيشة ، مثل معدلات مشاركة قوة العمل ، ومعدلات الادخار الشخصي ، وتنوع السلع التي يتم استهلاكها ونوعيتها ، وتحويلات الدخل الرسمية وغير الرسمية (الإطار ١٦ - ١) .

وقد انخفض الطلب على العمل في جميع حالات الانتقال والتصحيح تقريباً (ربما باستثناء حالات الصين وفيت نام) نتيجة لمزيج ما من التدهور على مستوى

الاقتصاد الكلي وإعادة توزيع عنصر العمل . وكان الانخفاض أكثر وضوحاً في القطاعات التي لم تعد قادرة على البقاء اقتصادياً . ولم يقلت تقريباً أي اقتصاد يمر بالتصحيح كلية من حدوث تدهور مؤقت في الأجور الحقيقية وزيادة في البطالة ، ولكن حجم كل من الأثرين ومدته يختلفان من بلد إلى آخر . ومصدر الاختلاف في النهاية هو عدد الوظائف التي يتم انشاؤها والسرعة التي يجرى بها ذلك . ويعتمد هذا على سرعة الإصلاح ومصادقته .

ويعتمد رد فعل العمال والأسر المعيشية إزاء التغير في نمط الطلب على العمل على كل من العمر ، ومصدر الدخل ، ومركز العامل بالنسبة للتوظيف وعلى حجم الأسرة . وحينما يقدم دعم للعامل خلال فترة توقفه عن العمل ، سواء في شكل تحويلات دخل من الدولة ، أو من أعضاء الأسرة المعيشية الآخرين ، أو من أسر معيشية

ينزع العمال غير المهرة في الحضر إلى أن يصبحوا في وضع أقل مواتاة في فترات التغير الرئيسية .

جدول ١٦ . ١ تأثير الإصلاح على العمال في انماط الإصلاح الأربعة الرئيسية

نمط العمل	البلدان الصناعية لها بعد الاشتراكية	أمريكا اللاتينية	أفريقيا جنوب الصحراء	البلدان الآسيوية الزراعية
القطاع الرسمي	-	+	-	-
القطاع غير الرسمي	+	-	+	+
المهني	+	-	-	+
الزراعي	-	+	+	+
النساء	-/+	-	-	+
المهجر في الحضر	+	+	+	+
غير المهجر في الريف	-	-	-	-

ملاحظة : ورد وصف الأنماط الأربعة في الفصل الخامس عشر . تشير علامة زائد إلى تحقق كسب علامة ناقص إلى تحقق خسائر ، بالنسبة للعامل المتوسط . تشير علامة زائد / ناقص إلى نتيجة غير واضحة .

الصناعية التي كانت مخططة مركزيا من قبل ، مثل روسيا حيث كانت الشركات تعتمد على منح الاجازات والاقبال من ساعات العمل ، وتخفيض الأجور للبقاء على العمال في قوائم الأجور والمرتببات .

ويمكن لآثار الإصلاح أن تتباين تباينا كبيرا بين العمال الذين يظلون مستخدمين . وبين الجدول ١٦ - ١ من يفوزون ومن يخسرون خلال مراحل الانتقال . ويتم تجميع العمال تبعا لمشاركتهم في سوق العمل الرسمية أو غير الرسمية ، ومقر الإقامة (حضر أو ريف) ، والجنس ، ومستوى المهارة ، ويتم مقارنة آثار الانتقال على كل مجموعة بالآثار على العامل المتوسط عبر الفئات الأربع العريضة للبلدان المحددة في الفصل الخامس عشر .

القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي

يعتبر الانتقال من العمالة الرسمية إلى العمالة غير الرسمية سمة للتصحيح في سوق العمل تماثل في أهميتها الزيادة في معدلات البطالة ، خاصة في البلدان التي لا توجد بها شبكات أمان أو تأمين للبطالة . وتميل العمالة بالقطاع غير الرسمي إلى التضخم خلال التصحيح ، مع سعي العمال الذين يتم فصلهم في القطاع الرسمي للعثور على

أخرى ، ترتفع نسبة المتعطلين من السكان في سن العمل . وقد تتخذ الزيادة في عدد السكان الذين لا يجدون عملا شكل زيادة في البطالة ، أو تقاعد مبكر ، أو إحدى الصور الأخرى للانسحاب من قوة العمل (على سبيل المثال ، تأثير العامل المحبط) .

وفي معظم بلدان وسط وشرقي أوروبا وصلت البطالة إلى مستويات تزيد على ١٠ في المائة (وارتفعت إلى ما يربو على ١٥ في المائة في بلغاريا وبولندا) . وللوهلة الأولى لا تبدو هذه المستويات أعلى كثيرا من تلك السائدة في العديد من اقتصادات أوروبا الغربية ، والتي لم يعان أي منها من صدمات انتقال مماثلة في السنوات الأخيرة . ولكن البطالة في وسط وشرقي أوروبا لا تزال أعلى حتى على الرغم من حقيقة أن أعدادا كبيرة من العمال تسربت من قوة العمل الرسمية . فحتى في تلك البلدان التي خفضت الدعم للمؤسسات العامة ، مما أجبرها على فصل العمال ، كان تحرك البطالة بالزيادة والنقصان ضئيلا . ولكن في حين أصبحت البطالة بركة راكدة بصورة متزايدة ، حدث نمو كبير في اشتغال الناس لحساب أنفسهم ، وفي العمالة بالقطاع غير الرسمي .

وكان لهذه التغيرات الكبيرة في العمالة آثار عميقة على الاسر المعيشية . فمعظم عمال القطاع الرسمي الذين يفقدون وظائفهم أو يعانون من تخفيضات حادة في أجورهم الحقيقية لا يأتون من الأسر المعيشية التي كانت فقيرة قبل حدوث التغيرات ، ولكن بعضهم يصبح فقيرا نتيجة لتلك التغيرات . وحيثما ازدادت البطالة بدرجة كبيرة ، أسهمت بقوة في دفع الأسر المعيشية إلى تحت خط الفقر . ففي عام ١٩٩٣ ، كان احتمال أن تقع الأسر المعيشية البولندية التي يعاني البطالة عضوان أو أكثر من أعضائها في إيسار الفقر يعادل ثلاثة أمثال احتمال وقوع الاسر المعيشية المتوسطة فيه . وفي المكسيك في عام ١٩٩٢ ، كان احتمال أن يصبح عمال الحضر المتعطلون فقراء يزيد بنسبة ٢٠ في المائة عنه في حالة العمال المشتغلين . وفي أواخر الثمانينيات ، كان تقشى الفقر بين الأسر المعيشية الحضرية في بيرو أعلى ما يمكن فيما بين المتعطلين . غير أنه ، في معظم البلدان التي تأخذ بالتصحيح - بما فيها بوليفيا ، والبرازيل ، وغانا ، وحتى المكسيك وبيرو - كان الذين يعملون مقابل أجور متدهورة يشكلون معظم الزيادة في عدد الفقراء . ويصدق هذا أيضا في بعض البلدان

والعمالة الحضرية غير الرسمية . ولكن في معظم أمريكا اللاتينية شهد عمال الحضر المشتغلون لحساب أنفسهم وخاصة الذين يعملون بالقطاع غير الرسمي تدهورا في أوضاعهم مقارنة بنظرائهم من العاملين بأجر في القطاع الرسمي . وعلى سبيل المثال زادت نسبة الدخول في القطاع الرسمي إلى نظيراتها في القطاع غير الرسمي بنحو ٧ في المائة في البرازيل خلال كساد ٨١ - ١٩٨٣ . والصورة أكثر تنوعاً في البلدان الزراعية الآسيوية . ففي أحد الطرفين ، توجد الصين التي عملت على حماية العمال في القطاع الرسمي وأجلت إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة . وعلى الطرف الآخر ، مضت فيبت نام خلال عملية إصلاح كبيرة للمؤسسات المملوكة للدولة منذ عام ١٩٨٩ ، حيث قامت بتحويل نحو ثلث العمال البالغ عددهم ٢,٤ مليون في ذلك القطاع إلى القطاع الخاص . وجمالاً ، فحتى على الرغم من أن العمال بالقطاع الرسمي في البلدان الآسيوية ربما يكونوا قد أصبحوا في وضع أقل مواتاة من عمال القطاع غير الرسمي ، فإن رفاهة المجموعتين قد ارتفعت بالمقاييس المطلقة .

المناطق الريفية والحضرية

في جميع البلدان تقريباً يكون الفقراء أكثر عدداً . وأشد فقراً - في المناطق الريفية . ولكن الأسر المعيشية الريفية الفقيرة غالباً ما استفادت من التصحيح . فعلى الرغم من أن عمال الزراعة يتأثرون بالهبوط الذي يحدث على مستوى الاقتصاد الكلى ، فإنهم يلقون عادة حماية من آثار انكماش القطاع العام تزيد عما يلقيه العمال في المناطق الحضرية . وقد استفادوا في كثير من البلدان ، بدرجة كبيرة من القضاء على صور التحيز لصالح الحضر والتي سادت الأنظمة القديمة المستندة إلى الحماية واحلال الواردات . وحينما أدت تغيرات الأسعار إلى تحسين معدلات التبادل التجاري لعمال الريف حققت الأسر المعيشية الريفية مكاسب حتى قبل أن يبدأ الاقتصاد بأسره في النمو . ففي غانا ارتفعت الأجور الزراعية الحقيقية بنسبة ٢٧ في المائة ، بينما انخفضت الأجور في قطاعات السلع غير الواقعة في نطاق التبادل التجاري (التجارة الداخلية أساساً) بحوالى ٢٢ في المائة في أعقاب التصحيح . وفي أمريكا اللاتينية وآسيا ، استفاد سكان الريف أيضاً بالمقاييس النسبية خلال فترة التصحيح ، حتى

وظائف جديدة ، وسعى النساء وباقي أعضاء الأسر المعيشية للعثور على فرص توظيف خارجية للمساعدة على تعويض التدهور في دخل الأسرة المعيشية . وقد وُسمت عملية اضفاء الطابع الرسمي هذه على العمالة كل من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل ، حيث لم يكن القطاع غير الرسمي كبيراً ، واقتصادات السوق في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، حيث كان القطاع غير الرسمي كبيراً بالفعل إلى حد كبير ، في حين كان القطاع الرسمي يعاني هبوطاً حاداً . وقد أظهرت عمليات مسح أجريت في أيلول / سبتمبر ١٩٩٤ أن أكثر من ثلث قوة العمل البولندية كانت تعمل على أساس التفرغ كل الوقت أو جزء من الوقت في القطاع غير الرسمي ، وأن ٤٦ في المائة من المتعطلين كانوا في حقيقة الأمر يعملون كل الوقت أو جزء منه في أنشطة القطاع غير الرسمي . وتحدد التقديرات المتحفظة بشأن المكسيك العمالة بالقطاع غير الرسمي بنسبة تتراوح من ٢٥ إلى ٤٠ في المائة من إجمالي العمالة وانها نمت بنسبة ٩,٥ في المائة سنوياً فيما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٨ . وبالمثل فقد تضخمت العمالة في القطاع غير الرسمي في البرازيل بنسبة تقارب ٣٠ في المائة خلال فترة الكساد ١٩٨١ - ١٩٨٣ ، بينما انخفضت العمالة بالقطاع الخاص الرسمي .

وبصفة عامة ، كانت أحوال العمال في القطاع غير الرسمي أفضل حالا ممن كانوا ضمن العمالة الرسمية خلال عمليات التحول الرئيسية . وتشير الدلائل المستمدة من الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل أن عمال القطاع غير الرسمي كانوا أفضل حالا خلال مراحل الانتقال الأولى . ففي بولندا مثلاً كانت الأجور في القطاع غير الرسمي تبلغ في البداية عدة أمثال نظيراتها في القطاع الرسمي . ويرجع ذلك جزئياً إلى أن العمال وأرباب الأعمال في القطاع غير الرسمي كانوا يحققون أرباحاً مرتفعة خارج الاقتصاد الخاضع للضرائب ، ويرجع جزئياً لأن هؤلاء العمال كانوا ينتقلون إلى قطاعات جديدة مربحة ، حيث كان الطلب بالغ الارتفاع . وقد انكمش هذا الفارق منذ ذلك الوقت ، وتتجه الأجور في القطاع غير الرسمي الآن إلى الانخفاض عن تلك السائدة في القطاع الرسمي . وفي أجزاء من أفريقيا جنوب الصحراء ، أيضاً . في كوت ديفوار مثلاً - أضر التصحيح بالعمال في القطاع الرسمي بدرجة أكبر من اضراره بعمال الزراعة

الاقتصادى ، ولم تعد الأسر التى تعولها النساء الآن أفقر من تلك التى يعولها الرجال .

والأدلة المتوافرة عن أثر التصحيح على المرأة فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل ، أدلة متضاربة ، لكن من الواضح ان وضعها الاجمالى ليس كئيبا على نحو ما يصور عادة . فمن ناحية ، كان معدل خروج المرأة من قوة العمل اعلى منه بالنسبة للرجال ، بدءا من معدلات مشاركة بالغة الارتفاع بالمقارنة بالبلدان الاخرى . كما انها تظهر معدلا للخروج من البطالة ابطأ أيضا . ومن ناحية أخرى ، تشير الدراسات فى جمهوريتى التشيك وسلوفينيا ، إلى انه عندما تراعى السمات الفردية ، تتفوق المرأة عمليا بالنسبة الى الرجل سواء من حيث الأجور أو التوظيف ، إما لانها أفضل تعليما (وقد ارتفعت العوائد على التعليم) أو لانها تشغل وبصورة غير متناسبة وظائف فى القطاعات التى أصيبت بضرر أقل نتيجة صدمات الطلب على العمل ، وخاصة الخدمات والصناعات كثيفة الاستخدام للعمل .

العمال المهرة وغير المهرة

يقع عبء التصحيح بدرجة اكبر على عائق غير المهرة وغير المتعلمين فى كل من الاقتصادات التى كانت مخططة مركزياً من قبل واقتصادات السوق التى تمر بمرحلة انتقال . وهؤلاء العمال أكثر تعرضا لمخاطر التغيير الهيكلى لأنهم أقل قدرة على التكيف إزاء البيئة الآخذة فى التغيير وعلى الاستفادة من فرص الوظائف الجديدة . وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل هناك ارتباط عكسى قوى بين مستويات المهارة واحتمالات الانزلاق إلى الفقر . وقد تدهور الوضع النسبى للعمال اليدويين والموظفين الاداريين ذوى المهارات المنخفضة ، والذين لم يحصلوا إلا على تعليم مهنى أو أقل ، بدرجة أكبر من وضع أية مجموعة أخرى خلال الانتقال ، بينما ارتفعت العوائد على التعليم بصورة حادة فى سنوفايند وبولندا . وفى بعض اقتصادات السوق مثل شيلي والمكسيك ، تحول هيكل الأجور النسبية أيضاً لصالح الأكثر مهارة ، وربما كان ذلك نتيجة لتحرير التجارة . وفى فييت نام ومنغوليا ، تحققت أكبر مكاسب الأجور فى قطاع الخدمات الآخذ فى الازدهار والذى يوظف أعدادا

وان ظل الفقر متركزا فى المناطق الريفية . ويبدو أن الأسر المعيشية الريفية لم تعان بدرجة أكبر ، بالمقاييس النسبية خلال مراحل الانتقال إلا فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل فى أوروبا ، حيث توقفت سياسات حماية الزراعة .

المرأة

يستحق وضع المرأة فى فترات التغيير الرئيسى اهتماما خاصا بسبب المطالب المتزايدة التى تواجهها فى فترات الأزمة . فعلاوة على مسؤولياتها الأسرية المعتادة ، تطالب المرأة عادة بالمعونة فى تحقيق استدامة دخل الأسرة عندما تنخفض أجور الذكور أرباب الأسر المعيشية . وعندما يتم توظيف المرأة ، تصبح أكثر عرضة للمخاطر من الرجال ، حيث يتركز توظيفها بصورة غير متناسبة فى القطاعات أو المهن منخفضة الأجر ، ويجرى عزلها عادة فى القطاع غير الرسمى . ولا غرو أن الوضع النسبى للمرأة تدهور عادة خلال التصحيح الهيكلى .

وفى حالات التصحيح التى جرت فى أمريكا اللاتينية انخفض أجر الساعة للمرأة بصورة أكثر حدة من انخفاض أجر الرجل ، ويعزى هذا جزئيا إلى تركيز النساء فى القطاع غير الرسمى وفى القطاعات الأشد تأثرا ذات الأجر المنخفض ، مثل صناعة الكساء . ولكن كثيرا ما تظهر المرأة فى الأسر الفقيرة زيادات كبيرة فى المشاركة فى قوة العمل - وهو ما يطلق عليه غالبا أثر « العامل المضاف » . وفى غانا ، شهدت النساء العمليات بالقطاع غير الرسمى انخفاضات فى أجورهن ، مع انتقال فائض العمال الذين تم تسريحهم من القطاع الرسمى إلى الأنشطة غير الرسمية . وقد ازداد تأثر النساء نتيجة لتحويل الموارد بعيدا عن زراعة المحاصيل الزراعية الغذائية - حيث دور المرأة سائد - نحو المحاصيل النقدية . وفى كوت ديفوار ، أدى افتقار المرأة النسبى إلى التعليم إلى وضعها فى موضع غير موات ، وفى مصر أضررت المرأة نتيجة قوائم الانتظار الطويلة للتوظيف فى الحكومة وان البدائل المتاحة لها فى القطاع الخاص محدودة . وقد لعبت المرأة دوراً متميزاً خلال مرحلة الانتقال فى البلدان الآسيوية أيضاً . فعلى الرغم من أن المرأة الفيت نامية تواجه تحديات خاصة نتجت عن انهيار خدمات رعاية الأطفال التى تقدمها التعاونيات ، فقد تحسن وضعها الاجمالى اتساقا مع النمو

متزايدة من العمال المهرة الذين انتقلوا من القطاع الصناعي الأخذ في الانكماش .

• • •

وقد تخلق الصدمات الحادة للاقتصاد فرصا لبعض العمال ، بينما تكون لها آثار مؤلمة على آخرين . ويتبع التحول أنماطا متباينة في البلدان المختلفة ، ولكنه ينطوي دائما على تسارع ملحوظ في القضاء على الوظائف غير القادرة على البقاء وخلق وظائف جديدة . وتقترب هذه العملية دائما في الأغلب بتدهور على مستوى الاقتصاد الكلى ، مما يتطلب خفضاً في الطلب على العمل وانخفاضاً

في الأجور الحقيقية . وغالبا ماتتمثل الآثار الصافية في انخفاض كبير في دخول العمل وزيادة البطالة وانتقال العمال من القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي . وحتى أفضل عمليات الإصلاح من حيث التصميم تثمر فائزين وخاسرين في الأجل القصير ، مع تركيز الخاسرين بصفة خاصة بين العمال غير المهرة وفي القطاع الرسمي في المناطق الحضرية . ويعتبر نقل الاقتصاد بأسرع مايمكن إلى مسار النمو الجديد عنصراً أساسياً للحد من خسائر الرفاهة ، بينما يؤدي التخلي عن الإصلاح في منتصف الطريق إلى الاضرار بالعمال الفقراء ابلغ الضرر .

الفصل السابع عشر

إعادة هيكلة العمالة

ترتبط التحولات الكبرى بإعادة هيكلة العمالة على نطاق واسع - إذ ينبغي إلغاء كثير من الوظائف وإنشاء الكثير من الوظائف الجديدة . وتزداد حالات الاستخدام والفصل من العمل زيادة كبيرة خلال مراحل التغيير الكبرى مما يثير الاضطراب في سوق العمالة وعدم اليقين لدى العمال . وفي الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل ، وكذلك في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط التي تجرى عملية التصحيح الاقتصادي ، انخفضت العمالة الرسمية بما يتراوح بين ٥ و ١٥ في المائة ، كما انخفضت الأجور الحقيقية بما يزيد على ٤٠ في المائة في الحالات المفرطة ، قبل ان تنتعش مرة أخرى . ويستطيع بعض العمال الكسب من فورهم إذا تحركوا بسرعة صوب قطاعات تنبج نحو التوسع . ولكن الكثير منهم يعاني من خسائر ترتبط بانخفاض الأجور والتحول نحو وظائف منخفضة الأجور في القطاع غير الرسمي ، أو البطالة . وتكون الصدمة قصيرة الأمد بالنسبة للعمال الذين يستعيدون فرصا للعمل والأجور عندما ينطلق الاقتصاد .

ولكن غيرهم من العمال يعانون من خسائر دائمة سواء لأنهم يفقدون إلى المهارات أو لأنهم كانوا يحصلون على أجور أكبر في القطاعات التي كانت تحظى بالحماية قبل الإصلاح .

ومن منظور العمال ، تعتبر استعادة واستدامة النمو مفتاح التحول الناجح . ومع أن توقيت وتصميم إصلاح الاقتصاد الكلى لهما تأثير قوى على السرعة التي يتم خلالها انتعاش الطلب على العمل ، إلا أن سياسات سوق العمل يمكن أيضا أن يكون لها تأثير كبير . ما الذي تستطيع الحكومات أن تفعله للإسراع في عملية الانتقال والتخفيف من محنة العمال المشردين سواء الذين يتطلعون منهم إلى الانتقال إلى قطاعات جديدة أو الذين تتهددهم خسائر دائمة ؟ إن هذا الفصل يدرس فعالية أربعة أنواع من استجابة السياسات : السياسات التي ترمي إلى الحد من أوجه جمود سوق العمل التي يمكن أن تعوق الانتعاش ؛ والسياسات التي تساعد العمال بإعدادهم على التواءم مع

التغيير ؛ والسياسات التي توفر تحويلات للحد من خسائر الدخل ؛ والسياسات التي تصمم للتعامل مع حالات التسريح المؤقت للعمال على نطاق واسع .

تعزيز قدرة سوق العمل على التكيف

إن وجود أسواق العمالة القابلة للتكيف تعتبر مسألة جوهرية إذا كان يراد للعمال الاستفادة بسرعة من الانتعاش

الاقتصادى (الجدول ١٧ - ١) . وزيادة مرونة سوق العمل - برغم الاسم الرديء الذى اكتسبته باعتبارها تزويقا لخفض الأجور وتسريح العمال - تعتبر ضرورية فى كل أقاليم العالم التى تخضع لإصلاحات كبرى . ولا تزال توجد فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل مجموعات كبيرة من العمال الملصقين بوظائف غير قادرة على البقاء - وتشير التقديرات إلى أن هذه الفئة من العمال

تستطيع الحكومات تيسير إعادة هيكلة سوق العمل وخفض تكاليف التصحيح التى يتحملها العمال .

الجدول ١٧ - ١ السياسات التى تيسر إعادة هيكلة العمالة

السياسة	الفعالية والتوصيات
زيادة قدرة سوق العمالة على التكيف تيسير قدرة العمال على الانتقال مرونة الأجور	يجب إلغاء ترخيص الإقامة والتنظيمات التقيدية لأسس الوظيفة . الزيادة النسبية لمرونة الأجور هى مفتاح التصحيح القطاعي للعمالة ويمكن أن تقلل هبوط اجمالي العمالة . فصل الخدمات الاجتماعية عن التوظيف يعتبر مهماً فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . وإصلاح الأسواق الأخرى ، وخاصة سوق الإسكان ، له أهمية أساسية . عمليات التقييم الدقيقة لفاعليتها قليلة حتى فى البلدان الصناعية . التمويل الحكومى (وإن كان نادرا ما تقوم الحكومة بتقديم هذه الخدمة) مستنوب فى بعض الحالات لأولئك الذين أضرهم التغييرات ، وذلك على الأقل لأسباب تتعلق بالرعاية والرواى السياسية . غير مكلفة وغالبا فعالة فى البلدان الصناعية فى زيادة التعيين فى الوظائف ، رغم أنها تتعلق بعدد ضئيل فقط من الباحثين عن وظائف . قد تكون مفيدة فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . عملية مكلفة وغالبا خطيرة وليس لها سوى آثار صافية ضئيلة فى البلدان الصناعية . ويمكن أن تهدد بتدمير الإصلاحات . وقد تكون مفيدة إذا حددت أهدافها بدقة ، مثل تنفيذها فى مدن الشركات الواحدة تتطلب إدارة كفيفة . قلما تم تقييم آثارها الصافية على العمالة على نحو ملائم . لا يمكنها الوصول إلا إلى أقلية محدودة فقط من العمال . النتائج مخططة . نادرا ما تم تقييم البرامج تقييما ملائما . تبين أن بعض الآثار الإيجابية تحققت للبرامج التى استهدفت بعناية الأقليات غير المشاركة ، عندما افترزت بالتدريب فى أثناء العمل . تحتاج لإدارة كفيفة وصنعية التنفيذ خارج البلدان الصناعية . مفيدة فى المراحل الأولى من عملية الانتقال من التخطيط المركزى . تبين أن لها آثارا مثمجة للمزايا طويلة الأمد فى البلدان الصناعية . إدارة الاستحقاقات يجب أن تكون بسيطة . غالبا ما تكون جزءا من عقود العمل فى القطاع الرسمى ؛ يمكن أن تكون مهمة فى تحجيم القطاع العام . تشكل مخططا كبيرا للاستحقاقات التقيدية فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل . تستخدم غالبا بدلا من مستحقات البطالة . تتطلب غالبا الاحتواء الفوري للتكلفة لأسباب مالية . من المستنوب إجراء إصلاح طويل المدى صوب ترتيب موحد . يمكن أن تحد من فقر أولئك الذين أضرهم الانتقال . وسائل الاختيار قد تكون صعبة . استحقاقات الأسرة سخية فى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل وقد يفتضى الأمر خفضها لأسباب مالية . أداة فعالة لمكافحة الفقر وإجراء مفيد للإغاثة إذا أقيمت الأجور منخفضة .
إعداد العمال للتغيير (سياسات نشطة) إعادة التدريب .	
المساعدة فى البحث عن وظائف	
أوجه دعم الأجور	
علاوات (منح ، قروض أو دفعات مقدمة من المزايا) لمساعدة دوائر الأعمال على البدء فى العمل . التوظيف العام للشباب المحرور والمساندة العامة على التدريب	
توفير التحويلات (سياسات سلبية) استحقاقات البطالة .	
المبالغ المنخفضة عند الفصل من العمل	
معامشات الشيخوخة والمعجز	
المساعدة الاجتماعية واستحقاقات الأسرة	
الأنشغال العامة	

الكبيرة هذه على الانتقال قد لا تكون كافية ، وقد يصبح الاستثمار العام ضروريا لمساعدة الاقتصاد الإقليمي ، خاصة في المناطق ذات الإمكانيات الكبيرة لكن بنيتها الأساسية ضعيفة .

جعل الأجور النسبية أكثر مرونة

قد تعرقل الأجور النسبية غير المرنة إعادة هيكلة العمالة ، حتى لو كانت الأسواق الأخرى تمارس وظيفتها بشكل جيد . فإذا كانت الأجور في مختلف الصناعات والمهن وفي مختلف الأقاليم تنفقر إلى حرية التفاوت ، فإن هياكل الأجور لا تستطيع توفير الحوافز السليمة للعمال للانتقال من الوظائف الأقل إنتاجية إلى الوظائف الأكثر إنتاجية . وقبل الإصلاح كانت هياكل الأجور في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل جامدة جدا . وهذا في سبيله الآن إلى التغير ، ولكن حتى في البيئة المتحررة توجد غالبا قيود على مرونة الأجور يمكن أن تؤدي إلى إبطاء إعادة هيكلة العمالة إلى حد كبير . وقد تكون هذه القيود نتيجة اتفاقات جماعية مع النقابات كما كان الحال في المكسيك في أوائل الثمانينات أو نتيجة سياسات الدخول القائمة على الضرائب الجزائية الرامية إلى احتواء نمو الأجور الاسمية في مرحلة التثبيت ، مثلما حدث في عدد من بلدان شرق ووسط أوروبا (على سبيل المثال ، في تشيكوسلوفاكيا السابقة ، ولاتفيا ، وبولندا) . وربما ترتب على عدم المرونة النسبية للأجور في المكسيك تأخير إعادة هيكلة العمالة بالمقارنة مع شيلي التي كان لديها آلية أكثر مرونة لتحديد الأجور عقب إزالة الربط المعمم بين الأسعار والأجور في ١٩٨٢ . وفي وسط وشرق أوروبا حدث تضارب بين مرونة الأجور وأهداف التثبيت في الفترة ٩٠ - ١٩٩٢ ، تم حله على نحو سليم لصالح تلك الأهداف . ولكن منذ ذلك الوقت قام معظم بلدان وسط وشرق أوروبا باستبدال الضرائب الجزائية المفروضة على النمو المفرط لتمويل الأجور بآليات أخرى أكثر مرونة مثل زيادة متوسط الاجر من خلال التفاوض أو إلغاء سياسات ضمان الدخول برمتها . وقد حققت الجمهورية التشيكية بوجه خاص نجاحا في الحفاظ على مرونة نسبية للأجور في نطاق إطار المساومة المركزية . وقد ساعد ذلك على احتواء البطالة في مستويات منخفضة .

وسياسة الحد الأدنى للأجور مهمة أيضا . إذ أن الحد

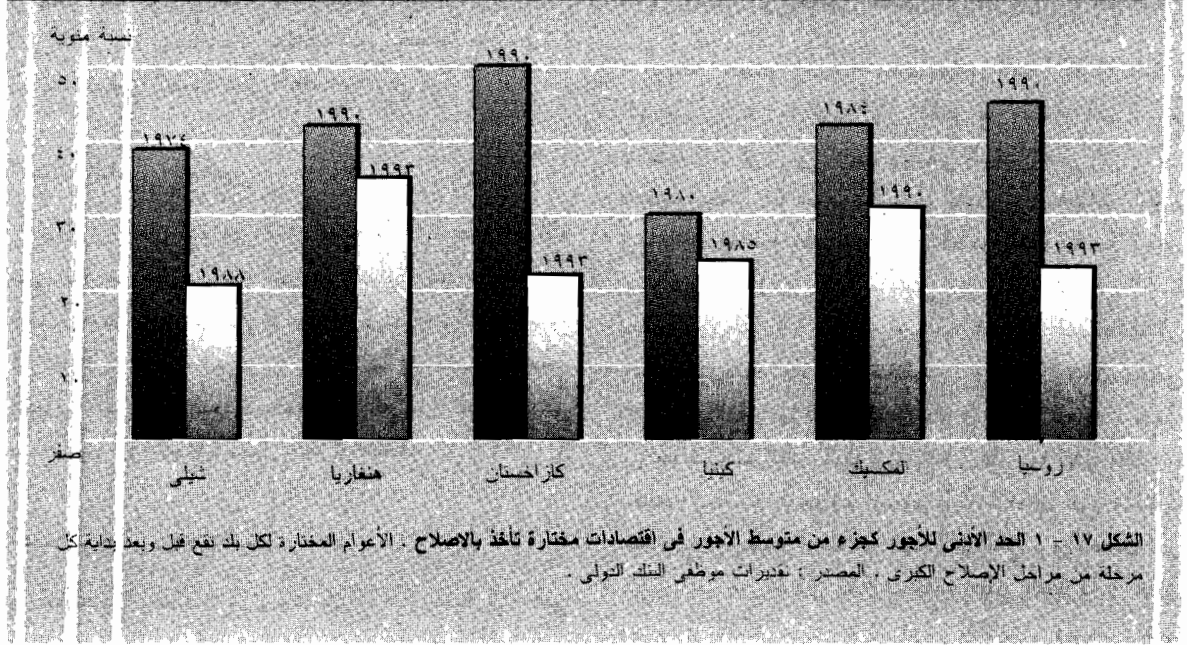
تبلغ ٢٠ في المائة من تعداد القوة العاملة أو أكثر . ولدى الصين وبلدان جنوب آسيا قطاعات عامة جامدة وتحظى بحماية كبيرة برغم أنها صغيرة إذا قورنت بالاقتصاد ككل . وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعوق القيود التنظيمية العديدة تصحيح العمالة . والقطاع العام في معظم بلدان إفريقيا جنوبى الصحراء يحوى عمالة زائدة ، قليلة الأجر ، وغير منتجة . ويتطلب كثير من الإصلاحات الضرورية تسريح عدد كبير من العمال في وقت واحد أو تحرير الأسواق التكميلية وخاصة سوق الإسكان . ولكن أهم الإصلاحات تتضمن رفع القيود عن قدرة العمال على الانتقال ومرونة الأجور ، وكذلك فك الروابط بين الخدمات الاجتماعية وعقود العمل .

تيسير قدرة العمال على الانتقال

تعوق القيود الشديدة المفروضة على قدرة العمال على الانتقال أسواق العمل في كثير من البلدان التي تمارس عمليات الإصلاح . وينشأ معظم هذه القيود خارج سوق العمل : في القيود القانونية التي لاتزال مطبقة في كثير من أنحاء الاتحاد السوفياتى السابق ، وفي العادات الراسخة ، وفي أسواق الإسكان الضعيفة الأداء ، أو في خصائص مؤسسات استئجار الأراضي في المكسيك على سبيل المثال . ويمكن أن يوفر إزالة هذه القيود وإصلاح الأسواق الأخرى دفعة لقدرة العمال على الانتقال . ومما دعم النمو الاقتصادى الذى شهدته الصين مؤخرا أن ملايين العمال الزراعيين ارتحلوا للاستفادة من فرص العمل الجديدة . وقد أدى تحرير ممارسات الاستخدام والفصل من العمل في بيرو في أوائل التسعينات إلى زيادة خلق الوظائف بدرجة ملحوظة .

وزيادة قدرة العمال على الانتقال مهمة أيضا للتغلب على الاختلالات الجغرافية . فأسواق العمل مقسمة عادة جغرافيا وتتباين حظوظ مختلف الأقاليم عن بعضها البعض . وكانت البطالة الإقليمية في ١٩٩٣ تتراوح بين ٧ و ٤٦ في المائة في هنغاريا ، وبين ٣ و ٢٢ في المائة حتى في بلد صغير مثل لاتفيا . وكان معدل البطالة في المكسيك في ١٩٩٢ في مدينة ماتاموروس ضعف المعدل الوطنى وخمسة أمثال المعدل في مدينة أوريزابا . وفي الحالات القصوى ، حين تشدد التباينات الإقليمية طويلة الأمد نتيجة حدوث صدمة إقليمية كبيرة ، فإن قدرة العمال

غالباً ما تسمح البلدان بخفض الحد الأدنى للأجور في فترات التغييرات الاقتصادية الكبرى .



المرتبطة بالأجور قدرة العمال على الانتقال لأن تغيير الوظيفة يعني فقدان فرص الحصول على كثير من هذه المزايا ، على الأقل مؤقتاً ، ولأن المؤسسات تعزف عن استخدام عمال من فئات معينة مثل النساء والأطفال . وتعرض المنافسة للشوشه لأن العبء الصافي للخدمات يقع بشكل مختلف على مختلف المؤسسات .

وتستطيع الحكومات تقديم المساعدة بتحويل توفير الخدمات الاجتماعية والمزايا من المؤسسات الى الحكومات المحلية . وتتوقف المكاسب التي تعود على فعالية سوق العمل من مثل هذا الإجراء بدرجة كبيرة على الإصلاحات التي تتم في الأسواق التكميلية ، وخاصة سوق الإسكان . وبدون هذه الإصلاحات سوف يتعين على المؤسسات أن تدفع ضرائب محلية للحكومة بقدر ما كانت تدفع من قبل كتكاليف مباشرة .

والتدابير التي تزيد المرونة يمكن أن تؤثر على إجمالي سائر الانتعاش وسرعته . ولذا فهي تساعد بوجه خاص أولئك العمال الذين يمكنهم أن يتوقعوا الانتقال لفرص عمل جديدة ويرجح عدم تعرضهم لخسارة مستدامة على المدى الطويل . بيد أنه من المرجح ألا تكون هذه التدابير كافية

الأدنى للأجر المرتفع بأكثر مما ينبغي يعين المستويات الدنيا لتوزيع الأجور ويحول دون تحديد الأجور عند مستويات المقاصة في السوق . ويمكن أن يؤدي هذا إلى إخراج العمال ذوي المهارة المنخفضة أو صغار العمال من قطاع الوظائف الرسمي . بيد أنه في التطبيق ، سمح معظم الحكومات التي تأخذ بالإصلاح ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق ، بخفض الحد الأدنى للأجور بأسرع من خفض متوسط الأجور (الشكل ١٧ - ١) .

إلغاء الرابطة بين الخدمات الاجتماعية والعمالة

تقوم المؤسسات في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزياً من قبل والمؤسسات العامة الكبيرة في غيرها من البلدان بتوفير مزايا اجتماعية كبيرة غير مرتبطة بالأجور مثل الإسكان وبعض أنواع التعليم والرعاية الصحية . كما تقوم بعض المؤسسات ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي السابق والصين ، بتوفير الخدمات والبنية الأساسية مثل شبكات الصرف الصحي ومباني المستشفيات للمجتمع المحلي بأسره . وفي الحالات القصوى قد تبلغ المزايا والخدمات غير المرتبطة بالأجور نحو ٣٥ في المائة من إجمالي تكاليف العمل في المؤسسة . وتعزل المزايا غير

السريعة التغير . والبطالة أعلى بالفعل بين العمال شبه المهرة عنها بين العمال الفنيين والإداريين .

وينفذ معظم البلدان الصناعية برامج عامة لإعادة التدريب ، وهو ما تفعله الآن الكثير من البلدان التي كانت مخططة مركزيا من قبل . وينبغي النظر بحذر إلى دلائل فاعليتها حيث إنه لم يجر سوى القليل من عمليات التقييم الشاملة . القائمة على تجارب تخضع للمقارنة مع انتقاء عشوائى للمشاركين فيها أو على مجموعات مقارنة شكلت بعناية (الإطار ١٧ - ١) . وبوجه عام فإن الشواهد بشأن إعادة التدريب العام تبدو مختلطة . وعلى أى حال ينبغي تفسير النتائج بأنها ذات طابع قطرى محدد للغاية ، حيث إن مخططات إعادة التدريب تعمل على ما يبدو بصورة مختلفة بالنسبة لمختلف مجموعات العمال في مختلف البلدان . والتقييم المستمر لهذه البرامج - والأفضل أن يكون ذلك من خلال تجارب تقوم على المقارنة - يعتبر ضروريا للتأكد من أنها مردودة التكلفة . وينبغي تقييم البرامج سواء فيما يتعلق بكفاءتها النسبية فى زيادة العائدات أو زيادة احتمالات العمالة ، أو فيما يتعلق بكفاءتها بوجه عام ، أى ما إذا كانت المنافع تفوق التكاليف .

إن تقوية القطاع الخاص بوصفه أحد مصادر التدريب يمكن أن يحسن فعالية إعادة التدريب . وكما تبين تجربة شيلي ، فإن الانظمة القائمة على توزيع قسائم على المجموعات المستهدفة لكي تستطيع حينئذ شراء خدمات التدريب فى أسواق متنافسة يمكن أن تحقق نتائج طيبة . ولكن مثل هذا النظام قد يكون فى البداية أقل فائدة فى الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل والتي ليس لها خبرة حديثة بإعادة التدريب فى القطاع الخاص . وعلى أية حال قد تكون مشاركة الحكومات مستصوبة للحفاظ على دعم الإصلاح والاستقرار الاجتماعى . وحيثما تكون إعادة التدريب مطلوبة بسبب حدوث صدمة كلية واحدة تؤثر بصورة حاسمة على الاقتصاد فقد يكون هناك مبرر يتعلق بالسياسة العامة يقتضى ان تتحمل الحكومة بعض التكلفة . وحيثما تكون الأنظمة المصرفية وأسواق رأس المال غير كفوة ، قد تعجز الأسر المعيشية والمنتجون عن تمويل إعادة تدريب العمال ، وهنا أيضا قد يصبح الدعم الحكومى مطلوبا .

إن إعادة تدريب العمال المحرومين مجال من المجالات

للعمال غير المستعدين للتغيير بسبب عدم كفاية مهاراتهم أو بسبب عاداتهم الراسخة ، أو بوضوح شديد لأن السرعة التي تتغير بها المهارات والعادات تكون متخلفة عن سرعة النمط المتغير للطلب على العمل .

اعداد العمال للتغيير

ينطوى جعل أسواق العمل فعالة وقادرة على التواءم على أكثر من مجرد إزالة الحواجز الشاملة أمام القدرة على الانتقال وضمان تصحيح الأجور بسرعة . وكذلك ينبغي أن تتوافر للعمال الموارد - المهارات الملائمة وعادات العمل - التي تتيح لهم الاستفادة من الفرص الجديدة التي تسنح لهم فى أسواق العمل السريعة التغير .

عدم تساقط المهارات

تختلف الوظائف إلى حد كبير فى المهارات التي تتطلبها ، وكثيرا ما يجد العمال الذين فقدوا وظائفهم أنهم يفتقرون إلى المهارات المناسبة للوظائف التي تنشأ ، أو يفتقرون الى التعليم الأساسى الضرورى لتعلم المهارات الجديدة بسرعة . وكثيرا ما ينغرز العمال ذوو المستوى الضعيف من التعليم دون حراك فى شبك البطالة أو يتعين عليهم أن يدخلوا فى منافسة من أجل مجموعة متناقصة من الوظائف المنخفضة المهارات ، حتى لو كانت هناك وظائف شاغرة فى أماكن أخرى .

ويتدعم الاتجاه الأزل على نطاق العالم فى الطلب على العمل والذي يسير صوب العمال الذين يتمتعون بمهارات عامة أكبر وتعليم أعلى ، خلال التحولات الكبرى . ويعنى هذا أن فرص العمال غير المهرة أقل فى تفادى البطالة . والمهارات اللازمة لبعض العمال للحصول على وظيفة جديدة - عمال الريف المكسيكيين المشردين الذين يتجهون إلى مدينة مكسيكو سيتي ، مثلا - هى مجرد الإلمام بالقواعد الأساسية للقراءة والكتابة والحساب . وبدون هذه المهارات نقل فرص المهاجر فى العمل خارج القطاع غير الرسمى . وهذا النمط يسود فى كثير من أنحاء أمريكا اللاتينية حيث يشكل العمال غير المهرة الجانب الأكبر من المتعطلين . وفى الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل تكمن جذور المشكلة فى التخصص المبسر والضيق وفى عجز التدريب المهنى الموروث عن التواءم مع أسواق العمل

الإطار ١٧ - ١ ما مدى فعالية البرامج العامة لإعادة التدريب

علما ، ولكنه لم يكن فعالا مطلقا بالنسبة للمتدربين الذين لم تكن لهم خبرة سابقة في العمل والنساء اللاتي عدن مرة أخرى للانخراط في القوة العاملة .

ويبدو أن برنامج إعادة التدريب في هنغاريا لم يكن له أثر يذكر سواء بشأن احتمال إعادة التوظيف أو بشأن إيرادات المتدرب العادي وذلك عند مقارنة الاختلافات في الخصائص القابلة للملاحظة لدى المتدربين وغير المتدربين . ولكن يبدو أن البرنامج كان أكثر فعالية في مساعدة فئات معينة تعاني من مشكلات ، مثل العمال كبار السن والعمال قليلي الحظ من التعليم الذين يتعرض عليهم العثور على وظائف ثابتة . ويمكن أن يستنتج من هذه التجربة أن البرامج الحكومية يجب أن تستهدف الفئات المحرومة ، بينما يترك للقطاع الخاص الاضطلاع بإعادة تدريب العمال المشردين الذين يمكن أن يكون المائد المحتمل من تدريبهم عاليا . وتبين عمليات التقييم هذه مأخوذة معا أن برامج إعادة التدريب الحكومية قد منعت بعض فئات العمال في بعض البلدان على نقادى البطالة . غير أنه ليس من المرجح أن تساعد مثل هذه البرامج أغلبية العمال . إن اختيار أهداف مخططات التدريب بعناية ، ورصدها وتقييمها ضرورة لضمان فاعليتها والحيلولة دون تبديد الموارد العامة الشحيحة .

تقوم بلدان كثيرة بتنفيذ برامج عامة لإعادة التدريب ، ولكن لم يتم تقييم معظمها إلا لمدى قليل من البرامج . والنتائج مختلفة . وتوجهي معظم الشواهد المستقاة من البلدان الصناعية ، أساسا كندا والولايات المتحدة ، بأن إعادة التدريب يمكن أن تكون فعالة على نحو متواضع بالنسبة لبعض الفئات ، مثل النساء الراشحات المحرومات في الولايات المتحدة ، ولكنها تكون غير فعالة بصورة مطلقة بالنسبة لفئات أخرى مثل الكهول من الشباب . وبالمثل ، فإن التقديرات التي جرت مؤخرا بشأن مخططات إعادة التدريب للعمال المحرومين في المكسيك وهنغاريا تنقسم بالعموم .

وقد أتاح برنامج بروبكات PROBECAT في المكسيك التدريب على المهارات في المدى القصير للعمال العاملين منذ ١٩٨٢ . وهذا البرنامج الذي صمم أصلا من أجل العمال المشردين اجتنب أيضا عددا كبيرا من الباحثين عن عمل للمرة الأولى . وتبين من تقييم أجرى مؤخرا أن البرنامج كان فعالا في خفض فترة البطالة للمتدربين الذين لهم خبرة سابقة في العمل . كما أن البرنامج ساعد على زيادة إيرادات المتدربين من الكهول البالغين ، وخاصة الذين تلقوا التعليم في المدارس لفترة تتراوح بين ستة أعوام واثنين عشر

عمليات التقييم بشأن المساعدة التي تقدم للبحث عن وظائف في البلدان الصناعية بأنها فعالة للغاية . ففي الولايات المتحدة مثلا ، تبين أن المساعدة التي تقدم للبحث عن وظائف مثلها مثل إعادة التدريب ، فعالة في مساعدة العمال المحرومين في العثور على وظائف ، وأقل تكلفة بكثير .

ولكن المساعدة في البحث عن وظائف هي أحد الأنشطة التي تقتضى إدارة كثيفة وليس من المرجح أن تمثل حلا للبلدان منخفضة الدخل وكثير من البلدان متوسطة الدخل . وحتى في اقتصادات السوق الصناعية لا تستطيع سوى نسبة صغيرة فقط من الباحثين عن وظائف - لا تزيد عادة على ١٠ إلى ١٥ في المائة - العثور على وظائف من خلال مكاتب الاستخدام الحكومية . وفي بولندا لا تصل هذه النسبة إلا إلى ٣ إلى ٥ في المائة فقط . ولكن حتى لو تبين أن خدمات التوظيف الحكومية ملائمة فقط في البلدان الصناعية ، فإن السماح لمكاتب التوظيف الخاصة بالعمل في هذا الصدد لن يخلو من فائدة في جميع الأحوال .

دعم القدرة على تنظيم المشروعات

كثيرا ما تحاول البلدان مساعدة العمال الذين يفقدون وظائفهم بتوفير الدعم لمن يرغبون منهم في البدء في إقامة

التي لا يرجح أن يكفي فيها توفير وتمويل إعادة التدريب من قبل القطاع الخاص . فقد تكون العائدات الاقتصادية لمثل هذا التدريب منخفضة ، حتى لو كانت المنافع التي تعود على المجتمع في شكل تلاحم اجتماعي أفضل كبيرة . وينبغي للحكومات التركيز على دعم وتنظيم الأسواق الخاصة التي توفر إعادة التدريب للعمال المشردين الذين يمكن أن تكون عائدات تدريبهم مرتفعة ، وأن توجه مشاركتها المباشرة (ودعمها الكبير) للجماعات المحرومة مثل النساء العزبات ذوات الأطفال والأشخاص المعوقين .

الافتقار إلى المعلومات

لايستطيع العمال الاستفادة من فرص العمل الجديدة ما لم يعرفوا ما هي الوظائف المتاحة والأجور التي تدفع عنها ؟ ويعتمد العمال في البلدان النامية اعتمادا كليا تقريبا على التبادل غير الرسمي للمعلومات للعثور على وظائف جديدة ، ولكن في الاقتصادات الصناعية والاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل ، تقوم شبكة رسمية من المكاتب الحكومية وأحيانا المكاتب الخاصة ، بتقديم يد المساعدة في البحث عن وظائف . ويشي عدد محدود من

صعوبة أيضا ، لأنه مع انخفاض الطلب على العمل الذي يطرأ في كل جوانب الاقتصاد ، يزداد احتمال فقدان الوظيفة بالنسبة للجميع في نفس الوقت . ولذا فإن ثمة مبررا يستوجب قيام الحكومة بتوفير نوع من التأمين وضمان الدخل .

وسرعان ما قد تصبح الآليات الدائمة لتأمين الدخل مثل تلك التي نوقشت في الفصل الثالث عشر ، غير كافية في فترات التحول بسبب الزيادات الهائلة - وأن تكن مؤقتة - في عدد الأشخاص العاطلين أو في عدد الأسر التي تعيش في حالة فقر . وقد تشعر الحكومات أيضا بالقلق من فقدان التأييد السياسي للإصلاحات إذا انخفضت الدخول انخفاضا شديدا وخاصة بين الدوائر ذات النفوذ السياسي . وكلا الاعتبارين يمكن أن يؤديا إلى ازدياد التحويلات . وفي تلك الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل التي خفضت إلى حد كبير الدعم المقدم إلى المؤسسات ، تهدف الزيادات في التحويلات إلى تعويض هذا الخفض جزئيا . وفي الحالات القصوى - في بلغاريا وبولندا مثلا - انخفضت أوجه الدعم من مدى يتراوح بين ١٢ إلى ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يتراوح بين ١ و ٢ في المائة . وفي غضون ذلك ازدادت التحويلات بما يتراوح بين ٥ إلى ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن المرجح أن تقوم البلدان المختلفة بتنفيذ استراتيجيات مختلفة ، حيث إنها تبدأ العمل باختلافات هائلة في أهمية آليات دعم الأسرة وحجم القطاع غير الرسمي وكذلك في التوقعات بشأن تدخل الدولة . وعلى العموم فإنه كلما كان الاقتصاد أكثر تصنيعا ، كان هناك مبرر أقوى لاستخدام الإعانات العامة بسبب توافر الموارد بدرجة أكبر وضعف آليات الدعم غير الرسمية البديلة . ولذا فإنه ليس مما يثير الدهشة أن تكون التحويلات أكبر في سلوفينيا منها في أوزبكستان ، وأكبر في الأرجنتين منها في بوليفيا .

ويمكن التخفيف من الفقر على أفضل وجه بآليات قليلة للتوجيه تستهدف الوصول إلى من يفقدون أعمالهم . ونظرا إلى أنه من الأرجح أن ترتبط البطالة ووضع الأسرة بالفقر ، فإن الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل التي تمر بمرحلة انتقال تستخدمها معا للتخفيف من

مشروعات تجارية خاصة بهم . وقد جربت بلدان كثيرة مشروعات ائتمان خاصة وبرامج أخرى لتشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة جدا . ولما جرى تقييم مثل هذه المشروعات بدقة ، ولكن التجربة مع برامج الائتمان الخاصة التي تديرها الحكومات في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية ، تبين أنها نادرا ما أسفرت عن تحقيق منافع . وقد أثبتت مشروعات الائتمان الصغيرة جدا التي يديرها القطاع الخاص أنها أكثر فعالية وخاصة في المجتمعات الريفية . وفي بولندا يبدو من تجربة جرت مؤخرا مع برنامج للإقراض لاستهلاك المشروعات أنه يحقق أداء طيبا . ومع ذلك ، فقد ثبت أن هذه المشروعات لا تستحوذ إلا على اهتمام فئة فرعية صغيرة جدا من العمال العاطلين (نحو ٣ في المائة في البلدان الصناعية وحوالي ١ في المائة في بولندا) .

دعم الأجور

ينبغي أن تكون أوجه دعم الأجور محدودة وخاضعة للسيطرة تماما إذا أردنا لها أن تلعب دورا إيجابيا . وقد أثبتت في البلدان الصناعية أنها غير فعالة في الاسراع بعملية التصحيح ، على الرغم من أنه يمكنها توفير المساعدة للعاطلين عن العمل منذ فترة طويلة . وتوجد آثار للإحلال وبموجبها يحل العمال الذين دعمت أجورهم محل العمال الذين لم تدعم أجورهم . وفضلا عن ذلك فإن دعم الأجور يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تقويض الإصلاح ببقاء الشركات غير المربحة على قيد الحياة . إن أوجه دعم الأجور ينبغي النظر فيها فقط في حالات خاصة يكون تحديد الأهداف فيها ميسرا ، وعلى سبيل المثال في مدن الشركة الواحدة (انظر ادناه) . وعندما يكون هذا الدعم تحت رقابة جيدة فإنه يمكن أن يكون بديلا أقل تكلفة للتحويلات وأن يحقق نتائج أفضل فيما يتعلق بالتماسك الاجتماعي في المناطق المنعزلة .

الحد من عدم الأمان من خلال برامج التحويل

يواجه العمال مخاطر جسيمة خلال فترات التحول الكبرى ، وأكبرها هو خطر فقدان الوظيفة ومصدر الدخل . وحتى في الاقتصادات الصناعية المستقرة من الصعب جدا ضمان عدم التعرض لخطر البطالة كلية (انظر الفصل الثالث عشر) . وخلال فترات التغير الكبرى تصبح إدارة مشروعات التأمين الخاصة أكثر

توصف التحويلات الرامية إلى إعداد العمال للتغيير بأنها سياسات « نشطة » . وفي البلدان الصناعية يعتبر هذان النوعان من التدابير غالبا بديلين لبعضهما ، وهناك بعض الدراسات التي تزعم أن ازدياد الإنفاق على التدابير النشطة يعتبر أكثر فعالية ، لأن إعادة الناس إلى حظيرة العمل يسمح بتحقيق وفورات في التحويلات . ولكن ليس من المحتمل أن تكون التدابير السلبية والتدابير النشطة بديلة عن بعضها البعض في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال حيث يحتمل أن يكون معظم الناس في حالة بطالة بسبب ضعف الطلب على العمل أكثر منه بسبب العرض غير الفعال .

تسريح العمال على نطاق واسع

إن إجراء تخفيضات على نطاق واسع في القطاع العام وإعادة هيكلته من الأمور الشائعة خلال فترات التحول الكبرى . وتسريح العمال على نطاق واسع عملية مكلفة في المدى القصير . وإذا كان في وسع المؤسسات أن تظل قادرة على البقاء وأن تتم خصصتها إن عاجلا أو آجلا ، فإن الإصلاحات يمكن أن تكون سهلة نسبيا . غير أنه في معظم الأحوال يتعين تقليل حجم المؤسسات الحكومية الكبيرة أو إغلاقها . والأمثلة على ذلك تشمل تقليل حجم القطاع العام في شيلي ، والخفض التدريجي لعدد العمال في شركة الصلب التي تملكها الدولة في إسبانيا ، وتشذيب عمالة المؤسسات العامة في إسبانيا قبل الخصخصة . وثمة مثال يجري تنفيذه وهو إعادة هيكلة قطاع الفحم في روسيا حيث يقدر أن الصناعة القابلة للبقاء في هذا القطاع يتعين لها أن تستخدم ٥٠ في المائة فقط من عمال المناجم الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠٠٠٠ عامل . والقاسم المشترك في هذه الأمثلة هو تأثير عدد كبير من العمال ، عادة في مدينة أو منطقة واحدة بما يتخذ من إجراءات في هذا الصدد مما يجعل من الصعب على العمال المشردين التحرك بسهولة صوب مهن جديدة .

وتتفاوت الممارسة المثلى في مجال تسريح العمال بأعداد كبيرة مع مستوى تطور البلدان ونوع المؤسسات وقوتها العاملة . ويتعين على الحكومات في بعض الأحوال أن تقوم بتسريح العمال الزائدين عن الحاجة قبل إجراء الخصخصة ، مثلما حدث في إسبانيا ، للسماح لأصحاب المؤسسات الجدد بأكبر قدر ممكن من المرونة لإعادة

الآثار المقابلة للانتقال . وتحاول الاقتصادات الأكثر تصنيعا التي تمر بمرحلة انتقال استكمال هذا التوجيه بنظام رسمي للمساعدة الاجتماعية يقوم على اختبار الوسائل . ولكن عملية اختبار الوسائل تقتضي متطلبات إدارية كثيرة وصعبة التنفيذ ولذا فإنه ليس من المرجح أن تحقق أداء طيبا خارج العالم الصناعي . ويستخدم بعض البلدان أشكالا متنوعة من التحديد الذاتي للأهداف ، وذلك على سبيل المثال باشتراك المشاركة في العمالة الحكومية للحصول على المزايا . ورغم أن هذه المخططات لا تحسن توقعات المشتركين في الحصول على عمل على المدى الطويل ، فإنها يمكن أن تكون مفيدة خلال فترات الانتقال ليس فقط كآلية فعالة للاختيار الذاتي تجعل من الممكن استهداف الأشخاص الأكثر فقرا ، ولكن أيضا كحلقة وصل فيما بين الوظائف . وعلى سبيل المثال فإن تحديد المستهدفين باستحقاقات البطالة في استونيا تحسن إلى حد كبير عندما أصبح مشروطا بالمشاركة بعض الوقت في مشروعات العمالة الحكومية . والفقراء حقا هم فقط الذين يكونون في طليعة المطالبين بالاستحقاقات . وفي ألبانيا تُستخدم مخططات العمالة الحكومية على نطاق واسع لتخفيف حدة التحول بين الوظائف . وكما ذكر في الفصل الثالث عشر ، هناك أمثلة عديدة أخرى لمخططات العمالة الحكومية التي تحقق نجاحا في البلدان النامية .

وثمة سبب ثان لزيادة التحويلات وهو الحفاظ على التأييد الشعبي للإصلاح - وهو ما يعني عادة ضمان التأييد من قبل الجماعات ذات النفوذ . وفي كثير من البلدان ، وخاصة الاقتصادات الصناعية التي كانت مخططة مركزيا من قبل ، يعتبر أصحاب المعاشات من كبار السن ، جماعة أكثر نفوذا من العاطلين . ومن ثم فإن مخططات التأمين الاجتماعي لعبت دورا مهما كاليات للتحويل في وسط أوروبا وشرقيها ، وتعين على معظم استراتيجيات الإصلاح في هذه البلدان أن تحقق التوازن بين الأهداف القصيرة الأجل الرامية إلى تخفيف حدة الفقر خلال فترة الانتقال ، والتي تطالب بدفع تعويضات عند الفصل من العمل وباستحقاقات البطالة ، وبين الأهداف الطويلة الأجل والتحويلات الدائمة مثل المعاشات .

وتحويلات الدخل الرامية إلى التخفيف من خسائر الدخل والعمالة ، وخاصة استحقاقات البطالة ، تصنف غالبا على أنها سياسات « سلبية » لسوق العمل ، في حين

المخططين أفضل نهج عام .

والمبادئ الأساسية التالية ينبغي أن تكون مرشدا لمخططات تخفيض اعداد العمال . فإذا كان الاقتصاد أقل نموا ، ينبغي أن تكون الآليات أكثر بساطة وأكثر شفافية . إن أى مخطط خاص لإنهاء الخدمة يعزز مخططات إنهاء الخدمة القائمة فى أنحاء البلد ، يعتبر أفضل من توسيع نطاق استحقاقات البطالة لأنه يكون أبسط إداريا . ولتحاشي التحيز ضد الطلب على العمل ، فإنه ينبغي ألا تمول هذه المخططات الخاصة من خلال ضرائب المرتبات . ولأسباب تتعلق بالانصاف والكفاءة ينبغي منح المستخدمين الذين يتقرر تسريحهم الاختيار بين عدة بدائل للخروج من الخدمة . وللمحد من المخاطر التى تنشأ من خروج أفضل العمال من الخدمة ، ينبغي إصلاح هياكل الأجور بالتنسيق مع عمليات التسريح لتوثيق الرابطة بين الأداء والأجر . وأخيرا فإن القواعد التى تتطلب إرسال إشعارات مقدما بشأن تسريح العمال قد تساعد العمال على تكييف موقفهم . ولكن نظرا إلى أن الإشعارات المسبقة قد تؤدي إلى إبطاء الخروج الاختياري من الخدمة وتشجع العمال على الانتظار إلى حين اجراء مجموعة من عمليات التسريح ، فإنه قد يكون من الملائم أن يصحب الإشعارات خفض رواتب العمال الذين يبقون فى وظائفهم . ولا يمكن أن تنجح المكونات الأخرى لهذه المخططات ، وهى شائعة فى البلدان الصناعية ، مثل أداء خدمات التوظيف فى الموقع ، إلا إذا توفرت القدرات الإدارية . وليس من المرجح أن تكون مفيدة فى معظم البلدان النامية ولكن قد تثبت أنها ملائمة لبعض الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل .

وتطرح مدن الشركة الواحدة مشكلة خاصة بسبب الافتقار إلى فرص بديلة . ففي قطاع الفحم الروسى ، على سبيل المثال ، يقع عدد من المناجم فى مناطق منعزلة وتوفر الرزق لمعظم العمال هناك . ومن وجهة النظر المثلى ينبغي للحكومات أن تشجع التغيير - الهجرة ، إنشاء وظائف جديدة ، وشركات جديدة - ولكن هذا نادرا ما يحل المشكلة فى المدى القصير . وعندما تكون آفاق التغيير محدودة أو عندما يكون من المحتم أن يكون التصحيح بطيئا ، فإن السياسات المؤقتة الرامية إلى مساندة المؤسسات القائمة قد تكون مفيدة فى ظل ظروف معينة . فأولا ، إذا كانت التكاليف الاجتماعية والسياسية لإلغاء

هيكلتها . وفى غير هذا ، يمكن أن تأتى الخصخصة أولا وتترك إعادة الهيكلة لأصحاب المؤسسات الجدد . وكثيرا ما تظل القيود على فصل العمال وعلى مستوى الأجور باقية - وهذا هو الحال فى وسط وشرق أوروبا بوجه عام . وفى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قلما تشارك الاتحادات العمالية فى مثل هذه الترتيبات ، وهناك استثناءات فى هذا الصدد مثلما حدث فى مرفق الحافلات العام فى غانا وإعداد مخططات فى قطاع النقل فى موريشيوس ويوغوسلافيا حيث كانت مشاركة الاتحادات العمالية حاسمة لتحقيق النجاح . وعلى العكس من ذلك ، فإنه فى البلدان الصناعية مثل كندا والسويد تم إجراء تخفيضات عديدة بالتعاون الوثيق مع الاتحادات العمالية والعمال والمجتمعات المحلية . ويبدو أن هذا هو أفضل ما يمكن عمله بالنسبة للبلدان الصناعية التى تتميز بقوة عاملة مستقرة وعلى قدر طيب من التعليم .

وكان إرسال إشعارات مقدما ، وتوفير خيارات للعمال الذين يفقدون وظائفهم وإعادة هيكلة أنظمة الأجور لأولئك الذين يظلون فى العمل ، من الأمور الضرورية لتحقيق الكفاءة فى أعقاب عمليات تسريح العمال . ويمكن الحد من المعارضة حيثما يكون المخطط جزءا من مجهود واسع للإصلاح الهيكلى . وفى الاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل التى شهدت بالفعل بعض عمليات تسريح العمال على نطاق واسع ، جاء المجهود الأكبر فى شكل تحول شامل من الاقتصاد الاشتراكى الى الاقتصاد السوقى . وفى قطاع النقل فى غانا كان هذا المجهود جزءا من خفض شامل للعمالة الزائدة فى المرافق المدنية والتعليمية وفى بعض المؤسسات التى تملكها الدولة . وفى قطاع الحافلات فى سرى لانكا كان جزءا من خفض عام فى حجم الحكومة .

وليس هناك دليل حاسم بشأن ما إذا كان إجمالى المبلغ الذى يدفع عند انتهاء الخدمة ينبغي أن يدفع كله دفعة واحدة بحيث يستطيع العمال المسرحون استخدامه ليبدأوا به مشروعات أعمالهم الخاصة بهم ، أو أن يأخذ شكل مدفوعات دورية طويلة الأجل ، ومن ثم يوفر أسباب المعيشة على المدى الطويل . ووجهة النظر الأولى أفضل للأفراد القادرين على إقامة مشروعات فى حين أن وجهة النظر الأخيرة تعتبر أفضل لأولئك الذين ينفرون بشدة من المخاطر . وقد يكون السماح للعمال باختيار أحد هذين

الانتقال الناجح ، والإصلاحات الرامية إلى تشجيع قدرة العمال على الانتقال ، وبرامج التحويل ، والسياسات الرامية إلى إعداد العمال للتغيير ، ضرورة كلها لزيادة القابلية للتكيف . ودعم قدرة العمال على الانتقال هو الناصر الأساسي ، في حين أن التحويلات تؤدي دورا مزدوجا في التخفيف من انخفاض الاستهلاك والحد من المخاطر المرتبطة بخفض الوظائف . والتدابير النشطة في سوق العمالة الرامية إلى تشجيع البحث عن وظائف أقل فائدة في المراحل الأولى من عمليات الانتقال . ولكن بمجرد زوال الصدمة الرئيسية فإنه من الأرجح أن يكون هناك بعض الاحلال في الموارد من التحويلات إلى السياسات النشيطة ، وخاصة في البلدان التي تتمتع بمستويات عالية من القدرات الإدارية اللازمة لإدارة هذه البرامج بنجاح .

الوظائف مرتفعة ، فإن إبقاء الدعم قد يعجل بالفعل عملية الانتقال على نطاق واسع ولا يعرقلها . وثانيا ، إذا كانت قيمة انتاج الشركة تفوق قيمة المدخلات المستخدمة ، فإن المخطط يمكن أن يحقق وفرا في التكلفة إذا كانت استحقاقات البطالة أو المساعدات الاجتماعية يتعين أن تدفع في غير هذا . ان أكبر مشكلة في تصميم المخططات الرامية إلى دعم المؤسسات في المناطق المنعزلة هي الغاء الحوافز غير المناسبة وذلك لتشجيع المزيد من العمال والشركات على الانتقال إليها . وينبغي إقامة أى مخطط للدعم الصناعي لفترة محدودة للتأكد من أن المؤسسات تستخدم الدعم لإعادة هيكلة أنشطتها بدلا من إدانة عدم الكفاءة .

• • •

إن أسواق العمل القابلة للتكيف ضرورية لتحقيق

الباب الخامس

المستقبل المتوقع للعمال فى القرن الحادى والعشرين

شهد القرن الماضى تباينا أكثر مما شهد تقارباً فى ظروف العمال فى مختلف أجزاء العالم . فهل يمكن أن يكون القرن الحادى والعشرين مختلفاً ؟ وهل سيأتى بعصر من الاحتواء يتواصل فيه التكامل الاقتصادى وينتشر ، وترتفع فيه دخول العمال فى جميع الأقاليم - وخاصة أشدهم فقراً ؟ يربط الفصل الثامن عشر بين الموضوعات التى نوقشت فى الفصول السابقة بالمستقبل المتوقع للعمال فى الأقاليم الرئيسية التى نوقشت فى العالم . ويضع مخططاً متشامماً للمستقبل تزداد فيه مستويات معيشة العمال فى مختلف الأقاليم تباعداً ، ومخططاً متفائلاً تغتنم فيه البلدان الفرص التى يوفرها التكامل العالمى لتحسين معيشة الفئات العاملة من سكانها .

خيارات السياسة والفرص المتوقعة للعمال

التي تمر بمرحلة انتقال ، ولا سيما في المجالات الأربعة التي ذكرت في الأبواب السابقة من هذا التقرير :

□ ما إذا كانت البلدان ستنتج في الوصول الى سبل للنمو تستند الى السوق وتولد الطلب السريع على العمل وترفع انتاجية القوة العاملة ، على السواء

□ ما إذا كانت البلدان ستنتج في الاستفادة من التغييرات على المستوى الدولي سواء في الاستجابة لفرص السوق الجديدة أو في اجتذاب رؤوس الأموال ، أو في معالجة الاختلالات التي تسببها الأنماط المتغيرة للتجارة

□ ما إذا كانت الحكومات ستنتج في وضع اطار لسياسة العمل يشمل أسواق العمالة غير الرسمية والريفية ، ويدعم نظاما فعالا للعلاقات الصناعية في القطاع الرسمي ، ويوفر ضمانات للفئات الضعيفة ، ويمنع أوجه التحيز لصالح مستغلي النفوذ الميسورين نسبيا .

□ ما إذا كانت البلدان التي تكافح من أجل التحول نحو أنماط للتنمية أكثر استنادا الى السوق وأكثر تكاملا دوليا ستنتج في تحقيق ذلك دون تكاليف كبيرة أو دائمة تقع على كاهل العمال .

مخططان عالميان

يوضح مخططان عالميان أعدا من أجل هذا التقرير مدى وجسامة ما يمكن أن ينشأ من أخطار تحقق بالعمال مستقبلا في كل مناطق العالم الرئيسية . والمخطط الأول هو مخطط تحقيق درجة من النجاح دون كثير من الجهد والتخطيط ، ويستند الى حد كبير على استمرار الاتجاهات الماضية . ونظرا الى أنه توجد امكانية واضحة في أن يؤدي هذا الطريق الى توسيع نطاق الاختلالات بين بعض الأقاليم وزيادة عدم المساواة في دخول العمال داخل بعض البلدان فإننا نصف هذا بأنه سيناريو النمو البطيء والتباين - مخطط « التباين » . ويستكشف المخطط الثاني الآثار

كان ازدياد التفاوت في الدخول خلال القرن الماضي هو الاتجاه السائد في الاقتصاد العالمي . والفئة الأعظم رخاء من العمال في العالم - وهم العمال المهرة في البلدان الصناعية - يكسبون الآن في المتوسط نحو ستين مثلا أكثر مما تكسبه الفئة الأشد فقرا - التي تشمل الزراع في افريقيا جنوب الصحراء . وقد شهدت الخمسة عشر الى العشرين عاما الماضية تقدما سريعا فيما يتعلق بأعداد كبيرة من العمال الآسيويين ، ولكنها شهدت ركودا أو هبوطا فيما يتعلق بكثير من العمال في الشرق الأوسط ، وأمريكا اللاتينية و افريقيا جنوب الصحراء ، وحديثا جدا في الاقتصادات التي كانت مخططة مركزيا من قبل في أوروبا ووسط آسيا . فهل يؤذن القرن الحادى والعشرون بعصر تتقارب فيه الدخول ؟ ان التوقعات في احتمال حدوث ذلك كبيرة . وثمة امكانيات تبشر باحتمال حدوث أوجه تقدم كبير في جميع الجبهات : انشاء وظائف كثيرة ، ارتفاع الانتاجية ، و حدوث تحسينات في نوعية الوظائف . ولكن هناك ايضا خطر أن لا يلحق البعض بركب التقدم ، بداية بالعمال المتعطلين في البلدان الصناعية الى كثير من السكان في افريقيا جنوب الصحراء ، وألا يكون في وسع هذا التقدم الحد من أوجه عدم المساواة الشديدة في أمريكا اللاتينية وغيرها .

وسيكون للظروف في كل من الاقتصادات المحلية فرادى والبيئة الاقتصادية الدولية تأثيرها على النتائج المرتقبة . واحتمال حدوث تكامل دولي أعمق سوف يزيد الفرص المتاحة أمام تلك البلدان وفئات العمال التي لديها القدرة على التجاوب . وسيكون لسلوك البلدان الغنية أثره ، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية وأوجه العجز المالى . وما لم ينخفض العجز ، فإن الجميع سوف يدفعون الثمن في شكل انتاجية أقل ونمو أبطأ . وللمساعدة الدولية أهمية حيوية أيضا في تعزيز ادخال كل فئات العمال في نطاق الاقتصاد العالمي . ولكن لعل الأمر الأكثر أهمية هو الظروف السائدة داخل الاقتصادات النامية والاقتصادات

يتطلب مخطط التقارب معدلات عالية من الاستثمار في رأس المال البشري والمادى ، وكذلك مكاسب شاملة في الإنتاجية .

الجدول ١٨ - ١ افتراضات تعزز الاسقاطات

الإقليم	حصة الاستثمار في الناتج المحلى الإجمالى (فى المائة)			معدل سنوات التعليم فى المدارس			النمو السنوى فى إجمالى إنتاجية العوامل (النسبة المئوية سنويا)		
	١٩٩٢ - ٢٠١٠			٢٠١٠			١٩٩٤ - ٢٠١٠		
	القطر	التباين	التقارب	القطر	التباين	التقارب	القطر	التباين	التقارب
الصين ^(أ)	٣٠	٢٢	٢٦	٥	٥,٤	٦,١	٠٠	٠,٨	١,٧
شرق آسيا	٢٨	٢٢	٢٨	٦,٥	٧,٣	٧,٩	١,٩	١,٠	١,٨
بلدان مجلس التعاون الاقتصادى	١٩	١٨	٢٢	٨,٢	٩,١	١٠,٥	٠٠	٠,٥	٢,١
السابق	٢٠	٢٢	١٥	٤,٩	٥,٥	٦,١	صفر	٠,٦	١,٦
أمريكا اللاتينية	٢٣	٢٠	٢٥	٣,٦	٤,٥	٥,٥	١,٤	٠,٥	١,٥
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٢٣	٢٣	٢٦	٣,٤	٤,٢	٥,١	٠,٦	٠,٧	١,٥
جنوب آسيا	١٧	١٦	٢٥	٢,٣	٢,٦	٢,٨	صفر	٠,٥	١,٤
افريقيا جنوب الصحراء	٢٠	٢٠	٢٢	٩,٦	١٠,٥	١١,١	١,١	٠,٩	١,٣
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ^(ب)	٢٠	٢٠	٢٢	٩,٦	١٠,٥	١١,١	١,١	٠,٩	١,٣

٠٠ البيانات غير متاحة .

(أ) تشمل هونغ كونغ .

(ب) تشمل استراليا ، وكندا ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فقط .

المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

وعمليات نقل التكنولوجيا ، والتحسينات فى نوعية التوجيه تساعد فى النهوض بإنتاجية العمالة ، ويجب تعزيز المخطط المتقارب بزيادات طفيفة على الأقل فى معدلات الادخار ، وخفض العجز المالى فى البلدان الغنية ، وبمقايير معقولة من تدفقات رأس المال الدولى ، بما فى ذلك مساعدات التنمية .

ويجب أن تكون الجهود المبذولة لمساعدة افريقيا جنوب الصحراء قوية بوجه خاص .

وللمسرح الدولى أيضا أهمية كبيرة . ففي مخطط التباين نفترض أن الحماية لا تتوقف وأن البلدان إما تتباطأ فى تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى أو تعوض المكاسب المتحصلة فى أحد المجالات بفرض حماية من نوع آخر . وفى مخطط التقارب يتم تنفيذ اتفاق جولة أوروغواى بالكامل كما يتحقق مزيد من التقدم فى تحرير التجارة . ويشمل ذلك الزراعة - سواء على المستوى الاقليمى أو المتعدد الأطراف على حد سواء . وفى مخطط التباين يكون نمو الصادرات بطيئا ولا يحدث سوى تغيير قليل فى التقسيم الدولى للعمل . وعلى العكس من ذلك ، فإن التكامل

المحتملة للقيام بإجراءات أساسية على المستوى المحلى فى جميع أجزاء العالم ، مصحوبة بتكامل دولى أعمق . ونحن نصف هذا بأنه مخطط التضمين والتقارب - مخطط « التقارب » . وكلا المخططين ايضاحيان فقط - والأرقام هى اسقاطات تقوم على أساس افتراضات كثيرة لكنها ليست تنبؤا على وجه التأكيد . غير أنهما يمثلان مرشدا مقنعا لإيضاح نتائج النجاح والفشل ويضعان فى الحسبان الاتجاهات المستقبلية المحتملة لآثار المترتبة على صعيد الاقتصاد كله وفى التكامل الدولى ، على السواء .

والاستثمار المحلى هو المحدد الرئيسى للمستقبل المتوقع للعمال - فى رأس المال ، والتعليم ، والبنية الأساسية ، والتكنولوجيا . ويفترض المخطط المتباين استمرار الاتجاهات الحديثة فى الاستثمارات أو تدهورها ، وأن نسبة كبيرة من التلاميذ الملتحقين بالمدارس تسرب منها قبل الأوان ، وأن الانتاجية العامة للعمالة لا ترتفع بسرعة (الجدول ١٨ - ١) . ويفترض المخطط المتقارب أن معدلات الاستثمار ترتفع ، وأن معدلات الانخراط فى المدارس مستقرة عند المستويات الراهنة ، وأن معدلات التسرب تتناقص وأن الاستثمارات فى البنية الأساسية ،

يزداد كل من دخل الفرد والصادرات ، بطريقة أسرع فى ظل مخطط التقارب والاحتواء .

الجدول ١٨ - ٢ إسقاطات النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وفى الصادرات حسب الأقاليم (نسبة مئوية)

الأقاليم	متوسط النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى						متوسط النمو السنوى فى الصادرات					
	الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠			الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١٠			الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠			الفترة ١٩٩٤ - ٢٠١٠		
	التباين	التقارب	المتوسط	التباين	التقارب	المتوسط	التباين	التقارب	المتوسط	التباين	التقارب	المتوسط
الصين ^(١)	٤,٦	٢,٣	٣,٩	٤,٦	٢,٣	٣,٩	٤,٦	٢,٣	٣,٩	٤,٦	٢,٣	٣,٩
شرق آسيا	٥,٥	٣,٠	٤,٤	٥,٥	٣,٠	٤,٤	٥,٥	٣,٠	٤,٤	٥,٥	٣,٠	٤,٤
بلدان مجلس التعاون الاقتصادى السابق	٣,٠	٠,٩	٣,٥	٣,٠	٠,٩	٣,٥	٣,٠	٠,٩	٣,٥	٣,٠	٠,٩	٣,٥
أمريكا اللاتينية	١,٧	١,٤	٣,٣	١,٧	١,٤	٣,٣	١,٧	١,٤	٣,٣	١,٧	١,٤	٣,٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٨	١,٤	٣,٤	٨	١,٤	٣,٤	٨	١,٤	٣,٤	٨	١,٤	٣,٤
جنوب آسيا	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٢,٠	٢,٤	٤,٠	٢,٠	٢,٤	٤,٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٠,٣	٠,٣	١,٧	٠,٣	٠,٣	١,٧	٠,٣	٠,٣	١,٧	٠,٣	٠,٣	١,٧
منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ^(٢)	١,٩	١,٦	٢,٣	١,٩	١,٦	٢,٣	١,٩	١,٦	٢,٣	١,٩	١,٦	٢,٣

(أ) تشمل هونغ كونغ .
(ب) تشمل استراليا ، وكندا ، والاتحاد الأوروبى ، واليابان ، ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة فقط .
المصدر : تقديرات موظفى البنك الدولى .

المخططين أن التحيز التكنولوجى الذى يحاى العمال المهرة والذى اتسم به العقدان الماضيان سوف يستمر ، وفى ظل مخطط التباين يتفاعل هذا التحيز مع التراكم البطيء لرأس المال والتجارة العالمية الراكدة . وينجم عن ذلك تباطؤ نمو الناتج المحلى الإجمالى فى معظم الأقاليم وازدياد عدم المساواة فيما بين الأقاليم وداخلها . وعلى النقيض من ذلك ، يشهد مخطط التقارب تصاعد الدخول وتناقص عدم المساواة فى معظم البلدان وداخل معظم الأقاليم (الجدول ١٨ - ٣) . ويفيد تصاعد العولمة فى البلدان النامية الأشد فقرا بزيادة الطلب على العمال ذوى المهارة المنخفضة . وفى البلدان متوسطة الدخل والأكثر ثراء يتم تعويض الآثار السلبية للعولمة بالآثار الناجمة من تحسين المهارات وما يترتب على ذلك من خفض العدد المجمع للعمال غير المهرة وبذلك يزداد الطلب نسبيا على خدماتهم .

ولن يتغير عدم المساواة الدولية الا ببطء فى ظل أى مخطط واقعى . ولكن مخطط التقارب والتضمين يمكن أن يبدأ بخفض الاختلافات الكبيرة الموجودة حاليا . فقد تنخفض النسبة بين أجور أغنى الفئات وأفقرها فى النظام

العالمى يتفاعل مع الاستثمار المحلى فى رأس المال وفى الناس ليحقق مكاسب كبيرة صافية فى مخطط التقارب (الجدول ١٨ - ٢) . وتستثمر البلدان النامية تحسن مهارات عمالها فى السوق العالمية المتوسعة ، وتتحرك جميعها صاعدة السلم التكنولوجى : ويواصل العمال فى اقتصادات الأسواق الصناعية الخروج من دائرة المنتجات المتوسطة المهارة متجهين الى داخل مجال السلع والخدمات ذات التكنولوجيا الرفيعة ، وتسيطر الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع والاقتصادات التى كانت مخططة مركزيا من قبل على انتاج المنتجات المتوسطة المهارة وتبدأ فى التحرك صوب السلع ذات التكنولوجيا الرفيعة ، وتوسع أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط نطاق سبقها فى مجالات التعدين والزراعة وتشجع فى التحرك صوب انتاج سلع تتطلب براعة تكنولوجية أكبر ، وتصبح الصين والهند بصورة مطردة من كبار البلدان المصدرة للمنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للعمل ، وتستعيد افريقيا جنوب الصحراء مزاياها فى مجال الموارد الطبيعية وتصبح مصدرا كبيرا للمنتجات الزراعية .

ماذا ستؤول إليه أحوال العمال ؟ نحن نفترض فى كلا

الأجور التي تدفع للعمال غير المهرة أعلى كثيرا في مخطط التقارب مما يحد من عدم المساواة .

الجدول ١٨ - ٢ : إشاعات أجور العمال المهرة وغير المهرة حسب الإقليم
(قدر النسبة المئوية من ١٩٩٢ إلى ٢٠١٠)

الإقليم	مخطط التقارب		مخطط التباين	
	غير المهرة	المهرة	غير المهرة	المهرة
الشرق آسيا	٢٠	٤١	٦٥	٧٧
شرق آسيا	٤١	٥٤	٦٣	٨١
بلدان صين القاعد الاقتصادي المطبق	٣	٢٩	٦١	٧٤
أمريكا اللاتينية	٣-	٤٥	٥٨	٦٢
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢	٢٧	٦٣	٣٩
جنوب آسيا	١٥	٤٩	٨١	٥٦
أفريقيا جنوب الصحراء	٦	٩	٤٤	٤٩
منطقة التلوي والتشي كن البلدان الاقتصادية	١٥	٤٧	٤٧	٤٥

(أ) تشمل تونغ كونغ .
(ب) تشمل إسرائيل ، وكندا ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، والنرويج ، والولايات المتحدة فقط .
المصدر : تقديرات منظمة العمل الدولية .

المستمر الذي تبديه الحكومات والوكالات الدولية والدوائر الأكاديمية ، فإن أسئلة ملحة لاتزال تطرح بشأن ما يمكن عمله . ومن الجلي أنه كان هناك تحول في نمط الطلب على العمل ضد العمال غير المهرة واليديين ولصالح الذين تعلموا في الكليات وذوى الياقات البيضاء . ومن نظام العمل طول الوقت الذي يهيمن عليه الرجال . الى عمل أكثر مرونة أو مؤقت ، مع تزايد مشاركة النساء . وكما ذكر في الباب الثاني ، فإن التجارة الدولية والهجرة ورأس المال كان لها بعض التأثير وقد يكون أثرها متصاعدا حيث أن أعدادا كبيرة من الناس أصبحوا مندمجين في الأسواق العالمية ، ولكن لعل التغييرات التكنولوجية ، وخاصة المتصلة بثورة المعلومات ، كانت أكثر أهمية .

وفي سوق العمالة الأكثر مرونة في الولايات المتحدة يثور تساؤل هام هو ما اذا كانت استجابة العرض للتحول في الطلب على المهارات العالية ، وهو ما يحدث الآن بالفعل - وكما يوضحه حديثا تزايد التحاق البالغين بالكليات في المجتمعات المحلية - ستكون كافية لعكس الاتجاه نحو ازدياد عدم المساواة والوصول الى أولئك الذين تركوا وشأنهم في الثمانينات ؟ وفي أوروبا تأثير القضية تساؤلا آخر وهو كيف يمكن زيادة المنافسة في صناعات الخدمات للسماح بنمو أكبر في الطلب على العمل ؟ وكيف يمكن في

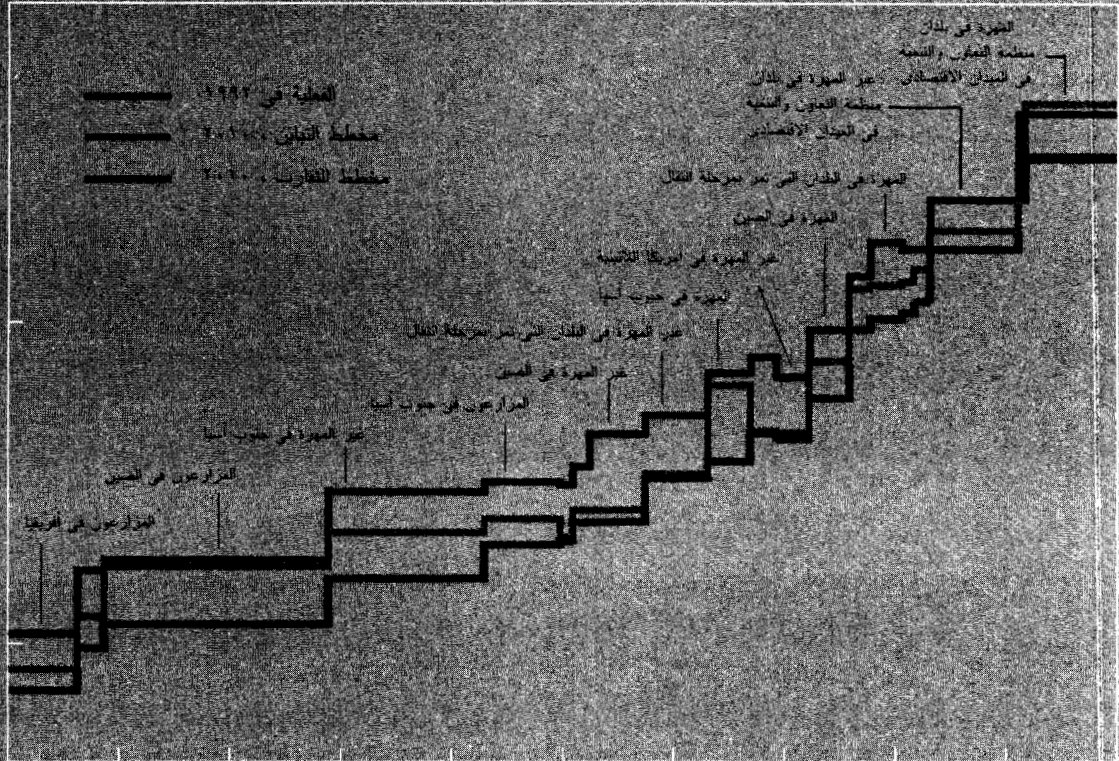
الهرمي الدولي للأجور - العمال المهرة في البلدان الصناعية والزارعين الأفريقيين - مما هو مقدر بستين الى واحد في عام ١٩٩٢ الى خمسين الى واحد بحلول عام ٢٠١٠ (الشكل ١٨ - ١) . ويترتب على ذلك البدء في عكس اتجاه الفجوة الواسعة التي برزت خلال القرن الماضي ، حيث جنى العمال في البلدان الصناعية ثمار الانطلاقة الاقتصادية وهو ما لم يكن متاحا للعمال في أفريقيا جنوب الصحراء . وفي ظل مخطط التباين قد تصبح الأمور أسوأ بالفعل ، اذ يمكن أن ترتفع النسبة بين دخول العمال بين هاتين المجموعتين الى نحو سبعين الى واحد . ولنتنظر الآن الى بيان القيود الرئيسية التي تعوق إجراء تحسينات في أحوال العمال ، في كل منطقة على حدة .

البلدان الصناعية

شرعت البلدان الصناعية تصارع منذ نحو خمسة عشر عاما لايجاد حل لمشكلة العمالة فيها . والسمة الرئيسية لهذه المشكلة هي ازدياد عدم المساواة في أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة ، وتصاعد البطالة بصورة عنيدة في الجزء إلقارى من أوروبا وتنامى الفئات الدنيا التي لا تتاح لها فرص تذكر للحصول على عمل . وبرغم الاهتمام

يستفيد كل العمال من السياسة الجيدة . لكن التسلسل الدولي للأجور لن يتساوى سريعا .

الأجور (بالدولار)



الحصة من قوة العمل العالمية في 1992 (نسبة مئوية)

الشكل ١٨ - ١ الأجور الفعلية والتي تم استقطابها وحصل التوظيف حسب الأقاليم ومستوى المهارة . وحصة كل فئة من القوة العاملة العالمية مبنية بطول امتداد الخط الأمامي . ولقطاعات الخط الخلفية من الكفاية وغير المصنعة تمثل الفئات التي تشكل فرادى ما يقل عن ٢.٥ في المائة من القوة العاملة العالمية (احتمالاً ٢.٥ في المائة) . ويستخدم السيناريو كما تم وضعه الأنموذج من القوة العاملة في ١٩٩٢ . وليس التي تم استقطابها لعام ٢٠١٠ . وتشير عبارة التي ، يمر بمرحلة انتقال ، إلى الانتماءات التي كانت من قبل مخططة مركزيا في أوروبا وآسيا الوسطى . المصدر : Lewis, Robinson, and Wang, background paper . وتطورها مخططى البنك الدولي .

ان تاريخ العقد الماضي أو نحو ذلك يجعل من الصعب على المرء أن يكون متفائلا بصدد احتمال أن يكون هناك حل سريع لمشكلات العمالة في البلدان الصناعية . والسؤال الحاسم هو ما الذي قد يعنيه الاجراء الذي يتخذ في البلدان الصناعية بالنسبة لباقي العالم ؟ وهناك احتمال كبير في ظل المخطط المتباين في أن يؤدي الانشغال بشأن

بعض البلدان ، وخاصة أسبانيا ، التحول من أنماط المساومة الجماعية التي تحابى المنتمين الى أهل الداخل المطلعين على بواطن الأمور ذوى النفوذ على حساب الغرباء ولكن تزايد المرونة في هياكل الأجور لن يقلل البطالة بصورة ملحوظة إلا في سياق نمو شامل قوى في الطلب على العمل .

عدم المساواة وتوقف الإصلاحات . وينطوى مخطط التقارب على نمو مطرد في الدخل وعلى تناقص الفقر . ولكن انخفاض عدم المساواة من الأرجح أن يظل محدودا ، وخاصة في الصين وفييت نام حيث يمكن تعويض ازدياد الأجور الزراعية بازدياد عدم المساواة في أماكن أخرى ، وبعضها مستصوب بسبب عدم وجود ضغط على قوائم الأجور في مؤسسات الدولة ، وبعضها أقل حيث يعيش الناس في مناطق راكدة .

ولانتزال سياسة العمالة في حاجة الى الإصلاح في جنوب آسيا وفي الصين على السواء . وفي كل منهما توجد مجموعة صغيرة من العمال الذين يحصلون على أجور جيدة نسبيا ويتمتعون بتأمين قوى لوظائفهم ، وفي الصين ، بوجه خاص ، يتمتعون بمزايا سخية خارج نطاق الأجور ، ولكنهم مغرورين في أنشطة في حاجة الى إعادة هيكلتها . والقواعد التنظيمية هناك مفرطة وللعمال نفوذ سياسى قوى - وهو ما يبدو في جنوب آسيا في شكل اتحادات عمالية مستقلة ومسيسة بدرجة كبيرة ، ويبدو في الصين في شكل امكانية ممارسة أنشطة صناعية . ومقاومة التغيير يمكن أن تهدد الانتقال الى اقتصاد مفتوح والاندماج في سوق العمالة المحلية . ويقتضى الأمر الإبقاء على الدعم التقليدى القوى لتحقيق استقرار دخول العمالة غير الرسمية والريفية وتعزيزه ، وخاصة فيما يتعلق بالأشغال العامة وشبكات الأمان الأساسية .

ومع أن الانتقال الى أشكال جديدة من التوجيه يتقدم بسرعة ، فإن الصين والهند عملاقا المنطقة ، تواجهان صعوبات داخلية . ان التصدى لتدهور المؤسسات العامة والقطاع الخاص المشمول بالحماية هو القضية الأساسية في عملية التحول . وفي الصين ينبغى اخراج المسئوليات الاجتماعية من نطاق قطاع المؤسسات التابع للدولة . وفي الهند يتمثل التحدى في رفع الدخل في الريف للاقبال من الفقر ، وإعادة هيكلة المؤسسات العديدة الكفاءة والتي تضم اتحادات عمالية قوية . وفي ظل مخطط التباين يودى خفض نفقات القطاع العام الى اضعافه وزيادة خطر بطء النمو ، والتكامل الدولى الجزئى ، واستمرار الازدواجية الحادة ، وضعف تنامى الطلب على العمل غير الماهر ، وازدياد أوجه عدم المساواة وخاصة في شبه القارة الهندية . وفي ظل مخطط التقارب يحدث نمو سريع

العمالة والمخاوف المتعلقة بالمنافسة الى وقف المكاسب المحتملة من زيادة الانفتاح . وكما لوحظ في الفصل الثامن فإن اتفاق جولة أوروغواى جد محدود بحيث لا يحقق مكاسب فى حد ذاته ، وحتى المكاسب التى قد يحققها تكون عرضة للاستعاضة عنها بالحماية الطارئة ، سواء من خلال مكافحة اغراق السوق بالسلع أو من خلال قيام أنصار الحماية بفرض معايير للعمالة والبيئة . ولكن فى مخطط التقارب ، يساعد التقدم فى الاجراءات المحلية فى تعزيز تحقيق خطوات أسرع للتكامل ، مع ضرورة أن يقتصر ذلك بالتصدي لتدفقات الهجرة للحد من ضغط المهاجرين على سوق العمل غير الماهر المحلية .

جنوب آسيا والصين وفييت نام

هل الصين وفييت نام وبلدان جنوب آسيا مؤهلة لانتهاج أسلوب شرق أسوى للانطلاق والارتباط بالاقتصاد الدولى أم أن عملية الانتقال فيها سوف تتوقف ؟ ان أداءها ينطوى على أهمية بالغة لأكبر الجماعات الفريدة فى نوعها من العمال الفقراء فى العالم : المزارعين والعمال الريفيين فى شبه القارة الهندية والصين . وبلدان هذه المنطقة ضعيفة الاندماج حاليا فى التجارة الدولية ، وازدياد تنامى الصادرات من المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل يثير أكبر الآمال فى رفع دخول هؤلاء العمال . وسوف تطلق مشاركتهم المتزايدة موجات من التأثير الإيجابى فى كل أنحاء العالم فى شكل تزايد الطلب من الأسواق العالمية ، ولكنها تزيد أيضا ضغوط المنافسة على العمال غير المهرة فى أماكن أخرى ، مع ما يصحب ذلك من مخاطر ردود الفعل الحمائية .

وقد شهدت هذه البلدان ازدياد معدل الدخول باطراد مع تزايد انتاجية العمل . وازداد أيضا تراكم رأس المال والمهارات ، ولكن ذلك كان أبطأ نسبيا خارج الصين . وثمة احتمالات طيبة بتسارع التراكم فى المستقبل . وكان أداء الزراعة جيدا وهو ما يفسر جانبا كبيرا من النجاح الذى تحقق فيما مضى . ولكن استيعاب العمالة الصناعية فى شبه القارة الهندية كان ضعيفا ، ولانتزال الزراعة تحظى بحماية كبيرة . ان تحرير الزراعة والانطلاق فى الصناعة التحويلية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب فى المستقبل . وفى غياب طلب قوى على العمل من قبل الصناعة التحويلية سيكون هناك خطر حقيقى من ازدياد

بهيكله جيدة في بعض البلدان ، مثل جنوب افريقيا وزمبابوى ، وتوفير فرص أفضل للزارعين للحصول على التمويل .

ويجب أن تؤدي التدخلات في أسواق العمل أساسا الى الحد من التحيز ضد مشروعات الأعمال الصغيرة وغير الرسمية والزراعة . واصلاحات القطاع العام حاسمة لزيادة جودة الخدمات التي تقدم . وهذا لابد أن يؤدي في نفس الوقت الى انخفاض العمالة في القطاع العام والى هيكل للأجور أكثر قدرة على المنافسة .

ان المخاطر كبيرة وتزيدها العولمة تفاقما . وفي ظل مخطط التباين تواصل افريقيا السقوط في شرك الفقر وتصبح هامشية بدرجة متزايدة بالنسبة للاقتصاد العالمي . ان تحقيق استراتيجية تنطوي على مصداقية يتطلب زيادة الطلب العالمي على المنتجات الزراعية والتعدين وكذلك اتخاذ تدابير دولية جريئة تتناسب مع التحدى القائم . وينبغي النظر بصورة جادة في اتخاذ اجراءات من قبيل فتح الأسواق الزراعية بصورة أكبر وأسرع في البلدان الصناعية ، وخفض الديون المقترن بمشروطية قوية والارتباط بدرجة أقوى مع باقي العالم - ربما في سياق اتفاقات للتجارة الحرة مع أوروبا . ويجب أن يتمثل الهدف جزئيا في ضمان فتح أسواق مع درجة ما من الأفضليات المؤقتة وذلك لتعويض الخسائر الناجمة عن جولة أوروغواي . ولكن الأمر الأكثر من ذلك أهمية ، هو أن مثل هذه الاتفاقات يجب أن تؤكد على الإصلاحات الداخلية وعنى وضع إطار زمني واضح . وهذا يمكن أن يساعد على تعزيز مصداقية برنامج الاصلاح والحد من عدم اليقين وذلك بجعل الحكومات تلتزم بمسؤوليات لا تستطيع العبث بها . واذا اتبعت مثل هذه الاستراتيجية ، فإن جنوب افريقيا ، وبلدان غربي افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وحتى نيجيريا ، يمكن أن تبرز كأقطاب اقليمية مهمة للنمو .

شرق آسيا

كانت منطقة شرق آسيا ، مع استثناءات قليلة ، أنموذجا للاستثمار والمشاركة الدولية مما أدى الى جنى مكاسب كبيرة للعمال ، على الأقل في الدخول من الأجور . ومن المحتمل أن يستمر النمو الذي يقوده التصدير مع ازدياد الاندماج في الاقتصاد الدولي بمستويات متزايدة من المهارة - مع تعميق الروابط فيما بين الأقاليم . ولكن هناك

وباعث على المساواة على السواء نتيجة الهجرة من الريف لنحضر ، وتراكم المهارة ، وازدياد الانتاجية الريفية .

افريقيا جنوب الصحراء

ان محنة القارة الافريقية لاتزال تمثل أخطر التحديات للنظام العالمي الناشئ . والتوقعات الدولية مختلطة . ان اتفاق جولة أوروغواي سوف يرفع أسعار الأغذية مما يلحق أضرارا بفقراء الحضر في المدى القصير ولكنه سوف يخلق فرصا مهمة للزراعة في آخر المطاف . كما أنه سيقطص الأفضليات التجارية للأقليم في أسواق بعض الدول الأوروبية ، وسيؤدي ازدياد المنافسة العالمية الى خفض عائدات الأنشطة الصناعية القليلة المهارة . وحتى فيما يتعلق بالسلع الأساسية الأولية ، وهو مجال لها فيه ميزة نسبية ، ينبغي لافريقيا جنوب الصحراء زيادة الانتاجية لكي تنافس البلدان الغنية بالموارد في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية .

وينبغي أن تتضمن عناصر أية حركة نحو الأمام ، أولا وقبل كل شيء ، تراكما أكبر لرأس المال وتحسينات في الكفاءة . وقد انخفضت معدلات الاستثمار الى أقل من ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ونظرا للمعدل المرتفع لنمو السكان فإن مستويات المعيشة لا يمكن أن تتحسن مالم تحدث زيادة كبيرة في الاستثمار . وإلى أن يتم ذلك فإنه ليس من المحتمل أن يشكل كم التعليم عقبة هامة ، وان كان تحسين نوعيته يعتبر حيويا . وفي مخطط التباين يفترض حاليا أن معدلات الالتحاق بالمدارس تواصل الهبوط بالفعل ، مثلما حدث في بلدان كثيرة في الثمانينات . ومالم يتم الحد من المخاطر الاستراتيجية التي يواجهها المستثمرون ، وخاصة فيما يتعلق باحتمال عكس اتجاه السياسة ، فإنه ليس من المحتمل أن يزداد الاستثمار بدرجة كافية . ولتحقيق تحول كبير في الكفاءة الشاملة التي تمس الحاجة اليها يجب بذل مجهود كبير في جبهات كثيرة ، ابتداء من التعجيل بتنفيذ برنامج الاصلاح الذي لم يستكمل بعد ، الى اجراء تحسينات في البنية الأساسية والتوجيه الأفضل . ان الاصلاحات الزراعية هي الشغل الشاغل للأغلبية العظمى من فقراء الزراعة . وللاستفادة من المكاسب المحتملة التي توفرها الأسعار الدولية الأعلى للأغذية ، يجب أن تنتقل امكانية تحقيق النمو هذه الى صغار الزارعين . وهذا قد يتطلب اصلاحات زراعية تتسم

متقدمة ولكنها آخذة في التراجع . ولكن التحول الى السوق بدأ بانتهاء في الانتاج أفضى الى بطالة مرتفعة . ويتمثل مفتاح إعادة تجديد النمو في إعادة تنظيم العمالة بشكل ناجح للابتعاد بها عن القطاع العام وادخالها في أنشطة أكثر إنتاجية . وهذا يشمل القيام بعمليات خصخصة واسعة النطاق ، وتقليص الحماية التجارية ، والأخذ بنظام مالي أكثر فعالية . والتغيير الهيكلي الضمني سوف يلحق الضرر ببعض العمال سواء بصفة مؤقتة عند إجراء عمليات إعادة التوزيع ، أو بصفة دائمة عندما تكون انتاجية العمل أقل من الأجر القديم . والتحدى الرئيسي هو السماح للتحول صوب الاقتصاد الخاص بالمضى قدما مع خفض الاختلالات الاجتماعية وتكاليف الانتقال في البطالة الى أدنى حد ممكن .

وقد أبدت الأجور قدرا كبيرا من المرونة في اتجاه نزولي ، والتحدى الآن هو زيادة القدرة على الانتقال عبر القطاعات . ان تكاليف العمل غير المتعلقة بالأجور مرتفعة ، وينبغي خفضها في سياق اصلاح شامل لبرامج التأمين الاجتماعي . ويتوقع من الاتحادات العمالية مواصلة القيام بدور ايجابي على مستوى الشركات . ولكن من المحتمل أن تستمر في معارضة الاصلاحات السريعة مالم يتلق العمال الذين سيتحملون الخسارة الدعم والتعويض الملائمين .

ويبدو أن الظروف الخارجية مواتية ، وخاصة فيما يتعلق ببلدان وسط وشرق أوروبا ودول البلطيق ، التي حصلت مؤخرا على معاملة تفضيلية للوصول الى أسواق الاتحاد الأوروبي . ويوفر هذا على حد سواء فرصا جديدة وركيزة ذات مصداقية للسياسات وللإصلاحات على نطاق الاقتصاد الكلي . وسيكون تدفق رأس المال التكميلي للداخل مهما في توليد النمو والسماح للعمليات المزدوجة المتعلقة باستحداث والغاء الوظائف بأن تتم بطريقة سلسلة وإعادة تدريب رأس المال البشرى الموجود .

غير أن هناك خطرا كبيرا يهدد بوقف أو عدم استكمال الانتقال اذا لم تتم معالجة التوترات الاجتماعية . وتمثل المخاطر الأساسية في بقاء الارتباط الشامل بالاقتصاد الدولي ، وهو ما ينجم عن صعوبات في الإصلاحات الهيكلية الداخلية ، وازدياد اختلالات الاقتصاد الكلي الناجمة عن التحويلات وأوجه الدعم الكبيرة ، ونشوء طبقة دنيا جديدة تتألف مما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من

خطر رد الفعل من جانب البلدان الصناعية ، وهو رد فعل قد يكون مرتبطا بشواغل حول معايير العمل ، وخطر تصاعد المنافسة . من قبل الصين وفيت نام وبلدان جنوب آسيا ضد الأعضاء الأكثر فقرا في المجموعة ، ومن قبل بلدان وسط وشرق أوروبا ضد البلدان الأكثر ثراء . ومما يفاقم من هذه المخاطر الانفتاح المتوقع في الزراعة ، وهو قطاع يحظى بحماية عالية : والأرجح أن يؤدي هذا إلى الإضرار بعمال المزارع . ويؤدي الى ازدياد عدم المساواة .

وهناك احتمال كبير في استمرار استثمار رأس المال بقوة ، ولكن تبرز مشكلة في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة تتعلق بنقص المهارات . وفي بعض البلدان ، وخاصة تايلند ، تخلف نظام التعليم عن اللحاق بنمو الطلب . وتتضمن الاجابات على هذه العوائق الناشئة التي تعرق التنمية تحقيق نمو أسرع للتعليم العالي ، وعودة المهاجرين ذوي المهارات العالية من البلدان الصناعية ، واستخدام عمالة مستوردة عالية المهارة . وكل هذا يحدث حاليا بدرجات متفاوتة ويشكل مكونات مهمة في استراتيجية ترمي الى منع أوجه عدم المساواة من التصاعد بسرعة في وجه الحماية الزراعية المنخفضة .

وتمر سياسة العمالة حاليا بمرحلة انتقال . وفي الماضي كان كثير من بلدان المنطقة يمارس القمع ضد الاتحادات العمالية المستقلة ويفضل الاستعاضة بالمعايير الالزامية عن الحلول التي يتفق عليها عن طريق المساومة ، حتى وان كانت معتدلة نسبيا ، والمستويات المتصلة بالسوق . ولكن مع استمرار نمو الدخل ، وبعد أن أصبحت هذه البلدان من الاقتصادات المتوسطة الدخل ، سوف يتزايد طرح تساؤلات مهمة حول نهج الادارة الأكثر حداثة وتطوير النظام الديمقراطي . وقد أدى نجاح التنمية فيما مضى الى خلق حاجة الى النهوض بمعايير التوظيف ، وخاصة استحداث أشكال رشيدة من تأمين الوظائف في القطاع الرسمي . وقد بدأت كوريا تنتهج هذا الطريق بالفعل ، واستهلت في عام ١٩٩٥ عملية مراجعة كبرى لمدونها الخاصة بقانون العمل وبقانون البطالة .

وسط وشرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق

ان طريق التنمية الذي اتبع في الماضي منح هذه المنطقة رصيدا غنيا من رأس المال البشرى وبنية أساسية

وكذلك اتخاذ اجراء حازم فى جبهة السياسة الاقتصادية .

ولا تزال عمالة القطاع العام تمثل مصدرا كبيرا للشهوه ، مما يودى الى هشاشة الاقتصاد الكلى والافلال من مصداقية الاصلاحات الأخرى . وقد أسفر ذلك مقترنا بنسيج العنكبوت المتمثل فى التنظيمات القائمة فى القطاعات الحديثة ، عن حدوث انقسام متزايد بين القطاع المنظم المنتج صوب الهبوط والاقتصاد غير الرسمى قليل الانتاجية الأخذ فى التوسع ، مع وجود نخبة صغيرة من العمالة متشبثة بمركزها المواتى نسبيا على حساب الأغلبية . وهذا قد يشعل نيران عدم الاستقرار الاجتماعى . ولذا فإن ثمة حاجة عاجلة لاعادة فحص العقد الاجتماعى واعادة تحديد دور الدولة ، ابتداء من اعتبارها قاطرة للنمو حتى اعتبارها أداء تنظيمية تسمح للأسواق بالعمل وتحقيق نتائج مقبولة اجتماعيا . ويقتضى الأمر اجراء اصلاحات كبرى فى سياسة العمل : فالاتحادات العمالية تعاني من القمع وتودى دورها بشكل ضعيف فقط ، أو تفعل ذلك بطريقة مسيئة بدرجة كبيرة ، وثمة حاجة الى ترشيد وظيفتها .

إن مخطط التباين قد يكون كئيبا ، اذ أن الانتقال الى إصلاحات حازمة سوف يودى إلى تزايد الفقر والاستقطاب الاجتماعى . ان تقلبات رأس المال الخاص وتخطيط عملية السلام يزيدان المخاطر كما أن النمو السريع لعرض العمل يعقد عملية الانتقال . ولكن مخطط التقارب يطرح آفاقا وريدية بدرجة أكبر ، حيث تسمح تدفقات رأس المال باستخدام المهارات الموجودة بطريقة أوفى . ان المصداقية والسياسات المحلية هى القضايا الرئيسية . وتتمثل المكونات المهمة لعملية الانتقال الناجحة فى استحداث آليات تيسر تحويل العمال المسرحين الى وظائف جديدة ، وتعويض الذين أضرروا ، ووضع اطار شامل لسياسة داعمة للحد من الفقر .

أمريكا اللاتينية والكاريبى

إن دمج هذه المنطقة فى الاقتصاد العالمى يسير بخطى واسعة ، وخاصة فى مجال التجارة وأسواق رأس المال ، وفى أمريكا الوسطى من خلال الهجرة الدولية . وتبشر البيئة الدولية بالخير ، لأن قاعدة الموارد الطبيعية تجعل المنطقة أقل عرضة للمنافسة الدولية فى المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل . ان النمو السريع ممكن . والأمل معقود

السكان ، ياحق بها الضرر بسبب معاناتها فترة طويلة من البطالة الرئيسية ومن ازدياد أوجه التفاوت الإقليمية . وتتمثل الأهداف الرئيسية فى التصدى للبعد الاجتماعى لعملية الانتقال ، والحفاظ على جودة الخدمات الاجتماعية ، وتوفير الظروف الملائمة لاستحداث وظائف بسرعة ، وتفادى نشوء نوع جديد من الفقر ، ولكنها أهداف يجب أيضا موازنتها بالأمانة المالية لضمان الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى الكلى على السواء . والأرجح أن النجاح يولد النجاح باجتذاب رأس المال الأجنبى . ولكن الفشل فى التصدى بصورة جماعية لكل هذه الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية يهدد بإطالة أمد فترة الانتقال وما ينطوى عليه ذلك من تكلفة عالية فى المعاناة البشرية وضياع الفرص .

الشرق الأوسط وشمال افريقيا

يودى تغيير الظروف الدولية فى هذه المنطقة الى جعل التحول من الاقتصاد الذى تقوده الدولة الى الاقتصاد الذى تقوده السوق ومن الاقتصاد المغلق الى الاقتصاد دى المنحى الدولى أمرا أكثر الحاحا . ومع احتمال عدم تنامى الموارد القديمة للتد الأجنبى - المعونة وتحويلات العمال - يصبح نمو الصادرات هو مفتاح المستقبل . ونتيج العولمة الفرص ولكنها تفاقم المخاطر أيضا . ويقتضى الأمر أكثر من ذى قبل ، استحداث استراتيجيات ذات مصداقية وواقعية لربط المنطقة بالاقتصاد العالمى . كما أن امكان الحد من التوترات الإقليمية واستحداث روابط أعمق مع الاتحاد الأوروبى يوفر فرصا مهمة . ولكن هذا المدخل ينطوى على صعوبات بسبب التاريخ الصناعى الضعيف للمنطقة ، ويتطلب برامج قوية للتحرير الداخلى .

لقد تقلبت بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا بين الانتعاش والكساد اللذين يحركهما النفط والقطاع العام القوى . أما الآن فان تلك التوليفة من ايرادات القطاع العام الآخذة فى الهبوط والحضرنة والتعليم الآخذين فى التصاعد ، جعلت العقد الاجتماعى القديم غير مستساغ ، ويجب خلق الظروف المناسبة للسماح للقطاع الخاص بأن يصبح بمثابة قاطرة للنمو . ولكن ليس من المحتمل أن يغتنم منظمو المشروعات الفرصة المتاحة لهم الى أن يتم الحد من المخاطر الاستراتيجية ، وهذا سوف يتطلب تحقيق تقدم صوب السلام الإقليمى وحل النزاعات الداخلية

ولا تزال مشكلات الانتقال قائمة : وهى تتمثل فى قضايا تسريح عمال مؤسسات الدولة فى الأرجنتين ، والمرونة النسبية للأجور فى المكسيك ، وشبكات الأمان الاجتماعى الخاصة . وفى ظل مخطط التباين هناك امكانية واضحة فى حدوث نمو متواضع فقط مع اتساع نطاق عدم المساواة . وهذا قد يهدد فى النهاية النسيج الاجتماعى . ولكن العمل المتصافر يمكن أن يؤدى إلى انتعاش الطلب على العمل فى الزراعة ، وتيسير الفصل بين ما هو رسمى وغير رسمى مما يحول دون تزايد عدم المساواة .

النمو البطيء أم التضمين ؟

يتعين على الحكومات أن تعمل فى ضوء تراث السياسات وهياكل التنمية الماضية . وينبغى للعمال أن يعيشوا مع الفرص المتاحة لهم . وهذه الفرص يشكلها هيكل الاقتصادات والمجتمعات التى يعيشون فيها والقدرات التى يصوغها تاريخ حياتهم الشخصية . ما تلقوه من آبائهم وما تعلموه فى المدارس . ولكن هذا بالنسبة للحكومات والعمال على السواء يعتبر نقطة البداية فحسب . وكلاهما يعتبر عاملا من عوامل التغيير . ان الخيارات الجيدة من قبل الحكومات فى المجالات الدولية والمحلية يمكن أن تؤدى الى حدوث تقدم فى مستويات معيشة كل فئات العمال فى العالم ومساعدة أولئك الذين لم يستطيعوا مسابقة التقدم أو التكيف من تلقاء أنفسهم ، للعودة الى حظيرة العمل . وإذا كانت الظروف الدولية مواتية واضطلعت الحكومات بمسؤولياتها فى خلق البيئة الملائمة ، فسيكون فى وسع العمال اختيار وظائفهم والتفاوض حول شروط العمل واتخاذ القرارات بشأن الحاق أطفالهم بالمدارس مما يؤدى الى تحسين رفاهية كل فئات العمال . ويمكن لهذا أن يبدأ من الآن فى عكس النزعة الطويلة الأمد لتوسيع نطاق عدم المساواة الدولية بين العمال وهو ما كان يشكل سمة ملحوظة من سمات القرن الماضى ، وخلق أمل وفرص جديدة للملايين الذين تحاصروهم شراك الفقر حاليا . وهذا سوف يهبط المسرح لبداية عصر ذهبي عالمي حقا فى القرن الحادى والعشرين .

على تنوع الصادرات بعيدا عن الموارد الطبيعية وادخالها فى نطاق المنتجات القائمة على المهارة المتوسطة . ومن القضايا المهمة فى المستقبل هو ما إذا كان اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية سيتم تمديد نطاقه ليشمل باقى نصف الكرة أم سيصبح عديم الفعالية بسبب المناقشة الدائرة حول المعايير ؟

لقد سارت معظم بلدان أمريكا اللاتينية فى طريق الانطلاق وحقت بعض الانتعاش فى مجال الأجور . ومع أنه من الخطأ المبالغة فى رد الفعل إزاء المتاعب المالية الأخيرة فى المكسيك فإن ثمة خطرا كبيرا فى أن تفشل الانطلاقة فى حل مشكلات عدم المساواة وأن تجد البلدان نفسها وقد أقحمت فى شرك منافسة الأجور المنخفضة فى آسيا وأخفقت فى تحقيق تراكم رأس المال البشرى الملائم لمستوى الدخل فى المنطقة . وهذا التراكم يزداد بالفعل بسرعة فى بلدان ، مثل شيلي ، نفذت اصلاحات قوية . والمشكلات الأساسية التى تحتاج الى التصدى لها هى ضعف تكوين المهارات وأوجه التحيز التى لا تزال قائمة ضد العمل فى بلدان يتسم فيها توزيع الأراضى بعدم المساواة ، مثل كولومبيا والبرازيل . ومن الضرورى إجراء إصلاح زراعى وإزالة أوجه التحيز الأساسية ضد العمل فى الزراعة .

إن سياسة العمالة جزء رئيسى فى برنامج العمل الذى لم يتم استكماله بعد . ومع أن بعض التقدم قد تحقق فى إلغاء بعض الأنظمة المقيدة لأسواق العمل ، الا أن أسواق العمل المشوهة لا تزال تنصدر قطاعات غير رسمية كبيرة الى درجة مفرطة فى بلدان مثل اكوادور وبيرو . وقد أصبحت الاتحادات العمالية أكثر ضعفا ، باستثناء ما يتعلق بالقطاع العام ، ولكن الاتحادات المستقلة لها دور مهم ينبغى أن تؤديه وهى فى حاجة الى تقويتها فى بعض البلدان وبصفة خاصة تقوية دورها فى المساومة اللامركزية . وثمة حاجة أيضا الى إصلاح قواعد الاستخدام والفصل من العمل ، ومعالجة مشكلات القطاع العام وتعميق اصلاح أنظمة الضمان الاجتماعى .

مذكرة بيبليوغرافية

وضم من ساهموا في التشاور مع ممثلي العمال وحضروه آلان أبراهارت ، وجيما آدابا ، وفيكتور بايز - موسكويرا ، وشينج تشابو ، ويورجن ايكيروث ، وهانز انجلبرتس ، وسيهان اردوجو ، وجون ايفانز ، وديفيد فالور ، ورينالدو جيرونيمو ، ورونالد هانسن ، وروبرت هاريس ، وكريج هيل ، وأن كنيبر ، وديفيد لامبرت ، وجانوز ميشالسكي ، وأجنس موكوبا ، وايدى بيترز ، وستيفن بيرسى ، وماركلى روبرتس ، ومايكل سباستيان ، واليوني سو ، وبيتر اونترويجر ، وديرك اويتنهوف ، ونازاريو فيفيرو ، ومايك واجهورن .

وضم من ساهموا في المشاورات مع ممثلي الحكومات والتنظيمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وحضروها رولف التر ، فيليب بارى ، خوان بويز ، جاك بجنيكورت ، وماريون كراوشو ورودى ديلارو ، وولتر دوندت ، وجورج فيشر ، جان - بابتيست دى فوكولت ، وساكيكو فوكودا - بار ، وكاثارين هاجن ، وأن كريستين هيرمانسن ، وروى جونز ، ونيكولاس كارافيتس ، ومارتن كور ، وهورست كلاينشميدت ، ومارك دى لاموت ، وأنا ليكول ، وجون مارتن ، وروث ماين ، ميرج ميكولا ، وكريستوفر موير ، وجاى دى مونشى ، وجون مورلى ، يورجن أولسون ، ديفيد أولد ، واندرز سيروب راموسن ، أن ريتشاردز ، فابريس ريتشى ، وجون روبرتس ، وجريجورى شويفل ، وتاكيميشى شيراي ، روديجر سيلاف ، ماتي سيتو ، وناريس س . سنغ ، وجيمس ف . ستيل ، وأرن ستروم ، وستانلى تايلور ، وكريستين توتيزكى ، وكازوتو تسوجى ، وديفيد تيرنهام ، وروبرتو أورمنتا ، وجان فانديمورتل ، ولوران فيرنيه ، فيليب ر . وول ، توماس وايس ، دومنيك فيلكوم ، وبيتر هواتيني .

وتم تشكيل مجموعات غير رسمية تركز على جوانب بعينها للتعليق على التقرير في البلدان التالية : بنغلاديش ، بيلاروس ، غانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، بولندا ، جنوبى إفريقيا ، وفنزويلا .

وجاءت البيانات اللازمة لهذا التقرير من طائفة عريضة ومتنوعة من المصادر . وتمت الاستفادة بوجه خاص من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية ، وتجميع البيانات

اعتمد هذا التقرير على طائفة عريضة من تقارير البنك الدولى ومصادر خارجية عديدة . وتتضمن مصادر البنك الدولى البحوث الجارية وكذلك الأعمال القطرية المتعلقة بالاقتصاد والقطاعات والمشروعات . وهذه المصادر وغيرها مدرجة حسب الترتيب الأبجدي للمؤلف أو المنظمة فى مجموعتين : أوراق أساسية صدر بها تكليف من أجل هذا التقرير ، وبيبليوغرافيا منتقاة . وتجمع الأوراق الأساسية ، بين الكتابات ذات الصلة وأعمال البنك ، وبعضها سيكون متاحا من خلال سلسلة أوراق عمل الأبحاث المتعلقة بالسياسات ، والباقي من خلال مكتب تقرير عن التنمية فى العالم . والآراء التى تعرب عنها هذه الأوراق ليست بالضرورة آراء البنك الدولى أو هذا التقرير .

وبالإضافة إلى المصادر الأساسية المدرجة أدناه ، ساعد فى إعداد التقرير أشخاص كثيرون ، داخل البنك وخارجه على حد سواء . ويود فريق العمل الرئيسى بصفة خاصة أن يشكر بول كوليه ، وريتشارد فريمان ، وجون بنكافل ، وكريستوفر بيساريدس ، ولين سكووير ، وديفيد تيرنهام ، وادريان وود على دعمهم الكبير .

وقدم آخرون مدخلات أو تعليقات قيمة من بينهم أرفيل ف . آدمز ، ونيشا اجروال ، جين ارميتاج ، وجيرى بيرمان ، وهانز بينسوانجر ، وبيتر فالون ، وكيث جريفين ، وستيفان هاجارد ، وجيمس هاريسون ، وشيجيرو ايشيكاوا ، ورافى كانبور ، وهومى خاراس ، وديباك مازومدار ، وجاى بففرمان ، ولانت بريشت ، ومارتن راما ، وريتشارد سابوت ، وباولو فييرا دا كونه . وقدم بروس روس - لارسون ، ومتا دى كويرومون مشورة ومساعدة قيمة فى التحرير فى مراحل شتى . ونورد فيما بعد أسماء من علقوا على أجزاء بعينها من التقرير .

وتستحق شكرا خاصا كاثرين هاجن وآخرون فى مكتب العمل الدولى على تعليقاتهم التى أبدوها فى مراحل مختلفة ، وستيفن بيرسى من الاتحاد الدولى للنقابات الحرة وايدى بيترز من الاتحاد العالمى للعمال على تعليقاتهما خلال العملية ، وكذلك على تنظيمهما لاجتماع للتشاور مع ممثلي العمال .

جينين بريثويت ، مارى كاننجز ، كارلوس كافالكانتى ، سيمون كوماندر ، سول ايسترين ، مونىكا فونج ، ديفيد فريتويل ، آلان جيلب ، ماريك جورا ، رالف و . هاريسون ، كريستين كيسيدس ، تيموثى كينج ، كاثى كروم ، روبرت لايبنتال ، ديباك مازومدار ، مايكل ميرتو ، برانكو ميلانوفتش ، مايكل ميلز ، كارولين موسر ، كيل بيترز ، مارتن راما ، باولو روبرتى ، جان روتكوويسكى ، مارتن شيرنك ، مارك سونديبيرج ، وميلان فودوبفتش .

الفصل الأول

تم استخلاص الصورة التطبيقية للنتائج التى تحققها سوق العمل العالمية من مصادر عديدة . وتم التوصل لتقدير الزيادة فى تفاوت الدخل منذ القرن التاسع عشر من بريثويت ١٩٩٤ . ويستند توزيع السكان الذين فى سن العمل حسب النشاط الاقتصادى إلى تقديرات معدلات المشاركة الواردة فى بيانات منظمة العمل الدولية فى سنة ١٩٨٦ وبياناتها المنقحة حسبما طبقت على تقديرات السكان فى سن معينة والتى أصدرتها الأمم المتحدة . وتم دمجها ببيانات العاملين حسب القطاع الاقتصادى المستمدة من منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، وجرى استكمالها ببيانات من مصادر قطرية . وللإطلاع على التفاصيل ، انظر الورقة الأساسية التى أعدها فيلمر .

وتم استخلاص التسلسل الدولى للأجور من بيانات نشرها مطبوع « يونيون بانك أوف سويتزرلند » ١٩٩٤ . ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى للأقاليم المختلفة مستمدة من تقديرات البنك الدولى لنمو الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق ناقصا تقديرات نمو القوة العاملة من بيانات منظمة العمل الدولية فى سنة ١٩٨٦ وبيانات منظمة العمل الدولية المنقحة . ومعدلات النمو الإقليمى مستمدة من معدلات النمو الخاصة ببلدان محددة والمرجحة بتقديرات منظمة العمل الدولية للسكان الذين فى سن العمل فى ١٩٩٥ . والبيانات المتعلقة بالاتحاد السوفياتى وأماكن أخرى فى الإقليم مستمدة من البنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ١٩٩٤ وكورناتى ١٩٩٢ .

واستعراض استراتيجيات التنمية البديلة ونتاجها بالنسبة للعمال مستمد من عدة مصادر من بينها إيسترلى

الخاصة بالعمل الذى تم الاضطلاع به فى البنك الدولى (انظر تويل ، ليفى ، وراما ١٩٩٤) ، وبيانات مسح الأسر المعيشية ، خاصة من مشروع دراسة قياس مستويات المعيشة ، ومن مصادر قطرية .

وما تم وصفه من أشخاص وأحداث فى صور السيرة الذاتية الموجزة الواردة فى « النظرة العامة » وفى غيرها من جوانب التقرير هو من باب الخيال . وتم تركيب هذه الشخصيات استنادا إلى معلومات من مسح الأسر المعيشية ودراسات الحالة المنشورة وغير المنشورة ، ومن ثم يمكن اعتبارها نماذج للأشخاص الذين يعيشون فى ظل ظروف مثل ظروفها .

وقد استفاد الباب الأول من التعليقات القيمة التى أبداهها أرفيل ف . آدامز ، هارولد درمان ، جيرى بيرمان ، آلان برج ، هانز بنزوانجر . وليام إيسترلى ، اليسون إيفانز ، ريتشارد فريمان ، ديفيد فريتويل ، جيمس هاريسون ، ستيفن هاينمان ، كيث هنشليف ، إيمانويل خيمينيز ، روبرت لالوند ، ماثيو ماكهمان ، توم ميريك ، جون ميدلتون ، مين تشاو نجوين ، هارى انطونى باترينوس ، جاى بففرمان ، لانت بريثويت ، جورج بساتشاروبولوس ، مارتن رافاليون ، ديفيد تيرنهام ، وزيفرس تزانانتوس .

واستفاد الباب الثانى من إسهامات قدمها جان بانث ، بارى شيزويك ، ستجن كلاسنز ، دانييل كوهن ، بول كولير ، ريتشارد فريمان ، ويل مارتن ، جاى بففرمان ، كريستوفر بيساريدس ، لانت برتشت ، داني رودريك ، شارون راسل ، فرانسيس ستيوارت ، ديفيد تيرنهام ، وأدريان وود .

واعتمد الباب الثالث على أوراق أساسية وطائفة من المصادر الأكاديمية . وكان المعلقان الأساسيان هما ريتشارد فريمان ، وجون بنكافيل . كما قدم مواد وتعليقات مفيدة ، أرفيل ف . آدامز ، مارك بلاكدين ، دانييل كوهن ، بول كولير ، اليسون إيفانز ، بيتر فالون ، هومى خاراس ، اليزابث موريس - هيوز ، ستيفن بيرسى ، مارتن رافاليون ، مارتن راما ، ودومنيك فان دى فال .

وجاءت إسهامات قيمة فى الباب الرابع من مصادر عديدة ، داخل البنك وخارجه على حد سواء ، بما فى ذلك كريستين اليسون ، نيكولاس بار ، موريس بواسيه ،

الاقتصادي ١٩٩٤ أ، وتوبيل، ليفي، وراما ١٩٩٤، وكذلك مصادر قطرية .

الفصل الرابع

يعتمد القسم المعنى بالأنماط المتغيرة للعمالة حسب القطاعات على كروجر ١٩٨٣، شيف وفالديز ١٩٩٢، وسيركوين وتشينري ١٩٨٩. ويعتمد القسم المعنى بالعمالة الريفية غير الزراعية على لانجوو وورقة أساسية للانجوو وعلى تيرنهام ١٩٩٣. وتعتمد المناقشة المعنية بالقطاع غير الرسمي على أوراق أساسية لبانيرجي وبانيرجي، وكامبوس، وسابوت. وقام هانز بنزوانجر بإعداد الإطار ٤ - ١.

الفصل الخامس

يشمل استعراض الكتابات المعنية بالتغذية والإنتاجية أعمال بيرمان ١٩٩٣ وبينستروب - اندرسن وآخرين ١٩٩٣. والأدلة المحددة بشأن حالة التغذية والنتائج الزراعي في جنوبي الهند مستمدة من ديولايكار ١٩٨٨ وفي الفلبين من حداد وبويس ١٩٩١.

والأدلة المعنية بالتعليم والأخذ بسلالات الأرز عالية الغلة معروضة في أعمال لين ١٩٩٤ بالنسبة للصين وفي أعمال فوستر وآخرين ١٩٩٤ بالنسبة للهند.

والأدلة المتعلقة بالتدريب في تايوان الصينية من أو وتان ١٩٩٣. وتأثير التغذية المحسنة على التعليم في غواتيمالا من أعمال بوليت وآخرين ١٩٩٥. والتكامل بين التعليم والتدريب في بيرو مأخوذ من أعمال أرياجادا ١٩٨٩. والبيانات عن سلوفينيا مأخوذة من أعمال اورازيم وفودوفتش ١٩٩٤. وفي المناقشة الخاصة بالتعليم ورأس المال البشري، استخدمت البيانات الخاصة باتجاهات الالتحاق العالمية بالمدارس كما وردت في أعمال بارو ولي ١٩٩٣ وتيلاك ١٩٨٩. وقدمت استعراضات قيمة للتعليم باعتباره استثمارا في أعمال بيكر ١٩٩٥، شولتز ١٩٩٤، والبنك الدولي ١٩٩٥ أ.

وقدمت اليدا كاستيلو - فريمان نتائج عن الولايات المتحدة بالنسبة للشكل الوارد في الإطار ٥ - ١. وقد روعي الحرص لضمان القابلية للمقارنة بين الدراسات المذكورة في الشكل، ولكن نظرا لأن كل دراسة تستخدم مواصفات مختلفة لدالة الإيرادات، فإن القابلية للمقارنة

وفيشر ١٩٩٤، لينداور ورويمر ١٩٩٤، والبنك الدولي ١٩٩٣.

الفصل الثاني

يعتمد القسم المتعلق بأنماط النمو وإيرادات العمل على بيانات من دراسة قياس مستويات المعيشة في غانا في ١٩٨٩ ومسح القوة العاملة الماليزية في ١٩٨٩ وكذلك بيانات من مطبوعات رسمية شتى .

وهناك كتابات كثيرة عن محددات النمو الاقتصادي . ويعتمد هذا الفصل على ورقة أساسية لشبيجل وكذلك على بحث تفصيلي للقياس الاقتصادي وجد في مؤلف بارو ١٩٩١، ليفن ورينلت ١٩٩٢، ومانكيو، رومر، وويل ١٩٩٢.

وبالمثل فإن الكتابات عن النمو السكاني والتنمية الاقتصادية كثيرة . وتعتمد المناقشة الواردة هنا على كيلي ١٩٩٤، بريثشت ١٩٩٤، والبنك الدولي ١٩٩٤ د .

الفصل الثالث

استلهم القسم المعنى بقرارات الأسر المعيشية نموذج تخصيص الوقت الوارد في بيكر ١٩٦٥. وتعتمد المناقشة المعنية بمشاركة القوة العاملة حسب السن والجنس على ورقة أساسية لبيرمان وزانج، كولدين ١٩٩٠، هورتون ١٩٩٤ ب، هورتون، كانبور، ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب، بساخاروبولوس وتزاناتوس ١٩٩٢، وشولتز ١٩٩٠. والمعلومات الخاصة بالقوة العاملة بشأن الساعات التي يتم العمل فيها مستمدة من مسح للقوة العاملة الماليزية ١٩٨٩ ودراسة قياس مستويات المعيشة في غانا في ٨٨ - ١٩٨٩.

وقد وردت الاتجاهات بشأن ساعات العمل في الاقتصادات مرتفعة الدخل المنتمة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ماديسون ١٩٨٩.

واعتمد القسم المعنى بالبطالة على كوماندر وكوريسيلي ١٩٩٤، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٤ أ، وتيرنهام ١٩٩٣. والبيانات الخاصة بالبطالة مستمدة من طائفة من المصادر، منها البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ١٩٩٤، ومنظمة العمل الدولية ١٩٩٤ ب، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان

بساخاروبولوس وباترينوس ١٩٩٤ وعلى ورقة أساسية لبانيرجي . وتعتمد مناقشة السياسات التفضيلية في ماليزيا اعتمادا كبيرا على تزانانوس ١٩٩٤ .

وتجىء البيانات الخاصة بعدم المساواة الإقليمية في المكسيك من أعمال البنك الدولي ١٩٩٤ ج ، في حين أن البيانات الخاصة بجانسو في الصين مأخوذة من البنك الدولي ١٩٩٢ ب . وتجىء الإشارة إلى سكان التلال الشمالية في تايلند من أومن ١٩٩٢ . وتستند مناقشة عدم المساواة الإقليمية في الأرجنتين إلى أعمال استاش وفاي ١٩٩٥ .

ويستند تحليل الفروق بين أجور الرجال والنساء إلى هورتون ١٩٩٤ ب ، نيوويل ورايلي ١٩٩٥ ، وتزانانوس ١٩٩٥ . ويعتمد الإطار ٦ - ١ أيضا على أواسكا ١٩٩٣ وبساخاروبولوس وتزانانوس ١٩٩٢ . وتجىء بعض الإشارات القطرية من بيردسال وسابوت ١٩٩١ .

الفصل السابع

تعتمد مناقشة العولمة على رودريك ١٩٩٤ والبنك الدولي ١٩٩٢ أ . وتعتمد مناقشة التقارب على بيرى وبورجونيون وموريسون ١٩٨٩ وعلى عمل حديث لبن ديفيد ١٩٩٤ ، وورقة أساسية لبريتشت ، وكواه ١٩٩٤ . وللاطلاع على مزيد من التعليقات على العصر الذهبي للرأسمالية ، انظر ماديسون ١٩٨٢ ، نيل ١٩٨٥ وزيفين ١٩٨٩ ؛ وللاطلاع على تاريخ الهجرة انظر هاتون وويليامسون ١٩٩٤ وستوكر ١٩٩٤ .

الفصل الثامن

يعتمد تحليل جولة أورغواي على جولدن وفان دير منسبروج ١٩٩٥ ، وهاريسون ، روترفورد ، وتار ١٩٩٥ ، وهاتواي وانجكو ١٩٩٥ ، هيرتل وآخرين ١٩٩٥ ، ورودريك ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة التجارة والأجور في اقتصادات الأسواق الصناعية على باغواتي وكوسترز ١٩٩٤ ، وكوبر ١٩٩٤ ، وفريمان ١٩٩٥ ، وكروجمان ولورنس ١٩٩٣ ، ولورنس وسلوتر ١٩٩٣ ، ونيفن ووابلوسز ١٩٩٤ ، وساكس وشاتز ١٩٩٤ ، وستولبر وصمويلسون ١٩٤١ ، وود ١٩٩٤ أ ، وود وبيرج ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة تأثير الجولة على البلدان النامية على نتائج وردت في ديفز ١٩٩٢ ، فينسترا

مؤكدة . وبدءا من المعادلات اللوغاريتمية للأجور ، والتي تتناول في معظمها الاختيار بين العمل بأجر وخصائص الأفراد ، فإن زيادة الأجر بالنسبة لكل مستوى تعليمي تحتسب من (١) إما العائد الضمني لأي مستوى والذي تم الحصول عليه بضرب عائد السنة في ذلك المستوى في عدد السنوات عند ذلك المستوى في النظام الدراسي للبلد أو (٢) العائد الضمني على المستوى والذي تم الحصول عليه بتحويل متغير صوري على مستوى المدارس إلى نسبة مئوية للتأثير على الدخول .

وقد ورد وصف التدريب باعتباره استثمارا في رأس المال البشري في ميدلتون وأدامز وزيدرمان ١٩٩٣ وفي مطبوعات البنك الدولي ١٩٩١ . وبيانات التدريب الخاصة بالمكسيك مأخوذة من الوثائق الداخلية للبنك الدولي وكذلك مناقشة برنامج المكسيك لخدمات الدعم المتعددة . وقد وردت البيانات الخاصة بالتدريب في اليابان في لينش ١٩٩٤ . ومعدلات دوران القوة العاملة في الصناعة التحويلية في كوريا مأخوذة من جمهورية كوريا ١٩٨٧ . ويرد تحليل لبرامج التلمذة الصناعية في غانا في عمل لفالنشيك سيصدر قريبا . وورد وصف نظام التدريب في شيلي في كنج وهيل ١٩٩٣ .

الفصل السادس

تستند مناقشة عدم المساواة في النمو وفي الدخول إلى أعمال ديكنز وكاتز ١٩٨٧ ، فريمان ١٩٩٣ ب ، وكرويجر وسومرز ١٩٨٧ ، وروتكويسكي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، والبنك الدولي ١٩٩٠ . ويعتمد القسم المعنى بالعلاقة بين عدم المساواة والتعليم على جندلنج وروبنز ١٩٩٤ ، بارك ، روس ، وسابوت ١٩٩٢ ، بساخاروبولوس وآخرين ١٩٩٣ ، روبنز ١٩٩٤ ، وأوراق أساسية لروبنز . وتعتمد المناقشة الخاصة بالمكسيك على أوراق أساسية لهانسون وهاريسون ، وريفنجا ١٩٩٤ .

واستفادت المناقشة الخاصة بعدم المساواة بين الريف والحضر كثيرا من تعليقات هانز بنزوانجر ، واعتمدت أيضا على بعض المواد الواردة في الفصل الرابع . وتستخدم المناقشة الخاصة بدور سوق العمل الرسمية في الحد من الفوارق أرقاما مأخوذة من بل ١٩٩٤ . ويستند القسم المعنى بعدم المساواة بين المجموعات الاثنية على

وهانسون ١٩٩٤ ، وكروجر ١٩٧٨ ، وأوراق أساسية لروبنز ، وود ١٩٩٤ أ . والإسقاطات الديمغرافية للبلدان الغنية مأخوذة من معهد ماكنزى العالمى ١٩٩٤ . والرقم الوارد فى الإطار ٨ - ٢ يتبع منهجية وود ١٩٩٤ ب .

الفصل التاسع

تعتمد المواد الخاصة بالارتباطات بين الادخار ، والاستثمار على مونتي ١٩٩٣ وشميت - هيبيل ، سيرفين ، وسوليمانو ١٩٩٤ . وتستند المواد الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبى المباشر على فيلدشتين ١٩٩٤ ، لورنس ١٩٩٤ ، ليبسى ١٩٩٤ ، والأمم المتحدة ١٩٩٤ أ . وتأثير التدفقات الخاصة وعدم الاستقرار مأخوذ من كالفو ، ليدرمان ، رينهارت ١٩٩٢ ، تشوهان ، كلاسنز ، ومامنجل ١٩٩٣ ، وكلاسنز ، ونولى ، ووارنر ١٩٩٥ ، ودادوش ، وفارشوان ، وجوهانس ١٩٩٤ ، وشيلدر وآخرين ١٩٩٣ .

الفصل العاشر

للاطلاع على المزيد بشأن نظرية الهجرة ، انظر باغواتى ١٩٩١ ، ماسى ١٩٩٠ ، وماسى وآخرين ١٩٩٣ ، ورازين وسانكا ١٩٩٤ ، وستارك ١٩٩١ . وحول قضايا الهجرة العريضة ، انظر راسل وتيتلبوم ١٩٩٢ ، وستوكر ١٩٩٤ ، وزلوتنيك ١٩٩٣ . وتستند معالجة آثار الهجرة على البلدان التى ترسل العمال للخارج على أبحاث ابيلا ومورى ١٩٩٤ ، وأدامز ١٩٨٩ و١٩٩٢ ، وفنلى ١٩٩٤ ، ورودريجز وهورتون ١٩٩٤ . وتستند دراسة أثر ذلك على البلدان التى تستقبل العمال على أبحاث بورجا ١٩٩٤ ، وبورجا وفريمان ١٩٩٣ ، وأوفربيك ١٩٩٤ ، وزيمرمان ١٩٩٥ . وقد أورد كوونج ١٩٩٤ تقارير عن الممارسات غير القانونية التى شملت المهاجرين الصينيين فى الولايات المتحدة .

الفصل الحادى عشر

يناقش سولو ١٩٨٠ السبب فى اختلاف أسواق العمل عن الأسواق الأخرى وفى أن الحكومات تتدخل فى أسواق العمل . وقد ورد مسح لأسباب التدخل الحكومى فى أسواق العمل فى كاوفمان ١٩٩١ . ويقدم مازومدار ١٩٨٩ مسحا لمشكلات سوق العمل فى البلدان النامية والسياسات المتبعة لمواجهتها .

ويمكن العثور على نظرة عامة لمعايير أماكن العمل وفانقتها فى منظمة العمل الدولية ١٩٩٤ أ والورقة الأساسية لروبنسون . وقد قدمت الورقة الأساسية لجروتايرت وكانبور إطارا تنظيميا للقسم الخاص بتشغيل الأحداث وكثيراً من الحجج التطبيقية . ويرد وصف لدالات تشغيل الأحداث فى روجرز وستاندنج ١٩٨١ . ويطرح جالبى ١٩٩٤ مشكلة تشغيل الأحداث من منظور تاريخى ، ويقدم نيكولاس ١٩٩٣ بعض الأمثلة من الحياة الواقعية من جنوب آسيا والمعضلة التى تواجه المؤسسات الأجنبية ، ويصف بويدن الوضع فى ليما فى بيرو . ومناقشة تجربة ولاية كيرالا الهندية وجزيرة سيبو فى الفلبين مأخوذة من بويدن وميرز ١٩٩٤ . ويبين التحليل الوارد فى باترينوس وبساخاروبولوس ١٩٩٥ أن حجم الأسرة محدد مهم فى تشغيل الأحداث ، ويؤكد صديقى وباترينوس ١٩٩٤ أن مشكلات التعليم تسهم فى تشغيل الأحداث . وقد تم تقصى العلاقة بين فشل نظام التعليم فى إفريقيا وتشغيل الأحداث فى بونر ١٩٩٣ ، كما ترد أدلة أخرى على الارتباط السلبى بين تشغيل الأحداث والتعليم فى ريفيرا - باتيز ١٩٨٥ . والبيانات الخاصة بمصر مستمدة من ليفى ١٩٨٥ ، والمناقشة الخاصة بالهند من روزنزويج ١٩٨١ وروزنزويج وايفنسون ١٩٧٧ . ويمكن العثور على مناقشة للعلاقة بين عدم التيقن فيما يتعلق بدخل الأسرة وتشغيل الأحداث فى جاكوبى وسكوفياس ١٩٩٤ . ويمكن العثور على وصف لتشغيل الأحداث فى محاجر بوجوتا فى سالازار ١٩٨٨ .

ويوجد وصف لأنماط العمالة النسائية عبر البلدان فى الورقة الأساسية لبيرمان وزانج . ويرد وصف تاريخى لوجود المرأة فى سوق العمل فى أمريكا فى جولدن ١٩٩٠ ، وعن المرأة فى آسيا فى هورتون ١٩٩٤ ب . ومناقشة إجازة الأمومة مأخوذة من ورقة أساسية لروبنسون ويمكن العثور على الحجج الداعية لعدم تمويل أرباب الأعمال للمزايا التى تحصل عليها المرأة فى تاناتوس ١٩٩٥ والإشارات لعمالة الإناث فى بنغلاديش مأخوذة من تشاهدورى وبول ماجومدر ١٩٩١ وورقة أساسية لرحمن . وتستند مناقشة تأثير السياسات المصرية العامة للعمالة على العاملات على ورقة أساسية لأسعد . ويعرض باترينوس ١٩٩٤ حججا تبين أن الاستثمار فى التعليم لصالح أعضاء الأقليات الاثنية والعنصرية واللغوية

وفيسكوزى ١٩٨٦ . والأدلة على أن وجود النقابات قد يغير هذه النتيجة مأخوذة من وإيل ١٩٩١ .

وتدور مناقشة واسعة لمسألة ما إذا كان ينبغي ربط معايير العمل باتفاقات التجارة . ويعرض مطبوع وزارة العمل بالولايات المتحدة فى ١٩٩٤ الآراء المختلفة والحجج الداعمة لها .

الفصل الثانى عشر

يستند هذا الفصل إلى أوراق أساسية تحدد الإطار التحليلي وتقدم بعض الأدلة التطبيقية : لبانيرجى وغانم ، وغانم ، وديفارجان ، وثيرفيلدر ، وبنكافل . كذلك استفاد التحليل الوارد فى هذا الفصل من أعمال فريمان ١٩٩٢ ، فريمان وميدوف ١٩٨٤ ، كاتز ، كوروفيل ، وتيرنر ١٩٩٣ ، وبنكافيل ١٩٩١ ، وريس ١٩٨٩ . ويمكن العثور على وصف لوظائف النقابات فى سوجينو ١٩٩٤ .

والبيانات الخاصة بالأمثلة القطرية مأخوذة من مصادر عديدة . والأدلة عن علاوات الأجور الناتجة عن العمل النقابى مأخوذة من بلانشفلور وفريمان ١٩٩٠ ، ومول ١٩٩٣ ، وباناچيس وباترينوس ١٩٩٤ ، وبارك ١٩٩١ ، وستاننج ١٩٩٢ ، وتيل ١٩٩٤ . والبيانات عن انتشار النقابات فى الهند مأخوذة من جوشى وليل ١٩٩٤ ، وفى شرق آسيا من فرنكل ١٩٩٣ ، وفى أسبانيا من منظمة العمل الدولية ١٩٨٥ وخيمينو وتوهاريا ١٩٩٣ . والحجج والبيانات المتعلقة بالتأثير الإيجابى للنقابات على توزيع الدخل من فريمان ١٩٨٠ ، لى ونام ١٩٩٤ ، وباناچيس وباترينوس ١٩٩٤ . والبيانات عن التأثير الإيجابى للنقابات الماليزية من ستاننج ١٩٩٢ . ومثال النقابات الصناعية فى البرازيل من فلورى وهمفرى ١٩٩٣ . ونقابات عمال مناجم الفحم فى الهند من بانيرجى وسابوت ١٩٩٣ . ويمكن العثور على مناقشة المستوى الذى تجرى عنده المساومات الجماعية فى كالمفورس ودرغيفيل ١٩٨٨ وفريمان ١٩٨٨ . ويصف فريمان ١٩٩٣ ويحلل العلاقات الصناعية فى شرق آسيا ، ويقدم كراوس وبارك ١٩٩٣ تحليلا مفصلا لكوريا . ويستند تحليل نقابات القطاع العام إلى ورقة أساسية لبنكافل ، واستفاد كثيرا من مناقشات مع ممثلى النقابات . والاستشهادات المأخوذة من الردود على استبيانات منظمة

والسكان الأصليين سيفضى إلى القضاء على معظم الفروق الملحوظة فى الأجور . ويعتمد استعراض التمييز والعمل الإيجابى فى البلدان الصناعية على بيكر ١٩٥٧ ، بيلر ١٩٧٩ ، وبيرجمان ١٩٨٩ ، براون ١٩٨٢ ، ادواردز ١٩٩٤ ، جولد ١٩٨٣ ، جولدشتين وسميث ١٩٧٦ ، هيل ١٩٨٤ ، ليونارد ١٩٨٤ أ ، ١٩٨٤ ب و ١٩٨٩ وسميث وويلسن ١٩٨٤ .

وتقدم الورقة الأساسية لعزام مسحا للحجج المتعلقة بتأثير الحد الأدنى للأجور وتعرض بعض الدلائل التطبيقية . والحجج التى توضح أن وضع حد أدنى للأجور قد لا يكون له تأثير كبير على العمالة ، مع أدلة من البلدان الصناعية ، مأخوذة من كارد وكروجر ١٩٩٥ وكروجر ١٩٩٤ . ويقدم راما وتابيليني ١٩٩٥ نموذجا استخدم فيه الحد الأدنى للأجور لخلق ريع لبعض مجموعات العمال ، ويصف فريمان ١٩٩٣ ج كيف يمكن اعتبار الحد الأدنى للأجور أداة لإعادة توزيع الدخل محايدة بالنسبة للميزانية . والمثال الخاص بموريشيوس مأخوذ من ورقة أساسية لروبنسون . ويمكن العثور على تفسيرات لكون الامتثال للحد الأدنى من الأجور منخفض فى البلدان النامية ، إلى جانب بعض الأمثلة عن عدم الامتثال فى ورقة أساسية لسكوت وسوثوارت - نارويوت . والأدلة على عدم الامتثال للوائح العمالية فى المؤسسات الصغيرة فى البلدان النامية مأخوذة من موريسون وسوليناك وليكومت واودين ١٩٩٤ . والبيانات الخاصة بالمكسيك مأخوذة من بيل ١٩٩٤ ؛ والبيانات الخاصة بالمغرب من هاريسون ١٩٩٣ والخاصة بكينيا من فريمان ١٩٩٣ ب .

وتستند مناقشة تنظيمات السلامة والتنظيمات الصحية إلى مصادر عديدة . فالبيانات المقارنة عن المخاطر الصحية والاصابات فى أماكن العمل مأخوذة من مكتب العمل الدولى ومنظمة الصحة العالمية . ووصف تأثير التعرض لمبيدات الآفات على صحة عمال الزراعة مأخوذ من بوسطن جلوب ١٩٩٤ . ووصف الحرائق فى مصانع معينة مأخوذ من فونر وجاراتى ١٩٩١ ومصادر صحفية . ومناقشة إنفاذ تنظيمات السلامة فى الفلبين مأخوذة من لايوج ١٩٨٨ . ووصف تأثير برنامج مكافحة العمى النهري على سوق العمل مأخوذ من كولى وبنتون ١٩٩٥ . ويمكن العثور على استعراض لدراسات التنظيمات الصحية والمتعلقة بالسلامة فى كل من كارينجتون ١٩٨٨

الإشارة إلى سرى لانكا لأعمال راما ١٩٩٤ ، والمثال الخاص بماليزيا من ستاندنج ١٩٨٩ . وتحليل التنظيمات التي تكفل الدخل في الهند وزمبابوي من فالون ولوكاس ١٩٩١ . وتستند دراسة مخططات المساعدة الاجتماعية على ميلانوفتش ١٩٩٥ .

الفصل الرابع عشر

تعتمد الحجج الاقتصادية الواردة في هذا الفصل اعتمادا كبيرا على أعمال لنداور ونونبرج ١٩٩٤ وويد ١٩٩٤ . والأخير هو مصدر الحجة التي تستخدم عرض العنصر الفاعل الرئيسي وهو مصدر الإطار ١٤ - ١ والمقارنة بين خدمات الري في الهند وكوريا . والاستعراضات المتعلقة بالقضايا التي ينبغي لوضع السياسة علاجها بالشروع في إصلاح أجندة الخدمة المدنية معروضة في أعمال ضياء ١٩٩٣ ، وجريجوري وبيرلمان ١٩٩٤ ، ولينداور ونونبرج ١٩٩٤ ونونبرج ١٩٩٣ ، ورايد ١٩٩٢ ، ورايد وسكوت ١٩٩٤ . ويقدم كراي وفان ريكجيم ١٩٩٤ تحليلا تطبيقيا شاملا لبلدان مختلفة عن محددات الأجور والعمالة في القطاع العام .

ووصف سياسات القطاع العام في التوظيف والأجور في مصر مأخوذ من ورقة أساسية لأسعد ، والبيانات الخاصة بالمقارنة بين مصر وغانا مأخوذة من دراسة لبانيرجي وسابوت على وشك الصدور . وبعض البيانات المتعلقة بغانا من لنداور وميسوك وسويسمانج ١٩٨٨ . والاستشهادات الخاصة بالخدمة المدنية في أوغندا مأخوذة من مطبوع صادر عن جمهورية أوغندا في ١٩٩٢ . وتستند المناقشة الخاصة بتنزانيا جزئيا إلى لنداور وسابوت ١٩٨٣ ، وبعض البيانات عن كينيا مأخوذة من جونسون ١٩٧١ . ويستند جانب من المناقشة لحالة زامبيا إلى بحث كولكلو في ١٩٨٩ ، والبيانات المتعلقة بالسلفادور مأخوذة من جريجوري ١٩٩١ . ويعرض نايت وسابوت ١٩٨٧ وتيريل ١٩٩٣ ، وفان دير جاج وستيلكنر وفينربرج ١٩٨٩ تقديرات للفروق في الأجور بين القطاعين العام والخاص . ووصف الإصلاح في قطاع التعليم في شيلي مأخوذ من كاستانيدا .

استخدم القسم المعنى بالاقتصاد السياسي لإصلاحات الخدمة المدنية التحليل الخاص بكينيا الوارد في عمل كوهين ١٩٩٣ ، وكذلك بعض الأعمال الحديثة بشأن

العمل الدولية عن حرية تكوين الاتحادات مأخوذة من اتحاد النقابات في بوتسوانا والاتحاد الدولي للنقابات ١٩٩١ .

واستفاد هذا الفصل من دراسات حالة أخرى لدور النقابات في البلدان النامية ، بما في ذلك بهاتاشيرجي ١٩٨٧ ، وبهاتاشيرجي وتشودري ١٩٩٤ بشأن الهند ، وماننج ١٩٩٣ بشأن اندونيسيا ، وماكوي ١٩٨٩ بشأن فنزويلا ، وموندال ١٩٩٢ بشأن بنغلاديش .

الفصل الثالث عشر

تتناول مناقشة ضمان الدخل بالنسبة للعمال في القطاع غير الرسمي الدعم المجتمعي والتحويلات الخاصة ، وبرامج الأشغال العامة ، وشيكات الأمان بالنسبة لفقراء الريف . ويعرض كوكس وخيمينيز ١٩٩٠ مسحا للكتابات المتعلقة بالدعم المجتمعي وتحويلات القطاع الخاص . والمثال المحدد لبيرو مأخوذ من كوكس وخيمينيز ١٩٨٩ . ويرد في الورقة الأساسية لمخيرجي استعراض للقضايا المحيطة ببرنامج الأشغال العامة . ويعرض فون براون ١٩٩٤ عديدا من دراسات الحالة ، ويلخص الدروس المستفادة من التجربة ، وبحثه هو مصدر الإشارات إلى البرامج في بوليفيا والصين واثيوبيا والنيجر والسنغال وزمبابوي ومهاراشترا بالهند . كما يقدم دات ورافيون ١٩٩٤ تحليلا تطبيقيا تفصيليا لتأثير خطة ولاية مهاراشترا . ويمكن العثور على وصف لبرنامج الأشغال العامة في شيلي في ادواردز وكوكس ادواردز ١٩٩١ وهندسون ١٩٩٤ .

ويمكن العثور على وصف للخبرة المتعلقة بتقييم برامج إعانات البطالة في الولايات المتحدة في هامرشم ١٩٩١ أو توبل وولش ١٩٨٠ ، ويرد تحليل للعلاقة بين مدة البطالة وإعانات البطالة في بوجول ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة العلاقة بين ضمان الوظيفة والعمالة بصورة كبيرة على فريمان ١٩٩٣ ب . كما تستخدم أعمال بيرتولا ١٩٩٠ ، بلانك وفريمان ١٩٩٣ ، لازار ١٩٩٠ . ومناقشة صناعة الصلب الأوروبية مأخوذة من هاوسمان ١٩٩١ ، والإشارة إلى أسبانيا من البا - راميريز ١٩٩١ . ويعرض شافنر ١٩٩٣ تحليلا للتنظيمات التي تكفل الدخل في شمال شرق البرازيل ، ويدرس مارشال ١٩٩١ بيرو . وجميع الإشارات الأخرى إلى حالات في أمريكا اللاتينية مأخوذة من كوكس ادواردز ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتستند

قضايا التوجيه والاقتصاد السياسى للتنمية ، بما فى ذلك أعمال بويننجر ١٩٩١ ، لاندل - ميلز وسراج الدين ١٩٩٢ ، مارتن ١٩٩١ ، نلسون ١٩٩٤ ، ورودريك ١٩٩٢ .

الفصل الخامس عشر

تعتمد مناقشة فشل مختلف استراتيجيات التنمية والانتقال إلى طرق جديدة للنمو على أعمال ايسترين ١٩٩٤ ، هيريرو وسانجيز ١٩٩١ ، ولويستج ١٩٩٢ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ ، والوثائق الداخلية للبنك الدولى . وتحليل السمات الأساسية للإصلاح مأخوذة من توليفة من وثائق البنك الداخلية ومصادر خارجية ، بما فى ذلك بوسورث ودورنبوش ولابان ١٩٩٤ ، وتشاملى وغانم ١٩٩٤ ، وكوبر ١٩٩٤ ، وجيلب وجرى ١٩٩١ ، وحسين وفاروق ١٩٩٤ ، ولاران وسيلويسكى ١٩٩١ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتستند دراسة الإصلاحات الجزئية فى الاقتصادات المخططة مركزيا إلى كورناى ١٩٩٢ .

وتجىء تقديرات أنماط الانخفاض فى الاقتصاد الكلى ومؤشرات اضطراب الوظائف من تقديرات موظفى البنك الدولى ، والمصادر الحكومية ، والوثائق الداخلية للبنك الدولى وتعتمد أيضا على ورقة أساسية لجاكمان . وتستند تقديرات عدد العمال المرتبطين بكل نمط إقليمي من أنماط الإصلاح الهيكلى إلى بيانات فريق عمل من منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة (للاطلاع على حالة بلدان معينة انظر التذييل) .

وأخذت مناقشة الأجور الحقيقية والبطالة الكثير من أعمال هورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب . واعتمدت المواد المعنية بالتصحيح فى أفريقيا جنوب الصحراء على ورقة أساسية لمازومدار والبنك الدولى ١٩٩٤ أ .

ويعتمد القسم المعنى بالأجور النسبية وإعادة توزيع العمال على أعمال بودرى وسوا ١٩٩٤ ، جيندلنج وبيرى ١٩٩٤ ، هورتون ١٩٩٤ أ ، وهورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ ب ، ومازومدار ١٩٩٤ ، وريفيروس ١٩٩٤ ، وريفنجا ومونتنيجرو ١٩٩٥ فى مناقشة تجربة تنمية اقتصادات السوق ، وعلى بيليفا وجاكمان ونيونفا -

عمار ١٩٩٤ ، وكوماندر وماكهيل ويمتسوف ١٩٩٤ ، وهام وسفجنر وتيريل ١٩٩٤ ، وروكويسكى ١٩٩٤ لمناقشة الاقتصادات التى كانت من قبل مخططة مركزيا .

وتأتى مناقشة مدى تأثير الأحوال المبدئية على مسارات الإصلاح فى روسيا والصين من ساكس و وو ١٩٩٤ وتضع فى اعتبارها المقولات التى وضعها ماكينون ١٩٩٤ .

ويعتمد القسم المعنى بسياسة الاقتصاد الكلى على أعمال برونو ١٩٨٨ ، وتشيملى وغانم ١٩٩٤ ، وايسترلى وشميت - هيل ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتستند مناقشة دور السرعة والمصادقية فى إصلاح الاقتصادات المخططة مركزيا على بلاسيروفتش وجيلب ١٩٥٥ وكورناى ١٩٩٥ .

الفصل السادس عشر

يعتمد هذا الفصل اعتمادا كبيرا على عدة تقييمات لبرامج التصحيح عبر العالم . ويعتمد تحليل نتائج برامج التصحيح فى أفريقيا جنوب الصحراء ، وأمريكا اللاتينية ، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا اعتمادا كبيرا على هورتون ، وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب ، ومازومدار ١٩٩٤ ، والبنك الدولى ١٩٩٤ أ . وتأتى البيانات الخاصة بعدم المساواة فى الدخل بالنسبة لأمريكا اللاتينية من بساخاروبولوس وآخرين ١٩٩٣ ، فى حين تأتى بيانات أفريقيا وآسيا من سين ١٩٩٤ . كما يعتمد هذا القسم على فوكس ومورلى ١٩٩٠ ، البنك الدولى ١٩٩٠ ، وتقديرات الفقر بالنسبة لاندونيسيا والمكسيك وبيرو وفيت نام .

والبيانات الخاصة بعدم المساواة فى الدخل بالنسبة للاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال مأخوذة من اكنسون ومايكلرايت ١٩٩٢ وكورناى ١٩٩٢ ، الذين يصفون الأحوال المبدئية ، وميلانوفتش ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الذى درس آثار الانتقال . وتستند البيانات الخاصة بالفروق فى الأجور بالنسبة لبولندا على روتوسكى ١٩٩٤ ، وبالنسبة لألمانيا الشرقية على ورقة أساسية لليمان ، وبالنسبة لجمهورية التشيك على تشيز ١٩٩٤ . وورد وصف التغيرات فى مدى تفشى الفقر فى عمل وشيك الصدور لميلانوفتش .

للبنك الدولي ويعتمد على أعمال بويرى وسكاريتا ١٩٩٤ ، وكوماندر وكوريسيلي ١٩٩٤ ، واربينوفا ١٩٩٤ ، وجور وليمان ١٩٩٥ ، وسكاريتا ١٩٩٤ . وتجيء البيانات الخاصة بفروق الأجور من روتكوويسكي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وتعتمد التعليقات على اكتناز العمل على ورقة أساسية لكوماندر وماكهيل وروتكوويسكي ١٩٩٠ . وتجيء المعلومات عن ضرائب الأجور المفردة من عديد من وثائق البنك ومن تحليل لكوماندر وكوريسيلي وستاير ١٩٩١ ، وكوريسيلي وريفنجا ١٩٩٢ ، وروستوويسكي ١٩٩٤ . وتجيء البيانات الخاصة بالحد الأدنى للأجور من كومنولث الدول المستقلة ١٩٩٤ والحواليات الاحصائية التي تغطي شيلي والمكسيك . ويستفيد تحليل الخدمات الاجتماعية التي تقدمها مزايا المؤسسات العامة من ملاحظات لكثرة من موظفي البنك الدولي وتعتمد على نتائج دراسات تطبيقية وردت في أعمال كوماندر وجاكمان ١٩٩٣ وايسترين وشافر وسنغ ١٩٩٤ ، وكذلك على وثائق البنك الدولي الداخلية الخاصة بالصين .

ويستند القسم الخاص بتأهيل العمال للتغير ، بما في ذلك الإطار ١٧ - ١ على تشكيلة متنوعة من المصادر ، خاصة بوردا ١٩٩٣ ، وفريتويل وجولديرج ١٩٩٣ ، وفريتويل وجاكمان ١٩٩٤ ، وهام ، سفجنر وتيريل ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، وجاكوبسون ١٩٩٤ ، وجونسون وديكنسون وويست ١٩٨٥ ، وورقة أساسية لليمان ، ولي ١٩٩٢ ، ومايكلرايت وناجي ١٩٩٥ ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ب ، اوليري ١٩٩٥ ، وأور وآخرين ١٩٩٤ ، وريفنجا وريبود وتان ١٩٩٤ ، وسولمان وتيرنهام ١٩٩٤ ، وويلسون وأدامز ١٩٩٤ . ويستند الإطار ١٧ - ١ إلى فريتويل وجاكمان ١٩٩٤ وعلى تحليل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٣ .

ويستند معظم المناقشة المعنية بتقليل عدم الأمان من خلال برامج التحويلات على بار ١٩٩٤ وكروم وميلانوفتش والتون ١٩٩٤ . وتجيء البيانات الخاصة بنصيب الانفاق الاجتماعي في الناتج المحلي الإجمالي من وثائق داخلية للبنك . وتستند مناقشة صعوبات اختبار الوسائل وتصميم آليات تحديد الأهداف إلى رؤى وردت في عمل لبار على وشك الصدور ، وسيبوس ١٩٩٤ . وتعتمد مناقشة دور العمال الأكبر سنا على جيمينو وتوهاريا

ويستند الإطار ١٦ - ١ على لستيج ١٩٩٢ ، موزر ١٩٩٤ ، وموزر وآخرين ١٩٩٤ ، وكذلك على بيرج وساكس ١٩٩٢ ، والذي يحتوى تحليلًا لمشكلات قياس الرفاهية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال . والمعلومات الخاصة بالعمال الذين يتركون قوة العمل مأخوذة من فلاناجان ١٩٩٥ . ويعتمد القسم الخاص باحتمالات الوقوع في الفقر بالنسبة لمختلف مجموعات السكان اعتمادا كبيرا على الوثائق الداخلية للبنك الدولي ، خاصة تقديرات الفقر ، والدراسات الخاصة بمشاركة المرأة في التنمية ، وعلى عمل لميلانوفتش على وشك الصدور . ويستفيد هذا القسم من أعمال فوكس ومورلي ١٩٩٠ ، وهورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب والبنك الدولي ١٩٩٠ . وأخذت البيانات الخاصة بحصص سوق العمل غير الرسمية من ورقة أساسية لبانيرجي ، بريثويت ١٩٩٤ ، دالاجو ١٩٩٥ ، ومصادر قطرية .

ويستند القسم الخاص بالمهارات اعتمادا كبيرا على دراسات لمعدلات العودة إلى التعليم : على روبنز ١٩٩٤ بالنسبة إلى مناقشة شيلي ، وعلى ورقة أساسية لهانسون وهاريسون ، وريفنجا ١٩٩٤ لمناقشة المكسيك ، وعلى تشيز ١٩٩٤ ، اورازيم وفودوفتش ١٩٩٤ والبنك الدولي لمناقشة بلدان أوروبا الشرقية ، وكذلك على مذكرات اقتصادية قطرية لفييت نام ومنغوليا .

الفصل السابع عشر

تعتمد مناقشة توظيف العمال وفصلهم على عمل وشيك الصدور لروبرتس ، وعلى ورقة أساسية لروتكوويسكي وسنها . ويستند تحليل انخفاض الأجور الحقيقية على الحواليات الاحصائية الوطنية ، والورقة الأساسية لكوماندر وماكهيل ، وكذلك هورتون وكانبور ومازومدار ١٩٩٤ أ و ١٩٩٤ ب . ويعتمد تقييم الظروف المبدئية للعمال واستجاباتهم للصدمات على جاكمان وروتكويسكي ١٩٩٤ .

يعتمد القسم الخاص بقدرة سوق العمل على التكيف وقدرة العمال على الانتقال على ورقة أساسية لنابت وسونج . وتستند مناقشة بيرو إلى تقييمات البنك للفقر ومحادثات مع ادجارو فافارو . ويستند تحليل معدلات البطالة الإقليمية على أرقام مأخوذة من الوثائق الداخلية

- Knight, John, and Lina Song. "Towards a Labor Market in China."
- Lanjouw, Peter, and Jean O. Lanjouw. "Rural Nonfarm Employment: A Survey."
- Lehmann, Hartmut. "Active Labour Market Policies in the OECD and in Selected Transition Economies."
- Lewis, Jeffrey, Sherman Robinson, and Zhi Wang. "General Equilibrium Analysis of Effects of Human Capital and Trade on the International Distribution of Labor."
- Mazumdar, Dipak. "The Structure of Wages in African Manufacturing."
- Mukherjee, Anindita. "Public Work Programs: A Review."
- Pencavel, John. "The Role of Labor Unions in Fostering Economic Development."
- Pissarides, Christopher. "Trade and the Returns to Human Capital in Developing Economies."
- Pritchett, Lant. "Divergence, Big Time."
- Rahman, Rushidan Islam. "Formal Sector Employment Among Women in Bangladesh and Gender Composition of Industrial Workers."
- Ravallion, Martin, and Gaurav Datt. "Growth and Poverty in Rural India."
- Revenga, Ana, and Adrian Wood. "International Trade, Inequality, and Human Capital: A Review and Synthesis of Theoretical and Empirical Work."
- Robbins, Donald. "Earnings Inequality, Structural Adjustment, and Trade Liberalization in Costa Rica."
- _____. "Summary of Preliminary Analysis of Malaysia Wage Structure 1973-1989."
- _____. "Wage Dispersion in Argentina 1986-1993."
- _____. "Wage Dispersion and Trade in Colombia—An Analysis of Greater Bogotá 1976-1989."
- Robinson, Derek. "Do Standards for the Workplace Help or Hurt?"
- Rutkowski, Michal, and Sarbajit Sinha. "Employment Flows and Sectoral Shifts during the Transition Shock in Post-Socialist Countries."
- Spiegel, Mark. "Determinants of Long-Run Labor Productivity Growth: Selective Survey with Some New Empirical Results."
- Squire, Lyn, and Sethaput Suthiwart-Narueput. "The Impact of Labor Market Regulations."
- Tan, Hong, and Geeta Batra. "Technology and Industry Wage Differentials: Evidence from Three Developing Countries."
- Turnham, David. "What Can We Learn from Past Efforts to Encourage Employment-Intensive Development?"
- Vashishtha, Prem. "Informal Sector Workers in India."

ببليوغرافيا منتقاة

- Abella, Manolo, and Hiromi Mori. 1994. "Structural Change and Labor Migration in East Asia." Paper presented at the OECD Conference on Development Systems, Employment, and International Migration, Paris, July 11-13.
- Adams, Richard, Jr. 1989. "Worker Remittances and Inequality in Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* 38 (October): 45-71.
- _____. 1992. "The Effects of Migration and Remittances on Inequality in Rural Pakistan." *The Pakistan Development Review* 31 (Winter): 1189-1203.
- Alba-Ramirez, Alfonso. 1991. "Fixed-Term Employment Con-

١٩٩٤ وريفنجا وريبود ١٩٩٣ .

وتأتي معظم الأمثلة المتعلقة بمخططات الفصل الجماعي من تشودري ورايد ومالك ١٩٩٤ ، وهيس ١٩٩٤ ، وسفجنار وتيريل ١٩٩١ . وقد اعتمدت الأفكار المتعلقة بمناقشة المبادئ الأساسية التي تهتدى بها مخططات تقليل عدد العمال والسياسات المتجهة نحو إقامة مدن الشركة الواحدة على أعمال ديوان ١٩٩٤ وجاكمان وروتكويسكي ١٩٩٤ ، وكذلك الوثائق الداخلية للبنك الدولي بشأن سرى لانكا ومشروعات الفحم في روسيا .

الفصل الثامن عشر

تستند الإسقاطات المعروضة إلى نموذج محاكاة وضعه شيرمان روبنسون وجيف لويس ، بمساعدة زى وانج . وقدمت ادريان وود اقتراحات مفيدة .

أوراق أساسية

- Agrawal, Nisha. "Indonesia—Labor Market Policies and International Competitiveness."
- Ahuja, Vinod, and Deon Filmer. "Educational Attainment in Developing Countries: New Estimates and Projections Disaggregated by Gender."
- Appleton, Simon, John Hoddinott, Pramila Krishnan, and Kerry Max. "Gender Differences in the Returns to Schooling in Three African Countries."
- Assaad, Ragui. "The Effects of Public Sector Hiring and Compensation Policies on the Egyptian Labor Market."
- Azam, Jean-Paul. "Effects of Minimum Wages in Developing Countries: An Exploration."
- Banerji, Arup. "Workers in the 'Informal Sector' in Developing Countries."
- Banerji, Arup, J. Edgardo Campos, and Richard Sabot. "The Political Economy of Formal Sector Pay and Employment in Developing Countries."
- Banerji, Arup, and Hafez Ghanem. "Political Regimes and Labor Policies in Developing Countries."
- Behrman, Jere, and Zheng Zhang. "Women's Employment: Patterns Across Countries and Over Time."
- Collier, Paul, John Hoddinott, and Francis Teal. "African Labor Markets."
- Commander, Simon, and John McHale. "Labor Markets in the Transition in East Europe and Russia: A Review of Experience."
- Filmer, Deon. "Estimating the World at Work."
- Ghanem, Hafez, Shantayanan Devarajan, and Karen Thierfelder. "Trade Reform and Labor Unions: A General-Equilibrium Analysis Applied to Bangladesh and Indonesia."
- Grootaert, Christian, and Ravi Kanbur. "Child Labor."
- Hanson, Gordon, and Ann Harrison. "Trade, Technology, and Wage Inequality: Evidence from Mexico."
- Jackman, Richard. "Coping with Job Destruction in Economies in Transition."

- and Colombia." Paper presented at World Bank Labor Markets in Developing Countries Workshop, Washington, D.C., July 6-8.
- Beller, Andrea H. 1979. "The Economics of Enforcement of an Antidiscrimination Law: Title VII of the Civil Rights Act of 1964." *Journal of Law and Economics*.
- Ben-David, Dan. 1994. "Convergence Clubs and Diverging Economies." University of Houston, Department of Economics, Houston, Tex.
- Berg, Andrew, and Jeffrey Sachs. 1992. "Structural Adjustment and International Trade in Eastern Europe: The Case of Poland." *Economic Policy: A European Forum* 14 (April): 117-73.
- Bergmann, Barbara. 1989. "Does the Market for Women's Labor Need Fixing?" *Journal of Economic Perspectives* 3 (Winter): 43-60.
- Berry, Albert, François Bourguignon, and Christian Morrisson. 1989. "The World Distribution of Income: Evolution over the Recent Period and Effects of Population Growth." Paper prepared for the Conference on the Consequences of Rapid Population Growth, United Nations, New York, August 23-25.
- Bertola, Giuseppe. 1990. "Job Security, Employment and Wages." *European Economic Review* 34 (June): 851-86.
- Bhagwati, Jagdish. 1991. "Free Traders and Free Immigration: Strangers or Friends?" Russell Sage Foundation Working Paper No. 20. New York.
- Bhagwati, Jagdish, and Marvin Kosters. 1994. *Trade and Wages*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute.
- Bhattacharjee, Debashish. 1987. "Union-Type Effects on Bargaining Outcomes in Indian Manufacturing." *British Journal of Industrial Relations*.
- Bhattacharjee, Debashish, and Tamal Datta Chaudhuri. 1994. "Unions, Wages and Labour Markets in Indian Industry, 1960-86." *Journal of Development Studies* 30 (2): 443-65.
- Birdsall, Nancy, and Richard Sabot, eds. 1991. *Unfair Advantage: Labor Market Discrimination in Developing Countries*. World Bank Regional and Sectoral Studies. Washington, D.C.
- Blanchflower, David G., and Richard B. Freeman. 1990. "Going Different Ways: Unionism in the U.S. and Other Advanced OECD Countries." NBER Working Paper No. 3342, National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Blank, Rebecca M., and Richard B. Freeman. 1993. "Evaluating the Connection Between Social Protection and Economic Flexibility." NBER Working Paper No. 4338. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Boeninger, Edgardo. 1991. "Governance and Development: Issues, Challenges, Opportunities, and Constraints." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991*. Washington, D.C.
- Boeri, Tito, and Stefano Scarpetta. 1994. "Convergence and Divergence of Regional Labour Market Dynamics in Central and Eastern Europe." Paper presented at the Technical Workshop on Regional Unemployment in Central and Eastern Europe. Organization for Economic Cooperation and Development, Institute for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3-5.
- Bonnet, M. 1993. "Child Labor in Africa." *International Labour Review* 132 (3): 371-89.
- Borjas, George J. 1994. "The Economics of Immigration." *Journal of Labor Market Flexibility or Segmentation?* Paper presented at EALE Conference, Spain, September.
- Appleton, Simon, Paul Collier, and Paul Horsnell. 1990. *Gender, Education, and Employment in Côte d'Ivoire*. SDA Working Paper No. 8. Washington, D.C.: World Bank.
- Arriagada, Ana-Maria. 1989. "Occupational Training Among Peruvian Men: Does It Make a Difference?" Policy Research Working Paper No. 207. World Bank, Washington, D.C.
- Atkinson, Anthony B., and John Micklewright. 1992. *Economic Transformation in Eastern Europe and the Distribution of Income*. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
- Aw, Bee-Yan, and Hong Tan. 1993. "Training, Technology, and Firm-Level Productivity." PSD Working Paper. World Bank, Private Sector Development Department, Washington, D.C.
- Balcerowicz, Leszek, and Alan Gelb. 1995. "Macropolicies in Transition to a Market Economy: A Three-Year Perspective." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1994*. Washington, D.C.
- Banerji, Arup, and Richard H. Sabor. 1993. "Wage Distortions, Overmanning, and Reform in Developing Country Public Enterprises." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- _____. Forthcoming. "Barriers to Labor Reform in Developing Country Public Enterprises." *World Development*.
- Barr, Nicholas. 1994. "Income Transfers: Social Insurance." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- _____. Forthcoming. "On the Design of Social Safety Nets." HRO Discussion Paper. World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Washington, D.C.
- Barro, Robert J. 1991. "Economic Growth in a Cross Section of Countries." *The Quarterly Journal of Economics* 106 (2): 407-43.
- Barro, Robert J., and Jong-Wha Lee. 1993. "International Comparisons of Educational Attainment." *Journal of Monetary Economics* 32 (3): 363-94.
- Beaudry, P., and N. K. Sowa. 1994. "Ghana." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Study. World Bank, Washington, D.C.
- Becker, Gary S. 1957. *The Economics of Discrimination*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- _____. 1965. "A Theory of the Allocation of Time." *Economic Journal* 75 (299): 493-517.
- _____. 1995. "Human Capital and Poverty Alleviation." HRO Working Paper No. 52. World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Washington, D.C.
- Behrman, Jere R. 1993. "The Economic Rationale for Investing in Nutrition in Developing Countries." *World Development* 21 (11): 1749-71.
- Behrman, Jere R., and Anil B. Deolalikar. 1994. "Are There Differential Returns to Schooling by Gender? The Case of Indonesian Labor Markets." University of Pennsylvania, Philadelphia.
- Beleva, Iskra, Richard Jackman, and Mariela Nenova-Amar. 1994. "Bulgaria." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds., *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Bell, Linda A. 1994. "The Impact of Minimum Wages in Mexico

- the Caribbean: Proceedings of a Conference*. Technical Paper No. 259. World Bank, Washington, D.C.
- Chaudhuri, Salma, and Pratima Paul-Majumder. 1991. "The Conditions of Garment Workers in Bangladesh—An Appraisal." Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka.
- Chuhan, Punam, Stijn Claessens, and Nlandes Mamingi. 1993. "Equity and Bond Flows to Latin American and Asia: The Role of Global and Country Factors." Policy Research Working Paper No. 1160. World Bank, Washington, D.C.
- CIS (Commonwealth of Independent States). 1994. *Statistical Yearbook*. Moscow: Statistical Committee of the CIS.
- Claessens, Stijn, Michael Dooley, and Andrew Warner. 1995. "Portfolio Capital Flows: Hot or Cold." *World Bank Economic Review* 9 (1): 153–74.
- Cohen, John M. 1993. "Importance of Public Service Reform: the Case of Kenya." *Journal of Modern African Studies* 31 (3; September): 449–76.
- Colclough, Christopher. 1989. "The Labor Market and Economic Stabilization in Zambia." Working Paper Series No. 222. World Bank, Country Economics Department, Washington, D.C.
- Commander, Simon, and Fabrizio Coricelli, eds. 1994. *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Commander, Simon, Fabrizio Coricelli, and Karsten Staehr. 1991. "Wages and Employment in the Transition to a Market Economy." Policy Research Working Paper No. 736. World Bank, Washington, D.C.
- Commander, Simon, and Richard Jackman. 1993. "Providing Social Benefits in Russia: Redefining the Roles of Firms and Government." Policy Research Working Paper No. 1184. World Bank, Washington, D.C.
- Commander, Simon, John McHale, and Ruslan Yemtsov. 1994. "Russia." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds. *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Cooley, Laura, and Bruce Benton. 1995. "Controlling Riverblindness in West Africa." In *Investing in People: The World Bank in Action*. Directions in Development. Washington, D.C.: World Bank.
- Cooper, Richard N. 1994. "Foreign Trade, Wages, and Unemployment." Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Mass.
- Coricelli, Fabrizio, and Ana Revenga, eds. 1992. "Wage Policy during the Transition to a Market Economy: Poland 1990–91." Discussion Paper No. 158. World Bank, Washington, D.C.
- Cox, Donald, and Emmanuel Jimenez. 1989. "Private Transfers and Public Policy in Developing Countries: A Case Study for Peru." Policy, Planning and Research Working Paper No. 345. World Bank, Washington, D.C.
- . 1990. "Achieving Social Objectives Through Private Transfers: A Review." *The World Bank Research Observer* 5 (2): 205–18.
- Cox Edwards, Alejandra. 1993. "Labor Market Legislation in Latin America and the Caribbean." World Bank Regional Studies Program, Washington, D.C.
- . 1994. "Poverty Alleviation and the Labor Market in *Journal of Economic Literature* 32 (December): 1667–1717.
- Borjas, George J., and Richard B. Freeman. 1993. *Immigration and the Work Force: Economic Consequences for the United States and Source Areas*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Boston Globe*. 1994. "Harvesting Bananas, and Poison, from the Rain Forest." July 11 (p. 7).
- Bosworth, Barry, Rudiger Dornbusch, and Raul Laban. 1994. *The Chilean Economy: Policy Lessons and Challenges*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Botswana Federation of Trade Unions and International Confederation of Free Trade Unions. 1991. *Democracy Development and the Defence of Human and Trade Union Rights in Africa*. Brussels: ICFTU.
- Boyden, Jocelyn. 1988. "Working Children in Lima, Peru." In Assefa Bekele and Jo Boyden, eds., *Combating Child Labor*. Geneva: International Labour Office.
- Boyden, Jo, and William Myers. 1994. "Exploring Alternative Approaches to Combating Child Labour: Case Studies from Developing Countries." Innocenti Occasional Papers, Child Rights Series No. 8. International Labour Office, Geneva, and the UNICEF International Child Development Centre, Florence.
- Braithwaite, Jeanine. 1994. "From Second Economy to Informal Sector: The Russian Labor Market in Transition." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Brown, Charles. 1982. "The Federal Attack on Labor Market Discrimination: The Mouse that Roared?" In R. G. Ehrenberg, ed., *Research in Labor Economics* 5. Greenwich, Conn.: JAI Press.
- Bruno, Michael. 1988. "Opening Up: Liberalization and Stabilization." In Rudiger Dornbusch, F. Leslie, and C. H. Helmers, eds., *The Open Economy: Tools for Policymakers in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Burda, Michael. 1993. "Unemployment, Labour Market Institutions and Structural Change in Eastern Europe." *Economic Policy: A European Forum* 8 (April): 101–37.
- Calmfors, Lars, and John Driffil. 1988. "Centralization of Wage Bargaining and Macroeconomic Performance." *Economic Policy* April.
- Calvo, Guillermo A., Leonardo Leiderman, and Carmen M. Reinhart. 1992. "Capital Inflows and Exchange Rate Appreciation in Latin America: The Role of External Factors." *International Monetary Fund Staff Papers* 40 (March): 108–51.
- Card, David, and Alan Krueger. 1995. *Myth and Measurement: The New Economics of the Minimum Wage*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Castaneda, Tarsicio. 1992. *Combating Poverty: Innovative Social Reforms in Chile during the 1980s*. San Francisco, Calif.: ICS Press.
- Chamley, Christophe, and Hafez Ghanem. 1994. "Côte d'Ivoire: Fiscal Policy with Fixed Nominal Exchange Rates." In William Easterly, Carlos Alfredo Rodriguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds., *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance*. New York: Oxford University Press.
- Chase, Robert S. 1994. "Returns to Education and Experience in Transition Czech Republic and Slovakia: Research in Progress." Yale University, Department of Economics, New Haven, Conn.
- Chaudhry, Shahid Anjad, Gary James Reid, and Walced Haider Malik, eds. 1994. *Civil Service Reform in Latin America and*

- for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3–5.
- Estache, Antonio, and Marianne Fay. 1995. "What Should Regional Policy in Argentina Focus On?" World Bank, Latin America and Caribbean Country Department I, Washington, D.C.
- Estrin, Saul. 1994. "The Inheritance." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- Estrin, Saul, Mark Schaffer, and Inderjit Singh. 1994. "The Provision of Social Benefits in State-Owned, Privatized and Private Firms in Poland." Paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C., Sept. 22–23.
- Fallon, Peter R., and Robert E. B. Lucas. 1991. "The Impact of Changes in Job Security Regulations in India and Zimbabwe." *World Bank Economic Review* 5 (3): 395–413.
- Feenstra, Robert C., and Gordon H. Hanson. 1994. "Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence from Mexico's Maquiladoras." University of Texas, Department of Economics, Austin.
- Feldstein, Martin. 1994. "The Effects of Outbound Foreign Direct Investment on the Domestic Capital Stock." NBER Working Paper No. 4668. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Fields, Gary S. 1994. "Changing Labor Market Conditions and Economic Development." Cornell University, Economics Department, Ithaca, N.Y.
- Findley, Sally E. 1994. *To Go But Not to Go: Migration and Family Interactions in Africa*. New York: Columbia University.
- Flanagan, Robert J. 1995. "Labor Market Responses to a Change in Economic System." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1994*. Washington, D.C.
- Flcury, Alfonso, and John Humphrey. 1993. "Human Resources and the Diffusion and Adaptation of New Quality: Methods in Brazilian Manufacturing." Institute of Development Studies, Research Report 24. Sussex, U.K.
- Foner, Eric, and John A. Garraty, eds. 1991. *The Reader's Companion to American History*. Boston: Houghton-Mifflin.
- Foster, Andrew D., Mark R. Rosenzweig, and the Rural Indian Economic Growth Research Group. 1994. "Technical Change and Human Capital Returns and Investments: Consequences of the Green Revolution." University of Pennsylvania, Philadelphia, and National Council of Applied Economic Research, Washington, D.C.
- Fox, M. Louise, and Samuel A. Morley. 1990. "Who Paid the Bill? Adjustment and Poverty in Brazil, 1980–90." Policy Research Working Paper No. 648. World Bank, Washington, D.C.
- Freeman, Richard B. 1980. "Unionism and the Dispersion of Wages." *Industrial and Labor Relations Review*.
- _____. 1988. "Labour Market Institutions and Economic Performance." *Economic Policy: A European Forum* 3 (April): 63–80.
- _____. 1992. "Is Declining Unionization of the U.S. Good, Bad, or Irrelevant?" In Lawrence Mishel and Paula B. Voos, eds., *Unions and Economics Competitiveness*. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.
- _____. 1993a. "Does Suppression of Labor Contribute to Economic Success? Labor Relations and Markets in East Asia." Harvard University, Department of Economics, Cambridge, Ecuador." World Bank, Washington, D.C.
- Currington, W. P. 1988. "Federal vs. State Regulation: The Early Years of OSHA." *Social Science Quarterly* 69 (2).
- Dadush, Uri, Ashok Phareswan, and Ronald Johannes. 1994. "Are Private Capital Flows to Developing Countries Sustainable?" Policy Research Working Paper No. 1397. World Bank, Washington, D.C.
- Dallago, Bruno. 1995. "The Irregular Economy in Transition: Features, Measurement and Scope." In Robert Holzman, Janos Gacs, and Georg Windkler, eds., *Output Decline in Eastern Europe: Unavoidable, External Influence, or Homemade*. International Studies in Economics and Econometrics 34: 31–60.
- Datt, Gaurav, and Martin Ravallion. 1994. "Transfer Benefits from Public-Works Employment: Evidence for Rural India." *Economic Journal: The Journal of the Royal Economic Society* 104 (November): 1346–69.
- Davis, Steven J. 1992. "Cross-Country Patterns of Change in Relative Wages." In *NBER Macroeconomics Annual 1992*. London: MIT Press.
- Deolalikar, Anil B. 1988. "Nutrition and Labor Productivity in Agriculture: Estimates for Rural South India." *The Review of Economics and Statistics* 70 (3): 406–13.
- Dia, Mamadou. 1993. *A Governance Approach to Civil Service Reform in Sub-Saharan Africa*. World Bank Technical Paper No. 225. Washington, D.C.
- Dickens, William T., and Lawrence F. Katz. 1987. "Inter-Industry Wage Differences and Industry Characteristics." NBER Working Paper Reprint No. 894. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Diwan, Ishac. 1994. "Public Sector Retrenchment and Severance Pay: Nine Propositions." In World Bank Technical Paper No. 259. Washington, D.C.
- Easterly, William, and Stanley Fischer. 1994. "The Soviet Economic Decline: Historical and Republican Data." NBER Working Paper Series No. 4735. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass. Forthcoming in *World Bank Economic Review*.
- Easterly, William, and Klaus Schmidt-Hebbel. 1994. "Fiscal Adjustment and Macroeconomic Performance: A Synthesis." In William Easterly, Carlos Alfredo Rodriguez, and Klaus Schmidt-Hebbel, eds., *Public Sector Deficits and Macroeconomic Performance*. New York: Oxford University Press.
- EBRD (European Bank for Reconstruction and Development). 1994. "Economic Transition in Eastern Europe and the Former Soviet Union." *Transition Report* (October). London.
- Edwards, Linda N. 1994. "The Status of Women in Japan: Has the Equal Employment Opportunity Law Made a Difference?" *Journal of Asian Economics* 5 (2; Summer): 217–40.
- Edwards, Sebastian, and Alejandra Cox Edwards. 1991. *Monetarism and Liberalization: The Chilean Experience*. Chicago, Ill.: The University of Chicago Press.
- Ehrenberg, Ronald G., and Robert S. Smith. 1994. *Modern Labor Economics: Theory and Public Policy*, 5th ed. New York: Harper Collins College Publishers.
- Erbenova, Michaela. 1994. "Regional Unemployment and Geographical Labour Mobility: A Case Study of the Czech Republic." Paper presented at the Technical Workshop "Regional Unemployment in Central and Eastern Europe." Organization for Economic Cooperation and Development, Institute

- Paper No. 1. IFO Institute for Economic Research, Munich, Germany.
- Gregory, Peter. 1991. "Increasing the Efficiency of the Public Sector." A report prepared for USAID/El Salvador. U.S. Agency for International Development, Washington, D.C.
- Gregory, Peter, and Bruce J. Perlman. 1994. "Civil Service Diagnostic Review: Nicaragua." World Bank, Latin American and the Caribbean Country Department II, Washington, D.C.
- Haddad, Lawrence, and Howarth Bouis. 1991. "The Impact of Nutritional Status on Agricultural Productivity: Wage Evidence from the Philippines." *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 53 (1): 45-68.
- Ham, John, Jan Svejnar, and Katherine Terrell. 1993. "The Emergence of Unemployment in the Czech and Slovak Republics." *Comparative Economic Studies* 35 (4): 121-34.
- _____. 1994. "Czech Republic and Slovakia." In Simon Commander and Fabrizio Coricelli, eds., *Unemployment, Restructuring, and the Labor Market in Eastern Europe and Russia*. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Hamermesh, Daniel. 1991. "Unemployment Insurance: Goals, Structure, Economic Impacts, and Transferability to Developing Countries." World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Harrison, Ann. 1993. "Morocco Private Sector Assessment: The Labor Market, 1993." World Bank, Washington, D.C.
- Harrison, Glenn, Thomas Rutherford, and David Tarr. 1995. "Quantifying the Uruguay Round." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Hathaway, Dale E., and Merlinda D. Ingco. 1995. "Agricultural Liberalization and the Uruguay Round." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Hatton, Timothy J., and Jeffrey G. Williamson, eds. 1994. *Migration and the International Labor Market, 1850-1939: An Economic Survey*. London and New York: Rutledge Press.
- Hertel, Thomas, Will Martin, Koji Yanagishima, and Betina Dimaranan. 1995. "Liberalizing Manufactures Trade in a Changing World Economy." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies, World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Hess, Jolanta. 1994. "Managing Large Scale Labor Restructuring." World Bank, Washington, D.C.
- Hierro, Jorge, and Allen Sanginés. 1991. "Public Sector Behavior in Mexico." In Felipe Larraín and Marcelo Selowsky, eds., *The Public Sector and the Latin American Crisis*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Hill, Herbert. 1984. "Race and Ethnicity in Organized Labor: The Historical Sources of Resistance to Affirmative Action." *The Journal of Intergroup Relations* Winter: 12.
- Horton, Susan. 1994a. "Bolivia." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- _____, ed. 1994b. "Women and Industrialization in Asia." Institute for Policy Analysis, University of Toronto.
- Horton, Susan, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar. 1994a. *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 1: Issues Pa-
- Mass.
- _____. 1993b. "Labor Market Institutions and Policies: Help or Hindrance to Economic Development?" *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics* 1992. Washington, D.C.
- _____. 1993c. "Minimum Wages—Again?" Paper presented at the Conference on *Analyse Economique des bas Salaires et des Effets du Salaire Minimum*, CER/GRIFE, University of Aix-en-Provence, Arles, France.
- _____. 1995. "Will Globalization Dominate U.S. Labor Market Outcomes?" Paper prepared for the conference on "Imports, Exports, and the American Worker." Brookings Institution, Washington, D.C., February 2-3.
- Freeman, Richard B., and James L. Medoff. 1984. *What Do Unions Do?* New York: Basic Books.
- Frenkel, Stephen, ed. 1993. *Organized Labor in the Asia-Pacific Regions: A Comparative Study of Unionism in Nine Countries*. Cornell International Industrial and Labor Relations Report No. 24. Ithaca, N.Y.: ILR Press.
- Fretwell, David, and Susan Goldberg. 1993. "Developing Effective Employment Services." World Bank Discussion Paper No. 208. Washington, D.C.
- Fretwell, David, and Richard Jackman. 1994. "Labor Markets: Unemployment." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- Galbi, Douglas. 1994. "Child Labor and the Division of Labor." King's College Centre for History and Economics, Cambridge, U.K.
- Gelb, Alan H., and Cheryl W. Gray. 1991. "The Transformation of Economies in Central and Eastern Europe: Issues, Progress, and Prospects." Policy, Research and External Affairs Paper No. 17. World Bank, Washington, D.C.
- Ghana Statistical Service. Various years. *Ghana Quarterly Digest of Statistics*. Accra.
- Gindling, T. H., and Albert Berry. 1994. "Costa Rica." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Gindling, T. H., and Donald Robbins. 1994. "Earnings Inequality, Structural Adjustment, and Trade Liberalization in Costa Rica." Harvard Institute for International Development, Cambridge, Mass.
- Gold, Michael Evans. 1983. *A Debate on Comparable Worth*. Ithaca, N.Y.: Industrial and Labor Relations Press.
- Goldin, Claudia. 1990. *Understanding the Gender Gap: An Economic History of American Women*. New York: Oxford University Press.
- Goldin, Ian, and Dominique van der Mensbrugghe. 1995. "The Uruguay Round: An Assessment of Economywide and Agricultural Reforms." Paper presented at the Conference on the Uruguay Round and the Developing Economies. World Bank, Washington, D.C., January 26-27.
- Goldstein, Morris, and Robert S. Smith. 1976. "The Estimated Impact of the Antidiscrimination Program Aimed at Federal Contractors." *Industrial and Labor Relations Review* July (24).
- Góra, Marek, and Hartmut Lehmann. 1995. "How Divergent is Regional Labour Market Adjustment in Poland?" Working

- Macroeconomic Study. Washington, D.C.
- Katz, Harry C., Sarosh Kuruvilla, and Lowell Turner. 1993. "Trade Unions and Collective Bargaining." Policy Research Working Paper No. 1099. World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Kaufman, Bruce E. 1991. *The Economics of Labor Markets*, 3d ed. Chicago, Ill.: Dryden Press.
- Kelley, Allen C. 1994 "The Consequences of Rapid Population Growth on Human Resource Development: The Case of Education." In Dennis A. Ahlburg, Allen C. Kelley, and Karen Oppenheim Mason, eds., *The Impacts of Population Growth in Developing Countries*. Berlin: Springer-Verlag.
- Khandker, Shahidur R. 1991. "Labor Market Participation, Returns to Education, and Male-Female Wage Differences in Peru." In Barbara Herz and Shahidur R. Khandker, eds., *Women's Work, Education, and Family Welfare in Peru*. World Bank Discussion Paper No. 116. Washington, D.C.
- King, Elizabeth M., and M. Anne Hill. 1993. *Women's Education in Developing Countries: Barriers, Benefits, and Policies*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Knight, J. B., and Richard H. Sabot. 1987. "Educational Expansion, Government Policy and Wage Compression." *Journal of Development Economics* 26 (August): 201-21.
- Kornai, János. 1992. *The Socialist System: The Political Economy of Communism*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- _____. 1995. *Highways and Byways: Studies on Reform and Post-communist Transition*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Kraay, Aart, and Caroline van Rijckeghem. 1994. "Employment and Wages in the Public Sector—A Cross-Country Study." International Monetary Fund, Fiscal Affairs Department, Washington, D.C.
- Krause, Lawrence B., and Fun-Koo Park, eds. 1993. *Social Issues in Korea: Korean and American Perspectives*. Seoul: Korea Development Institute.
- Krueger, Alan B. 1994. "The Effect of the Minimum Wage When It Really Bites: A Reexamination of the Evidence from Puerto Rico." NBER Working Paper No. 4757. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Krueger, Alan B., and Lawrence H. Summers. 1987. "Reflections on the Inter-Industry Wage Structure." In Kevin Lang and Jonathan S. Leonard, eds., *Unemployment and the Structure of Labor Markets*. New York: Basil Blackwell.
- Krueger, Anne O. 1978. "Foreign Trade Regimes and Economic Development: Liberalization Attempts and Consequences." NBER Working Paper. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- _____. 1983. *Trade and Employment in Developing Countries*. Volume 3: Synthesis. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Krugman, Paul, and Robert Lawrence. 1993. "Trade, Jobs and Wages." NBER Working Paper No. 4478. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Krumm, Kathie, Branko Milanovic, and Michael Walton. 1994. "Transfers and the Transition from Socialism: Key Tradeoffs." Policy Research Working Paper No. 1380. World Bank, Europe and Central Asia Regional Office, Washington, D.C.
- Kwong, Peter. 1994. "China's Human Traffickers." *The Nation*. October 17: 422-25.
- Laboj, Elmer. 1988. "Occupational Health and Hazards in the Philippines." *Labour, Capital, and Society* (Special issue on pers. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- _____. 1994b. *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Houseman, Susan. 1991. *Industrial Restructuring with Job Security*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Hudson, Rex. 1994. "Chile: A Country Study." Library of Congress, Federal Research Division, Washington, D.C.
- Hufbauer, Gary. 1991. "World Economic Integration: The Long View." *International Economic Insights* May/June: 26-27.
- Husain, Ishrat, and Rashid Faruquee, eds. 1994. *Adjustment in Africa: Lessons from Country Case Studies*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- IFC (International Finance Corporation). 1992. *Emerging Stock Markets Factbook 1992*. Washington, D.C.
- ILO (International Labour Office). 1985. *The Trade Union Situation and Industrial Relations in Spain*. Geneva.
- _____. 1986. *Economically Active Population Estimates and Projections: 1950-2025*. Geneva.
- _____. 1994a. *Defending Values, Promoting Change: Social Justice in a Global Economy: An ILO Agenda*. Report of the Director-General (Part I), International Labour Conference, 81st Session. Geneva.
- _____. 1994b. *World Labour Report 1994*. Geneva.
- _____. 1995a. *World Employment 1995*. Geneva.
- _____. 1995b. *World Labour Report 1995*. Geneva.
- _____. Various years. *Yearbook of Labor Statistics*. Geneva.
- INTELSAT. Various years. *International Telecommunications Satellite Report*. Washington, D.C.
- Jackman, Richard, and Michal Rutkowski. 1994. "Labor Markets: Wages and Employment." In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe: The Transition and Beyond*. New York: Oxford University Press.
- Jacobson, Louis. 1994. Evaluating Policy Resources Aimed at Reducing the Costs to Workers of Increased Import Competition." Paper presented at the conference on "Imports, Exports and the American Worker," Brookings Institution, Washington, D.C., February 2-3.
- Jacoby, H., and E. Skoufias. 1994. "Risk, Financial Markets and Human Capital in a Developing Country." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Jimeno, Juan F., and Luis Toharia. 1994. "Unemployment and Labour Market Flexibility: The Case of Spain." Geneva: International Labour Office.
- _____. 1993. "Spanish Labor Markets: Institutions and Outcomes." In J. Hartog and J. Theeuwes, eds., *Labor Market Contracts and Institutions: A Cross-National Comparison*. Amsterdam: North-Holland.
- Johnson, G. E. 1971. "The Determination of Individual Hourly Earnings in Urban Kenya." Institute for Development Studies, Discussion Paper No. 115. University of Nairobi.
- Johnson, Terry R., Katherine P. Dickinson, and Richard W. West. 1985. "An Evaluation of the Impact of ES Referrals on Applicant Earnings." *Journal of Human Resources* 20 (Winter): 117-37.
- Joshi, Vijay, and I. M. D. Little. 1994. *India: Macroeconomics and Political Economy 1964-91*. A World Bank Comparative

- of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Lustig, Nora. 1992. *Mexico: The Remaking of an Economy*. Washington, D.C.: Brookings Institution.
- Lynch, Lisa M., ed. 1994. *Training and The Private Sector*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Maddison, Angus. 1982. *Phases of Capitalist Development*. New York: Oxford University Press.
- . 1989. *The World Economy in the 20th Century*. Development Centre Studies. Paris: OECD.
- Malaysia (Jabatan Perangkaan). Various years. *Rubber Statistics Handbook*. Kuala Lumpur.
- Mankiw, N. Gregory, David Romer, and David N. Weil. 1992. "A Contribution to the Empirics of Economic Growth." *Quarterly Journal of Economics* 107 (May): 407–37.
- Manning, Chris. 1993. "Structural Change and Industrial Relations during the Soeharto Period: An Approaching Crisis." *Bulletin of Indonesian Economic Studies* 29 (2): 59–95.
- Marshall, Adrian. 1991. "The Impact of Labor Law on Employment Practices: Temporary and Part-Time Employment in Argentina and Peru." ILO DP/38. Labor Market Program, International Labour Office, Geneva.
- Martin, Denis-Constant. 1991. "The Cultural Dimensions of Governance." *Proceedings of the World Bank Annual Conference on Development Economics 1991*. Washington, D.C.
- Massey, Douglas S. 1990. "The Social and Economic Origins of Immigration." *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 510 (July): 60–72.
- Massey, Douglas S., Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino, and J. Edward Taylor. 1993. "Theories of International Migration: A Review and Appraisal." *Population and Development Review* 19 (3): 431–66.
- Mazumdar, Dipak. 1989. "Microeconomic Issues of Labor Markets in Developing Countries: Analysis and Policy Implications." EDI Seminar Paper No. 40. World Bank, Washington, D.C.
- . 1994. "Wages in Africa." World Bank, Office of the Chief Economist, Africa Regional Office, Washington, D.C.
- McCoy, Jennifer. 1989. "Labor and the State in a Party-Mediated Democracy: Institutional Change in Venezuela." *Latin American Research Review* 24 (2): 35–67.
- McKinnon, Ronald I. 1994. *Gradual versus Rapid Liberalization in Socialist Economies: Financial Policies in China and Russia Compared*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- McKinsey Global Institute. 1994. *The Global Capital Market: Supply, Demand, Pricing, and Allocation*. Washington, D.C.
- Micklewright, John, and Gyula Nagy. 1995. "Unemployment Insurance and Incentives in Hungary." *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper Series* 1118 (January): 1–42.
- Middleton, John, Arvil Van Adams, and Adrian Ziderman. 1993. *Skills for Productivity: Vocational Education and Training in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Milanovic, Branko. 1994. "Poverty in Transition." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- . 1995. "Poverty, Inequality and Social Policy in Transition Economies." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Moll, P. G. 1993. "Black South African Unions: Relative Wage Effects in International Perspective." *Industrial and Labor Relations Review* 46 (2): health and safety) 21 (November): 294–306.
- Lalonde, Robert S. 1992. "The Earnings Impact of U.S. Employment and Training Programs." University of Chicago, Department of Economics, Chicago, Ill.
- Landell-Mills, Pierre, and Ismail Serageldin. 1992. "Governance and the External Factor." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1991*. Washington, D.C.
- Larraín, Felipe, and Marcelo Selowsky, eds. 1991. *The Public Sector and the Latin American Crisis*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Lawrence, Robert Z. 1994. "Trade, Multinationals, and Labor." NBER Working Paper No. 4836. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass.
- Lawrence, Robert, and Mathew Slaughter. 1993. "International Trade and American Wages in the 1980s: Giant Sucking Sound or Small Hiccup?" *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics* 2: 161–226.
- Lazear, Edward. 1990. "Job Security Provisions and Employment." *Quarterly Journal of Economics* 105 (August): 699–726.
- Lee, Jong-Woo, and Sang-Sup Nam. 1994. "The Effect of Labor Unions on the Wage Dispersion in Korea." *Korean Economic Journal* 41 (3): 251–77 (in Korean).
- Leigh, Duane E. 1992. "Retraining Displaced Workers: What Can Developing Countries Learn from OECD Nations?" Policy Research Working Paper No. 946. World Bank, Population and Human Resources Department, Washington, D.C.
- Leonard, Jonathan S. 1984a. "The Impact of Affirmative Action on Employment." *Journal of Labor Economics* 2 (October): 439–63.
- . 1984b. "Employment and Occupational Advances Under Affirmative Action." *Review of Economics and Statistics* 66 (August): 377–85.
- . 1989. "Women and Affirmative Action." *Journal of Economic Perspectives* 3 (1).
- Levine, Ross, and David Renelt. 1992. "A Sensitivity Analysis of Cross-Country Growth Regressions." *American Economic Review* 82 (September): 942–63.
- Levy, Victor. 1985. "Cropping Pattern, Mechanization, Child Labor, and Fertility Behavior in a Farming Economy: Rural Egypt." *Economic Development and Cultural Change* 33 (July): 777–91.
- Lin, Justin Y. 1994. "The Nature and Impact of Hybrid Rice in China." In Cristina C. David and Keijiro Otsuka, eds., *Modern Rice Technology and Income Distribution in Asia*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers.
- Lindauer, David L., O. A. Meesook, and Parita Suebsaeng. 1988. "Government Wage Policy in Africa: Some Findings and Policy Issues." *World Bank Research Observer* 3 (1; January): 1–25.
- Lindauer, David L., and Barbara Nunberg, eds. 1994. *Rehabilitation Government: Pay and Employment Reform in Africa*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- Lindauer, David L., and Michael Roemer, eds. 1994. *Asia and Africa: Legacies and Opportunities in Development*. San Francisco, Calif.: Institute for Contemporary Studies Press.
- Lindauer, David L., and Richard Sabor. 1983. "The Public/Private Wage Differential in a Poor Urban Economy." *Journal of Development Economics* 12 (Feb./Apr.): 13–52.
- Lipsey, Robert. 1994. "Outward Direct Investment and the U.S. Economy." NBER Working Paper No. 4691. National Bureau

- W. E. Upjohn Institute for Employment Research, Kalamazoo, Mich.
- Oomen, Joep. 1992. "Hill Tribes in Thailand: Victims of Development?" *International Work Group for Indigenous Affairs Newsletter* 4 (Oct.-Dec.): 38-40.
- Orazem, Peter F., and Milan Vodopivec. 1994. "Winners and Losers in Transition: Returns to Education, Experience, and Gender in Slovenia." Policy Research Working Paper No. 1342. World Bank, Washington, D.C. Reprinted in *World Bank Economic Review* 9(2): 201-30.
- Orr, Larry L., Howard S. Bloom, Stephen H. Bell, Winston Lin, George Cave, and Fred Doolittle. 1994. "The National JTPA Study: Impacts, Benefits, and Costs of Title II-A." A Report to the U.S. Department of Labor. ABT Associates, Inc., Bethesda, Md.
- Overbeek, Henk. 1994. "Globalisation and the Restructuring of the European Labor Market: The Role of Migration." Department of International Relations, University of Amsterdam.
- Panagides, Alexis, and Harry Anthony Patrinos. 1994. "Union-Nonunion Wage Differentials in the Developing World: A Case Study of Mexico." Policy Research Working Paper No. 1269. World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Park, Young-Bum. 1991. "Union/Minimum Wage Differentials in the Korean Manufacturing Sector." *International Economic Journal* 5(4).
- Park, Young-Bum, David R. Ross, and Richard Sabot. 1992. "Educational Expansion and the Inequality of Pay in Brazil and Korea." International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.
- Patrinos, Harry Anthony. 1994. "The Costs of Discrimination in Latin America." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Patrinos, Harry Anthony, and George Psacharopoulos. 1995. "Schooling and Non-Schooling Activities of Peruvian Youth: Indigenous Background, Family Composition and Child Labor." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Pencavel, John. 1991. *Labor Markets under Trade Unionism: Employment, Wages, and Hours*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Pinstrip-Andersen, Per, Susan Burger, Jean-Pierre Habicht, and Karen Peterson. 1993. "Protein-Energy Malnutrition." In Dean Jamison and others, eds., *Disease Control Priorities in Developing Countries*. New York: Oxford University Press.
- Pollitt, Ernesto, Kathleen S. Gorman, Patrice L. Engle, Juan A. Rivera, and Reynaldo Martorell. 1995. "Nutrition in Early Life and the Fulfillment of Intellectual Potential." *Journal of Nutrition* 125 (4S): 1111S-1118S.
- Pritchett, Lant. 1994. "Population, Factor Accumulation, and Productivity." World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Psacharopoulos, George, Samuel Morley, Ariel Fiszbein, Haeduck Lee, and Bill Wood. 1993. "Poverty and Income Distribution in Latin America: The Story of the 1980s." Regional Studies Program, Report No. 27. World Bank, Latin America and the Caribbean Technical Department, Washington, D.C.
- Psacharopoulos, George, and Harry Anthony Patrinos, eds. 1994. *Indigenous People and Poverty in Latin America: An Empirical Analysis*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- Mondal, Abdul Hye. 1992. "Trade Unionism, Wages and Labour Productivity in the Manufacturing Sector of Bangladesh." Research Report No. 133. Bangladesh Institute of Development Studies, Dhaka.
- Montiel, Peter J. 1993. "Capital Mobility in Developing Countries: Some Measurement Issues and Empirical Estimates." Policy Research Working Paper No. 1103. World Bank, International Economics Department, Washington, D.C. Reprinted in *World Bank Economic Review* 8(3): 311-50.
- Morrisson, Christian, Henri-Bernard Solignac Lecomte, and Xavier Oudin. 1994. *Micro-Enterprises and the Institutional Framework in Developing Countries*. Paris: OECD Development Centre.
- Moser, Caroline. 1994. "Poverty and Vulnerability in Chawama, Lusaka, Zambia 1978-1992." World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Moser, Caroline, Cathy McIlwaine, Helen Garcia, and Cecilia Zanetta. 1994. "Poverty and Vulnerability in Guayaquil, Ecuador." World Bank, Transportation, Water, and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Neal, Larry. 1985. "Integration of International Capital Markets: Quantitative Evidence from the Eighteenth to Twentieth Centuries." *Journal of Economic History* 45 (2): 219-26.
- Nehru, Vikram, and Ashok Dhareshwar. 1991. "A New Database on Physical Capital Stock: Sources, Methodology and Results." *Revista de Analisis Económico* 8 (1): 37-59.
- Nehru, Vikram, Eric Swanson, and Ashutosh Dubey. 1993. "A New Database on Human Capital Stock: Sources, Methodology and Results." Policy Research Working Paper No. 1124. World Bank, Washington, D.C.
- Nelson, Joan M. 1994. "Organized Labor, Politics, and Labor Market Flexibility in Developing Countries." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 1: Issues Papers. EDI Development Studies, Washington, D.C.: World Bank.
- Neven, Damien, and Charles Wyplosz. 1994. "Trade and European Labor Markets." University of Lausanne, Department of Economics, Lausanne, Switzerland.
- Newell, Andrew, and Barry Reilly. 1995. "The Gender Wage Gap in Russia." Paper presented at seminar on "Gender in Transition." Bucharest, Romania.
- New York Times*. 1993. "102 Dead in Thai Factory Fire: Higher Toll Seen." May 11, p. 3.
- Nichols, Martha. 1993. "Third-World Families at Work: Child Labor or Child Care?" *Harvard Business Review*.
- Nunberg, Barbara. 1993. "Public Sector Pay and Employment Reform: A Review of World Bank Experience." World Bank Discussion Paper 68. Washington, D.C.
- Oaxaca, R. L. 1973. "Male-Female Wage Differences in Urban Labor Markets." *International Economic Review* 14 (1): 693-701.
- OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 1993. "Active Labour Market Policies: Assessing Macroeconomic and Microeconomic Effects." Paris.
- _____. 1994a. *The Jobs Study—Facts, Analysis, Strategies*. Paris.
- _____. 1994b. "Review of the Labour Market in the Czech Republic." Paris.
- O'Leary, Christopher J. 1995. "An Impact Analysis of Employment Programs in Hungary." Staff Working Paper No. 95-30.

- ply at Fault?" *Harvard Institute for International Development Discussion Papers* 1 (April): 60.
- Roberts, Mark J. Forthcoming. "Employment Flows and Producer Turnover in Three Developing Countries." In Mark J. Roberts and James R. Tybout, eds., *Producer Heterogeneity and Performance in Semi-Industrialized Countries*.
- Rodgers, Gerry, and Guy Standing, eds. 1981. *Child Work, Poverty and Underdevelopment*. Geneva: International Labour Office.
- Rodriguez, Edgar, and Susan Horton. 1994. "International Return Migration and Remittances in the Philippines." University of Toronto, Department of Economics, Toronto.
- Rodrik, Dani. 1992. "Political Economy and Development Policy." *European Economic Review* 36 (April): 329-36.
- . 1994. "Developing Countries After the Uruguay Round." Columbia University, Department of Economics, New York.
- Rosenzweig, Mark R. 1981. "Household and Nonhousehold Activities of Youths: Issues of Modeling, Data and Estimation Strategies." In Gerry Rodgers and Guy Standing, eds., *Child Work, Poverty and Underdevelopment*. Geneva: International Labour Office.
- Rosenzweig, Mark R., and R. Evenson. 1977. "Fertility, Schooling, and the Economic Contribution of Children in Rural India: An Economic Analysis." *Econometrica* 45 (5).
- Rostowski, Jacek. 1994. "Labour Markets and Wages Policies During Economic Transition." Center for Social and Economic Research, Warsaw.
- Russell, Sharon Stanton, and Michael S. Teitelbaum. 1992. "International Migration and International Trade." World Bank Discussion Paper No. 160. Washington, D.C.
- Rutkowski, Jan. 1993. "Wage Determination in Historically Planned Economies: The Case of Poland." Centre for Economic Performance Discussion Paper No. 164. London School of Economics, London.
- . 1994. "Labor Market Transition and Changes in the Wage Structure: The Case of Poland." Polish Policy Research Group Discussion Paper No. 32. Warsaw University, Warsaw.
- Rutkowski, Michal. 1990. "Labour Hoarding and Future Open Unemployment in Eastern Europe: The Case of Polish Industry." Centre for Economic Performance Discussion Paper No. 6. London School of Economics, London.
- Sachs, Jeffrey D., and Howard J. Shatz. 1994. "Trade and Jobs in U.S. Manufacturing." *Brookings Papers on Economic Activity* 1: 1-84.
- Sachs, Jeffrey D., and Wing Thye Woo. 1994. "Experiences in the Transition to a Market Economy." *Journal of Comparative Economics* 18 (June): 271-75.
- Salazar, M. C. 1988. "Child Labor in Colombia: Bogotá's Quarries and Brickyards." In Assefa Bekele and Jo Boyden, eds., *Combating Child Labor*. Geneva: International Labour Office.
- Scarpetta, Stefano. 1994. "Spatial Variations in Unemployment in Central and Eastern Europe: Underlying Reasons and Labour Market Policy Options." Paper presented at the technical workshop on "Regional Unemployment in Central and Eastern Europe," Organization for Economic Cooperation and Development, Institute for Advanced Studies, Vienna, Austria, November 3-5.
- Schadler, Susan, Maria Carkovic, Adam Benner, and Robert Kahn. 1993. "Recent Experiences with Surges in Capital Inflows." International Monetary Fund Occasional Paper No. Psacharopoulos, George, and P. Zafiris Tzannatos, eds. 1992. *Women's Employment and Pay in Latin America: Overview and Methodology*. A World Bank Regional and Sectoral Study. Washington, D.C.
- Pujol, Thierry. 1994. "Unemployment Duration and the Welfare Impact of Unemployment Benefits." International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Quah, Danny. 1994. "Empirics for Economic Growth and Convergence." *Centre for Economic Policy Research Discussion Paper Series* 954 (May): 1-50.
- Rama, Martin. 1994. "Flexibility in Sri Lanka's Labor Market." Policy Research Working Paper No. 1262. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C.
- Rama, Martin, and Guido Tabellini. 1995. "Endogenous Distortions in Product and Labor Markets." World Bank, Poverty and Human Resources Division, Washington, D.C.
- Razin, Assaf, and Efraim Sadka. 1994. *Population Economics*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Rees, Albert. 1989. *The Economics of Trade Unions*, 3d ed. Chicago, Ill.: University of Chicago Press.
- Reid, Gary. 1992. "Civil Service Reform in Latin America: Lessons from Experience." LATPS Occasional Paper Series. World Bank, Latin America and the Caribbean Region Technical Department, Washington, D.C.
- Reid, Gary J., and Graham Scott. 1994. "Public Sector Human Resource Management: Experience in Latin America and the Caribbean and Strategies for Reform." Report No. 12839. World Bank, Latin America and the Caribbean Region Technical Department, Washington, D.C.
- Republic of Korea. 1987. *Yearbook of Labor Statistics*. Seoul: Ministry of Labor.
- . Various years. *Report on Mining and Manufacturing Survey*. Seoul: National Statistical Office.
- Republic of Uganda. 1982. *Report of the Public Service Salaries Review Commission 1980-82*. Kampala.
- Revenge, Ana. 1994. "Employment and Wage Effects of Trade Liberalization: The Case of Mexican Manufacturing." Paper presented at the World Bank Labor Markets Workshop, Washington, D.C., July 6-8.
- Revenge, Ana, and Claudio Montenegro. 1995. "North American Integration and Factor Price Equalization: Is There Evidence of Wage Convergence between Mexico and the U.S.?" Paper prepared for the conference on "Imports, Exports, and the American Worker," Brookings Institution, Washington, D.C., February 2-3.
- Revenge, Ana, and Michelle Riboud. 1993. "Unemployment in Mexico: Its Characteristics and Determinants." Policy Research Working Paper No. 1230. World Bank, Latin America and Caribbean Country Department II, Washington, D.C.
- Revenge, Ana, Michelle Riboud, and Hong Tan. 1994. "The Impact of Mexico's Retraining Program on Employment and Wages." *World Bank Economic Review* 8 (2): 247-77.
- Rivera-Batiz, T. L. 1985. "Child Pattern and Legislation in Relation to Fertility." Indiana University, Department of Economics, Bloomington, Ind.
- Riveros, Luis A. 1994. "Chile." In Susan Horton, Ravi Kanbur, and Dipak Mazumdar, eds., *Labor Markets in an Era of Adjustment*. Volume 2: Case Studies. EDI Development Studies. Washington, D.C.: World Bank.
- Robbins, Donald J. 1994. "Worsening Relative Wage Dispersion in Chile During Trade Liberalization, and Its Causes: Is Sup-

- isons, 1950–1988.” *Quarterly Journal of Economics* 106 (May): 327–68.
- Svejnar, Jan, and Katherine Terrell. 1991. “Reducing Labor Redundancy in State-Owned Enterprises.” Policy Research Working Paper No. 792. World Bank, Infrastructure and Urban Development Department, Washington, D.C.
- Syrquin, Moshe, and Hollis B. Chenery. 1989. *Patterns of Development, 1950 to 1983*. World Bank Discussion Paper No. 41. Washington, D.C.
- Teal, Francis. 1994. “The Size and Sources of Economic Rents in a Developing Country Manufacturing Labor Market.” St. John’s College, Oxford, Center for the Study of African Economics, Oxford, U.K.
- Terrell, Katherine. 1993. “Public-Private Wage Differentials in Haiti: Do Public Servants Earn a Rent?” *Journal of Development Economics* 42.
- Tilak, Jandhyala B. G. 1989. *Education and Its Relation to Economic Growth, Poverty, and Income Distribution: Past Evidence and Further Analysis*. World Bank Discussion Paper No. 46. Washington, D.C.
- Topel, Robert, and Finnis Welch. 1980. “Unemployment Insurance: Survey and Extensions.” *Economica* 47: 351–79.
- Topel, Robert, Anat Levy, and Martin Rama. 1994. “A Labor Market Cross-Country Database.” Paper presented at the Labor Markets in Developing Countries Workshop, World Bank, Washington, D.C., July 6–8.
- Turnham, David. 1993. *Employment and Development: A New Review of Evidence*. Paris: OECD.
- Tzannatos, P. Zafiris. 1994. “Reverse Discrimination in Higher Education: A Framework of Analysis and Country Experience.” World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- . 1995. “Economic Growth and Gender Equity in the Labor Market.” World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- UNDP (United Nations Development Programme). 1990. *Human Development Report 1990*. New York: Oxford University Press.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). Various years. *Industrial Statistics Yearbook*. New York: United Nations.
- Union Bank of Switzerland. 1994. *Prices and Earnings Around the Globe*. Zurich.
- United Nations. 1994a. “Transnational Corporations, Employment and the Workplace.” *World Investment Report*. New York and Geneva.
- . 1994b. “Trends in Total Migrant Stock.” Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, New York.
- U.S. Department of Labor. 1994. *Proceedings of the Labor Department Symposium on International Labor Standards*, Yale University, April 25, New Haven, Conn.
- van der Gaag, Jacob, Morton Stelcner, and Wim Vijverberg. 1989. “Wage Differentials and Moonlighting by Civil Servants: Evidence from Côte d’Ivoire and Peru.” *World Bank Economic Review* 3 (1; January): 67–95.
- Velenchik, Ann D. Forthcoming. “Apprenticeship Contracts, Small Enterprises and Credit Markets in Africa.” *World Bank Economic Review*.
- Viscusi, W. K. 1986. “The Impact of Occupational Safety and
108. Washington, D.C.
- Schaffner, Julie Anderson. 1993. “Rural Labor Legislation and Permanent Agricultural Employment in Northeastern Brazil.” *World Development* 21(5): 705–19.
- Schiff, Maurice, and Alberto Valdes. 1992. *The Plundering of Agriculture in Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank.
- Schmidt-Hebbel, Klaus, Luis Servén, and Andrés Solimano. 1994. “Saving, Investment and Growth in Developing Countries: An Overview.” Policy Research Working Paper No. 1382. World Bank, Policy Research Department, Washington, D.C. Forthcoming in *World Bank Research Observer*.
- Schultz, T. Paul. 1990. “Women’s Changing Participation in the Labor Force: A World Perspective.” *Economic Development and Cultural Change* 38 (April): 457–88.
- . 1993. “Investments in the Schooling and Health of Women and Men.” *Journal of Human Resources* 28 (4): 694–734.
- . 1994. “Integrated Approaches to Human Resources Development.” Human Resources Development and Operation Policy Working Paper No. 44. World Bank, Washington, D.C.
- Sen, Binayak. 1994. “Adjustment, Poverty and Inequality: Insights from a Cross-Country Analysis with Household Expenditure Survey Data.” World Bank, Operations Evaluation Department, Washington, D.C.
- Siddiqi, Faraaz, and Harry Anthony Patrinos. 1994. “Child Labor: Issues, Causes and Interventions.” World Bank, Washington, D.C.
- Sipós, Sándor. 1994. “Income Transfer: Family Support and Poverty Relief.” In Nicholas Barr, ed., *Labor Markets and Social Policy in Central and Eastern Europe*. New York: Oxford University Press.
- Smith, James, and Finnis Welch. 1984. “Affirmative Action and Labor Markets.” *Journal of Labor Economics* April (2).
- Sohlman, Asa, and David Turnham. 1994. “What Can Developing Countries Learn from OECD Labour Market Programmes and Policies?” OECD Technical Paper No. 9. Organization for Economic Cooperation and Development, Paris.
- Solow, R. M. 1980. “On Theories of Unemployment.” *American Economic Review* 70 (1).
- Stalker, Peter. 1994. *The Work of Strangers: A Survey of International Labour Migration*. Geneva: International Labour Office.
- Standing, Guy. 1989. “The Growth of External Labor Flexibility in a Nascent NIC: A Malaysian Labor Flexibility Survey.” ILO Working Paper 35. International Labour Office, Geneva.
- . 1992. “Do Unions Impede or Accelerate Structural Adjustment? Industrial Versus Company Unions in an Industrialising Labour Market.” *Cambridge Journal of Economics* 16 (Sept.): 327–54.
- Stark, Oded. 1991. *The Migration of Labor*. Cambridge, Mass.: Basil Blackwell.
- Statistical Yearbook for Poland*. 1993. Warsaw: Central Statistical Office (in Polish).
- Stolper, Wolfgang, and Paul A. Samuelson. 1941. “Protection and Real Wages.” *Review of Economic Studies* 9: 58–73.
- Sugeno, Kazuo. 1994. “Unions as Social Institutions in Democratic Market Economies.” *International Labour Review* 133 (4): 511–22.
- Summers, Robert, and Alan Heston. 1991. “The Penn World Table (Mark 5): An Expanded Set of International Compar-

- Road Ahead*. A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.
- _____. 1994b. *Averting the Old Age Crisis: Policies to Protect the Old and Promote Growth*. A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.
- _____. 1994c. "Mexico: Second Decentralization and Regional Development Report." Staff Appraisal Report No. 13032-ME. World Bank, Latin America and Caribbean Regional Office, Washington, D.C.
- _____. 1994d. *Population and Development: Implications for the World Bank*. Development in Practice Series. Washington, D.C.
- _____. 1994e. "Poverty in Poland." World Bank, Central Europe Department, Washington, D.C.
- _____. 1995a. "Priorities and Strategies for Education." A World Bank Sector Review. Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- _____. 1995b. *Social Indicators of Development 1995*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- _____. Various years. *World Debt Tables*. Washington, D.C.
- _____. Various years. *World Tables*. Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press.
- Zaytoon, Mohaya A. 1991. "Earnings and the Cost of Living: An Analysis of Recent Developments in the Egyptian Economy." In Heba Jandouss and Gillian Potters, eds., *Employment and Structural Adjustment: Egypt in the 1990s*. Cairo: American University in Cairo Press.
- Zevin, Robert B. 1989. "Are World Financial Markets More Open? If So, Why and with What Effects?" WIDER Working Paper No. 75. World Institute for Development Economics Research. United Nations University, Helsinki.
- Zimmermann, Klaus F. 1995. "European Migration: Push and Pull." *Proceedings of the World Bank Annual Bank Conference on Development Economics 1994*. Washington, D.C.
- Zlotnik, Hania. 1993. "International Migration: Causes and Effects." In Laurie Ann Mazur, ed., *Beyond the Numbers: A Reader on Population, Consumption, and the Environment*. Covelo, Calif.: Island Press.
- Health Regulation 1973-83." *Journal of Economics* 17 (4).
- Von Braun, Joachim. 1994. "Employment for Poverty Reduction and Food Security." International Food Policy Research Institute, Washington, D.C.
- Wade, Robert. 1994. "Organizational Determinants of a 'High-Quality Civil Service': Bureaucratic and Technological Incentives in Canal Irrigation in India and Korea." Sussex University, Institute of Development Studies, Brighton, U.K.
- Weil, David. 1991. "Enforcing OSHA: The Role of Labor Unions." *Industrial Relations* 30 (1; Winter): 20-36.
- Wilson, Sandra, and Arvil V. Adams. 1994. "Promotion of Self-Employment for the Unemployed: Experience in OECD and Transitional Economies." World Bank, Education and Social Policy Department, Washington, D.C.
- Wood, Adrian. 1994a. *North-South Trade, Employment and Inequality: Changing Fortunes in a Skill-Driven World*. Oxford, U.K.: Clarendon Press.
- _____. 1994b. "Skill, Land, and Trade: A Simple Analytical Framework." Working Paper No. 1. Institute of Development Studies, University of Sussex, Brighton, U.K.
- Wood, Adrian, and Kersti Berge. 1994. "Export Manufactures: Trade Policy or Human Resources?" Institute of Development Studies Working Paper No. 4. University of Sussex, Brighton, U.K.
- World Bank. 1990. *World Development Report 1990: Poverty*. New York: Oxford University Press.
- _____. 1991. *Vocational and Technical Education and Training*. A World Bank Policy Paper. Washington, D.C.
- _____. 1992a. *Global Economic Prospects and the Developing Countries*. Washington, D.C.
- _____. 1992b. *Poverty Reduction Handbook*. Washington, D.C.
- _____. 1992c. *World Development Report*. New York: Oxford University Press.
- _____. 1993. *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. A World Bank Policy Research Report. New York: Oxford University Press.
- _____. 1994a. *Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the*



الإحصاءات العمالية الدولية

الجدول أ - ١ عرض العمل

كالتالى : الزراعة ، الصناعة (التعدين ، وأعمال المحاجر ، والصناعة التحويلية ، والغاز والكهرباء ، والماء ، والتشييد) ، والخدمات (التجارة ، النقل ، الأعمال المصرفية ، الخدمات التجارية ، و « الخدمات غير الموصوفة على نحو واف ») . وداخل كل قطاع ، تم هنا إيراد الحصة التى صنفتها منظمة العمل الدولية باعتبارهم مستخدمين ضمن فئة العاملين مقابل أجر . وتشير فئة العاملين بغير أجر إلى أولئك الذين تم تصنيفهم باعتبارهم مستخدمين أو عاملين لحساب أنفسهم ، وأفراد الأسرة الذين لا يتلقون أجرا عن عملهم ، و « غير المصنفين حسب الحالة » .

الجدول أ - ٣ النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والأجور

يقدم الجدول أ - ٣ البيانات التى بُنى عليها الشكل ٢ - ٢ . وحيث إن السنوات التى جرى تسجيل الأجور خلالها تتباين تبعا للبلد والصناعة ، فإن معدل نمو الأجور لكل فئة يساير معدلا لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى للفترة المقابلة فى قاعدة بيانات جمعها نهرو وضاريشوار (نهرو وضاريشوار ١٩٩١) . والأجور فى الزراعة مأخوذة بصفة عامة من مصادر قطرية . وتقابل الأجور فى الصناعة التحويلية الإيرادات المتوسطة فى الصناعة التحويلية المأخوذة من اليونيدو ، سنوات مختلفة . وتم تصحيح بيانات الأجور لمراعاة التضخم باستخدام بيانات الرقم القياسى لسعر المستهلك المأخوذة من صندوق النقد الدولى ، سنوات مختلفة .

الجدول أ - ٤

يورد الجدول أ - ٤ قائمة بالبلدان التى صدقت على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات ، ومنع السخرة ، والتمييز ، وتشغيل الأحداث ، وسياسة التوظيف . وقد أعيد نشر البيانات بتصريح من منظمة العمل الدولية .

يحوى الجدول أ - ١ بيانات عن عرض العمل من بلدان تقدر القوة العاملة بها بما يربو على ٤٠٠٠٠٠٠ نسمة . والبيانات مستمدة من منظمة العمل الدولية عن عام ١٩٨٦ وتنقيح بيانات منظمة العمل الدولية حتى ١٩٩٤ . والقوة العاملة هى عدد السكان النشطين اقتصاديا الوارد بياهم فى تقديرات منظمة العمل الدولية مطروحا منه من يبلغون من العمر عشر سنوات إلى أربع عشرة سنة ومن تزيد سنهم على الخامسة والستين . وتحدد بيانات منظمة العمل الدولية فى عام ١٩٨٦ السكان النشطين اقتصاديا بأنهم جميع الأشخاص العاملين (أرباب الأعمال ، العاملون لحساب أنفسهم ، المستخدمون براتب ، الأجراء ، أفراد الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا عن عملهم ، أعضاء تعاونيات المنتجين ، وأعضاء القوات المسلحة) وكذلك كل العاطلين (الذين لديهم خبرة وظيفية سابقة والذين يبحثون عن العمل لأول مرة على حد سواء) . ومعدلات المشاركة فى القوة العاملة للكبار فى سن العمل (الذين يبلغون من العمر خمس عشرة سنة إلى أربع وستين سنة) والأحداث (الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وتسع عشرة سنة) هى نسبة الفئات النشطة اقتصاديا من هاتين المجموعتين العمريتين .

الجدول أ - ٢ توزيع القوة العاملة

يقدم الجدول أ - ٢ بيانات عن توزيع القوة العاملة إلى ست فئات : العاملون بأجر وبغير أجر فى كل من القطاعات الثلاثة : الزراعة والصناعة والخدمات . والبيانات مستمدة فى المحل الأول من منظمة العمل الدولية ، إصدارات مختلفة . وبالنسبة للصين والهند واندونيسيا ، فإن البيانات مأخوذة من المصادر القطرية (مكاتب الإحصاء الحكومية) . وأدرجت فيها بيانات البلدان التى توافرت عنها بيانات فى أى سنة منذ ١٩٨٠ . وتم تجميع بيانات منظمة العمل الدولية حسب القطاعات

جدول أ - ١ عرض العمل

معدل مشاركة القوة العاملة في ١٩٩٥ (نسبة مئوية)				القوة العاملة في ١٩٩٥			
السن ١٠ - ١٩		السن ١٥ - ٦٤		متوسط معدل النمو السنوي (في المائة)		آلاف العمال يبلغون من العمر ١٥ - ٦٤ سنة	
اتاث	تكور	اتاث	تكور	١٩٩٥ - ٦٥	٢٠٢٥ - ٩٥	إتاث	تكور
شرق آسيا والمحيط الهادئ							
١٦	٢٩	٣٨	٨٥	١,٥٠	٢,٤٨	٢٤١٦١	٥٢٧٦٦
٣٦	٤٤	٥٨	٨٩	٢,٢٢	٢,٠٨	٦٩١	١١٥٦
٣٧	٣٩	٦٧	٨٦	٠,٦٣	٢,٦٦	١٣٠٨٤	١٦٥٤٢
١٦	١٤	٤١	٧٦	٠,٥٥	٢,٤٨	٦٥,٥	١٢٤١٣
٢١	٢١	٦٥	٧٥	١,٦٥	٢,٦١	٥١٤٠	٥٩٤٥
٣٧	٤١	٧٦	٩٨	٢,٥٤	٢,٠٠	٩٨١	١٢٢٨
١٥	١٥	٥٣	٨٤	٠,٠	١,٨٢	٥٠٠	٨١٢
٤٣	٤٥	٨٠	٩٦	٠,٤١	٢,٦٠	٣١٦٦٢٣	٤٠٦٦٦٠
١٦	٢٥	٣٨	٨٥	١,٩١	٢,٨٥	٧٦٤٤	١٧٤٢٦
٣٣	٣٧	٧٧	٩٢	٢,٠٥	٢,٥٣	١٦٩٩٦	١٩٢٩٩
٣٦	٣١	٥٠	٩٥	٢,٢٨	١,٣٢	١٣٩٥	٢٣١٩
١٣	٢٠	٥٢	٩١	٢,٠١	٣,٤٩	٣٠٠٤	٥٣٦٥
٢٦	٣١	٧٥	٨٩	٢,٦٣	٢,٨١	٥٢٦	٦٣٠
٣٢	٣٨	٥١	٩٣	١,٩٠	٢,٣٣	٦٩٨٣	١٢٥٢٩
٢٣	٢٤	٥٠	٨٦	٠,١٧-	٢,٥٥	٩٩٥	١٩٠٥
أوروبا ووسط آسيا							
١٢	١٥	٧٢	٨٢	٠,٠	١,٠٤	٣٦٦١٣	٣٩٢١٢
١٤	١٥	٥٦	٧٨	٠,٠	٢,٢٣	١٢٧٨	١٦٧٠
١٢	١٣	٦٩	٧٩	٠,٠	٢,٧١	٧٥٤	٨٣٧
١٥	١٧	٧١	٧٨	٠,٠٩	٠,٧٦	٣٧٢	٣٩٤
١٥	٢٧	٦٣	٨٦	٠,٠	٢,٧٨	٦٢٣	٩٠٨
٩	١٢	٤٧	٧٩	٠,٠	٠,٨٣	٧١٧	١١٨٣
١٥	١٤	٦٤	٧٦	٠,٠	٢,٨٣	٣٦٤٤	٤٢٤٠
١٣	١٤	٧٠	٨٠	٠,٠	٠,٦٦	١٢٤٩٦	١٣٠٦٠
٢١	٣٨	٤٨	٨٤	٠,٠٨	١,٠٣	١٦١٦	٢٧٣٦
١٤	١١	٦٨	٧٦	٠,٠٧-	صفر	٢٠٠٧	٢٢٢٥
١٤	٢١	٧١	٨٤	٠,٣٤	٠,٨٨	٩٠٨١	١٠٥٨٣
١٢	١٣	٧٣	٨٢	٠,٠	١,٤٢	٢٥٥١	٢٦٧١
١٦	١٧	٦٤	٨١	٠,٠	٢,٩٥	٦٦٣	٨١٦
٢٦	٣٧	٤٨	٨٧	١,٦٥	٢,٣٦	٨٨٥٦	١٧٠٦٧
١٧	١٧	٧٤	٨٢	٠,٠	٠,٥٤	٢٥٣٠	٢٧٨٤
١٢	١٣	٦٥	٧٨	٠,٠	٢,٤١	٨٢٧	٩٦٢
٩	١٢	٥٥	٧٧	٠,٠	٠,٨٨	١٨٦٨	٢٦٢٥
١٦	١٧	٧١	٨٢	٠,٠	١,١٣	١٢٠٨	١٣٧٢
٩	١١	٥٣	٧٨	٠,٠	١,٦٤	٣٥٧	٥٣٥
١٣	١٤	٦٤	٨٠	٠,٠	١,١٣	١١٧٩	١٣٨١
١٨	٢٠	٦٩	٧٨	٠,٤٢	٠,٤٣	٥٣٧٣	٦١١٢
١٥	١٤	٥٦	٧٨	٠,٠	٢,٧٠	٧٩٢	١٠٨٢
١٠	١٣	٦٥	٧٧	٠,٠	١,٠٦	٤٢٤	٥٠٠
١٢	١٦	٦٨	٨٢	٠,٠	٢,٣٠	٣٦٠٨	٤١٩٢
٩	١١	٥٦	٧٧	٠,٠	٠,٥٤	٨٧٤	١١٧٧
١٥	١٧	٧١	٧٩	٠,٠٢	٠,٦٢	٦٣١	٦٦٠
١٥	١٨	٧٠	٧٩	٠,٢٠	٠,٨٧	٨٨٨	٩٥٣
١٤	١٣	٧٠	٨١	٠,٠	١,١٣	١٠٢٥	١٠٨١
٢٤	٣١	٦٧	٨٢	٠,١٥-	٠,٣٤	٢٣٩٨	٢٨٧٨
١١	٢١	٣٠	٧٩	٠,٠٣-	٠,٥٦	١٠٢١	٢٧١١
أمريكا اللاتينية والكاريبي							
١٣	٢٥	٣٢	٨٠	١,٢٨	١,٢٥	٣٤٤٢	٨٤٧٢
٧	٢٤	٢٠	٧٩	١,٩٩	٢,٩٦	٦٨٦	٢٧٧٤
١٢	٢٨	٣٩	٨٣	٠,٧٤	٠,٥٩	٣٩٧	٨٢٦
١٣	٣٣	٢٩	٨٧	٢,٢٩	٢,٤٤	٤٨٦	١٣٢٢
١٤	٣١	٣٣	٨٢	١,٣١	٢,٩٠	١٦٥٥١	٤١٤٧٠
١٢	٢٦	٢٥	٧٨	٢,٣٦	٢,٣٧	٥٨٩	١٧٣٤
١٠	٣٦	٢٤	٨٩	٢,٤٩	٣,٢٧	٣٢٨	١٢٥٧

البلد	القوة العاملة في ١٩٩٥				معدل مشاركة القوة العاملة في ١٩٩٥ (نسبة مئوية)			
	آلاف العمال يبلغون من العمر ١٥ - ٦٤ سنة		متوسط معدل النمو السوى (في المائة)		السن ١٥ - ٦٤		السن ١٠ - ١٩	
	ذكور	إناث	١٩٩٥ - ٦٥	٢٠٢٥ - ٩٥	ذكور	إناث	ذكور	إناث
بنما	٦٩١	٢٢٦	٢,٩٠	١,٦٢	٨٣	٣٤	٢٢	٨
بيرو	٥٦٥٦	١٨٣٣	٢,٨٠	٢,١٦	٧٨	٢٦	١٧	٩
بورتوريكو	٨٦٧	٣٦٥	١,٧٥	٠,٩٣	٧٥	٢٩	١٣	٤
ترينيداد وتوباغو	٣٥٨	١٥٧	١,٩٠	١,٢١	٩٢	٣٩	٢٢	٨
جامايكا	٦٨٢	٥٩٦	٢,١٩	١,٤٥	٨٦	٧٥	٢٣	١٧
جمهورية الدومينيكان	٢١١٣	٤١١	٣,٢٤	١,٩٣	٨٧	١٨	٢٧	٥
شيلي	٣٦٨٢	١٥٠٨	٢,٣٧	١,١١	٨٣	٣٣	١٣	٦
غواتيمالا	٢٣٥٩	٥٢٥	٢,٨٣	٣,٤٦	٨٥	١٩	٣٤	٨
فنزويلا	٥٣٥١	٢١٥٤	٣,٧٣	١,٧٥	٨١	٣٣	٢١	٦
كوبا	٣١٥٣	١٥٩١	٢,٣٢	٠,٤٠	٨٤	٤٢	١٥	٧
كوستاريكا	٩٠٨	٢٦٣	٣,٥٩	١,٩٩	٨٧	٢٦	٢٨	٨
كولومبيا	٨٧٨٨	٢٥٥٣	٢,٧٢	١,٥٢	٨١	٢٣	١٨	٩
المكسيك	٢٣١٣٢	٨٩٣٧	٣,٥٨	١,٨٣	٨٣	٣٢	٢٦	١٢
نيكاراغوا	٩٤٢	٣٨٤	٣,٤٨	٣,٣٣	٨٨	٣٢	٣٢	١٢
هايتي	١٥٣٦	١٠٥٩	١,١٢	٢,٠٧	٧٩	٥١	٣٣	٢٩
هندوراس	١٤٠٠	٣٨٥	٣,٥٢	٣,٠٧	٨٧	٢٤	٤١	٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
الأردن	٩٥٤	١٢٣	٢,٨٢	٣,٩٠	٧٢	١٠	١٨	٢
الإمارات العربية المتحدة	٧٩٩	٦٤	٩,٨٩	٠,٤٥	٩٠	١٩	٢٣	٤
إسرائيل	١٥٠٣	٧٩٩	٣,٢٣	١,٢٨	٨٤	٤٤	١٧	٩
تونس	٢٢٣٧	٧٤٧	٣,٢٦	١,٩٠	٨٣	٢٨	٢٥	١٤
الجزائر	٥٩٢٦	٦٧٦	٣,٠٦	٣,٣٢	٧٦	٨	١٥	٣
جمهورية إيران الإسلامية	١٥٧٦٥	٣٧٣٧	٣,٨٦	٣,٧٤	٩٣	٢٣	٢٤	١١
الجمهورية العربية السورية	٢٩١١	٦٣٤	٣,٦٩	٤,٤٦	٧٩	١٧	١٨	١٠
جمهورية مصر العربية	١٤٤٣٠	١٦٨٧	٢,٧٠	٢,٣٥	٨٤	١٠	٢٢	٤
جمهورية اليمن	٢٨٧٧	٤١٩	٢,٥٢	٤,٢٥	٩٠	١٢	٣٦	٨
المملكة العربية السعودية	٢٦٢٥	٣٨٥	٤,٧٨	٣,٢٥	٨١	١٠	٢٣	٤
عمان	٤٣٤	٤٤	٤,٠٢	٣,٩٩	٨٧	١٠	٢٣	٣
العراق	٤٤٩٥	١٣٢٧	٣,٨٤	٣,٦١	٧٨	٢٤	١٧	٨
الكويت	٤٣٩	١١٤	٤,٠٣	١,٩٠	٩٤	٢٥	١٦	٣
لبنان	٦٧٦	٢٥٦	١,٨٨	١,٨١	٧٧	٢٧	١٧	١٠
ليبيا	١١٧٧	١٣٢	٣,٩٥	٣,٨٨	٧٩	١٠	١٥	٣
المغرب	٧١٠٠	١٨٩٣	٣,٣٩	٢,٥٢	٨٨	٢٣	٢٨	١٥
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل								
أستراليا	١٠٧٤١	٣٥٢٧	٠,٨٤	٠,٠٨	٨٠	٢٦	٢٣	١٥
استراليا	٥٣٣٣	٣٣١٨	٢,١٥	٠,٩٤	٨٦	٥٥	٢٨	٢٥
إيطاليا	١٥٦٥٣	٧٤٦٩	٠,٤٥	٠,٤١-	٧٩	٣٧	٢٦	٢٠
أيرلندا	٩٢٠	٣٩٧	٠,٩٠	٠,٣٦	٨٢	٣٦	٢٢	١٧
ألمانيا	٢٤٣٨١	١٥٤٩٣	٠,٥٢	٠,٣١-	٨٧	٥٧	٢٧	٢٤
بلجيكا	٢٧٦٠	١٣٩٣	٠,٥٩	٠,٤٤-	٨٢	٤٢	١٢	١١
الدانمرك	١٥٨٩	١٢٩٤	٠,٩٩	٠,٣٦	٨٩	٧٥	٣٤	٢٦
السويد	٢٥٣٨	٢٠٦٦	١,٠٤	٠,٠٢	٨٩	٧٥	١٩	١٨
سويسرا	٢١٧٦	١٢٣٣	٠,٩٢	٠,٠٦	٩١	٥٣	٢٧	٢٥
فرنسا	١٥٦٤١	١٠٧٢١	٠,٩٥	٠,٠٧-	٨٣	٥٧	١٩	١٤
فنلندا	١٣٥٩	١٢١٩	٠,٧١	٠,٣١-	٨٠	٧٣	١٧	١٣
كندا	٨٣٥٣	٥٦٠٧	٢,٢٤	٠,٦٥	٨٧	٥٨	٢٧	٢١
المملكة المتحدة	١٧٢٩٠	١٠٩٤١	٠,٤٥	٠,٠٤-	٩١	٥٩	٢٨	٢٥
النرويج	١٢٨٠	٩٣٠	١,٤٨	٠,١٩	٩٠	٦٨	٢٠	١٧
النمسا	٢١٠٨	١٤٣٦	٠,٥٥	٠,٠	٨٠	٥٥	٢٨	٢٤
نيوزيلندا	١٠٤٠	٥٧١	١,٦٧	٠,٤٩	٨٩	٤٩	٢٧	٢٣

جدول أ- ١ (تابع)

معدل مشاركة القوة العاملة في ١٩٩٥ (نسبة مئوية)		القوة العاملة في ١٩٩٥		متوسط معدل النمو السنوي (في المائة)		آلاف العمال يبلغون من العمر ١٥ - ٦٤ سنة		البلد
السن ١٠ - ١٩	السن ١٥ - ٦٤	السن ١٥ - ٦٤	السن ١٥ - ٦٤	١٩٩٥ - ٦٥	٢٠٢٥ - ٩٥	إناث	ذكور	
١٣	١١	٣٨	٨٣	١,٣٨	٠,٠٦-	١٩٧٦	٤٤٩٧	هولندا
٢٠	٢٤	٦٠	٨٦	١,٧٠	٠,٤٤	٥٢٢٤٢	٧٣٤٤٣	الولايات المتحدة
١٠	١٠	٥٣	٨٤	٠,٨٣	٠,٣٥-	٢٣٠٢٥	٣٦٧٩٩	اليابان
٦	٣٩	٩	٨٥	٢,١٥	٣,٠٧	٦١٢	٥٧٩١	جنوب آسيا
٥	٣٤	١٦	٩٠	٣,٢٩	٣,٢١	٥٣٤٤	٣٤٠٠٨	أفغانستان
٤	٤٥	٨	٨٤	٢,٥٧	٢,٧٥	٢٧٢٣	٣١٤٥٨	باكستان
٣٨	٥٤	٤٣	٩٦	١,٩٦	٢,٦٤	٢٠٧	٤٦٨	بنغلاديش
١٠	٢٠	٣٠	٨٢	١,٩٣	١,٣٥	١٨٠٦	٤٧٦٣	بوتان
٣٧	٤٦	٤٣	٩١	٢,١٨	٢,٥٢	٢٥١٦	٥٥٣٢	سرى لانكا
١٦	٣٠	٣١	٩٠	٢,٠٩	١,٦١	٨٣٥٠٢	٢٦٠٨٠٢	نيبال
								الهند
								أفريقيا جنوب الصحراء
٣٥	٥٣	٥٣	٩١	٢,١٧	٢,٨٦	٧٧٧٧	١٣٤٢٥	اثيوبيا
٢٨	٤١	٥٤	٩١	٢,٠٦	٣,٣٢	١٥١٢	٢٤٦٦	أنغولا
٤٠	٥٨	٦٠	٩٢	٢,٧٥	٢,٩٧	٣٠٢٩	٤٥٥٣	أوغندا
٤٠	٤٤	٧٧	٨٨	٢,٢١	٣,٢٤	١٠٥١	١١٦٦	بنن
١٩	٣٧	٣٩	٧٩	٢,٦٨	٢,٩٧	١٥٦	٢٧٤	بنسوانا
٥٣	٦٠	٧٧	٩٤	٢,٠٥	٢,٦٣	٢١٠٧	٢٥٠٤	بوركينافاسو
٥٤	٦٢	٧٩	٩٦	١,٨١	٢,٩٣	١٣١٦	١٤٨٧	بوروندي
١٣	٥١	٢٣	٩٠	١,٨١	٢,٩٨	٣٩٩	١٥٠٠	تشاد
٤٦	٤٩	٧٣	٨٦	٢,٦٥	٣,٢١	٥٦٨٠	٦٤٣٠	تنزانيا
٣١	٤٨	٤٦	٨٨	٢,٧٢	٣,١٧	٤٩٥	٩٢٢	توغو
١٢	١٦	٤٢	٧٥	٢,٥٦	٢,٤٠	٥٢٥٠	٩٢٧٥	جنوب أفريقيا
٤٢	٤٦	٧٠	٩٢	١,٦٩	٢,٧٦	٦٣٥	٧٧١	جمهورية أفريقيا الوسطى
٥٤	٥٦	٨٠	٩٦	٢,٨١	٣,٣٤	١٦٢٣	١٨٧٩	رواندا
٢١	٣٦	٤٧	٩٠	٢,٤٥	٣,٥٤	٥١٢٨	٩٥٣٠	زائير
٢٢	٣٦	٣٦	٨٩	٣,١١	٣,٤٥	٨٦٧	١٩٩٧	زامبيا
٢٨	٤٥	٤١	٨٢	٢,٧٤	٢,٦٦	١٢٥٧	٢٤٦٤	زيمبابوي
٣٥	٥٤	٥٢	٨٧	٢,٤٥	٢,٥٦	١١٥٧	١٩٠١	السنگال
٩	٣٨	٢٧	٨٧	٢,٨٧	٣,٤٢	٢٠٤٥	٦٦٣٠	المسودان
١٦	٢٩	٤٠	٨٩	١,٨٠	٢,٨٧	٥٠٣	١٠٧٥	سيراليون
٢٩	٤٣	٥٥	٩٢	٢,٤٧	٣,١٠	١٤٠٧	٢٣٠٢	الصومال
٢٣	٣٠	٤٥	٧٨	٢,٧١	٢,٧٢	١٨١	٣١٠	الغابون
١٦	٢١	٤٩	٧٨	٢,١٥	٣,١٨	٢٢٥٤	٣٤٩١	غانا
٣٤	٥١	٥٩	٩٦	١,٧٧	٢,٨٤	٩٩١	١٦١٦	غينيا
٣٥	٥١	٥٧	٩١	١,٨٧	٢,١٠	١٦٩	٢٥٩	غينيا - بيساو
٢٠	٤٣	٤١	٨٧	٢,٠٩	٣,١٠	١٤٣١	٢٩٩٩	الكامبيرون
٢٥	٤٠	٥١	٩٣	٢,٩٨	٣,٩١	١٧١٨	٣٣١٤	كوت ديفوار
١٨	٢٩	٥٣	٨٨	٢,٥٣	٣,٣٢	٣٦٤	٥٦٠	الكونغو
٣٦	٥٣	٥١	٨٢	٣,١٦	٣,٤٥	٣٥٤٦	٥٦٣١	كينيا
١٩	٤٦	٣٦	٨٥	٢,٥٨	٣,٣٠	٢٧٣	٦٦٠	ليبيريا
١٥	٤٧	٦٠	٨٩	١,٩٦	٢,٢٧	٣٣٩	٤٦٨	ليسوتو
١٤	٦٥	١٦	٩٢	٢,٢٨	٣,٥٦	٤٣٤	٢٤١٧	مالي
٣٣	٤٨	٥٥	٩٠	٢,٣٤	٣,٢٧	٢٠٢٣	٣٢٤٢	مدغشقر
٣٤	٤٥	٥٧	٩٤	٣,٠٥	٣,٠٠	١٦٠٤	٢٤٧٩	ملاوي
١٣	٣٩	٢٦	٨٥	٤,٦٨	٣,١٦	١٥٨	٥٠٦	موريتانيا
٨	٢٨	٣١	٨٥	٢,٤٦	٠,٧٤	١٢٠	٣٢٢	موريشيوس
٤٧	٥١	٧٨	٩٣	١,٧٩	٢,٩٢	٣٣٨١	٣٨٧٧	موزامبيق
١١	٢٤	٢٦	٨٥	٢,٦١	٣,٣٥	١١٤	٣٦٩	ناميبيا
٥٥	٦٢	٨٠	٩٥	٢,٥٤	٣,٠٢	١٨٢٥	٢٠٩٦	النيجر
٢٢	٤٤	٤٣	٨٥	٢,٧٣	٣,١٩	١٣٩٩٣	٢٦٦٨٦	نيجيريا

.. غير متاح

ملاحظة: تدل النجمة الموضوعة قبل اسم البلد على أن القوة العاملة ومعدلات المشاركة لعام ١٩٩٠ وأن معدلات النمو للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥. والبيانات المقارنة ليست متاحة عن الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٢٥ ولكنها قدرت بـ ٠,٢٨ بالنسبة لثيوسلوفاكيا السابقة، و٠,٢٨ للاتحاد السوفياتي السابق، و ١,٨ بالنسبة ليوغوسلافيا السابقة. المصدر: منظمة العمل الدولية ١٩٨٦ ونتائج بيانات المنظمة.

جدول أ - ٢ توزيع قوة العمل
(في المائة)

البلد	السنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		فئة الدخل
		بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	
شرق آسيا والمحيط الهادئ								
اندونيسيا	١٩٩٣	٦,٥	٤٣,٩	١٠,٠	٥,٨	١٤,٣	١٩,٥	متوسط
بروناي	١٩٨١	٢,٥	٢,٥	٢٩,٩	١,٣	٥٩,٣	٤,٥	مرتفع
بلونيزيا الفرنسية	١٩٨٨	١,٣	١١,٥	٨,٨	١,٤	٥٦,١	٢١,٠	مرتفع
تايلند	١٩٨٩	٦,٦	٥٩,٧	٨,٧	٣,٢	١١,٦	١٠,٢	متوسط
الجمهورية الكورية	١٩٩١	١,٢	١٥,٥	٣٠,٥	٥,١	٢٩,٠	١٨,٧	متوسط
سنغافورة	١٩٩١	٠,٢	٠,١	٣٢,٦	٢,٦	٥٣,٩	١٠,٧	مرتفع
الصين	١٩٩٣	١,٠	٦٠,٠	٤,٠	١٤,٠	١١,٠	١٠,٠	منخفض
غوام	١٩٨٠	٠,٨	٠,١	١٤,٧	٠,٣	٨١,٣	٢,٩	متوسط
الفلبين	١٩٩١	٩,٦	٣٥,٧	١٢,٣	٣,٧	٢٣,٦	١٥,١	متوسط
مكاو	١٩٩٠	صفر	٠,٢	٣٩,٩	٢,٥	٤٧,٣	١٠,٠	متوسط
ماليزيا	١٩٨٨	٨,٨	٢١,٨	١٩,٠	٣,٦	٣٤,٠	١٢,٧	متوسط
هونغ كونغ	١٩٩١	٠,٣	٠,٥	٣٢,١	٢,٨	٥٥,٨	٨,٥	مرتفع
أوروبا ووسط آسيا								
البرتغال	١٩٩٠	٣,٤	١٤,٥	٣٠,٠	٤,٥	٣٧,٣	١٠,٤	متوسط
بلغاريا	١٩٨٥	٢٦,٤	٠,٢	١٣,٩	صفر	٥٩,٢	٠,٣	متوسط
بولندا	١٩٨٨	٦,٠	٢١,٩	٣٤,٥	١,٨	٣٤,٧	١,٢	متوسط
تشيكوسلوفاكيا (السابقة)	١٩٨٠	٩,٥	١٢,١	١٥,٤	٠,٢	٦٢,٢	٠,٦	متوسط
تركيا	١٩٩١	١,٤	٤٧,٤	١٥,٣	٤,٨	١٩,٥	١١,٥	متوسط
رومانيا	١٩٩٠	٥,٢	٢٣,٣	٤١,١	٢,٠	٢٦,٦	١,٨	متوسط
قبرص	١٩٨٩	٢,٢	١١,٨	٢٤,١	٣,٩	٤٧,٧	١٠,٢	مرتفع
مالطا	١٩٨٣	٠,٨	٤,١	٣٤,٨	٣,٥	٤٩,٠	٧,٨	متوسط
هنغاريا	١٩٩١	١٧,١	٢١,٤	١١,٦	٣,٩	٣٧,٣	٨,٦	متوسط
يوغوسلافيا(أ)	١٩٨١	٤,٨	٣٦,١	٩,٩	٠,٦	٤٥,٥	٣,٢	متوسط
اليونان	١٩٩٠	١,٠	٢٢,٢	١٩,٦	٨,١	٣٢,٠	١٧,٠	متوسط
أمريكا اللاتينية والكاريبي								
الارجنتين	١٩٨٠	٦,٤	٥,٧	٢٣,٦	٧,٩	٤١,٦	١٤,٩	متوسط
الكولوم	١٩٩٠	٨,٢	٢٣,٠	٨,٤	٩,٧	٢٦,٤	٢٤,٤	متوسط
أوروغواي	١٩٨٥	٨,٣	٦,٣	٢٠,١	٥,٧	٤٣,٥	١٦,١	متوسط
السلفادور	١٩٩١	٧,٠	٣,٧	١٩,٦	٩,٦	٣٨,٠	٢٢,٢	متوسط
البرازيل	١٩٨٨	٩,٤	١٤,٨	١٩,٤	٤,٠	٣٧,٣	١٥,١	متوسط
بربادوس	١٩٨٢	٨,٦	١,٥	٩,١	١,٨	٧١,١	٨,٠	متوسط
بوليفيا	١٩٩١	٠,٥	٠,٧	١٥,٢	٩,٦	٣٤,١	٣٩,٩	متوسط
البهاما	١٩٨٠	٣,٣	٢,٤	١٣,٢	٣,٣	٧١,٣	٦,٦	مرتفع
بنما	١٩٨٩	٧,٩	١٩,١	١١,٣	٤,٧	٤٤,٨	١٢,٣	متوسط
بورتوريكو	١٩٩٢	٢,١	١,٥	٢٤,٦	١,٧	٥٨,٤	١١,٨	متوسط
ترينيداد وتوباغو	١٩٩١	٥,٥	٤,٩	٢٩,٩	٢,٦	٤٣,٨	١٣,٣	متوسط
جمهورية الدومينيكان	١٩٨١	٤,٦	١٩,٠	١٤,١	٤,٠	٣٦,٤	٢١,٩	متوسط
جزر فوكلاند	١٩٨٦	١٤,٣	٥,٦	١٧,٢	١,٢	٥٨,٩	٢,٨	متوسط
سورينام	١٩٨٠	٥,٨	٣,٥	١٩,١	٢,٧	٥٨,١	١٠,٩	متوسط
شيلي	١٩٩١	١٠,٥	٨,٦	٢٠,٥	٥,٨	٣٨,٠	١٦,٦	متوسط
غواتيمالا	١٩٨٩	١٧,٢	٣٢,٧	١١,١	٧,٢	٢٠,٣	١١,٥	متوسط
فنزويلا	١٩٩١	٤,٧	٦,٧	١٨,٧	٩,٠	٣٨,٤	٢٢,٦	متوسط
كوبا	١٩٨١	٢٥,٢	٧,٠	٣٩,٦	٠,٤	٢٧,٠	٠,٩	متوسط
كوستاريكا	١٩٩١	١٤,٥	١٠,٥	٢٠,٠	٦,٩	٣٦,٣	١١,٧	متوسط
المكسيك	١٩٩٠	٩,٣	١٣,٣	٢٣,٢	٤,٦	٣٥,٦	١٤,٠	متوسط
هايتي	١٩٩٠	٤,١	٦١,٦	٤,٧	٤,١	١٠,٢	١٥,٤	منخفض
هندوراس	١٩٩١	١١,٩	٢٥,٠	١٣,٥	٧,٤	٢١,٠	٢١,٣	منخفض
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا								
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٠	٣,٩	٠,٧	٣٧,٣	٠,٩	٥١,٩	٥,٤	مرتفع
إسرائيل	١٩٩٠	١,٥	٣,٨	٦,١	٢,٢	٦٧,١	١٩,٣	مرتفع
البحرين	١٩٨١	١,٢	١,٥	٣٢,٧	٢,٢	٥٤,٦	٧,٨	متوسط
تونس	١٩٨٩	٩,٢	١٦,٦	٢٦,٠	٧,٧	٣٠,٧	٩,٩	متوسط
الجزائر	١٩٨٧	٦,٢	١١,١	٢٧,٢	٤,٠	٤٠,٤	١١,١	متوسط

جدول أ - ٢ (تابع)

البلد	المنة	الزراعة		الصناعة		الخدمات		فئة الدخل
		بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	بأجر	بلا أجر	
جمهورية إيران الإسلامية	١٩٨٦	٣,٠	٢٦,١	١٥,٠	١٠,٣	٣٠,٣	١٥,٣	متوسط
جمهورية مصر العربية	١٩٨٩	٦,٣	٣٦,٢	١٥,٦	٥,١	٢٧,٢	٩,٦	منخفض
الجمهورية العربية السورية	١٩٨٩	٣,٥	١٩,٣	٢٠,٦	٨,٣	٣٢,٢	١٦,١	متوسط
قطر	١٩٨٦	٣,١	٠,١	٣١,٨	٠,٤	٦٣,٣	١,٤	مرتفع
الكويت	١٩٨٥	١,٧	٠,٢	٢٦,٢	٢,٤	٦٥,٦	٣,٩	مرتفع
بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل								
أستراليا	١٩٩١	٤,٥	٦,٢	٢٨,٣	٤,٤	٤١,٩	١٤,٧	مرتفع
استراليا	١٩٩١	١,٨	٣,٥	١٨,٦	٥,٨	٥٧,٠	١٣,٤	مرتفع
إيطاليا	١٩٩١	٣,٤	٥,٠	٢٦,٥	٥,٥	٤١,٧	١٧,٨	مرتفع
إيرلندا	١٩٩٠	٢,١	١٢,٨	٢٥,٢	٣,٢	٤٨,٢	٨,٦	مرتفع
بلجيكا	١٩٩٠	٠,٥	٢,٢	٢٥,١	٢,٦	٥٥,٤	١٤,٣	مرتفع
الدانمرك	١٩٩٠	٢,٠	٣,٤	٢٥,٥	٢,٢	٦١,٦	٥,٣	مرتفع
السويد	١٩٩١	١,٣	١,٩	٢٦,٣	١,٩	٦٣,٥	٥,٠	مرتفع
سويسرا	١٩٨٠	٣,٥	٢,٨	٣٦,٨	٢,٢	٥٠,٠	٤,٨	مرتفع
فرنسا	١٩٩١	١,٢	٤,٥	٢٦,٤	٢,٤	٥٧,٥	٨,٠	مرتفع
فنلندا	١٩٩١	٢,٣	٥,٩	٢٧,٧	٢,٥	٥٦,٢	٥,٥	مرتفع
كندا	١٩٩١	١,٥	٢,٠	٢٢,٩	١,٥	٦٦,٢	٥,٩	مرتفع
لكسمبرغ	١٩٩١	٠,٥	٣,٠	٢٧,٥	١,٥	٦١,٢	٦,٤	مرتفع
المملكة المتحدة	١٩٩٠	١,١	١,٠	٢٤,٩	٣,٨	٦٠,٢	٩,١	مرتفع
النرويج	١٩٩١	١,٤	٤,٣	٢١,٠	٢,٧	٦٤,٠	٦,٦	مرتفع
النمسا	١٩٩٠	١,٠	٦,٧	٣٥,٢	١,٩	٤٩,٧	٥,٥	مرتفع
نيوزيلندا	١٩٩١	٤,١	٦,٠	١٩,١	٤,٦	٥٥,١	١١,١	مرتفع
هولندا	١٩٩١	١,٦	٢,٩	٢٤,٢	١,١	٦٣,١	٧,٢	مرتفع
الولايات المتحدة	١٩٩١	١,٦	١,٣	٢٤,٢	١,٦	٦٥,٥	٥,٨	مرتفع
اليابان	١٩٩١	٠,٧	٦,٠	٢٩,٥	٥,٠	٤٨,٤	١٠,٤	مرتفع
جنوب آسيا								
باكستان	١٩٩٢	٤,٥	٤٢,٩	١٣,٨	٦,١	١٦,٢	١٦,٥	منخفض
بنغلاديش	١٩٨٩	٠,٦	٦٤,٩	٢,٠	١٣,٥	٧,٠	١٢,٦	منخفض
مري لانكا	١٩٨٦	٢١,٥	٢٧,٦	١٣,٢	٤,٩	٢٣,٨	٩,١	منخفض
مالديف	١٩٩٠	٣,٦	٢١,٦	٧,٣	١٥,١	٣٨,٨	١٣,٥	متوسط
الهند	١٩٩١	١,٥	٦١,٧	٣,٧	١٠,٥	٩,٤	١٣,٢	منخفض
أفريقيا جنوب الصحراء								
بنسوانا	١٩٨١	٢,٩	٥١,١	١٢,٠	٠,٤	٣٠,٧	٢,٩	متوسط
نوغو	١٩٨١	٠,٧	٦٥,٨	١,٩	٧,٣	٨,٢	١٦,١	منخفض
جزر القمر	١٩٨٠	٩,٤	٤٣,٩	٣,٥	٣,٩	١٢,٧	٢٦,٥	منخفض
جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩٨٨	٠,٧	٧٩,٥	١,٢	٢,١	٦,٨	٩,٧	منخفض
زامبيا	١٩٨٠	٢٢,٥	٢٩,٨	١١,٩	١,٦	٢٤,٢	١٠,٠	منخفض
الرأس الأخضر	١٩٩٠	٩,١	١٥,٧	٢١,٧	٢,٨	٢٢,٩	٢٧,٨	متوسط
رينيون	١٩٨٢	٦,٥	٩,١	٩,٥	١,١	٦٥,٧	٨,٠	متوسط
سيشل	١٩٨١	٧,٢	٢,٨	١٧,١	٣,٤	٥٤,٦	١٤,٨	متوسط
ساوتومي وبرنسيبي	١٩٨١	٥٢,٧	٧,١	٦,٤	١,٢	٢٥,٨	٦,٨	منخفض
غانا	١٩٨٤	٣,٢	٥٧,٨	٣,٢	٩,٦	٩,٧	١٦,٥	منخفض
الكامبيرون	١٩٨٢	٢,٥	٧٤,٢	٢,٦	٤,٢	١٠,٣	٦,٣	متوسط
نيجيريا	١٩٨٤	٦,٧	٧٢,٧	٣,٧	٢,١	٥,٠	٩,٨	منخفض
مالاوى	١٩٨٧	٥,٣	٨١,٢	٣,٦	١,٤	٥,٢	٣,٣	منخفض
نيجيريا	١٩٨٦	١,١	٤٣,٩	١,٤	٥,٢	١٧,٠	٣١,٤	منخفض

ملاحظة : فئات الدخل مأخوذة من البنك الدولي ١٩٩٥

أ - تشير البيانات إلى الاتحاد قبل ١٩٩١ .

المصادر : منظمة العمل الدولية ، سنوات مختلفة ، مصادر قطرية .

جدول أ - ٣ النمو في نصيب الفرد من الناتج والأجور
(نسبة مئوية سنوياً)

البلد	الفترة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الأجور الزراعية	الفترة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	أجور الصناعة التحويلية
الأردن	٠٠	٠٠	٠٠	٨٣ — ١٩٩١	١,٦٤	٤,٣٤
اندونيسيا	١٩٨٨ — ٧٦	٣,٩٦	٣,٧٤	٧٠ — ١٩٩١	٤,٢١	٥,٥٢
باكستان	١٩٩٢ — ٧٠	٢,٣٢	٢,٩٤	٦٣ — ١٩٨٨	٣,٠٠	٤,٨٩
البرازيل	٠٠	٠٠	٠٠	٦٣ — ١٩٩١	٣,١٩	١,٦٤
بنغلاديش	١٩٩١ — ٦٠	٠,٨١	٠,٧٣	٦٧ — ١٩٨٩	٠,٧٤	١,٠٥
بيرو	١٩٨٦ — ٦٠	١,٠٠	٢,٠٣	٦٣ — ١٩٨٦	٠,٦٨	٠,٩٧
تايلند	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠ — ١٩٩٠	٤,٨٩	٣,٠٠
تركيا	٠٠	٠٠	٠٠	٦٠ — ١٩٨٥	٢,٧٥	٢,٦٤
الجمهورية الكورية	١٩٧٨ — ٦٠	٦,٩٠	٧,٠٦	٦٦ — ١٩٩١	٧,٤٤	٩,٠٩
جمهورية مصر العربية	١٩٨٨ — ٧٠	٤,٤٥	٥,٢٠	٧٠ — ١٩٨٧	٤,٦٢	٠,٨٥
سرى لانكا	١٩٩٠ — ٨٠	٢,٧٦	١,٠٦	٦٦ — ١٩٩٠	٢,٩١	١,٠٣
شيلي	٠٠	٠٠	٠٠	٦٣ — ١٩٩٢	١,١٧	٢,١٠
غانا	١٩٨٨ — ٦٩	١,٢٠	٤,٠٣	٦٤ — ١٩٨٧	١,٢٧	٣,٥٥
الفلبين	١٩٧٧ — ٦٠	٢,٣٧	١,١٠	٦٣ — ١٩٩١	١,٢٠	٠,٨٩
كينيا	١٩٩٢ — ٦٤	٢,١٣	٠,٩٢	٦٣ — ١٩٩١	٢,١١	٠,٩٨
كوت ديفوار	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦ — ١٩٨٢	٢,٢٧	٠,٦٦
كولومبيا	١٩٨٨ — ٦٠	٢,٣٢	٢,١٧	٦٨ — ١٩٩٢	٢,٤٥	٠,٣٥
ماليزيا	١٩٩٢ — ٧١	٤,٣٥	٣,٩٦	٦٨ — ١٩٩٢	٤,١٤	٢,١٨
ملاوى	١٩٨٩ — ٦٨	٠,٩٨	٣,٦٨	٦٨ — ١٩٨٦	١,١٨	٠,٢٠
المكسيك	١٩٨٥ — ٦٢	٢,٩٣	١,٢٥	٧٠ — ١٩٩١	١,٥٦	١,٢٠
نيجيريا	٠٠	٠٠	٠٠	٦٣ — ١٩٨٥	٠,٠٤	١,٤٠
الهند	١٩٩٠ — ٦٠	١,٩٣	١,٨٢	٦٣ — ١٩٩٠	١,٩٤	١,٧٤

.. غير متاح .

ملاحظة : البيانات هي متوسطات للفترة المبينة .

المصدر : بيانات اليونيدو ؛ بيانات قطرية ؛ نهرو وضارشاو ١٩٩١ .

جدول أ. ٤ التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الأساسية

البلد	العدد الإجمالي للتصديقات	حرية تكوين الاتحادات		المسخرة		التمييز		الحد الأدنى للسن (رقم ١٣٨)	النشاور الثلاثي (معياري) (رقم ١٤٤)
		حق التنظيم (رقم ٨٧)	المساواة الجماعية (رقم ٩٨)	المسخرة (رقم ٢٩)	الالغاء (رقم ١٠٥)	فرص التوظيف والمهن (رقم ١١١)	الأجر المتساوي (رقم ١٠٠)		
شرق آسيا والمحيط الهادئ									
اندونيسيا	١٠		×	×			×		×
بابوا غينيا الجديدة	١٩		×	×	×			×	
تايلاند	١١			×	×			×	
الجمهورية الكورية	٤			×					
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤				×				
منغافورة	٢١		×	×	×				
الصين	١٧						×		×
الفلبين	٢٦	×	×		×	×	×	×	×
فيت نام	٢٢		×			×		×	
كمبوديا	٥			×				×	
ماليزيا	١١		×	×	×				
منغوليا	٨	×	×			×	×	×	
ميانمار	٢١	×		×					
أوروبا ووسط آسيا									
الاتحاد الروسي	٥٠	×	×	×		×	×	×	×
أذربيجان	٥٠	×	×	×		×	×	×	×
أرمينيا	٥					×	×	×	
استونيا	٢٤	×	×					×	×
ألبانيا	١٧	×	×	×			×	×	
البوسنة - الهرسك	٦٦	×	×	×		×	×	×	×
أوكرانيا	٥٠	×	×	×		×	×	×	×
البرتغال	٦٨	×	×	×	×		×	×	×
بلغاريا	٨٠	×	×	×	×		×	×	×
بولندا	٧٨	×	×	×	×	×	×	×	×
بيلاروس	٤٠	×	×	×		×	×	×	×
تركيا	٣٥	×	×	×	×		×	×	×
جمهورية التشيك	٥٧	×	×	×		×	×	×	
جمهورية قبرغيز	٤٢	×	×	×		×	×	×	×
جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	٧٦	×	×	×		×	×	×	×
جمهورية السلوفاك	٥٧	×	×	×		×	×	×	
رومانيا	٤٢	×	×	×		×	×	×	×
طاجيكستان	٤٢	×	×	×		×	×	×	×
سلوفينيا	٦٦	×	×	×		×	×	×	×
كرواتيا	٣٤	×	×	×		×	×	×	×
لاتفيا	٤٣	×	×	×	×		×	×	
ليتوانيا	٣٠	×	×	×	×		×	×	×
مولدوفا	١				×				
هنغاريا	٦٣	×	×	×	×		×	×	×
اليونان	٦٦	×	×	×	×		×	×	×
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
الأرجنتين	٦٧	×	×	×	×	×	×		×
الكوستاريكا	٥٦	×	×	×	×	×	×	×	×
أوروغواي	٩٧	×	×	×	×	×	×	×	×
السلفادور	٦				×				
البرازيل	٧٦	×	×	×	×	×	×	×	×
بوليفيا	٤٣	×	×	×	×	×	×	×	×
باراغواي	٣٥	×	×	×	×	×	×	×	×
بما	٧٠	×	×	×	×	×	×	×	×
بيزو	٦٧	×	×	×	×	×	×	×	×
ترينيداد وتوباغو	١٢	×	×	×	×	×	×	×	×
جامايكا	٢٥	×	×	×	×	×	×	×	×
جمهورية الدومينيكان	٢٨	×	×	×	×	×	×	×	×
شيلي	٤١			×					×
غواتيمالا	٦٧	×	×	×	×	×	×	×	×
فنزويلا	٥٢	×	×	×	×	×	×	×	×
كوبا	٨٦	×	×	×	×	×	×	×	×
كوستاريكا	٤٨	×	×	×	×	×	×	×	×
كولومبيا	٥٢	×	×	×	×	×	×	×	×
المكسيك	٧٦	×	×	×	×	×	×	×	×

جدول أ - ٤ (تابع)

البلد	العدد الاجمالي للتصديقات	حرية تكوين الاتحادات		المخبرة		التمييز		الحد الأدنى للمن (رقم ١٣٨)	النشاور الثلاثي (معياري رقم ١٤٤)
		حق التنظيم (رقم ٨٧)	المساومة الجماعية (رقم ٩٨)	المخبرة (رقم ٢٩)	الانقضاء (رقم ١٠٥)	فرص التوظيف والمهن (رقم ١١١)	الأجر المتساوي (رقم ١٠٠)	سياسة التوظيف (رقم ١٢٢)	
رواندا	٢٥	x	x		x	x	x	x	
زائير	٣٠		x	x			x		
زامبيا	٣٨			x	x	x	x	x	x
زيمبابوي	٩								
المنغال	٣٤	x	x	x	x	x	x	x	
السودان	١٢		x	x	x	x	x		
سيراليون	٣٣	x	x	x	x	x	x		x
الصومال	١٤			x	x				
الغابون	٣٤	x	x	x	x	x	x		
غانا	٤٥	x	x	x	x	x	x		
غينيا	٥٣	x	x	x	x	x	x	x	
الكاميرون	٤٧	x	x	x	x	x	x	x	
كوت ديفوار	٣١	x	x	x	x	x	x		x
الكونغو	١٧	x		x					
كينيا	٤٦		x	x	x				x
ليبيريا	٢٠	x	x	x	x				
ليسوتو	١١	x	x						
مالي	٢١	x	x	x	x	x	x		
مدغشقر	٣٠	x		x		x	x	x	
ملاوي	٢٣		x			x	x		x
موريتانيا	٣٧	x		x		x		x	
موريشيوس	٣٤		x	x	x			x	x
موزامبيق	١١				x	x	x		
النيجر	٣٢	x	x	x	x	x	x		x
نيجيريا	٣٠	x	x	x	x	x	x		x

ملاحظة : التصديقات حتى ٣١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٤ .
المصدر : تقرير العمل العالمي ١٩٩٥ (منظمة العمل الدولية ١٩٩٥ ب) ، الصفحتان ١٠٨ - ١٠٩ . حقوق النشر © ١٩٩٥ ، منظمة العمل الدولية ، جنيف .

مؤشرات
التنمية الدولية

المحتويات

٢٠٨	مفتاح الجداول
٢٠٩	مقدمة لمؤشرات التنمية الدولية

الجداول

١	٢١٤	مؤشرات أساسية
الإنتاج		
٢	٢١٦	نمو الإنتاج
٣	٢١٨	هيكل الإنتاج
٤	٢٢٠	الزراعة والأغذية
٥	٢٢٢	الطاقة التجارية
٦	٢٢٤	هيكل الصناعة التحويلية
٧	٢٢٦	إيرادات الصناعة التحويلية ونتاجها
الاستيعاب المحلي		
٨	٢٢٨	نمو الاستهلاك والاستثمار
٨	٢٣٠	هيكل الطلب
الحسابات المالية والنقدية		
١٠	٢٣٢	مصرفات الحكومة المركزية
١١	٢٣٤	الإيرادات الجارية للحكومة المركزية
١٢	٢٣٦	التقود وأسعار الفائدة
معاملات دولية أساسية		
١٣	٢٣٨	نمو تجارة السلع
١٤	٢٤٠	هيكل واردات السلع
١٥	٢٤٢	هيكل صادرات السلع
١٦	٢٤٤	واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة
١٧	٢٤٦	ميزان المدفوعات والاحتياطيات
التمويل الخارجي		
١٨	٢٤٨	المساعدة الائتمانية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأوبك
١٩	٢٥٠	المساعدة الائتمانية الرسمية : الإيرادات
٢٠	٢٥٢	إجمالي الدين الخارجي
٢١	٢٥٤	تدفق رأس المال الخارجي العام والخاص
٢٢	٢٥٦	إجمالي تدفقات الموارد الصافية وصافي التحويلات
٢٣	٢٥٨	نسب الدين الخارجي الإجمالي
٢٤	٢٦٠	شروط الاقتراض العام الخارجي
الموارد البشرية		
٢٥	٢٦٢	السكان وقوة العمل
٢٦	٢٦٤	التزايد السكاني والخصوبة
٢٧	٢٦٦	الصحة والتغذية
٢٨	٢٦٨	التعليم
٢٩	٢٧٠	مقارنة بين الجنسين
٣٠	٢٧٢	توزيع الدخل وتقديرات تعادل القوة الشرائية للنتائج القومية الإجمالية
٣١	٢٧٤	الحضرنة
٣٢	٢٧٦	البنية الأساسية
٣٣	٢٧٨	الموارد الطبيعية
ملاحظات تقنية		
٢٨١		
مصادر البيانات		
٣٠٧		
تصنيف الاقتصادات		
٣٠٨		

مفتاح الجداول

فى كل جدول ، رتبت الاقتصادات فى مجموعات بنظام تصاعدى حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فيما عدا تلك التى لا يمكن حساب نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ، فقد رتبت هجانا ، بالبنط الامود فى نهاية مجموعاتنا . والترتيب أدناه يشير الى النظام الذى سارت عليه الجداول .

والأرقام الموجودة فى الأشرطة الملونة فى الجداول هى مقاييس موجزة لمجموعات الاقتصادات . ويشير الحرف (م) إلى أنه قيمة متوسط مرجح ؛ ويشير الحرف (و) إلى قيمة وسيطة ؛ ويشير الحرف (ج) إلى المجموع .

وجميع معدلات النمو بالقيمة الحقيقية .
آخر تاريخ للبيانات هو ٣٠ نيسان / أبريل ١٩٩٥ .
والرمز = غير متاح .
صفر = صفر أو أقل من نصف الوحدة الموضحة .
البياض يعنى أن ذلك لا ينطبق .
والأرقام السوداء هى أرقام عن سنوات أو فترات غير تلك المحددة .
الرمز + يشير إلى الاقتصادات التى صنفها الأمم المتحدة أو اعتبرتها حكومتها اقتصادات نامية .

الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول	الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول	الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول	الدولة	مرتبة الدولة فى الجداول
الاتحاد الروسى	٨١	تشاد	١٠	فيلندا	١١٦	البحرين	١٢٦
ألبانيا	٣	تنزانيا	٢	فييت نام	٥	بنما	٨٢
أذربيجان	٤٦	توغو	٢٤	كازاخستان	٧١	بن بى	٢٩
الأرجنتين	١٠٣	تونس	٧٢	الكاميرون	٥٠	بوتسوانا	٨٤
الأردن	٦٢	جامايكا	٦٨	كندا	١٢٠	بورنوريكو	١٠٢
أرمينيا	٤٢	الجزائر	٧٣	كوت ديفوار	٤٠	بوروكينا فاصو	١٩
اسبانيا	١١١	جمهورية افريقيا الوسطى	٢٨	كوستاريكا	٧٨	بوروندى	٦
استراليا	١١٣	الجمهورية التشيكية	٨٣	كولومبيا	٦٧	بولندا	٨٠
استونيا	٩٢	الجمهورية الدومينيكية	٦٤	الكونغو	٥٤	بوليفيا	٤٩
+ اسرائيل	١١٢	الجمهورية السلوفاكية	٧٥	+ لكوتيت	١١٧	بورو	٦٩
اكولور	٦٣	جمهورية قرغيزستان	٥٢	كينيا	١٥	بيلاروس	٨٨
البانيا	٢٢	جمهورية كوريا	١٠٥	لاتفيا	٧٦	تايلند	٧٧
البنجاب	١٢٦	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٨	ليتوانيا	٦٦	تركيا	٨٥
+ الامارات العربية المتحدة	١٢٢	جمهورية مصر العربية	٤٣	ليسوتو	٤١	تركمانستان*	١٠٨
اندونيسيا	٤٧	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥١	مالى	١٦	ترينيداد وتوباغو	٩٧
أوروغواى	٩٨	جمهورية اليمن	٤٥	ماليزيا	٩٣		
أوزبكستان	٥٥	جورجيا	٣٧	مدغشقر	١٣		
أوغندا	٧	جنوب افريقيا	٩٠	المغرب	٥٦		
اوكرانيا	٧٩	الدانمرك	١٣٠	المكسيك	٩٦		
جمهورية ايران اسلامية	٨٦	رواندا	١١	ملاوى	٩		
أيرلندا	١١٠	رومانيا	٦١	منغوليا	٢٧		
إيطاليا	١١٨	زامبيا	٢٦	مولدوفا	٥٧		
بابوا غينيا الجديدة	٥٩	زيمبابوى	٣٣	المملكة العربية السعودية	١٠٧		
باراغواى	٧٠	سرى لانكا	٣٩	المملكة المتحدة	١١٥		
باكستان	٣١	السلطانيات	٦٥	موريتانيا	٣٥		
البرازيل	٨٩	سلوفينيا	١٠١	موريشيوس	٩١		
البرونال	١٠٦	+ سنغافورة	١١٩	موزامبيق	١		
بلجيكا	١٢٣	السنغال	٤٨	مهايلار	٤٤		
بنغلاديش	٦٠	السويد	١٢٧	ناميبيا	٧٤		
	١٢	سويسرا	١٢٢	النرويج	١٢٩		
		سريالون	٤	النمسا	١٢٥		
		شيلي	٩٤	نيبال	٨		
		الصين	٣٣	النيجر	١٧		
		طاجيكستان	٣٢	نيجيريا	٢١		
		عمان	٩٩	نيكاراغوا	٢٣		
		غابون	١٠٠	نيوزيلندا	١٠٩		
		غامبيا	٢٥	الهند	٢٠		
		غانا	٣٠	هندوراس	٣٨		
		غواتيمالا	٥٨	هنگاريا	٩٥		
		غينيا	٣٤	هولندا	١٢١		
		غينيا بيساو	١٤	+ هونغ كونغ	١١٤		
		فرنسا	١٢٤	الولايات المتحدة	١٢٨		
		القطر	٥٣	اليابان	١٣١		
		قزويلا	٨٧	اليونان	١٠٤		

ملاحظة : أدرجت الاقتصادات التى لا تتوافر عنها سوى بيانات متناثرة أو التى يزيد سكانها على ٣٠ ألف وقل عن المليون فى الجدول ١ . أ ، بيد أن البيانات الخاصة بهذه الاقتصادات أدرجت فى حسابات المجموعات التقديرية للإجماليات والمتوسطات المرجحة فى الجداول الرئيسية . بالنسبة لتقليل البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها عبر الجداول ، انظر الملاحظات التقنية .
أ - استبعدت البيانات فى كل الجداول ارنيريا مالم يتكرر غير ذلك .
ب - تشير البيانات فى كل الجداول إلى ألمانيا الموحدة ما لم يتكرر غير ذلك .
ج - يبنى تصنيف تركمانستان باعتبارها اقتصادا من الشريحة الدنيا للدخل المتوسط فى كافة الجداول .

مقدمة

لمؤشرات التنمية الدولية

الخاصة بتصنيف الاقتصادات في نهاية هذا الكتاب . كما عرضت
الاجماليات الخاصة بالاقتصادات متوسطة الدخل المثقلة بالديون .

المنهج

يراجع البنك الدولي بصورة مستمرة المنهج المستخدم ، في محاولة
لتحسين القابلية للمقارنة الدولية والدلالة التحليلية للمؤشرات .
والفروق في البيانات بين طبعة هذا العام وطبعة العام الماضي
لا تعكس تحديث البيانات الخاصة بالبلدان فحسب ، بل تعكس أيضا
عمليات التنقيح التي ادخلت على السلاسل التاريخية والتغييرات
المنهجية .

وكل الأرقام مبينة بالدولارات الأمريكية ما لم ينص على غير
ذلك . والطرق المختلفة المستخدمة للتحويل من أرقام العملات الوطنية
موصوفة في الملاحظات التقنية .

المقاييس الموجزة

والمقاييس الموجزة في الشرائط الملونة في كل جدول هي إجماليات
(مشار إليها بحرف ج) ، أو متوسطات مرجحة (م) أو قيم بسيطة
(و) حسب من أجل مجموعات الاقتصادات . وقد أدرجت البلدان التي
لم تعرض عنها تقديرات منفصلة ، بسبب الحجم ، أو عدم الإبلاغ ،
أو عدم كفاية المدة الزمنية ، ضمنا بافتراض أنها تتبع اتجاه البلدان
التي تقوم بالإبلاغ خلال هذه الفترات . ويوفر هذا مقياسا إجماليا أكثر
اتساقا ، بتوحيد التغطية القطرية لكل فترة مبينة . وتتضمن إجماليات
المجموعات ، البلدان التي لا تظهر في الجداول والبيانات القطرية
الخاصة بها . ومع ذلك ، فعندما كانت المعلومات الناقصة تمثل ثلث
التقدير الإجمالي أو أكثر ، نكر في الجدول أن مقياس المجموعة غير
متاح . والترجيحات المستخدمة في حساب المقاييس الموجزة مذكورة
في كل ملاحظة تقنية .

المصطلحات وتغطية البيانات :

في هذه الملاحظات لا يعنى تعبير " بلد " الاستقلال السياسى بل
قد يشير إلى أى إقليم تقدم السلطات المسؤولة عنه إحصاءات اجتماعية
أو اقتصادية منفصلة .

ولم تستخدم ألمانيا الموحدة بعد نظاما إحصائيا منمجا بالكامل . وقد
وضعت الحواشى في جميع الجداول لتوضيح مدى تغطية البيانات
بالنسبة إلى ألمانيا . ومعظم البيانات الاقتصادية قبل ١٩٩٠ يشير إلى
جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة ، لكن البيانات الديموغرافية
والاجتماعية تشير بصفة عامة إلى ألمانيا الموحدة . ولا تتضمن
البيانات الخاصة بالصين ، تايوان ، لكن الحواشى الخاصة بالجداول

تقدم هذه الطبعة الثامنة عشرة من مؤشرات التنمية الدولية ،
مؤشرات عن الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية عن فترات
منتقاة بالنسبة إلى ٢٠٠٩ اقتصادات ومجموعات تحليلية وجغرافية
مختلفة من الاقتصادات . وعلى الرغم من أن معظم البيانات التي
يجمعها البنك الدولي ، هي بيانات عن الاقتصادات منخفضة الدخل
ومتوسطة الدخل ، فكما كانت البيانات القابلة للمقارنة عن الاقتصادات
مرتفعة الدخل متوافرة بسهولة ، أدرجت أيضا في الجداول . ويمكن
الحصول على معلومات اضافية من أطلس البنك الدولي ، والجداول
الدولية ، وجداول الديون الدولية ، والمؤشرات الاجتماعية
للتنمية . وهذه البيانات متاحة الآن أيضا على اسطوانات صغيرة
(ديسكت) ، في النظام المستخدم في البنك « ستارز » للحصول على
السلاسل الزمنية الاقتصادية الاجتماعية ، واسترجاعها .

تغييرات في هذه الطبعة

على خلاف السنوات السابقة ، فإن البيانات الديمغرافية الواردة في
هذه الطبعة مستمدة من شعبة السكان بالأمم المتحدة ، وإن استكملت
في بضع حالات من مصادر وطنية . ونظرا لأن هذه البيانات لا
تتضمن الحجم الافتراضى لثبات السكان والسنة المقدرة مستقبليا
للوصول لمعدل التكاثر الصافى الذى يبلغ الواحد الصحيح ، فقد تم
اسقاط هذين العمودين من الجدولين ٢٥ و ٢٦ على التوالي وفي الجدول
٣٢ تم أحلال نصيب الفرد من إنتاج الكهرباء بالكيلو وات ساعة محل
النسبة المئوية من الاسر التي تتوافر لها الكهرباء . وبيانات التجارة
المعروضة في الجدولين ١٣ و ١٤ من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة
والتنمية ، ومن ثم ، تختلف التغطية ، ومعدلات النمو ، والحصص ،
الخ ، عن الطبقات السابقة .

تصنيف الاقتصادات

مثلا ورد في التقرير نفسه ، فإن نصيب الفرد من الناتج القومى
الاجمالى هو المعيار الرئيسى المستخدم لتصنيف الاقتصادات والتميز
الواسع بين مختلف مراحل التنمية الاقتصادية . ومجموعات دخل
الفرد هذه السنة هي : منخفضة الدخل ، ٦٩٥ دولارًا أو أقل في
١٩٩٣ (٤٥ اقتصادا) ؛ متوسطة الدخل ، ٦٩٦ دولارًا إلى ٨٦٢٥
دولارات (٦٣ اقتصادا) ، مرتفعة الدخل ، ٨٦٢٦ دولارات فأكثر
(٢٤ اقتصادا) . ولم تعرض الاقتصادات التي يقل عدد سكانها عن
مليون نسمة ، وتلك التي تتوافر عنها بيانات متفرقة بصورة منفصلة
في الجداول الأساسية ، ولكنها أدرجت في الاجماليات . وتوجد
المؤشرات الأساسية لهذه الاقتصادات أيضا في الجدول (١ - أ) .

وهناك تصنيف آخر للاقتصادات حسب الموقع الجغرافى .
وللاطلاع على قائمة الاقتصادات في كل مجموعة ، انظر الجداول

١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٧ تتضمن تقديرات للمعاملات الدولية لتايوان الصينية . وقد استبعدت إيرتريا من البيانات المقدمة عن اثيوبيا ، ما لم ينص على خلاف ذلك .

تقدم المؤشرات الواردة في الجدول ١ والجدول ١ أ صورة بيانية موجزة للاقتصادات . وتقع البيانات في الجداول الأخرى في المجالات العربية التالية : الإنتاج ، الاستيعاب المحلي ، الحسابات المالية والنقدية ؛ المعاملات الدولية الأساسية ، التمويل الخارجي ، وتنمية الموارد البشرية والتنمية المستدامة بيئيا . ويتبع شكل الجداول المأخوذ



وتوفر الملاحظات القطرية الخاصة بالجداول الدولية شرحا إضافيا للمصادر المستخدمة ، والثغرات الموجودة في القابلية للمقارنة ، وغير ذلك من الاستثناءات الخارجة عن الأعراف الإحصائية القياسية التي حددها العاملون بالبنك الدولي في صدد الحسابات القومية والمعاملات الدولية.

والتعليقات والأسئلة المتعلقة بمؤشرات التنمية الدولية ترسل إلى :

Development Data Group, International Economics Department, The World Bank, 1818 H Street, N.W. Washington, D.C. 20433.

الناتج القومي الإجمالي . والاقتصادات الواقعة في مجموعة الدخل المرتفع المشار إليها بالرمز + هي تلك التي صنفها الأمم المتحدة ، أو اعتبرتها سلطاتها اقتصادات نامية .

الملاحظات التقنية

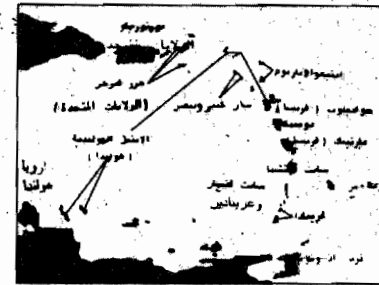
ينبغي الرجوع إلى الملاحظات التقنية والحواشي الخاصة بالجداول عند أى استخدام للبيانات . فهذه الملاحظات تصف بإيجاز المناهج والمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات المستخدمة في وضع الجداول . وهناك قائمة ببليوغرافية في نهاية الملاحظات تورد مصادر البيانات ، تتضمن بعض التعريفات والأوصاف والمفاهيم الشاملة المستخدمة .

مجموعات الاقتصادات

في هذه الخريطة ، صنفنا الاقتصادات حسب مجموعة الدخل ، مثل الجداول التالية . الاقتصادات منخفضة الدخل هي التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي ٦٩٥ دولاراً أو أقل في ١٩٩٣ ، ومتوسطة الدخل من ٦٩٦ - ٨٦٢٥ دولار ، ومرتفعة الدخل ٨٦٢٦ دولار أو أكثر .

- الاقتصادات منخفضة الدخل
- الاقتصادات متوسطة الدخل
- الاقتصادات مرتفعة الدخل
- البيانات غير متوفرة

كندا
الولايات المتحدة
أستراليا
نيوزيلندا
فرنسا
ألمانيا
اليابان
كوريا
هونغ كونغ
تايوان
سنغافورة
ماليزيا
إندونيسيا
فلبين
بروناي
إيران
باكستان
بنغلاديش
الهند
الصين
كوريا الشمالية
فيتنام
لاوس
ميتسمر
بورما
كمبوديا
تايلاند
إندونيسيا
ماليزيا
فلبين
بروناي
إيران
باكستان
بنغلاديش
الهند
الصين
كوريا الشمالية
فيتنام
لاوس
ميتسمر
بورما
كمبوديا
تايلاند



كثافة السكان

السكان لكل
كيلومتر مربع

أكثر من ٢٠٠

١٩٩ - ٥٠

٤٩ - ٢٠

١٩ - صفر

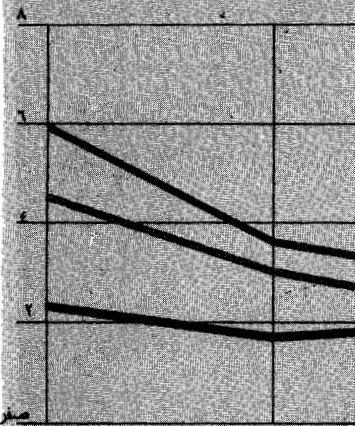
البيانات غير متاحة

في هذه الخريطة ، تحسب كثافة السكان بقسمة سكان بلد ما على مساحة السطح الكلية (كيلو مترات مربعة من اليابسة ومساحة المياه الداخلية) . انظر الجدول (١) الخاص بالسكان والساحة . ١٣٢ اقتصاد في الجداول الرئيسية ، والجدول ١ - أ بالنسبة لـ ٧٧ اقتصادا آخر .

الخصوبة والوفيات والعمر المتوقع

الخصوبة الاجمالية

المواليد بالنسبة لكل امرأة



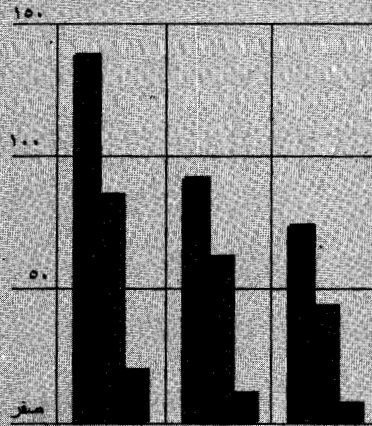
١٩٧٠

١٩٩٣ ٢٠٠٠

اقتصادات منخفضة الدخل
اقتصادات متوسطة الدخل

وفيات الأطفال الرضع

الوفيات بالنسبة لكل ١٠٠٠ مولود حي



صفر

١٩٧٠

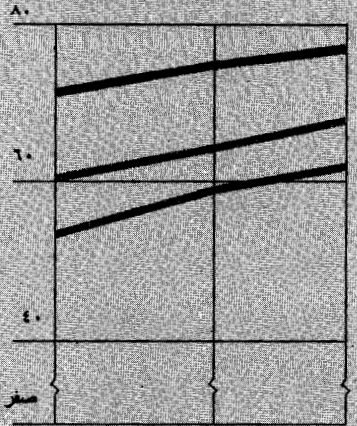
١٩٨٧

١٩٩٣

اقتصادات مرتفعة الدخل

العمر المتوقع

سنوات



صفر

١٩٧٠

١٩٨٧

١٩٩٣

ملاحظة : للوقوف على شروح المصطلحات أو الأساليب انظر الملاحظات التقنية المتصلة بالجدول ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ .

معدل مشاركة القوة العاملة النسائية



قوة العمل في التوظيف في القطاع الحديث



جدول ١ : مؤشرات أساسية

[illegible]

ملاحظة: بالنسبة للاقتصادات الأخرى انظر الجدول ١. أ بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام الموداء عن سنوات غير تلك المحددة.

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ^أ							السكان (بالملايين) متوسط ١٩٩٣	المساحة (بالملايين كلمتر مربع) ١٩٩٣	النمو السنوي (نسبة مئوية) ١٩٩٣-٨٠	متوسط المتنوع (نسبة مئوية) ١٩٨٠-٧٠	متوسط المتنوع (نسبة مئوية) ١٩٩٣-٨٠	العمر المتوقع عند المولد (سنوات) ١٩٩٣	أمية الكبار (نسبة مئوية) ١٩٩٠	أمية الكبار (نسبة مئوية) ١٩٩٠
٧٣	الجزائر	٢٦,٧	٢٣٨٢	١٧٨٠	٠,٨-	١٤,٥	١٣,٢	٦٧	٥٥	٤٣	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٧٤	ناميبيا	١,٥	٨٢٤	١٨٢٠	٠,٧-	٠,٠	١١,٩	٥٩	٠٠	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٧٥	الجمهورية السلوفاكية	٥,٣	٤٩	١٩٥٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١	٠٠	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٧٦	لاتفيا*	٢,٦	٦٥	٢٠١٠	٠,٦-	٠,٠	٢٣,٨	٦٩	٠٠	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٧٧	نابلس	٥٨,١	٥١٣	٢١١٠	٦,٤	٩,٢	٤,٣	٦٩	٦٩	٧	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٧٨	كوسوفا	٣,٣	٥١	٢١٥٠	١,١	١٥,٣	٢٢,١	٧٦	٧٦	٧	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٧٩	أوكرانيا*	٥١,٦	٦٠٤	٢٢١٠	٠,٢	٠,١	٢٧,٢	٦٩	٦٩	٧	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٠	بولندا	٣٨,٣	٣١٣	٢٢٦٠	٠,٤	٠,٠	٦٩,٣	٧١	٧١	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨١	الاتحاد الروسي*	١٤٨,٧	١٧٠٧٥	٢٢٤٠	١,٠-	٠,١-	٣٥,٤	٦٥	٦٥	٢	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٢	بنما	٢,٥	٧٦	٢٢٠٠	٠,٧-	٧,٧	٢,١	٧٣	١٢	١٢	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٣	الجمهورية التشيكية	١٠,٣	٧٩	٢٧١٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧١	٧١	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٤	بوتسوانا	١,٤	٥٨٢	٢٢٧٠	٦,٢	١١,٦	١٢,٣	٦٥	٦٥	٢٦	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٥	تركيا	٥٩,٦	٧٧٩	٢٢٩٧	٢,٤	٢٩,٦	٥٣,٥	٦٧	٦٧	١٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٦	جمهورية إيران الإسلامية	٦٤,٢	١٦٤٨	٠٠	٠,٠	٠,٠	١٧,١	٦٨	٥٧	٤٦	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
المتوسط العالمي														
٨٧	غزويلا	٢٠,٩	٩١٢	٢٨٤٠	٠,٧-	١٤,٠	٢٣,٩	٧٢	٦٩	١٧	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٨	بيلاروس*	١٠,٢	٢٠٨	٢٨٧٠	٢,٤	٠,٠	٣٠,٩	٧٠	٧٠	١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٨٩	البرازيل	١٥٦,٥	٨٥١٢	٢٢٣٠	٠,٣	٣٨,٦	٤٢٣,٤	٦٧	٦٧	١٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٠	جنوب أفريقيا	٣٩,٧	١٢٢١	٢٩٨٠	٠,٢-	١٣,٠	١٤,٧	٦٣	٦٣	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩١	موريشيوس	١,١	٢	٣٠٣٠	٥,٥	١٥,٣	٨,٨	٧٠	٧٠	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٢	استونيا*	١,٦	٤٥	٣٠٨٠	٢,٢-	٠,٠	٢٩,٨	٦٩	٦٩	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٣	ماليزيا	١٩,٠	٣٣٠	٣١٤٠	٣,٥	٧,٣	٢,٢	٧١	٦٩	٢١	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٤	نيجي	١٣,٨	٧٥٧	٣١٧٠	٣,٦	١٨٦,٢	٢٠,١	٧٤	٧٤	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٥	بنغلاديش	١٠,٢	٩٣	٣٣٥٠	١,٢	٣,٤	١٢,٨	٦٩	٦٩	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٦	المكسيك	٩٠,٠	١٩٥٨	٣٦١٠	٠,٥-	١٨,١	٥٧,٩	٧١	٧١	١٣	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٧	ترينيداد وتوباغو	١,٣	٥	٣٨٣٠	٢,٨-	١٨,٥	٤,٨	٧٢	٧٢	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٨	أوروغواي	٣,١	١٧٧	٣٨٣٠	٠,١-	٦٣,٠	٦٦,٧	٧٣	٧٣	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
٩٩	صان	٢,٠	٢١٢	٤٨٥٠	٣,٤	٢٨,٠	٢,٣	٧٠	٧٠	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٠	غابون	١,٠	٢٦٨	٤٩٦٠	١,٦-	١٧,٥	١,٥	٥٤	٥٤	٣٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠١	سلوفينيا	١,٩	٢٠	٦٩٩٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٧٣	٧٣	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٢	موريتوركو	٣,٦	٩	٧٠٠٠	١,٠	٦,٥	٣,٢	٧٥	٧٥	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٣	الأرجنتين	٣٣,٨	٢٧٦٧	٧٢٢٠	٠,٥-	١٣٤,٢	٢٧٤,٣	٧٢	٧٢	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٤	اليونان	١٠,٤	١٣٢	٧٣٩٠	٠,٩	١٤,٣	١٧,٣	٧٨	٧٨	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٥	جمهورية كوريا	٤٤,١	٩٩	٧٦٦٠	٨,٢	١٩,٥	٦,٣	٧١	٧١	٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٦	ليزغال	٩,٨	٩٢	٢١٣٠	٣,٣	١٦,٩	١٦,٤	٧٥	٧٥	١٥	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٧	المملكة العربية السعودية	١٧,٤	٢١٥٠	٠٠	٣,٦-	٢٤,٥	٢,١-	٧٠	٧٠	٣٩	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٠٨	تركمانستان*	٣,٩	٤٨٨	٠٠	٠,٠	٢,٤	١٦,٥	٦٥	٦٥	٢	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
الشرق الأوسط والوسط														
١٠٩	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٠	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١١	أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٢	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
المنطقة بأكملها														
١١٤	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٥	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٦	أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١١٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
المنطقة بأكملها														
١١٩	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٠	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢١	أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٢	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
المنطقة بأكملها														
١٢٤	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٥	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٦	أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٢٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
المنطقة بأكملها														
١٢٩	أفريقيا جنوب الصحراء	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٣٠	شرق آسيا والمحيط الهادئ	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٣١	أوروبا وآسيا الوسطى	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٣٢	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠
١٣٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٤٩٨٩,٠	٠,٠	١٨,٥	١٨,٥	٧٢	٧٢	٠٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠

جدول ٢ : نمو الانتاج

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)										
القطاعات منفصلة الدخل بإستخدام الصين والهند	النتائج المحلي الإجمالي		الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية ^أ		الخدمات ، الخ . ب	
	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠
	م ٤,٢	م ٥,٧	م ٢,٩	م ٢,٠	م ٦,٣	م ٧,٦	م ٧,٣	م ٨,٦	م ٥,٥	م ٦,٣
١ - موزامبيق	..	١,٠	..	..	٤,٤-	..	..	..	..	٣,٤
٢ - نينزيا	٣,٠	٣,٦	٠,٧	٤,٩	٢,٥	٢,٦	٣,٧	٠,٩	٩,٠	١,٦
٣ - النيبيريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤ - سيراليون	١,٦	١,١	٦,٠	٢,٨	٣,٢-	١,٥-	٢,١-	٤,٢-	٢,٣	١,٨
٥ - هيت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - بوروندي	٣,١	٣,٦	٢,٢	٢,٧	١,٠	٤,٤	٢,٧	٠,٥	٢,٥	٤,٩
٧ - زاندا	..	٣,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
٨ - سيال	٢,٠	٥,٠	٠,٥	٣,٦	..	..	..	..	..	..
٩ - ملاوي	٥,٨	٣,٠	٤,٤	٢,١	٦,٣	٣,٣	..	٣,٦	٧,١	٣,٥
١٠ - تشاد	٠,١	٤,٨	٠,٤-	٤,٠	٢,١-	٥,٠	..	٢,٢	٢,٢	٥,٨
١١ - زولندا	..	١,١	..	٠,٢-	..	٠,٦	١,٧	..	..	٣,٥
١٢ - بنغلاديش	٢,٣	٤,٢	٠,٦	٢,٦	٥,٢	٥,٢	٥,١	٣,٤	٣,٨	٥,٤
١٣ - مدغشقر	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٢,٤	٠,٦	١,٠	..	..	٠,٦	٠,٣
١٤ - غينيا بيساو	٢,٤	٤,٨	١,٢-	٦,١	٢,١	٢,١	..	..	١١,٨	٤,٩
١٥ - كينيا	٦,٤	٣,٨	٤,٨	٢,٦	٨,٦	٣,٨	٩,٩	٤,٧	٦,٨	٤,٧
١٦ - مالي	٤,٧	١,٩	٤,٢	٤,٢	٢,٠	٢,٨	..	..	٥,٩	٠,٣-
١٧ - النيجر	٠,٦	٣,٧	..	..	١١,٣	..	..	..	١,٤	..
١٨ - جمهورية لار الديمقراطية الشعبية	..	٤,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - بوركينافاسو	٤,٤	٣,٧	١,٠	٢,٨	٢,٥	٣,٨	٤,١	٣,١	١٩,٧	٤,٨
٢٠ - الهند	٣,٤	٥,٢	١,٨	٣,٠	٤,٥	٦,٢	٤,٦	٦,٣	٤,٦	٦,٤
٢١ - نيجيريا	٤,٦	٢,٧	٠,١-	٣,٦	٧,٣	٠,٨	٥,٢	..	٩,٦	٤,٢
٢٢ - ألبانيا	..	١,٨-	..	٠,٢-	..	٤,٠-	..	..	..	٠,٤-
٢٣ - نيكاراغوا	١,٢	١,٨-	١,٩	١,٨-	١,١	٢,٤	٢,٨	٣,١-	٠,٦	١,٤-
٢٤ - توغو	٤,٠	٠,٧	١,٩	٤,٩	٧,٧	..	..	١,٢	٣,٦	٢,٢-
٢٥ - غامبيا	٤,٥	٢,٤	١,٦	٠,٨	٦,٧	٥,٥	..	..	٦,٤	٣,٠
٢٦ - زامبيا	١,٤	٠,٩	٢,١	٢,٥	١,٥	١,٣	٢,٤	٤,٢	١,٢	..
٢٧ - منغوليا	..	٣,٨	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢,٤	١,٠	١,٩	٢,٠	٤,١	٢,٤	..	..	٢,٤	٠,٥-
٢٩ - بنن	٢,٢	٢,٧	١,٨	٤,٩	١,٤	١,٧	٥,١	٢,٨	٢,٨	١,٥
٣٠ - غانا	٠,١-	٣,٥	٠,٣-	١,٣	١,٠-	٤,٢	٠,٥-	٤,١	١,١	٦,٨
٣١ - باكستان	٤,٩	٦,٠	٢,٣	٤,٤	٦,١	٧,٢	٥,٤	٧,٣	٦,٣	٦,٣
٣٢ - طاجيكستان	٥,١-	٠,٨-	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - الصين	٥,٥	٩,٦	٥,٣	٨,٩	١١,٥	١١,١	١٠,٨	١١,١	٥,٣	١١,١
٣٤ - غينيا	..	٣,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ - موريتانيا	١,٣	٢,٠	١,٠-	١,٧	٠,٥	٣,٦	..	..	٣,٦	١,٣
٣٦ - زمبابوي	١,٦	٢,٧	٠,٦	١,٥	١,١	٢,٨	٢,٨	٢,٢	٢,٥	٣,٠
٣٧ - جورجيا	٦,٥	٦,١-	..	٠,٨	..	١,٨-	..	٢,٢-	..	٢,٣
٣٨ - هندوراس	٥,٨	٢,٢	٢,٢	٣,١	٦,٧	٣,٦	٦,٩	٧,١	٧,١	٢,٥
٣٩ - سرى لانكا	٤,١	٤,٠	٢,٨	٢,١	٣,٤	٥,٠	١,٩	٦,٧	٥,٧	٤,٦
٤٠ - كوت ديفوار	٦,٨	٠,١	٢,٧	٠,١-	٩,١	٢,٥	..	١,٣	١,٣	١,٣
٤١ - ليسوتو	٨,٦	٥,٥	٠,٢	٠,٥-	٢٧,٨	٩,٣	١٨,٠	١٢,٦	١٢,٦	٥,٠
٤٢ - أرمينيا	٧,٣	٢,٨-	..	٥,٢-	..	٣,٠	..	..	..	٥,٤
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٩,٥	٤,٣	٢,٨	١,٣	٩,٤	١,٦	١,٦	١٧,٥	١٧,٥	٦,٩
٤٤ - ميانمار	٤,٧	٠,٨	٤,٣	٠,٦	٤,٧	١,٤	٤,٢	٠,١	٥,٤	٠,٩
٤٥ - جمهورية اليمن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
القطاعات متوسطة الدخل	م ٥,٥	م ٢,١	..	م ١,٦	..	م ٢,٠	..	..	..	م ٢,٨
الدخل المتوسط الأدنى	م ٥,١	م ١,٦	..	م ١,٤	..	م ١,٨	..	..	..	م ٢,٩
٤٦ - اندونيسيا	٦,٩	٢,٢-	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - لندونيسيا	٧,٢	٥,٨	٤,١	٣,٢	٩,٦	٦,٣	١٤,٠	١١,٨	٧,٧	٦,٩
٤٨ - السنغال	٢,٣	٢,٨	١,٣	٢,١	٥,٣	٣,٦	٤,٤	٤,٤	٢,٠	٢,٧
٤٩ - بوليفيا	٤,٥	١,١	٣,٩	..	٢,٦	..	٦,٠	..	٧,٦	..
٥٠ - الكاميرون	٨,٠	٤,٠	١,١-	١,٠	١٠,٩	٠,٣-	٧,٠	٩,٠	٩,٩	١,٠
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية قبرص	٤,٤	١,٩	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين	٦,٠	٤,٠	١,٢	١,٢	٨,٢	٠,١-	٦,١	٠,٨	٥,١	٢,٩
٥٤ - الكونغو	٥,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٦	١٠,٣	٤,٣	..	٥,١	٤,٥	١,٦
٥٥ - أوزبكستان	٦,٣	٢,٢	..	٠,٢	..	٤,٣	..	٥,٦	..	٥,١
٥٦ - المغرب	٥,٦	٣,٧	١,١	٤,١	٦,٥	٢,٨	..	٣,٩	٧,٠	٤,١
٥٧ - مولدوفا	٥,١	١,٣-	..	٥,١-	..	١,٣-	..	..	..	٣,٩
٥٨ - غواتيمالا	٥,٨	١,٧	٤,٦	١,٨	٧,٧	١,٠	٦,٢	١,١-	٥,٦	١,٩
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٢,٢	٣,١	٢,٨	١,٩	..	٥,١	..	٠,٧	..	٢,١
٦٠ - بلغاريا	..	٠,٩	..	٢,٠-	..	١,١	..	..	..	٢,٤
٦١ - رومانيا	..	٢,٥-	..	٠,٦	..	٤,٤-	..	..	..	١,١
٦٢ - الأردن	..	١,٢	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٣ - إكوادور	٩,٥	٢,٤	٢,٨	٤,٥	١٣,٩	١,٦	١٠,٥	٠,٣	٩,٤	٢,٤
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٦,٥	٢,٨	٣,١	٠,٤	٨,٣	١,٦	٦,٥	١,٠	٧,٢	٤,١
٦٥ - السلفادور	٤,٢	١,٦	٣,٤	٠,٤	٥,٢	١,٩	٤,١	٢,١	٤,٠	١,٧
٦٦ - ليتوانيا	٤,٩	٢,٢-	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٧ - كولومبيا	٥,٤	٣,٧	٤,٦	٣,٢	٥,١	٤,٥	٥,٨	٣,٥	٥,٩	٣,٤
٦٨ - جامايكا	١,٣-	٢,٣	٠,٣	١,٥	٢,٤-	٢,٧	٢,١-	٢,٠	١,٢	٢,١
٦٩ - بيرو	٣,٥	٠,٥-	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٠ - باراغواي	٨,٥	٢,٨	٦,٢	٣,٤	١١,٢	٠,٧	٧,٩	٢,٣	٨,٦	٣,٦
٧١ - كازاخستان	٤,٦	٠,٦-	..	٠,٧	..	١,٢	..	٠,١	..	٥,٥
٧٢ - تونس	٦,٨	٣,٧	٤,١	٤,٨	٨,٧	٣,٤	١٠,٤	٧,٣	٦,٦	٣,٥

ملحظة : بالنسبة لقائمة البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)									
النتائج المئوية الإجمالية	الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات ، الخ .		
	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	
٧٣ - الجزائر	٤,٦	٢,١	٧,٥	٤,٥	٢,٨	٠,٨	٤,٨	٢,٧	
٧٤ - ناميبيا	..	١,٣	..	٠,١-	..	٠,٥-	٢,٦	٢,٥	
٧٥ - الجمهورية الموريتانية	..	..	..	..	..	..	..	..	
٧٦ - لاتفيا	..	٠,٣-	..	٠,١-	..	١,٧-	٢,٤-	٠,٩	
٧٧ - تايلند	٧,١	٨,٢	٤,٤	٣,٨	٩,٧	١١,٠	١٠,٥	١٠,٨	
٧٨ - كوستاريكا	٥,٧	٣,٦	٢,٥	٢,٦	٨,٢	٢,٣	٣,٦	٥,٨	
٧٩ - أوكرانيا	٤,٥	٠,٥	..	٠,١-	..	٠,٥	..	١,٣	
٨٠ - بولندا	..	٠,٧	..	٠,٥-	..	٢,٢-	..	٢,٧	
٨١ - الاتحاد الروسي	٥,٦	٠,٥-	..	٠,١-	..	٠,٢	..	٢,٠	
٨٢ - بنما	٤,٤	١,٣	١,٨	٢,٦	٣,٩	٠,٣	٢,٨	٥,٠	
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	
٨٤ - بوسنينا	١٤,٥	٩,٦	٨,٣	٣,٥	١٧,٦	٩,٢	٨,٦	١٤,٨	
٨٥ - تركيا	٥,٧	٤,٦	٣,٤	٢,٦	٦,٦	٥,٩	٦,١	٧,٠	
٨٦ - جمهورية ايران الاسلامية	..	٢,٦	..	٤,٦	..	٤,٦	..	٦,٠	
المتوسط العالمي	٥,٩	٢,٧	٣,٢	١,٨	٦,١	٢,٣	٦,٣	٢,٩	
٨٧ - فنزويلا	٣,٥	٢,١	٣,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,٣	١,٦	
٨٨ - بيلاروس	٢,٩	٢,٩	..	٠,٨-	..	٤,٧	..	٢,٧	
٨٩ - البرازيل	٨,١	٢,١	٤,٢	٢,٥	٩,٤	٠,٧	٧,٨	٣,٣	
٩٠ - جنوب أفريقيا	٣,٢	٠,٩	٣,٢	١,٨	٢,٧	٠,٢-	٤,٧	٣,٧	
٩١ - موريشيوس	٦,٨	٦,٠	٣,٣-	١,٩	١٠,٤	٨,٨	٧,١	٩,٨	
٩٢ - استونيا	..	٢,٦-	..	٢,١-	..	٠,٦-	..	٢,٦	
٩٣ - ماليزيا	٧,٩	٦,٢	٥,١	٣,٥	٨,٧	٨,٢	١١,٧	١١,٣	
٩٤ - شيلي	١,٨	٥,١	٣,١	٥,٥	٠,٢	٠,٥	٠,٨-	٢,٩	
٩٥ - هنغاريا	٤,٦	٠,١-	٢,٨	٠,٨-	٤,٥	١,٦-	..	٥,٣	
٩٦ - المكسيك	٦,٣	١,٦	٣,٢	٠,٦	٧,٢	١,٧	٢,١	٦,٣	
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٥,٩	٣,٦-	١,٤-	٣,٠-	٥,٦	٤,١-	١,٧	٦,٧	
٩٨ - أوروغواي	٣,١	١,٣	٠,٨	١,٠	٤,١	٠,٢	..	٣,٠	
٩٩ - عمان	٦,٢	٧,٦	..	٦,٩	..	٩,٢	..	..	
١٠٠ - غابون	٩,٠	١,٢	..	١,٣	..	٢,٥	..	٨,٧	
١٠١ - سلوينيا	..	..	..	..	..	..	..	..	
١٠٢ - بورتوريكو	٣,٩	٤,١	٢,٣	٢,٢	٥,٠	٣,٦	٧,٩	١,٠	
١٠٣ - الأرجنتين	٢,٥	٠,٨	٢,٥	١,٤	١,٩	٠,٤	١,٣	٢,٩	
١٠٤ - اليونان	٤,٩	١,٣	١,٩	٠,٢	٥,٠	١,٢	٠,٣	٦,٠	
١٠٥ - جمهورية كوريا	١٠,١	٩,١	٢,٧	٢,٠	١٦,٤	١٢,١	١٧,٧	١٢,٣	
١٠٦ - البرتغال	٤,٣	٣,٠	..	..	..	..	..	..	
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٩,٠	٠,٤	٥,٧	..	٨,٦	..	٦,٩	٩,٧	
١٠٨ - تركمنستان	٤,١	٢,٦	..	١,٠	..	١,٦	..	..	
المتوسط المتوسط والصغير	٥,٧	٢,٩	١,٧	١,٧	٣,٨	٣,٠	٤,٦	٤,٦	
الولايات المتحدة والصين	٣,٨	١,٣	١,٧	١,٧	٣,٨	٣,٠	٤,٦	٤,٦	
شرق آسيا والصين الكبرى	٦,٩	٣,٨	٣,١	٤,٠	١٠,٠	١٠,٠	١١,٣	١١,٣	
جنوب آسيا	٣,٥	٣,٢	١,٨	٣,١	٤,٦	٦,٣	٦,٣	٤,٦	
أوروبا والشرق الأوسط	٥,٤	١,٥	١,٥	٠,٢-	..	٠,٧	..	..	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٥,٧	١,٤	١,٢	١,٢	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥,٤	١,٤	٣,٤	٣,٤	٥,٧	١,٤	١,٢	١,٢	
المنطقة بأكمله	٥,٨	١,٥	٣,٦	١,٦	٥,٠	٠,٦	١,٥	٥,٠	
اقتصادات مرتفعة الدخل	٣,٢	٢,٩	..	..	..	..	..	..	
١٠٩ - نيوزيلندا	١,٩	١,٥	..	٣,٩	..	٠,٨	..	١,١	
١١٠ - أيرلندا	٤,٩	٣,٨	..	..	..	..	..	..	
١١١ - إسبانيا	٣,٥	٣,١	..	..	..	..	..	..	
١١٢ - إسرائيل	٤,٨	٤,١	..	..	..	..	..	..	
١١٣ - استراليا	٣,٠	٣,١	..	٢,٩	..	٢,١	..	٣,٢	
١١٤ - هونغ كونغ	٩,٢	٦,٥	..	..	..	..	..	..	
١١٥ - المملكة المتحدة	٢,٠	٢,٥	..	..	..	..	..	..	
١١٦ - فنلندا	٣,٠	٢,٠	..	٠,٧-	٢,٦	٢,٢	٢,٣	٣,٧	
١١٧ - الكويت	٠,٢-	..	٧,٥	..	٢,٤-	..	..	٣,٩	
١١٨ - إيطاليا	٣,٨	٢,٢	٠,٩	٠,٨	٣,٦	٢,٢	٥,٨	٤,٠	
١١٩ - سنغافورة	٨,٣	٦,٩	١,٤	٦,٤-	٨,٦	٦,٢	٩,٧	٧,٢	
١٢٠ - كندا	٤,٦	٢,٦	١,٢	١,٧	٣,٢	٢,٢	٢,٥	٦,١	
١٢١ - هولندا	٢,٩	٢,٣	..	..	..	..	..	..	
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	..	٠,٣	..	٩,٧	..	١,٥-	..	..	
١٢٣ - بلجيكا	٣,٠	٢,١	..	٢,٠	..	..	..	..	
١٢٤ - فرنسا	٣,٢	٢,١	..	١,٨	..	١,٢	..	٢,٧	
١٢٥ - النمسا	٢,٤	٢,٣	٢,٦	٠,٥	٣,١	٢,٢	٣,٦	٣,٦	
١٢٦ - ألمانيا	٢,٦	٢,٦	١,١	..	١,٧	..	٢,٠	٣,٠	
١٢٧ - السويد	١,٩	١,٧	..	١,٠	..	٢,١	..	١,٨	
١٢٨ - الولايات المتحدة	٢,٨	٢,٧	..	..	..	..	..	..	
١٢٩ - النرويج	٤,٨	٢,٦	١,٣	١,٢	٧,١	٥,٣	١,٢	٤,٤	
١٣٠ - الدانمرك	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٥	١,١	٢,٣	١,٠	٢,٦	
١٣١ - اليابان	٤,٣	٤,٠	٠,٢-	٠,٦	٤,٠	٥,٠	٥,٦	٤,٨	
١٣٢ - سويسرا	٠,٥	١,٩	..	..	..	..	..	..	
المجموع	٢,٦	٢,٩	..	..	..	..	..	..	

(أ) نظراً لأن الصناعة التحويلية هي بصفة عامة الجزء الأكثر ديناميكية من القطاع الصناعي ، فقد تم بيان معدل نموها بصورة منفصلة . (ب) الخدمات ، الخ . تتضمن بنوداً غير مخصصة . (ج) النتائج المئوية الإجمالية ومكوناتها بغير المشتري . (د) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣ : هيكل الانتاج

توزيع الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)										
الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)	١٩٩٣	١٩٩٧	الزراعة		الصناعة		الصناعة التحويلية ^أ		الخدمات ، الخ ^ب	
			١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٣	١٩٩٧
اقتصادات منخفضة الدخل باستخدام الصين والهند	٢٤٦٥٥١ ج	٢٤٦٥٥١ ج	٣٧ م	٣١ م	٢٨ م	٢٨ م	٢٥ م	١٩ م	٢٣ م	٣٨ م
١ - مورانيق	١٣٦٧	١١٧٤	٠٠	٠٠	١٢	١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ - تنزانيا	٢٠٨٦	١١٧٤	٤١	٠٦	١٤	١٧	٠٠	١٠	٤٢	٣٠
٣ - إثيوبيا	٥٧٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٩
٤ - سيراليون	٦٦٠	٣٨٣	٢٨	٢٨	١٦	٣٠	٠	٦	٤٢	٤٦
٥ - غيت نام	١٢٨٣٤	٠٠	٠٠	٢٩	٢٨	٠٠	٢٢	٠٠	٠٠	٤٢
٦ - بوروندي	٨٥٥	٢٢٥	٧١	٥٢	٢١	١٠	١١	٧	١٩	٢٧
٧ - أرغندا	٣٠٣٧	٠٠	٠٠	٥٣	١٢	٠٠	٥	٠٠	٠٠	٣٥
٨ - نيبال	٣٥٥١	٨٦١	٦٧	٤٣	٢١	١٢	٩	٤	٢١	٣١
٩ - ملاوي	١٨١٠	٢٧١	٤٤	٣٩	١٨	١٧	١٢	٠٠	٣٩	٤٣
١٠ - تشاد	١١٣٣	٣٠٢	٤٧	٤٤	٢٢	١٨	١٦	١٧	٣٥	٣٥
١١ - رواندا	١٣٥٩	٠٠	٠٠	١	١	٠٠	١٤	٠٠	٣٥	٣٨
١٢ - بنغلاديش	٢٣٩٧٧	٦٦٦٤	٥٥	٣٠	١٨	٩	١٠	٦	٣٧	٥٧
١٣ - مدغشقر	٣١٢٦	٩٩٥	٢٤	٣٤	١٦	١٦	٠٠	٠٠	٥٩	٥٢
١٤ - غينيا بيساو	٢٤١	٧٩	٤٧	٤٥	٢١	١٩	٨	٢١	٣١	٣٦
١٥ - كينيا	٤٦٩١	١٤٥٣	٣٣	٢٩	٢٠	١٨	١٢	١٢	٤٧	٥٤
١٦ - مالي	٢٦٦٢	٣٣٨	٦١	٤٢	١١	١٥	٩	٧	٢٨	٤٢
١٧ - النيجر	٢٢٢٠	٦٤٧	٦٥	٣٩	١٨	٧	٥	٥	٢٨	٤٤
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٣٣٤	٠٠	٠٠	٥١	١٨	٠٠	١٣	٠٠	٠٠	٣١
١٩ - بوركينافاسو	٢٦٩٨	٣٣٥	٤٢	٠٠	٢١	٠٠	١٤	٠٠	٣٧	٠٠
٢٠ - الهند	٢٢٥٤٣١	٥٢٩٤٩	٤٥	٣١	٢٢	٢٧	١٥	١٥	٣٣	٤١
٢١ - نيجيريا	٣١٣٤٤	١١٥٩٤	٤١	٣٤	١٤	٤٣	٧	٤	٤٥	٢٤
٢٢ - أثيوبيا	٦٩٢	٠٠	٠٠	٤٠	٠٠	١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧
٢٣ - نيكاراغوا	١٨٠٠	٧٨٦	٢٥	٣٠	٢٦	٢٠	١٧	٢٠	٤٩	٥٠
٢٤ - توغو	١٢٤٩	٢٥٣	٣٤	٤٩	٢١	١٨	٧	١٠	٤٥	٣٣
٢٥ - غامبيا	٣٠٣	٤٩	٣٣	٢٨	٩	١٥	٧	٣	٥٨	٥٨
٢٦ - زامبيا	٣٦٨٥	١٧٨٩	١١	٣٤	٥٥	٣٦	٢٣	١٠	٣٥	٣٠
٢٧ - منغوليا	٥٣٩	٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	٣٣
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١١٧٢	١٦٩	٣٥	٥٠	٢٦	١٤	٠٠	٧	٣٨	٣٦
٢٩ - بنن	٢١٢٥	٣٣٢	٣٦	٣٦	١٢	١٣	٨	٠٠	٥٢	٥١
٣٠ - غانا	٦٠٨٤	٢٢٦٤	٤٧	٤٨	١٨	١٦	٨	١١	٣٥	٣٦
٣١ - باكستان	٤٦٣١٠	٩١٠٢	٣٧	٣٧	٢٢	٢٥	١٧	١٦	٤١	٥٠
٣٢ - طاجيكستان	٢٥٢٠	٠٠	٠٠	٣٣	٠٠	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٣٢
٣٣ - الصين	٤٢٥٦١١	٩٣٢٤٤	٣٤	١٩	٣٨	٤٨	٣٨	٣٠	٢٨	٣٣
٣٤ - غينيا	٣١٧٢	٠٠	٠٠	٢٤	٠٠	٣١	٠٠	٠٠	٠٠	٤٥
٣٥ - موريتانيا	٨٥٩	١٩٧	٢٩	٢٨	٣٨	٣٠	١٢	٥	٣٢	٤٢
٣٦ - زيمبابوي	٤٩٨٦	١٤١٥	١٥	١٥	٣٦	٣٦	٣٠	٢١	٤٩	٤٨
٣٧ - جورجيا	٢٩٩٤	٠٠	٠٠	٥٨	٠٠	٢٢	٢١	٠٠	٠٠	٢٠
٣٨ - هندوراس	٢٨١٧	٦٥٤	٣٢	٢٠	٢٢	٣٠	١٨	١٤	٤٥	٥٠
٣٩ - سرى لانكا	٩٣٧٧	٢٢١٥	٢٨	٢٥	٢٤	٢٦	١٧	١٧	٤٨	٥٠
٤٠ - كوت ديفوار	٨٠٨٧	١١٤٧	٤٠	٣٧	٢٣	٢٤	١٣	٠٠	٣٦	٣٩
٤١ - ليسوتو	٦٠٩	٦٧	٣٥	١٠	٩	٤٧	١٦	٤	٥٦	٤٣
٤٢ - أرمينيا	٢١٩٠	٠٠	٠٠	٤٨	٠٠	٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٣٥٧٨٤	٦٥٩٨	٢٩	١٨	٢٨	٢٢	١٦	٠٠	٤٢	٦٠
٤٤ - ميانمار	٠٠	٠٠	٣٨	٦٣	١٤	٩	٠	٠	٤٨	٢٨
٤٥ - جمهورية اليمن	١١٩٥٨	٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٢٤	١١	٠٠	٠٠	٥٥
اقتصادات متوسطة الدخل	٣٨٨٤١٦٨ ج	٣٨٨٤١٦٨ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدخل المتوسط الأدنى	١٦٩٧٩١٠ ج	١٦٩٧٩١٠ ج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ - أنجربجان	٤٩٩٢	٠٠	٠٠	٢٢	٠٠	٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٢٦
٤٧ - اندونيسيا	١٤٤٧٠٧	٩٦٥٧	٤٥	١٩	١٩	٣٩	١٠	١٠	٣٦	٤٢
٤٨ - السنغال	٥٧٧٠	٨٦٥	٢٤	٢٠	٢٠	١٩	١٣	١٣	٥٦	٦١
٤٩ - بوليفيا	٥٣٨٢	١٠٢٠	٢٠	٠٠	٣٢	٠٠	١٣	٠٠	٤٨	٠٠
٥٠ - الكاميرون	١١٠٨٢	١١٦٠	٣١	٢٩	١٩	٢٥	١٠	١٠	٥٠	٤٧
٥١ - جمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة	١٧٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قرغيزستان	٣٩١٥	٠٠	٠٠	٤٣	٠٠	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢
٥٣ - الفلبين	٥٤٠٦٨	٦٦٩١	٣٠	٢٢	٣٢	٣٣	٢٥	٢٥	٣٩	٤٥
٥٤ - الكونغو	٢٣٨٥	٢٧٤	١٨	٢٤	٢٤	٣٥	٨	٠٠	٥٨	٥٣
٥٥ - أوزبكستان	٢٠٤٢٥	٠٠	٠٠	٢٣	٠٠	٣٦	٠٠	٠٠	٠٠	٤١
٥٦ - المغرب	٢٦٦٣٥	٣٩٥٦	٢٠	١٤	٢٧	٣٢	١٦	١٦	٥٣	٥٣
٥٧ - مولدوفا	٤٢٩٢	٠٠	٠٠	٣٥	٠٠	٤٨	٠٠	٠٠	٠٠	١٨
٥٨ - غواتيمالا	١١٣٠٩	١٩٠٤	٠٠	٢٥	٠٠	١٩	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٥٠٩١	٦٤٦	٣٧	٢٦	٢٢	٤٣	٥	٥	٤١	٣١
٦٠ - بلغاريا	١٠٣٦٩	٠٠	٠٠	١٣	٠٠	٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٤٩
٦١ - رومانيا	٢٥٩٦٩	٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠
٦٢ - الأردن	٤٤٤١	٠٠	٠٠	٨	٠٠	٢٦	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦
٦٣ - إكوادور	١٤٤٢١	١٦٧٤	٢٤	١٢	٢٥	٣٨	١٨	١٨	٥١	٥٠
٦٤ - الجمهورية الدومنيكية	٩٥١٠	١٤٨٥	٢٣	١٥	٢٦	٢٣	١٩	١٩	٥١	٦٦
٦٥ - السلطانيون	٧٦٢٥	١٠٢٩	٢٨	٩	٢٣	٢٥	١٩	١٩	٤٨	٦٦
٦٦ - ليتوانيا	٤٣٣٥	٠٠	٠٠	٢١	٠٠	٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٨
٦٧ - كولومبيا	٥٤٠٧٦	٧١٩٩	٢٥	١٦	٢٨	٣٥	٢١	٢١	٤٧	٥٠
٦٨ - جامايكا	٣٨٢٥	١٤٠٥	٧	٨	٤٣	٤١	١٦	١٦	٥١	٥١
٦٩ - بيرو	٤١٠٦١	٧٢٣٤	١٩	١١	٣٢	٤٣	٢٠	٢٠	٥٠	٤٦
٧٠ - باراغواي	٦٨٢٥	٥٩٥	٣٢	٢٦	٢١	٢١	١٧	١٧	٤٧	٥٣
٧١ - كازاخستان	٢٤٧٢٨	٠٠	٠٠	٢٩	٠٠	٤٢	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠
٧٢ - تونس	١٢٧٨٤	١٢٤٤	٢٠	١٨	٢٤	٣١	١٠	١٠	٥٦	٥١

ملحوظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تطويعها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

جدول ٤ : الزراعة والأغذية

القيمة المضافة في الزراعة (ملايين الدولارات)	واردات الفلال (الف طن)		المعونة الغذائية من الفلال (الف طن)		استهلاك الأسمدة (مائة جرام للمكتار من الأراضي المزروعة)		تصدير الفرد من التتاج الأغذية (متوسط معدل النمو السنوي ، نسبة مئوية)		منتجات الأسماك	
	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣ / ٩٢	١٩٨٠ / ٧٩	١٩٩٣ / ٩٢	١٩٨٠ / ٧٩	١٩٩٣ - ٧٩	١٩٨٠ - ٧٩	١٩٩٣	١٩٨٠
٨١٩٦٣ ج	٣٨٨٠١ ج	٢٤٤٢٠ ج	١١٠٠١ ج	٨٣٣٤ ج	٥٨٨ م	١٠٢٨ م	٢٠١٠	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠
١٢٤٤٩٥ ج	١٤٤٢٥ ج	٢٦٣٤٥ ج	٥٧٤٥٥ ج	٧٤٥٨٥ ج	١٩٦ م	٣٥٢ م	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٥٣	٣٦٨	٥٠٧	١٥١	٩٥٨	١٥١	٩٥٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١١٦٨	٣٩٩	٢١٥	٨٩	٣٥	١٣٧	١٣٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٤٦٦	٣٩٧	٠٠	١١١	٠٠	٩٥	٩٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٣٤	٨٣	١٣٦	٣٦	٢٩	٢٦	٢٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٠٠	١١٦٠	٢٧٥٩	١٨٤	٨٤	١٣٤٧	١٣٤٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٣٠	٤٤٣	١٨	٨	٤	١٠٣	١٠٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٨٩٣	١٥٩٩	٥٢	١٧	٥٩	١	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١١٢٧	١٥٣٢	٥٦	٢١	١٥	٣٩١	٣٩١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤١٣	٧٠٩	٣٦	٥	٦٣٥	٤٣٤	٤٣٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣٨٨	٤٩٤	١٦	١٦	٣	٢٦	٢٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٣٣	٥٥١	١٦	١٤	٨٢	٦	٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٤٩٢	٢١٩٤	١١٧٥	١٤٨٠	٧١٩	١٠٣٢	٤٥٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٦٢	١٠٦٢	١١٠	١٤	٥٨	٢٩	٢٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٨	٢١	٧٠	١٨	٩	١٠	٧	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠١٩	١٣٥٧	٥٦٩	٨٦	٢٨٧	٢٧١	٢٧١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٩٥١	١١٢٨	٨٧	٢٢	٣٤	٦٩	٦٩	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٣
١٠٨٠	٨٥٥	٩٠	٩	٢٦	٨	٨	٤	٤	٤	٤
٠٠	١٢١	٨	٣	٨	٥٨	٥٨	٤	٤	٤	٤
٥٤٨	٧٧	١٢١	٣٧	٣٠	٦٠	٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٥١١٠٢	٧٠٧٠٢	٤٢٤	٦٩٤	٣٤٤	٧٢٠	٧٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٤٦٧٣	١٠٥٠٥	١٨٢٨	١٥٨٤	٠٠	٥٧	١٧٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٤٥٥	٢٧٧	٤٤	٦٤٧	٥١٣	٣٣٨	٣٣٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٤٥	٥٤٥	١٢٥	٧٠	٥٤	٢٤٦	٢٤٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٣١٢	٦٠٧	٤١	٦٣	٣	١٨٣	١٨٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦٤	٨٣	٤٧	٨٧	٧	٤٤	٤٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٥٥٢	١٢٤٢	٤٩٨	٣٥٣	٥٣٥	١٥٤	١٦٠	١٠٠	١٠٠		
٢٣١	١١٢	٧٠	١٨٢	٩	٦٩	١٠٨	١٠٠	١٠٠		
٣٠٠	٥٨٤	١٢	٣٢	٥	٧	٥	١٠٠	١٠٠		
٤٩٨	٦١	١٣٤	٥	١٩	٥	٨٢	١٠٠	١٠٠		
٢٥٧٥	٢٨٤٧	٢٤٧	٢٩٦	٧٥	٤٢	٣٨	١٠٠	١٠٠		
٢٦٧٩	١١٥٠٠	٦١٣	٢٨٩٣	١٨٨	٥٢٢	١٠١٥	١٠٠	١٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	٥٥٠	٧٢	٠٠	١٦١٨	٠٠	٠٠		
٦٠٦٧٠	٨٢٩٨٩	١٢٩٥٧	٧٣٣٢	١٢	١٤٩٧	٣٠٠٥	١٠٠	١٠٠		
٠٠	٧٥٩	١٧١	٣٣٥	٣٠	٤	٤٧	١٠٠	١٠٠		
٢٠٢	٢٣٨	١٦٦	٢٨٦	٢٦	٤٢	٦٧	١٠٠	١٠٠		
٧٠٢	١٥٦	٥٣٨	٠٠	٩٠٠	٦٨٣	٤٨١	١٠٠	١٠٠		
٠٠	١٧٣٨	٠٠	٠٠	١٧٠	٠٠	٦٨٠	٠٠	٠٠		
٥٤٤	٥٦٦	١٢٩	١٩٧	٦٤	١٦٢	٢١٠	١٠٠	١٠٠		
١٠٣٧	٢٣٦١	٨٨٤	١١٤٩	١٧٠	٨٨٢	٩٦٤	١٠٠	١٠٠		
٢٦٢٣	٣٠٢٦	٤٦٩	٥٩٠	٢	١٧٢	١٣٢	١٠٠	١٠٠		
٧٥	٦١	١٠٧	١٣١	٢٩	١٥٤	١٧٨	١٠٠	١٠٠		
١٠٥١	٠٠	٠٠	٣٥٠	٠٠	١٤٣	٤٣٦	٠٠	٠٠		
٣٩٩٣	٢٣٩٦	٦٠٢٨	٢٧٠٦	١٧٥٨	٤٨٢	٢٧١٤	٢٣٩٢	٢٠٠		
٠٠	١٦	٠٠	١١	٠٠	١٠٠	٦٩	١٠٠	١٠٠		
٠٠	٣٥١١	٥٦٦	١٨٤٣	١٩	٢١	٧٧	١٠٠	١٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	١١٥٢٣٨ ج	٠٠	٦٠٢٣ م	٦٠٢٣ م	٠٠	٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	١٦٢٨١ ج	٠٠	٥٤٧٧ ج	٦٥٨٢ م	٠٠	٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	٤٨٠	٠٠	١٢	٣٩٥	٠٠	٠٠		
٠٠	٣٥٢٤	٣١٠٥	٨٦١	٤٠	٦٠٠	١١٤٧	٠٠	٠٠		
٦٨٨	٤٥٢	١١٦٦	٥٧٩	٦١	٨٣	٧٢	٠٠	٠٠		
٥٢٤	٦٢٣	٠٠	٢٩٨	١٥٠	٢٢٧	٥٨	٠٠	٠٠		
٢٠٨٩	٣١٠٧	١٤٠	٢٨١	٤	١	٣٠	٠٠	٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	١١٧	٠٠	٠٠	٢٤٨	٠٠	٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	١٢٠	٠٠	٩١	٢٤٢	٠٠	٠٠		
٨١٥٠	١١٧٢٣	١٠٥٣	٢٠٢٦	٩٥	٥٣	٣٨٣	٠٠	٠٠		
١٩٩	٢٧٣	٨٨	١٤٨	٤	٧	٣٥	٠٠	٠٠		
٠٠	٤٦٩٣	٠٠	٤١٥١	٠٠	٠٠	١٥٦٦	٠٠	٠٠		
٣٤٦٨	٣٨٠٩	١٨٢١	٣٦٥٣	١١٩	٢٢٤	٣٢٦	٠٠	٠٠		
٠٠	١٤٨٥	٠٠	٢٠٠	٠٠	٧٢	٦١٢	٠٠	٠٠		
٠٠	٢٤٥٥	٢٠٤	٢٠٤	١٠	١٠٠	٨٣٣	٠٠	٠٠		
٨٤٤	١٣٢١	١٥٢	٢٢٧	٠٠	٠٠	٣٠٨	٠٠	٠٠		
٢٨٨٩	١٣٤٦	٦٩٣	٢٤١	٠٠	٠٠	٦٦٣	٠٠	٠٠		
٠٠	٥٣٢٧	٢٣٦٩	٢٦٤٩	٠٠	١٨٠	٤٢٣	٠٠	٠٠		
٠٠	٣٥٣	٥٠٥	١٠٠٩٦	٧٢	٢٥٤	٢٩٨	٠٠	٠٠		
١٤٢٣	١٧٤٦	٣٨٧	٤٢٨	٨	١٤	٣٨٠	٠٠	٠٠		
١٣٣٦	١٤٧٣	٢٦٥	٩٦١	١٢٠	٧	٦٩٤	٠٠	٠٠		
٩٩٢	٦٤٤	١٤٤	٢٨٦	٣	١٢١	١٠٧٣	٠٠	٠٠		
٠٠	٨٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٠٧	٥٤٥	٠٠	٠٠		
٦٦٦	٧٩٠٧	١٠٦٨	١٧٠٢	٣	١٧	٦٠١	٠٠	٠٠		
٢٢٠	٣٢١	٤٦٩	٤٢٩	١١٧	٢٢٩	٩٧٢	٠٠	٠٠		
١١١٢	٤٥١٨	١٣٠٩	١٩٢٠	١٠٩	٣٧٨	٢٢٦	٠٠	٠٠		
١٣١١	١٨٠٢	٧٥	٨٢	١١	٠٠	٩٦	٠٠	٠٠		
٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٣	١٣٤	٠٠	٠٠		
١٢٣٥	٢٢٨٧	٨١٧	١٠٤٤	١٦٥	١٠٠	١٢٢	٠٠	٠٠		

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

القيمة المضافة في الزراعة (بملايين الدولارات)	واردات الفلل (الف طن)	المعونة الغذائية من الفلل (الف طن)	استهلاك الأسمدة (مئة جرام للهكتار من الأراضي المزروعة)	من انتاج الأغذية متوسط معدل للتو السنوي (نسبة مئوية)	منتجات الأسماك (نسبة مئوية من إجمالي الإمدادات اليومية من البروتين)	١٩٩٣		١٩٩٣		١٩٩٣		١٩٩٣	
						١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٣٤١٤	٥٣٦٦	٣٤٥٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٤ - ناميبيا	٥٤	٢٠٧	٢٣٧	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٥ - الجمهورية السلوفينية ب	٧٤١	٨١٣	٨١٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٦ - لاتفيا	١١	٦٨٥	٦٨٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٧ - تايلند	٦٣٨	٢١٣	٧٥١٩	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٨ - كوستاريكا	١٨٠	١١٥٨	٨٦٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٧٩ - أوكرانيا	١٥٠٠	٣٧٨٧٣	٣٧٨٧٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٠ - بولندا	٣١٤٢	٧٨١١	٥١٤٢	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨١ - الاتحاد الروسي ب	١١٢٣٨	٣٥٥٥٣	٣٥٥٥٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٢ - بنما	١٥٩	٨٧	٣٥٤	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية ب	٥١٩	١٩٥٢	٢١٠٤	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٤ - بوسنينا	١٣٣	٦٨	١١٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٥ - تركيا	٢١٠٧	٦	١٢١٦٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٤٨٤٠	٢٧٧٩	١٩٢٦٨	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
الفلل المتوسط الأدنى	٤٨٩٤٧	٣٤٣٠٨	٣٣٩٤٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٧ - فنزويلا ب	٢٣١٤	٢٤٨٤	٣٣٣٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٨ - بيلاروس ب	١٥٠٠	٤٤٤٣	٤٤٤٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٨٩ - البرازيل	٧٨٤٨	٦٧٤٠	٢٣٣٣٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢٧٥٠	١٥٩	٥٠٢٧	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩١ - موريشيوس	٢٤٠	١٨١	١١٩	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٢ - استونيا ب	٤٦	٤١١	٤١١	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٣ - ماليزيا ب	٣٣٨٨	١٣٣٦	٥٣٦٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٤ - شيلي ب	٩٨٣	١٢٦٤	١٩٩٢	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٥ - هنغاريا ب	١٣٧	١٥٥	٣٧٦٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٦ - المكسيك ب	٦٢٢٣	٢٩٠٣٧	١٦٠٣٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٧ - ترينيداد وتوباغو ب	٢٢٢	٢٥٢	١٤٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٨ - لوروغواي ب	١١٠	٤٥	١٣٧١	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
٩٩ - عمان ب	٣٦٩	١٢٠	١٥٢	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٠ - غابون ب	٧٧	٢٧	٢٨٩	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠١ - سلوفينيا	٥٤٩	٥٨٣	٥٨٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٢ - بورتوريكو	٨	٨	٣٨٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٣ - الأرجنتين	١٥٣١٢	٤٨٩٠	٤٨٩٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٤ - اليونان	٧٠٨	١١٩٩	٧٢٤	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٥ - جمهورية كوريا ب	١١٢٧١	٥١٤٣	٢٤٠٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٦ - البرتغال ب	٢١٤٧	٣٣٧٢	٢٩٥٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٧ - المملكة العربية السعودية ب	٥١٨٦	٣٠٦١	١٦٧٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٨ - تركمانستان	٦٤٠	٦٤٠	٦٤٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
الفلل المتوسط والمرتفع	١٠٠٥٩٥	١٠٠٥٩٥	١٠٠٥٩٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
الفلل جنوب الصحراء	١٦٩٥٧	٨١٤٧	١٦٩٥٧	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣٠٠٣٦	٢٦٦٤٢	٣٠٠٣٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
جنوب آسيا	٢٣١١	٤٣١١	٢٣١١	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
أوروبا وآسيا الوسطى	٢٤٥٥٢	١٥٧٥٢	٢٤٥٥٢	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٨٠٩٢	٢٤٥٥٢	٢٨٠٩٢	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
أفريقيا الجنوبية والكتاني	٢٧٧٠٠	٢٧٧٠٠	٢٧٧٠٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
المدنية بصورة باهظة	٢٦٦٦٠	٢٦٦٦٠	٢٦٦٦٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
التصاعدات مرتفعة الفلل	٧٧٥٢٠	٧٧٥٢٠	٧٧٥٢٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٠٩ - نيوزيلندا ب	٢٨٢	٦٣	٢٤٢٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٠ - أيرلندا	٤٠٩	٥٥٣	٢٠٣٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١١ - أستراليا ب	٤٥٥٥	٦٠٧٣	٢٠٣٦٠	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٢ - إسرائيل	٢٢٢٣	١٦٠١	٩٦٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٣ - إسرائيل ب	٣٢	٥	٨٤٥٤	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٤ - هونغ كونغ	٦٤٠	٨١٢	٢٢٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٥ - المملكة المتحدة	٣٥٩٨	١٦٣٨٣	١٠١٠٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٦ - فنلندا	١٠٨	٤٧١٧	٤٥٢٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٧ - الكويت ب	٢٥١	٣٤٠	٥٢	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٨ - إيطاليا ب	٦٢٤٩	٧٦٢٩	٢٦٠٤٤	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١١٩ - سنغافورة ب	٧٩٨	١٣٢٤	١٠٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢٠ - كندا	١٠٩٥	١٣٨٣	١٠٠٠٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢١ - هولندا ب	٤٤٦١	٥٢٤٦	١١٦٣٦	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	٥٨٣	٤٢٦	٢٢٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢٣ - بلجيكا ب	٣٥٧٢١	٣٥٧٢١	٣٥٧٢١	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢٤ - فرنسا ب	١١٨٨	١٥٧٠	٢٨١٨٨	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢٥ - النمسا ب	١٨٤	١٣١	٢٤٢٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣
١٢٦ - ألمانيا ب	٣٥٢٣	٢٥٠٠	٢١٦٧١	١٩٨٠									

جدول ٥ : الطاقة التجارية

اقتصادات متوسطة الدخل بإستبعاد الصين والهند	متوسط معدل النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية)		استهلاك الطاقة		استخدام الطاقة (مكافآت لتلظ)		واردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية	
	النتاج المحلي الإجمالي لكل كجم (بالنولترات)		نصيب الفرد (كجم)		نصيب الفرد (كجم)		نصيب الفرد (كجم)	
	١٩٩٣ - ٧١	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧١	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٧١ - ٦٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٧١ - ٦٠	١٩٩٣ - ٨٠
١ - موزامبيق	٢٢,٩	١٥,٦-	١٧,٧-	٦,٦	٥,٤	١٧٤	١٧٤	١٧٤
٢ - تنزانيا	٤,٥	٥,١	٢,٢	٥,٠	٥,٢	٨٣	٨٣	٨٣
٣ - النيبيا	٦,٤	٦,٥	٠,٨	٦,٠	٦,٠	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
٤ - مالاوي	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٧٤	٧٤	٧٤
٥ - قوت نام	١٠,٩	٩,٧	٩,٢-	٢,٦	٢,٦	١٦٥	١٦٥	١٦٥
٦ - بوروندي	٠,٠	٦,٩	٧,٦	٧,٠	٧,٠	٨	٨	٨
٧ - أوغندا	٤,٠-	٢,١	٧,٠-	٣,٣	٣,٣	٥٨	٥٨	٥٨
٨ - نيبال	١١,٩	١٤,١	٧,٣	٨,١	٨,١	٦	٦	٦
٩ - ملاوي	١١,٤	٣,٦	٧,٦	١,٥	١,٥	٣٧	٣٧	٣٧
١٠ - تشاد	٠,٠	٠,٠	٤,١	٠,٥	٠,٥	١٨	١٨	١٨
١١ - روتاندا	٣,٣	٣,٤	١٨,٢	٠,١-	٠,١-	١١	١١	١١
١٢ - بيلانيش	١١,٤	١٢,٢	٩,٠	٧,٩	٧,٩	١٨	١٨	١٨
١٣ - منغشتر	٠,٨-	٥,٧	٣,٧-	١,٧	١,٧	٦٤	٦٤	٦٤
١٤ - غينيا بيسار	٠,٠	٠,٠	٤,١	٢,١	٢,١	٣٥	٣٥	٣٥
١٥ - كينيا	١٥,٩	١٥,٦	٤,٢	٦,٩	٦,٩	١١٤	١١٤	١١٤
١٦ - مالي	٨,٤	٥,٢	٧,٩	١,٩	١,٩	١٦	١٦	١٦
١٧ - نيجير	٠,٠	٨,٥	١١,٩	٢,٢	٢,٢	١٧	١٧	١٧
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٠,٠	١,٢-	٣,٤-	٢,٦	٢,٦	٥٥	٥٥	٥٥
١٩ - بوركينا فاسو	٠,٠	١٢,٧	١,١	١,١	١,١	٩	٩	٩
٢٠ - لهند	٥,٣	٦,٦	٤,٧	٦,٧	٦,٧	١١١	١١١	١١١
٢١ - بوجيريا	٦,٥	٢,٤	١٨,٧	١,٩	١,٩	٣٩	٣٩	٣٩
٢٢ - ألبانيا	٥,٠	٥,٤-	١٠,١	٣,١-	٣,١-	٦٠٤	٦٠٤	٦٠٤
٢٣ - بكاراغوا	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٢,٤	٢,٤	١٤٨	١٤٨	١٤٨
٢٤ - بوجو	٨,٤	٠,٠	٩,٠	٠,٩	٠,٩	٤٧	٤٧	٤٧
٢٥ - غامبيا	٠,٠	٠,٠	١٤,٥	٠,٨	٠,٨	٥٧	٥٧	٥٧
٢٦ - رامبيا	٦,٥	٣,٠-	٠,٩	٢,٥	٢,٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥
٢٧ - منغوليا	١٠,٣	٤,٦	١٠,٤	٢,٢	٢,٢	٦٣٢	٦٣٢	٦٣٢
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤,٨	٢,٥	٠,٥-	٢,٩	٢,٩	٤٠	٤٠	٤٠
٢٩ - بن	٠,٠	١١,٢	١,٦	٣,٣	٣,٣	٢٠	٢٠	٢٠
٣٠ - غانا	٧,١	٢,١	٣,٣	٢,٧	٢,٧	٩٦	٩٦	٩٦
٣١ - باكستان	٦,٩	٧,٣	٥,٨	٦,٨	٦,٨	١٠٣	١٠٣	١٠٣
٣٢ - طاجيكستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٦٣٤	٦٣٤	٦٣٤
٣٣ - الصين	٧,٨	٤,٩	٧,٤	٥,١	٥,١	٢٧٨	٢٧٨	٢٧٨
٣٤ - غينيا	١٤,١	٣,٨	٢,٣	١,٤	١,٤	٦٦	٦٦	٦٦
٣٥ - موريتانيا	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٠,٤	٠,٤	١٠٥	١٠٥	١٠٥
٣٦ - زيمبابوي	٠,٢	٧,١	١,١	٥,٥	٥,٥	٤٤٣	٤٤٣	٤٤٣
٣٧ - جورجيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٨٩١	٨٩١	٨٩١
٣٨ - هندوراس	١٣,١	٣,٣	٦,٣	١,٧	١,٧	١٨٠	١٨٠	١٨٠
٣٩ - سرى لانكا	٨,١	٦,٧	٢,١	١,٩	١,٩	٨٠	٨٠	٨٠
٤٠ - كوت ديفوار	٢١,٨	٦,١-	٦,٣	٠,٣	٠,٣	١٥٢	١٥٢	١٥٢
٤١ - ليسوتو	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٢ - أرمينيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٥٨	٩٥٨	٩٥٨
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٤,٢	٤,١	٨,٩	٥,٨	٥,٨	٥٢٩	٥٢٩	٥٢٩
٤٤ - ميانمار	٨,٠	١,٥-	٢,٧	٠,٨-	٠,٨-	٣٩	٣٩	٣٩
٤٥ - جمهورية اليمن	٠,٠	٠,٠	٧,٦	٧,٨	٧,٨	١١١	١١١	١١١
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣
٤٦ - أذربيجان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠	٢٤٧٠
٤٧ - أنتونيبيا	٧,٧	٣,٧	١٢,٥	٧,٥	٧,٥	٧١	٧١	٧١
٤٨ - السنغال	٠,٠	٥,٣	٠,٠	٠,٤	٠,٤	١٢١	١٢١	١٢١
٤٩ - بوليفيا	٣,٦	٠,٨	١٠,٤	٠,٩	٠,٩	١٧٣	١٧٣	١٧٣
٥٠ - الكاميرون	٤٦,٦	٥,٣	٨,٣	١,٦	١,٦	٥٩	٥٩	٥٩
٥١ - جمهورية مقدونيا البوسغرافية السابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٦٥	٩٦٥	٩٦٥
٥٣ - الفلبين	٣,٠٩	٥,٦	٥,٣	٣,٥	٣,٥	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
٥٤ - لكونغو	٣٣,٢	٦,٩	١,٤	١,٥	١,٥	١٧٦	١٧٦	١٧٦
٥٥ - أوزبكستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٠٣٣	٢٠٣٣	٢٠٣٣
٥٦ - المغرب	٢,٩	٢,٧-	٨,٣	٣,٨	٣,٨	٢٩٩	٢٩٩	٢٩٩
٥٧ - مولدوفا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣٤٥	١٣٤٥	١٣٤٥
٥٨ - روانديلا	٢١,٤	٣,٨	٦,٦	١,٨	١,٨	١٥٩	١٥٩	١٥٩
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١٢,٠	٢٠,١	٦,٧	٢,٤	٢,٤	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨
٦٠ - بلغاريا	٤,٢	٠,٤	٥,٢	٣,٠-	٣,٠-	١٩٥٤	١٩٥٤	١٩٥٤
٦١ - رومانيا	٢,٧	٤,٦-	٥,٧	٢,٧-	٢,٧-	١٧٦٥	١٧٦٥	١٧٦٥
٦٢ - الأردن	٠,٠	٠,٠	١٤,٢	٥,٠	٥,٠	٧٦٦	٧٦٦	٧٦٦
٦٣ - كازاخور	٢٨,٦	٣,٩	١٦,٠	٢,٨	٢,٨	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢
٦٤ - الجمهورية التومينكية	٢٢,٣	٣,٧	٥,٠	١,٣	١,٣	٢٣٥	٢٣٥	٢٣٥
٦٥ - السلفادور	١٦,٧	٣,٥	٧,٨	٢,٣	٢,٣	١٦٠	١٦٠	١٦٠
٦٦ - ليتوانيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٥٩٦	٢٥٩٦	٢٥٩٦
٦٧ - كولومبيا	١,٧-	١١,٩	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦٤٤	٦٤٤	٦٤٤
٦٨ - جامايكا	٠,٠	٠,٦-	٠,٦-	١,٩	١,٩	٩٩٦	٩٩٦	٩٩٦
٦٩ - بيرو	١٢,٩	٣,٩-	٣,٦	٠,٦-	٠,٦-	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢
٧٠ - باراغواي	١٤,١	٤٥,٥	١٠,٣	٥,٩	٥,٩	٢١٤	٢١٤	٢١٤
٧١ - كازاخستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤٤٣٥	٤٤٣٥	٤٤٣٥
٧٢ - تونس	٤,٥	٠,٨-	٩,٥	٤,٠	٤,٠	٥٨٢	٥٨٢	٥٨٢

ملاحظة : بالنسبة لقلية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

متوسط معدل النمو السنوي للطاقة (نسبة مئوية)											
استخدام الطاقة (مكافآت النفط)						الناتج الطاقة					
واردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات لتلبية		تنتج المحلي الاجمالي لكل كجم (بالدولارات)		نصيب الفرد (كجم)		استهلاك الطاقة		الناتج الطاقة			
١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧١	١٩٩٣	١٩٧١	١٩٩٣-٨٠	١٩٨٠-٧١	١٩٩٣-٨٠	١٩٨٠-٧١		
١	٣	١,٩	١,٤	٩٥٥	٢٥٥	٥,٠	١٤,٩	٤,٦	٥,٠	٧٣ - الجزائر	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٤ - ناميبيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥ - جمهورية سلوفاكية	
٠٠	٠٠	١,٠	٠٠	١٧١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٦ - لاتفيا	
٩	١٦	٣,٢	١,١	٦٧٨	١٧٨	١٠,٥	٦,٨	٢٦,٠	١٠,١	٧٧ - نيلند	
١٢	٥	٤,٢	١,٤	٥٥٨	٤٤٣	٣,٦	٥,٨	٥,٨	٦,٨	٧٨ - كوستاريكا	
٠٠	٠٠	٠,٥	٠٠	٢٩١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩ - لوكزانيا	
٢٠	٠٠	٠,٩	٠٠	٢٢٩٩	٢٤٩٣	٢,٠	٥,١	٢,٢	٣,٥	٨٠ - بولندا	
٠٠	٠٠	٠,٥	٠٠	٤٤٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨١ - الاتحاد القوسي	
٥١	٦٢	٤,٣	٠,٩	٥٩٩	٨٣٤	٠,٣	٠,٣	١٠,٤	١٧,٢	٨٢ - بنما	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٣ - جمهورية تشيكيا	
٠٠	٠٠	٧,٠	٠,٧	٢٨٨	٢٤٣	٢,٧	١٠,٦	٠,٢	٩,٢	٨٤ - بولسافا	
٢٦	١١	٢,٠	٠,٩	٩٨٣	٣٧٧	٥,١	٧,٧	٢,٥	٥,٨	٨٥ - تركيا	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٣٥	٧١٤	٦,٧	٨,٣	٦,٨	٧,٧	٨٦ - جمهورية ايران الاسلامية	
الشرق الأوسط الاطلي											
١	٠	١,٢	٠,٦	٢٢٩٩	٢٠٧٢	٢,٣	٤,٨	١,٨	٤,٧	٨٧ - هزويلا	
١١	٠٠	٠,٨	٠٠	٣٤٢٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٨ - بيلاروس	
١١	١٣	٤,٩	١,٤	٦٦٦	٣٦١	٣,٧	٨,٤	٧,٥	٦,١	٨٩ - البرازيل	
٠٠	٩	١,٢	٠,٤	٢٣٩٩	١٩٩٣	٣,٠	٣,٥	٣,١	٨,١	٩٠ - جنوب أفريقيا	
١١	٨	٧,٧	١,٣	٣٩١	٢٢٥	٣,٠	٤,٦	٧,١	١,٨	٩١ - موريشيوس	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢ - استونيا	
٤	١٠	٢,٢	٠,٩	١٥٢٩	٤٣٦	٩,٨	٨,٤	١١,٦	١٩,٢	٩٣ - ماليزيا	
١١	٥	٣,٥	١,٥	٩١١	٧٠٩	٤,٧	٠,٨	١,٥	٠,٣	٩٤ - شيلي	
١٩	١٠	١,٦	٠,٣	٢٣٨٥	١٨٧٢	٠,٦	٤,٦	٠,٣	٢,٤	٩٥ - هنغاريا	
٤	٠	٢,٧	١,٢	١٤٣٩	٦٥٣	٣,١	١٠,٣	١,٨	١٦,٦	٩٦ - المكسيك	
١٤	٦٠	٠,٨	٠,٣	٤٩٦٦	٢٧٣٥	٣,٤	٤,٤	٠,٣	٥,٨	٩٧ - ترينيداد وتوباغو	
١٢	١٥	٥,٨	١,٣	٧١٥	٧٤٩	١,٠	٠,٨	٦,٥	٠,٨	٩٨ - لوزوغواي	
١	٠	٢,٤	٣,٤	٢٤٠٨	١١٩	٩,٧	٤١,٢	٨,٣	١,٠	٩٩ - عمان	
٠٠	٠	٥,٦	٠,٩	٧١٩	٨٠٥	١,٨	٤,٨	٥,٧	٥,٧	١٠٠ - غابون	
٠٠	٠٠	٤,٠	٠٠	١٥٣١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠١ - سلوفاكيا	
٠٠	٠٠	٤,٩	٠,٥	٢٠١٨	٣٨٦٢	٠,٧	٢,٦	١,٩	٣,٩	١٠٢ - بورتوريكو	
٢	٤	٥,٦	١,١	١٣٥١	١٢٨٢	١,١	٢,٦	٢,٥	٢,٧	١٠٣ - الأرجنتين	
٢٤	٢١	٣,٣	١,٢	٢١٦٠	١٠٣٤	٣,٤	٦,٠	٦,٢	٧,٨	١٠٤ - اليونان	
١٨	١٦	٢,٦	٠,٦	٢٨٦٣	٥٠٧	٩,٥	١١,١	٧,٥	٥,٢	١٠٥ - جمهورية كوريا	
١٣	١٥	٤,٩	١,٢	١٧٨١	٧٧١	٤,٨	٥,٢	٢,٤	٢,٣	١٠٦ - البرتغال	
٦٩	٠	٠٠	١,٠	٤٥٥٢	١٠٦١	٥,٣	٢١,٠	٠,٧	٧,٥	١٠٧ - المملكة العربية السعودية	
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٢٦٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٨ - تركمنستان	
الشرق الأوسط والوسط											
٠٠	٠٠	١,٨	٠٠	٧٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الشرق الأوسط والوسط	
٠٠	٠٠	١,٩	٠٠	٢٥٠	٢٢٤	٣,٧	٤,١	٣,٦	٤,٥	الشرق الأوسط والوسط	
٠٠	٠٠	١,٢	٠٠	١٢٠	٢٢٨	٥,٢	٧,٦	٥,٠	٧,٦	الشرق الأوسط والوسط	
٠٠	٠٠	١,٣	٠٠	١١٣	٢٨	٦,٧	٤,٩	٦,٦	٥,٢	الشرق الأوسط والوسط	
٠٠	٠٠	١,٨	٠٠	٢٢٦٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	الشرق الأوسط والوسط	
٠٠	٠٠	١,٩	٠٠	١٠٩٨	٤٠٤	٥,٤	١١,٥	٢,٣	٢,٧	الشرق الأوسط والوسط	
٠٠	٠٠	١,٣	٠٠	٩١٥	٦٤٥	٢,٦	٥,٨	٢,٨	٢,٠	الشرق الأوسط والوسط	
مدينة بصورة باهظة											
٠٠	٠٠	١,٢	٠٠	٨٧١	٧٩١	٠,٧	٥,٧	١,٣	٥,٦	مدينة بصورة باهظة	
٠٠	٠٠	١,٤	٠٠	٤٤٩٥	١,٦	١,٦	٢,٠	١,٨	١,٧	الاصادات مرتفعة الدخل	
٧	٧	٢,٩	١,١	٤٢٩٩	٢٤٣٤	٤,٦	٢,٥	٧,٥	٥,٤	١٠٩ - نيوزيلندا	
١٢	٤٥	٠,٧	٠,٧	٣٠١٦	٢٣٥٧	٢,١	٢,٢	٢,٧	١,٨	١١٠ - أيرلندا	
١٠	٢٦	٥,١	١,٠	٢٣٧٢	١٢٦٤	٢,٩	٥,٢	٥,١	٤,٥	١١١ - اسبانيا	
١٠	٩	٥,١	١,٠	٢٦٠٧	٢٠٧٢	٤,٤	٢,٧	١٠,٤	٤٦,١	١١٢ - اسرائيل	
٠	٥	٣,١	٠,٩	٥٣١٦	٤٠٧٩	٢,٣	٣,٤	٥,٦	٥,٠	١١٣ - استراليا	
٢	٣	٨,٣	١,٢	٢٢٧٨	٨٥٠	٦,٦	٦,٦	٠٠	٠٠	١١٤ - هونغ كونغ	
٠	١٢	٤,٤	٠,٧	٣٧١٨	٣٧٩٠	١,٠	٠,٣	٠,١	٨,٤	١١٥ - المملكة المتحدة	
١٠	١٣	٢,٩	٠,٧	٥٦٣٥	٣٩٨٢	١,٧	٢,٨	٢,٧	٣,٢	١١٦ - فنلندا	
١	٠	٣,٠	٠,٧	٤١٧١	٧٢٦٤	٤,٢	٦,٦	٢,٣	٥,٨	١١٧ - الكويت	
٩	١٦	٦,٤	١,٠	٢٢٩٧	٢١٤١	١,٥	١,٨	٢,٤	٠,٥	١١٨ - إيطاليا	
١٣	٢١	٣,٦	٠,٨	٥٥٦٣	١٣٩٦	٧,٧	٥,٧	٠٠	٠٠	١١٩ - سنغافورة	
٤	٥	٢,٤	٠,٧	٧٨٢١	١٢٣٣	١,٥	٤,٠	٣,٧	٢,٨	١٢٠ - كندا	
٨	١٢	٤,٥	٠,٨	٥٣٣٣	٣٩٠٠	١,٣	٢,٣	٠,١	٦,٤	١٢١ - هولندا	
٠٠	٢	١,٢	٠٠	١٦٨٧٨	٤١٥١	١٠,٥	٢٧,٣	٥,٩	٦,٧	١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	
٠٠	٠٠	٤,٢	٠,٧	٤٩٨٩	٤١٧٧	١,٦	١,٣	٣,٠	٢,٩	١٢٣ - بلجيكا	
٩	١٣	٥,٤	١,٠	٤٠٣١	٣٠٢٥	٢,٠	١,٩	٦,٧	١,٤	١٢٤ - فرنسا	
٦	١٠	٧,١	٠,٩	٣٢٧٧	٢٥٥٧	١,٤	٢,٠	١,٤	٠,٢	١٢٥ - النمسا	
٧	٨	٥,٧	٠٠	٤١٧٠	٣٩٥٣	١,٧	١,٣	١,٣	٠,٦	١٢٦ - ألمانيا ب	
٨	١١	٤,٠	١,٠	٥٣٨٥	٤٥٢١	١,٣	١,٨	٤,٥	٩,٥	١٢٧ - السويد	
١٣	٧	٣,١	٠,٧	٧٦٣٣	١,٤	١,٧	١,٧	٠,٧	٠,٧	١٢٨ - الولايات المتحدة	
٢	١٢	٤,٧	٠,٩	٥٠٩٦	٣٥٦٥	١,٥	٣,٧	٩,٠	٣,٠	١٢٩ - النرويج	
٥	١٤	٦,٨	٠,٩	٣٨٦١	٣٨٦٦	٠,٧	٠,٧	٢٤,١	١٤,٣	١٣٠ - الدانمرك	
١٤	٢٠	٩,٣	٠,٩	٣٦٤٢	٢٥٥٣	٢,٧	٢,٥	٤,٦	٢,٦	١٣١ - اليابان	
٤	٧	٩,٤	١,٥	٣٤٩١	٢٧٤٢	١,٨	١,٧	٢,٦	٨,٨	١٣٢ - سويسرا	
العالم											
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠		

(أ) بما في ذلك أيرلندا. (ب) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٦ : هيكل الصناعة التحويلية

[illegible]

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام الموداء عن سنوات غير تلك المحددة .

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية (نسبة مئوية)											
القيمة المضافة في الصناعة التحويلية (بملايين من الدولارات الجارية)											أخرى ^أ
الغزل والنسيج والملابس		الآلات ومعدات النقل		الكيمائيات		الأغذية والمشروبات والتبغ		الخدمات			
١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠
٤٥	٣٥	٣	٤	١١	٩	١٩	٢٠	٢٢	٢٢	٤٠٦٠	٦٨٢
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٧٢	١١
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٧٢	١١
٢٣	٢٤	٥	٢٥	٤٠	٤	١٦	١٤	١٦	٢٣	٣١١٨٥	١١٣٠
١٧	٢٨	١٠	٧	٨	٦	٨	١٢	٤٧	٤٨	١٣٨٠	٢٠٣
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٤٨٨٧٢	١١
٣٧	٢٨	٧	٨	٢٦	٢٤	٩	١٩	٢١	٢٠	١١	١١
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٢٠٠٣٣٧	١١
٢٢	٤٤	٩	٥	٣	١	٥	٩	٥١	٤١	٥٠٢	١٢٧
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
٣٧	٢٦	٦	٦	٢٦	١٨	١٧	٢٠	١٤	٣	١٥٣٦٣	١١
الخدمات المتوسطة الأجل											٥٠٤٢٧
٥٢	٣٩	١٢	٨	٩	٩	٥	١٣	٢٢	٣٠	٨٨٣٨	٢١٦٣
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٢١٧٩	١١
٣٨	٤٥	١٤	١٠	٢٢	٢٢	١١	١٣	١٥	١٦	٩٠٠٦٢	١٠٤٢٢
٤٧	٤٥	١٠	١٠	١٩	١٧	٨	١٣	١٧	١٥	٢٦٠٥٠	٣٨٩٢
١٩	١٢	٥	٣	٣	٥	٥١	٦	٢٣	٧٥	٦٠٢	٢٦
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٢٦٥	١١
٣٩	٥٤	١١	٩	٣٤	٨	٦	٣	١٠	٢٦	١١	٥٠٠
٤٩	٥٥	١١	٥	٥	١١	٧	١٢	٢٩	١٧	١١	٢٠٨٨
٤٠	٣٩	١٤	٨	٢٧	٢٨	٩	١٣	١١	١٢	٧٣٨١	١١
٣٠	١١	١٧	١١	٢٥	١١	٥	١١	٢٤	١١	٦٧١٥٧	٨٤٤٩
١١	٧٠	١١	١١	٢	٧	١١	٣	١١	١٨	٤٩٦	١٩٨
٢٢	٣٢	٨	٨	٦	٧	١٨	٢١	٣٣	٣٤	٢٤٦١	١١٩
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٤٩٥	١١
١١	٤٤	١١	٦	١١	٦	١١	٧	١١	٣٧	٦٥٣	٢٢
٣٥	١١	١٠	١١	٢٢	١١	١٦	١١	١٦	١١	٢٦٧٠	١١
١٦	١١	٥٠	١١	١٣	١١	٥	١١	١٦	١١	١٢٣٩٢	١١٩٠
٤٤	٤١	١٢	٩	١٣	١٧	١٠	٢١	٢١	١٨	٥٠٠٠٩	٩٩٦٣
٣٥	٤١	٩	٩	١٢	١٣	١٧	١٩	٢٦	١٩	١٢٣٨٨	١٩٥٢
٣٧	٣٦	١٠	١١	٢٠	١١	١٢	١٧	١٠	٢٦	٨٥٤٥٤	١٨٨٠
٣٥	٣٩	١٠	١٠	١٢	١٣	٢٣	١٩	٢٠	١٨	١١	١٠٦
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	٤٣٥
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											١٠٨
الخدمات المتوسطة الأجل											

(أ) تشمل البيانات غير المخصصة، أنظر الملاحظات التقنية. (ب) بما في ذلك أيرلندا. (ج) بيانات القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بمسح المشتري. (د) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٧ : إيرادات الصناعة التحويلية ونتاجها

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم													
النتائج الإجمالية لكل مستخدم (١٩٨٠ - ١٠٠)				إجمالي الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة				متوسط - نمو السنوي (نسبة مئوية)					
١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٩٢ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	
القطاعات منخفضة الدخل													
بإستخدام الصين والهند													
..	..	..	..	..	..	..	٢٩	..	..	..	..	..	١ - موزامبيق
..	..	..	١٢٢	..	..	..	٤٢	..	..	..	..	..	٢ - تنزانيا
..	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	..	٣ - إثيوبيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤ - سيراليون
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥ - غيت نام
..	٧١	٧٥	..	..	١٩	٢١	..	..	١٢٣	١٢٩	..	٧,٥-	٦ - بروندي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧ - أوغندا
..	..	..	..	..	٢٥	٢٣	..	..	..	..	..	..	٨ - نيبال
..	..	..	١٢٦	..	..	..	٣٦	..	..	..	..	..	٩ - ملاوي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٠ - تشاد
..	..	..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	١١ - رواندا
..	..	..	..	..	٣٩	٢٦	..	..	٨٦	٠,٧-	٣,٠-	..	١٢ - بنغلاديش
..	..	..	١٠٦	..	..	..	٣٦	..	..	..	..	..	١٣ - مدغشقر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٤ - غينيا بيساو
٢٣٥	٢٤٧	٢٣٣	٤٣	٤٢	٤٠	٤٣	٥٠	٦٩	٨٣	٩١	٢,١-	٣,٤-	١٥ - كينيا
..	..	..	١٣٩	..	..	..	٤٦	..	..	..	..	..	١٦ - مالي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٧ - النيجر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	١٩ - بوركينا فاسو
٢١٧	٢١٤	٢١٢	٨٣	٣٨	٣٨	٣٩	٤٦	١٢٩	١٣٠	١٣٤	٢,٥	٠,٤	٢٠ - الهند
..	..	..	١٨٢	..	..	..	١٨	..	..	..	..	٠,٨-	٢١ - نيجيريا
..	..	..	..	..	..	٣٦	..	..	..	..	..	..	٢٢ - أفانبا
..	..	..	٢١٠	..	..	..	١٦	..	..	..	..	٢,٠-	٢٣ - نيكاراغوا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٤ - توغو
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٥ - غامبيا
..	١٣٢	١٢٩	١,٩	..	٢٦	٢٦	٣٤	..	١٣٠	١٢٢	٣,٨	٣,٢-	٢٦ - زامبيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٧ - منغوليا
١٢٢	..	١٤٢	..	٣٦	..	٤١	..	..	..	..	..	..	٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٢٩ - بنن
..	..	..	١٩٣	..	..	..	٢٣	..	..	..	..	١٤,٨-	٣٠ - غانا
..	..	..	٥٠	..	..	..	٢١	..	..	..	..	٣,٤	٣١ - باكستان
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٢ - طاجيكستان
٣١٨	٢٦٩	٢٤٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٣ - الصين
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٤ - غينيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٥ - موريتانيا
١٣٢	١٣٢	١٢٧	٩٨	٢٧	٢٩	٣٣	٤٣	١,٦	١,٨	١,٦	٠,١	١,٦	٣٦ - زيمبابوي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٣٧ - جورجيا
..	..	..	..	٣٦	٣٥	٣٧	..	..	..	..	..	..	٣٨ - هنغاريا
..	..	١٣٨	٧٠	..	..	١٨	..	..	..	٩٥	١,٤	..	٣٩ - سرى لانكا
..	..	..	٧١	..	..	..	٢٧	..	..	..	..	٠,٩-	٤٠ - كوت ديفوار
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤١ - ليسوتو
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٢ - أرمينيا
٢٠٩	٢٣٤	٢١٥	٨٩	٢٩	٣٠	٣٣	٥٤	٧٣	٨٠	٨٢	٣,٦-	٤,١	٤٣ - جمهورية مصر العربية
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٤ - ميانمار
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٥ - جمهورية اليمن
القطاعات متوسطة الدخل													
الدخل المتوسط الأدنى													
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٦ - اندونيسيا
٢١٤	٢١٤	٢٠٦	٤٢	١٩	٢٠	٢٠	٢٦	١٧٢	١٧١	١٦٤	٤,٣	٥,٢	٤٧ - اندونيسيا
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٤٨ - السنغال
..	..	..	٥٠	..	٨	٩	٣٧	..	٧٨	٧٤	٠,٨-	١,٧	٤٩ - بوليفيا
..	..	١٨٩	٨٠	..	..	٤٥	٢٩	..	..	٨٨	..	..	٥٠ - الكاميرون
..	..	..	..	٢٨	٤٩	٤٨	..	..	..	..	..	..	٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥٢ - جمهورية قرغيزستان
١٢٨	١٢٢	١١١	١,٤	٢٦	٢٧	٢٧	٢١	١٨١	١٨٠	١٦١	٥,٢	٣,٧-	٥٣ - الفلبين
..	..	..	..	..	..	..	٣٤	..	..	..	..	..	٥٤ - الكونغو
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥٥ - أوزبكستان
٨٩	٩٠	٩١	..	٣٧	٣٧	٣٧	..	٧٨	٧٨	٧٦	٢,٥-	..	٥٦ - المغرب
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٥٧ - مولدوفا
..	..	..	..	..	..	٢٠	..	..	..	٩٧	١,٦-	٣,٢-	٥٨ - غواتيمالا
..	..	..	..	..	..	..	٤٠	..	..	..	..	٢,٩	٥٩ - بابوا غينيا الجديدة
١٢٢	١٣٨	١٢٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٦٠ - بلغاريا
..	..	..	..	..	٣٩	٤٢	..	..	..	..	..	..	٦١ - رومانيا
..	..	..	..	..	٢٩	٢٦	٣٧	٧٠	٧٣	٧٩	٣,٣-	..	٦٢ - الأردن
١٢٤	١٢٣	١١٦	٨٣	٣٨	٣٨	٣٩	٢٧	١,٥	٩٨	٩١	٠,٧-	٣,٣	٦٣ - إكوادور
..	..	..	٦٣	..	..	..	٣٥	..	..	..	..	١,١-	٦٤ - الجمهورية الدومينيكية
..	..	..	٧١	..	٢٠	..	٢٨	..	..	..	..	٢,٤	٦٥ - السلطانيون
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٦٦ - ليتوانيا
١٦٧	١٦٠	١٦٨	٨٦	١٥	١٥	١٥	٢٥	١١١	١١٥	١١٦	١,٠	٠,٢-	٦٧ - كولومبيا
٧٥	٧٢	٧٦	٩٩	٣٤	٣٣	٣٢	٤٣	٨٧	٨٩	٩٠	١,٥-	٠,٢-	٦٨ - جامايكا
..	..	..	٨٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٦٩ - بيرو
..	..	..	..	..	٢٢	..	..	..	..	..	..	..	٧٠ - باراغواي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٧١ - كازاخستان
..	..	..	٩٤	..	..	..	٤٤	..	..	..	..	..	٧٢ - تونس

ملاحظة : بالنسبة للقطاعات المتوسطة الدخل، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم												
النتائج الإجمالية لكل مستخدم (١٩٨٠ - ١٠٠)	لجمالي الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة				الرقم القياسي (١٩٨٠ - ١٠٠)				متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)			
	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٢ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠		
	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٩٢ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠		
٧٣ - الجزائر	..	..	..	١٢١	..	..	..	٤٥	..	..	..	١,٣-
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية المولدافية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - نيلند	..	..	..	..	..	١٢	١٦	٢٦	..	..	..	..
٧٨ - كوستاريكا	..	..	..	..	..	٣٦	٣٨	٤١	..	..	..	..
٧٩ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	..	..	..	..	..	..	١٦	٢٤	٧٤	٨٣	٥,٦	..
٨١ - الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما	٩٥	٩٢	٩١	٦٧	٣٧	٣٦	٣٦	٣٢	١٢٩	١٢٤	٢,٠	٠,٢
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بونشوا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٥ - تركيا	٢٠٤	٢٠٠	١٧٣	١٠٨	٢٥	٢٥	٢٢	٢٦	١٥٤	١٥٨	١٢٢	٦,١
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	..	١١٨	١١٠	..	..	٣٥	٣٢	٢٥	..	٥٩	٤٥	٦,٨-
المتوسط المتوسط الأعلى												
٨٧ - فنزويلا	١٢٢	١١٨	١٢١	١٠٢	١٩	٢١	١٦	٣١	٥٧	٦١	٥٨	٥,٤-
٨٨ - بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ - البرازيل	..	٩٧	٩٥	٨٢	..	٢٣	٢٢	٢٢	..	٨٠	٨١	٢,٤-
٩٠ - جنوب أفريقيا	٧٥	٧٨	٨١	٦٤	٥١	٥١	٥١	٤٦	١٠٧	١٠٥	١٠٧	٢,٧
٩١ - موريشيوس	..	٧١	٧٦	١٣٩	..	٤٨	٤٦	٣٤	..	١٠٧	١٠١	٠,٤
٩٢ - استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا	..	..	..	٩٦	٢٧	٢٧	٢٧	٢٨	١٣٨	١٣٥	١٢٩	٢,٣
٩٤ - شيلي	..	..	..	٦٠	١٨	١٨	١٧	١٩	١١٦	١١١	١٠٥	٨,١
٩٥ - هونغاري	٨٥	١٠٦	٩٤	٤٦	..	٤٣	٤١	٢٨	١١٨	١١٥	١٢٢	١,٧
٩٦ - المكسيك	..	..	..	..	..	٢٢	٢١	..	..	..	..	..
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٨ - لوروغواي	١١٢	١١٠	١٠٩	..	٢٣	٢٣	٢٣	..	٧٤	٨١	٨٤	٢,٣-
٩٩ - عمان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٠ - غابون	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	٧٤	٨٠	٧٦	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	..	١٢٠	١١٣	٧٥	..	١٩	٢٠	٢٨	..	٦٩	٨٢	٢,٢-
١٠٤ - اليونان	١١٠	١١٤	١١٣	٥٥	٢٩	٤١	٤٣	٣٢	١١١	١١٤	١١٤	٠,٨
١٠٥ - جمهورية كوريا	٢٧٠	٢٤٩	٢٢٣	٣٤	٢٦	٢٦	٢٨	٢٥	٢٣٧	٢٣١	٢٠٩	٨,٤
١٠٦ - البرتغال	..	..	١٢٥	..	..	..	٣٦	٣٤	..	..	١٠٣	٠,٥
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمنستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المتوسط المتوسط الأدنى												
الشرق آسيا والمحيط الهادئ												
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
المنطقة بصورة مبسطة												
التصديقات مرتفعة الدخل												
١٠٩ - نيوزيلندا	..	..	١٤٤	..	٥٦	٥٦	٥٧	٦٢	١٠٨	١٠٢	٩٥	١,٢
١١٠ - أيرلندا	..	..	..	..	٢٦	٢٧	٢٧	٤٩	١٢٣	١١٦	١١٢	٢,٠
١١١ - أستراليا	..	..	..	..	٤٢	٤١	٤١	٥٢	..	١١٥	١١١	١,٢
١١٢ - إسرائيل	..	..	..	..	٥٩	٦٠	٦٠	٣٦	٨٦	٩١	٩٤	١,٦-
١١٣ - استراليا	١٦٣	١٦٤	١٤٩	..	٣٥	٣٩	٣٩	٥٢	١١٢	١١٠	١٠٤	٠,٥
١١٤ - هونغ كونغ	..	..	..	..	٥٢	٥٢	٥٥	..	١٥٨	١٥٧	١٥٣	٤,٨
١١٥ - المملكة المتحدة	..	..	..	..	٤٤	٤٤	٤٢	٥٢	١٣١	١٢٨	١٢٥	٢,٥
١١٦ - فنلندا	١٦٠	١٤٤	١٤٣	٧٤	٤٨	٥٢	٤٧	٤٧	١٣٠	١٢٩	١٣٠	٢,٦
١١٧ - الكويت	..	..	..	..	..	١٩	١٢	..	..	..	٦٤	١,٦-
١١٨ - إيطاليا	١٥٢	١٥٢	١٥١	٥٠	٦٩	٦٩	٦٧	٤١	١٧٣	١٧٩	١٧٧	٥,٨
١١٩ - سنغافورة	١٢٢	١٢٨	١٣٠	٧٢	٣٤	٣٣	٣٢	٣٦	٢٠٠	١٨٧	١٧٦	٥,١
١٢٠ - كندا	..	..	١١٣	٦٨	٤٧	٤٨	٤٦	٥٣	١٠٢	٩٩	١٠١	٠,١
١٢١ - هولندا	..	..	..	..	..	٦٠	٦١	٥٢	..	١٣٨	١٣٧	١,٧
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣ - بلجيكا	..	..	١٦٦	..	٤٢	٤٢	٣٩	٤٦	١٠٨	١٠٥	١٠٤	٠,٥
١٢٤ - فرنسا	١٢٤	١٢٢	١٢٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥ - النمسا	١٣٤	١٣٨	١٣٤	٦٢	٥٤	٥٤	٥٣	٤٧	١٢٧	١٢٦	١٢٠	٢,٠
١٢٦ - ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٧ - السويد	١٥٠	١٥٠	١٣٤	..	٥٣	٥٢	٥٥	٥٢	١١٣	١٠٨	١٠٦	١,٢
١٢٨ - الولايات المتحدة	..	..	..	..	٣٥	٣٦	٣٦	٤٧	١٠٥	١٠٣	١٠٣	٠,٤
١٢٩ - النرويج	..	١٢٣	١٣٥	٧٤	٧١	٦٠	٥٩	٥٠	١٤٢	١١٥	١١٢	٢,٣
١٣٠ - الدانمرك	٨٠	٨٢	٨١	٦٩	٥٨	٥٩	٦١	٥٦	٩٧	٩٢	٩٠	٠,٣-
١٣١ - اليابان	١٣٠	١٤١	١٣٦	٤٨	٣٥	٣٣	٣٣	٣٢	١٢٣	١٢٢	١٢٠	١,٩
١٣٢ - مومبر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

المجموع

(أ) بما في ذلك ليزندا .

جدول ٨ : نمو الاستهلاك والاستثمار

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

الاقتصادات منخفضة الدخل باستخدام الصين والهند	الاستهلاك الحكومي العام		الاستهلاك الخاص ، التج .		الاستثمار المحلي الإجمالي	
	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠
١ - موزامبيق	٠.٠	١.٥-	٠.٠	٤.٧ م	٦.٤ م	٦.١ م
٢ - تنزانيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٧.٤ م	٠.٢-
٣ - إثيوبيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٤ - سيراليون	٠.٠	٢.٤-	٠.٣	٠.١-	١.٢-	١.٩-
٥ - فييت نام	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٦ - بورتوريكو	٢.٠	٣.٢	٣.٧	٤.١	١٦.١	٣.٢
٧ - أوغندا	٠.٠	٣.٩	٠.٠	٣.٢	٠.٠	٧.١
٨ - نيبال	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٩ - ملاوي	٧.٩	٥.٠	٣.٤	٣.٠	٤.٢	٢.٣-
١٠ - تشاد	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١١ - رواندا	٧.٥	٧.٣	٥.٣	٠.٩	١٠.٤	٠.٠
١٢ - بنغلاديش	٠.٠	٠.٠	٢.٣	٢.٧	٤.٨	١.٦
١٣ - مدغشقر	١.٥	٠.١-	٠.٢-	٠.٧-	٠.٤	٢.٥
١٤ - غينيا بيساو	١.٣	٥.٠	٣.٢-	٢.٩	١.٧-	٩.١
١٥ - كينيا	٩.٢	٣.٤	٦.٤	٤.٧	٢.٤	٠.٧-
١٦ - مالي	٤.٠	٥.٤	٥.٢	١.٠	٤.٩	٥.١
١٧ - النيجر	٣.٠	١.٧	١.٧-	٠.٢-	٧.٦	٦.٨-
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٩ - بوركينا فاسو	٦.٦	٥.٥	٤.٧	٢.٥	٤.٤	٧.٩
٢٠ - الهند	٤.١	٦.٢	٢.٨	٤.٧	٤.٥	٥.٧
٢١ - نيجيريا	١١.٤	٠.٣	٧.٨	٠.٩-	١١.٤	٥.٥-
٢٢ - أثيوبيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤.١	٠.٠	١١.٨-
٢٣ - نيكاراغوا	١٠.٧	٣.٠-	١.١	١.٢-	٠.٠	٥.٥-
٢٤ - توغو	١٠.٢	١.٩-	٢.٦	٢.٥	١١.٩	١.٤-
٢٥ - غامبيا	٨.٥	٢.٤	٦.٣	٥.٦	٣١.٤	٢.٥
٢٦ - زامبيا	١.٤	٠.١-	٠.٢	٠.٨	١٠.٩-	٢.٥
٢٧ - منغوليا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى	٢.٤-	٦.٠-	٥.٢	٢.٠	٩.٧-	٠.٦
٢٩ - بنن	١.٩-	٠.٦	٣.١	١.٥	١١.٤	٣.٠-
٣٠ - غانا	٥.١	١.١	١.٧	٣.١	٢.٥-	٩.٨
٣١ - باكستان	٤.١	٨.٠	٤.٢	٤.٨	٣.٧	٥.٦
٣٢ - طاجيكستان	٠.٠	١.٢	٠.٠	٣.٨	٠.٠	٤.٢
٣٣ - الصين	٦.٣	١٠.٨	٥.٣	٧.٩	٧.٦	١١.١
٣٤ - غينيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٣٥ - موريتانيا	١١.٤	٢.٦-	٢.٧	٣.٢	٨.٣	٢.٨-
٣٦ - زيمبابوي	١٢.١	٣.٤	٢.٦	٢.٧	٤.٢-	٣.٠
٣٧ - جورجيا	٠.٠	١.٣-	٠.٠	٣.٠	٠.٠	٩.٢-
٣٨ - منغوليا	٦.٥	٢.١	٥.٩	٢.٥	٩.١	٥.٥
٣٩ - سرى لانكا	٠.٣	٥.٦	٥.٠	٣.٥	١٣.٨	٢.٤
٤٠ - كوت ديفوار	٩.٦	١.٢-	٦.٦	٠.٣	١٠.١	٩.٥-
٤١ - ليسوتو	١٧.٨	٢.٩	١٠.٦	٠.٣	٢٣.٤	٩.٤
٤٢ - أرمينيا	٠.٠	٤.٠	٠.٠	٢.٣	٠.٠	٤.٥
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٠.٠	٢.٨	٧.٤	٢.٣	١٨.٧	١.٢
٤٤ - ميانمار	٠.٠	٠.٠	٤.١	٠.٥	٨.٠	٠.٧-
٤٥ - جمهورية اليمن	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
الاقتصادات متوسطة الدخل	٠.٠	١.٤ م	٠.٠	٢.٢ م	٠.٠	١.٣ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠.٠	٠.٢ م	٠.٠	١.٦ م	٠.٠	٠.٨ م
٤٦ - اندونيسيا	٠.٠	١.٥	٠.٠	٢.٩	٠.٠	٠.٤
٤٧ - اندونيسيا	١٣.١	٤.٨	٦.٥	٤.٤	١٤.١	٧.١
٤٨ - السنغال	٥.٩	١.٩	٣.٠	٢.٦	٠.٣	٣.٤
٤٩ - بوليفيا	٧.٩	١.٧-	٤.٥	٢.٨	٢.٣	٤.٣-
٥٠ - الكاميرون	٥.٢	٥.١	٧.٤	١.٦-	١١.٢	٤.٠-
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٥٢ - جمهورية فيزغستان	٠.٠	١.٧	٠.٠	١.٩	٠.٠	٤.٥
٥٣ - الصين	٦.٨	١.٠	٤.٣	٢.٤	١١.٣	٠.١-
٥٤ - الكونغو	٤.١	٢.٧	١.٥	١.٨	١.٥	١١.١-
٥٥ - أوزبكستان	٠.٠	٣.٥	٠.٠	١.٧	٠.٠	٠.٩
٥٦ - المغرب	١٤.٠	٥.٠	٥.٥	٣.٧	٩.٩	٢.٦
٥٧ - مولدوفا	٠.٠	٣.٩	٠.٠	٦.٢	٠.٠	٣.٦
٥٨ - غواتيمالا	٦.٥	٣.٤	٥.٣	٢.١	٧.٩	١.٧
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١.٣-	٠.٦	٤.٥	٠.٣	٥.٤-	٠.٣
٦٠ - بلغاريا	٠.٠	٩.٩	٠.٠	٠.٣	٠.٠	٢.٣-
٦١ - رومانيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٣.٨-
٦٢ - الأردن	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٦٣ - إكوادور	١٤.٥	١.٣-	٨.١	٢.١	١١.٠	١.٧-
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٢.٧	٢.٥	٥.٦	٠.٥	٩.٤	٣.٥
٦٥ - السلفادور	٦.٨	٤.٢	٤.٢	١.٠	٧.٣	٣.٩
٦٦ - ليتوانيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠
٦٧ - كولومبيا	٥.٤	٤.٥	٥.٣	٣.١	٥.٠	٢.١
٦٨ - جامايكا	٦.٥	٥.٠	٧.٥	٤.٦	٩.٦-	٠.٧
٦٩ - بيرو	٤.٠	٠.٩-	٢.٢	٠.٣	٦.٥	٢.٣-
٧٠ - باراغواي	٤.٨	٤.٠	٨.٧	٢.٣	١٨.٦	٠.٨
٧١ - كازاخستان	٠.٠	٢.٢	٠.٠	٢.٤	٠.٠	١.٩
٧٢ - تونس	٧.٨	٣.٧	٨.٩	٣.٢	٦.١	١.٢

ملاحظة : بالنسبة للبلدان المقارنة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)

الاستهلاك الحكومي العام	الاستهلاك الخاص		الاستثمار المحلي الإجمالي		
	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	
٧٣ - الجزائر	١١,٥	٤,٩	٣,٦	٢,١	١٣,٦
٧٤ - ناميبيا	٠,٠	٤,٥	٠,٠	٢,٦	٠,٠
٧٥ - الجمهورية البولندية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٦ - لاتفيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٧ - نرويج	٩,٨	٤,٦	٧,٠	٧,٢	١١,٤
٧٨ - كوستاريكا	٦,٦	١,٥	٣,٧	٩,٢	٥,٥
٧٩ - أوكرانيا	٠,٠	٠,٢	١,٥	٠,٠	٤,٤
٨٠ - بولندا	٠,٠	٠,١	١,٦	٠,٠	١,١
٨١ - الاتحاد الروسي	٠,٠	٢,٠	٣,٥	٠,٠	٠,١
٨٢ - بنما	٥,٨	٠,٤	٣,٩	١,٣	١,٤
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٤ - بوتسوانا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٥ - تركيا	٦,٣	٢,٣	٤,٧	٥,١	٦,٩
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٠,٠	٢,٥	٤,٥	٠,٠	٠,٠
المتوسط الأعلى	٦,٤	٣,٨	٦,٢	٣,١	٢,١
٨٧ - فنزويلا	٠,٠	٢,٨	٢,٢	٠,٠	١,١
٨٨ - بيلاروس	٠,٠	١,٩	١,١	٠,٠	٣,٠
٨٩ - البرازيل	٦,٠	٥,٢	٨,٠	١,٨	٠,٠
٩٠ - جنوب أفريقيا	٥,٥	٣,١	١,٥	١,٥	٤,٧
٩١ - موريشوس	٩,٨	٣,٥	٩,٢	٥,٥	١٠,١
٩٢ - استونيا	٠,٠	٤,١	٠,٠	٠,٤	٦,١
٩٣ - ماليزيا	٩,٣	٣,٩	٥,٥	١,٠	٦,٣
٩٤ - بنغلاديش	٢,٤	٠,٩	٣,٢	٢,١	٩,٦
٩٥ - هنغاريا	٢,٥	١,٨	٣,٠	٠,٠	١,٦
٩٦ - المكسيك	٨,٣	١,٩	٢,٦	٠,٠	٠,١
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٩,٠	٤,٥	٠,٧	٠,٧	٨,٩
٩٨ - أوروغواي	٤,٠	٢,١	١,٧	١,٧	٣,٤
٩٩ - عمان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٠٠ - غابون	١٠,٢	٠,٤	٧,٣	٠,٥	٥,٣
١٠١ - سلوفاكيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٠٢ - بورتوريكو	٠,٠	٤,٥	٣,١	٠,٠	٦,٨
١٠٣ - الأرجنتين	٠,٠	٠,٠	٢,٣	١,١	١,٣
١٠٤ - اليونان	٦,٩	٢,٤	٤,٥	٣,٣	٠,٤
١٠٥ - جمهورية كوريا	٧,٤	٦,١	٨,٢	٨,٦	١١,٨
١٠٦ - البرتغال	٨,٧	٤,٥	٤,٤	٢,٩	٤,١
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٠٨ - تركمنستان	٠,٠	٥,٧	٠,٠	٣,٦	٠,٠
المتوسط المنخفض والمتوسط	٠,٠	٢,٤	٠,٠	٢,٨	٢,٤
أفريقيا جنوب الصحراء	٥,٨	١,٩	١,٢	١,٢	٢,٨
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧,٧	٦,٨	٦,٢	٦,٩	٩,٦
جنوب آسيا	٧,٠	٣,٠	٤,٦	٣,٠	٥,٥
أوروبا وآسيا الوسطى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦,٢	٣,٣	٦,٣	٦,٦	٠,١
المتوسط بصورة باهظة	٠,٠	٣,٦	٠,٠	١,٢	٦,٠
اقتصادات مرتفعة الدخل	٦,٦	٢,١	٣,٥	٣,٠	٣,٤
١٠٩ - نيوزيلندا	٣,٦	١,٠	١,٥	١,٥	١,٤
١١٠ - أيرلندا	٦,٠	٠,٢	٢,٣	٠,٢	٠,٣
١١١ - اسبانيا	٥,٨	٥,٤	٣,٨	٢,٧	٥,١
١١٢ - إسرائيل	٣,٩	٠,٩	٥,٨	٥,٤	٥,٨
١١٣ - أستراليا	٥,١	٣,٤	٣,٢	٣,٢	١,٢
١١٤ - هونغ كونغ	٨,٣	٥,٧	٧,١	٧,١	١٢,١
١١٥ - المملكة المتحدة	٢,٤	١,٢	٢,٣	٢,٣	٠,٠
١١٦ - فنلندا	٥,٢	٢,٧	٢,٨	٢,٣	٠,٠
١١٧ - الكويت	١٠,٧	٠,٠	٨,٧	٠,٠	١٩,٤
١١٨ - إيطاليا	٣,٠	٢,٣	٤,١	٢,٧	١,٥
١١٩ - سنغافورة	٦,٢	٦,٣	٥,٩	٦,٣	٧,٨
١٢٠ - كندا	٣,٨	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٥,٧
١٢١ - هولندا	٢,٩	١,٥	٣,٩	٢,٠	٠,١
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٣ - بلجيكا	٤,١	٠,٧	٣,٥	١,٩	٣,٧
١٢٤ - فرنسا	٣,٤	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,١
١٢٥ - النمسا	٣,٨	١,٤	٣,٧	٢,٥	٣,٠
١٢٦ - ألمانيا ب	٣,٣	١,٣	٣,٢	٢,٦	٢,٤
١٢٧ - السويد	٣,٣	١,٦	١,٩	١,٥	١,٨
١٢٨ - الولايات المتحدة	١,١	٢,٤	٣,١	٢,٩	٢,٥
١٢٩ - النرويج	٥,٤	٢,٨	٤,١	١,٦	٣,٣
١٣٠ - الدانمرك	٤,١	٠,٩	٢,٠	١,٧	١,٢
١٣١ - اليابان	٤,٩	٢,٣	٤,٧	٣,٥	٥,٥
١٣٢ - سويسرا	١,٨	٢,٧	١,٠	١,٤	١,٨
العالم	٠,٠	٢,٣	٠,٠	٣,١	٣,٢

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة للاستهلاك الحكومي العام ومن ثم فقد أدرج في الاستهلاك الخاص ، الخ . (ب) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٩ : هيكل الطلب

توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)											
الاستهلاك الحكومي العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلي الاجمالي		الانفاق المحلي الاجمالي		صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الانتاج		رصيد الموارد	
١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠
٩ م	١٠ م	٦٣ م	٧٤ م	٣٠ م	٢٠ م	٢٧ م	١٩ م	٢٠ م	٧ م	١ م	٣ م
١٢ م	١٢ م	٨١ م	٧٦ م	١٧ م	١٤ م	١٠ م	١٢ م	١٩ م	١٣ م	٣ م	٨ م
١١ م	١١ م	٩٤ م	١١ م	٤١ م	٢٢ م	١١ م	٢٠ م	١١ م	٢١ م	١١ م	٢١ م
١١ م	١١ م	٨٦ م	١١ م	١٢ م	١٧ م	١٠ م	١٥ م	٣ م	٢٠ م	١١ م	٢١ م
١٢ م	١١ م	٨٤ م	٧٤ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م	١١ م	٢١ م
١٠ م	١٠ م	٨٤ م	١١ م	٢١ م	١٠ م	١٠ م	١٥ م	٥ م	٢٢ م</		

ملاحظة : بالنسبة لطلبية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

توزيع الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)												
الاستهلاك الحكومي العام		الاستهلاك الخاص ، الخ .		الاستثمار المحلي الإجمالي		الصناعات والسلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج		رصيد الموارد				
١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	
١٥	١٧	٥٦	٥٤	٣٦	٢٩	٢٩	٢٨	٢٢	٢٢	٧-	١٠	٧٣ - الجزائر
٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٧٤ - ناميبيا
٢٣	٢٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٧٥ - الجمهورية السلوفاكية
١٩	١٩	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٧٦ - لاوس
١١	١١	٢٦	٢٦	٢٦	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٧٧ - تايلند
١٣	١٣	٧٤	٥٩	٢١	٣٠	١٤	٢٥	٢٥	٢٨	٢٨	٢٨	٧٨ - كوستاريكا
١٣	١٣	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٧٩ - أوكرانيا
٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٨٠ - بولندا
١٥	١٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٨١ - الاتحاد الروسي
١٥	١٧	٢١	٥٩	٢٨	٢٨	٢٤	٢٤	٢٤	٢٨	٢٨	٢٨	٨٢ - بنما
٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٨٣ - الجمهورية التشيكية
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٨٤ - بوسنينا
١٣	١٣	٧٠	٦٠	٢٧	٢٧	١٧	١٧	٦	١٤	٢-	٢-	٨٥ - تركيا
١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٩	٢٩	٣٠	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية
١١	١١	٢٠	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	المتوسط الأعلى
١١	١١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٨٧ - فنزويلا
١١	١١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٨٨ - بيلاروس
١١	١١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٨٩ - البرازيل
١٢	١٢	٢١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٠ - جنوب أفريقيا
١٤	١١	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٩١ - موريشيوس
١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٢ - استونيا
١٦	١٦	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٩٣ - ماليزيا
١٤	١٤	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٩٤ - شيلي
١٠	١٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٩٥ - هنغاريا
٧	٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٦ - المكسيك
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٧ - ترينيداد وتوباغو
١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٨ - أوروغواي
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٩ - عمان
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠ - غابون
٢٣	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠١ - سلوفاكيا
١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٢ - بورتوريكو
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٣ - الأرجنتين
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٤ - اليونان
١١	١١	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٥ - جمهورية كوريا
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٦ - البرتغال
١٧	١٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٧ - المملكة العربية السعودية
٢٣	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٨ - تركمانستان
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	المتوسط المنخفض والمتوسط
٨	٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	أفريقيا جنوب الصحراء
٩	٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	شرق آسيا والمحيط الهادئ
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	جنوب آسيا
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	أوروبا وآسيا الوسطى
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١٦	١٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	المتوسط بصورة مبالغية
١٦	١٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	اقتصادات مرتفعة الدخل
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٩ - نيوزيلندا
١٤	١٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٠ - أيرلندا
٩	٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١١ - أستراليا
٣٤	٣٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٢ - إسرائيل
١٤	١٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٣ - استونيا
٧	٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٤ - هونغ كونغ
١٨	١٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٥ - المملكة المتحدة
١٤	١٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٦ - فنلندا
١٤	١٤	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧ - الكويت
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٨ - إيطاليا
١٢	١٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٩ - سنغافورة
١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٠ - كندا
١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢١ - هولندا
١٨	١٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة
١٣	١٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٣ - بلجيكا
١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٤ - فرنسا
١٥	١٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٥ - النمسا
١٦	١٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٦ - ألمانيا
٢٢	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٧ - السويد
١٩	١٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٨ - الولايات المتحدة المتحدة
١٧	١٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٢٩ - النرويج
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٣٠ - الدانمرك
٧	٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٣١ - اليابان
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٣٢ - سويسرا
١٠	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	العالم

(أ) لا تتوافر أرقام منفصلة عن الاستهلاك الحكومي العام، ومن ثم فقد أدرج في الاستهلاك الخاص، الخ. (ب) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ١٠ : مصروفات الحكومة المركزية

الفاصل / المعز الاجمالي (كنسبة ملوية من الناتج القومي الاجمالي)	الاجمالي المصروفات (كنسبة ملوية من الناتج القومي الاجمالي)		النسبة الملوية من اجمالي المصروفات									
			الاسكان ، الخ والرفاهية للمجتمع		الصحة		التعليم		الدفاع		اخرى	
	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
اقتصادات متقلصة الدخل باستخدام الصين والهند												
١ - موزامبيق	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢ - تنزانيا	..	٨,٤-	..	٢٨,٨	..	٢٦,١	..	٤٢,٩	..	٦,٥	..	١٣,٣
٣ - نيبويا ب	..	..	..	..	..	٢٠,١	..	٢٤,٧	..	٤,٥	..	٢٤,٥
٤ - سيراليون *	٥,٠-	١٣,٢-	٢٣,٠	٢٩,٨	..	٦٨,٣	..	..	..	٩,١	..	٤,١
٥ - غيت نام	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦ - بروندي	..	٢,٩-	..	٢١,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٧ - أرغندا	..	٢,١-	..	٦,١	..	٣٩,٥	..	١١,١	..	٥,١	..	٢٥,٢
٨ - سبال	٦,٢-	٢,٠-	١٨,٧	١٤,٢	٢٨,٨	١٩,١	٤٣,٠	٥٨,٨	٦,٨	١,٧	٤,٧	٦,٧
٩ - ملاوي *	..	١٧,٣-	..	٣٧,٦	..	٢٧,٣	..	٤٣,٧	..	١,٦	..	١٢,٦
١٠ - تشاد	٧,٥-	..	٣٢,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١ - رواندا	٩,١-	١,٧-	٣١,٩	١٤,٣	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢ - بنغلاديش *	..	٢,٥	..	١٠,٠	..	٢٠,٤	..	٤١,٩	..	٦,٤	..	٩,٤
١٣ - بنغلاديش	٨,٩-	..	١٦,١	..	٣١,٢	..	٣١,٠	..	١,٥	..	١٧,٢	..
١٤ - غينيا بيساو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٥ - غينيا *	٣,٨-	٤,٦-	٢٨,٩	٢٦,١	٥٢,٨	٢٨,٢	١٤,٩	٢٢,٧	١,٩	٥,٤	٧,٨	١٩,٦
١٦ - مالي	..	٤,٧-	..	٢١,٦	..	٥٦,٠	..	١١,٢	..	٣,٠	..	١١,٠
١٧ - النيجر	..	٤,٨-	..	١٨,٧	..	٢٨,٠	..	٣٢,٤	..	٣,٨	..	٣,٨
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩ - بوركينافاسو	..	٠,٣	..	١٤,١	..	٣٤,٨	..	١٩,٣	..	٧,٦	..	١٧,٠
٢٠ - الهند	٤,٨-	٦,٥-	١٦,٩	١٢,٢	٥٨,٠	٤٨,٣	١٦,٢	٢٤,٢	٧,١	٤,٣	١,٩	١,٦
٢١ - نيجيريا *	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢ - البانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٣ - بنغلاديش	..	٧,٣-	٣٩,٥	٣٢,٢	٣٤,٩	١٨,٠	٢٠,٦	١٥,٨	٧,٤	١٣,٠	١٤,٦	١١,٠
٢٤ - بنغلاديش	..	٢,١-	..	٣١,٩	..	٣٠,٨	..	٢٢,٢	..	١١,٠	..	٧,١
٢٥ - غامبيا	..	٤,٧-	..	٣٢,٧	..	٣٢,٢	..	٤٤,٩	..	٣,٣	..	١٢,٣
٢٦ - زامبيا	..	٢,٠-	..	٤٠,٠	..	٤٦,٦	..	٢٢,٦	..	٦,١	..	١١,٤
٢٧ - زامبيا	٢,٠-	..	٢٥,٣	..	٤١,٣	..	٢٣,٨	..	١٩,١	..	٢٢,٧	..
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	..	٣,٥-	..	٢١,٩	..	٤١,٧	..	١٩,٦	..	٦,٣	..	٩,٧
٢٩ - بنن	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٠ - غانا *	٢,٥-	٤,٢-	٢١,٠	١٠,٩	٤٠,٣	٣٩,٨	١٥,٩	٢٠,٧	٩,٩	٦,٨	٧,٠	٢٢,٠
٣١ - باكستان	٧,٤-	٥,٨-	٢٤,٠	١٧,٧	٦٢,٤	٢٣,٩	٦,٥	٣٧,٢	٢,٨	٤,١	١,٥	٢,٧
٣٢ - طاجيكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٣ - الصين *	٢,٣-	..	٩,٢	..	٤١,٣	..	٣٩,٥	..	١,٢	..	٢,٢	..
٣٤ - غينيا	٣,٣-	..	٢١,٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٥ - موريتانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦ - زيمبابوي	٧,٠-	١١,١-	٣٦,٢	٣٥,٣	..	٢٨,٢	..	١٨,١	..	٧,٨	..	٢٥,٠
٣٧ - جوجيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨ - هندوراس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٩ - سرى لانكا	٦,٤-	١٨,٤-	٢٦,٩	٤١,٦	٣٥,٥	٥٨,٢	٢٠,٨	١٥,٩	١٦,٦	١٢,٧	٥,٢	٤,٩
٤٠ - كوت ديفوار	..	١١,٤-	..	٣٣,٣	..	٥٨,١	..	١٢,٤	..	٤,٣	..	٣,٩
٤١ - ليسوتو	٠,٣-	٣,٧-	٣٢,١	٢٢,٧	٢٣,١	٤١,٢	٣١,٦	٣٥,٩	٥,٥	١,٣	١١,٥	٦,٢
٤٢ - لومبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٤,١-	١٢,٥-	٤٦,٦	٥٧,٩	٥٧,٧	٦,٧	٧,٢	١٤,٧	١٣,١	٢,١	٢,٤	١٠,٣
٤٤ - ميانمار	٣,١-	١,٢	١٢,١	١٥,٩	١٨,٨	١٧,٩	١٨,٧	٣٣,٧	٥,٥	١٠,٦	٧,٤	١٧,٠
٤٥ - جمهورية اليمن	٢٠,٦-	..	٥٠,٧	..	٣٧,٦	٢٧,٢	٦,٠	١٣,٠	٢,٤	٤,١	٤,٠	١٩,٢
اقتصادات متوسطة الدخل												
الدخل المتوسط الأدنى												
٤٦ - الزيمبابوا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٧ - اندونيسيا	٠,٧	٢,٣-	١٨,٩	٢٢,١	٥٢,٢	٣٣,٧	٢٧,٣	٤٠,٢	١,٦	١,٨	٢,٧	٢,٥
٤٨ - السنغال	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٤٩ - بوليفيا	٢,١-	..	٢٦,٦	..	٢٨,٠	..	٢٢,٧	..	١٣,٥	..	٦,٦	..
٥٠ - الكاميرون	٢,٠-	٠,٥	١٨,٣	١٥,٥	٥٤,٨	٤١,٤	١٠,٢	٢٤,٠	٢,٨	٨,٠	٤,٨	٥,١
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٢ - جمهورية فيزغزستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٣ - الفلبين *	١,٥	١,٤-	١٨,١	١٢,٤	٣٧,٧	٣,٤	٢٧,٨	٥٩,٩	٥,٠	٦,٦	٣,٠	١٥,٩
٥٤ - الكونغو	..	٥,٨-	..	٥٤,٦	..	٣٣,٠	..	٣٤,٢	..	٧,٠	..	١١,٠
٥٥ - أوزبكستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٦ - المغرب	..	١٠,٠-	..	٢٤,٢	..	٢٧,١	..	٢٧,٨	..	٦,٥	..	١٧,٣
٥٧ - مولدوفا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٨ - غواتيمالا	..	٣,٩-	..	١٤,٤	..	..	..	..	..	..	..	..
٥٩ - بلوا غينيا الجديدة *	١٢,٩-	..	٤٧,٨	..	٤٢,٥	..	١٠,٢	..	٣٤,٢	..	٣,٣	..
٦٠ - بلغاريا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٦١ - رومانيا	٤,٧-	..	٤٠,٤	..	١٨,٦	..	٣١,٩	..	٢٤,٥	..	٧,٩	..
٦٢ - الأرجنتين *	٦,٠	..	٣٦,٠	..	٢٨,٢	..	١٢,٨	٢٨,٣	١٦,٣	١٤,٥	٦,٣	٣,٧
٦٣ - الكوادر *	٠,٥	١,٥-	١٥,٤	١٥,٠	..	٢٢,٦	..	٢١,١	..	١,٣	..	٧,٨
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	..	٢,٧-	..	١٧,٥	..	١٩,٣	..	٣٧,١	..	١٣,٨	..	٩,٣
٦٥ - السلطانيون *	٠,٨-	٥,٩-	١١,٢	١٧,٦	٣٩,٧	٣٦,٠	١٩,٤	٢١,٠	٤,٧	٥,٥	٧,٣	٩,٠
٦٦ - ليتوانيا	٠,٦	..	٢٠,٤	..	٢٩,٢	..	١٨,٢	..	٣٧,٠	..	٥,٠	..
٦٧ - كولومبيا	..	١,٨-	..	١٣,٥	..	٢١,٨	..	٢٧,١	..	٢١,٤	..	٣,٩
٦٨ - جامايكا	..	١٧,١-	..	٤٥,٧	..	..	..	..	..	..	..	..
٦٩ - بربو *	١,٨-	٢,٥-	١٤,٠	٢٠,٤	..	٣٥,٧	..	٢٢,١	..	..	..	٢١,٠
٧٠ - باراغواي	١,٢	٠,٣	١٣,٠	٩,٨	٢٦,٧	٣٣,٠	١٦,٥	١٨,٩	١٦,٧	١٩,٢	٣,٦	١٢,٤
٧١ - كازاخستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٢ - تونس	٢,٦	٢,٩-	٣٣,٢	٢٢,٥	٢٩,٣	٢٢,٤	٢٢,٥	٢٧,٨	١٨,٦	١٣,٤	٦,٦	٧,٢

ملاحظة : بالنسبة لتقارير البيانات المتفرقة ومدى تطهيتها ، انظر الملاحظات التقنية - الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

جدول ١١ : الايراد الجارى للحكومة المركزية

النسبة المئوية من اجمالي الايراد الجارى													
إيرادات الضرائب													
إجمالي الايراد الجارى (كنسبة مئوية من الناتج القطري الاجمالي)		ايرادات من غير الضرائب		أخرى		التجارة والعاملات الدولية		السلع والخدمات		الضمان الاجتماعي		الدخل والإرباح ومكاسب رأس المال	
١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
اقتصادات متفضلة للدخل													
بإستخدام الصين والهند													
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	١٧,٦	..	٧,٨	..	١,٦	..	١٧,٣	..	٤٠,٨	..	..	٣٢,٥	..
..	..	٣٠,٩	٢٠,٩	٤٧,٤	٣,٥	..	٢٨,٤	..	٢٢,٥	..	..	٢١,٧	٢٤,٦
١٥,٨	١٦,٩	٤,٩	١٠,١	..	١,٥	٣٤,٦	٤٩,٦	٣٦,٢	١٦,٣	..	..	٢٤,٣	٢٢,٤
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	١٤,٠	..	٥,٦	..	٨,٤	..	٤٠,٤	..	٢٥,٣	..	١,٠	..	١٩,٣
..	٣,١	..	٣,١	..	٢,٢	..	٤٤,٣	..	٤١,٠	..	..	..	١١,٥
٩,٦	٧,٨	١٧,١	١٦,٢	٥,٥	٨,٢	٣٠,٨	٣٦,٢	٣٦,٧	٣٦,٨	..	..	٩,٩	٥,٥
..	٢٠,٧	..	١٢,٩	..	١,٣	..	٢٢,٠	..	٣٠,٩	..	..	..	٣٢,٩
٩,١	..	٢١,٨	..	٦,٦	..	١٥,٣	..	٣٣,٧	..	..	..	٢٢,٦	..
١٣,٢	١٢,٨	١٢,٠	١٤,٠	٤,٢	٢,٤	٣١,١	٤٢,٤	٣٤,٧	١٩,٣	٢,٤	٤,١	١٥,٦	١٧,٨
..	١١,٣	..	٣١,٩	..	٣,٩	..	٢٨,٦	..	٢٥,٥	..	..	..	١١,١
٩,١	١٣,٤	١٨,٥	٢,٤	١,١	٢,٧	٤٤,٥	٢٧,٦	١٩,٥	٣٩,٣	..	١١,٣	١٥,٣	١٦,٦
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٢,٥	٢٢,٦	١١,٢	١٢,٦	١,١	١,٠	١٠,٦	١٨,٥	٤٧,٥	٣٨,٨	..	..	٢٩,٦	٢٩,١
..	١١,٠	..	٨,١	..	١٩,٥	..	١٧,٩	..	٣٦,٨	..	..	..	١٧,٩
..	١٤,٧	..	١٥,٣	..	٢,٦	..	٣٦,٤	..	١٨,٠	..	٤,٠	..	٢٣,٨
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٤,٤	١١,٧	٢٢,٩	١٦,٦	٠,٤	٠,٦	٢٤,٩	٢٢,٠	٣٢,١	٤٢,٥	..	٧,٨	١٨,٧	١٨,٣
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩,٨	٢٤,٧	٦,٥	١٠,١	٥,٨	١٠,٧	٢١,١	٢٥,٢	٤٤,٣	٣٧,٣	١٠,٩	٨,٩	١١,٣	٧,٨
..	٢١,٤	..	١٤,٢	..	١,٧	..	٢٢,٠	..	١٥,٣	..	٥,٨	..	٣٤,٤
..	٢٤,٥	..	١٤,٥	..	١,٥	..	٦٥,٣	..	٣,٢	..	..	..	١٥,٥
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٧,٠	..	..	٧,٣	..	٣,١	..	٨,٣	..	٤٣,١	..	..	..	٣٨,١
٢٥,٧	..	٦,٤	..	..	١٤,٥	..	٢٤,٩	..	٥,٧	..	..	٤٨,٤	..
..	١٦,٤	..	٩,١	..	٧,٨	..	٣٩,٨	..	٢٠,٨	..	٦,٤	..	١٦,١
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٦,٩	٦,٩	٢٢,٦	٦,٩	..	٠,٢	٢٦,٨	٤٤,٢	٣٢,٩	٢٨,٢	..	..	١٦,٨	٢٠,٥
١٨,٤	١٦,٤	٣٠,٢	١٧,٩	٠,٥	٠,٢	٢٦,٣	٣٤,٤	٢٩,١	٣٢,٦	..	..	١٣,٩	١٣,٨
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٥,٢	..	٣٠,٩	..	..	١٦,٩	..	١٥,٣	..	..	..	..	٣٦,٩	..
١٤,٠	..	١٠,٠	٣٥,٨	٠,٦	٠,٧	٤٧,٥	٢٧,٩	١٧,٢	٦,٤	..	..	١٤,٦	٢٨,١
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣١,٨	٢٤,٤	٩,٣	٢٠,٢	١,٠	١,٢	١٩,٠	٤,٤	١٦,٣	٢٧,٩	..	..	٤٤,٤	٤٦,٢
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	١٥,١	..	٦,٥	..	١,٨	..	٣٧,٢	..	٢٣,٨	..	..	..	٣٠,٨
١٩,٧	٢٠,٣	١١,٢	٥,٣	٣,٥	١,٩	٢١,٠	٥٠,٥	٥٠,٣	٢٦,٨	..	..	١٣,٩	١٥,٥
..	٢٤,٠	..	٧,٥	..	٦,١	..	٤٩,٨	..	٢٤,٨	..	٥,٨	..	١٣,٠
٢٧,١	١٧,١	١٤,٥	١٣,٩	٠,١	١٠,٢	٥١,٨	٦١,٣	١٦,٧	١٠,٢	..	..	١٦,٩	١٣,٤
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٨,٧	٤٧,١	٢٢,٦	٣٤,٦	٩,٥	٧,٧	١٠,٩	١٧,٣	١٤,٢	١٥,١	٩,٨	٩,١	٢٢,٠	١٦,٢
٨,٤	١٦,١	٣٥,٣	٣٩,٩	..	..	١٥,٠	١٤,٩	٣٣,٣	٤٢,٣	..	..	١٦,٤	٢,٩
٢٩,٩	..	٤٢,٧	٢٢,٥	٥,١	٢,٤	٢٠,٥	٢٥,٨	١٢,٤	٧,٥	..	..	١٩,٣	٦,٨
اقتصادات متوسطة للدخل													
للدول المتوسط الاجنى													
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٩,٤	٢٢,٢	١٥,٩	٤,٩	٣,٢	١,٢	٥,٢	٧,٢	٢٦,٤	٨,٦	..	..	٤٩,٣	٧٨,٠
..	٢٤,٩	..	٦,٣	..	١١,٤	..	٣٤,٢	..	٢٦,٠	..	٣,٧	..	١٨,٤
١٥,٦	..	٣٠,١	..	١٠,١	..	٧,١	..	٣٨,٥	..	٨,٣	..	٦,٠	..
١٦,٣	١٦,٢	٣٠,٢	٧,٩	١٠,٥	٥,٩	١٩,٦	٣٨,٤	١٩,٩	١٨,٠	..	٨,٠	١٩,٩	٢١,٧
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٧,١	١٤,٠	١٠,٥	١٠,٦	٢,٨	٢,٢	٣٠,١	٢٤,٢	٢٧,٥	٤١,٩	..	..	٢٩,١	٢١,١
..	٣٩,١	..	٢٢,٥	..	٢,٧	..	١٣,٠	..	٧,٦	..	..	٤,٤	٤٨,٨
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	٢٤,٠	..	١٢,٥	..	٧,٤	..	٢٠,٨	..	٣٤,٧	..	٥,٤	..	١٩,٢
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	١١,٣	..	٩,٩	..	١١,١	..	٣٠,٢	..	٢٦,٤	..	١١,٢	..	١١,٢
٢٥,٤	٢٢,٥	١٤,٣	١٠,٥	١,٩	٠,٦	٢٤,١	١٦,٤	١٠,٠	١٢,١	..	..	٤٩,٦	٦٠,٥
٣٥,٦	..	٢٤,٦	..	٥,٥	..	٩,١	..	١٨,٣	..	٢٩,٨	..	١٢,٧	..
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٣٦,٥	..	٨,٤	..	٣,٧	..	٣,٦	..	١٩,٢	..	٢٩,٥	..	٣٥,٦	..
٣٧,٤	..	٢٦,٢	٢٢,٢	٩,٥	٩,٥	٣٥,٩	٤٧,٨	١٨,٦	٧,٣	..	..	٩,٧	١٣,٢
١٥,٩	١٣,٥	..	٤,٣	..	٣,٠	..	٣٠,٨	..	١٧,٤	..	..	..	٤,٦
..	١٤,٧	..	٢٢,٤	..	١,٧	..	٣١,٢	..	٢١,٦	..	٣,٩	..	١٩,٣
٩,٧	١١,٧	٦,٥	٤,٥	٦,٧	٥,٦	١٧,٠	٣٧,٠	٤٩,٥	٢٩,٨	..	..	٢٠,٤	٢٣,٢
٢١,٤	..	٩,٧	..	٠,٤	..	٣,٩	..	٣١,٢	..	٢٧,٦	..	٢٧,٢	..
..	١٢,١	..	١٣,٩	..	٦,٨	..	٢٠,٦	..	٢٢,٦	..	١١,٣	..	٢٤,٩
..	٣١,٩	..	٤,٠	..	٦,٣	..	٣,١	..	٤٩,٣	..	٣,٧	..	٣٣,٧
١٠,٨	١٧,٩	١٣,٨	٧,٧	٤,٦	٢,٢	١١,٠	٢٧,١	٥٢,٣	٣٧,٢	..	..	١٨,٣	٢٥,٩
١٤,١	١٠,٦	٣٥,٥	٨,٨	٥,٩	٢٠,٥	١٢,٥	٢٤,٨	٣٥,٨	١٧,٧	..	١٣,١	١٠,٣	١٥,٢
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٩,٥	٢٢,٣	١٨,٣	٢٢,٠	٤,٥	٥,٦	٢٨,٥	٢٤,٧	٢٣,٧	٢٣,٩	١٢,٤	٩,٣	١٢,٦	١٤,٦

ملحظة : بالنسبة لبقية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

المعلم

۲۲۵

جدول ١٢ : النقود وأسعار الفائدة

الاقتصادات منخفضة الدخل باستخدام الصين والهند	النقود ، محددة بصورة عريضة					متوسط معدل النمو الاسمي (نسبة مئوية)				
	المتوسط الفائق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي					المتوسط الفائق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي				
	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٨٠ - ٧٠
أسعار الفائدة الاسمية في المصارف (متوسط النسبة المئوية السنوية)	سعر الادخار	سعر الافراض	سعر الادخار	سعر الافراض	سعر الادخار	سعر الادخار	سعر الافراض	سعر الادخار	سعر الافراض	سعر الادخار
١ - موزامبيق	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦	٢٢,٦
٢ - تنزانيا	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤
٣ - النيجيريا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤ - سيراليون	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥ - فييت نام	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١	٢٠,١
٦ - بوروندي	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١	٢٨,١
٧ - أوغندا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٨ - نيبال	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧
٩ - ملاوي	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢	١٥,٢
١٠ - تشاد	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥
١١ - رواندا	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠
١٢ - بنغلاديش	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤	١٣,٤
١٣ - مدغشقر	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤
١٤ - غينيا بيساو	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤	١٦,٤
١٥ - كينيا	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥	١٨,٥
١٦ - مالي	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٩
١٧ - النيجر	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥
١٩ - بوركينافاسو	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥
٢٠ - الهند	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣	٣٤,٣
٢١ - نيجيريا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٢ - ألبانيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٣ - نيكاراغوا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٤ - نيجر	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٥ - غامبيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٦ - زامبيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٧ - متغوليا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٢٩ - بنن	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٠ - غانا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣١ - باكستان	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٢ - طاجيكستان	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٣ - الصين	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٤ - غينيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٥ - موريتانيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٦ - زيمبابوي	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٧ - جورجيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٨ - هندوراس	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٣٩ - سرى لانكا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٠ - كوت ديفوار	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤١ - ليسوتو	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٢ - أرمينيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٤ - ميانمار	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٥ - جمهورية اليمن	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
الاقتصادات متوسطة الدخل	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
الدخل المتوسط الأدنى	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٦ - أذربيجان	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٧ - ألبانيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٨ - السنغال	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٤٩ - بوليفيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٠ - الكاميرون	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٢ - جمهورية قبرص	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٣ - الصين	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٤ - الكونغو	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٥ - أوزبكستان	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٦ - المغرب	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٧ - مولدوفا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٨ - غواتيمالا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٠ - بلغاريا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦١ - رومانيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٢ - الأردن	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٣ - إكوادور	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٥ - السلطانيات	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٦ - ليتوانيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٧ - كولومبيا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٨ - جامايكا	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٦٩ - بيرو	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٧٠ - باراغواي	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٧١ - كازاخستان	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩
٧٢ - تونس	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩	١٩,٩

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية ، الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	التلويح : محددة بصورة عريضة									
	متوسط معدل النمو الاسمي (نسبة مئوية)					المتوسط للثلاث سنوات متتالية من الناتج المحلي الإجمالي				
	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣	١٩٨٠ - ١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٧٤ - ناميبيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٧٦ - لاتفيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٧٧ - تايلند	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٧٨ - كوستاريكا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٧٩ - أوكرانيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٠ - بولندا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨١ - الاتحاد الروسي	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٢ - بنما	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٤ - بورتوغال	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٥ - تركيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ - فنزويلا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٨ - بيلاروس	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٨٩ - البرازيل	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩١ - موريشيوس	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٢ - استونيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٣ - ماليزيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٤ - شيلي	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٥ - هنغاريا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٦ - المكسيك	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٨ - اوروجواي	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
٩٩ - عمان	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٠ - غليون	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠١ - سلوفينيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٢ - بورتوريكو	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٣ - الأرجنتين	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٤ - اليونان	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٥ - جمهورية كوريا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٦ - البرنغال	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٠٨ - تركمانستان	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
الدخل المنخفض والمتوسط										
الشرق آسيا والمحيط الهادئ										
أوروبا وأسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المنطقة بصورة باهظة										
التصاريح مرتفعة الدخل										
١٠٩ - نيوزيلندا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٠ - أيرلندا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١١ - أستراليا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٢ - إسرائيل	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٣ - استراليا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٤ - مونغ كونغ	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٥ - المملكة المتحدة	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٦ - فنلندا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٧ - لكوت	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٨ - إيطاليا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١١٩ - سنغافورة	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٠ - كندا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢١ - مولندا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٣ - بلجيكا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٤ - فرنسا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٥ - النمسا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٦ - ألمانيا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٧ - السويد	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٨ - الولايات المتحدة	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٢٩ - النرويج	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٣٠ - الدانمرك	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٣١ - اليابان	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
١٣٢ - سويسرا	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١	٢٤,١
العالم										

(أ) بما في ذلك أيرلندا - (ب) تشير البيانات قبل عام ١٩٩١ إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ١٣ : نمو تجارة السلع

القطاعات منفصلة الدخل باستثناء الصين وهولندا	تجارة السلع (ملايين الدولارات)		متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجاري (١٩٨٧ = ١٠٠)	
	صادرات	واردات	صادرات		واردات		١٩٨٥	١٩٩٣
			١٩٨٠ - ٧٠		١٩٩٣ - ٨٠			
			١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٥	١٩٩٣
١ - موزامبيق	١٣٢	٩٥٥	١٠,٦-	٦,٩-	٢,٧ م	٦,٤ م	١١١	٩٤
٢ - تنزانيا	٤٢٠	١٥٢٣	٦,٨-	٠,٤-	٠,٤	٠,٤	١١٢	٩٣
٣ - اثيوبيا	١٩٩	٧٨٧	٠,٧-	٢,٢-	١,٢	١,٣	١١٩	٦٧
٤ - سيراليون	١١٨	١٤٧	٠,٢-	٠,١-	١,٣-	٧,٤-	١٠٩	٧٦
٥ - غينيا بيساو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦ - بوروندي	٦٨	٢١٢	٠,١-	٠,٦	٠,٦	٠,٤-	١٢٣	٥٢
٧ - أوغندا	١٧٩	٥١٦	١٠,٥-	١,٤-	٢,٣-	٢,٣-	١٤٩	٤٩
٨ - نيبال	٣٩٠	٨٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩ - ملاوي	٣٢٠	٥٤٦	٠,٥	٢,١	٣,٩	٤,٠	٩٩	٨٦
١٠ - تشاد	١٧٦	٣٠٠	١,٦-	٥,٥	٤,٤-	٨,٦	٩٩	١٠١
١١ - رواندا	٦٨	٢٨٨	٢,٦	٢,٥	٢,١	١,٢	١٣٦	٧٣
١٢ - بنغلاديش	٢٢٧٢	٤٠٠١	٢,٤-	٩,٨	٢,٤	٤,٨	١٢٦	٩٤
١٣ - مدغشقر	٢٦٧	٤٥٢	٢,٥-	٠,٤	٠,٩-	٣,٣-	١٢٤	٦٨
١٤ - غينيا بيساو	١٦	٦٢	١١,١	٠,٧-	٥,٨-	٠,٤-	٩١	٩٢
١٥ - كينيا	١٣٧٤	١٧١١	٢,٢-	٣,٣	١,٢	٠,٨-	١٢٤	٨١
١٦ - مالي	٣٤٢	٤٧٧	٨,٢	٤,٢	٨,٩	٠,٥	١٠٠	١٠٢
١٧ - النيجر	٢٨٣	٣٣١	٢٣,٣	٥,٥-	١٣,٣	٤,٣-	٩١	١٠٥
١٨ - جمهورية لار الديمقراطية الشعبية	٨٠	٣٥٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩ - بوركينا فاسو	١٤٥	٦٤٢	٧,٢	٤,١	٨,٢	٣,٤	١٠٣	١٠٦
٢٠ - الهند	٢١٥٥٣	٢٢٧٦١	٥,٩	٧,٠	٤,٥	٤,٢	٩٢	٩٦
٢١ - نيجيريا	١١٨٨٦	٨٢٧٦	١,٤	٠,٦-	١٨,٨	١١,٢-	١٢٧	٩٩
٢٢ - ألبانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٣ - نيكاراغوا	٢٢٦	٧٢٧	٢,٠	٤,٧-	٠,٥-	٣,٣-	١١١	٩٤
٢٤ - توغو	٣٢٢	٤١٨	١,٥	٥,٢	١١,٨	٠,٣	١٣٩	٩٧
٢٥ - غامبيا	٨٠	٢٣٤	١,٢	٣,٩	١٠,٥	٣,٤	١٣٧	٩٥
٢٦ - زامبيا	١١٦٨	٨٧٠	٠,٥-	٢,٦-	٦,٤-	٣,٢-	٨٩	٩٨
٢٧ - منغوليا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢٤	١٦٥	١,٦	١,١	٢,٩	٢,١	١٠٩	٩١
٢٩ - بنن	١١٥	٣٦٠	٥,٣-	٤,٨	٥,٥	٤,٨-	١١١	١٣٣
٣٠ - غانا	١٠٥١	١٧٢٨	٨,٠-	٥,٣	١,١-	٢,٧	٩٣	٦٥
٣١ - باكستان	٦٦٣٦	٩٥٠٠	٣,١	١٠,١	٥,٤	٣,٠	١١٢	١٠٠
٣٢ - طاجيكستان ب	٦٦٣	٣٧٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ - الصين *	٩١٧٤٤	١٠٣٠٨٨	٨,٧	١١,٥	١١,١	٩,٧	١٠٩	١٠١
٣٤ - غينيا	٤٤٠	٦٠٠	١٢,٢	٤,٥-	٤,١	٣,٢-	١٢٠	٨٤
٣٥ - موريتانيا	٤٥٠	٦٧٠	٥,٣-	٥,١	٤,٦	٥,١	١١٠	١١٥
٣٦ - زيمبابوي	١١٨٠	١٥٠٠	٢,٨	١,١-	٤,١-	٠,٢	١٠٠	٨٩
٣٧ - جورجيا	٢٢٢	٤٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - هندوراس	٨١٤	١٠٥٩	٣,٤	١,٤	٣,٦	١,٥-	١١٨	٧٣
٣٩ - سرى لانكا ب	٢٨٩٦	٤٢٢٧	١,٤-	٧,٣	٢,٦	١٠,٦	١٠٦	٨٦
٤٠ - كوت ديفوار	٢٨٨٠	١٦٦٣	٣,٢	٢,٧	٩,٨	٤,٢-	١٠٩	٧٩
٤١ - ليسوتو	١٠٩	٩٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢ - أرمينيا	٢٩	١٨٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٢٢٤٤	٨١٧٥	١,٧-	٢,٨	٩,٦	١,٥-	١٤٧	٩٩
٤٤ - موزامبيق	٥٨٣	٨١٤	٠,٢	١,٥-	٤,٢-	١٠,١	١٢٨	١١١
٤٥ - جمهورية اليمن	٦٥٠	٢٤٠٠	٥,٧	١,٢	٦,٠	٥,٣-	١٣١	٨٨
القطاعات متوسطة الدخل	٦٤٨٢١٨	٧٢٤٦٢٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البلدان المتوسطة الأدنى	٢٨٠٤٣٨	٣٣٣٥١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٦ - أذربيجان ب	٣٥١	٢٤١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٧ - اندونيسيا	٣٣٦١٢	٢٨٠٨٦	٦,٥	٦,٧	١٢,١	٤,٥	١٤٥	٩٠
٤٨ - السنغال	٧٤٠	١٢٦٢	١,٣-	٢,٩	٤,٥	١,٨	١٠٧	١٠٦
٤٩ - بوليفيا	٧٢٨	١٢٠٦	٤,٠-	١,٧	٧,١	٠,١-	١٣٠	٧٨
٥٠ - الكاميرون	١٨١٥	١١٠٨	٢,٠	٦,٨	٧,٣	٢,٥-	١١٣	٧٧
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان ب	١١٢	١١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ - القطن	١١٠٨٩	١٨٧٥٧	٧,٢	٣,٤	٥,٣	٤,٥	٩٩	١١٧
٥٤ - الكونغو	١١١٦	٥٤١	١,٦-	٣,٠	٧,٠	٤,٤-	١٥٠	٩٨
٥٥ - أوزبكستان ب	١٤٦٦	١٢٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٦ - المغرب	٣٩٩١	٦٧٦٠	١,٦-	٣,٩	٧,٤	٤,٠	٩٩	١١٤
٥٧ - مولدوفا ب	١٧٤	٢١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٨ - غواتيمالا	١٣٤٠	٢٥٩٩	٦,٠	٠,١-	٦,٢	١,٤	١١٤	٩٣
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١٧٩٠	١٢٩٩	٨,٨	٦,٠	٠,١	١,٢	١١١	٩١
٦٠ - بلغاريا	٤٠٧١	٤٢٣٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥	٠٠
٦١ - رومانيا	٤٨٩٢	٦٤٠٤	٦,٣	١٠,٨-	٧,٥	٣,٠-	٦٦	١١١
٦٢ - الأردن	١٢٣٢	٣٥٣٩	١٨,٠	٣,٤	١٥,٢	٢,٤-	١٢٧	١٢٣
٦٣ - إكوادور	٢٩٠٤	٢٥٦٢	٠,١	٣,٤	١٠,٣	٢,٤-	١٤٣	٩٠
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٥٥٥	٢١٥٢	٦,٢	٣,٥-	٣,٩	٢,٤	١١٥	١٢٠
٦٥ - السلفادور	٥٥٥	١٩١٩	٦,٠	٢,٨-	٤,٦	٢,٠	١٢٢	٨٨
٦٦ - ليتوانيا ب	٦٩٦	٤٨٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ - كرواتيا	٧٠٥٢	٩٨٤١	٢,٦	١١,٠	٥,٢	٠,٩-	١٢٤	٦٨
٦٨ - جامايكا	١٠٤٧	٢٠٩٧	٣,٩-	٢,١	٦,٢	٢,٦	٨٩	١٠٩
٦٩ - بيرو	٣٤٦٣	٣٣٨٩	٥,٠	٠,٣-	١,٦	١,٦	١١١	٩٠
٧٠ - باراغواي	٦٩٥	١٦٨٩	٦,٢	٨,٦	٨,٨	٧,٥	١١٠	١١٢
٧١ - كازاخستان ب	١٥٢٩	١٢٦٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ - تونس	٣٨٠٢	٦٦١٤	٠,٢	٧,٢	١١,٢	٣,٠	١٢٣	١٠٠
البيانات بالنسبة لليوان والصين هي :	٨٤٦٧٨	٧٧٠٩٩	١٦,٥	١٠,٠	١٢,٤	١٣,٢	٨٥	١١٢

ملاحظة : بالنسبة لبقية البيانات للمقارنة مدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

تجارة السلع (ملايين الدولارات)	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)				معدلات التبادل التجاري (١٩٨٧ = ١٠٠)	
	واردات		صادرات		١٩٨٥	١٩٩٣
	١٩٩٣	١٩٨٠ - ٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠ - ٧٠		
٧٣ - الجزائر	١٠٢٣٠	٧٧٧٠	١٠٢٣٠	٧٧٧٠	١٧٣	٩٥
٧٤ - ناميبيا	٥٤٥١	٦٣٤٥	٥٤٥١	٦٣٤٥	١٧٣	٩٥
٧٥ - الجمهورية السلوفينية	٤٦٠	٢٣٩	٤٦٠	٢٣٩	١٧٣	٩٥
٧٦ - لاتفيا	٣٦٨٠٠	٤٦٠٥٨	٣٦٨٠٠	٤٦٠٥٨	١٧٣	٩٥
٧٧ - نائيلند	١٩٩٩	٢٩٠٧	١٩٩٩	٢٩٠٧	١٧٣	٩٥
٧٨ - كوستاريكا	٦٣٠٠	٤٧٠٠	٦٣٠٠	٤٧٠٠	١٧٣	٩٥
٧٩ - لوكزالمب	١٣٩٩٧	١٨٨٣٤	١٣٩٩٧	١٨٨٣٤	١٧٣	٩٥
٨١ - الاتحاد الروسى ب	٤٣٩٠٠	٢٣١٠٠	٤٣٩٠٠	٢٣١٠٠	١٧٣	٩٥
٨٢ - بنما	٥٥٣	٢١٨٨	٥٥٣	٢١٨٨	١٧٣	٩٥
٨٣ - الجمهورية التشيكية	١٢٢٢٩	١٣٤٨٧	١٢٢٢٩	١٣٤٨٧	١٧٣	٩٥
٨٤ - بونسونا	١٧٢٥٠	٢٣٠٠	١٧٢٥٠	٢٣٠٠	١٧٣	٩٥
٨٥ - تركيا	١٥٣٤٣	٢٩١٧٤	١٥٣٤٣	٢٩١٧٤	١٧٣	٩٥
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	١٦٧٠٠	٣٠٦٦٢	١٦٧٠٠	٣٠٦٦٢	١٧٣	٩٥
الخط المتوسط الأعلى	٣١٧٧٨١ ج	٣٩١١١٦ ج	٣١٧٧٨١ ج	٣٩١١١٦ ج	١٧٣	٩٥
٨٧ - فنزويلا	١٣٢٢٩	١٠٩٧٩	١٣٢٢٩	١٠٩٧٩	١٧٣	٩٥
٨٨ - بيلاروس	٧٣٧	٧٧٧	٧٣٧	٧٧٧	١٧٣	٩٥
٨٩ - البرازيل	٣٨٥٩٧	٢٥٤٣٩	٣٨٥٩٧	٢٥٤٣٩	١٧٣	٩٥
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢٢٨٧٣	١٨٥٩١	٢٢٨٧٣	١٨٥٩١	١٧٣	٩٥
٩١ - موريشيوس	١٢٩٩	١٧١٥	١٢٩٩	١٧١٥	١٧٣	٩٥
٩٢ - استونيا ب	٤٦١	٦١٨	٤٦١	٦١٨	١٧٣	٩٥
٩٣ - ماليزيا	٤٧١٢٢	٤٥٦٥٧	٤٧١٢٢	٤٥٦٥٧	١٧٣	٩٥
٩٤ - شيلي	٩٣٢٨	١٠٥٩٦	٩٣٢٨	١٠٥٩٦	١٧٣	٩٥
٩٥ - هنغاريا	٨٨٨٦	١٢٥٩٧	٨٨٨٦	١٢٥٩٧	١٧٣	٩٥
٩٦ - المكسيك	٣٠٢٤١	٥٠١٤٧	٣٠٢٤١	٥٠١٤٧	١٧٣	٩٥
٩٧ - ليزنيداد وتوباغو	١٦١٢	١٤٤٨	١٦١٢	١٤٤٨	١٧٣	٩٥
٩٨ - لوروغواي	١٦٤٥	٢٣٠٠	١٦٤٥	٢٣٠٠	١٧٣	٩٥
٩٩ - عمان	٥٤٢٨	٤١١٤	٥٤٢٨	٤١١٤	١٧٣	٩٥
١٠٠ - غابون	٢٩٩٧	٨٣٥	٢٩٩٧	٨٣٥	١٧٣	٩٥
١٠١ - سلوفينيا	٦٠٨٨	٦٤٩٨	٦٠٨٨	٦٤٩٨	١٧٣	٩٥
١٠٢ - بورتوريكو	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥	١٧٣	٩٥
١٠٣ - الأرجنتين	١٣١١٨	١٦٧٨٤	١٣١١٨	١٦٧٨٤	١٧٣	٩٥
١٠٤ - اليونان	٧٩٦٠	٢٠٥٤٢	٧٩٦٠	٢٠٥٤٢	١٧٣	٩٥
١٠٥ - جمهورية كوريا	٨٢٢٣٦	٨٣٨٠٠	٨٢٢٣٦	٨٣٨٠٠	١٧٣	٩٥
١٠٦ - البرتغال	١٥٤٢٩	٢٤٥٩٨	١٥٤٢٩	٢٤٥٩٨	١٧٣	٩٥
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٤٠٨٥٨	٢٨١٩٨	٤٠٨٥٨	٢٨١٩٨	١٧٣	٩٥
١٠٨ - تركمانستان ب	١١٥٦	٧٤٩	١١٥٦	٧٤٩	١٧٣	٩٥
الخط المنخفض والمتوسط	٨٠٤٩٢٢ ج	٩١٣٣٨٩ ج	٨٠٤٩٢٢ ج	٩١٣٣٨٩ ج	١٧٣	٩٥
أفريقيا جنوب الصحراء	٦١٧٤٣ ج	٥٩٥٦٧ ج	٦١٧٤٣ ج	٥٩٥٦٧ ج	١٧٣	٩٥
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣٠٨١٢٦ ج	٣٣٢٧٣٣ ج	٣٠٨١٢٦ ج	٣٣٢٧٣٣ ج	١٧٣	٩٥
جنوب آسيا	٣٣٩٨٠ ج	٤٢٢٥٣ ج	٣٣٩٨٠ ج	٤٢٢٥٣ ج	١٧٣	٩٥
أوروبا وآسيا الوسطى	١٦٠٨١٨ ج	١٩٥٩٩٥ ج	١٦٠٨١٨ ج	١٩٥٩٩٥ ج	١٧٣	٩٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٠٥٠٥٨ ج	١١٨٩٩٩ ج	١٠٥٠٥٨ ج	١١٨٩٩٩ ج	١٧٣	٩٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٣٤٩٦٧ ج	١٦٣٨٤٢ ج	١٣٤٩٦٧ ج	١٦٣٨٤٢ ج	١٧٣	٩٥
المنطقة بصورة باهظة	١٠١١٨٨ ج	١٠٤٤٦٦ ج	١٠١١٨٨ ج	١٠٤٤٦٦ ج	١٧٣	٩٥
الصادات مرتفعة الدخل	٢٨٩٧٧٤ ج	٢٨٦٥٣٣٧ ج	٢٨٩٧٧٤ ج	٢٨٦٥٣٣٧ ج	١٧٣	٩٥
١٠٩ - نيوزيلندا	١٠٥٣٧	٩٦٣٦	١٠٥٣٧	٩٦٣٦	١٧٣	٩٥
١١٠ - أيرلندا	٢٨٦١١	٢١٣٨٦	٢٨٦١١	٢١٣٨٦	١٧٣	٩٥
١١١ - أستراليا	٦٢٨٧٢	٧٨٦٢٦	٦٢٨٧٢	٧٨٦٢٦	١٧٣	٩٥
١١٢ - إسرائيل	١٤٧٧٩	٢٢٢٢١	١٤٧٧٩	٢٢٢٢١	١٧٣	٩٥
١١٣ - اسبانيا	٤٢٧٣٣	٤٢٣٥٩	٤٢٧٣٣	٤٢٣٥٩	١٧٣	٩٥
١١٤ - هونغ كونغ	١٣٥٩٩	١٣٥٩٩	١٣٥٩٩	١٣٥٩٩	١٧٣	٩٥
١١٥ - المملكة المتحدة	١٨٠٥٧٩	٢٠٦٣٢١	١٨٠٥٧٩	٢٠٦٣٢١	١٧٣	٩٥
١١٦ - فنلندا	٢٣٤٤٦	١٨٠٣٢	٢٣٤٤٦	١٨٠٣٢	١٧٣	٩٥
١١٧ - الكويت	١٦٨٤٦٠	١٤٦٧٨٩	١٦٨٤٦٠	١٤٦٧٨٩	١٧٣	٩٥
١١٨ - إيطاليا	٧٤٠١٢	٨٥٢٣٤	٧٤٠١٢	٨٥٢٣٤	١٧٣	٩٥
١١٩ - سنغافورة	١٤٥١٧٨	١٣١٦٧٥	١٤٥١٧٨	١٣١٦٧٥	١٧٣	٩٥
١٢٠ - كندا	١٣٩٠٧٥	١٦٥٥٧	١٣٩٠٧٥	١٦٥٥٧	١٧٣	٩٥
١٢١ - هولندا	٢٠٥٠٠	١٩٥٢٠	٢٠٥٠٠	١٩٥٢٠	١٧٣	٩٥
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	١١٢٥١٢	١٢٥٠٥٨	١١٢٥١٢	١٢٥٠٥٨	١٧٣	٩٥
١٢٣ - بلجيكا	٢٠٦٥٩	٢٠٦٥٩	٢٠٦٥٩	٢٠٦٥٩	١٧٣	٩٥
١٢٤ - فرنسا	٢٠٦٢٥٩	٢٠٢٢٧١	٢٠٦٢٥٩	٢٠٢٢٧١	١٧٣	٩٥
١٢٥ - النمسا	٤٠١٧٤	٤٨٥٧٨	٤٠١٧٤	٤٨٥٧٨	١٧٣	٩٥
١٢٦ - ألمانيا	٣٨٠١٥٤	٣٤٨٣٣١	٣٨٠١٥٤	٣٤٨٣٣١	١٧٣	٩٥
١٢٧ - السويد	٤٩٨٥٧	٤٢٦٨١	٤٩٨٥٧	٤٢٦٨١	١٧٣	٩٥
١٢٨ - الولايات المتحدة	٤١٤٧٧٣	٦٠٣٤٣٨	٤١٤٧٧٣	٦٠٣٤٣٨	١٧٣	٩٥
١٢٩ - النرويج	٣١٨٥٣	٢٣٩٥٦	٣١٨٥٣	٢٣٩٥٦	١٧٣	٩٥
١٣٠ - الدانمرك	٣٥٩١٤	٢٩٥٢١	٣٥٩١٤	٢٩٥٢١	١٧٣	٩٥
١٣١ - اليابان	٣٦٢٢٤٤	٢٤١٦٢٤	٣٦٢٢٤٤	٢٤١٦٢٤	١٧٣	٩٥
١٣٢ - سويسرا	٦١٤٠٣	٥٦٧١٦	٦١٤٠٣	٥٦٧١٦	١٧٣	٩٥
العالم	٣٧٠١٤٦٦	٣٧٧٨٧٢٦	٣٧٠١٤٦٦	٣٧٧٨٧٢٦	١٧٣	٩٥

(أ) بما في ذلك أيرلندا. (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات. (ج) باستبعاد منطقة القارة. (د) بما في ذلك لكسمبورغ. (هـ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ١٤ : هيكل واردات السلع

الحصة المئوية من واردات السلع

	الأغذية		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠
اقتصادات منخفضة الدخل										
بأسهماد الصين والهند										
١ - موريشيوس	٧	٧	٩	٩	٢	٢	٤٠	٤٠	٤٢	٤٢
٢ - تنزانيا	٩	٩	٨	٨	١١	١١	٣٥	٣٥	٣٨	٣٨
٣ - إثيوبيا	٢٦	٢٦	٥	٥	١	١	٢٦	٢٦	٤٣	٤٣
٤ - سيراليون	٢١	٢١	١١	١١	١١	١١	١٩	١٩	٢٧	٢٧
٥ - فييت نام	٧	٧	٢	٢	٣	٣	٣٤	٣٤	٥٥	٥٥
٦ - بوروندي	٨	٨	٦	٦	٢	٢	٣٠	٣٠	٤٤	٤٤
٧ - أوغندا	٢١	٢١	١٦	١٦	١١	١١	٢٣	٢٣	٣٨	٣٨
٨ - نيبال	١٨	١٨	٦	٦	٢	٢	٣٠	٣٠	٤٤	٤٤
٩ - ملاوي	٢١	٢١	١٦	١٦	١١	١١	٢٣	٢٣	٣٨	٣٨
١٠ - تشاد	١٩	١٩	٦	٦	٩	٩	١٨	١٨	٤٩	٤٩
١١ - رواندا	١٢	١٢	١٥	١٥	٣٠	٣٠	١٣	١٣	٢٨	٢٨
١٢ - بنغلاديش	١٢	١٢	٧	٧	٣	٣	٣٠	٣٠	٤٨	٤٨
١٣ - مدغشقر	٣١	٣١	٧	٧	١	١	١٦	١٦	١٥	١٥
١٤ - غينيا بيساو	٦	٦	٨	٨	٣٣	٣٣	٣٤	٣٤	٤٦	٤٦
١٥ - كينيا	٢٩	٢٩	١٤	١٤	٤	٤	٢٧	٢٧	٥١	٥١
١٦ - مالي	٢١	٢١	٨	٨	١٩	١٩	٢٣	٢٣	٢٩	٢٩
١٧ - النيجر	٢١	٢١	٨	٨	١٩	١٩	٢٣	٢٣	٢٩	٢٩
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٢١	٢١	٨	٨	١٩	١٩	٢٣	٢٣	٢٩	٢٩
١٩ - بوركينافاسو	٢١	٢١	٨	٨	١٩	١٩	٢٣	٢٣	٢٩	٢٩
٢٠ - الهند	٨	٨	١٠	١٠	٣	٣	٣٧	٣٧	٤٨	٤٨
٢١ - بنجربيا	٢٢	٢٢	١٥	١٥	٣٠	٣٠	١٣	١٣	٢٨	٢٨
٢٢ - ألبانيا	٢٣	٢٣	٦	٦	١٥	١٥	٢٨	٢٨	٥٤	٥٤
٢٣ - نيكاراغوا	٢٤	٢٤	٤	٤	٣	٣	٢٨	٢٨	٤٧	٤٧
٢٤ - توغو	٢٢	٢٢	٤	٤	٢	٢	١٥	١٥	٤٨	٤٨
٢٥ - غامبيا	٢١	٢١	٧	٧	٤	٤	٢٦	٢٦	٤٤	٤٤
٢٦ - زامبيا	٢٧	٢٧	١٧	١٧	٧	٧	٣١	٣١	٣٥	٣٥
٢٧ - منغوليا	٢٨	٢٨	١٧	١٧	٧	٧	٣١	٣١	٣٥	٣٥
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٩	٢٩	١٨	١٨	٨	٨	٢٩	٢٩	٣٥	٣٥
٢٩ - بنن	٢١	٢١	٦	٦	٤	٤	٢٦	٢٦	٤٤	٤٤
٣٠ - غانا	٢١	٢١	٧	٧	٤	٤	٢٦	٢٦	٤٤	٤٤
٣١ - باكستان	٢٢	٢٢	١٧	١٧	٧	٧	٣١	٣١	٣٥	٣٥
٣٢ - طاجيكستان ب	٢٣	٢٣	٨	٨	٢	٢	٣٨	٣٨	٣٠	٣٠
٣٣ - الصين *	٢٤	٢٤	٩	٩	٣	٣	٢٧	٢٧	٣١	٣١
٣٤ - غينيا	٢٥	٢٥	١٠	١٠	٤	٤	٢٨	٢٨	٣١	٣١
٣٥ - موريتانيا	٢٦	٢٦	١١	١١	٥	٥	٢٩	٢٩	٣٢	٣٢
٣٦ - زيمبابوي	٢٧	٢٧	١٢	١٢	٦	٦	٣٠	٣٠	٣٣	٣٣
٣٧ - جورجيا ب	٢٨	٢٨	١٣	١٣	٧	٧	٣١	٣١	٣٤	٣٤
٣٨ - مندوزاس	٢٩	٢٩	١٤	١٤	٨	٨	٣٢	٣٢	٣٥	٣٥
٣٩ - سرى لانكا	٣٠	٣٠	١٥	١٥	٩	٩	٣٣	٣٣	٣٦	٣٦
٤٠ - كوت ديفوار	٣١	٣١	١٦	١٦	١٠	١٠	٣٤	٣٤	٣٧	٣٧
٤١ - ليسوتو	٣٢	٣٢	١٧	١٧	١١	١١	٣٥	٣٥	٣٨	٣٨
٤٢ - أرمينيا ب	٣٣	٣٣	١٨	١٨	١٢	١٢	٣٦	٣٦	٣٩	٣٩
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٣٤	٣٤	١٩	١٩	١٣	١٣	٣٧	٣٧	٤٠	٤٠
٤٤ - ميانمار	٣٥	٣٥	٢٠	٢٠	١٤	١٤	٣٨	٣٨	٤١	٤١
٤٥ - جمهورية اليمن	٣٦	٣٦	٢١	٢١	١٥	١٥	٣٩	٣٩	٤٢	٤٢
اقتصادات متوسطة الدخل										
الدخل المتوسط الأدنى										
٤٦ - اندونيسيا ب	٤٧	٤٧	٢٢	٢٢	١٠	١٠	٤٠	٤٠	٤٢	٤٢
٤٨ - السنغال	٤٩	٤٩	٢٤	٢٤	١٢	١٢	٤٢	٤٢	٤٤	٤٤
٤٩ - بوليفيا	٥٠	٥٠	٢٥	٢٥	١٣	١٣	٤٣	٤٣	٤٥	٤٥
٥٠ - الكاميرون	٥١	٥١	٢٦	٢٦	١٤	١٤	٤٤	٤٤	٤٦	٤٦
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥٢	٥٢	٢٧	٢٧	١٥	١٥	٤٥	٤٥	٤٧	٤٧
٥٢ - جمهورية فيزغستان ب	٥٣	٥٣	٢٨	٢٨	١٦	١٦	٤٦	٤٦	٤٨	٤٨
٥٣ - الفلبين	٥٤	٥٤	٢٩	٢٩	١٧	١٧	٤٧	٤٧	٤٩	٤٩
٥٤ - لاتفيا	٥٥	٥٥	٣٠	٣٠	١٨	١٨	٤٨	٤٨	٥٠	٥٠
٥٥ - أوزبكستان ب	٥٦	٥٦	٣١	٣١	١٩	١٩	٤٩	٤٩	٥١	٥١
٥٦ - المغرب	٥٧	٥٧	٣٢	٣٢	٢٠	٢٠	٥٠	٥٠	٥٢	٥٢
٥٧ - مولدوفا ب	٥٨	٥٨	٣٣	٣٣	٢١	٢١	٥١	٥١	٥٣	٥٣
٥٨ - غواتيمالا	٥٩	٥٩	٣٤	٣٤	٢٢	٢٢	٥٢	٥٢	٥٤	٥٤
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٦٠	٦٠	٣٥	٣٥	٢٣	٢٣	٥٣	٥٣	٥٥	٥٥
٦٠ - بلغاريا	٦١	٦١	٣٦	٣٦	٢٤	٢٤	٥٤	٥٤	٥٦	٥٦
٦١ - رومانيا	٦٢	٦٢	٣٧	٣٧	٢٥	٢٥	٥٥	٥٥	٥٧	٥٧
٦٢ - الأردن	٦٣	٦٣	٣٨	٣٨	٢٦	٢٦	٥٦	٥٦	٥٨	٥٨
٦٣ - إكوادور	٦٤	٦٤	٣٩	٣٩	٢٧	٢٧	٥٧	٥٧	٥٩	٥٩
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٦٥	٦٥	٤٠	٤٠	٢٨	٢٨	٥٨	٥٨	٦٠	٦٠
٦٥ - الملقانور	٦٦	٦٦	٤١	٤١	٢٩	٢٩	٥٩	٥٩	٦١	٦١
٦٦ - ليتوانيا ب	٦٧	٦٧	٤٢	٤٢	٣٠	٣٠	٦٠	٦٠	٦٢	٦٢
٦٧ - كولومبيا	٦٨	٦٨	٤٣	٤٣	٣١	٣١	٦١	٦١	٦٣	٦٣
٦٨ - جامايكا	٦٩	٦٩	٤٤	٤٤	٣٢	٣٢	٦٢	٦٢	٦٤	٦٤
٦٩ - بربو	٧٠	٧٠	٤٥	٤٥	٣٣	٣٣	٦٣	٦٣	٦٥	٦٥
٧٠ - باراغواي	٧١	٧١	٤٦	٤٦	٣٤	٣٤	٦٤	٦٤	٦٦	٦٦
٧١ - كازاخستان ب	٧٢	٧٢	٤٧	٤٧	٣٥	٣٥	٦٥	٦٥	٦٧	٦٧
٧٢ - تونس	٧٣	٧٣	٤٨	٤٨	٣٦	٣٦	٦٦	٦٦	٦٨	٦٨
البيانات بالنسبة لتايوان والصين هي :										
٧٣	٧٣	٧٣	٤٩	٤٩	٣٧	٣٧	٦٧	٦٧	٧٠	٧٠

ملاحظة : بالنسبة لتايوان والبيانات المقارنة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

النسبة المئوية من واردات السلع										
	الأطعمة		الوقود		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى	
	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠
٧٣ - الجزائر	١٣	٢٩	٢	١	٦	٥	٣٧	٣١	٤٢	٣٤
٧٤ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٥ - الجمهورية السلوفينية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٦ - لاتفيا ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٧ - نالند	٥	٥	٩	٨	٧	٧	٣٦	٤٥	٤٣	٣٦
٧٨ - كوستاريكا	١١	٨	٤	٩	٣	٣	٢٩	٢٦	٥٣	٤٥
٧٩ - لوكزيمبورج	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ - بولندا	٠٠	١١	٠٠	١٧	٦	٠٠	٢٩	٠٠	٠٠	٣٦
٨١ - الاتحاد الروسي ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ - بنما	١٠	١٠	١٩	١٣	٢	٢	٣١	٣١	٤٣	٤٥
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ - بونسونا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ - تركيا	٨	٦	٨	١٤	٨	٨	٤١	٣٨	٣٦	٣٣
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٧	٠٠	صفر	٠٠	٨	٨	٤١	٠٠	٤٥	٠٠
الدخل المتوسط الأعلى										
٨٧ - غزويلا	١٠	١١	١	١	٥	٥	٤٥	٥٠	٣٨	٣٢
٨٨ - بيلاروس ب	٠٠	٢٤	٠٠	١٠	٩	٠٠	٢٨	٢٨	٠٠	٢٩
٨٩ - البرازيل	١١	١٠	١٢	١٦	٨	٧	٣٥	٣٣	٣٤	٣٣
٩٠ - جنوب أفريقيا	٦	٦	٥	١	٤	٤	٤٦	٤٤	٢٧	٤٦
٩١ - موريشوس	٣٦	١٣	٧	٩	٢	٣	١٣	٢٥	٤١	٥٠
٩٢ - استونيا ب	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣ - ماليزيا	٢٢	٧	١٢	٤	٨	٤	٢٨	٥٤	٣١	٣٠
٩٤ - شيلي	١٥	٦	٦	١٠	٧	٣	٤٣	٤٣	٣١	٣٨
٩٥ - هنغاريا	١١	٦	٩	١٣	١٩	٥	٣١	٣٧	٣١	٣٩
٩٦ - المكسيك	٧	٨	٣	٢	٩	٩	٥٠	٤٨	٣١	٣٨
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	١١	١٥	٥٣	١٦	١	٣	١٣	٢٣	٢٢	٣٢
٩٨ - أوروغواي	١٣	٨	١٥	٩	١٢	٤	٣١	٤٠	٢٩	٣٩
٩٩ - عمان	٢	١٩	٥	٣	١	٢	١٧	٤٤	٧٥	٣٢
١٠٠ - غابون	١٤	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	٣٩	٠٠	٤٥	٠٠
١٠١ - سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ - بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ - الأرجنتين	٦	٥	٥	٢	١٦	٤	٣١	٤٩	٤٢	٣٩
١٠٤ - اليونان	١١	١٥	٧	١٠	١٠	٤	٤٨	٣٤	٢٥	٣٨
١٠٥ - جمهورية كوريا	١٧	٦	٧	١٨	٢١	١٣	٣٠	٣٤	٢٥	٢٩
١٠٦ - البرتغال	١٤	١٢	٩	٨	١٣	٥	٣٠	٣٨	٣٤	٣٧
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٣٣	٠٠	١	٠٠	٣	٠٠	٣٣	٠٠	٣١	٠٠
١٠٨ - تركمانستان ب	٠٠	٢٧	٠٠	صفر	٠٠	١٠	٠٠	صفر	٠٠	٦٣
الدخل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادئ										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المدنية بصورة باهظة										
التصديقات مرتفعة الدخل										
١٠٩ - نيوزيلندا	٧	٨	٧	٦	١٠	٤	٣٤	٣٨	٤٣	٤٤
١١٠ - أيرلندا	١٤	١٠	٨	٥	٨	٣	٢٧	٣٧	٤٣	٤٥
١١١ - إسبانيا	١٦	١٤	١٣	١١	١٧	٥	٢٦	٣٥	٢٨	٣٥
١١٢ - إسرائيل	١٤	٧	٥	٧	٨	٤	٣٠	٣٣	٤٢	٤٩
١١٣ - أستراليا	٦	٥	٦	٦	٧	٣	٤١	٤٣	٤٢	٤٣
١١٤ - هونغ كونغ	٢٠	٦	٣	٢	٩	٣	١٧	٢٣	٥٢	٥٦
١١٥ - المملكة المتحدة	٢٤	١١	١٠	٥	٢٠	٦	١٧	٢٩	٢٩	٣٩
١١٦ - فنلندا	١٠	٧	١٢	١٣	٩	٨	٢٤	٢٤	٣٧	٣٩
١١٧ - الكويت	٢٠	١٣	١	صفر	٢	٣	٣٦	٤٢	٤٢	٤١
١١٨ - ليطانيا	١٩	١٣	١٤	٩	٢١	٩	٢٠	٢٩	٢٦	٣٩
١١٩ - سنغافورة	١٦	٦	١٤	١١	١٢	٣	٢٣	٤٩	٣٥	٣١
١٢٠ - كندا	٩	٦	٦	٤	٦	٤	٤٩	٥٠	٣١	٣٥
١٢١ - هولندا	١٥	١٥	١١	٩	١٠	٥	٢٦	٣٠	٣٩	٤١
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	١٦	٠٠	٣	٠٠	٣	٠٠	٢٦	٠٠	٥٢	٠٠
١٢٣ - بلجيكا د	١٣	١١	٩	٨	١٩	٧	٢٦	٢٥	٣٣	٤٩
١٢٤ - فرنسا	١٥	١١	١٢	٩	١٥	٥	٣٥	٣٤	٣١	٤١
١٢٥ - النمسا	١٠	٥	٨	٥	١٢	٦	٣١	٣٧	٣٩	٤٧
١٢٦ - ألمانيا	١١	١٠	٩	٨	١٨	٦	٣١	٣٣	٣٦	٤٤
١٢٧ - السويد	١١	٨	١١	٩	١٠	٥	٣٠	٣٦	٣٩	٤٢
١٢٨ - الولايات المتحدة	١٦	١٦	٨	١٠	١٢	٤	٢٨	٤٣	٣٦	٣٨
١٢٩ - النرويج	٩	٧	٨	٣	١٣	٧	٣٦	٣٩	٣٦	٤٥
١٣٠ - الدانمرك	١١	١٣	١١	٦	٩	٥	٢٨	٢٩	٤٢	٤٦
١٣١ - اليابان	١٧	١٨	٢١	٢١	٣٧	١٣	١١	١٧	١٤	٣٢
١٣٢ - سويسرا	١٣	٧	٥	٤	٩	٥	٢٧	٢٩	٤٦	٥٥

العالم

(أ) بما في ذلك أيرلندا (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات (ج) باستبعاد منطقة القناة (د) بما في ذلك لكسمبورغ (هـ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ١٥ : هيكل صادرات السلع

النسبة المئوية لصادرات السلع									
السلع الأولية		السلع الأخرى		الآلات ومعدات النقل		مصنوعات أخرى		ألياف النسيج ، القطن والنسيج والملابس أ	
١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠
اقتصادات منخفضة الدخل									
باكستان الصين والهند									
١٠	١٠	١٤	٨٠	٦٦	٥٠	٣	٥	٢١	٢١
٢٠	٧	٠٠	٨٠	٠٠	صفر	٠٠	١٣	٢٧	٢٧
٣٠	٢	١	٩٧	٩٥	صفر	صفر	٢	١	١
٤٠	٢١	٤٥	١٧	٢٨	صفر	صفر	٦١	٢٧	صفر
٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٠	٤	صفر	٩٥	٧٠	صفر	٣	١	٢٧	٦
٧٠	٩	صفر	٩١	١٠٠	صفر	١	صفر	صفر	٢٠
٨٠	٠٠	صفر	١٦	١٦	٠٠	٠٠	٠٠	٨٤	٠٠
٩٠	١	صفر	٩٦	٩٤	صفر	٣	٣	٦	٨
١٠٠	صفر	٠٠	٩٥	٠٠	١	٠٠	٤	٠٠	٦٩
١١٠	٣٥	٠٠	٦٤	٠٠	صفر	٠٠	١	٠٠	صفر
١٢٠	٠٠	صفر	٠٠	١٨	٠٠	صفر	٠٠	٨١	٠٠
١٣٠	٩	٨	٨٤	٧٣	٢	٢	٥	١٨	٢
١٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٥٠	١٣	٠٠	٧٥	٠٠	صفر	٠٠	١٢	٠٠	٦
١٦٠	١	٠٠	٨٩	٠٠	صفر	٠٠	١٠	٠٠	٢٩
١٧٠	صفر	٠٠	٩٦	٠٠	١	٠٠	٢	٠٠	٢
١٨٠	٣٦	٠٠	٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	١	٠٠	٢
١٩٠	صفر	٠٠	٩٦	٠٠	٣٠	٠٠	٣	٠٠	٢٦
٢٠٠	١٣	٧	٣٥	١٨	٥	٧	٤٧	٦٨	٢٧
٢١٠	٦٢	٩٤	٣٦	٤	صفر	١	١	٢	٢
٢٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٣٠	٣	٣	٨١	٩٠	صفر	١٦	١٦	٧	٢٣
٢٤٠	٢٥	٥٢	٦٩	٤٢	٢	٤	٤	٥	٣
٢٥٠	٠٠	صفر	٠٠	٦٣	٠٠	٠٠	٠٠	٣٧	٠٠
٢٦٠	٩٩	٠٠	١	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٨٠	صفر	٠٠	٥٦	٠٠	١	٠٠	٤٤	٠٠	٢٣
٢٩٠	صفر	٠٠	٨٩	٠٠	٣	٠٠	٨	٠٠	٢٣
٣٠٠	١٣	٢٥	٨٦	٥٢	صفر	٠٠	١	٢٣	٠٠
٣١٠	٢	١	٤١	١٤	صفر	٥٧	٥٧	٨٥	٧٨
٣٢٠	٠٠	٩٩	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	١	٠٠
٣٣٠	٠٠	٦	٠٠	١٣	٠٠	١٦	٠٠	٦٥	٠٠
٣٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٥٠	٨٨	٥٢	١١	٤٧	صفر	٠٠	١	١	٠٠
٣٦٠	٠٠	١٦	٠٠	٤٨	٠٠	٣	٠٠	٣٣	٠٠
٣٧٠	٤	٤	٠٠	٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	٠٠
٣٨٠	١٠	٣	٨٣	٨٣	صفر	٨	١٣	١٣	٣
٣٩٠	١	١	٩٨	٢٧	٢	١	١	٧١	٣
٤٠٠	٢	١٥	٩٢	٦٨	١	٢	٥	١٥	٣
٤١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٢٠	٠٠	٣٥	٠٠	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٣٤	٠٠
٤٣٠	٥	٥٥	٦٨	١٢	١	٢٦	٢٦	٣٢	٦٥
٤٤٠	٧	٧	٩٢	٨٢	صفر	٢	٢	٩	١
٤٥٠	١٠	٠٠	٩٠	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	صفر
اقتصادات متوسطة الدخل									
الدخل المتوسط الأدنى									
٤٦٠	٠٠	١٩	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠	٠٠
٤٧٠	٤٤	٣٢	٥٤	١٥	٠٠	٠	١	٤٨	١٧
٤٨٠	١٢	٢٥	٦٩	٥٤	٤	٢	١٥	١٩	٧
٤٩٠	٩٣	٤	٢٥	٢٥	٢	٣	٣	١٧	١
٥٠٠	١٠	٥١	٨٢	٣٥	٣	٨	٦	٦	٩
٥١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢٠	٠٠	٥٩	٠٠	٣	٠٠	١	٠٠	٣٨	٠٠
٥٣٠	٢٣	٧	٧٠	١٧	١٩	٨	٨	٥٨	٢
٥٤٠	١	٠٠	٧٠	٠٠	١	٢٨	٢٨	٠٠	صفر
٥٥٠	٠٠	١٠	٠٠	صفر	٠٠	٠٠	٠٠	٩٠	٠٠
٥٦٠	٣٣	١٤	٥٧	٢٩	١	٦	٩	٥١	٥
٥٧٠	٠٠	١٢	٠٠	٤٥	٠٠	١	٠٠	٤٢	٠٠
٥٨٠	صفر	٢	٧٢	٦٨	٢	٢	٢٦	٢٨	١٨
٥٩٠	١	٥٢	٩٤	٣٧	١٠	٦	٦	٢	٠٠
٦٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٦٢٠	٢٤	٢٧	٦٠	٢٢	٣	٣	١٣	٤٨	٣
٦٣٠	١	٤٢	٩٧	٥٠	٢	٢	٢	٥	١
٦٤٠	٨	٦	٨٨	٤١	٢	٢	٢	٥٠	صفر
٦٥٠	٢	٣	٧٠	٤٩	٣	٣	٢٦	٤٥	٢٢
٦٦٠	٠٠	٣	٠٠	٣٦	٠٠	١	٠٠	٦٠	٠٠
٦٧٠	١١	٢٦	٨١	٢٤	١	٦	٧	٣٤	٧
٦٨٠	٣١	١٢	٢٣	٢٢	صفر	١	٤٦	٦٥	٢
٦٩٠	٤٩	٥٠	٤٩	٢٣	١	١	١	١٦	٦
٧٠٠	صفر	صفر	٩١	٨٣	١	١	٩	١٦	٧
٧١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢٠	٤٦	١٣	٣٥	١٢	صفر	١٠	١٩	٦٦	٢
البيانات بالنسبة لاثيوبان والصين هي :									
٢	٢	٢٢	٥	١٧	٤٠	٥٩	٥٣	٢٩	١٥

ملاحظة : بالنسبة لاثيوبان والمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

النسبة المئوية لمصادرات السلع										
	الوقود والمعادن والفلسزات		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		مشتقات أخرى		ألياف النسيج ، الغزل والنسيج والملابس أ	
	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠
	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠	١٩٩٣	١٩٧٠
٧٣ - الجزائر	٩٦	٧٣	٢١	٢١	١	٢	٢	٢	١	١
٧٤ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٥ - الجمهورية السلوفينية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٦ - لاوس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٧ - تايلاند	٢	١٥	٧٧	٢٦	٢٨	صفر	٤٥	٨	١٥	١٥
٧٨ - كوستاريكا	١	١	٨٠	٦٦	٤	٣	٢٩	٤	٤	٤
٧٩ - أوكرانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٠ - بولندا	٢٢	٠٠	١٨	١٨	١٩	٠٠	٤١	٠٠	٠٠	٠٠
٨١ - الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٢ - بنما	٣	٢١	٧٥	٨١	صفر	٢	١٦	صفر	٠	٠
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٤ - بنسوانا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨٥ - تركيا	٤	٨	٨٣	٢٥	صفر	٨	٦٤	٩	٣٥	٤٠
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٩٣	٩٠	٦	٣	صفر	صفر	٤	٤	٥	٠
المتوسط الأعلى										
٨٧ - فنزويلا	٩٧	٨٣	٢	٣	صفر	٣	١١	١١	٠٠	٠٠
٨٨ - بيلاروس	١٩	٠٠	٤	٤	٠٠	٠٠	٦٩	٠٠	٠٠	٠٠
٨٩ - البرازيل	١٢	١١	٧٥	٢٨	٤	٢١	٣٩	١١	٩	٤
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢٧	١٦	٣٢	١١	٧	٨	٣٤	٢٦	٦	٣
٩١ - موريشيوس	صفر	٢	٩٨	٣٢	صفر	٢	٦٥	٢	١	٥٤
٩٢ - استونيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣ - ماليزيا	٣٠	١٤	٦٣	٢١	٢	٤١	٢٤	٦	١	٦
٩٤ - شيلي	٨٨	٤٣	٧	٣٨	١	٣	١٦	٤	١	٢
٩٥ - هنغاريا	٧	٨	٢٦	٢٤	٣٢	٢٤	٣٥	٤٤	٩	١٢
٩٦ - المكسيك	١٩	٣٤	٤٩	١٣	١١	٢١	٢٢	٢١	١١	٣
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٧٨	٥٨	٩	٨	١	٣	١٢	١٢	١	١
٩٨ - أوروغواي	١	صفر	٧٩	٥٧	١	٨	٢٥	٢٥	٣٤	٢٨
٩٩ - عمان	١٠٠	٩٠	صفر	٢	صفر	٦	٣	٣	٠٠	١
١٠٠ - غامبيا	٥٦	٨٥	٣٥	١٢	١	صفر	٨	٣	٠٠	٠٠
١٠١ - سلوفينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ - بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ - الأرجنتين	١	١١	٨٥	٥٧	٤	١١	٢١	١٠	٨	٣
١٠٤ - اليونان	١٥	١١	٥١	٣٦	٢	٥	٣٣	٤٩	١٤	٢٨
١٠٥ - جمهورية كوبا	٧	٣	١٧	٤	٧	١٣	٦٩	٥١	٤١	١٩
١٠٦ - البرتغال	٥	٥	٣١	١٢	٨	٢١	٥٦	٦٢	٢٦	٣٠
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	١٠٠	٩٠	صفر	١	صفر	٢	صفر	٧	٠٠	٠٠
١٠٨ - تركمانستان	٠٠	٤٠	٠٠	٥	٠٠	صفر	٠٠	٥٥	٠٠	٠٠
المتوسط المنخفض										
الرياح جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادئ										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المتوسط بصفة عامة										
اقتصادات مرتفعة الدخل										
١٠٩ - نيوزيلندا	١	٧	٨٨	٦٦	٢	٦	١٠	٢٢	١٩	٧
١١٠ - ترينيداد وتوباغو	٨	٢	٥٢	٢٣	٧	٢٩	٣٤	٤٦	١١	٤
١١١ - أستراليا	١٠	٥	٣٧	١٧	٢٠	٤١	٣٤	٣٦	٦	٤
١١٢ - إسرائيل	٤	٢	٢٦	٧	٥	٣١	٦٦	٦٠	١٤	٦
١١٣ - إسرائيل	٢٨	٣٦	٥٣	٢٩	٦	٨	١٣	٢٨	١٧	٩
١١٤ - هونغ كونغ	٢	٢	٣	٥	١٢	٢٦	٨٤	٦٧	٤٤	٠٠
١١٥ - المملكة المتحدة	٨	١٠	٩	٩	٤١	٤١	٤٢	٤٠	٨	٥
١١٦ - فنلندا	٤	٦	٢٩	١١	١٧	٢٢	٥٢	٥١	٦	٢
١١٧ - الكويت	٩٤	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	٤	٠٠	صفر	٠٠
١١٨ - إيطاليا	٧	٣	١٠	٧	٣٧	٣٧	٤٦	٥٢	١٤	١٢
١١٩ - سنغافورة	٢٥	١٤	٤٥	٦	١١	٥٥	٢٠	٢٥	٦	٤
١٢٠ - كندا	٢٦	١٧	٢٢	١٧	٣٢	٤٠	١٩	٢٦	١	١
١٢١ - هولندا	١٤	١١	٢٩	٢٥	٢٠	٢٤	٣٧	٤٠	٨	٤
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٣ - بلجيكا	١٣	٧	١١	١٢	٢١	٢٧	٥٥	٥٤	١٢	٨
١٢٤ - فرنسا	٦	٥	١٩	١٧	٣٣	٣٨	٤٢	٤٢	٩	٥
١٢٥ - النمسا	٦	٤	١٤	٧	٢٤	٣٨	٥٦	٥٢	١٢	٨
١٢٦ - ألمانيا	٣٦	٤	٣٥	٦	٤٧	١٨	٤٣	٤٢	٣٦	٥
١٢٧ - السويد	٨	٧	١٨	٨	٤٠	٤٤	٣٥	٤٢	٣	٢
١٢٨ - الولايات المتحدة	٩	٤	٢١	١٤	٤٢	٤٩	٢٨	٣٣	٣	٣
١٢٩ - النرويج	٢٥	٥٩	٢٠	١٠	٢٣	١٣	٣٢	١٨	٣	١
١٣٠ - الدانمرك	٤	٤	٤٢	٢٩	٢٧	٢٧	٢٧	٤٠	٦	٥
١٣١ - اليابان	٢	٢	٥	١	٤١	٦٨	٥٣	٢٩	١٣	٢
١٣٢ - سويسرا	٣	٢	٨	٤	٣٢	٣٠	٥٨	٦٥	٩	٤

(أ) ألياف النسيج من جزء من السلع الأولية الأخرى ، الغزل والنسيج من جزء من المصنوعات الأخرى . (ب) بما في ذلك إريتريا . (ج) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات . (د) باستبعاد منطقة القارة . (هـ) بما في ذلك لكمبورغ . (و) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٦ : واردات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من السلع المصنوعة

اقتصادات متفضلة الدخل باستبعاد الصين والهند	قيمة واردات السلع مليون دولار		تكوين الواردات من السلع المصنوعة في ١٩٩٣ (نسبة مئوية)			
	١٩٧٠	١٩٩٣	المنسوجات والملابس	الكيميائيات	الآلات الكهربائية والإلكترونية	معدات النقل
١ - موزامبيق	١١	١٧٤٠٠	٣٨,٥	٣,٨	٩,٠	١,١
٢ - بنغلاديش	٩	١٣٠٧١	٦٥,٨	٢,٩	٠,١	٢,٦
٣ - أنغولا	٤	٢	٨,٣	٤,٢	٠,٨	٥,٥
٤ - موزمبيق	٢	١٠,٤	١,١	١,٥	١,١	٠,١
٥ - غينيا بيساو	١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٦ - بورتوريكو	٧	٢	٣٥,٠	٥,٠	١,٠	٠,٠
٧ - أوغندا	١	٣	١٠,٣	٠,٠	٤٨,٣	٣,٤
٨ - نيبال	١	٣٦٧	٩٤,٢	٠,١	٠,١	٠,١
٩ - ملاوي	١	١٤	٩٣,٠	٠,٧	٠,٧	٦,٣
١٠ - تشاد	٣	٣	٠,٠	٠,٠	٣,٦	٠,٠
١١ - رواندا	١	١	٠,٠	٠,٠	٢٣,١	٠,٠
١٢ - بنغلاديش	٠,٠	٢٠١٧	٩٠,٨	٠,٣	٠,٣	٣,٢
١٣ - مدغشقر	٧	٧٧	٧٦,٩	٦,٧	٠,٠	٠,١
١٤ - غينيا بيساو	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٥ - كينيا	١٦	١٣٣	٣٢,٧	٥,٩	٧,٦	١,٩
١٦ - مالي	٢	٤٥	٢,٠	٠,٧	٥٦,٦	٠,٤
١٧ - النيجر	٣	١٥٨	١٠,٤	٩٧,٥	٠,٢	٠,١
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣	٦٠	٩٢,٨	٠,٢	١,٢	٠,٠
١٩ - بوركينا فاسو	٧	٧	١,٤	٤,٣	٥,٧	١,٤
٢٠ - الهند	٥٣٤	١٢٢١٤	٤٦,٣	٥,٤	١,١	١,٢
٢١ - نيجيريا	١٣	١٩٩	٤,٥	٢٠,٨	٢,٣	٣,٤
٢٢ - ألبانيا	١	٧١	٢٥,٥	١,٤	١,١	٠,٧
٢٣ - نيكاراغوا	٦	٣٢	٣٩,١	٣,٢	٠,٣	١,٦
٢٤ - توغو	٣	١٢	١٧,٥	٢,٥	٧,٥	٠,٨
٢٥ - غامبيا	٣	٦٩	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٠,٣
٢٦ - زامبيا	٤	٣١	٤٧,٣	٠,٦	٠,٦	١,٠
٢٧ - منغوليا	٣٧	٦٨,٨	٢٧,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	١٢	٨٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢٩ - بنن	٨	٨	١٨,٤	٦٤,٥	١,٣	١,٣
٣٠ - غانا	٨	١٨٣	٠,٧	٠,٩	١,١	٠,٦
٣١ - باكستان	٢٠٧	٣٥٨٨	٨٦,٨	٠,٣	٠,٢	٠,١
٣٢ - طاجيكستان ب	٠,٠	٢	١٠,٠	١٠,٠	٥,٠	٠,٠
٣٣ - الصين	٢٤٣	٧٢١١٥	٣٤,٢	٣,٦	١١,٨	٠,٨
٣٤ - غينيا	٣٨	٢١٥	٠,٠	٨,٨	٠,٦	٠,٣
٣٥ - موريتانيا	٤	١٨,٦	١٨,٦	٢,٣	٩,٣	٢٣,٣
٣٦ - زيمبابوي	٣٧	٢٧١	٣٢,٧	٠,٢	٠,٨	٦,٩
٣٧ - جورجيا ب	٩	١٥,٤	١٥,٤	٣٨,٥	١,١	٢,٦
٣٨ - هندوراس	٣	٦١١	٨٨,٠	٠,٦	٠,٠	٠,١
٣٩ - سرى لانكا	٩	٢٠,٥٧	٧٣,٧	١,٠	١,٦	٠,١
٤٠ - كوت ديفوار	٧	٢٣٥	٢٠,٤	١,٥	٠,٨	٣,٠
٤١ - ليسوتو *	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٢ - أرمينيا ب	١٥	١٥	٧,١	٣,٢	٠,٠	٠,٠
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٣٣	٩٩١	٥٩,٥	٤,٧	٠,٧	١٢,٧
٤٤ - ميانمار	٦٤	٦٨,٧	١٨,٧	٠,٨	٢,٧	٠,٣
٤٥ - جمهورية اليمن	٢١	٢١	١,٩	١,٠	٦,٣	٢٤,٣
اقتصادات متوسطة الدخل	٠,٠	٣٣٠٠٧	٢٢,٧	٦,٢	١٩,٧	١٩,٧
الدول المتوسطة الأدنى	٠,٠	٨١٩٣٥	٣٣,١	٧,٠	١٠,٧	٣,٢
٤٦ - اندونيسيا ب	٦	٤٧,٥	٤٧,٥	١٣,١	٤,٩	١,٦
٤٧ - أندونيسيا	١٥	١٢٠,٠	٣٢,٦	٢,٢	٥,٦	٠,٧
٤٨ - السنغال	٤	١٩	٢١,٦	٣,٨	٧,٦	١,١
٤٩ - بوليفيا	١	٨٨	١٤,٥	٦,٩	٠,٣	٠,٥
٥٠ - الكاميرون	٤	٣٨	١٨,٥	٣,٤	٢,٦	٢,٦
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٢ - جمهورية فيزغستان ب	٤	٤	٣٠,٢	٣٤,٩	٤,٧	٢,٣
٥٣ - الفلبين	١٠٨	٧٦١٤	٢٨,٤	١,٤	٣٥,٨	٠,٧
٥٤ - الكونغو	٤	٣٥٧	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠
٥٥ - أوزبكستان ب	١٣	١٣	٢٠,٥	٧١,٢	٠,٠	٠,٠
٥٦ - المغرب	٣٢	٢٦٨٤	١٧,٣	١٢,٩	٩,٣	١,١
٥٧ - مولدوفا ب	٢٢	٧٠,١	٧٠,١	١,٣	٠,٤	٠,٤
٥٨ - غواتيمالا	٥	٦٧٩	٨٨,٨	٢,٨	٠,١	٠,١
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٤	٢١	٧,٢	١,٠	١,٠	٨,٧
٦٠ - بلغاريا	٦٨	٧٨٦	٣٨,٦	١٦,٦	٦,٨	٠,٧
٦١ - رومانيا	١٨٨	٢٠٣٧	٤٢,٣	٤,١	٣,٤	٢,٠
٦٢ - الأردن	١	٨٥	٢٧,٦	٢٦,٣	٥,٤	٢٠,٥
٦٣ - الكويت	٣	١١٧	١٩,٨	٣,١	٥,١	١٥,٣
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٠	٢٥٤٧	٥٩,٥	٠,٦	٧,٨	٠,٣
٦٥ - السلطانيون	٢	٣٧٠	٧٦,٥	٣,١	١٢,٦	٠,٠
٦٦ - ليتوانيا ب	٠,٠	٢٤٩	٣٢,٥	٣٤,١	٢,٤	٣,٤
٦٧ - كرواتيا	٥٢	١٢٥٣	٣٤,٦	٥,٤	٠,٤	٠,٣
٦٨ - جامايكا	١١٧	٩٦٢	٤٥,٩	٤٥,٩	٠,٤	٠,١
٦٩ - بيرو	١٢	٤٣٠	٥٤,٨	٧,٥	١,٧	٠,٣
٧٠ - باراغواي	٥	٨٧	٥,٤	١٢,٦	١١,٠	٠,١
٧١ - كازاخستان ب	١٤٠	١٤٠	٠,٤	٣٧,٠	٠,١	٠,١
٧٢ - تونس	١٩	٢٥٨٢	٧٠,٣	٥,٢	٨,٦	٤,٧

ملاحظة : بالنسبة للبيانات المغارة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

قيمة واردات السلع المصنوعة حسب المنشأ (ملايين الدولارات)						تكوين الواردات من السلع المصنوعة في ١٩٩٣ (نسبة مئوية)					
١٩٩٣	١٩٩٠	المنسوجات والملابس	الكاميرات	الألات الكهربائية والإلكترونية	معدات النقل	أخرى	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣
١٤٣٥	٣٩	٠,٣	٣,٦	٠,٢	٠,٢	٩٥,٧	١٤٣٥	٣٩	٠,٣	٣,٦	٠,٢
١٤٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٥٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢٠٢	٠٠	٢١,٥	١١,١	٤,٤	٦,٦	٥٦,٣	٢٠٢	٠٠	٢١,٥	١١,١	٤,٤
١٦٨٨٢	٣٢	١٨,٥	٢٢,٧	٣,٠	١,٨	٥٩,٦	١٦٨٨٢	٣٢	١٨,٥	٢٢,٧	٣,٠
١٠٢٣	٥	٦٩,٥	١,٩	٩,٢	٠,١	١٩,٣	١٠٢٣	٥	٦٩,٥	١,٩	٩,٢
٨٠٣	٠٠	١٤,٠	٣٢,٣	٢,٢	١,٨	٤٩,٧	٨٠٣	٠٠	١٤,٠	٣٢,٣	٢,٢
٧٠٦٦	٢٨٧	٢٥,٠	٨,٤	٦,٩	١٣,٣	٤٦,٤	٧٠٦٦	٢٨٧	٢٥,٠	٨,٤	٦,٩
٥٦٠٠	٠٠	٣,٩	٢٧,٥	١,٤	٥,٠	٦٢,٢	٥٦٠٠	٠٠	٣,٩	٢٧,٥	١,٤
٣١٥	٢١٨	١٥,١	٣,٤	٢,٦	٢١,٧	٥٧,١	٣١٥	٢١٨	١٥,١	٣,٤	٢,٦
٥٨٠٠	٠٠	١٥,٠	٩,٢	٧,٨	٩,١	٥٩,٠	٥٨٠٠	٠٠	١٥,٠	٩,٢	٧,٨
٧٢٥٥	٤٧	٧٢,٣	٢,٨	٥,٤	٢,٩	١٦,٦	٧٢٥٥	٤٧	٧٢,٣	٢,٨	٥,٤
٧٢٣	١٣٣	٨٤,٩	١,٠	١,٨	٠,٦	١١,٧	٧٢٣	١٣٣	٨٤,٩	١,٠	١,٨
١٤٣١٢٢	٢٧٩٨	١٦,٤	٥,٨	٢٤,٤	٩,٤	٤٤,٠	١٤٣١٢٢	٢٧٩٨	١٦,٤	٥,٨	٢٤,٤
٨٦٥	٢٤	١,٧	٢٣,٨	١,٧	٩,٨	٦٢,٠	٨٦٥	٢٤	١,٧	٢٣,٨	١,٧
٢٢٣	٠٠	١٧,٨	٣٨,٥	٥,٩	٢,٢	٣٥,٦	٢٢٣	٠٠	١٧,٨	٣٨,٥	٥,٩
١٠١٢٦	١٩٧	٧,٥	١٠,٥	٤,٧	٨,٣	٦٨,٩	١٠١٢٦	١٩٧	٧,٥	١٠,٥	٤,٧
٣٦٢٠	٢٢٥	٨,٢	١٠,٥	٢,٨	٤,٤	٧٤,٢	٣٦٢٠	٢٢٥	٨,٢	١٠,٥	٢,٨
٨٦٨	١	٨٦,٤	٠,٢	٠,٦	٠,١	١٢,٦	٨٦٨	١	٨٦,٤	٠,٢	٠,٦
٢٢٧	٠٠	٤٢,٢	١١,٩	٥,٤	٢,٠	٣٨,٥	٢٢٧	٠٠	٤٢,٢	١١,٩	٥,٤
٢٠٥٧١	٣٩	١٠,٧	٢,٢	٤٧,١	١,٣	٣٨,٧	٢٠٥٧١	٣٩	١٠,٧	٢,٢	٤٧,١
٧٧٤	١٥	٧,٣	٢٧,١	٠,٧	١,٢	٦٢,٦	٧٧٤	١٥	٧,٣	٢٧,١	٠,٧
٤٧١٠	٢١٠	٢٣,٣	١٣,٤	١٤,٢	٥,٠	٤٤,١	٤٧١٠	٢١٠	٢٣,٣	١٣,٤	١٤,٢
٣٥٣١٧	٥٠٨	٥,٦	٣,٣	٣٢,٣	٢١,٤	٣١,٥	٣٥٣١٧	٥٠٨	٥,٦	٣,٣	٣٢,٣
٢٤٦	٢٣	٤٣,٦	٣,٣	٠,١	١,٣	٣١,٨	٢٤٦	٢٣	٤٣,٦	٣,٣	٠,١
٢٤١	٢٣	٤٣,٦	٣,٣	٠,١	١,٣	٣١,٨	٢٤١	٢٣	٤٣,٦	٣,٣	٠,١
٢٢٦	٨	٣٧,٤	٠,٨	١٠,٨	١٣,٤	٣٧,٦	٢٢٦	٨	٣٧,٤	٠,٨	١٠,٨
٤٨	٠	٥١,٩	٣,٦	١,١	٠,٦	٤٠,٤	٤٨	٠	٥١,٩	٣,٦	١,١
٣٧٦١	٠٠	٢١,٣	٣,٦	١٢,٧	١٢,٤	٥٠,٠	٣٧٦١	٠٠	٢١,٣	٣,٦	١٢,٧
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣٨٥	١٠٤	٤,٨	١٨,٧	١,٣	١١,٨	٦٣,٤	١٣٨٥	١٠٤	٤,٨	١٨,٧	١,٣
٣١٦٠	١٨٥	٥٧,٥	٤,٩	٤,٨	٠,٨	٣٠,٠	٣١٦٠	١٨٥	٥٧,٥	٤,٩	٤,٨
٣٨٤٧٣	٥٢٤	١٩,٨	٤,٠	٢٤,٨	٦,٢	٤٠,٢	٣٨٤٧٣	٥٢٤	١٩,٨	٤,٠	٢٤,٨
١١٨٨٨	٣٩٦	٣٤,٥	٤,٨	١١,١	٧,٨	٤٠,٧	١١٨٨٨	٣٩٦	٣٤,٥	٤,٨	١١,١
٢٠١٠	١٦	٠,٥	٤٠,٥	٩,٠	٩,٤	٤٠,٦	٢٠١٠	١٦	٠,٥	٤٠,٥	٩,٠
٦	٠٠	٦٩,٠	٠,٥	١,٧	٠,٠	٢١,٣	٦	٠٠	٦٩,٠	٠,٥	١,٧
٣٢٧٤٩٧	٠٠	٢٧,٤	٥,٥	١٦,٢	٥,٣	٤٥,٦	٣٢٧٤٩٧	٠٠	٢٧,٤	٥,٥	١٦,٢
٧٨٧٩	٥١٥	١٧,٥	٨,٥	٢,١	٣,٨	٦٨,٢	٧٨٧٩	٥١٥	١٧,٥	٨,٥	٢,١
١٧١٠٤٤	١٠٨٦	٢٥,٧	٣,١	٢٠,٩	٢,١	٤٥,٨	١٧١٠٤٤	١٠٨٦	٢٥,٧	٣,١	٢٠,٩
٢٠٢٩٩	٧٦٠	٦١,٦	٣,٤	٠,٩	١,١	٣٣,٠	٢٠٢٩٩	٧٦٠	٦١,٦	٣,٤	٠,٩
٥٨٤٤٤	٠٠	٣١,٩	٩,٦	٨,٤	٦,٧	٤٣,٥	٥٨٤٤٤	٠٠	٣١,٩	٩,٦	٨,٤
١١٥٥٥	٣٠٤	٤٤,٢	١٤,٣	٦,٣	٤,٩	٣٠,٣	١١٥٥٥	٣٠٤	٤٤,٢	١٤,٣	٦,٣
٥٨٢٧٥	١٢٩٤	١٣,٨	٦,٩	١٥,١	٥,١	٤٣,٠	٥٨٢٧٥	١٢٩٤	١٣,٨	٦,٩	١٥,١
٢٤٨٩٠	٨٨٩	٢٢,٩	١١,٧	٥,٣	٨,٤	٥١,٧	٢٤٨٩٠	٨٨٩	٢٢,٩	١١,٧	٥,٣
١٢٠١٩٠	١٢٠١٩٠	٥,٥	١٣,١	١١,٨	١٦,٠	٥٠,٦	١٢٠١٩٠	١٢٠١٩٠	٥,٥	١٣,١	١١,٨
٢١٩١	١٢١	٩,٥	٢٢,٢	٦,٤	٤,٢	٥٠,٧	٢١٩١	١٢١	٩,٥	٢٢,٢	٦,٤
١٨١١٢	٤٣٩	٥,٠	٢٣,٣	١٠,٤	١,٣	٥٠,٠	١٨١١٢	٤٣٩	٥,٠	٢٣,٣	١٠,٤
٣١١٥٣	٧٧٣	٤,٤	٩,٦	٧,٨	٣٨,٠	٤٠,٢	٣١١٥٣	٧٧٣	٤,٤	٩,٦	٧,٨
٩٢٢٤	٣٠٨	٩,٦	١٣,٤	١١,٠	٢,٢	٦٣,٨	٩٢٢٤	٣٠٨	٩,٦	١٣,٤	١١,٠
٢٢٦١	٤٧١	٤,٣	٢٨,٤	٥,٠	١١,٢	٥١,٢	٢٢٦١	٤٧١	٤,٣	٢٨,٤	٥,٠
٢٥٥٢٤	١٨٦١	٤٠,١	٠,٦	١٣,٨	٠,٤	٤٠,٩	٢٥٥٢٤	١٨٦١	٤٠,١	٠,٦	١٣,٨
١٠٣٢٥٩	١٠٤٥٧	٤,٨	١٨,٨	١٠,٠	١٤,٦	٥٠,٨	١٠٣٢٥٩	١٠٤٥٧	٤,٨	١٨,٨	١٠,٠
١٤٨٨٠	١١٧٠	٢,٢	٨,٥	١٠,٦	٣,٦	٧٥,٢	١٤٨٨٠	١١٧٠	٢,٢	٨,٥	١٠,٦
٢١٥	٦	٢٤,٣	٠,٧	١٢,٤	١٩,٣	٤٣,٣	٢١٥	٦	٢٤,٣	٠,٧	١٢,٤
٩٦٧٤٢	٧٧٢٦	١٥,٥	٨,٩	٧,٨	١٠,٢	٥٧,٦	٩٦٧٤٢	٧٧٢٦	١٥,٥	٨,٩	٧,٨
٢٦٠٢٢	١١٢	٣,٦	٤,٣	٢٣,٠	١,٧	٦٠,٤	٢٦٠٢٢	١١٢	٣,٦	٤,٣	٢٣,٠
٨٨٠٦٧	٨٠٨٨	١,٧	٧,٦	٦,٨	٤١,٤	٤٢,٥	٨٨٠٦٧	٨٠٨٨	١,٧	٧,٦	٦,٨
٦٠٣١٢	٥٦٧٨	٦,٧	٢٦,٢	٨,٥	٨,٢	٥٠,٣	٦٠٣١٢	٥٦٧٨	٦,٧	٢٦,٢	٨,٥
٩٩٠	١	٥٠,٠	٢,٨	٤,٢	٦,٣	٣٦,٧	٩٩٠	١	٥٠,٠	٢,٨	٤,٢
١٨٧٧١	٧٦٠	٧,٩	٢١,٧	٥,٥	٢٣,٠	٤٢,٠	١٨٧٧١	٧٦٠	٧,٩	٢١,٧	٥,٥
١٢٣٦١٠	٩٢٤٠	٥,٣	١٧,٠	٩,٠	٢٤,٩	٦٣,٩	١٢٣٦١٠	٩٢٤٠	٥,٣	١٧,٠	٩,٠
٢٨٢٠٦	١٦٣٧	٨,٢	٨,٨	١١,٢	٣,٩	٦٣,٩	٢٨٢٠٦	١٦٣٧	٨,٢	٨,٨	١١,٢
٢٢٩١٨٧	٢٣٣٤٢	٤,٨	١٥,٧	١٠,٦	٢١,٠	٤٨,٠	٢٢٩١٨٧	٢٣٣٤٢	٤,٨	١٥,٧	١٠,٦
٢٢٩١٨	٤١٤٣	١,٤	١٢,٤	١١,٣	١٧,٥	٥٧,٤	٢٢٩١٨	٤١٤٣	١,٤	١٢,٤	١١,٣
٢٢٠١٢٩	٢١٢١٥	٢,٤	١٢,٧	١٤,٤	١٨,٦	٥١,٨	٢٢٠١٢٩	٢١٢١٥	٢,٤	١٢,٧	١٤,٤
٧١٥٧	١٠٥٩	١,٥	٢٢,٨	٧,٩	٦,٥	٦١,٤	٧١٥٧	١٠٥٩	١,٥	٢٢,٨	٧,٩
١٦٣١٧	١٤١٣	٦,٧	١٦,٦	١٠,٥	٣,٢	٦٣,٠	١٦٣١٧	١٤١٣	٦,٧	١٦,٦	١٠,٥
١٩٥٥٧٤	٨٨٥١	١,٠	٤٤,٢	١٩,٥	٢٨,٩	٤٦,٥	١٩٥٥٧٤	٨٨٥١	١,٠	٤٤,٢	١٩,٥
٤٨٢٣٨	٣٥٦٨	٤,٥	٢٤,٢	٩,٣	٢,٧	٥٩,٣	٤٨٢٣٨	٣٥٦٨	٤,٥	٢٤,٢	٩,٣
١٨٣٣٧٩	٠٠	٩,٤	١١,٨	١٢,٦	١٦,٥	٤٩,٧	١٨٣٣٧٩	٠٠	٩,٤	١١,٨	١٢,٦

ملاحظة : تغطي البيانات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل فقط ، وبالنسبة لعام ١٩٧٠ فإن هذا يستند إلى التصنيف الدولي التجاري الموحد ، التفتيح (١) وبالنسبة لعام ١٩٩٣ التفتيح (٢) . (أ) بما في ذلك زيمبابي (ب) باستبعاد التجارة فيما بين الجمهوريات (ج) البيانات عن الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا ، وبعض جنوب أفريقيا ، ناميبيا ، ليسوتو ، بوتسوانا ، وسوازيلند ، وقد استبعدت التجارة فيما بين الاقاليم الأعضاء . (د) باستبعاد منطقة القارة . (هـ) بما في ذلك كسمبورغ . (و) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ١٧ : ميزان المدفوعات والاحتياطيات

[illegible]

ملاحظة: بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام المبداء عن سنوات غير تلك المحددة.

جدول ١٨ : المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأوبك

بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي :

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	إجمالي صافي التكاليف
بملايين الدولارات الأمريكية									
٩٨	٩٧	١٠٠	٩٥	٨٧	٥٤	٧٢	٦٦	١٤	١٠٩ - نيوزيلندا
٨١	٧٠	٧٢	٥٧	٤٩	٣٩	٣٠	٨	٨	١١٠ - أيرلندا
٩٥٣	١٠١٥	١٠٥٠	٩٥٥	١٠٢٠	٧٤٩	٦٦٧	٥٥٢	٢١٢	١١٣ - أستراليا
٢٩٠.٨	٣٢٤٣	٣٢٠١	٢٦٣٨	٢٥٨٧	١٥٣٠	١٨٥٤	٩٠٤	٥٠٠	١١٥ - المملكة المتحدة
٣٥٥	٦٤٤	٩٣٠	٨٤٦	٧٠٦	٢١١	١١٠	٤٨	٧	١١٦ - فنلندا
٣٠٤٣	٤١٢٢	٣٣٤٧	٣٣٩٥	٣٦١٣	١٠٩٨	٦٨٣	١٨٢	١٤٧	١١٨ - إيطاليا
٢٣٣٣	٢٥١٥	٢٦٠٤	٢٤٧٠	٢٣٢٠	١٦٣١	١٠٧٥	٨٨٠	٣٣٧	١٢٠ - كندا
٢٥٢٥	٢٧٥٣	٢٥١٧	٢٥٢٨	٢٠٩٤	١١٣٦	١٦٣٠	٦٠٨	١٩٦	١٢١ - هولندا
٨.٨	٨٧٠	٨٣١	٨٨٩	٧٠٣	٤٤٠	٥٥٥	٣٧٨	١٢٠	١٢٣ - بلجيكا
٧٩١٥	٨٢٧٠	٧٢٨٦	٧١٦٣	٥٨٠٢	٣٩٩٥	٤١٦٢	٢٠٩٣	٩٧١	١٢٤ - فرنسا
٥٤٤	٥٥٦	٥٤٨	٣٩٤	٢٨٢	٢٤٨	١٧٨	٧٩	١١	١٢٥ - النمسا
٦٥٥٤	٧٥٨٣	٦٨٩٠	٦٣٢٠	٤٩٤٨	٢٩٤٢	٣٥١٧	١٦٨٩	٥٩٩	١٢٦ - ألمانيا
١٧٦٩	٢٤٦٠	٢١١٦	٢٠٠٧	١٧٩٩	٨٤٠	٩٦٢	٥٦٦	١١٧	١٢٧ - السويد
٩٧٢١	١١٧٠٩	١١٦٦٢	١١٣٩٤	٧٦٧٧	٩٤٠٣	٧١٢٨	٤١٦١	٣١٥٣	١٢٨ - الولايات المتحدة
١٠١٤	١٢٧٣	١١٧٨	١٢٠٥	٩١٧	٥٧٤	٤٨٦	١٨٤	٣٧	١٢٩ - النرويج
١٣٤٠	١٣٩٢	١٢٠٠	١١٧١	٩٣٧	٤٤٠	٤٨١	٢٠٥	٥٩	١٣٠ - الدانمرك
١١٣٥٩	١١١٥١	١٠٥٢١	٩٠٦٩	٨١٦٥	٣٧٩٧	٣٣٥٣	١١٤٨	٤٥٨	١٣١ - اليابان
٧٩٣	١١٢٩	٨٦٣	٧٥٠	٥٥٨	٣٠٢	٢٥٣	١٠٤	٣٠	١٣٢ - سويسرا
٥٤٤٥٣	٦٠٨٦٢	٥٧٠٤٧	٥٣٣٥٦	٤٥٠٦٤	٢٩٤٢٩	٢٧٢٩٦	١٣٨٥٥	٦٩٨٦	الإجمالي
كثافة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمتاح									
٠.٢٥	٠.٢٦	٠.٢٥	٠.٢٣	٠.٢٢	٠.٢٥	٠.٣٣	٠.٥٢	٠.٢٣	١٠٩ - نيوزيلندا
٠.٢٠	٠.١٦	٠.١٩	٠.١٦	٠.١٧	٠.٢٤	٠.١٦	٠.٠٩	٠.٠٩	١١٠ - أيرلندا
٠.٣٥	٠.٣٧	٠.٣٨	٠.٣٤	٠.٣٨	٠.٤٨	٠.٤٨	٠.٦٥	٠.٥٩	١١٣ - أستراليا
٠.٣١	٠.٣١	٠.٣٢	٠.٢٧	٠.٣١	٠.٣٣	٠.٣٥	٠.٣٩	٠.٤١	١١٥ - المملكة المتحدة
٠.٤٦	٠.٦٤	٠.٨٠	٠.٦٣	٠.٦٢	٠.٤٠	٠.٢٢	٠.١٨	٠.٠٦	١١٦ - فنلندا
٠.٣١	٠.٣٤	٠.٣٠	٠.٣١	٠.٤٢	٠.٢٦	٠.١٥	٠.١١	٠.١٦	١١٨ - إيطاليا
٠.٤٥	٠.٤٦	٠.٤٥	٠.٤٤	٠.٤٤	٠.٤٩	٠.٤٣	٠.٥٤	٠.٤١	١٢٠ - كندا
٠.٨٢	٠.٨٦	٠.٨٨	٠.٩٢	٠.٩٤	٠.٩١	٠.٩٧	٠.٧٥	٠.٦١	١٢١ - هولندا
٠.٣٩	٠.٣٩	٠.٤١	٠.٤٦	٠.٤٦	٠.٥٥	٠.٥٠	٠.٥٩	٠.٤٦	١٢٣ - بلجيكا
٠.٦٣	٠.٦٣	٠.٦٢	٠.٦٠	٠.٦١	٠.٧٨	٠.٦٣	٠.٦٢	٠.٦٦	١٢٤ - فرنسا
٠.٣٠	٠.٣٠	٠.٣٤	٠.٢٥	٠.٢٢	٠.٣٨	٠.٢٣	٠.٢١	٠.٠٧	١٢٥ - النمسا
٠.٣٧	٠.٣٩	٠.٤٠	٠.٤٢	٠.٤١	٠.٤٧	٠.٤٤	٠.٤٠	٠.٣٢	١٢٦ - ألمانيا
٠.٩٨	١.٠٣	٠.٩٠	٠.٩١	٠.٩٦	٠.٨٦	٠.٧٨	٠.٨٢	٠.٣٨	١٢٧ - السويد
٠.١٥	٠.٢٠	٠.٢٠	٠.٢١	٠.١٥	٠.٢٤	٠.٢٧	٠.٢٧	٠.٣٢	١٢٨ - الولايات المتحدة
١.٠١	١.١٦	١.١٣	١.١٧	١.٠٥	١.٠١	٠.٨٧	٠.٦٦	٠.٣٢	١٢٩ - النرويج
١.٠٣	١.٠٢	٠.٩٦	٠.٩٤	٠.٩٣	٠.٨٠	٠.٧٤	٠.٥٨	٠.٣٨	١٣٠ - الدانمرك
٠.٢٦	٠.٣٠	٠.٣٢	٠.٣١	٠.٣١	٠.٢٩	٠.٣٢	٠.٢٣	٠.٢٣	١٣١ - اليابان
٠.٣٣	٠.٤٥	٠.٣٦	٠.٣٢	٠.٣٠	٠.٣١	٠.٢٤	٠.١٩	٠.١٥	١٣٢ - سويسرا
المعاملات المئوية									
١٨١	١٨٠	١٧٣	١٥٩	١٤٥	١٠٩	٧٤	٥٥	١٣	١٠٩ - نيوزيلندا (ملايين الدولارات)
٥٥	٤١	٤٥	٣٤	٣٥	٣٧	١٥	٤	٤	١١٠ - أيرلندا (ملايين الجنيهات)
١٤٠١	١٣٨٠	١٣٤٨	١٢٢٢	١٢٨٧	٩٦٦	٥٩١	٤٠٢	١٨٩	١١٣ - أستراليا (ملايين الدولارات)
١٩٢٦	١٨٣٧	١٨٠٩	١٤٧٨	١٥٧٨	١١٨٠	٧٨٨	٤٠٩	٢٠٨	١١٥ - المملكة المتحدة (ملايين الجنيهات)
٢٠٦٦	٢٨٧٣	٣٧٤٩	٣٢٢٨	٣٠٢٥	١٣٠٨	٤١٤	١٧٧	٢٩	١١٦ - فنلندا (ملايين الماركا)
٤٧٨٠	٥٠٥٦	٤١٣٨	٤٠٦٠	٤٩٥٤	٢٠٩٧	٥٨٥	١١٩	٩٢	١١٨ - إيطاليا (ملايين الليرات)
٣٠٠١	٣٠٣٧	٢٩٨٣	٢٨٨١	٢٧٤٧	٢٢٢٧	١٢٥٧	٨٩٥	٣٥٣	١٢٠ - كندا (ملايين الدولارات)
٤٦٨٧	٤٨٣٠	٤٦٨٨	٤٦١٠	٤٤٣٥	٣٧٧٣	٣٢٤١	١٥٣٨	٧١٠	١٢١ - هولندا (ملايين الجليدرات)
٢٩٩٤٤	٢٩٩٠٢	٢٨٦٦٧	٢٦٦٢٥	٢٧٦٦٥	٢٦٤٥٥	١٧٣٩٩	١٣٠٠٢	٦٠٠٠	١٢٣ - بلجيكا (ملايين الفرنكات)
٤٤٧٧٤	٤٣٦٧٣	٤١٥١٧	٣٨٩٠١	٣٦٩٧٣	٣٥٨٩٤	١٧٥٨٩	٨٩٧١	٥٣٩٣	١٢٤ - فرنسا (ملايين الفرنكات)
٦٣٢	٦٠٩٥	٦٣٧٤	٤٤٦٨	٣٧٢٦	٥١٣٢	٢٣٠٣	١٣٧١	٢٨٦	١٢٥ - النمسا (ملايين الشلنات)
١١٤٤٠	١١٨١٢	١١٣٩٠	١٠٠٨٦	٩٢٩٠	٨٦٦١	٦٤٨٤	٤١٥٥	٢١٩٢	١٢٦ - ألمانيا (ملايين الماركات الألمانية)
١٣٧٢٧	١٤٢٤٨	١٣٧٦٤	١١٨٦٢	١١٥٩٢	٧٢٢٦	٤٠٦٩	٢٣٥٠	٦٠٥	١٢٧ - السويد (ملايين الكرونات)
٩٧٢١	١١٧٠٩	١١٦٦٢	١١٣٩٤	٧٦٧٧	٩٤٠٣	٧١٢٨	٤١٦١	٣١٥٣	١٢٨ - الولايات المتحدة (ملايين الدولارات)
٧٢٠٣	٧٧٨٧	٧٦٠٩	٧٥٢٧	٦٣٢٧	٤٩٤٦	٢٤٠٠	٩٦٢	٢٦٤	١٢٩ - النرويج (ملايين الكرونات)
٨٦٧٥	٨٣٨٠	٧٦٤٦	٧٢٢٨	٦٨٤٠	٤٦٥٧	٢٧١١	١١٧٨	٤٤٣	١٣٠ - الدانمرك (ملايين الكرونات)
١٢٤٨	١٤١١	١٤٧٢	١٣٠٧	١٢٣٤	٧٤٩	٧٦٠	٣٤١	١٦٥	١٣١ - اليابان (ملايين الين)
١١٧١	١٥٩٦	١٢٣٢	١٠٣٧	٩١٢	٧٤٣	٤٢٤	٢٦٨	١٣٦	١٣٢ - سويسرا (ملايين الفرنكات)
مليارات الدولارات الأمريكية									
٥٦.٠	٦٢.٧	٥٨.٦	٥٤.٥	٤٥.٧	٢٩.٤	٢٧.٣	١٣.٩	٧.٠	المساعدة الإنمائية الرسمية (الأسعار الجارية)
٥٧.١	٦٦.٧	٦٢.١	٥٩.٨	٥٥.٩	٥٥.٠	٤٧.٢	٤١.٠	٣٥.٠	المساعدة الإنمائية الرسمية (أسعار ١٩٩٢)
١٨٦.٤.٨	١٨٢٩٤.٤	١٧٠.٧٣.٨	١٦٠.٧٣.١	١٤٣٤٩.٢	٨٥٥.٠.٠	٧٤٨٨.٠	٤٠٠.١.٠	٢٠.٧٩.٠	الناتج القومي الإجمالي (الأسعار الجارية)
نسبة مئوية									
٠.٣٠	٠.٣٥	٠.٣٥	٠.٣٤	٠.٣٢	٠.٣٤	٠.٣٥	٠.٣٥	٣٤.٠	المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ١٩٩٠
مقاييس (١٩٩٢ - ١٠٠)									
٩٨.٠	١٠٠.٠	٩٤.٣	٩١.٢	٨١.٨	٥٣.٥	٥٧.٩	٣٣.٨	١٩.٩	مكش الناتج المحلي الإجمالي ٣

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : صافي التكاليف الثنائية للاقتصادات الدخل المنخفض ١٩٨٠						
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمتاح						
٠,٠١	صفر	صفر	٠,٠١	صفر	صفر	١٠٩ - نيوزيلندا
٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٥	صفر	١١٠ - أيرلندا
٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٤	١١٣ - استراليا
٠,٠٧	٠,١٠	٠,١١	٠,٠٩	٠,١١	٠,١١	١١٥ - المملكة المتحدة
٠,١٥	٠,٢٤	٠,٢٩	٠,٢٤	٠,٢٨	٠,٢٨	١١٦ - فنلندا
٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١١	٠,١٣	٠,٢٠	١١٨ - إيطاليا
٠,٠٩	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	٠,١١	٠,١٥	١٢٠ - كندا
٠,٢٣	٠,٢٨	٠,٢٣	٠,٣٥	٠,٣٤	٠,٣٨	١٢١ - هولندا
٠,١١	٠,١٢	٠,١٠	٠,١٥	٠,١٢	٠,١٧	١٢٣ - بلجيكا
٠,١٩	٠,١٩	٠,١٨	٠,٢٠	٠,١٩	٠,١٧	١٢٤ - فرنسا
٠,٠٤	٠,٠٤	٠,١٣	٠,١١	٠,٠٧	٠,٠٤	١٢٥ - النمسا
٠,١١	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٥	٠,١٤	٠,١٣	١٢٦ - ألمانيا ^أ
٠,٣٧	٠,٣٤	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,٤١	٠,٣٦	١٢٧ - السويد
٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٥	١٢٨ - الولايات المتحدة
٠,٣٨	٠,٤٨	٠,٤٦	٠,٤٩	٠,٤٢	٠,٤٧	١٢٩ - الترويج
٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٩	٠,٣٧	١٣٠ - الدانمرك
٠,٠٩	٠,٠٩	٠,١٢	٠,٠٩	٠,١١	٠,١١	١٣١ - اليابان
٠,١٣	٠,١٣	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٢	١٣٢ - سويسرا
٠,٠٩	٠,١١	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	٠,١١	الإجمالي

الأوبسك : إجمالي صافي التكاليف ^د ١٩٨٠						
١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	
ملايين الدولارات الأمريكية						
٠٠	٠٠	٠٠	١٣	٧٠	١٤	٢١ - نيجيريا
١	١	١*	٢-	٣-	٤	قطر
٧	٧	٣	٧	٤٢	١٣	٧٣ - الجزائر
٠٠	٠٠	٠٠	٢	٩٤-	٣٩	٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية
٠٠	٠٠	٠٠	١٥	٥٢	٥٥	٨٧ - غزويلا
٢٨-	٢٨-	٣-	٧٨	٣٦	٢١-	العراق
٢٧	٤٠	١٥	٣٧	١٧٤	١٢٩	ليبيا
٨١١	٩٦٢	١٨٧٣	٤٥٥٦	١٤٤١	٢٢٢٣	١٠٧ - المملكة العربية السعودية
٣٨١	٢٠٢	٣٨٩	١٢٩٥	١٧٠	١٠٨	١١٧ - الكويت
٢٣٦	١٦٩	٥٥٨	٨٨٨	٦٥	١٧-	١٢٢ - الامارات العربية المتحدة
٠٠	٠٠	٠٠	٦٨٨٩	١٩٥٣	٢٥٤٧	إجمالي الأوبسك ^د
٠٠	٠٠	٠٠	٦٨٥٩	١٩٢٥	٢٤٣٩	إجمالي الأوبسك ^د
كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي للمتاح						
٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠٤	٠,٢٥	٠,٠٤	٢١ - نيجيريا
٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٣-	٠,٠٤-	٠,٠٦	قطر
٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٧	٠,٠٢	٧٣ - الجزائر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠٢-	٠٠	٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية
٠٠	٠٠	٠٠	٠,٠٣	٠,١٣	٠,١١	٨٧ - غزويلا
٠٠	٠,٠٤-	صفر	٠,١١	٠,٠٥	٠,٠٤-	العراق
٠,١٢	٠,١٥	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٨٠	٠,١٦	ليبيا
٠,٠٧	٠,٨٠	١,٦٠	٣,٤٢	١,٦٤	٢,٧٣	١٠٧ - المملكة العربية السعودية
١,٣٠	٠,٨٧	٢,٤٥	٥,١٣	٠,٥٣	٠,٣٩	١١٧ - الكويت
٠,٦٦	٠,٤٨	١,٦٤	٢,٦٤	٠,٢٣	٠,٠٧-	١٢٢ - الامارات العربية المتحدة
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠,١٩	٠٠	إجمالي الأوبسك ^د
٠٠	٠٠	٠٠	١,٨٠	٠,٥٦	٠,٨٥	إجمالي الأوبسك ^د

(أ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد . (ب) انظر الملاحظات التقنية . (ج) منظمة البلدان المصدرة للبترول . (د) البيانات من السلطات الوطنية (هـ) منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول .

جدول ١٩ : المساعدة الإنمائية الرسمية : الإيرادات

صافي المنصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر

اقتصادات منخفضة الدخل باستثناء الصين والهند	ملايين الدولارات						نسبة الفرد (دولارات)	نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢		
١ - موزامبيق	٦٥٢	٨٩٤	٨٠٥	٩٩٥	١٠٣١	١٤٠٨	٩٠٢ م	٢٠ م
٢ - تنزانيا	٨٧٩	٩٧٩	٩٢١	١١٤٣	١٠٨٠	١٢٥٠	٩٤٩ م	٦ م
٣ - أثيوبيا	٦٣٣	٩٧٠	٧٥٣	١٠٢٠	١٠٩٦	١١٤٣	١٠٨٧ م	٢١ م
٤ - سيراليون	٦٨	١٠٢	١٠٠	٦٥	١٠٥	١٣٧	١٢٠٤ م	٢٦٩ م
٥ - هيت نام	١١١	١٤٨	١٢٩	١٩٤	٢٤٨	٥٧٩	٣١٩ م	٤ م
٦ - بوروندي	٢٠٢	١٨٩	١٩٩	٢٦٦	٢٥٤	٢٩٤	٢٤٤ م	٤٠ م
٧ - لوزندا	٢٨٠	٣٦٣	٤٤٧	٥٥٢	٥٣٩	٦٧٠	٦١٦ م	٣٤ م
٨ - نيبال	٣٤٧	٣٩٩	٤٩٣	٤٣٠	٤٥٣	٤٢٧	٣٦٤ م	١٧ م
٩ - ملاوى	٢٨٠	٣٦٦	٤١٢	٤٨١	٥٠٤	٥٧٠	١٧٠٨ م	١٧ م
١٠ - تشاد	١٩٨	٢٦٤	٢٤٤	٣٠٨	٢٦٥	٢٤١	٢٢٩ م	٣٨ م
١١ - رواندا	٢٤٥	٢٥٢	٢٣٢	٢٩٤	٣٥٢	٣٥٣	٣٦١ م	٤٧ م
١٢ - بنغلاديش	١٦٣٥	١٥٩٢	١٨٠٠	٢٠٤٧	١٦٣٤	١٧١٩	١٣٨٦ م	١٢ م
١٣ - مدغشقر	٣٢١	٣٠٤	٣٢١	٣٨٦	٤٣٩	٣٦٢	٣٧٠ م	٢٦ م
١٤ - غينيا بيساو	١١١	١٠٣	١١٥	١٣٢	١١٨	١٠٧	٩٧ م	٩٤ م
١٥ - كينيا	٥٧٢	٨٠٨	٩٦٦	١٠٥٣	٨٧٣	٨٩٣	٨٩٤ م	٣٥ م
١٦ - مالي	٣٦٦	٤٢٧	٤٥٤	٤٦٨	٤٥٨	٤٢٤	٣٦٠ م	٣٥ م
١٧ - النيجر	٣٥٣	٣٧١	٢٩٦	٣٩١	٣٧٧	٣٧١	٣٤٧ م	٤٠ م
١٨ - جمهورية لار الديمقراطية الشعبية	٥٨	٧٧	١٤٠	١٥٢	١٣١	١٥٧	١٩٩ م	٣٤ م
١٩ - بوركينا فاسو	٢٨١	٢٩٨	٢٧٢	٣٣٦	٤١٥	٤٤٠	٤٥٧ م	٤٦ م
٢٠ - الهند	١٨٣٩	٢٠٩٧	١٩١٣	١٥٥٠	٢٧٥٠	٢٤٣٧	١٥٠٣ م	١٠ م
٢١ - نيجيريا	٦٩	١٢٠	٣٤٦	٢٥٠	٢٦٢	٢٥٨	٢٨٤ م	٢٠ م
٢٢ - ألبانيا	٦	٦	١٠	١١	٣٢٥	٣٩٠	١٩٤ م	٥٧ م
٢٣ - نيكاراغوا	١٤١	٢٢٠	٢٤٤	٣٣٤	٢٥٨	٢٥٨	٢٢٣ م	٧٨ م
٢٤ - توغو	١٢٦	١٩٩	١٨٣	٢٤١	٢٠٢	٢١٢	١٠١ م	٢٥ م
٢٥ - غامبيا	١٠٠	٨٢	٩٣	٩١	٩٨	١١٢	٩٢ م	٨٨ م
٢٦ - زامبيا	٤٢٦	٤٧٥	٣٨٩	٤٨٢	٨٨٠	١٠٣١	٨٧٠ م	٩٧ م
٢٧ - منغوليا	٣	٣	٦	١٣	٧٠	١٢٣	١١٣ م	٤٨ م
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى	١٧٦	١٩٦	١٩٢	٢٤٤	١٧٥	١٧٧	١٧٤ م	٥٥ م
٢٩ - بنن	١٣٨	١٦٢	٢٦٣	٢٧١	٢٥٥	٢٦٩	٢٦٧ م	٥٠ م
٣٠ - غانا	٣٧٣	٤٧٤	٥٥٢	٥٠٢	٧٢٣	٦١٦	٦٣٣ م	٣٨ م
٣١ - باكستان	٨٧٩	١٤٠٨	١١٢٣	١١٤٩	١٢٢٣	١٠٧٢	١٠٦٥ م	٨٠ م
٣٢ - طاجيكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٣٣ - الصين	١٤٦٢	٢٠٠٨	٢١٥٦	٢١٧٦	٢٠٤١	٣٠٥٨	٣٢٧٣ م	٢٠ م
٣٤ - غينيا	٢١٣	٢٦٢	٢٤٦	٢٩٦	٣٧٠	٤٤١	٤٤٤ م	٦٥ م
٣٥ - موريتانيا	١٨٥	١٨٧	٢٤٤	٢٢٩	٢٢٠	١٨٣	٣٣١ م	١٥ م
٣٦ - زيمبابوي	٢٩٣	٢٧٢	٢٦٤	٣٤٠	٣٩٣	٧١٥	٤٦٠ م	٤٢ م
٣٧ - جورجيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٣٨ - هندوراس	٢٥٨	٣٢٥	٢٥٣	٤٥٦	٣٠٣	٣٤٩	٣٢٤ م	٦٠ م
٣٩ - سرى لانكا	٥٠٢	٥٩٩	٥٤٧	٦٧٤	٨١٥	٤٨٣	٥٥١ م	٣٠ م
٤٠ - كوت ديفوار	٢٥٤	٤٣٩	٤٠٣	٦٩٤	٦٠٣	٧٥٧	٧٦٦ م	٥٧ م
٤١ - ليسوتو	١٠٣	١٠٥	١٢٩	١٣٦	١٢٠	١٣٣	١٢٨ م	٦٥ م
٤٢ - أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٧٧٣	١٥٤٠	١٥٦٩	٥٤٤٦	٥٠٢١	٣٦٠٢	٢٣٠٤ م	٤٠ م
٤٤ - مولدوفا	٣٦٧	٤٥١	١٨٤	١٦٦	١٧٩	١١٥	١٠٢ م	٢٠ م
٤٥ - جمهورية اليمن	٤٢٢	٣٠٤	٣٧٠	٤٠٧	٣٠٠	٢٤٨	٣٠٩ م	٢٣ م
اقتصادات متوسطة الدخل	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
الدخل المتوسط الأدنى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٤٦ - أذربيجان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٤٧ - اندونيسيا	١٢٤٥	١٦٣٢	١٨٤٠	١٧٤٧	١٨٧٤	٢٠٩٥	٢٠٢٦ م	١٠ م
٤٨ - السنغال	٦٤١	٥٧٠	٦٥٠	٧٩٥	٥٨١	٦٨٠	٥٠٨ م	٦٤ م
٤٩ - بوليفيا	٣١٨	٣٩٩	٤٤٥	٥٢٦	٤٨١	٦٨٨	٥٧٠ م	٨٠ م
٥٠ - الكاميرون	٢١٣	٢٨٤	٤٥٨	٤٤٩	٥١٩	٧١٥	٥٧٤ م	٤٣ م
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٥٢ - جمهورية فيرجينستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٥٣ - الفلبين	٧٧٠	٨٥٥	٨٤٥	١٢٨٤	١٠٥٤	١٧١٧	١٤٩٠ م	٢٣ م
٥٤ - الكونغو	١٥٢	٩٠	٩٣	٢١٩	١٣٤	١١٣	١٢٩ م	٥٢ م
٥٥ - أوزبكستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٥٦ - المغرب	٤٤٨	٤٨٢	٤٦٤	١٠٥٥	١٢٣٣	٩٦٢	٧٥١ م	٢٩ م
٥٧ - مولدوفا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٥٨ - غواتيمالا	٢٤١	٢٣٥	٢٦٢	٢٠٣	١٩٩	١٩٨	٢١٢ م	٢١ م
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٣٢٢	٣٨٠	٣٣٩	٤١٦	٣٩٧	٤٤٢	٣٠٣ م	٧٣ م
٦٠ - بلغاريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٦١ - رومانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٦٢ - الأردن	٥٧٧	٤١٧	٢٧٦	٨٨٨	٩٢١	٣٥٥	٢٤٥ م	٥٩ م
٦٣ - إكوادور	٢٢٨	١٧٢	١٦١	١٦٣	٢٣٨	٢٤٤	٢٤٠ م	٢١ م
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٣٠	١١٨	١٤٣	١٠١	٦٧	٦٤	٢ م	٠ م
٦٥ - السلغادور	٤٢٦	٤٢٠	٤٤٦	٣٥٢	٢٩٤	٤٠٩	٤٠٥ م	٧٣ م
٦٦ - ليتوانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٦٧ - كولومبيا	٧٨	٦٣	٦٨	٩٦	١٢٢	٢٤٦	١٠٩ م	٣٠ م
٦٨ - جامايكا	١٦٨	١٩٣	٢٢٢	٢٧٣	١٦٥	١٦٦	١٠٩ م	٤٥ م
٦٩ - بيرو	٢٩٤	٢٧٦	٣١٠	٤٠١	٦١٤	٤٠٩	٥٦٠ م	٢٤ م
٧٠ - باراغواى	٨١	٧٦	٩٣	٥٧	١٤٦	١٠٢	١٣٧ م	٢٩ م
٧١ - كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠ م	٠٠ م
٧٢ - تونس	٢٧٧	٣١٨	٢٨٣	٣٩٣	٣٥٧	٤٢٧	٢٥٠ م	٢٨ م

ملاحظة : بالنسبة لقائمة البيانات للمقارنة ومدى تطبيعها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

صافي المتصرف من المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر

	نسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	نصيب الفرد (دولارات)	ملايين الدولارات					
			١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨
٧٣ - الجزائر	٠,٧	١٢,٤	٣٥٩	٤٠٦	٣٤٠	٢٦٣	١٥٨	١٧٢
٧٤ - ناميبيا	٠,٢	١٠٥,٦	١٥٤	١٤٣	١٨٤	١٢٣	٥٩	٢٢
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - تايلند	٠,٥	١٠٠,٦	٦١٤	٧٧٦	٧٢٢	٨٠٢	٧٣٩	٥٦٣
٧٨ - كوستاريكا	٠,٣	٣٠,١	٩٩	١٤٠	١٧٤	٢٣٠	٢٢٧	١٨٨
٧٩ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
٨١ - الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما	٠,٢	٣١,٣	٧٩	١٦٢	١٠٢	٩٨	١٩	٢٢
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - يونسوقا	٠,٣	٩٠,٤	١٢٧	١١٥	١٣٦	١٤٩	١٦٠	١٥٦
٨٥ - تركيا	٠,٣	٧,٧	٤٦١	٣٢٦	١٦٢٢	١٢١٩	١٤١	٢٦٨
٨٦ - جمهورية ايران الإسلامية	..	٢,٢	١٤١	١٠٧	١٩٤	١٠٥	٩٦	٨٢
للخلف المتوسط الأعلى	٠,٢ م	١٠,٢ م	٢١٧٠ ج	٢٢٤٥ ج	١٥٩٢ ج	١٢٨٢ ج	١١٥٢ ج	١٤٧٤ ج
٨٧ - فنزويلا	٠,١	٢,٤	٥٠	٤١	٣١	٨٠	٦٠	٢٣
٨٨ - بيلاروس	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ - البرازيل	صفر	١,٥	٢٣٨	٢٣٥٠	١٨٣	١٦٧	٢٠,٦	٢١٠
٩٠ - جنوب افريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ - موريشوس	٠,٨	٢٤,٣	٢٧	٤٦	٦٧	٨٩	٦٠	٥٩
٩٢ - استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا	٠,٢	٥,٢	١٠٠	٢٠٩	٢٨٩	٤٦٩	١٤٠	١٠٤
٩٤ - شيلي	٠,٤	١٣,٣	١٨٤	١٣٦	١٢٦	١٠٨	٦٢	٤٥
٩٥ - هونغاري	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٦ - المكسيك	٠,١	٤,٥	٤٠٢	٣١٦	٢٧٨	١٦٠	٩٩	١٧٤
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٠,١	٢,٠	٣	٩	٢٠	١٨	٦٢	٩
٩٨ - لوروغواي	٠,٩	٣٨,٥	١٢١	٧٣	٥١	٥٤	٣٩	٤١
٩٩ - صان	٩,٢	٥٣٨,٨	١٠,٧١	٥٤	١٥	٦٦	١٨	١
١٠٠ - غابون	١,٩	١٠٠,٩	١٠,٢	٦٩	١٤٣	١٣٢	١٣٣	١٠,٦
١٠١ - سلوفينيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٠,١	٨,٤	٢٨٣	٢٩٢	٢٩٩	١٨٤	٢١٢	١٥٣
١٠٤ - اليونان	٠,١	٤,٢	٤٤	١٧	٣٩	٣٧	٣٠	٣٥
١٠٥ - جمهورية كوريا	٠,٣	٢١,٩	٩٦٥	٣	٥٥	٥٢	٥٢	١٠
١٠٦ - البرنتان	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	٢,٠	٣٥	٥٥	٤٥	٤٤	٣٦	١٩
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..
للخلف المنخفض والمتوسط	..	..	..	..	..	..	..	..
الافريقيا جنوب الصحراء	١١,٥ م	٣٨٧,٢ م	١٦٤٤١ ج	١٦٧٨٤ ج	١٦٣٧٧ ج	١٦٣٧٧ ج	١١٢٢٤ ج	١٠٥٧٤ ج
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٠,٨ م	٦,١ م	٧٧٠٠ ج	٨٠٦٨ ج	٧٠٩٦ ج	٦٧٣٣ ج	٥٧٤٩ ج	٤٧٢٢ ج
جنوب اسيا	١,٥ م	٤,٣ م	٧٤٨٥ ج	٦٠٥٥ ج	١١١١٩ ج	١٢٣٦٦ ج	٥٣٠٧ ج	٤١٧٤ ج
أوروبا وآسيا الوسطى	..	..	..	..	..	..	..	..
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	٣,٢ م	٢٢,٩ م	١٥٦٠ ج	١٨٣١ ج	..	..	٤٧٠٤ ج	٤٤٧٤ ج
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٣ م	٨,٦ م	٥٢٧٧ ج	٤٦٦٠ ج	٤٦٤٩ ج	٣٧٥١ ج	٣٧٢٢ ج	٣٠٢٤ ج
العمية بصورة باهظة	٠,٤ م	١٣,٤ م	٦٢٨٩ ج	٥٥٤٣ ج	٣٣١٠ ج	٣١١٨ ج	٣٧٨٨ ج	٢٤٧٣ ج
اقتصادات مرتفعة الدخل	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ - نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٠ - ايرلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١ - أستراليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ - إسرائيل	١,٨	٢٤٢,٥	١٢٦٦	٢٠,٦٦	١٧٤٩	١٣٧٢	١١٩٢	١٢٤١
١١٣ - أستراليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٤ - هونغ كونغ	صفر	٥,٢	٣٠	٣٩	٣٦	٣٨	٤٠	٢٢
١١٥ - المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ - فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧ - الكويت	صفر	١,٥	٣	٢	٥	٧	٤	٦
١١٨ - إيطاليا	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩ - سنغافورة	صفر	٨,٥	٢٤	٢٠	٨	٣	٩٥	٢٢
١٢٠ - كندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١ - هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	صفر	٤,٨	٩	٨	٦	٥	٦	١٢
١٢٣ - بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ - فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥ - النمسا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٦ - ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٧ - السويد	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٨ - الولايات المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٩ - النرويج	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٠ - الدنمارك	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣١ - اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٢ - سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..
المجموع	..	..	..	..	..	..	..	..

(أ) بما في ذلك اريتريا .

جدول ٢٠ : إجمالي الدين الخارجي

نسبة القيمة الحالية للقيمة الاسمية للدين	إجمالي المتأخرات على الدين طويل الأجل والقائم والمنصرف (ملايين الدولارات)	إجمالي الدين الخارجي (ملايين الدولارات)	الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)	استخدام ائتمان صندوق التلف الدولي (ملايين الدولارات)	الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات)	
١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
الخصومات منخفضة الدخل						
باستبعاد الصين والهند						
١ - موزامبيق	٠٠	٤٦٦٨	٠٠	١٨٩	٠٠	٤٦٦٨
٢ - تنزانيا	٢٤٩٠	٦٧٤٦	١٧١	٢١٥	١٧١	٦٧٤٦
٣ - أنغوييا	٦٨٨	٤٥٠٣	٧٩	٤٩	٧٩	٤٥٠٣
٤ - سيراليون	٣٢٣	٢٧٨	٥٩	٨٤	٥٩	٢٧٨
٥ - فييت نام	٤٠	٢١٥٥٤	صفر	١٠٠	صفر	٢١٥٥٤
٦ - بوروندي	١١٨	٩٩٩	٣٦	٥٨	١٢	١١٨
٧ - أوغندا	٥٤٩	٢٩١٧	٨٩	٣٣٤	٦٤	٥٤٩
٨ - نيبال	١٥٦	١٩٣٨	٤٢	٤٩	٧	١٥٦
٩ - ملاوي	٦٥٥	١٧٧٤	٨٠	١١٦	١١٦	٦٥٥
١٠ - تشاد	٢٠٤	٧٠٥	١٤	٢٨	١١	٢٠٤
١١ - رواندا	١٥٠	٤٢٦	١٤	١٢	٢٦	١٥٠
١٢ - بنغلاديش	٣٤١٧	١٣٠٤٨	٤٢٤	٦٨٢	١٢١	٣٤١٧
١٣ - مدغشقر	٨٩٢	٣٩٢٠	٨٧	٩٢	٢٤٤	٨٩٢
١٤ - غينيا بيساو	١٢٨	٦٣٤	١	٥	٥٣	١٢٨
١٥ - كينيا	٢٤٩٩	٥٧٢١	٢٥٤	٢٦٣	٩٠٩	٢٤٩٩
١٦ - مالي	٦٦٩	٢٥٠٦	٢٩	٧١	٢٤	٦٦٩
١٧ - النيجر	٦٨٧	١٥٣٥	١٦	٥٢	١١٨	٦٨٧
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣٣٣	١٤١٨	١٦	٣٦	١	٣٣٣
١٩ - بوركينا فاسو	٢٨١	١٠٩٢	١٥	٢١	٣٥	٢٨١
٢٠ - الهند	١٨٣٤٤	٨٣٢٥٤	٩٧٧	٤٩٠١	١٢٧١	٩١٧٨١
٢١ - نيجيريا	٥٣٨١	٢٨٥٥٨	صفر	صفر	٣٥٥٣	٢٢٥٣١
٢٢ - ليبانيا	٠٠	١٧٤	٠٠	٣٠	٠٠	٠٠
٢٣ - نيكاراغوا	١٦٦١	٨٧٧٣	٤٩	٢٣	١٦٤٨	٤٤
٢٤ - توغو	٨٩٩	١١٢٨	٢٣	٦٩	١٠٥٢	٤٩
٢٥ - غامبيا	٩٧	٢٤٩	١٦	٢٣	٤	٩٧
٢٦ - زامبيا	٢٢٧٢	٤٦٧٩	٤٤٧	٧٧٧	١٣٣٢	٢٠٧٣
٢٧ - متغوليا	٠٠	٢٤٤	٠٠	٣٢	١٥	٠٠
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى	١٤٧	٧٩٧	٢٤	٢٩	٧٨	٥٤
٢٩ - بنن	٣٣٤	١٤٠٩	١٦	٧٣	٣٥	١٩
٣٠ - غانا	١١٦٢	٣٣٧٨	١٠٥	٤٣٨	٤٧٤	٩
٣١ - باكستان	٨٥١٥	٢٠٤٢٩	٦٧٤	١١٢٢	٧٣٧	٢٦٠٥٠
٣٢ - طاجيكستان	٠٠	٤١	٠٠	صفر	صفر	٤٢
٣٣ - الصين	٤٥٠٤	٧٠٣٥٤	صفر	صفر	١٣٥٤٦	٨٣٨٠٠
٣٤ - غينيا	١٠٠٤	٢١٧٥	٣٥	٦٠	١٢٨	١٢٩
٣٥ - موريتانيا	٧١٧	١٩٦٠	٦٢	٦٣	١٨٠	٥٤
٣٦ - زيمبابوي	٦٩٦	٣٢٨٧	صفر	٢٨٢	٦٠٠	صفر
٣٧ - جورجيا	٠٠	٥٦٨	٠٠	صفر	٠٠	٠٠
٣٨ - هندوراس	١١٦٧	٣٥٦٨	٢٣	١١٨	١٧٩	٣
٣٩ - سرى لانكا	١٢٣١	٦٠٦٦	٣٩١	٥١٦	٢٢٠	صفر
٤٠ - كوت ديفوار	٦٣٢١	١٣٦٦٧	٦٥	٢١٩	١٠٥٩	صفر
٤١ - ليسوتو	٥٨	٤٧٢	٦	٣٤	٦	صفر
٤٢ - أرمينيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١٦٤٧٧	٣٧٢٠٤	٤١	٢٠٢	٣٢٢٠	١٩٩٥
٤٤ - ميانمار	١٣٩٠	٥١٣٥	١٠٦	صفر	٤	صفر
٤٥ - جمهورية اليمن	١٤٥٣	٥٣٤١	٤٨	صفر	١٨٣	صفر
الخصومات متوسطة الدخل						
الدخل المتوسط الأدنى						
٤٦ - أذربيجان	٠٠	٣٦	٠٠	صفر	٠٠	صفر
٤٧ - أندونيسيا	١٨١٦٩	٦٨٨٦٥	صفر	صفر	٢٠٦٧٤	٢٠٩٤٤
٤٨ - السنغال	١١٤٤	٣٠٦٠	١٤٠	٢٤٤	٤٦٤	١٤٧٣
٤٩ - بوليفيا	٢٧٤٤	٣٧٨٤	٢٢١	٣٠٣	٢٠٨	٢٤
٥٠ - الكاميرون	٢١٨٣	٥٦٨٣	١٦	٢٧١	٩٠٢	٦
٥١ - جمهورية مقدونيا البوسغلافية السابقة	٠٠	٧٣٨	٠٠	٤	١٢٤	٠٠
٥٢ - جمهورية غيرغستان	٠٠	٢٤٨	٠٠	٦٠	صفر	٠٠
٥٣ - الفلبين	٨٨١٧	٢٩٠٢٥	١٠٤٤	٧٥٥٦	١٧٤١٧	٣٥٢٦٩
٥٤ - الكونغو	١٢٥٧	٤٠٩٧	٢٢	٥	٩٦٩	١٥٢٦
٥٥ - أوزبكستان	٠٠	٧٣٦	٠٠	صفر	٣	٠٠
٥٦ - المغرب	٨٤٧٥	٢٠٦٦٠	٤٥٧	٢٨٥	٧٧٨	٩٧١٠
٥٧ - مولدوفا	٠٠	٢٠٢	٨٧	٠٠	١	٠٠
٥٨ - غواتيمالا	٨٢١	٢٤٨٤	صفر	صفر	٤٧١	١١٦٦
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٦٤٤	٢٨٦٠	٣١	٤٤	٧١٩	صفر
٦٠ - بلغاريا	٣٢٢	٩٧٤٦	صفر	صفر	١٨٧٢	٣٩٢
٦١ - رومانيا	٧١٣١	٣١٢٦	٣٢٨	١٠٣١	١٠٩٩	٩٧١٢
٦٢ - الاردين	١٤٩٠	٦٨٢٥	صفر	٨١	٦٦	١٩٧٥
٦٣ - الكوادر	٤٤٢٢	١٠١٧٦	صفر	٧١	٣٨٦٣	٥٩٩٧
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٤٧٣	٣٨١٣	٤٩	١٨٦	٦٣٤	٢٠٠٢
٦٥ - السلطانيون	٦٥٩	١٩٠٥	٢٢	صفر	١٠٧	٩١١
٦٦ - ليتوانيا	٠٠	١٦٤	٠٠	٢١	٧	٢٩١
٦٧ - كيرلوفيا	٤٦٠٤	١٣٩٤٠	صفر	صفر	٣٢٣٣	٦٩٤١
٦٨ - جامايكا	١٤٩٦	٣١٢٢	٣٠٩	٢٣٥	٣١١	١٩٠٤
٦٩ - بيزو	٦٨٢٨	١٦٣٦٣	٤٧٤	٨٨٢	٣٠٨٢	٩٣٨٦
٧٠ - باراغواي	٧٨٠	١٢٠٩	صفر	صفر	٢٩٠	١٥٩٩
٧١ - كازاخستان	٠٠	١٥٥٢	٠٠	٨٥	٢	٠٠
٧٢ - تونس	٣٣٩٠	٧٦٢٧	صفر	٢٨٥	٧٨٩	٣٥٢٦

النسبة المئوية الحالية للقيمة الاسمية للدين	إجمالي المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف (ملايين الدولارات)		إجمالي الدين الخارجي (ملايين الدولارات)		الدين قصير الأجل (ملايين الدولارات)		استخدام ائتمان صندوق النقد الدولي (ملايين الدولارات)		الدين طويل الأجل (ملايين الدولارات)		
١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	
٩٥	١	٢	٢٥٧٥٧	١٩٣١٥	٧٠٠	٢٣٢٥	٤٧١	صفر	٢٤٥٨٧	١٧٠٤٠	٧٣ - الجزائر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٤ - ناميبيا
٩٤	صفر	٠٠	٢٣٢٠	٠٠	٧١٥	٠٠	٥٥٧	٠٠	٢٠٥٩	٠٠	٧٥ - الجمهورية السلوفاكية
٨٩	٢	٠٠	٢٣١	٠٠	٥	٠٠	١١٧	٠٠	١١٩	٠٠	٧٦ - لاتفيا
٩٨	صفر	صفر	٤٥٨١٩	٨٢٩٧	١٩٧٤٠	٢٣٠٣	صفر	٣٤٨	٢٦٠٧٩	٥٦٤٦	٧٧ - نائيلند
٩٢	١٣٠	٢	٣٨٧٢	٢٧٤٤	٣٧٢	٥٧٥	٨١	٥٧	٣٤١٩	٢١١٢	٧٨ - كوستاريكا
٩٦	٢٩	٠٠	٣٥٨٤	٠٠	١٢٢	٠٠	صفر	٠٠	٣٤٦٢	٠٠	٧٩ - أوكرانيا
٩٣	٢٠٩٤	٣٣٤	٤٥٣٠٦	٨٨٩٤	٢٦٥٦	٢٣٠٠	٦٨٤	صفر	٤١٩٦٦	٦٥٩٤	٨٠ - بولندا
٩٨	٧١٢٩	٠٠	٨٣٠٨٩	٠٠	٧٨٥١	٠٠	٢٤٦٩	٠٠	٧٢٧٦٩	٠٠	٨١ - الاتحاد الروسي
٩٧	٣٦٠٧	١	٦٨٠٢	٢٩٧٥	٢٩٨٠	٦٨١	١١٣	٢٣	٣٧٠٩	٢٢٧١	٨٢ - بنما
٩٧	٤	صفر	٨٦٦٠	٣٣١٨	٢٠٧٩	٣٣١٨	١٠٧٢	صفر	٥٥٠٩	صفر	٨٣ - الجمهورية التشيكية
٧٦	١٥	صفر	٦٧٤	١٤٧	٨	٤	صفر	صفر	٦٦٦	١٤٣	٨٤ - بوتسوانا
٩٧	صفر	٣٤	٦٧٨٦٢	١٩١٣١	١٨٥٣٣	٢٥٠٢	صفر	١٠٥٤	٤٩٣٢٩	١٥٥٧٥	٨٥ - تركيا
١٠٩	٤٠	١	٢٠٥٥٠	٤٥٠٠	٨٨٨٤	صفر	صفر	صفر	١١٦٦٦	٤٥٠٠	٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية
الدخل المتوسط الأعلى											
٩٧	١٠٢٣	٥١	٣٧٤٦٥	٢٩٣٤٥	٤٦٨٢	١٥٥٥٠	٢٦٨٠	صفر	٣٠١٠٣	١٣٧٩٥	٨٧ - فنزويلا
٧٥	صفر	٠٠	٩٦١	٠٠	صفر	٠٠	٩٦	٠٠	٨٦٤	٠٠	٨٨ - بيلاروس
٩٨	١٥٣٧٠	٤٦٩	١٣٢٧٤٩	٧١٠١٢	٢٧١٦٢	١٣٥٤٦	٣٠٤	صفر	١٠٥٢٨٣	٥٧٤٦٦	٨٩ - البرازيل
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٠ - جنوب أفريقيا
٨٧	٣٤	٢	٩٩٩	٤٦٧	١١٥	٤٧	صفر	١٠٢	٨٨٤	٣١٨	٩١ - موريشيوس
٩٦	صفر	٠٠	١٥٥	٠٠	صفر	٠٠	٥٨	٠٠	٩٧	٠٠	٩٢ - استونيا
٩٧	صفر	صفر	٢٣٣٣٥	٦٦١١	٦٩٥١	١٣٥٥٠	صفر	صفر	١٦٣٨٤	٥٢٥٦	٩٣ - ماليزيا
٩٥	صفر	صفر	٢٠٦٣٧	١٢٠٨١	٤١٣٠	٢٥٦٠	٤٧٦	١٢٣	١٦٠٣١	٩٣٩٩	٩٤ - شيلي
١٠٠	صفر	صفر	٢٤٧٧١	٩٧٦٤	٢٠٠٥	٣٣٤٧	١٢٣١	صفر	٢١٥٣٥	٦٤١٦	٩٥ - هنغاريا
٩٩	صفر	صفر	١١٨٠٢٨	٥٧٣٧٨	٢٧٢٨١	١٦١٦٣	٤٧٨٧	صفر	٨٥٩٦٠	٤١٢١٥	٩٦ - المكسيك
٩٧	٤	صفر	٢١٣٧	٨٢٩	١٢٩	١١٦	١٥٥	صفر	١٨٥٤	٧١٣	٩٧ - ترينيداد وتوباغو
٩٧	صفر	صفر	٧٢٥٩	١٦٦٠	٢٢٢٩	٣٢٢	٣٨	صفر	٤٩٩٢	١٣٣٨	٩٨ - لورنغواي
٩٥	صفر	صفر	٢٦٦١	٥٩٩	٣٤٢	١٦٣	صفر	صفر	٢٣١٩	٤٣٦	٩٩ - عمان
٩٦	١١٠٥	صفر	٣٨١٨	١٥١٤	٨٨٣	٢٢٨	٤٥	١٥	٢٨٨٩	١٢٧٢	١٠٠ - غابون
٩٧	١٥٥	٠٠	١٩٢٣	٠٠	١١٧	٠٠	١٢	٠٠	١٧٩٤	٠٠	١٠١ - سلويفيا
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٢ - بورتوريكو
٩٧	٢١٧٢	صفر	٧٤٤٧٣	٢٧١٥٧	٩٤١٩	١٠٣٨٣	٣٥٢٠	صفر	٦١٥٣٤	١٦٧٧٤	١٠٣ - الأرجنتين
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٤ - اليونان
٩٧	صفر	صفر	٤٧٢٠٣	٢٩٤٨٠	١٢٢٠٠	١٠٥٦١	صفر	٦٨٣	٣٥٠٠٣	١٨٢٣٦	١٠٥ - جمهورية كوريا
٩٧	صفر	صفر	٣٦٩٤٢	٩٧٢٩	١٠٣٩٦	٢٣٩٥	صفر	١١٩	٢٦٥٤٦	٧٢١٥	١٠٦ - البرتغال
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٧ - المملكة العربية السعودية
٥٦	صفر	٠٠	٩	٠٠	صفر	٠٠	صفر	٠٠	٩	٠٠	١٠٨ - تركمانستان
الدخل المنخفض والمتوسط											
أفريقيا جنوب الصحراء											
شرق آسيا والمحيط الهادئ											
جنوب آسيا											
أوروبا وآسيا الوسطى											
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا											
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
العينة بصورة باهظة											
التصاريص مرتفعة الدخل											
١٠٩ - نيوزيلندا											
١١٠ - ترينيداد وتوباغو											
١١١ - أسبانيا											
١١٢ - إسرائيل											
١١٣ - استراليا											
١١٤ - هونغ كونغ											
١١٥ - المملكة المتحدة											
١١٦ - فنلندا											
١١٧ - الكويت											
١١٨ - إيطاليا											
١١٩ - سنغافورة											
١٢٠ - كندا											
١٢١ - هولندا											
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة											
١٢٣ - بلجيكا											
١٢٤ - فرنسا											
١٢٥ - النمسا											
١٢٦ - ألمانيا											
١٢٧ - السويد											
١٢٨ - الولايات المتحدة											
١٢٩ - النرويج											
١٣٠ - الدانمرك											
١٣١ - اليابان											
١٣٢ - سويسرا											
العالم											

(أ) بما في ذلك أيرلندا .

جدول ٢١ : تدفق رأس المال الخارجي العام والخاص

	المدفوعات المتصرفة (بملايين الدولارات)				سداد الأصل (بملايين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بملايين الدولارات)			
	الدين طويل الأجل العام		الدين طويل الأجل العام		الدين طويل الأجل العام		الدين طويل الأجل العام		الدين طويل الأجل العام		الدين طويل الأجل العام	
	المضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	المضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	المضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	المضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	المضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون	المضمون من سلطة عامة	الخاص غير المضمون
	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
التصاريح منقطة الدخل												
بإستخدام الصين والهند												
١ - موزامبيق	١٥٦	٠٠	٠٠	٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٢ - تنزانيا	٢٣٤	٤٠٣	٣١	٧٨	٥٣	١٦	٧٨	٥٣	٧	٦٦	٠٠	٠٠
٣ - إثيوبيا	٣٧٩	١١٠	٣٧٩	٣٥	١٧	٣٥	٣٥	١٧	٢٨	١٧	٢٨	١٧
٤ - سيراليون	٦٤	٨٦	٦٤	٣	٢٢	٣	٣	٢٢	٢	٨	٢	٨
٥ - فييت نام	٨٠	٨	٨٠	٢٦٤	٣٧	٢٦٤	٢٦٤	٣٧	٧٧	١	٧٧	١
٦ - بروندي	٧٨	٣٩	٧٨	١٩	٤	١٩	١٩	٤	١٢	٢	١٢	٢
٧ - زاندا	٣١٢	٩٣	٣١٢	٢٣٨	٣٢	٢٣٨	٢٣٨	٣٢	٤٩	٤	٤٩	٤
٨ - سبال	١٨٧	٥٠	١٨٧	٣٩	٢	٣٩	٣٩	٢	٢٧	٢	٢٧	٢
٩ - ملاوي	١٩٠	١٥٣	١٩٠	٤٠	٣٣	٤٠	٤٠	٣٣	٢٧	٣٥	٢٧	٣٥
١٠ - نشار	٥٦	٦	٥٦	٢	٣	٢	٢	٣	٨	٣	٨	٣
١١ - رواندا	٣٩	٢٧	٣٩	٣	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٢
١٢ - بنغلاديش	٦١٨	٦٥٧	٦١٨	٢٧٤	٦٣	٢٧٤	٢٧٤	٦٣	١٥٣	٤٧	١٥٣	٤٧
١٣ - مدغشقر	١٢٠	٣٥٠	١٢٠	٢٨	٣٠	٢٨	٢٨	٣٠	٢٢	٢٦	٢٢	٢٦
١٤ - غينيا بيساو	١٩	٦٩	١٩	١	٣	١	١	٣	٢	١	٢	١
١٥ - كينيا	٤٢٥	٥٣٩	٤٢٥	٢٧٦	١٠٨	٢٧٦	٢٧٦	١٠٨	١٥٣	١٢٤	١٥٣	١٢٤
١٦ - مالي	٥٦	٩٥	٥٦	٧	٦	٧	٧	٦	٧	٣	٧	٣
١٧ - النيجر	١٠٧	١٦٧	١١٣	٣٥	٢٣	٣٥	٣٥	٢٣	٤٩	١٥	٤٩	١٥
١٨ - جمهورية لار الديمقراطية الشعبية	٧٨	٥٥	٧٨	٢٤	١	٢٤	٢٤	١	٥	١	٥	١
١٩ - بوركينا فاسو	١٤٥	٦٥	١٤٥	١٧	١١	١٧	١٧	١١	١٦	٦	١٦	٦
٢٠ - الهند	٦٨٤٩	٢١٦٦	٦٨٤٩	٣٨٢٢	٦٦٤	٣٨٢٢	٣٨٢٢	٦٦٤	٣٥٦	٤٧٣	٣٥٦	٤٧٣
٢١ - بيجيريا	٥١٤	١١٨٧	٥١٤	٤٩٩	٦٥	٤٩٩	٤٩٩	٦٥	١٢٦٩	٤٤٠	١٢٦٩	٤٤٠
٢٢ - ألبانيا	٦٣	٠٠	٦٣	٥٣	٤٥	٥٣	٥٣	٤٥	٥٨	٤٢	٥٨	٤٢
٢٣ - نيكاراغوا	١٠٤	٢٧٦	١٠٤	٦	١٩	٦	٦	١٩	٨	١٩	٨	١٩
٢٤ - توغو	٢٦	٥١	٢٦	١٩	٣٧	١٩	١٩	٣٧	٦	٣٧	٦	٣٧
٢٥ - غامبيا	٢٨١	٥٩٧	٢٨١	١٢٠	١٨١	١٢٠	١٢٠	١٨١	٩٦	١٠٦	٩٦	١٠٦
٢٦ - زامبيا	٥٦	٠٠	٥٦	٨	٠٠	٨	٨	٠٠	٦	٠٠	٦	٠٠
٢٧ - منغوليا	٥٤	٢٥	٥٤	٢	١	٢	٢	١	٤	٤	٤	٤
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٧٨	٦٢	٧٨	١٨	٦	١٨	١٨	٦	١٤	٣	١٤	٣
٢٩ - بنن	٣١٥	٢٢٠	٣١٥	٧٧	٩٦	٧٧	٧٧	٩٦	٧١	٣١	٧١	٣١
٣٠ - غانا	١٠٥٤	٢٧٢٠	١٠٥٤	٣٤٥	١٢٢٩	٣٤٥	٣٤٥	١٢٢٩	٦٨٣	٢٤٦	٦٨٣	٢٤٦
٣١ - باكستان	١٤	٠٠	١٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٢ - طاجيكستان	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٦١٣	٢١٦	٣١٨	٢١٦	٣١٨
٣٣ - الصين	٢٩١	١٢١	٢٩١	٤١	٧٥	٤١	٤١	٧٥	٢٧	٢٣	٢٧	٢٣
٣٤ - غينيا	١٧٨	١٢٦	١٧٨	٧٣	١٧	٧٣	٧٣	١٧	٤٢	١٣	٤٢	١٣
٣٥ - موريتانيا	٦٢٣	١٣٢	٦٢٣	٤٠	٥٠	٤٠	٤٠	٥٠	١٤٨	١٠	١٤٨	١٠
٣٦ - زيمبابوي	١٤١	٠٠	١٤١	٥	٠٠	٥	٥	٠٠	٨	٠٠	٨	٠٠
٣٧ - جوجيا	٤٠٢	٢٦٤	٤٠٢	٣٩	١٦	٣٩	٣٩	١٦	١٤٠	٥٨	١٤٠	٥٨
٣٨ - هندوراس	٢	٢٦٩	٢	٥١	٢٣٥	٥١	٢٣٥	٥١	١٣٧	٣٣	١٣٧	٣٣
٣٩ - سرى لانكا	٤٥٨	١٤١٣	٤٥٨	١٩٠	٥١٧	١٩٠	١٩٠	٥١٧	٢١٤	٣٥٣	٢١٤	٣٥٣
٤٠ - كوت ديفوار	٦٢	١٣	٦٢	٣	٣	٣	٣	٣	١٢	٢	١٢	٢
٤١ - ليسوتو	١٣٠	٠٠	١٣٠	١	٠٠	١	١	٠٠	١	٠٠	١	٠٠
٤٢ - أرمينيا	١٤٣٧	٢٨٠٣	١٤٣٧	٩٣١	٣٣٨	٩٣١	٩٣١	٣٣٨	١١٢٦	٣٧٨	١١٢٦	٣٧٨
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٧٩	٢٦٨	٧٩	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٩٠	٤٥	٩٠	٤٥
٤٤ - مالتا	١٣٦	٥٦٦	١٣٦	٧٨	٢٥	٧٨	٧٨	٢٥	٢١	١٠	٢١	١٠
٤٥ - جمهورية اليمن	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
التصاريح متوسطة الدخل												
الدخل المتوسط الأدنى												
٤٦ - أنجويان	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١	٢٥٥١
٤٧ - اندونيسيا	١٤٧	٣٢٧	١٤٧	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	٢٠	٦٦	٢٠	٦٦
٤٨ - السنغال	٣٠٧	٤٤١	٣٠٧	١٢٦	٣٠١	١٢٦	١٢٦	٣٠١	١١٢	٦٦	١١٢	٦٦
٤٩ - بوليفيا	٣٩٠	٥٦٢	٣٩٠	٨٢	١٤٩	٨٢	٨٢	١٤٩	١٢٩	١٠٤	١٢٩	١٠٤
٥٠ - الكاميرون	١	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣	٠٠	٣	٠٠
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٩٩	١٣٨٢	٩٩	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	٢٢١	١٦٦١	٣٧٥	١٦٦١	٣٧٥
٥٢ - جمهورية فيرجينستان	٤٧٢	٥٢٢	٤٧٢	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٢٠	٣٧	٢٠	٣٧
٥٣ - الفلبين	٥١٢	٠٠	٥١٢	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٧	٠٠	٧	٠٠
٥٤ - الكونغو	١٤٣٩	١٧٠٣	١٤٣٩	٧٥	١٣٣	٧٥	٧٥	١٣٣	١٠١٨	٦٠٧	١٠١٨	٦٠٧
٥٥ - لوزبكستان	٩٥	٠٠	٩٥	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٨٦	٣٠	٨٦	٣٠
٥٦ - المغرب	٨٤	١٣٨	٨٤	٦٢	١٣٨	٦٢	٦٢	١٣٨	٨١	٣٠	٨١	٣٠
٥٧ - مولدوفا	١٠٣	١٢٠	١٠٣	١١٦	١٨٥	١١٦	١١٦	١٨٥	٢٢	٣٠	٢٢	٣٠
٥٨ - غواتيمالا	٣	٣٦٤	٣	٢٥	٤٢	٢٥	٢٥	٤٢	١٩٧	٢٠	١٩٧	٢٠
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٢٧٩٧	٣٦٩	٢٧٩٧	١٠٤	٨٢٤	١٠٤	١٠٤	٨٢٤	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢	٣٣٢
٦٠ - بلغاريا	١٨٩	٩٨	١٨٩	١٦٦	٢٧٢	١٦٦	١٦٦	٢٧٢	٧٨	٢٨٨	٧٨	٢٨٨
٦١ - رومانيا	٢١٠	١١٠	٢١٠	٦٧	١١٢	٦٧	٦٧	١١٢	٢٩	١١٤	٢٩	١١٤
٦٢ - الأردن	٤٦٧	١١٠	٤٦٧	١٧	١٦٧	١٧	١٦٧	١٦٧	١١٧	٢٥	١١٧	٢٥
٦٣ - الكونغو	١٥٧	٠٠	١٥٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١	٠٠	١	٠٠
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٥٤٧	١٠١٦	١٥٤٧	١٥٠	٢٥٠	١٥٠	١٥٠	٢٥٠	٨٧١	٢٧٩	٨٧١	٢٧٩
٦٥ - السلفادور	١٩٩	٣٢٨	١٩٩	٦	٩١	٦	٦	٩١	١١٩	١١٤	١١٩	١١٤
٦٦ - ليتوانيا	١٤٩٢	١٢٤٨	١٤٩٢	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩	٧٥١	٥٤٧	٧٥١	٥٤٧
٦٧ - كوتومبيا	٨٧	١٥٨	٨٧	١٢	١٩١	١٢	١٢	١٩١	٧٩	٣٥	٧٩	٣٥
٦٨ - جامايكا	٢٩٠	٠٠	٢٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨	٠٠	٨	٠٠
٦٩ - بربو	١٠٨٨	٥٥٨	١٠٨٨	٣٠	٢١٦	٣٠	٣٠	٢١٦	٤١٢	٢١٢	٤١٢	٢١٢
٧٠ - باراغواي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧١ - كازاخستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ - تونس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

ملاحظة : بالنسبة للبلدان المقارنة ومدى تغطيتها ، تُنظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	المدفوعات المتصرفة (بمليين الدولارات)				سداد الأصل (بمليين الدولارات)				مدفوعات الفائدة (بمليين الدولارات)			
	الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون		الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة		الخاص غير المضمون	
	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
٧٣ - الجزائر	٣٣٩٨	٦٥٥٥	صفر	صفر	٢٥٢٩	٧٠٣٤	صفر	صفر	١٧٠٦	١٤٤٠	صفر	صفر
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	٧٠١	صفر	..	..	٤٢٤	صفر	..	١٢٧	..	صفر	..
٧٦ - لاتفيا	..	١٠١	صفر	..	..	٤	صفر	..	٤	..	صفر	..
٧٧ - تايلند	١٣٦٥	١٨٣٢	١٢٨٨	٤٦٠٧	١٧٢	١٤٤٥	٦١٠	٤٨٥٨	٧٢١	٢٦٩	٢٠٤	١١٠
٧٨ - كوستاريكا	٤٣٥	١٩٧	١٠٢	٢	٧٦	٢٩٢	٨٨	٥٦	١٣٠	١٥٩	٤١	٢١١
٧٩ - أوكرانيا	..	٦١١	..	٣٤	..	١٠٨	..	..	٥٣	..	..	..
٨٠ - بولندا	٥٠٥٨	٤٩٧	صفر	١٨٥	٢٠٥٤	٤٩٢	صفر	٤٦	٨٢٣	٧٠٤	صفر	٣٠٠
٨١ - الاتحاد الروسي	..	٤٩٢٦	..	صفر	..	١٥٥٨	..	صفر	٦٤٢	..	..	صفر
٨٢ - بنما	٤٠٤	٢٥	صفر	صفر	٢١٥	١٣٦	صفر	صفر	٨٢	٢٥٢	صفر	صفر
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	٢٢٢٤	..	٩٩	..	٨٣٧	..	..	٢٤٣	..	..	..
٨٤ - بونسوانا	٢٨	١٠٤	صفر	صفر	٦	٥٥	صفر	صفر	٣٣	٨	صفر	صفر
٨٥ - تركيا	٢٤٠٠	٦٩٢٠	٧٥	٣٢٣٩	٥٦٦	٣٩٥٠	٢٩	٦٦٢	٢٥٩	٤٨٧	٢٠	١٧١
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٢٦٤	١٥٧٧	صفر	٣٠٠	٥٢٧	٣٩٠	صفر	صفر	١٧٢	٤٣١	صفر	٥٣
الدخل المتوسط الأعلى												
٨٧ - فنزويلا	٢٨٧٠	١٨٧٧	١٨٩١	٢٦٠	١٧٢٧	٧٧٩	١٢٣٥	٧٣٦	١٢١٨	١٥٢١	٢٥٧	٢٢٩
٨٨ - بيلاروس	..	٣٣٠	..	صفر	..	٢	..	صفر	..	١١	..	صفر
٨٩ - البرازيل	٨٣٥٥	٣٢٦٥	٣١٩٢	٨٩٣٠	٣٨٦١	٣٠٠٦	٢٩٧٠	٣٢٠٦	٤٢٠٠	١٩٧٣	٢١٣٢	١٠٤٧
٩٠ - جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ - موريشيوس	٩٣	٥٨	٤	٢٨	١٥	٦٤	٤	١٤	٢٠	٤١	٣	٤
٩٢ - استونيا	..	٦٤	..	صفر	..	١٠	..	..	٣	..	..	١
٩٣ - ماليزيا	١٠٦٥	٢٤٦٥	٤٤١	١١٠	١٢٧	٢٥٠٠	٢١٨	٤٤٠	٢٥٠	٨٣١	٨٨	١١٣
٩٤ - شيلي	٨٥٧	٢٩٣	٢٦٩٤	١٨٨٩	٨٩١	٨٨١	٥٧١	٥٩٢	٤٨٣	٦٩٣	٤٣٥	٢٠٠
٩٥ - هنغاريا	١٥٥٢	٥٠٣٦	٨٢١	٨٢٤	٢٥٨٤	صفر	٢٨٥	٦٣٦	١٣١١	صفر	١٢	١٢
٩٦ - المكسيك	٩١٣١	٧٨٧٤	٢٤٥٠	٧٩١٠	٤٠١٠	٥٦٥٣	٧٥٠	٧٠٧٥	٣٨٨٠	٤٧٠٨	٧٠٠	٨٠٧
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٣٦٣	٢٧٧	صفر	صفر	١٧٦	٣١٩	صفر	٣٦	٥٠	١٠٠	صفر	٩
٩٨ - أوروغواي	٢٩٣	٥٣٠	٦٣	٢٧	٩٣	٣١٠	صفر	٣٧	١٠٥	٣١١	١٧	٥
٩٩ - عمان	٩٨	٣٧١	صفر	صفر	١٧٩	٤٢٥	صفر	صفر	٤٤	١٥٨	صفر	صفر
١٠٠ - غابون	١٧١	٩٢	صفر	صفر	٢٧٩	٢٩	صفر	صفر	١١٩	٣٢	صفر	صفر
١٠١ - سلوفينيا	..	١٣٧	..	١٨٧	..	١٠٤	..	١٥٣	..	٨٣	..	٦
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٢٨٣٩	٨٠١٨	١٨٦٩	٣٣٥٥	١١٤٦	٣١٥٠	٧٠٧	٥٠	٨٤١	٣٣٧١	٤٩٦	٢٠٧
١٠٤ - اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - جمهورية كوريا	٣٤٢٩	٤٣٥٤	٥٥١	٣٨٩٨	١٤٩٠	٤٦٢٠	٦٤	١٦٥٠	١٢٩٣	١٥٩٤	٣٤٢	٥٠١
١٠٦ - البرتغال	١٩٥٠	٦٩٥٥	١٤٩	٢٠٠	٥٣٨	٣١٧٤	١٢٦	١٢٥	٤٨٦	١٦٢٥	٤٣	٣٩
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمانستان	..	٩	..	صفر	..	صفر	..	صفر	..	صفر	..	صفر
الدخل المنخفض والمتوسط												
أفريقيا جنوب الصحراء												
شرق آسيا والمحيط الهادئ												
جنوب آسيا												
أوروبا وأسيا الوسطى												
تشرقي الأوسط وشمال أفريقيا												
أمريكا اللاتينية والكاريبي												
لمعينة بصورة باهظة												
التصاريص مرتفعة الدخل												
١٠٩ - نيوزيلندا												
١١٠ - أيرلندا												
١١١ - اسبانيا												
١١٢ - إسرائيل												
١١٣ - استراليا												
١١٤ - هونغ كونغ												
١١٥ - المملكة المتحدة												
١١٦ - فنلندا												
١١٧ - الكويت												
١١٨ - إيطاليا												
١١٩ - سنغافورة												
١٢٠ - كندا												
١٢١ - هولندا												
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة												
١٢٣ - بلجيكا												
١٢٤ - فرنسا												
١٢٥ - النمسا												
١٢٦ - ألمانيا												
١٢٧ - السويد												
١٢٨ - الولايات المتحدة												
١٢٩ - النرويج												
١٣٠ - الدانمرك												
١٣١ - اليابان												
١٣٢ - سويسرا												
المعالم												
(أ) بما في ذلك ليريتريا												

جدول ٢٢ : إجمالي تدفقات الموارد الصافية وصافي التحويلات

إجمالي صافي تدفقات التنظيم الآجل (بملايين الدولارات)		المنح الرسمية (بملايين الدولارات)		صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد القائم بالآلات (بملايين الدولارات)		تدفقات أسهم محفظة الأوراق المالية (بملايين الدولارات)		إجمالي تدفقات الموارد الصافية (بملايين الدولارات)		إجمالي التحويلات الصافية (بملايين الدولارات)	
١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
التصديقات من منطقة الدخل											
بإستثمار الصين والهند											
١ - موراسين	١٣٤	٧٦	٧٠٠	صفر	٣٠	صفر	صفر	٨٦٤	٧٦	٨٦٤	٧٦
٢ - تنزانيا	٣٦٥	١٥٦	٤٨٥	صفر	٢٠	صفر	صفر	٩٢٤	٧٨٥	٩٢٤	٧٨٥
٣ - إثيوبيا	٩٣	٢٤٣	١٢٥	صفر	٦	صفر	صفر	٢١٨	٢٠١	٢١٨	٢٠١
٤ - سيراليون	٥٤	٦٢	١٠٠	١٩٠	٣٥	صفر	صفر	٥٩	١٩٧	١٩٧	٤٦
٥ - فييت نام	٨	١٨٤	١٢١	١٧٧	٣٠٠	صفر	صفر	١٣٩	٨٢	١٣٩	٦
٦ - بوروندي	٣٥	٥٩	٣٩	١٤٢	١	صفر	صفر	٧٤	٢٠١	٧٤	٢٠١
٧ - أوغندا	٦١	١٠٤	٦٢	٣٠٠	٣	صفر	صفر	١٢٣	٤٠٧	١٢٣	١١٩
٨ - نيبال	٤٨	١٤٩	٧٩	١٥٠	٦	صفر	صفر	٣٠٥	١٢٥	٣٠٥	١٢٥
٩ - ملاوي	١٢٠	١٥٠	٤٩	٢١٧	١٠	صفر	صفر	١٧٨	٣٦٦	٣٦٦	١٣٥
١٠ - تشاد	٣	٥٤	٢٢	١٠٠	٦	صفر	صفر	٢٥	١٦٠	٢٥	١٥٣
١١ - رواندا	٢٥	٣٧	٦٨	٢٣٦	٣	صفر	صفر	١٠٩	٢٧٦	٢٧٦	٩٨
١٢ - بنغلاديش	٥٩٤	٣٤٤	١٠٠	٧٢٠	١٤	صفر	صفر	١٥٩٥	١٠٧٨	١٥٩٥	١٥٤٨
١٣ - مدغشقر	٣١٩	٩٢	٣٠	٢٢٠	٣٠	صفر	صفر	٣٤٨	٣٤٤	٣٤٨	٢٢١
١٤ - غينيا بيساو	٦٦	١٨	٣٧	٥٣	صفر	صفر	صفر	١٠٣	٧١	١٠٣	١٠٢
١٥ - كينيا	٤٣٠	١٦٤	١٦١	٣٠٠	٧٩	صفر	صفر	٦٣٠	٤٦٥	٦٣٠	٣٦٦
١٦ - مالي	٨٩	٤٩	١٠٤	٢٠٥	٢	صفر	صفر	١٩٥	٢٥٥	١٩٥	١٩٢
١٧ - النيجر	٢٢٣	٤٩	٥١	٢٠٠	٤٩	صفر	صفر	٣٤٤	٢٥٠	٣٤٤	٢٤٨
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٥٤	٥٤	١٦	٧٥	٤٨	صفر	صفر	٧٠	١٧٧	٧٠	٦٩
١٩ - بوركينافاسو	٥٥	١٢٨	٨٨	٢٠٠	صفر	صفر	صفر	١٤٢	٣٢٨	١٤٢	١٢٨
٢٠ - الهند	١٦٩٦	٣٨٩٤	٦٤٩	٥٦٠	٧٩	٢٧٣	صفر	٢٤٢٣	٦٥٦٧	٢٤٢٣	١٩٢٠
٢١ - نيجيريا	١٥١٠	٥	٣	١٠٠	٧٤٠	٩٠٠	صفر	٧٧٣	١٠٠٥	٧٧٣	١٣٥٧
٢٢ - ألبانيا	٠٠	٦٣	٠٠	٢٢٩	٠٠	صفر	صفر	٠٠	٢٩٢	٠٠	٢٩٢
٢٣ - نيكاراغوا	٢٣١	٥٢	٤٨	٢٠٠	٣٩	صفر	صفر	٢٧٩	٢٩٠	٢٧٩	٢١٧
٢٤ - توغو	٨٢	٩	١٥	٧٥	٤٢	صفر	صفر	١٣٩	٨٤	١٣٩	١١٩
٢٥ - غامبيا	٥١	٧	٢٧	٤٩	صفر	١٠	صفر	٧٨	٦٦	٧٨	٧٦
٢٦ - زامبيا	٣٩١	١٦٠	٧١	٥٠٠	١٢	٥٥	صفر	٥٢٤	٧١٥	٥٢٤	٣٢٤
٢٧ - منغوليا	٠٠	٤٨	٠٠	٤٥	٨	صفر	صفر	٠٠	١٠١	٠٠	٠٠
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٤	٥٣	٥٦	٩٣	٥	صفر	صفر	٨٥	١٤٧	٨٥	٨٥
٢٩ - بنن	٥٦	٦٠	٤١	١٣٩	٤	١٠	صفر	١٠١	٢٠٩	١٠١	٩٦
٣٠ - غانا	١٤٣	٢٢١	٢٣	٢٢٢	١٦	٢٥	صفر	١٨١	٢٨١	٢٨١	١٣٥
٣١ - باكستان	٧١١	١٤٩٣	٤٨٢	٢٥٠	٦٣	٣٤٧	صفر	١٨٥	٢٢٧٥	١٨٥	١٠٠٢
٣٢ - طاجيكستان	٠٠	١٤	٠٠	٩	٠٠	صفر	صفر	٠٠	٢٢	٠٠	٢٢
٣٣ - الصين	١٩٢٧	١٢٧٩٧	٧	٣١٠	صفر	٢٥٨٠٠	صفر	٢٢٧٨	١٩٣٤	٢٢٧٨	١٦١٦
٣٤ - غينيا	٤٧	٢٥٠	٢٥	١٨٠	٢٤	٢٥	صفر	١٠٦	٤٥٥	١٠٦	٤٣
٣٥ - موريتانيا	١٠٩	١٠٦	٦١	١٤٥	٢٧	١	صفر	١٩٨	٢٥٢	١٩٨	١٦٢
٣٦ - زيمبابوي	٩٣	٢٥٨	١٢٧	٢٠٠	٢	٢٨	صفر	٢٢١	٤٨٦	٢٢١	١٣٣
٣٧ - جورجيا	٠٠	١٣٦	٠٠	٢٨	٠٠	صفر	صفر	٠٠	١٦٤	٠٠	٠٠
٣٨ - هندوراس	٢٥٨	٢١١	٢٠	٨١	٦	٦٥	صفر	٢٨٣	٣٥٧	٢٨٣	١٢٣
٣٩ - سرى لانكا	٢٢١	١٧٨	١٦١	١٤١	٤٣	١٩٥	صفر	٤٥٥	٥١٣	٤٥٥	٣٧٧
٤٠ - كوت ديفوار	١٠٦٦	٢٣٢	٢٧	٢٤٨	٩٥	٣٠	صفر	١١٣٨	٥١٠	١١٣٨	٣٦٠
٤١ - ليسوتو	١٠	٤٢	٥٢	٧٤	٥	١٥	صفر	٦٦	١٣١	٦٦	٥٩
٤٢ - لومبيا	٠٠	١٢٩	٠٠	٢٥	٠٠	صفر	صفر	٠٠	١٥٤	٠٠	٠٠
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٢٥١٥	٤٠٥	١٦٥	١١٩٢	٥٤٨	٤٩٣	صفر	٣٢٢٩	٢٠٩٠	٣٢٢٩	٢٨١٣
٤٤ - ميانمار	٢٠٢	٥٤	٦٦	٤٠	صفر	٤	صفر	٢٦٨	٩٨	٢٦٨	٢٢٣
٤٥ - جمهورية اليمن	٥٢٢	٥٨	٣٦٨	١٠٠	٣٤	صفر	صفر	٩٤٤	١٥٨	٩٤٤	٩٣٤
التصديقات من منطقة الدخل											
الدخل المتوسط الأدنى											
٤٦ - اندونيسيا	٠٠	صفر	٠٠	١٤	٠٠	صفر	صفر	٠٠	١٤	٠٠	٠٠
٤٧ - لندونيسيا	١٦١٣	٨١٢	١٠٩	٢٨٠	١٨٠	٢٠٠٤	صفر	١٨٦٦	١٩٠٢	١٨٦٦	٢٠١٤
٤٨ - السنغال	١٧١	٩٨	٧٨	٣٤٠	١٥	صفر	صفر	٢٢٣	٤٣٨	٢٢٣	١٦١
٤٩ - بوليفيا	٣١٢	٢١٠	٤٨	١٩٥	٤٧	١٥٠	صفر	٤٠٧	٣٢٤	٤٠٧	٢١٤
٥٠ - الكاميرون	٤٩٨	٢٣٤	٢٩	٢٠٠	١٣٠	٨١	صفر	٦٥٦	٣٥٣	٦٥٦	٤٢٢
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٥٠	٠٠	صفر	٠٠	صفر	صفر	٠٠	٥٠	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قيرغيزستان	٠٠	٩٩	٠٠	٢٥	٠٠	صفر	صفر	٠٠	١٢٤	٠٠	٠٠
٥٣ - اللينين	١٣١٣	١٢٥٣	٥٩	٢٤٩	١٠٦	٧٦٣	صفر	١٠٨٢	٣٣٦٦	١٠٨٢	١٢١٩
٥٤ - الكونغو	٤٨٨	٣٨٤	٢٠	٦٠	٤٠	صفر	صفر	٥٤٨	٤٤٤	٥٤٨	٤١٩
٥٥ - أوزبكستان	٠٠	٤٨٥	٠٠	٥	٠٠	٤٥	صفر	٠٠	٥٣٥	٠٠	٥٢٨
٥٦ - المغرب	١١٨٨	١٨٢	٧٥	١٧٩	٨٩	٥٢٢	صفر	١٣٥٣	٨٨٤	١٣٥٣	٦٨٥
٥٧ - مولوفا	٠٠	٩٤	٠٠	٢٢	٠٠	١٤	صفر	٠٠	١٣٠	٠٠	١٣٠
٥٨ - غواتيمالا	٩٣	١٣	١٤	٨٢	١١١	١٤٩	صفر	٢١٧	٢١٨	٢١٧	١١٤
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٦٤	٤٦٣	٢٧٩	٢٩٠	٧٦	٤٥٠	صفر	٤١٨	٢٧٧	٤١٨	١٦٣
٦٠ - بلغاريا	٣٢٩	٣٩	صفر	٣٩	صفر	٥٥	صفر	٣٢٩	٥٥	٣٢٩	٣١٩
٦١ - رومانيا	١٩٧٣	٨٨٨	صفر	٨٤	صفر	٩٤	صفر	١٩٧٣	١٠٦٦	١٩٧٣	١٦٤١
٦٢ - الأردن	٢٦٧	١٢٠	١٢٧٢	١٥٥	٣٤	٣٤	صفر	١٤٨	٢	١٤٨	١٣٤٩
٦٣ - كازاخستان	٧٤٨	١٧٤	٧	٥١	٧٠	١١٥	صفر	٨٥٥	٣٠٠	٨٥٥	٣٤٩
٦٤ - جمهورية الدومينيكية	٣٤٧	٦٤	١٤	٤٥	٩٣	١٨٣	صفر	٤٥٤	١١٣	٤٥٤	٢١٣
٦٥ - السلطانيون	٧٤	٢٩٦	٣١	٥٧٠	٦	١٦	صفر	١١١	٨٨٣	١١١	٣٤
٦٦ - ليتوانيا	٠٠	١٥٧	٠٠	١٢٠	٠٠	١٢	صفر	٠٠	٢٨٩	٠٠	٠٠
٦٧ - كولومبيا	٨٠٨	٣٨٦	٨	٧٨	١٥٧	٨٥٠	صفر	١٢٨	٩٧٤	١٢٨	١٢٨
٦٨ - جامايكا	٢٥١	٩	١٣	٢٢٧	٢٨	٣٩٩	صفر	٢٢٢	٣٨	٢٢٢	٥٧
٦٩ - بربور	٢٨٩	٥٤٤	٣١	٢٥٠	٢٧	٣٩٩	صفر	١٢٢٦	٢٣٦٩	١٢٢٦	٥٨٠
٧٠ - باراغواي	١٢٧	٩٨	١٠	٣٦	٣٢	١٥٠	صفر	١٦٨	٨٨	١٦٨	٧٠
٧١ - كازاخستان	٠٠	٢٩٠	٠٠	١٠	٠٠	١٥٠	صفر	٠٠	٤٥٠	٠٠	٠٠
٧٢ - تونس	٣٥٢	٢٧٦	٢٦	١٣٥	٢٣٥	٢٣٩	صفر	٦١٢	٦٥٠	٦١٢	٢٣٢

ملاحظة : بالنسبة لبلديات البينات للمقارنة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

إجمالي صافي نفقات الدين طويل الأجل (بملايين الدولارات)	المنح الرسمية (بملايين الدولارات)	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد القائم بالائتمان (بملايين الدولارات)	نفقات أسهم محفظة الأوراق المالية (بملايين الدولارات)	إجمالي نفقات الموارد الصافية (بملايين الدولارات)	إجمالي التحويلات الصافية (بملايين الدولارات)						
١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
٨٦٩	٤٧٩	٧٧	٨٢	٣٤٩	١٥	صفر	صفر	١٢٩٥	٣٨٢	٨٣١	٢٢٣٧
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٧٧	٢٧٧	..	٢٤	..	..	صفر	..	١٨٥٩	٣٠١	..	١٧٤
٩٦	٩٦	..	٥٠	..	٢٠	صفر	..	١٦٦	..	..	١٦٣
١٨٢٢	١٣٧	٧٥	٢٠٠	١٩٠	٢٤٠٠	صفر	٣١١٧	٢٠٨٧	٥٨٥٤	١٥٧٦	٣٦١٣
٣٧٢	١٤٩	صفر	٢٢	٥٣	٢٨٠	صفر	صفر	٤٢٥	١٥٣	٢٣٤	٩٨
..	٥٠٤	..	٢٠٠	..	٢٠٠	..	..	..	٩٠٤	..	٨٤٩
٣٠٠٥	١٤٤	١٢٨	صفر	١٠	١٧١٥	صفر	صفر	٣١٤٣	١٨٥٩	٢٤٣٩	٨٠١
..	٣٣٧٨	..	٢٨٠٠	..	٧٠٠	..	..	..	٦٨٧٨	..	٦٢٣٦
١٨٩	١١١	٦	٧٠	٤٧	٤١	صفر	صفر	١٤٩	٨٢	١٧٤	١٩٦
..	١٤٨٣	..	١٠	..	٩٥٠	..	..	..	٢٤٤٣	..	٢٠٩٨
٢١	٤٩	٥١	٥٣	١١٢	٥٥	صفر	صفر	١٨٤	١٥٧	٦٨	١٢٦
١٨٨٠	٥٥٤٦	١٨٥	٤٠٠	١٨	٦٣٦	صفر	١٧٨	٢٠٨٣	٦٧٦١	١٥١٥	٣٢٠٣
٢١٣	١٤٨٧	١	٥٧	صفر	٥٠	صفر	صفر	٢٦٢	١٤٩٤	١٠٩١	١٢٦٩
الدخل المتوسط الأعلى											
١٧٨٩	٦٢٢	صفر	١٨	٥٥	٣٧٢	صفر	٤٥	١٨٤٤	١٠٥٦	٤٧	١٢٧٤
..	٣٢٨	..	١٠٠	..	١٠	..	..	..	٤٣٨	..	٤٢٧
٤٦٩٦	٥٩٨٣	١٤	٦٠	١٩١١	٨٠٢	صفر	٥٥٠٠	٦٦٢١	١٢٣٤٥	٦٠٥	٧١٨٦
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٩	٨	١٣	٢٠	١	٨	صفر	١٧	٩٣	٥٣	٦٩	١٢
..	٥١	..	١٢٠	..	١٦٠	..	..	..	٢٣١	..	٣٢٧
١١١١	٣٦٦	٦	٦٠	٩٣٤	٤٣٥١	صفر	٣٧٠٠	٢٠٥٢	٧٧٤٦	٥٢٤	٣٧٥٧
٢٠٨٩	٧١٠	٩	٧٥	٢١٣	٨٤١	صفر	٢٤٩	٢٢١٢	١٩٧٥	١٣٠٧	٢٠٣
٧٢٨	٢٩٨٩	صفر	٧١	صفر	٢٣٤٩	صفر	١٣	٧٢٨	٥٤٢٢	٩٢	٤٠١٣
٦٨٢١	٣٠٥٦	١٤	٢٩	٢١٥٦	٤٩٠١	صفر	١٤٢٩٧	٨٩٩١	٢٢٢٨٣	٣٠٤٣	١٤٤٠٣
١٨٧	٧٨	١	١٠	١٨٥	١٨٥	صفر	صفر	٣٧٢	١١٨	١٥٧	٢٣٢
٢٢٦	٢٤٧	١	٢٦	٢٩٠	٧٦	صفر	صفر	٥١٦	٣٤٨	٣٩٥	١٣
٨١	٥٤	١٥٧	١٠	٩٨	٩٩	صفر	صفر	١٧٤	٥٥	١٥٦	٥٦١
١٠٩	٦٣	٤	٦٤	٣٥	٩٧	صفر	صفر	٧٣	٢٢٤	٤٦٥	٨
..	٦٧	..	صفر	..	١١٢	..	..	..	١٧٩	..	٥١
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٨٥٥	٨١٧٣	٢	٤٥	٦٧٨	٦٣٠٥	صفر	٣٦٠٤	٣٥٣٥	١٨١٢٧	١٥٩٣	١٣٥٩٢
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٢٤٢٦	١٩٨٢	٨	٧	٥١٦	٦٠٢٩	صفر	١١١١	٢٤٤٠	٨٥٣٤	٧٤٠	٦١٦٦
١٤٣٤	٣٨٥٦	٢٨	١٠	١٥٧	١٣٠١	صفر	١١١١	١٦٢٠	٦٢٧٨	١٠٧٤	٤٤٣١
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
..	٩	..	١	..	صفر	..	صفر	..	١٠	..	١٠
الدخل المنخفض والمتوسط											
أفريقيا جنوب الصحراء											
شرق آسيا والمحيط الهادئ											
جنوب آسيا											
أوروبا وآسيا الوسطى											
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا											
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
الدنية بصورة باهظة											
اقتصادات مرتكزة الدخل											
١٠٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٦	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٨	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٩	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٠	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣١	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٢	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(١)

(ب) متفحة حديثاً .

جدول ٢٣ : نسب الدين الخارجى الإجمالى

الدين متعدد الأطراف	الدين الميسر	مصفوعات الفائدة		إجمالي خدمة الدين		صافي القيمة الحالية لإجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من :							
		كتسبة مئوية من إجمالي الصادرات		كتسبة مئوية من إجمالي الصادرات		الناتج القومي الإجمالي		الصادرات					
		١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠				
١٨٣,٩ م	١٦٧,٩ م	٣٠,٠ م	٣٧,١ م	١٦,٤ م	١٠,٤ م	١٦,٤ م	١٠,٤ م	١٦,٤ م	١٠,٤ م	١٦,٤ م	١٠,٤ م	١٦,٤ م	١٠,٤ م
٢٦٩,١ م	٢٧٠,٤ م	٦٣,٩ م	٧٥,٦ م	١٨,٢ م	١٢,٤ م	١٨,٢ م	١٢,٤ م	١٨,٢ م	١٢,٤ م	١٨,٢ م	١٢,٤ م	١٨,٢ م	١٢,٤ م
١ - موزامبيق	٩٧٥,٩	١١٤٦,٧	٢٨٨,٤	٣٢٩,٤	٢٠,٦	٣٦٠,٦	٢٠,٦	٣٦٠,٦	٢٠,٦	٣٦٠,٦	٢٠,٦	٣٦٠,٦	٢٠,٦
٢ - نيبال	٧٥٩,٩	٧٢٦,٥	٢٤٨,٧	١٧٥,٠	٢٥,٩	١٧٥,٠	٢٥,٩	١٧٥,٠	٢٥,٩	١٧٥,٠	٢٥,٩	١٧٥,٠	٢٥,٩
٣ - اثيوبيا	٢٨٥,٠	٤٠١,١	٠,٠	٠,٠	٧,٣	٠,٠	٧,٣	٠,٠	٧,٣	٠,٠	٧,٣	٠,٠	٧,٣
٤ - سيراليون	٤٥٠,١	٦٨٠,٦	١٢٢,٥	١٧٧,٣	٢٣,٢	١١,٩	١١,٩	٢٣,٢	١١,٩	٢٣,٢	١١,٩	٢٣,٢	١١,٩
٥ - هيت نام	٠,٠	٥٦٨,٥	٠,٠	١٦١,٨	٠,٠	١٣,٦	٠,٠	١٣,٦	٠,٠	١٣,٦	٠,٠	١٣,٦	٠,٠
٦ - بوروندي	٣٨٨,٩	٤٦٣,٥	٣٤,٠	٤٩,٦	٩,٥	٣٦٠,٦	٩,٥	٣٦٠,٦	٩,٥	٣٦٠,٦	٩,٥	٣٦٠,٦	٩,٥
٧ - أوغندا	٦٥٠,٠	٨٤٤,٥	٣٧,٢	٥٥,٧	١٧,٣	١٤٣,٦	١٧,٣	١٤٣,٦	١٧,٣	١٤٣,٦	١٧,٣	١٤٣,٦	١٧,٣
٨ - نيبال	١٨٣,٢	١٢٨,٧	٢٠,٠	٢٥,٦	٣,٢	٩,٠	٣,٢	٢٥,٦	٣,٢	٢٥,٦	٣,٢	٢٥,٦	٣,٢
٩ - ملاوي	١٨٠,١	٢٤٦,٩	٤٦,٧	٤٦,٦	٢٧,٧	٢٢,٣	٢٧,٧	٢٢,٣	٢٧,٧	٢٢,٣	٢٧,٧	٢٢,٣	٢٧,٧
١٠ - تشاد	٨٣,٩	٢١٥,٦	١٩,٧	٣١,٧	٨,٣	٧,٢	٨,٣	٧,٢	٨,٣	٧,٢	٨,٣	٧,٢	٨,٣
١١ - رواندا	٢٠٨,٨	٣٦٢,٦	١٣,٦	٢٨,٨	٤,٢	٥,٠	٤,٢	٢٨,٨	٤,٢	٢٨,٨	٤,٢	٢٨,٨	٤,٢
١٢ - بنغلاديش	٢٠٢,٩	١٨٨,٩	٢٤,٩	٣١,١	٢٣,٢	١٣,٥	٢٣,٢	١٣,٥	٢٣,٢	١٣,٥	٢٣,٢	١٣,٥	٢٣,٢
١٣ - مدغشقر	٥٦٢,٣	٧٢٣,٦	١٠٢,٤	١٠٨,٧	١٧,١	١٤,٣	١٧,١	١٤,٣	١٧,١	١٤,٣	١٧,١	١٤,٣	١٧,١
١٤ - غينيا بيساو	١٧٨٥,٨	٢٨٥٠,٩	١٤٥,٥	١٩٢,١	٠,٠	٢٢,٦	٠,٠	٢٢,٦	٠,٠	٢٢,٦	٠,٠	٢٢,٦	٠,٠
١٥ - كينيا	٢٣٤,٦	٢٢٨,٧	٦٤,٨	١٠٢,٠	٢١,٠	٢٨,٠	٢١,٠	٢٨,٠	٢١,٠	٢٨,٠	٢١,٠	٢٨,٠	٢١,٠
١٦ - مالي	٢٢٤,٣	٢٦٦,٨	٥١,٦	٥٨,٨	٥,١	٤,٥	٥,١	٥٨,٨	٥,١	٥٨,٨	٥,١	٥٨,٨	٥,١
١٧ - النيجر	٢٩٧,٨	٣٧٩,٣	٤٤,٦	٥١,١	٢١,٧	٣١,٠	٢١,٧	٣١,٠	٢١,٧	٣١,٠	٢١,٧	٣١,٠	٢١,٧
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٤٤,١	٢٠٧,٤	٥٣,٥	٤١,٠	٠,٠	٩,٦	٠,٠	٤١,٠	٠,٠	٤١,٠	٠,٠	٤١,٠	٠,٠
١٩ - بوركينا فاسو	٩٤,٠	١٢٠,٧	١٨,٤	٢١,٤	٥,٩	٧,٠	٥,٩	٢١,٤	٥,٩	٢١,٤	٥,٩	٢١,٤	٥,٩
٢٠ - الهند	١٩٥,٤	٢٢٥,٠	١٧,٤	٢٩,١	٩,٣	٢٨,٠	٩,٣	٢٩,١	٩,٣	٢٩,١	٩,٣	٢٩,١	٩,٣
٢١ - بيجوريا	٢٢٢,٠	٠,٠	١١٢,٥	١١,٠	٤,٢	٠,٠	٤,٢	١١,٠	٠,٠	٤,٢	٠,٠	١١,٠	٠,٠
٢٢ - البانيا	٩,٥	١٤٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٢٣ - بنكراغوا	٢٤٢٥,٥	٢٣٩٧,٤	٧٤١,٦	٦٩٥,٤	٢٢,٣	٢٩,١	٢٢,٣	٢٩,١	٢٢,٣	٢٩,١	٢٢,٣	٢٩,١	٢٢,٣
٢٤ - بزو	١٦٦,٤	٢٥١,٥	٤٦,٧	٦٦,٢	٩,٠	٨,٥	٩,٠	٦٦,٢	٩,٠	٦٦,٢	٩,٠	٦٦,٢	٩,٠
٢٥ - غامبيا	١٠٤,٣	٩١,٩	٥٩,٦	٥٢,٢	٦,٣	١٣,٥	٦,٣	٥٢,٢	٦,٣	٥٢,٢	٦,٣	٥٢,٢	٦,٣
٢٦ - زامبيا	٤٣٠,٧	٥١٨,٥	١٩٥,٠	١٦٠,٨	٢٥,٣	٣٢,٨	٢٥,٣	٣٢,٨	٢٥,٣	٣٢,٨	٢٥,٣	٣٢,٨	٢٥,٣
٢٧ - منغوليا	٤,١	٧١,٦	٦,٠	٢٦,٦	٠,٠	٤,٤	٠,٠	٢٦,٦	٠,٠	٢٦,٦	٠,٠	٢٦,٦	٠,٠
٢٨ - جمهورية افريقيا الوسطى	١٦٧,٨	٢٥٩,٩	٢٨,٩	٤١,٤	٤,٩	٤,٨	٤,٩	٤١,٤	٤,٩	٤١,٤	٤,٩	٤١,٤	٤,٩
٢٩ - بنن	١١٨,٢	١٤٦,٩	٢٣,٧	٤٠,٠	٦,٣	٤,٥	٦,٣	٤٠,٠	٦,٣	٤٠,٠	٦,٣	٤٠,٠	٦,٣
٣٠ - غانا	٢١٧,٦	٢٢٤,٤	٣٥,٢	٤٧,٦	١٣,١	٢٢,٨	١٣,١	٤٧,٦	١٣,١	٤٧,٦	١٣,١	٤٧,٦	١٣,١
٣١ - باكستان	١٧٣,١	٢٠٥,١	٣٤,٣	٣٩,١	١٧,٩	٢٤,٧	١٧,٩	٣٩,١	١٧,٩	٣٩,١	١٧,٩	٣٩,١	١٧,٩
٣٢ - طاجيكستان	٧٨,٨	٨٣,٨	١٣,٤	١٨,٠	٤,٣	١١,١	٤,٣	١٨,٠	٤,٣	١٨,٠	٤,٣	١٨,٠	٤,٣
٣٣ - الصين	١٩٣,٠	٢١١,٢	٦٢,٣	٦٠,٩	١٩,٨	٩,٥	١٩,٨	٦٠,٩	٩,٥	٦٠,٩	٩,٥	٦٠,٩	٩,٥
٣٤ - غينيا	٣١١,٤	٣٤٢,٣	١٥٨,٣	١٧٧,٣	١٧,٣	٢٧,٤	١٧,٣	٢٧,٤	١٧,٣	٢٧,٤	١٧,٣	٢٧,٤	١٧,٣
٣٥ - موريتانيا	١٣١٥	١٧٢,٦	٤١,٤	٦٤,٦	٣,٨	٣١,١	٣,٨	٦٤,٦	٣,٨	٦٤,٦	٣,٨	٦٤,٦	٣,٨
٣٦ - زيمبابوي	٠,٠	١١٣,١	٠,٠	١٦,٤	٠,٠	٢,٧	٠,٠	١٦,٤	٠,٠	١٦,٤	٠,٠	١٦,٤	٠,٠
٣٧ - جورجيا	٢٧٢,٤	٢٧٢,٢	١٠٤,٧	١٠١,٢	٢١,٤	١٣,٥	٢١,٤	١٠١,٢	٢١,٤	١٠١,٢	٢١,٤	١٠١,٢	٢١,٤
٣٨ - هندوراس	١٢١,٢	١٢١,٢	٤٢,٣	٤١,٩	١٢,٠	١٠,١	١٢,٠	٤١,٩	١٢,٠	٤١,٩	١٢,٠	٤١,٩	١٢,٠
٣٩ - سرى لانكا	٣٩٠,٤	٥٣٣,٣	١٦٦,١	٢٢٤,٠	٣٨,٧	٢٩,٢	٣٨,٧	٢٢٤,٠	٢٩,٢	٢٢٤,٠	٢٩,٢	٢٢٤,٠	٢٩,٢
٤٠ - كوت ديفوار	٣٢,٨	٤٢,٩	١٧,٦	٢١,٩	١,٥	٥,١	١,٥	٢١,٩	١,٥	٢١,٩	١,٥	٢١,٩	١,٥
٤١ - ليسوتو	٠,٠	٢٢,٣	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٥,٦	٠,٠
٤٢ - أرمينيا	٢٣٥,٥	١٧٠,٨	٩٣,٨	٧٠,٥	١٤,٩	٩,١	١٤,٩	٧٠,٥	٩,١	٧٠,٥	٩,١	٧٠,٥	٩,١
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٤٥٥,١	١١,٥	٠,٠	٢٥,٤	٠,٠	٢٥,٤	٠,٠	٢٥,٤	٠,٠	٢٥,٤	٠,٠	٢٥,٤	٠,٠
٤٤ - ميانمار	١٨٦,٩	٢٩٥,٠	٧١,٦	٠,٠	٠,٠	٧,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٥ - جمهورية اليمن	٠,٠	١٢٨,٧	٠,٠	٣٠,٨	٠,٠	١٨,٨	٠,٠	٣٠,٨	٠,٠	٣٠,٨	٠,٠	٣٠,٨	٠,٠
٤٦ - أندريجان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٧ - اندونيسيا	١٩٢,٦	١٩٤,٦	٥٩,٩	٥٨,٥	١٣,٩	٣١,٨	١٣,٩	٥٨,٥	١٣,٩	٥٨,٥	١٣,٩	٥٨,٥	١٣,٩
٤٨ - السنغال	١٥٤,٨	١٨٥,٩	٤٤,٨	٢٨,٧	٨,٤	١٠,٥	٨,٤	٢٨,٧	٨,٤	٢٨,٧	٨,٤	٢٨,٧	٨,٤
٤٩ - بوليفيا	٢٨٨,٦	٣٨٩,٠	٦٧,٨	٦١,٩	٣٥,٠	٢١,١	٣٥,٠	٦١,٩	٢١,١	٦١,٩	٢١,١	٦١,٩	٢١,١
٥٠ - الكاميرون	٢١٩,٠	٢٧٣,٢	٤٧,٩	٥٧,٧	١٥,٢	٨,١	١٥,٢	٥٧,٧	٨,١	٥٧,٧	٨,١	٥٧,٧	٨,١
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٢ - جمهورية قرغيزستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٣ - الفلبين	٢٠٤,٠	١٧٢,٩	٦٠,٩	٥٩,٨	٢٦,٦	١٨,٢	٢٦,٦	٥٩,٨	١٨,٢	٥٩,٨	١٨,٢	٥٩,٨	١٨,٢
٥٤ - الكونغو	٢٥٣,٢	٣٩٢,٨	١٥٥,٠	٢١٥,٠	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٦	٢١٥,٠	١٠,٦	٢١٥,٠	١٠,٦	٢١٥,٠	١٠,٦
٥٥ - لوزيكستان	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٥٦ - المغرب	٢٤١,١	٢٣١,٥	٨٠,٤	٧٢,٨	٣٢,٧	١٧,٠	٣٢,٧	٧٢,٨	١٧,٠	٧٢,٨	١٧,٠	٧٢,٨	١٧,٠
٥٧ - مولدوفا	٠,٠	٥٧,٦	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٥,٦	٠,٠	٥,٦	٠,٠
٥٨ - غواتيمالا	١٥٤,٦	١٠٩,٣	٣٥,٢	٢٢,٤	٧,٧	١٣,٢	٧,٧	٢٢,٤	١٣,٢	٢٢,٤	١٣,٢	٢٢,٤	١٣,٢

صفحة القيمة الحالية لإجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من : الصادرات أ	الدين الميسر كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي	مطروحات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات أ	إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات أ	الدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجي	الدين الميسر		إجمالي خدمة الدين		الدين متعدد الأطراف	
					١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
					١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
٧٣ - الجزائر	١٨٤,٧	٢٠٦,٢	٤٤,٤	٥١,٣	٢٧,٤	٧٦,٩	١٠,٤	١٥,٠	٤,٨	١,٥
٧٤ - ناميبيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٦ - لاوس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٧٧ - تايلند	٨١,٣	٩١,٧	٣٠,١	٣٦,٥	١٨,٩	١٨,٩	٩,٥	٥,٨	١٠,٩	١٢,٠
٧٨ - كوستاريكا	١٥٦,٣	١١٤,٩	٥٩,٩	٤٨,١	٢٩,١	١٨,١	١٤,٦	٦,٨	٩,٥	١٦,٤
٧٩ - أوكرانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٠ - بولندا	٢٤٥,٧	٢٢٨,٩	٨١,٩	٤٩,٧	١٧,٩	٩,٢	٥,٢	٥,٥	١٧,٤	١٧,٤
٨١ - الاتحاد الروسي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٢ - بنما	١١٧,٩	٨٦,٥	١٣٦,٩	١٠١,٦	٦,٣	٣,١	٣,٣	١,٥	٦,٦	١١,٠
٨٣ - الجمهورية التشيكية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٤ - بوسنينا	١٩,٠	١٤,٣	١٣,٦	١٣,٦	٢,١	..	١,٢	..	٥٧,٥	٥٧,٥
٨٥ - تركيا	١٧٨,٢	٢١٦,٤	٣٠,٢	٣٨,٢	٢٨,٠	٢٨,٢	١٤,٩	١٣,١	١٠,٣	١١,٢
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٤٤,٦	١٠٦,٠	٧,٥	..	٦,٨	٦,٧	٣,١	٤,٧	٠,٢	١٣,٨
المتوسط الأعلى	١٦٦,٨	١١٠,٣	٢٤,٩	٢٦,٣	٢٢,١	١٩,٤	١٧,٤	٧,٤	٣,٠	٤,٧
٨٧ - فنزويلا	١٣٧,٨	٢١٠,٨	٦٢,٧	٦٢,٦	٢٢,٨	٢٢,٨	١٣,٨	١٢,٥	٠,٩	٠,٩
٨٨ - بولاروس	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٨٩ - البرازيل	٣٠٤,٩	٢٩٦,٠	٢٣,٧	٢٦,٣	٦٣,١	٢٤,٤	٢٣,٧	٩,٢	٢,٥	١,٩
٩٠ - جنوب أفريقيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩١ - موريشيوس	٤٤,١	٤٣,٧	٣٠,٩	٢٦,٥	٩,١	٦,٤	٥,٩	٢,٥	١٥,٦	١٥,٦
٩٢ - استونيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
٩٣ - ماليزيا	٤٣,٦	٤٢,٦	٣٦,٧	٣٧,٠	٦,٣	٧,٩	٤,٠	٢,٤	١٠,١	١٠,١
٩٤ - شيلي	١٧٢,٩	١٥٩,٧	٦٤,١	٤٤,٧	٤٣,١	٢٣,٤	١٩,٠	٩,٤	٦,٢	١,٥
٩٥ - هنغاريا	١٦٩,١	٢١٦,٢	٦٥,٨	٦٦,٩	..	٣٨,٨	..	١٣,٣	٥,٦	٠,٨
٩٦ - المكسيك	١٧٥,٤	١٧٥,٦	٤٠,٠	٣٢,٨	٤٨,١	٣١,٥	٢٦,٦	١٠,٥	١,٢	٠,٩
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٨٨,٠	..	٤٤,٣	٤٧,٦	٦,٨	..	١,٦	..	٤,٧	٢,٤
٩٨ - أوروغواي	١٨٠,١	٢٤٣,٧	٥٤,٢	٥٤,٣	١٨,٨	٢٧,٧	١٠,٦	١٦,٥	٢,٣	١١,٠
٩٩ - صان	٤٣,٦	٤٣,٥	٢٣,٦	٢٣,٦	٦,٤	١٠,٤	١,٨	٣,١	٤٣,٦	٤٣,٦
١٠٠ - غليون	١٣١,٩	١٤٨,٨	٤٧,٧	٧٧,٧	١٧,٧	٦,٠	٦,٣	٣,٣	٨,٣	١٠,٦
١٠١ - سلوفاكيا	..	..	..	١٥,٧	..	..	..	..	..	..
١٠٢ - بورتوريكو	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٣ - الأرجنتين	٣٩٩,٧	٤١٧,٣	٤٥,٦	٢٨,٦	٣٧,٣	٤٦,٠	٢٠,٨	٢٥,٣	١,٨	٠,٧
١٠٤ - اليونان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٥ - جمهورية كوريا	٤١,٢	٤٦,٢	١٢,٧	١٣,٩	١٩,٧	٩,٢	١٢,٧	٢,٩	٩,٧	١٠,٠
١٠٦ - ليتوانيا	٨٣,٤	١٢٤,٢	٣٤,٠	٤١,٥	١٨,٣	١٩,٣	١٠,٥	٧,٨	٤,٤	٣,٠
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المتوسط المنخفض والمنخفض	١٦٦,٢	١٥١,٤	٥٠,٠	٤٧,٤	١١,٦	١٧,١	٦,١	٧,١	٢٧,٠	٣٩,٤
أفريقيا جنوب الصحراء	٨٤,٠	٩١,٠	٢٣,١	٢٨,٥	١٣,٤	١٤,٤	٥,١	٤,٨	١٦,٤	١٦,٤
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١٨٥,٠	٢٠٦,٢	٢٠,٣	٣١,١	١١,٩	٢٤,٤	٥,١	١٢,١	٥٤,٣	٢٥,٠
جنوب آسيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
أوروبا وآسيا الوسطى	٧٨,٠	٩٧,١	٢٦,٧	٥٧,٧	١٦,٥	٢٣,١	٧,٤	٧,٩	٣٠,٩	٣٠,٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٢١,٥	٢٢٧,٦	٣٨,٨	٣٤,٠	٣٦,٩	٢٨,١	١٩,٥	١١,٣	٤,٤	٥,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المتوسط بصورة باهظة	٢٧٠,٥	٢٨٣,٣	٣٩,٠	٣٥,٦	٣١,٠	٢٣,٤	١٥,٦	١٠,٦	٩,١	١٢,٧
المتوسطات مرتفعة الدخل	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٠٩ - نيوزيلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٠ - أيرلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١١ - لاتفيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٢ - إسرائيل	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٣ - استراليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٤ - هونغ كونغ	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٥ - المملكة المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٦ - فنلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٧ - الكويت	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٨ - إيطاليا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١١٩ - سنغافورة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٠ - كندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢١ - هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٣ - بلجيكا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٤ - فرنسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٥ - النمسا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٦ - ألمانيا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٧ - السويد	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٨ - الولايات المتحدة	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٢٩ - فنزويلا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٠ - الدانمرك	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣١ - اليابان	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
١٣٢ - سويسرا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المجموع	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(أ) تشير إلى الصادرات من السلع والخدمات (ب) بما في ذلك أيرتريا .

جدول ٢٤ : شروط الاقتراض العام الخارجي

التزامات (بملايين الدولارات / بمستخدام الصين والهند)	متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)		متوسط فترة السماح (سنوات)		متوسط فترة السماح (سنوات)		القرض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدول العام	
	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
التصاريح المتعلقة الدخل	٤٠٧٠٥ ج	٢٩٧٣ ج	٢٠	٢٣	٢٠	٢٣	١٧,١ م	١٦,٥ م
بمستخدام الصين والهند	١٣٠٥٨ ج	٢٠٢٨٩ ج	٢٦	٢٢	٢٨	٢٢	١٧,٠ م	١٧,٠ م
١ - موزامبيق	١٧٤	٤٧٩	١٠	٤	٤٠	١٤	١١,٦	١١,٦
٢ - تنزانيا	٤٤٦	٧١٨	٩	٨	٣٨	٢٤	٣,٦	٣,٦
٣ - إثيوبيا	٩٣٥	١٩٤	٩	٤	٤١	١٩	١,٥	١,٥
٤ - سريلانكا	١٣٧	٧٠	١٠	٧	٣٩	٢٦	١,٠	١,٠
٥ - فييت نام	٥٢٢	١٤٦٠	٨	١	٣٢	١٨	١,٢	١,٢
٦ - بوروندي	٩٩	١٠٢	٩	٩	٣٤	٤٢	١,٠	١,٠
٧ - أوغندا	٣٥٧	٢٠٩	٨	٦	٢٨	٢٥	١,٣	١,٣
٨ - نيبال	٥٠	٩٢	١٠	١٠	٤٠	٤٦	١,٠	١,٠
٩ - ملاوي	١٤٦	١٣٠	٩	٦	٣٨	٢٤	٢٣,٢	٢٣,٢
١٠ - تشاد	٧٩	١٣٠	١٣	١٣	٤٢	١٣	١,٢	١,٢
١١ - رواندا	٤٨	٤٨	١٠	٩	٣٥	٣٩	١,٠	١,٠
١٢ - بنغلاديش	١٠٣٤	١٠٣٤	١٠	٩	٣٥	٣٦	١,٠	١,٠
١٣ - مدغشقر	٤٤٥	٤٤٥	١٠	٥	٤١	١٨	٨,٢	٨,٢
١٤ - غينيا بيساو	٩	٣٨	١٠	٤	٤٠	١٨	١,٠	١,٠
١٥ - كينيا	٩٢	٥١٨	٩	٨	٣٩	٣١	٢٧,٦	٢٧,٦
١٦ - مالي	٦٣	١٤٥	١٠	٥	٤١	٢٣	١,٠	١,٠
١٧ - النيجر	٩٤	٣٤١	٧	٥	٢٨	١٨	٥٦,٤	٥٦,٤
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٨٤	٩٦	١٠	٢٦	٣٩	٣٣	١,٠	١,٠
١٩ - بوركينا فاسو	٩٧	١١٥	٨	٦	٣٤	٢١	٤,٣	٤,٣
٢٠ - الهند	٥٨٤٨	٥١٥٨	١٣	٩	٢٦	٣٣	٤,٣	٤,٣
٢١ - نيجيريا	٢٨٨	١٩٠٤	٧	٤	٢٥	١١	٧٤,٤	٧٤,٤
٢٢ - ألبانيا	١٠٠	١٠٠	٩	٠٠	٣٥	٠٠	٠٠	٠٠
٢٣ - ميكرونيا	٢٥٥	٤٣٤	٦	٧	٢٥	٢٥	٤٧,٦	٤٧,٦
٢٤ - توغو	٩٧	٩٧	٧	٧	٢٤	٢٤	١٢,٠	١٢,٠
٢٥ - غامبيا	١٢	٧٣	١٠	٥	٤٠	١٦	٧,٨	٧,٨
٢٦ - زامبيا	٢٣٥	٦٤٥	١٠	٤	٤١	١٩	١٢,٦	١٢,٦
٢٧ - منغوليا	١٧٤	١٧٤	١٠	٠٠	٣٤	٠٠	٠٠	٠٠
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٥	٣٨	١١	٤	٥٠	١٣	١,٩	١,٩
٢٩ - بنن	٢٢	٤٤٨	٩	٤	٢٩	١٢	٠,٤	٠,٤
٣٠ - غانا	٢٦٩	١٧٠	١٠	١٠	٤٠	٤٤	٠,٩	٠,٩
٣١ - باكستان	٣٢٩٧	١١١٥	٦	٧	٢١	٣٠	١,٥	١,٥
٣٢ - طاجيكستان	١٦	١٦	٩	٠٠	٣٨	٠٠	٠٠	٠٠
٣٣ - الصين	٢١٧٩٩	٣٨٢٦	٤	٣	١٤	١١	٥٨,٨	٥٨,٨
٣٤ - غينيا	٧٦	٢٦٩	٦	٦	٣١	١٩	٠,٢	٠,٢
٣٥ - موريتانيا	١٩٧	٢١١	٩	٧	٣٠	٢٠	٢,٤	٢,٤
٣٦ - ريبابوي	٣٢٢	١٧١	٨	٦	٢٨	١٥	٠,٤	٠,٤
٣٧ - جوجيا	١٤٢	١٤٢	٣	٠٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠
٣٨ - هندوراس	٥٨٢	٤٩٥	٥	٧	٢٤	٢٤	٣,٢	٣,٢
٣٩ - سرى لانكا	٥٨٣	٧٥٢	٩	٨	٣٢	٣١	٦,٩	٦,٩
٤٠ - كوت ديفوار	٤٥٢	١٦٨٥	٨	٤	١٨	١٠	٥٧,٠	٥٧,٠
٤١ - ليسوتو	٦٤	٥٩	٨	٦	٣٦	٢٤	٣,٥	٣,٥
٤٢ - أرمينيا	١٦٣	١٦٣	٤	٠٠	١١	٠٠	٠٠	٠٠
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٩٣٤	٢٥٥٨	٤	٩	٢٠	٢٨	٤,٥	٤,٥
٤٤ - ميانمار	٤٣	٦٠٥	١	٧	٦	٢٩	٥,٠	٥,٠
٤٥ - جمهورية اليمن	٤٩	٥٥٣	٩	٦	٣٢	٢٧	١,٥	١,٥
التصاريح متوسطة الدخل	٩٢٩٥٣ ج	١٢٩٥٣ ج	١٢	١٢	١٢	١٢	٥٠,٦ م	٥٠,٦ م
الدخل المتوسط الأدنى	٤٨٢١٣ ج	٤٨٢١٣ ج	١٤	١٤	١٤	١٤	٤٨,٧ م	٤٨,٧ م
٤٦ - أندونيسا	٧٤١٥	٤٢٧٧	١٩	١٩	١٩	١٩	٣,٧	٣,٧
٤٧ - اندونيسيا	٧٦	٤٧٠	١٥	١٥	٢٠	٢٠	١٢,٧	١٢,٧
٤٨ - السنغال	٧٠	٣٧٠	١٥	١٥	٣٧	١٥	٢١,٦	٢١,٦
٤٩ - بوليفيا	٦٩	١٦٨	١٠	٦	١٨	٢٣	٢٢,٩	٢٢,٩
٥٠ - الكاميرون	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية فريزستان	٢٢٢	٢٢٢	٠٠	٠٠	٢٢	٠٠	٠٠	٠٠
٥٣ - الفلبين	٢١٩٨	٢١٤٣	١٧	١٧	١٧	١٧	٤٩,٩	٤٩,٩
٥٤ - الكونغو	٥٢٣	٩٦٦	١١	٨	٨	١١	٦,٦	٦,٦
٥٥ - أوزبكستان	٧٥٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥٦ - المغرب	٢٠٦٣	١٦٨٦	١٥	١٥	١٨	١٥	٢١,٠	٢١,٠
٥٧ - مولدوفا	١٨٢	٠٠	٠٠	٠٠	١٣	٠٠	٠٠	٠٠
٥٨ - غواتيمالا	٧١	٢٤٧	١٥	١٥	١٥	١٥	٣٥,٦	٣٥,٦
٥٩ - بلو غينيا الجديدة	١١٣	١٨٤	١١	١١	١٨	١١	٤٣,٥	٤٣,٥
٦٠ - بلغاريا	١٧٨	٧٣٨	١٢	١٢	١٧	١٢	١٦,٨	١٦,٨
٦١ - رومانيا	٦٧٣	١٨٨٦	١٤,٦	١٤,٦	١٢	٨	٥٩,٢	٥٩,٢
٦٢ - الأردن	٢١٨	٧٣٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٢,٤	١٢,٤
٦٣ - العراق	٣١٢	١١٤٨	١٠,٧	١٠,٧	١٤	١٤	٦٦,٥	٦٦,٥
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٨٦	٥١٩	٨,٩	٨,٩	٢٠	٢٠	٤٧,٢	٤٧,٢
٦٥ - السلطانيات	٥٢٢	٢٢٥	٦,٠	٦,٠	٢١	٢٨	٢٧,٤	٢٧,٤
٦٦ - ليتوانيا	١٥٩	٠٠	٠٠	٠٠	١٣	٠٠	٠٠	٠٠
٦٧ - كولومبيا	١٦٢٥	١٥٦٦	١٢,٩	١٢,٩	١٢	١٥	٤٠,٨	٤٠,٨
٦٨ - جامايكا	٢٢٢	٢٢٠	٦,٨	٦,٨	١٤	١٤	٢٣,٠	٢٣,٠
٦٩ - بيرو	٧١٤	١٦١٤	٩,٤	٩,٤	٢١	١٢	٣١,٢	٣١,٢
٧٠ - باراغواي	١٢٣	٩٩	٧,٠	٧,٠	٢٨	٢٤	٢٧,٣	٢٧,٣
٧١ - كازاخستان	٩٠٤	٠٠	٦,٥	٦,٥	١٠	٠٠	٠٠	٠٠
٧٢ - تونس	١٥٢٨	٧٧٧	٦,٧	٦,٧	١٨	١٨	٢٠,٠	٢٠,٠

ملاحظة : بالنسبة لبلدية البيانات المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

الالتزامات (بملايين الدولارات)	متوسط سعر الفائدة (نسبة مئوية)	متوسط فترة السداد (سنوات)	متوسط فترة السماح (سنوات)	الغرض العامة بأسعار فائدة متغيرة كنسبة مئوية من الدين العام	١٩٩٣		١٩٨٠		١٩٩٣		١٩٨٠	
					١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٨٠
٧٣ - الجزائر	٥٨١٣	٨,١	٥,٧	١٢	٩	٤	٤	٤	٥١,٠	٢٥,٠	٥١,٠	٢٥,٠
٧٤ - ناميبيا	٧٨٩	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٤٢,١	٠٠	٤٢,١	٠٠
٧٥ - الجمهورية السلوفينية	١١٩	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٨٩,٥	٠٠	٨٩,٥	٠٠
٧٦ - لاتفيا	١٨٧٧	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٥٥,٠	٥١,٤	٥٥,٠	٥١,٤
٧٧ - نيلند	٢٦١	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٢٨,٨	٥٧,٠	٢٨,٨	٥٧,٠
٧٨ - كوستاريكا	٧٢٠	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٩٨,٥	٠٠	٩٨,٥	٠٠
٧٩ - أوكرانيا	١١٨٢	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٦٩,٠	٣٧,٨	٦٩,٠	٣٧,٨
٨٠ - بولندا	٢٨٠٠	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٦٥,٩	٠٠	٦٥,٩	٠٠
٨١ - الاتحاد الروسي	٢٣٨	١١,٢	٦,٠	١٣	٩	٨	٤	٤	٦٤,٣	٥٢,٧	٦٤,٣	٥٢,٧
٨٢ - بنما	٨	٨,٢	٦,٩	١٢	٩	٤	٤	٤	٤٨,٠	صفر	٤٨,٠	صفر
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٦٩	٦,٠	٢,٧	١٨	١٦	١٠	٤	٤	١٥,٨	صفر	١٥,٨	صفر
٨٤ - بونيفانا	٢٩٢٥	٨,٣	٦,٠	١٦	١٠	٤	٤	٤	٣٦,١	٢٦,٥	٣٦,١	٢٦,٥
٨٥ - تركيا	صفر	صفر	٦,٦	صفر	١٤	٤	٤	٤	٨٨,٢	٣٧,٩	٨٨,٢	٣٧,٩
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٤٤٧٣٩	١١,٨	٦,٧	١١	١١	١١	١١	١١	٢٢,٨	٦٦,١	٢٢,٨	٦٦,١
٨٧ - غزويلا	٢٧١٩	١٢,١	٦,٨	٨	١١	١١	١١	١١	٥٩,٥	٨١,٤	٥٩,٥	٨١,٤
٨٨ - بيلاروس	٢٦١	١٢,١	٦,٨	٨	١١	١١	١١	١١	٥٢,١	٠٠	٥٢,١	٠٠
٨٩ - البرازيل	١٢٣٨	١٢,٥	٤,٧	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٧٤,٢	٧٢,٢	٧٤,٢	٧٢,٢
٩٠ - جنوب أفريقيا	١٢١	١٠,٤	٤,٥	١٤	١٧	١٧	١٧	١٧	٣٦,٥	٤٧,٠	٣٦,٥	٤٧,٠
٩١ - موريشيوس	١٤٢٣	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٦٧,٠	٠٠	٦٧,٠	٠٠
٩٢ - استونيا	٨٣٥	١١,٢	٣,٧	٨	١٣	١٣	١٣	١٣	٨٠,٢	٧٥,٦	٨٠,٢	٧٥,٦
٩٣ - ماليزيا	١٢٢٥	١١,٢	٧,٦	١٣	٩	٩	٩	٩	٤٢,٥	٣٩,٨	٤٢,٥	٣٩,٨
٩٤ - شيلي	٧٦٣٢	١١,٣	٦,٦	١٠	٨	٨	٨	٨	٤٦,٩	٧٥,٩	٤٦,٩	٧٥,٩
٩٥ - هنغاريا ب	٢١١	١٠,٤	٨,٤	٩	١٥	١٥	١٥	١٥	٥٨,٧	٣١,٩	٥٨,٧	٣١,٩
٩٦ - المكسيك	٣٤٧	١٠,١	٥,١	١٤	١٢	١٢	١٢	١٢	٤٤,٢	٣٥,٤	٤٤,٢	٣٥,٤
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٤٥٤	٧,٩	٥,٥	٩	١٢	١٢	١٢	١٢	٥٠,٠	صفر	٥٠,٠	صفر
٩٨ - أوروغواي	١٩٦	١١,٢	٧,٨	١١	١١	١١	١١	١١	١٤,٧	٣٩,٣	١٤,٧	٣٩,٣
٩٩ - عمان	٣٧٩	١١,٢	٧,٨	١١	١١	١١	١١	١١	٧٦,٠	٠٠	٧٦,٠	٠٠
١٠٠ - غابون	٣٠٢٣	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٤١,٨	٧٤,٠	٤١,٨	٧٤,٠
١٠١ - سلوفاكيا	١١٩٩	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٢ - بورتوريكو	٣٠٢٣	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٣ - الأرجنتين	٤٤٣٢	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٤٣,٢	٣٦,٤	٤٣,٢	٣٦,٤
١٠٤ - اليونان	٢٠١٥	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٢١,١	٣٠,٦	٢١,١	٣٠,٦
١٠٥ - جمهورية كوريا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٦ - البرتغال	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٨ - تركمنستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
التل المثلث والمتوسط	١٣٣١٥٧	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٤٠,٣	٠٠	٤٠,٣	٠٠
أفريقيا جنوب الصحراء	١٣٣٧	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	١٦,٥	٢٦,٢	١٦,٥	٢٦,٢
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١٤٣١٧	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٣٥,٥	٣٩,٨	٣٥,٥	٣٩,٨
جنوب آسيا	١٠٥١٤	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	١٦,٥	٣٢,٢	١٦,٥	٣٢,٢
أوروبا وآسيا الوسطى	٣١١٦٦	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٥٥,٢	٠٠	٥٥,٢	٠٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١٧٩٣	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٢٨,٣	١٨,٢	٢٨,٣	١٨,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢١٠٣٠	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٥٤,٦	٦٨,٠	٥٤,٦	٦٨,٠
المنطقة بعمق	١٧٣١٩	١٣,٨	٨,٥	٩	١١	١١	١١	١١	٥٤,٦	٥٨,٤	٥٤,٦	٥٨,٤
اقتصادات مرتكزة الدخل	١٠٩	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠٩ - نيوزيلندا	١١٠	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٠ - أيرلندا	١١١	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١١ - أستراليا	١١٢	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٢ - إسرائيل	١١٣	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٣ - إسرائيل	١١٤	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٤ - هونغ كونغ	١١٥	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٥ - المملكة المتحدة	١١٦	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٦ - فنلندا	١١٧	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٧ - الكويت	١١٨	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٨ - إيطاليا	١١٩	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١١٩ - سنغافورة	١٢٠	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٠ - كندا	١٢١	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢١ - هولندا	١٢٢	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	١٢٣	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٣ - بلجيكا	١٢٤	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٤ - فرنسا	١٢٥	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٥ - النمسا	١٢٦	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٦ - ألمانيا	١٢٧	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٧ - السويد	١٢٨	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٨ - الولايات المتحدة	١٢٩	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٢٩ - الترويج	١٣٠	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣٠ - الدنمارك	١٣١	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣١ - اليابان	١٣٢	١١,٢	٥,٢	١٤	١١	١١	١١	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣٢ - سويسرا												

المعلم

(أ) بما في ذلك أيرلندا - (ب) تتضمن الدين بملات قابلة للتحويل فقط -

جدول ٢٥ : السكان وقوة العمل

الاقتصادات منخفضة الدخل باستثناء الصين والهند	الإجمالي (بالملايين)			متوسط النمو السنوي (نسبة مئوية)			السكان			قوة العمل		
	١٩٩٣			١٩٩٣ - ٨٠			١٩٩٣ - ٨٠			١٩٨٠ - ٧٠		
	٢٠٢٥			١٩٩٣ - ٨٠			١٩٩٣ - ٨٠			١٩٨٠ - ٧٠		
	٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٣	٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٣	٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٣	٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٣
١ - موزامبيق	١٥	١٩	٣٥	٢,٥	٢,١	١,٧	٢,٥	٢,١	١,٨	٢,٥	٢,١	١,٦
٢ - نيجيريا	٢٨	٣٤	٦٣	٢,٥	٢,١	١,٧	٢,٥	٢,١	١,٨	٢,٥	٢,١	١,٦
٣ - نيبوليا	٥٢	٦٤	١٢٧	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٠
٤ - سوريون	٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٥ - فييت نام	٧١	٨٣	١١٨	٢,٣	٢,٣	٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٦ - بروندي	٦	٧	١٣	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
٧ - أوغندا	١٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٨ - نيبال	٢١	٢٥	٤١	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
٩ - ملاوي	١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٠ - تشاد	٦	٧	١٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
١١ - رواندا	٨	٩	١٦	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
١٢ - بنغلاديش	١١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٣ - مدغشقر	١٤	١٧	٣٤	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
١٤ - غينيا بيساو	١	١	٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
١٥ - كينيا	٢٥	٣٠	٤٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
١٦ - مالي	١٠	١٣	٢٥	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
١٧ - النيجر	٩	١١	٢٢	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
١٨ - جمهورية لار الديمقراطية الشعبية	٥	٦	١٠	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
١٩ - بوركينا فاسو	١٠	١٢	٢٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٢٠ - الهند	٨٩٨	١.٢٢	١٣٩٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٢١ - نيجيريا	١٠٥	١٢٩	٢٣٨	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٢٢ - البانيا	٣	٤	٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٢٣ - نيكاراغوا	٤	٥	٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٢٤ - توغو	٤	٥	٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٢٥ - غامبيا	١	١	٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٢٦ - زامبيا	٩	١١	١٩	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٢٧ - منغوليا	٢	٣	٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٣	٤	٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٢٩ - بنين	٥	٦	١٢	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
٣٠ - غانا	١٦	٢٠	٣٨	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٣١ - باكستان	١٢٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٣٢ - طاجيكستان	٦	٧	١٢	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٣٣ - الصين	١١٧٨	١٢٥٥	١٤٧١	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
٣٤ - غينيا	٦	٨	١٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
٣٥ - موريتانيا	٢	٣	٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٣٦ - زيمبابوي	١١	١٣	٢٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٣٧ - جورجيا	٥	٦	٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٣٨ - هندوراس	٥	٦	١١	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٣٩ - سرى لانكا	١٨	٢٠	٢٥	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
٤٠ - كوت ديفوار	١٣	١٧	٢٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٤١ - ليسوتو	٢	٢	٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٤٢ - أرمينيا	٤	٤	٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٥٦	٥٦	٥٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٤ - ميانمار	٤٥	٥٢	٧٦	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١
٤٥ - جمهورية اليمن	١٣	٠٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الاقتصادات متوسطة الدخل	١٥٩٧	١٧٦١	٢٣٢٢	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
الدخل المتوسط الأدنى	١٠٩٧	١٢٠٢	١٥٧٤	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧	١,٧
٤٦ - ازبيجان	٧	٨	١٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٤٧ - اندونيسيا	١٨٧	٠٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٤٨ - السنغال	٨	٩	١٧	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
٤٩ - بوليفيا	٧	٨	١٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
٥٠ - الكاميرون	١٣	١٥	٢٩	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢	٢	٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٥٢ - جمهورية أيرغزستان	٥	٥	٧	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٥٣ - الفلبين	٦٥	٧٥	١٠٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
٥٤ - الكونغو	٢	٣	٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٥٥ - أوزبكستان	٢٢	٢٥	٣٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
٥٦ - المغرب	٢٦	٣٠	٤١	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
٥٧ - مولدوفا	٤	٥	٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٥٨ - غواتيمالا	١٠	١٢	٢٢	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٤	٥	٨	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٦٠ - بلغاريا	٩	٩	١٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٦١ - رومانيا	٢٣	٢٣	٢٢	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
٦٢ - الأردن	٤	٥	٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٦٣ - إكوادور	١١	١٣	١٨	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٨	٨	١١	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
٦٥ - السلطانيات	٦	٦	١٠	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
٦٦ - ليتوانيا	٤	٤	٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٦٧ - كولومبيا	٣٦	٠٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٦٨ - جاميكا	٢	٣	٣	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٦٩ - بيرو	٢٣	٢٦	٣٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٧٠ - باراغواي	٥	٦	٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
٧١ - كازاخستان	١٧	١٨	٢٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢	٢,٢
٧٢ - تونس	٩	١٠	١٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣

ملاحظة : بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التكميلية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

	فترة العمل			السكان			الإجمالي (بالملايين)		
	متوسط النمو السنوي (نسبة مئوية)			متوسط النمو السنوي (نسبة مئوية)			متوسط النمو السنوي (نسبة مئوية)		
	بالمليين			بالمليين			بالمليين		
	١٩٩٣ - ٢٠٠٠	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣ - ٦٤	١٩٩٣ - ٨٠	١٩٨٠ - ٧٠	٢٠٢٥	٢٠٠٠	١٩٩٣
٧٣ - الجزائر	٣,٦	٣,٦	٣,٢	٧	١٤	٢,٢	٣,١	٤٥	٣١
٧٤ - ناميبيا	٢,٨	٢,٤	١,٨	١	١	٢,٦	٢,٧	٣	١
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	..	..	..	٢	٣	٠,٤	٠,٥	٦	٥
٧٦ - لايتيا	..	..	١,٧	..	٢	٠,٨	٠,٧	٢	٣
٧٧ - نابلند	١,٥	٢,١	٢,٨	٣١	٣٦	٠,٩	١,٧	٧٤	٦٢
٧٨ - كوستاريكا	..	..	٣,٨	١	٢	..	٢,٨	..	..
٧٩ - لوكسنبورج	..	..	..	..	٣٤	٠,٢	٠,٢	٤٩	٥٢
٨٠ - بولندا	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٢٠	٢٥	٠,٢	٠,٦	٤٢	٣٨
٨١ - الاتحاد الروسي	..	..	..	..	٩٩	٠,٣	٠,٦	١٤٦	١٤٧
٨٢ - بنما	٢,٣	٢,٨	٢,٤	١	٢	١,٧	٢,٠	٤	٣
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٨,٢	٠,٢	٠,٢	٥	٧	..	..	١١	١٠
٨٤ - بوتسوانا	٣,٤	٣,٣	٣,٠	صفر	١	٢,٩	٣,٤	٣	١
٨٥ - تركيا	١,٩	٢,١	١,٧	٢٥	٣٤	١,٨	٢,٣	٩١	٦٨
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	..	..	٣,١	١٧	٣٠	..	٣,٢	..	..
الخط المتوسط الأعلى	١,٨ م	٢,١ م	٢,٢ م	١٨٨ ج	٢٩٦ ج	١,٦ م	٢,٢ م	٧٤٨ ج	٥٥٩ ج
٨٧ - غزويلا	٢,٨	٣,٢	٤,٨	٧	١٢	٢,١	٢,٥	٣٥	٢٤
٨٨ - بيلاروس	..	٠,٢	..	٥	٧	٠,٢	٠,٦	١٠	١٠
٨٩ - البرازيل	٢,١	٢,٢	٣,٤	٥٩	٩٠	١,٦	٢,٠	٢٣٠	١٧٥
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢,٧	٢,٧	١,٣	١٣	٢٣	٢,٢	٢,٤	٧١	٤٦
٩١ - موريشوس	١,٩	٢,٦	٢,٥	صفر	١	١,١	١,٦	١	١
٩٢ - لاتفيا	..	..	١,٧	..	١	٠,٥	٠,٤	١	١
٩٣ - ماليزيا	٢,٥	٢,٨	٣,٧	٨	١٠	٢,٣	٢,٥	٣٢	٢٢
٩٤ - شيلي	١,٤	٢,٢	٢,٤	٥	٩	١,٥	١,٧	٢٠	١٥
٩٥ - هنغاريا	٠,٣	٠,٢	٠,٥	٥	٧	٠,٤	٠,٤	٩	١٠
٩٦ - المكسيك	٢,٧	٣,١	٤,٣	٣٣	٥٠	١,٨	٢,٨	١٣٧	١٠٢
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٢,٠	٢,٢	٢,٢	١	١	١,١	١,٣	٢	١
٩٨ - أوروغواي	١,٠	٠,٨	٠,٢	١	٢	٠,٦	٠,٦	٤	٣
٩٩ - عمان	٢,٩	٣,٥	٤,٥	صفر	١	٤,٠	٤,٥	٦	٣
١٠٠ - غابون	١,١	٠,٧	٠,٨	١	١	٥,٩	١,٧	٤,٧	٣
١٠١ - سلوفاكيا	..	..	..	..	١	٠,٦	٠,٤	٢	٢
١٠٢ - بورتوريكو	٠,٤	٢,٠	٢,٤	١	٢	٠,٨	١,٧	٥	٤
١٠٣ - الأرجنتين	١,٦	١,٢	١,٠	١٢	٢١	١,٢	١,٦	٤٦	٣٧
١٠٤ - اليونان	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٤	٧	٠,٣	٠,٦	١٠	١١
١٠٥ - جمهورية كوريا	١,٨	٢,٣	٢,٦	٢٠	٣١	٠,٩	١,١	٥٤	٤٧
١٠٦ - البرتغال	٠,٨	٠,٩	٢,٥	٥	٧	صفر	٠,١	١٠	١٠
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٣,٣	٣,٨	٥,٥	٥	١٠	٣,١	٤,٤	٤٣	٢١
١٠٨ - تركمانستان	..	..	..	..	٢	٢,١	٢,٤	٧	٤
الخط المتوسط والمنخفض	٢,٧ م	٢,٥ م	٢,٤ م	٢٦٥٠ ج	٢٩٠ ج	١,٧ م	٢,١ م	٧٣,٩ ج	٥٢٩,٩ ج
أفريقيا جنوب الصحراء	١,٢ م	١,١ م	١,٤ م	٩٢٢ ج	١٠٩٣ ج	١,٢ م	١,٥ م	٦٨٣ ج	٦٨٣ ج
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢,٠ م	٢,١ م	١,٨ م	٤٣٧ ج	٦٦٩ ج	٢,٢ م	٢,٣ م	٢٢٨٣ ج	١٨٦١ ج
جنوب آسيا	..	..	..	..	٣١٦ ج	٠,٤ م	٠,٨ م	١٩٨٨ ج	١٣٩١ ج
أوروبا وآسيا الوسطى	٣,٣ م	٣,٢ م	٣,٠ م	٧١ ج	١٤٨ ج	٢,٥ م	٢,٩ م	٥٥٣ ج	٥٠٧ ج
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢,٣ م	٢,٥ م	٣,١ م	١٦٩ ج	٢٧٤ ج	١,٦ م	٢,٤ م	٥٠٧ ج	٣١٢ ج
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢,٣ م	٢,٥ م	٣,١ م	١٦٩ ج	٢٧٤ ج	١,٦ م	٢,٤ م	٧٠٩ ج	٥٢٣ ج
المدنية بصورة باهظة	٢,١ م	٢,٠ م	٢,٣ م	١٤٦ ج	٢٣٣ ج	١,٧ م	٢,١ م	٦٠٤ ج	٤٣٣ ج
التصادات مرتفعة الخط	٠,٣ م	٠,٧ م	١,٣ م	٣٨٥ ج	٥٤٤ ج	٠,٥ م	٠,٦ م	٩٠٨ ج	٨٤٤ ج
١٠٩ - نيوزيلندا	٠,٥	١,٧	١,٧	٢	٢	١,١	٠,٩	٤	٣
١١٠ - أيرلندا	١,٥	١,٦	١,١	٢	٢	٠,٣	٠,٣	٤	٤
١١١ - اسبانيا	٠,٧	١,١	٠,٨	١٥	٢٧	٠,١	٠,٤	٣٨	٤٠
١١٢ - إسرائيل	١,١	٢,٢	٢,٨	٢	٣	٢,١	٢,٣	٨	٦
١١٣ - أستراليا	١,١	١,٦	٢,٣	٨	١١	١,٣	١,٥	٢٥	١٩
١١٤ - هونغ كونغ	٠,٠	١,٩	٤,٣	٣	٤	٠,٤	١,١	٦	٦
١١٥ - المملكة المتحدة	٠,٠	٠,٣	٠,٥	٢٨	٣٨	٠,٣	٠,٢	٦١	٥٩
١١٦ - فنلندا	٠,٢	٠,٦	٠,٨	٣	٣	٠,٤	٠,٤	٥	٥
١١٧ - الكويت	٣,٠	٤,٧	٧,١	١	١	٠,٤	١,٩	٣	٢
١١٨ - إيطاليا	٠,١	٠,٥	٠,٥	٢٣	٣٩	صفر	٠,١	٥٢	٥٧
١١٩ - سنغافورة	٠,٥	١,٣	٤,٣	١	٢	٠,٩	١,١	٣	٣
١٢٠ - كندا	٠,٨	١,١	٣,١	١٤	١٩	١,١	١,٢	٣٨	٣١
١٢١ - هولندا	٠,٢	١,٠	١,٥	٦	١٠	٠,٦	٠,٦	١٦	١٥
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	١,٧	٣,٥	١٧,٢	١	١	٢,٢	٤,٤	٣	٢
١٢٣ - بلجيكا	صفر	٠,٤	٠,٩	٤	٧	٠,٣	٠,٢	١٠	١٠
١٢٤ - فرنسا	٠,٤	٠,٧	٠,٩	٢١	٣٨	٠,٤	٠,٥	٦١	٥٩
١٢٥ - النمسا	صفر	٠,٥	٠,٨	٤	٥	٠,٥	٠,٣	٨	٨
١٢٦ - ألمانيا	١,٨	٠,٨	٠,٦	٤٢	٥٥	٠,٢	٠,٢	٧٦	٨٢
١٢٧ - السويد	٠,٢	٠,٤	١,١	٤	٦	٠,٥	٠,٣	١٠	٩
١٢٨ - الولايات المتحدة	٠,٨	١,٠	٢,٣	١٥٥	١٦٥	٠,٩	١,٠	٣٣١	٢٧٥
١٢٩ - النرويج	٠,٥	٠,٨	٢,٠	٢	٣	٠,٤	٠,٤	٥	٤
١٣٠ - الدانمرك	صفر	٠,٥	١,٣	٣	٤	٠,١	٠,١	٥	٥
١٣١ - اليابان	٠,٢	٠,٨	٠,٧	٦٣	٨٦	٠,٢	٠,٥	١٢٢	١٢٤
١٣٢ - سويسرا	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٣	٥	٠,٩	٠,٨	٨	٧
العالم	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣١٧٨ ج	١,٥ م	١,٧ م	٨٢١٧ ج	٦١٢٣ ج

جدول ٢٦ : التزايد السكاني والخصوبة

النساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل (نسبة مئوية)	النسبة المئوية للمواليد في ١٩٩٣ إلى عدد النساء اللاتي يبلغن من العمر		معدل الخصوبة الكلي			معدل المواليد الأولي (لكل ألف نسمة من السكان)		معدل المواليد الأولي (لكل ألف نسمة من السكان)		التصنيفات متوسطة الدخل بإستخدام الصين والهند
	أقل من ٢٠	أكثر من ٢٥	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣		
٨٨ - ١٩٩٣			٣,٣ م	٣,٦ م	٥,٩ م	١٠ م	١٤ م	٢٨ م	٣٩ م	
			٤,٩ م	٥,٥ م	٦,٥ م	١٣ م	١٩ م	٤٠ م	٤٥ م	
٠٠	٢٠	١٥	٥,٨	٦,٤	٦,٥	١٨	٢٢	٤٥	٤٦	١ - موزامبيق
١٠	١٤	١٧	٥,٢	٥,٨	٦,٨	١٤	١٩	٤٣	٥٠	٢ - نيجيريا
٤	١٣	١٧	٦,٢	٦,٩	٦,٨	١٨	٢٤	٤٨	٥٠	٣ - إثيوبيا
٠٠	١٣	٢٢	٠٠	٦,٤	٦,٥	٢٥	٣٠	٤٩	٤٩	٤ - سريلانكا
٥٣	١٦	٣	٣,٨	٥,٩	٥,٩	٨	١٥	٣٠	٣٨	٥ - فيت نام
٠٠	٢٤	٧	٦,٠	٦,٧	٦,٨	١٥	٢٠	٤٥	٤٤	٦ - بوروندي
٥	١٤	٢٢	٠٠	٧,٢	٦,٩	١٩	٢٩	٥١	٥٠	٧ - أوغندا
٠٠	١٤	١٤	٤,٧	٥,٣	٦,١	١٣	٢٢	٣٩	٤٥	٨ - نيبال
١٣	١٧	١٨	٠٠	٧,١	٧,٣	٢٠	٢٤	٥٠	٥٦	٩ - ملاوي
٠٠	١٣	٢٢	٥,٣	٥,٨	٦,٠	١٨	٢٦	٤٣	٤٥	١٠ - تشاد
٢١	١٧	٨	٥,٧	٦,٤	٨,٢	١٧	٢١	٤٤	٥٣	١١ - رواندا
٤٠	٩	٢٠	٠٠	٤,٣	٧,٠	١١	٢١	٣٥	٤٨	١٢ - بنغلاديش
١٧	١٥	١٨	٥,٤	٦,٠	٦,٦	١١	٢٠	٤٣	٤٨	١٣ - مشغفر
٠٠	١٤	٢٢	٥,٢	٥,٧	٥,٣	٢١	٢٧	٤٢	٤١	١٤ - غينيا بيساو
٣٣	١٢	١٨	٤,٠	٥,٢	٨,١	٩	١٨	٣٦	٥٣	١٥ - كينيا
٢٥	١٥	٢٠	٦,٣	٧,٠	٧,١	١٩	٢٦	٥٠	٥١	١٦ - مالي
٤	١٤	٢٢	٦,٨	٧,٣	٨,٠	١٩	٢٦	٥٢	٥٩	١٧ - النيجر
٠٠	٢٤	٦	٥,٦	٦,٦	٦,١	١٥	٢٣	٤٤	٤٤	١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٨	١٤	١٨	٥,٨	٦,٤	٦,٤	١٨	٢٥	٤٦	٤٨	١٩ - بوركينا فاسو
٤٣	١٠	١١	٣,٢	٣,٧	٥,٥	١٠	١٦	٢٩	٣٩	٢٠ - الهند
٦	١٧	١٧	٥,٧	٦,٤	٦,٤	١٥	٢١	٤٥	٤٦	٢١ - بيجيريا
٠٠	١٠	٣	٢,٥	٢,٨	٤,٨	٦	٧	٢٣	٣٣	٢٢ - إثيوبيا
٤٤	١٠	٢١	٤,٢	٤,٩	٦,٩	٧	١٤	٤٠	٤٨	٢٣ - نيكاراغوا
٣٣	٢٠	١٥	٥,٨	٦,٥	٦,٦	١٣	٢٠	٤٤	٤٦	٢٤ - توغو
٠٠	١٤	١٩	٥,٠	٥,٥	٦,٥	١٩	٢٨	٤٣	٤٩	٢٥ - غامبيا
١٥	١٣	١٨	٥,٢	٥,٩	٦,٨	١٥	١٩	٤٤	٤٩	٢٦ - رامبيا
٠٠	١٣	٧	٣,١	٣,٥	٥,٨	٧	١٤	٢٧	٤٢	٢٧ - منغوليا
٠٠	١٧	٢٠	٥,٦	٥,٧	٥,٧	١٧	٢٢	٤١	٤٣	٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى
٠٠	١٦	١٦	٦,٣	٧,٠	٧,٠	١٨	٢٧	٤٨	٤٩	٢٩ - سنن
١٣	١٨	١٦	٥,٣	٥,٩	٦,٧	١١	١٦	٤١	٤٦	٣٠ - غانا
١٤	٢١	٧	٠٠	٦,١	٧,٠	٩	١٩	٤٠	٤٨	٣١ - باكستان
٠٠	١٣	٥	٤,٣	٤,٨	٦,٨	٦	١٠	٣٦	٤٠	٣٢ - طاجيكستان
٨٣	٤	٤	١,٩	٢,٠	٥,٨	٨	٨	١٩	٣٣	٣٣ - الصين
٠٠	١٢	٢٤	٦,٢	٦,٩	٧,٠	٢٠	٢٧	٥٠	٥٢	٣٤ - غينيا
٠٠	١٥	١٨	٤,٨	٥,٣	٦,٥	١٤	٢٢	٤٠	٤٥	٣٥ - موريتانيا
٤٣	١٣	١٤	٤,٢	٤,٩	٧,٣	١٢	١٦	٣٨	٤٩	٣٦ - زيمبابوي
٠٠	٧	١٢	٢,١	٢,١	٢,٦	٩	١٠	١٦	١٩	٣٧ - جورجيا
٤٧	١٣	١٨	٤,٠	٤,٨	٧,٢	٦	١٤	٣٦	٤٨	٣٨ - هندوراس
٠٠	١٤	٨	٢,٢	٢,٤	٤,٣	٦	٨	٢٠	٣٠	٣٩ - سرى لانكا
٠٠	١٣	٢٣	٦,٦	٧,٣	٧,٤	١٥	٢٠	٤٩	٥١	٤٠ - كوت ديفوار
٢٣	١٧	١٢	٤,٦	٥,١	٥,٧	١٠	٢٠	٣٧	٤٣	٤١ - ليسوتو
٠٠	٥	١٢	٢,٣	٢,٦	٣,٢	٦	٦	٢٠	٢٣	٤٢ - أرمينيا
٤٧	١٣	١٢	٠٠	٣,٨	٥,٩	٨	١٧	٢٩	٤٠	٤٣ - جمهورية مصر العربية
٠٠	١٦	٥	٣,١	٤,١	٥,٩	١١	١٧	٣٢	٤٠	٤٤ - ميانمار
١٠	٢٣	١١	٠٠	٧,٥	٧,٦	١٥	٢٣	٤٩	٥٣	٤٥ - جمهورية اليمن
التصنيفات متوسطة الدخل										
الدخل المتوسط الأدنى										
٠٠	٧	٤	٢,٢	٢,٥	٤,٦	٦	٧	٢٢	٢٩	٤٦ - الأرجنتين
٥٠	١٢	١٤	٠٠	٢,٨	٥,٣	٨	١٨	٢٤	٤٠	٤٧ - اندونيسيا
٧	١٦	١٩	٥,٤	٦,٠	٧,٠	١٦	٢٥	٤٣	٤٩	٤٨ - المكسيك
٣٠	١٦	١٢	٤,١	٤,٧	٦,٥	١٠	٢٠	٣٥	٤٥	٤٩ - بوليفيا
١٦	١٥	١٨	٥,١	٥,٦	٦,٢	١٢	٢٠	٤٠	٤٥	٥٠ - لكسمبورون
٠٠	٦	١٠	٢,٠	٢,٠	٣,١	٧	٨	١٥	٢٥	٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٠٠	١١	٦	٣,١	٣,٦	٤,٨	٧	١١	٢٨	٣١	٥٢ - جمهورية قيرغيزستان
٤٠	١٦	٥	٣,٣	٣,٩	٥,٧	٦	١٠	٣٠	٣٩	٥٣ - الفلبين
٠٠	١٦	١٧	٥,٦	٦,٢	٦,٣	١٥	٢٠	٤٤	٤٦	٥٤ - الكونغو
٠٠	٩	٦	٣,٣	٣,٨	٦,١	٦	١٠	٣١	٣٦	٥٥ - أوزبكستان
٤٢	١٨	٧	٢,٨	٣,٦	٧,٠	٨	١٦	٢٨	٤٧	٥٦ - المغرب
٠٠	٩	١٠	٢,١	٢,١	٢,٦	١١	١٠	١٦	١٩	٥٧ - مولدوفا
٠٠	١٣	١٧	٤,٦	٥,٣	٦,٥	٨	١٤	٣٨	٤٥	٥٨ - غواتيمالا
٠٠	٢٧	٤	٤,٤	٥,٠	٦,١	١١	١٨	٢٣	٤٢	٥٩ - بابوا غينيا الجديدة
٠٠	٣	٢١	١,٥	١,٥	٢,٢	١٣	٩	١٠	١٦	٦٠ - بلغاريا
٠٠	٧	١٥	١,٥	١,٥	٢,٨	١١	٩	١١	٢٠	٦١ - رومانيا
٤٠	١٤	٧	٤,٣	٥,١	٠٠	٥	٠٠	٣٧	٠٠	٦٢ - الأردن
٥٨	١٤	١٥	٢,٩	٣,٤	٦,٢	٦	١٢	٢٨	٤١	٦٣ - إكوادور
٥٦	٩	١٨	٢,٧	٣,٠	٦,١	٦	١١	٢٦	٤١	٦٤ - الجمهورية الدومينيكية
٥٣	٩	٢٤	٣,٤	٣,٩	٦,٣	٧	١٢	٣٣	٤٤	٦٥ - السلفادور
٠٠	٧	٨	١,٩	١,٨	٢,٣	١١	٩	١٣	١٧	٦٦ - ليتوانيا
٦٦	١١	١٥	٠٠	٢,٦	٥,٣	٦	٩	٢٤	٣٦	٦٧ - كولومبيا
٥٥	٩	٢٠	٢,١	٢,٣	٥,٣	٦	٨	٢١	٢٤	٦٨ - جامايكا
٥٥	١٥	١٢	٣,٠	٣,٣	٦,٢	٧	١٤	٢٧	٤٢	٦٩ - بيرو
٤٨	١٦	٤	٣,٧	٤,٢	٥,٩	٥	٧	٣٢	٣٨	٧٠ - باراغواي
٠٠	٩	٨	٢,٣	٢,٥	٣,٥	٧	٩	٢٠	٢٦	٧١ - كازاخستان
٥٠	١٣	٥	٢,٦	٣,١	٦,٤	٦	١٤	٢٥	٣٩	٧٢ - تونس

ملاحظة : بالنسبة لقطبية البيانات المقارنة ومدى تطبيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

النساء المتزوجات في سن الحمل اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل (نسبة مئوية)	النسبة المئوية للمواليد في ١٩٩٣ إلى عدد النساء اللاتي يبلغن من العمر		محل الخصوبة الكلي			محل الوفيات الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		محل المواليد الأولى (لكل ألف نسمة من السكان)		
	أقل من ٢٠	أكثر من ٢٥	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣	١٩٩٣		
٨٨ - ١٩٩٣	٦	١٥	٣,١	٣,٨	٧,٤	٦	١٦	٢٩	٤٩	٧٢ - الجزائر
..	١٥	٢٠	٤,٧	٥,٢	٦,٠	١٠	١٨	٣٧	٤٣	٧٤ - ناميبيا
..	١٣	٥	١,٩	١,٩	٢,٥	١١	١٠	١٤	١٩	٧٥ - الجمهورية السلوفاكية
..	١٠	٨	١,٦	١,٦	١,٩	١٣	١١	١١	١٤	٧٦ - لايفيا
..	١٤	١١	٢,١	٢,١	٥,٥	٦	١٠	١٩	٣٨	٧٧ - نالند
..	١٧	١١	..	٣,١	٤,٩	٤	٦	٢٦	٣٤	٧٨ - كوستاريكا
..	١٣	٦	١,٦	١,٦	٢,٠	١٣	٩	١١	١٥	٧٩ - أوكرانيا
..	٨	٩	١,٩	١,٩	٢,٣	١١	٨	١٣	١٧	٨٠ - بولندا
..	١٢	٨	١,٧	١,٤	٢,٠	١٣	٩	١١	١٥	٨١ - الاتحاد الروسي
..	١٩	٩	٢,٥	٢,٨	٥,٢	٥	٨	٣٥	٣٧	٨٢ - بنما
..	١٤	٤	١,٨	١,٨	٢,١	١٣	١٣	١٣	١٦	٨٣ - الجمهورية التشيكية
٢٣	١٥	١٥	٤,٢	٤,٨	٦,٧	٦	١٥	٣٧	٥٠	٨٤ - بوتسوانا
١٣	٨	٢,٨	٣,٣	٥,٣	٧	١٢	٢٧	٣٦	٨٥ - تركيا	
..	١٥	١٣	..	٤,٩	٦,٧	٧	١٦	٣٥	٤٥	٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية
المتوسط الأعلى										
..	١١	١٩	٢,٨	٣,٢	٥,٣	٥	٧	٢٧	٣٧	٨٧ - غزويلا
..	٧	٨	١,٦	١,٦	٢,٣	١٢	٩	١٢	١٦	٨٨ - بيلاروس
..	١٢	١٦	٢,٥	٢,٨	٤,٩	٧	١٠	٢٤	٣٥	٨٩ - البرازيل
..	١٦	١٢	٣,٦	٤,٠	٥,٧	٩	١٤	٣١	٣٩	٩٠ - جنوب أفريقيا
٧٥	١٠	١١	٢,٢	٢,٣	٣,٦	٧	٧	٢١	٢٩	٩١ - موريشيوس
..	٨	١١	١,٦	١,٦	٢,١	١٣	١١	١١	١٥	٩٢ - استونيا
٥٦	١٤	٥	٣,٠	٣,٥	٥,٥	٥	٩	٢٨	٣٦	٩٣ - ماليزيا
..	٩	١١	٢,٤	٢,٥	٤,٠	٦	١٠	٢٢	٢٩	٩٤ - شيلي
..	٥	١٤	١,٧	١,٧	٢,٠	١٥	١١	١٢	١٥	٩٥ - هنداريا
..	١٠	١٥	٢,٦	٣,١	٦,٥	٥	١٠	٢٧	٤٣	٩٦ - المكسيك
..	٨	١٤	٢,٢	٢,٤	٣,٦	٦	٨	٢١	٢٨	٩٧ - زيمبابوي وتوباغو
..	١٢	١٥	٢,٢	٢,٣	٢,٩	١٠	١٠	١٧	٢١	٩٨ - أوروغواي
٩	١٤	١٤	٢,٤	٢,١	٧,٢	٥	٢١	٤٣	٥٠	٩٩ - عمان
..	١٧	١٨	٥,٥	٥,٤	٤,٢	١٥	٢١	٣٨	٣١	١٠٠ - غلون
..	٦	١١	١,٤	١,٤	٢,٢	١١	١٠	١١	١٧	١٠١ - سلوفينيا
..	٧	١٧	٢,١	٢,٢	٣,٢	٧	٧	١٨	٢٥	١٠٢ - بورتوريكو
..	١٢	١٤	٢,٥	٢,٧	٣,١	٨	٩	٢٠	٢٣	١٠٣ - الأرجنتين
..	٨	٨	١,٤	١,٤	٢,٣	١٠	٨	١٠	١٧	١٠٤ - اليونان
٧٧	٢	٢	١,٨	١,٧	٤,٣	٦	١٠	١٦	٣٠	١٠٥ - جمهورية كوريا
..	٩	٨	١,٦	١,٦	٢,٨	١١	١١	١٢	٢٠	١٠٦ - البرتغال
..	٢٥	١٧	٥,٧	٦,٣	٧,٣	٥	١٨	٣٥	٤٨	١٠٧ - المملكة العربية السعودية
..	١٣	٣	٣,٤	٣,٩	٦,٣	٧	١١	٣١	٣٧	١٠٨ - تركمنستان
الدخل المنخفض والمتوسط										
..	٣,١ م	٣,٤ م	٥,٤ م	٩ م	١٣ م	٢٧ م	٣٦ م	٤٨ م	٤٩ م	أفريقيا جنوب الصحراء
..	٥,٦ م	٦,٢ م	٦,٦ م	١٥ م	٢١ م	٤٤ م	٤٤ م	٤٤ م	٤٤ م	شرق آسيا والمحيط الهادئ
..	٢,٢ م	٢,٣ م	٥,٧ م	٨ م	١٠ م	٢١ م	٢١ م	٢١ م	٢١ م	جنوب آسيا
..	٤,٠ م	٤,٠ م	٥,٨ م	١٠ م	١٧ م	٣١ م	٣١ م	٣١ م	٣١ م	أوروبا وآسيا الوسطى
..	٢,٠ م	٢,١ م	٢,٧ م	١١ م	٩ م	١٦ م	١٦ م	١٦ م	١٦ م	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
..	٤,١ م	٤,٧ م	٦,٧ م	٧ م	١٦ م	٣٣ م	٣٣ م	٣٣ م	٣٣ م	أمريكا اللاتينية والكاريبي
..	٢,٧ م	٣,١ م	٥,٢ م	٧ م	١٠ م	٢٦ م	٢٦ م	٢٦ م	٢٦ م	المدنية بصورة باهظة
..	٣,٠ م	٣,٣ م	٤,٧ م	٨ م	١١ م	٢٦ م	٢٦ م	٢٦ م	٢٦ م	اقتصادات مرتفعة الدخل
..	١,٨ م	١,٧ م	٢,٣ م	٩ م	١٠ م	١٣ م	١٣ م	١٣ م	١٣ م	١٠٩ - نيوزيلندا
..	٩	٨	٢,١	٢,١	٣,٠	٨	٩	١٧	٢٢	١١٠ - أيرلندا
٦٠	١٧	٥	٢,١	٢,١	٣,٨	٩	١١	١٥	٢٢	١١١ - أستراليا
..	١١	٥	١,٢	١,٢	٢,٩	٩	٨	١٠	٢٠	١١٢ - إسرائيل
..	١٥	٤	٢,٥	٢,٨	٣,٨	٧	٧	٢١	٢٧	١١٣ - أستراليا
..	١٠	٥	١,٩	١,٩	٢,٧	٧	٩	١٥	٢٠	١١٤ - هونغ كونغ
..	١٣	٢	١,٢	١,٢	٣,٣	٦	٥	١١	٢١	١١٥ - المملكة المتحدة
..	٩	٨	١,٨	١,٨	٢,٢	١١	١٢	١٣	١٦	١١٦ - فنلندا
..	١٤	٣	٢,٠	١,٩	١,٨	١٠	١٠	١٣	١٤	١١٧ - الكويت
..	١٣	٨	٢,٨	٣,١	٧,١	٢	٦	٢٤	٤٧	١١٨ - إيطاليا
..	١١	٣	١,٣	١,٣	٢,٤	١٠	١٠	١٠	١٧	١١٩ - سنغافورة
..	١٣	٢	١,٧	١,٧	٣,٠	٦	٥	١٦	٢٣	١٢٠ - كندا
..	٩	٦	٢,٠	١,٩	٢,٢	٨	٧	١٥	١٧	١٢١ - هولندا
٧٦	١٢	٢	١,٦	١,٦	٢,٣	٩	٨	١٣	١٧	١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة
..	١٨	١٢	٣,٧	٤,٢	٦,٥	٣	١١	٢٣	٣٥	١٢٣ - بلجيكا
..	٨	٣	١,٨	١,٧	٢,١	١١	١٢	١٢	١٤	١٢٤ - فرنسا
٨٠	١٢	٢	١,٧	١,٧	٢,٤	١٠	١١	١٣	١٧	١٢٥ - النمسا
..	٨	٦	١,٦	١,٥	٢,٢	١١	١٣	١٢	١٥	١٢٦ - ألمانيا
..	١٠	٤	١,٣	١,٣	١,٩	١١	١٢	١٠	١٣	١٢٧ - السويد
..	١١	٣	٢,١	٢,١	٢,٠	١١	١٠	١٤	١٤	١٢٨ - الولايات المتحدة
٧٤	١٠	١٣	٢,١	٢,١	٢,٢	٩	٩	١٦	١٧	١٢٩ - فنزويلا
٨٤	٨	٤	٢,٠	١,٩	٢,٤	١١	١٠	١٤	١٧	١٣٠ - الدانمرك
..	٨	٣	١,٧	١,٧	٢,١	١٢	١٠	١٢	١٥	١٣١ - اليابان
٥٦	٨	١	١,٥	١,٥	٢,٠	٨	٧	١٠	١٩	١٣٢ - سويسرا
..	١٢	١	١,٧	١,٦	٢,٠	٩	٩	١٣	١٦	العالم
٢,٩ م ٣,٢ م ٤,٨ م ٩ م ١٢ م ٢٥ م ٣٢ م										

(أ) تتضمن البيانات النساء اللاتي يمارسن أرواجهن وسائل منع الحمل؛ انظر الملاحظات التفسيرية.

جدول ٢٧ : الصحة والتغذية

اقتصادات متوسطة الدخل باستبعاد الصين والهند	عدد السكان لكل		مرض أو ممرضة	الأطفال ذوي الوزن المنخفض عند المولد (نسبة مئوية) ١٩٩١	معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء)		تغذية سوء (دون خمس سنوات) ١٩٩٣ - ٨٨	معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف من المواليد الأحياء) ١٩٩٣	
	١٩٩٣	١٩٧٠			١٩٩٣	١٩٧٠			
١ - موزامبيق	١٨٧٨٠	٤٢٨٠	٥٦٣٠	١٢٧٨٠	٠٠	١٠٨	١٧١	٠٠	١٠٣
٢ - بنغلاديش	٢٢٩٠٠	٣٤٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٩	١٤٦	٢٨	١٤٤
٣ - نيبال	٨٥٦٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧	١٥٩	٤٧	٢٠٤
٤ - سيراليون	١٧٨٣٠	٢٧٠٠	٠٠	٠٠	١٣	١٩٧	١٦٤	٠٠	٢٨٤
٥ - غينيا بيساو	٠٠	٤٣١٠	٢٣٠٠	٠٠	٠٠	١١١	٤١	٤٢	٤٨
٦ - بورتوريكو	٥٨٥٧٠	١٧٢٤٠	٦٩١٠	٤٨٠٠	٠٠	١٣٨	١٠١	٠٠	١٧٨
٧ - أوغندا	٩٢١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧	١١٤	٢٣	١٨٥
٨ - نيبال	٥٢٠٥٠	١٦١١٠	١٧٩٧٠	٢٣٠٠	٢٦	١٥٧	٩٦	٥٠	١٢٨
٩ - ملاوي	٧٦٥٨٠	٥٠٣٦٠	٥٣٣٠	١٩٨٠	١١	١٩٣	١٤٢	٢٧	٢٢٣
١٠ - تشاد	٦١٩٠٠	٢٩٤١٠	٨٠٢٠	٠٠	٠٠	١٧١	١٢٠	٠٠	٢٠٦
١١ - رواندا	٦٠١٣٠	٠٠	٥٦٣٠	٠٠	١٦	١٤٢	٠٠	٢٩	٠٠
١٢ - بنغلاديش	٨٤٥٠	٦٥٨١٠	٠٠	١١٣٥٠	٣٤	١٤٠	١٠٦	٦٧	١٢٢
١٣ - مدغشقر	١٠٣١٠	٢٥٠	٠٠	٠٠	١٠	١٨١	٩٣	٣٩	١٦٤
١٤ - غينيا بيساو	١٧٥٠٠	٢٨٦٠	٠٠	٠٠	١٢	١٨٥	١٣٨	٠٠	٢٣٥
١٥ - كينيا	٨٠٠٠	٢٥٢٠	٠٠	٠٠	١٥	١٠٢	٦١	٢٢	٩٤
١٦ - مالي	٤٥٣٢٠	٢١١٨٠	٢٦٧٠	٢٠٥٠	١٠	٢٠٤	١٥٧	٠٠	٢١٧
١٧ - النيجر	٦٠٣٦٠	٣٥١٤٠	٥١٩٠	٦٦٠	٠٠	١٧١	١٢٢	٠٠	٣٢٠
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٥١٦٠	٤٤٥٠	١٣٨٠	٤٩٠	٣٠	١٤٦	٩٥	٤١	١٤١
١٩ - بوركينا فاسو	٩٥٦٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢	١٧٨	١٢٩	٠٠	١٧٥
٢٠ - الهند	٤٩٥٠	٣٧٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٧	٨٠	٢٣	١٢٢
٢١ - نيجيريا	٢٠٥٣٠	٠٠	٤٣٧٠	٠٠	١٧	١١٤	٨٣	٤٣	١٩١
٢٢ - البانيا	١٠٧٠	٢٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦	٢٩	٠٠	٤١
٢٣ - نيكاراغوا	٢١٥٠	١٤٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٦	٥١	١٢	٧٢
٢٤ - توغو	٢٨٨٦٠	٠٠	١٥٩٠	٠٠	٣٢	١٣٤	٨٣	٢٤	١٣٥
٢٥ - غامبيا	٢٤٤٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	١٨٥	١٣٠	٠٠	٠٠
٢٦ - زامبيا	١٣٦٤٠	١١٤٣٠	١٧٣٠	٦٦٠	٠٠	١٠٦	١٠٣	٢٧	٢٠٣
٢٧ - منغوليا	٥٨٠	٣٦٠	٢٥٠	٠٠	٥	١٠٢	٥٨	٠٠	٧٨
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٤٠٢٠	٠٠	٢٤٨٠	٠٠	١٨	١٣٩	١٠١	٠٠	١٧٧
٢٩ - بنن	٢٨٩٦٠	٠٠	٢٦١٠	٠٠	١٠	١٤٦	٨٥	٠٠	١٤٤
٣٠ - غانا	١٢٩١٠	٠٠	٦٩٠	٠٠	٥	١١١	٧٩	٣٦	٠٠
٣١ - باكستان	٤٦٧٠	٠٠	٧٠٢٠	٠٠	٣٠	١٤٢	٨٨	٤٠	١٣٧
٣٢ - طاجيكستان	٦٣٠	٤٣٠	١٩٠	١٤٠	٠٠	٧٧	٤٧	٠٠	٨٣
٣٣ - الصين	١٥٠٠	١٠٦٠	٢٥٠٠	١٤٩٠	٦	٦٩	٣٠	٢٥	٥٤
٣٤ - غينيا	٥٠٦٥٠	٠٠	٣٧٣٠	٠٠	١١	١٨١	١٣٢	١٨	٢٢٦
٣٥ - موريتانيا	١٧٩٦٠	٠٠	٣٧٥٠	٠٠	٠٠	١٤٨	٩٩	٠٠	٢٠٢
٣٦ - زيمبابوي	٦٣١٠	٠٠	٦٥٠	٠٠	٦	٩٦	٦٧	١٠	٨٣
٣٧ - جورجيا	٢٨٠	١٨٠	١١٠	٨٠	٠٠	٣٥	١٩	٠٠	٢٨
٣٨ - هندوراس	٣٧٢٠	٢٣٣٠	١٤٥٠	٠٠	٩	١١٠	٤١	٠٠	٥٦
٣٩ - سرى لانكا	٥٩٠٠	٠٠	١٢٩٠	٠٠	٢٢	٥٨	١٧	٠٠	١٩
٤٠ - كوت ديفوار	١٥٥٤٠	٠٠	١٩٣٠	٠٠	٠٠	١٣٥	٩١	٠٠	١٢٠
٤١ - ليسوتو	٣٠٤٠٠	٠٠	٣٨٦٠	٠٠	٠٠	١٣٤	٧٧	٠٠	١٥٦
٤٢ - أرمينيا	٣٥٠	٢٦٠	١٤٠	١٠٠	٠٠	٢٤	٢١	٠٠	٣٣
٤٣ - جمهورية مصر العربية	٢٠٣٠	١٢٤٠	٢٤٨٠	٥٠٠	١٢	١٥٨	٦٤	١٠	٨٦
٤٤ - ميانمار	٨٨٢٠	١٢٩٠٠	٣٠٥٠	١٢٤٠	١٣	١٢٨	٨٢	٢٢	١١١
٤٥ - جمهورية اليمن	٣٤٧٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٢	١١٧	٣٠	١٣٧
اقتصادات متوسطة الدخل الدخل المتوسط الأدنى	٥٨٢٠	٠٠	١٧٣٠	٠٠	٠٠	٣٩	٣٨	٠٠	٥٧
٤٦ - اندونيسيا	٣٩٠	٢٦٠	١٣٠	١١٠	٠٠	٣٨	٢٨	٠٠	٥٢
٤٧ - اندونيسيا	٢٧٤٤٠	٠٠	٤٩١٠	٠٠	٠٠	١١٨	٥٦	٤٦	١١١
٤٨ - السنغال	١٥٨١٠	٠٠	١٦٧٠	٠٠	١٠	١٣٥	٦٧	٢٠	١٢٠
٤٩ - بوليفيا	١٩٧٠	٠٠	٢٩٩٠	٠٠	٩	١٥٣	٧٣	١١	١١٤
٥٠ - الكاميرون	٢٩٣٩٠	١٢٠٠	٢٦١٠	٢٠٠٠	١٣	١٢٦	٦١	١٤	١١٣
٥١ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠٠	٤٣٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢	٢٦	٠٠	٠٠
٥٢ - جمهورية قبرص	٤٨٠	٣١٠	١٤٠	١١٠	٠٠	٦٢	٣٤	٠٠	٥٨
٥٣ - الفلبين	٩٢٧٠	٠٠	٢٦٨٠	٠٠	٠٠	٧١	٤٢	٣٤	٥٩
٥٤ - الكونغو	٩٩٤٠	٠٠	٨١٠	٠٠	٠٠	١٠١	٨٤	٠٠	١٠٩
٥٥ - أوزبكستان	٤٩٠	٢٨٠	١٥٠	٩٠	٠٠	٦٦	٤٠	٠٠	٦٦
٥٦ - المغرب	١٣٠٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٢٨	٦٦	٩	٨٤
٥٧ - مولدوفا	٤٩٠	٢٥٠	١٣٠	٩٠	٠٠	٣٨	٢٥	٠٠	٣٦
٥٨ - غواتيمالا	٣٦٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٤٦	٠٠	٧٣
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	١١٦٤٠	١٢٧٥٠	١٧١٠	١١٦٠	٠٠	١١٢	٦٧	٠٠	٩٥
٦٠ - بلغاريا	٥٤٠	٢٤٠	٠٠	٠٠	٦	٢٨	١٤	٠٠	١٩
٦١ - رومانيا	٨٤٠	٥٤٠	٤٣٠	٠٠	٠٠	٤٥	٢٣	٠٠	٢٩
٦٢ - الأردن	٢٤٨٠	٧٧٠	٨٧٠	٥٠٠	٠٠	٠٠	٢٧	٦	٤٢
٦٣ - إكوادور	٢٨٧٠	٩٦٠	٦٤٠	٦٠٠	٠٠	١٠٠	٤٩	٠٠	٥٧
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	٠٠	٠٠	١٤٠٠	٠٠	١٤	٩٨	٤٠	١٠	٤٨
٦٥ - السلطانيون	٤١٠٠	٠٠	٨٩٠	٠٠	٠٠	١٠٣	٤٥	١٦	٦٠
٦٦ - ليتوانيا	٣٦٠	٢٣٠	١٣٠	٩٠	٠٠	٢٤	١٣	٠٠	٢٠
٦٧ - كولومبيا	٢٢٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧	٧٧	٣٦	١٠	٤٤
٦٨ - جامايكا	٢٦٣٠	٠٠	٥٣٠	٠٠	١١	٤٣	١٤	٧	١٧
٦٩ - بيرو	١٩٢٠	٩٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	١١٦	٦٣	١١	٩٢
٧٠ - باراغواي	٢٣٠٠	١٢٦٠	٢٢١٠	٠٠	٥	٥٧	٣٧	٤	٤٦
٧١ - كازاخستان	٤٦٠	٢٥٠	١٢٠	٩٠	٠٠	٥٢	٢٩	٠٠	٤٩
٧٢ - تونس	٥٩٣٠	١٥٤٠	٩٤٠	٣٠٠	٤	١٢٧	٤٢	٨	٥٢

ملاحظة : بالنسبة لتأجيل البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

البلد	عدد السكان لكل		الاطفال ذوي الوزن المنخفض عند المولد (نسبة مئوية)		معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف من المواليد الأحياء)		تقضى سوء التغذية (دون خمس سنوات) ١٩٩٣ - ٨٨		معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف من المواليد الأحياء) ١٩٩٣	
	مريض أو ممرضة		١٩٩٣		١٩٩٣		١٩٩٣		١٩٩٣	
	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٩٣	١٩٩٠
٧٣ - الجزائر	٨١.٠٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٩	٠.٠	١٨	٠.٠
٧٤ - ناميبيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٤	١١٨	٠.٠	٠.٠	٧٩	٠.٠
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٠.٠	٠.٠	١١.٠	٠.٠	٠.٠	٢٥	١٢	٠.٠	١٨	٠.٠
٧٦ - لاتفيا	٠.٠	٠.٠	١٢.٠	٠.٠	٠.٠	٢١	١٤	٠.٠	٢٦	٠.٠
٧٧ - نيلند	٨٢.٩٠	١١٧.٠	٩١.٠	٠.٠	٠.٠	٢١	٢٦	١٣	٤٥	٠.٠
٧٨ - كوستاريكا	١٦٢.٠	٠.٠	٤٦.٠	٠.٠	٠.٠	٥٩	١٤	٢	١٦	٠.٠
٧٩ - أوكرانيا	٣٦.٠	٢٢.٠	١١.٠	٩.٠	٠.٠	٢٢	١٦	٠.٠	٢٦	٠.٠
٨٠ - بولندا	٧٠.٠	٤٥.٠	٢٦.٠	١٩.٠	٨	٣١	١٥	٠.٠	١٧	٠.٠
٨١ - الاتحاد الروسي	٣٤.٠	٢٢.٠	١١.٠	٩.٠	٠.٠	٢٩	٢١	٠.٠	٣١	٠.٠
٨٢ - بنما	١٦٣.٠	٠.٠	١٥٤.٠	٠.٠	٠.٠	٤٧	٢٤	٧	٢٨	٠.٠
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠.٠	٢٧.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢١	٩	٠.٠	١٠	٠.٠
٨٤ - بوسناتو	١٥٥٤.٠	٠.٠	١٩٢.٠	٠.٠	٠.٠	٩٥	٤٢	٠.٠	٥٦	٠.٠
٨٥ - تركيا	٢٢٣.٠	٩٨.٠	١٠٠.٠	١١١.٠	٠.٠	١٤٤	٦٢	٠.٠	٨٤	٠.٠
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٣٢٧.٠	٠.٠	١٧٨.٠	٠.٠	١٢	١٣١	٣٥	٠.٠	٥٤	٠.٠
المعدل المتوسط الأعلى										
٨٧ - فنزويلا	١١٢.٠	٦٤.٠	٤٥.٠	٣٣.٠	٠.٠	٥٣	٢٣	٦	٢٤	٠.٠
٨٨ - بيلاروس	٣٩.٠	٢٣.٠	١٢.٠	٩.٠	٠.٠	٢٢	١٦	٠.٠	٢٢	٠.٠
٨٩ - البرازيل	٢٠٣.٠	٠.٠	٤١٤.٠	٠.٠	١٥	٩٥	٥٧	٧	٢٣	٠.٠
٩٠ - جنوب أفريقيا	٠.٠	٠.٠	٣.٠	٠.٠	٠.٠	٧٩	٥٢	٠.٠	٦٩	٠.٠
٩١ - موريشيوس	٤١٧.٠	٠.٠	٦١.٠	٠.٠	٨	٦٠	١٧	٠.٠	٢٢	٠.٠
٩٢ - استونيا	٣.٠	٢٦.٠	١١.٠	١٣.٠	٠.٠	٢٢	١٦	٠.٠	٢٣	٠.٠
٩٣ - ماليزيا	٤٣١.٠	٢٤١.٠	١٢٧.٠	٤٧.٠	٨	٤٥	١٣	٠.٠	١٧	٠.٠
٩٤ - تشيلي	٢١٦.٠	٢١٥.٠	٤٦.٠	٣٣.٠	٧	٧٧	١٦	٠.٠	١٧	٠.٠
٩٥ - هنغاريا	٥١.٠	٠.٠	٢١.٠	٠.٠	٠.٠	٣٥	١٥	٠.٠	١٧	٠.٠
٩٦ - المكسيك	١٤٨.٠	٠.٠	١٦٢.٠	٠.٠	٥	٧٢	٣٥	١٤	٤٣	٠.٠
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٢٢٥.٠	٠.٠	١٩.٠	٠.٠	١٣	٤٤	١٨	٠.٠	٢١	٠.٠
٩٨ - أوروغواي	٩١.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٤٦	١٩	٠.٠	٢١	٠.٠
٩٩ - عمان	٩٢٧.٠	٠.٠	٣٨٢.٠	٠.٠	٨	١٥٩	٢٩	٠.٠	٣٨	٠.٠
١٠٠ - غابون	٥٢٥.٠	٠.٠	٥٧.٠	٠.٠	١٠	١٣٨	٩٢	٢٥	١٥٤	٠.٠
١٠١ - سلوفينيا	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢٤	٨	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٠٢ - بورتوريكو	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢٨	١١	٠.٠	٠.٠	٠.٠
١٠٣ - الأرجنتين	٥٣.٠	٠.٠	٩٦.٠	٠.٠	٠.٠	٥٢	٢٤	٠.٠	٢٧	٠.٠
١٠٤ - اليونان	٦٢.٠	٠.٠	٩٩.٠	٠.٠	٩	٣٧	١٠	٠.٠	١١	٠.٠
١٠٥ - جمهورية كوريا	٢٢٢.٠	٩٥.٠	١١٩.٠	٤٥.٠	٠.٠	٤٦	١١	٠.٠	١٢	٠.٠
١٠٦ - البرتغال	١١١.٠	٠.٠	٨٦.٠	٠.٠	٥	٥١	١٠	٠.٠	١١	٠.٠
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٧٤٦.٠	٧١.٠	٢٠٨.٠	٤٦.٠	٠.٠	١١٩	٢٨	٠.٠	٣٨	٠.٠
١٠٨ - تركمانستان	٤٦.٠	٢٨.٠	١٤.٠	٩.٠	٠.٠	٨١	٥٦	٠.٠	٨٩	٠.٠
المعدل المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء	٧١٠.٠	٠.٠	٤٢٥.٠	٠.٠	٠.٠	٩٦	٥٥	٠.٠	٨٧	٠.٠
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣١٨١.٠	٢٤١٨.٠	٣٢١.٠	١٨٥.٠	٠.٠	١٣٢	٩٣	٠.٠	١٧٢	٠.٠
جنوب آسيا	٥٢١.٠	١٧٤.٠	٥٧٤.٠	١٣٥.٠	٠.٠	٧٧	٣٩	٠.٠	٦١	٠.٠
أوروبا وآسيا الوسطى	٦٤٤.٠	٠.٠	١٠١٨.٠	٠.٠	٠.٠	١٣٨	٨٤	٠.٠	١٢٤	٠.٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٣٠.٠	٣٧٠.٠	٢٧.٠	٢٥.٠	٠.٠	٤٤	٢٥	٠.٠	٣٧	٠.٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢٦٠.٠	٠.٠	٢٠١.٠	٤٠.٠	٠.٠	١٣٧	٥٢	٠.٠	١٧٠	٠.٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٠٢.٠	٠.٠	٢٦٥.٠	٠.٠	٠.٠	٨٢	٤٣	٠.٠	٥٢	٠.٠
المدينة بصورة باهظة										
٣٢٥.٠	٢٠٠.٠	٢٥٦.٠	٤٥.٠	٠.٠	٠.٠	٨٤	٤٩	٠.٠	١٣	٠.٠
التصاريح مرتفعة الدخل										
٧١.٠	٠.٠	٢.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٩	٧	٠.٠	٩	٠.٠
١٠٩ - نيوزيلندا	٨٧.٠	٠.٠	١٥.٠	٠.٠	٦	١٧	٩	٠.٠	١٢	٠.٠
١١٠ - أيرلندا	٩٨.٠	٠.٠	١١.٠	٠.٠	٠.٠	٢٠	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١١١ - إسبانيا	٧٥.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢٦	٧	٠.٠	٩	٠.٠
١١٢ - إسرائيل	٤١.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٧	٢٤	٩	٠.٠	١٢	٠.٠
١١٣ - استونيا	٨٤.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	١٧	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١١٤ - هونغ كونغ	١٥١.٠	٠.٠	٥٧.٠	٠.٠	٠.٠	١٩	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١١٥ - المملكة المتحدة	٨١.٠	٠.٠	٢٤.٠	٠.٠	٠.٠	١٨	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١١٦ - فنلندا	٩٦.٠	٠.٠	١٣.٠	٠.٠	٥	١٣	٥	٠.٠	٦	٠.٠
١١٧ - الكويت	١٠٥.٠	٠.٠	٢٦.٠	٠.٠	٠.٠	٤٨	١٧	٠.٠	٢١	٠.٠
١١٨ - إيطاليا	٥٥.٠	٠.٠	٢٩.٠	٠.٠	٠.٠	٢٩	٨	٠.٠	٩	٠.٠
١١٩ - سنغافورة	١٥٢.٠	٠.٠	٢٨.٠	٠.٠	٧	٢١	٦	٠.٠	٧	٠.٠
١٢٠ - كندا	٦٨.٠	٠.٠	١٤.٠	٠.٠	٦	١٨	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١٢١ - هولندا	٨٠.٠	٠.٠	٣.٠	٠.٠	٠.٠	١٣	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	١١٢.٠	١١.٠	٠.٠	٥٨.٠	٠.٠	٦٨	١٨	٠.٠	٢١	٠.٠
١٢٣ - بلجيكا	٦٥.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢١	٦	٠.٠	١٠	٠.٠
١٢٤ - فرنسا	٧٥.٠	٠.٠	٢٧.٠	٠.٠	٠.٠	١٨	٧	٠.٠	٩	٠.٠
١٢٥ - النمسا	٥٥.٠	٢٣.٠	٣.٠	٠.٠	٦	٢٥	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١٢٦ - ألمانيا	٥٨.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٢٢	٦	٠.٠	٧	٠.٠
١٢٧ - السويد	٧٣.٠	٠.٠	١٤.٠	٠.٠	٠.٠	١١	٥	٠.٠	٦	٠.٠
١٢٨ - الولايات المتحدة	٦٣.٠	٠.٠	١٦.٠	٠.٠	٧	٢٠	٩	٠.٠	١٠	٠.٠
١٢٩ - النرويج	٧٢.٠	٠.٠	١٦.٠	٠.٠	٠.٠	١٣	٨	٠.٠	٩	٠.٠
١٣٠ - الدانمرك	٦٩.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥	١٤	٧	٠.٠	٨	٠.٠
١٣١ - اليابان	٨٩.٠	٠.٠	٣٩.٠	٠.٠	٦	١٤	٤	٠.٠	٦	٠.٠
١٣٢ - سويسرا	٧٠.٠	٠.٠	٠.٠	٠.٠	٥	١٥	٦	٠.٠	٨	٠.٠
العالم										
٥٨٦.٠	٠.٠	٣٧٣.٠	٠.٠	٠.٠	٨١	٤٨	٠.٠	٠.٠	٧٥	٠.٠

(أ) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٢٨ : التعليم

نسبة مئوية من المجموعة العصرية المعقدة إلى التعليم																	
الابتدائي		الثانوي				الابتدائي		الثانوي				الابتدائي		الثانوي			
الاجمالي		إثاث		الاجمالي		إثاث		الاجمالي		إثاث		الاجمالي		إثاث			
١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢		
٧٤ م	١٠١ م	٧٤ م	١٠١ م	٢٢ م	٤٢ م	٢٢ م	٤٢ م	٢٢ م	٤٢ م	٢٢ م	٤٢ م	٢٢ م	٤٢ م	٢٢ م	٤٢ م		
٥٠ م	٧٤ م	٥٠ م	٧٤ م	١٢ م	٢٦ م	١٢ م	٢٦ م	١٢ م	٢٦ م	١٢ م	٢٦ م	١٢ م	٢٦ م	١٢ م	٢٦ م		
٤٧	٦٠	٤٧	٦٠	٥	٨	٥	٨	٥	٨	٥	٨	٥	٨	٥	٨		
٣٤	٦٨	٣٤	٦٨	٣	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥	٣	٥		
١٦	٢٢	١٦	٢٢	٤	١٢	٤	١٢	٤	١٢	٤	١٢	٤	١٢	٤	١٢		
٣٤	٤٨	٣٤	٤٨	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣		
٢٠	٦٩	٢٠	٦٩	٢	٦	٢	٦	٢	٦	٢	٦	٢	٦	٢	٦		
٣٨	٧١	٣٨	٧١	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣		
٢٦	١٠٢	٢٦	١٠٢	٣	٣٦	٣	٣٦	٣	٣٦	٣	٣٦	٣	٣٦	٣	٣٦		
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤		
٣٥	٦٥	٣٥	٦٥	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧		
٦٨	٧١	٦٨	٧١	٢	٨	٢	٨	٢	٨	٢	٨	٢	٨	٢	٨		
٥٤	٧٧	٥٤	٧٧	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩		
٩٠	٩٢	٩٠	٩٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢		
٣٩	١٠٠	٣٩	١٠٠	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨		
٥٨	٩٥	٥٨	٩٥	٩	٢٩	٩	٢٩	٩	٢٩	٩	٢٩	٩	٢٩	٩	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٥	٧	٥	٧	٥	٧	٥	٧	٥	٧	٥	٧		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١	٦	١	٦	١	٦	١	٦	١	٦	١	٦		
٥٣	٩٨	٥٣	٩٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢		
١٣	٣١	١٣	٣١	١	٨	١	٨	١	٨	١	٨	١	٨	١	٨		
٧٣	١٠٢	٧٣	١٠٢	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤		
٣٧	٧٦	٣٧	٧٦	٢	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠		
١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١	١٠٦	١٠١		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥	٢٢	٢٥		
١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩	١٤	٢٩		
٢٢	٢٥	٢٢	٢														

ملاحظة: بالنسبة لقابلية البيانات للمقارنة ومدى تغطيتها، انظر الملاحظات التقنية. الأرقام السوداء عن سنوات لهر تلك المحددة.

نسبة مئوية من المجموعة الصرية المكيدة في التطعيم															
نسبة التلاميذ إلى المدرسين بالتعليم الابتدائي	صافي التبول بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية)	التعليم العالي										الابتدائي			
		إثبات					الاجمالي					إثبات		الاجمالي	
		١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٢	١٩٩٧	١٩٩٢	١٩٩٧		
٧٣ - الجزائر	٢٧	٢٠	٩٠	٧٧	١٢	٦	٥٣	١٠٦	٦٠	١١	٩٢	٥٨	٩٩	٧٦	
٧٤ - ناميبيا	٣٢	٢٠	٨١	٢٠	٣	٢٠	٤٧	٢٠	٤١	٢٠	١٢٧	٢٠	١٢٤	٢٠	
٧٥ - الجمهورية السلوفينية	٢٢	٢٠	٢٠	٢٠	٢٨	٢٠	٢٠	٢٠	٩٦	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٠	٢٠	
٧٦ - لاتفيا	٢٠	٢٠	٨٢	٢٠	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	
٧٧ - فنلندا	١٧	٣٥	٢٠	٢٠	١٩	١٣	٣٢	١٥	٣٣	١٧	٨٨	٧٩	٩٧	٨٣	
٧٨ - كوستاريكا	٢٢	٣٠	٩٠	٩٢	٢٨	٢٣	٤٥	٢٩	٤٣	٢٨	١٠٤	١٠٩	١٠٥	١١٠	
٧٩ - أوكرانيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	
٨٠ - بولندا	١٧	٢٣	٩٦	٩٦	٢٣	١٨	٨٦	٦٥	٨٣	٦٢	٩٧	٩٩	٩٨	١٠١	
٨١ - الاتحاد الروسي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٨	٢٠	
٨٢ - بنما	٢٣	٢٧	٩٢	٨٧	٢٤	٢٢	٢٠	٤٠	٦٠	٣٨	١٠٥	٩٧	١٠٦	٩٩	
٨٣ - الجمهورية التشيكية	١٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٨٨	٢٠	٩٦	٢٠	٩٥	٢٠	
٨٤ - بوتسوانا	٢٩	٣٦	٩٦	٥٨	٥	١	٥٧	٦	٥٤	٧	١١٨	٦٧	١١٦	٦٥	
٨٥ - تركيا	٢٩	٣٨	١٠٠	٢٠	١٥	٦	٥٠	١٥	٦٠	٢٧	١٠٧	٩٤	١١٢	١١٠	
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٢٢	٣٢	٩٨	٢٠	١٢	٤	٤٩	١٨	٥٧	٢٧	١٠٤	٥٢	١٠٩	٧٢	
المتوسط المتوسط الأعلى															
٨٧ - فنزويلا	٢٣	٣٥	٩١	٨١	٣٠	٢١	٤٠	٣٤	٣٤	٢٣	١٠٠	٩٤	٩٩	٩٤	
٨٨ - بيلاروس	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩١	٢٠	٢٠	٢٠	٨٧	٢٠	
٨٩ - البرازيل	٢٣	٢٨	٨٦	٧١	١٢	١٢	٢٠	٢٦	٣٩	٢٦	٨٢	١٠٦	٨٢	٨٢	
٩٠ - جنوب أفريقيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٤	٢٠	٢٠	١٧	٢٠	١٨	٢٠	٩٩	٢٠	٩٩	
٩١ - موريتانوس	٢١	٣٢	٨٩	٨٢	٢	١	٥٦	٢٥	٥٤	٣٠	١٠٨	٩٣	١٠٦	٩٤	
٩٢ - إستونيا	٢٥	٢٠	٨١	٢٠	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٨٥	٢٠	٨٥	٢٠	
٩٣ - ماليزيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٧	٤	٥٩	٢٨	٥٨	٣٤	٩٤	٨٤	٩٣	٨٧	
٩٤ - تشيلي	٢٥	٥٠	٨٣	٩٤	٢٣	١٣	٧٥	٤٢	٧٢	٣٩	٩٥	١٠٧	٩٦	١٠٧	
٩٥ - هنغاريا	١٢	١٨	٨٦	٢٠	١٥	١٣	٨١	٥٥	٨١	٦٣	٨٩	٩٧	٨٩	٩٧	
٩٦ - المكسيك	٣٠	٤٦	١٠٠	٢٠	١٤	١٤	٥٥	١٧	٥٥	٢٢	١١١	١٠١	١١٣	١٠٤	
٩٧ - نرويجيا ونيوفاغ	٢١	٢٤	٨٩	٨٧	٧	٥	٨٢	٤٤	٨١	٤٢	٩٥	١٠٧	٩٥	١٠٦	
٩٨ - أوروغواي	٢١	٢٤	٩٣	٢٠	٣٢	١٨	٢٠	٦٤	٨٤	٥٩	١٠٧	١٠٩	١٠٨	١١٢	
٩٩ - عمان	٢٧	١٨	٨٥	٣٢	٦	٥٣	٢٠	٥٧	٢٠	٢٠	٩٦	١	١٠٠	٣	
١٠٠ - غابون	٤٤	٤٦	٢٠	٢٠	٣	٢٠	٢٠	٥	٢٠	٨	٢٠	٨١	٢٠	٨٥	
١٠١ - سلوفاكيا	١٨	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	
١٠٢ - بورتوريكو	٢٠	٢٦	٢٠	٢٠	٢٠	٤٨	٢٠	٢٠	٢٠	٧١	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧	
١٠٣ - الأرجنتين	٢٠	١٩	٢٠	٩٦	٤٣	٢٢	٢٠	٤٧	٢٠	٤٤	١١٤	١٠٦	١٠٧	١٠٥	
١٠٤ - اليونان	١٩	٣١	٢٠	٩٧	٢٥	١٧	٢٠	٥٥	٢٠	٦٣	٢٠	١٠٦	٢٠	١٠٧	
١٠٥ - جمهورية كوريا	٢٣	٥٧	١٠٠	٩٩	٤٢	١٦	٩١	٣٢	٩٠	٤٢	١٠٦	١٠٣	١٠٥	١٠٣	
١٠٦ - البرتغال	١٤	٣٤	١٠٠	٩١	٢٣	١١	٧٤	٥١	٦٨	٥٧	١١٨	٩٦	١٢٠	٩٨	
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	١٤	٢٤	٦٤	٤٢	١٤	٧	٤١	٥	٤٦	١٢	٧٥	٢٩	٧٨	٤٥	
١٠٨ - تركمانستان	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	
المتوسط المنخفض والمتوسط															
١٠٩ - أفريقيا جنوب الصحراء	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٢	٢٠	
١١٠ - شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧	٢٠	
١١١ - جنوب آسيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧	٢٠	
١١٢ - أوروبا وآسيا الوسطى	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧	٢٠	
١١٣ - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧	٢٠	
١١٤ - أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١١٧	٢٠	
المنطقة بصورة خاصة															
١١٥ - المنطقة بصفة خاصة	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٢	٢٠	
التصاعدات مرتبطة الدخل															
١١٦ - نيوزيلندا	١٠	٢١	١٠٠	١٠٠	٥٠	٢٩	٨٥	٧٦	٨٤	٧٧	١٠٣	١٠٩	١٠٤	١١٠	
١١٧ - أيرلندا	٢٠	٢٠	٩٠	٩١	٣٨	٢٠	١٠٥	٧٧	١٠١	٧٤	١٠٣	١٠٦	١٠٣	١٠٦	
١١٨ - أستراليا	٢٠	٢٤	١٠٠	١٠٠	٤٠	٢٤	٢٠	٤٨	٢٠	٥٦	١٠٧	١٢٥	١٠٧	١٢٣	
١١٩ - إسرائيل	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٣٤	٢٩	٨٩	٦٠	٨٥	٥٧	٩٤	٩٥	٩٤	٩٦	
١٢٠ - إسرائيل	١٠	٢٠	٩٨	٩٨	٤٠	٢٥	٨٣	٨٠	٨٢	٨٢	١٠٧	١١٥	١٠٧	١١٥	
١٢١ - مونت كوك	٢٠	٢٣	٢٠	٩٢	٢٠	١١	٢٠	٣١	٢٠	٢٦	٢٠	١١٥	١٠٨	١١٧	
١٢٢ - المملكة المتحدة	٢٠	٢٠	٩٧	٩٧	٢٨	٢٠	٨٨	٧٣	٨٦	٧٣	١٠٥	١٠٤	١٠٤	١٠٤	
١٢٣ - فنلندا	٢٠	٢٢	٢٠	٢٠	٥٧	٣٢	١٣٣	١٠٦	١٢١	١٠٢	٩٩	٧٩	١٠٠	٨٢	
١٢٤ - الكويت	١٦	١٦	٤٥	٦٨	١٤	١١	٥١	٥٧	٥١	٦٣	٦٠	٧٦	٦١	٨٢	
١٢٥ - إيطاليا	١٢	٢٢	٢٠	٩٧	٢٤	٢٨	٧٦	٥٥	٧٦	٦١	٩٧	١٠٩	٩٥	١١٠	
١٢٦ - سنغافورة	٢٠	٣٠	٢٠	١٠٠	٢٠	٨	٢٠	٤٥	٢٠	٤٦	٢٠	١٠١	١٠٧	١٠٥	
١٢٧ - كندا	١٧	٢٣	١٠٠	١٠٠	٩٩	٤٢	١٠٤	٦٥	١٠٤	٦٥	١٠٦	١٠٠	١٠٧	١٠١	
١٢٨ - هولندا	٢٠	٣٠	٩٥	٩٢	٢٩	٣٠	٩٦	٦٩	٩٧	٧٥	٩٩	١٠٢	٩٨	١٠٢	
١٢٩ - الإمارات العربية المتحدة	١٧	٢٠	١٠٠	١٠٠	١٠	٢	٧٣	٩	٦٩	٢٢	١١٧	٧١	١١٨	٩٣	
١٣٠ - بلجيكا	١٠	٢٠	٩٥	١٠٠	٣٨	٢٦	١٠٣	٨٠	١٠٢	٨١	١٠٠	١٠٤	٩٩	١٠٣	
١٣١ - فرنسا	١٢	٢٦	١٠٠	٩٨	٤٦	٢٦	١٠٤	٧٧	١٠١	٧٤	١٠٥	١١٧	١٠٦	١١٧	
١٣٢ - النمسا	١١	٢١	٩١	٨٩	٣٧	٢٣	١٠٠	٧٣	١٠٤	٧٢	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٤	
١٣٣ - ألمانيا	١١	٢٠	٨٩	٢٠	٣٦	٢٧	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٧	٢٠	١٠٧	٢٠	
١٣٤ - السويد	١٠	٢٠	١٠٠	١٠٠	٣٤	٢١	٩٣	٨٥	٩١	٨٦	١٠١	٩٥	١٠١	٩٤	
١٣٥ - الولايات المتحدة	٢٠	٢٣	٩٨	٩٢	٧٦	٥٦	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٣	٢٠	١٠٤	٢٠	
١٣٦ - فنزويلا	٦	٢٠	٩٩	١٠٠	٤٩	٢٦	١٠٤	٨٣	١٠٣	٨٣	٩٩	٩٤	٩٩	٨٩	
١٣٧ - الدانمرك	١١	٩	٩٥	٢٠	٣٨	٢٦	١١٠	٨٥	١٠٨	٧٨	٩٥	٩٧	٩٥	٩٦	
١٣٨ - اليابان	٢٠	٢٦	١٠٠	٩٩	٣٢	٣١	٢٠	٨٦	٢٠	٨٦	١٠٢	٩٩	١٠٢	٩٩	
١٣٩ - سويسرا	٢٠	٢٠	٩٦	٢٠	٣١	١٨	٨٨	٢٠	٩١	٢٠	١٠٥	٢٠	١٠٥	٢٠	
العالم															
١٤٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	١٠٢	٢٠	

جدول ٢٩ : مقارنة بين الجنسين

الصفة	التعليم										الصحة			
	نسبة مئوية من المجموعة العمرية (الجنس)										العمر المتوقع عند المولد (سنوات)			
	الذكور										للذكور			
	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠
الصفة	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠	١٩٩٢	١٩٧٠
١ - موزامبيق	٤٧	٥٠	٦٥	٥٠	٧٥	٥٠	٦٠	٥٠	٥٤	٥٠	٤٥	٤٠	٤٨	٤٤
٢ - تنزانيا	٤٧	٥١	٧٧	٣٨	٩٦	٦٥	٨٩	٩٠	٩٠	٨٦	٥٠	٤٤	٥٣	٤٧
٣ - اثيوبيا	٣٧	٤٠	٨٧	٣٢	٦٩	٤٦	٥٦	٥٥	٥٦	٥٨	٤٦	٣٩	٥٠	٤٢
٤ - سيراليون	٣٢	٣٦	٥٦	٤٠	٦٧	٥٠	٥٨	٥٨	٦٢	٦٢	٣٨	٣٣	٤١	٣٦
٥ - غينيا نيام	٤٧	٤٨	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٣	٤٧	٦٨	٥٢
٦ - بوروندي	٤٧	٥٠	٦٢	١٧	٨٢	٤٩	٧٩	٥١	٧٩	٥٥	٤٩	٤٢	٥٢	٤٥
٧ - أوغندا	٤٠	٤٣	٥٠	٣١	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٣	٤٥	٤٦	٤٨
٨ - نيبال	٣٣	٣٥	٥٠	١٦	٦٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٥	٤٣	٥٤	٤٢
٩ - ملاوي	٤٠	٤٥	٥٤	٣٦	٨٩	٥٠	٧٣	٦٠	٦٨	٥٥	٣٨	٤٥	٤٦	٤١
١٠ - تشاد	٢١	٢٣	١٩	٩	٤٦	٥٠	٧٤	٦٣	٥٩	٥٩	٤٦	٣٧	٥٠	٤٠
١١ - رواندا	٤٧	٥٠	٦١	٤٤	٩٨	٧٩	٧٣	٦٦	٧٦	٦٧	٣٠	٤٣	٤٩	٤٦
١٢ - بنغلاديش	٨	٥	٤٩	٥٠	٨١	٤٧	٤٤	٥٠	٤٦	٥٠	٥٦	٤٥	٥٦	٤٣
١٣ - مدغشقر	٣٩	٤٢	٩٨	٧٠	٩٥	٨٦	٦٨	٧٠	٧٢	٦٩	٥٦	٤٤	٥٩	٤٧
١٤ - غينيا بيساو	٤٠	٤٣	٥٠	٦٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٢	٣٥	٤٦	٣٨
١٥ - كينيا	٣٩	٤٢	٧٥	٤٢	٩٥	٧١	٧٦	٩٧	٧٨	٩٨	٥٧	٤٨	٦٠	٥٢
١٦ - مالي	١٦	١٧	٥٠	٢٩	٥٩	٥٥	٦٤	٥٠	٥٣	٥٠	٤٥	٣٦	٤٨	٤٠
١٧ - النيجر	٤٦	٤٩	٤٩	٣٥	٦٠	٥٣	٧٢	٥٠	٧٣	٥٠	٤٥	٣٧	٤٩	٤٠
١٨ - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٤٤	٤٦	٦٢	٣٦	٧٧	٥٩	٥٠	٥٠	٥٠	٦٦	٥٠	٣٩	٥٣	٤٢
١٩ - بوركينافاسو	٤٦	٤٨	٥٨	٣٣	٦٣	٥٧	٨٦	٧٤	٩٠	٧١	٤٦	٣٩	٤٩	٤٢
٢٠ - الهند	٢٥	٣٠	٥٨	٣٩	٧٤	٦٠	٤٩	٥٠	٤٤	٤٢	٦١	٥٠	٦١	٤٩
٢١ - نيجيريا	٣٤	٣٧	٥٠	٤٩	٧٩	٥٩	٧٤	٥٠	٧٦	٥٠	٤٩	٤١	٥٢	٤٥
٢٢ - ألبانيا	٤١	٤٠	١٢٤	٩٢	٩٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٩	٦٦	٧٥	٦٩
٢٣ - نيكاراغوا	٢٦	٢٠	١١٤	٨٩	١٠٢	١٠١	٦٣	٣٩	٦٠	٥٨	٦٠	٥٢	٦٩	٥٥
٢٤ - توغو	٣٦	٣٩	٣٤	٢٦	٦٥	٤٥	٨٩	٨٢	٨٤	٥٠	٥٤	٤٣	٥٧	٤٦
٢٥ - غامبيا	٤٠	٤٣	٥٠	٣٣	٧١	٤٤	٩٥	٥٠	٩٧	٥٠	٤٤	٣٥	٤٧	٣٨
٢٦ - زامبيا	٣٠	٣٨	٥٠	٤٩	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٧	٤٥	٤٩	٤٨
٢٧ - منغوليا	٤٦	٤٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	١٤٠	٦٣	٥٢	٦٥	٥٤
٢٨ - جمهورية أفريقيا الوسطى	٤٥	٤٩	٥٠	٢٠	٤٩	٨٥	٦٩	٨١	٦٥	٥٠	٤٧	٤٠	٥٢	٤٥
٢٩ - بنن	٤٧	٤٨	٣٩	٤٤	٤٥	٥٠	٧٦	٥٠	٧٥	٥٠	٤٦	٣٨	٥٠	٤١
٣٠ - غانا	٣٩	٤٢	٦٤	٣٥	٨٤	٧٥	٨٢	٥٠	٧٥	١٠٠	٥٥	٤٨	٥٨	٥١
٣١ - باكستان	١٣	٩	٤١	٢٥	٥٢	٣٦	٥٥	٦٢	٤٥	٥٠	٦١	٥٠	٦٣	٤٩
٣٢ - طاجيكستان	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٨	٦٠	٧٣	٦٥
٣٣ - الصين	٤٣	٤٢	٧٦	٥٠	٨٧	٥٠	٩٨	٥٠	٧٨	٥٠	٦٨	٦١	٧١	٦٣
٣٤ - غينيا	٣٩	٤٢	٣٢	٢٦	٤٦	٥٠	٨١	٥٠	٧٨	٥٠	٤٤	٣٦	٤٥	٣٧
٣٥ - موريتانيا	٢٣	٢٢	٥١	١٣	٨٠	٥٠	٨١	٥٠	٧٧	٥٠	٥٠	٤١	٥٤	٤٤
٣٦ - زيمبابوي	٣٤	٣٨	٧٩	٦٣	٩٨	٨٢	٧٧	٨٨	٨٢	٨٠	٥٢	٤٩	٥٤	٥٢
٣٧ - جوجيا	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٩	٦٤	٧٧	٧٢
٣٨ - هندوراس	٢٠	٦٤	١١٣	٧٩	١٠١	٩٩	٥٠	٥٠	٥٠	٢٢١	٦٦	٥١	٧١	٥٥
٣٩ - سرى لانكا	٢٧	٢٥	١٠٥	١٠١	٩٣	٨٩	٩٩	٥٠	٩٩	٥٠	٧٠	٦٤	٧٤	٦٦
٤٠ - كوت ديفوار	٢٤	٣٨	٤٨	٢٧	٧١	٥٧	٨٥	٩٣	٨٢	٥٠	٤٩	٤٣	٥٢	٤٦
٤١ - ليسوتو	٤٣	٤٨	١٤٦	١١١	١١٨	١٥٠	٧٥	٧٠	٨٥	٨٧	٥٩	٤٧	٦٤	٥٢
٤٢ - لومبيا	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٩	٦٤	٧٦	٧٥
٤٣ - جمهورية مصر العربية	١١	٧	٨١	٤٨	٨١	٦١	٩٣	٥٠	٨٦	٥٠	٦٣	٥٠	٦٥	٥٢
٤٤ - ميانمار	٣٦	٣٩	٩٦	٦٥	٨٩	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٧	٦٠	٦٠	٥٠
٤٥ - جمهورية اليمن	١٤	٨	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤١	٥١	٤١
٤٦ - الفلبين	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٥	٦٤	٦٥	٦٥
٤٧ - اندونيسيا	٣١	٣٠	٨١	٥٩	٩٤	٥٠	٩٩	٨٩	٨٣	٦٧	٤٥	٤٧	٦٥	٤٩
٤٨ - السنغال	٣٩	٤١	٥٣	٣٩	٧٤	٦٣	٩٤	٥٠	٩٠	٥٠	٤٩	٣٨	٥١	٤٠
٤٩ - بوليفيا	٢٦	٢١	٥٠	٦٤	٩٠	٦٩	٥٧	٥٠	٤٩	٦٠	٥٨	٤٤	٦١	٤٨
٥٠ - الكاميرون	٢٣	٢٧	٧١	٣٦	٨٥	٧٤	٧٩	٥٠	٧٨	٤٣	٥٥	٤٣	٥٨	٤٦
٥١ - جمهورية مقدونيا البوسغرافية السابقة	٥٠	٥٠	٦٠	٥٠	٩٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٩	٦٥	٧٥	٦٨
٥٢ - جمهورية قرغيزستان	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٣	٥٨	٧٣	٦٧
٥٣ - الفلبين	٣١	٣٣	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٨٤	٥٠	٨٥	٥٠	٦١	٦٥	٦٩	٥٩
٥٤ - الكونغو	٣٩	٤٠	٧٢	٤٣	٨٧	٥٠	٨٨	٨٩	٨٧	٨٦	٤٩	٤٣	٥٣	٤٩
٥٥ - أوزبكستان	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٤٣	٦٦	٦٠	٧٢	٦٧
٥٦ - المغرب	٢١	١٤	٧٠	٤٠	٦٨	٥١	٨٣	٨١	٨١	٨٢	٦٢	٥٠	٦٦	٥٣
٥٧ - مولدوفا	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٤	٦٤	٦١	٧٢	٦٨
٥٨ - غواتيمالا	١٧	١٣	٥٠	٦٥	٨٤	٧٩	٦٧	٥٠	٢٣	٥٠	٦٣	٥١	٦٨	٥٤
٥٩ - بابوا غينيا الجديدة	٣٥	٢٩	٦٦	٣٧	٨٠	٥٧	٧٢	٩٠	٧٠	٨٢	٥٦	٤٧	٥٧	٤٧
٦٠ - بلغاريا	٤٧	٤٤	٢١١	٥٠	٩٢	٩٤	٨٩	١٠٠	٩٢	٩٢	٦٨	٦٩	٧٥	٧٤
٦١ - رومانيا	٤٧	٤٤	١٠٨	١٥١	٩٥	٩٧	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٧	٦٦	٧٣	٧١
٦٢ - الأردن	١١	٦	١١٧	٥٠	٩٦	٥٠	٩٩	٥٠	٩٧	٥٠	٦٨	٥٠	٧٢	٥٠
٦٣ - إكوادور	١٩	١٦	٥٠	٧٦	٥٠	٩٤	٥٠	٦٩	٥٠	٦٩	١٧٠	٥٧	٧٢	٦٠
٦٤ - الجمهورية الدومينيكية	١٦	١١	٥٠	٥٠	٥٠	٩٩	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٨	٥٧	٧٢	٦١
٦٥ - السلفادور	٢٥	٢٠	٩٢	٧٧	٩٨	٩٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٦٤	٥٦	٦٩	٦٠
٦٦ - ليتوانيا	٥٠	٥٠	١٠٧	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٢٩	٦٥	٦٧	٧٦	٧٥
٦٧ - كولومبيا	٢٢	٢١	١٠٥	٧٣	٩٨	١٠١	٧٢	٥٣	٧٤	٥٦	٦٧	٥٩	٧٣	٦٣
٦٨ - جامايكا	٤٦	٤٢	٥٠	١٠٣	٩٩	٥٠	٩٨	٥٠	١٠٠	٥٠	٧٢	٦٦	٧٦	٧٠
٦٩ - بيرو	٢٤	٢٠	٥٠	٧٤	٥٠	٨٥	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٢	٥٢	٦٨	٥٦
٧٠ - باراغواي	٢١	٢١	١٠٤	٩١	٩٣	٨٩	٧٩	٧١	٧٨	٧٠	١٨٠	٦٨	٧٢	٦٧
٧١ - كازاخستان	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٣	٦٥	٥٩	٧٤	٦٩
٧٢ - تونس	٢٥	١٢	٨٢	٣٨	٨٧	٥٠	٩٥	٥٠	٩٣	٥٠	١٢٧	٦٧	٦٩	٥٥

ملاحظة : بالنسبة لبقية البيانات المقارنة ومدى تطورها ، انظر الملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

(أ) تنظر الملاحظات التقنية. (ب) منتصف المدى القوي. (ج) استناداً إلى تقدير غير مباشر يستخدم بيانات المسح. (د) استناداً لدراسة تغطي ٧٠ محافظة. (هـ) استناداً لدراسة المجتمع المحلي في مركز كونغري الضري. (و) تقدير حكومي. (ز) استناداً إلى تسجيل الدخل. (ح) تشير البيانات إلى جمهورية ألبانيا الاتحادية قبل التوحيد.

جدول ٣٠ : توزيع الدخل وتقديرات تعادل القوة الشرائية للناتج القومي الإجمالي

تقديرات تعادل القوة الشرائية لتتصيف الفرد من الناتج القومي الإجمالي				الحصة المئوية من الدخل أو الاستهلاك						
الولايات المتحدة - ١٠٠				أعلى ١٠	أعلى ٢٠	رابع	ثالث	ثاني	أدنى ٢٠	
١٩٩٣	١٩٨٧	١٩٩٣	١٩٨٧	في المائة	في المائة	خمس	خمس	خمس	في المائة	السنة
اقتصادات منخفضة الدخل										
باستخدام الصين والهند										
١٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢	١٩٩١
٥٨٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٨٢ - ٨١
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	٢٠٦	١٩٩٢
٥٥٠	٢٠٢									

ملاحظة : بالنسبة لتقديرات البيانات المقارنة ومدى تطورها ، انظر للملاحظات التقنية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

تقديرات تعادل القوة الشرائية لتسبب الفرد من الناتج القومي الإجمالي									
الحصة المئوية من الدخل أو الاستهلاك									
السنة	أولى ٢٠ في المائة	ثاني ٢٠ في المائة	ثالث ٢٠ في المائة	رابع ٢٠ في المائة	أعلى ٢٠ في المائة	أعلى ١٠ في المائة	الولايات المتحدة - ١٠٠	بالدولارات الدولية الجارية	
١٩٨٨	٦,٩	١١,٠	١٤,٩	٢٠,٧	٤٦,٥	٣١,٧	٢٧,٠	١٩٨٧	٧٣ - الجزائر
١٩٨٨	٦,١	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٣	٥٠,٧	٣٥,٣	٢٥,٣	١٩٨٧	٧٤ - ناميبيا
١٩٨٨	٦,١	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٣	٥٠,٧	٣٥,٣	٢٥,٣	١٩٨٧	٧٥ - الجمهورية السلوفينية
١٩٨٨	٦,١	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٣	٥٠,٧	٣٥,٣	٢٥,٣	١٩٨٧	٧٦ - لاتفيا
١٩٨٨	٦,١	٩,٤	١٣,٥	٢٠,٣	٥٠,٧	٣٥,٣	٢٥,٣	١٩٨٧	٧٧ - نيلند
١٩٨٩	٤,٠	٩,١	١٤,٣	٢١,٩	٥٠,٨	٣٤,١	٢٠,٣	١٩٨٧	٧٨ - كوستاريكا
١٩٨٩	٤,٠	٩,١	١٤,٣	٢١,٩	٥٠,٨	٣٤,١	٢٠,٣	١٩٨٧	٧٩ - أوكرانيا
١٩٨٩	٩,٢	١٣,٨	١٧,٩	٢٣,٠	٣٦,١	٢١,٦	٢٣,٠	١٩٨٧	٨٠ - بولندا
١٩٩٢	٤,٢	٩,٨	١٥,٣	٢٢,٨	٤٨,٠	٣١,٥	٢٠,٤	١٩٩٢	٨١ - الاتحاد الروسي
١٩٨٩	٢,٠	٦,٣	١١,٦	٢٠,٣	٥٩,٨	٤٢,١	٢٥,٧	١٩٨٩	٨٢ - بنما
١٩٨٩	٢,٠	٦,٣	١١,٦	٢٠,٣	٥٩,٨	٤٢,١	٢٥,٧	١٩٨٩	٨٣ - الجمهورية التشيكية
١٩٨٦ - ٨٥	٣,٦	٦,٩	١١,٤	١٩,٢	٥٨,٩	٤٢,٩	٢٠,٩	١٩٨٦	٨٤ - يونسوقا
١٩٨٦	٢,٠	٦,٣	١١,٦	٢٠,٣	٥٩,٨	٤٢,١	٢٥,٧	١٩٨٦	٨٥ - تركيا
١٩٨٦	٢,٠	٦,٣	١١,٦	٢٠,٣	٥٩,٨	٤٢,١	٢٥,٧	١٩٨٦	٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	٨٧ - غزويلا
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	٨٨ - بيلاروس
١٩٨٩	٣,١	٤,٩	٨,٩	١٦,٨	٦٧,٥	٥١,٣	٢٤,٨	١٩٨٩	٨٩ - البرازيل
١٩٩٣	٣,٣	٥,٨	٩,٨	١٧,٧	٦٣,٣	٤٧,٣	٢٠,٨	١٩٩٣	٩٠ - جنوب أفريقيا
١٩٩٣	٣,٣	٥,٨	٩,٨	١٧,٧	٦٣,٣	٤٧,٣	٢٠,٨	١٩٩٣	٩١ - موريشيوس
١٩٨٩	٤,٦	٨,٣	١٣,٠	٢٠,٤	٥٣,٧	٣٧,٩	٢٣,٨	١٩٨٩	٩٢ - استونيا
١٩٩٢	٣,٣	٦,٩	١١,٢	١٨,٣	٦٠,٤	٤٥,٨	٢٥,٣	١٩٩٢	٩٣ - ماليزيا
١٩٨٩	١٠,٩	١٤,٨	١٨,٠	٢٤,٤	٦٠,٤	٤٥,٨	٢٥,٣	١٩٨٩	٩٤ - شيلي
١٩٨٤	٤,١	٧,٨	١٢,٣	١٩,٩	٥٥,٩	٣٩,٥	٢٨,٢	١٩٨٤	٩٥ - هندوراس
١٩٨٤	٤,١	٧,٨	١٢,٣	١٩,٩	٥٥,٩	٣٩,٥	٢٨,٢	١٩٨٤	٩٦ - المكسيك
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	٩٧ - نرينداد ونويانو
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	٩٨ - لوروغواي
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	٩٩ - صان
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	١٠٠ - غابون
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	١٠١ - سلوفينيا
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	١٠٢ - بورتوريكو
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	١٠٣ - الأرجنتين
١٩٨٩	٤,٨	٩,٥	١٤,٤	٢١,٩	٤٩,٥	٣٣,٢	٢٤,١	١٩٨٩	١٠٤ - اليونان
١٩٨٨	٧,٤	١٢,٣	١٦,٣	٢١,٨	٤٢,٢	٢٧,٦	٢٧,٦	١٩٨٨	١٠٥ - جمهورية كوريا
١٩٨٨	٧,٤	١٢,٣	١٦,٣	٢١,٨	٤٢,٢	٢٧,٦	٢٧,٦	١٩٨٨	١٠٦ - البرنغال
١٩٨٨	٧,٤	١٢,٣	١٦,٣	٢١,٨	٤٢,٢	٢٧,٦	٢٧,٦	١٩٨٨	١٠٧ - المملكة العربية السعودية
١٩٨٨	٧,٤	١٢,٣	١٦,٣	٢١,٨	٤٢,٢	٢٧,٦	٢٧,٦	١٩٨٨	١٠٨ - تركمانستان
الحاصل المتوسط والمتوسط									
أفريقيا جنوب الصحراء									
شرق آسيا والمحيط الهادئ									
جنوب آسيا									
أوروبا وإسبانيا الوسطى									
الشرق الأوسط والشرق الأقصى									
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
المنطقة بصورة باعثة									
التفاصيل مرتبطة الدخل									
١٠٩ - نيوزيلندا	٥,١	١٠,٨	١٦,٢	٢٣,٢	٤٤,٧	٢٨,٧	٢٦,٦	١٩٨٢ - ٨١	١٠٩ - نيوزيلندا
١١٠ - أيرلندا	٥,١	١٠,٨	١٦,٢	٢٣,٢	٤٤,٧	٢٨,٧	٢٦,٦	١٩٨٢ - ٨١	١١٠ - أيرلندا
١١١ - أستراليا	٨,٣	١٣,٧	١٨,١	٢٣,٤	٣٦,٦	٢١,٨	٢١,٨	١٩٨٨	١١١ - أستراليا
١١٢ - إسرائيل	٦,٠	١٢,١	١٧,٨	٢٤,٥	٣٩,٦	٢٣,٥	٢٣,٥	١٩٧٩	١١٢ - إسرائيل
١١٣ - إسرائيل	٤,٤	١١,١	١٧,٥	٢٤,٨	٤٢,٢	٢٥,٨	٢٥,٨	١٩٨٥	١١٣ - إسرائيل
١١٤ - هونغ كونغ	٥,٤	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣	٢٣,٢	١٩٨٠	١١٤ - هونغ كونغ
١١٥ - المملكة المتحدة	٤,٦	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٢٧,٨	١٩٨٨	١١٥ - المملكة المتحدة
١١٦ - فنلندا	٦,٣	١٢,١	١٨,٤	٢٥,٥	٣٧,٦	٢١,٧	٢١,٧	١٩٨١	١١٦ - فنلندا
١١٧ - الكويت	٥,٠	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٢٧,٨	١٩٨٨	١١٧ - الكويت
١١٨ - إيطاليا	٦,٨	١٢,٠	١٦,٧	٢٣,٥	٤١,٠	٢٥,٣	٢٥,٣	١٩٨٦	١١٨ - إيطاليا
١١٩ - سنغافورة	٥,١	١٠,٨	١٥,٢	٢١,٦	٤٧,٠	٣١,٣	٢٣,٢	١٩٨٠	١١٩ - سنغافورة
١٢٠ - كندا	٥,٧	١١,٨	١٧,٧	٢٤,٦	٤٠,٢	٢٤,١	٢٤,١	١٩٨٧	١٢٠ - كندا
١٢١ - هولندا	٨,٢	١٣,١	١٨,١	٢٣,٧	٣٦,٩	٢١,٩	٢١,٩	١٩٨٨	١٢١ - هولندا
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	٥,٠	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٢٧,٨	١٩٨٨	١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة
١٢٣ - بلجيكا	٧,٩	١٣,٧	١٨,٦	٢٣,٨	٣٦,٠	٢١,٥	٢١,٥	١٩٧٩ - ٧٨	١٢٣ - بلجيكا
١٢٤ - فرنسا	٥,٦	١١,٨	١٧,٢	٢٣,٥	٤١,٩	٢٦,١	٢٦,١	١٩٨٩	١٢٤ - فرنسا
١٢٥ - النمسا	٥,٠	١٠,٠	١٦,٨	٢٤,٣	٤٤,٣	٢٧,٨	٢٧,٨	١٩٨٨	١٢٥ - النمسا
١٢٦ - ألمانيا ع	٧,٠	١١,٨	١٧,١	٢٣,٩	٤٠,٣	٢٤,٤	٢٤,٤	١٩٨٨	١٢٦ - ألمانيا ع
١٢٧ - السويد	٨,٠	١٣,٢	١٧,٤	٢٤,٥	٣٦,٩	٢٠,٨	٢٠,٨	١٩٨١	١٢٧ - السويد
١٢٨ - الولايات المتحدة	٤,٧	١١,٠	١٧,٤	٢٥,٠	٤١,٩	٢٥,٠	٢٥,٠	١٩٨٥	١٢٨ - الولايات المتحدة
١٢٩ - النرويج	٦,٢	١٢,٨	١٨,٩	٢٥,٣	٣٦,٧	٢١,٢	٢١,٢	١٩٧٩	١٢٩ - النرويج
١٣٠ - الدانمرك	٥,٤	١٢,٠	١٨,٤	٢٥,٦	٣٦,٦	٢٢,٣	٢٢,٣	١٩٨١	١٣٠ - الدانمرك
١٣١ - اليابان	٨,٧	١٣,٢	١٧,٥	٢٣,١	٣٧,٥	٢٢,٤	٢٢,٤	١٩٧٩	١٣١ - اليابان
١٣٢ - سويسرا	٥,٢	١١,٧	١٦,٤	٢٢,١	٤٤,٦	٢٩,٨	٢٩,٨	١٩٨٢	١٣٢ - سويسرا

الكم

ملاحظة: (أ) استناداً إلى تقديرات الاتحاد . (ب) تشير إلى حصص النفقات حسب تقسيمات الأشخاص . (ج) مرتبة حسب نصيب الفرد من النفقات . (د) تم تقديره استناداً إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٥ . (هـ) مرتبة حسب مصروفات الأسرة . (و) تشير إلى حصص الدخل حسب تقسيمات الأشخاص . (ز) مرتبة حسب دخل الفرد . (ح) تخضع هذه القيم لهامش خطأ يزيد على المائتين (نظر الملاحظات التقنية) . (ط) تم تقديره استناداً إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٠ . (ي) تم تقديره استناداً إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٧٥ . (ك) تم تقديره استناداً إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٠ . (ل) تشير إلى حصص النفقات حسب تقسيمات الأسر . (م) تم تقديره استناداً إلى تقديرات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ . (ن) تشير إلى حصص الدخل حسب تقسيمات الأسر . (س) مرتبة حسب دخل الأسر . (ع) تشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل التوحيد .

جدول ٣١ : الحضرة

سكان الحضرة									
السكان في المدن المعواصم					السكان في تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر في ١٩٩٣				
كثافة متوسطة من					كثافة متوسطة من				
متوسط معدل النمو السنوي					متوسط معدل النمو السنوي				
كثافة متوسطة					كثافة متوسطة				
من إجمالي السكان					من إجمالي السكان				
١٩٩٣ - ٨٠					١٩٩٣ - ٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
الحضر					الحضر				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
الإجمالي					الإجمالي				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				
١٩٧٠					١٩٧٠				
١٩٩٣					١٩٩٣				

البلد	سكان الحضر		السكان في المدن العواصم		السكان في تجمعات حضرية تبلغ المليون أو أكثر في ١٩٩٣	
	من إجمالي السكان		كثافة مئوية		كثافة مئوية	
	متوسط معدل النمو السنوي		كثافة مئوية		كثافة مئوية	
	١٩٩٣	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣	١٩٨٠ - ٧٠	١٩٩٣	١٩٨٠ - ٧٠
٧٣ - الجزائر	٤٠	٥٤	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٧٤ - ناميبيا	١٩	٣٥	١٩	١٩	١٩	١٩
٧٥ - الجمهورية السلوفاكية	٤١	٥٨	٤١	٤١	٤١	٤١
٧٦ - لاتفيا	٦٢	٧٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٧٧ - نالند	١٣	١٩	١٣	١٣	١٣	١٣
٧٨ - كوستاريكا	٤٠	٤٩	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٧٩ - أوكرانيا	٥٥	٦٩	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٨٠ - بولندا	٥٢	٦٤	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٨١ - الاتحاد الروسي	٦٣	٧٥	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٨٢ - بنما	٤٨	٥٣	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٥٢	٦٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
٨٤ - بوتسوانا	٨	٢٦	٨	٨	٨	٨
٨٥ - تركيا	٣٨	٦٦	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٤٢	٥٨	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
المتوسط العالمي	٥٥	٧١	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
٨٧ - فنزويلا	٧٢	٩٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢
٨٨ - بيلاروس	٤٤	٦٩	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٨٩ - البرازيل	٥٦	٧١	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
٩٠ - جنوب أفريقيا	٤٨	٥٠	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٩١ - موريشيوس	٤٢	٤١	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢
٩٢ - استونيا	٦٥	٧٣	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
٩٣ - ماليزيا	٣٤	٥٢	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
٩٤ - شيلي	٧٥	٨٤	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٩٥ - هنغاريا	٤٩	٦٤	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
٩٦ - المكسيك	٥٩	٧٤	٥٩	٥٩	٥٩	٥٩
٩٧ - نرويجيا ونورواي	٦٣	٧١	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٩٨ - أوروغواي	٥	٩٠	٥	٥	٥	٥
٩٩ - عمان	١٢	٨٠	١٢	١٢	١٢	١٢
١٠٠ - غابون	٢٦	٤٨	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
١٠١ - سلوفاكيا	٣٧	٦٢	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
١٠٢ - بورتوريكو	٥٨	٧٣	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨
١٠٣ - الأرجنتين	٧٨	٨٧	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
١٠٤ - اليونان	٥٢	٦٤	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
١٠٥ - جمهورية كوريا	٤١	٧٨	٤١	٤١	٤١	٤١
١٠٦ - البرتغال	٢٦	٣٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٤٩	٧٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
١٠٨ - تركمانستان	٤٨	٤٥	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
المتوسط العالمي	٢٨	٣٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
١٠٩ - نيوزيلندا	٨١	٨٦	٨١	٨١	٨١	٨١
١١٠ - أيرلندا	٥٢	٥٧	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
١١١ - اسبانيا	٦٦	٧٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
١١٢ - إسرائيل	٨٤	٩٠	٨٤	٨٤	٨٤	٨٤
١١٣ - استراليا	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥	٨٥
١١٤ - هونغ كونغ	٨٨	٩٥	٨٨	٨٨	٨٨	٨٨
١١٥ - المملكة المتحدة	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩	٨٩
١١٦ - فنلندا	٥٠	٦٢	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠
١١٧ - الكويت	٧٨	٩٧	٧٨	٧٨	٧٨	٧٨
١١٨ - إيطاليا	٦٤	٦٧	٦٤	٦٤	٦٤	٦٤
١١٩ - سنغافورة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٢٠ - كندا	٧٦	٧٧	٧٦	٧٦	٧٦	٧٦
١٢١ - هولندا	٨٦	٨٩	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦
١٢٢ - الإمارات العربية المتحدة	٥٧	٨٣	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧
١٢٣ - بلجيكا	٩٤	٩٧	٩٤	٩٤	٩٤	٩٤
١٢٤ - فرنسا	٧١	٧٣	٧١	٧١	٧١	٧١
١٢٥ - النمسا	٥٢	٥٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢
١٢٦ - ألمانيا	٨٠	٨٦	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
١٢٧ - السويد	٨١	٨٣	٨١	٨١	٨١	٨١
١٢٨ - الولايات المتحدة	٧٤	٧٦	٧٤	٧٤	٧٤	٧٤
١٢٩ - النرويج	٦٥	٧٣	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥
١٣٠ - الدانمرك	٨٠	٨٥	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠
١٣١ - اليابان	٧١	٧٧	٧١	٧١	٧١	٧١
١٣٢ - سويسرا	٥٥	٦٠	٥٥	٥٥	٥٥	٥٥
المتوسط العالمي	٣٧	٤٤	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧

جدول ٣٢ : البنية الأساسية

المياه									
السكك الحديدية		عدد السكان الذين تتوافر لهم فرص الحصول على المياه المصفونة		الطرق المرصوفة		الاتصالات السلكية واللاسلكية		القوى الكهربائية	
قطارات التزليل	وحدات النقل بالسكك الحديدية (كل ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي)	الفائدة (نسبة مئوية إجمالية)	المياه المصفونة (نسبة مئوية من الإجمالي)	طرق في حالة جيدة (نسبة مئوية من الطرق المرصوفة)	كثافة الطرق (كم لكل مليون شخص)	خط رئيسي للتلفزيون (كل ١٠٠ خط رئيسي سنوي)	الأطوال (كل ١٠٠ خط رئيسي سنوي)	فقد الشبكات (نسبة مئوية من الناتج الإجمالي)	الإنتاج (كل ساعة واط ساعة لكل فرد)
١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢
اقتصادات متقدمة الدخل									
باستخدام الصين والهند									
٠٠	٠٠	٠٠	٢٢	١٢	٣٤٣	١٠	٣	٢٤	٢٤
٥٠	٠٠	٠٠	٥٢	٢٥	١٤٢	٠٠	٣	١٢	٦٦
٦٠	٠٠	٤٦	١٨	٤٨	٧٧	٧٤	٣	٣	٢٥
٠٠	٠٠	٠٠	٤٣	٦٢	٢٩٥	١٧	٣	٠٠	٠٠
٦٠	٠٠	٠٠	٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢	٢٤	١٣٩
٠٠	٠٠	٤٦	٣٨	٥٨	١٧٧	٨١	٢	٠٠	٠٠
٦٧	٢٠	٠٠	١٥	١٠	١١٨	٥٨	٢	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٤٥	٣٧	٤٠	١٣٩	١٦٨	٣	٢٤	٤٥
٧٠	٢٦	٠٠	٥٣	٥٦	٢٧٨	٠٠	٣	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٦	١٥٢	١	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٦٤	٤١	١٦٢	٣٨	٢	٠٠	٠٠
٧٤	٣٧	٤٧	٧٨	١٥	٥٩	٠٠	٢	٢٢	٧٩
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٦	٤٣٣	٧٨	٣	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٢٥	٠٠	٠٠	٤	٦	٠٠	٠٠
٥٢	١٠٥	١٨	٠٠	٣٢	٣٢٤	٠٠	٨	١٦	١٣٠
٤٨	١٠٤	٠٠	٤٩	٦٣	٣٠٨	٠٠	١	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٥٩	٦٠	٤٠٠	٧٩	١	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٢٨	٠٠	٥١٦	١٢	٢	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٦٧	٢٤	١٥٨	٠٠	٢	٠٠	٠٠
٩٠	٤٨٨	٠٠	٧٥	٢٠	٨٩٣	٢١٨	٨	٢٣	٣٧٣
١٨	١٧	٠٠	٤٢	٦٠	٣٧١	٣٢٧	٣	٣٩	١٣٧
٧٨	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٤١٤	٢٨	١٣	١٣	١٠٠٢
٠٠	٠٠	٢٠	٥٣	٠٠	٤١٤	٠٠	١٤	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٧١	٤٠	٤٧٠	٢٢	٤	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٧٧	٠٠	٧٧٢	١٢٠	١٤	٠٠	٠٠
٤٤	١٦٩	٠٠	٥٩	٤٠	٧٩٥	٢٣	٩	١١	٩٠٠
٥٨	٠٠	٠٠	٦٦	٠٠	٠٠	٤٣	٣٠	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	١٢	٣٠	١٣٥	٠٠	٢	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	٢٦	٢٤١	١٥٠	٣	١	٤٤
٠٠	٢٨	٤٧	٥٦	٢٨	٤٤١	١٥٩	٣	٢	٣٨٦
٧٨	١٣٧	٤٠	٥٠	١٨	٨٢٦	٢٠	١٠	١٧	٤٣٥
٠٠	٠٠	٠٠	ب	٠٠	٠٠	٢١٨	٤٨	٧	٣٠٠١
٨٢	٨٤٧	٠٠	٧١	٠٠	٠٠	٠٠	١٠	٧	٦٤٧
٠٠	٠٠	٠٠	٣٣	٢٧	٢٩٤	٠٠	٢	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٦٦	٥٨	٨٠٤	١٦٥	٣	٠٠	٠٠
٨٣	٥٢٣	٠٠	٣٦	٢٧	١٤٠٦	٢١٥	١٢	٧	٧٩٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٣	١٠٥	٢٣	٢١٢
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	٤٤٣	٤٠	٢١	٠٠	٠٠
٠٠	٦٥	٠٠	٦٠	١٠	٥٣٦	٠٠	٨	١٧	٢٠٠
٤٤	٣٢	١٦	٨٣	٧٥	٣٥٧	٨٠	٧	٤	١٤٤
٠٠	٠٠	٠٠	٤٦	٥٣	٤٥٢	٠٠	٦	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٢٤	٠٠	١٥٧	٢٢	١٨٥٠
٧٥	٤٦٥	٠٠	٤١	٣٩	٦٢٣	٠٠	٣٩	١٢	٨٤٩
٧٥	٠٠	٠٠	٣٣	٠٠	٢١٠	٠٠	٢	٣٥	٦١
٠٠	٠٠	٤٥	٠٠	٣٩	٣٧٢	٢٢	١١	١١	١٥٦
اقتصادات متوسطة الدخل									
الدول المتوسطة الأدنى									
٠٠	٠٠	٠٠	ج	٠٠	٠٠	٠٠	٨٩	١٣	٢٦٩٩
٧٥	٢٧	٢٩	٤٢	٣٠	١٦٠	٤٩	٨	١٧	٢٦٣٢
٦٨	٧٥	٠٠	٥١	٢٨	٥٤٢	٣٦	٩	٩	٩٩
٦٢	٨١	٠٠	٤٦	٢١	٢٥٨	٢٨	٣٣	١٤	٣٤٩
٧٢	٩٦	٠٠	٣٤	٣٨	٢٩٩	٧٤	٥	٤	٢٢٣
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٣١٠	١٣	١٤٨	٨	٢٨١٢
٠٠	٠٠	٠٠	ج	٠٠	٠٠	٣٠	٧٥	١٠	٢٦٣٦
٠٠	٠٠	٥٣	٨١	٣١	٢٤٢	١٠	١٠	١٣	٤١٩
٣١	١٤٠	٠٠	٠٠	٥٠	٥٠٩	٥٤	٧	صفر	١٨١
٠٠	٠٠	٠٠	ج	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧	١٠	٢٣٩٠
٨١	١٢٥	٥	٠٠	٢٠	١٧٩	٨٤	٢٥	٣	٣٨٢
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٣٢	٤٥	١١٧	١١	٢٥٦٢
٠٠	٠٠	٠٠	٦٠	٧	٣٢٠	٥٨	٢٢	١٥	٢٩٠
٠٠	٠٠	٠٠	٣٣	٣٤	١٩٦	٠٠	٩	٠٠	٠٠
٧٨	٢٩٧	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٩٨٦	٤٨	٢٧٥	١٤	٤٠٠٠
٥٢	٠٠	٢٨	١٠٠	٣٠	٣٤٣١	١١٦	١١٣	١٠	٢٣٨٦
٧٦	٧٤	٤١	٩٩	٠٠	١٧٦٧	٨٩	٧١	١٣	١٠١٢٠
٠٠	٠٠	٤٧	٥٨	٥٢	٤٧١	١٩٧	٤٨	٢٤	١٧٥
٠٠	٠٠	٠٠	٦٢	٥٢	٣٦٤	١٣٣	٦٦	٠٠	٠٠
٠٠	٠٠	٠٠	٤١	٠٠	٣٢٣	٠٠	٣١	٠٠	٠٠
٦٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٥٢٩	٤٦	٢٢٢	٩	٥٠٥٠
٣٥	٥	٣٨	٠٠	٤٢	٣٨٣	٨٣	٨٥	١٨	١٠٣٢
٠٠	٠٠	٣١	٧٢	١٠	١٨٨١	٨٤	٧٠	٢٠	٨٩٧
٠٠	١٦	٠٠	٥٨	٢٤	٣٤٧	٤٧	٢٧	١١	٥٨٧
٠٠	٠٠	٠٠	٣٣	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨	صفر	٦٦٩٣
٥٤	٠٠	٠٠	ج	٠٠	٦٧٤٧	٠٠	٨٨	٩	٤٨٢٦
٥٧	١١٩	٣٠	٦٧	٥٥	٢٠٨٠	١١٣	٤٥	٦	٧٣١

ملاحظة : بالنسبة للبلدان المقارنة ومدى تغطيتها ، انظر الملاحظات التفسيرية . الأرقام السوداء عن سنوات غير تلك المحددة .

البلد	المياه				الطرق المرصوفة				الاتصالات السلكية واللاسلكية				القوى الكهربائية				السكك الحديدية
	عدد السكان الذين تتوافر لهم فرص الحصول على				طرق في حالة				خط رئيسي				إنتاج (كيلو				
	المياه الملوثة (نسبة				جيدة (نسبة مئوية				للكيبلون (لكل				نسبة مئوية من				
	من الإجمالي				من الطرق المرصوفة				رئيسي سنوي				التقني الإجمالي				
١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	١٩٩٢	
٧٣ - الجزائر	٨٨	٧٦	٠٠	٠٠	٤٠	٢٤٠٣	٨٢	٣٧	١٥	٧٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٧٤ - ناميبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢٧٢٢	٧٨	٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٧٥ - الجمهورية السلوفانية	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧	٠٠	٠٠	٢٣	١٦٧	٨	٤٢٥١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٧٦ - لاتفيا	٩٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤٣٧	٢٦	٢٤٧	٢٦	١٤٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٧٧ - نرويج	٧٢	٧٥	٤٨	٧٢	٥٠	٨٤١	٣٢	٣١	١٠	١٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٧٨ - كوستاريكا	٤٦	٠٠	٠٠	٩٤	٢٢	١٧٥٦	٠٠	١٠٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٧٩ - أوكرانيا	٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٨٥	٤٩	١٤٥	٩	٤٩٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٠ - بولندا	٦٧	٦١٠	٠٠	١٠٠	٦٩	٦١٣٢	٠٠	١٠٣	١١	٢٤٧٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨١ - الاتحاد الروسي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٥٤	٨	٦٨٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٢ - بنما	٠٠	٠٠	٠٠	٨٣	٣٦	١٣٣٢	١٠	٩٧	٢٤	١١٦٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٣ - الجمهورية التشيكية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٧٦	٧	٥٧٤٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٤ - بوسنينا	٠٠	٠٠	٢٥	٠٠	٩٤	١٩٧٧	٥٥	٢٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٥ - تركيا	٧٦	٦٥	٤٤	٩١	٠٠	٥٥١٤	٢٧	١٦٠	١٣	١١٥٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٦ - جمهورية إيران الإسلامية	٣٩	٦١	٠٠	٨٩	٠٠	٠٠	٠٠	٥٠	١٢	١١٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
الدخل المتوسط الأعلى																	
٨٧ - فنزويلا	٠٠	٠٠	٠٠	٨٩	٤٠	١٠٢٦٩	٥	٩١	١٥	٣٤٠٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٨ - بيلاروس	٩٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٧٠٧	٠٠	١٦٩	١١	٣٦٩٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٨٩ - البرازيل	٦٢	٦١	٣٠	٩٦	٣٠	٩٢٩	٤٣	٧١	١٥	١٥٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٠ - جنوب أفريقيا	٨٢	٨٠٤	٠٠	٠	٠٠	١٣٩٤	٠٠	٨٩	٧	٤٢٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩١ - موريشيوس	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٩٥	١٥٤٩	٦٧	٧٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٢ - استونيا	٧٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١٨٠	٤٥	٢١٥	٩	٧٥٩٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٣ - ماليزيا	٧٦	٣٠	٢٩	٧٨	٠٠	٠٠	٧٨	١١٢	٩	١٦١٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٤ - شيلي	٥٧	٤٢	٠٠	٨٦	٤٢	٨٠٨	٨٢	٩٤	١١	١٦٤٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٥ - هنداريا	٧٨	٦٦٩	٠٠	١٠٠	٠٠	٧٧٥٦	٦٠	١٢٥	١٠	٣٠٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٦ - المكسيك	٧٥	٧٣	٠٠	٧٨	٨٥	١٠١٩	٠٠	٨٠	١٤	١٣٨١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦	٧٢	١٧٢٤	٦	١٤٢	١٣	٣١٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٨ - أوروغواي	٦٢	١٣	٠٠	٠٠	٦٦	٢١٠٦	١٦	١٦٨	١٤	٣٨٤٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
٩٩ - عمان	٠٠	٠٠	٠٠	٥٧	٦٦	٢٩٩٢	٢٤	٧٤	١	٢٧٢٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٠ - غابون	٠٠	٩٠	٢٢	٧٢	٣٠	٥١١	٧٤	٢٣	١١	٩٢٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠١ - سلويفيا	٨١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٥٢٥	٠٠	٢٤٧	٥	٢٢٣٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٢ - بورتوريكو	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١	٣١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٣ - الأرجنتين	٦٨	١٢٠	٠٠	٦٤	٣٥	١٨٥٦	١٣	١٢٣	١٥	١٦٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٤ - البوتان	٤٧	٣٧	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٣٤١	٨٠	٤٨٧	٧	٣٦٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٥ - جمهورية كوريا	٨٨	١٤٦	٠٠	٧٨	٥٠	١٠٩٠	١٣	٣٥٧	٥	٢٩٩٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٦ - البرنغال	٨٦	٩٧	٠٠	١٠٠	٥٠	٦١٣٠	٥٢	٣٠٦	١١	٣٠٥٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	٩٠	٠٠	٠٠	٩٥	٠٠	٣٦٠١	٢٤	٩٣	٩	٤٤١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٠٨ - تركمنستان	٠٠	٠٠	٠٠	٠	٠٠	٠٠	٥٣	٦٥	١١	٢٤٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
الدخل المنخفض والمتوسط																	
أفريقيا جنوب الصحراء																	
شرق آسيا والمحيط الهادئ																	
جنوب آسيا																	
أوروبا وإسبانيا الوسطى																	
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا																	
أمريكا اللاتينية والكاريبي																	
مدينة بصورة باهظة																	
اقتصادات مرتفعة الدخل																	
١٠٩ - نيوزيلندا	٩٠	٦٤	٠٠	٩٧	٠٠	١٥٧٢٥	٠٠	٤٤٩	٨	٩٠٨٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٠ - أيرلندا	٦٠	٥٤	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٤٤٦٨	٣٨	٣١٤	٩	٤٥٤٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١١ - ألبانيا	٨٧	٦٧	٠٠	١٠٠	٠٠	٨٥٤١	٦	٣٥٣	٩	٤٠٢٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٢ - إسرائيل	٨٢	٦٦	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٦٥٨	٢١	٣٥٣	٣	٤٨٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٣ - استونيا	٨١	٧٥	٠٠	١٠٠	٠٠	١٦٢٢١	٠٠	٤٧١	٧	٩٢٢١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٤ - + هونغ كونغ	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٦٨	٢٢	٤٨٥	١١	٦٠٥١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٥ - المملكة المتحدة	٧٦	٦٤	٠٠	١٠٠	٠٠	٦٢٢٤	١٦	٤٧٣	٨	٥٦٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٦ - فنلندا	٩٩	١٨٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٩٤٢٩	١١	٥٤٤	٥	١١٤٠٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٧ - الكويت	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٣٠	٢٤٥	٩	٨٩٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٨ - إيطاليا	٧٩	٩٦	٠٠	١٠٠	٠٠	٥٢٨٣	١٧	٤١٠	٧	٣٩٦٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١١٩ - + سنغافورة	٠٠	٠٠	٨	١٠٠	٠٠	٩٩٣	١١	٤١٥	٥	٦٣٥٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٠ - كندا	٩١	٣٣٥	٠٠	١٠٠	٠٠	١١٤٥١	٠٠	٥٩٢	٧	١٨٣٠٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢١ - هولندا	٨٥	٩٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٦٠٧٨	٤	٤٨٧	٤	٥٠٨٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٢ - + الإمارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٧٠٦	٠٠	٣٢١	٦	٩٩١٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٣ - بلجيكا	٨٣	١٢٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٢٢٩٠٩	٨	٤٥٥	٥	٢٢١٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٤ - فرنسا	٩٣	١٤٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٣٠٠٨	٨	٥٢٥	٦	٨٠٨٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٥ - النمسا	٨٣	٢١٣	٠٠	١٠٠	٠٠	١٣٩٥٤	٣٥	٤٤٠	٦	٦٥٥٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٦ - ألمانيا	٨٨	١٠٧	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	١٤	٤٥٧	٢	٦٦٣٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٧ - السويد	٨٨	٢٠١	٠٠	١٠٠	٠٠	١١٧٤٧	١٠	٦٨٢	٦	١٦٩١٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٨ - الولايات المتحدة	٩٠	٢٤٤	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٤٥٣	٠٠	٥٥٥	٨	١٢٩٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٢٩ - النرويج	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٤٦٩٨	١٦	٥٢٩	٨	٢٧٥٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٣٠ - الدانمرك	٠٠	٨٩	٠٠	١٠٠	٠٠	١٣٧٤١	٠٠	٥٨١	٧	٥٩٨٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٣١ - اليابان	٨٨	١٤٧	٠٠	٠٠	٠٠	٦٤٢٦	٢	٤٤٤	٤	٢٧١١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	
١٣٢ - سويسرا	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠	٠٠	١٠٢٩٩	٢١	٦٠٦	٦	٤٤٧١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	

جدول ٣٣ : الموارد الطبيعية

مساحة الغابات											
المساحة الاجمالية (بالالف كيلو متر مربع)						المعدل السنوي لإزالة الغابات			مصادر المياه العذبة ، السحب السنوي		
١٩٨٠ - ١٩٩٠						١٩٩٠ - ٨١			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
نسبة مئوية						نسبة مئوية			نسبة مئوية		
من المساحة الاجمالية						من المساحة الاجمالية			من اجمالي موارد المياه		
بالالف كيلو متر مربع						بالالف كيلو متر مربع			الاجمالي		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠						١٩٩٠			١٩٧٠ - ١٩٩٢		
١٩٨٠</											

	مساحة الغابات									
	المعدل السنوي لإزالة الغابات					مساحة الأراضي المحمية				
	١٩٩٠ - ٨١					على النطاق الوطني ١٩٩٣				
	المساحة الإجمالية (بالآلاف كغلو متر مربع)					موارد المياه العذبة ، السحب السنوي ١٩٧٠ - ١٩٩٢				
	١٩٩٠	١٩٨٠	بالاتر من ١٠٠٠	١٠٠٠ - ١٠٠	١٠٠ - ١٠	١٠ - ١	١ - ٠,١	٠,١ - ٠,٠١	٠,٠١ - ٠,٠٠١	٠,٠٠١ - ٠,٠٠٠١
	١٩٩٠	١٩٨٠	بالاتر من ١٠٠٠	١٠٠٠ - ١٠٠	١٠٠ - ١٠	١٠ - ١	١ - ٠,١	٠,١ - ٠,٠١	٠,٠١ - ٠,٠٠١	٠,٠٠١ - ٠,٠٠٠١
٧٣ - جزر	٤٤	٤٤	١١٩,٢	٠,٨	٠,٢	١٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٤ - ناميبيا	١٣٠	١٣٠	١٠٢,٢	٠,٢	٠,٤	١٢	١٢,٤	٠,١	١,٥	١,٥
٧٥ - جمهورية السنغال	١٩	١٩	١٠,٢	٠,١	٠,٢	٤٠	٢٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٧٦ - لاتفيا	٠٠	٠٠	٧,٧	٠,٠	٠,٠	٤٥	١٢,٠	٠,٧	٢,٢	٢,٢
٧٧ - نيكاراغوا	١٧٩	١٧٩	٧٠,٢	٣,٣	٥,٢	١١١	١٣,٧	٣١,٩	١٧,٨	١٧,٨
٧٨ - كوستاريكا	١٩	١٩	٦,٤	٢,٩	٠,٥	٢٩	١٦,٥	١,٤	١,٤	١,٤
٧٩ - لوكسمبورغ	٩٠	٩٠	٥,٢	٠,٢	٠,٢	٢٠	٣٤,٧	٣٤,٧	٢٤,٠	٢٤,٠
٨٠ - بولندا	٨٦	٨٦	٣٠,٦	٠,١	٠,١	١١١	٩,٨	١٤,٥	٢٥,٨	٢٥,٨
٨١ - الاتحاد القروي	٠٠	٠٠	٦٥٥,٤	٠,٠	٠,٠	١٩٩	١١٧,٠	٣,٨	٢,٧	٢,٧
٨٢ - بنما	٣٨	٣٨	١٣,٣	١,٩	٠,٦	١٥	١٧,٦	١,٣	٠,٩	٠,٩
٨٣ - جمهورية تشيكيا	٢٦	٢٦	١٠,٧	٠,٧	٠,٧	٣٤	١٣,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٤ - بورتوريكا	١٥٠	١٥٠	١٠,٦	٠,٥	٠,٥	٩	١٨,٣	٠,١	٠,١	٠,١
٨٥ - تركيا	٢٠٢	٢٠٢	٨,٢	٠,٢	٠,٢	٤٤	١,١	٢٣,٨	٢٣,٨	٢٣,٨
٨٦ - جمهورية ايران الإسلامية	١٨٠	١٨٠	٨٣,٠	٦,٨	٠,٠	٦٨	٥,٠	٤٥,٤	٣٨,٦	٣٨,٦
البلد المتوسط الأدنى										
٨٧ - فنزويلا	٥١٧	٥١٧	٢١٣,٢	١,٢	٦,٠	١٠٠	٢٨,٩	٤,١	٢,٣	٢,٣
٨٨ - بيلاروس	٦٠	٦٠	٦,٤	٠,٤	٠,٢	١٠	١,٢	٣,٠	٢,٥	٢,٥
٨٩ - البرازيل	٥٩٧٨	٥٩٧٨	٢١١,٩	٠,٦	٣١,٧	٢٧٢	٣,٨	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٥
٩٠ - جنوب افريقيا	٤٢	٤٢	٦٩,٣	٠,٨	٠,٤	٢٣٧	٥,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧
٩١ - موريشيوس	١	١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٣	٢,٠	٠,٤	١,٤	١,٤
٩٢ - استونيا	٠٠	٠٠	٤,٤	٠,٠	٠,٠	٢٩	٩,٨	٣,٣	٢,٣	٢,٣
٩٣ - ماليزيا	٢١٥	٢١٥	١٤,٨	٢,٠	٤,٠	٥٤	٤,٥	٩,٤	٢,١	٢,١
٩٤ - تشيلي	٨٧	٨٧	١٣٧,٣	٠,١	٠,١	٦٦	١٨,١	١٦,٨	٣,٦	٣,٦
٩٥ - هنغاريا	١٦	١٦	٥,٧	٠,٥	٠,١	٥٣	٦,٢	١,٤	٠,٥	٠,٥
٩٦ - المكسيك	٥٥٤	٥٥٤	٩٧,٣	١,٣	١,٨	٦٥	٥,٠	٥٤,٢	١٥,٢	١٥,٢
٩٧ - ترينيداد وتوباغو	٢	٢	٢,٢	٠,٢	٠,٢	٦	٣,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٩٨ - لوكسمبورغ	٦	٦	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٨	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٩٩ - عمان	٤١	٤١	٣٧,٤	٠,٦	٠,٦	٢٩	١٧,٦	٠,٥	٢,٩	٢,٩
١٠٠ - غابون	١٩٤	١٩٤	١٠,٥	٠,٦	١,٢	٦	٣,٩	٠,١	٠,١	٠,١
١٠١ - مولدوفا	١٠	١٠	١,١	٠,١	٠,١	١٠	٥,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٠٢ - بورتوريكو	٣	٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٠٣ - الأرجنتين	٦٠	٦٠	٤٣,٧	٠,١	٠,١	٨٦	١,٦	٢٧,٦	٢٧,٦	٢٧,٦
١٠٤ - اليونان	٦٠	٦٠	٢,٢	٠,١	٠,١	٢٤	١,٧	٧,٠	١١,٨	١١,٨
١٠٥ - جمهورية كوريا	٦٦	٦٦	٦,٩	٠,١	٠,١	٢٨	٧,٠	٢٧,٦	٢٧,٦	٢٧,٦
١٠٦ - ليتوانيا	٣٠	٣٠	٥,٨	٠,٥	٠,١	٦٥	٦,٣	١,٥	١,٥	١,٥
١٠٧ - المملكة العربية السعودية	١٢	١٢	٦٢,٠	٠,٠	٠,٠	١٠	٢,٩	٣,٦	١٢,٨	١٢,٨
١٠٨ - تركمانستان	٠٠	٠٠	١١,١	٠,٠	٠,٠	٨	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣
البلد المنخفض والمتوسط										
أفريقيا جنوب الصحراء										
شرق آسيا والمحيط الهادئ										
جنوب آسيا										
أوروبا وآسيا الوسطى										
الشرق الأوسط وشمال افريقيا										
أمريكا اللاتينية والكاريبي										
المجموع بصورة باهظة										
التصنيفات مرتبطة بالبلد										
١٠٩ - نيوزيلندا	٠٠	٠٠	٦١,٥	٠,٠	٠,٠	٢٠,٦	٢٢,٧	١,٩	٠,٠	٠,٠
١١٠ - أيرلندا	٤	٤	٠,٥	٠,٠	٠,٠	١٢	٠,٧	٠,٨	١,٦	١,٦
١١١ - لوكسمبورغ	٢٥٦	٢٥٦	٤٢,٥	٠,٠	٠,٠	٢١٥	٨,٤	٤٥,٨	٤٥,٨	٤٥,٨
١١٢ - إسرائيل	١	١	٣,١	٠,٠	٠,٠	١٥	١٤,٦	١,٨	٢,٢	٢,٢
١١٣ - ليتوانيا	١٤٥٦	١٤٥٦	٩٢٥,٥	٠,٠	٠,٠	٨٩٢	١٢,١	١٧,٨	٥,٢	٥,٢
١١٤ - هونغ كونغ	٠٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١١٥ - المملكة المتحدة	٢١	٢١	٥١,٣	١,١	٠,١	١٩١	٢,٩	١٤,٥	١٤,٥	١٤,٥
١١٦ - فنلندا	٢٢٣	٢٢٣	٢٧,٣	٠,١	٠,١	٨٢	٨,١	٣,٠	٢,٧	٢,٧
١١٧ - الكويت	٠٠	٠٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٢	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١١٨ - لوكسمبورغ	٨٦	٨٦	٢٢,٧	٠,٠	٠,٠	١٧٢	٧,٦	٥٦,٢	٢٣,٠	٢٣,٠
١١٩ - منغوليا	٠٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١	٤,٥	٠,٢	٣,١	٣,١
١٢٠ - كندا	٠٠	٠٠	٨٢٥,٥	٠,٠	٠,٠	٦٤٠	٨,٣	٤٣,٩	١,٥	١,٥
١٢١ - هولندا	٣	٣	٣,٩	٠,٢	٠,٢	٧٩	١٠,٤	١٤,٥	١٦,١	١٦,١
١٢٢ - الامارات العربية المتحدة	٠٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
١٢٣ - بلجيكا	٦	٦	٠,٨	٠,٢	٠,٢	٣	٢,٥	٩,٠	٢٧,٢	٢٧,٢
١٢٤ - فرنسا	١٣٥	١٣٥	٥٦,٠	٠,١	٠,١	١١٠	١,٢	٤٣,٧	٢٣,٦	٢٣,٦
١٢٥ - النمسا	٣٧	٣٧	٢,٠	٠,٤	٠,٤	١٧٠	٢٣,٩	٢,١	٢,٣	٢,٣
١٢٦ - ألمانيا	١٠٣	١٠٣	٩٢,٠	٠,٤	٠,٤	٥٠٤	٦,٨	٥٣,٧	٢٣,١	٢٣,١
١٢٧ - السويد	٢٨٠	٢٨٠	٢٩,٩	٠,١	٠,١	٢١٤	٦,١	٣,٠	١,٧	١,٧
١٢٨ - الولايات المتحدة	٢٩٩٢	٢٩٩٢	١٠٤٢,٤	٠,١	٠,١	١٤٩٤	١٠,٦	٤٧,٠	١٨,٨	١٨,٨
١٢٩ - الفلبين	٠٠	٠٠	٥٥,٤	٠,٠	٠,٠	١١٤	١٧,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠
١٣٠ - تشيكيا	٥	٥	١٣,٩	٠,٠	٠,٠	١١٣	٢٢,٢	١,٢	٢,٠	٢,٠
١٣١ - اليابان	٢٣٨	٢٣٨	٢٧,٦	٠,٠	٠,٠	٨٠	٧,٣	٨٩,٣	١٦,٢	١٦,٢
١٣٢ - سويسرا	١١	١١	٧,٣	٠,٠	٠,٠	١٠٩	١٧,٧	١,١	٢,٢	٢,٢

المجموع

(أ) تمثل القيم القسرية الزائدة في مساحة الغابات. (ب) تشير مسوحات المياه إلى أي سنة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٢. (ج) الغابات الخاصة ببلديات متدرجة في توبوغرافيا ، ولم يتم فصلها بعد. (د) يشمل إجمالي موارد المياه تنقذات الأنهار من بلدان أخرى بالإضافة إلى موارد المياه المتعددة اللامائية (هـ) للاطلاع على تغيرات بنية تفرع الملاحظات التقنية (و) الغابات عن الكتلة التفرعية فقط ، فيما عدا تغيرات مسوحات المياه. (ز) تشمل أراضي مشجرة أخرى. (ح) غابات الكثافة فقط.

جدول ١ - أ : مؤشرات أساسية عن الاقتصادات الأخرى

السكان (بآلاف) في منتصف ١٩٩٣	المساحة (بآلاف الكيلو مترات المربعة)	نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي		متوسط معدل التضخم السنوى (نسبة مئوية) ١٩٩٣-٨٠	العمد المتوقع المولد (سنوات) ١٩٩٣	أمية الكبار (نسبة مئوية)	
		دولارات ١٩٩٣	السنوى (نسبة مئوية) ١٩٩٣-٨٠			إثاث ١٩٩٠	الاجمالي ١٩٩٠
١ - غانا	٨١٦	٢١٥,٠٠	٣٥٠	٣,٠ -	٩,٦	٣٤,٥	٦٦
٢ - سالو تومو وبرنسيفى	١٢٢	١,٠٠	٣٥٠	٣,٦ -	٤,٠	٢٤	٠٠
٣ - غينيا الاستوائية	٣٧٩	٢٨,٠٠	٤٢٠	١,٢	٠,٦ -	٠,٦	٦٣
٤ - جزر القمر	٤٧١	٢,٢٠	٥٦٠	٠,٤ -	٠,٤	٥٥	٠٠
٥ - أفغانستان	١٧٩١	٦٥٢,١٠	٠	٠	٠	٤٤	٨٦
٦ - بوتان	٠٠	٤٧,٠٠	٠	٠	٠	٨,١	٧٥
٧ - البوسنة والهرسك	٣٧٧٦	٥١,١٠	٠	٠	٠	٧٢	٠٠
٨ - كمبوديا	٩١٨٣	١٨١,٠٠	٠	٠	٠	٥٢	٧٨
٩ - أريتريا	٠٠	١٢٥,٠٠	٠	٠	٠	٠	٠
١٠ - هلاشي	١٨٩٣	٢٧,٧٠	٠	٠	٩,٣	٩,٥	٥٣
١١ - ليبيريا	٢٨٤٥	٩٧,٧٠	٠	٠	٩,٢	٠	٧١
١٢ - الصومال	٨٩٥٤	٦٣٧,٧٠	٠	٠	١٥,٢	٤٩,٧	٨٦
١٣ - السودان	٢١٦٤١	٢٥٠,٥٨٠	٠	٠	١٤,٥	٤٢,٨	٨٨
١٤ - زائير	٤١٢٣١	٢٤٤,٩٠	٠	٠	٣١,٤	٠	٣٩
١٥ - كيريباتى	٧٦	٠,٧٠	٧١٠	٠,٥	١٠,٦	٥,٤	٠
١٦ - جزر سليمان	٣٥٤	٢٨,٩٠	٧٤٠	٢,٦	٨,٤	١٢,١	٧١
١٧ - جيبوتى	٥٥٧	٢٣,٢٠	٧٨٠	٠	٠	٣,٦	٤٩
١٨ - مالديف	٢٣٨	٠,٣٠	٨٢٠	٧,٢	٠	١٠	٦٣
١٩ - الرأس الأخضر	٣٧٠	٤,٠٠	٩٢٠	٣,٠	٩,٤	٨,٧	٦٥
٢٠ - ساموا الغربية	١٦٧	٢,٨٠	٩٥٠	٠	٠	١١,٢	٠
٢١ - موريتانيام	٤١٤	١٦٣,٣٠	١١٨٠	٢,٠ -	١١,٨	١١,٨	٧١
٢٢ - مرازيند	٨٨٠	١٧,٤٠	١١٩٠	٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	٥٨
٢٣ - تونغا	٩٨	٠,٧٠	١٥٣٠	٠,٦	٠	١٠,٢	٠
٢٤ - فانواتو	١٦١	١٢,٢٠	١٢٣٠	٠,٥	٠	٥,٣	٦٦
٢٥ - سانت فنسنت وغرينادين	١١٠	٠,٤٠	٢١٢٠	٥,١	١٣,٨	٤,٦	٠
٢٦ - فجبي	٧١٢	١٨,٣٠	٢١٣٠	٠,٥	١٢,٨	٥,٦	٧٢
٢٧ - غرينادا	٩٢	٠,٣٠	٢٣٨٠	٣,٨	٠	٤,٦	٠
٢٨ - بلز	٢٠٤	٢٣,٠٠	٢٤٥٠	٢,٩	٨,٦	٣,٤	٧٤
٢٩ - دومينيكا	٧١	٠,٧٠	٢٧٢٠	٤,٦	١٦,٨	٥,٥	٠
٣٠ - أنتيغوا	١٠٢٧٦	١٢٤٦,٧٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
٣١ - كرواتيا	٤٥١١	٥٦,٥٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
٣٢ - كوبا	١٠٨٦٢	١١٠,٩٠	٠	٠	٠	٠	٧
٣٣ - العراق	١٩٤٦٥	٤٣٨,٣٠	٠	٠	١٧,٩	٠	٦٦
٣٤ - جمهورية كوريا الديمقراطية	٢٣٠٣٦	١٢٠,٥٠	٠	٠	٠	٠	٧١
٣٥ - لبنان	٣٨٥٥	١٠,٤٠	٠	٠	٠	٠	٦٩
٣٦ - جزر مارشال	٥١	٠,٢٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٧ - ولايات ميكرونيزيا المتحدة	١٠٥	٠,٧٠	٠	٠	٠	٠	٠
٣٨ - جزر مارشال الشمالية	٤٥	٠,٤٨	٠	٠	٠	٠	٠
٣٩ - الجمهورية العربية السورية	١٣٦٩٦	١٨٥٠,٢٠	٠	٠	١١,٨	١٥,٥	٦٨
٤٠ - الضفة الغربية وغزة	٠	٦,١٠	٠	٠	٠	٠	٠
٤١ - جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية	١٠٥٦٦	١٠٢,١٧	٠	٠	٠	٠	٧٢
٤٢ - سانت لوسيا	١٤٢	٠,٦٠	٣٣٨٠	٤,٤	٠	٣,٥	٠
٤٣ - سانت كيتس ونيفيس	٤٢	٠,٤٠	٤٤١٠	٥,٤	٠	٦,٣	٠
٤٤ - بربادوس	٢٦٠	٠,٤٠	٦٢٣٠	٠,٥	١٣,٥	٤,٢	٧٦
٤٥ - سينت	٧٢	٠,٤٥	٦٢٨٠	٣,٤	١٦,٧	٣,٢	٠
٤٦ - أنتيغوا وبربودا	٦٥	٠,٤٠	٦٥٤٠	٥,٢	٠	٥,٩	٠
٤٧ - مالطا	٣٦١	٠,٣٠	٧٩٧٠	٣,٢	٤,٢	٢,٢	٧٦
٤٨ - البحرين	٥٣٣	٠,٧٠	٨٠٣٠	٢,٩ -	٠	٠,٣ -	٣٦
٤٩ - ساموا الأمريكية	٥١	٠,٢٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٠ - أروبا	٦٩	٠,٢٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥١ - غواتيمالا الفرنسية	١٣٤	٩,٠٠٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٢ - جبل طارق	٢٨	٠,١	٠	٠	٠	٠	٠
٥٣ - غوادالوب	٤١٣	١,٧٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٤ - غوام	١٤٣	٠,٥٠	٠	٠	٠	٠	٠
٥٥ - جزر مان	٧٢	٠,٥٧	٠	٠	٠	٠	٠
٥٦ - ليبيا	٥٠٤٤	١٧٥٩,٥٠	٠	٠	١٨,٤	٠,٢	٦٤
٥٧ - مالتو	٣٨١	٠,٢	٠	٠	٠	٨,٥	٠
٥٨ - المارتينيك	٣٧١	١,١٠	٠	٠	٠	٠	٧٦
٥٩ - مايوت	١٠١	٠,٣٧	٠	٠	٠	٠	٠
٦٠ - جزر الأنتيل الهولندية	١٩٥	٠,٨٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
٦١ - كاليدونيا الجديدة	١٧٦	١٨,٦٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
٦٢ - رينونيون	٦٣٣	٢,٥٠	٠	٠	٠	٠	٧٤
٦٣ - فرانس	٧٢٦	٩,٢٠	١٠٣٨٠	٤,٩	٠	٥,٢	٧٧
٦٤ - جزر البامالام	٢٦٨	١٣,٩٠	١١٤٢٠	١,٤	٦,٤	٤,٢	٧٢
٦٥ - قطر	٥٢٤	١١,٠٠	١٥٠٣٠	٧,٢ -	٠	٠	٧٢
٦٦ - ليلندا	٢٦٣	١٠٣,٠٠	٢٤٥٠	١,٢	٣٥,٠	٢٥,٤	٧٨
٦٧ - لكسمبرغ	٣٩٦	٣,٠٠	٢٧٢٢٠	٢,٨	٦,٩	٥	٧٦
٦٨ - النوروا	٦١	٠,٤٠	٠	٠	٠	٠	٠
٦٩ - برومدا	٦٢	٠,٥٠	٠	٠	٨,٤	٩,١	٠
٧٠ - بروناي	٢٧٤	٥,٨٠	٠	٠	١٢,٦	٥,١ -	٧٤
٧١ - جزر كايمان	٢٩	٠,٣٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٢ - جزر شاتل	١٤٦	٠,١٩	٠	٠	٠	٠	٠
٧٣ - جزر فيجو	٤٧	٠,٤٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٤ - بولينزيا الفرنسية	٢١١	٤,٠٠	٠	٠	٠	٠	٧٠
٧٥ - غرينلاند	٥٧	٣٤١,٧٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٦ - سان مارينو	٢٤	٠,١٠	٠	٠	٠	٠	٠
٧٧ - جزر فيرجينيا (الولايات المتحدة)	١٠٤	٠,٣٠	٠	٠	٦,٩	٣,٩	٠

أ - تشير الملاحظة الفنية للجدول ١ ب - فرت باعتبارها منخفضة الدخل (٦٦٥ دولار أو أقل) ج - فرت باعتبارها من التنمية الدنيا للدول المتوسط (٦٦٦ - ٢٧٨٥ دولار) د - فرت باعتبارها من التنمية العليا للدول المتوسط (٢٧٨٦ - ٨٦٦٥ دولار) هـ - فرت باعتبارها مرتفعة الدخل (٨٦٦٦ دولار أو أكثر) .

ملاحظات تقنية

معا . وسنة ١٩٧٠ هي سنة الأساس بالنسبة للبيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٨٠ بالنسبة للبيانات من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ ، وسنة ١٩٨٧ بالنسبة لسنة ١٩٨٣ وما بعدها . وقد ربطت هذه الفترات الثلاث في « سلسلة متصلة » للحصول على أسعار ١٩٨٧ عبر الفترات الثلاث كلها .

وتم ربط السلسلة لكل من الفترات الفرعية الثلاث عن طريق إعادة القياس ؛ مما يؤدي إلى تحريك السنة التي يكون فيها لصيغ السعر الجارى والثابت لنفس السلاسل الزمنية نفس القيمة ، دون تغيير اتجاه أى منها . وقد جرت إعادة قياس مكونات الناتج المحلى الإجمالى لكل منها على حدة ، ثم جمعت للحصول على الناتج المحلى الإجمالى ومجاميعه الفرعية . وقد يحدث أثناء هذه العملية انحراف فى إعادة القياس بين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت حسب المنشأ الصناعى ، وبين الناتج المحلى الإجمالى بالسعر الثابت حسب المصروفات . ومثل هذه الانحرافات فى إعادة القياس يتم استيعابها تحت عنوان الاستهلاك الخاص ، انخ . بافتراض أن الناتج المحلى الإجمالى حسب المنشأ الصناعى هو تقدير أكثر جدارة بالثقة من الناتج المحلى الإجمالى حسب المصروفات .

ونظرا لأن الاستهلاك الخاص يحسب باعتباره المتبقى ، فإنه يتم الحفاظ على وحدات المحاسبة القومية المتطابقة . وتتضمن عملية إعادة تحديد الأساس ادراج أى اختلافات إحصائية ناشئة عن المصروفات ضمن الاستهلاك الخاص . كما تتضمن القيمة المضافة فى قطاع الخدمات ، فرقا إحصائيا ، كما ورد فى المصدر الأصيل .

المقاييس الموجزة

تم حساب المقاييس الموجزة بالجمع البسيط ، وذلك عندما يجرى التعبير عن متغير ما بوحدات للحساب قابلة للمقارنة بصورة معقولة . والمؤشرات الاقتصادية التى لا تبدو قابلة للجمع بطبيعتها ، تجمع عادة عن طريق نظام لترجيح السعر . والمقاييس الموجزة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية مرجحة بعدد السكان . فيما عدا وفيات الرضع ، التى تم ترجيحها بعدد المواليد .

ومؤشرات التنمية الدولية ، توفر عادة بيانات عن نقطتين مرجعيتين ، وليس سلاسل زمنية سنوية . وبالنسبة للمقاييس الموجزة التى تغطى سنين كثيرة ، يستند الحساب على نفس التكوين القطرى على مر الزمن وعبر الموضوعات . ولا نتيج

المعيار الأساسى لتصنيف البلدان هو نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ولهذا السبب ، فإن المائة واثنين وثلاثين اقتصادا المدرجة فى الجداول مرتبة تصاعديا حسب نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى . ويورد جدول مستقل (الجدول ١ - أ) مؤشرات أساسية عن ٧٧ اقتصادا آخر تتوافر عنها معلومات متناثرة أو يقل سكانها عن المليون ، وللإطلاع على التعديلات فى هذه الطبعة انظر المقدمة .

مدى التعويل على البيانات

بذل مجهود كبير فى سبيل توحيد وتنميط البيانات ؛ ومع ذلك فإن القابلية الكاملة للمقارنة لا يمكن ضمانها ، وينبغى توخى الحرص فى تفسير المؤشرات . وتؤثر عوامل كثيرة على توافر البيانات ومدى التعويل عليها ؛ فالنظم الإحصائية مازالت ضعيفة فى كثير من الاقتصادات النامية ، وتختلف الأساليب الإحصائية والتغطية والممارسات والتعاريف اختلافا واسعا بين البلدان ، والمقارنة فيما بين البلدان ، وفيما بين الأزمنة تنطوى دائما على مشكلات تقنية معقدة لم يتسن حلها حلا جامعا مانعا للبس . ولهذا الأسباب ، ففى حين أن البيانات مستمدة من مصادر يعتقد أنها الأكثر جدارة بالثقة ، فإنه ينبغى فهمها فقط باعتبارها مبينة للاتجاهات وموضحة للفروق الأساسية بين الاقتصادات ، وإنها لا تقدم مقاييس كمية دقيقة لهذه الفروق . وبصفة خاصة لم يتم حل الخلافات المتعلقة بالبيانات بالنسبة لخمس عشرة اقتصادا فى الاتحاد السوفياتى السابق ، فالتغطية مبعثرة ، والبيانات تخضع لأكثر من المدى الطبيعى لعدم التيقن .

ومعظم البيانات الاجتماعية المأخوذة من مصادر وطنية ، مستمدة من ملفات إدارية منظمة ، وإن كان البعض منها قد جاء من مسوحات خاصة ، أو من استقصاءات دورية للتعداد . وقد تم استعراض القضايا المتعلقة بمدى التعويل على المؤشرات الديموغرافية فى مطبوع « الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية » للأمم المتحدة . وناشد القراء أن يضعوا فى اعتبارهم أوجه القصور هذه عند تفسير المؤشرات ، خاصة عند إجرائهم مقارنات بين الاقتصادات .

سنوات الأساس

ورغبة فى توفير تحليل للاتجاهات طويلة الأجل ، وتسهيل المقارنات الدولية ، وادراج تأثير التغييرات فى الأسعار النسبية فيما بين القطاعات ، أعيد اسناد بيانات الأسعار الثابتة بالنسبة لمعظم الاقتصادات جزئيا إلى ثلاث سنوات للأساس وتم ربطها

المؤشرات تكوين مقاييس المجموعات إلا إذا كانت البيانات القطرية متاحة عن حساب سنة معينة بالنسبة لثلثي المجموعة كاملة على الأقل ، كما حددتها مقاييس الاسناد لعام ١٩٨٧ . وطالما يتم الوفاء بهذا المعيار ، فإنه يفترض أنه بالنسبة للسنوات التي لا ترد عنها بيانات أن مقمى التقارير الذين لا يوردون آخر التطورات (ومن لا يقدمون تاريخا كاملا) ، يتصرفون بالنسبة للسنوات التي يفترضون فيها للبيانات مثل عينة المجموعة التي تقدم تقديرات . وينبغي للقراء أن يضعوا في اعتبارهم أن الهدف هو الحفاظ على ارتباط صحيح عبر الموضوعات ، وذلك على الرغم من حشد المشكلات المتعلقة بالبيانات القطرية ، وأنه لا يمكن استخلاص شيء ذي معنى عن السلوك على المستوى القطري بالاستنتاج من مؤشرات المجموعات . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن عملية الترجيح قد تؤدي إلى تفاوت بين حاصل جمع أرقام المجموعات الفرعية والاجماليات الشاملة . وقد تم شرح هذا بصورة أكمل في مقدمة الجداول الدولية .

المصادر والأساليب

تم جمع البيانات عن الدين الخارجى بواسطة البنك الدولي رأسا على أساس التقارير الواردة من البلدان النامية الأعضاء من خلال نظام الإبلاغ بواسطة البلدان المدينة . واستمدت البيانات الأخرى أساسا من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ومن صندوق النقد الدولي ، والتقارير القطرية المقدمة للبنك الدولي . كما استخدمت التقديرات التي وضعها العاملون بالبنك لتحسين درجة استيفاء البيانات لآخر لحظة أو اتساقها . وبالنسبة لمعظم البلدان ، تم الحصول على تقديرات الحسابات القومية من الحكومات الأعضاء من خلال البعثات الاقتصادية للبنك الدولي وتم تصحيحها في بعض الحالات بواسطة العاملين في البنك لضمان الاتفاق مع التعاريف والمفاهيم الدولية ، والتناسق الأفضل والاستيفاء لآخر لحظة .

معدلات النمو

لتيسير الإحالة ، لم تدرج في العادة إلا نسب ومعدلات النمو ؛ وتتوافر القيم المطلقة بصفة عامة في مطبوعات البنك الدولي الأخرى ، خاصة طبعة ١٩٩٥ من الجداول الدولية . وتم احتساب معظم معدلات النمو بالنسبة لفترتين ، ٧٠ - ١٩٨٠ و ٨٠ - ١٩٩٣ ، باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى ما لم ينص على خلاف ذلك . ونظرا لأن هذه الطريقة تأخذ في اعتبارها كل المشاهدات في الفترة المعنية ، فإن معدلات النمو الناتجة تتراعى فيها الاتجاهات العامة التي لا تتأثر بالقيم الاستثنائية بغير مسوغ ، خاصة في نقاط النهاية . ولاستبعاد آثار التضخم ، فقد استخدمت المؤشرات الاقتصادية للأسعار

الثابتة في حساب معدلات النمو . وترد تفاصيل هذا المنهج في بداية الملاحظات التقنية . وتتعلق الأرقام المطبوعة ببنط أسود بسنوات أو فترات خلاف المحددة - وذلك إلى عامين سابقين أو تالين بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية ، وإلى ثلاث سنوات سابقة أو تالية بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية ؛ نظرا لأن جمع هذه الأخيرة ينزع إلى أن يكون أقل انتظاما كما أنها تتغير بصورة أقل إثارة عبر الفترات القصيرة من الزمن .

وتم حساب جميع معدلات النمو المبينة من سلاسل الأسعار الثابتة ، وجرى احتسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، مالم ينص على خلاف ذلك . ويقدر معدل النمو بطريقة المربعات الصغرى r بالتوفيق بين الخط الاتجاهي للانحدار الخطي للمربعات الصغرى ، وبين القيم اللوغاريتمية السنوية للمتغير في الفترة المعنية . وبصورة أكثر تحديدا ، فإن معادلة الانحدار تأخذ الشكل التالى : $\log X_t = a + br + e_t$ ، حيث إنها تعادل التحويل اللوغاريتمى لمعادلة معدل النمو المركب $X_t = X_0(1+r)^t$. وفى هاتين المعادلتين فإن X هي المتغير ، و t هي الزمن ، و $a = \log X_0$ ، و $b = \log (1+r)$ هما الموجهان (البارامتران) المطلوب تقديرهما ، و e هي حد الخطأ . وإذا كانت b^* هي تقدير المربعات الصغرى لـ b ، فإن متوسط النسبة المئوية لمعدل النمو السنوى r يتم الحصول عليه باعتباره [مقابل لوغاريتم $1 - (b^*)$] مضروبا في ١٠٠ للتعبير عنه في صورة نسبة مئوية .

الجدول ١ - مؤشرات أساسية

بالنسبة للمؤشرات الأساسية للاقتصادات التي تتوافر عنها بيانات متتالية ، أو التي يقل عدد سكانها عن المليون نسمة : أنظر الجدول ١ - أ .

وأعداد السكان في منتصف عام ١٩٩٣ ، هي مستمدة من تشكيلة من المصادر ، أساسا من شعبة الأمم المتحدة للسكان ، وكذلك من مكاتب الإحصاء الوطنية ، والإدارات القطرية بالبنك الدولي . ويلاحظ أن اللاجئين الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة في بلد الملجأ يعتبرون عادة جزءا من سكان بلدهم الأصلي . والبيانات المتعلقة بالمساحة ، مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . والمساحة هي إجمالى المساحة السطحية ، مقيسة بالكيلو مترات المربعة ، وتضم مساحة الأرضى والمياه الداخلية .

وحسبت الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة طبقا للأسلوب المتبع في أطلس البنك الدولي ، الموصوف أدناه .

ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في حد ذاته ، لا يشكل أو يقيس الرفاهية الاجتماعية أو النجاح في التنمية . ولا يميز بين الأهداف والاستخدامات النهائية لمنتج معين ، ولا يبين ما إذا كان يعوض فحسب بعض العقبات الطبيعية وغيرها ، أو يضر بالرفاهية الاجتماعية أو يسهم فيها . وعلى سبيل المثال ، فإن الناتج القومي الإجمالي أعلى في البلدان الأكثر بردا ، حيث ينفق الناس المال على التدفئة والملابس المدفئة ، بأكثر ما يفعلون في بلدان المناخ المعتدل ؛ حيث يرتاح الناس وهم يرتدون ملابس خفيفة في الهواء الطلق .

وبصفة أعم ، فإن الناتج القومي الإجمالي لا يعالج بطريقة ملائمة قضايا البيئة خاصة استخدام الموارد الطبيعية . وقد انضم البنك إلى آخرين في بحث كيف يمكن للحسابات القومية أن تلقى ضوءا على هذه القضايا . وقد أدرجت في تنقيح عام ١٩٩٣ لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة ؛ حسابات « تابعة ، تنقب في الصعوبات العملية والمفاهيمية ، (مثل إعطاء قيم اقتصادية ذات مغزى للموارد التي لا تعتبرها الأسواق حتى الآن موارد « نادرة » ، وتخصيص التكاليف التي تعد عالمية في الأساس في إطار وطني بطبيعته للصيقة) . وسيوفر هذا إطارا للمحاسبين الوطنيين للنظر في العوامل البيئية في تقدير المقاييس البديلة للدخل .

ويقيس الناتج القومي الإجمالي القيمة المضافة المحلية والأجنبية المستحقة للمقيمين . وهو يتألف من الناتج المحلي الإجمالي (وتعريفه وارد في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢) زائدا صافي دخل عناصر الإنتاج الوارد من الخارج ، وهو دخل المقيمين الذي يتلقونه من الخارج عن خدمات عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) ناقصا المدفوعات المماثلة التي تؤدي لغير المقيمين الذين أسهموا في الاقتصاد المحلي .

وفي تقديره لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، يسلم البنك بأنه لا يمكن تحقيق القابلية الكاملة لمقارنة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيما بين البلدان . فإلى جانب المشكلة التقليدية والتي يصعب علاجها والخاصة بالأرقام القياسية ، هناك عقبتان تعترضان طريق القابلية الكافية للمقارنة . تتعلق إحداهما بتقديرات الناتج القومي الإجمالي والسكان ذاتهما . فهناك فروق بين البلدان المختلفة في نظم المحاسبة القومية وتقديم التقارير الديمغرافية وفي المعلومات الإحصائية الكامنة وراءها من حيث تغطيتها ومدى التحويل عليها . أما العقبة الأخرى فتتعلق باستخدام أسعار الصرف الرسمية في تحويل البيانات الخاصة بالناتج القومي الإجمالي معبرا عنها بالعملة القومية المختلفة ، إلى عملة مشتركة - هي دولار الولايات المتحدة ، كما جرى العرف - للمقارنة بينها عبر البلدان .

وإدراكا من البنك الدولي لكون أوجه القصور هذه تؤثر في قابلية تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للمقارنة ، فقد أدخل عدة تحسينات في إجراءات التقدير . فمن خلال مراجعته المنتظمة للحسابات القومية للبلدان الأعضاء ، يتولى البنك تقييم تقديرات الناتج القومي الإجمالي بصورة منتظمة ، مركزا على التغطية وعلى المفاهيم المستخدمة ، مع إجراء التصحيحات ، عند الاقتضاء ، التي من شأنها تحسين القابلية للمقارنة . وكجزء من عملية المراجعة ، يمكن تطوير التقديرات التي تجريها هيئة العاملين بالبنك للناتج القومي الإجمالي (وأحيانا للسكان) لتتناول أحدث فترة . فعلى سبيل المثال ، فإن التقدير بالدولارات لدخل الفرد في الصين هو رقم أولي يستند على الدراسة الجارية التي يقوم بها البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي للصين . وقد تم حسابه لتسهيل المقارنات عبر البلدان . وتستخدم الإحصاءات الرسمية كأساس لكل التحليلات الأخرى المتضمنة في هذه الوثيقة .

كما يقوم البنك بصورة منتظمة ، بتقييم مدى صلاحية أسعار الصرف الرسمية كمعاملات للتحويل . ويستخدم معامل تحويل بديل (يرد في الجداول الدولية) متى رأى أن سعر الصرف الرسمي يبتعد عن السعر الذي يطبق فعلا على المعاملات الخارجية ، بهامش كبير على نحو استثنائي . ويصدق هذا على عدد قليل من البلدان فحسب . وبالنسبة لجميع البلدان الأخرى ، يحسب البنك نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالطريقة المستخدمة في الأطلس .

ومعامل التحويل في الأطلس بالنسبة لأي سنة هو متوسط سعر الصرف لتلك السنة ، وأسعار الصرف للسنتين السابقتين بعد تصحيحها ، لمراعاة الفروق في التضخم النسبي بين البلد والبلدان الأعضاء في مجموعة الخمسة (فرنسا ، ألمانيا ، اليابان ، المملكة المتحدة والولايات المتحدة) ومعدل التضخم للبلدان الأعضاء في مجموعة الخمسة ممثل في التغيرات في كمشتات حقوق السحب الخاصة . ومن شأن متوسط السنوات الثلاث هذا أن يلطف من التقلبات في الأسعار ، وفي أسعار الصرف بالنسبة لكل بلد . ويقسم الناتج القومي الإجمالي الناشئ عن ذلك بالدولار الأمريكي على عدد السكان في منتصف السنة ، وذلك بالنسبة لآخر ثلاث سنوات ، لاستخراج نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

وقد عانى نحو ستين من الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ، من انخفاض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة خلال الثمانينات وأوائل التسعينات . وبالإضافة إلى ذلك فإن التقلبات الكبيرة في العملة وفي معدلات التبادل التجاري قد أثرت على مستويات الدخل النسبية . ولهذا

تحسين المنهجية ، ومد نطاق مقارنات القوة الشرائية السنوية إلى جميع البلدان . على أن أسعار الصرف ستظل هي الوسيلة الوحيدة المتاحة بصورة عامة لتحويل الناتج القومي الإجمالي من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة .

ويقال متوسط المعدل السنوي للتضخم بمعدل نمو مكش الناتج المحلي الإجمالي الضماني لكل فترة من الفترات المبينة . ويتم حساب مكش الناتج المحلي الإجمالي أولاً بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الجارية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الثابتة ، وكلاهما بالعملة الوطنية وعن كل سنة من سنوات الفترة . ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لحساب معدل نمو مكش الناتج المحلي الإجمالي للفترة . ولمقياس التضخم هذا ، شأنه شأن أى مقياس آخر ، حدوده . على أنه يستخدم فى بعض الأغراض باعتباره مؤشراً للتضخم لأنه أوسع المقاييس قاعدة ، وهو يبين الحركات السنوية للأسعار بالنسبة لجميع السلع والخدمات التى ينتجها اقتصاد ما .

ويشير العمر المتوقع عند المولد إلى عدد السنوات التى سيعيشها طفل رضيع حديث الولادة إذا ما بقيت أنماط الوفيات السائدة فى وقت مولده على ما هى عليه عبر حياته كلها . والبيانات مأخوذة من شعبة الأمم المتحدة للسكان ، آفاق نمو سكان العالم : طبعة ١٩٩٤ . وهذه المعدلات هى استيفاءات خطية بين المعدلين المقدرين مستقبلياً للفترتين ٩٠ - ١٩٩٤ و ٩٥ - ١٩٩٩ .

وأمية الكبار هنا محددة باعتبارها نسبة السكان الذين يزيد عمرهم عن الخامسة عشرة ولا يستطيعون أن يقرأوا ويكتبوا بفهم ، جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية . وذلك واحد فقط من ثلاثة تعريفات مقبولة على نطاق واسع ، ويخضع استخدامه لشروط فى عدد من البلدان . والبيانات مستمدة من تقديرات وإسقاطات الأمية أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) فى ١٩٨٩ .

وقد رجحت المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والعمر المتوقع وأمية الكبار الواردة فى هذا الجدول ، بعدد السكان . ورجحت المقاييس الخاصة بالمعدلات السنوية المتوسطة للتضخم ، بنصيب البلد من الناتج المحلي الاجمالي فى ١٩٨٧ مقيماً بالدولارات الجارية للولايات المتحدة .

الجدولان ٢ ، ٣ - النمو وهيكلا الإنتاج

معظم التعاريف المستخدمة هى تعاريف نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية ، السلسلة (و) ، العدد ٢ ، التنقيح ٣ . ولم

السبب ، فإن مستويات ومراتب تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي محسوبة بطريقة الأطلس ، تغيرت أحياناً بطرق لا ترتبط بالضرورة بأداء النمو المحلي النسبى للاقتصادات موضع البحث .

وتصف المعادلتان التاليتان إجراءات حساب معامل التحويل للسنة t :

$$(e_{t-2,t}^*) = \frac{1}{3} [e_{t-2} \left(\frac{P_t}{P_{t-2}} / \frac{P_t^s}{P_{t-2}^s} \right) + e_{t-1} \left(\frac{P_t}{P_{t-1}} / \frac{P_t^s}{P_{t-1}^s} \right) + e_t]$$

ولحساب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة للسنة t :

$$(Y_t^s) = (Y_t / N_t) + e_{t-2,t}^* \quad \text{حيث :}$$

Y_t = الناتج القومي الإجمالي الجارى (بالعملة المحلية) للسنة t .

P_t = مكش الناتج القومي الإجمالي للسنة t .

e_t = سعر الصرف السنوى المتوسط (العملة المحلية إلى دولار الولايات المتحدة) للسنة t .

N_t = عدد السكان فى منتصف السنة بالنسبة للسنة t .

P_t^s = مكش حقوق السحب الخاصة فى السنة t .

ونظراً للمشكلات المتعلقة بتوافر البيانات القابلة للمقارنة وتحديد معاملات التحويل ، لم تدرج معلومات عن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالنسبة لبعض الاقتصادات .

واستخدام أسعار الصرف الرسمية لتحويل أرقام العملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة ، لا يعكس القوة الشرائية النسبية للعملة فى الداخل . وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للمقارنة الدولية مقاييس للناتج المحلي الحقيقى ، على أساس مقياس قابل للمقارنة الدولية ؛ وذلك باستخدام تعادل القوة الشرائية للعملات كمعامل تحويل بدلاً من سعر الصرف . ويبين الجدول ٣٠ أحدث تقديرات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي استناداً لتعادل القوة الشرائية للعملات . ويتم التعبير عن تقديرات البرنامج بمقاييس الناتج القومي الإجمالي وليس الناتج المحلي الإجمالي لجعلها تتسق مع التقديرات الواردة فى الجدول ١ . وقد نشرت المعلومات المتعلقة بذلك البرنامج فى أربع دراسات وعدد من التقارير الأخرى . وأحدث دراسة هى المرحلة السادسة ، عن عام ١٩٩٣ ، وقد نشرت جزءاً منها بالفعل ، منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى .

وتعمل الأمم المتحدة ولجانها الاقتصادية الإقليمية ، وكذلك الوكالات الدولية الأخرى ، مثل اللجنة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى والبنك الدولى ، على

يكتمل التنقيح ٤ لنظام الحسابات القومية إلا في ١٩٩٣ ، ومن المرجح أن تظل بلدان كثيرة تستخدم توصيات التنقيح ٣ للسنوات القليلة واستمدت التقديرات من المصادر القومية ، التي وصلت إلى البنك الدولي أحيانا عن طريق وكالات دولية أخرى ، ولكنها جمعت في الغالب من قبل هيئة العاملين في البنك خلال البعثات .

وتراجع هيئة العاملين بالبنك نوعية بيانات الحسابات القومية ، وتساعد في بعض الحالات ، من خلال عمل البعثات أو المساعدات التقنية ، في تصحيح السلاسل القومية . وبسبب القدرات المحدودة أحيانا لمكاتب الاحصاء والمشكلات المتعلقة بالبيانات الأساسية ، لا يمكن تحقيق القابلية للمقارنة الدولية على وجه الدقة ، خاصة في الأنشطة الاقتصادية التي يصعب قياسها مثل معاملات السوق الموازية ، أو القطاع غير الرسمي ، أو زراعة الكفاف .

ويقاس الناتج المحلي الإجمالي جملة الناتج من السلع والخدمات ، التي ينتجها للاستعمال النهائي مقيمون وغير مقيمين ، بغض النظر عن تخصيصها لمستحقين محليين أو أجانب . وتحسب دون استقطاع خصومات لإهلاك الأصول التي هي « من صنع الإنسان » أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها . ولئن ذهب نظام الحسابات القومية إلى أن تقديرات الناتج المحلي الإجمالي حسب المنشأ الصناعي ، هي تقديرات بأسعار المنتج ، فإن بلدانا كثيرة مازالت تقدم تقارير عن هذه التفاصيل على أساس تكلفة عناصر الانتاج . وتتأثر قابلية التقديرات للمقارنة الدولية باستخدام ممارسات قطرية مختلفة في نظم التقييم من أجل الإبلاغ عن القيمة المضافة من قبل القطاعات المنتجة . وكحل جزئي فقد أدرجت تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتري ، إذا ما استندت المكونات إلى هذا الأساس ، وهذه الحالات يشار إليها في الحاشية . ومع ذلك فإنه بالنسبة لبضعة بلدان في الجدولين ٢ ، ٣ ، استبدل بالناتج المحلي الإجمالي بقيم المشتري ، الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عناصر الانتاج .

وأرقام الناتج المحلي الإجمالي هي بقيم دولارية محولة من العملات المدية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة . وهناك بضعة بلدان لا يترأى في سعرها الرسمي للصرف ، السعر الذي يسرى فعلا على المعاملات للنقد الأجنبي ، فاستخدم في حالتها عامل تحويل بديل (ورد في الجداول النولية) . ويلاحظ أن هذا الجدول لا يستخدم تقنية حساب المتوسط في ثلاث سنين التي استخدمت في حساب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الجدول ١ .

وتشمل الزراعة : الحراثة والقنص وصيد السمك ، وكذلك الزراعة . وفي البلدان النامية ذات المستويات المرتفعة من زراعة الكفاف ، يلاحظ أن كثيرا من الانتاج الزراعي إما أنه لا يتم تبادله ، أو لا يتم تبادله مقابل نقود . ومن شأن هذا أن يزيد من صعوبة قياس مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ، كما يقلل من ثبات هذه الأرقام وقابليتها للمقارنة .

وتشمل الصناعة : القيمة المضافة في التعدين ، والصناعة التحويلية (وقد وردت في التقرير ايضا باعتبارها مجموعة فرعية منفصلة) والتشييد ، والكهرباء والمياه والغاز . أما القيمة المضافة في جميع فروع النشاط الاقتصادي الأخرى بما في ذلك التكاليف المحتسبة لأعباء خدمات البنوك ورسوم الاستيراد وأى فروق إحصائية لاحظها جامعو البيانات الوطنيون ، فقد صنفت باعتبارها خدمات .. الخ .

وقد استخدمت السلاسل المترابطة التي أعيد حساب أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالعملات المحلية ، حسبما ورد شرحه في بداية الملاحظات التقنية ، في حساب معدلات النمو في الجدول ٢ . أما الحصص القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي الواردة في الجدول ٣ فقد استندت إلى سلاسل الأسعار الجارية .

وعند حساب المقاييس الموجزة بالنسبة لكل مؤشر وارد في الجدول ٢ ، حسبت القيم الثابتة بدولارات الولايات المتحدة التي أعيد قياسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل اقتصاد ، وذلك لكل سنة من سنوات الفترة المشمولة ؛ وتم تجميع القيم بالنسبة لجميع البلدان في كل سنة ؛ واستخدمت طريقة المربعات الصغرى لحساب معدلات النمو . أما متوسط الحصص المئوية القطاعية في الجدول ٣ فقد حسبت من المجاميع الكلية للناتج المحلي الإجمالي القطاعي للمجموعة بالدولارات الأمريكية الجارية .

الجدول ٤ - الزراعة والأغذية

البيانات الأساسية عن القيمة المضافة في الزراعة مستمدة من سلاسل الحسابات القومية للبنك الدولي بالأسعار الجارية بالعملات القومية . ويتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات القومية إلى دولارات أمريكية باستخدام طريقة التحويل عن سنة واحدة ، كما تم وصفه في الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

والأرقام الواردة في باقى هذا الجدول مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) . وقد قيست الواردات من الغلال بمكافئات الحبوب ، وعرفت بأنها تشمل جميع الحبوب بمقتضى التصنيف الدولي التجارى الموحد ، التنقيح الثانى ، المجموعات ٤١ . ٤٦ . أما المعونة الغذائية من الغلال فتشمل القمح

بصورة غير مباشرة على الأهمية النسبية للأسماك أو وزنها في إجمالي الزراعة خاصة لأن الأسماك ليست مدرجة في الرقم القياسي لإنتاج الأغذية .

والمقاييس الموجزة المتعلقة باستخدام الأسمدة تم ترجيحها بجملة مساحة الأراضي المنزرعة ؛ أما المقاييس الموجزة لإنتاج الأغذية فقد رجحت بعدد السكان .

الجدول ٥ . الطاقة التجارية

استمدت البيانات المتعلقة بإنتاج الطاقة واستهلاكها أساسا من وكالة الطاقة الدولية ومن مصادر الأمم المتحدة . وهي تشير إلى الأشكال التجارية للطاقة الأولية - البترول (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي والنفط من المصادر غير التقليدية) ، والغاز الطبيعي والوقود الصلب (كالفحم والليجنيت وأنواع الوقود المشتقة الأخرى) والكهرباء الأولية (الطاقة النووية والكهرومائية ، والحرارية الأرضية وغيرها) - وكلها محولة إلى مكافئات للنفط . ولتحويل الكهرباء النووية إلى مكافئات للنفط ، افترضت كفاءة حرارية نظرية قدرها ٣٣ في المائة ؛ والطاقة الكهرومائية ممثلة بكفاءة تبلغ ١٠٠ في المائة .

ويشير استهلاك الطاقة إلى إمدادات الطاقة الأولية المحلية قبل تحويلها إلى أنواع أخرى من الوقود للاستخدام النهائي (مثل الكهرباء ، والمنتجات البترولية المكررة) وتحسب باعتبارها الإنتاج المحلي زائدا الواردات ، والتغير في الرصيد ، مطروحا منه الصادرات والمستودعات البحرية الدولية . كما يتضمن استهلاك الطاقة المنتجات المكرسة لاستعمالات لا تتعلق بالطاقة ، والمشتقة من البترول أساسا . ولم يوضع في الاعتبار استخدام حطب الوقود ، وفضلات الحيوانات الجافة وغيرها من أنواع الوقود التقليدي ، رغم أنها كبيرة في بعض البلدان ، لعدم توافر بيانات يعول عليها وشاملة .

واستخدام الطاقة معبر عنه باعتباره نصيب الفرد بالكيلو غرامات من مكافئات النفط . ومؤشر الناتج هو تقدير للناتج المحلي الإجمالي الذي يتم إنتاجه بكيلو غرام من مكافئات النفط بالدولارات الأمريكية .

وتشير واردات الطاقة إلى القيمة الدولارية للطاقة المستوردة - القسم ٣ من التصنيف الدولي التجاري الموحد ، التنقيح ١ - ويعبر عنها باعتبارها نسبة مئوية من حصيلة الصادرات السلبية . ونظرا لأن البيانات المتعلقة بواردات الطاقة لا تسمح بالترقية بين واردات البترول لأغراض الوقود ولأغراض استخدامها في صناعة البتروكيماويات ، فربما تبين

والدقيق والبرغل والأرز والحبوب الخشنة ، وعنصر الغلال في الأغذية المخلوطة . والأرقام لا تقبل المقارنة المباشرة بسبب فروق نظم الإبلاغ والمواعيد ؛ إذ تستند واردات الغلال بصفة عامة إلى بيانات السنة الميلادية حسب التبليغ من البلدان المتلقية ، وتستند المعونة الغذائية من الغلال إلى البيانات المتعلقة بالسنوات المحصولية حسب تقارير البلدان المانحة والمنظمات الدولية بما في ذلك مجلس القمح العالمي وبرنامج الأغذية العالمي . يضاف إلى هذا أن المعلومات المتعلقة بالمعونة الغذائية الواردة من المانحين قد لا تتفق مع ما يتلقاه فعلا المستفيدون في فترة معينة بسبب التأخير في النقل والتسجيل ، أو لأن المعونة في بعض الأحيان لا تبلغ إلى الفاو ، أو إلى المنظمات الدولية الأخرى المعنية . وقد لا تظهر واردات المعونة الغذائية أيضا في سجلات الجمارك . والمرجع الزمني لمعونة الأغذية هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

ويقيس استهلاك الأسمدة مغذيات النبات المستخدمة في الأراضي المنزرعة . وتشمل منتجات الأسمدة ، الأسمدة الأزوتية و البوتاسية والفوسفاتية (والتي تشمل الفوسفات الصخري المطحون) . وتعرف الأرض المنزرعة بأنها الأرض المزروعة بمحاصيل دائمة وبمحاصيل مؤقتة (والمساحات التي تزرع بمحصولين تحسب مرة واحدة) والمروج المؤقتة لحصد العشب أو الرعي ، والأراضي التي تزرع حدائق لتغذية السوق أو تلبية حاجة مطبخ الأسرة ، والأراضي المراحة ، أو العاطلة مؤقتا ، والمرجع الزمني لاستهلاك الأسمدة هو السنة المحصولية ، من تموز / يولية إلى حزيران / يونية .

وتم احتساب متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي . ويربط الرقم القياسي بمعدل النمو السنوي المتوسط لنصيب الفرد من الغذاء المنتج في ٧٩ - ١٩٩٣ بالنسبة إلى المتوسط المنتج سنويا في ٧٩ - ١٩٨١ (٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠) . وقد استخرجت التقديرات بقسمة كمية المواد الغذائية المنتجة على جملة عدد السكان . ولأغراض هذا الرقم القياسي ، عرفت الأغذية بأنها تتألف من المكسرات والبقول والفاكهة والحبوب والخضر وقصب السكر وبنجر السكر والجذور النشوية وزيوت الطعام والماشية ومنتجاتها . وتقاس كميات إنتاج الأغذية مع استبعاد العلف الحيواني والبيذور المستخدمة في الزراعة والأغذية التي تفقد أثناء عمليات التجهيز والتوزيع .

وتم قياس منتجات الأسماك بمستوى الإمداد اليومي من البروتين المستمد من استهلاك الأسماك بالنسبة لإجمالي الإمداد اليومي من البروتين من كل الأغذية . ويلقى هذا التقدير الضوء

هذه النسب المئوية مدى الاعتماد على الطاقة المستوردة بأكبر من قيمته .

وقد حسبت المقاييس الموجزة لإنتاج الطاقة واستهلاكها بتجميع الأحجام التي تتعلق بكل سنة من السنوات التي تغطيها الفترة ، وبعد ذلك طبقت طريقة معدل نمو المربعات الصغرى . وفيما يتعلق بنصيب الفرد من استهلاك الطاقة ، استخدمت أوزان السكان لحساب المقاييس الموجزة للسنوات المحددة .

وحسبت المقاييس الموجزة لواردات الطاقة باعتبارها نسبة مئوية من الصادرات السلعية من المجاميع الكلية للمجموعة المتعلقة بواردات الطاقة والصادرات السلعية بالدولارات الجارية .

الجدول ٦ - هيكل الصناعة التحويلية

استمدت البيانات الأساسية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية من سلاسل البنك الدولي للحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالعملات الوطنية ، وتم تحويل القيمة المضافة بالأسعار الجارية بالعملات الوطنية إلى دولارات أمريكية بتطبيق طريقة التحويل لسنة واحدة ، كما جرى وصفها في الملاحظة التقنية المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

أما البيانات المتعلقة بتوزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية فيما بين الصناعات فقد قمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وأجريت حسابات التوزيع من العملات الوطنية بالأسعار الجارية .

وتصنيف الصناعات التحويلية يتفق مع التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية الذي وضعته الأمم المتحدة ، التفتيح ٢ . فالأغذية والمشروبات والتبغ تشمل الفرع ٣١ من التصنيف الدولي ؛ والمنسوجات والملابس تشمل الفرع ٣٢ ؛ والآلات ومعدات النقل تشمل المجموعات الكبرى ٣٨٢ - ٣٨٤ والكيمويات تشمل المجموعات الكبرى ٣٥١ و ٣٥٢ ، والمواد الأخرى تضم الخشب والمنتجات المتعلقة به ، (الفرع ٣٣) ، والورق والمنتجات ذات الصلة (الفرع ٣٤) ، والبتروك والمنتجات ذات الصلة (المجموعات الكبرى ٣٥٣ - ٣٥٦) ، والفلزات الأساسية والمنتجات المعدنية الأساسية (الفرعان ٣٦ و ٣٧) ، والمنتجات المعدنية المصنوعة والسلع المهيمنة (المجموعات الكبرى ٣٨١ و ٣٨٥) والصناعات الأخرى (المجموعة الكبرى ٣٩٠) . وعندما يشار إلى أن البيانات المتعلقة بالمنسوجات أو الآلات أو المواد الكيماوية غير متوافرة ، يجرى إدراجها ضمن المواد الأخرى .

والمقاييس الموجزة الواردة بالنسبة للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية ، هي اجماليات حسبت بأسلوب التجميع المشار إليه في بداية الملاحظات التقنية .

الجدول ٧ - إيرادات الصناعة التحويلية ونواتجها

تظهر في هذا الجدول أربعة مؤشرات - مؤشران يتعلقان بالإيرادات الحقيقية لكل مستخدم ، مؤشر خاص بنصيب العمل من جملة القيمة المضافة المولدة ، ومؤشر يتعلق بنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية . وتستند المؤشرات إلى البيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، وإن كانت المكشطات مستمدة من مصادر أخرى حسبما يرد بيانه فيما يلي .

الإيرادات بالنسبة لكل مستخدم هي بالأسعار الثابتة وقد استخرجت بتكميش الإيرادات الاسمية بالنسبة لكل مستخدم ، بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلد . والرقم القياسي لأسعار المستهلك مستمد من الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي .

أما جملة الإيرادات باعتبارها نسبة مئوية من القيمة المضافة فقد استخرجت بقسمة جملة إيرادات المستخدمين على القيمة المضافة بالأسعار الجارية ، لظهار نصيب العمل في الدخل المولد في قطاع الصناعة التحويلية . وأما نصيب المستخدم من الناتج الإجمالي فهو بالأسعار الثابتة ومعرض باعتباره رقماً قياسياً لانتاجية العمل الشاملة في الصناعة التحويلية باستخدام ١٩٨٠ كسنة أساس . وللتوصل إلى هذا المؤشر تم تصحيح بيانات اليونيدو المتعلقة بنصيب المستخدم من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية وذلك باستخدام المكشطات الضمنية للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية أو في الصناعة ، مأخوذة من ملفات بيانات الحسابات القومية في البنك الدولي .

ولتحسين القابلية للمقارنة فيما بين البلدان قامت اليونيدو ، حيثما كان ذلك ممكناً ، بتوحيد التغطية بحيث تشمل المؤسسات التي تستخدم خمسة مستخدمين أو أكثر .

وتتفق المفاهيم والتعاريف مع التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات الصناعية التي تنشرها الأمم المتحدة . والإيرادات (من أجور ومرتبات) تغطي كل ما يدفعه صاحب العمل من مكافآت إلى المستخدمين خلال السنة . وتشمل المدفوعات (أ) جميع المدفوعات النقدية المنتظمة ومقابل العمل الإضافي والمكافآت وتكلفة علاوات غلاء المعيشة ؛ (ب) الأجور والمرتبات المدفوعة في العطلات والأجازات المرضية ؛ (ج) الضرائب واشتراكات التأمين الاجتماعي وما إلى ذلك

مما يستحق دفعه من جانب المستخدمين ويقوم صاحب العمل بخصمه ؛ (د) المدفوعات العينية .

أما تعبير « المستخدمين » الوارد في هذا الجدول ، فيضم فئتين قامت الأمم المتحدة بتعريفهما ، ألا وهما : المستخدمون المنتظمون والأشخاص المتعاقدون . وهاتان الفئتان مجتمعتين تشملان المستخدمين المنتظمين والملاك العاملين ، والشركاء العاملين في أنشطة الأعمال ، وعمال الأسرة الذين لا يتقاضون أجرا ، ويستبعد منهم عمال المنازل . وتشير البيانات إلى متوسط عدد المستخدمين خلال السنة .

وتعرف « القيمة المضافة » بأنها القيمة الجارية للنواتج الإجمالية ناقصا التكلفة الجارية (أ) للمواد والوقود وغير ذلك من الامدادات المستهلكة ، (ب) للعمل المتعاقد عليه والصادر به تكليف والذي يقوم به آخرون ، (ج) لعمليات الإصلاح والصيانة من جانب الغير ، (د) للسلع التي شحنت بنفس حالتها عند تسلمها .

وتقدر قيمة النواتج الإجمالية إما على أساس الإنتاج ، أو الشحنت ، فإن كانت على أساس الإنتاج شملت (أ) قيمة جميع منتجات المؤسسة ، (ب) قيمة الخدمات الصناعية التي أدت إلى الغير ، (ج) قيمة السلع المشحونة بنفس حالتها عند تسلمها ، (د) قيمة الكهرباء المباعة ، (هـ) صافي التغيير في قيمة العمل الجارى بين بداية فترة الإسناد ونهايتها . وفي حالة التقديرات التي توضع على أساس الشحنت ، يدرج أيضا صافي التغيير الذي طرأ على قيمة رصيد السلع التامة الصنع بين بداية فترة الإسناد ونهايتها .

الجدولان ٨ و ٩ - نمو الاستهلاك والاستثمار ، وهيكل الطلب

عرف النواتج المحلي الإجمالية في الملاحظة الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ ، ولكن تعريفه في هذين الجدولين ورد بقيم المشتري .

ويشمل الاستهلاك الحكومي العام جميع المصروفات الجارية المتعلقة بالمشتريات من السلع والخدمات من جانب جميع مستويات الحكومة . وتعتبر المصروفات الرأسمالية على الدفاع والأمن القومي مصروفات استهلاكية .

والاستهلاك الخاص ، الخ . هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات بما في ذلك المنتجات المعمرة (مثل السيارات والغسالات والكمبيوتر المنزلي) المشتراة ، أو التي تحصل عليها الأسر المعيشية والمؤسسات التي لا تستهدف الربح باعتبارها دخلا عينيا . وتستبعد منه مشتريات المساكن ، وإن كان يشمل الإيجار المحتسب للمساكن التي يشغلها أصحابها . وهو يشمل من الناحية

العملية أي فروق احصائية في استخدام الموارد . وهذا يعنى بالأسعار الثابتة ، أنه يشمل كذلك انحرافات إعادة القياس عن إعادة تحديد الأساس جزئيا ، وهو ما تم شرحه في بداية الملاحظات التقنية .

ويتكون الاستثمار المحلي الإجمالي من الإنفاق المكرس للإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد ، زائدا التغييرات الصافية في مستوى المخزون .

وتحسب المنخرات المحلية الإجمالية بطرح جملة الاستهلاك من الناتج المحلي الإجمالي .

وتمثل الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج ، قيمة جميع السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج التي تورد إلى بقية العالم ، وهي تشمل البضاعة والتولون والتأمين والسفر وما إلى ذلك من الخدمات من غير عناصر الإنتاج ، وتستبعد من ذلك قيمة الخدمات من عناصر الإنتاج مثل الدخل من الاستثمار والفائدة ودخل العمل . كما تستبعد التحويلات الجارية .

ويمثل ميزان الموارد الفرق بين الصادرات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج والواردات من السلع والخدمات من غير عناصر الإنتاج .

وقد استخدمت السلاسل التي أعيد تحديد أساسها جزئيا لعام ١٩٨٧ بوحدة العملات المحلية الثابتة لاحتساب المؤشرات في الجدول ٨ . أما توزيع النواتج المحلي الإجمالي في الجدول ٩ فقد تم حسابه من سلاسل الحسابات القومية بوحدة العملات المحلية الجارية .

وقد احتسبت المقاييس الموجزة بالطريقة التي ورد شرحها في الملاحظة المتعلقة بالجدولين ٢ و ٣ .

الجدول ١٠ - مصروفات الحكومة المركزية

البيانات المتعلقة بمالية الحكومة المركزية الواردة في الجدولين ١٠ و ١١ مستمدة من الكتاب السنوي للإحصاءات المالية الحكومية (١٩٩٤) الذي يصدره صندوق النقد الدولي ، وكذلك من ملفات البيانات لدى صندوق النقد الدولي . ويتم الاخطار عن حسابات كل بلد باستخدام نظام التعاريف والتصنيفات المشتركة الواردة في دليل الإحصاءات المالية الحكومية (١٩٨٦) الذي أصدره صندوق النقد الدولي .

وللاطلاع على تفسير كامل وموثوق به للمفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات : انظر مصادر صندوق النقد الدولي هذه .

ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية والتشييد والتجديد والتدريب . وتندرج تحت هذه الفئة أيضا بنود ترتبط بها بصورة وثيقة مثل برامج المعونة العسكرية . ولا يتضمن الدفاع المصروفات على النظام العام والأمن ، التي تصنف بصورة منفصلة .

ويشمل التعليم المصروفات على توفير مدارس الحضنة والمدارس الابتدائية والثانوية ، والجامعات والكليات ، ومؤسسات التدريب المهني والتقني وغيرها ، وإداراتها والتفتيش عليها ودعمها . ويشمل ذلك أيضا المصروفات المنفقة على التنظيم والإدارة العامة لنظام التعليم ، وعلى البحوث التي تجرى بشأن أهدافه وتنظيمه وإدارته وأساليبه ، وعلى الخدمات الإضافية مثل النقل والوجبات المدرسية والخدمات الطبية وخدمات علاج الأسنان في المدارس .

أما الصحة فتغطي المصروفات العامة على المستشفيات ومراكز الأمومة ومراكز طب الأسنان ، والمستوصفات ذات المكون الطبي الكبير ، وعلى برامج الصحة القومية والتأمين الطبي ، وعلى تنظيم الأسرة والصحة الوقائية .

ويغطي الإسكان والمرافق العامة الموفرة لأسباب الراحة والضمان الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية ، المصروفات على الإسكان (باستبعاد دعم الفائدة الذي يصنف عادة باعتباره مصروفات « أخرى ») مثل المشروعات المرتبطة بالدخل ، وعلى توفير الإسكان ودعمه ، وأنشطة تطهير الأحياء الفقيرة ، وعلى تنمية المجتمع المحلي ، وخدمات الصرف الصحي . كما تشمل هذه البنود ما يقدم من تعويضات إلى المرضى والعاجزين عن العمل بصورة مؤقتة بسبب فقدان الدخل ، وعلى ما يدفع إلى المسنين والعاجزين عن العمل بصورة دائمة ، والعاطلين عن العمل ، وعلى الإعانات التي تدفع للعائلات والأمومة والأطفال . وهي تشمل أيضا تكلفة خدمات الرعاية الاجتماعية كالعناية بالمسنين والعاجزين عن العمل والأطفال . وكثير من المصروفات المتعلقة بالدفاع عن البيئة مثل التقليل من التلوث ، وإمدادات المياه ، وشؤون النظافة الصحية وجمع النفايات ، تدرج في هذه الفئة دون تمييز .

وتتألف الخدمات الاقتصادية من المصروفات العامة المرتبطة بتنظيم عمليات دوائر الأعمال ودعمها وتشغيلها على نحو أدعى إلى الكفاءة ، والتنمية الاقتصادية ، وعمليات تصحيح أوجه الخلل الإقليمية وتوفير فرص العمل . ومما يدخل في الأنشطة المشمولة إجراء البحوث ، وتنشيط التجارة ، وإجراء مسح جيولوجية ، والتفتيش على فئات معينة من الصناعات وتنظيم أعمالها .

ويقصد بالتعليق التالي أساسا ، وضع هذه البيانات في سياق المدى الواسع من المؤشرات الواردة في هذه الطبعة .

وقد احتسبت أنصبة كل فئة من جملة المصروفات والإيرادات الجارية من واقع السلاسل بالعملة الوطنية . وبسبب ما في البيانات المتاحة من فروق في التغطية ، فإن المكونات الفردية لمصروفات الحكومة المركزية وإيراداتها الجارية الموضحة في هذه الجداول قد لا تقبل المقارنة بصورة دقيقة عبر الاقتصادات جميعا .

يضاف إلى ذلك أن عدم كفاية التغطية الإحصائية لحكومات الولاية والأقليم والمحليات ، يفرض استخدام البيانات الخاصة بالحكومة المركزية ؛ وربما ينتقص هذا انتقاصا خطيرا من الصورة الإحصائية لتخصيص الموارد للأغراض المختلفة أو يشوهها ، ولا سيما في البلدان التي تتمتع فيها المستويات الأدنى من الحكومات بقدر كبير من الاستقلال الذاتي ، وتتحمل المسؤولية عن كثرة من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية . يضاف إلى هذا أن مفهوم « الحكومة المركزية » قد يعنى واحدا من مفهومين محاسبيين : المحاسبة الموحدة أو محاسبة الموازنة . فالمتبع بالنسبة لمعظم البلدان أن يتم توحيد البيانات المالية للحكومة المركزية في حساب واحد شامل ، وإن كان المتبع في بلدان أخرى أن يقتصر الأمر على توفير حسابات موازنة الحكومة المركزية . وبالنظر إلى أن وحدات الحكومة المركزية ليست كلها مندرجة دائما في حسابات الموازنة فإن الصورة الشاملة لأنشطة الحكومة المركزية تفنقر عادة إلى الكمال . وقد أشير في الحواشي إلى البلدان التي أخطرت عن بيانات موازنتها .

وبالتالي ، فإن البيانات المقدمة ، ولا سيما ما تعلق منها بالتعليم والصحة ، لا تقبل المقارنة عبر البلدان . وفي كثير من الاقتصادات تستأثر الخدمات الصحية والتعليمية التي يوفرها القطاع الخاص بمنزلة جوهرية ، وفي بلدان أخرى تمثل الخدمات العامة المكون الرئيسي في جملة المصروفات ، وإن كان من المحتمل تمويلها من جانب المستويات الدنيا من الحكومات . ومن هنا يتعين التنذر بالحذر عند استخدام البيانات في مقارنات عبر البلدان . وتتألف مصروفات الحكومات المركزية من المصروفات التي تقوم بها جميع المكاتب والمصالح والمؤسسات الحكومية وسواها من الهيئات التي تعد وكالات أو أجهزة للسلطة المركزية لبلد ما . وتشمل كلا من المصروفات الجارية والرأسمالية (الإنمائية) .

ويشمل الدفاع جميع المصروفات سواء أجرتها وزارة الدفاع أو سواها ، للاتفاق على الحفاظ على القوات المسلحة ، بما في

والضرائب على استخدام السلع ، أو الممتلكات ، وأرباح الاحتكارات المالية . وتشمل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ، الرسوم المفروضة على الواردات وعلى الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ، وأرباح التبادل والضرائب على التبادل . وتشمل الضرائب الأخرى الضرائب المفروضة على قوائم المرتبات الخاصة برب العمل ، أو الضرائب على العمل وضرائب الممتلكات ، والضرائب غير القابلة للتخصيص لفئات أخرى . وقد تشمل قيما سلبية هي عمليات تصحيح مثل الضرائب التي تحصل باسم حكومات الولايات ، أو الحكومات المحلية والتي لا تقبل التخصيص لفئات ضريبة فردية .

ويتألف الإيراد من غير الضرائب من المتحصلات التي ليست لها صفة الإلزام ، أو عدم الاسترداد ، والتي تدفع لأغراض عامة ، مثل الغرامات والرسوم الإدارية أو دخل منظم المشروعات الناجم عن ملكية الحكومة للعقارات . ولا تدرج فيها حصينة المنح والقروض ، والمبالغ الناشئة عن تسديد قروض سابقة قدمتها الحكومة ، أو تحمل استحقاقات أو حصيلة بيع الأصول الرأسمالية .

الجدول ١٢ - النقود وأسعار الفائدة

تستند البيانات المتعلقة بالنقود معرفه بمعناها الواسع إلى الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي . وتشمل النقود بتعريفها الواسع معظم الخصوم المستحقة على المؤسسات النقدية لبلد ما لصالح مقيمين خلاف الحكومة المركزية . وبالنسبة لمعظم البلدان ، فإن النقود بتعريفها الواسع تمثل إجمالي النقود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٤) ، وأشباه النقود (الإحصاءات المالية الدولية ، السطر ٣٥) . وتشمل النقود وسائل الدفع التي يستخدمها الاقتصاد : العملة المتداولة خارج البنوك والودائع تحت الطلب . أما أشباه النقود فتشمل الودائع لأجل وودائع الادخار ، وما يماثل ذلك من حسابات مصرفية يقوم مصدرها بمبادلتها بالنقود بقدر ضئيل من التأخير أو الغرامة ، إن وجدا أصلا . ومتى كانت المؤسسات المالية غير النقدية مصدرا هاما للخصوم شبه النقدية ، فإن هذه الخصوم تدرج أيضا في قياس النقود معرفه بمعناها الواسع .

وتحسب معدلات النمو بالنسبة للنقود معرفه بمعناها الواسع من واقع الأرقام في نهاية السنة ، في حين يستخدم متوسط أرقام نهاية السنة عن السنة المعينة والسنة السابقة عليها ، لقياس النسبة بين النقود معرفه بمعناها الواسع والنتائج المحلي الإجمالي .

وتمثل أسعار الفائدة الأسمية للمصارف ، المستمدة بدورها من

وتغطي المصروفات الأخرى الخدمات العامة ، ومدفوعات الفائدة والبنود غير المدرجة في مكان آخر ، وهي تشمل أيضاً بالنسبة لعدد قليل من الاقتصادات ، المبالغ التي لم يمكن تخصيصها لمكونات أخرى (أو تعديلات ناشئة من المستحقات للحسابات النقدية) .

وإجمالي المصروفات محدد بصورة أضيق من مقياس الاستهلاك الحكومي العام الوارد في الجدولين ٨ و ٩ ؛ لأنه يستبعد المصروفات الاستهلاكية للدولة والحكم المحلي . وفي الوقت نفسه ، فإن مصروفات الحكومة المركزية تم تعريفها بصورة أوسع ؛ لأنها تتضمن اجمالي الاستثمار المحلي للحكومة ، ومدفوعات التحويل .

ويعرف الفائض / العجز الشامل بأنه الإيراد الجارى والرأسمالى والمنح الرسمية المتلقاة ناقصا جملة المصروفات والاقتراض بعد استئزال ما سدد منه .

الجدول ١١ - الإيراد الجارى للحكومة المركزية

أدرجت في الفقرات الأربع الأولى من الملاحظة المتعلقة بالجدول ١٠ المعلومات الخاصة بمصادر البيانات وقابليتها للمقارنة وتعريف الحكومة المركزية . والإيراد الجارى من حيث المصدر عبر عنه باعتباره نسبة مئوية من جملة الإيراد الجارى ، وهو مجموع إيراد الضرائب والإيراد من غير الضرائب ، ويتم حسابه من واقع العملات الوطنية .

ويعرف إيراد الضرائب ، بأنه المتحصلات الإلزامية بغير مقابل وغير القابلة للاسترداد لاستخدامها في الأغراض العامة . وتشمل الفوائد المحصلة على متأخرات الضرائب والغرامات التي يتم تحصيلها بسبب عدم أداء الضرائب ، أو التأخر في تسديدها ، وهي موضحة خالصة من المبالغ التي ردت ، أو غير ذلك من المعاملات التصحيحية . والضرائب على الدخل ، والأرباح ، والأرباح الرأسمالية ، هي ضرائب تفرض على الدخل الصافى الفعلى أو المقدر جزافيا للأفراد ، وأرباح المشروعات والأرباح الرأسمالية سواء تحققت من مبيعات الأراضي ، أو الأوراق المالية ، أو غير ذلك من الأصول . أما المدفوعات فيما بين الإدارات الحكومية فيتم إلغاؤها في عملية التجميع . وتشمل اشتراكات الضمان الاجتماعى ، الاشتراكات التي يدفعها أرباب العمل والمستخدمون لحساب الضمان الاجتماعى ، وكذلك اشتراكات الذين يعملون لحساب أنفسهم ، والمتعطلين عن العمل . وتشمل الضرائب المحلية على السلع والخدمات ، الضرائب على المبيعات العامة أو حجم الأعمال أو القيمة المضافة ، ورسوم الإنتاج الانتقائية المفروضة على السلع ، والضرائب الانتقائية المفروضة على الخدمات ،

الإحصاءات المالية الدولية ، الأسعار التي تدفعها المصارف التجارية أو المشابهة إلى حائزى خصومها شبه النقدية (سعر الإيداع) والتي تحملها المصارف على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين (سعر الإقراض) . على أن قابلية البيانات للمقارنة الدولية محدودة ، وهذا راجع في جزء منه إلى اختلاف التغطية والتعاريف .

وبالنظر إلى أن أسعار الفائدة (ومعدلات نمو النقود معرفة بمعناها الواسع) يتم التعبير عنها بالقيم الاسمية ، فإن قنرا كبيرا من التباين بين البلدان ينشأ من الفروق في التضخم . ولسهولة الإسناد فإن مؤشر أحدث بيانات التضخم الوارد في الجدول ١ قد أعيد إدراجه في هذا الجدول .

الجدول ١٣ - نمو تجارة السلع

مصدر البيانات الأساسي للقيم التجارية الجارية هو قاعدة بيانات التجارة الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقد تم استكمالها ببيانات من الإحصاءات المالية الدولية التي يصدرها صندوق النقد الدولي وقاعدة بيانات التجارة السلعية (كومتريد) وتقديرات البنك الدولي .

وتغطي صادرات السلع و وارداتها ، مع بعض الاستثناءات ، تحركات التجارة الدولية للسلع عبر الحدود الجمركية ؛ والتجارة في الخدمات ليست متضمنة في هذا . وتقدر قيمة الصادرات على أساس فوب (التسليم على ظهر المركب) والواردات على أساس سيف (التكلفة والتأمين والنولون) ما لم ينص على خلاف ذلك في المصادر المذكورة آنفا . وهذه القيم هي بالدولارات الجارية .

وتستند معدلات نمو صادرات السلع و وارداتها إلى بيانات الأسعار الثابتة التي استمدت من بيانات قيم الصادرات والواردات بعد تكميشها بالرقم القياسي للسعر المناظر . ويستخدم البنك الدولي الأرقام القياسية للأسعار التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل وتلك الواردة في الإحصاءات المالية الدولية للاقتصادات مرتفعة الدخل . وقد تختلف معدلات النمو هذه عن الأرقام المستمدة من المصادر القومية ؛ لأن الأرقام القياسية القومية للأسعار قد تستخدم سنوات أساس مختلفة واجراءات للترجيح مختلفة عما يستخدمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

أما معدلات التبادل التجاري أو صافي معدلات المقايضة التجارية ، فهي تقيس الحركة النسبية لأسعار الصادرات بالمقارنة بحركة أسعار الواردات . وإذا حسب المؤشر باعتباره

النسبة بين الرقم القياسي لمتوسط أسعار الصادرات في بلد ما والرقم القياسي لمتوسط أسعار وارداته ، فإنه يبين التغيرات التي حدثت في مستوى أسعار الصادرات باعتبارها نسبة مئوية من أسعار الواردات ، وذلك بالإحالة إلى سنة الأساس . والأرقام القياسية لمعدلات التبادل التجاري موضحة بالنسبة لعامى ١٩٨٥ و ١٩٩٣ على أساس أن سنة ١٩٨٧ = ١٠٠ . وقد استمدت الأرقام القياسية للأسعار من المصادر التي سبق إيرادها بشأن معدلات نمو الصادرات والواردات .

وتحسب المقاييس الموجزة لمعدلات النمو بتجميع سلاسل السعر الدولارى الثابت لعام ١٩٨٧ بالنسبة لكل سنة ، ثم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتحديد معدل النمو في الفترات الموضحة .

الجدولان ١٤ و ١٥ - هيكل واردات وصادرات السلع

استمدت الحصص الواردة في هذين الجدولين من قيم التجارة بالدولارات الجارية كما وردت في نظام البيانات التجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واستكملت ببيانات من نظام الكومتريد التابع للأمم المتحدة .

وقد ورد تعريف صادرات السلع و وارداتها في الملاحظة التقنية الخاصة بالجدول ١٣ .

وجرى تصنيف الصادرات والواردات على تسق التصنيف التجارى الدولى الموحد للسلسلة م ، رقم ٣٤ ، التفتيح ١ . والبيانات غير متاحة بالنسبة لأنواع معينة من السلع ، فيما يتعلق ببعض البلدان ، ولا يمكن عرض التفصيل الكامل لها .

والسلع الغذائية الواردة في الجدول ١٤ هي الواردة في التصنيف التجارى الدولى الموحد الأقسام صفر ، ١ و ٤ الفرع ٢٢ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية والبنور الزيتية والمكسرات الزيتية والبنر الزيتى) ، و مواد الوقود هي السلع الواردة في التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٣ (الوقود المعدنى و مواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) . والسلع الأولية الأخرى واردة في التصنيف التجارى الدولى الموحد في القسم ٢ (المواد الخام غير الغذائية باستثناء مواد الوقود) ما عدا الفرع ٢٢ (البنور الزيتية والمكسرات الزيتية والبنر الزيتى) والفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . والآلات ومعدات النقل هي السلع الواردة في التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧ . والسلع المصنوعة الأخرى التي تحسب باعتبارها الباقي من جملة قيمة الواردات من السلع المصنوعة ، تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ .

والأصناف المصنوعة ، وآلات ومعدات النقل ، والأصناف والسلع المصنوعة الأخرى التي لم تصنف في مكان آخر (مع استبعاد الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . وهذا التعريف أوسع نوعاً ما من التعريف المستخدم لتحديد مصدرى السلع المصنوعة .

والمجموعات الأساسية للمنتجات المصنوعة الواردة في التقرير تم تعريفها كالتالى : المنسوجات والملابس (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسمان ٦٥ و ٨٤) ، الكيماويات (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٥) الآلات الكهربائية والإلكترونيات (التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧٢) ومعدات النقل (التصنيف الموحد ، القسم ٧٣) وسلع أخرى معرفة باعتبارها الباقى . وقد استخدمت بيانات التنقيح ١ من التصنيف التجارى الموحد بالنسبة لعام ١٩٧٠ ، فى حين استخدمت البيانات المكافئة فى التنقيح ٢ بالنسبة لعام ١٩٩٣ .

الجدول ١٧ - ميزان المدفوعات والاحتياطيات

الإحصاءات الواردة فى هذا الجدول هى فى معظمها كما وردت فى تقارير صندوق النقد الدولى ، ولكنها تشمل أحدث التقديرات التى أعدها العاملون فى البنك الدولى ، وفى حالات نادرة تشمل ما قام به البنك نفسه من تصحيح فى التغطية ، أو فى التصنيف لتعزيز القابلية للمقارنة الدولية . والقيم الواردة فى هذا الجدول هى بدولارات الولايات المتحدة محولة بأسعار الصرف الجارية .

وميزان الحساب الجارى بعد التحويلات الرسمية ، هو الفرق بين (أ) صادرات السلع والخدمات (من عناصر الإنتاج أو من غير عناصر الإنتاج) وكذلك التدفقات إلى الداخل من التحويلات بدون مقابل (الخاصة والرسمية) و (ب) الواردات من السلع والخدمات ، وكذلك التحويلات بدون مقابل إلى بقية أنحاء العالم .

وميزان الحساب الجارى قبل التحويلات الرسمية ، هو ميزان الحساب الجارى الذى يعالج صافى التحويلات الرسمية بدون مقابل باعتبارها مماثلة لحركات رؤوس الأموال الرسمية . والفرق بين قياسى ميزان المدفوعات هو فى الأساس معونة أجنبية على هيئة منح ومساعدة تقنية ومعونة غذائية وهى تميل فى حالة معظم البلدان النامية إلى جعل أوجه عجز الحساب الجارى أصغر من احتياجات التمويل .

ويغطى صافى تحويلات العاملين بالخارج المدفوعات والمتحصلات التى يحولها المهاجرون من دخلهم ، سواء كانوا

والوقود والمعادن والفلزات الواردة فى الجدول ١٥ هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٣ (الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما يتصل بها من مواد) وفى الفرعين ٢٧ و ٢٨ (المعادن والأسمدة الخام باستبعاد الفحم والبتروك والاحجار الكريمة وخامات المعادن الحديدية وخردة المعادن) وفى الفرع ٦٨ (المعادن غير الحديدية) . والسلع الأولية الأخرى هى الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، الأقسام صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ (المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الخام غير الغذائية والزيت والشحوم والشمع) ما عدا الفرعين ٢٧ و ٢٨ . وآلات ومعدات النقل هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، القسم ٧ . والسلع المصنوعة الأخرى تمثل الأقسام من ٥ إلى ٩ فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ما عدا القسم ٧ والفرع ٦٨ . وأدرجت المنسوجات والملابس الواردة فى الفرعين ٦٥ و ٨٤ من التصنيف التجارى الدولى الموحد (المنسوجات والغزل والأقمشة والسلع المصنوعة والمنتجات ذات الصلة والملابس) باعتبارها مجموعة فرعية للسلع المصنوعة الأخرى ، وهى بند فى المذكرة .

الجدول ١٦ - واردات منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى من السلع المصنوعة

البيانات مستمدة من الأمم المتحدة ، كما أبلغت عنها الاقتصادات مرتفعة الدخل الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ، فيما عدا البرتغال وتركيا والمكسيك واليونان .

ويورد الجدول قيمة الواردات من السلع المصنوعة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مرتفعة الدخل حسب اقتصاد المنشأ والتركيب النوعى لهذه الواردات حسب المجموعات الكبيرة للمنتجات المصنوعة . وتستند هذه البيانات إلى قاعدة بيانات الكومتريد للأمم المتحدة - التنقيح ١ للتصنيف التجارى الدولى لعام ١٩٧٠ والتنقيح ٢ للتصنيف التجارى الدولى لعام ١٩٩٣ .

والواردات من السلع المصنوعة إلى الأسواق الأساسية من اقتصادات فرادى ، هى أفضل بديل متاح يبين حجم وتكوين صادرات الاقتصادات النامية من السلع المصنوعة لجميع جهات الوصول مأخوذة معاً .

والسلع المصنوعة هى السلع الواردة فى التصنيف التجارى الدولى الموحد ، التنقيح ١ ، الأقسام من ٥ إلى ٩ (الكيماويات والمنتجات المتصلة بها ، والسلع المصنوعة الأساسية ،

الوكالات الرسمية لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . ولئن قصد بهذا التعريف استبعاد المساعدة العسكرية البحتة ، فإن الخط الفاصل يكون مطموسا أحيانا ، والعبرة عادة بالتعريف الذي يستخدمه بلد المنشأ . كما أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشمل قيمة التعاون والمساعدة في الميدان التقني . وجميع البيانات المعروضة مقمنة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وجميع القيم بدولارات الولايات المتحدة تم تحويلها بأسعار الصرف الرسمية .

وصافي إجمالي التدفقات هو صافي المدفوعات المنصرفة إلى البلدان النامية والمؤسسات متعددة الأطراف . والمدفوعات المنصرفة لمؤسسات متعددة الأطراف يتم الآن الإخطار عنها بالنسبة لجميع أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية على أساس تاريخ إصدار أئونة الصرف ، ومن قبل كان بعض أعضاء اللجنة يقومون بالإخطار على أساس تاريخ الصرف الفعلي .

وتم تحويل القيم الاسمية الواردة في موجز المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مرتفعة الدخل ، على أساس الأسعار في عام ١٩٩٢ باستخدام مكش الناتج المحلي الإجمالي بالدولارات . ويستند هذا المكش إلى الزيادات السعرية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناء البرتغال وتركيا والمكسيك واليونان) مقيسة بالدولارات . ويدخل في اعتباره التغيرات الطارئة في أسعار التكافؤ بين الدولار والعملة القومية ، فإذا انخفضت قيمة الدولار مثلا وجب تعديل التغيرات السعرية المقيسة بالعملة القومية في الاتجاه المعكوس بمقدار الانخفاض في الدولار ، وذلك للتوصل إلى التغيرات السعرية بالدولار .

وعلاوة على أن الجدول يوضح الأرقام الاجمالية لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) فهو يوضح الأرقام الإجمالية لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) . والأعضاء المانحون في منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) هم : الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمملكة العربية السعودية . والبيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمتعلقة بمنظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) استقيت بدورها من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

مستخدمين أم ينتظر استخدامهم لأكثر من سنة في اقتصادهم الجديد الذي يعتبرون مقيمين فيه . وتصنف هذه التحويلات باعتبارها تحويلات خاصة بدون مقابل وتدرج في رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، في حين أن التحويلات المستمدة من مدد إقامة أقصر تدرج ضمن الخدمات باعتبارها دخل عمل . وهذه التفرقة تتفق مع الخطوط الإرشادية المقررة دوليا ، ولكن كثيرا من البلدان النامية يصنف تحويلات العمال باعتبارها حصيلة دخل عنصر من عناصر الإنتاج (وبالتالي مكونا من مكونات الناتج القومي الإجمالي) . والبنك الدولي يلتزم بالخطوط الإرشادية الدولية في تعريف الناتج القومي الإجمالي ، ولذا قد يختلف عن الممارسات القومية .

وتتألف الاحتياطات الدولية الإجمالية من الحيازات من المسكوكات الذهبية وحقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لأعضاء صندوق النقد الدولي في الصندوق وحيازات النقد الأجنبي الخاضعة لاشراف السلطات النقدية . وقد استمدت البيانات المتعلقة بالحيازات من الاحتياطات الدولية من ملفات بيانات صندوق النقد الدولي . ويتم تقييم المكون الذهبي لهذه الاحتياطات بأسعار لندن في نهاية السنة (٣١ كانون الأول / ديسمبر) أي على أساس أسعار لندن وهي ٣٧,٣٧ دولار للأوقية في ١٩٧٠ وعلى أساس ٣٩٠,٦ دولار للأوقية في ١٩٩٣ . وبسبب وجود فروق في تعريف الاحتياطات الدولية وفي تقييم الذهب وفي ممارسات إدارة الاحتياطي فإن مستويات حيازة الاحتياطي المنشورة في المصادر الوطنية ليس لها دلالة دقيقة في المقارنة . وتشير مستويات الاحتياطي عن عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ إلى نهاية السنة المبينة ، وهي بالدولارات الجارية بأسعار الصرف السائدة . وفي نهاية عام ١٩٩٣ ، عبر عن حيازات الاحتياطي بعدد شهور تغطية الواردات ، وعبر عنها أيضا بعدد الأشهر للواردات من السلع والخدمات ، التي يمكن لهذه الحيازات شراؤها .

وتحسب المقاييس الموجزة من إجماليات المجموعات للاحتياطات الدولية الإجمالية وجملة واردات السلع والخدمات بالدولارات الجارية .

الجدول ١٨ - المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأوبك

تتألف المساعدة الإنمائية الرسمية من صافي المدفوعات المنصرفة من قروض ومنح قدمت بشروط مالية ميسرة من

الجدول ١٩ - المساعدة الإنمائية الرسمية : (الإيرادات)

يتكون صافي المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المصادر ، من قروض ومنح مقدمة بشروط مالية ميسرة من جانب جميع الوكالات الرسمية الثنائية والمصادر متعددة الأطراف للنهوض بالتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية . وهو يشمل قيمة التعاون والمساعدة فى الميدان التقنى . والمدفوعات المنصرفة المبينة فى هذا الجدول لا تتفق بدقة مع ما ورد فى الجدول ١٨ ، لأن المتحصلات هى من جميع المصادر ، والمدفوعات المنصرفة فى الجدول ١٨ تشير إلى ما قدمه أعضاء منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وحدهم . وصافى المدفوعات المنصرفة يساوى إجمالى المدفوعات المنصرفة ناقصا المدفوعات إلى مقدمى المعونة لاستهلاك متحصلات المعونة السابقة . ويوضح الجدول نصيب الفرد من صافى المدفوعات المنصرفة من المساعدة الإنمائية الرسمية وباعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى .

وجرى احتساب المقاييس الموجزة لنصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية من واقع إجماليات المجموعات للسكان وللمساعدة الإنمائية الرسمية . وتم احتساب المقاييس الموجزة للمساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها نسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ، من واقع إجماليات المجموعات للمساعدة الإنمائية الرسمية وللناتج القومى الإجمالى بدولارات الولايات المتحدة الجارية .

الجدول ٢٠ - إجمالى الدين الخارجى

البيانات المتعلقة بالديون فى هذا الجدول والجداول التالية ، مستمدة من نظام البنك الدولى للإبلاغ من قبل المدينين تكمّلها تقديرات البنك الدولى . ويقتصر هذا النظام على الاهتمام بالاقتصادات النامية ، ولا يجمع بيانات عن الديون الخارجية لمجموعات أخرى من المقترضين ولا عن الاقتصادات التى ليست أعضاء فى البنك الدولى . والأرقام الدلالية المتعلقة بالديون والواردة فى الجداول من ٢٠ إلى ٢٤ ، هى بدولارات الولايات المتحدة ومحولة بأسعار الصرف الرسمية .

والبيانات الخاصة بالديون تشمل الديون الخاصة غير المضمونة التى أبلغ عنها ثلاثون بلدا ناميا ، والتقديرات الكاملة أو الجزئية الخاصة بعشرين بلدا إضافيا لا تقوم بالتبليغ ، ولكن من المعروف أن هذا النوع من الديون كبير بالنسبة لها .

وللدين طويل الأجل ثلاثة مكونات : القروض العامة ،

والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة . والقروض العامة . هى التزامات خارجية على المدينين العامين ، بما فى ذلك الحكومات القومية وأجهزتها ، وهيئاتها العامة ذات الاستقلال الذاتى . والقروض المضمونة من قبل سلطة عامة هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص تضمن سلطة عامة تسديدها . وهذان النوعان جرى جمعهما فى الجداول . والقروض الخاصة غير المضمونة ، هى التزامات خارجية لمدينين من القطاع الخاص لا تضمن سلطة عامة تسديدها .

ويشير استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى إلى التزامات إعادة الشراء تجاه صندوق النقد الدولى لجميع استخدامات موارد الصندوق ، باستثناء ما كان ناشئا عن مسحوبات فى شريحة الاحتياطى . وهو مبين بالنسبة لنهاية السنة المعينة ، ويشمل مشتريات قائمة بمقتضى شرائح الائتمان ، بما فى ذلك موارد الاتاحة الموسعة ، وجميع التسهيلات الخاصة (الرصيد الاحتياطى والتمويل التعويضى والصندوق الموسع وتسهيلات النفط) ، وقروض الصندوق الاستئماني ، والعمليات التى تتم بمقتضى تسهيل التصحيح الهيكلى المعزز . وتم تحويل استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى القائم فى نهاية السنة (الرصيد) إلى دولارات الولايات المتحدة بسعر صرف الدولار بحقوق السحب الخاصة السارى فى نهاية السنة .

والديون قصيرة الأجل هى ديون استحقاقها الأصلى سنة أو أقل . ولا تسمح البيانات المتاحة بأى تفرقة بين الديون قصيرة الأجل العامة والخاصة غير المضمونة .

ويعرف إجمالى الديون الخارجية هنا بأنه إجمالى مبلغ الديون العامة طويلة الأجل ، والديون المضمونة من سلطة عامة ، والديون الخاصة طويلة الأجل غير المضمونة ، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولى والديون قصيرة الأجل .

وإجمالى المتأخرات على الدين طويل الأجل القائم والمنصرف يشير للأصل والفائدة المستحقين وإن لم يتم دفعهما .

ونسبة القيمة الحالية إلى القيمة الاسمية هى القيمة المخصومة لمدفوعات خدمة الدين مستقبلا مقسومة على القيمة الاسمية للدين .

الجدول ٢١ - تدفق رأس المال الخارجى العام والخاص

تنصب البيانات المتعلقة بالمدفوعات المنصرفة وسداد أصل الدين (استهلاكه) ومدفوعات الفائدة على القروض العامة ،

والقروض المضمونة من سلطة عامة ، والقروض الخاصة غير المضمونة طويلة الأجل .

والمدفوعات المنصرفة هي مسحوبات من التزامات بقروض طويلة الأجل خلال السنة المحددة .

وسداد الأصل هو المبلغ الفعلي من الأصل (الاستهلاك) المدفوع بعملة أجنبية أو سلع أو خدمات في سنة محددة .

ومدفوعات الفائدة هي المبالغ الفعلية من الفائدة المدفوعة بالنقد الأجنبي والسلع والخدمات في السنة المحددة .

الجدول ٢٢ - إجمالي تدفقات الموارد الصافية وصافي التحويلات

إجمالي التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل هو المدفوعات المنصرفة ناقصا ما سدد من أصل الدين طويل الأجل العام والمضمون من سلطة عامة والخاص غير المضمون . والمنح الرسمية هي تحويلات أجرتها وكالات رسمية نقدا أو عينا ولا يتحمل المتلقي بشأنها أى دين قانوني . ولا تشمل بيانات المنح الرسمية منح المساعدة التقنية .

ويعرف صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد القائم بالإبلاغ باعتباره الاستثمار الذي يتم للحصول على حصة دائمة (عادة ١٠ في المائة من رؤوس الأموال التي لها حق التصويت) في مشروع يعمل في بلد آخر غير بلد المستثمر (يحدد حسب المقر) ، وهدف المستثمر منه هو أن يكون له صوت فعال في إدارة المشروع .

وتدفقات حقوق المساهمين في المحفظة هي مجموع أموال البلد (لاحظ أن مجموع التدفقات الإقليمية أو مجموعات الدخل لا تساوى الإجمالي بسبب الأموال الإجمالية) ، وإيرادات الودائع (الأمريكية أو العالمية) ، والمشتريات المباشرة للأسهم من قبل المستثمرين الأجانب .

وإجمالي تدفقات الموارد الصافية ، هو مجموع التدفقات الصافية من الديون طويلة الأجل (باستبعاد ائتمان صندوق النقد الدولي) ، زائدا المنح الرسمية (باستبعاد المساعدة التقنية) ، وصافي الاستثمار الأجنبي المباشر . وإجمالي التحويلات الصافية يساوى إجمالي التدفقات الصافية من الموارد ناقصا مدفوعات الفائدة على القروض طويلة الأجل وتحويلات كل أنواع الأرباح .

الجدول ٢٣ - نسب الدين الخارجى الإجمالى

إن القيمة الحالية الصافية لإجمالي الديون الخارجية كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات ، هي القيمة المخصومة

لخدمة الديون مستقبلا منسوبة للصادرات من السلع والخدمات .

والقيمة الحالية يمكن أن تكون أعلى ، وأدنى من القيمة الاسمية للدين . كما هي لزيادة القيمة الحالية عن القيمة الاسمية أو نقصها عنها هما أسعار الفائدة على القروض وسعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية . والقروض الذى يزيد سعر فائدته عن سعر الخصم يغل قيمة حالية أكبر من القيمة الاسمية للدين : ويصدق العكس على القروض التى يقل سعر فائدتها عن سعر الخصم . وعبر هذا الجدول ، فإن السلع والخدمات تشمل تحويلات العاملين . ولتقدير القيمة الحالية لإجمالي الديون الخارجية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ، يتم تحويل أرقام الدين إلى دولارات أمريكية من عملات السداد بأسعار الصرف في نهاية العام . ويتم تحويل الناتج الإجمالى من العملات القومية إلى دولارات أمريكية باتباع إجراءات التحويل الموصوفة في الملاحظة التقنية الخاصة بالجدولين ٢ و ٣ .

وإجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات هو مجموع سداد الأصل ومدفوعات الفائدة على إجمالي الدين الخارجى (كما هو معرف في الملاحظة المتعلقة بالجدول ٢٠) . وهو واحد من مقاييس كثيرة متعارف عليها تستخدم لتقييم قدرة البلد على خدمة الدين .

ومدفوعات الفائدة كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات هي المدفوعات الفعلية التى تم اجراؤها على إجمالي الدين الخارجى .

والدين الميسر كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجى يوفر معلومات عن متحصلات المقرض من المعونة من المقرضين الرسميين بشروط ميسرة ، كما حددتها لجنة المساعدة الانمائية ، أى القروض التى بها عنصر أصلى من المنح يبلغ ٢٥ في المائة أو أكثر .

والدين متعدد الأطراف كنسبة مئوية من إجمالي الدين الخارجى يورد معلومات عن متحصلات المقرض من المعونة من البنك الدولى ، وبنوك التنمية الإقليمية وغيرها من الوكالات متعددة الأطراف والوكالات الحكومية الدولية . وتستبعد القروض من الصناديق التى تديرها منظمة دولية نيابة عن حكومة مانحة واحدة .

والمقاييس الموجزة مرجحة بالصادرات من السلع والخدمات بالدولارات الجارية وبالناتج القومى الإجمالى بالدولارات الجارية على التوالى .

الجدول ٢٤ - شروط الاقتراض العام الخارجى

تشير الالتزامات إلى القروض العامة والقروض المضمونة

الجدول ٢٦ - التزايد السكاني والخصوبة

للاطلاع على التغيرات في مصادر ومحتوى البيانات الديمغرافية انظر المقدمة .

يدل المعدل الأولي للمواليد والمعدل الأولي للوفيات على عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات على التوالي مما يقع لكل ألف نسمة من السكان في السنة . والبيانات من شعبة الأمم المتحدة للسكان . والمعدلات عن عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ هي استيفاء خطي بين ٦٥ - ١٩٦٩ و ٧٠ - ١٩٧٤ ومعدلات مقدرة مستقبلياً للفترتين ٩٠ - ١٩٩٤ و ١٩٩٥ - ١٩٩٩ على التوالي .

ويمثل معدل الخصوبة الإجمالي عدد الأطفال الذين يولدون لامرأة واحدة إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات حملها ، وأن تحمل في كل عمر وفقاً لمعدلات الخصوبة السائدة بالنسبة لعمر محدد . ومصادر البيانات ومنهجها ماثلان لتطريهما في حال معدل المواليد الأولي . والمعدل لعام ٢٠٠٠ هو استيفاء خطي بين معطى ٩٥ - ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ اللذين تم تقديرهما مستقبلياً .

وقد عرضت مواليد النساء اللاتي يقل عمرهن عن ٢٠ سنة واللاتي يزيد عمرهن عن ٣٥ سنة كنسبة مئوية من كل المواليد . وهؤلاء المواليد يتعرضون عادة لمخاطر عالية بسبب ارتفاع مخاطر المضاعفات خلال الحمل والولادة . كما أن الأطفال المولودين لنساء صغيرات جداً وكبيرات جداً أكثر تعرضاً للمخاطر . والبيانات مستمدة من شعبة الأمم المتحدة للسكان .

والنساء المتزوجات اللاتي في سن الحمل واللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل هن النساء اللاتي يمارسن هن أو أزواجهن أى ضرب من ضروب منع الحمل . ويقاس استخدام منع الحمل بصفة عامة بالنسبة للنساء في سن ١٥ - ٤٩ سنة . وتستخدم بضعة بلدان مقاييس تتعلق بمجموعات عمرية أخرى ، خاصة المجموعة ١٥ إلى ٤٤ سنة .

وقد استمدت البيانات أساساً من المسوح الديمغرافية والصحية ، ومسوح مدى انتشار وسائل منع الحمل ، ومن البيانات القطرية لدى البنك الدولي ، وبالنسبة لقلّة من البلدان التي لا تتوافر عنها أى بيانات مستمدة من المسوح ، وبالنسبة لعدة بلدان أفريقية ، استخدمت إحصاءات البرامج . وربما تبين إحصاءات البرامج مدى انتشار موانع الحمل بأقل من حقيقته ؛ لأنها لا تقيس الأساليب المتبعة مثل الانقطاع في أيام معينة خلال الدورة الشهرية ، أو العزل ، أو الامتناع عن الاتصال الجنسي ، أو استخدام وسائل لمنع الحمل لا يتم الحصول عليها عن طريق البرنامج الرسمي لتنظيم الأسرة . وتشير البيانات إلى المعدلات السائدة في مجموعة من السنوات لا تبعد عموماً عن سنتين قبل السنة المحددة في الجدول .

من سلطة عامة ، والتي تم توقيع عقود بشأنها في السنة المعنية . ويتم الإبلاغ عنها بعملة السداد ، وتحول إلى دولارات الولايات المتحدة بمتوسط أسعار الصرف الرسمية السنوية .

وأرقام أسعار الفائدة ، ومواعيد الاستحقاق ، وفترات السداد ، هي متوسطات تم ترجيحها بمقادير القروض . والفائدة هي الرسوم الأساسية التي تُحمل على قرض ما ويتم احتسابها عادة على أساس مبلغ أصل الدين المسحوب والقائم . وأجل استحقاق القرض ، هو الفترة بين تاريخ الاتفاقية عند التوقيع على اتفاقية القرض ، أو تاريخ إصدار السندات ، وتاريخ تسديد أصل الدين نهائياً . وفترة السماح هي الفترة بين تاريخ الاتفاقية ، وتاريخ تسديد الدفعة الأولى من أصل الدين .

وتشير الديون العامة التي لها أسعار فائدة متغيرة ، كنسبة مئوية من الدين العام ، إلى أسعار الفائدة التي تعوم مع التحركات في سعر سوق رئيسية ، مثل سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن (ليور) أو سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة . ويبين هذا العمود ما يتعرض له المقترض من مخاطر التغيرات في أسعار الفائدة الدولية .

وقد رجحت المقاييس الموجزة في هذا الجدول بمقادير القروض .

الجدول ٢٥ - السكان وقوة العمل

للاطلاع على التغيرات في المصادر ومحتوى البيانات الديمغرافية ، انظر المقدمة .

وتقديرات السكان لمنتصف عام ١٩٩٣ مستمدة من تشكيلة من المصادر ، منها شعبة الأمم المتحدة للسكان ، والمكاتب الإحصائية الدولية ، والإدارات القطرية بالبنك الدولي . لاحظ أن السكان الذين لم يتم توطينهم بصورة دائمة في بلد اللجوء يعتبرون بصفة عامة جزءاً من سكان بلدهم الأصلي .

وتقديرات السكان المستقبلية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ مأخوذة من شعبة الأمم المتحدة للسكان .

وتقديرات قوة العمل الاجمالية مأخوذة من منظمة العمل الدولية وتغطي السكان « النشيطين اقتصادياً » وهو مفهوم حصري يتضمن القوات المسلحة والعاطلين لكنه يستبعد منظمات المنازل وغيرهن من مقدمي الرعاية بغير أجر . وتعكس أرقام قوة العمل في كثير من البلدان النامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث .

ومعدلات نمو السكان وقوة العمل هي متوسطات آسية للفترات حسب من عدد السكان في منتصف السنة وتقديرات القوة العاملة .

وجميع المقاييس الموجزة هي بيانات تتعلق بكل بلد ، وقد رجحت بحصة كل بلد في المجموعة الفرعية المناسبة من السكان بعدد السكان.

الجدول ٢٧ - الصحة والتغذية

للاطلاع على التغيرات في مصادر البيانات الديمغرافية ومحتواها انظر المقدمة .

إن التقديرات الخاصة بعدد السكان بالنسبة لكل طبيب ولكل مشغل بالتمريض هي تقديرات مستمدة من بيانات منظمة الصحة العالمية ، وتم استكمالها ببيانات حصل عليها البنك الدولي من مصادر قومية بصورة مباشرة . وتشير البيانات إلى تشكيلة من السنوات ، لا تسبق السنة المحددة بصفة عامة بأكثر من عامين . ويتضمن العاملون بالتمريض الممرضات والممرضين المساعدين ، وأيضا العاملين الصحيين شبه المهنيين ، مثل القابلات التقليديات ، الخ . ويوفر اندراج العاملين شبه المهنيين والمعاونين تقديرات أكثر واقعية عن رعاية التمرريض المتاحة . ولما كان تعريف الأطباء والمشتغلين بالتمريض يتباين - ولما كانت البيانات المعروضة هي بيانات تتعلق بطائفة من السنين - فإن البيانات المتعلقة بهذين المؤشرين لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان .

والأطفال ناقصو الوزن عند المولد ، هم الأطفال الذين يزنون أقل من ٢٥٠٠ غرام عند مولدهم . وكثيرا ما يقترن نقص الوزن عند المولد بسوء تغذية الأم ، وينزع إلى زيادة خطر وفيات الأطفال الرضع ، ويؤدي إلى ضعف النمو في مرحلة الرضاعة والطفولة ، مما يزيد من حالات التأخر في النمو بأشكالها الأخرى . وقد استمدت الأرقام من مصادر منظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وهي تستند إلى بيانات وطنية . والبيانات لا تقبل المقارنة الدقيقة عبر البلدان ؛ نظرا لأنها جمعت من توليفة من المسوح والسجلات الإدارية التي قد تكون تغطيتها غير ممثلة للواقع على المستوى الوطني .

ومعدل وفيات الأطفال الرضع هو عدد الأطفال الذين يموتون قبل بلوغ عام من العمر لكل ألف من المواليد أحياء في سنة معينة . والبيانات والمنهج مماثلان لما استخدم في معدل المواليد الأولى .

ويقاس تفشى سوء تغذية الطفل بالنسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقصا أو زيادة في المواد المغذية يضران بصحتهم وبالامكانيات الوراثية لنموهم . وتتباين أساليب التقييم ، لكن أكثرها شيوعا في الاستخدام هي : أقل من ٨٠ في

المائة من الوزن المعياري بالنسبة للسن ، انحراف معياري أقل من ناقص اثنين من الوزن الذي تمثل نسبته خمسين في المائة بالنسبة للسكان المرجع ، ومقياس غوميز لسوء التغذية . لاحظ أن الأرقام بالنسبة لقلة من البلدان هي عن أطفال يبلغون من العمر ثلاث أو أربع سنوات أو أقل .

ويبين معدل وفيات الأطفال دون الخامسة احتمال أن يموت طفل مولود حديثا قبل أن يبلغ الخامسة من العمر . والبيانات الواردة في هذه الطبعة من مطبوع اليونيسيف ، حالة أطفال العالم ١٩٩٥ ، فيما عدا البلدان التي تكون التقديرات التي وضعتها شعبة الأمم المتحدة للسكان عن معدل وفيات الرضع فيها أعلى . وبالنسبة لمثل هذه البلدان ، استخدمت النماذج لتصحيح المعدل دون الخامسة . ونظرا لأن معظم المعدلات دون الخامسة لا تأتي من نفس المصدر مثل معدل وفيات الرضع والعمر المتوقع عند المولد ، فإن معدلات الوفاة لا تتسق دائما .

والمقاييس الموجزة في هذا الجدول هي بيانات قطرية مرجحة بالسكان ، إلا بالنسبة لوفاة الرضع ، فهي مرجحة بالمواليد في هذه الطبعة .

الجدول ٢٨ - التعليم

تشير بيانات هذا الجدول إلى طائفة من السنين ، لا تبعد بصفة عامة بأكثر من عامين عن السنوات المحددة ؛ غير أن الأرقام بالنسبة للإناث تشير أحيانا إلى سنة سابقة عن المجاميع الكلية . والبيانات مستمدة في معظمها من اليونسكو .

والبيانات المتعلقة بالقبول بالمدارس الابتدائية هي تقديرات لنسبة الأطفال من جميع الأعمار المقبولين بالمدارس الابتدائية إلى عدد الأطفال من السكان في السن المدرسية ، وفي حين أن بلدانا كثيرة ترى أن سن المدرسة الابتدائية هو من ٦ إلى ١١ سنة ، فإن بلدانا أخرى لا ترى ذلك . ونسبة الالتحاق الإجمالية بالمدارس في بعض البلدان التي لديها تعليم ابتدائي شامل قد تتجاوز ١٠٠ في المائة ؛ لأن بعض التلاميذ يكونون أصغر ، أو أكبر من السن القياسية للمدرسة الابتدائية في البلد .

وجرى احتساب البيانات الخاصة بالقبول بالمدارس الثانوية بنفس الطريقة ، وهنا أيضا يختلف تعريف سن المدرسة الثانوية فيما بين البلدان . والشائع هو اعتبار أن هذه السن تتراوح بين ١٢ و ١٧ سنة . ومن شأن الالتحاق المتأخر للطلاب الأكثر نضجا ، وكذلك الإعادة ، وظاهرة « التكويم » في الفصول النهائية ، أن تؤثر في هذه النسب .

وجرى احتساب نسبة القبول بالمستوى التعليمي الثالث (التعليم العالي) ، بقسمة عدد جميع التلاميذ المقبولين بجميع المدارس

جدارة البيانات بالثقفة لاتزال متباينة بدرجة كبيرة ، حتى في السلاسل المعروضة .

وتلفت مؤشرات وفيات الأمهات الانتباه بصفة خاصة إلى التمييز الذي يصيب المرأة ، والظروف المقترنة بالحمل فلايزال الحمل يحمل أكبر المخاطر بالموت بالنسبة للمرأة في سن الإنجاب في البلدان النامية . وتعكس المؤشرات كل من توافر الخدمات الصحية للمرأة والرفاهية العامة ، والوضع التغذوي للأمهات ، وإن كانت لا تقيس أيا منها .

والعمر المتوقع عند المولد محدد في ملحوظة الجدول ١ . مصدر البيانات ومنهجها كما في معدل المواليد الأولى (الجدول ٢٦) .

وتشير وفيات الامهات إلى عدد وفيات الاناث التي تحدث اثناء الولادة لكل ١٠٠٠٠٠ من المواليد احياء . ونظرا لأن الوفاة أثناء الولادة معرفة بصورة أوسع في بعض البلدان بحيث تشمل مضاعفات الحمل أو الفترة التي تعقب الولادة ، أو الإجهاض ، ولأن كثيرات من النساء الحوامل يمتن بسبب الافتقار للرعاية الصحية المناسبة ، فإنه من الصعب قياس وفيات الأمهات بصورة متسقة ويعول عليها عبر البلدان . والبيانات مستمدة من مصادر وطنية مختلفة وقامت بجمعها منظمة الصحة العالمية ، على الرغم من أن كثيرا من النظم الإدارية الوطنية ضعيف ولا يسجل الأحداث الحيوية بطريقة منتظمة . والبيانات مستمدة أساسا من تقارير المجتمع المحلي الرسمية وسجلات المستشفيات ، ويعكس بعضا فقط الوفيات في المستشفيات والمؤسسات الطبية الأخرى . وفي بعض الأحيان تستبعد المستشفيات الخاصة والريفية الأصغر ، وفي البعض الآخر تدرج حتى المرافق المحلية البدائية نسبيا . ومن ثم فالغطية ليست شاملة على الدوام ، وينبغي التعامل مع الأرقام بحرص شديد .

ومن الواضح أن كثيرا من وفيات الأمهات يعزى بلا تسجيل ، خاصة في البلدان التي يعيش فيها سكان الريف في مناطق نائية . وهذا يفسر بعضها من الأعداد المنخفضة جدا الواردة في الجدول ، خاصة بالنسبة لعدة بلدان أفريقية . وبالإضافة لذلك ، ليس من الواضح ، ما إذا كانت زيادة عدد الأمهات في المستشفيات تعكس وجود رعاية طبية أوسع للنساء أو مزيدا من مضاعفات الحمل والولادة بسبب سوء التغذية مثلا . (يشمل الجدول ٢٧ البيانات المتعلقة بالوزن الناقص للمواليد) .

وتسعى هذه السلاسل الزمنية إلى أن تعرض معا المعلومات المتاحة ، والتي لا تعرض دائما في المطبوعات الدولية . وتحذر منظمة الصحة العالمية من أنه توجد حتما ثغرات في

التالية للمدارس الثانوية والجامعات على عدد السكان ، في المجموعة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة . وقد أدرج ضمنهم التلاميذ الملتحقون بالمدارس المهنية ، وبرامج تعليم الكبار ، والمعاهد المشتركة التي مدتها سنتان ، ومراكز التعليم عن بعد (أساسا الدراسة بالمراسلة) . ويتباين توزيع التلاميذ على هذه الأنواع المختلفة من المعاهد ، بين البلدان . ويستخدم مجموع الشباب ، أي بين سن ٢٠ و ٢٤ سنة ، وهو المقياس الذي اعتمدته اليونسكو باعتبارهم القاسم المشترك (المقام) ؛ لأنهم يمثلون متوسط جيل المستوى الثالث من التعليم رغم أن شبابا أكبر أو أصغر من هذه المجموعة العمرية قد يتم تسجيلهم بمؤسسات المستوى الثالث من التعليم .

وصافي القبول بالابتدائي هو النسبة المئوية للأطفال في سن المدرسة المقبولين بالمدارس . وعلى خلاف القبول الإجمالي ، فإن النسب الصافية تتفق مع المجموعة العمرية لتلاميذ المدارس الابتدائية للبلد . ويعطى هذا المؤشر فكرة أوضح كثيرا عن عدد الأطفال في المجموعة العمرية المقبولين بالمدارس فعلا دون أن يتضخم العدد بمن يزيد سنهم ، أو يقل عن سن الدراسة .

ونسبة تلاميذ الابتدائي إلى المدرسين هي عدد التلاميذ المقبولين في المدارس في بلد ما ، مقسوما على عدد المدرسين في هذا النظام التعليمي .

والمقاييس الموجزة الواردة في هذا الجدول ، هي معدلات القبول بالمدارس بالنسبة للبلد ، وقد تم ترجيحها بنصيب كل بلد من المجموع الكلي للسكان .

الجدول ٢٩ - مقارنات بين الجنسين

للاطلاع على التغيرات في مصادر البيانات الديمغرافية ومحتواها ، انظر المقدمة .

يقدم هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة مفصلة لبيان الفروق بين الجنسين التي توضح وضع المرأة في المجتمع . وتعكس المقاييس الوضع الديمغرافي للمرأة وفرصتها في الحصول على خدمات الصحة والتعليم . وتغزو أوجه الشذوذ الإحصائية أكثر وضوحا عندما يتم تحليل المؤشرات الاجتماعية حسب الجنس ؛ لأن نظم الإبلاغ ضعيفة عادة في المجالات المرتبطة بالمرأة بصورة خاصة . وتنتزع المؤشرات المستمدة من التعدادات والمسوح ، مثل تلك المتعلقة بالسكان ، إلى أن تكون جديرة بالثقة بالنسبة للنساء مثلما هي بالنسبة للرجال تقريبا ؛ ولكن المؤشرات التي تستند أساسا إلى السجلات الإدارية ، مثل وفيات الأمهات والأطفال الرضع ، أقل جدارة بالثقة . وتكرس حاليا موارد أكثر للحصول على معلومات أفضل حول هذه الموضوعات ، لكن

السلاسل ، ودعت البلدان إلى تقديم أرقام أكثر شمولاً .

وتبين مؤشرات التعليم المستندة لمصادر اليونسكو ، المدى الذى توافرت به للإناث فرص متساوية فى الحصول على التعليم .

والنسبة المئوية للمجموعات العمرية (الأجيال) التى تستمر حتى الصف الرابع هى النسبة المئوية للأطفال الذين بدءوا الدراسة فى ١٩٧٠ و ١٩٨٨ على التوالى ، والذين استمروا حتى الصف الرابع فى ١٩٧٣ و ١٩٩١ . وتميز الأرقام المنشورة بحروف سوداء مجموعات عمرية (أجيال) سابقة أو لاحقة . وتستند البيانات لسجلات القيد بالمدارس . وقد تكون نسب الاستمرار الأعلى بصورة طفيفة بالنسبة للإناث فى بعض البلدان الأفريقية راجعة إلى مشاركة الذكور فى أنشطة مثل رعى الماشية .

ومع تساوى كل الظروف ، وتكافؤ الفرص ، فإن نسبة الإناث لكل ١٠٠ ذكر ينبغي أن تقترب من ١٠٠ . بيد أن أوجه عدم المساواة قد تجعل النسبة تتحرك فى اتجاهات مختلفة . وعلى سبيل المثال ، فإن عدد الإناث لكل ١٠٠ ذكر سيزيد على مستوى المدرسة الثانوية إذا انخفض حضور الذكور بصورة أسرع فى الصفوف الأخيرة بسبب زيادة فرص العمل للذكور ، أو التجنيد فى الجيش ، أو الهجرة بحثاً عن عمل . وبالإضافة لذلك ، فإنه نظراً لأن الأعداد فى هذه الأعمدة تشير أساساً إلى التعليم الثانوى العام ، فإنها لا تتضمن المقيدى فى المدارس التقنية والمهنية أو فى التلمذة الصناعية كل الوقت كما هو الحال فى أوروبا الشرقية (ومعظمهم من الذكور) .

ويبين عدد الإناث كنسبة مئوية من إجمالي قوة العمل المستند إلى بيانات منظمة العمل الدولية ، المدى الذى يتم به « توظيف » المرأة « مقابل أجر » فى القطاع الرسمى . وتستبعد هذه الأعداد مديرات البيوت وغيرهن من مقضى الرعاية غير المدفوعة الأجر ، مما يعكس فى كثير من البلدان النامية بخس تقدير كبير لمعدلات مشاركة الإناث .

وجميع المقاييس الموجزة هى بيانات قطرية مرجحة بحصة كل بلد فى إجمالي السكان ، أو فى المجموعة الفرعية من السكان .

الجدول ٣٠ - توزيع الدخل وتقديرات تعادل القوة الشرائية للنتائج المحلى الإجمالى

تورد المجموعه الأولى توزيع الدخل ، أو المصروفات التى تخص المجموعات المئوية من الأسر مرتبة حسب إجمالي دخل

الفرد ، أو مصروفاته أو حسب إجمالي الأسرة المعيشية كما فى البلدان مرتفعة الدخل وتحتوى الأعمدة الثلاثة الأخيرة على تقديرات لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى استناداً للقوة الشرائية للعملات وليس لأسعار الصرف (لتعريف تعادل القوة الشرائية للعملات أنظر أدناه) .

وتعرض الأعمدة من ٢ إلى ٧ فى الجدول نصيب السكان بعد تقسيمهم إلى خمسة أخماس ونصيب العشر الأعلى منهم فى إجمالي الدخل أو مصروفات الاستهلاك بالنسبة إلى ٥١ بلداً منخفض أو متوسط الدخل ، و ٢٠ بلداً مرتفع الدخل . ومجموعات بيانات هذه البلدان تشير إلى سنوات مختلفة بين ١٩٧٨ و ١٩٩٣ ، وهى مستمدة أساساً من مسح الأسر المعيشية الممثلة على النطاق الوطنى .

وقد تم تجميع مجموعات البيانات الخاصة بالبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من مصدرين أساسيين : الوكالات الإحصائية الحكومية (والتى تستخدم التقارير المطبوعة عادة) ، والبنك الدولى (أساساً بيانات مأخوذة من دراسة قياس مستويات المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . وفى الحالات التى توافرت فيها البيانات القياسية للوحدات الأصلية من مسح الأسرة المعيشية ، استخدمت هذه البيانات لحساب أنصبة الأخماس المختلفة مباشرة من الدخل (أو المصروفات) ؛ وفى غير هذه الحالات ، تم تقدير الأخيرة من أفضل مجموعات البيانات المتاحة . وللإطلاع على تفاصيل كل من البيانات ومنهج التقدير للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل ، أنظر تشن ودات ورافليون ، « هل يتزايد الفقر فى العالم النامى ؟ أوراق عمل بحوث السياسة WPS 1146 ، البنك الدولى ١٩٩٣ . وتستند البيانات الخاصة باستراليا وكندا وإسرائيل وإيطاليا والنرويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة إلى قاعدة بيانات لكسمبورغ لدراسة الدخل (١٩٩٠) ؛ وبالنسبة لفرنسا وألمانيا وهولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة إلى بيانات المكتب الإحصائى للاتحاد الأوروبى (يوروستات) ، دراسة لكسمبورغ للدخل ، وجاءت البيانات الخاصة ببلجيكا والدانمرك وفنلندا واليابان من مطبوع للأمم المتحدة : إحصاءات الحسابات القومية : خلاصة إحصاءات توزيع الدخل ١٩٨٥ . وجاءت البيانات الخاصة ببلدان الدخل المرتفع الأخرى من مصادر وطنية .

وهناك مشكلات كبيرة تتعلق بالقابلية للمقارنة عبر البلدان فى بيانات توزيع الدخل المعروضة هنا . فمسوح الأسرة المعيشية الكامنة وراءها لا تقبل المقارنة بصورة كاملة عبر البلدان ، وإن كانت هذه المشكلات تتناقص ، على مر الزمن مع تحسن مناهج المسح وزيادة نمطيتها ، خاصة فى ظل مبادرات الأمم المتحدة

استقرائيا بالنسبة لعام ١٩٨٧ فيما يتعلق بالبلدان التي اشتركت في المراحل الأولى فقط ؛ (د) تقديرات البنك الدولي بالنسبة لاقتصادات الصين والاتحاد السوفياتي السابق ؛ (هـ) تقديرات برنامج المقارنة الدولية التي تم الحصول عليها عن طريق الانحدار بالنسبة للبلدان الباقية . والاقتصادات التي قدرت أرقام ١٩٨٧ بالنسبة لها استقرائيا من سنة أخرى أو حسبت عن طريق الانحدار ، هناك ما يشير إلى ذلك في الحاشية الخاصة بها . والقيم معبر عنها « بالدولارات الدولية » لتمييزها عن تلك المستندة لسعر الصرف .

وتوليفة أرقام ١٩٨٧ التي قدرت استقرائيا ، أو استندت للانحدار والتي تكمن وراء العمود الثامن تم تقديرها استقرائيا إلى عام ١٩٩٣ باستخدام تقديرات البنك الدولي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتم رفعها بمعدلات التضخم مقيسة بمكشحات حقوق السحب الخاصة . وهذه التقديرات معبر عنها كرقم قياسي (الولايات المتحدة = ١٠٠) في العمود التاسع . وبالنسبة للبلدان التي لم تشارك في أى وقت في برنامج المقارنات الدولية ، وكذلك بالنسبة للصين واقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق ، فإن آخر قيم متوافرة تستند لتكافؤات القوة الشرائية تم تقديرها استقرائيا لعام ١٩٩٣ . وتردد في العمود العاشر توليفة التقديرات المقدرة استقرائيا وتلك المستندة للانحدار لعام ١٩٩٣ . ومن ثم تم وضع حواشي بالنسبة للاقتصادات التي تم تقدير استقرائيا لأرقام ١٩٨٧ الخاصة بها من سنة أخرى أو جرى احتسابها عن طريق التراجع . ولم تراعى عمليات التصحيح التغييرات في معدل التبادل التجارى .

ويعيد برنامج المقارنات الدولية ، على مستوى البلدان فرادى ، صياغة الحسابات القومية التقليدية من خلال تجميعات خاصة للأسعار ويعيد تفصيل الناتج المحلي الإجمالى حسب مكونات المصروفات . وقد أعدت المكاتب الاحصائية القومية تفاصيل برنامج المقارنات الدولية ، وقام مكتب الأمم المتحدة الإحصائى بتنسيق النتائج بدعم من وكالات دولية أخرى ، خاصة المكتب الإحصائى للاتحادات الأوروبية (يوروستات) ومنظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى . كما أسهم البنك الدولى واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى فى هذا العمل . وبالنسبة لنيبال التي اشتركت فى عملية ١٩٨٥ لم تتوافر بيانات الناتج المحلي الإجمالى ، وأجريت المقارنات بالنسبة للاستهلاك فقط . واشتركت لوكسمبورغ وسوازيلند ، وهما الاقتصادان الوحيدان اللذان يقل سكان كل منهما عن المليون فى برنامج المقارنات الدولية ، وبلغت نتائجهما فيما يتعلق بعام ١٩٨٧ ، باعتبارها نسبة مئوية من نتائج الولايات المتحدة ، هى ١٥٠ و ٢١ على التوالي . ومن المتوقع أن تغطى الجولة التالية

(بموجب برنامج القدرة على اجراء مسح الأسرة) والبنك الدولى (بموجب دراسة قياس مستوى المعيشة ومشروع الأبعاد الاجتماعية للتصحيح لأفريقيا جنوب الصحراء) . ويجدر بصفة خاصة ملاحظة المصادر الثلاثة التالية لعدم القابلية للمقارنة ؛ أولا : تختلف المسوح فى استخدام الدخل أو المصروفات الاستهلاكية كمؤشر لمستوى المعيشة . وبالنسبة إلى ٣٤ من ٥١ بلدا منخفض ومتوسط الدخل ، تشير البيانات إلى المصروفات الاستهلاكية . والدخل عادة أكثر تباينا فى التوزيع من الاستهلاك . ثانيا : تختلف المسوح فى استخدام الأسر أو الأفراد كوحدة للمشاهدة ، وبالإضافة لذلك ، فإن وحدات الأسر المعيشية تختلف فى عدد أعضاء الأسرة ومدى تقاسم الدخل بين الأعضاء . ويختلف الأفراد فى السن والحاجة للاستهلاك . وحيث تستخدم الأسرة المعيشية كوحدة للملاحظة ، فإن الأخماس تشير للنسب المئوية للأسرة ، وليس للنسب المئوية للأشخاص . ثالثا ، كذلك تختلف المسوح حسب ، إذا كانت وحدات المشاهدة مرتبة وفق دخل الأسرة أم حسب دخل الفرد (أو الاستهلاك) . وتحدد حواشى الجداول هذه الفروق بالنسبة لكل بلد . ورغم أن تقديرات توزيع الدخل المبينة تعتبر أفضل المتاح ، فإنها تظل تعكس المشاكل السابق ذكرها .

والقابلية الدولية للمقارنة بالنسبة للبلدان عالية الدخل محدودة بصفة خاصة ، نظرا لأن وحدة الملاحظة هى الأسرة المعيشية غير المصححة لمراعاة الحجم ، والأسر المعيشية مرتبة حسب إجمالى دخل الأسرة المعيشية وليس دخل عضو الأسرة المعيشية . وهذه البيانات معروضة فى انتظار نشر بيانات محسنة من دراسة لكسمبورغ للدخل ، حيث يتم ترتيب أعضاء الأسر المعيشية حسب متوسط الدخل المتاح لكل شخص يعادل الإنسان البالغ . ومن ثم ، فإن البيانات الواردة فى الجداول ينبغي تناولها بحرص بالغ .

والأرقام القياسية لعام ١٩٨٧ المشكلات الخاصة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى المستند لتكافؤات القوة الشرائية (الولايات المتحدة = ١٠٠) معروضة فى العمود الثامن . وتكافؤات القوة الشرائية هى المصطلح الشائع للإشارة إلى التكافؤات المحسوبة لسلة ثابتة من المنتجات ، حتى وإن كان الأكثر ملاءمة من الناحية النظرية أن نسميها تكافؤ القوة الشرائية . وتتضمن البيانات : (أ) نتائج برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ ، لبلدان منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مقدرة استقرائيا رجوعا لعام ١٩٨٧ ؛ (ب) نتائج ١٩٨٥ للبلدان غير الأعضاء فى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى مقدرة استقرائيا لعام ١٩٨٧ ؛ (جـ) آخر نتائج متوافرة إما لعام ١٩٨٠ أو ١٩٧٥ ، والتي تم تقديرها

من مسوح برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٩٣ من المتوقع أن تغطي أكثر من ٨٠ بلداً ، منها الصين وعدد كبير من اقتصادات الاتحاد السوفياتي السابق .

واستخدم الدولار الدولي (الدولار الأمريكي) باعتباره العملة المشتركة ، وهو وحدة الحساب التي تسوى مستويات الأسعار في كل البلدان المشتركة وله نفس القوة الشرائية في مجموع الناتج المحلي الإجمالي مثل الدولار الأمريكي في سنة معينة ، لكن القوة الشرائية على المجاميع الفرعية يحددها متوسط الأسعار الدولية عند ذلك المستوى وليس الأسعار النسبية الأمريكية . وتم الحصول على هذه القيم الدولارية ، والتي تختلف عن القيم الدولارية للناتج القومي الإجمالي وللناتج المحلي الإجمالي المبينة في الجدولين ١ و ٣ (أنظر الملاحظات التقنية لهذين الجدولين) بمعاملات تحويل خاصة ترمي إلى تحقيق التساوي بين القوى الشرائية للعملة في بلدان كل منها . ويعرف معامل التحويل هذا ، تكافؤ القوة الشرائية ، باعتباره عدد الوحدات من عملة بلد ما المطلوبة لشراء نفس الكمية من السلع والخدمات في السوق المحلية التي يشتريها دولار واحد في الولايات المتحدة . ويتطلب الحساب استخراج كميات ضمنية من بيانات مصروفات الحسابات القومية ، وبصفة خاصة بيانات الأسعار التي يتم جمعها خصيصاً لذلك ، ثم إعادة تقييم الكميات الضمنية في كل بلد بمجموعة واحدة من الأسعار المتوسطة . وهكذا فإن الرقم القياسي المتوسط للسعر يساوي بين الأسعار الدولارية في كل بلد ومن ثم يجعل مقارنات الناتج المحلي الإجمالي عبر البلدان بالإستناد إليها ، تعكس الفروق في كميات السلع والخدمات خالية من الفروق السعرية . ويهدف هذا الأسلوب لجعل المقارنات عبر البلدان متسقة مع مقارنات القيمة الحقيقية عبر الأزمنة والتي تستند لسلاسل الأسعار الثابتة .

وأرقام برنامج المقارنات الدولية الواردة هنا هي نتائج منهج يتم في خطوتين . فقد قورنت البلدان الواقعة في إقليم أو مجموعة ما مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أولاً ، باستخدام متوسط أسعار مجموعتها الخاصة . وبعد ذلك ، وبالنظر لأن الأسعار المتوسطة للمجموعات قد تختلف عن بعضها البعض - مما يجعل البلدان المنتمية لمجموعات مختلفة غير قابلة للمقارنة - فقد تم تصحيح أسعار المجموعة لجعلها قابلة للمقارنة على المستوى العالمي . وتستند عمليات التصحيح التي أجراها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة واليوروبات ، إلى الفروق السعرية الملحوظة في شبكة من بلدان « حلقة الربط » التي تمثل واحدة منها كل مجموعة . ومع ذلك ، فقد تم الربط بطريقة تبقى المستويات النسبية للناتج المحلي الإجمالي الملحوظ في

مقارنات المجموعة ، والمسمى « بالثبات » ، واضحة في المقارنة العالمية .

وقد تم تبني عملية الخطوتين ، لأن المستويات النسبية للناتج المحلي الإجمالي لبلدين وترتيبهما ، قد تتغير إذا ما أدرج في المقارنة عدد أكبر من البلدان . وقد رُئي أنه لا يجوز السماح بحدوث هذا داخل الأقاليم الجغرافية ؛ أي أنه يجب ألا تتأثر العلاقة بين غانا والسنغال مثلاً ، بالأسعار السائدة في الولايات المتحدة . وهكذا يتم احتساب إجمالي مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار « الإقليمية » ، ثم تربط معا . ويتم الربط ، بإعادة تقدير النواتج المحلية الإجمالية لجميع البلدان بمتوسط الأسعار « العالمية » ، وإعادة تخصيص الإجماليات الإقليمية الجديدة على أساس نصيب كل بلد في المقارنة الأصلية .

ولا يسمح هذا المنهج بمقارنة كميات أكثر تفصيلاً (استهلاك الأغذية مثلاً) . ولذلك يتم احتساب هذه الإجماليات الفرعية والفئات الأكثر تفصيلاً للمصروفات بالأسعار العالمية . وهذه الكميات قابلة حقا للمقارنة دولياً ، لكن مجموعها لا يساوي النواتج المحلية الإجمالية المبينة ؛ لأنها احتسبت بمجموعة أخرى من الأسعار .

وبعض البلدان ينتمي إلى مجموعات إقليمية عديدة . وقلة من هذه المجموعات لها أولوية ؛ في حين أن الأخرى متساوية . من ذلك مثلاً أنه يتم الحفاظ دوماً على الثبات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ، حتى عند المقارنة داخل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو عند المقارنة العالمية . ومع ذلك ، فبالنسبة لفنلندا والنمسا ، فإن العلاقة الثنائية التي تسود داخل مقارنة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، هي نفسها المستخدمة في المقارنة العالمية . غير أن ثمة علاقة مختلفة بصورة كبيرة (إستناداً للأسعار في وسط أوروبا) تسود في المقارنة داخل هذه المجموعة ، وهي العلاقة المعروضة في مطبوع منفصل عن المقارنة الأوروبية .

ولاستخراج أرقام ١٩٨٧ المستندة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التي لم تشترك بعد في أي مسح لبرنامج المقارنات الدولية ، يتم أولاً الحصول على معادلة للتقدير بالتوفيق بين الانحدار التالي لبيانات ١٩٨٧ :

$$\ln(r) = 0.605 \ln(ATLAS) + 0.239 \ln(ENROL) + 0.717;$$

(0.276) (0.052) (0.160)

$$RMSE = 0.223; Adj.R-Sq. = 0.96; N=81$$

حيث يتم التعبير عن كل المتغيرات والقيم المقدرة باعتبار الولايات المتحدة = ١٠٠

بعد ترجيحها بحصة كل بلد من المجموع الكلى للسكان ، أما المقاييس الموجزة الأخرى الواردة فى هذا الجدول ، قد رجحت بنفس الطريقة باستخدام سكان الحضر .

الجدول ٣٢ - البنية الأساسية

يقدم هذا الجدول مؤشرات أساسية مختارة لمدى تغطية وأداء قطاعات البنية الأساسية .

وتستند مؤشرات التغطية إلى بيانات البنية الأساسية المتاحة على أوسع نطاق عبر البلدان والتي تقيس نطاق ونوع واحيانا حالة المرافق المادية فى كل قطاع للبنية الأساسية . ويتم قسمة هذه البيانات على إجماليات السكان الوطنية للحصول على مؤشرات التغطية أو التوافر (مثل عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ألف شخص أو عدد الكيلو مترات من الطرق لكل مليون شخص) . وتستند مقاييس التغطية المباشرة بدرجة أكبر على مسح الأسر المعيشية فيما يتعلق بالفرص الحقيقية للحصول على الخدمات ، مبنية كنسبة مئوية من الأسر التى لديها كهرباء أو تتوافر لها فرصة الحصول على المياه المأمونة .

ويمكن تقييم نوعية الأداء من منظوري كل من مقدمى الخدمات والمنتفعين بها . وتقيس المؤشرات من منظور مقدمى الخدمات كفاءة التشغيل (مثل فاقد شبكة الكهرباء ، والمياه التى لا تتم المحاسبة عليها ، وتوافر القاطرات) ، أو استخدام القدرة الإنتاجية ، أو الكفاءة المالية (مثل استرداد التكاليف) . وتقيس المؤشرات من منظور مستخدمى الخدمات فاعلية الخدمة المقدمة فى نهاية المطاف . ومؤشرات نوعية الخدمة (مثل عددا الأعطال لكل ١٠٠ خط رئيسى سنويا) هى أصعب البيانات فى الحصول عليها على أساس قابل للمقارنة ومتكرر لعينة كبيرة من البلدان . ويمثل بعض المؤشرات كفاءة الشبكة ونوعية الخدمة على حد سواء ، مثل نسبة الطرق المرصوفة التى تكون فى حالة جيدة .

ورغم أن البيانات الواردة هنا مستمدة من أوثق المصادر المتاحة ، فإن القابلية للمقارنة قد تكون محددة بفعل التباين فى جمع البيانات والأساليب الإحصائية والتعاريف .

تقاس التغطية بالقوى الكهربائية بالإنتاج (نصيب الفرد بالكيلو واط ساعة) . ويشير هذا للإنتاج الإجمالى ، الذى يتضمن استهلاك المرافق التابعة للمحطات والفاقد فى المحولات التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من الم محطة . وتستبعد الكهرباء المنتجة من المخزون الذى يتم ضخه . والبيانات مستمدة من الكتاب السنوى لإحصاءات الطاقة الذى تصدره الأمم المتحدة . ويشمل فاقد الشبكات ، والذى تم الحصول عليه من « صحائف

r = تقديرات برنامج المقارنات الدولية لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى محولة إلى دولارات أمريكية بالقوة الشرائية للعملة ، ويتضمن نطاق r جميع قيم برنامج المقارنات الدولية الفعلية والاستقراءات المستمدة من آخر أرقام متوافرة لبرنامج المقارنات الدولية بالنسبة للبلدان التى لم تشترك أبدا فى البرنامج .

ATLAS = نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى مقدرا بأسلوب أطلس .

ENROL = نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية .

RMSE = مربع الخطأ فى الجذر الوسيط .

ويستخدم ATLAS و ENROL كبديل أولى ينوب عن الفروق فى الأجور فيما بين البلدان بالنسبة لرأس المال البشرى غير الماهر والماهر على التوالى . وحسب ما يقول ايسنمان ١٩٨٠ ، فإن المبرر المنطقى المستخدم هنا هو أن برنامج المقارنات الدولية والتقديرات التقليدية للناتج المحلى الإجمالى تختلف أساسا ؛ لأن فروق الأجور تبقى قائمة بين الأمم بسبب القيود المفروضة على حركة العمل على النطاق الدولى . وهناك ورقة تقنية (أحمد ١٩٩٢) متوافرة تحت الطلب ، تعرض تفسيراً أكثر اكتمالا . وللإطلاع على تفاصيل أكثر عن إجراءات برنامج المقارنات الدولية ، يمكن للقارئ الرجوع إلى تقرير المرحلة الرابعة منه بعنوان المقارنات العالمية للقوة الشرائية والإنتاج الحقيقى فى ١٩٨٠ (نيويورك : الأمم المتحدة ، ١٩٨٦) . ويمكن للقراء المعنيين بتفاصيل بيانات مسح برنامج المقارنات العالمية لأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ الرجوع إلى « القوة الشرائية للعملة : مقارنة الدخول القومية باستخدام بيانات برنامج المقارنات العالمية (البنك الدولى ، ١٩٩٣) » .

الجدول ٣١ - الحضرة

استمدت بيانات سكان الحضر وتجمعاتهم فى المدن الكبيرة من مطبوع الأمم المتحدة توقعات الحضرة العالمية ، وجرى احتساب معدلات نمو سكان الحضر من واقع تقديرات للسكان (انظر الجدول ١) ؛ واحتسبت تقديرات حصص سكان الحضر من واقع المصدرين سالفى الذكر .

ونظرا لأن التقديرات الواردة فى هذا الجدول تستند إلى التعاريف القومية المختلفة حول ماهية الحضر ، فلا بد من توخي الحذر فى إجراء المقارنات عبر البلدان .

وتم احتساب المقاييس الموجزة لسكان الحضر باعتبارهم نسبة مئوية من جملة السكان ، من واقع النسب المئوية لكل بلد

الوصلات المقامة بالاحتيايل والوصلات غير المسجلة ،
والاستخدامات القانونية والتي لا يتم قياسها عادة ، مثل اطفاء
الحرائق) .

ومؤشر التغطية للسكك الحديدية هو عدد وحدات النقل
بالسكك الحديدية لكل مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي ،
ووحدات النقل بالسكك الحديدية هي مجموع الركاب - الكيلو
مترات ، والأطنان - الكيلو مترات وتم الحصول عليها من
قاعدة البيانات التي تحتفظ بها شعبة النقل في دائرة النقل والمياه
والتنمية الحضرية في البنك الدولي . وتوافر قاطرات الديزل
المستخدمة يعد مقياساً أفضل للأداء التقني والإداري لأن
القاطرات هي أعلى المعدات التي تمتلكها هيئات السكك
الحديدية . والبيانات مأخوذة من نفس قاعدة بيانات البنك
الدولي . وأرقام الناتج المحلي الإجمالي مأخوذة من سومرز
وهستون ، جداول بن العالمية (٥,٦ مارك) ، على وشك
الصدور .

الجدول ٣٣ - الموارد الطبيعية

يمثل هذا الجدول خطوة نحو إدراج البيانات المتعلقة بالبيئة
في تقييم التنمية وفي تخطيط الاستراتيجيات الاقتصادية . وهو
يقدم صورة جزئية عن حالة الغابات ، ونطاق المناطق المحمية
لحفظ الطبيعة والأغراض الأخرى المتعلقة بالبيئة ، وتوافر المياه
العذبة واستخدامها . والبيانات المقدمة هنا مستمدة من أكثر
المصادر المتوافرة جدارة بالثقة ، والمذكورة في مطبوع معهد
الموارد العالمية ، موارد العالم ٩٤ - ١٩٩٥ . ومع ذلك ، فإن
هذه البيانات ينبغي استخدامها بحذر ، ربما أكثر من أي بيانات
أخرى في هذا التقرير . وفي حين أنها تصور بدقة الفروق
الأساسية في الموارد والاستخدامات بين البلدان . فإن قابليتها
للمقارنة الحقيقية محدودة بسبب التباين في جمع البيانات والمناهج
الإحصائية والتعاريف والموارد الحكومية .

ولم يتم بعد الإتفاق على إطار مفاهيمي يحقق التكامل بين
الموارد الطبيعية والبيانات الاقتصادية التقليدية . كما أن القصد
من المقاييس المبينة في هذا الجدول لا يتمثل في جعلها مؤشرات
نهائية عن الثروة من الموارد الطبيعية ، أو الصحة البيئية ،
أو نضوب الموارد . لقد أختيرت لأنها متوافرة بالنسبة لمعظم
البلدان ، ولأنها قابلة للاختبار ، وتعكس بعض الظروف العامة
للبيئة .

وتشير مساحة الغابات إلى إجمالي الحراج الطبيعية من
النباتات الشجرية التي تسودها الأشجار . وهذه التقديرات
مستمدة من إحصاءات قطرية جمعتها منظمة الأمم المتحدة
للأغذية والزراعة (الفار) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية

بيانات القوى الكهربائية ، التي جمعتها دائرة الصناعة والطاقة
في البنك الدولي ، وإحصاءات الطاقة التي تصدرها الوكالة
الدولية للطاقة الذرية ، الفاقد التقني وغير التقني على حد سواء .
ويتكون الفاقد التقني الذي يرجع للخصائص المادية لشبكة القوى
الكهربائية ، أساساً من فاقد المقاومة في النقل والتوزيع . ويشمل
الفاقد غير التقني أساساً الوصلات غير القانونية بالكهرباء ،
ومصادر السرقة الأخرى . ويُعبّر عن فاقد الشبكة كنسبة مئوية
من الناتج الإجمالي (صافي التوليد) .

ومدى تغطية الاتصالات السلكية واللاسلكية . هو عدد
خطوط السنترالات التليفونية الرئيسية لكل ألف شخص . وخط
التليفون الرئيسي يصل جهاز المشترك بشبكة التحويل ، وله
منفذ خاص به في سنترال التليفون . وهذا التعبير مرادف لتعبير
« المحطة الرئيسية » ، الشائع الاستخدام في وثائق الاتصالات
السلكية واللاسلكية . وتشير الأعطال لكل ١٠٠ خط تليفون
رئيسي إلى عدد الأعطال المبلغ عنها لكل ١٠٠ خط تليفون
رئيسي في السنة المبينة . ويترج بعض القائمين بالتشغيل سوء
تشغيل معدات مرافق المعمل باعتبارها أعطالاً ، في حين يدرج
البعض الآخر الأعطال الفنية فقط . والبيانات بشأن الخطوط
الرئيسية ، والأعطال بالنسبة لكل ١٠٠ خط رئيسي مستمدة من
قاعدة بيانات الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية .

وتتضمن المؤشرات المستخدمة لتمثل التغطية بالطرق
المرصوفة في هذا القطاع كثافة الطرق (عدد الكيلو مترات لكل
مليون من السكان) . وكمقياس للأداء ، تعرف الطرق التي
تكون في حالة جيدة باعتبارها الطرق الخالية من العيوب بصورة
جوهرية ، والتي تتطلب صيانة روتينية فحسب . والبيانات
المتعلقة بالطرق المرصوفة مأخوذة من كويروز وجاوتام ١٩٩٢
« البنية الأساسية للطرق والتنمية الاقتصادية » (ورقة عمل رقم
٩٢١ ، البنك الدولي ، ١٩٩٢) وهي متاحة عن عام ١٩٨٨
فقط .

تُعد النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم المياه المأمونة إما
عن طريق الحنفيات العمومية ، أو وصلات المنازل هي مقياس
التغطية . وهي مستمدة في المحل الأول من مطبوع منظمة
الصحة العالمية المعنون سلسلة العقد الدولي لامدادات مياه
الشرب والصرف الصحي ، سنوات مختلفة . والبيانات بشأن
فاقد المياه مأخوذة من جاردن ، « أنماط في البيانات المبلغة عن
مشروعات المياه المستكملة » ، البنك الدولي ١٩٨٧ ، وهي
بالنسبة لشبكات مناطق العواصم . وحيثما لم تتوافر بيانات لعام
١٩٨٦ فقد أخذت أقرب سنة متاحة . ويشمل فاقد المياه الفاقد
المادي (كسر المواسير والتسرب) والفاقد التجاري (نقص
تسجيل العدادات ، والاستخدام غير القانوني بما في ذلك

بمعدل لازالة الغابات يبلغ ٤.٠٦ كيلو متر مربع سنويا بين ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وفي البرازيل أفضى تقييمان أن أجريا مؤخرا - استنادا للتصوير بالأقمار الصناعية لإزالة الحراج في أمازون البرازيل - إلى تقديرين مختلفين لمعدلات إزالة الحراج بالنسبة لهذه المنطقة. وقدرت دراسة أجرتها الإدارة القومية للفضاء، والملاحه الجوية بالولايات المتحدة (ناسا) وجامعة نيوهامشير فاقد الغابات بـ ١٥٠٠٠ كيلو متر مربع سنويا خلال ٨٧ - ١٩٨٨. وقدر المعهد الوطني للبحوث في الأمازون في البرازيل إزالة الغابات بـ ٢٠٣٠٠ كيلو متر مربع سنويا لنفس الفترة. ولم تدرج في أى من الدراستين إزالة الغابات في مناطق الغابات الثانوية ومناطق الأدغال الجافة. وتتضمن بيانات الفاو المعروضة في هذا الجدول زراعة الغابات في البرازيل، بما في ذلك مساحة الغابات الثانوية، والمناطق الأخرى المنزرعة بالغابات. لاحظ أيضا أنه حسب بيانات الفاو، فإن البرازيل تضم ما يقدر بـ ٧٠٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار، محددة باعتبارها مجموعات من أشجار الغابات تم إنشاؤها عن طريق زراعة الغابات، وإعادة زراعة الغابات للاستخدامات الصناعية وغيرها. ولدى الهند ما يقدر بـ ١٨٩٠٠٠ كيلو متر مربع من مزارع الأشجار ولدى أندونيسيا ما يقدر بـ ٨٧٥٠٠ كيلو متر مربع.

ومساحات الأرض المحمية على النطاق القومى هي المساحات التى لا تقل عن ١٠٠٠ هكتار وتقع ضمن فئة من فئات الإدارة الخمسة : المحميات العلمية، والمحميات الطبيعية بصورة تامة، والمتنزهات القومية ذات الأهمية القومية أو الدولية (والتي لا يؤثر عليها النشاط الإنسانى من الناحية المادية) والآثار الطبيعية، ومناطق المناظر الطبيعية التى لها بعض جوانب فريدة، والمحميات الطبيعية والخاضعة لإدارة خاصة وملاذ الحياة البرية، ومناطق المناظر الطبيعية المحمية والمناطق الخاصة بالمناظر البحرية المحمية (والتي قد تتضمن مناظر طبيعية ثقافية). ولا يتضمن هذا الجدول مناطق محمية بحكم القانون المحلى أو الإقليمى وحده أو المناطق التى يسمح فيها بالاستخدامات الاستهلاكية للحياة البرية. وهذه البيانات عرضة للتباين فى التعاريف وفى نظام الإبلاغ إلى المنظمات، مثل مركز رصد صون البيئة العالمى، الذى يجمع هذه البيانات وينشرها. وتستخدم المساحة السطحية الإجمالية لحساب النسبة المئوية من المساحة المحمية الإجمالية.

موارد المياه العذبة : والبيانات المتعلقة بالسحب السنوى من المياه العذبة عرضة للتباين فى أساليب جمع البيانات والتقدير لكنها تبين بدقة حجم استخدام المياه من الزاوية الإجمالية ومن حيث نصيب الفرد على حد سواء. ومع ذلك فإن هذه البيانات

لأوروبا. وقد نشرت تقديرات جديدة فى ١٩٩٣ عن البلدان الاستوائية (الفاو)، والمناطق المعتدلة (اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو). وتستخدم الفاو، واللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو تعريفات مختلفة فى تقديراتها. فالفاو تحدد الغابات الطبيعية فى البلدان الاستوائية إما كغابات ممثلة حيث تغطى الغابات نسبة مرتفعة من الأرضى والتي لا يوجد فيها أى غطاء متصل من الأعشاب أو كغابات غير ممثلة، تحدد باعتبارها أرضا مختلطة من الغابات والأعشاب مع غطاء شجرى لا يقل عن ١٠ فى المائة وطبقة مستمرة من العشب على أرض الغابة. وتشمل الغابة الاستوائية جميع المجموعات الشجرية عدا مزارع الأشجار، وتشمل مجموعات الأشجار التى تدهورت لدرجة ما من جراء الزراعة، والحرق وقطع الأشجار وسقوط الأمطار الحمضية.

وتحدد اللجنة الاقتصادية لأوروبا / الفاو الغابة باعتبارها أرضا تتوج فيها الأشجار ما يزد على ٢٠ فى المائة من المساحة. كما أدرجت تشكيلات الغابات غير الممتلئة وطرق الغابات، ومصدات النيران، والمناطق الصغيرة التى تم إخلؤها مؤقتا؛ والمجموعات الشجرية الفتية التى يتوقع أن تحقق غطاء متوجا عند نضجها يبلغ ٢٠ فى المائة على الأقل ومصدات الرياح وأحزمة الحماية. وتدرج مساحة مزارع الأشجار فى تقديرات البلدان المعتدلة لمساحة الغابات الطبيعية. كما يدرج بعض البلدان فى هذا الجدول مساحات مشجرة أيضا، معرفة باعتبارها أراضى شجرية غير ممثلة، وأشجارا خفيفة، وشجيرات، وأدغالاً.

وتشير إزالة الغابات إلى العملية المستمرة لتحويل أراضى الغابات إلى استخدامات أخرى، بما فى ذلك الزراعة المتنقلة، والزراعة الدائمة، وإقامة مزارع تربية الماشية، وتنمية المستوطنات والبنية الأساسية. ولا تتضمن المساحات المزالة غاباتها، المساحات التى قطعت أشجارها لكن النية متوافرة لتجديدها ولا المساحات التى تدهورت بسبب جمع حطب الوقود، وتهطل الأحماض، أو حرائق الغابات. ويشير نطاق المساحة الإجمالية ونسبتها المئوية المبينان إلى المتوسط السنوى لإزالة الأحراج من إجمالى مساحة الغابات الطبيعية.

كما يجرى بعض البلدان تقديرات مستقلة مستخدما بيانات الأقمار الصناعية أوبيانات المسح الأرضى الموسع. فقد أجرى فى ١٩٩١ تقدير على نطاق الهند بأسرها باستخدام عمليات التصوير التى يقوم بها لاندسات، أوضح أن غطاء الغابات فى الهند يبلغ ٦٣٩٠٠٠ كيلو متر مربع. وقد جرد أجرى فى ١٩٩٠ باستخدام عمليات التصوير التى يقوم بها لاندسات تى ام غطاء الغابات فى المكسيك بـ ٤٩٦٠٠٠ كيلو متر مربع،

تخفى ما يمكن أن يشكل تباينا كبيرا فى إجمالى موارد المياه المتجددة من سنة لأخرى . كما أنها تفشل فى تحديد التباين فى توافر المياه داخل بلد ما ، موسميا وجغرافيا على حد سواء . ونظرا لأن موارد المياه العذبة تستند إلى متوسطات طويلة الأجل ، فإن تقديرها يستبعد صراحة دورات الجفاف والأمطار التى تستمر عقودا من الزمان . وقد جمعت إدارة الجيولوجيا الهيدرولوجية فى أورليان فى فرنسا ، بيانات عن موارد المياه والسحب منها من الوثائق المنشورة ، بما فى ذلك مطبوعات الأمم المتحدة والمطبوعات القومية والمهنية . كما جمع معهد الجغرافيا فى الأكاديمية الوطنية للعلوم فى موسكو بيانات عالمية عن المياه على أساس الأعمال المنشورة ، ويقدر عند الاقتضاء موارد المياه واستخدامها من نماذج تستخدم بيانات أخرى مثل المساحة قيد الرى وإعداد الماشية ، والتهطال . وقد قام معهد الموارد العالمية بجمع هذه المصادر وغيرها للتوصل للبيانات الواردة فى هذا الجدول . وبيانات المسحوبات عن سنوات مفردة ، وتباين من بلد لبلد بين ١٩٧٠ ، ١٩٩٢ . والبيانات المتعلقة بالبلدان الصغيرة وبلدان المناطق الجافة وشبه الجافة أقل قابلية للتحويل عليها بالنسبة للبيانات المتعلقة بالبلدان الأكبر حجما والتى يزيد بها سقوط الأمطار .

وإجمالى موارد المياه يتضمن كلا من الموارد الداخلية المتجددة وتدفقات الأنهار من بلدان أخرى حيثما يشار إلى ذلك . والتقديرات هى من عام ١٩٩٢ . وتشير موارد المياه الداخلية

المتجددة سنويا إلى متوسط التدفق السنوى من الأنهار ومستودعات المياه الجوفية الناجمة عن سقوط الأمطار داخل البلد . ويرد فى هذا الجدول إجمالى المسحوبات والنسبة المئوية للمسحوبات من إجمالى الموارد المتجددة على حد سواء . وتتضمن المسحوبات تلك المأخوذة من مستودعات المياه الجوفية غير المتجددة ، ومحطات إزالة الملوحة لكنها لا تتضمن خسائر التبخر . وقد تزيد المسحوبات عن ١٠٠ فى المائة من الإمدادات المتجددة عندما يكون المستخرج من مستودعات المياه الجوفية ، أو محطات إزالة الملوحة كبيرا ، أو إذا كانت المياه يعاد استخدامها على نطاق كبير . ويتم حساب إجمالى نصيب الفرد من مسحوبات المياه بقسمة إجمالى مسحوبات المياه فى بلد ما على عدد سكانه فى السنة التى تتوافر عنها تقديرات المسحوبات . ويتم حساب بيانات نصيب الفرد من المسحوبات القطاعية بالنسبة لمعظم البلدان ، باستخدام النسب المئوية للمسحوبات المقدرة لعام ١٩٨٧ . وتتضمن الاستخدامات المنزلية ، مياه الشرب ، واستخدامات أو إمدادات البلديات ، والاستخدامات للخدمات العامة ، والمؤسسات التجارية والبيوت . وقد جمعت المسحوبات المباشرة للاستخدام الصناعى ، بما فى ذلك المسحوبات من أجل تبريد محطات الكهرباء الحرارية ، فى العمود الأخير من هذا الجدول مع المسحوبات من أجل الزراعة (الرى وإنتاج الماشية) والأرقام قد لا يبلغ مجموعها الرقم الخاص بإجمالى نصيب الفرد بسبب عملية التقريب .

مصادر البيانات

الانتاج والاستيعاب المحلي	U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. <i>Statistical Yearbook</i> . New York. ———. Various years. <i>Energy Statistics Yearbook</i> . Statistical Papers, series J. New York. U.N. International Comparison Program Phases IV (1980), V (1985), and Phase VI (1990) reports, and data from ECE, ESCAP, Eurostat, OECD, and U.N. FAO, IMF, UNIDO, and World Bank data; national sources.
الحسابات المالية والنقدية	International Monetary Fund. <i>Government Finance Statistics Yearbook</i> . Vol. 11. Washington, D.C. ———. Various years. <i>International Financial Statistics</i> . Washington, D.C. IMF data, and World Bank data.
المعاملات الدولية الأساسية	International Monetary Fund. Various years. <i>International Financial Statistics</i> . Washington, D.C. U.N. Conference on Trade and Development. Various years. <i>Handbook of International Trade and Development Statistics</i> . Geneva. U.N. Department of International Economic and Social Affairs. Various years. <i>Monthly Bulletin of Statistics</i> . New York. ———. Various years. <i>Yearbook of International Trade Statistics</i> . New York. FAO, IMF, U.N., and World Bank data.
التمويل الخارجي	Organization for Economic Cooperation and Development. Various years. <i>Development Co-operation</i> . Paris. ———. 1988. <i>Geographical Distribution of Financial Flows to Developing Countries</i> . Paris. IMF, OECD, and World Bank data; World Bank Debtor Reporting System.
الموارد البشرية والتنمية المستدامة	Bos, Eduard, My T. Vu, Ernest Massiah, and Rodolfo A. Bulatao. <i>World Population Projections, 1994-95 Edition</i> (1994). Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press. Garn, Harvey. April 1987. <i>Patterns in the Data Reported on Completed Water Supply Projects</i> . Washington, D.C.: World Bank. Heiderian, J. and Wu, Gary. 1993. <i>Statistics of Developing Countries (1987-91)</i> . Washington, D.C.: Industry and Energy Department, World Bank. <i>Institute for Resource Development/Westinghouse</i> . 1987. <i>Child Survival: Risks and the Road to Health</i> . Columbia, Md. International Energy Agency. 1993. <i>IEA Statistics: Energy prices and taxes</i> . Paris: OECD. International Road Transport Union. 1990. <i>World Transport Data</i> . International Telecommunication Union. 1994 <i>World Telecommunications Development Report</i> . Geneva. Kurian, G.T. 1991. <i>The New Book of World Rankings</i> . New York: Facts on File. Queiroz, Cesar and Surhid Gautam. June 1992. "Road Infrastructure and Economic Development." World Bank Working Paper No. 921. Washington, D.C.: World Bank. Ross, John and others. 1993. <i>Family Planning and Population: A Compendium of International Statistics</i> . New York: The Population Council. Sivard, Ruth. 1985. <i>Women—A World Survey</i> . Washington, D.C.: World Priorities. U.N. Department of Economic and Social Information and Policy Analysis. (formerly U.N. Department of International Economic and Social Affairs). Various years. <i>Demographic Yearbook</i> . New York. ———. Various years. <i>World Energy Supplies</i> . Statistical Papers, series J. New York. ———. Various years. <i>Statistical Yearbook</i> . New York. ———. 1989. <i>Levels and Trends of Contraceptive Use as Assessed in 1988</i> . New York. ———. 1988. <i>Mortality of Children under Age 5: Projections 1950-2025</i> . New York. ———. 1986. <i>World Comparisons of Purchasing Power and Real Product for 1980</i> . New York. ———. <i>World Population Prospects: The 1994 Edition (forthcoming)</i> . New York. ———. <i>World Urbanization Prospects, 1994 Revision (forthcoming)</i> . New York. U.N. Educational Scientific and Cultural Organization. Various years. <i>Statistical Yearbook</i> . Paris. ———. 1990. <i>Compendium of Statistics on Illiteracy</i> . Paris. UNICEF. 1995. <i>The State of the World's Children 1995</i> . Oxford: Oxford University Press. World Bank. 1993. <i>Purchasing Power of Currencies: Comparing National Incomes Using ICP Data</i> . Washington, D.C. World Health Organization. Various years. <i>World Health Statistics Annual</i> . Geneva. ———. 1986. <i>Maternal Mortality Rates: A Tabulation of Available Information</i> , 2nd edition. Geneva. ———. 1991. <i>Maternal Mortality: A Global Factbook</i> . Geneva. ———. Various years. <i>World Health Statistics Report</i> . Geneva. ———. Various years. <i>The International Drinking Water Supply and Sanitation Decade</i> . Geneva. World Resources Institute. 1994. <i>World Resources 1994-95</i> . New York. FAO, ILO, U.N., and World Bank data; national sources.

الجدول ١ : تصنيف الاقتصادات حسب الدخل والاقليم ، ١٩٩٥

مجموعة الدخل	مجموعة فرعية	أفريقيا جنوب الصحراء		آسيا		أوروبا وآسيا الوسطى		الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		
		شرق أفريقيا وجنوبها	غرب أفريقيا	شرق آسيا والمحيط الهادئ	جنوب آسيا	شرقي أوروبا وآسيا الوسطى	باقي أوروبا	الشرق الأوسط	شمال أفريقيا	
منخفضة الدخل		البوتسوانا أريتريا أوغندا بوروندي تنزانيا جزر القمر رواندا زائير زامبيا زيمبابوي السودان الصومال كينيا ليسوتو مدغشقر ملاوي موزامبيق	بنن بوركينا فاسو تشاد توغو جمهورية أفريقيا الوسطى سان تومي وبرنسيبي سيراليون غامبيا غانا غينيا غينيا الاستوائية غينيا بيساو ليبيريا مالي موريتانيا النيجر نيجيريا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصين فيت نام كمبوديا منغوليا ميانمار	أفغانستان باكستان بنغلاديش بوتان سرى لانكا نيبال الهند	أرمينيا البانيا البوسنة والهرسك جورجيا طاجيكستان		جمهورية اليمن مصر العربية	غيانا نيكاراغوا هايتى هندوراس	
متوسطة الدخل	الشرحية الدنيا	أنغولا بوتسوانا جيبوتي سوازيلند ناميبيا	الرأس الأخضر السنغال الكاميرون الكونغو	أندونيسيا بابوا غينيا الجديدة تايلند تونغا جزر سليمان جزر مارشال جزر ماريان الشمالية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ساموا الغربية فانواتو الفلبين فجي كيريباتى ميكرونيزيا (ولايات متحدة)	جزر المالديف	الاتحاد الروسى أذربيجان أوزبكستان أوكرانيا بلغاريا بولندا تركمانستان الجمهورية التشيكية الجمهورية السلوفاكية جمهورية قبرغيزستان جمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية رومانيا كازاخستان كرواتيا لتوانيا لاتفيا مولدوفا	تركيا	الأردن إيران (جمهورية الإسلامية) الجمهورية العربية السورية الضفة الغربية وغزة العراق لبنان	تونس الجزائر المغرب	
	الشرحية العليا	جنوب افريقيا رينيون ميشل مايوت موريشيوس	غابون	جمهورية كوريا ساموا الأمريكية غوام كاليدونيا الجديدة ماكاو ماليزيا		استونيا بيلاروس سلوفينيا هنغاريا	البرتغال جبل طارق جزر مان مالطة اليونان	البحرين عمان المملكة العربية السعودية	ليبيا	الأرجنتين انتيفوا وبربودا الآنتيل الهولندية أوريا أوروغواي البرازيل بريانوس بورونيكو ترينيداد وتوباغو سانتا لوسيا سانت كيتس ونيفيس سورينام شيلي غوايلوب غيانا الفرنسية فنزويلا المارتنيك المكسيك
الاجمالى الفرعى	١٧٠	٢٧	٢٣	٢٦	٨	٢٧	٦	١٠	٥	٣٨

[illegible]

الدخل المنخفض والمتوسط									
الدخل المنخفض		الدخل المتوسط			الدخل المنخفض				
المجموعة	المدنية بصورة باهظة	المدنية بصورة معتدلة	الأقل مدنيوية	المدنية بصورة معتدلة	المدنية بصورة باهظة	الأقل مدنيوية	اقتصادات غير مصنفة حسب المدنيوية	من أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	من غير أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
مصدر سلع متنوعة (١)	جمهورية أفريقيا الوسطى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سيراليون كينيا موزامبيق	باكستان بنغلاديش جزر القمر الهند	سرى لانكا طاجيكستان	الكوادور اوروغواي البرازيل الجمهورية العربية السورية الكامبيون المغرب	اندونيسيا تركيا نومس السنغال الفلبين كوسستاركا كولومبيا المكسيك	أذربيجان الانثيل الهولندية البرتغال نابلسد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية جنوب افريقيا نومينيكا كازاخستان ماليزيا موريشيوس	استونيا اسرائيل بلجيكا الدانمرك فرنسا لكسمبورغ النرويج النمسا هولندا الولايات المتحدة		
غير مصنفة حسب بنود التصدير				جبل طارق			اريتريا بورون ريكو جزر مارشال جزر ماربانا الشمالية جمهورية اليوغوسلافية السابقة سلوفينيا كاليدونيا الجديدة كروايتا	أنورا الجزر العذراء (الولايات المتحدة) جزر القنال سان مارينو	
عدد الاقتصادات	٢١٠	٣٣	١٣	٢٠	١٨	١١	١٧	٢١	١٨

(١) اقتصادات لا يمثل فيها بند تصديري واحد ما يزيد على ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات .

تعريف المجموعات

تصنف هذه الجداول جميع الاقتصادات الأعضاء في البنك الدولي ، زائداً كل الاقتصادات التي يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف نسمة . فئة الصادرات الأساسية : الصادرات الأساسية هي التي تمثل ٥٠ في المائة أو أكثر من إجمالي صادرات السلع والخدمات من فئة واحدة ، في الفترة ٨٨ - ١٩٩٢ . والفئات هي : المواد الأولية من غير الوقود (التصنيف التجاري الدولي الموحد صفر ، ١ ، ٢ ، ٤ ، زائداً ٦٨) الوقود (التصنيف التجاري الدولي الموحد ٣) ، السلع المصنوعة (التصنيف التجاري الدولي الموحد من ٥ إلى ٩ ، ناقصاً ٦٨) والخدمات (حصيلة خدمات عوامل الإنتاج وغيرها زائداً تحويلات العاملين) . فإن لم تكن هناك فئة واحدة تمثل ٥٠ في المائة ، أو أكثر ، صنف الاقتصاد باعتباره متنوع .

المدنيوية : استخدمت التعاريف الموحدة للبنك الدولي للمدنيوية الباهظة والمعتدلة ، في متوسط ثلاث سنوات (٩١ - ١٩٩٣) لتصنيف الاقتصادات في هذا الجدول . وتعنى المدنية بصورة باهظة ان واحدة من النسبتين الأساسيتين تزيد على المستويات الحرجة :

القيمة الحالية لخدمة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي (٨٠ في المائة) والقيمة الحالية لخدمة الدين إلى الصادرات (٢٢٠ في المائة) . والمدنية بصورة معتدلة تعنى ان واحدة من النسبتين الأساسيتين تزيد عن ٦٠ في المائة ولكن لا تصل للمستوى الحرج . ولا يمكن إجراء حسابات القيمة الحالية بالنسبة للاقتصادات التي لا تقدم احصاءات تفصيلية عن الديون لنظام البنك الدولي للإبلاغ بواسطة المدينين ، وبدلاً من ذلك استخدمت الطريقة التالية لتصنيف الاقتصادات غير المشتركة في النظام . وتعنى البلدان المدنية بصورة باهظة ان ثلاثة من اربع نسب أساسية (بمتوسط عبر الفترة ٩٠ - ١٩٩٣) تعلو على المستويات الحرجة : الدين للناتج القومي الإجمالي (٥٠ في المائة) ؛ الدين للصادرات (٢٧٥ في المائة) ، خدمة الدين للصادرات (٣٠ في المائة) ؛ والفائدة للصادرات (٢٠ في المائة) . وتعنى المدنية بصورة معتدلة ان ثلاث من أربع نسب أساسية تزيد على ٦٠ في المائة من النسب الحرجة ولكنها لا تصل إليها . وتم تصنيف كل الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل الأخرى باعتبارها أقل مدنيوية .

رقم الايداع

١٩٩٣ / ٧٣٠٦

مطابع الأهرام التجارية - قليوب





في كافة انحاء العالم ، يقضى الناس معظم حياتهم في العمل . وحتى بين أشد سكان العالم فقرا ، فإن قلة قليلة فقط هي العاطلة عن العمل . فالكثرة الغالبة من الفقراء يكسبون في العمل مقابل أجر زهيد . وعلى نطاق العالم كله ، ابتلى ما يزيد على مائة مليون نسمة بالبطالة ، التي تحظى باهتمام بالغ في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، يظل مئات الملايين ممن يعيشون أساسا في دول منخفضة ومتوسطة الدخل ، فقراء لا بسبب الافتقار إلى العمل بل بسبب الافتقار للمهارات ، أو الافتقار لذلك النوع من البيئة الاقتصادية الذي يستطيعون فيه استخدام مهاراتهم في العمل بصورة أكثر إنتاجية ليحفظوا بأجور أعلى .

ومن خلال عملها في الأساس ، تتعرض معظم الأسر لأن تكتسحها التغيرات العميقة التي تنسج اقتصاداتها الوطنية والإقليمية في اقتصاد عالمي واحد . وتبشر هذه التغيرات - سيطرة الأسواق الدولية والتخلي عن التخطيط المركزي - بفرص ضخمة للنمو . ولكن كيف تؤثر هذه التغيرات على الناس باعتبارهم عمالا - أجورهم ، والمخاطر التي يواجهونها ، والظروف التي يعملون في ظلها - خلال ما يشكل بالنسبة لدول عديدة وأسر عديدة فترة انتقال مؤلمة ؟

يقيم هذا العدد السنوي الثامن عشر من « تقرير عن التنمية في العالم » ، ما يعنيه بالنسبة للعمال ، عالم أكثر تكاملا وتحركة السوق بدرجة أكبر . فهو يتساءل عن استراتيجيات التنمية التي تعالج احتياجات العمال بصورة أفضل ، وما تستطيع السياسات المتعلقة بسوق العمل الداخلية أن تفعله لتحقيق توزيع أكثر إنصافا للدخل ، وتأمين الوظائف بدرجة أكبر ، وتحقيق معايير أرقى لأماكن العمل ، مع الحفاظ على كفاءة أسواق العمل وتعزيزها .

ويخلص التقرير إلى أن التكامل العالمي يوفر إمكانية لتحقيق مكاسب هائلة في المستقبل للقوة العاملة العالمية - وإن لم تكن ثمة ضمانات لذلك . ويؤكد أنه لا غنى عن السياسات الدولية والمحلية السليمة لتحقيق الوعد بجعل العالم مكانا للعمل يتسم بالتكامل والازدهار . والسياسات التي تعتمد على الأسواق مع تجنب أخطائها أو مع تصحيحها ، والسياسات التي تستثمر في الناس ، والتي توفر بيئة داعمة للمزارع العائلية وكذلك لقطاعي الصناعة والخدمات البازغين - كلها مفيدة للعمال . وتواصل الحكومات أداء وظائف مهمة : الحفاظ على الإطار الذي من خلاله يتفاعل العمال والنقابات والمؤسسات لتحديد الأجور وظروف العمل ؛ ومساعدة العمال الذين يضارون عندما تعاني صناعات واقتصادات بأكملها من صدمات كبرى ؛ والدفاع عن حقوق الضعاف من العاملين ، سواء العاملين من الأحداث ضحايا الاستغلال أو النساء أو الأقليات الاثنية التي تعاني من التمييز . وفي تلك الاقتصادات الأقل استعدادا لمواجهة المنافسة العالمية - وبصفة خاصة تلك التي أخذت تخرج من إ مسار التخطيط المركزي - يكون للعمل العام دور مهم بصورة خاصة في دعم قدرة العمال على التحرك ، وتيسير تكاليف الانتقال والوصول لمن فاتهم القطار .

ويتضمن هذا التقرير مؤشرات التنمية الدولية التي تقدم بيانات شاملة وراثة عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أكثر من مائتي بلد وإقليم . والمؤشرات متوافرة أيضا على قرص (ديسكت) . ويتضمن التذييل المرفق بالتقرير إحصاءات عمالية إضافية.